

في بيان في المعابر والرباطات
 كتاب الرجل يفتد نفسه ^{١٢٨}
 في عبارة الادواق وفراغتها ^{١٨٢}
 كتاب الاضحية ^{١٩٤}
 في عيب يمين الاضحية ^{٢٠٦}
 كتاب الصيد والذبايح ^{٢١١}
 ما يضمن المروع ^{٢٢٥}
 كتاب العارية ^{٢٣٨}
 كتاب اللقطة ^{٢٣٨}
 فصل في المختار ^{٢٦٤}
 في التيسر الشل الصلح اليصلح ^{٢٨١}
 فصل في ما يرجع الى الامور الدينية
 فصل في المستوف ^{٢٩٨}
 المؤلف الجليل ^{٣٠٥}
 باب الوكالة في الدم ^{٣١٢}
 ما يحدث في المستجد ^{٣٢٢}
 في القذف ^{٣٣٧}
 كتاب الاكل ^{٣٣٢}
 في التلخيصة ^{٣٥٠}
 في ما يجوز وصيته ^{٣٥٢}
 باب الوصي ^{٣٦٩}
 كتاب الكسفة ^{٣٨٩}

فصل في وصية المريض ^{١٦٥}
 في الوقف على الاولاد والاقارب ^{١٦٩}
 فصل في دعوى الوقف والشهادة ^{١٩١}
 في صفة الاضحية ووجوبها ^{١٩٤}
 فصل في الاشغاع بالاضحية ^{٢٠٨}
 كتاب في الذكوة ^{٢٢١}
 فصل فيما يبعد تصيبها ^{٢٣٣}
 فيما يضمن المستعير ^{٢٣٩}
 كتاب الخط والباحة ^{٢٥٤}
 باب ما يكره من الثياب والزينة ^{٢٤٠}
 كتاب الجنايات ^{٢٩٢}
 من ليستوف في القصاص ^{٣٠١}
 فصل في المعتقل ^{٣٠٤}
 باب جنابة البهيمه ^{٣١٧}
 في جنابة الحائض ^{٣٢٣}
 الالفاظ الموجبة للحد والتعزير ^{٣٣٥}
 في ما يحد بلكم فعله ^{٣٣٧}
 كتاب الوصايا ^{٣٥١}
 فصل في مسائل مختلفة ^{٣٥٩}
 فصل فيما يكون قبول الوصية ^{٣٦٩}
 فصل في الطلب ^{٣٩١}

في رجل يقر بارض في يده انها رقيقه ^{١٦٥}
 في الوقف على القربايات ^{١٤٤}
 فيما يتعلق بصفة الوقف ^{١٩٥}
 ما يجوز في الضحايا وما لا ^{٢٠٢}
 فصل في مسائل متفرقة ^{٢٠٩}
 كتاب الوديعه ^{٢٢٧}
 فصل في ذلك الوديعه ^{٢٣٥}
 فصل في المستعير ^{٢٣٩}
 ما يكره من انظر والمس وما لا ^{٢٤٢}
 فصل فيما يقبل فيه قول الواحد ^{٢٤٢}
 باب القتل فيه فصول ^{٢٩٨}
 في القتل الذي يوجب لدية ^{٣٠٣}
 باب الشهادة على الجاني ^{٣١٠}
 ما يحدث في الطريق ^{٣١٤}
 كتاب الحدود ^{٣٢٤}
 فيما يوجب العقوبه ^{٣٣٨}
 في الاكراه على احد الغفلين ^{٣٣٩}
 ما يكون وصيه وما لا ^{٣٥١}
 ما يكون رجوع عن الوصيه وما لا ^{٣٦٨}
 فصل في وصية ب الوصي في كل الميكن ^{٣٤٢}
 فصل في ترتيب الشفعه ^{٣٩٤}

فصل فيما للشفيع ان ياخذ البعش ^{٢١٥}
 في معاملة المسلم المتامن من أهل ^{٢١٦}
 فضل في قسمة الغنائم ^{٢١٨}
 ما يكون اسلام من كفر وما لا يكون ^{٢٢١}
 باب الردة والحكم اهلها ^{٢٢٢}
 فصل في خراج الارض ^{٢٢٣}
 في الفاظ الرهن ^{٢٢٥}
 فيمن يرهن مال الغير ^{٢٢٦}
 جناية الرهن وعليه ^{٢٢٦}
 شركة العتق ^{٢٢٥}
 شركة الاستعمال ^{٢٢٥}

في تسليم السفعة في حيلة فيها ^{٢١٧}
 ما يجوز لامير العسكر قوله في ذاك ^{٢١٩}
 من يصنع لانا وكعش ^{٢٢٠}
 ما يكون كفرا من المسلم وما لا ^{٢٢٣}
 فضل فيما يسطر له الارتداد ^{٢٢٥}
 في استيلاء أهل الشرك على أهل الحرب ^{٢٢٧}
 ما يجوز رهنه وما لا يجوز ^{٢٢٤}
 في الرهن عند العدل ^{٢٢٨}
 في احضار الرهن عند الدين ^{٢٢٣}
 شركة المعاوضة ^{٢٢٤}
 في الشركة الفاسدة ^{٢٢٤}
 كتاب الماذون ^{٢٢٩}

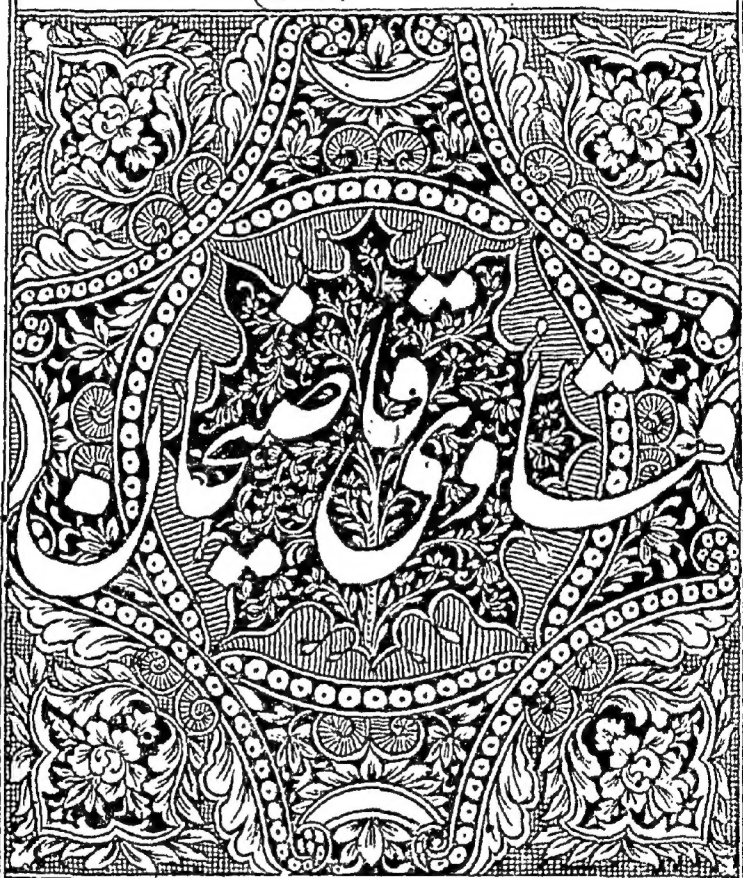
كتاب الحجر ^{٢٢٦}

ثم يقرن الفتاوى لقاض خان كتبها العبد المعتبر في تدوينه
 تائبا الى الله راجي مغفرة ربه عبد ذنب الكرمين بن احمد
 ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨ هـ

اللهم اعني والدي ما شئت وبلغ دعائي
 المودع ادا حسن الصلاة والسلام على سيدنا محمد



۵۵۲۰
اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ



در مطبع المستوفی بایستام بنده خواجه ضیاء الدین طبع شد سنه ۱۲۷۱ هجری
۵۵۲۰

جلد دوم فتاویٰ قاضی خان

کتاب الاجارات

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل فی الاغراض التي يتعديها الاجارة وفي تعليق النقاد بها بشروط وتعليق الفسخ منها وسحب وانقضاءها بالنقض فيها
وفي الابرار من الاجرة قبل وجوبها رجل قال في غير شهرت منك خمسة عكك هذا شهرتك ان كانت فاسدة وتوفان
ميت منك منقعة هذه الدار شهرتك ان قال ملكك منقعة واري هذه شهرتك ان كانت الاجارة جارية لان الاجارة تملك
المنفعة المدة ومنه بعض وجع المدة وم اطل فلا يجوز تملكها بالحققة البيع وشهره انما تملك المدة وم باسوى البيع وشهر
جارية كالموتية ونحو ذلك فلو لم يجز تملكها باسوى البيع يشهد ان باب الاجارة وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى
شخصا من هذه الدار المدعى عليه فصالحه على سكنى ميت معلوم من هذه الدار عشر سنين جارية فلو ان المدعى اجر هذا الميت
من الذي صالحه باذن في قول ابى يوسف رحمه الله لا يجوز في قول محمد رحمه الله ولو ان المدعى باع سكنى هذه الدار
رجل لا يجوز لان تملك السكنى بعض اجارة والاجارة لا تنقضي بلفظ يسبح رجل قال في غير ميت منك منقعة
هذه الدار شهرتك لا يجوز محلا لا يجوز ميت ميت اجار شهرتك ان كنت منقعة هذه الدار شهرتك ان كنت
في بعض الدار لم يملك الله لا يجوز وانما يجوز الا اجارة انما نصبت الى الدار لا الى المنفعة وذكر شيخ الاسلام المعروف بـ

[illegible]

وجع وعليه الفتوى وكونه منسباً إلى المنة المسترخية محمد بن محمد المصنف في كتابه المصنف في حاشية
الثانية في حق الأولي ولو كانت الأولى باخرة لا ينظم الثانية في حق الأولى هذا إذا كانت الأولى مضافة إلى المنة
أجر من غيره اجارة باخرة ولو كانت الاجارة الأولى مضافة إلى المنة ثم بلغ من غيره وذكر في المستحق فيه روايات
في رواية قال ليس للأجران يسع قبل محي الوقت وفي رواية قال اذا بلغ او قبل محي الوقت جاز ما صنع
واقتضى على انه ينفذ يسع بمطيل الاجارة المضافة وهو اختياره منسباً إلى المنة المكلومة ربح ثم اذا نفذ منه
اراد عليه يعقبها او يربح في الهبة قبل محي وقت الاجارة عادت الاجارة الى حالها وان عادت اربح عليك ستقبل
لا يعود الاجارة واذا اجر الرجل اجارة باخرة ثم اذن من غيره لا ينفذ الاجارة الثانية في حق الآخر حتى لو اجر
المستاجر الاول بوقت فاشترى الاجارة لا يجب عليه ان يسله الى الثاني وفي فصل يسع اذا فسخ يسع بما هو فسخ من
وبه كان عليه الآخر ان يسله الى المستاجر اصل مسئلة ما ذكر في ادب القاضي عيينه يد رجل تنازع فيه اثنا عشر
يدعى عليه الاجارة والاخر يدعى عليه شهر افاقر الى يدعى عليه للمستاجر فادعى على الشهر ان يسله على يسع كان
له ذلك لان الاجارة وان تمنت باقراره لا يكون فوق اقامت عيانه وادعى من آخر فزعم يسع في حق الآخر
واذا انكره كان لان يخلفه فلو ان المدعي ادعى الاجارة فاقطع عليه يدعى عليه اجارة حبها لم يكن للآخر ان يخلف
لان اجارة حبها ثابتة باقراره صار كانه اجر ثم اجر فلا يصح الاجارة الثانية فلا يكون له ان يخلفه وادعى من آخر
فزعم يسع من غيره وسلم جارا الاول واراد ان يعليم البيعة على الاجارة فكان لآخر حاضراً قبل البيعة عليه وكان
باجارة الاول لا يثبت له الاول لا يصح في حق الثاني وان كان لآخر غائباً لا يعقل بيعة الاول في الثاني لان الثاني
بإمانته فلا يكون خصماً له على وادعى من غيره وسلم جارا لآخر وادعى عليه قبل البيعة على المشتري وان كان لآخر
لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصماً لكل من يدعى حقا في ذلك العيين وكذا لو ربح رجل عند انسان عينا وسلم ثم
من يده فغيره وبلغ وسلم ثم جارا لغيره وادعى الزين واراد ان يسله من غيره وادعى عليه البيعة على الزين قبل البيعة
وان كان الزين غائباً لا يثبت العيين من المشتري وسلم الى الزين لما قلنا ذكر مسئلة الزين في الزيادة ومطلة الاجارة
في الخصم وادعى من غيره اجارة باخرة ثم بلغ من غيره لا ينفذ بيعة في حق المستاجر فان اراد المستاجر ان يسله يسع
فمنه وادعى من غيره انه لا يملك فسخ رجل يخاله غيره اجر كنهه والارصفة بالف درهم كل شهر يخاله وادعى من غيره كانت الاجارة

الباعث و ما نحن و درهم و يكون القول اننا في فسخ الاول محال و بل اكثر من فسخ الاول فبقيت انما في قال مولانا احمد
 فيه نوع بكمال هو انه و حصل هذا فسخ الاول و سببها و جارية يتكون بجزالة جارية في انفس الاول ثم تجدد بمجيئ كل
 شهر و يكون لكل واحد منها انجاء عند نجد و كل شهر محال و قال آخر كنهه و الا ان كل شهر كذا انما في نفسه لا في غيره
 روح و انما يحصل هذا فسخ الاول اذا قصد ان يكون الاجارة كل شهر عانة ما اذا غلط في نفسه لا في غيره لا الا ان
 لانهم لم يقصد فسخ الاول فلو ان الاجرة و في قصد الجميع و ادعى المستاجر ان غلط في نفسه قال مولانا ابن سني ان
 يكون القول قول الاجرة و لا انه هو المستأجر فيكون القول في البيان لا و لان هذا ابتداء و غايته فيكون القول قول
 من يملك الابدان المحال و انما على بيع النجوة ثم شبهه السبع من غير شرط كان المقبر لم يبيع انما هو لان
 على انها ائتمت على تلك الموصلة رجل قال بعبره آخر كنهه و ارى انه يوم واحد و ائتمت بها فاستكملها كان عليه
 اجر المثل في يوم واحد و باق يكون بجانها محال لانها مصرع بقى الاجارة فبما هو اليوم رجل غصب حسن رجل
 و ادعى ان الغصب منه اني انما صلبت قال الدار و ادعى ما خرج منها فان لم تخرج فهي عليك كل شهر عانة و درهم
 قال محمد روح الكان انما صلبت و يقول الدار و ادعى ما قام المقصود به البينة بعد ستة ايام يقصده بالدار
 و لا جرد على الغاصب في كان انما صلبت انها لم تصدق به فقال صاحب الدار اخرج منها فان لم تخرج
 كل شهر عانة و درهم فلم يخرج و مكنت و ما بالمرطاسي رجل الكرى و ائتمت باع و درهم قالوا الغصب ستة قال له
 رب الدار ان من غصبها اليوم و الا فهي عليك كل يوم باع و درهم فلم يفسخ و ما بالمرطاسي مقوله بالدار قال محمد
 بالمرطاسي من الاجرة قال هاتم قلت محمد روح لم لا تجملها في مقدر انما يغفل منها و اجبر عليها قال ابن حسن خيالها
 عليها فان غصبها الى ذلك الوقت و لا احلها لك ذلك بما قال كل يوم رجل شهر عانة و ادعى ان كل شهر عانة و درهم
 فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت ان قيمته كل شهر خمسة و درهم و الا فانور الحانوت و لم يقل استأجرها
 و لكنه سكن فيه لمرسه كل شهر خمسة و درهم و لا سكن في رضى بذلك و قال له صاحبها و رضى عنه و درهم و سكن
 الا بانه لا الاجر الاول الا ان كان سبب الفسخ كل شهر باع مسمى فقال صاحب الفسخ الدار غصبه في الا ان
 كل يوم و درهم فلم يقل صاحب الفسخ ثم شيا و تركه ثم غصبه و كان عليه كل يوم و درهم رجل مستاجر رجلا يعمل في رضى
 عما عليه ما كل شهر كذا فزاد مستاجر بعد زمان فقال ابو موسى للاجير عمل على انك فعلت فاما الاجير فكل ما

على هذا كما يام لم يباع الوصي الارض فقال المشتري للاجير عمل ملكنا انا اعطيك الاجرة فلو مضى ارايتم الاجير في حوزة
المستاجر يكون في تركته ومن يوم قال له الوصي عمل ملكك يكون على الوصي من يوم قال له المشتري عمل ملكك يكون على المشتري
الا ان ما يجب في تركته الميعت يكون من المسمى وما يجب على الوصي والمشتري يكون اجرة المثل او لم يعلم بالسمى حسب اداها
يستاجر فلما فقال صاحب الغلام لم يمشي من قال المستاجر لم يمشي واقر قاعا على ذلك فانه يكون بعينه من بيت وكرنا
مثل هذا في بيعه فكذا كان في الاجارة ووقال المستاجر لم يمشي وقبض الغلام قال بعضهم يجب اجرة المثل لا بد وعمل
ولا ينقص عن عشرة وتصح ان يلزم الاجر الذي صرح به المستاجر بحسب من الى حبل فربما يبيد على انه ان او على كذا وكذا
قال ابو يوسف يكون ذلك اجارة ويكون هو في الثوب بمنزلة الاجير يشترك بحسب مستاجر رضا فزرع فيها ثم استاجر
قبل ففضا وبداة الاجارة كان على رتبة تسمى من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة تمام تقضى بالاعانة بقى لا هذا
وكذا اديوات المواجه وبقى مستاجر متقى الاجارة الى ان يدرك الزرع وان تقضى مدة الاجارة والزرع بقى في القياس
يوهم مستاجر بقلع الزرع وفي الاستحسان بقا له ان شئت فقل الزرع في الحال وان شئت فتركه في الارض الى ان يملك
عليك لصاحب الارض اجر مثل الارض ولا يبقا من ثمنها المتأخر لا تقوم الا بالعقد او يشبهه القف فكيف تقوم المنافع
انما هي في المقتول القاضى باجارة مستقبلة في تلك المدة فينظر الى ما في الاجر المثل في تلك المدة فيقضى لك مثل اجرة
ولا يقضى باجر المثل لانه مجهول ومنه العقد بالاجر المجهول باطل ما لم يقض القاضى عليه ذلك لا يلزم الاجر كذا قال شيخ الاسلام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله والمستاجر رضا فزرع فيها بطله او عرس فيها بشجرة ثم تقضى مدة الاجارة قال بعضهم
رب الارض للمستاجر قيمة الاشجار مقلوبة وقال بعضهم لا رب الارض للمستاجر بقلع الاشجار وتفرقة الارض لا تبقى الاجارة
استاجر بخلات اذا كان فيها زرع فانقضت المدة لانه ليس للاشجار غاية معلومة بخلاف الزرع فياخره متبذره الارض
عن الاشجار والطلبة لم يسر رب الارض ان يملك الاشجار على الفارس باقيمة انما لم يبق قلع الاشجار فخره المثل
فان كان في كان له ان يملك الاشجار عليه قيمتها مقلوبة وحق الفارس في حبل مستاجر طوبى وضع عليه فاعلى
فانقضت مدة الاجارة فاني مستاجر من الزان فلو نظر المكان لم يخل بلغة بلنا لا ينفذ بالاطحيل يوهن مستاجر باربع لانه
منه في الاستخراج والكان المحرل بعين المثل بقلع مستاجر ان شئت فافهمه وان شئت فاستاجر بحسب ما في
بلوغه فله ان يوهن مستاجر بحسب ما في وقته بلوغه التزم ان يخل بمثل ما كان في فضل المنافع ونفسه في الاجرة فربما

ان لم يترحم ما دون حب النفس ولا لم يسيب بيتا لم يطل به الزاوية على جهر الكل وموت النكاح في الصغر لا يطل به الجاهل
والمتاجر ان يركبها ذلك الاجر حتى ياتي ما سألوا في المغارة بجات على فخره ما لم يسيب تلك قاتل من بين اليد لا يفر
الاجر من الذب فان بلغ ما سأل بجات على فخره ما لم يطل الاجارة وان لم يكن يسيب تلك قاتل من بين اليد لا يفر
ان يسيب في النكاح ما سأل من غيره وان لم يسيب ودية اخرى يكتة ان يكت في ذلك الحان فسيحل الاجارة والى يسيب
ويحل الاجارة بموت الآخر عند اخلافا للناقص بجره امرو ولا يحل بموت الوكيل ولا بموت الاربعة او خمس ولا يبيع الصبي
ولا يحل بموت الوكيل ولا جهر ملان وان مات من حده ما يطل الاجارة فموتته عند ثمان مائة وارثت له بيت ومكر
يكون حصته على الاجارة ورعيه يسيب جاز وان كان هذا الاجارة المتكسح فسيب للغير من الشريك كذا اوقات حده ما يسيب
وان مات العوض في الاجارة ان مات فسيب الاجارة فسيب له وان لم يسيب الاجارة لا يحل له ان يحل بموت
الآخر كل رجل يسيب ما سأل الى موضع باربعة دراهم يسيب ان يخرج في دية ذلك فسيب له خمسة ايام ثاوية عليه
بحان لانه خافه في الرجوع فسقط عنه اجر الرجوع ويحق اجر الذهاب فسيب له ما سأل من الشريك كذا اوقات حده ما يسيب
اسد لم يجره الثاني ان لم يفسل بين المبدأ والاستقلال وغيره فانه ذكر المسئلة في الحمام واجاب كما ذكر في الدار
والحمام مسد للاستقلال وفي بعض الروايات قال لم يجره اجر الشريك في ومن صحبنا فخره من الرضين فقالوا انوا
لم يجره مسد للاستقلال لا لم يجره اجر الشريك في الحمام بل في الخاب كان مسد للاستقلال لم يجره اجر الشريك في الحمام
بسيب جازهما او دارا ورضا وطب الفتوى وان مات المخرج فسيب له ما سأل من الشريك كذا اوقات حده ما يسيب
لانه لم يفسل بين السكنى بل هو ماض في الاجارة ومنهم من يسيب من ثمانية مائة الى ثمان مائة او ثمانية مائة
ان لا يفسل الا في حالها لم يطل الدار ان يفسل في سوا كان مسد للاستقلال ولا يمكن ان يكون موجب المسئلة
بموت المسئلة الاجارة عند اخلافا للناقص بمداومة ما كان مختلفا فيه لا يظهر الم ايضا لانه لو ارثت فموت جاز
الاجر آخره وانما يفسل في الاجارة ورعيه لا يفسل في الاجارة فسيب له ما سأل من الشريك كذا اوقات حده ما يسيب
على وجه الاجارة وكذا لو فترقت اليد لم يسيب جاز عاتل الا في امراته لان المرأة لم تسكنها بالاجر حبيل آخره او ثمانية مائة
كل شهر بدم كان لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر فان خرج منها فسيب تمام الشهر فموتته
وشاها بها لم يكن للآخر ان يفسخ الاجارة مع المرأة لانه لم يسيب جاز فان اراد ان يفسخ عند غيبته لم يسيب جاز فان اراد

بواجب الدار من انسان آخر قبل تمام الشهر فاذا تم هذا الشهر فتم الاجارة الاولى فمؤيد الثانية فخرج المرأة من البيت
الى الثاني وهو نظير ما قال ابو حنيفة ومحمد رحم الله عليهما باع عبدا على انه يجازئ ثلثة ايام ثم اراد ان يفسخ بحكم النجاشي عنه شهر
لا يجوز ذلك فان باعه من غيره جاز فمقتضى البيع الاول هذا اذا كان يستاجر عبدا كما كان جاز فواف كان آخره
كل شهر حتى يفسخ الاجارة قال بعضهم يقول المدبر للمستاجر في الشهر الاول فسخت الاجارة التي بيننا في دارك اذا
جاء رس الشهر وعامة المشايخ لم يجوزوا هذا بطريق لان فيه تعليق الفسخ بمجيئ الشهر ومحال لا يجوز تعليق الاجارة
الشهر وعامة المشايخ لا يجوز تعليق فسخها وقال بعضهم يقول المواجه في آخر شهر مرة اخرى فسخت الاجارة مسبقا
وفيه من المخرج ما لا يخفى وقال بعضهم يفسخ في الايام الثلاثة من الشهر الثاني عند سبأ رايهم النجاشي وذلك باطل لان جواز الفسخ
النجاشي ليس عرف شرعا بخلاف القياس فلا يقاس عليه الاجارة وذكر ثمس المأنة اخرى مع ان لكل وجه منها
انقص راس الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوما او يومين لم يفسخ ولو قال فسخت الاجارة التي بيننا راس الشهر
جاز ذلك لان اضافة الاجارة جازية فذلك اضافة يفسخ وقال بعضهم يفسخ في ساعة التي قبل الهلال حتى يفسخ
لكل ساعة لزمه وقال بعضهم فسخ في الليلة الاولى من الشهر الثاني وبومها لان وقت يفسخ اول الشهر واول الشهر
الليلة الاولى في يومها واوله شارفة على طهر الزواية وعليه الفقه رجل اجر داره من بيت يملكه باعهم ثم قال للمستاجر
وسبت منك جميع الاجر وقال ابرأ منك عن الاجر صح ذلك في قول محمد رحمه الله ابي يوسف الاول ولا يصح في قول
ابي يوسف الآخر وتوفى ابرأ منك عن خمائة من هذا الاجر وقال عن ثمانية من الالف صح عنهم وتوفى ابرأ منك
سنة اشهر من وقت الاجارة ابرأ منك عن الاجر صح عن الكل في قول محمد رحمه الله وفي قول ابي يوسف صح ابرأ عما
مضى ولا يصح عما يستقبل ولو كان قبيل الاجرة شرط في الاجارة ثم وسبت الاجر ابرأ عن الاجرة صح في قولهم وبوم
اجر داره ثم وسبت الاجرة صح في قولهم وتو اجر داره ثم وسبت اجرة رمضان فان فسخه ابو القاسم ان يستاجر ثمانية
جاز وان استاجر ثمانية لا يصح الا اذا وسبت ما وصل شهر رمضان قال فسخه ابو الليث في الاجر ابرأ في قول محمد
وبه يثبت وتوفى ابرأ منك عن الدار كل شهر كذا على ان يملك اجرة شهر رمضان كانت الاجارة فاسدة تجزى اجرة
سنة عبد ثم ان اجر عن عبد من بعت لم يخر عاقبة الا ان يكون قبيل الاجر شرط في الاجارة او لم يكن شرط في
في الاجارة لكنه يحل ولو اجر داره ثمانية بعت عبد بعت بعت ثم قال المستاجر وسبت لك في العبد ثمانية بعت بعت بعت

والا فلا بد من سبب الاخر منه فاما ان يكون سببا للامارة فلا بد من غير قول الامير او ابايع الساجد وارادوا ساجد
ان يفتح مبدءا لمتلك الروايات فيه فجميع انه لا يملك البيع واولا من الامير فيكون المثل من ان يفتح مبدءا
فبصل في الامارة السطوية هذه اجماعا استقرها الشيخ الامام عيسى ابو بكر محمد بن الفضل مع قبلها بغير قول
ارادوا يفتح على جميع سببها انه وارادوا ان يجر الكرم اجماعا طوية او الارض فيها ربيع بين الاشجار
باصولها من الاكبر بدلا لمتجارين معلوم وسلم ثم يجر منه الارض مدة معلومة ثلث سنين او اكثر غير ثلثة ايام من السنة
كل سنة او كل سنة اشهر بال معلوم على ان يكون اجر كل سنة من سنين الا ان يجر الا ايام مستثناة منها من تلك الاجرة
لكذا وتيقه في الامارة يكون مثابة سنة الاخرة وان يكون لكل واحد منها ولاية فيخ الامارة في ايام النجاة
اما في سنة الامارة ان يفتح الاشجار وارزاق الله في الارض مثابة الى ذلك بدلا لاجارة على ان يكون النجاة
يسنها على ثلثة اشهر من ثلثة اشهر في السائل ثم يجر لكل السائل في كل سنة فيسبب من النجاة في ايام النجاة
منه الارض مدة معلومة على نحو ما قلنا من غير ان يكون جهة التقدير شرط في الآخر ومثل في بعض مشايخنا ان يجر
الوجه الاول فان وجد الاشجار ربيع يسبب رغبة بل هو في معنى النجاة ولذا لا يكون للمتجارين
الاشجار وعند فتح الامارة يفتح يسبب من غير فتح النجاة لا يربط بين من ملك الباع وان فصل بين بعضهم
الاشجار والاربع على ملك الباع بين الامارة في الارض ويقتسمهم حوزوا طريق يسبب الباع وقالوا ليس في معنى النجاة
على يسبب رغبة لانها ما قصدت فتح الامارة ولا محبة للامارة مع بيع النجاة في قصد الباع الرغبة ويجوز ان يكون
حلو كذا في الامارة يملك قطعها انقل من غير ما كان الامان لا يملك قطع اشجار الرمن وان كان يملكها تعلق من غير
وقال بعضهم ان بيع الاشجار والارزاق من المثل او اكثر يكون نجوة والافلا وهذا المصنف فيهم فان انسان
يسبب الرمن فليس من اساس الحائز وقد ذكرنا ان الله انما يبيع الاشجار واجر الارض باجره في سبب الاشجار
بغير ثبات الى اساسه في ايامه وان لم يكن باجره في سبب ان يسبب الاشجار طريقا معلوما من الارض
ولم يسبب لاجور واما الشيخ الامام الاجل عليه السلام رحمه الله يقول الامارة بطريق سبب الاشجار بطله بها في بعض
المشايخ ومن جوز الامارة السطوية اختلفوا في ابعاضها بسبب او عقود بسبب وقال بعضهم عقود وسبب في الامارة
عقود واحدة في ما يشترطها في ثلثة ايام في كل سنة او في كل سنة اشهر بغير مدة النجاة على ثلثة ايام

عقد جسد وذاك لثابت في قول أبي حنيفة ر. وقال بعضهم يبيع علف جسد لا ثمنه وجعل عقودهم في ذلك
الاجارة في سنة اثنتي عشرة سنة الى وقت في المستقبل وفي الاجارة المضافة الاجر لا ملك الا في جسد ولا سنة اقل
من ثلث سنة واكثر من ثلث سنة اذا اجره واستعملت سنة كانت الاجارة في سنة الاولى والثانية اقل من اجرتها
وفي الاستجارة لم يسم كما كانت الاجرة في سنة الثانية اكثر من اجرتها في سنة الاولى ثم لم يسم في سنة
التي غير ما على قول من يجعلها عقداً واحداً يبيعه وعلى قول من يجعلها عقوداً لا يبيعه فيقبل عقوداً متعددة يبيع في كل واحد منها
عقوداً متعاقبة ولا يملك الا في جسد في سنة التسعة لكن يجاب عن هذا ان ملك الاخر من التجهيل فيه واما ان حقه
بارواية التي ثبتت للملك في الاجارة المضافة لكان الاجابة فاقبل لا وجه لجزائه بالعقد بحال انما هو اجابة
وجسد البئر فانما هو في حقه اوجه اكثر من ثلثة ايام ولو جعلنا ما بعقودهم في بيعه لكان في كل عقد ثلثة
ايام من آخره وعلى قول حنيفة رحمه الله من يشتري ثياباً على ان يبيعها ثلثة ايام بعد شهر يكون له الخيار في كل
آخر ثلثها نحو ان ثبت الخيار في ايام الثلثة من آخر كل سنة بل يخل ثلثة ايام لا آخر كل سنة مستثناة من العقد
ويكتب غير ثلثة ايام من آخر كل سنة حتى لو كتب في الصك على ان يخل جسد منها في ايام الثلثة من آخر
كل سنة كان فاسداً اما قد بين الاجارة الطويلة اذا فتح العقد في ايام الخيار بغير محض من صاحب كراعيه
المستعدي ان يجره ولم يذكر فيه خلافاً وفي البيع بشرط الخيار اذا فتح ليس من له الخيار بغير محض من صاحبه لا يبيع في
بحنيفة ومحمد ر. فكانه قال ان ايام الخيار غير داخل في العقد فكانت الاجارة في سنة الثانية والثالثة مضافاً
الى وقت في المستقبل فانما يبيع في كل سنة من له الخيار بغير محض من صاحبه لا يبيع للعقد المضاف ولان في الاجارة عند
يقول ان يصفه محمد اربعة اشهر اجارة طرية اذا اجر من الاجر بعد القبض اجارة مشاهير لا يبيع الاجارة الثانية وما
من الاجر يكون محسوبا من ايام الاجارة اذا كان من جسد المستاجر اذا اجر من الاجر ولم يكن الاجارة طرية لم يبيع الا
الثانية بل سقط الاجر من المستاجر لا من الاجر الاول فكان الاجر الاول قبض الدار من مستاجر بعد الاجارة الثانية سقط الاجر
وان القبض لا ينقطع فان كان الاجر الاول قبض الدار من مستاجر حتى سقط الاجر من مستاجر بل تبطل الاجارة الاولى
قال الغنيمة ان يبيع الاجارة الاولى وكان للمستاجر ان يسير والدار من الاجر وتوان مستاجر قبض الدار من الاجر
وباعها من الاجر ولم يجر منه قال غنيمة ان يبيع الاجارة الاولى لا يبيع الاجر من مستاجر بل مستاجر كراعيه اجارة طرية ثم

ان مستاجر من الكرم الى الآجر من غلة أكانت الاجارة بطولية بطريق بين الانجار جازت لهاملة وان كانت
الاجارة بطولية بمعزني من الانجار والكرم ان مستاجر معاملة ثم دفعها مستاجر معاملة الى الآجر لا يجوز اذا كانت
الاجارة حارة بطولية وعليه ان كان مستاجر من مستاجر حق من سائر الزمان كما من بار من مستاجر اجارة بطولية
اذا آجر من غير واجارة بطولية او دفع الى غيره فزارقه على ان يكون بغير من قبل التعامل ثم ان مستاجر الاول
آجره فقاخا الاجارة الكرم تبطل الاجارة الثانية والمزعة اختلفوا فيه ويصح ما فتحه هو ان تحبس ايام فسخ
في مقعدين وضاعت بان كانت اتجار في الاجارة الا ان كانت ايام من آخر سنة فاما في ايام اتجار في الاجارة الثانية
كذلك وعلى خلاف ذلك مستاجر حارة بطولية اذا قال للآجر في ايام اتجار او في غير ايام الاجارة بوجه فقال للآجر
بعدم وقال الآجر ضامن من فسخ الاجارة دفع المال ولم يمنع وكذا المشتري اذا قال للبائع بجانته فافسخ
البائع بدم يكون فسخا للبيع مستاجر اجارة فاسد اذا آجر من غير واجارة جارة قال الغني ابو الليث بنحو الاجارة
الثانية وقال غير لا يجوز وعلى قول من يجوز الاجارة الثانية يكون الامر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية وهذا انما
اكثر في شرا فاسدا او باع من غيره ففسخ ففسخ مباحا لا يكون للبائع الاول ان يفسخ البيع الثاني لان الاجارة
مفسخة بالاعذار ليس بالفسخ لاجرم ففسخ شرا فاسدا اذا آجر من غير ففسخ الاجارة رجل قال غيره آجرني دارك بدها
حيوية كذا فقال آجره صاحب الدار وكان بجانته العكس فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع مستاجر
الاجارة الى الآخر فادعى له ان يكون بينهما اجارة لاختلاف الطريق في الاجارة بطولية ولا يجب الاجر على مستاجر
بكنى الدار وان كانت الدار مستعملة ان مستاجر انما سكن بناها على ما يحضر من المال لا على وجه الاستئجار طاعة
قيل مستاجر دارا اجارة بطولية محسنة فالمراد على مكان الدار وادعى ثم فاسخا الاجارة فان مستاجر يرجع على الآجر
بالدابة لا الدار ثم لان الاجارة بطولية فيجعل الاجر مستطوعا ففسخ المسارفة بالحر قيل آجر دارا اجارة بطولية ثم
او آجره من غيره الى مدة يعلم انها ليست في الكفاية قال بعضهم بخلاف ذلك قال يفسخ الامام ابو بكر محمد بن الحسن ربح
لا يجوز للاجارة ونسبة من تنكح والاجارة مستاجر فوط في الما حرج من فسخ المنة ففسخ الاجارة ففسخ
مستاجر كرامه اجارة بطولية وشهر الانجار كالتساجر في الروية فان تصرف في الكرم تصرف في الدار فيلحقه روية وان
يملك الثانية فادعى له روية لان كل ثمار تصرف في البيع وهو الاتجار لا في مستاجر على خلافه ففسخ الامر

اجارة طرية اذا باع المستاجر ثم جازت له ان يجر على نفسه بعد رديها وان كان صحيح ان يفيد وهو محال واد اجارة مضادة ثم
باع قبل ان يفسد ولا مضادة وكان شيخ الامام الاجل عليه السلام يقول في لا يفيد بعد لانه تزوير وليس في خبره
عدم الفوائد بالترتيب في رواية لا يفيد بعد لانه يملك الفسخ في ايام النجاسة فيجوز له ان يجر في ايام النجاسة
والاجارة مضادة ثم باع فان لم يفسد بعد في ايام الرواسين لانه لا يملك الفسخ صرح به في الرواسين فلا يملك البيع لان
البيع فسخ ولا بد وان اجارة طرية ثم اجارة من غير فجازت ايام النجاسة من الاجارة الاولى لا يفيد الاجارة
الثانية في ايام النجاسة في ظاهر الكتاب واد اجارة باع فان لم يكن المشتري عالما بالاجارة ثم علم كذا النجاسة انما يفسد
بعض ايام النجاسة وانما يفسد بعض لان الاجارة بمنزلة بيع ثم رويته اخبارنا في ربح حبل ساجر اذا
قبضها واد اجارة من غير ثم ان صاحب الارض ساجر من المستاجر ان في قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل محمد بن محمد
صاحب الارض من الثاني لان ساجر الثاني لا يملك فسخ الاجارة الاولى ليكون اجارة من صاحب الارض فسخ الاجارة
الاولى قال محمد بن محمد بن محمد في العوارض واد ساجر اذا اجارة طرية وقبضها ثم اجارة من صاحب
الارض اجارة مشابهة قال شيخ الامام الاجل عليه السلام ان ساجر اذا اجارة من الثاني فجازت له ان يجر في ايام
على ساجر من ساجر بالاجارة لان ساجر اذا ساجر غير من المولى لا يكون له ان يفسخ الاجارة الاولى على سواها
ساجر اذا اجارة مشابهة وقبض اجارة من غير اجارة طرية رويته واد صاحب الساجر اذا ساجر اجارة طرية لا يفيد
ايجازت من الساجر الاول قبضت اجارة من صاحب الساجر ان في قال شيخ الامام هذا قبض ساجر اجارة طرية من ساجر
الاول كانت الاجارة الشفهية وقبض في الاجارة الطولية لان الاجارة الثانية انما تنفذ عند تمام الشهر لان الاجارة
الاولى تنفذ عند تمام الشهر ثم تجدد بعد ذلك قال القاضي الامام ابو علي بن سفيان محمد بن ابي اسلم المستاجر الثاني
انما يفسد من ساجر الاول اذا اخذ الثاني حصة صاحب الساجر الاول اما ان يفسد من ساجر الاول لا يفسد لان الاجارة
الطرية مقبوضة من صاحب الساجر الاول فلا يفسد من ساجر الثاني اذا اجارة من ساجر الثاني فسخ اكرام في ساجر
الاجارة من كل الاشجار باع لنفسه لا يفسد وكذا لو كان في ساجر حمام لا بد من بين الحمامات كلها عن اجتماعها
الاجارة اذا كانت فاسدة بين من على ساجر اجارة فسخ انما يفسد في الاجارة الاولى او يفسد في الاجارة الاولى على المسمى قال شيخ الامام
في اجارة المسمى في الاجارة الاولى او يفسد في الاجارة الاولى او يفسد في الاجارة الاولى او يفسد في الاجارة الاولى

صاحبه ربيته قال القاضي الامام ابو علي بن هبشي وغيره من المشايخ رحموا من لم يمتد بغيره لان من امتد بغيره لم يمتد بغيره
بشعره وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يمتد القدران الايام النجاء غير انما في الممتد وكان بكل واحد منها
من الفتح بسبب ذلك لا يحكم شرط النجاء وقال سديد رويته عن محمد بن محمد بن عبد الله في مثل هذا لا يمتد القدران الايام النجاء
حديثة ثم اجرب النفس من الاجرة اجارة مشاهير الصالح الاجارة الثانية وهل يتحقق الاجارة الاولى بالثانية قال نعم
انما يتحقق في الشهر الاول من الاجارة الثانية وانك في تخافها في غير ذلك قال القاضي الامام ابو علي بن هبشي رحمه الله
الاجارة الثانية نفس الاولى والحكايات الثانية ما قد قال ابن داود عن خالد بن يسار عن ابي يوسف رحمه الله
او اما يسير من اباي نفس النفس متيقن يسير الاول والحكايات الثانية رويته في بسبب نفس الاجارة
ان يتحقق مساجير الارض او دفع الارض الى الآخر مرة على ان يكون له من الارض ذكرا كخصا في الحقل
بجزر فذلك المساجير صاحب الارض يعمل نيته هذه الاراضى يعني معلوم جاز تجبل شجره وكل شجره بمرحوم
ثم ما هما من غيره وكان يشترط ان اجرة الدارين في المساجير وفي ذلك ان كان له من الارض اربعة اوا
التمن بربوده بحيث ما يقض من المساجير من الدارين اربعة اوا الدارين واراد ان يحمل الاجرة من الارض فاولا
على نيته في الاجرة من المساجير كان هذه اجارة مستقبلة فيكون الماخرون من المساجير ملك يشتري لانه في وقت يسير
النافع ان يحمل ذلك من الفتن واما قال يشتري للمالك ان يحمله محبوسا من الفتن عند الدارين كان قد علم ان له الفتن
الحكايات من يجرد عن كل مساو الا فلا تنس عليه والحكايات على بسبب ذلك كان يغيب المساجير من المساجير
اجارة مله ثم ان الآخر يقض ما بارعها المساجير ثم جدد ما بالكانت الاجارة باقية لبقاء الاصل في المساجير
اذا اجارة طرية فالحكايات الاجارة بطريق يسير الرايين من المساجير فاولا وانع الكرم على المشتري وهو المساجير
منه املك فيكون على المالك وان كان الآخر من الرايين مع المالك في المساجير فما هو مسدود الطريقين في الاجارة
فان يقبض الرايين يكون على الآخر ان نقل على المساجير لان ذلك من ملكه لعل يحمل من فتنه فزاره على ان يكون
الامر من العامل ثم ان صاحب الارض اجارة طرية من غيره فيبيعها المزارع لا يملكه لان في المزارعة او اكانت
من العامل كان العامل مساجير المزارع فيصير كانه اجرة من غيره فله اجرة الثانية وان في المزارعة ملك
اسم من المزارعة فيمسد الاجارة الطرية فالحكايات اذ اجارة ثم اخر من غيره فرفض الاول بحيث ينفذ الثانية على المساجير

الاول اذا كان كالتب قبض الاول منها لا يثبت الاجارة على المزارع لان المزارعة مع الاجارة تختلف المقض فلا يثبت
 الثانية على اول قالوا ويجوز الاجارة الطولية في العمار والضياع يجوز في الرقيق وكل شيء ينسحق ببيع بقا حينه
 ربح على مستاجر فيها ما يرفعها فاعرفه وبقيتها مشتوقة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يجوز الاجارة في انفرادها
 من الاجرة ولا يجوز في اشتراكه وان قلنا فقال الاجرة بغيرها وكانت مشتوقة مزرعة وقال مستاجر كانت فارغة كان القبول
 ذلك قول التاجر لان الاجرة يجرى على نكاح الاجارة اصلا فيكون القبول قوله بغيرها في العامين اذ اختلفا في فسادها
 الحكم في كان القبول في ذلك قول من العتق لان العتق لا يملكها ولا يملكها حتى لو كان سبها مملوكا كان القبول
 فيه قول المالك قال القاضي الامام على بن احمد رحمه الله في الاجارة يحكم الحال المكنت مشتوقة في الحال كان القبول قول من يملك
 محالوا اختلفا في جريان المار والقطاعة في اجارة الصاخوة في الاجارة الطولية او في نسخ الاجرة الاجارة في ايام الخياصة
 الارض يزرع للمستاجر معي الاجارة باجر المثل بخلافه في الاجارة وفيما يزرع لم يدرك تبقى الاجارة باجر المثل محل الاجرة
 من جيل الى جيل والافضل ان لا ثم ان يستقرض سكن المقرض في حانوته وقال بالمرد عليه كانه حلالا
 باجر الحانوت قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله ان ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه كانت الاجرة واجبة على المقرض وان تركها قبل
 استقرض او قبل فالحانوت عارية في يده والاجرة على المقرض محل استقرض ودرهم سكن المقرض في داره فالحانوت
 اجرة المثل على المقرض لان استقرض انما سكنه في داره عوضا عن منفعة المقرض لا مجازا فيجب له المثل على المقرض وكذا لو
 المقرض حارثا يستعمله ان يزرعه ودرهم ان المقرض سلم الحارث الى بقار فقرة الذهب فحين لمعه من قيمة الحارث لان الحارث
 كان يحسنه المقرض اجارة فاسم كان امانة فاذا وفده الى المزرع فاعتلقت صارت حانوتا خاصا بجل منه من سائر
 ودرهم ثم ان المقرض اخرج حارثا من المزرعة فاسم المقرض كل شهر يدوم قال ابو القاسم ان لم يكن الحارث امانة فبقيت ولا يستاجر
 لا يجب على مستاجر شيء رجل مستاجر من رجل قدر له من ارضه الاجرة ان يكون له من مفعول على مستاجر قال الفقيه ابو
 الطيبي يبيع من مستاجر نصف رعين المثل او اكثر ثم يواجر منه نصفه اباني باشار فان ذلك ارفع من ما يابا انما
 بينهم في اجارة المشاع من غير شرك رجل اقرض انسانا درهم وادان له سكن وادى المقرض لغيره قال ابو بكر
 مستاجر المقرض وادى المقرض امانة سنة او اكثر اجره رجل ثم يبيع من استقرض شيئا لا يملكه الا ما
 متى يصير الاجرة فاسما ثمن بالاجع من استقرض رجل وكل درهم ادين مستاجر له وادى له ما سببه سنة ثمانية ودرهم

فعل الوكيل ذلك فبعض الدار وسهام الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا في الجاهل ان الاجارة اذا كانت معلقة لا يستحق الاستيفاء
 لم يكن للوكيل ان يحبس الدار من الموكل لاستيفاء الاجرة وكذا لو كانت الاجارة باجر مؤجل فان قبض الوكيل الدار وجب
 حتى مضت المدة كان الاجر على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل لان الوكيل بالاستيفاء غير ان الوكيل
 والوكيل يشترط ان اذا قبض المبيع والتميز مؤجل وجب له ان يبيع في ذلك الميعين في يد الوكيل كان الفسخ على الوكيل ثم الوكيل يرجع
 الفسخ على الموكل لان الفسخ اذا كان مؤجلا يكون للوكيل ان يبيع في ميعينه من الموكل فاما قبض الوكيل يكون قبضه للموكل فلهذا
 في الاجارة وكذا الوفاء للموكل من الوكيل بالاستيفاء ثم ان الوكيل قد اعطى الموكل وهذا منه ومنع من الموكل حتى مضت
 كان الاجارة على الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع ذلك للموكل وان الوكيل يحبس الدار من الموكل ثم ما انجبى وجب
 الدار من الوكيل ولم يرجع الى الوكيل حتى مضت مدة سقوط الاجرة عن الوكيل والموكل معيا قال ابو يوسف في ادائه للموكل
 يستحقه الوكيل الا برقبته الوكيل وسكنه فلهذا لم يرجع الى الاجرة كان الاجر على الوكيل دون الموكل ولو كان الوكيل
 الدار اخر بینه طاعة فيستاجر بانه معلقة ثم على الاجرة جاز ذلك ولان سهام الموكل لاستيفاء الاجرة
 وان جهل الدار حتى مضت مدة لا يكون للوكيل ان يرجع على موكل الاجرة لان الوكيل كان مخافا للجنس لم يقبض
 اول الموكل بخلاف الاول لان الدور الاول اذا لم يكن للوكيل مخافة من قبضه ولا للموكل رجوع الى الاستيفاء
 وانه الى الكيفية بعينه وراهم يستاجر الوكيل بحسبه وجاز الى الموكل فعلى المستاجر ان يقر في الكتاب ان الاجرة
 على الامر ويكون الاجر صاحب الية على الوكيل تحصيل امره بل ان يستاجر لارضائها فاستاجر الوكيل ثم ان الموكل
 يستاجر من صاحبها بعد استاجره بالوكيل بولا يعلم بالاجارة ثم علم بعد ذلك ان يرد ما يكون فبذلك بالاجارة
 بالاجارة اذا ناقض الاجارة من المستاجر قال محمد في المناقضة جازة فلا ضمان على الوكيل لان الموكل لا يملك الاجرة
 الوكيل آخر استبقى بعينه وعمل فلذلك يجوز نقض الوكيل على رب البعوض انما هو في البعوض انما هو في البعوض
 ثم قال في خصوصية انما امرت بالاجارة فقال انما صلب لم امرني كان القول قول المنفوس واستاجر الفاضل فلما
 مدة الاجارة قال في خصوصية كنت اجرت عقده قبل ان يفسخ الية لا يفسخ قوله لا يفسخ كبر على ان يزوج ابنة بعينه ويات
 ازوج فعالت ابنة كنت اجرت عقده لا يفسخ قوله لا يفسخ وقولت ان كان الكناح بامرني وعلى الميراث كان الموكل
 انما صلب اذا اجرت المنسوب ثم اجاز الا ان اجاز قبل استيفاء عقده مخافة ان يجزى الاجر لا لك كما لو اجاز ببيع

فمنه على حال قيام مقصود عليه وان اجازته القضاء زالة لا يصح اجازته كما لو اجاز بيع المقصود في نفسه ملك موقوف عليه فيكون
جميع الاجر فاصب له هو العاقبة للمناف نفوت بقعة كان الاجر له وان اجاز له ما مضى بعض المدة فاجر ما مضى
يكون فاصب ما مضى يكون المالك هو قول محمد لان الاجارة تمتع ساعة فاعة على حسب وقت المنفعة
الاجارة فبالمضي من المدة ولا يصح فيما مضى كالرجل اذا اجر عبده سنة ثم عقد في وسط السنة فاجر عبده الاجارة فيما مضى
ما مضى من السنة يكون للعبد واجر ما مضى يكون للمنفق لان المنافع فيما مضى فمستحق على المالك المولى في حال البذل له
ما على قول الشيخين لو اجاز المالك الاجارة فاصب ما مضى بعض المدة كان جميع الاجر للمالك المقصود على قول
محمد وروى على ان فاصب من فاضل رقة فاجاز المالك النخل الزرع قد سبل ولم يسم كان الخارج من الزرع
ورب الارض لا يشي فاصب النخل الزرع قد سبل ومن لا يصح اجارة رب الارض يكون ذلك بين فاصب الارض
ولا يشي للمالك فاصب اذ اجر ما مضى من اجرتها فاصب الاجارة فبسته لا يستماع شرطها وان تقبلها كان فضل ذلك
في النوازل ان فاصب اجرة من غيره ثم لم يستاجر اجرة من فاصب الاجارة من نفسه كان الفاصب ان يستاجر
الاجارة من استاجر لان استاجر من فاصب المقصود يستحق عليه الجمل فبسته ويملك الى فاصب الفاضل لان
ذلك استحق عليه فبسته عن استحق كالرجل استاجر شاة من فاضل او قبضه ثم باعها من البائع يحل بيعه بقضاء العقد الفاسد
في الزرع في مقابلته حان رجل اجر باسحاب الحانوت من رجل بيع الفاكهة كل شهر درهم قال فقيد ابو حنيفة باخذ
الحانوت من الاجر يكون له لانه عاقدة والعاقدة ليحق الاجر والكان غاصبا وبني ان يقيد في بانه فاصب الاجر
فبسته الاجارة قال فقيد ابو الليث ان يكون اجر ساعة تصاحب الحانوت اذا كان في الساعة وكانوا نحو ذلك فبسته
يكون هو اول الناس بها وما اذا لم يكن غربي الساعة شيئا لا يكون الاجر له لان صاحب الحانوت في الساعة كسائر الناس
لا يختص له بالساعة المتروكة اذا اجر الوقت كان الوقت شرطان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز الاجارة اكثر من سنة
فان لم يكن شرط ذلك يجوز الاجارة الى ثلث سنين فان اجر باكثر من ذلك اختلفوا فيه قال مشايخنا لا يجوز الاجارة
الوقت اكثر من ثلث سنين قال مشايخنا يجوز ذلك اذا كان استاجر من لا ينافسه وجوى المالك اذا طالت المدة
وقال فقيد ابو الليث ان الاستصحاب في ذلك ان في الامر ان القاضى في بيعة فصل في اجارة الوقت
ما لم يستقيم معنى الوقت ولو اذ اجر الى الصغير والوقت اقل من اجر مثله بالاعتناء بالناس فيه قال الشيخ الامام

انما هو كمن جعل على كل واحد من الناس ما عليه من الحق على كل واحد من الناس وعلى كل واحد من الناس ما عليه من الحق
 بمسبحة الجرح والمستاجر غامبا فانه ذكر في المزارع والكل يدق الارض مزارعة اذ وقع الارض مزارعة وشروطها ان لا يكون
 شيئا يربيه الا في الغنم الناس فله يصير الوكيل غامبا وكذا الله فروع اليه الا ان المضاف قال لا يصير المزارعة غامبا
 عليه من كل شيء الا في الغنم المضاف قال مولا ارحم ويسمى ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يفسد المزارعة
 مستاجر المثل انما يبالغ في نفسها المزارعة بخلاف المقتضى ان لا يكون الجواب على التفصيل ان لم يفسد المزارعة
 رجل ففسد ارضا وقفا وادنا للصغير قال بعضهم نعم انما مستاجر المثل الوقت والمغير وفي ظاهر الرواية لا يفسد المزارعة
 بانها حسيمة لارض المقصود من غيره كان على مستاجر الغنم المثل المسمى رجل اجر غنمه لا كان والده وقته على الوقت
 اذ انما سئلوا فاجروا به الرجل اجارة طويلة عروسة والحق مستاجر في اجارة هذا الوقت بالمرء المسمى قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل ان لم يكن المزارع ولاية في الوقت ان لم يكن المزارع ولاية في الوقت ان لم يكن متوليا يكون المزارع غامبا
 كان على مستاجر الاجر المسمى ونفسه في ولايته مستاجر بما انفق في العمارة على الاجر ولا على غيره لانه كان متوليا
 ان كان المزارع متوليا كان على مستاجر الاجر المسمى ان كان في ذلك مستاجر المثل ولو اكثر وبيع مستاجر في هذا الوقت بما
 انفق في العمارة متول الوقت اذ اجر الارض مدة معلومة ثم ان المزارع ثم ان مستاجر قبل انتهاء مدة الاجارة فرفع
 مستاجر فله الارض قال الشيخ الامام بن ابي النعمان ان كانت المزارعة مزارعة مستاجر بها ثم كانت المزارعة لهم وعليهم
 الارض اذا كانت الارض مخصصة وادعاهم وحضر في ذلك ففسدان في مصالح الوقت لا من المزارعة عليهم في ذلك
 القوم والافق من ان يستقيم على باب الفاضل في قصورته كان على الصغير اوله قال الشيخ الامام بن ابي النعمان
 من ان يستقيم على وجه الاعارة لا يفسد المزارعة المثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضايفا رجل مستاجر ارضا فانما
 اثار قال ان كانت الارض مخصصة عارلا نهال بالاسرار لا شيئا على مستاجر وكذا ان كانت تسقى بما لا يسار فانما يقطع
 المظطر الذي اذا اجار ارض يستقيم او مستاجر للثمن ارض باليستم اجارة طويلة رمية ثلث سنين لا يجوز ذلك
 وكذا ان كان مستاجر متول الوقت لان الرسم في الاجارة الطويلة ان يجعل شيئا يسير من مال اجارة بماله المستاجر
 الاول ومظلم المال بماله سنة الاجارة وان كانت الاجارة لارض يستقيم او الوقت لا يقع الاجارة في سنة
 الاول لانها تكون بافل من اجار المثل فلا يبيع وان مستاجر ارضا للثمن والوقت بالوقت او يستقيم في سنة الاجارة

يكون الاستيعاب اكبر من اجر النفل فلا تقص وافان به الاجارة في بعض في التيسير بل ينسخ فيما كان خير لغيره
وان وقت على قول من يحمل الاجارة على العقد اجمد الاتص وعلى قول من يجعلها عقد ينسخ فيما كان للتيسير لم يفت
ولا تقص فيما كان مثله وانما ظهر من هذا في الكل وان كان لا يوجب اجارة لغيره يستمر بها جركه الاخر يستمر آخر لا يصح
من الاجارة لانها كانت غير احدى التيسيرين تكمن في الاخر فلا يخلو من الاجارة عن التيسير يستمر وطرق التيسير
التي يلية في رضى التيسير والوقت بالان يحمل اجره من كلهما مستند راجع النفل نعم ان اوصى وقتا يستمر باجر
عن اجره من التيسير لا يصح فلو كان في حصة من رضى باجر ما نزلوا وقفا على الفقدان ما رواه ابن عباس عليه
من ان حصة من ما نزلوا الكان لا يزيد المستاجر في اجره انما يوفى على ما كان مستاجرا فانه لا يعلق له مستجرا الا ان يذبح
فلا يخاف على مستجرا من تلك الزيادة وان كان هذا الحانوت مطلقا في اكثر الاوقات وانما يوفى مستجرا لاسلها عليه
فانه يعلق له في ذلك الكان لا يزيد في الاجرة يحمل مستاجر حصة موقوفة من اوقاف التيسير فيها المستاجر وقتا
لا يرضون بذلك المستوي يرضون ان كان من ذلك ضرر من الحجة خيل ضرر نقصار الحصة او التيسير يرضون مستجرا
الاجرة كان على التيسير ان يرضون من ذلك فان لم يرضوا من الحجة وجره من التيسير وان كان لا يحل من مستاجر
بذلك الاجرة فليكن في ان يترك الحجة في هذه الاضافات من ذلك الضرر لما كتب اوقاف التيسير اذ اجر حمام الوقت
من حبل ثم جاء رجل آخر وزاد في اجرة الحمام ما نزلوا الكان حين اجر الحمام من الاول اجرة مثله وانقصا
تباين الناس مثله فليس لمتو ان يخرج الاول بسبل نقصاء الا اجارة وان كانت الاجارة الاولى بالاتفاق في التيسير
فاسد وان زاد اجارة محسنة من الدول ومن غير باجر النفل او بالزيادة على مستجرا باجر وان كانت الاجارة
الاولى باجر النفل ثم زاد او اجرة مثله كان المتو ان يفسخ الاجارة والم يفسخ يكون على مستاجر الاجرة السمي كذا ذكره المحقق
رحمه الله تعالى اذ كانت وقفا على قوم تاجر او على ميت ثم مات بعض الموقوف عليهم لا يحل للاجارة المتو اذ اراد ان
على اوقاف للامارة قال شيخ الامام المعروف بخراسان في شرح الوفت انه لا يملك الاستدانة على اوقاف المتو لا يملك
اوقاف التي رواه من يرضى عنه محمد اذ كان لواقف فبجور الاستدانة اهل المسجد اذ اخرجوا من المسجد او نقاشا
خلفاء اقلوا فيه والتمسوا على انه لا يجوز ذلك الا بالمرضاة في شيء في ما في ما سأل اوقاف انتشارا منه تعالى اب
الاب او فيها اذ اجر الصغير في عمل من الاعمال ان يقد عليها الصغير عازلا لا يحمل ليس عال لا للصغير ولا ولاية له

[illegible]

و استاجر نگران بگویند من بدیدم و صاحب بیدارید می یستاجر نفرز و کان علی استاجر ان بر و فاذ لم یبر و غیر من قبل
 آجر و در غلبه نین در راه شهر علی انه باجی اروج الدار الی استاجر ننگها قل ان مقصود صاحب الدار خیاره لم یکن
 علی استاجر اصرا مسکن یا غایب لیه الاجر مسکن عبد الاجارة من یم الاجارة و یحل آخره ابتد علی ان یکون باجی ارجار ساعه
 الشافعی کما فسرت فانه یقیم قیمتها و لا یضمن الاجر و کان ایما لستاجر کان علیه الاجر و لا یضمن قیمت الدار ^{عقل}
 دفع الی خیاط بر یا یخیط فخطه الجیاط و ان قبل النخاطه قال یسیر بن ان لا اجر له لان المقیم هو النخاطه و من یقطع
 و کان الاجر مقابل النخاطه و قال ابو سلیمان الجرجانی روح الدار العقل و هو یصح حبس دفع الی خیاط فخطه
 یحیطه ما یم فخطه ثم جاوره و فقه قل یسلم الی صاحب الاشی النخاطه لانه لم یسلم العمل قال المقیم فذا
 لم یحیطه فی ارض صاحب التوب ان غاطه فی داره کان له الاجر لان العمل ما رسلا الی صاحب التوب و یسیر فی النخاطه
 ان یحیطه مرة اخرى فی التوب لانه یحیط به لانی جری بینهما لم یمت و کان النخاطه هو الدار فحق کان علیه ان
 مرة اخرى لانه یحیط به فصار کان لم یکن و کذا لاسکات حبس اکثر یسیر من حبس غیبه یحیط بها احطاسا یم
 موضع فلا یثبت له غیبه الی ذلک الموضع ردوا الی الی کان الله اکثر اذ فی فان لم یکن الله اکثر غیبه یسیر
 الملاح لیس المکزی کرا و کان من قبله المکزی و ان العمل ما رسلا الی المکزی کما یحیطه او غاطه التوب فی
 دار صاحب التوب حبس استاجر فبالا لکوبه یسیر کذا فی فقه فی بعض الطرق ردوا الی الموضع الله استاجر فغلبه
 الاجر و یسیر سئل الغیبه اذ ردوا الی الی و المکزی من الملاح فی غیبه حبس استاجر فغلبه التوب
 فمشترا با استاجر من رجل آخر قال محمد بن محمد من غلبت الاجارة و یمت کرا و فی الارض من یسیر یسیر کلون
 علی صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض حبس استاجر فغلبه التوب فغلبه التوب فغلبه التوب فغلبه التوب
 فذ ان یحاطم الارض من تیر کما یحاکم فی بن باجر قل الی ان بدک الزرع فان یقره بدک فذلک کان یسیر
 ان یحیط لاجاره و کذا اگر فذا یحیط ماؤه من نصف استه یحیط حبس الاجر لان قل الدار و بدو و کذا و یحیط
 نصف کان یحیط فذلک کان استاجر ان یردا فان لم یردا من یحیط کان فذلک ضاویس ان یردا الی
 بدک فذلک استاجر فغلبه التوب فغلبه التوب فغلبه التوب فغلبه التوب فغلبه التوب فغلبه التوب
 و من قال یحیط الزرع لک استاجر لیس علیه کرا و الارض و لا یحیطها باجر استاجر فغلبه التوب فغلبه التوب

[illegible]

كان له الاجر لان الاجر مبني على ان يكون له مال لا يكون له مال
لها الاجر في ذلك لان حصة ليست مستحقة عليها وانه فلا يحجب الاجر لها كما لو استأجرها غيره او طمعه ولان
حصة ليست تقوم وادبها والافسان لا يحجب الاجر بما يعود منفعة اليه عما في البطن والخزير وتو استأجرها لنفسه
قال المصنف ينبغي ان يكون لها الاجر لان ذلك غير مستحق عليها وانه كخا طه الترتب نحو ذلك ومنفعة نفس تعود
الى الزوج خاصة فيكون لها الاجر كما لو استأجر الرمي فتمه وان استأجرت المرأة زوجها فاجرها بما جاز
لزوج وان يستثنى من مذهبها بالاجارة لا يتضرر بذلك فان حصة لها ولو ضمن الزوج حصة له ان طمعه
زوجها كما لو استأجرت زوجها الرمي فتمه وهو قال للمرأة فزوجها فتمه على ان كانت الف درهم فزوجها
ان ان ثابت للمرأة لا ارب الزوجة فاولا هذه الاجارة باطله ولا شئ عليها لان حصة المرأة حرام على الزوج لانه
توأم عليها امرأة آجرت وادبها من زوجها سكتا جميعا فاولا الاجر باءى بنزلهما استأجرها غيره او طمعه فاولا
بهذا الاحتاق ان منفعة سكنى الدار تعود وادبها ولان الزوج يخرج من الدار بعض الاوقات ولا يكون مائة
هارة في سوق ويكون ان رضى يملك المرأة وتستأجر اذا اجرت من الاجرة وادبها فتمت الروايات على انه لا يحجب الاجر
على استأجره في زمان الاجارة والا عارة فلهذا كسبها لم يكن لها اجر الدار بينه وبينها حصة شئ انما على رضى
الا شجار ثم استأجر الاستأجر ليرك انما الى ان يدركه فقام معلوما لم يكن عليها اجر الا شجار لان الشجر ليس محل الاجارة
يحمل الاجارة عارة فتمت ما في شجره ففصل ثم استأجر الارض فقام معلوما الى ان يدرك الزوج كان ذلك
جائزا وكان له اجر الارض لان الارض محسلة للاجارة فتسقط الاجارة بحسب استأجره فتمت ما في شجره ففصل
في موضع يكون كرى النهر على صاحب الناحية عاوة فاعالج انهم الى الكرى وما بهما لايمل الاجر من شجره فتمت
بحال لو صرفت ادا وادبها جميعا فتمت انما فاعالج انهم الى الكرى وما بهما لايمل الاجر من شجره فتمت
وان كان محال لو صرفت ادا وادبها جميعا فتمت انما فاعالج انهم الى الكرى وما بهما لايمل الاجر من شجره فتمت
فان تعادلت اجرة فاعالج انهم الى الكرى وما بهما لايمل الاجر من شجره فتمت انما فاعالج انهم الى الكرى وما بهما لايمل الاجر من شجره فتمت
ايكون كرى النهر على صاحب الناحية عاوة فاعالج انهم الى الكرى وما بهما لايمل الاجر من شجره فتمت
من استأجر لاني الا فاولا يكون على صاحب الناحية فتمت ما بهما لايمل الاجر من شجره فتمت

تكون على صاحب النخبة رجل استاجر طاحونة فاقطع ماؤه كان له ان يرد ما كان لم يرد ما حتى منه سنة سقطت
 الاجر وان قل ماؤه وكانت الطاحونة تدور وتطحن على نصف ما قطع كان الاستاجر ان يرد ما كان لم يرد ما حتى ملحق
 ماؤه لك فضا منه وليس له ان يرد ما بزر لك ولو استاجر بيتا في سنة واما استاجر بيتا في سنة
 لم يرد ما لم يكن كان الاستاجر ان يقلع الرمي وليس الرمي والما من حقوق البيت ان كان استاجر بيتا في سنة
 فله حقوق الرمي والما من حقوقها فان اقطع الما فلم يرد ما حتى سقطت سنة وكان البيت مما يستغنى به وان لم يرد
 بقسم الاجر عليها فيسقط عنه حصته المحجورين ويتركه الاجر بحساب البيت وان لم يكن البيت مستغنيا به برون الرمي لا يحسب
 عليه استاجر شي وان لم يرد البيت وجعل استاجر ارضا في زرعها فزرع وقطع ماؤه قال محمد رحمه الله ان مقتضى الاجارة
 وله ان يخاضع حتى يتركها كما يحكم في بيع باجر المثل ان يدرك الزرع فان سقى زرع كان فضا وليس له ان يقتضي الاجارة
 وكذا الرمي اذا اقطع ماؤه حتى مضى سنة سقطت حصة الاجر وان قل الما وتدور الرمي وتطحن على نصف ما كان
 ملك الاستاجر ان يرد وان لم يرد حتى ملحق كان ذلك فضا ليس له ان يرد الرمي بحسب اجرة داره ثم اجرها من غير ميسر
 سلم الى الاول فاجاز استاجر الاول ففقدت الاجارة الثانية على استاجر الاول ولو وقع ارضه فزارعه على ان يكون
 البذر من المزارع ثم اجرها من غير اجارة طويلة فيغير فضا المزارع فان قصبه المزارع فيفسخ المزارعة فيفسخ الاجارة المطلية
 وجعل امره على ان يستاجر له دارا فيسكنها من رجل سنة فاستاجر الما من ربه ان يفسخها الى الامر وسكنها فيفسخه
 ففقدت سنة قال ابو يوسف لا اجر على الامر ولا على الما من ربه قال محمد رحمه الله يجب الاجر على الامر وجعل استاجر
 وقبضها ثم عارها من الآبسة قال ابو بكر البجلي رحمه الله لا يسقط الاجر عن استاجر حتى يتركه المستحق ان استاجر الاول
 عارها من الآخر كاذلك ففقدت الاجارة وكذا اذا استاجر دارا في يفسخها ثم اجرها من الآخر كاذلك ففقدت الاجارة
 الاولى ويصح ان الاجارة والاجارة لا تكون فسخا لكل لا يحسب الاجر على استاجر ما دام في يد الآخر وجعل استاجر دارا
 وقبضها ففقدت منها ما لم يرد وانهم يسمونه ان كان الاستاجر ان يفسخ الاجارة بخفض الاجر ولا يصح فسخه في سنة
 فيفسخه في سنة الرد بالبيع وانهم يسمونه كل الدار كان الاستاجر ان يفسخ الاجارة عند فسخه في سنة ويسقط الاجر عن
 الكل ولا يفسخ الاجارة ما لم يفسخ وجعل استاجر ارضا في زرعها فزارعها فصار الزرع آفة فملكها وغرق ثم يترك
 عليه لا يفسخ ولو غرق الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل فزرعها فانما يفسخ الاجر على من غصبها

[illegible]

رجل استاجر قيسا يلبس بذي بلبس كان كذا فلبس به منزله ولم يذبح له ذلك المكان متلفوا فيه قال القسبة
ابو بكر البلخي روح الاجر عليه لانه مخالفت ضامن وقال فقهاء البراءة روح حقه عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر
مقابل للباس لا بالذباب بل ان ذاك الموضع وانما ذكر الذباب في ذلك الموضع ليكون ما ذكرنا في الذباب به في ذلك المكان
قال محمد بن وهب الخياط ما استاجر دابة يركبها في موضع كذا فركبها في الموضع في حوائج ولم يذبح له ذلك المكان فانه
يكون مخالفا ضامنا ولا اجر عليه لان في اجارة الدابة بيان مكان الركوب بشبه حصة الاجارة لان الركوب في بعض المواضع
وبعض الطرق قد يكون اقرب الدابة مكان في ذلك المكان للفقهاء اما في اجارة الثوب لا يشترط بيان مكان اللبس انما يشترط
بيان الوقت لان اللبس في بعض الاوقات قد يكون اضر من البعض جعل استاجر دابة يركبها يوما لا الليل فاسكنها في بيته
ولم يركب في الليل في الكتاب انه اذا استاجر باكر بها خارج المصرا في مكان معلوم فاسكنها في بيته لا اجر عليه لانه لا يجب الاجر
هنا الا ساك فلم يكن اذا وافر فكان ضامنا وان كان استاجر باكر بها في المصرا فاسكنها في بيته لا يكون ضامنا لان
الاجر يجب بهذا الاساك فيكون ما ذكرناه فلا يكون ضامنا فان في الوجه الاول انما يقضي اذا اسكنه ما لا يسكنه
الخروج الى ذلك المكان مادة فيرجع فيلبي العادة ان من استاجر دابة الى الخروج الى ذلك المكان فكيف يسكنها
يتسبها الى الخروج الى ذلك المكان جعل اجر دابة على ان يكون له الخراج معاقبة من الهالك فتركها استاجر في دار
فتركت في بعض قمتها ولا اجر على استاجر وان كان الخراج على الاستاجر فعليه الاجر ولا ضمان عليه جعل اجر وارده ووقع المقتض
الى استاجر وقال خذ فاعذه نعم جاء استاجر بعد ما نقضت من الاجارة وقال لم يندرج على فتح ابواب لم يمكن
وقال رب الدار لا بد من تدبيرت وسكنت فانما كان جرف عليه مفتاح ذلك القفل كان القفل قول صاحب الدار وان
لم يكن كان القفل قول المستاجر ولا اجر عليه وان كان المفتاح مقلد ذلك القفل ففضل المفتاح ايا ما تم وبعد كان عليه
اجر ما مضى لانه صح تسليم الدار له وانما لم يسكن الدار فيقيم كان من قبله جعل ان يسكنها طعام استاجر اياها ما سابه
يحمل الى مكان كذا او يحل لاي جوف فان فعل لا يجب الاجر وان استاجر احداهما من صاحب بيتا يحفظ فيه هذا الطعام او
يصعمل عليها ان الطعام مشترك ذكر الشمس لانه الشمس يحجب ان يتجوز ويجب الاجر للمسيحى تجلس دفع الى خياط او قصاص
ثوبا وقال استاجر كسك تخيط ثوبا او تقصره بدرهم فمن الخياط الى تليده او يمسك تخيطه او يقصره ففضل على
الاجر وان قال استاجر كسك تخيطه او تقصره بنفسه دفع الى غلامه او تليده لا يجب الاجر فان استاجر خياطه ففضل

بعضها فافضلت في باريها اختلاف في الامم انها تسمى الاجر حبل ساجر وادب بينها يفسح عليها املا معلوما
مسمى في مرفوع كذا فاداد وكمالي ان يفسح عليها ذلك المحل شيئا من عند نفسه كان له ساجر ان منبه فان ففسح
ذلك وملت الدابة الى ذلك الموضع كان على ساجر حبل الاجر المسمى . و ساجر واداد وفسحها ثم ان بالدابة
تشغل من قبلها شيئا ففسح من ساجر حصة ذلك من الاجر واد اكثر في دار شهر فادام مع مدب الدابة فيها الى آخر
الشهر فسقط من ساجر حصة ما كان في يد الاجر حبل ساجر كذا بالبقرة فاد من شعر وفسح الاجب عليه الاية
فكذلك انصرفت وكذا اذا ساجر عليها شيئا لاجب الاجر وكذا اذا ساجر شيئا من سلم يفسح فيه دوان مناعين
بعد هاجس الاخر الا على غم شهر كذا فادوا كانت الدابة يسبها على كل شهر حبل الاجر في الشهر الاول لا غير لان
فاد الدابة تمت شهر شهر على الشهر الاول سبقت الدابة لتجسس الشكر فلا يطل الدابة في الشهر الاول شيئا
الشارية اما في الشهر الثاني فاشتركت فادنت ففاد الدابة ففلمت الدابة في الشهر الثاني وان كان صاحب الدابة
اجر الا بعد عشر شهر كان على ساجر حبل المدة ما قلنا في الشهر الاول في الصورة الاولى واد ساجر حبل
حبل فم شهر كان على ساجر حبل في ذلك الحانوت قال محمد بن سلمة وما امره الشكر فاد الدابة اراد بداد لم ينس
في ان قل شيئا كذا فاجب الاجر لانها شترت في الاتماع بالحقوت وكل وجه منها على شترت كذا من وجه فلا يعلم
انفسه لست ساجر ساجر واد الى مكة كذا كذا ولم يركبها وشمى راجلا فادوا ان شيئا راجلا ولم يركب من غير مدب الدابة كان
على الاجر وان كان لم يركبها على الدابة . فمضى بها بحيث لا يفد على الركوب لا يجسر عليه وان ساجر
فاد يلبس كل يوم بداني وودعه في بيته ولم يلبس ثيابه سون كل على لكل يوم وان في الوقت الذي لم يلبس
لوسب لا يخرق فاذا مضى ولم يعلم انه دوسب يخرق فسقط الاجر لان سب ما مضى ذلك لان لا يمكن حمل التوبة
شترت رافضة من الاجر كالمرة فاد خربت الكسوة من الزوج ولم يلبس ثوب نفسه فاد مضى وقت دوسبها
منا وخرق كان له ولاية الطالبة بكسوة اخرى ولا فلا ياب الدابة الفاسدة وحبل اجرنا واد
بانوت مدون الارض قال القاضي الامام ابو الحسن الطوسي رحمه الله تعالى وعن محمد بن ابي جعفر هذه الدابة فاني
ساجر ادنا فاجر حبلها كانت الدابة انانية باطلة وان بني فيها ساجر ثم اجر من ما بها كان له
ساجر من الاجر قال ولولم تفسح الدابة لها ودمع لا يستريح عليه حصة منها ومن الاجر واد كذا في الاصل

اجارة ففهم على ما عايناه من بعض مشايخنا لم يجوزوا جارة لم يبنوا فاوردت عليه سلكه ففهم على ما علمتم من سبيل الفقه والروايات
 لا يدل على انه لا يجوز اجارة لم يبنوا ولا انها بمنزلة اجارة المشاع بخلاف اجارة الفحصا او اذ استاجر القاضى رجلا لاستيفاء
 القصاص او المحذور وقال شيخنا الاثم خمس الاثمة السرية روح ان لم يبين لذلك وقال الشيخ وان استاجر القاضى رجلا
 لاستيفاء المحذور او تفحصا وقطع ان لا يقوم عليه في مجلس القضاء شهرا بجر معلوم جازت له اجارة لان المعقود عليه
 عند بيان المدة منافعة في تلك المدة فاذا احتج منافعه في تلك المدة كان له ان يصرف تلك المنفعة الى ما يحل له من ثمة
 المحذور وغير ذلك ما اذا استاجره لذلك لم يبين المدة كان المعقود عليه محجورا لا يبيع منه شيء وماذا يقع فانه يستحب
 الاجارة وفعل شئنا من ذلك كان له اجر مثله لانه استوفى منفعة فاسد ومن القصاص في نفسه اذ استاجر
 رجلا لاستيفاء القصاص فقتل فلا اجر له بخلاف القاضى لان اتفاقه على الاستيفاء باقيا في مجلس ثم يخل في ذلك
 ما كان للقاضى ان يفعل الا غير القاضى اذ استاجر رجلا شهرا لم يعمل له في بيته لا يملك ان يجره يستيفاء القصاص لان ذلك
 لا يكون من اعمال البيت فلا يدخل تحت الاجارة فلا يجب له الا اجر على قولنا في حقيقته وادبى بوجوه روح او استاجر
 رجلا لاستيفاء القصاص له في الطرف صح ذلك اذ فعل الاجير حتى المسمى وقال محمد رحمه الله اذ استاجر له لاستيفاء
 القصاص في نفسه يصح ويستحق المسمى كما لو استاجر له لاستيفاء الطرف اذ لو قال سلم او ثوبان قلت ذلك انما
 فكما انه ورثه فقتل لا شئ له لان هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الا اجره كما لو استاجر لوم انفسا ويزون وقال
 محمد رحمه الله ان قال في ذلك لذي يجب الاجر ولو كانوا قتل فقال لا مير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا
 ليس بجها وبخلاف الاول ولو استاجر الابرة فميا او سلا فقتل سائر بها كان في يده فقتل لا شئ له وقال محمد رحمه الله
 يجب الاجرة المسمى بها كما يجب لغيره اشارة وقدر عبد رجل استاجر كل ما مالا نصيبه لا يجب الاجر وكذا الباز في بعض
 الروايات اذ استاجر الكلب اذ الباز في دين لذلك وما علموا يجوزوا خلا لا يجوزوا الميسين له وما علموا ما لو استاجر
 اسنورا يا خذ انارة في بيته فذكر في المستحق انه لا يجوز قال لان هذا فعل السور ليس هذا كالكلب واما ان كان
 له استاجر رجل الكلب اذ الباز في سائر ما لم يبيد ولو كان ذلك السور ولو استاجر كل ما لم يجرس جاره فاولا لا يجوز ذلك
 ولو استاجر قردا ليس بيت قال الله يميني ان يجوزوا ذابن للذة لان القرد يضرب بعمله بالنفوس بخلاف السور ولو
 استاجر ثاة شبيهة قد سبب ثلثة فثمة اشارة لاجره ولو استاجر ثاة يكتب به ان يبين لذلك بما صححت الاجارة

[illegible]

قربا و امر وان يستأنف القتل من عند نفسه لم يسبق له الاجر ومن القتل من غيرها خذ وعطاه قال شيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا جارة لجارة لقول الناس قال القاضي الامام علي بن محمد بن داود اوقع اليه ثوبا وعيشة من عند
عليه الامام لم يكن الثوب عيشة فلا عرف فيه رجل متاجر بعلين فحان له هذه الخشية ان ينزل به بغيرهم فحمل احداهما قال محمد
رحم الله نصف درهم وهو مشطوع في نصف اذا لم يكونا شاة فكل من قبل ذلك في العمل والمحل وكذا لو متاجر بها بساكن
او غرضه ولو كانا شاة فكل من قبل ذلك فكل احداهما كان على المتاجر كل الاجرة حرة اجرت نفسها من قبل ذلك
بما لا جارة وبكره المخلوة بالان المخلوة مع الاجسية الحرة حرام سلم اجر نفسه من نصراني ان متاجره بعمل غير الخدمه
جاز وان اجر نفسه لخدمته قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يجوز ذلك ولو كان له دينه يجوز وبكره له ختمه الكافر
ذو متاجر مسلما يحمل له خمر جاز في قول ابني حنيفة رحمه الله محاييخو متجرا الكناس قال صاحباه لا يجوز وعلى هذا خلاف
اذا استاجر الكافر ابيه من سلم او غنمه ينقل عليها الخمر وان متاجر ذي ذم لا ذلك جاز وكذا الاستيجار لكرمي
الخنازير وان متاجر مسلم ذميا يسير له خمر او يستأجره ولا يجوز وان استاجر الله مسلما يحمل ميتة عن الطريق او
ميتة الى موضع الدابة جاز في قولهم وكذا لو استاجر نصرانيا ولو متاجر مسلم مسلما يخرج له حماره متائرا
جاز في قولهم كما لو استاجر كاسا ولو استاجر المشركون مسلما يحمل ميتتهم الى موضع يدفن فيه ان استاجر دابة تنقل
الى مقبرة البلد جاز عند الكل وان استاجر دابة تنقل من بلد الى بلد قال ابو يوسف رحمه الله لا جرة وقال محمد رحمه الله
ان لم يعلم الحال انه حقة فله الاجبة ان علم فلا جرة وعليه الفتوى ولو استاجر الكافر من مسلم يبايع في الخمر جاز
ابن حنيفة رحمه الله ولا يبايع مسلم ان يواجره من يبيعهما وان شرب فيه الخمر او بعد فيه الصليب او دخل في الخمر
فذلك لا يلحق المسلم بكم باع غلاما ممن يقصبة الفاحشة او باع جارية من يبايع في غير الماء في اول ابنتها ولو استاجر
المسلم من الذمبيعية ليعطي فيها لم يجز وكذا اهل الذمة اذا استاجر واذا يبايعهم او يضربهم فانوا لا يجوز ولو اجر المسلم
نفسه من الجحش لم يرد لهم الفداء لا بائس منهم لان التصرف في الذم والافتقار به باع بخلاف الافتقار بالخمر وحمل الخمر
عند ما ولو استاجر دابة لم يمت لا انما ولا ينزحرف له ميتا فانما مثل فلا جرة كما لو استاجر الخمر او غنمه وان استاجر
يستحيى له طيبه او برطبا ففعل طاب لا الاجبة الا بالثمة وكذا لو استاجر دابة ليكتب له غاربا فارتدت طاب الا
وكذا لو نبي بالاجر مبيعة كنيسته لله ووالفداء طاب لا الاجبة وكذا لو كتب لامرأة كتابا الى حبسها باجر ولو استاجر

مسألة تشر من العرب وفسحوا لاطيبيس الامهر الان يكون على وجه الهدية فيبرش على ولا تافن قال مولانا شيخ
ان الاجارة اذا كانت موقفة وكان العمل معلوما وقيمته الثمن والصور جازت الاجارة ويطيب الاجران ثمن
مردوس بلع اهل البلدة نقل عليهم الملوآت فاستأجر واربطا بامر معلوم بندهما الى سلطان يرفع ثم يفتن
عنه سلطان نوع تخفيف او عند الاجرة من عامة اهل البلدة من الغنبا ووالفقراء وما في المكان بحال فوخر
الى بلدة سلطان تبدا اصلاح الاخر في يوم او يومين جازت الاجارة وان كان لا يحصل المقصود في يوم او
يومين وانما يحصل في ثمن فان وقته الاجارة وكل المسمى وان لم يوقف وقت الاجارة وكان له اجر نقل على اهل
البلد على قدر ثمنهم وثمانهم وقال بعضهم لا يبيع هذه الاجارة على كل حال رجل استأجر رجلا معلوم بكذا وولده
بدر وديان فان بين لذلك وقاما وابسته او شهر جازت الاجارة ليس من المسمى تعلم البتة او يعلم وان لم يكن
لذلك فيقال يبيع الاجارة ولا اجر مثل ان تعلم الولد لم يبد وان لم يعلم فلا اجر له وان استأجر رجلا تعليم الفرس
لا يبيع الاجارة عند المقدمين ولا اجر له بين لذلك وقالوا كم بين من اخرج طرخ جوز وانه الاجارة حتى يبي
عن محمد بن سلام رحمه الله قال في بيع شريك ابوالداجرة المعلم وقال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
كراهة المقتة من الاستيجار تعليم الفرس وذكره ابو الحسن الاجر على ذلك لانه كان يعلم عطايات في بيت المال في
ذلك الزمان فكان لهم زيادة رغبة في امر الدين وامانة الحسنة واني زانما انقضت عطايتهم فمقتت زكاه
اناس بفارم الاخرة فلو اشتغلوا بتعليم مع الحاجة الى اصلاح الناس بحسن ما شئهم فطابعت الاجارة ووجز
الاجرة المعلم بحيث لم يستسجوا الدمن فطار الاجر حسن فيه وان لم يكن بينهما شرط بوزن الدن فطابعت المعلم
برضاؤه وهذا بخلاف المؤذن والامام لان ذلك لا يشغل الامام والمؤذن عن امر الناس وقال شيخ الامام
شمس الدارة السرخسي رحمه الله ان شاخخ طرخ جوز والاجارة على تعليمهم انهم اخذوا في ذلك يقول اهل المدينة
وانا انفي طر لا استسجروا وجوب المسمى وجمعوا على ان الاستسجار على تعليمه لا يخلل حبل استأجره مؤذنا
بسته وراهم تعليم كسبين احدهما العربية والاخر الفرائ فقال المؤذن لا يمكنني تعليم الفرائ فاستأجره مؤذنا
الغبي بالملون اناس واحمد الاجرة كمن اجر وسلم الغبي لانه فلما جاز ان الشهر حسن الولد من المؤذنة وادهم
فقال المؤذنا لا ارجو عاجبت لان اجرة المسلم كل شهر كورن فمقتت ودم فلو لم يخط من اجرة المؤذنة قدر كذا

اجزئ العلم لان الكلام من الموثوب بمتزلة التوكيد باستيجاز العلم بجل سناجج مناسنة يعلم لانه فرق
نفسا بمتزلة انهم ولم يعلم كل له ان يفتح الاجارة وتوهم جرح رجل بغسل الميت لا يجوز وان سناجج فخر القبر بان
الطول والعرض والعمق يحيز فبالا وسخا وان لم يسبق الطول والعرض والعمق لا يجوز في القياس والاعتقاد
يجوز ويقع على الفسطح ما يعال الناس فبوجه جرح محل المجازة ان لم يكن هناك من يحلها لا يجوز وان كان هناك
من يحلها جاز رجل سناجج رضاي الدين فيها لا يصح الاجارة والابن كله اللب ان عليه اللبان قيمة التراب لصاحب
الارض كان التراب قيمة في ذلك الموضع وان لم يكن للتراب قيمة فعلى اللبان اجرة الارض ان لم يكن ذلك شفع
الارض فان كان يرفع الارض فلا شيء على اللبان معا وضد الفية ان في الاكل اسر فاسق لانها باستيجاز المقتضية بها
فان اعلى القبر ياخذ الحمار لابس رجل سناجج رجلا يمد حماره ويسكن حائطه على ذراع بلكة او قال رجل
وربها بلكة ياخذون رجل سناجج رجلا بلكة بلسر طلبة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن فضال ربح الاصل في جنس هذه مسائل
انها اذا سناجج انسانا لم يمل فان كان عملا واراد الاخير ان يخدم في العمل لى الحال بعد رطله صحت الاجارة وذكر ذلك قضا
او لم يذكره وان يقول سناججك تخبرني فخر بن مناسن النخبة بدرهم جاز ان كان سناجج في ذلك الوقت بلكة لانه
النخبة كالدقيق ونحوه وان لم يسبق العمل لانه ذكر ذلك وقفا قال سناججك تخبرني اليوم
الليل بدرهم جاز ايقم لانه وان لم يسبق العمل فخر كرا وقت وذكر وقت نصيب النفقة معلومة ولو قال رجل
بلكة بدرهم او ربح بلكة جاز ايضا لانه يسمى له عملا فواراد ان خبته قبل الحال بعد رطله صحت الاجارة بين ذلك
وقفا ولم يسبق وقفا ليدبر درهم او ربح ان لم يذكر ذلك قال لا يجوز لانه سناجج فعل واراد
ان خبته قبل الحال لا يصح لان الندية لا يقوم بها فان يقوم بالريخ ولا يدرك متى ذهب الريخ وان بين ذلك فوضا
فمعمل في جنس ان ذكر الوقت ولا ثم الاجرة بان قال سناججك اليوم بدرهم على ان يخدمه الكدس طارئة
سناجج ممل مسلم واذا ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يخبر وان ذكر الاجرة ولا ثم العمل بان قال سناجج
بدرهم على ان يخدمه الكدس لا يجوز لان مقتضى عرق على الاجرة اولها وما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل
كان العمل مقتضى ما اراد به لا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال على شغل ان يعمل المورم ولا يؤخر فلم يكن
ذكر الوقت بوقوع مقتضى على المقتضى فلا يجوز وعلى هذه مسألة اسماء رجل امر سناجج بثلثي الكدس او لا

[illegible]

له اجر مثله لانه عمله باذنه فاسد وكان فقير بهو الليث رحمه الله لا شيء له لان ادوة قوامه اناس انهم لا يصيبون الا اجرهم
يتحقق بهن وهو انما اجر حسن ومن محموله ان حال عملها الى بلد كذا وسهلها الى ميسر فعملها فقال الميسر لهما ان وزن المحموله
في ابازانه كذا ومنه نقصت في الوزن فانما اعطيك من الاجر بحسب ما نقصت ثم انما ما بعد ذلك على سبيل ما ذكره
الاجر وقال لهما ان استوفيت كان القول في الحكم الاستيفاء قول لهما ولا خصوصه بينه وبين الميسر وانما جعلت
بين لهما وبين صاحب المحموله لتكلف الشاغل في الدلالة في التكاليف بل يكون بها الاجرة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحم الله الاجر بها لانه لا منفعة للروح من كلامها غير مفيد وانما منفعة الروح في نصيبه والنفعة عامه بها وقال غيره المشايخ
بها اجرة مثلها لان معظم الامر في التكاليف يقوم بالدلالة فان التكاليف لا يكون الا بعد ان تكون من الدلالة فكان بها اجر
بمنزلة الدلال في سبب ما يتحقق الاجر وان كان سببهم يكون من صاحب المتاع الدلال في سبب ان اذا اخذوا له
السبب ثم انقص بينهما سبب من الاسباب بطلت له الدلالة لان الاجر عوض مقابل العمل فلو لم يعمل لم يمسك
الاجر بهو الدلالة كما في هذا او انما هو الثوب ثم فقد صاحب الثوب فانه لا يرجع على انما هو بالاجر وان صاحب الدلالة
اذا هدم الدلالة لا يرجع على سببها شيء الدلال في ثوب اذا دفع الثوب الى رجل يريد ان يستره يستغفر فيه ثم يستغفر فيه
الرجل وفي سبب الثوب ولم ينظر في الدلال قالوا لا يصح الدلال لانه ما دون ثوبه الدفن عادة قال مولانا عبد
انما لا يصح اذا دفع اليه الثوب لم يقارقه اما اذا دفع اليه الثوب وقارقه ضمن كحاو به الدلالة على سببها او تركه
يريد ان يستره ولا يصح ان يبيع من ثوب فقال له رجل هذا ثوبي سرق مني فصدق الدلال الثوب الذي اعطاه به
عن الغمان لانه وان كان موضوع انما صاحب موضوع انما صاحب اذ ان منقص الثوب على انما صاحب بر عن ضمان الاجر
انما كانت فاسدة وجب اجر المثل بل يجب بانما المثل ينظر ان كان فاسدا والاجارة لجهالة المسمى من الاجرة ولقد تم
يجب الاجر المثل بانما المثل وكذا لو استاجر دارا وعانوا ثمنه بانه وهرم على ان بها المشاجرة كان على صاحبها
اجر المثل بانما المثل لانه ما شتر المنة على استاجر صارت المنة من الاجرة فصير الاجر مجزوا فاما ان كان فاسدا
الاجارة فحكمه فاسدا ونحو ذلك كان له اجر المثل ولا يزداد على المسمى رجل امره بجلد سبيح عشرين من ايمان بالرفع
انما هو غير متعلق فقال انما امره بجلد سبيح وقال الامر لبل قبله بجر فاما ان كان اما مورد لا يعرف به كمال الاجرة ولا
اعلم وكذا لكان انما هو بجلد سبيح من رجل سحاة وقال لصاحبها كم اجر انما لا يريد بها الا بجلد

دحل الى شياطين النفس المسمومة فخرج صاحب المسحاة فقال ريد بها الاجابة فادركها الحجاب الذي سار شياطينه فميت
عند الناس كان له اجر مثل انما هي خشيته فميت لم يكن ايضا يستجابها بغير اجر وذكر في المنطق رجل اجره دار
ميسنة او دم يحياجر مثل قالوا ان غفلة الاجارة نجس عن الغفلة الا ان قال من الغفلة فيكمل باذا لم يمشي
ميسنة او دم فانه يكون ابتلا وغفلة يسبح في اقصاء الغفلة فوي من غفلة الاجارة فلا يصح العليل الا على الرضا
انني نحل المغفلة من الميسنة او بالدم مغفلة باقية يكون الغفلة منها مضمونة بقيمتها وقيمة الغفلة اجر مثل من حضر
اجر داره ما قل من حبه مثل جارت الاجارة من حبس الذي لا يسبر من ثلث لانه في داره من انسان جازت الاجارة
فلا حارة باقل من اجر مثل ان رجل استاجر ارضا فيها اشجار وكثارت الاشجار في وسط الارض لا يجوز الا اجارة وكذا
وفي ارضه مزرعة فيها اشجار ولم يبق الا اشجاره مالم لا يجوز المزرعة والاشجار في ارضه فواهي الارض على استأجر
جارية الاجارة والمزرعة والاشجار في وسط الارض شجرة او شجران من غير ان مثل ان قال انني مضى عليها حولي وحوليات
جازت الاجارة والمزرعة والاشجار في وسط الارض لا يجوز لان الغفلة لها عود وكثرة فاقصد الارض وظلها بغير الارض وكذا
لو كان في وسط الارض ميسنة فهي من غير اشجار عظيمة والاشجار بالامسية في ناحية الارض جازتها الاجارة والاشجار
في ناحية الارض ففوت الامسية بدخل النخيل في حصة وكذا النخلة وتوسها جريضا ما بعضها فادارة ويضها استعمله قال
ابن عيسى الامام ابو محمد بن الفضل يجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا يجوز فيما كان مستغلا وهذا بخلاف ما تقدم فاستأجر
في وسطها شجرة عظيمة قالوا لا يجوز الاجارة ولم يقل لا يجوز الاجارة فيما لم يكن مستغلا بالاشجار لان نعمته لا يكون مستغلا
بغيره في النخلة في غير معلومة رجل استأجر بيتا مستغلا بالاشجار قال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله كما ذكر
ان الاجارة جائرة ولا يصح تسليم البيت او ام مشغولا حتى وجبت روايته من محمد رحمه الله ان الاجارة لا يجوز وجعله
كالارض في غيرها زرع وهو جابر صايقها زرع لا يجوز الاجارة في خلاص الرواية وقال الشيخ الامام المعروف بخواجه
زاده النحاس ان زرع لم يدرك فله ذلك والاشجار قد ادرك جارية الاجارة ويومها بالمحصاة وتسليم على هذا في البيت
مستغلا لا يجوز الاجارة ويومها بالتسليم لا يفرض الا ان يكون في انقضاء مقرر فافاض النحاس ان يتفضل الاجارة
كذا ذكر الكوفي في مختصره رواية عن محمد بن سعد بن عبد الجوز ويومها بالتسليم وفيه القوسية وقيل لكفا في
الامام رحمه الله في البيت المستغل لو تسلمت وتسليم بل يصح ملك الاجارة فقال لانها وقتها فلا يصح

الابلاستينان ودوا خالف الأجر واستاجر فقال استاجرته ساجت ساجت والاراضى منى فارغة وقال الأجر
 لابل كان البيت مشغولا والاراضى كانت مزرعة من لا يجوز فيه الاجارة اختلفوا فيما بينهم فقال بعضهم القول قول الأجر
 بخلاف المتبايعين اذ اختلفوا في الصحة وفيها وجهان أحدهما أن قول الأجر صحيح لأنه ساجت ساجت
 لأنه ساجت ساجت في محل فارغ مستغنى به يكون القول قوله وقال القاضي الامام ابو علي بن هاشم في راجع في الاجارة
 الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المتساجر وان كانت مشغولة كان القول قول الأجر مما لو اختلفا في بيان
 الدار والقطعة في الشاحنة تجلس على رجل واحد من ليعمل ليعمل لم يذكر العمل لم يصح الاجارة وان عمل لربها
 واستغنى عن العمل في اليوم انما لا يعبر على العمل لسا والاجارة وان كان ساجت ساجت لعل معلوما اجازت الاجارة لم يذ
 ما مضى وان لا يعطى العمل لأنها الاجارة وان خرج الى رجل من ليعمل ليعمل لعل معلوما اجازت الاجارة لم يذ
 فاسق بها لانه وقت الجملات ما ذكره استاجر به وما كان ثم انصرف الاجارة الى اليوم الذي يليه رجل واحد
 ببدلته فكل استاجر به لم يذفع له ساجت ساجت صح عقاقه وكان على المتساجر الشفعة المأخوذة من المثل بانها بائع
 وليس مقتضى الاجارة فيما بقي لان الاجارة باعقاقه لم يذفع له ساجت ساجت وكذا في ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت
 حتى ملك كان عليه ساجت ساجت بانها بائع رجل واحد ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت
 بين الناس منهم من يستقضى ومنهم من يبطل يجب الوسط وقس عليه لكان ينظر الى الوسط من المواسم بان كان
 احد من الواجب مثل بان الله ابان في ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت ساجت
 واخر من غيره اجارة جائزة قال بعضهم ليس له ان يواجر واستدل بما ذكر في الاصل من ساجت ساجت ساجت
 الى رجل يسكنها ويرها ولا اجر له فيها فاجر بانها الاجر من غيره وانهدم الدار من سكنى انباني ضمن انباني نقصات
 ما نهدم ويكون انباني بمنزلة الناصب ولو كانت الاجارة اثنائية جائزة ما كان بمنزلة الناصب قال بعضهم ساجت
 اجارة فاسقة لا يملك الاجارة بصحة ولكن تاجر باسحق الاجر للمسمى لانه ناصب واخر وقال بعضهم ساجت
 اجارة فاسقة يملك ان يواجر من غيره اجارة جائزة بعد تقبض بمنزلة المشتري في شراء فاسد يملك ان يواجر
 من غيره معا جائز الا ان الاعمال الاول عليك ففرض الاجارة الثانية وابان معا فاسد الا يملك ففرض بيع المشتري
 لان الاجارة فاسقة فلو كان كذلك لبيع فاسد يملك الاجارة في مسألة المرة لان ثم ذكر المرة على وجه المشورة

لا على وجهه ملائكة خافرة وهن سحر ملك الابرار وجل الابرار فاسدة وعمل الابرار ولم يقبل
لا منى من الابرار ونقصت من الابرار فاسدة على الدار وبسبب الاستيفار الابرار المستعمل
لا يكون له ذلك لانه لو كان في الابرار الجائزة في الفاسدة والى حسن عصب دار الابرار ثم سحر
ما جها قيت الابرار لان الابرار يتجدد الفاسد واسامة فاسدة وان استقبل الابرار كان فضل الفاسد الفاسد
المقصود ثم ان سحر الابرار من الفاسد سحر القبح ونحو الابرار من الفاسد كان الفاسد ان يستقر في سحر
المنه لانه الابرار الفاسد كانت منفعة فاذا سحر الابرار من الفاسد لم يبرأ من ذلك الابرار ولا يجوز الابرار
افانته رجل سحر من آخر قطعا وقبض كان ان يبرأ من غيره محافى الدار والابرار ليس في سحر
ان يحسنه مطلقا فان تحسنه مطلقا كان فاسدا لانه مقتضى الابرار ان كان مطلقا يحسنه لانه كان من المفسد
رجل سحر من سحر
والابرار الفاسد كانت ملك الابرار وكذلك سحر الابرار من سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
فصان الابرار على ان يحسنه مطلقا من سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
وحيث تحسنه من سحر
على ان تحسنه الابرار تحسنه من سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
بغير من الدفن ولم قبل بغير من ذلك الدفن جاز لانه لم يحسن الابرار من دفن هذه الحظنة والغير معلوم بخلات
الخرات وكذا سحر الابرار يحسنه مطلقا من سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
من هذا القطر جاز دون غير الابرار سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
عزروا ذلك فكان السحر
رجل سحر من سحر سحر على ان يحسنه من سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر
الابرار سحر
البقرة لان اللبس بخله وعلى الابرار البقرة فبما عليها ان كان عليها بخله ملك له ما كانت في سحر سحر سحر
سحر سحر عليها وبخله في سحر سحر ان سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر سحر

يا مروبان خذ من سببها المصل والممن في ذلك فيكون لك سببها ولو كانت البقرة بين جبلين وتواضعا على ان يكون
عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحل سببها قال ابو بكر الاسكاف بن هب اية باطلة فاختد احداهما من فضل اللبن
لا يحل له وطريق ذلك ان يحسب سببها من فضل اللبن ويحمله في حمل من لك فيسبر على رطلان لكل واحد
منها بمجدة او شجرة فقال حسد صاحب ريف من شجيرة مائه وقرض ريف من شجيرة مائه ذلك فحمل حسد مائة
ثم تغير سعر الفلج الى نقصان فقال صاحب الفلج لك مائة وقرض شجيرة لا ارفع مالي عليك فانام قال ابو بكر الاسكاف
رح لا اعلم بهذا حيلة سوى ان يرفع الفلج مائة وتس من شجيرة ففقد وطريق في شجيرة صاحب حتى يبرأ على مائة قال
مولانا رحمه الله تعالى في المسألة التي جرت بينهما فاسق لانه ذكر ان مائة الا وقرض مائة فافاضا فلا يجوز ان
يسين وزن او قوت وان يحسب يختلف باختلاف الماء والمواضع حتى يكون حسد هاتفي واصفي من الآخر فلا يبرأ
الا ان يكون الحسد الثاني مثله واما قال من طس من الخرج فمعه فطرقه فانه واقفي مثل ذلك في محبة صاحب كان سببها
ما في محبة صاحب فان المودع او دخلط او دونه يحسبها كان سببها صانعا لاضمان سببها او في يوسر
او ثبت النجار لصاحب الدين فان من غصب من آخر موزة فاقترع سببه في بلد فغصب لم يكن للنقصان ان لا يقبل
قال مولانا رحمه الله تعالى في الخرج عند ان يرفع من عليه الدين الامر الى القاضي حتى يحجره على قبول مثل ما كان
عليه مما لو سقرض من آخر خطه فاعطاه مثله بان لا يفسد سببها فانه يجر المقرض على القول وكذلك لو غصب من آخر
شئ من ذوات الفهم فاعطاه الفاعض يوم الغضب سببها فاقترع سببه في ذلك البلد فانه يحجره على القبول فلان
اختلفا في مقدار وزن الحسد فقلت ان كان صاحب يد عليه الزاوية وموئيد رجل سببها جرحا فاشبه به دقة
الساجر الى سبب يد يوق الماء الى ارض اخر كيجاز وكذلك او سببها جرحا فاشبه به دقة
والجرح صاحب الارض انما هو سببها بالباس به وان كان قصده من الاجارة الاخر والماء او المكين ذلك سببها في
الاجارة رجل دفع الى آخر ثلثة او فاراد من مستحقة مائة على ان يكون العمل من المدفع اليه والصابون للذبح
ففضل المدفع البه فان الصابون يكون لصاحب الدين عليه للعامل حسبه عمله وغرامته ما جعل فيه رجل سببها
مرحله في الشجر في التحصير على ان يكون والمحل على الساجر لا يجوز من الاجارة لان سببها يكون على الاجارة
شبه ذلك على الساجر لان فاسد وان لم يشترط الرد على الساجر ففسد سببها جرحا في نصف الشجر او في خمسة

[illegible]

ظهر من ميسر فيه ان يفتن عليه متاعه وقاسموا جاز وذكروا في الاصل ان استاجر سوط بيت لميت عليه لا يجوز ولا يصح
 بغيره ولو استاجر بكلا او سوز ويا ميسر به ذكر في الاصل انه يجوز وذكر الكرخي رحمه الله انه لا يجوز ولو اشتتره فاقبح
 قبل القبض لا يجوز قبل موعلي اختلاف بين الفقهاء قبل القبض ولو استاجر شاة بغير صبيها او بئلا لا يجوز ولو استاجر
 ثيابا لبيسها بميت لا يحل عليها ولا ينام لا يجوز لان الاستجارة لا يجوز الا بمقتضى مقصود بالعين وكذا لو استاجر آفة
 يعجبها بمن يدبره او يبرئها على اربة بطن اناس انهم لا يجوز ولو رفع ارضا الى حبل على ان يفسس فيها فكان
 الاتجار والارض بينهما لا يجوز فان غرس فيها فالتسبيح يكون صاحب الارض قيمته فخرس للعامل وحبله رجل
 استاجر عبد اكل شهركه اعلى ان يكون طعامه على استاجر او دابة على ان يكون علفها على استاجر ذكر في الكليات
 لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في الدابة ما قد يقول المتقيل ان اني زمانا بعد نياكل من مال استاجر حاد ولو
 رفع سمما الى دنان بصره على ان يكون بعض الدبر له او شاة ليد بها على ان يكون بعض اللحم لا يجوز رجل دفع ا
 ثيابا ثوبا مقطوعه ويخطه قيمه على ان يصير منه في بوسه اذا ذكر في حبل ابلا الى كره على ان يخله في عشرين
 بلة كل بيرة عشرة دنانير ولم يزول على ذلك روي محمد بن يحيى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى
 المسمى وان لم يفت كان له حبل المثل لا يزول على المسمى وهو قول ابي بصير عن محمد بن روح وعن ابي بصير عن حمزة بن عيسى
 دابة من رجل ابلا سامة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى
 اليوم تحيط هذا القميص بربهم وقال استاجر منك اليوم تحبب هذا القميص بربهم لا يجوز في قول حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى
 وقال الكرخي رحمه الله في مسئلة اختلاف الروايتين عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى
 حمزة بن عيسى اذا ذكر العمل لسيرة ولا ثم ذكر الوقت فكان ذكر الوقت للاستعمال ان عمل في بستان
 فيسحق المسمى وان لم يعمل ولم يفت بستان كان له اجر المثل لا يفسد الاجارة بل نفوات اشترط الموعود وفي رواية
 ابي بصير عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى
 على كل حال فلا يمكن الجمع بين الوقت والعمل في كونهما مقصودا الاختلاف حكمهما فيصير المقصود محمولا وهما المقصود عليه
 فمن هو المقصود اما اذا قدم العمل فذكر الوقت بعد يكون للاستعمال فلم يضر الوقت مقصودا عليه فلا يفت في العمل
 قول ابي بصير عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى عن حمزة بن عيسى

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اصحاب حمام لا يضمن الا ان يضعوا بان ذوب عن ذلك الموضع وترك الباب رحل داخل الحمام وفتح باب
 في حمام وصاحب الحمام يراه ويظن ان ذوب فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه قال محمد بن محمد من ان يمسح الحمام
 او روى ان غيره رفع ثيابه كان ضامنا وقال ابو القاسم لا يضمن في جميع قول محمد بن مسلم لان ذلك انما
 منه عادة وكذا لو جاز رحل ووضع ثيابه عند جالس في ذلك الموضع لم يقبل الجالس بعضه ولم يقبل الجالس
 فتسرع عنده لم يقبل ولم يرد كمن يود عاقب في وضعه كان ضامنا رحل ودخل الحمام ووضع ثيابه عند الجالس
 وقال بهذا الباب وقبل الاجر وشكر عليه نعم الثوب ذلت فلما خرج الرجل من الحمام لم يجد ثيابه قال بعضهم
 عوامي من اهل امل في قولها قطا بر واما في حبيفة رحمه الله فلان في الاخير شتر كمال لا يضمن اذا لم ينظر على
 الصمان اما في شتر كان ضامنا وقال في حبيفة رحمه الله في الامانات بطلان شتر عديم شتر
 في سواد وذكروا في المشتق بالوفى قوله امرأة دخلت الحمام وضعت ثيابها في بيت سلع والحامية تنظر اليها فقلت
 الحامية في الحمام بسة امرأة لتخرج اما فتسل صبي استباها وسهاج صبا كانت في واية الحمام ثم انها فضلت
 ثياب المرأة فاولان غابت الثياب عن عين الحامية وعن عين بنتها فضمنت الحامية والا فلا لانها ان تحفظ الثياب
 بيد بنتها فاذا لم تغب عن بصرها وبصر بنتها لا يضمن **فصل في الاحمال وما يرجح اليه في كتمان**
 محال بان يخل له رفق نعم في موضع كذا فقال الاحمال لتساجر اعمل على الرق فرفقه لتساجر محال فسرقة الرق
 وذوب يافه لا يضمن الاحمال لان الرق باوام في يده لم يسلم الى الاحمال وان حمله ثم ان الاحمال وضع الرجل في بعض بطون
 ثم استعان برق الرق في رفقه فوضها على ظهره وفتح وخسرت ضمن الاحمال لانه دخل في فناء باعانه برق الرق
 اما الرق سلم اليه فلا يبرأ من الضمان وتوزن الاحمال في الطريق فممن الرق وذوب يافه فمن كذا انقطع رحل
 لانه لما شتر بجل راه كان مضيا الملاح او ان حشد الاجر ووضع فيها الطعام فخرت السفينة من ريح او موج او شتم
 وقع عليها او صدم جيل ذلك الطعام لا يضمن الملاح في قول حبيفة رحمه الله وان غرقت السفينة من ريح او صدم
 او شتم فضمن الملاح لان ذلك من جباية من يضمن الا في حبيفة رحمه الله في كتمان ماء الطعام او كيلة في سفينة
 لا يضمن الملاح في ذلك لان صاحب الطعام اذا كان من سفينة كان الطعام في يد صاحبه فلا يضمن الملاح الا
 ان يضع فيها شيئا او يفسد فلا يتبع الفساو وان تفسدت السفينة فدخل فيها الماء كان ذلك بغير الملاح

يمين ولا فلا والله سلم فصل في البقار والاراعي تجلس سلم بقرة الى بقار يرعاهما فجاء البقار يلاؤهم
 البقرة وادخلها البقرة فطلبها صاحبها فلم يجدها ثم وجب ايراد ايام في نهر في الحياتة قد عطبت تاروا النحان
 وصرفت فيما بينهم ان يدخل البقرة في البقرة ولم يطلوا منه ان يدخل كل بقرة في منزل صاحبها كان يقول
 بقار مع يمينه فدخل البقرة في البقرة فلاحان عليه وكذا وارسل كل بقرة في مكان صاحبها فضاغت قبل
 يصل في صاحبها لا يمين له ليس عليه او حالي في منزل صاحبها عرفا والمعروف عرفا كالمشعر طرعا بقار
 البقرة في الحياتة وعاب عنها فومت البقرة في زرر تجلس فافتت الزرع لا يمين البقار الا ان يكون
 ارسل البقرة في الزرع او خرج البقرة من القبية وهو يربب بها حتى وقت البقرة في الزرع او اختلف
 ان انسان في سوقها يمين البقار واداساق البقار البقرة فعطبت واحدة من سوقه بان يستعمل عليها في سوق
 مشرب او كحتر رجلها او نذرت معها او ساقها في الماء ففتت في الماء يمين البقار كان مشربا
 وكان خالصا لا يمين لان البقرة لا يمين باليمن بالقتل او الم شربه الفاد وان ساق البقرة ففتت
 فتسل بعضها بعضا او طلى بعضها بعضا في ساقها فكل ذلك النحان البقار يرصد رجل لا يمين والنحان سكر
 يقوم مشرب فهو نسا من فكله ان يكون البقرة قوم سكر وهو جبرهم هم يكون ضامنا ما لم يكن سياتر لانه ساق البقرة
 طفت واساق يمين باليمن ففتت في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة
 سبعة ان لا يسبعة ولا يكون فاساق في قول بحقيقة روح ما نذرت لانها ساق البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة
 يوسف وعمره وكذا لو تفرقت فزنا لم يمتد على ابناء الكل جامع العيوض وترك بعض لا يمين لما ترك وهو كان
 مشربا فزنا في موضع فطفت فقال صاحبها انما شربت عليك ان نرما في موضع آخر قال الرامي لا بل شربت
 على الرامي هذا الموضع كان القول فيه قول صاحب البقرة وليس للبقار ولا للرعي ان يشرب على شئ منها فيبذر صاحبها
 فان فعل كان صاحبها لم يطمع بها ولو ان الرامي لم يفعل ذلك لكن فعل الله في كان فيها نرا على نفسها عطبت
 لا يمين الرامي في قول بحقيقة محمد الله الرامي والبقار ذوات الهلاك على شاة فنبه بها ذكر في الاصل انه يمين فيها
 يوم البيع وذكر في النوا ورانه لا يمين سحبا وكذا في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة
 فامر لا يمين سحبا في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة ففتت في البقرة

هذا الكتاب قال صاحب النظم في نظمها وهي خمسة مائة والاربعون لابل وثمانون سنة بان القول قول الراي
وتوان صاحب النظم والبقية شرط على البقاء والاربعون ان الملك تانية بمئة لم يصح هذا الشرط. يكون القول في الملك
قول الراي وان لم يات بمئة اهل قرية كقوله برعون واهل القبة فصاحت بقرة في قبة جبل سلكوا فيه قال القاضي
بوليث لا يضمن في الموضع الكل لان هذه ليست باجارة بل هي اعانة واعانة تعقل قرية فقوله على ان كل
ومسئله منهم يحفظ ابا قورة فلا كانت قبة جسمهم مستاجر تذا ايراجير الحفظها فاجرها الاجير في الفارة ثم رجع
الى القرية يخرج ما تختلف منها فضايع بعضها فالوان فضايع عند غيبة الاجير فمن الاجير فترتها انك الحفظ الملتزم
ان فضايع من باعاد الاجير الى ابا قورة لا يضمن الاجير ولا صاحب القبة اما الاجير فظاهر واما صاحب القبة فلان
لان يحفظ ابا قورة باجرانه بقا يحفظ اجير فترك البقر عند رجل يحفظها ويرجع هو القرية فيخرج منها ما تختلف واما
فضايع بعض ما كان خارجا فالوان لم يكن الحفظ في عياله فمن الا فلا الراي اذا حطبت النظم بعضها ببعض فانها
يعتد على التميز لا يضمن ويكون القول في ضمن الادبائها فلان قوله وان كان خلط لا يفتد على التميز يكون ضامنا
قبتها والقول في مقدار القيمة قول الراي وان دفع غنم جبل الى غير صاحبها فاستهلكها المدفوع اليه وسأله الراي
بذلك ضمن الراي ولا ضمان على المدفوع اليه ولا قبل قول الراي على المدفوع اليه ان كان الراي اقر وقت الدفع
انها المدفوع اليه وان شرط على الراي ان لا يخرج غنم غيره مع شرطه لانه جعله اجير حرم البقاء والاربعون اذا امتنع فضايع
ان نام مضطجها كان ضامنا وان نام باسا فان غاب عنه من عينه كان ضامنا ولا فلا وما اكل الراي من الابل
كان ضامنا اذا استاجر ابا قورة وقال مستاجر تك قدر غنمي هذه سنة كل شهر كذا يكون الراي مستر
الا فواصرح بما هو حكم اجير حرم البقاء وان قال على ان لا تتركها غنم غيري فيكون اجير حرم وان دور وقت
المدد والابلان قال مستاجر تك شهر كذا الراي غنمي كان اجير حرم الا ان يذكر عين اهو حكم اجير مشترك بان قال على
ان لك ان تترك غنم غنم غيري في اجير مشترك كما في قول الكلام باخرة كذا قال شيخ الامام الاجل المعروف بخواج
زاده قال وكذا لك الحكم في حق كل من كان في معنى الراي او البقاء او فرشة او فتقاعبها او كسر عليها كبر
في الاصل انما يكون في انما قال مستاجر تك هذا على قياس قول عيسى في روح المعاني قياس قولهما ان ضربا في
الضاد ضربا بعتا ونسبتي ان لا يكون ضامنا كما في مستاجر وابتدع كبرها لحياتها فامات كان ضامنا في قول

[illegible]

الشرک لا یضمن وان استاجر الحمار من شخص من بل السوق شيئا لاجل حبل الحمار اذ استاجر منهم
وغيره عقد الرهن عليهم وان كرموا انما عدا بجره او غمر الدرهم فمكسره فلو امكن ضمانا او غمر فخره من صاحب الدرهم
فان قال له صاحب الدرهم غمر فخره لا يضمن وهذا في الدرهم التي يضرها فمكسره وان كان لا يضره لا يضمن **فصل في**
تصار وضع الثوب على الحبس المحنوت وقسمه ابن ابي عمير في المحنوت وقسمه انصاره على ان يترك الحادثة الا
فخر النظر الثوب فلو ان كان المحنوت الاصل المحال لودعه انسان لا يضمن عن حيله الموضع الذي كاذبه الثوب لا يضمن
ان كان المحنوت الاصل المحال لودعه انسان يضمن عن حيله الموضع الذي كان فيه الثوب بخلاف ان كان العبي الذي
انقصر رهنه الى انصاره او بواحدة وعصيه ولم يكن حبس من مولاه ولكن انقصر رهنه الى نفسه فيمنع من ان يصف
وهذا الجواب انما يستقيم اذا كان العبي ابو زلزالان العبي لما دون موضع ضمانه فيصير اودنيه اما اذا كان محجورا فانه لا
يؤخذ به استهلاك اودنيه وتضييعها حتى لو دل ما راع على اودنيه او راعا ما اخذ اودنيه وهو معتقد على منعه
فلم يمنع لا يضمن اذا كان محجورا اما اذا كان العبي ما وذا كان الضمان على العبي ولا يجب عليه انقصاره لانه لا يحفظ اثاره
بالعبي ان كان يكون في عياله ويشتر على المحنوت وان لم يكن العبي عيال انقصاره ولا يضمنه ولا اجبر لان انقصاره
بين وقسمه يحفظ المحنوت كان الضمان على انقصاره لانه لا يستحق من ليس في عياله يصير استهلاك انقصاره
ثياب الناس في اجرة يضمنها في المقصود ويحفظها فقام الاجير مضاع من الثياب بعضها ولا يدرك كيف مضاع ومتى مضاع
فان يفتيه بوجوه من عدا له او لم يسلط له مضاع حال فموم الاجير كان الضمان عليه انقصاره على الاجير وان علم انه مضاع
في محل فموم الاجير كان لصاحب الثوب ان يجره ان شاء ضمن الاجير وان ضم انقصاره وقال الغني بالله ان قال ان ضمن انقصاره
كان يميل في الاجير شرک في قول ابى يوسف ومحمد اذا ملك في يد الاجير شرک لا يضمنه اما على قول حنيفة
لا يضمن انقصاره بالملك لا يضمنه قال وبه حنيفة والفقهاء على قول حنيفة روح انصاره صاحب الثوب ان يملك
الثوب بد العمل في حقه الاجير فذلك الثوب عند انقصاره من غير تضييع لا يضمن انقصاره في قول حنيفة روح لانه
بالملك اذ عدا له ومسا او بايعه او امره من اقباب اسك بامر صاحب الثياب فمن الثياب حتى ينفذ الاجير من
اعمر لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب المحرور اذا قال للمحال اسك المحرور حتى اعطيك الاجر فترت المحرور لا يضمن المحل
في قولهم لانه ليس بفعل المسار والمحال اثر في المسار ومن لا اثر له في المسار لا يملك المحبس بالاجرة فكون امانه

من ولا يكون بها نقصا اذا لم يكن كبر في قلوب هذا الرجل ثم فرقت قصره فاولان قصر قبل المحر وكما ان
احمر وان قصره بمس المحر ولا احمر لانه ناجد صا غامبا يسل الاربعة فاذا قصر برب ذلك قصر برب عقد فلام
لا حرقصار برين قوب نصارة ديمه عند رجل ثم انك الهم قد صا اب القوب نجاسة عن المهرين فلا يصح
القوب اليه كلف القصار نظير القوب اذا لم نجاسة وادع القصار من ذلك فتشاح او ترك القوب عند القصار فلك
القوب عند قاروا كحات النجاسة لا تقصر قيمة القوب لا شي على القصار لانه وان صار غامبا بالهم الا انك قد
منع الخلفات قاروا قبل الخلف فاذا على القصار برب من المال كسر من القوب عن ضمانه وانجاسته اذا لم
تجد القوب لا تقصر وهو برب القوب برب القوب نجاسة قاروا ما القوب بان يسل النجاسة فلك ابر لا يقصر
الكان النجاسة تقصر قيمة القوب كان في القصار ضمان القصار فلك القوب لانه لا يخرج من ضمان القوب النجاسة
تطير من مسوق في القوب لانه حرقا لير اقال له صاحب القوب على ما في وترك القوب عنده فلك لا يقصر الا نقضات
الخرف ليد القصار او غير النجاس اذا دخل نارا السراج امر الاستاذ فوقت شرارة على القوب من باب القصار او
اصابه من ليس السراج لا يقصر الا برب يكون الضمان في الاستاذ لانه اقبل السراج فاذا فصل فعل لا يقصر الاستاذ
ووقل الاستاذ وذلك في كانه فاما ما جبر القصار اذا وطى قوب من ثياب القصار وهو قوب لا يوطأ مثله ما تقصر القوب
او خرق ضمن الا برب لانه لم يؤذن له في ذلك فلك لو كان القوب ما يوطأ مثله الا برب كان وقته عند القصار كسر
ثياب القصار وذلك ان ذلك من ثياب القصار وذلك قوب يوطأ مثله لا يقصر الا برب يقصر القصار لانه لو وثق ذلك
ما دة اذا كان ذلك من ثياب القصار وكذا واقلقت المدقة من يد جبر القصار وقليدة فوقت على قوب من ثياب
القصار ثم الاستاذ فو وقت على قوب ليس من ثياب القصار كان الضمان في القليدة ولو وقت القليدة
من ضما ثم وقت له ذلك على شي اخر فاضا على الاستاذ لانه القليدة وان صا اب المدقة فاما كان الضمان في
قليدة وقار كسر ثم على القليدة من اداة القصار فاما يدق بر او يدق على القليدة وان كان خمالا يدق بر او لا يدق
بله ضمن القليدة وهو نظير اداة ما جبر قوا اشتهر فيما فتوا على سنا عوا وبله من هو اداة فخرق لا يقصر
ذلك لو كان القليدة متقلة بها فلما جلس شئ بسف با طلة او سادة لا يقصر ولو وطى اية او قوب لا يقصر
بوطا مثله ضمن وقليدة اذا ما يدبر فلك لا يقصر لا يقصر في هذا النوع من الاستعمال بهذه القصة فاولا دة

ووجه آخر لقصار ثوبان باب القصاره فخر وسقط عليه لا يعمن الاجر ولا يعمن الاستاء ولو سقط على ووجه آخر
 قد صاحب البيت فاسد باليمن وكذا في غير وسقط عليها وان كان ساطعا وساده سيطرة للبط لا يعمن
 رب البيت والاجر لله لان المال كان في يده ولو سقط على ثوبان ثوبان على جبل في الطريق تصحيف الثوب فمات
 حموله فمات كان الثوبان على سائق الحمل دون القصار قصار ثوبان رب الثوب في وقت الثوب فاعاد و
 وخرج الثوب وهاهنا انه خرج من وقت القصار او من وقت صاحب الثوب وى ابن سماعه عن محمد بن
 القصار يعمن ثوبان ووجه ذلك ان الاجر مشترك ما من في قول محمد بن مالك بن عيسى فاعاد كان الثوب
 في مكانه كان الثوبان على القصار ما لم يسلم انه خرج من وقت صاحب الثوب وروى شريح عن ابي يوسف عن ابي
 يعمن ثوبان يعمن فيه الاحوال كالرجل اذا جلس على فحل ثوبان انسان لم يسلم به صاحب الثوب حتى قام صاحب
 الثوب فخرج الثوب كان على الجاني نصف الثوبان لان التخرج حصل عقيب فلما ليس احد بما فاعاد ذلك
 اليه احوال من الاخر بصفات اليها واما على قول الجعفي رحمه الله ان لا يحب الثوبان في فصل القصار لان
 الثوب امانة عند القصار وليس يعصرون عليه فلا يحب الثوبان بالثوب او يحب عليه نصف الثوبان كما قال ابو
 يعمن اخذاه بغيره الاوليت ووجه نظير ما لو ترك رجل ثوب ثوبان ثوب صاحب الثوب ثوب فخرج
 كان على المالك نصف الثوب وكذا صاحب الثوب فاعاد ان جهته ثوبه من القصار فمات ثوبان ثوبان
 صاحب الثوب كان على القصار نصف الثوب وكذا في مستحق حاكم تسع سوا فخلق صاحب الثوب ثوبه
 واني الحاكم ان يدفع حتى جهته الاجر فخرج الثوب في يد صاحب الثوب لا يعمن الحاكم ان يخرج منه
 يد ما كان على الحاكم نصف الثوب فخرج رجل ارسل سولا الى القصار ليستره وزيه الاربعه فاعاد الرسول بالثوب
 الى الرسول كانت الثوب ثوبان فقال الرسول مع القصار الى الثوب لم يعد على وقال القصار عدوه الاربعه قال
 يعمن ابو بكر بن الحارث بن اسد صاحب الثوب ما يعمنه فاعاد عدوه روى ذلك عن خصمه واما ما ذكره جعفر فان
 خلف روى وان كل ثوبه او اعاد صاحب الثوب فان يدق صاحب الثوب القصار كان عليه القصار اجر الثوب
 الرابع وان كان القصار وحلف فلق القصار ان يحلف صاحب الثوب على ما ادعى عليه من اجر الثوب الرابع فان
 روى رجل دفع ثوبه الى القصار ثم امر رجلان يعصم ثوبه من القصار فخرج القصار عليه غير ذلك الثوب فمات

[illegible]

عن الخياط وسائر أهل فن صراحي الخرافة فصل شي من الصوم فمصرف فالو من وتو في الى وراي
يعني في المصنف و في الغلاف مودع مسيحا الى مسيطر المصنف باجر او من الخجن مودع مصرف لاجب على ضمان
الغلاف والخجن لان الخجن والغلاف منفصل عن سيفه ونصفه وهو كان اجبر المستر كاني سيفه ومصنف لاجب
الغلاف والخجن وعن محمد بن ابي نعيم الكل ومحمد بن مودع مسيحا الى بعل بعل له غلاف مودع مسيحا الى بعل
له غلاف مضاف لمصنف وسكن لا يمين لانه ساجر ومعل له غلاف المصل له في سكن ومصنف وسكن ومصنف لا
يكون مبالغا في الغلاف مكان سيفه ومصنف امانة في يده فاذا ملك في يده لا يقتصر منه الا يمين ومنه كل قول
يستقيم ومحمد بن حماد المدا على قول الخفيف روح الملك في يده لا يقتصر منه الا يمين ومنه كل قول
في يده لا يقتصر منه الا يمين كان سكن مع صهره ثم اكسرى واذا لم يقل المدا على نقل مناعة ترك النزل في الدار
تحتل عنها فالو ان لم يقل النزل من المكان الذي كان فيه الى بيت اخر من دار صهره ولا او دعه صهره لا يمين
قول الخفيف لان النزل الذي في ذلك المكان الذي كان فيه كان مرسكا بمقتضى النزل في ذلك المكان ما عرفت
من اصدان سكنه في الدار لا يطل ما في له بها منى وعنده ما يمين رجل من الى ساجر غرا لا يمين بل ما في صهره
ساجر الى صهره مصرف من هذا الاجبر فالو المكان من الاجبر خيرا ساجر لاول لا يمين واحدة منها وان لم يكن الثاني
اجبر الاول ضمن الاول عند الكل لا يمين الاجبر عند الى يوسف ومحمد بن لا يمين في قول الخفيف روح وهو كالمودع او
اروع حسبا عند ما صاحب المودع ان يمين ايماننا وعنده الخفيف لان يمين المودع الاول ليس له ان يمين الثاني
ساجر ترك كرايا في بيت الطريق او مصرف للمدا فالو المكان الموضع الذي ترك فيه الكرايا مما يحتفظ فيه الثياب لا يمين
كان مما لا يحتفظ فيه الثياب الاحتفظ وروى صاحب النزل لا يمين النعم والا يمين رجل من في مبالا ضمان الخفيف له
سرا من صهرها لا يمين لم يكن من عمل به اصابه الموت وماله وروى الى من منحه مصرف من اناني فالو المكان المضاف
الاول دفع الى الثاني بغير مال لا يمين الثاني اجبر الاول ولا يمينه الا كان لا يمين ايماننا في قول الخفيف
ومحمد بن في قول الخفيف روح البصر يمين الصانع الاول الا اناني ان سرق منه بعد العمل لا يمين لانه اذا فرغ من العمل
صاير يده وروى المدا وام في النزل كان يده بدفعان لا يمين صرف في مال البصر بغير اذنه وعنده الخفيف روح مودع المودع لا يمين
الم تصرف في المودع بغير اذن المدا رجل قال الخياط النزل الى هذا الموضع فان كفا في قبضها فاقطعه بدمه ومطه فقال الخياط

هم وخطویم مال بعد از قطعه اند که یکجای غیر از جای خاکیه التوبه است اما از آن که التوبه مستطیر الکعبه و در فاعل الجناح
بکفنی فمعا فقال الجناح نعم فقال صاحب التوبه قطعه قطعه ما دام که کعبه را بفی الجناح و شیا از آن که التوبه مستطیر الکعبه
وان قال الجناح نعم فقال صاحب التوبه قطعه او قال قطعه و قطعه کان فاما ما اذا کان لا یکفی لانه علی الاذن
ارجل ساجد حار السجده لعلها فی ربه فانه قطعه قطعه ما حرقه او لم یضربها کان فاما ما اذا اجبر شرک ففی حق
یجایز به و لم یفید الجناح شیا و لکن بدار شترى را دیده من در و لم یضربها کان فاما ما اذا اجبر شرک ففی حق
علی القدر و کسر و اشد الطام لا یغنی صاحب البیضاء لانه ساق باهر صاحب الدار و اتمان علی الجناح فانه لایست
و یصله و کذا و یضرب السیر علی و کذا و یضرب السیر علی الدار فقله لا یغنی صاحب البیضاء لانه ساق باهر صاحب الدار و اتمان
بره لا یغنی و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی و کذا و الدار لایست و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی
التوبه من بین مدیه و لم یظفر به الدار لایست و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی و کذا و الدار لایست و نه اجبر شرک
فاما و سلطان واحد الذی فقال لانه انا ریشه کجانی خبر الماک الماک ان خلد ترک التوبه علیه و غنمه فیه توبه و ان
شاهجه الغبار و صلاه ابره شکله و کذا و علی المسمی و ان خلفا فقال ب التوبه امرکت ان تقطعه قیضا و قال الجناح طالع
امری ان تقطعه قیضا کان الغول قول صاحب التوبه و ان امره ان یقطعه قیضا فی طسره و لا تقدر و الاول سوار و
بنا لک الا ان اذ احسد التوبه ارسل امره لایست و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی و کذا و الدار لایست و نه اجبر شرک
ارجل یضیع فیه سر عمره ان و ایاهم بسید بسین من حبس آخر کان لب التوبه ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده
طه و ان شاهده التوبه عطاء اخر فله لانه و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی
صده برین فیه صفر بسید بسین من حبس آخر کان لب التوبه ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی
میر و ان شاهده التوبه عطاء و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی
و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک
الرب صلاه و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک
ان یضیع من من صفر و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک
و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک ففی حق ملک غده و لا یغنی و کذا و علی المسمی و ان یضیع فیه توبه و نه اجبر شرک

او بقدر شتر من رجل سنان رجل بحجر سبعة نخففة وعطاء ما زاد انخففة فيه رجل من غزال الى حاكمه لينحسب ما في اربع
فلكه كبر من ذلك او بقدر كان صاحب الغزل انخياران شاة خمسة مثل غرله وان شاة خمسة الثوب وعطاء اجر بس
ولا يزيد على الاجر في الزيادة وفي نقصان عطاء من الاجر بحسب ما نقص ولا يجاوز ما سمى وكذا ان امره مضيقا فاجبر
او على المكس لان في الزيادة متبرع وفي نقصان نقص العمل وان امره ان يبيع ثمانية في ثمان فبيع سبعة في ثمان ان شاة
ترك الثوب عليه ومنه غرله وان شاة خمسة الثوب وعطاء بحسب ثلثة ارباع الاجر الذي سماه كما لو امره بان ينشر
له بسا نصير بعض وفات وقت الباقي بحسب الاجر بحسب ما عمل ومن المتنازع من فرق بين الثوب بين اللين فقال
في اللين بحسب لحيصة العمل من الاجر الذي سماه وفي الثوب لاجر مثله لايزاد على ثلثة ارباع ما سمى وحقا خمس الاثمة
بشيء من امره الفرق بين الثوب بين اللين على هذا الوجه الذي ذكرنا لان في الثوب قيمة ما عمل به ولو كان الزيادة
ولا يكون المعمول ملكا القيمة اذا انفوت عن الباقي وفي اللين لايزاد قيمة بعض البعير ولو ان تسليح رضى بالذرع او
وزاوي بسن زادا زاعا وحسب اعلى ما شرط روى عن محمد ان صاحب الغزل انخياران شاة خمسة مثل غرله وترك الثوب
عليه وشاة اخذ الثوب وعطاء الاجر المكي لايزاد على الاجر المكي لزيادة الدرع اما انخيارا فليس به نصفه عليه فانه قد يحتاج
الى الثوب بغيره ولا يزد في الدرع ربما يفضل شيء من غرله فيخرجوا ذواتا خمسة الثوب لايزاد زيادة الاجر لزيادة
الدرع لان شتر في الزيادة ولو دفع غزالا الى حاكم وامره ان يزيد في الغزل من خمسة نخففة طلاقا لذوت
واكثر الثوب فان حلف رب الثوب على غيره وان كل لزمه مثل الزيادة وان نقصان غزل الامر كان ميناو
المثوب ميناو فقال الامر الزيادة من البقيين لا يقبل قوله لان وزن الدقيق في العادة لا يبيع وزن الغزل
المرتب عنهم كما وان الامر الزيادة كان القول قول رب الثوب ولو دفع الى صاع عشرة دراهم وقال له زودني
بكون ذلك فضا على رجل من ذلك قلنا وكذا اجر درهم فقال مصلح لذوت وانكر الامر فان محمد راجح تخافا واذا
علقا بحجر فقال ان شاة مرفع اليه الطلب واخذ اجرة خمسة دراهم وان شاة درهم على الامر عشرة درهم واحد يطلب
ولو دفع الى ذوات جنة وقطنا وامره ان يزيد من خمسة شاة في ثمانية في ثمان فبيع سبعة في ثمان ان شاة
الامر وقت الامر عشرة دراهم فزودت عشرة وقال رب الثوب فمت اليك خمسة عشر ذوت خمسة كان القول قول النداء
ولو قال بصاحب الثوب فمت اليك خمسة عشرة سدادا وامرته ان تزيد خمسة اسانير وقال النداء فمت

الى عشرة واعترضني ان في عشرة تجر صاحب الثوب ان ثوابه قد وقع اليه عشرة اساتير وان شاء الله فمعه
فرد مثل عشرة اساتير فكل من يريد ان يرفع اليه ثوبا فليجعله في ثوبه على ان يرفع
سبعة ايام حار في يومه **فصل في الحفار** رجل ساجد عاريا وبين له مكان الحفرة وقفا ووراءها حجر مسلم
ماز وان جمع بين عشرة عليه مستفيدا من المكان فكل الحفر في ذلك الا ان يشته عليه العمل بحجر على العمل كذا
او طهر الماء في السفل ان يسيل مني الماء فاما ان يسيل الحفر في ذلك فله ان يسيل كمن قدرا
واكان ساجدا في حفرة فربما يبين موضع الحفر في موضع الحفر في موضع الحفر في موضع الحفر في موضع الحفر
الى الحفر في حفرة تلك الحفرة كذا لم يبين له حفرة ولا حفرة جازحاما ونصرت الى الهارت في ذلك الا ان يسيل
وهو متعاضد الى الهارت في تلك الحفرة وهو كما لو ساجد لانا ان يفر في اللبن لم يبين اللبن فاما ان يسيل
لم يبين منارت يفر في الهارت والاعين في الحفر وان استقبل الحفار في حفرة الحفر في حفرة الحفر في حفرة الحفر
ينفس من اجره بسبب اللبن وحسن الثوب من الثوب كمن على الحفار استخانا وان خلف ساجد وحافر البئر
حفر حفرة في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار
الساحر في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار
على هذا الوجه قبل الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر
حفر حفرة في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار
الحفرة عليه المير من اجره **فصل في اجارة الدواب في اثمان فيما لا يحب** رجل ساجد
الاجارة في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار
لا يحفر دافعا لادبه ان ينقل الحفار في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر في الحفر
اجر والاحباب على اطلاق الكتاب وجره واذك المكان العادة رجل ساجد في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار
من الحفرة او شبره في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار
المعروف بخبره زاده لادين بيان منصف دارياطين كل يوم عليه العتري رجل كسري لادين بخبره زاده لادين
لا يحفر الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار في حفرة الحفار

[illegible]

وقال تعقيد البرهان مع ما يفسر من العادة فبما بين الناس الركوب في هذا الموضع حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم كان ضمانا لغير
استباح حمارا يحمل عليه حتى عشرة فراسين الشرب الى ارضه برحم وصاحب الدابة يغيرت ارضه مكانا ما لم يستباح من ارضه
يحمل عليه وفراسين اللبن ان سلت الدابة حتى تفسخ من الحمل وجب الاجر ولا يجب الضمان وان مكث الحمار فادوا ان يك
في الرجوع مع اللبن بعين قيمة الحمار ولا يجب الاجر لانه لا يجبان قال المصنف رحمه الله تعالى في حجب نصف دانق للوفر الا
مع قيمة ذلك لم يكن غامسا في ذلك الوقت انما صار غامسا بانه فيجب الاجر للوفر الاول كما في مسئلة الفرائض وجب ما
صار غامسا فيجب الاجر او ذلك الحمار وان سلم حجب كل الاجر لانه وان صار غامسا لكان الاجر لانه سلت الدابة فيجب الاجر كما
لو استباح وانه الى مرفق معين فجاوز ذلك الموضع وكلت عصم وان سلت الدابة فيجب تمام الاجر وكذا لو استباح حمارا
لمركبا جوف ففسد ركبه واروف غيره فغطت الدابة بعين نصف البقرة وعليه نصف الاجر ان كانت الدابة تخطي ذلك وان سلت
كان عليه كل الاجر يحمل استباح دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة متقدرا لا يباح فيه الناس وركب في
ذلك الزيادة او لم يركب ثم رد الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة فيكون الدابة مطوية عليه ما لم يرد الى صاحبها حتى
لو ملك في طريق الكوفة بعين قيمتها ولا يستقط عن شيء من الاجر وهذا قول اخبرني به الآخر وهو قول صاحب روضة
وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا اذاد رد الى الكوفة يرى من الضمان ثم قال لا يبرأ عن الضمان ما اذا التفتد
وكذا المستجير بخلاف الموضع وقال بعضهم يرى في كل من الضمان باذنه التفتد وقال بعضهم اذا استباح حمارا او دابة
وما يابى برى وكذا المستجير وان استباح حمارا او دابة لا يبرأ عن الضمان في كل حال الا الموضع وهذا كراهية
الاصل اذا استباح حمارا او دابة فليس ثلثة ايام ان كان قرب ماله ان لم يمسسه ايام والليالي
وان كان قرب ماله ثلث في النهار وفي اول الليل وفي اخره وليس له ان يمس كل الليل فان لم يمس
كل الليل فانه يمس حتى جاز انها برزت عن الضمان اذا لم يخرج الشرب لم يمس حتى يمس الشرب بين مسئلة
احارة الدابة على القول الثاني ما عرف في الاصل وان استباح حمارا او دابة لم يمس الى مكان معلوم فاما ما بعض الطريق فيجب
الاجارة وادعى ان الدابة لا يمس ضمانا حتى دخلت بعد الجحود قبل ان يركبها بعد الجحود وفسد قيمته وان
محمد ثم يركبها بعد ذلك يرى من الضمان وكان عليه جميع الاجر وقال ابو يوسف رحمه الله في حجب الاجرة
لو ركب بعد الجحود لانه صار غامسا بالجحود وجعل استباح دابة لولا الركوب كان له ان يركبها من

بركها من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لان اليوم حقيقة ستم لمادة طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس من هنا عرفت
 الحقيقة فجاذا استباحوا جيلوا بترك الحقيقة بحكم معرفت رجل محاربي وانه ليل فانه بركها عند غروب الشمس ورجوها عند
 طلوع الفجر الثاني وان محاربي وانه نهالهم لم يذكر في الكتاب قال بعضهم بركها من طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للباقي و
 بعضهم انه اذا كان من اهل السنة فمران بين اليوم وانها اما انهم لا يعرفون ذلك فيكون الجواب كالجواب في اليوم وانها جاز
 الى انتهى من غير الاجابة بدخول وقت الظهر ليس استباحوا بركها لانها فيكون فبقوله تسبحوا ورجوها فقلت ان علي
 الثمان لا على المرأة الا ان يسلم ان مثل تلك الدابة لا تطلق حملها فيضمن فيها اذا عطش من استباحوا وانه الى موضع معلوم
 بركها من غير ركوب ركوب غيره وسكت الدابة لا يجب الاجرة وان عطش فيضمن قيمتها وان كنفه واروف غيره كان عليه
 حمل الاجرة والضرمان عليه واسلم وان عطش الدابة من ركوبها بسبب ما لبثت المكان اشهدوا فيضمن نصف القيمة وعليه سبع اجرة
 سواء كان الردف انحنى او اقبل الكمان لا تطلق فيضمن جميع القيمة اما اذا كانت تطلق حملها ذكرانه فيضمن نصف القيمة اذا
 عطش وقال بعض الناس قد زادوا وذكروا نفس الدابة المحاذي روح هذا اذا كان الردف كبير او صغير التمسك به
 الدابة والمكان لا يتسبك فهو بمنزلة الحمل فيضمنه زادوا وكما وركب وحمل شيئا وبعضهم سبب بين الصغير الذي يتسبك والصغير
 الذي لا يتسبك فقال فيضمن نصف القيمة فان اراد صاحب الدابة ان يضمن الردف نصف القيمة كان له ذلك لانه في
 انحراف الكمان عاصب نصفها ولا يرجع الردف في ذلك على استباحه لانه في حق استباحه بمنزلة التسخير وان ضمن استباحه لا يرجع
 استباحه ما ضمن على الردف لانه بمنزلة التسخير وهو استباحه وانه بركها الى موضع معلوم فحمل عليها صبيبا صغيرا فوطئت
 الدابة كان ضمانا قيمتها كما وحمل عليها مكان السبي حمل آخر من استباحه وانه للحمل ولم يسبق له حمل عليها فانه الاجابة
 فان لم ينفق الاجارة حتى حمل عليها شيئا جازت الاجارة وبصير كانه استباحه بالذات لانه لو لم يحمّل شيئا
 ولكن بركها وركب غيره جازت الاجارة ايضا لان الحمل ينشأ من الركوب قال الله تعالى ولا على الذين اذا ما تركوا حملهم فلو لم
 حمل عليها وركب حتى جازت الاجارة فبصير كانه لم يركب رد عليه حتى يوفى قيمته ذلك شيئا بخلاف الاول بان اركب
 نسا الاول او ركبه ثم اركب غيره الاول او كان الاول حملا ثم ركب اركب بهيعة فاصبا فاشنا وركب استباحه وانه يحمل
 عليها شيئا فلو لم يحمّل عليها غيره فهو على وجوده ان حمل من سبب السبي الا انه خالف الله وطالبان استباحه وانه يحمل عليها
 فحاشي من هذه الحطة فحمل عليها عشرة فحاشي من غير تلك الحطة او حمل عليها حطة رجل آخر لا يكون فحاشي من هذه الحطة فحاشي

[illegible]

لا يضمن وان كانت تركب غير نظام فالجبا او كانت الجرة فالجها يلجام لا يلجم بملها لان ضمانا رجل مستاجر لغيره ليعمل عليه
بالخصف و بالثالث فهو فاسد ثم ينظر في العامل واجر الدابة من الناس وياخذ الاجر كان الاجر لصاحب العير
والعامل اجر مثل عمله وان كان العامل ينقل عليها الطعام يبيع كان الكلب للعامل وصاحب العير اجر مثل العير مثل صاحب
دابة يركبها فاسد او لم يركبها مستاجر يركبها خارج المنة مكان معلوم بها كان في المنة لا يجب الاجر ويكون
فدما منا وان مستاجر يركبها في المنة يوافق الى اللين فاسك ولم يركب كان عليه الاجر ولا يكون ضمانا رجل تاجر
وابة الى نفسه او على ان يعطيه الاجر او يرجع من ثمنه او لم يكن صاحب الدابة ان يطالبه بالكر او لم يرجع من ثمنه
فان مات المستاجر في ثمنه او كان صاحب الدابة اجر الدابة من تركته كذا ذكر في المستق وفي الاصل حبل نكاح
دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق تحت الدابة وضعفت من السير فان كان مستاجر مستاجر دابة بينهما كان
للمستاجر الجواران شاء دفعن الاجارة ونشأ ترهين في ان يعير الدابة لو بس ان يطالبه بدابة اخرى وان كان مستاجر
تجارى منه حمولة بغير غيرها يجلد الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى لا يعير عليه حمولة
ذلك المكان **فصل فيما يكون تضييع الدابة والمال** رجل مستاجر حملا من ثمنه و امره ان
يحجار فاذا كلفه ذلك الحمار على باب المنزل لم يفرق خشب الحمار فلما خرج ولم يجد الحمار انجان الحمار غاب عن بصره حين دخل
الدار كان ضمانا والا فلا الا ان يكون في موضع لا يبعد عن الدابة تضييعا بان كان في سكة غير مارة
او يكون ذلك في بعض نفسه رجل مستاجر حملا فربطه على اربعة في المدينة في سكة نافذة ثم انقروا نيام لينوا على
المستاجر ولا من اجاره فسرق الحمار فاذا كان المستاجر لم يستحفظهم يكون ضمانا ترك الحفظ وان كان استحفظهم واستحفظ
بعضهم وقبلوا من الحفظ ولم يكن في عقد الاجارة شرط كونه مستاجر غيره وكان ذلك في موضع لا يبعد النجوم
ممن يحفظ الدواب تضييعا لا يضمن وان كان ذلك في موضع يبعد النجوم من الحفظ تضييعا ولم يستحفظهم ضمن ان استحفظهم
وقبلوا من الحفظ كان الضمان عليه الذي قبل الحفظ او لم يحفظ وان كان مستاجر شرط في الاجارة ان يركبها بنفسه
مستاجر على كل حال لانه اذا شرط ذلك لم يكن له ان ياجر با غيره ولا ان يعيره ولا ان يودع رجل مستاجر
حملا يحملي عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تحلقت في الطريق ليعول او غاصط او شغل بالحيث
من غيره فذهب الحمار فضاء ان لم يرب الحمار عن بصره لا يضمن وان غاب ضمن وان مستاجر حملا افضل في الطريق فترك

ولم يطلب ان لم يعلم ان باب من قرب هو كان مائلا لا يقبل اذ كان باس من جوبه وطلبه في سحره ذلك المستطاع
الذي دنت احواله وروست ابره عارفا وقبضه وصل النجود سبب الى اذ قد نهى ان كان راوية في باب من
بقطع الصلوة فمن لا ترك الخوض مع اهت روة على ان خوفه باب المال يسير قطع الصلوة وان كان به خارجا
مكاريه الجمل يسه وانه غير مستطاع في موضع معلوم فاما اذ الكاري ان يقبض العيص على الدابة فخذ العيص من جانب ورية
العصا من جميعا من الجانب الاخر فان شئت الزن من رية وذهب العيص فمن المكاري نقصان الزن والعصير جمل من حمالا
المكاريه يحمل الى موضع معلوم وتسرط عليه ان يسير ليل قد شال دابة مع الحمل ان صاحت الدابة من تعصير يسير من المكاري
للعصير في ذن حبيصة ردة السرة والعصير في قول صاحب رية مكاري حمل كرايسر رجل ينتقل الصلوة من قطع
الكر من جميعا وبه حارة فاما ان كان لم يتم بطرح الكرايسر وبه الكرايسر من جميعا ولا يمكن وفهم الكرايسر من جميعا
مكاريه واما ان يحمل الصلوة في طريقه كما أخذ في طريق آخر بل كان في تلك الدابة في الطريق فلو كان في الطريق
منعاريه ان اذا كان يسيرها فوات فاحش في الطول والقصر والسهو والصلوبة نعم كما هو من ان لا يكمل ولا يخرج محل في البحر
كان فاسا وجعل من الى جمل فاسا بذهب الى قرية وذهب الى والده صاحب الامور ونسبه في دابة
في الطريق ونفي وجهه ثم مر رجل من اهل سيرته دعوا الفرس وذهبوا بمرثى صاحب الفرس في نزل فطلب الفرس
الطريق قال شيخ الانا برك محمد بن الفضل الذي هو الفرس في الرابطة يكون فنانا الفرس في هذا السباح ان لم يكن
احسن الفرس لا يقبل وان خسه نعم وقد ال الاجران خسه حتى خسه انه انما خسه لبره على صاحب وكان الاجير في
جباله لا يقبل وان كان الاجير سباحا فمن وان ترك الانها حتى خسه في يقبل على كل حال كان الاجير في جباله ولم
يكن فيكون الاجير فنانا يقبل على كل حال لانبات اليد على الى العير قبل له وان صاحب الفرس ممن الاجير لم يرجع
على الذي سباحه قال لا يرجع قبل للمودرا اذا اخذ فنانا يرجع قال لان المودع يسير سباحا فانا الاجير فانا
يسير فنانا بالاسك يستحق الاجر فكان ينزل السيرة والسيرة او يقبل لا يرجع على السيرة وان جلا كان على دابة
بناحية اذا لا جارة نزل عنها في السكة ودخل المسجد ليعمل وعلى غفها فصاحت كان فنانا فلو انما اذا لم يرجع
فاما اذا رجعا لا يقبل ان السيرة والسباح لا يجدان باس من ذلك قال شيخ الامام خمس الاثني عشر في سحر ابراهيم
انه اذا فيها من صبره فمن فانه وكان في السحر او فرل الصلوة وسكنها فان قلت من لا يقبل فليس بهذا القبول

لا يفسد بها عن عبده لانه اذا فسد بها لا يكون حافضا وان يفسد بشئ حرجي حرجا من دفع الى آخره لئلا يضره ان يكرهه
 ربه شيئا من العبر رباه فحسبته ان تلك النسيئة يده فالفقيه ابو جعفر ان ياع في موضع لم يكن هناك حاكم حتى يرفع الامر اليه
 لا يفسد وان كان في موضع يفسد ر علي ان يرفع الامر الى الحاكم فلم يرفع كان فانما وكذا لو كان يمكن ان يسكنه ويرد
 السعي الى صاحب فممن انما حرجا من دفع الى وراق كاذبا وسفاهة ليكتب له مصحفا وقيطه ويحرمه وشيئا كذا فافضل في بعض
 والعوضه قال الفقيه ابو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان يستاجر بالخير ان شاء واخذ واعطاه اجر فله الايجاز
 ماسي وان شاوره عليه وسهر منه ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض اعطاه من المهر حصه ما وافق من المهر
 لما خالف اعطاه اجر المثل وعل استاجر رجلا ودفع اليه حمارا ومخيرين ورجلا من ذهب الى بلد كذا ويشترى له شيئا قد
 الما مخر فاحسب سلطان حرجا فانه قد ذهب بعض اصحاب الحرج في طلب حرجهم وسهر دوا من السلطان حرجهم ولم يند
 هذا الاجير فلو كان الذين في مهن في طلب حرجهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد فن وجد لم يخذ حماره الا بغير
 وشقة لا يفسد الاجير بتركه طلب الحمار جماعة اجر كل واحد منهم حماره من رجل وسلوا اليه الحرج فم قال اصحاب الحرج
 لو احد منهم ان يشتري معه ثوبا من الحر فاما لا فخره قد ذهب الرجل مع المستاجر فقال المستاجر فقهه بهناتني او سبنا بالحق
 وحمل الحوائج واجبى ايك قد ذهب المستاجر بالحمار ولم يفسد ر عليه قالوا لا يفسد ر المتبادل الى صاحب امره بتعاقد ما كان
 في يد غيره فلم يكن ذلك ايدا ما جعل اكثرى حمارا من كسبه بغير بخلافه في الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخار فاما
 المكسرى رجلا ان يغني سيده الحمار في علفه كل يوم مفا را معلوما وسمى له الاجر الى ان يعيل اليه صاحب الحمار فاما مك
 الاجير الحمار ايا ما فافق عليه ذلك في يده قالوا ان كان المكسرى اكثره لركوب نفسه ضمن وان كان اكثره ولم يسلم الربا
 لا يفسد لانه اذا اكثره لركوب نفسه لا يكون له ان يواجره ولا ان يعيره فاذا لم يملك المارة والاعارة لا يملك الا بدفعه
 رجل استاجر حمارا لنقل عليه الزراب من خربة فاحسب في نقل الزراب فانه قد مت الخربة وهو بطلب استاجر وترك الحمار فلهما قالوا
 ان انهدمت الخربة بمعاينة المستاجر فممن طلب استاجر فقيمة الحمار لانه ملك يفسد وان انهدمت لا بمعاينة المستاجر لا يفسد ان لم
 يكون وقع الحمار على دهن لا فخره وسهر رجل استاجر حمارا لنقل عليه الشوك قد سب سكة فبها نهار جاري فبلغ موضعها فمضا
 فضرر الحمار فوقع الحمار في النهر مع الحمل وشغل المستاجر بقطع الحمل فهاك الحمار قالوا ان كان الموضع فيقلا لا يفسد
 الحمار مع الحمل كان فانما لان سوق الحمار في مثل ذلك يكون سهلا كما وان لم يكن كذلك وكان موضعها بغيره فمضا الحمار ورجل

[illegible]

الاجير بالناس اختلاف فيه قال بعضهم فبين المستاجر لانه صار مختلفا لانه الى الاجير وقال بعضهم كان مستاجرا بالناس
 ان جاز ولا ثم مستاجر بالناس ووقع اليه لا فيمن وان مستاجر بالناس ولا ثم مستاجر الاجير فمن والاصح انه اذا مستاجر الناس
 او لا يعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا فيمن الا ان يكون الاجير معروفا بالنجاة وان مستاجر الناس لما كانت فيه ان
 فان مستاجر يعمل فهو بنفسه فبين بالرفع الى غيره وان مستاجر الناس ولم يعمل استعمل فذوال الاجير قبل ان يستعمل
 بنفسه لا فيمن وان استعمل هو ولا ثم ووقع الى الاجير فمن جعل مستاجر من اجل وجعل في العطلين ثم صرف وجهه عن العطلين
 ولم يبرح مكانه وودعا غيره ثم غلبه في المخرج فاولا كان تحويل وجهه عن المقليل لا بعد ذلك تفسيدها عند الناس لا فيمن
 وكان على طريقه تفسيدها عند الناس فمن حال مستاجر من اجل حوائج ليجل فيها شيئا فاخذ الجواني فاخذ سلطان
 ليجل له فلا ذهب الحال وشتمنى بامره سلطان نفسه الجواني ان لم يحجب الحال بامان ان شتمنى بامره وحاش
 على نفسه العقوبة بترك ذلك لا فيمن لانه مضطر فلا يحجب عليه حفظ الجواني في هذا لانه كان يحجب بامان ان شتمنى
 الحال كان ضامنا بترك الخطأ رجل شق راوية رسل كان عليه في ان ماشق واما ان من واما عطف عابا ليعني اذ
 رجل بذلك ثم يره فمات فيمن شق وبنه ووان صاحب البعير بد ماشق بذراوية علمه ذلك ساق البعير فطلب
 من سبلانه لا يكون على شق لان صاحب البعير ساق البعير العالم انقطعت جناية شق وعلق الكلب
 الجناية عن شق بان يسوق وهو برك ذلك ويجعل الراوية وهو يرى ذلك وقال القاضي الامام ابو زيد اذا ساق
 ينقطع جناية شق علم سائق البعير بذلك ولم يسلم فاعبر الحقيقة وفي الحقيقة انه انزل الاول المجتهد الفرق بين العلم والجهل
 فان حفر في الطريق وجا انسان لم يسلم به ووقع في البر فمات فمن الحافر وان علم الماشق في الطريق بالبريد ربه
 لان الجناية وجدت بين الاول والثاني اذا كان الثاني متعديا في ذلك وبدون العلم لا يكون متعديا
 فلا يخطئ عن الاول واذا شق راوية رجل فلم يزل يسيل ما فيها حتى الى الجانب الاخر ووقع فأنقذ فمات شق فمات بها جميعا
 الا ان يكون صاحب البعير علم بذلك وساق البعير ذلك فلا يجب على شق ضمان ما يحدث بعد السوق ولو شقها شقا
 صغيرا وقال صاحبها شيئا صنعت ثم ساق البعير فرق رجل باسأل منه لا فيمن طاحونه لطم واكبر شق من حلق الطاحونة
 في المار فاذ لا فيمن صاحب الطاحونة لان الخطأ في يد صاحبها وكان عليه حفظها قال المم ونسبني ان يكون الجواب
 على تفصيل ان مستاجر الطاحونة لطم من يربها لا فيمن صاحب الطاحونة وان مستاجر الطاحونة لطم من يربها لطم من يربها

فصل في تواريح الاجارة ربيع استاجر خياصا لخطار ثوب لمان يسلك والابرة على نجاصا وثمانى عشرين
 مرفعا يسلك على صاحب الثوب وثمانى عشرين حرا فالأبرسيم الذى نجاصا به الثوب يكون على صاحب الثوب ربيع
 استاجر اللبان يلبس يكون على اللبان الثوب على استاجر وفى تسع الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب واثنا عشر
 انجز من الثوب يكون على النجار وحمل المنة فى نفسه يكون على الطباخ او استاجر بطبخ عرسا ووليمة وان استاجر
 بطبخ فله رخص لا يكون ذلك على الطباخ وادخال الحمل بنى المنزل يكون على المحال ولا يكون عليه ان يصيب
 على السطح او الفرفة الا ان يشترط عليه ذلك وكذلك صاحب الطعام فى الخبز لا يكون على المحال الا ان يشترط عليه ذلك
 وانه يحمل عليها صاحب الدابة الحمل فالحمل على الدابة يكون على الكارى وادخال الحمل بنى المنزل لا يكون عليه
 ان يكون بنى موضع يكون ذلك عليه فى عزهم وفى استيجار الدابة الحمل الا ان يكون على الكارى والحمل والحوالى
 يكون على الكارى اذا استاجر يحمل الكارى الحمل على دابة نفسه وان استاجر المحال يحمل المحل على ظهره وعلى دابة
 استاجر يحمل والحوالى يكون على استاجر وفى الفقرة بالثوب فى عزها الحوائى يكون على صاحب الحمل فى الدابة
 كلها الا ان يشترط ذلك على المحال والحمل يكون على المحال لان الحمل يكون لصيانة الحمل من الوقوع وهو استاجر فانه
 شرط عليه الحبر وبما من ثمنه حائجر جاتر وشرط البياض فاس وهو استاجر فصار بقصره العن ثوب على حامل الثوب
 يكون على الفقرة والا ان يشترط ذلك صاحب الثوب ودان جلا استاجر محال الحمل له الا محال الى موضع كذا فاما ان
 المحال ذلك الموضع نزل فى داره ووقع الاحمال فى موضع من الدار ثم دنها على صاحبها وسلمها اليه فلم يرها صاحبها
 او ماتم فتمت فى اجر ذلك الموضع ورب الدابة يطالب المحال بالكره فالواضح ان صاحبها استاجر ذلك الموضع فوقع الاحمال
 لمان الكرا على من استاجر وان وقع الاحمال من غير ان يستاجر به فذلك الموضع فالكره لم يرد التورن وسلم يكون
 صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على المحال وان طلب صاحب المحال ان يزن ثابا لا يجبر عليه وفى اجارة
 الدار عمارة الدار وتطيسنها واصلاح الميزب واما ان من يهنا يكون على رب الدار وكذا اكل ستره تركها يخن السكن
 يكون على رب الدار فان ابى صاحب الدار فغسل كان المستاجر ان يخرج منها الا ان يكون استاجر بما دى كذا
 وقد راعى يكون ايضا باعيب فلا يرد الا بطله واصلاح بركها واصلاح بابها وقوة والمخرج يكون على صاحب الدار وان كان
 املا من قبل استاجر كمن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون على استاجر ايضا فان فعل استاجر ذلك يكون ثوبا

يحتجب له من الاجر ولان يخرج من الدار اذا لم يفعل ذلك سب الدار وكذا الفلن لو سلم وتى اجارة انما نقل الرادويين
وتفرغ من فسخها لكونه على استأجر سواء كان سبيل مظهر او مستغفان شربا ذلك على الاجر فسد الاجارة وان شرب
لمستأجر جازت الاجارة وشترط لان ذلك يكون على استأجره وان شربا واشترط لان زبد الاوكا - فان لم يشرب
ان يكون الرادوي فسخه كان القول فيه قوله لانه يكران يكون فسخه عليه **فصل فيما يستتقص من الاجارة وما**
لا يستتقص من الاجارة يستتقص من الاجارة عند منادى ذلك على وجوه اما ان كان من قبل حصد الفدين ومن قبل حصد
عليه واذا تحقق له ذلك في بعض الروايات ان الاجارة تستتقص من بعضها قال لا تستتقص من شارب الخمر وقولنا
ان كانت الاجارة لفرض فامتنع ذلك الفرض او كان عند من يد من الجري على موجب العقد شرعا يستتقص من الاجارة من غير
كما هو مستأجرنا القطع يد عنه وقولنا الاكل او نقل الحسن عند الوجع فبأت الاكله وزال الوجع يستتقص من الاجارة لانه يكران
الجري على موجب العقد شرعا وان استأجره وابنه يمينها الى بقدر ما يطلب غير لم يطلب عبد ابن ثم حضر الغريم وعالمه
من الاباق يستتقص من الاجارة لانها تحت فرض وقد فات ذلك الفرض وكذا لو طعن ابن في بناء داره خللا فاستأجره
لهم مستأجره ثم ظهر انه ليس في البناء خلل ولا استأجره طلبا لقيمة الفرض فبات الفرض يطلب من الاجارة واذا تحقق له
وسمى الحاجة الى الفسخ بل من غير صاحب العقد بالقبض او يحتاج الى القضاء والى الرضا واختلف الروايات فيه فيصح ان
احد اذا كان ظاهره ان يفرد وكان شربها لا يفرد واليه الذي يكون من قبل الاجر اذا تحق دين لا وفاء له الا ان شربا
فان الاجر لا يفرض بالقبض وبغض ذلك الى راي القاضي فعارض الضررين فيرجح القاضي احدهما على الاخر ولان هذا
مشبه بغيره ان يكون قادرا على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق منه الا بالقبض كما في خيار البلوغ وغير ذلك
ويكون الاجارة بينهما على ما لا يجب على مستأجره الدار الى ان يفسخ القاضي فسخها واذ اراد القاضي فسخ الاجارة
لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم سبيح الدار فيفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة ولا ثم سبيح هذا اذا كان
الدين ظاهره فان لم يكن ولكن صاحب الدار اقرب بالدين عليه نفسه وكذا لم يستأجره قال ابو حنيفة ربح يصح اقراره فيفسخ
القاضي الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره وهذه ثلاث مسائل اختلفوا فيها في الثانية المرأة اذا
اقرت على نفسها بالدين فيفسخ الزوج وكذا بالزوج ربح اقرارها ويكون للغير ما يحبسها بالدين والثالثة المحبس بالدين اذا اقر
بعض بالبرجل ثمن براء وبعض ورثة عند حبيصة ربح يصح اقراره حتى يقضى القاضي عنه ويجوز خبر المحبس ربح اجر

داره ثم صار سره ولا يخفى نفقة نفسه ولا جال كان لان بيع الجارة كما لو خذت من ماله واداهم بالشر لا الذي يسكنه
لاخر وليس له من آخرة سوى الذي آجره لم يكن له ان يبيع الجارة وكذا دارا وان يبيع المنزل الذي آجره لم يخرجه من يمين
المنزل لم يكن له ان يبيع الجارة وكذا دارا والآجر ان يتحول عن ماله لم يكن في ذلك عذرا ولو اجره دابة الى المدين ثم مره
من الدابة يبيع الدابة لم يكن في ذلك عذرا وان آجره دابة بغيرها فمشت الدابة كان عذرا وان آجره دابة بغيرها فمشت الدابة
لم يكن عذرا وان آجره دابة والوصى او القاصر من يمينه فباع المدين من ماله الجارة لم يكن له ان يبيع الجارة وان آجره
الدابة بغيره فباع المدين من ماله الجارة لم يكن له ان يبيع الجارة وكذا لو آجره المولى بغيره ثم عتقه في مدة الجارة كان له
ان يبيع الجارة عذرا ولو آجره مستاجر في الدار شيئا من اعماله كشراب الخمر او اكل الربوا والاراضى واللاواظ فانه يخرجه من الجارة
ويسكن للآجر ولا يجيز ان يخرج من الدار وكذا لو خذت داره ماله في العوض من ماله او العوض من ماله في الجارة وكذا
يخرج على الاسلام فان ابي قتل وان راو له مستاجر ان يحمل الدار عليه او كسبه فانه يبيع من ذلك ما اهل الدار في داره واداه
البيعة او كسبه في امصاره يسكن في غنيمة المهر من ماله في ذلك ان ارادوا احدا في ذلك في سواها والقرى فالحال ان اكثر
سكانها اهل الدار لا يبيعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون اهل الدار في ذلك فاختل المثل في اختلاف الروايات وذكره
الاجابات اسم لا يبيعون وذكر في السبيل منهم يبيعون من اعداء يبيعون والكنائس في الموضع كلها كذا في ماله من الجارة
من الجارية روح واعداءه المثل فيهم من ماله ولا يبيعون من ماله البيعة والكنيسة كسبه في امصاره
والقرى ولا من سبيل الدار في الموضع كلها ولا من سبيل الدار في القرى وفي سبيل الدار في الامصار واما في الغنم
الذي يبيع به الاجارة من جانب المستاجر ان لا يملكه المولى الا بغيره وذلك فيكون مستحقا من ماله مستاجرهم وفيه يكون
المولى في العتق وطلبه منها اذا اهدم البيت المستاجر او اهدم ما يفتقر اليه كالحاوية ونحو ذلك فانه يخرج من الدار
ويبيع الجارة بغيره الا بغيره لا بغيره المولى المستاجر في البيع قبل القبض ومن ذلك ان كان مستاجر يبيع ويشتري في غنم
البيت او في الحاوية فانه يبيع الدار والحق الى تجارة اخرى او ترك التجارة املا كان لان بيع الجارة وان كان
مينا آخر واداهما آخر ومن الاول فان ذلك لا يكون عذرا في حال بيعهم ان يسأل ان يبيع التجارة الثانية او يخرجه
اقلانية في ذلك الحاوية ليس لان يفتقر الجارة وان لم يبيعها كان لان يفتقر وان يشتري منزلا فانه يتحول اليه
ولكن عندما في الغنم اذا اشترى الجارية من الكوفة الى ميسان او غنم بل ان يتجارى بله لا يكون عذرا وان يشتري بغيره

او باينه كان غدا لانه ستمسني من الاجارة وتوسا بر حافوا او ميتا ثم بدال ستر كان غدا وتوسا بر وبت الي بن او ثم
بدال ان يقسم عن السفر او كثرى اللطخ ثم بدال الا ليطخ عار ذلك او مرض وعجز عن السفر كان غدا ولو كثرى اللطخ ليطخ فلا
بعض الاصل مات لكارى كان لستاجر ان يركب في مكة وتوسا بر ارضا ليردها ثم بدال ان يترك الزرافة اصلا كان
غدا وان لم يترك الزرافة ولكنه اراد ان يزرع ارضا اخرى لا يكون غدا وان نزل الارض او نزلت كان غدا وان
خرج ساجر وعجز عن الزرافة فالحال ان يزرع نفسه فهو غدا وان كان لا يزرع نفسه لا يكون غدا وان ساجر حب الظل
فرض البس كان لستاجر ان يرفع الاجارة وان في ساجر بذلك ليس للاجر ان يرفع الاجارة وان بعد ساجر سبه
غير حادق في الخدنة لا يكون غدا وان ساجر عبد الله فبدال ان يسافر كان غدا لان ساجر عبد الله لا يكون غدا
الى السفر وتو جد البس سار فالحال غدا او توسا بر غير لوي كان على الاجر ان يعمل كل اليوم ولا يشتغل بشئ سوي
السلوات المكنونة رجل ساجر ارضا للزرافة غدا في النهر الا عظم وعجز عن السقي كان لان يرفع الاجارة فان لم يرفع يفتي
انده كان عليه اجر اذا كان بحال يمكن ان يحال بيلة فيزرع فيها شيا وان كان لا يزرع على ذلك بوجه من الوجوه فلا
اجر عليه وكذا لو لم يقطع الماء ولكن سأل فيها الماء حتى يخرج من الزرافة فلا اجر عليه رجل ساجر ارضا ما يقطع الماء وان كانت
الارض تنفس ماء النهر وما المطر لكن يقطع المطر ليرفع عليه رجل ساجر ارضا فزعت قبل ان يزرعها ففتت المدة
اجر عليه كما هو غصبها غاصب وان زرعا فاصاب الزرع آفة فبذلك الزرع او زرع بعد الزرع ولم يفت فحق محمد بن
رواية كان عليه اجر كاملا ونسبه في رواية اذا ساجر ارضا فزرعها فقل ماؤها يقطع فلان يخامم الاجر الى التمام
حتى يترك الارض فيفسده باجر اقل الى ان يدرك فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن لان يفتق الاجارة وانما للفتق
انه اذا ملك الزرع لم يكن عليه ما بقي من المدة بعد ملك الزرع اجر الا اذا كان يمكن ان يزرع مثل ذلك فزرع بالار
او اقل فزرع بالاول وان اقل الزرع ونقصت غلته كان عليه اجر كاملا وان لم يسمه فاعلم ان يكون فحق الى الحاكم وتوسا
ارضا من ارضا الجبل فزرعها فلم يطرعته ولم يفت حتى نضجت المدة ثم مضت السماء ونبت الزرع قال محمد رحمه الله الزرع كله
لستاجر وليس عليه من كراء الارض الا ان نقصا فاستأجر رجل ساجر رجلا يذهب بجمه له في موضع كذا فلا ساجر يطرقي
بدال ان لا يذهب يترك الاجارة وطلب من الاجر نصف الاجر فالحال ان النصف الباقي من الطريق مثل الاول في السهم فترى
كان له ذلك الا ستر بقدور رجل ساجر من رجل طاهر حسين على ما في موضع يكون الصغير على المواجه في عرفهم

او محتاج اليه في كبرى دمار بحال لعل الالهى الرقيب فالحال لم يمتد الى اربابها جميعا لعلنا نقتطع
المتساجرين من الجارة لا نقولنا اننا نقتطع فان لم نقتطع الجارة فليدبر ما يحيا لانه يمكن من الاقتطاع بها نصفه نقصان
واكتان بحال لم يمتد الى اربابها لعلنا كان عليه اجر احد سماءه فليقتطع الجارة لانه لم يمكن من الاقتطاع الا باحد سماءه
فما دلت اجزها فليدبر ما كان له ما كان لا يكتفى لاكثر اجزاء او امكن ذلك في موضع يكون كرى النهر على المتساجرين في خروج
كان يملك على الجدران المجرى فالحال كان مسمى من قبله وهو منزلة ما هو متساجر فحيث ذكرنا ما دلت الا يقتطع الاجر لان لا
يكون على المتساجر وان نقتطع اعطاه بالاجب الا على المتساجر لان لا يطالب تكون على الموضع رجل متساجر مسمى فليقتطع ما دلت
فان كان برودان لم يرد حتى نقتطع لانه لا يجر على المتساجر وان قل ما دلت ويدور الرمي ويقتطع ما كان على الموضع
ان يردوه فان لم يرد حتى نقتطع كان ذلك فلو لم يرد ان يرد بعد ذلك لانه في موضع رجب رجب متساجر مسمى فليقتطع
وذكر كل حق هو له لم يسم الرمي لا يفعل فيه الرمي والموجودان برزخ الرمي فان متساجرا بالارمى والمجرى فليقتطع الرمي
فان اقتطع ما دلت لم يرد حتى نقتطع فالحال لم يمتد ما يستغنى بدون الرمي فليقتطع الاجر عليها ليعتد المجرى في لزم
حصد لبيت وان لم يكن لبيت منقعا الا بقية الرمي لا شيء على المتساجر وان لم يرد لبيت جعل في قرية متساجر فليقتطع
اخرى اخرى ثم ما كان يترك هذه الارض التي متساجر او يردع ارضا في قرية اخرى فليقتطع ما بينهما من ثمة ايام كان ذلك
واكان اقل من ذلك لم يكن له ذلك لان في السادة البعيدة ليمتد كثير من الرمي فليقتطع كثير من الرمي فليقتطع ما بينهما
سهم المجرى وانقضى الدار متساجر قربا لمتساجر او بعيدا عنه كان للمتساجر ان يفتخ الجارة ولا يستغنى الجارة في
سج ويقتطع الاجر على المتساجر وهو كما نقتطع فاصب كان لان يفتخ الجارة ولا يرد الجارة ولا يستغنى الجارة الا بالارمى
الاصل وعن محمد رحمه الله انه اذا نهى الدار لمتساجر وجبا بالاجر فادخل متساجر ان يكتفي بمدة لم يكن للاجر ان يمتد
ان كان له اربابا اخرين ان يفتخ متساجر الجارة وفيما اذا نهى الدار لمتساجر كان للمتساجر ان يفتخ الجارة ويخرج
كان الاخر حاصرا او غائبا او فليقتطع ما كان من الدار فالحال ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمتساجر ان يفتخ الجارة
فوسناجر مسمى فليقتطع ما كان للمتساجر ان يفتخ الجارة فالحال ذلك لا يضر بالسكنى لا يكون للمتساجر ان يفتخ الجارة
بشر السكنى كان للمتساجر ان يفتخ او كان الاخر حاصرا ولا يفتخ او كان غائبا لم يدرى بالسكنى بالبيع ميا قبل
لا يكون لان يفتخ ليس الا بغيره الباع او ابى بمتساجر الدار لمتساجر من ارباب الذي كان فيها فليقتطع ما كان

ثم خرج بعد بعض ايام والارجارة قالوا ان كان البناء من لبن فتمتد من تراب كان في الدار فان ساجر يرفع البناء ويغيرهم فتمتد التراب
صاحب الدار وان كان اجناس من طين لا ينقص البناء لانه لا ينقص بعد وزنا ولا يبنى ساجر غرقة في حادثة الوقت ليستطيع
غيره ان يرفع في الاجر قالوا ليس له ذلك الا اذا راى في الاجر وبينه وبين ساجر الارتفاع على البناء وان كان الحانوت بهذه الزيادة
من غرابية يطابق له ذلك بغير زيادة ولا اجرة وان ركب في الطاحونة حجر من نار او حديد او نحو ذلك قالوا ان فعل ذلك باهر حساب
الطاحونة ليرجع عليه كان له ان يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل انغيره فان لم يكن دفعه من غير ضرره وان كان
مركبا لا يمكن دفعه الا بغيره كان لصاحب الطاحونة ان يدفع اليه قيمته ويمنع من الرن وان احدث ساجر في ساجر بنا واد
ثم نفقت من الاجارة كان الاجران يأمره بالرفع قلت قيمته وكثرت وان شأ منه من الرن وعطاه قيمة اذا لم يكن دفعه
الا بغيره وان كان فعل ذلك باذن المالك فله ان يرفع ان لم يكن امره ان يفعل ذلك يرجع به عليه واذا غرس ساجر في الارض
اشجارا كان لصاحب الارض ان يأخذ الاشجار بقيمتها معطوطة اذا كان يقطعها بغير الارض واذا ساجر ارضا فقلب عليها ارض
او صارت سبخة بطلت الاجارة وللساجر ان يبيها واريها في الدار لساجر اذا كان لا بغيره الدار واذا مات ساجر لم ساجر
تفسخ الاجارة ولو كان الاجر خمسين وساجر واحد مات احد الاجرين بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وكذلك
لو كان ساجر خمسين والاجر مائة مات ساجر من بطلت الاجارة في حصته وتبقى في حصته الآخر وبطلت الاجارة
بموت الموكل ولا تبطل بموت وكيل ولا بموت لومى والابن لقاضي في اجارة ما لم يستيم ولا بموت قيم الوقت في اجارة ^{توقف}
واذا جرت الاجارة بين وكيل الاجر وبين وكيل ساجر فمات وكيلان لا تبطل الاجارة واذا ارتد الاجر لم ساجر ولمحى بالاجر
وقضى لقاضي بطلت الاجارة فان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت الاجارة واذا ملك ساجر
ليس لساجر ميراثا وبيته ولو فعل ذلك بطلت الاجارة ولو كانت الاجارة مبنية فموت ساجر قبل القبض بطلت الاجارة
في قول محمد ورح ولو كانت الاجارة مبنية فموت ساجر قبل القبض او ابراءه جازت له البتة والبراءة لا تبطل الاجارة وقال
ابو يوسف ح الا براءة باطل في اوجوه كلها والاجارة باقية لهب المأذون اذا جرح شيئا من اسبابه ثم اخرج عليه المولى بطلت
الاجارة وكذا الكتاب اذا جرح شيئا من اسبابه ثم جرح بطلت الاجارة ولو جرح المالك نفسه ثم جرح لا تبطل الاجارة في قول محمد
وكذا لهب المأذون اذا جرح نفسه ثم جرح عليه المولى لا تبطل الاجارة في قول محمد ورح واذا ساجر وارثا ثم جرح من الاجر او اعاد
منه ذكر شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان ذلك يكون فخصا للاجارة وكذا ذكر في المنهني وجمع القاريين وقال في المنهني

اذا اخرج من الارض لاصح الاجارة اقلية والاجارة لا والى على ما يابا ويستاجر ارضاً تم ونهها الى صاحبها ارضه فكلما لم يبق
من قبل يلا ارض لا يجوز ويكون ذلك فنعقد الاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستاجر جازت المزارعة ولا
تقبل المزارعة لان البذر اذا كان من قبل المستاجر يصح اجارة المزارعة لان البذر من قبل صاحب الارض من قبل صاحب الارض من
صاحب الارض مستاجر الارض فلا يصح ويكون ذلك فعقد الاجارة رجل استاجر ارضاً تم ونهها الى صاحبها ارضه فكلما لم يبق
وكر في المنهق ان الاجارة تطل ويترك الزرع في الارض حتى يستفقد ويكون له شريك في الشغل على صاحب الارض مثل
فصاحب الارض وذكر في رجل استاجر ارضاً وارضاً وبني فيها ثم اجبر امرئ بالادارة ان الاجارة الثانية تكون فنعقد الاجارة
ويكون على ربه المزارعة بما استاجر من الارض رجل اجبر امرئ في ثمن او حجات او عتاقه من الاعمال ثم قال انما رغب في العمل
واسقى من الناس اريد القول من اني غفروا من الاعمال قال محمد رده لا قبل ذلك منه واقول لا او لا عمل ثم لم يزل يطالب
واذا اجرت المرأة نفسها ما قاب كان لابلها ان يجرحها من تلك الاجارة والله اعلم **فصل في اجارة الغنم**
رجل استاجر غنماً لرفع ولده سنة فادفعته شهراً ثم ماتت له الغنم فادفعته شهراً ثم ماتت له الغنم فادفعته شهراً
فذلك قال ان لم يكن للصغير مال حين استاجر الا انظر منه الاجارة عليه من الة واقامت بطلت تلك الاجارة قال
قال الله بعد الموت ارضيه حتى تعطيك اجره ولم يكن الله بمسيه كان لك استيجار من الله فيكون الاجر عليها فانما
التمه ومنه من قبل الاب ترجع بذلك الا حرم على الصغير استعانة الصغير الا ولو كان الصغير مال حين استاجر الا بال
الاجارة حوت الاب ويكفي الاب ما قد اودعه فلا تطل الاجارة بموته رجل استاجر غنماً لرفع ولده فادفعته شهراً ثم ماتت له الغنم فادفعته شهراً
والصبي له ارضته في غير مال محمد رجح الغنم على ان ترسمه باجر غنماً قبل ان يذبحه لم يكن له ارضه او كان له ارضه
واذن لها بالاجارة فانما كان له ارضه ولم يذبحه كان للزوج ان يبيعها وان غيبها لملك على الصغير من قبل ربه ولا يبيع
وتنهت الام عن ارضه وهو لا يقبل ثدي غيره قال الله المحل في سائر الاجرام على الارض في ظاهر الرواية وعن ابي
واسيم رجع في النذر وانها تجوز وقال خمس الة الفرس رجع نحره عليه فموتى الا اذا كانت الام مريضة فيفسد بالامساك
رجل استاجر غنماً لرفع ولده سنة فادفعته شهراً ثم ماتت له الغنم فادفعته شهراً ثم ماتت له الغنم فادفعته شهراً
لان موجب الشتر ان يرد اجره من المدة بعد موت الصبي فادفعته شهراً ثم ماتت له الغنم فادفعته شهراً
تطل لثمة على الجارية رجس استاجر غنماً لرفع ولده سنة فادفعته شهراً ثم ماتت له الغنم فادفعته شهراً

ابن تمام سنة زرع نبيج ارج فاضعت شهرين ونصف فانما العبي الصبي كانوا يسمونهم جبر شهاب سنة على الشهر فاما ما سبب سحر
ونصف من ذلك كان لها ذلك في ربي باني لان هذه الاجارة فاسقة وكان لها اجر المثل لكن لا يراو على المسمى رجل سباج ارج
ترفع ولده منها فاضعت فذكر القدرى خمس الائمة السريجة روح انه لا جبر لها لان ذلك سحر عليها ديانة قال الله تعالى والاولاد
يرضون اولادهم الاية وان كانت ابنت لا تجبر على ذلك لان سحر حب لا جبر كما هو سباج ارج على نفس البيت والعلف والنسل ومنه
ذلك والنفقة عن طلاق بمعنى في هذا كما في كونه وان كانت العدة من طلاق بائن او ثلث في ظاهر الرواية تصح الاجارة
وتسحق الاجر كما هو سباج ارج بعد انقضاء العدة وعن بحسبقة روح الله في رواية لا جبر لها كما هو سباج ارج بائنا المطلقة بموجب
نفقة العدة على هذا اذا سباج ارج امرأته ترفع ولده منها على ان يكون لا جبر على الاب من اذ كان كان للصغير مال فاستاجر
بالاب على ارضاع ولده منها وى ابن رستم عن محمد روح انه تصح الاجارة ويكون لها الاجرة لان الارضاع بمنزلة نفقة
كان للصغير مال فاستاجر لزوج نفقة على والديه وكان لها الاجرة في مال الصغير ومنع المشايخ عنه وابنه الرواية وان سباج ارج الرجل
لا رضاع ولده من غير اجارة الاجارة وكان لها الاجر لان ذلك غير سحر عليها ديانة وان سباج ارج الرجل فادمت امرأته ترفع
ولده منها لا يجبر الاجر وان سباج ارج كتابتها بازا ولا بائس لست بان ترفع ولدا كخاف ارج لان من الصعوبة رخص على الكفار ارج
واذا سباج ارج الرجل امرأته او اخته بنته ترفع ولده بازا ويجبر الاجر لانه ليس عليه ارضاع ولده لانه امرأته ولا غيرها ومن
سوى الاب والجد والوصى واقفا فاد سباج ارج نظر اليه لست بان كان ميسيا كسائر الاجانب واذا لم تكن اليه لست بان لم ترصد له مال
فاجر ارضاعه يكون على اقراره بقدر ربي ربيهم عنه لان ارضاع بمنزلة نفقة ولا يجبر من لا يجبر عليه نفقة في سباج ارج
ان قبل الابوى يستقيم شيئا وعليها غسل العصى واقيام بمصالحه من اصلاح دينه وطعامه ولا يجبر عليها من يشترى من كتب
وقال بعضهم عليها ان يثقل الدين الرايحين وانما قال ذلك في عرفهم والمتعبر فيه بالعرف واذا ظهرت الفطرة كافر او زانية او
بجونة او محمدا كالمهم ان يفسخ الاجارة وكذا اذا اراد وسفر او ابت الفطرية يخرج منهم لا تجبر على السفر وكان لهم ان يفسخوا
ولو كان لها زوج ولم يأذن لها بالاجارة كان الزوج ان يفسخ الاجارة وهذا اذا كان الكاح ظاهر فان لم يكن قبيح
الاية بالكاح لرجل لم يكن للمقر ان يفسخ الاجارة ولو لم يكن معروفه بالنسوة وكانت ممن غير ذلك كان لها ان يفسخ الاجارة
وكذا لو كان قوم لم يبرؤوها كان لها ان تفسخ الاجارة وان اجرت نفسها باذن زوجها لم يكن لهم ان يفسخوا الزوج عن غشيانها
ولو لم يفسخوا عن غشيانها في منكرهم وهم ان يفسخوا انفسها باذن الملكة بها في بيتهم الا الزيادة فيقتل النكاح يؤدى ذلك

الى الاخلال في هذه العيس كان لهم من المنع ليس عليها ان عكست في سببهم اذ لم يستمر طو ذلك في الاجارة والله اعلم
فصل في اختلاف الاجر وسائر اجور رب البيت
والتمتع به سائر اجور يمدى في اقلها فادعى له سائر ان الاجرة وسائر وقال لآخر عشرة دراهم فاجابها بخان فاجابها بثلث
ادعى لآخر وسائر اجور فادخلت مع القائم لمقتد بها وادها اقام خمسة عشر دنانير فادخلت في البيت الاجر لانه
وقت من نفسه وكذا ادخلنا في المدة او في الساعات فقال له سائر اجور ثمن شهرين بيشرة دراهم وقال لآخر ابل سائر اجور
لعمرة دراهم وقال له سائر اجور في الدار الى الكوفة بحت دراهم وقال صاحب الدار لاني في القصرة بحت دراهم وهذا ما
في الاخر سواد الدار ادخلنا في الساعات او في المدة بدلا من اربعة اشهر فادخلنا في البيت وان اقام خمسة عشر دنانير فادخلت في البيت
سائر اجور فادخلنا في البيت فقال بان فلك بيشرة بحت دراهم وقال له سائر بحت هذا ما بيشرة لآخر اجور
وانا ابيته فانه يقضي سببته بحت في وان ادخلنا في الاجرة والمدة جميعا او في الاجرة وحدها فادخلنا في الاجر اجور
بقصرة عشرة دراهم وقال له سائر لاني الى الكوفة بحت دراهم فاجابها بخان فادخلت في البيت فادخلنا في البيت
قلت سببته وان اقام بطل السنين بمبا يقضي زيادة الاجر بيشرة لآخر ومدة المدة ولسان في سببته سائر اجور
بما لا ادعى بطل صاحب الدار اذ ادخلنا في الاجر كله دراهم او دنانير فان ادخلنا في اجور فقال لآخر اجور كالدراية
بقصرة دينار وقال له سائر بحت الى الكوفة بحت دراهم فاجابها بخان فاجابها بثلث لآخر وادها اقام سببته بحت
والى اقام ابيته فانه يقضي الى الكوفة بدينار وثمان دراهم اذ كان القصر على النصف من نوبة الى الكوفة ويقضي الى القصر
بدينار بيشرة لآخر ومن القصر الى الكوفة بحت دراهم بيشرة لآخر وادها سائر اجور بيشرة لآخر
شهر دراهم وشهر ابيته دراهم وادى لآخر اجور بيشرة عشرة دراهم فادخلنا في البيت فادخلنا في البيت فادخلنا في البيت
بشهر بحت ان يقضي سببته رب الدار ووجه ذلك ان بلاد ادمى زيادة اجور لآخر شهر بيشرة يقضي سببته بثلث شهر
فاجابها بثلث زيادة اجور لآخر شهر فان شاء احد فوجهه وان شاء غيره وان ادخلنا في هذه العريضة لانه ما مضت من الاجور
عند سائر اجور واصل المكان الذي يدعى بالاجارة كان القول له سائر اجور بيشرة ولا يجابها بثلث من اقام على بحت
ببشيرة وبسبب بحت لان هذا بحت له ما ادخلنا في البيت بعد ذلك السبب ونحوه ما لا يجابها بثلث من اقام على بحت
فانما بحت في الاجارة وادخلنا في البيت بعد ذلك السبب ونحوه ما لا يجابها بثلث من اقام على بحت

رشي فلا ينفك انما في ليس انما قلنا فتمت القديم في ليس منبذنا بدون التمن وقد عجز عن دق فيهم فتمت قال فخلقا
 في الاجر بعد انتمى من المدة واسباسا بعض الطرق فانها تجافان وادخلنا فيخرج الاجارة فيما بين كمن القول قول
 في سنة ما مضى وتوسا جوارشها ثم ادعى استاجران الاجر بها منه بعد الاجارة واكثر الاجر ثم مضت من بعد ذلك
 فادى الاجارة كمن لا رمت فيما مضى لانها تصاد فاعلى الاجارة وميسر ثم ثبت بخلاف توجه الاجارة فيما مضى فان ذلك
 يكون فيما للاجارة لانها بعد الاجارة فتمت اكثر الاجارة اصلا ما منها تصاد فاعلى الاجارة وعلى ابيح ابي الاجارة
 ولم يثبت فيما للاجارة وذكر في الفتوى رجل استاجر امر جلا ان استاجر وارلان ثم ان الامر شترها من مبلغها بعد ما استاجر باجر
 ولم يعلم بعد بقية التكيل ثم علم فانه لا يكون لان يردوا ويكون في يده بحكم الاجارة وذكر في الف اذا استاجر بعد سنة فجد
 الاجارة بعد ما مضى لصف سنة وقية في المخرج وانما درهم فلم يرد بعد حتى مضت السنة وقية الف درهم ثم لم يصبه قبل ان
 ذكر هشام عن محمد روى ان الاجارة لازمة وفيها فتمت بعد سنة قال هشام روى قلت لحد روى كيف يجزى الاجر وفيها
 قال لم يجزى قال هشام اريد بذلك انه انما روى الاجر لان المدة قت والبع في يده بحكم الاجارة فليزم الاجر بعد انتمى
 يستخرجوه وكان عليه روى فادى لم يرد بزمه في رجل يحارى دابة من جليس فاعلقت الحماريان فقال حسه ما اكرنا كبا
 درهم وقال الاخر بل اكرنا كبا خمسة عشر وسكرو يقول اكرنا في بشرة قال في الكتاب ان كان قبل الركوب كان القول في
 الحمارى الذى يدعى خمسة عشر في نصيبه والآخر في الركوب قال قول استكرى رجل ركب ابنه رجل الى ان يردوا ثم
 اعترضها وقال رب ادبها جربها بدرهم ونصف فان القول يكون قول الركوب لان صاحب الدابة يدعى فهو علم نفقة وهو
 يكره فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهده شاهد بدرهم وشاهد بدرهم ونصف فانه يفتقر ليدبرهم وحده ولو كان الاجر
 يدعى الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم وشاهد بدرهم لا يقبل في قول حميفة روى سلسلة سرقة ولو ركب ابنه
 الى الحيرة فادعى انه اعاد الى الحيرة وقال صاحبها بل اكرتها الى الحيرة الى اطراف البيوت بدرهم فان سلمت الدابة كان
 قول الركوب لا يلزم شي من ذلك لان القول قول صاحب الدابة وفيها الركب قيمتها لان الركب قرا لاجارة على الحية
 وادعى الاذن وصاحبها انك لا اذن فان اقام صاحب الدابة لبيته بعد ذلك انه اكرها الى الحيرة بدرهم لا يقبل بيته لانه
 روى وان لانه جاوز الحية فذكر ان كان متناقبنا في وعده به فذلك وتوسكرو دابة فقال للحمارى سكر فلما
 وسيع الدابة واعطه نفقة ونفقة الدابة من الكرا جاز ذلك فان اعطاه نفقة ونفقة الدابة فانه يثبت ذلك امر صاحب

الذات ذاك مري يستكرى وان اختلفا في الامر يستكرى والاعلام على الامر دفع شفقتي الى ان اقدم كان القدر قول صاحب
 فان اقر صاحب الذات بانه قد دفع شفقتي الى ان اقدم واما الدرع فانه العلم ان اعطاه قبل قول العلم ثم قيل: نعم الى ما
 بر لا يستحقه الخ كذا في قول ابنه حلف تمام قوله ما ياتيه سوبا فادوا الا كان نسبه قبل الخجور كما في الجوز والنجاش
 بعد الخجور والتوب الى ما كذا وعليه من ذلك القول صاحب القول ويودع الى مبلغه بواي بسبعه ثم جده يصلح ويطف
 ثم جاء ما في التوب بسبب فاما كان من قبل الخجور فالتوب صاحب اول الجوز وان صبغته لم تجز بخير صاحب التوب ان شاء
 عهد التوب ويطا وما زاد والنعش فيه وان ما ترك التوب عليه ومعه قيمة توبه ليس بما في المصنف بوضع الى انصار
 فربما ينفرد في انصار نعم افرد ما في التوب مفسود ان كان قصره قبل الخجور كما في الاخر وان كان قصره بعد الخجور فذلك
 له والتوب لصاحبه على كل حال واما اختلف النجاش صاحب التوب فقال احيانا حطه ذال رب التوب اما
 فاما كان التوب في بدرب التوب او في سببه فالتوب قول مع يديه ولا احر لحياء ولا حن التوب في بدرب الحيا ط او
 بدربها كان القول قول النجاش عليه ولا احر. واما اختلف النجاش صاحب التوب فقال رسالتك ان كان قطع
 وقطعة قيمتها وقال النجاش ابل اعزني ان قطعته قيمتها كان القول قول رب التوب مع يديه وهو النجاش ان شاء
 اخذ القميص واعطاه جرمه. ان شاء ومعه قيمة توبه غير مقطوعة وتودع في شيا الى سفار فيفسر له طشا ووضعت له
 قصرة كوز كان له النجاش ان شاء واحد الكوز واطاه جرمه لا يجرى وراحمي وان شاء ومعه مثل ذلك كسبه وتودع
 صانع فاما بصيغة اخرى الصانع فصل ثم اختلفا في الجوز حال الصانع عطفه عليهم وقال صاحب التوب: انفق ما انا
 ابينه قبلت. ان فاما جرمه سببه الصانع وان لم يكن بها سببه سطر الى ما ابيض في قيمة التوب فاما كان
 او اكثر فبالتوب الصانع ويصل له ورم له يديه باء معه ما اتفق ما كان ازاو صبغ قرا على من وانفق كان
 القول قول رب التوب. جميعه على ما في الصانع فاما كان يري في قيمة التوب فبالتوب رجم يعطى للصانع نصفه ورم
 يديه ما نصفه وانفق النجاش الصانع ما يقض التوب كان القول قول صاحب التوب وتودع الى خياط توبه بالقطع
 محسود ورم الى القطاره والقطن فعل النجاش ذلك ثم اختلفا في رسالتك لغيره اباي الخ كان القول قول النجاش
 يديه وتودع الى قسار توبه بقصره مدرم فاعطاه انصار توبه فاما كان صاحب التوب لم يمسح التوب كان
 القول قول القطاره في قول حشيفه رجم وكذا كان انصار يديه والتوب كان في قول حشيفه رجم القطاره ليس

وكله لك كل جبر شتر كمال القوي على قوله بوان القضا اعطاه ثرا وقال هذا ثوبك وهو غير فاضل القوسه ونوى ان
 يكون عوضا من ثوبه قال محمد بن السعد ان ليس القوسه لان يسبح الا ان يقول للقضا اخذته عوضا عن ثوبه فيقول
 القضا نعم زدوني شيئا على حال ليحمله في ربيته كذا فعل فقال ربنا ملك ليس غيرنا شيء وقال المحلل هو متاعا قال
 ابو يوسف القول قول المحلل مع مبدئه والابرار لان يصيد قلة الاجر وبه ما خسرنا قال والنوع النورس والنوعان فيه سوا
 الا انه في النوع النورس فحش واقبح لان ليلته الاجر وتعمل طاماما ونيتا فقال المحلل هذا طامامك قال بالانعام كان طاماما
 اجمود من هذا قال فان هذا الخش ان يخذ الطامام ولا يعطى الاجر فاما في النوعين المختلفين فلا اجر للحال لان يصيد قلة وبه
 تحصيل نفع الى خبايا ثوبا فيحيط له ولم يذكر له اجر انما اعطاه اكثر من اجر شتره زيادة على الاتيان فيه بالناس فاعطى
 له في قول عبيدة بن رجب قال لرجل في اربك فبلا من ترشد الى الحج بمشقة درهم وقال المدعا عليه لابل استاجر
 قتي لا يلحقه ان فلان يبيع نخمة درهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلف لا يحب شيئا وان قاما ببيعتهم كانت
 البيعة بيعة صاحب البعل لان غنم البعل وجب على المستاجر عليه الجزاء على ذلك جعل اجرا فضا ثم اختلفا
 المستاجر يستاجر بها وهي فارغة وقال ربنا لارض كانت مشغولة فزروعة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 القول قول صاحب الارض بخلاف المتبايعين اذا اختلفا في الصحة فيها وجب الحكم بشرط فان لم كان القول قول مدعي
 الصحة لان في هذا الوجه صاحب الارض منكر الاجارة اصلا وقال القاضي الامام علي بن هنادي رحمه الله في الاجارة يحكم بالحال
 النجاسة فارغة كان القول قول مدعي الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما في
 سلة الصا جرة اذا اختلفا في جريان الماء والنفط اعطاه قال النضر بن سبني ان يكون القول منكر الشغل لان في صحة اجارة
 المشغول روي عن ابي بصير انها جائزة ولو لم يشرع في تسليم رجل كبر داره سنة فلما مضت السنة اخذ صاحب
 الدار كسها وسكنها فقال المستاجر كان في فيها درهم وانكسها والقيمتها في الطريق ولي عليك فضاها فان انكر
 وادعى لداره قال كان القول قول رجل خر الى بائع مشقة درهم فضته وقال له وعليها درهمين فيكون قرضا على صفه
 قالوا واجرك درهم فضا عهده وجا به بخشوه وقال له وعليها درهمين وقال صاحب الفضه ثم نزد عليها شيئا فانه يحلف كل
 واحد منهما فان اختلفا في العاين ان يشاء دفع القلب اليه فانه منه نعمة وانفق درهم اخر مشقة وانشاء قرضه مشقة
 درهم فضا فانه دفع القلب لان العاين يدفع على صاحب الفضه قرضه درهمين وهو منكر وصاحب القلب يدفع على صاحب

استحقاق القلب غير مستحق وهو بغير فحاش كل وجهه منها ولو وقع الى عالمه فخر لا واحد من نبيه في انفسه اطلق
من عنه على ان يعطيه من الغزل واجر الثوب درهم ملونه جاز ذلك ان اخافا منه يسبح فقال الحكماء ورت قال
صاحب الغزل لم تزد فالحكماء وزن غزل صاحب الغزل معلوما بان القضا على ان غزله كان شاذ نخان الثوب فالحكماء
فان وزن فوجد من وزن فقال رب الثوب هذا من الدقيق وقال الحكماء هذا من الدقيق وزيادة وظل غزل ورت
فاما القول قول الحكماء لان الدقيق لا يزيد فيه الهسهة فلا بد من ان يرجع القاضى الى طار الحركة في ذلك كان حركته
يرجع اليهم وقالوا الدقيق لا يزيد فيه الهسهة وكان القول قول الحكماء مع يمينه فاما عطف يجبر رب الثوب على ان يعطى باسمى له يمينه
الثوب وآن قال اهل العلم الدقيق يزيد فيه الهسهة وكان القول قول رب الثوب مع يمينه فان عطف يجبر صاحب الثوب ان
شاذ ضمنه مثل غزله ورتك الثوب عليه وان شاذ فيه الثوب واطلاه من الاجر بحسب اتمام من العمل والكمال الثوب يستهلك
صاحب الثوب قبل ان يسلم وزنه كان القول قول رب الثوب مع يمينه على علانه بالمسلم ان الحكماء زادوا في الغزل فان
كان عليه اجر الثوب ووزن ثمن الغزل فيقسم للمى على ثمن ثوب شاذ وعلى قيمة وظل من الغزل فيطرح عنه ما اصاب فيه الغزل
وقال الحكماء الشهيد مع الثوب بان يجبر على ان يقر حصة ما ترك من زيادة العمل فيفسخ لانه الزم الاجر المسمى بما لم يعمل
لانه ارحال غزل وهو انا عمل في بطلين غزا اذا اختلفا ووزن غزل الدافع كان معلوما فان لم يكن معلوما كان القول قول
الدافع وهو رب الثوب مع يمينه سواء كان الثوب قاعا او كحا ولا يرجع في هذا الى قول المحركة لانه لا يمكن معرفة لصاحبه
من الحكماء وفي مسئلة اصابه والقلب يحبان يرجع في معرفة الزيادة الى اهل العلم كما انوا ليرفون لك فقد ذكرنا
ذلك في النفاذ اذ وقع الدقوباء ووزن يزيد في قطنة تجلس عمل جلا كرا فذهب الى بعض البلدا وقال عليه الا ارحى يرد
الى الحكماء الذي عمل منه ذلك كل شئى لرحل وموثة صاحب عاقبت اجر اجرة البرش الماء في طريق السيل فيفعل عطف
به انسان قال ابو يوسف في غير الامر واورده ابو يوسف فوضا كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون للموضى
ومنفعة الرش تكون للامر رجل كسب غنمة رجل من زمرة الى آمل ثم اختلفا فقال صاحب الغنمة للراكب حملك الى
آمل فحتمه درهم وقال الراكب استاجرني لا اخلف السكبان آمل فحتمه درهم يحلف كل واحد منهما لو لميت الباقى يمين
ماولى من الآخر وكان القاضى ان يبدأ بايها شاذ وان استمرع البداية كان حشا فان اختلفا فلا اجر له ساجد
صاحبه وان اختلفا بينه وبينه الراكب وهو الملاح فيصغر لبالا جر على صاحب الغنمة ولا اجر عليه لصاحب الغنمة

لانها لما اقامت البيعة بجبل كان الامر من كانا فبطل اجارة صاحب بيعة من اراك لانه لابد للامام من ان يكون في البيعة
 وان سلم بالسواب كتاب الدعوى البيعات انه مشتغل على البواب كل ما يشغل على فصول الباب الاول من بيعة
 او باب الثاني **فصل الاول من معرفة اهل القضاء والدخول في القضاء والتجوز**
 محتمة فانه من يكون اهل الشهادة ومن لا يكون اهل الشهادة كالمسب والمبسين والاعمى والمرأة والحافر لا يكون اهل القضاء
 حتى لو قلنا نقضي لا يفتي قضاءه وكذا المحدث في التقديف وبعض العلماء منهم المحقق والطحاوي روح المحققين لا يفتي
 والمرثي عنه بما اذا قلنا انما هو لا يكون فاضيا واذا من غير ذلك والمرثي وانكف فيه الروايات عن صاحبنا المتقدمين
 روح وكذا فيها اذ اهل المتأخرين روح تصحيح ما قال عامة المتأخرين روح انه اذا قلنا وهو عدل ثم فسح يستحق الغزل ولا يغزل
 حتى لو قضى بسبب نفس جاز قضاؤه سواء كان القاضي مرتزقا من بيت المال او لم يكن وجميعا انه اذا ارش
 لا يفتي قضاؤه فيما ارش القاضي اذا اراد والباقي بانه ثم سلم كان على قضاؤه وكذا اذا ارش ثم يفتي
 القاضي في حال ردة التوابع اذا من فهو بمنزلة القاضي يستحق الغزل ولا يغزل مع اهل البيعة الشهادة لابد ان يكون عالما
 ورعا فاختار به اهل عدلا او عالما غير عدل لا يفتي لان يفتي ولا يفتي لقوله عليه السلام القضاء فلتدبه في الجنة وانكف
 في النار واوراد بانين الجاهل وغير عدل والجاهل التقي اولى بالقضاء من العالم الفاسق وعلى قولنا في حرم الله
 اذا قلنا الجاهل لا يصير فاضيا وعنه اجتماع ائمة الطائفة الدخول في القضاء عن اختيار وان قلنا من غير طلبه فان كثر ائمة
 في البلدة اختلفوا فيه قال بعضهم كره له الدخول وعنه الاكثر لا بأس بالدخول وان تعين من البلدة قالوا يفترض عليه الدخول
 ولو امتنع باثم لان القضاء فرض كفاية وكذا صلوة الجماعة اذا تعين الواحد لا قامنها يفترض عليه فان قلنا فيفضل
 محتمة كان الفضل اولى وكذا التوابع فليس لهم ان يولدوا الا افضلهم الامام اذا لم يكن عدلا جاز احكامه وحكامه لان
 الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا الاعمال من معاوية والحج في نوبته كان مع علي رضي واذ ارش ولما قضى او كاتبه او
 بعض معاونه يعين الرأسي عند القاضي فقل ان لم يسلم القاضي بذلك فقد قضاؤه وكان على المرثي رد ما قبض
 وان علم القاضي بذلك كان قضاؤه مردودا واذ قلنا القضاء بالرشوة لا يصير فاضيا ويكون الرشوة حراما على القاضي
 والا فثم رشوة على وجوه اربعة منها هو حرام من الجاهلين جهلهم بانهم وانما تارة اذا وقع الرشوة الى القاضي لم يقبل
 له رشوة الرشوة حرام من جاهلين سواء كان القضاء بحج او غير حق ومنها اذا وقع الرشوة لحرف على نفسه او لغيره او لغيره

حرام على الاحسان غير حرام على الدافع وكذا اذا طلع في بلد فرسا بعض المال . سمها ١٠٠ في الرقعة ليسرى امره على سلطان
سل الدافع ولا يحمل للعداين يفسد وان راوا ان يحمل الامم يستأجر الله له والى الليل ما يريد ان حرم اليه فانه يجوز
الاجابة نعم تستأجرها استعمل في اهل اهل فسادا واهل الرشوة اوله يسرى امره على سلطان وان
طلب منه ان يسرى امره ولم يكره الرشوة فمعهها بمسئوس اخافوا فيه قال فبهم لا يحمل له ان يفسد وقال لهم
يحمل ويحبس لانه روجارة الاحسان فعمل كما هو معموله والموافق يستأجره واعطوه من غير شرط كان جنتا وكما
يحمل فانما اخس الرشوة لا يحمل له قبول الهدية من الاجنبي الذي لم يكن يهدي اليه قبل فبهم لا يحمل له ان يفسد وقال لهم
ولا يستأجره وان اهدى اليه من كان يهدي اليه قبل فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
تهد الهدية مثل ما يهدي اليه قبل فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
من اقرى به ان لم يكن له خصم فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
الامعة العامة والخاصة من العام ان يفسد الخان بحال ولم يحسب القاضي وعوضه فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
تخذ الامعة وان لم يحسب القاضي فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
للخاص ان يرتفع من سبب المال وان يفسد فهو افضل للسلطان والفقهاء والعلماء حفظ في سبب المال ويجوز له ان يفسد
والصحيح قبول الهدية واجابة الامعة لان ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما من غير القاضي ويصح قبول
تخذ الامعة والامارة يستأجره الكا والامانة الى وقت في المستقبل ان قال له الحليفة اذ اقدمت بلده
اذا كانت قاض وانت امير او قال اذ اقدمت فلان فانت قاض وانما قيل ان السر لا يفسد فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
اذا كنت الى القاضي او اوصل اليك كتابي فانت موقوف في اهل الكتاب يصير موقوف ولا يفسد فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
من يفسد والامانة الى وقت في المستقبل على قول محمد يبيع وعلى قول سيبويه يبيع وعلى القولين ان لو كان
في البلدة فانيان كل واحد منهما على محله على حدة فان رفعت فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
اخرى والدمى يبره الى بخامه الى قاضي محله والاخرى الى اهلكت فيها ابو يوسف وعمرهما معه فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
الدمى عليه فلو كان حدها من اهل السك والآخر من اهل البلدة فاما ما فسرى ان بخامه الى قاضي فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد
في المحلات وانما اهل المحلة لا يسرى قضائه وطال وكذا لو كان خافق او اذ بال استعملت فبهم لا يحمل له ان يفسد وان لم يكن خصمه فبهم لا يحمل له ان يفسد

لا ينزل خليفة واذا قلنا الامام رجلا للقضاء او ما وجلسا باز ويوقت بالمكان والزمان واذا قلنا سلطان رجلا لقضاء بلدة
 كذا لا يدخل فيه السواد والقري ما لم يكتب في منشور البلدة وهو او ولو توفى سلطان قضاء بلدة التي هي من اهل البلد
 بالقضاء كما لو وكل رجلا من السبعين القاضي اذا لم يكن باقونا باستحلاف فاستحلفت فحكم الخليفة في مجلس القاضيين
 جاز كالوكيل ليس في اذ لم يكن باقونا بالوكيل فوكل غيره قباغ الثاني بخبرة الاول جاز ولو ان الخليفة لم يحكم بين
 القاضي في حكم في غيبته ومن قضا او الى القاضي فاجاز قضاءه في غيبته واستحلفنا ولا يخفى قياسا وهو قول من
 رحمه الله كالوكيل اذا لم يكن باقونا بالوكيل فوكل غيره قباغ الثاني عن غيبته فاجاز الاول مبيح جاز غيبته وكذلك
 القاضي اذا اجاز حكم الحكم في وجهه ان هذا اذا كان الخليفة من يجوز حكمه فان كان ذميا او مجنونا او مصيبا او مجنونا
 القاضي حكمه لا يجوز ويجوز قضاء المرأة فيما خلا المحمود والنقصان لانها تصلح شهادة فيما خلا المحمود والنقصان
 تصلح شهادة في المحمود والنقصان القاضي زمانا ثم ظهر انه محسود ومعدود في قد اولى او فاسق او شرش
 فانه يرد قضاءه ولا يخفى منه شيء كذا ذكره الخصاف في غير الفاسق والمرشعي ممن ذكرنا فظاهر لانهم يسلمون اهل الشهادة
 واما الفاسق والمرشعي فهو قول الخصاف وهو تخصيصا بالظن ادى وغدا فانما الفاسق من اهل الشهادة فيخلف قضاؤه
 وقضاء المرشعي في غير المرشعي بمنزلة قضاء الفاسق وقضا المرشعي اذا وقع الحق في ذلك الشيخ الامام علي بن محمد البرزنجي
 رحمه الله في نهج الخوارزمي واهل البيت اذا قلنا رجلا من اهل البيت قضاء بلدة غلبوا عليها لا يخفى قضاؤه لانهم
 على اهل العدل غير مقبول لانهم يستحلون امواتنا وما زادنا لا يخفى قضاؤه وان قلنا رجلا من اهل البيت في صحيح
 نقله هم نفس قضاؤه القاضي اذا كان باقونا بالاستحلاف فاستحلف رجلا صحيح استحلفه فان غرله لا يصح غرله الا اذا كان
 له المصلحة استقلت من شئت وسندل من شئت في عاكس الغرل والتقليد فرق بين القضاء والامانة الامير او الخليفة رجلا
 في الجمعية جاز وان لم يامر الخليفة بذلك لان نعم ولم يصح الاستحلاف بقوت الجمعية وكذلك وصي الاب يملك الابعاء
 وان لم يامر بالميت بالاب والامام قلنا رجلا للقضاء واذا قلنا بالاستحلاف فامر القاضي رجلا بسبع الدعوى والشهادة
 في حادثة وسأل عن الشهادة ويسمع الاقرار ولا يحكم بموئيد كالكاتب كيت بذلك الى القاضي وينهي حتى يقضي القاضي
 بنفسه لم يكن في هذه الخليفة ان يحكم وبما يفعل بامر القاضي واذا رجع الامر الى القاضي لا يقضي تلك الشهادة ولا بذلك الا اذا
 بل يحكم بين المدعي والمدعى عليه ويامر بما جاز له بسببته فاذا شهد وانك بالخبرة المختصين في يقضي انها من تلك الشهادة

[illegible]

ارباكم مجلس سيد القبله كما جالس المدرس والخطيب لانه غل فيه الحائض والغاسق ولكن القاضى يخرج اليهن ويجلس القاضى
في مسجد وهى عارضة بحيث يسمع كلامها ويشترك بدخل المسجد بانى عرفنا انى عرفهم كان القاضى مجلس استقبال القبلة واذا
جلس الخدم بين يديه بل يستنظفهم قال ابو يوسف يستنظفهم فيقول ليكالمعدى فاذا عرفنا المدعى فيقول له ما ذا اتدعى
وقال محمد بن القليل ذلك قول يسير فخرج اوفى واذا ادعى شيئا على المدعى عليه يكتب القاضى على بيان صورة ^{الكبرى}
ثم يقول للمدعى عليه ما ذا تقول فان فرجا ادعاه المدعى اثبت اقراره في كتابه يامر المدعى عليه بايفا الحق وان لم يكتب
انكاره في ذلك ثم يامر المدعى باقائه لميسنة وبذلك كان في عرفهم انى عرفنا المدعى الحي الى كاتب القاضى فيخبره بحقيقة دعواه
ويصوره صورة الدعوى فيكتب الكاتب لك ثم يحيي الى القاضى من خصمه ويدعى عليه فان قرضه اثبت القاضى
اقراره في الكتاب ويامر بعقبا الحق وان انكر المدعى باقائه لميسنة فان جاء المدعى بشهود فشد عنه على الترتيب
يكتب القاضى شهادة كل شاهد ويكتب اسمه وسهم ابيه وجده ويترك بين كل خطين بيان بيان الشهادة كل واحد منهم
واذا جازع الى القاضى وذكر ان له على فلان بن فلان دعوى فان كان المدعى عليه غائبا يدفع القاضى اليه طليعة عليه نعم
القاضى تكتب فيها اجب خصمك الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه حاضرا في المعسر حضره القاضى ويجرد دعوى المدعى وكذا اذا
كان قريبا من المعسر فان كان لميسر الا بعدى القاضى خصمه ويجرد قول المدعى حتى يقيم لميسنة ان لم يكن فلان محتا فان اقام لميسنة
ادعاه القاضى استخانا وفي القياس لا يدعى كما لو كان لميسرا وانما يصل بين القريب والبعيد اما في الخصاف ان كان
في موضع يمكنه ان يخبر مجلس القاضى ويحييهم ويجرد في ذلك اليوم ولا يغيب عنه اه فهو قريب الا فهو لميسر
وعلى انه الشهادة على الشهادة ان كان شاهد الاصل في مكان قريب على انه تفسير لا يجوز الشهادة على الشهادة وان كان
به تفسير لا يجوز الشهادة على الشهادة وعن محمد بن ابي حبيب على الامام ان يغيب قضاة في الكور فياودون مداه سفر اخر
عن شعبة الاعداء ويستقطوا الاعداء لميسر للرض وكذا اذا كانت المرأة وذكر الشيخ الامام على بن محمد البردوي راجح
هى التي لا تكون برزة بكثر كانتا وثيبا لا يراهما في المجرى من الرجل والمرأة التي جلست على المنصة فزار رجالا جانبها
عادة بعض البلاد لا تكون مشددة والمرأة التي تخرج الى حوائجها بعد القاضى وفي المجرى سمعت القاضى اليها اين اذا
هم ميثاق او كلمة عنها استعملها وكذا في المرض فان نكحت ثلث اشهد على ذلك فهو واياخذ وكذا اذا شهد ابيه
القاضى قضى القاضى بذلك على التوكيل ولا يقضى الا بين الابن ان يكون القاضى ما وانا في الاستخلاف فبعث الابين واستخلفه

اندر و جعفران بحکایتها حکما بحکم سینهها تم بر سر مکرر القاضی فیخره القاضی ان او با برادر او کان المدعی علیه فایا جید
من المصطفی علیه السلام و ذکر آنکه فیخره القاضی الم یسب المدعی بسببه علی ما دعی فاذا اقام قبله سببه لا یخبر
الاعتقاد و استور فی تدریسی وان سأل المدعی من القاضی فی خلاصه عطاء القاضی فاذا سببه به الم یخبر ارام
و ذلک ان غیره نعم القاضی لیدعوه فی وقت که افان تسخه و رد ذلک اشهد علیه الشاهدین فاذا شهد به ذلک عد القاضی
یستغفره القاضی با عوانه ان قدر و الایسأل الال ان یستغفره و سوتنه اشخص می التمر و یجوبه و قبل یکون فی
بیت المال فاذا حضر یحببه القاضی یخبره و کذا اذا سکت المدعی علیه سببه ارامی نعم و لم یجب و لم یرد له غیره سببه و
اذا و مدغم خالت الا ان تم او دل الاول فی یخبره و التو دعی علی سببی مجوز خافان لم یکن له سببه علی ما دعی الم یخبر
القاضی وان غیره القاضی ان تملکنا حلق امرانه تملکنا و استرق یخبر ان غیره ذلک عد لان علی القاضی ان یطلبه
الطلب و التهان فی خبره لا وجه راو لم یکن ملا و غلب علی من القاضی انه صادق فلا ولی ان یطلبه وان لم یطلب به
غشانه صادق لم یکن علیه ان یطلبه و ان بلا قال القاضی ان یسب علی فلان حقا و هو فی منزله نیواری معنی و
یخبر می فان القاضی یستغفره فان لم یسب به رکتب به الی الی فی حصاره فان قال الاولی لا یخبر به و سأل المدعی
من القاضی تسمیر اباب و نعم علیه فان القاضی لا یحببه الی ذلک لان باقی شایه بن انه فی منزله فان شهد به ذلک القاضی
من این علما فان قاله لا رایاه فی منزله البوم او اس و ما شیه ذلک فان القاضی یخبر علی باب و یحبب سببه علی
و سببه علیه و اسفله معنی یسببه الا مخرج و ان قاله رایاه منه شهر لا یفتی الی کلانها لانه قد یسب اذا طالت الدقه
و قدر ذلک ثلثه ایام و ان نعم القاضی علی باب و لم یخرج قال ابو یوسف معنی القاضی رسول الله و من شایه بن
الرسول علی باب باطلان بن طلاق ان القاضی طلاق بن طلاق یقول لک احضر مع طلاق یحسب لک و الا فکسب و کذا و
نسبه المدعی علیه یکذا یقول القاضی ثلثه ایام فان لم یخبر یقول با قال و یقضى علی و کذا باید می علیه نعم قال الامام
الحکام فی روح کان الامام الاستاذ یقول ما ثبت فی التو و مثل هذا عین یخبره و محمد روح نکان لک منهم انما قال
ابو یوسف و ذکره رکتب القاضی القاضی کتابانی عاونه فلم یقدر القاضی لک کتاب الیه علی نعم فان القاضی یقول غیره
نحو فان قال غشیر الاله الحکام فی روح و ما یجانب الم لیجوز و اجموع و مدونه ان یسب القاضی نسا یطلبه فی سببه
و ادرایا انه و طلاق و طلاق لک یسب و ذلک فی روح الامام علی یحسب لک فی روح و اجموع و مدونه ان یسب القاضی نسا یطلبه فی سببه

من القاضى لما نصب كيدا بعد فتح باب ولكنهم عليه صور ما قلنا انه ميت نسا او جالسا فنزل بها من المذبح على ميسل
 النساء المخدم من جانب ثم نفث امرأة فمعه حرمه حده كيدا يكون فيهن رجل شبيه بالمرأة فان حبه المذبح على عليه يوقد وان لم
 يوجد ليطلب فيما بقي من البيت قال وذهبوا من قبل عمر بن وهب الحواري فبده وركبوا فيه القياس فان كان المذبح لم يكن دارا
 باجاءه واستخرج من المذبح الى باب القاضى بل يسير القاضى بالاعرفوا فيه جميعا من المذبح ولو كان ساكنا في دار مشتركة لا يجر
 وارسل الذي توبه عليه الحكم لم يثبت اذ حق لا يقضى القاضى عليه في قول عبيدة بن رباح وقال سعيد بن زيد رثله ايام نيا
 على اية رثله ايام على الحواري ما قلنا فان خرج ولا يقضى عليه وان تحرق ولكن غاب لا يقضى عليه فذكر الخفاف اذا غاب الى على ميسر
 ما سمع القاضى عليه لم يثبت او غاب لو قيل بالتحريم بعد قبول البيعة قبل التديل او مات لو قيل نعم عدلت تلك البيعة لا يقضى
 بتلك البيعة وقال ابو يوسف يقضى وقال نفس الائمة المخلو في روح وذهب ارفق اباناس وذهب ارفق المذبح عليه ثم غاب فانه يقضى
 عليه باقراره في قولهم وان غاب لو قيل والتمس ما قيمت عليه البيعة ثم حضر للموكل يقضى عليه بتلك البيعة كما ذكر في الوارثات
 وكذا ان غاب للموكل ثم حضر للموكل فانه يقضى عليه بتلك البيعة وكذا الوارثات المذبح عليه بعد ما قيمت عليه البيعة يقضى بتلك البيعة
 على الوارثات وكذا ما قيمت البيعة على احد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك البيعة على الوارث الاخر وكذا ما قيمت البيعة
 على الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البيعة ولا يكلف باعادة البيعة **باب الدعوى** رجل ادعى على غيره القاضى
 على رجل حقا فهو على وجهه اما ان يدعى دينا وعيادتين لا يخلو اما ان يكون منقول او غير منقول والمنقول لا يخلو اما ان يكون
 او الحكم والقائم لا يخلو اما ان يكون قابلا او حائرا فيجوز لكل قسم فصلا على حدة اما اذا كان المذبح به دينا لا يصح الدعوى للمذبح
 بيان التمس روي الحسن والصفحة فان كان المذبح عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب كتب دعواه في صحيفة وبدعى منها فسمع ودعاه
 ولو كان سائما غير سائنا القاضى باخذ من حوائجها وكذا ان شاء والعدو في المزمع بالشتم بطرفي قول عبيدة بن رباح وروى سعيد بن زيد
 في رسول ابنا مني وشا قلم الاخرس فيما لا يسطر بانها دعت وفيما يسطر كباره فبخر حتى يستوفى القاضى بانذاره وانذاره في
 فذلك يكون كجاءته الا في الحد والخاصة كدعائه وان ذكر المذبح ميسر فذلك لم يذكر سبب فقال المذبح عليه سلم من ابي
 وجه يدعى بسا القاضى عن ذلك فان ابى ان يمين فمكر في جارة الوارثات اما القاضى لا يحجر على بيان السبب وذكر الشيخ
 الامام على بن محمد بن عبد البر وروى ابن القاضى اذ اسأله عن سبب يحجب عليه ان يحجب لان المذبح قد يستجيب عن بيان السبب
 بنسب عليه بيان فذلك فان المذبح عليه قال في المال الذي يدعى على من ضمن حرمه ميسر قال ابو عبيدة روي في تفسيره

[illegible]

ففسد المكفول بمغيبه بالسوداء يلزم الكفالة بالمال او بمهله تقاضى حتى يذهب بالسوداء ويجزى به قال شيخ الامام الاجل في
روح البزرة الكفالة بالمال ولا يكون نكاحا مستثنى عن الكفالة وادعت ان التقاضى باخذ كفيل من المدعى عليه غير مطالب
ينبغي ان لا يجبر على اعطائه الكفيل لم يستخ فان اعطاه كفيلة ينبغي ان يكون الكفيل معترف لا معترف بالتجارة
وبعضهم يشترط ان لا يكون لزوجها مهر فبالاخذ منه وان يكون من أهل المظهر ولا يكون غريبا وان كفله كفالة موقوتة خلف
الروايات في تلك المدة وتصح ان كفله تقاضى الى المجلس الثاني فان كان التقاضى بجلس كل ثلاثة ايام واكثر كفله ملكا
وقال شمس الائمة المحلوى في شرح ذلك مفوض الى التقاضى هذا اذا كان المدعى عليه رجلا من أهل المصر فان كان سافرا او ابله
لكن يؤيد المدعى الى آخر مجلس فان قام بسببه والا على التقاضى سبيله وان ادعى نعمته سافرا وذكر المدعى ذلك كالقول
قول المدعى لان الاقامة في الامصار اصل بل عليه سلة ذكرها في النوادر جرس من عمل سجدة من المساجد في المصر فاما
صلوة الظهر والعصر فلما صلى كرتين سلم وخرج من المسجدة ولم يعرف انه كان سافرا او غير سافرا فصدقه القوم وعليه الاقامة
لان الاقامة في المصر اصل مسني الحكم على ذلك فكذا لك ههنا وقيل القول قول المدعى بان سببه على عمله وقال بعضهم
قول المدعى عليه انه سافرا لانه بكرا اعطاه الكفيل وقال بعضهم يعرف التقاضى من رفاقه فان كان يقضا وسخ عن اعطائه الكفيل
المدعى بالملازمة وان يلازمه بخبره او بغيره او بغيره من التفرغ وقيل بجمل المدعى
في بيته بغيره من الشهاد بان لم يكفه مؤنثة تركه يقضه جاعة وان كان الخضم امرأة بسببه لا يخلوها ولا لها
بان يخلو بها في المسكن فاذا دخلت وادار الرسل امرأة ثقة بها كذا فغيب ان ادعى جرس بل انه وصى فلان الميت وادعى
دين الميت على رجل ووجد الخضم الوصاية والدين فان التقاضى لا باخذ من المدعى عليه كفيلة حتى تثبت الوصاية وكذا ادعى
انه وكيل فلان الغائب وادعى فلان الميت ووجد الخضم الوصاية والوكالة والموت فقام المدعى بسببه على ذلك ثم ادعى
احضر رجلا آخر قبل تزكية الشهود وادعى على الثاني حاكمية فان التقاضى لا كفيل الثاني حتى يظهر عدالة بسببه الوكالة
والوصاية فان شهدوا على الامر من جميعا على الوصاية والدين والوكالة والدين القياس القليل بسببه على الدين
سوى تعين بالوصاية والوكالة فثبتت خصومة اولادهم بسببه على ابيهم بذلك وهو قول اخنيفة روى في التوحاش
يعقل فاذا ظهرت عدالت الشهود يعقضى بها لكن عتيد تم تقضا بالوصاية والوكالة والورثة على تعنها بالدين ان عدلت
بسببه بالوصاية والوكالة خاصة يعقضى بها وان عدلت بسببه الدين خاصة لا يعقضى به ولو ادعى جرس على رجل انه يضر ملكا

البيت وان لم ياتي بذلك اجمع وعواه كذا لو ادعى ان كذا من غائب فاعرف ان البيت الغائب اسمه سوسم بيه
 ونفذ المكان لا يحصل المعرفة الا باللف وادامع وعواه وثبت كغيبه وان اقامنى لا يكمل لانه لم يثبت خصومة من فان
 المدعى عليه ابو صايه وان كان كبر سنه فيكون من المال لم يكن عليه شيء وان طلب المدعى من الغائب كغيبه حتى يقر
 على المدعى - ياخذ من كغيبه وان كانت هذه الخصومة مع الوارث والوارث بترك نسب الارث والموت جميعا فان اراد
 باخذ من كغيبه فيخصه ببيت لانه لم يثبت الموت والارث فان اقامنى كغيبه وتكون رجلين فاما على رجلين فمردم
 فيه والمدعيون فيجدون فيه احد بان اقام المدعى عليه على وبنها وشركا لا يخرج غائب ذكر في المستحق ان على قول
 روح يقضى الخاضع لغيره واذا حضر الغائب كلف عادة لم يثبت ولا يحصل اياها من غائب في وجه من الوجوه
 ان يكون اللف ميراثا بينهما من شخص واحد فان حضر الغائب لم يقد على عادة لم يثبت وهل مع شركه في المصاهرة
 بنفس شركه قال ابو بصير اي لشركه كمن حضر فهو من ضمن الآخر في البراث وغيره قال محمد روح القياس
 ما قال ابو بصير روح والا سمان ما قال ابو بصير روح او ادعى رجل على رجل دينا ولم يثبت في شهادتهم
 سبب ما شهدا بهم وان ادعى وبما يشهد به شهود بالدين المطلق قيل لا يقبل شهادتهم كما لو ادعى بالمال في شهادتهم
 الشهود بالملك المطلق وجميع انما يقبل في كذا الاصل رسل ادعى على رجل انما وقال خصامه منها فمنازع
 قد قبضه وسمائه منها في سب قد قبضه وبما يشهد به شهود على خصامه في سب قد قبضه واخر على خصامه في
 مناع قد قبضه جازت شهادتهما مع بعض المدعى بالعتوان لم يكن على كل خصامه الا شهادة واحدة وشهادتهما
 لا ثبت سبب كذا في شهادتهما بالملك سبب شهده الاخر بالاعت مطلقا وكذا لو شهد على اقراره بالعتوان
 شهده احد على اقراره بالعتوان سبب شهده الاخر على اقراره بالعتوان مطلقا جازت شهادتهما ولو ادعى انما شهده
 شهادتين بالعتوان فمنازع الا يقبل لانه لا يمكن تصديق الشاهدين اذا صدق سببهما فقد كذب الا
 ولو ادعى على رجل انما في شهادتهما على اقراره بانه وسمائه وسمائه اربعين ودرهما جازت شهادتهما ولو ادعى انما شهده
 احد شاهدين بالعتوان وشهد الاخر على اقراره المدعى عليه بالعتوان جازت شهادتهما ولو ادعى انما على المدعى عليه بالمال
 على شهادتين فقام المدعى ببيت على المال ثم قام المدعى عليه ببيت على القضا والابرار قبلت وكذا لو ادعى انما على
 المدعى عليه بالمال على شهادتين فقام المدعى ببيت على المال ثم قام المدعى عليه ببيت على القضا والابرار قبلت وان

قالوا ادعى النافق المال المدعى عليه بالمال لك على شيئا فقل ولا اعرفك قال المدعى بسببته على المال ثم قال المدعى عليه بسببته
 على الثمن اذ لا بد من ذكرني جامع بينهما لئلا نقبل وذكر في نفسه روى عن اصحابنا انها لا تقبل حصيل ادعى على رجل المالك المالك
 عليه فاخرج المدعى خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال يا اخي المدعى عليه فاكفر المدعى عليه ان يكون خطه ما كتب
 فكتب وكان بين الاثنين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضي القاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم
 لا يقضي ولو صحح المدعى عليه بذم الحلي لكن ليس في هذا المال الخنا الخطا على وجه الرسالة مصدر مغفورا لا يصحح
 عليه بالمال وخطا الصراف سيما حجة وان لم يكن الخطا على وجه الرسالة ولكن يمسى وبه حجت الصانع والاقرار فان شهد
 نفسه بما فيه يكون اقرارا وان كتب الخطا بين يديه فهو ذم فاعلمهم ان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه وان قالوا
 على اذ لم تقبل وان كتب بين يديه فهو ذم فاعلمهم ان اقرارا وحل لهم ان يشهدوا عليه وان قالوا اقرارا وحل لهم
 ان يشهدوا عليه بما فيه وان لم يسلوا الا يحل لهم ان يشهدوا عليه بما فيه حصيل ادعى وينا على ميت بحضرة احمد الوتره فاقر
 بالوراثه صح اقراره وبازم جميع ذلك في حصته من الميراث وقال الحسن الائمة المحلوا في روح هذا واقضى القاضي على اقرار
 الوارث باقراره بالاجرة اقراره لا يلزم الدين نصيبه دليل انه لا يقر بالدين ثم شهد به موت آخر بالمال الدين على ميت باقراره
 ولو كان الدين واجبا في نصيبه قبل فقهاء مكان لا تقبل شهادته لانه يكون محولا للدين عين حصته خاصة الى جميع الكثر فلا
 تقبل لكانوا شهد بذلك بعد ما قضى القاضي باقراره رجل ادعى على ميت ذينا فخصه في ذلك وارث الميت او وصي ميت
 لا يصح دعواه على غير ميت الذي عليه دين لا على الذي له على ميت دين لا على الموصى له وذكر في المستحق ان الموصى
 له بحصيل المال عند عدم الوارث والموصى يكون خصما لمن ادعى وينا على ميت وادعى حصيل الميت او وصي الميت وحضر غريبا
 للميت عليه دين يصح دعواه كما يصح دعواه او وكيل في حصة الموكمل على غير الموكمل وادعى حصيل الميت انه وصي فلان الميت
 لا يصح دعواه الا على خصم واحد وخصه وارث الميت او رجل عليه الميت دين او رجل وصي الميت بوصية لان الموصى له
 في الميراث كان بمنزلة الوارث وان اخص رجله على الميت من اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون هذا الرجل خصما لمن يدعي عليه
 الميت لان الموصى له يدعي قبله فاعلمهم ان قال يكون خصما لم يصح رجل قال لرجل لي عليك نصف درهم فقال له
 عليه ان حلفت انها لك على اذ بها ايك فخلعت فادى اليه بل ان يسترد ما منه بعد فلان كفي المستحق انه ان فيها
 اليه على الشبهة الذي شرطه فان لم يسترد ما منه وصاحب الدين لا يلزم المدعي بالدين بحصول الدين وان لم يرد ما منه

الملائكة من انهم كمن اتفاهي فله فان قال الغريم حسبي وصاحب الدين بر ما لا رتبة كان لادن باز من طلب صاحب
 الدين من اتفاهي ان امر حرسه من اعوانه من يدره لا استخراج المال فعمل القاصي تلكا حلفوا في جبل من ملازمه فان يصح
 يكون على صاحب المال وقال اتفاهي الامام صدر الاسلام يكون على المدبرون ان زنا ما اعاج الى الملائكة لسلطة يكون على كذا
 او انقلت به كان من الدين الذي يحسمه المعروف في اخر الجبل وعلى السواق حرس من وينا على بيت بحضرة ومرة
 او ومية وكفى الجبال في انوما يانه لا يصح وعوا لان الوارث لا يكون فخالص يدعي وينا على البيت انما لم يترك بيتا
 رسل ادمي وينا على البيت بحضرة وارنه وقال ان بيت قد خلف من المكة من حرس ثم الدين في بدنه الوارث في فاه
 بالدين وانما حسنة على ذلك لك انك ان بداهتة ركني لاهل الوارث باحصاء المالك حتى ينسبه به في بحضرة المال ان
 به المال بالبيت ولا تكتفي به الا عند الفقهاء على الوارث بالمال كان ما تراه ووجه لان فقهاء تلك المسم والذاتير كن
 حال عبيتها فان حركه اذ كنى السابق ان اتفاهي اذ ابلع السابق وقبض القن ثم ان مولى السابق من الاسرا فان حركه لبيت
 كذا اكل الى اتفاهي الذي ابلع الذي وقبض القن وانما حسنة على ذلك فان اتفاهي بحسبه ليقبل حسنة وانسان في
 استحقاق الدارم التي هي المانة عند اتفاهي لكونها الى حال فبها وانه اسئلة نس في سئلة اخرى ان الكاتب
 في المستول جائز فبقا كان او لم يكن حرس ادمي على انبينا بحضرة رجل به انه وكيل القاصي في الخصومة فادركه
 عليه انو كانه لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعي حسنة الدين على القاص لم يقبل حسنة وكذا لو ادمي وينا على بيت بحضرة
 رسل ادمي انه وعلى البيت فاقول على عليه الوصاية رجل ادمي وينا على حرس فوكل المدعي عليه جليل بالخصومة فانما
 المدعي شاهد على حسنة الكيلين وشاهد على الكيل الاخر جاز وكذا لو اقام شاهد على الكيل وشاهد على الكيل او اقام
 المدعي عليه شاهد على وصية او ورثة حسنة موته شاهد او لو كان للبيت وميان فانما المدعي على حسنة شاهد ووجه
 لا حرا شاهد اياه وكرو في حسنة ولو قاس حسنة على رجل لجن ثم انما المدعي عليه قبل ان يصير عليه اوقافا وانما حسنة
 على الكيل بالخصومة فبات الكيل قبل فقهاء او غاب ثم بدلت لك حسنة في قول بحسنة ونحوه في قول
 ربيعت ربح وانما انحصار قول ربيعت ربح ربح انما في بلدة وله ورثة في بلدة اخرى فجار رجل واد
 على البيت وينا خارا وان ثبت وينا على البيت وطلب من اتفاهي ان ينصب وصيا لبيت حتى يقيم عليه حسنة الحان
 الوارث فانما عليه سقطت نصيب القاص وميانا فاقام المدعي عليه حسنة فقهر القاص له بدنه وان لم يكن مستحقا

بنحو طاعة لا ينسب القاضي ومبدأ ولو كانت الزنة كبارا فبما ولد وارث صغير في قصر فان القاضي يحمل الصغير وكذا في غير القصر
 ايسرته على الوكيل ويقضي له بدونه ويكون ذلك قضاء اعلی جمیع الزنة تحاوي ان هذا الصغير كبر افقضى القاضي عليه كان قضاء
 جمیع الزنة ولو كان النوارث حاضر كبر فاقرا وارث بالدين على مورثة فاراد الطالب ان يقيم يمينته عليه مع اقراره ويكون
 حقه في جمیع الزنة فان القاضي يقبل يمينته على المقر ويقضي ويكون ذلك قضاء اعلی الكل وكذا لو ادعى على وطئ ميتة فاقرا
 بالدين فاراد المدعي ان يقيم يمينته عليه بالدين كان له ذلك قبلت يمينته وكذا لو قام يمينته على الوكيل المخصوص بعد الاقرار
 رجل ادعى على رجل ان يقيم يمينته عليه قد قضيتك مائة بمائة مثلهما فلاحق لك على لم يكن ذلك اقرارا وكذا لو
 ادعى الف درهم فقال المدعي عليه قد قضيتك خمسين رجلا لم يكن ذلك اقرارا وكذا لو قال المدعي لي عليك الف درهم وقال المدعي عليه
 عليك الف درهم لم يكن اقرارا ولو قال المدعي عليه لي عليك الف درهم او قال عليك مثلهما او قال عليك الف درهم غير ذلك
 يردية يكون اقرارا وفي اخرى لا يكون رجل ادعى وبنا على رجل فقام يمينته عليه بعد التحجر فقال القاضي ثبت عندى ان هذا
 الرجل على هذا الرجل كذا اختلفت المذاهب فيه قال بعضهم لا يكون هذا حكم من القاضي وقال حنبل لا يملك المحلواني والقاضي ابو حنبل
 ربح يكون حكما وعليه الف درهم وذكر في كتاب الجورح وهو قال القاضي حبه ما شهد الشهود بحق او دار رجل عدوا لاني الحق
 المشهود ولم يكن ذلك قضاء الحق بقول القضاة على ذلك اذ ان قوله اري بغيره قوله اخطى ولو قال اخطى لم يكن ذلك
 قضاء اذ قال القاضي رجل عليك وكذا في تركه فلا يثبت كان ذلك في المصنف خاصة الا ان يقول ان شئكم جمیع ولو قال
 جعلت ميسا كان ميسا او انما اسم الفراء الزنة الى القاضي فذكر ان فلانا مات ولم يوص له احد والقاضي لا يثبت
 فقال ان كنتم صادقين فذبحا فاذ وصيا قالوا ايربى ان يكون القضاة في مئة من ذلك فانما لو اوصا وقين كان ميسا جعل
 جاز الى القضاة فقال في يمين الاطراف وعليه دون ترك عروضا ورفقا وذا اباء ولم يوص له احد والا استطاع
 ان يثبت ذلك يمينته لان اهل تلك الزانية الاخر فزوني قالوا لا بأس بالقاضي ان يقول ان كنت صادقا فذبحا فذبح
 ايربى ان قضى بالدين فان كان صادقا فاصح امر القاضي والا فلا واذا اوصى الرجل الى رجل فقال في وجهه لا قبل لاني
 حتى لو قبل بعد ذلك في حيوة او بعد وفاته لا يصح ولو قبل في وجهه ثم رد لم يصح رده بالمسلم الموصى وما ولو كان
 بخلاف ما لو ادعى الانسان بيمينته فردني وجهه في حيوة ثم قبل بعد وفاته او قبل في حيوة ثم رد بيمينته فانه يصح رده
 فبقوله ان يثبت معروفه واذا توجهت على المدعيون فان القاضي لا يسأل المدعيون الا ان يمسوا بالمدعي الذي لا يسأل

ظاهر رواية فان قال المديون ان القاضى ان يبالى صاحب الدين الدالى سالى القاضى بالاجماع فان قال القاضى هو
 مسير لا يحسن لانه لو اقر بستره لمعجب اخره وقبل الجنس لا يحسن فان قال الطالب هو موثر ودر على اقتضائه وقال المدون
 انهم يظنون انهم قال بعضهم القول قول المديون انه مسير قال بعضهم ان كان الدين اجماعا لا يمكن ان كان من ضمن المبيع
 القول قول مدعى اليسار مردى ذلك عن حبيبة روح وعلية الفتوى لان قدرته كانت ثمانية بالمبدل لا يقل قوله لاني
 روال تلك القدرة وان لم يكن الدين اجماعا هو ان كان القول فيه قول المديون والذكي فوبد بالعدل سئلان حسنة
 احد التبركين اذا اتمى لبيد اشترى كذا او دعى انه مسير ان القول فيه قوله لان الضمان فيه حصة بلعالم الحسين على والاصل
 في الادوى مؤسفة والثانية ان المرأة اذا طلبت نفقة الموسرين الزوج بدى العشرة فكان القول قول الزوج وقولهم
 كل مال وجب بقدره لا يقل قول المديون انه مسير ان لم يكن كذلك بلعالم هو ان المديون اذا اقام حبيبة على الاطلاق
 قل الجنس فبروا بان قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح الصحيح ما تقبل وقال الضعيف روح حبيبة ان يكون ذلك
 بعد ما الى القاضى ان سلم القاضى انه حرق لا يقل بستره قل الجنس ان علم القاضى انه ليس قبل بستره ولو اقام المديون
 بستره على العار وصاحب الدين على اليسار كانت بستره لياراولى مان فهد وانه موثر ودر على اقتضائه والدين مذو
 وكفى ولا يشترط تعيين اللال وان اقام المديون بستره على العار لبيد الجنس فادوات الطائفة لا يقل بستره الاجابة
 روى واحسن الروايات في تلك المدة وروى محمد بن حنفية روح انه مقدّر شهرين ثلثة وروى الحسن بن حنفية روح انها
 من اربعة اشهر الى ستة اشهر وعن جعفر الطحاوى روح انها ثمانية اشهر وقال المشرك المحمدي روح وغدا فرق
 الا فادى وقال بعضهم النحان المحبس بجلالنا صاحب عيال يشكروا لاني القاضى لاجل النفقة حبه بقول الطحاوى
 روح والنحان وقفا ودر القاضى فمروه كبد بستره اشهر والحاصل انه يفوض الى القاضى ان حرق عند القاضى بعد
 ستة اشهر ثم يرد به المحبس وان وقع عند قبل تمام شهر وسد انه عاجز اطلقة وهذا اذا كان امره مشكلا اما اذا كان
 فقره ظاهرا بان القاضى حرقه ما جلا وبقيل بستره على الاطلاق من نجلي سبيل الجيرة فخصه واما بال عن عشرة عن جيرة
 واصل فانه وابل سونه من القات وون الصاق فاذا قالوا لا نعرف له الا كفى ذلك لا يشترط في هذا الفصل شيئا
 ربه ما على سبيل بل لصاحب الدين ان يادى حلفوا فيه وجميع ان له ان يادى له حديث المشهور لصاحب الحق
 يدوسان قالوا للمدوين ابد الملاءمة قال شيخ الامام خمس الملاءمة المحمدي روح حسن الا فادى بل الملاءمة ما روى به

معجزة روح قال بلزمت في فناءه ولا بد منه من القول الى الهله ولا من الهنداء والعشاء ولا من العوضاء والخلل والنار
 الطالبان من غير عرق كلك فانه يكفيه كونه هنداء والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه وله ان يلزمت بنفسه وجزائه وروحه
 من جنان قال المديون لا اجلس مع غلامك في مجلسك قال بعضهم كان لذلك وقبل هذا قول خبيثة روح اما عيسى
 قوبها ليس للمديون ذلك جعلوا هذه المسئلة التوكيل بالخصوص من غير رضا الخصم على قول خبيثة روح لا يفتح قلوب
 فكذلك في الممازرة والصحيح ان في الممازرة الركبة الى صاحب الدين لا الى المديون ان شار لازمة بنفسه وان شاء
 بنه وان المقصود حصول الدين للممازرة الغير عيسى يكون قربا في ذلك اذا كان للجحش مال فان القاضي لا يسبح بالدين
 عند خبيثة روح وعند صاحب روح يسبح وقال شيخ الاثم خمس الائمة المحلولة روح النكاح له من سائر الدين كاللهم والهم
 فائز والمكيل والمزور من جنس الدين عند القاضي ماله وقضى دينه والنكاح للدين دراهم والمال فائز على سائر
 القياس ان لا يسبح في قول خبيثة روح محاني سائر الاموال في الاسحان يسبح دينه لانه اجنس روح حكما كما
 مع المكسرة ولا يسبح العروض عند خبيثة روح وفي القمار وغيرها واثان التجر وسيد والبالغ والصبي والممازرة في سوار
 وكذا الاقارب والايجاب الا ان الدين من الاجساد والجدات فانهم لا يجلسون في ديون فروعهم الا في نفقة وغيرهم يجلسون
 بعضهم يدين بعض والمكاتب يمس مولاه الا فيما كان من جنس المكاتب والمولى لا يجلس المكاتب في دين المكاتب وغيره
 وفي رواية ابن جماعة روح حبيبه في غير مال المكاتبه وصحيح هذا اول رجل وكل رجلا بالخصوصة ونفيس كل حي في
 الناس كذا وكذا وكتب في ذكر الوكالة وكذا لمخاضا ما دعى قوم قبل الموكل بالاحال غيبة فاقر الوكيل عند القاضي
 انه وكيله فاقام اصحاب الديون بسببه بدونهم على الموكل وطلبوا جسد الوكيل فانه لا يجلس لان الجحش خا انطلم
 والوكيل بالخصوصة اذا لم يكن كفيا بالمال ولا مامورا بقضاء الدين من مال في يده لا يحل عليه المال فلا يكون ظالما اذا اقر
 الجحش ان يحرق فاحلفوا فيه قال شمس الائمة ان شمس روح انمين وقال غيره لا يمين لان نفقته ونفقة عياله على كونه
 في ذلك ودين من الاحكام ويشورني الجحش لا يمين من دخول الزوار عليه ولا من اللبس عليه الطعام وسبح والشر وكون
 احتاج الى الجمل لابس بان يخل عليه وجته او جارية فيطأ في موضع لا يطلع عليه غيره وعن ابي يوسف عن خبيثة
 روح انمين روح على الحر والامان المنيح عن كلك لا يفتى الى الهلاك وعسى يكون في كسبها زيادة فخرج حمله على قضاء الدين
 ولا يخرج نجبة ولا عيد ولا بخارة قريبا وقيل بانه يخرج بكفيل لجانمة الوالدين والاب والجدات الاولاد وفي غيرهم

يخرج و عليه العتوى و من خرج من اقامات ولد و اود والده ليخرج الا ان ويرحب من سبيله و به فنه و اود ابا العتوى
 سنة المرأة ليس بان قتلة البغاة و كتبنا تسدين على الزوج من القاضى و ذكره من مخبرين و عين على الناس فان العتوى
 عن السج حتى نجاميم ثم خيرة فاذا مرض في السج و افساه الرض فان لم يكن سبناك من خبره اخبره القاضى من السج كميل
 علم القاضى ان الجوس يحال للخرج و الهرب بنفسه و ابا جوع الى الظلمة فيخرجوه اذ به القاضى سبنا و ان مات القاضى
 عليه من غير من جرحه القاضى الى سجن العتوى اذ كان لا يجازى عليه من السج من كان سبنا و عين للسج
 و اذ لا يحول و اذ اسأل القاضى عن الجوس بعد مدة فاخبره فغلس و سبنا الدين نائب فان القاضى اخبره كميل
 سنة و جرح على الجوس و لو قال الجوس نعمت الخال و صاحب المال غائب لا يتطرب الجوس عليه فان القاضى علم
 بسبنا بن فلان لا غير و سبنا مقدار الدين الذى جرح به بان فلان اخبره من جرحه كميل بن فلان كميل
 القاضى بان شاخه المال منه و نزل سبنا ان غار انه من كميل فتمت المال و نزل سبنا و اذ به القاضى
 و القاضى الذى جرحه و ارته قال بعضهم نجلي سبنا كميل بن فلان و قال بعضهم بنكره في الجوس حتى يقتل الدين جرح
 على رجل القاضى شاخه ان له كان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الف درهم و لكنه ابراه منها و قال المدعى ما ابراهه
 فقال المشهود عليه كان على شئ ولا ابراهى عن شئ و ذكر فى المنهوى ان المدعى عليه انما يدعى شها و بها على البر
 يقتضى عليه البت و درهم رجل ادعى على رجل خمسة و اذ به فقال المدعى عليه قد اوفيكها و ابا بنه و فنه بنه و ان
 عليه و رفع الى هذا المدعى خمسة و اذ به انما لا ادعى ان من لي بال دفعها اليه من هذا الدين و من بين آخر جازت شها و بها
 فبرئ المدعى عليه جرحه من جرحه ما عاينت و درهم و كل واحد منها كميل عن صاحب و نجلي البائع احد هما و اقام سنة
 ان له على هذا و على فلان بن فلان القاضى و درهم و كل واحد منها كميل عن صاحب و ابراه فانه يقتضى له على الماخر الف درهم
 و اذ به القاضى لم يكن المدعى ان ياتيه الوجبة و هي الاصلية و ان القضا على الكفيل ابلغ القضا على الاصيل لا يكون
 على الكفيل و سبنا العتوى الاولى في نصبت الذى كان كميل اكون قضا على القاضى ما اخفنا عليه فيما كان اصيل
 لا يكون قضا على القاضى و ادعى على جرحه كميل له و فلان بن فلان بن فلان بن فلان القاضى و درهم و كل واحد
 منها كميل عن صاحب فقهى له على الماخر البت و درهم ثم ما من القاضى كان له ان ياتيه بجميع الالف لانه عين قضا على شها
 بالفت و درهم فقهى بها و كماله من كل مرسد منها على الكفيل و المطلوب كان كل الالف عليه فقهى الكماله

يرسل ادعى على رجل العت ودرهم فحمد المدعى عليه وادام المدعى شأنا فحمد احد بهان المدعى عليه فاقرا في هذا المدعى عليه العت ثم
من فرض وشهد الاخر ان المدعى عليه فاقرا في هذا المدعى او دعه العت ودرهم فذكر في التمسق انه يجوز دفعه في طلب العت ودرهم لانها جازية
اقراره انه وصل اليه العت ودرهم فقبل المدعى وقد جدد له دليته فحان ضمانا رجلا ادعى على رجل انه اخذ منه الفاء وصفت
العت فادام المدعى عليه بيئته ان المدعى منه ان هذا المال المفسر في خمسة فلاح ان اخر وانكر المدعى الاول منه انه قال محمد بن
الاسفل بنده ادعوى المدعى الاول ولا يطل بيئته لان الوقت غير مذكور في الشهادتين فحصيل كان فلاحا فشهدوا ولا نعم
على المدعى فحمد بهان المدعى عليه وتو ادعى المدعى اوله ان هذا الفاء تمام بيئته نعم ان المدعى عليه تمام بيئته
بهان المدعى منه ان فلان بن فلان وكيل المدعى عليه خسر منه هذا المال كان في ذلك البطلان ادعوى المدعى الاول وكذلك يا
سبيته لانه لما اقترع بين الوكيل نعم ادعى الاخذ على الموكل كان هذا الاخذ الذي يدعى عين الاخذ الذي او حاه على كسبه
لان خسر الوكيل يعضاف الى الموكل فحصيل كذلك كسبه بل من انبات اخذ اخر مع امكان حمل الثاني على الاول فيكون دعوى
الاخذ على الوكيل ايراد المدعى عليه عن دعوى الاخذ بطلان بالامارة ما في المسئلة الاولى او ان لم يكن احد هاهنا وكذا ان
الاخر في الاخذ كان اثبات بكل شهادة اخذ اخر عن الفضا بالاختين كان لان ابطال المدعى عليه رجل او دنا
لا يسهل هبت على رجل فشهد الشهود انه كان لابل المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل به بيئته في قول الخصم
روح وان شهدوا على فزار المدعى عليه كان لابل المدعى على المدعى عليه كذا جازت الشهادة كما لو شهدوا في دعوى
اقرار المدعى عليه انها كانت لابن المدعى رسل ادعى على رجل عند القاضي واخرج مكا وقال ان الدين الا في هذا
على المدعى عليه بسم طرد ان انائب المذكور في هذا الحكم في وان اسم انائب فيه عارية وان انائب المذكور في
هذا الحكم قد وكلني بقضيه هذا الدين من المدعى عليه هذا ان القاضي سمع ودعواه لان الانسان قد يكون وكيل عن الغير في
بيع ماله فيكون الثمن للوكيل والعاقد يكتب الحكم باسم نفسه لانه ينبغي ان يقول وان فلانا انائب مكلني بالقضيه
القضاير ان الدين انما يكتب باسم رجل فانه كان حق القضي له فاذا سمع دعواه يقبل بيئته ويقض بالمال وان اقر المدعى عليه
بالمال والوكالة ابرئ تسليم المال الى المدعى ولا يخفى انه اقره على انائب ان هذه المدعى عليه بالمال وانكره كذا يقال
ثبتت او كذا بيئته بل اقام بيئته على اقرار انائب ان المال المدعى هذا ولم يقسم البيئته على او كذا لا تقبل بيئته
في الدعوى يخالف الشهادة وما يصير متناقضا وبالا يصير على بل انما

تشهد الشهادة بان جازت الشهادة من غير توفيق وكذا لو ادعى القاضية والخمساء ولو ادعى القاضية حدها بان
 الآخر خمساً لا يقتضي شيئا في قول الخصم ربح وكذا لو ادعى خمسة عشر شهيداً حدها بخمسة عشر والآخر عشرة ولو ادعى القاضية
 تشهد حدها بان الآخر اربع وعشرون شهيداً بانها على الالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف
 فضل من غير توفيق لانه كذب الشهود بالزيادة على الف فاقبل بخلاف لو شهدوا بالالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف
 فقال كان لي طرفة وخمسائة لم تشهدت الشهود والالف برأه او سترت خمسائة ولم يسلم به الشهود فافادوني
 هذا هو قلت لان اتى به من التوفيق لعل له دعوى وشهادة فيقبل ولا يحتاج الى اقامة لهبينة على التوفيق وقال فيهم
 يشترط الشهادة على التوفيق وتجميع هو الاول وانما يحتاج الى اثبات التوفيق لهبينة او كان التوفيق لا يتم ولا يثبت
 اثباته كما لو ادعى الملك المستر وشهد بالملك بالهبة الا برقمته وكذا الاستيفاء فانه وانظر بخمس مائة كان له ان
 احسنه فلا يحتاج الى اثبات التوفيق لهبينة وانما سأل اذا قل التوفيق فوفيق والكم يدع التوفيق ويحمل الشهادة على صحة
 وذكر محمد بن يحيى في كثير من المواضع ثبت التوفيق وان لم يدع حلا الشهادة على صحة منها اذا ادعى وثباتاً كما لو ادعى عليه قال
 كان كس على شيئين فقام المدعى لهبينة على الدين فقام المدعى عليه لهبينة على الالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف
 الامام المعروف بنحو اهزاده ربح في الشهادة ان محمد بن شريط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في بعض تلك
 يجوز على ما اذا ادعى التوفيق فانه لا بد من دعوى التوفيق وكذا لو ادعى القاضية بانها على الالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف
 غنى صاحب منها خمساً واكثر الطالب لقبها وقبلت شهادتها على الالف ومن يبريوسف ربح فانه لا يقبل شهادة من غيره
 بقضاء خمسائة وخمس مائة ربح ولو ادعى القاضية الشهود بالالف وقلل المدعى بقضائي شريكه وقال
 في الشهادة على الدين او ما في قضاء ان حلا جازت شهادتها على الالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف والالف
 او زور لا يجوز شهادتها وكذا لو شهد المدعى بالالف تشهد ان المدعى عليه على المدعى انة وبنار والمدعى بنكر الخيران قال المدعى
 تشهد بالالف بحق وادعاه في الذمير جازت شهادتها ولو ادعى القاضية الشهود بالالف كان له المدعى على المدعى عليه الف وكتب
 ابراهمها وقال المدعى ابراهمها حال الشهود عليه لان له على شيئين ولا برأى من شيئين قالوا اذا لم يدع البراهم فقبل
 بالالف ولو ادعى القاضية حدها بان له طرفة بهم وشهد الآخر على اقره الالف كذا في نصب المصلح وفي الجراح انها
 لا يقبل لان حدها يشبه القول والآخر الفصل فلم يفعال على شيئين وقال ابو يوسف قبل وهو القاضية ان شاهدان على انهما

واعتقاني المكان وفي الزمان جازت شهاده لان القول بما ياد وكره وادعى داراني يد رجل انها منذ سنة فشهد الشهود بها
لأنه عشر بن سنة ذكر ان اطلق روح انها لا قبل ولوا دعي انها منذ عشر بن سنة وشهد الشهود انها منذ سنة جازت بها
لأنه كذب الشهود في العصور الاولى وكون الثانية ولوا دعي ثوباني يد رجل انه له وادام شهادتين فشهد حسد بما على اقراره في
اليان المدعى او دعه اياه وشهد الآخر على اقراره انه اغتصب من المدعى فقال المدعى قد اقر بما لا ولا لكنه اغتصب مني جازت بها
ويجمل الذي في يده الثوب معرا بلكه المدعى حتى لو ادعاه بعد ذلك لا قبل ولو شهد حسد شهادتي المدعى على اقراره في
اليان اغتصب من المدعى وشهد الآخر على اقراره انه خسر من المدعى فانه يقضي به للمدعى ويكون المدعى عليه على حجة لان الاقرار
بالاخذ لا يكون اقرارا بالملك لما هو منه فان الانسان قد يأخذ مال من غيره ولا يغتصب له من غيره ولو شهد احد شهادتي
المدعى على اقرار المدعى عليه ان المدعى او دعه اياه وشهد الآخر على اقراره انه خسر من المدعى فقال المدعى قد اقر بما لا ولا لكنه
او دعه اياه لا قبل منه وشهادته لانها لم يحيا على استداره بلكه ولا على استداره بالافضل ان الذي شهد على استداره بالافضل
لم يشهد على اقراره بالاخذ من المدعى حسد اداي عينا في يد انسان وادام بسنته انها نعم ان المدعى عليه قام بسنته ان
الشهود قد ادعوا العيين جازت شهادتهم وبطلت بسنته المدعى رجلان شهدان فادامات وبه كانت امراته وشهد
اقران انه كان مطلقا قبل الموت قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح شهودا وروحيه اولى وقال القاضي الامام علي السجدة
روح شهودا والعلاق اولى لان الطلاق يكون بعد النكاح ثم قال القاضي الامام دام الله شيخ الامام فله وجه يحل لانه يملك ثم
تزوج اذ ادعى اربعة داراني يد رجل ان به الدار كانت الاربعة فلان مات وبكرها بمراة لهم وهم بنوه لا وارث له منهم
واقاموا بسنته على هذا الوجه ثم ظهر ان وجه بينهم ما كان ابنا لليت وانما كان ابنا بسنته تصادقوا على ذلك وذكر في قوله
انه يبطل بسنتهم ودعواهم فلان بسنتهم الثالثة بعد ذلك قاموا بشهود اخرين غير الاولين ودعوا لان الدار كانت لاربعة
مات وبكرها بمراة لهم وهم بنوه الثالثة لا وارث له سواهم صح ودعواهم وقبلت بسنتهم المدعى عليه واودعى البراءة عن الدين ان
قال في بسنته حاضرة في الحضر فانه يوجب القاضي الى المجلس الثاني ولو قال المدعى عليه بعد الانكار ان المدعى ابراني عن به
الدعوى وادام استخلاف المدعى على البراءة قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يحلف المدعى عليه ولا على الدين
فان كل محسن يحلف المدعى على البراءة **فصل في قصص من يقول رجل خاتم رجلاني عين فهو على وجهين** اما
ان كان العين بالكاخ او فاما قائم النجاة ان كان حاضر في المجلس او غائبا فان ادعى انه بالكاخ فيدعي دعوى الدين سواء لانه

[illegible]

أفعله وانكر المدعى عليه فاقام المدعى بيئته على ما ادعى من ان القاضى ان يأخذ منه كفيلا من قبله الى ان يظهر عدالة التهمة
فى القياس لا يحلف القاضى وفى الاستحسان يحجر على الخصم الكفيل واذا حلفه كفيلا بنفسه يفتى ان يأخذ منه وكيفا بالخصم وبعده
حتى لو غاب المدعى عليه يمكنه القضاء على الوكيل ويأخذ منه كفيلا يمين المدعى به لان القاضى لا يمكن من القضاء بالاختصاص
عليه وخضرة العين ويجوز ان يكون الكفيل والوكيل وسدا وانما يفعل القاضى ذلك عند طلب الخصم فان لم يطلب كفيلا
بنفسه امر المدعى ان يلازمه انما لليل واطراف النهار وانما يفتى فيه وبعده اذا قام المدعى بيئته فاما اذا ادعى ولم يقسم
بيئته وطلب من القاضى كفيلا فهو على وجهين ان قال سبغنى غائبة لا يكفل وان قال حضوره فى المصر فى القياس لا يكفل
وفى الاستحسان كفيلا الى المجلس الثاني وكذا اذا قام المدعى شاهدا وحسدا فانه يأخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعى به ولو
بالخصم وكفيلا بنفس الوكيل فان حلفه الوكيل ورون الكفيل والوكيل لا يقبل القاضى ذلك منه الا ان يحضر
به الخصم وتوكان المدعى به تقبلا فقال المدعى لا ادعى بالكفيل فتمسك بالكفيل بالعين وطلب من القاضى ان يفتى
بمولى عدل التحاكم المدعى عليه ولا لا تخشى عليه تقسيم العيون لا يحسب اليه الى ذلك والتحاكم فاسعا تخشى عليه التحاكم
الى ذلك والتحاكم المدعى به عقارا وطلب من القاضى ان يفتى به على الوجهية القاضى الى ذلك لان يكون اشجارا
عليها ثمار والتحاكم المدعى به دابة او جارية يحتاج الى الفتنة والى المدعى عليه ان يعطى كفيلا والمدعى لا يقبل رعاى اللازمة
من القاضى ان يفتى على يدى عدل فان القاضى يقول المدعى ان شئت وضعت على يد عدل ويكون نفقة عليك عدلت
بشئك او لم تعدل قضيت بها لك ولم تقض فان قسم المدعى بذلك فتمها على يد عدل وان لم يرض لا يفتى بلام
ان شار وطلب المدعى من القاضى ان يحلوه بين المدعى به والمدعى عليه التحاكم قبل اقامة البيئته لا يحسب اليه
الى ذلك وكذا اذا قام شاهدا فاسقا وشاهدين شافقين لان قول القاضى لا يستبرأ ليرى انه لو لم يبرئ فاستبرأ
وطهارة لا يقبل قوله فى ذلك فى ظاهر الجواب وان قام المدعى شاهدا او امر اثنين مستورين التحاكم فلا كسب
من باب الفرج بان شهيد اعل انة انها لاند الرجل يجل بينها وبين المدعى عليه وتوفى عنه عدل وكذا ان اوجعت
حرة او عقدا شهيد البطلاق بان اوفت بحال بينها وبين الزوج وذلك بان يجل القاضى بينها امرأة عدلة
تخرج عن منزل الزوج فان قيل بين الالة وبين المدعى عليه فلم يعدل البيئته وقال المدعى الى بيئته اخرى طاهرة فالواو
الحيلة ولا تؤخذ من العدل الى آخر الجواب وقيل لو عمل بالما بما ادعى القاضى بيئته على اخوة فله وجب الايام والجلل استحقاقا

[illegible]

اعلم عاردا يا فتى ان لم يشهد واعلى الكماله بن وقرنه شهدوا فقالوا شهدان بن العيص بن المديعي ولم يشهدوا ملك الكماله
 او قالوا شهدان بن المديعي الملك ابنه وشهد اعلى اقرضا صاحب اليدان بن العيص بن المديعي بنحوه وقضى به المديعي وكذا ان شهد
 انه ملكه منذ عشرين سنة او ذكر او قاتل من في كذا او كذا بنحوه وقضى به المديعي وما ذكرنا قبل هذا انه لا بد من التصريح على الملك
 فذاك قول بعض بنو خنيسار شيخ الامام علي بن موسى الكافر وكرج واما على قول العامة اذا شهدوا انه لا تقبل ابي
 اذا قال القاضي ان المديعي عليه شهادان بن العيص بن المديعي في قوله تسليم الى قال عامة بلان كرج يسبح وعواه واذا قالهم سبسته على بن
 تسليم اليه اذا شهدوا بشي فقل ان بن العيص بن المديعي بنحو شهادتهم وان لم يشهدوا انه في يد الملك عليه بنحوه فقل انهم ما
 شهدوا بالملك والملك ان يكون في يد غيره الا بعارض من سبسته يكون على المديعي العارض يكون على صاحب الملك
 وقال بعضهم بالمشهد وان في يد المديعي عليه بنحوه فقل ان المديعي عليه والا دل صحيح وفيما سوا القار لا يشترط ان يشهدوا
 انه في يد المديعي عليه لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف القار جنان نارا في عين كل وجه منها يدعي اليه
 فان كان العيص بن يد غيره جنانك وعواه فان قام المديعي الى سبسته على الملك اطلق ان لم يؤرخا واو رجا ما رجاها سوا القاضي سبها
 انصفان فان رجا وسد ما سبست في ظاهر الرواية عن محبته وايضا في الاخر وجه الاول القضي لا سبها وان رجا وسد
 واطلق الاخر في ظاهر الرواية عن محبته رجا وقضى منها بنحوه صحيح ولا يقبل القار رجا عن الاخر واختلف الروايات عن حقا
 في ذلك قال شيخ الامام المعتمد بن خنيسار في رجا صحيح ان على قول من سبسته الاول رجا الاخر لا يقضي فيها انصفان
 كما قال ابو حنيفة رجا وان كان العيص بن يد سبها فان لم يؤرخا واو رجا ما رجاها سوا القاضي رجا وان رجا وسد ما رجا
 لا سبها سدا كان خارجا او صاحب بن وهو قول سبسته الاخر وفي قول محمد الاخر الخارج اول فان رجا وسد ما رجا ولم يؤرخ
 الاخر كان الخارج اول في قول ابو حنيفة وفي الاخر وكسبته الاول رجا وان رجا في شئ فان قام احد بن سبسته كان
 يد منه شهد وان قام اخر لم يشهد انه في يده سبسته اقره القاضي في يد سبسته وكذا لو قام احد بن سبسته انه كان سبسته
 منه شهد وان قام اخر لم يشهد انه كان في يده منه جملة بقاء في يد سبسته المحبة عسب في يد رجا فان قام سبسته انه كان سبسته
 منذ عشرين سنة وان قام اخر لم يشهد انه بعدد كان في يده منه سنة حتى انقضت الذي في يده فهو من غير رجل قال
 بن سبسته كذا فقال لم يمس هو ثم قال بل هو لا يقبل قوله ولا ان قام سبسته انه لا يقبل سبسته وقال ان سبسته
 اذا قال سبسته انه لا دل ثم قام سبسته انما لا يقبل سبسته انه لا يقبل ما لم يجر ما لم يجر حتى لو كانت الدار في يد رجا لم يجر

[illegible]

الدعي البطانة بالنصف والاركان مدعي الكل فخصت نصف البطانة وجعلها بطانة بحسبه فخص نصف قيمتها وبكذا في القطن الا
ان في القطن نصيب المثل وفي البطانة نصيب القيمة بجلان في يد كل حصة منها شاة اقام كل حصة منها هبته ان شاة
التي في يد صاحبه شاته ولدت من شاة التي في يده فالحاكمة مثلكتين ذكر في الاصل انه يقضي لكل حصة منها باشاة التي في
يد الآخر لانها سخرت في دعوى المستأجر فخاصت بستان في ذلك فلا يتبرع دعوى المستأجر فيجعل كاتهما ادعيا ملكا مطلقا
فيقضي لكل شاة ميسنة الخارج وعن بيشيروح انه يقضي لكل حصة منها باشاة التي في يده فشا ترك لا قضاء
استحقاق لانه لا وجه للقضاء لكل واحد منها المستأجر لكان الاستحالة وقضاء بغير مستأجر قضاء بغير دعوى فيستعمل
ضرورة جارية في يد رجل او عامر جلان اقام كل حصة منها هبته انها جارية بستان الذي في يده بالف درهم
الى بالخيار ثلثة ايام فانه يقضي بالهبتين فان امضيا البيع كان لكل حصة من المدعين على الذي في يده البت درهم
لان حق كل حصة منها عند المضار قبل الشتر في الثمن ولا تضائق في الثمن فان امضى حصة بالبيع دون الآخر
فقلته في معنى البيع على المشتري نصف الثمن لانه لم يلم للمشتري منه الا نصف الجارية والذي لم يبيع البيع ان يشتد
كل الجارية لانه اقام هبته على ان كل الجارية لا وانما يتنصف بحكم المأتمنة وقد زالت مزاحمة صاحبه وان لم يبيع كل
حصة منها البيع كانت الجارية بين المدعين نصيبين لا استواءهما في الحصة ولا شي على المشتري من الثمن لا استحقاق
البيع بعل اقام هبته على رجل انه خصص هذا الجارية اليوم واقام اخر هبته على ان هذا المدعي عليه نصيب الجارية
شذوهر قال محمد بن قيس قول بيشيروح هي الذي اقام هبته على الوقت الآخر ونصيب المدعي عليه قيمتها بصلابة
الوقت الاول وفي قياس قول بيشيروح هي الذي اقام هبته على الوقت الاول لا نصيب للآخر شيئا رجل ادعي
ان فلانا هبت نصيب شيئا وبين حضر بعض ورثة هبت واقام عليه هبته بذلك ونصيب ذلك الشيء في يده الوارث و
في يده وكيل الوارث الاخر وذا الوارث الحاضر مقرانه ميراث لهم من قبل ابيهم فانه يقضي على هذا الوارث الحاضر ربع ما في يده الى الله
ولا يرضى ما في يد وكيل النائب ولو كاذب في يد الوارث الحاضر فانه يقضي بكل ذلك عليه ويدفع الى المدعي فاذا قدم القاض
وقال كان في يدان بناس غير الوارث لا يقبل قوله بجلان لهما على رجل الف درهم شتر بستان فحج المدعي عليه فخر احد
الرجلين واقام هبته على دينها وشركه غائب قال ابو حنيفة رج الغافض يقضي للحاضر نجسائة ولا يجعل الحاضر خصما على الغائب
في وجه من الجاهد الا ان يكون الالف ميراثا بستانها عن مورث واحد فاذا حضر شره بك الالف الحليف باعادة هبته فان لم

منه على ذلك ما مل من سر كبر في الحسنة التي فعلت في يوم عاصي اي شبه يمين حشره من قسم من الاخر في الايام
في الميزان وعبره وقال محمد بن العباس قال ان جسيمة جملته والاستحسان قال ابو يوسف جازته لعمرهم على المثل
لنت بهم وهو موزون متبوعه اساسهم غني حسين منهم اهل انوار العزم جسيمة من الالف مازت بها ورجا وان كان في الكثرة
سبع مائة وثلث اقرم وركب لغت بهم متبوعه المائتة بعد مائة لا يجوز سها وجاه الا ان لغت المائتة بعد المائتة لا يجوز
من العواكل جسد بهم كان على عاقلين ذلك فخره من رمل اقام بهيمة على عاقلين مائة مائة باثني درهم واذن جسد كل
سبعة مائة درهم الف درهم وكرى مستحق في بعض سبعة اذني مائة في رية مل اذني على رجل العاقل مائة على عليه وجاه
اباه على المحر داود صاحب من دعواه من المدي طرية اقام بهيمة ان المدي قال قل ان تقبس مني المال قال قل سابع
قل تلاتين بنى فالصلح ومسا المال ما بان ان اقام بهيمة اربعة كالبه الصالح وقصار المال مطلق الصالح وقصاره وان كان الصالح
وفني عليه المال بهيمة ثم اقام المدي عليه بهيمة ان المدي قل نقض اذ لم يسد على المدي طرية بنى مطلق مائة المال
من رمل او مائة رمل وقال كان بسد في بهيمة اذني اليه وهو عاقل لم امره بقبضة فقبضه فغير امرى وقال ابو يوسف جسد
وقبضته منك ان تقول يكون قول ابو يوسف انه مقبوض في يده وقول ابو يوسف جسد جسد في كان بهيمة في منكر لك
ولم يكن بخبر ما منى قبضته فقبضته لا يقل قوله وقال المدي كان جسد لابي وبه لك فلم تقبضه في جوده وانما قبضته
بعد موته كان القول قول اذ اختلفت سائل من المضارب فقال المضارب روى عليك من المال مائة مائة
واكثر رب المال كان القول قول رب المال لان المضارب يدين في يده فبسيب من المرح ورب المال يدين مال المضاربة
لم يرد عليه من المال فحليف كل واحد منهما فان اقام بهيمة اقام رب المال ان المضارب اقره لم يرد عليه من المال واقام
بهيمة على اقرار رب المال اقره عليه من المال فهذا على دعواه ان ادعاها بغير جسد جسد يقضي الاخر انما ينسب اليها
اذا كان تاريخ رب المال سابقا لبيع كان المضارب لم يرد عليه في ذلك الوقت ثم روي واما اذا كان تاريخ المضارب
تقارن بالمال وان سب سبته لان المضارب لا اقره المضارب لك فخره وقبضت اليه فله وبها يصلح اصلا في
به مسائل وان ادعاها بغيرها سواء او اطلما يقضي بهيمة المضارب يحصل كانه لم يرد ثم روي بهيمة لك طرية في يده رجل ادعا
انها حرة الاصل اكثر انها حرة بارق واكثر ان انها حرة بارق كان القول قول المجاورة وبعض من غيرها حصل اد
عنا في يده رجل فقال هو من سبته من فلان كبر اوفى بك فغير من فوجب عليك سيرة الى قالو لا يسح فذه المدي لانه لم

في كرسى الشئ ومن شئ شئنا فوجن في يد غيره قبل ان يفسد الشئ لا يكون ان يفسد من صاحب اليد الان يدعي
انما لا بد من ان يفسد من البطل ادعى على رجل ان يفسد حمارا وكونه حمارا فاما لم يفسد على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه
حمارا فقال المدعى ان الذي اؤمسته فزعم فهو وان هذا الحمار هو الحمار الذي شهاه بانك للمدعى فخطوا فيه فادعى فيه فبعض شهادته
على خلاف ما قالوا بان فكره هو عند الشهاده انه مشتوق الاقول وهذا الحمار الذي جاوره المدعى عليه غير مشتوق الاقول قالوا
لا يثبت لغيرنا المدعى ولا يوجب تعللا في شهادتهم لانهم ذكرنا انهم لم يكن محتاجا اليه في الدعوى وشهادته والخلاف في مثل هذا
لا يوجب التخلل والله اعلم قالوا وسندكم في مسائل يحتاج ما يحتاج فادعى ادعى دابة او دارا منى اجارة الغير لا يقبل
بمسئته المدعى الا بغيره الا بغيره لم يثبت له حمارا وكذا الرهن لو كانت فزارعة في يد رجل فان كان البذر من قبل المزارع فهو بذر المزارع
وان كان البذر من صاحب الارض فله حمارا فادعى عليه ان لا يشترط حاضرة السائل ولو باع شيئا ولم يسلم اليه المشتري حتى اذ
رجل باع بغيره حاضرة البائع لم يشترى وكذا الدار التي اشترى ان يفسد الدار يشترطه وهي في يد البائع بغيره حاضرة البائع
ولو ادعى على صغير شيئا بغيره وسببه في كرسى الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده في شرح القسمة انه يجوز ولا يشترط حاضرة الصغير ولم
يجز بان كان المدعى به دينا او مينا وجب بغيره المسمى او لا يباشرة المسمى وذكرنا ان اطلق انه لو ادعى دينا وجب مباشرة المسمى
لا يشترط حاضرة الصغير النحان دينا وجب لا مباشرة المسمى كنهان الاستهلاك ونحو ذلك يشترط حاضرة الصغير لا لشارة البذر
اختصاصه انه لو ادعى على مجر بال الاستهلاك ونصب النحان المدعى بقول ان يفسد حاضرة المسمى دعواه وكشترط
حاضرة الصغير بغيره ماله او وسببه في اذا قضى القاضي بال مال لم يجر الا بال المسمى بالاداء وان لم يكن للمسمى اب لا وسببه
وطالب المدعى من القاضي ان يفسد صياغة غير عاجبة القاضي الى ذلك الا ان يشترط حاضرة الصغير ونصب المسمى عند بعض
يشترط حاضرة الصغير المدعى سواء كان الصغير مدعى او مدعى عليه قال مولانا نعم وجب ان لا يشترط حاضرة الا فقال
الدعوى كما ذكر الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده مرس ولو ادعى على مبيت ينادي وثمة منار النحان الحب حوالا يشترط حاضرة المسمى
وان لم يكن مبيت وصى المستأجر وعلى يشترط حاضرة المسمى المستأجر حاضرة المسمى كفى ولو ادعى على عبد ماله ووثمة ماله
في الجارة لا ان يفسد الاستهلاك بل يفسد وجوده ووثمة ابيع او شرا او اجارة او سحبا او باع شيئا فاما لم يفسد
ما ادعى او اقام يفسد على اخره بذلك المسمى لم يجد ذلك جاز والنحان ماله او المستأجر غايلا لان البذر المأذون والمنع
الماذون بواقره بال كسج اواره لانه من الجارة لم يفسد قامت على خصم بغيره بغيره اواره فيكتفي بخضرة والنحان المسمى لم يجد

[illegible]

وما بين الاول الى الاوسط الاول وما بين الاوسط الى الآخر فوجب الاول والاوسط فنصف ان ليس للآخر الا بعد الاول
 هو عليه آذ ازوج الرجل بيته الخمسة وهم في دارهم كلهم في بيته فقال السبدون المتاع متاعا والابية في نفسه فان المتاع
 يكون للاب والابية في بيته فان قال السبدون وقال امرأة ميت بعد موته متاع فبيته ان ما سجد
 بعد موت الاب والزوج كان القول قولهم وان قرأوا ان المتاع كان في بيت يوم مات الاب وقامت بيته على ما كانت
 فهو ميراث عن الاب لا يقبل قولهم رجل اعتق امته ولها ولد فقلت عقتني قبل الولادة والولد حر وقال المولى
 لابل عقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يد ابا كان القول قولها قال ابو يوسف ربح
 النخاع الولد في بيته فكذا لك بكون القول قولها وان قال السبدون فبيته اولى لانها ثبتت العتق في زمان سابق
 وكذا لك في الكتابة فاما في التبرير القول قول المولى وفي التمسق عن محمد ربح النخاع الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان
 لا يعبر بالقول لمن هو في يده وان قال السبدون فبيته اولى وكذا لك في الكتابة وهو عتق جارية ثم اختلفا بغيره
 ولها فقلت جلدته بعد عتقي فافسدت مني وقال المولى ولدت قبل العتق فافسدت منك ولولا لا يعبر فعل المولى ان
 الى الام وكذا لك في الكتابة وفي الدبرة وام لولد القول للمولى رجل وامرأة في بيته دارا فالت المرأة لهيئة ان لدارها
 وان الرجل عسبها واقام الرجل لهيئة ان الدار له والمرأة زوجة زوجها على الف درهم ووقع اليها ولم يقيم لهيئة غيرها
 يعقضي بالدار للمرأة وبالرجل عسبها واقام الرجل لهيئة انه هو الاصل لهيئة بجائها فان المرأة امرأته يعقضي بآبائه حرره
 بالدار للمرأة من قبل ان الدار والمرأة في يد الزوج حين تضي بانها امرأته فكان القضاء بالدار لهيئة المرأة اولى كزوجين في
 ايديهما دارا فام كل واحد منهما لهيئة انها داره فان في قياس قول عبيقة ربح يعقضي بالدار للمرأة ولو لم يكن لها هيئة
 كان الدار للزوج لانه صاحب يده وذكر ابن شجاع ربح في النواذر واقام الرجل لهيئة ان الدار له والمرأة امرأته
 المرأة لهيئة ان الدار لها وان الرجل عسبها لم يثبت الدار في يدها فالدار بينهما نصفان فان كانت في يدها
 في يده فعارض بيته في الدار وسك كل واحد منهما بالحرية ولا يقبل بيته احد على صاحبه بل ربح النخاع انما ربح
 يسنبي ان الدار اذا كانت في يدها يعقضي بيته التحارح لان بيته صاحب اليد في الملك المطلق لا فعارض بيته
 انما ربح رجل ادعى على رجل انه ربح عن عتق قبا ودين فحجج المدعي عليه فشهد الشهود انه ربح عن عتق قبا ولم يسمو نكر في الاصل
 يجوز زينة الشهادة وكبر في القول للمهرن اذا اتى بتوب مع عتق كذا في الخصم وقد ذكرنا عتق في يد رجل فامام بيته

بعد الذي في يدية وانه عتقه وقال الذي في يدية جبريل ان قد قال في عتبه من صاحب اليد على ما يدعى في
القاضي بالحق ثم جبريل ان يد ذلك اقام بيسته انه قد عتقه من صاحب اليد وكان اودع عنه ما يقضي الذي جبريل
عتقه وكوني اباي اذ اقام جبريل بيسته على الذي في يد ان اقامته وهو ملكه واما الذي في يد بيسته انه اقامه في
اودع عن فانه يقضي بالحق فان سلم فلان الغائب واما لم يسيته انه عتقه لا يقبل بيسته والحق اني اودع فانت جاز
بيسته على رجل ان اقامه احتبها واما اخر بيسته انها لم تقبها الذي في يدية كان الحق اولي رجل ادي مسدني بدرجل انه
له وطلب بيسته فلما لم يجد القاضي بلع الذي في يدية لم يزل ثالث وتقالعنا ثم اودع من بيسته عند البائع فباب ثم
ما ادمي بيسته فلان ما القاضي جابض في اليد او اقرب الذي لا يبيع بيسته الذي على صاحب اليد وان لم يزل بيسته
ولا اشبه الذي سميت بيسته الذي ولا يبيع بيسته في اليد على بيسته الا اقام بيسته على اقرار الذي في يدك فقبيل
ويستخرج من صورة الذي والبيته او اقل يبايع بيسته ويعد في يده بمنزلة يبيع رجل ادي على اخره يستهلك على كذا
وابة وهي عدوا حله او جابا اليهود فاعلم بيسته اليهود وان يبيعوا الكور والامان فان لم يسيته او ذلك قال القاضي ابو بكر
ايضا فان ان لا يقبل شهادتهم ولا يقبل بيسته وان يبيعوا الكور والامان جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر الطرقات
الا كونه والادوية احللت شمس بجاية علف النافع وكذلك احللت الطرقات جسد في بدرجل اقام الذي في يد بيسته
وهو ملكه واما اخر بيسته انه عتقه وهو ملكه فان صدق بيسته باع بيسته اولى وان كذبها جميعا يقضي بولاؤه يبيعها فبيسته
في بدرجل اقام بيسته انه براد وهو ملكها واما اخر بيسته انها ولدت منه وهو ملكها واما آخر على فذل الذي في يدية
جسد في بدرجل اقام برجلان كل واحد منهما البيته اباي الذي في يدية جابا فاسد فانها اقامت ان يبيع بقيمة يبيعها
اذا شهدوا على اقراره فان البعد في بيسته فليقينا ان كان بيسته ان شهد على ما يبيع البيعه فلكان البعد
فانما يبيع البيعه ولا يشي اباي فذلك وان كان يبيع بيسته فليقينا ان كان يبيع البيعه فليقينا ان كان يبيع البيعه فليقينا
ان يكون في يده كذا عتق في بدرجل اقام بيسته على رجلين انه باعتهما ابنى درهم واما جسد الرجلين بيسته
من الذي في يد يابض درهم بيسته في يد الذي يبيع في يد يابض اقام بيسته على فاعتقه اقامته اقرار كل واحد منهما اقامته
في صاحب يابض درهم وذلك يطل وعروا انه بيسته من يابض درهم رجل يبيع من رجل شيئا فاما من يبيع بيسته
ان يبيع بيسته فادعي انما يبيع البيته فبذلك فليقينا ان يبيع بيسته ان يبيع بيسته في يد يابض واما من يبيع بيسته

هذا على غير ما لم يستعمل ذلك على ادا على من الاثر قال محمد بن ابي سبيته حاشية عيسى بن عيسى بن
زيد قيل له ان كان القاضي يحبس كل خمسة عشر يوما ما يملكه القاضي الى ذلك قال يملكه خمسة عشر يوما فليس عليه ان يملكه
شاهدا او داراني يدبره بل لا بد وانما لم يستعمل القاضي بذلك ثم خشيته من القاضي عليه حتى اقام القاضي عليه سبيته
ان الذي سبته لا حق فيه قال محمد بن ابي سبيته وانه اقر بذلك قبل قضاء القاضي بطلب سبيته الذي وقضاه وان سبته
انه سبته بعد قضاء الاصل قضاء القاضي بعد في يد رجل اقام سبيته اربعة اشهر وهو يملكه وقام رجل اخر بسبيته اربعة
ولدت في ملكه فاولاد الولادة اولى وعن محمد بن عبد بن رجل اقام سبيته اربعة اشهر ولد في ملكه ثم اقام اخر بسبيته اربعة اشهر
ملكه فعرض القاضي به لهما ثم اقام الثالث بسبيته اربعة اشهر ولد في ملكه فان القاضي يقضي به الثالث ان لم يرد القاضي بها سبيته اربعة
ولد في ملكها فان اعد ذلك احد هاتين نصف للذي اعد وسبيته لانه صاحب نصف فلا يقبل فيه سبيته الثالث
لان في دعوى الساج يعرض سبيته صاحب اليد وقبض النصف الثالث وليس الله اعد وسبيته ان يدخل من الثالث
في هذا النصف لان القاضي حين يقضي للاولين لم يبد بينهما فحق بكل واحد منهما على صاحب ضعف ولا يقبل سبيته من
احد هاتين ما يفتضيه عليه واذا قضى على الرجل سبتاج او ملك مطلق ثم اقام بسبته على الساج اولى الناق من الله
قبل سبيته رجل اقام سبيته على ان قاضي بلكه كذا قضى له بهذه الجارية او بهذه امشاة وقام ذواليد بسبيته على الساج
سبيته الذي ولا يقضي بسبيته ذواليد على الساج خلافا لمحمد بن ابي سبيته لان القاضي لا يملك الساج وكذا قوله الله
القضاء بملك مطلق لان القاضي الثاني لا بد من ان القاضي الاول قضى باحدهما فلا يملك قضاء الاول وتوان جليل او عبادته
في يد رجل اقام سبته باليمنية على الساج والاخر على الملك فصاحب الساج اولى خارجا لكل وصاحب ذواليد خارجا على ذواته
بينهما فان قسما كل واحد من سبتين فقاوس الدابة وان في احدى سبتين جاتا خارجا وان في سبتين لاذي
رسن الدابة شكلا فانما خارجا جليل يعقبه لها وان كان احد صاحب يتركه وان خالف من الدابة الوقتين في رواية يعقبه لها
من رواية بطل السبتين وان كان احد صاحب يد وقتا يعقبه الذي وان في رسن الدابة وان كان رسن الدابة شكلا او كان
صاحب اليد ودعوى الساج دعوى لا يترك خارجا اقام سبيته اربعة اشهر جليل وقام ذواليد بسبيته اربعة اشهر فانه جليل يسلم ان
هذا القرب والملاشع الامر فهو الذي في يديه وان كان يسلم انه سبته مرة بعد اخرى فهو الخارج وعن محمد بن ابي سبيته
يد احد هاتين اقام احد هاتين بسبيته اربعة اشهر وقام الذي في يديه بسبيته اربعة اشهر فان كان احد هاتين فانه جليل يسلم

انفسه الذي لم يولد من غير طهر الخارج وقد اذبحا ليدان له واحد ثم كمن به او غوى المستباح لان الحمل يصلح مرة بعد اخرى
وكذا لا يخرج من مرة بعد اخرى وكذا لا اذبحا له رجا لانها لا تنزل من ثم تغزل في قعر من ودرناج في صورتها فام لا
يسنة لملك جزه من شاة عليها وقام اخره سنة لملك جزه من شاة عليها يعني به الذي ابد لان جزه الصوت لا ينكر فاما جزه
وواما فام خارج لم يستعمل على شاة في غيره انما شاة وجزها الصوت منها وقام ذو اليد ان شاة التي يد عليها وجزها
منها فام غير شاة لانه لا اذبحا وجاني شاة لانه مطلقا فيبقى شاة الخارج ثم يمسك الصوت لان الجز ليس من
وكذا لا يخرج في ارض فقال الخارج هذه اذبحا ذمت فيها اذ يعطى ذمت فيها اذ يستاد فانه يفتقر بها ليدى وهو جازم
حين فقال الخارج هو من سنة من بين كان لي وما صاحب اليد اذ يعطى ذمت فيها ليدى وهو قتل اليدى هذا الجز
سنة من بين غاني هذه واما فام الخارج لم يستعمل على مثل ذلك فانه يفتقر شاة الخارج وتكون عبدا في يد رجل اقام
فانه عبدا وله في كده من امته وجب واما فام خارج لم يستعمل على مثل ذلك يعني لم يبدل لانه اذبحا او غوى المستباح في
اليد فيخرج سنة ذمت اليد واما فام ذو اليد لم يستعمل في يد اذبحا امته ولدت به امه ملكي واما فام خارج لم يستعمل
ان امه امته ولدت به امه ملكي فانه يفتقر بالامته لانه لا اذبحا او غوى في الامته لانه مطلقا فيفتقر بها ليدى ثم يستعمل
بسا ولو تنازعنا ان في غزل وكل حصة منها ليدى انما لم يولد فانه يفتقر باليد القتل في يد اذبحا ان يعطى لا يفرق الا في
بطلان شاة والى غوى فانه يغزل من ثم واذا قسم جلات في ارض فيها ربع اقام كل حصة منها سنة ان الارض والى
له يولد في رجا فانه يفتقر بها ليدى لان رجا او غوى الملك المطلق وتكون عبدا في يد رجل اقام به سنة اذبحا
وله في كده ولم ينكر شهرة اذبحا وقام ذو اليد لم يستعمل عبده وله من امته هذه فانه يفتقر به ليدى في يد اذبحا سنة
او غوى المستباح في سنة ذمت صاحب اليد اذ اذبحا ذمت وهو يفتقر به في يد رجل اقام به سنة اذبحا وجب وكد في
الملك من امته هذه ومن عبده اذ اقام به سنة على مثل ذلك فانه يفتقر به من الحيا فيفتقر لانه اذبحا سنة
او غوى المستباح واما فام رجا فيكون ليدى الامتين وعبدا في حيا وجميعهم وذو اليد خارج في لحم مشوي او في سكة مشوية على
منها يدى انه شاة في كده فانه يفتقر به ليدى لان المشوي مشوية بعد اخرى وكذا لك في المعصاة اذ اقام كل واحد منها سنة
انه معصية فانه يفتقر به ليدى لان الملك بائنا كركيت ثم كمن به ثم كركب وهو غنى واذبحا اذبحا واذبحا في رجا
صاحب اليد وما صاحب اليد في انما اذبحا ذمت في ملكا يفتقر بها صاحب الامه او لادى او لادى في يد رجل اذبحا وقام سنة

وشمس و شمس و انچه سجد و لم شمس و انچه فانه لا يقضي بالمدى لان من سجد قد شمس فربما غيره و كذا لو شهد و اني ما نه اني انما شمس
 او في امته انما و لم تسمعه و لم شمس و انما لا يقضي بها للمدعي و كذا لو شهد و انما انما امته و كذا لو شهد و اعلى فربما انما من قطن
 فلان لا يقضي به فلان و كذا لو شهد و انما غيره المحطه حسدت من فروع في ارض فلان لا يكون لصاحب الارض ان يبيع المحطه بغير
 و كذا لو شهد و انما غيره المحطه من سرج كان في ارض فلان و هذا الامر من نقل كان في ارض فلان و هذا الزيب من كرم كان في
 ارض فلان لا يقضي به فلان و لو استلزم في يديه بذلك لو خذ منه بده و لو شهد و انما غيره المحطه و لو استلزم فلان كان يبيع
 لصاحب الارض و لو شهد و انما غيره المحطه من سرج هذا الرجل يقضي بها لصاحب الارض و كذا لو شهد و انما غيره الزيب من كرم فلان
 يقضي بالزيب فلان و لو ادعى و جاباني بدرجل انه اخرج في ملكه و اقام ذو الية سيئه على مثل ذلك فانه يقضي له في اليد
 و لو اقام المدعي سيئه ان يفسد التي خرج منها الدجاج كانت له لا يقضي بالدجاج للمدعي و يكون الدجاج لصاحب اليد و عليه في
 المدعي كان صاحب اليد غصب يفسد و جعلها تحت الدجاج تحبس في بدرجل اقام رجل سيئه ان يفسد و شتره من فلان و انه و
 في ملك بائه و اقام ذو الية سيئه ان يفسد و شتره من فلان و انما في ملك بائه فلان فانه يقضي له في اليد ان
 كل حقه منها ادعى ما ج بائه و دعوى ما ج بائه و دعوى ما ج بائه فانه يقضي سيئه فانه لا بد ان في بدرجل من سيئه في بدرجل
 اخر ادعى رجل انما و اقام سيئه ففقدت له باجارية لا يكون لهذا المدعي ان يبيع من سيئه و ان استحق الاجارة له مطلقا و لو
 كانت الابنة في يد المدعي عليه كان لان يبيع الابنة مع اجاريته و لو اقام رجل سيئه على في بدرجل من غير انما في بدرجله ففقدت
 له بائه فانه يبيع الفم و الفم و لا يشبه الفم و ولد رجل شترى جارية ففقدت من يده بكماله لم يكن له ان يرجع الفم على بائه و ان
 اقام سيئه بعد نكاحه على بائه ان اجاريته كانت مستحق لا يقبل سيئه الا ان يقبها على امه اربا بائه بذلك فهل لان يملك
 فيه و ايتان و انما ظاهره لا يملك و كذا لو كان يقضي المستحق على شترى بائنه و لو كانت الجارية اوتيت انما حرة فاما خلف
 شترى فكل و انما فاما سيئه على بائه انما كانت حرة قبلت سيئه على بائه و ان لم يكن لم يبيته كان لان يملك بائه
 و كذا لو استحقها رجل انما عتقا و و براد و ولد من فسد فم شترى ثم قام ببيع سيئه على البائع بذلك فقلت سيئه ففقدت
في دعوى الدور والاراضى اذا ادعى دارا او عقارا لا يبيع و دعواه الا بغيرها و فمها لا يكون الا بذكر احد في فم
 الجيران باسائهم و بائهم و حب ادم و اللقب الذي يعرف به النحان يعرف باسمه و اميه و بعده لا يحتاج الى اللقب كان النحان
 لا يحصل الا بذكر اللقب النحان يشارك في المصغر في ذلك الاسم و نسب الجالو قال محمد بن محمد بن جعفر فانه لا يقع النحان لان

[illegible]

الى الدار ان هذه الحجة ودليل واحد وذلك الدار فان وافق قضى بها المدعى ان ارجا اليه وشهد اعترف ان حدودها هذه الحدود
وان خالف لا يقضى الا بسؤاله فانتهى اذا قال الشهود ان لهذا المدعى دار في محله كذا انقضت حدودها اذا تمنا عده خطا بها شيئا
احد حدودها الى ههنا واثاني الى ههنا واثالث الى ههنا والرابع الى ههنا وكذا لا نسلم حيزها فان ههنا اذا اراد ان يثبت
ان يقضى للمدعى بامر الشهود وان يذهبوا الى الدار وميت بهم شهادين او خمسين من ائمه وسينزل الحدود ولا ييسر في غير
الايمان حيزها وبسؤالوا سايقهم فاذا رجعوا الى القاضي وشهدوا ان ههنا وسينزل الحدود وسينزل الحدود وسينزل الحدود وسينزل الحدود
فترقاع حيزها فوجب ما دار فلان فلان فلان في سكة كذا فان القاضي يقضى بشهادة الشهود الذين شهدوا بملك المدعى
للمدعى وان قال الشهود وشهد ان الدار التي تلامس دار فلان بن فلان لهذا المدعى او قالوا الدار التي بين دار فلان وبين دار فلان
لهذا المدعى لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكروا حيزهم في ذلك لا يكفي فان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حيزها
لا يقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة روح كذا الغيرة والارض والحائوت ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد روح واجمعوا
ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم ثم يوجب وتوابعه وحدودا في يد رجل وذكر الشهود واحد والثلاثة
وقالوا لا نعرف الحد الرابع جازت شهادتهم وان ذكر الحد والرابع وقالوا الحد الرابع متصل بملك المدعى ولم يذكره وانما حصل
جازت شهادتهم وان ذكر الحد الرابع في ملك المدعى عليه ولم يذكره وانما حصل لا يقبل شهادتهم في الارض ولا يقبل في العيون
والدار والكروم ولو كان الحد الرابع ملك جليل بكل حيزه منها ارض فوجب للمدعى به قالوا في بيان الحد والرابع فزني
ارض فلان وذكروا اسم الجائدين لم يذكره والآخر جاز اليه وكذا لو كان الحد الرابع ارض رجل وسجد فقالوا الحد الرابع في ارض
فلان لم يذكره والحد جاز رجلان تنازع في دار كل حيزه منها يدعي الفخاء وفي يديه وذكر محمد روح في الاصل ان على كل حيزه شهادتين
اثنين والا فالحسين لان كل حيزه منها مقرب من الحدود عليه لا ادعى اليه نفسه فان قام حيزه هاهنا بينة انما في يديه بغير
له اليه ويصير مواعدي عليه والآخر دعيا وان قام بينة لكل حيزه منها فان الفاضل يحمل الدار في يد ههنا لهاتان وياني اثبات
اليد صار بها وتسوياني اثبات الملك وقال بعض الجائدين اذا قال المدعى ملكي وفي يدي لا يسجد دعواه لانه لا يثبت على غيره
وذكر المختصات عن اصحابنا ان جلاوا قائم بينة على رجل ان يديه الدار التي حيزها كذا ويوجب ودان فان القاضي لا يسجد دعواه
ولا يقبل بينة على الملك لم تقم بينة ان الدار في يد المدعى عليه لم تقم بينة انما للمدعى انما في يديه في يديه
على ان يدعي حيزه هاهنا في اخرها في يديه ويقوم المدعى بينة عليه الفخاء والدار في يد غيره ههنا وانما اعلن لان هذا اقتصار على

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ابن الحسد و دو داشت دعوی المدعی لایقعل و دعوی المدعی لان بد اخلاف تحمل التوقیع و هو غیر محتاج الیه و در فی بد رجل فاعلم
 رجل آخر بیت من بده بلاد و انکر الذی فی بدیه شتر و قال فی ثم ان المدعی فاعلم و اعلم من بده علی ذلک فبکست
 و تو قال المدعی و لاند الدار الذی فی بدیه و سکت ثم قال ان ابنتها من فاکر الذی فی بدیه شتر و ثم اعلم المدعی من بده فاعلم
 انه لا یقبل من بده و لایسع و عو له رجل اخر عند الفاضل ان هذا حبس و الدار فقلان غیر فی الید ثم اعلم من بده انه شتر
 من الذی فی بدیه قبل من بده لایقبل من بده رجل شتر و اذا و بعد فاستحق من بدیه من بده ما را دان بر ج بر ج
 باثم ثم قال لابن ابی نعیم قد کنت اشتریت نیک هذا بکذا و انی ان ارجع علیک الفتن فایسع منه و عو له ان فی ولد ان بر ج
 بنشین لاضمال انه شتر و من ابی نعیم اولاً ثم جابانه و ادعاه فاشتره من ابنه فاذا استحق علیه کان لدان بر ج علیها اثبتین و در فی
 بد رجل مدعی فاعلم شتر با من فقلان غیر فی الید و اعلم من بده و فاکر فی الاصل و جعلت مسئلة علی و جوه خمسة اشین فبده
 انها کانت فقلان باعها من هذا المدعی بکذا او شهد و ان فلان باعها منه و هو یؤتیها ملکها جائز شها و هم و آتایته و شهد و ان
 لهذا المدعی شتر با من فقلان بکذا جائز شها و هم و آتایته فاشهد و ان فلان باعها من هذا المدعی و سلمها الیه جائز شها و هم
 و من یسیر بر ج فاعلم لایقبل شها و هم و بخت الفاضل و اوجازم و شال فی خرجت و اوجوب الکتاب اجازه و انده شها و
 الاربعة و شهد و ان هذا المدعی شتر با من فقلان بکذا و قبضها منه جائز شها و هم و آتایته و شهد و ان شتر با من فقلان
 بکذا فبکست و الفتن و شهد و ان فلان باعها منه بکذا او لم یبرید و اعلى ذلک لایقبل شها و هم و و شهد و ان فلان باعها منه بکذا
 و کانت الدار فی بدیه و وقت السبع و ذکر ان الفاضل بر ج انه لایقبل بده شها و ان او کانت الدار فی بدی ثالث وقت الخصومة و هو شتر
 انه شتر با من فی الید بکذا و هو مدعی ذلک و لم یبرید و اعلى جائز شها و هم رجل قال الفاضل ان هذا المدعی علیه شتر ان
 انشی الذی فی بدیه فی غیره تسلیم الی هذا مسئلة علی و جیسین احد هما ان یدان بده الدار و هذا المدعی و ان الذی فی
 بدیه من بده لهذا فان الفاضل یسیر و عو له عده عند الكل و ان قال هذا فی لان الذی فی بدیه اقرب الی ما یسیر انه لایسیر و عو له و ان
 قال المدعی ان هذا الرجل فسر ان بده الدار الذی فی بدیه فی غیره تسلیم الی قال حاکم الفتن فی یسیر و عو له و یبرید تسلیم الی و ان
 اقراره بکذا عند الفاضل رجل مدعی و اذا الواجبات فی بدیه رجل فاعلم و جابا بن ایدین فشهد بها فاعلم و شهد الآخر فاعلم
 و او شهد و اجمعا ان کانت لقال شیخ الامام المعروف بکونه شتره مع فقیل شها و هم و کذا او شهد حسد همانا لک و شهد
 ان کانت لک فقبل شها و هم و و شهد حسد بها فاعلم کانت فی بدیه و شهد الآخر ان فی بدیه و اجمعا ان کانت فی کذا

لا تقبل منها ثم في قول حبيبة ومخرج وقيل في قول حبيبة لم يخرج وصوى بين خادومين ما شهدوا انها كانت له
 انها كانت له وشهد الشهود وانما ذكر شيخ الامام المعروف بالخواجه في شرح المصباح انما لا تقبل ووثقه فهو وان كان
 على نفسه بان الذي قيل وكذا وثقه وانه ستمائة رجل ادى واراق يد رجل انما دار ملان انما على انما بان
 ورجم وان انما كان رجس في الدار بالاعتق التي لم يثبت في شهر ووجه اليه وان الذي قبضها منه ثم ان انما بان
 ستمائة من فاعار باياه واقام بيته والذي في يده الدار بعلم الدار عشرة من ذلك انما بان وقال شتر
 من عشرة ايام واقام بيته على ذلك فان القاضي يقرب من الزين فان قول خواليه انما بان فان القاضي
 لا يقنع به على انما بان حتى يخبره وانما بان وكذا لو كان الذي يدعي الاستيجار مكان الزين ولو كان مكان الزين لم يستاجر
 يدعي ذلك الدار ورجم انما بان انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان
 انما بان الذي يدعي صاحب اليد فانما بان فهو الذي لم يشهد وعل انما بان من انما بان من انما بان من انما بان
 ويسلم الدار الذي يكون القوم منه حتى يخبره وانما بان كذا ذكر في المستحق وذكر في اجماع رجل شتر جارية ونفها
 فغير ان ابلان قبل من انما بان من اجماع رجل آخر وسلم انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان
 انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان
 الاول من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان
 ثمة فو اب ثم ان رباله واب آج وابه منها من غير واما اخرى ووجه اخرى اجماع فوجه لشكرى الدواب في اجماع
 فانما بان اجماع من رباله واب آج وابه منها من غير واما اخرى اجماع فوجه لشكرى الدواب في اجماع
 فوجه من رباله واب آج وابه منها من غير واما اخرى اجماع فوجه لشكرى الدواب في اجماع
 يد الموعوب انما بان من الموعوب الذي يدعي لك الرتبة جاني يده فكون فمائل من يدعي حان ذلك وانما بان
 الذي يدعي الاجارة قال في الكتاب استاجر من جاني ليس في الاجارة كذا ذكر في الكتاب لم يبين انما بان من انما بان
 الاول ثم الثاني وانما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان
 من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان
 يدعي الاجارة دلائل يدعي الرمن ولا من يدعي انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان من انما بان

فی حدیث رجل فقال الدعی علیه بی لولدی الکبیر الفاسد لا ینفذ فی الخصومة عنه الم قیم بیسته علی الایامع کما وادی الودیة لا یجسی
فان کان القول حاضر صح ان یرد فی الخصومة الی المقرکة و لو قال بی لولدی البخیل لا ینفذ فی الخصومة لانه لو کان سادقا
فی منسب ایه کان یخصانی فذلک و لو ادعی ارضانی یدرجل انه لخصمه منه الذی فی یدیه فقال الدعی علیه یو وقت علی سبیل
معلوم لا ینفذ فی الخصومة عنه فان قام الدعی بیسته علی مادی قضی له وان لم یکن له بیسته قال شیخ الامام الخلیل ابو بکر محمد بن
الفضل روح یخلف الدعی علیه علی دعوی الدعی فان حلف برئی وان نکل فمن قیمه للدعی قول محمد روح لانه صار وقتا
بآثره فاذا نکل یسدر علیه لیسئل الدعی بحکم اقراره باوقیف فیضمن قیمه للدعی و لو اقام الدعی علیه بیسته علی اوقیف
فتبیه و انه وقف و لم ینکر الا اوقف لا ینفذ فی الخصومة للدعی ولا یبرأ عن الضمان لانه صار وقتا باقراره فکان موجودا
بیسته و عدمها بمنزلة الاستبراء الوقت ینزل الاقرار و لده صغیر و لولد صغیر فیه مکالمه الاستبراء لولد صغیر یلزم
بایضا رجل ادعی و ادانی یدرجل انھا قال صاحب اید ملک تو نیت و حق تو نیست او قال ملک و حق منست فقام الی
بیسته علی مادی ثم ادعی صاحب اید و نھا خصومة الدعی و قال له انک اقرت قبل دعواک بده و قلت ابن سید ملک
من نیست فقام بیسته علی نھا کان نھا و نھا خصومة الدعی ذکر فی الجماع اذا اقام المشهود علیه بیسته ان الدعی سادقا بالک
بر قبل دعواه قلت بیسته و بطلت بیسته الدعی لان الاستیام اقرار بالملک للبائع او من انسا و من لا ملک له
شأ و منه فلو ان الدعی بعد بیسته الدعی علیه علی هذا الوجه فقام بیسته ان صاحب اید سقام من الدعی بر قبلت بده بیسته و یحکم
الرفع الاول لان فی رواية الجماع الاستیام اقرار بالملک لستام منه فکان الدعی بهذا القرض عیدا اقرار صاحب اید انھا ملک
الدعی و انما قضی یحکم فی الخصم فخصم فی یقتدیر کان صاحب اید ادعی ان الدعی مستبران الدار ملک صاحب اید
ثم ان الدعی ادعی ان صاحب اید اقر بده فذلک ان الدار ملک الدعی و لو کان یکره ان یطل و دفع صاحب اید بده و اخرج کل و
سبھا لا ینسره و ناری فکان یؤثر فاکذک لک ینسرف اقرار کل واحد منهما باقرار صاحب فقیه بیسته الدعی علی الملک المطلق بل
اقرار کما وادی عیسانی یدینان فخل و قام بیسته علی استرازی اید للدعی و اقام و لده بیسته علی اقرار صاحب اید
بیسته ان یرقی الید بلا مصادره و هذا علی الروایة التي جعل الاستیام اقرار بالملک لستام منه و علی الروایة التي جعل الاستیام
اقرار بالملک لکذک لک یصح هذا الرفع لان استرازی الید بان لا ملک له و نعم حید علی الملک نفسه یمکن اقرار بالملک
الدعی فانه ذکر فی الزیادات رجل سقام من رجل عیسا و لم یفقی بیسهما یحکم ان یسقام و بعد فذلک و ما یفقه و لیه

[illegible]

الحا سبب سمع دعواه لا المطلق بحيث نفى وان انما في دعواه الاول اذا ادعى دارا وعرضا فافكر الدعي عليه فاقام الدعي
شاهدين شهدا دعواه ان الدعي عليه شهدا زبانا بهما من الدعي وشهد الآخر ان الدعي ادعوا اياه وذكر ان المستحق انما قبل
ومعنى الدعي وتوهمه شهد بهما انما الدعي وشهد الآخر على اسمه ان الدعي ادعوا اليه لم يقبل بانه شهدا
رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو كل وان صاحب اليد شهد به عليه فغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى فخصب
نزي اليد وكذا قال الدعي في دعواه هذا الملكى كان في يدي وان صاحب اليد شهد به عليه فغير حق وقال هو كل
وكان في يدي الى ان شهد الدعي عليه به عليه فغير حق يكون هذا دعوى فخصب على نزي اليد رجل ادعى دارا
في يد رجل فافكر الدعي عليه فاقام الدعي شهيدا وانما الدعي وقضوا بالدار الدعي ثم اقام المقضي عليه البيعة ان يسنا له بناء
ذكر في الاصل انه يقبل بيعة الدعي عليه الا يسنا و دخل في قضاء وشهادة بقاتى لو كان شهودا الدعي شهيدا والدار
ومسنا اجمعا فعضى الدعي ثم اقام المقضي عليه البيعة ان يسنا له بناء هو لا يقبل بيعة ولو اقام بيعة
ارض فيها ربيع فعضى بها الدعي ثم اقام المقضي عليه البيعة ان الاربع له زرعه هو يسند من خطه قبات منها وهم وذكر
في المستحق اذا ادعى دارا واقام بيعة انما فعضى الدعي بالدار ثم اقام المقضي عليه البيعة ان يسنا له بناء هو لا يقبل
بيعة المقضي عليه الا ان الشهادة بالارض لم يسنا اجمعا وكذا لو قال شهود الدعي لم يسنا البيعة الدعي واقامه بناء
له بالدار ولم يشهد له بالبناء وكانت شهدا بهما بالدار وشهادة بالبناء وقضيان قيمة يسنا المقضي عليه وتوهمه وادار
الدعي ثم قال قبل لقضاء البيعة الدعي قبلت شهدا بهما فعضى الدعي بساحة دون يسنا ويسنى للقاضي
اذا شهد بالدار ان يسنا بهما فان ما او غا با قبل ان يسنا بهما فعضى بالدار لو يسنا وتو قال الدعي هذا ابي
من يده الدار فلان غير الدعي عليه يسنا فخذ كذبا شهود الخان قبل لقضاء ولا يقض شيئا والخان لم يقض
فقال هذا البيعة لم يكن يسنا وانما هو فلان جازا فقراره فلان يكون البيعة للقره ويرد هو باقى من الدار على المقضي
عليه وليس قيمة فلان البيعة للشهود عليه وعن بعضي روى في رواية اخرى فيمن خصه الكل للشهود عليه ويكون باقى من الدار
للشهود وتوهمه ابدرا انما الدعي فاما او غا با فعضى الدعي بالدار يسنا والدعي ثم قال الدعي البيعة بالدار
الدعي عليه لم يزل له فخذ كذبا منه شهود ويرد الدار يسنا على المقضي عليه وتو قال الدعي يسنا الدعي عليه لم يقبل
لم يزل له لم يكن ذلك كذبا بالشهود ويكون يسنا الدعي عليه ان قال ذلك قبل لقضاء رصق ولا يقض له يسنا

ولا يكون كذا بهود وادادى واراد قال شهود وشهدا بالمدى والاسم اعالى شهدا وكان مهابا ولا بد
 بهودا شهدا رام لا كونى للمستحق ان يعفى بالدار شهدا وشهدا فان اقام المقتضى عليه سببته بعد ذلك ان شهدا ربا
 بهودى سببته ويجعل شهدا لان شهدا فعل فى مقتضاه شهدا كما فكر فى الاصل وكذا لو شهد والارض فيها فعل
 قتال وشهدا ان شهدا فعل والارض فعل فلهذا شهدا فى الدار ان شهد والارض ولم يضر فعل الفعل ثم جرد
 من الفعل لم يضر مقتضى الفعل وان شهد والارض وقادوا لادعى اعالى الفعل شهدا فلم يضر عن شهدا والفعل
 بهودا شهدا لا يعنىون شهدا وادادى وارادى بدليل واقام شهدا فى شهدا ان الدار داره ثم قال قبل مقتضاه شهدا
 انما بهودا شهدا وطبه وكذا لطفى رح ان قتال ذلك قبل ان يضر فامر مجلس مقتضاه وقبل ان يطول جازت شهدا بها احتجابا
 انما قادوا وطال ذلك بطلت شهدا بها ويطول كذا فى جامع صغير فاشهدا شهدا فشى ظمير جامع مكانها حتى قالوا
 فى بعض شهدا وما قبل ذلك شهدا بطلت وادادى وارادى بدليل الفعل وشهدا شهدا بذلك وقصر العاضى به ثم اقام
 ان شهدا كان لكما المقتضى عليه لا يطول قضا القاضى بالارض وشهدا شهدا بالارض فاقرب مقتضاه شهدا
 كان لكما المقتضى عليه لا يطول قضا القاضى وكذا لو ادعى ارضا فيها اشجارا قام سببته قضا القاضى به ثم اقام الدعى ان لا اشجارا
 لكما المقتضى عليه لا يطول قضا القاضى بالارض وشهدا شهدا بالارض ولا اشجارا فيها وسببته بما لا يطل قضا القاضى
 لان فى الوجبة الاولى شهدا شهدا بكون شهدا بالمدى كذا بالاشهدا وانى الوجبة الثانية شهدا شهدا والاشجارا
 فكان شهدا بالمدى كذا بالاشهدا ولو ادعى وارادى بدليل واقام سببته شهدا والفعل المدعى مقتضى جازا القاضى ثم قال شهدا
 لادعى ان شهدا فانهم لا يعنىون شهدا كما هم قادوا بقتضاه شهدا فى الشهادة وان قادوا شهدا بالمدى عليه فمقتضى
 القضا عليه ولو ادعى جازية الفعل وشهدا شهدا بذلك وقصر جازا القاضى كان له فى بالمدى عليه لم يعلم جازا القاضى
 اقام الدعى سببته انه ولد بان القاضى يعفى بالولد المدعى فان رجح شهدا بالمدى فلهذا شهدا بالمدى فلهذا شهدا بالمدى
 الدام والولد جميعا لان القاضى ما قصر بالولد المدعى بشهادة شهدا بالمدى فانهم لم يرجعوا بسببته شهدا بالام قبل مقتضاه بالولد والولد
 الاسلام فمقتضى اقام الدعى سببته على الولد انه ولد جازية لان القاضى لا يقصر بالولد لان شهدا شهدا بالمدى
 المدعى ولدت الجازية فى مكة ولو ادعى جازية فى بدليل الفعل وشهدا شهدا بالمدى فلهذا شهدا بالمدى فلهذا شهدا بالمدى
 ادسا بالمدى فى جازية واقام سببته على ذلك فى المستحق ان لا يعفى بالمدى فلهذا شهدا بالمدى فان قضا القاضى

بذلك ثم حفر شهده وقاتلوا لم يكن الولد للمدعي انما جعل له على عليه فان القاضي يقضي بقية الولد على الشهود كما هم رجوا عن شيئا ثم
بالولد فان قال لشهوده لا يري لمن الولد لا ينعنون قيمة الولد فلا شاهدوا بالهجرة فاقوا وقالوا فانك فاضلوا شاهدوا انهم انما
من الولد فان قالوا قبل القضاء هو الولد على عليه وقاتلوا لا يري لمن هو فان القاضي يقضي بالام ولا يقضي بالولد رجل واحد
دارا في يد رجل فخاله او اوى انما له شتر من الذي في يديه بكذا فثبت الحق في قضاهما وقال المدعي عليه هي لي
واقام المدعي شاهد بن شهيد احدهما انما ادعى شتر انهما وشهد الثاني وقال شهيد على شهادة الاول او قال على
مثل شهادة الاول لا تقبل شهادته في نولهم وان قال شهيد مثل ما شهد الاول وذكر ان خراف روح النحال افضل في
نفس الشهادة على وجهها وذكر نفس الامة الحلال في روح النحال عرف من ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الشاهد
فصحا يمكنه او الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجمال والامكان عجبا ولا تشهد مجلس القاضي يمكنه او الشهادة على
يقبل منه الاجمال والامكان عاجزا عن الشهادة اصل لا تقبل شهادته وذكر نفس الامة له خبر في روح النحال عرف من ان
الجمس بهم تهمته الكذب لا يقبل منه الاجمال والاقتبال وهو كالحاوس في التقابيل الشهود وان احس بهم تهمته الكذب جاز
ذلك والا فلا وكنت الشهادة على بياض فثبت بهما من الكتاب وانما راي مواضعها ويقول الاخر ان الشهادة
جميع ما بين وصف على المدعي عليه هذا ويقول شهيد با ادعى هذا المدعي على هذا المدعي عليه يشترط فيها جاز ذلك وذكر
الشيخ الام على بن محمد البردوي روح اذا قال الشاهد شهيد با ادعاء المدعي لا يقبل ولو ادعى المدعي من الكتاب سمع
وعواه لانه حرم لا يثبت على المدعي فصحه وحواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة ولو ادعى القاضيه
رجلين ليعلمه الدعوى وان خصوصه ذكر في المستحق انه لا بأس به خصوصه على قول الشيخ روح رجل ادعى شيئا في يد
واقام له بينته فاقر المدعي عليه بالمدعي به فغير لم يصح منه انه حتى لا تبصر في غرضه خصوصه رجل ادعى دارا وشيئا في
رجل واقام له بينته فعدلتا الشهود ومات المدعي عليه قبل القضاء فان القاضي لا يقضي بدون الخصم فان خلفا وارثا
حاضر قضى عليه تلك المهيمنة ولا يحتاج الى اعادته بينته والامكان لو ارثت غابا غيبه بمتطعة تنهيب القاضي وكذا
الخصم ويقضي عليه تلك المهيمنة ولا يحتاج الى اعادته تلك المهيمنة او ادعت المرأة على زوجها الطلاق فتشهدا وادعت
الامة الحق فاقر غاب فان القاضي يقضي عليه بهاره ولو لم تقرر لكن قيم عليه بينته غاب فانه لا يقضي على الغائب رجل
في يديه ان قال هو ووريه عندى ولا اعرف مالها فارجل واحد في الودعة انما له قلبه بينته لان الودعة

[illegible]

نصف الثمن ويرد ويرجع بكل الثمن فان نقصنا المبيع ربع كل حصة منها على ذى اليد بحسب الثمن ولو نقصنا ثلثيه
بالدار بينهما فاحداً باحد ما نقص من الآخر الاجارة بعد تحصيل الثمن فاذى اجازته لنصف نصف الثمن ويرد
خمس كل الدار فان نقص ربع عليه بكل الثمن وان كان ذلك قبل فضاء القاضى كان للذى لم ينقص المبيع ان يخذ
الكل بكل الثمن ان اذ لم يكن لاحد ما يرخ فان ارخا وتا بينهما سواء فلكل يقضى بينهما وان ارخا وتا ربح حصة با
اسبق فهو اولى وان ارخ احد ما وطلق الآخر فهو المورخ وان لم يرخا والدار في يد حصة فاحداً على ذى اليد ان ارخ بعد هذا ولا يرخ
الا ان يرخيه فهو الآخر ان يرخيه كان قبل يرخ ذى اليد فيقضى للمورخ وان ارخا بينهما اكل واحد منهما من قبل
انه شترهما من فلان وهو ملكها وان اقام آخر لم يثبت انه شترها من فلان آخر وهو ملكها فان القاضى يقضى بينهما
ان وقد فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وعن محمد ربح انه لا يقبل التاريخ وان ارخ احد هما وكون الآخر
يقضى بينهما اتقافاً فان كان لاحد ما قبض فلا خراول كان الباقيان ادخا ولا حصة فانه يقضى الخارج منها بثلث
بيده واربعه فام رطلان كل حصة منها المبيته انه شترى من الدار المبيع الذى في يديه صاحب اليد بثلث وعشرون
فان القاضى يقضى بالدار بينهما ويقضى لمبيتهما ولهما الحجار لان شترته في الدار عيب فان ارخا فخذ الدار حصة
الدار بينهما والعبء بينهما وان اختار الفسخ اخذ العبء بينهما وقيمة المبيتهما وان ارخا وان خيسته كل الدار بعد
القاضى فاما ليس له ذلك لان القاضى حين قضى لهما بالدار لم يفسد فخرج عقد كل حصة منها في نصف الدار وان
الدار في يد احدهما قضى القاضى له بالدار وللمبيته بالآخر وكذا لو لم يكن الدار في يده ولكن شتره من شتره والقبض للمدار
قضى القاضى له بالدار وليس لباي الدار ان يرجع على من خيسته الدار وان استحق منه ثمن الدار وهو للمبيته لان العبد
من يده مبيته لم يظهر في حق صاحبه وان ارخا وحصة ما سبق فالدار له والمبيته بالآخر على كل حال سواء كانت الدار
يد حادى يد البائع او في يد حصة ما وشتره شتره والآخر يقضى للمدار ولوارث حصة ما واطلق الآخر فان كانت الدار في
يد البايع فالدار للذى ارخ والمبيته بالآخر وان ارخ حصة ما بالآخر يقضى بالدار للذى الب. وكذا لو كان ثمن المورخ
قبض شتره فهو اولى وان كان لاحد ما قبض مباين بالآخر قبض شتره فانه يقضى للمعاين اولى وان كانت الدار
في ايديهما فارخ حصة ما واطلق الآخر يقضى بالدار بينهما واما العبد بينهما ولا يرخ كل واحد منهما بثلث شتره من رطلان
ما سبق من يده ويرجع على بائنه بالثمن ثم وصل اليه المبيع لوجه من الوجه لا يكون للبائع ان يخذ منه لانه وان لم يكن

الملك حينئذ يشترى منه هذا البطل الغاضى فكأنه اذ يقبل على المكان في منزله وان يشترى شيئا واذا حضر حيازة البطل في
 استحقاق من يدع على اليد بالثمن ثم وصل اليه يسوع بوجوه من الوجوه كان للبايع ان يشتري منه بجملة او بجزء او بجزء
 او بجزء حتى من نصف الدار كان لان يرجع على البائع نصف الدار وان شاء ففقد يسوع بستره وكل البعد على
 يديه وارادى رجل ان يخلو منه شيئا من دابة مائة سنة وقال صاحب اليد فلان ان الغائب بعثنا منه شهرين
 اليه ثم ادعينا ان صدق الدعي بما ادعى من يسوع والادعاء او علم الغاضى بذلك فلا يحد منه شيئا وان كان كذبه في
 البيع والادعاء ولم يعلم الغاضى بذلك فهو قسم الدعي وان قام به بستره على ما ادعى من يسوع والادعاء لا يعقل بستره
 فان فسخ الغاضى الدعي ثم حضر الغائب قال الم بستره على ما ادعى صاحب اليد لا يعقل بستره لان الغاضى حين فسخ الدعي
 بستره من عند بطل كل بيع كان فلا يعقل بستره لان ان لم يقيم بستره على بستره او اكثر من بستره وان حضر الغاضى عليه ما
 الدعي لم يستره ولم يقض الغاضى الدعي فاما الم الذي حضر بستره على ما قال صاحب اليد لا يعقل بستره لان لم يستره
 ولا بطل بستره الدعي فان ما والدعي بستره فان الغاضى يقضى له الدار شيئا من رجل ادعى شيئا من رجل
 شهر شهيد شهود وبشره او شهيد او ان شهيد او اكثر لم يقبل واراد في يد رجلين ان ادعى رجل له نصف الدار
 شيئا ما ولم يقيم بستره حتى تسلموا فغاب احد ما فقام الدعي المحاضر منها وفي يد نصف من شهيد شهود وان لم
 يد نصف الدار في يد المحاضر والدعي يد نصف من شيئا ما لم يقبل منها ونهم رجل يشترى من رجل ثوبا في يد رجل
 البائع امساك الثوب الذي في يد البائع في ما يشترى واخرج الثوب من البائع قال الم شترى هذا ثوبا في يد رجل
 ويقبل بستره وكذا الجارية التي تقبض رجل يشترى دارا ادعى او لم يقبضه فادعى رجل ادعى ذلك شترى ثوبا
 تسع وعشرون ثوبا رجل باع دارا ولم يسلم الى شترى حتى يقبضها رجل ذكر في المشتري ان شترى ثوبا
 الثمن وكان الثمن الى رجل فالحكم له بستره ولا ما خصم هو البائع رجل في يديه دارا قام رجل بستره انما له
 اقام آخر بستره انما له وفلان بن فلان بن فلان شترى ما من ذي اليد او من رجل اخر ثمن معلوم فبشره
 وقبض الدار وشهره كغائب قال في قياس قول جهميفه يرحم يقضى له الدار باع الدار الذي يدعى بستره انما له
 لشرك الغائب لا يكون خصما على شتره بذكر مكان هو يدعي نصف الدار في الاخر يدعي الكل ولو كان يدعي كل
 اقام بستره ان الدار كانت له يدعيات وتكرار يدعيه ولا يدعيه الغائب لان الغاضى يقضى الدعي يدعي الكل فهو غيب الدار

ويعطى النصف للبيت من الربح الى الابن الحاضر وربع الربح في يد الله عا عليه حتى لخمس الغائب فاذا حضر
اخذ الربح لميراثه واثق بدرجل اقام ثوبه سبعة اشكال واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
واقام رجل اجنبى سبعة اشكاله والذى في يديه اليد اربعة واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
ثلاثة ارباع الدار للابن واربعة ارباع الدار في يد رجل اقام رجل سبعة اشكاله واربعة ارباعه
الباقي منه نصفها لثلاثة ارباع واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
الباقي مبيع نصف المعلوم بالفي درهم وربع النصف مبيع نصف الباقي الخمسة درهم وان اقام الباقي سبعة
اذا باع منه عشرة مقسوم بالفي درهم واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
له بشرة نصف الذي لم يبع ثوبه الخمسة درهم واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
تسعين درهما والباقي من ثوبه الخمسة درهم واربعة ارباعه لان سبعة الباقي ثوبه قامت على فضل الثمن
يدرجل اقام رجل سبعة اشكاله باع من الذي في يديه اربعة درهم واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
في يديه اربعة درهم واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
في يديه كل واحد منها نصف قيمة وكذا لو اقام كل واحد منها سبعة اشكاله باع من الذي في يديه مائة او اقام
سبعة اشكاله على اقرار الذي في يديه بذلك فان اقام كل واحد منها سبعة اشكاله على مائة مبيع وربع النصف
فانما خسر العبد سبعة اشكاله الباقي ثوبه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
ذلك وادنى يد رجل او اقام رجلان اقام كل واحد منها سبعة اشكاله واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
شهر او الذي في يديه ثوبه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
وفي القياس سبعة اشكال واحد منها عشرة درهم عدي يد رجل او اقام رجلان اقام كل واحد منها سبعة اشكاله باع من الذي
في يديه باع على ان يشتري الباقي ثوبه وقام معلوما والذي في يديه ثوبه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
الباقي ثوبه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه واربعة ارباعه
في يديه باع العبد اليها ثوبه ولا يفرم لها شيئا وكذا ما اقام سبعة اشكاله على اقراره بذلك ثم خسر نصف مبيع
اليها وربع ثوبه ثوبه نصفين واربعة ارباعه اقام سبعة اشكاله على البيع وانما الباقي مبيع

[illegible]

وسد في ذلك صاحب اليد فان القاضي لا يبره به تسليم الى المدعى ولو ادعى رجل وينا على رجل وادعى الديون البرة وتكلم
في بيئته فاشهر على ذلك في المصنفات المشيخ الامام المعروف بخواصه زاده يرجح بوجاهة القاضي ثلثة ايام ولا يبره باذلال
في الحال ولو جاز الى المجلس الثاني جاز الرفع وقيل فيه خلاف بين المحققين وابن ابي ليلى رجح على قول المحققين في بارة
الامام ولو جاز له رجل امر ببلد بان يعقضي وينه الذي لفلان عليه فيجاء الامور وقال قضيت وادان رجح على الامر فقال
الامر كان لفلان على دين ولا امر ترك البتة ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فاقام الامر بسببته على
الدين والامر بالبعضار وقضاه الدين قبل سببته ويقضي القاضي بحسب ذلك فيكون ذلك قضاء على الغائب ولو ان رجلا
اشهر رجلا وادعى ان له على فلان الغائب الف درهم وان الذي حضره كفل له بهذا المال حتى الغائب انكر له على عليه الدين
والكفالة فاقام المدعي بسببته على ما ادعى قبل سببته ويقضي له على الحاضر ولا يكون ذلك قضاء على الغائب الا ان يدعى المدعي
الكفالة بامر وشهود وشهوده وبذلك ايضا فيقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ان المدعي ادعى على الحاضر
انه كفل عن فلان الغائب بكل مال له على فلان الغائب الف درهم وشهد الشهود بذلك فحق هذا الوجه في القضية
على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب سواء ادعى الكفالة بامر وبغير امر رجل او ادان ثبت وينه على غائب فالحيلة ان
يكفل رجل المدعي بكل مال له على فلان الغائب فيجيز المدعي كفالته في المجلس ثم يدعي المدعي المال المقدر الذي برده انما
على الغائب فيقر الكفيل بالكفالة ويكره فيه على الغائب فيسليم المدعي بسببته بذلك الدين على الغائب فيقبل بسببته ويقضي
لذلك المال على الغائب ثم يبرى المدعي الكفيل عن المال فيسقط المال على الغائب وادعى يد رجل او رجل انما كانت
لاية مات وتركها ميراثا له والذي في يديه يقول هي لي وشهد شهود المدعي انها كانت لاب المدعي مات وتركها ميراثا له
انهم لا يعلمون له وارثا غيره فان القاضي يقبل شهادتهم ويعقضي بها المدعي ويدفع الدار اليه نحو ما ادعى انها كانت لايته
منسقة في صحبة الف درهم وشهد شهوده بذلك فانه يقبل شهادتهم ويعقضي بالدار له وينه اربعة اقطا او اشهد واهلها يقضي بها
للمدعي حسب جهته واثانية او اشهد وانها كانت لكاية واثالثة او اشهد وان الاباء كالم يكن فيه الدار والارثية
او اشهد وان الاباء كان ملك هذه الدار ففي هذه الاقطا الاربع ان جرد والميراث فقاومتات وتركها ميراثا له فثبت ما
ويقضي له في قولهم وان لم يخرج والبرث فقاومت كانت لايته وقاتوا كانت ملك ابيه وقاتوا كانت لجدته ابيه ولم يقبلوا
مات وتركها ميراثا له لا يقبل هذه الشهادة في قول المحققين ومجرح فقبل في قول المحققين في الآخر وان شهدوا

على انفراد المسمى بغير شي من ذلك يكون متبعا لارائه بالملك الذي هو متبعا للملك في هذه الدار
لا يقبل شهادتهم ولا يعقبن بشي من انهم لم يشهدوا بالملك لست وهذا ارادة المسمى بغيره لا يكون متبعا
شهدوا ان اياه مات وانه الدار في يديه او تب وان هذه الدار كانت في يديه يوم مات يعقبن بها المسمى وان لم
البراث لانهم لا شهدوا به لست من الموت فقه شهده والبالك عند الموت والشهادة بالملك لست عند الموت
شهادة بالاموال الى الارث وكذا تشهدوا ان اياه مات وهو ساكن فيها يعقبن بها المسمى وتشهدوا ان اياه مات
في هذه الدار او تشهدوا ان اياه كان في هذه الدار من مات في هذه الدار يعقبن بها المسمى وكذا تشهدوا ان اياه دخل الدار
ومات لا يعقبن لانهم لم يشهدوا بالملك ولقد تشهدوا المسمى عليه ان كان فيها او كان داهلا فيها لا يكون متبعا ولا تشهدوا
ان اياه مات وهو ليس بنات الزوج او هذا الحائض ومما يحجب يعقبن شهادتهم ويعقبن به اللابن والحائض وابنه فشهدوا
ان اياه مات وهو راكبه الدابة او شهدوا ان اياه مات وهو عامل في المتاع يعقبن به لولاه وتشهدوا ان
مات وهو قائم على تدايبه او على هذا المشعر او انهم لم يشهدوا على طبعه لا يعقبن ولا يعقبن بشي ولو ادعى داراني بدراجل مبرأ من ابيه
شهدوا ان اياه كانت لايه يوم مات وذكرنا بغيره ان المسمى للارث وكذا اذا شهدوا ان اياه كانت لايه يوم مات وهو انتم
وارثه وان شهدوا انه ابنه ولم يذكر وانه وارثه فذكر في الزاوية انه ابنه واثبت فادرك ذلك لانه له سهم الفضايل والارث
ان قوله وارثه وقع اتفاقا فانه ذكر في الاب والام لم يولد وانه وارثه وجزء شهادته وان لم يذكر وارثه وهذا يعقبن بالحجب
فالحائض والحجب غير كالحج والارث والعلم لبيان يدركوا وهو وارثه ويشترط ان يعقبن به ولا يجوز جعل الملك لغيره
انه علم لست يشترط لغيره ان يعقبن به لايه وانه لايه ولا يشترط ان يعقبن به لايه وانه لايه ولا يشترط ان يعقبن به لايه
واذا اقام بينته لادب الشهود وان سبوا الميت والوارث حتى يلتقي الى اب وجده ويقول هو وارثه لا وارثه لغيره
في الارث والجد اذا شهدوا انه جد الميت او ابيه لبيان يقول هو وارثه لا وارثه لغيره فان شهدوا بالملك او شهدوا انه
ميت لايه وانه لايه وانه لايه لبيان لا يشترط في هذا ذكر الاسماء ورجل مات فاقام رجل بينته
انه وارثه لست وان لم يذكر فاعلان بن فعلان فغيره وارثه لغيره وشهدوا على فضايله ولانه من ابي سب
بواشته فان اقامه سبيل المسمى من سبب الذي قضى به فان عيين سببا على بني فقه ولا يكون ذلك فضايله ولا سب
لانه لا بد من ان اقامه فضايله كسبب اسم الاكل الى الامتلى وذلك ان فضايله على رجل مات فغيره من ابيه

[illegible]

الراسي من الالف التي تفتي بها على سببي لانه رحمته لا يبرئ من الفوقه ذلك حتى يحضره الالف رسل الا اذا في رسل
 احواله فاقام الذي في يد يد الدار سينته ان فلان الغائب كان ادى يده الدار وسمعتها من يده ووجهها انما هو في
 اربعه الذي يوفيا الفيل بيسته في البدل يدا يدا فلان يده كانت بخصومه قبل الاستحقاق وهو ليس بخصم في
 الاستحقاق رسل ادى واداني يد رجل وبعين جسد وادانها كذا الذي عليه ذلك فلما من عند القافو غم بالادى بيسته
 على الذي عليه انها لا انا من عند القافو غم الذي عليه ان الدار التي خامه يد الذي فيها ليد الذي ولم يذكره وادان
 في بيسته اراه وانا لا فرقت الدار ذكر في المستحق ان يفرق وبقيني لخاله على وكذا ان لم يشهد الشهود انه قال الدار التي خامه
 فيها ولكنهم ظنوا ان بيده الذي عليه قال الدار التي في سكتة كذا حده وادانها كذا الذي في يد يد وادان الذي زانه بغيره كما
 رسل ماتت فاحسنت امرته وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 فاهم رجعون عليها باخذت من الميراث وكذا قال ابو حنيفة وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 فاحسنت بيسته انه كان يطلقها لما قبل التحليل وكذا قال الرجل اذا قام من امرته ميراثا من بيسته الالف انه ميراثها
 ان يذبح وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 في محله وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 ميراثه عن ميراث ادى احد هاني قسم الاخر باء او فحللوه عن ميراثه الذي بناء وعرسة فاقام بيسته على ذلك لا قبل
 نفسه السابعة ميراثه ان تجيب فلان ميراثهم عن ميراثه وان يدا قسم ميراثه لانه وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 مات وتركه الدار من يده الدار ميراثهم ادى بعد ذلك ان ميراث او ميراث بالكت لا قبل بيسته وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 من حوى الوصية وكذا ادى وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 فيها دين او وصية وكذا ميراث او ميراث ميراثا من ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا ميراثا
 الموضع وصية من ابى الابن الصغير فلان وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 فاحسنت ميراثه كان لها الميراث وكذا لو كانت المرأة او غت الكحل فادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا
 رحم انه تزوجها كان الميراث كذا ادى عن ميراثه ميراثه في النور وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا وادانها كذا

فانكر الرجل ذلك ثم مات وطلبت ميراثها عنه لا يكون لها الميراث وكذا لو كرهت نفسها قبل نزول وصية ان لم يلقها وارث في يد
فوق من ميراث ادي رجل انه شترى من بعضهم نصيبه الذي ورث عن ابيه من بنة الدار وهدوا عاتق اقر الحافر من فيها الحي النبا
ونصيبه من ميراثه عن ابيه وقادوا لاندري شترت ايام لا ولا نرفق ايك حصه الغائب منها فاحضر المدعي شهودا وشهدوا بانه
من انساب لا يقبل بسببه ولو قادوا بانه الدار لاقى لانا فيما قبلت بسببه المدعي ثلثة مائة ورواوا عن ابيهم فادعى رجل
ان اباهم غصبها اياه فحلفوا فكل حصه منهم عن العيين سلف الاخران وفدروا لانا من ابيهم غير ذلك فغضب لانا كل قيمة
المدعي ويرد حصه نفسه من الدار على المدعي وان نكل وحسدوا قرائنه فكان دية في ابايهم بر حصه على المدعي ولا ينقسم ثانيا
لان الوديعة لا تكون مضمونة ولو ادعى شيئا لابي وقام بسببه ان الهشيش لا يبريات وحركة ميراثه وان اياه مات يوم
من شهر كذا من سنة كذا واقامت المرأة بسببه ان اياه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك بوم
اليوم الذي وقت الابن لا بد لكان المرأة اما لم يمت بسببه على الكفاح بعد ما ثبت الابن بتم يوم فان القام لم يقضى لكل
منها بقضى للمرأة بالكفاح وبسدادق والميراث والابن بالميراث وكذا لو اقامت امرأة اخرى بسببه انه كان تزوجها بعد
الاولى بيوم يقضى بنكاحها الفصح لكراهه الاولى ويقضى لها بالميراث مع الابن ولا يشبه هذا لو ادعى الابن ان فلانا قتل اياه
واقام بسببه وارث للقتل انه قتل في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا انما قامت المرأة بسببه انه تزوجها في يوم كذا
بعد ذلك اليوم فانه لا يقضى بسببه المرأة من لان قتل بدخل في القضا لان المقتول يستحق حائل القاتل بالانقسام
واما الدية فاذا قضى قبله وبوجوب الدية او القصاص في ذلك الوقت لا يقبل بسببه على الكفاح بعده بخلاف الموت فان
لم يستحق شيئا بموته على احد فاذا لم يدخل وقت الموت في القضا لعدم تعليق الحكم على اطلاق الابن انه امرأة لو
اقامت بسببه انه تزوجها يوم النحر بالكونة واقامت امرأة اخرى انه تزوجها يوم النحر من تلك سنة نحر امان فانه لا يقبل بسببه
والاخرى لما قاتلوا وادعى رجل على رجل انه قتل اياه عمه ابيهم من سنة وانه وارثه لا وارث له غيره وجازت امرأة
مها ولده واقامت بسببه ان والده انه تزوجها من خمسة عشر سنة وان هذا ولده منها وارثه مع ابنه هذا قال ابو حنيفة
استحق في هذا ان يجزيه المرأة وثبت نسب الولد ولا يطل بسببه الابن على القتل ولو اقامت المرأة بسببه على الكفاح
ولم مات بولده بسببه بنية العيين الميراثا وولدت المرأة ولقيل القاتل وانما ذكر في النسب خلاصة هذا قول ابي حنيفة ومحمد
ولو ادعى وارثي يد رجل ان اياه شترى من ذي البذالف درهم وادى ابوه فحبس البائع صح وعواه وان لم يذكر المدعي في

ان اياهات و تركها برادرانم القاضى ساجده هينته ان شهيد وانهم لا يعلمون له وادنا غير ذاقا قائم هينته على ذلك القاضى
شهادتهم و ايامه الى ان غيبه القم و غيبه هينته و كركانت الدانى و رجل غير لائق ليدان القم هينته ان اياه مات مكرها
سرا لار و ادعى رجل و ادعى رجلين قائم هينته ارج سده با بعد الدار و عليه الاخر و لا يعرف شهيد و ادعى باع من الدار
سلم فتهاونهم اطله رجل ادعى و ادعى رجل قائم هينته انه شهيد ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
ثم قام قوا ليد هينته ان الدعى شهيد و عليه الدار و ذكر فى اشهاد ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
لم يكن يسيان لان الدعى ادعى انه الدار و رقم باله فيها قوا ليد ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
هينته الدعى عليه على الراد و ادعى القم و من دان لم يذكر محمد راج ذلك اجل باع من رجل جارية ثم غلبه شهيد
بعض و لا يدري اين هو قائم اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
و انظر له و بقية اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
اسك افضل السائب و اركان و بقية اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
اشترى لاسبى القاضى الجارية رجل ادعى شهيد و شمس من رجل فامر له عا عليه سيبى ثم ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
اقام هينته لا قبل هينته لان اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
ايا ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
له ذلك و اقام هينته قبل هينته لاسبى لان الكناح لا يطل لجم و هار رجل ادعى على المرأة انه تزوجها ارجى
فاكرت قائم هينته على انه تزوجها باع و هم قبل و بعض الكناح ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
هينته و لو كان به ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
اذا فرقت ان به الولد و له اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
مات الرجع فجا ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
و لكن لم ينجى الكناح فاجرت كان عليها هينته و كذا ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه
طهين و لم يشهد و انه مات و ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه ارجى اياه

هذا الولد منك وقد تزوجتني وقال الرجل ألم تزوجك هذا الولد من غيري بك لا يثبت له الولد منه ولا له عليه
 بما عليه المهر رجل قال لامرأة زوجي كساوك وانت غفيرة وقالت بل لا وجيتك انك كبيرة لم ارض كان الغول فوفاها لمه
 مينة الزوج رجل قال لمهنيته على امرأة انه تزوجها وافتات اقها عليه مينة انه تزوجها قال اني سيقه رج قبل مينة
 ولا قبل مينة المرأة لانها كانت مينة على كحاح فبعدت وقت مينة المرأة ولم توفت بنية الرجل طرقت
 الرجل فميت كحاح المرأة التي يدعى الرجل ويطلق كحاح الدعيه وها على الزوج نصف المهر وليس للشايعين ان يشهدوا
 فادار ابنا بكنان في منزل ومهيه وظل كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الذواج وهو غير له ما يشهد بالكنان
 بالنساع واما بآزات الشهادة على الكحاح فبما ع قال شيخ الامام خمس الاثني عشر خروج لجور الشهادة على الرجل كحاح
 الكحاح بالنساع رطلان او دينا كحاح امرأة واقام كل واحد منهما مينة انها امرأة فان كانت في بيت واحد هاجوا وشه
 لانها في بيده فترجم بحكم البعد كما لو ادعى اثني عشر من رجل واقام كل واحد منهما مينة انه شته من فلان كذا والسبع
 في بيده هاجوا كان هو اولى وكذا لو شتهوا واحد على الكحاح انه دخل بها كان هو اولى ومنه ذكر انه يحل للشهود ان
 يشهدوا على الذنوب بحكم الكحاح بالنساع فان كانت المرأة في بيت واحد هاجوا وشهدها بالادخول واقام الاخر
 انه تزوجها قبله كان هو اولى كما في دعوى شته او تزوج مينة فوالله الا اذا دام الاخر مينة على بيتي فشر له وان
 ادعى الكحاح واقام كل واحد منهما مينة وارضا وتاريخها سواء فان كانت في بيت واحد هاجوا وشهدها مينة فوالله
 وان ادعى احد هاجوا والاخر يدعى صاحب البيت اولى كما في دعوى شته او اذا ادعى احد هاجوا ولم يدرخ الاخر فيفرض لهما
 فان ارضا وتاريخه هاجوا سابقا فاولى على كل حال وان لم يورضا وعدلت مينة هاجوا فاولى وان
 ابنتان جميعا لا يعقرن فوجد منها محلول فقيم المينة وان اقام مينة ولم يورضا فميت هي في بيده هاجوا
 العاقر فافترت لاحد هاجوا قبل الاخر وافترت انه تزوجها دون الاخر فهي للعقر لانها لما اقام مينة ولم يكن
 لاحد هاجوا تاريخ ولابد بطلت بينتهما لكان انهما ترافا وافترت لاحد هاجوا ثبتت كحاح العقر فبها وكذا لو اقام مينة
 فان كانت هاجوا فافترت المرأة بكحاح لميت صح او بارها وبغيرها بالمهر والميراث وكذا لو اقام مينة على الكحاح والذنوب
 فافترت المرأة لاحد هاجوا وعزل بها ولا فهو اولى وان لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالذنوب الاقل
 من اليسى ومن مظهر المثل ولوا انها ادعى الكحاح امرأة فافترت لاحد هاجوا فامام مينة على الكحاح فذكره بشهدها

من في العاوي الصغيرى انه لا يقرب لاسمها ما لم يقرب ولا يقرب من نفسه الاقرار صاحب يد واما ان يجوز ان لا يقرب
منه اذا اوجبت المرأة على رجل نكاحا بالحد فانما كانت المرأة لم يثبت يقين لها ولا يقين النكاح لمجوده ولو ان من سئل عن
وجهه فيها على رجل وجهه انه تزوجها وموجبها فانما كانت احد منها لم يثبت على نفسه انه تزوجها بان وجهه منهم وانما
بما انما كانت الاخرى لم يثبت على اقراره انه تزوجها بانته ومار وعل ما فحدث ان كان القاضي يقرب من يقرب
كل واحد منهما الا ان الذي شهد بالشهود على نفسه او استحواذا وان كانت احد بالهينة على اقراره بالداخل بها انما
ولم يتم الاخرى لم يثبت على اقراره بالداخل بها وانما كانت على النكاح ويذكر لكل فان القاضي يقرب من الداخل بها ليس بها
وبالمهر الذي شهد به ولو ان الداخل لم يبل على سبق نكاحها ولم يتم كل وجهه منها لم يثبت على اقراره بالداخل بها ولا بال
اصلا فرق غيره وبينها ويقين نصيب الا ان لم يبل بها لم يثبت الا ان لم يبل بها لم يثبت الا ان لم يبل بها لم يثبت
ادعى به وعرفه نكاح امرأة فقلت تزوجت زيدا وعرفه في امرأة وبدو ان سألها القاضي بعد ادعاء النكاح من وجهها
فقلت تزوجت زيدا وعرفه في امرأة فقلت على رجل نكاحا ما ذكر الرجل قال ابو يوسف ع يخط الرجل ابدا في امر
وان كانت المرأة في طلق بائن قال القاضي ع يخط على النكاح متى طلق ليس للمرأة بينة يقول القاضي ع يخط
لاستوفاء على النكاح احد المشايخ يرحم يقول بيمينه وعرفه وعليه العتوى وعرفه بيمينه في رجلين ادعى نكاح امرأة فقلت
لا حسد بها قال ليس ان يخطها الاخر لم يخط الذي اقرت له المرأة على دعوى الاخر فان طلق المهر لم يخط وان طلق
اليمين يخط في منها لم يخط المرأة للاخر فان طلق برئت وان طلق عن المدين فليس يزوجه له امرأة طلقها زوجها وان طلق
الى الاول لم يخط فتردها الا على نعم وعتان زوجها الثاني لم يكن خط بها قال ابو القاسم ع كانت المرأة طلقها
طلق الاول فقلت عند النكاح طلقها لك فتردها الاول لا يقبل قولها بيمينه فقلت كانت بائنة لا تقبل شهادتها
بطل قولها الا اذا كانت اقرت ان اتاني مد وعل بها وادانها لم تقبل شيئا عند نكاح الزوج الاول حتى تزوجها الاول
فقلت ما تزوجت بزوج آخر او قالت تزوجت ولم يدل على ان كان القول قولها امرأة طلقها زوجها فقلت انما
ما فبرئت انما تزوجت فلا جناح عليها ولا نكاح الزوج الثاني بالجماع ولا نكاح الزوج الاول نكاحها ولو اقر
اثنان بها على وجهي نكاحها كان القول قولها ولا يخط الاول وقولها الزوج الاول ليس به او طلق الزوج الثاني
وقالت قد وثقتي فرق بينهما وعليه نصف البعد ابق ولو قال الزوج الثاني تزوجت بك فقلت انك من الزوج الاول

وقلت أنت كنت أنت قلت بعد طلاق الاول سقط استنبان فخلق فرق بينهما ولا مهر لها وانما قلت ولا سقطت كذا ثم قلت
 كنت في ليلتي عندك كما بك كان القول قولها والخبر من غيرها وطها المهر رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل
 فلان قد طلقك ونقضت عدتك فتررتك قالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر فغائب بعد ذلك انكر الطلاق
 ففرق بينهما وبقي الاول وعان منه الاول بالخروج والطلاق وكذا بنة المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعاً عليها
 الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخر وان قصدت المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وان اكرت ما قرأ
 الاول من الخلع والطلاق فهي امرأة الآخر اذا قالت امرأة تزوجت بغير شهود او في ليلتي او حال كنت مجرمة
 انما فاعلم الزوج ذلك كان القول قول الزوج اجماعاً وان شهد الزوج بشئ من ذلك وكذا بنة المرأة يكون طلاقاً حاكماً
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا كان للمرأة زوج معزوف طلقها فتررتك باخر وقالت تزوجت وانا في ليلتي
 النحان بين طلاق الاول وكذا انما في اقل من شهرين كان القول قول المرأة والنحان في شهرين لا يقبل قولها
 العجينة ربح وبها الخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد شهرين قالت لم تزوج بغيرك كان القول قولها وبها
 كما قد ذكر في المستحق رجل شهد رجل انطلق بذه المرأة ولم يشهد انها امرته فاجابته القاضي شهادة عليها ثم اوعى
 انشاها انها امرته وقال لم اعرفها ولم اكن خلت بها قال لا يقبل منه ذلك كذا لو شهد على امرته المرأة انها امرته هذا الرجل
 فاجابته القاضي عليها فاعرفها وجعلها امرته ثم ادعى انها تزوجها منه سنة وانما لم اعرفها اذا علمت سنة قال لا يقبل
 منه ويطلب القاضي قصاره ويرد على شهادته ولو كان يداشدها انها امرته ثم ادعى التزويج لا يقبل ذلك رجل تزوج امرأة
 ثم ادعى انه شترها ممن يملكها لا يقبل بسنة على ذلك حتى يشهد وانه شترها من فلان فهو عليها بعد التزويج وكذا
 اذا ساءم بدارني يد رجل ثم ادعى انها شترها من فلان فهو عليها لا يقبل منه ذلك حتى يشهد وانه شترها من فلان
 المساومة وهي له ومسته الذي في يد الدارنه وكيل الباني رجل شترى عاونه متقبه من رجل فلما نفقت فلما قال
 هذه عاومي ولم اعرفها لا يقبل قوله ولا يقبل بسنة امرأة غاب عنها زوجها فبني عليها ففعلت باليصل الى المصيبة وعنه
 وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رايت زوجك حي في يده كذا قالوا اني سمعت الذي اخبر بالموت او لا لم يكن لها الا
 من الزوج انما في الان خبر الواحد العدل مقبول في باب الموت فيجوز لشهادته على الموت بائساج سماعه من احد وفي غيره
 الموت لا يحل له ان يشهد بسماعه من اوجه لان خبر الموت كالحاج الوقت لا يشهد من الجماعة غائباً فلا يمتنع خبر الواحد

لکرم بن مشبه من الجاهل ما اذا اوجعت احسان على رجل عاقا كل واحدة منها لهيئة من زوجا او لكان فكلت
 الزوج اذ صدق حصة منها انما الاول كانت امرته وبنل سنيته لآخر ولا سني لها من المهر ان لم يكن دخل بها وان
 المهر لم تخرج حصة منها او قال تزوجا جميعا ولا دورى الاولى منها قال في الكتاب خبر من سنيته وبينها وبين
 المهر سنيته ان لم يكن دخل بواحدة منها او قال تزوجتها ولا دورى الاولى منها ما اذا اكل لم تخرج منها سنيته
 بحسبني والاصح ان في الغلب سواد وبنو محمدا ما كانت لهيئة بعد موت الزوج فان بقي كل واحدة منها المهر
فصل فيما يتعلق بالكل من المهر والولد وغير ذلك لبعض السائل غير زيادة في
 رجل قال لامرته تزوجك الا بصي فقلت لولبي تزوجني وانت انا كان يقول قول الله ان العاقص لا يفرق بينهما بل
 يسألهن اجارتيك ام لو ان قال لا يقول له العاقص بل اجرت بعد البلوغ ان كان لا يقول له العاقص بل اجرت ان قال لا يفرق
 بينهما امرته وسنيته مهر من الزوج وقالت نأمره ان يزوجها بعد ذلك لم يكن مدركه كذبت فبطلت فاولاها ان كانت
 فذلك كانت في ذلك الوقت او كان بها علامة الدركات لا يصحق بها لم يكن مدركه وان لم يكن كذا كان القول قولها
 رجل روج ابنته الباندة فماتت بعد موت الزوج بطلب الميراث ان قال تزوجني والذى باعني كان لها الميراث
 قالت لم اكن امرته بالتزويج لكن حين لم يزوجني راجعت ان قامت لهيئة على ما قالت كان لها الميراث وان لم
 تقم لهيئة لا يتبع التكاثر ولا ميراث لخالها فان كان التكاثر لا ينفذ الا بنية رجل
 روج امته الباندة قبلتها فخرجت من حقهما الى العاقرة فادعى الزوج انها سكنت حين علمت فقلت لا بل دعت ان قال تزوج
 حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالتكاثر يوم كذا فودعتا وقال الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج
 وهو خطير ما ذكر في الشفعة اذا اختلفت شفعين مع شفعي على هذا الوجه ان قال الشفع طلبت منه حين علمت كان القول قولها
 ان قال علمت بالستر يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله صبرته ورجاها للاب والجد فاحتمت زوجها بعد البلوغ وهي كبر
 فقالت احسن العشرة من بلغت وكذا بها الزوج لا يقبل قولها الا كسنيته وان اعتاقا في الحال فقالت بلغت لان احسن
 العشرة فقال الزوج لا بل ثبت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت ثياقتا قبلت البلوغ لا يتصل بخيارها الا بالظاهر
 او دلالة على انكس وخرجت فلما دعت امرأة مهرها على وادى زوجها اكثر من مهر ثلثها المهر ان وارثا من المهر بالتكاثر لا يقبل
 الا ان مهر كذا ان كذا اكثر من مهر ثلثها فان قال الوارث لا يقول له العاقص ان كان كذا بذكر مهره ومن الاول كذا اكثر من

مروي به شهادته ان قال لا يقول لا القاضى ان كان كذلك الى ان قال القاضى على من استأجره مثل فبعضه فلا قال البورق ان كان
 القاضى من غير مثل ويحافظ على الزيادة وتفسيره اذا قرحل لرجل بال غير حصة من الدارهم فان القاضى لم يفسد كذا الى ان
 قال القاضى على من هم فبعضه ذلك بالزجر درهم ويحافظ على الزيادة به معنى المدعى هذا اذا كان القاضى من غير حصة او بهر شهادته
 لا يعرف بامر انما السوال من يسلم ويملكها فانما له سبيته على اعمى رجل تروج ابنته الصغيرة فادركت بعد ما قرحل بها
 هرا من الزوج فقال الزوج وقت المهر الى ابليك وانت خيرة فصدقة الاب في ذلك لا الاخير منه الا بالامام ما يها
 ان خبثه هرا من الزوج ولا يرجع الزوج على الاب ابن اوى هرا من في تركه والد له قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الحسن
 رحمه الله ان كلمة القاضى اقام سبيته على اعمى جاز وان عجز عن اقامته سبيته فيفسد بهر مثل فالواحدة اقول سبيته
 روح واما على قول خبيثه روح لا يقضى بهر مثل لم يموت الزوجين مطلقا طلبت نفقة ولد من الزوج المطلق فقال
 تزوجت بزوجه آخر ولم يتك من الحضانة وانا اخذ منك الولد فقال لم تزوج او قالت تزوجت رجلا فطلب من كان
 القول قولها اما اذا تكررت الزوج فظاهر وكذلك اذا قالت تزوجت جلالاتها اقرت بالتحاكم للمهر فلم يصح له ارباب
 وان قالت تزوجت فلانا وطلب من لا يقبل قولها ويكون الابان خبيثه منها الولد الا ان يحسبها المقر في الطلاق وتغيير
 به ام لم تطالب نفقة من الاب فقال الاب انا احب به لان امر في تحاصي لكنها هربت مني وقالت الجدة لابل ماتت
 فالواحدة الولد مع الجدة يقال الاب طلب امرأته لان الام اذا لم يعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان اخذ الاب
 امرأة وقال هذه ابنتك ولدي هذا منها وصدقة المرأة في ذلك قال الجدة ما هذه ابنتي وانتي ماتت كان الفعل قول
 الاب والمرأة وهما ولي بالولد وكذا ان قال الاب ولا عين خاتمة الجدة هذا ابني لاسم ابنتك فالقول قول ابن الجدة اقرت
 له بالنسب الاب منكر من الجدة رجل اعترق امره ثم غاصت مولاهما وطحا ولد فقال للمولى تعقن قبل الولادة والولد حسر
 قال للمولى لابل ولدت قبل الاعتراق والولد يقين ذكرنا بطي سرح النحان الولد في يد ما كان القول قولها وقال ابو بكر
 سرح النحان الولد في ايديهما فذلك يكون القول قولها لانها تدعى الولادة في هرا بالاولاد في حرية الولد ولو كانت
 فسيتها اولى لان سبيته للمولى قامت على نفى العرق وسبيتها قامت على اثبات الحرية وكذلك هذا في الكتاب
 في هرا بغير القول يكون للمولى لانها نصا وعاقل من الولد وذكر في المستعرج من سرح انه قال النحان الولد بغير نفقة
 اليه ويكون القول قول الولد والنحان لا يعبر عن القول لمن هو في يده منها وان اقام سبيته فسيتها اولى وكذلك لو كان

[illegible]

أحد هم قال إن ادعى الأصغر ثبت نسب الأصغر منه ولا إن سيج الآخرين عند الكل وإن ادعى الأكبر ثبت نسب الأكبر منه
والأصغر بمنزلة الأم ليس لأن بيها ولا ثبت نسبها منه فعند ادعى الأكبر يكون فيها الآخرين لا لأن الأم
نسب الولد حتى عليه شدة عاتقان تخصيص الأكبر بالدعوى ولو سكوت عن الآخرين بمنزلة النفي وولد الأم الولد ينفي عن غير أمها
وقال في فرجه أنه دعوى الأكبر يكون ولو لم يكن لكل رجل باع أم ولده ولم يشترى يعلم بذلك فجارت بولده فادعاه
فإن بولده لا يكون المشتري ويكون للبائع أن لم ينفعه فإن نفعه البائع ثبت نسب من يشترى أسخا ما ولا يكون حر إلا المشتري
إذا كان يعلم أنها أم ولده لا يكون مغرورا ولم يعلم يشترى أنها أم ولده كان الجواب كذلك لأن ههنا إذا نفعه بولده وأدعى
المشتري كان حر إلا أن المشتري إذا لم يعلم يكون مغرورا وولد المغرور حر رجل اشترى جارية ففكر بها جعل عبد أو أقيم
البائع في ذلك فقال له البائع هم كهنا فإن ثبت الحمل فهو مني وأم البائع غلامه أو وكيله يدور الثمن على المشتري ويقض
الجارية عنه ذلك غاب المشتري فاستقطت سقطا سببا خلقة لا قل من ثمانية وعشرين يوما من وقت قول البائع
ذلك فلان سقطا يكون من البائع وعليه فنه وقصير الجارية أم ولده فبدر الثمن على المشتري لأنها إذا جارت بسقط سببا
خلقة ظهر أنها كانت حاملة وقت كلام البائع لأن خلق الولد لا يتم لا قل من ثمانية وعشرين يوما فثبت نسب من البائع
قال النحان في البطن جارية غلام فهو مني والنحان جارية فليست مني فولدت ولدا لا قل من ستة أشهر فذكر عصام
أبيته ثبت نسب منه فلا ما كان أو جارية لأن الإنسان لا يعلم ما في البطن الحامل امرأة الحرة إذا جارت بولده ففاه لا عن أمها
بينهما ثم ينزله بولده ذلك إن نفعه في مدة قرينة بعد ولادة سقطا نسب الولد وإن نفعه في مدة بعد سقطا لا ينسب له الولد
ومخرج قد المدة السبعة بأربعين وقالا بعد الأربعين لا ينسب له الولد ^{فقد سقط} والجويفقة روح فوض ذلك إلى رأي القاضى ولم
يقدر ذلك سجل مني بولده المسكوت فكت ثم نفعه بعد ذلك لا يصح فغيره وكذلك في ولده أم الولد فاسكوت النسبة
فيها يكون قبول الولد وفي ولد الجارية لا يكون قبولاً رجل في يديه مال زعم أنه ورثته من امرأة كانت له وهي تلك المرأة
أقره رجل أنه إن كان تلك المرأة فقال المقر إن أراها كنت تزوج بها قال أبو يوسف رح يكون المال بينهما نصفين
للزوج ونصف للمقر إلا أن يقيم الذبح ليستأنزخ تلك المرأة وقال في نسح المال كله لا لا إلا أن يقيم الزوج
أبنته على زوجها وغيرة ثلاث مسائل هي بانه والثانية مجهول نسب في يده مال فقال ورثته من أبي وهو غلام
ثم أقره بذلك لا لا إلا أن يقيم المقر أن ابنه غلام له وانتهت بآراء قال أبو يوسف رح المال بينهما نصفين

وقال حرج المال كله للقرن واثالثه امرأة اقربت بها ورثت هذا المال من زوجها فلان ثم فرست باع لزوجه فقال الصالح
 انا ما كنت استأثرته قال ابو بصير رحم الله الركن والناقي للرخ وقال في نفسه رحم المال كله للرخ والناقي استأثر
 المزاد حسنة على الصالح رجل اعلى على ميتة يابحة ودارته وبنو ميتة ابيه ليس في يد الولد ان قاله يسمع عواده ولو اقام
 حسنة على ذلك قبلت حسنة وان لم يكن يريه كان ان يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكره الخصاف في كذا
 لو كان الدين مات لم يترك له في يده ودارته قال الوارث يكون خصاله على الدين فيقبل حسنة ويقنع به حتى لو ظهر
 بالفساد وسأحب الدين ولو تبرع بها في قضاء ولو لم يتركها رجل مات وترك احوين فافرح به بالمال والشر
 قال علماؤنا رحم الله الفقير لم يترك له في يده ودارته قال ابن ابي ليلى رحم الله ميتة ما في يده رجل مات وترك احوين
 رجل على الميت الف درهم واثالثه حسنة وقصر القاضي له بالالف درهم البسمة ما به رجل آخر وادعى الميت الف درهم والمكر
 ورثة الميت صدقة القاضي له بالالف فان ادعى الميت من القاضي الفضة ما في يده ولو ادعى بعض الورثة وما على مورثه
 صدقة بعض والمكر بعض فانه حسنة الدين من نصيب من صدقة قبل ان يطرح لصاحب الدين من ذلك الدين ولو ادعى
 رجل منسبي على الميت الف درهم فصدقه بعض الورثة وكذا لم يرض في الكتاب ان يمس كل الدين من نصيب من صدقة
 لان الذي صدقه مورثان الدين نعم على الميراث وقال في حقه انه لا يرضى من حسنة من المصدق بالجمعة من الدين
 هو قول الشعبي البصري والمالك ابن ابي ليلى رحم وقال هذا العدل حسن رجل مات وترك نسبا يسيرا فادعى حسنة
 ان لا يمس بها على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيعه وادعى الآخر انه كان من حسنة فادعى كل واحد حسنة فاستجاب
 على ما ادعى فانه يقف لكل واحد منها خمسة ايسر لحدها ان يبارك صاحبها فاقبض رجل له تسعة اولاد فادعى من
 وحوازه تسعة ان تسعة من اولاده ثلاث ثلاث ثلاث وكراسهم عليه الف درهم ثم مات فاكتر سائر الورثة ذلك فاشبه
 يشبهه على نفسه اربعة فملك فادى الاثلاث الاولاد والدين تسعة ايسر لاهم كمالوا فقصوا وقت الاقرار فادى ان سائر الورثة
 يكونوا ريش المال سهاؤهم وان اكرهوا فادى له عولك حسنة على ايهم سمعون الاسامي التي ذكرها الشهود فليقتض ايهم بذلك
 لم يكن في سائر الورثة مثلهم في الاسامي رجل مات وترك ثلثا فادى بعض الورثة عيالا من احوال التركة ان المورث سب
 في محبة وقبضه وبقية الورثة فادى كل واحد في المرض فان القول يكون قول من يدعي اليه في المرض وان قالوا
 حسنة حسنة عليه من يدعي اليه في الصحة كذا ذكر في الخارج الصغير وذكر النسبي رحم في الصادى الورثة ماتت وخلف

واختلفت الزوج وورثتها في مهر الذي كان عليه فادعى الزوج انها وصيت منه في صحبها وادعى الورثة ان الهبة كانت
في مرض متونها فالقول يكون فعلى الزوج لانه يكره استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج واستحقاق الورثة ما كانا بائنا فكلوا
القول قوله لان هذا النسخ انما هو رواية الجراح الصغير والاعتماد على تلك الرواية لانهم تصادفوا على ان المهر كان واجباً عليه
واعلموا اني استقوط مكان القول قول من يكره سقوطه ولان الهبة ما دونه والاصل في الحدود بشان الحال الى اقسا
الا وفات **فصل في الخصومة بين الزوجين في القزل** اذا غرلت المرأة قطن زوجها فهو على جوده
اذا ان اذن لها بالقزل فغرلت او انها باء من القزل فغرلت او لم باء من لها ولم ينفق فغرلت ولم يقبل الزوج شيئاً لها
او لم يعلم غيرها فان غرلت باءه فهو على وجهه اذ ان قال لها اغزليه لي او قال لها اغزلي نفسك او قال اغزلي لغيرك
في ذلك او قال اغزليه ولم يذكر شيئاً ففي الوجه الاول يكون القزل للزوج لانها غرلت فخطبه باءه لاجله فيكون له ولاية
لما على الزوج لانها سرت باء القزل وان قال لها اغزليه بكذا او سمي لها امر معلوماً جازاً ويكون لها الاجر المسمى وان سمي اجراً مجهولاً
كان القزل للزوج ولها اجر مثلها كما في سائر الاجارات فاساً وان اختلفا فهائت المرأة غرلت باءه وقال الزوج لغيره كان
القول قول الزوج مع اليقين لانها تدعى عليه الاجر وهو يكره فيكون القول للزوج هذا اذا مال لها اغزليه لي وان قال القزل
نفسك فغرلت كان القزل لها ويكون في ذلك هبة للقطن منها وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك اغزليه لي
وقالت لا بل قلت اغزلي نفسك كان القول قول الزوج مع اليقين لان الاذن يستفاد من هبة والظاهر ما به لان
العادة ان المرأة تغزل قطن الزوج لاجل الزوج وان قال اغزليه لي يكون الثوب لي ولك كان القزل للزوج ولي عليه
الاجر انما غرلت للزوج معيّن القزل فيكون في معنى فقير الطحان ويكون القزل للزوج لانه صاحب اصل ^{القطن} وهو
وهو كما هو مخرج لا الى ما كالتيسير بالنصف فان الثوب يكون لصاحب القزل وان قال لها اغزليه ولم يذكر شيئاً
الزوج انما غرلت له كان القول قوله لانه يطلب منها الثوب وانما الاجارة هبة القطن هذا اذا غرلت باءه قال
عن القزل فغرلت بعد النهي كان القزل لها وعليها للزوج مثل قطنه كن حنطة فطبخها غداً فخبثت من كثره القطن
لما صبت به من الحنطة وان لم باء من لها ولم ينفق عن القزل فغرلت التكان للزوج باءه القطن كان القزل لها وعليها
مثل القطن لان الظاهر انه يشتري القطن للتجارة لا للقزل فتصير غاصبة كما لو غرلت بعد النهي والتكان للزوج جازاً باءه
بئنه لاجل الهبة كان القزل للزوج لانها غرلت باءه ولا اجر لها لانها متطوعة كما لو خبزت من قطن الزوج وطبخت

القدر بل ان الزوج ومن يستحق من شترى قطعا وامراة ان تقول فعلت كان القول باطلا
 شترى عليها وهو بمنزلة طعام وضعت في سيرة فالكسوة ودي شترى في النذر او اذا غزل قطعا لم يغير نعم خلقا. قال صاحب
 القول غزلت اولى والغزل لي وقال الآخر غزلت فغير ذلك القول لي كان القول قول صاحب القطع لان الاصل في الكلام
 عدم الوجود الا انه ظاهر في غير هذا الظاهر ان يستحق قطعا غير ذلك ليقول قوله ومن شترى الامام في كبره من الفضل من رجل
 شترى قطعا وجوز فانه قول امرأته وابته الى المرأة انها قطعا فعلت المرأة فوجب فيها كبرها ثم ماتت المرأة
 كمن غزل والكراس قال الكائن هي التي وقعت الغزل الى الحائك فغير امر الزوج فان الكراس لمرثته المرأة وللزوج
 انما عمل مثل الغزل الذي غزته من قطعة والكائن الزوج هو الذي وقع الغزل الى الحائك فغير امر المرأة فان الكراس يكون
 للزوج وكان عليه غزل مثل غزل الذي غزته من قطعتها وان فاجبها الى الحائك وقع حصةها بما صا به كان الكراس
 بينهما بقدر عدل ولا فمان على حصة منها لصا به رجل في يدي امرض لغيره اجر افعال بسا لارض آخر بما يرى والاخر
 وقال لا اجر خصبتها منك اجرها فالاجر لي كان القول لرب الارض لانها احلما في بدل منفعة الارض والاصل ان بدل ملك
 الانسان يكون له ولو كان الآخر في الارض ثم اجر افعال بدارض امرتك ان تبني قبالي ثم يواجر وتقل ذي السبد
 عصبتها منك ميت ثم اجرت فانه قسم الاجر على الارض وهي منسبة على الارض وهي غير منسبة فما اصابها اكون
 الآخر وما اصاب الارض يكون له ايضا حصة الارض لان الاصل ان يبنا اكون للباقي فلا يفضل قول صاحب الآخر ان قال
 سب الارض خصبتها مني منسبة كان القول قوله وان فاما المنسبة كان منسبة للمصاحب او ذكره في المنسقة وتو قال
 الآخر خصبتك انما ولجبت فيها عشرة الاف وقال المقر لابل امرتك بكون القول قول المقر وتو قال المقر لابل مني
 الالف وعشرة الاف كان القول قول المقر وتو قال خصبتك ثوبا فقطعت وخطة لغيرك فبصا وقال المقر مني
 فبقيس وقال بل امرتك بنجاطه كان القول للمقر باب عومي السحا فطر والطرقي ما طعن من دارين كل دار طر
 ادعى الحائط صاحب كل دار فله السهل على وجوده ان كان له العجين جذوع على الحائط فله شتران فله السهل على
 عليه شترى فهو صاحب الجذوع عننا وكذا لو كان لاحد ما عليه جذوع والآخر عليه جذوع او يوازي فهو صاحب الجذوع
 والحائط لاحد ما عليه جذوع والآخر مسترة او ما طر فالحائط لغيره من جذوعه وهو الاصل لصاحب الجذوع وهو المسترة
 مسترة فله السهل لرجل عليه علو آخر ولا يوازي صاحب المسترة فله السهل على الجذوع المسترة

الحائط المستنار في يوم صاحب برة فيها والتمكان لا حيد با على الحائط المستنار في يومه ومع ذلك فخر اتصال
من جانب واحد عند صاحب برة ومع اولى والمردون هذا الاتصال داخلة بعض انصاف اللين في اني لم ينزل لك حرج
الحائط المستنار في يومه لاسن الجانين ج وكر الالهي اولى ان صاحب هذا الاتصال اولى بالحائط المستنار في يومه
بعض المشايخ روح والتمكان لاحد المدعين في الحائط المستنار في يومه ومع ذلك فخر اتصال ترميع هذا الحائط المستنار
الزبرج اولى بالحائط المستنار في يومه ولا بوم صاحب الجذوع برف الجذوع كما قلنا في برة واختلفوا في تفسير
قال الكفر في روح نفسه داخلة انصاف اللين من جاني الحائط المستنار في يومه الجذوع لاجلها والتمكان متسلل بالحائط
مقابل الحائط المستنار في يومه في نصير بربا شبة القبة فيكون الكل في حكم بار وسد برة بعض المشايخ روح وعن
ايسين روح تفسير الالهي بترج صاحب الاتصال على صاحب الجذوع اتصال جاني الحائط المستنار
في يومه داخلة انصاف اللين الجذوع لاجلها ما اتصل الحائطين الجذوع في مقابل الحائط المستنار في يومه
وعليه اكثر المشايخ روح منهم شمس الالهي في يومه هو اولى من صاحب الجذوع ولا بوم صاحب الجذوع في يومه لان صاحب
الاتصال استحق الحائط المستنار في يومه من غير ظاهر فلا يستحق برف الجذوع على صاحب الجذوع وبخلا في انوارها
في دابة فلاح بها عليها حمل ولا فخر عليها فلاح فان ثمة يوم صاحب الحذاء برفها لان نص الحذاء على دابة العجوة
لا تصور ان يكون استحقاق الاصل اما نفع الجذوع على حائط الغيرة يكون استحقاق الاصل بان كان شمس وحل
اصل القصة والتمكان لا حيد با على الحائط المستنار في يومه برة والاتصال لا على وجه الزبرج والآخر عليه هرادي او بوار
اولا شئ في يومه صاحب برة والاتصال من غير داخلة انصاف اللين جوار فلا يغيب والتمكان لاحد المدعين على حائط
مستنار في يومه من اللين واجره فهو برة برة والتمكان لاحد بها عليه هرادي او بوار ب. ولا شئ في يومه
مبينها ولا يغيب هرادي والبوار والتمكان وجه الحائط المستنار في يومه الى احد المدعين وان كان لاحد بها عليها
كان الحائط المستنار في يومه من المدعين في قول من يفتد روح ولا يترج بذلك احد بها واني قول صاحب روح
بالحائط المستنار كان وجه الحائط والنقاط اليه والتمكان الاحد بها عليه جند واحد والآخر عليه هرادي او بوار
اولا شئ في يومه صاحب الجذوع والتمكان لكل جند منها عليه جند ومع الا ان جذوع احد بها اكثر من جند ومع
الاخر لكن لا ينقص عدد جند روح صاحب القليل عن الثلث اختلفت الروايات في ذكر في الفتوى عن ايسين روح اذا كان

لا بد باطل الحائط منها نزع في موضعين ولا آخر عليه اكثر من كلب جملته بينهما نصفين فالحال ان احد هما عليه ثمانية ولا آخر
عليه ثمانية فالحائط على صاحبين واما انما اربعة موضعين واما انما اربعة بينهما نصفين فاما اعتبار اربعة اركان
صاحب الاول اكثر من نصف جندوع الاخر فهو بينهما فذكر الحكم المشبه في المختار اذا كان لاحد هما خشبات ولا يخرج خشبات
فهي بينهما نصفين واما اذا فاق اكثر من النصفين عن المستوي لان احد صاحبين اكثر من نصف جندوع وصاحب الاخر
في صلح الاصل لو كان لاحد هما عليه عشرة جندوع ولا آخر عليه خمسة جندوع لكل وجه منهما باقية واما اذا كان لاحد
الحائط منها نزع فبكون بينهما على ثلثة ثلثة وصاحب عشرة وثلثة لصاحب خمسة وثلثة بعض المشايخ يروى وانه لو كان
رواية الفتى لان وجهه صاحب القليل ليس اكثر من نصف جندوع الاخر وانه يخالف ما ذكره الحكم المشبه في المختار وكره
نصف جندوع اذا كان لاحد هما عشرة خشبات ولا آخر ثلثة فصاعدا يعطى بينهما نصفان اعتبار الاول في الجميع بانصافه
اشار في صلح الاصل ولو كان لاحد هما جندوع اربعة وثلثة وثلثة ولا آخر عليه ثلثة جندوع او اكثر ذكر في التواريخ ان
الحائط كجانب اثنان لصاحب اثنان ودون اثنان موضع جندوع قال وهذا استحسان هو قول ابي حنيفة وصاحب
آخر قال ابو يوسف في القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين واما ان كان ابو حنيفة يروى يقول اولاهم يرجع الى الاستحسان
وذكر خمس الاثمة في موضعين في دعوى الاصل اذا كان لاحد هما عليه عشرة خشبات ولا آخر عليه خمسة وثلثة فكل واحد
منهما اثنان خشبة ولا يكون الحائط بينهما نصفين واما اخر في النخبة والخشبتين فذكر في صلح الاصل وكره في
كتاب الماقران الحائط كله لصاحب خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يورث من الخشبة لان استحقاق صاحب
الخشبات باعتبار الظاهر فلا يستحق به برقع الخشبة على صاحبها ووجه رواية الدعوى والصلح ان الاستحسان باقتناء
وضع الخشبة فيعطى لكل وجه منها بثلثة خشبات ووجه التصرف منه في ذلك الموضع وقال في الموضع
من لم يذكر في الكتاب كالمين خشبات انه لوها يعطى به من ايمان نزع من قال يعطى به بالاكسب بينهما على عشرة
عشرة اسهم لصاحب خشبات واهم صاحب الخشبة الواحدة فقام المين خشبات حكم تحت كل خشبة من الحائط عشرة اهلهم
الحائط يعطى لثمان اربعة على هذا قال روح واكثرهم على انه يعطى لصاحب عشرة خشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان كان
الوضع يكون لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم وقال بعضهم الحائط كله يكون لصاحب خشبات واما الخشبة
والخشبتين من وضع الخشبة في ذلك الموضع قال روح واهم ان ذلك الموضع يكون لصاحب الخشبة كما ذكر في

في بلادهم ولو كان الحياطين وادرجاين كل وجه منها يدور وكل وجه منها عليه خدوع يقضي بينهما نصفين
فان كان جسد من احد هاتين فلا يخرج من زيد في جسد وعده حتى يكون مثل جسد وعده صاحبه قال سوا ان اردت وهذا اذا كان الحياطين
يحمل الزايدة فان كان الحياطين الزايدة ليس له ان يتعدا دار في يد قوم في يد كل وجه منهم حية معينة والدار ورجع
باربع سفلى الارج في يد جسد هم وعلى ارج الارج طريق الاخر الى منزله فانه يقضي بالارج لصاحب فعل لصاحب العلوان
على الارج على عاله ولو كان على ارج الارج رويشن هو على منزل صاحب السفلى وهو طريق لصاحب العلوان
في الروشن فالروشن كله لصاحب السفلى لان الروشن بمنزلة سقف السفلى لكن لصاحب العلوان عليه امر على حاله
المساكن المتعدية سفلى سبت في يد رجل عليه علوان في يد اخر انهم لم يغل وسفلى كان جسد وعده ولوا رجه هو يد لصاحب
السفلى لان ذلك من سقف السفلى وانما يظهر ان كل من سبني ميتا يحيا مستقلا ويكون لصاحب العلوان كمن على
ظهره دار في يد رجل وعلوان في يد اخر وطريق العلوان في ساحة الدار ادعى كل وجه منها ساحة الدار فان الدار
يكون لصاحب فعل وعلوان وطريقه لصاحب العلوان ساحة والسفلى في يد صاحب فعل فانه يدور الذي يستعمل ساحة
بوضع الامتعة وكسر الخطب حسب القصد وادخال الدابة فاما العلوان وطريقه في يد صاحب العلوان فيكون ذلك له وان انا
المستترة يقضي لكل وجه منها جاني بالآخر نزيحا الى ارج على ذي السيف في ياني يد ذي اليد خص من دارين فسطح
الى جسد ذي الذين كل وجه من صاحب ذي الذين يد اخص قال ابو حنيفة ربح يقضي بالخص بينهما نصفين وقال
صاحبه ربح يقضي به لمن عليه القسط هو يحيا فلما في الحياطين دارين كل وجه منها يدور وجه الحياطين والطا
الى جسد هاتين حياطين سفلى لرجل وعلوانه لاخر فاراد صاحب فعل ان يهدم السفلى لم يكن له ذلك فهدم وان اراد
السفلى ان يفتح فيه بابا او كوة او يدخل فيه جسد عالم يكن له قبل ذلك لم يضر صاحب فعل ذلك في قول حنيفة ربح
الا ان يضر به صاحب العلوان وقال ابو يوسف ومحمد ربح له ان يفعل ذلك اذا كان لا يضر صاحب العلوان فان كان يضر
فذلك يضره لم يكن له ان يفعل وكذا ليس له ان يخفر في سفلى بركب او اراد صاحب العلوان الحد على علوانه
او يضع عليه جسد وعاد اوضح في كيفية لم يكن له ذلك في قول حنيفة ربح اضر السفلى او لم يضره فربما ان
اضر السفلى يمنع منه وان لم يضر لا يمنع رقيقة لا مسنة لما فيها ووجهه مودعهم في الرقيقة فربما جسد هم سفلى
ادعى ان يستحق له وادعى كل وجه منهم انه لا فالحاكن سبني استحق الى ملك احدهم او مشغول بمناعة كان

في الحكم ويكون القول قوله مع سببه وثان لم يكن له بين السبب والاعتقاد كذا ولا كان ينبغي له ان يفتي
ميسا وكل وجه منهم ان يخالف الآخر على نصيبه عند عدم السببه واهم فاقم السببه فهو له وان قالوا جميعا
لهم كل وجه منهم باق في بدعيه وجه صحيح وادعى صاحب الارض ان يرفع واراد ان يرفع
عائنه بحائط الدار وسد صاحب الدار عن ذلك قال نظر ان الزقه بالدار بحيث لا يقطع حائط الدار لا يقطع حائط
الذاني كان لصاحب الارض ان يلزق حائطه وان كان لا يقطع حائط الدار لا يقطع حائط الدار ان لم يكن لصاحب الارض
ان يلزق حائط الدار وان كان اصل حائط الدار واربعين ذراعا ولا يشترط ان يكون لصاحب الارض ان يلزق حائط الدار
وسيا في الاحكام الحائط مشترك في كتاب السبل ان شاء الله تعالى باب الكمين حبس ادعى على رجل بالمال
ما ذكره ادعى عليه وطلب الدعي من القاضي ان يجلده قالوا يقول القاضي لا السببه فان قال نعم لا سببه
في المعسر في مجلس القضاء وطلب من القاضي ان يجلده فانه لا يخلف في قول جديف روح وقال ابو يوسف روح لا يخلف
في ضرب الروايات عن جديف روح والطحا رقه ان القاضي ان كان يحب راو رأى الميل الى قول جديف روح لا يخلف
وان ال الى قول جديف روح لا يخلف وهو كما لو قيل بغيره ان الخصم بلا عذر من مرض او سفر او نحوه ان القاضي يجديف
فيقتضي بما اقتضى اليه جهاده وان قال الدعي لا سببه لا وقال جمهوري غريبه وان القاضي لا يخلف ولا يكره
فيمن لا يقطع ونفسه التعليل ان يقول بانه الرحمن الرحيم يذكر من بيننا ما اشار وقال بعضهم خطا الى حال الدعي عليه
ان عرفة بالصلاح لا يقطع بل يكتب بذكرهم المدة ولا يكره المدة وان عرفة على غير ذلك لا يقطع فيذكر الاسم والصفة
ويبلغ فيه وقال بعضهم خطا الى الدعي به ان كان لا يحيطه غلط وان كان تخير الا يقطع وان اراد الدعي تخليفه بالطلاق او
في ظاهر الرواية لا يجديف القاضي الى ذلك لان التخليف بالطلاق او التناق ولو خذلك حرام ومضهم خبر وان ذلك في تنا
ومعجب ظاهر الرواية فاذا اراد القاضي تجديف في عوى للعلل ملغاة بانه الدعي عليه المال الذي يدعي ولا يشترط ان
لوعنه على الكل بما يكون عليه بعض ذلك المال الا كله فخلع ولا يبال وتوجه الدعي سببا بعض المال والدعي
عليه بترك المال اصله الطالب الاكبر واخره فبغته وكان الاحوط ان يجمع بين الكل والبعض ولا يخلف بانه يستقر
هذا المال ولا يغيبه الا وذاك ان كان الدعي يدعي المال بذكر السبب لا خال ايه يستقرض مثا وغيبه اقبل من التوجه
ثم عليه فلو خلف على السببان كما دنا في بيته ولو اقر بالاستعراض او التمس ادعى الروايات فمما ذكره الدعي

الرد ولتقضاء فاعلم ان المال ثانياً كان منسباً الى الجائدين فيما قلنا في حلفه على ذلك الوجه سواء عرض المدعي عليه او لم يعرض
الا ان فيما سوى الوضعية يحلف بالبراءة عليك لا قبلك المال الذي يدعي ولا شيئا ومنه في الوضعية يحلف بالبراءة
بيدك هذه الوضعية التي تدعي ولا شيئا منها ولا قبلك حتى منها لان المدعي عليه لو كان يستهلك او يورث او يولد
سواء كان عليها لا يكون في يده ويكون قضاها لها فيحلف على نحو ما قلنا وعن سيبويه ان المدعي اذا ادعى مالا متعلقا
على المال وان ادعى مالا يستحق على المال بذلك سبب بالبراءة يستقرض منه فلا لال او بالبراءة انقضت منه فلا لال
او نحو ذلك لان العرض المدعي عليه القاضي فيقول لا تخلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يقرض المالك لا يكون في
الال غاية عند الدعوى بان رده او ابراه فادعوه على هذا الوجه فيحلف على الحاصل كما ذكرنا وخبره بعض المتأخرين
رح وقال ثمس الدائم المحلوا الى رح بخلاف جواب المدعي عليه دعوى المدعي ان اكل المدعي عليه استقرض فوضعت
سبب تفرقت منه شيئا لا غصبت منه شيئا يحلف على كنه ما تفرقت وان قال المدعي عليه في الجواب سبب له على مال الذي
يدعي يحلف على الحاصل بالبراءة عليك لا قبلك فلا لال الذي يدعي ولا شيئا منه قال رح هذا هو حسن الاقوال
عندي وعليه اكثر الفقهاء وتكون رجلا ادعى على رجل ان يستهلك مالا وطلب الحلف من القاضي فان افاض لا يحلف
وكذا لو كان هذا شريك في ربح ولا ورى قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال لمعني ان طلاق بن طلاق
لي ولا ورى سدره واراد ان يحلف الوارث لا يحلف الا الى ذلك كذا لك الذي يورث اذا قال قضيت
بيني ولا ورى كم قضيت او قال قضيت قدره واراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه قال ثمس الدائم المحلوا
رح الجهاد كما منع قبول سببته تمنع الاستحلاف ايضا الا اذا اتهم القافر ولم يمسح فم لم يوقف ولا يدعي حلفه شيئا
معدوما فانه يحلف فخر اللوقف بسببهم رجل غصبت ضا وارا فاراد ان يفسد سببهم واغصبت ارا لم يمسح
بعد دعوى صححة فقال المدعي عليه انها وقت في يدي على سبيل خير معلوم وخرج المفسد من عن فانه سببته كان له
ان يتحلف المدعي عليه في قول محمد رحمه الله لا حلفه فها يقضي بالغصبة في مال لا يقضي فلا يستحلف ثم عنه
يخرج انما يستحلف اذا اراد المدعي ان يثبت القيمة عند الكول اما الوارثان فانه لا يقضي والغا عند الكول فلا
يستحلف ايضا لان المدعي عليه لا يثبت ما يوقف عليه وقابا واره فلا يمكن القضاء بها المدعي عند الكول قال شيخ
الامام اكره ابو بكر محمد بن الفضل رح فيسبني ان يعني بقول محمد رح ويعني بالقيمة عند الكول كذا يحتاج الى

[illegible]

شبههم في الوارث بالدين على ابي حنيفة ما قضى القاضي عليه شبهة انه لا يقبل شهادته ولو لم يقم المدعى بسببته بالدين شبهة
الوارث في ظاهر الرواية يعنى بكل الدين من نصيب هذا الوارث وقال الفقيه ابو الليث ربح خذى لا يستوفى كل
الدين من نصيب هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو ان هذا الوارث لم يقرب بالدين على مورثه ومجرا له
من فاقه بسببته واراد تحليل الوارث ولا يحلف على العلم فان حلفا فندفت عنه الخصومة وان لم يحلف على العلم
في ظاهر الرواية فان شبهة هذا الوارث بالدين انكر وصول التركة اليه فان صدق المدعى لاختصاصه بينهما وان كذب الله
يحلف الوارث على ابيات ما وصل اليك المال من جهة والدك فان حلف لا شئ عليه وان كحل يؤمر بقضائه
بذا اذ حلف المدعى على الدين او لا ثم حلفه على وصول التركة اليه فان حلفه او لا على وصول التركة اليه فحلف ثم اراد ان
يحلف على الدين فقال الوارث ليكلم على بين لاني لم احسن شيئا من تركته لميت لا ليقتضى القاضي اليه ولا يحلف
العلم بانه ما تعلم بالدين على ابيك بهذا المدعى لان وصول المال الى الوارث وتحليل التركة ليس هو المدعى
على الوارث فان وعوى الدين يصح على الوارث وان لم يصح لميت لاني لا احتمل انه لو قضى بالدين باطل
مال بعد ذلك من بضاعة او دين او ودية فلا يحتاج المدعى الى اثبات الدين قال الفقيه ابو الليث ربح كان الفقيه
ربح يقول يعقل بسببته بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال لميت ولا يتحلف قبل ظهور المال اما قبول بسببته
ولو لم يقبل ربحا فليس هو واثموت فيهلك المال فقبل بسببته قبل ظهور المال لمكان الفائدة ولا يتحلف قبل ظهور
المال لانه اذا لم يكن في يده مال لو لم يستحلف في الحال فيستحلف عند ظهور المال فلا يحتمل ملك المال هذا اذ حلفته
الوصول او لا ثم اراد ان يحلفه على الدين او على كل شيء فان اراد تحليله فقال المدعى عليه لم يصل الى من مال لميت
ولا يمين كاي شيء ذكر الخصم ان القاضي لا يفتت اليه لان القول بالمدعى ان صدقه في عدم الوصول اليه حلفه
الدين على العلم وان كذبته في عدم الوصول كان الدان يحلفه في عدم الوصول والدين جميعا لانه في عدم الوصول حلفه
على ابيات وفي الدين يحلفه على العلم بانه ما تعلم ان هذا على ابيك كذا وبه شبهة عامة المشايخ ربح ثم حلفوا ولا يحلف
مرة ومهدة او يحلفه مرتين قال بعضهم حلفه مرة ومهدة ويصح بين اليمين على السلم وبين اليمين على ابيات حلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو في حديثه ما سانه وقال بعضهم حلفه مرتين بانه ما وصل اليك من مال الا شئ
ثم يحلف بانه ما تعلم ان هذا على ابيك كذا لان الحكم بما لا يتعلق به الامر من فانه وان شبه بالدين لا يوجب شبهة

[illegible]

هو منسبت له بها وقال ابو القاسم نعم بارجح بسبب ان الجلف على الاستدراك الجلف على الحق واذا جرح الاستدراك
الجلف في شئ الجلف على انك لا تعلمه في هذه المسئلة وانما اعاقوا اعتقادهم ان الاستدراك هو الجلف
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع الاستدراك بسبب ان الجلف هو الجلف على الحق وليس هو
اذا جرح الاستدراك الجلف على ما اقرره ولا ينزف اقرره على اجازة الورثة ولو كان تملك كالانف في الابد الثالث عدم
الاجازة والثانية لعدم الجلف في الاذن او انما رجع بسبب ان الجلف على ما اقرره ولو كان الاقرار سببا كان جرحه جرحا
قال مولانا زمره وذكر في الجراح ما يؤيد هذا قال اذا لم يسمع الجلف على الجرح حتى يثبت تسليمه ولو كان الاستدراك
لا يسمع وكذا انما رجع الجلف على الجرح لا يسمع نعمه راجع حتى لو تمكك المقر بيمينه الجلف لم يسمع الجلف ولو كان الاستدراك
تمككا لا يسمع لانه لا يملك تمككا ليس بمؤكد له رجل ادعى على امرأة انها امرته فانكرت المرأة فحلف وقال انما امرته
هذا الرجل الحالف فصدقها المقر له في ذلك قال ابو نصر الدوبوسي راجع الجلف المقر له على العلم بالبراءة اعلم انها امرته هذا الرجل
يدعى بها فان حلف صارت نفقة الجلف المرأة على استنات بعد ذلك فان حلفت فهي المدعى وان حلف نفقت الجلف
وان حلف الزوج المقر له فهي امرته قضاء فيها على النكاح ولا يخلط المرأة بعد ذلك لانها لو حلفت لا يسمع منه راجع
على نفقة طليقها وكان في البداية يمينه راجع ليمينها حاليين عن المرأة رجل ادعى على رجل الافعال المدعى عليه ان
المدعى ابرأني عن بده الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا منه راجع المدعى عليه بالان حلف المدعى على البراءة فحلف
المدعى عليه بتركه على المال ام لا قال الحافظ راجع الجلف وكذا قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع ان
المدعى عليه يحلف وقوله ابرأني المدعى عن الدعوى لا يكون منه راجع المال وكان الواجب على القاض ان يبال على
الاستدراك على المال فان قام بهينة على المال يحلف المدعى بتركه على البراءة وان لم يكن المدعى بهينة على
المال يحلف المدعى عليه ولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون منه راجع المال فان حلف المدعى عليه تركه ان
نحل حلف المدعى على البراءة وتوهم القاض ان هذا منه راجع المدعى عليه بتركه على البراءة فحلف المدعى على البراءة فحلف
المعتد بكون من اصحابنا راجع دعواه البراءة عن الدعوى لا يكون منه راجع المدعى عليه فحلف المدعى على البراءة فحلف
اصح وقال شيخ الامام الاجل الاستدراك في الجلف المدعى راجع بسبب ان الجلف المدعى او لا على البراءة لان المدعى
عليه يدعى عليه بطلان الدعوى وربما يخل في مقتضى الخصومة بينهما قال وفي المسئلة اعتقاد الشافعي راجع نفقت

الروايات على ان الامسى لو قال لا دعوى الى قبل غلطان او لا خصوصته في قبل غلطان يصح حتى لا يصح دعواه لان في حق ما
لله الزاوة ولو قال برئت من دعوى في هذه الدايمة ولو بقي له حق في الدار ذكرنا ان المخرج هو ان لم يرد في رجل
من يدعي له كان يراي لم يرد وكذا لو قال خرجت من هذه الدايمة ليس ان يدعي ولو قال ابرأ منك عن هذه الدايمة
لم يرد ودعوى في يده ويكون في ذلك اقرار من غلطان العينة رجل ومبا رفا من برئت اية وسلم فاجازت امرأة اية
واوعدت على المهر لان الارض ارضها وان العورثة قسموا الارث وان الارض وقعت في فمى وان الواهب هو الارض
فذلك ادى الواهب لان العينة كانت قبل اية ودفع الارض في قسم الواهب يخرج الموهب عليه عن قامة بيته
لما دعى وطلب عين المرأة خلعت لان الحملت سائر العورثة بعد ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن
ان الحملت سائر العورثة لان المرأة لا خلعت بغير ان اية كانت في مخرج يحمل عينة لم يصح فلا يخلع سائر العورثة
ادعى مبه في يد رجل ما ذكره الامسى عليه ما خلعت فكل فقصر القامى عليه بالكلول ثم ان ادعى عليه قامة بيته متبدا
او كان شترى البعد من الامسى قبل ذلك فكنى لم يستحق الا بقل بده بيته لان شترى البعد البعد البعد ولو ان
رجلا شترى بعد ان ادعى له عينا ما استخلف البائع وكل وقضى القامى عليه بالكلول ثم ان البائع امام بيته في
بترت اليه من هذا المبيع قبل بيته واودعى البذرة بعد اكمال الدين واودعى القوم من هذا المبيع المالك لغيرها من
ولا يصح دعوى المرأة عن المبيع لكان المبيع في قول الشيخين مخرج ويسمى في قول الشيخين مخرج رجل ادعى على رجل
فخص حائطه ونهده لثوبه وبذلك فان بينه طول الحائط وعرضه جازت شبهاتهم وان لم يكن رواقبه ولا شتر ذكر
العينة رجل ادعى على رجل ان مبه فغير ان مبه شيئا واراد ان يتخلف المولى كيف يستحل له يستحل له بانه لم يكن
بذلك استحل كذا وبانه ليس له عليك شي من الوجع الذي يدعى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن
في النواذر مضطرة في هذا الفضل في بعضها يخلع على قسم الدعوى وفي بعضها يخلع ان ماله عليك حتى من الوجع الذي
يدعى وقد ذكرنا من مسائل في اهل هذا الباب رجل ادعى على رجل ان مبه شيئا الى من الغلطان كذا او ماله في الدعوى
فكسر على هذا المال ولم يخل لم افر من كيف يخلع قالوا يخلع اياه ماله عليك شيئا الى من الوجع الذي يدعى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن
ان عرض القامى لغيره على الحاصل واللا يخلع بانه فخره رجل مات وله على رجل الف درهم فمات من اهل بيت البكر
الى القامى واودعى عليه الدين قالوا يخلع للزيم قبل ان يثبت الدين مروت الاب ان يخلع بانه اياه عليه شي من وجع اللزيم

للوارث ان يحلف ان علي هذا الرجل درهم لو قيل بالنحو ان ادعى دينا لم يملكه على رجل واراد ان يحلف المدعى عليه فقال له
 عليه لو قيل احضر مولاك حتى يخرج كل ما يدعى على لا حلف ليس له ذلك كذا الرجل اذ اقامه رجلا في شئ فقال المطلوب
 للقاضي ان هذا المدعى يريد ان تعاقب مرفوعه حتى لا يظفر فيها فاقرب ما يجيبه اياه واحلف فيما يدعيه على العيين قالوا ان
 القاضي عن الابرار اخره بذلك لا يجوز وقال فقهاء الجوسف فرح ان عرف القاضي المدعى بالعتب امره حتى يخرج دعاويه
 وان لم يكن كذلك لا بامره وقال ابو نصر صرح اذا كان الرجل على رجل دعاوى متفرقة لا يحلف القاضي على كل شئ بل
 بامره حتى يجمع الدعوى ويحلف بينها حسب قدر الحلف الحاكم الحكم رجلا لا يحلف القاضي في ذلك ثانيا وبما ان الحاكم فاستقل
 عندنا اذ اطلب المدعى بين المدعى عليه في شئ فقال المدعى عليه سمع كراسته حباك لا نظرفيه فقال المدعى لا اخرج
 وطلب من القاضي ان يحلف قالوا ان امره القاضي بان يخرج فهو حسن لا يجره كما لو طلب المدعى عليه من القاضي ان يسأل
 المدعى عن كوجه يدعى على هذا المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن ان لم يبين لا يجبر القاضي على ذلك فذلك
 هذا الرجل ادعى بالاعلى رجل خمسين مكا فيه هت ارا المدعى عليه بذلك لال المدعى فقال المدعى عليه ان المدعى
 افسد اكر واراد ان يحلف المدعى على ذلك كان له ذلك كما لو قال رجل لعبد مني عبدك هذا كذا فقال المدعى عليه
 ولكنك اقلستني سبعين وعوا وادان يحلف على ذلك عشرين يدرجل او عاها رجلا بل كل حسب منها على حدة
 فحلفه القاضي لاحد هاتين كل وقضى له ثم ارا والاخر ان يحلفه فكان الثاني يدعى للمكامل مطلقا يدعى له من المدعى
 عليه لا يحلف الثاني لان حادثة التحليف الكمول ولو نكل الثاني بسا نكل الاول لا يصح كموله الثاني على الاول
 بسا نكل ذلك الغفار وان كان الثاني يدعى عليه صبا حلفه لانه لو نكل الثاني بقين له القيمة فيحلف رجل ادعى دارا في يد رجل
 ولا يثبت له مدعي فادان يحلف المدعى عليه على هتات فقال فوالله اني ورثتها من ابي وعلى اوارث العتق
 العلم فانما حلف على العلم قالوا الذي ايد ان يحلف المدعى بامره فاعلم انها وصلت اليه من قبل سبعة فان حلف المدعى
 بقية ذلك يحلف المدعى عليه على هتات وان نكل المدعى يحلف المدعى عليه في ذلك على العلم ايد العلم انها لا
 مسكة غير اذفة فيها وادعى رجل فيها طرعا وانكر اصحابه كماله ان يحلفهم ان لم يكرهم اياهم صفرا او قف

[illegible]

اليمين لم يستند لان الخلف لانه لو بكل عني فليس معنى المزمع المال في نصيبه الذي عليه واشك ان الذي مصادق في دعواه ام
لا فذهب لا يثبت في ان الخلف فان طلب الذي يمينه ولا يرغب في نفسه او فالحال ان كبراي الذي عليه ان الذي مصادق في
دعواه فانه يرفع المال ولا يخلف وان كان كبراي انه يمتثل في دعواه وسعد ان الخلف رجل ادعى على وارث رجل
واخرج مكاتبه را الذي عليه بالمال فادعى الوارث ان المكاتب قد رافقه وطلب يمين الذي على ذلك كان له
ان الخلف لانه ادعى عليه لو لم يمتثل يمتثل ودعواه ولو قال الوارث قد كلفه المكاتب فذلك يمين فذلك يمين لان الخلف لانه لو
لم يمتثل ودعواه ولو ادعى ان المكاتب كان يكاذبا في كتمه لانه لا يقبل ذلك منه رجل ادعى على امرأة مخدرة او على
مرض مالا وطلب يمين الذي عليه فذكر الخصم ان روح ان القاضي سمع من ابينا واثنتين وموتها به عني يستخلف الذي عليه
وذكر في المستحق فيه خلافا على قول بعضهم روح سمع من ابينا الخلف وقال ابو حنيفة روح لا يثبت فيقفض ذلك الى ابي
القاضي فلو ان القاضي سمع من ابينا الخلف فجا رالا يمين وقال حلفته لا يقبل قول الا بانه رجل فوجب عليه اليقين فقال ان الله
جلفني في هذه الدعوى عنه قاضي بله كذا وطلب يمين الذي على ذلك حلفته القاضي بانه ما حلفته فان لكل اياك كون
ان الخلف الذي عليه وان حلف كان له ان الخلف الذي عليه على المال فان قال الذي عليه ان الذي قد ادعى
به المال عنه قاضي بله كذا ثم خرج من دعواه وابرأني فطلب من القاضي تخليف قال بعضهم لا يخلفه القاضي فقال
دعواه الا بانه لم يشع فاما يستوجب اليمين بخلافه سألنا الكافي وقال شيخ الاسلام خمس الائمة المحلوا في روح هذا الاول سواء
والاصح ان له ان الخلفه رجل اشترى من رجل عبدا ثم ادعى به عبدا ان قال المشتري شهودي تخلفوا لي الجحيم والقاضي
على قسمته الثمن ان قال المشتري شهودي فليس يتخلف البائع فان حلف البائع بخير القاضي لم يشترى على قسمته الثمن
ان لكل الفيني بالبعب او شبهه شهود على رجل لحق ونفى القاضي بشهادتهم ثم ان المشهود عليه ادعى ان المشهود
من شهادتهم ان ادعى برجوعهم في غير مجلس القاضي لم يسمع ودعواه ولا يخلف المشهود ولو قام له يمينه على ذلك لم يقبل
وان ادعى برجوعهم عند قاض آخر ان لم يسمع قضا القاضي برجوعهم لم يسمع ودعواه ايضا وان ادعى انهم رجعوا عند فلان القاضي
وان ذلك القاضي برجوعهم لم يسمع ودعواه ولو قام له يمينه على ذلك قبلت يمينه وان لم يكن له يمينه كان له ان
يستخلف المشهود لان يمينه عند قاض آخر يسمع بخلافه وصورة الخلف ان يقول له القاضي عليك عهدا وبينا قدامك كذا فادعى
خمس وطلب الذي يمينه فانه يخلفه وصورة الخلف ان يقول له القاضي عليك عهدا وبينا قدامك كذا فادعى

اوى بر سه سيم سيمر ما عا ولا يقول الا ما قلنا في بابها كان كذا لانه لو اننا بر سه سيم في هذا الوجه في غير سيمر المبره ولو كان
ما عا بر جل اوى على سيمر اذون الا ما قلنا حكموا في حال سيمر لا يحلف لانه لا شئ عليه فاما في المبره المال اما بسيمر ما عا
وذكر سيمر المبره في قول ما عا ما عا قال في غير سيمر لان لا اذون سيمر من المبره في المبره كذا بر سيمر
اناس عليه في الفحاشات ولبه الصم سيمر وفي بعض الروايات لا يحلف سيمر في المبره لان يكون سيمر على المبره
على قول سيمر روح لا يحلف لان فانه لا يحلف في الكول ومنه الكول بخل وبعي لا يحلف على سيمر
يحلف لان سيمر ما الكول سيمر وبعي بخل الا قراره وكره سيمر الا في سيمر كتاب الا قراره
عن الل اذ اشرى من بر جل جارية تم اوى على البائع انه قال سيمر وهو كاذب في دعواه حلف البائع في قول
حلفه اذ قاله بكم لانه فساؤه اعطاني قول سيمر في سيمر روح الا على بخل البائع وطها عا ما على قول
وسيمر روح الا على بخل له وطها عا على خلاف المعروف في قضاء القاضي بشهادة الزور في العقود وسيمر بر جل
مينا في بر جل الى واك ما قدرت الى بما قام له على طه سيمر ان له على قد سيمر في كان في كذا فخاله عا
التي لان الا سيمر سيمر انما في كذا للموجب صار ما قام له على طه سيمر على سيمر الا على انما كذا في
و ما قام كل واحد بها سيمر على سيمر ما عا به بالاك تبارت سيمر ويعني الذي اليه واد سيمر بر جل الى وسيمر
في المبره سلطان وقصه مني تم اوى انه لم يقبضه مني واني في سيمر بالقبض كاذبا وطلب عين الموجب في كذا في الامام
المعروف بالجوهر اذ روح في المبره انه لا يحلف للموجب في قول سيمر روح وعاد في قول سيمر روح وكذا
في كل موضع اذا اوى انه كان كاذبا فيا سيمر محاد او يقبض النفس من سيمر وغيره اوى انه كان كاذبا في سيمر
الموجب له سيمر بالقبض البتة ثم اوى انه كان كاذبا فيا سيمر محاد او يقبض النفس من سيمر وغيره اوى انه كان كاذبا في سيمر
الموجب له سيمر بالقبض البتة ثم اوى انه كان كاذبا فيا سيمر محاد او يقبض النفس من سيمر وغيره اوى انه كان كاذبا في سيمر
في ذلك في كتاب الامام اذ كان في سيمر خلاف سيمر وان سيمر روح لم يرض فلما في
الى فقال والمعنى بر جل سيمر من بر جل حراما بر في عقبه فوجد سيمر عا عا فقال البائع في كذا
احزاب على في سيمر لواب بما برهم وقال سيمر في بر جل سيمر في كذا على ان في سيمر في سيمر ابا ما في سيمر
ال جسمه سيمر من سيمر لانه لا سيمر عا عا في ابا عا في ابا عا على ان في سيمر في ابا ما في سيمر

لان المشتري يدعي عليه بيع الثوب الزائد وهو ينكر فحلف بمحاكم الكريه الكل فان كل يمينه حرة بما ادعى المشتري وان
 حلف المشتري بالبيع على الباقي ولا يحلف المشتري لان الباقي لا حلف المتقري بيع الثوب الزائد فبعضه حرة بما
 كان عليه وهو يمين ولا يحلف المشتري الاستحلاف ثلثة اوجبه في وجهه يحلف عند الكل وهو نفسا من الاموال
 ووجه الاستحلاف عند الكل وهو الحسد ووجهه فكلوا فيه منه خمسينه روح الاستحلاف في سبع مسائل ستة ما مضى
 التحاكم والرقن في الاموال والموالاة بالرحمة ونسب السالبة فذكر في الجامع الصغير اذا حثت الامة على مولاها بانها ولد
 منه ولدت اموال الولد او ادعت انها سقطت منه سقطت سببان خاتمة وانكر المولى لا يحلف في قول خمسينه روح وكذا
 لو ادعت امرأة الرجل انها ولدت له الولد منه وانكر الزوج وكذا لو جاز المولى والزوج لعيسى فادعى انها ولدت له الزاد
 استحلها لايمن عليها في قول خمسينه روح قالوا لا يحلف في حرمي وثلثين فحصل بعضها تخلف فيه وبعضها
 عليه ثمنها اذا ادعى رجل او امرأة على رجل انه قد فدا لا يحلف المنكر في قوله لهم ومنها اذا ادعى الزنا لا يحلف في صورة
 رجل حلف بيمينه ان لا يزني ابدا فثمة بعد الى القاضى وقال ان هذا حلف بيمينه ان لا يزني ابدا فثمة
 الذي حلف عليه بيمينه عتقت فانكر المولى الزنا فاطالب بيمينه فذكر الخصام روح انه يحلف بيمينه ما زنت بيمينه
 حلف بيمينه بعد ان لا يزني فان كل من اليمين عمن عليه بعد وان حلف لاشي عليه وذكر الخصام روح
 انه لا يستحلف بيمينه ما زني بمحاكمي لعبد وذكر شيخ الامام خمس الامة في حرمي روح الرواية محفوظة في الكتب ان القاضى
 اذا ادعى على المقتد وفان المقتد وفان صدقة في القذف وانه قد زني واثم بيمينه على ذلك فقلت بيمينه بيمينه
 عند المحرم وان لم يكن له بيمينه وادعى خلاف القذف وانه بيمينه في ذلك القذف بسقط المحرم عن نفسه لا يحلف
 القذف وفان على ذلك ولا فرق بين المسلمين فان مقتدوا القاضى من هذا الدعوى اسقاط المحرم عن نفسه لايجاب المحرم
 على المقتد وفان له الا يشترطه والاربعة في الشهود وكما ان مقتدوا بيمينه اثبات بيمينه لايجاب المحرم على المقتد
 فصار في المسئلة روايتان فاني خمس الامة المحلوى روح صحيح انه يحلف المولى في مسئلة ابنه من قبل بيمينه فادعى
 مولاها بهذا الكلام وذكر الخصام روح في ادبها ما هو اشارة الى انه لا يصير فادعى فادعى قال وقد الى الذي حلف
 عليه ولم يقل انه زني بخرا عن ذلك وذكر في حرمي ورجل قد فدا غيره فقال رجل اخر للقاضى ومهرها فقلت بيمينه
 ايمه فادعى حلف المولى منها كما هو المحرم لا يحلف على سبب بيمينه ما زنت بعد اذ حلف بيمينه بعد ذلك لا يحلف

[illegible]

رجل انه ابوه او ابنه واكثر المدعى عليه قال ابو حنيفة روح لا يمين على المنكر الا ان يدعي عليه الا بالنسب كما لا بد ان لا ينقض
اذا كان من يميني ينقض فيستحق على المال عند صاحبه روح انما يدعي نسباً ثابتاً بقرانه يستحق المنكر المدعى عليه
او لم يدع وان ادعى نسباً لا يثبت بقرانه كالمعمومة والاخوة ولحقها ان ادعى به ما لا يسمع ودعواه لا يستحق المنكر وان
دعى على المال لا يستحق المنكر وما يسمع به قسمه الرجل اربعة الاب والولاء للمرأة ومولى العاتقة قسمه المرأة يسمع
بشبهه بالاسب والزوج ومولى العاتقة ولا يسمع بشهرها بالولد لان شهرها بالولد قسمه على صاحبها وشهرها بالانثى
لا يسمع على غيرها وان ادعى بالنسب بان ادعى ان اباه مات وترك الا في يد المدعى عليه وادعى انه من المدعى عليه فهو
والمدعى عليه نيك الاخوة يستحق المدعى عليه على المال عند الكل لا على النسب بخلاف ما يدعيه القائلون في هذه الدار نصيباً
يدعى فان حلفت برى وان نكل يقتضى عليه بالمال ولا يقتضي نسباً برى بالمال اربعة اقسام الميراث والثانية نفقة
والثالثة اذا ادعى حق الحفظ والحصانة بان مال لمن تقطع صغيران الصغير الذي تقطعه اعمى واكثر للثقة والاربعة اقسام
ادعى لطلان حق الرجوع بان حبس الانسان مائة ثم اراد ان يرجع فيها فقال للمحبوب لانا انكوك واما الميراث
الواحد والآخر انما هو المدعى بالنسب بالمال او حقاً لا مكان للفقرة اثبات ذلك الحق دون النسب بخلاف غيره من
ما لم يترك عصبته وادعى رجل انه كان عتقه وان له الميراث لحي الولاء واكثر سائر الورثة لا يمين عليهم في قول
روح رجل مات فقال رجل لرجل انه مات وقد ادعى اليك في طلبة بن فاكراً المدعى عليه الا بصار او قسمه بالابصار او
الدين لا يمين عليه قسمهم وكذا الوادعى رجل على رجل ان فلاناً وكلك اطلب حقوقه وكما عاتة ومولى على موكك
كذا فهو الوصى سواء رجل في يديه دارا وعرض او حيواناً فتمت به رجلان القاضي وادعى كل حسب منهما ان
من ذى اليد بكذا قسمه المدعى عليه لاحد بما عينه ان باع منه واكثر اخر فقال الآخر القاضي حلف المدعى عليه في ان يمينه
فانه لا يخلف وكذا اذا ادعى المدعى عليه دعواه بما حلف القاضي لاحد بما فعل وقضى عليه بالكل فم قال الآخر خافته في فانه لا يخلف
وكذا الوادعى رجلان كالحاجة امرأة وقت ما بالي القاضي ما فرت لاحد بما واكرت للآخر فقال الآخر فلنمالي لا يخلف في
قولهم وكذا واكرت المرأة دعواها بما خلفها لاسد بما يمينه على قول يمينه ومحمد روح فكلت فتمت به الميراث لآخر في قولهم
رجل في يديه دارا وعرض فتمت به رجلان الى القاضي وادعى كل حسب منهما ان صاحب السبع وسبعه اية فادعى
بعينه وطلب الآخر يمينه لا يخلف فكذا الوارثه لاحد بما فعل لا يخلف للآخر وكذا الوادعى كل حسب منهما ان

مات درهم وانه قبضه بغيره لاحد بما اوصلت لاحد بما فعل لا يلحق الاخر وكذا لو ادعى شهدا بالبرهان لم يثبت
 وجوبه البرهان المبرهن لا يلحق المشتري ولو ادعى شهدا برهان الجارية والاخر الشاهد اذ لا يثبت الجارية والبرهان
 لا يلحق له في الشهاده وانه لا يثبت المشتري ان يثبت مقتضى هذه الجارية وتلك البرهان ان يثبت مقتضى الجارية
 احد البرهانين المقتضى وتبين ان الآخر لا يثبت ما قرأه الامر لا يستلزم الثاني ولو ادعى كل واحد منهما الجارية ما قرأه
 وعلقت بكل لا يلحق الاخر ولو ادعى كل واحد منهما ان شهد الذي في بدوى اليه يجب غيبته في يده لا يثبت
 او ان شهد لاحد بما اوصلت لاحد بما فعل لا يلحق الثاني ولو ادعى كل واحد منهما ان شهد الذي في يده بغير
 لاحد بما فعله القاضي الثاني وليلحقه احد ما يلحقك هذا المبدأ لا قيمة له كذا وكذا وكذلك الامارة رجل ادعى دارا
 به رجل وظل ان به الرجل المشتري اذ ان في رفع كذا وبين جد واما كذا من الثمن واما شقيق بده الدار بداري فلان
 فقال له على طلبة ان الدار التي تدعى فيها الشفعة لابني الصغير فلان فقال على شفعة انه يريد هذه الامارة فرفع
 عن نفسه فليحمله في ذكر الشفعة الامام ابو بكر محمد بن فضال وحقه ابو جعفر مخرج انه يلحق ولا يستطاعه العينين في الامارة
 كما لو شهد لا يثبت او لو لم يثبت كبره في شدة من انما ختم به رجل ما تدعى رجل ان له بيت فلان ومحمدا والي بده الامارة
 قد منه اليك فلو ان الذي شهد من القاضي من القاضي لا يلحقه وكذا لو كان له رجل امر بجلان
 له جارية فاشترى الوكيل له جارية شرابها تم وجب الوكيل الجارية عياقارا وان يدعى على البائع وموكله غائب
 فعلى البائع ان يملك فدرضى به المبيع واراد عين الوكيل على رضا الموكل لم يكن ليرمين امرأة بالزوجه وجاها
 وهي بكر فادعى الزوج انه زوجه ابامر او رضا انا كذا المرأة لا يمين عليها في قول من يثبت رجوع امرأة زوجها من رجل
 ورجل كالحاج عن الرجل يسيى وادعى انه وكل بالزوج ثم انكر الزوج وقال ما كنت وكلت فلان في النكاح وارضيه
 الاجرة وارادت المرأة مبيدة لا يلحق الرجل في قول من يثبت رجوع رجل من رجل في شئ ثم اختلفا في الخصومة حال
 المستضع لم يفعل كما امرتك وقال السائق فقلت فلو الا يمين فيه لاحد بما على الاخر ولو ادعى البائع على رجل انك
 استسعت الى في كذا وذكر الذي عليه لا يلحق احد على رجل ان عليه الف درهم بسم رجل يقال له فلان
 فلان اختلفا في وان بده المال الى وان فلان بن فلان في الذي المال يستحقه ان المال الى وان المستعير
 في يملك جان الذي باسمه المال وكلفني بغيره المال والخصومة فيه ان صدق له على عليه فجا ادعى الجوهر دفع المال

اية ولم يكن لك فضا على الغائب فوضعت الغائب انكر ذلك اخذ المال من الدعي عليه ثم الدعي عليه يرجع على الاصل
 وان انكر الدعي عليه بيمين ذلك فاقام الدعي بيمينه على انه وكيل الغائب فيقتض المال منه قبل بيمينته ويكون لك فضا
 على الغائب حتى يوضعت الغائب كرايس المخاره ولو قسمه الدعي عليه بالمال انكره لو كاله فاقام الدعي بيمينه لو كاله فاقام
 نفس الامة المحلولة في روح قبلت هذه بيمينته وكان له ان يستخلف على المال في قول وصورة التحليف ان يقول
 بالله اني سلم اليه او قيل فلان بن فلان الغائب بالخصومة وفي قضاء المال وقال بعضهم له ان يستخلف على الوكالة
 في قول بيمينته ومحمد روح ولا يستخلف في قول بيمينته روح فان نكل عن يمين الوكالة يوم يرفع المال اليه ولا يكون
 ذلك فضا على الغائب الا ان استأجره لا يكون حجة على الغائب من ان يسه الدعي عليه الوكالة وانكر المال كان الدعي ان
 يقيم بيمينته على المال وان لم يكن له بيمينته كان له ان يستخلف بيمينته بالفلان بن فلان الغائب ولا يباشر عليك بالمال
 الذي سماه الدعي وهو مات ولا اقل منها وذكر محمد روح في الاصل في اول المسئلة ان المال الذي بهم فلان بن
 فلان الغائب بالي ومثله ولكن فلان بالخصومة فيه وتقبضه وعن بيمينته روح انه لا يشترط ذكر التوكيل واذا ادعى رجل
 رجل انه قتل ابنا له او عبدا او وليا بالزوج القصاص او ادعى القصاص فغفله او ادعى انه قطع يده او قطع عين
 صغيره او ادعى شيئا او جرحه او حجب فيها القصاص فاقام الدعي عليه كان له ان يستخلف ثم في كيفية التحليف في القتل
 روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بيمينته عليك دم ابنه فلان فلا دم عليه فلان ولا دم عليه فلان فلا
 حتى بسبب الدم الذي بدى في رواية يحلف على سبب بيمينته ما قتل فلان بن فلان في هذا عهدا فما سوى القتل
 من القطع والشجيرة ولو ذلك يحلف على الحاصل بيمينته عليك قطع يده او دله فلاك سببها وكذلك في
 النجاسات والبراحات التي لحجب فيها القصاص فان حلف برى وان نكل في القتل يقتضى عليه الدية عند بيمينته
 وعند بيمينته روح يحلف او يقر بان ادعى انه قتل ابنه خطأ أو قطع يده او شجيرة خطأ او ادعى شيئا فدينه
 او ارضى تحليف بيمينته بالفلان عليك هذا الحث الذي بدى من الوجه الذي بدى ولا شيء من دمي الدية والماء
 الصبر لانه ادعى بالافحلف على الحاصل كما في سائر الاموال وقال ابو يوسف روح كل حق لحجب على غيره الدعي عليه
 كالدية في قتل الشجار وما شبة ذلك يحلف على سبب بيمينته ما قتل ابنه او ارضا في الشجيرة بيمينته ما شجرت
 يدعي وكل خباية يحجب بها الاكس والدية على الدعي عليه يستخلف كما يستخلف في القصاص امره او عتبه

زوجه ان سلف بطلا فاما ان لا يدخل بذه الدار مانه قد عليها بعد العين لم يستطع على وجوده اربعه من سبب العين والدار
 جميعا فانه قرا بطلا في ان انكر العين من الدار في فناء البر وانه يخلط على الحاصل بانه المزاويون شك بطلان
 مما ادعت ان سبب العين وانكر الدار على سبب العين لم يخلط بانه دخلت بذه الدار بدها بطلا فاما ان سبب
 في ذلك الزمان وانكر العين لم يخلط بانه دخلت بطلا فاما ان لا يدخل بذه الدار قبل ان يدخلها وكذلك
 اقرق افان في الملوك انه سلف بطلا ان لا يدخل بذه الدار فان سرف المولى والزوج القاضى ان لم يخلط القاضى على
 بدها دخلت بطلا فاما قبل ان يدخلها بطل استم رطل الى القاضى وقال ان ابى فلان بن فلان ان يخلط الى
 ولم يترك واذا فرغ من ذلك على بذه الرجل الذي قد متكره وكذلك من المال وقال القاضى سلف مما ادعت اجابه القاضى
 الى ذلك فان سلف وسد القاضى عليه في جميع ذلك امر القاضى بان يدفع جميع المال اليه ولم يكن ذلك تصار على
 وان كثر ما له على عليه في جميع ذلك فقال القاضى القاضى بدها ان سلم انه ابن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان
 ان فلان مات قال الخصمات وى عن احوالها جميع انه لا يستحلفه لكن يقال للذى اقم له بيته على وفاة فلان
 بانه فاذا امت له بيته على ذلك فبعد ذلك احلف على بانه على الايك من المال ثم قال الخصمات ح فيهما قول اخر
 انه استحل على العلم كما طلب الدعوى واخلف المشايخ ح فيهما قال بعضهم منهم من قال ان سبب ح اذ لا يخلط
 هو قول بعضهم ومحمد ح وما ذكر انه لا يخلط حتى يقيم الدعوى له بيته قول اخبرني ح وقال نعم للامة المحلوا الى
 اصحح انه يخلط قبل ان يقيم الدعوى له بيته فان حلف الدعوى عليه بطلان الابن اما له بيته على وفاة ابيه مانه وانه
 وان نكل الدعوى عليه يصير له الميراث فهو سلف وتوافر الدعوى عليه بالموت ونسب صرحا وانكر المال لا يكون الدعوى
 خصما له في حكم له بيته على المال ويكون خصما له في التحليف على المال فلهذا اذا اخل فخلطه بسبب الكول بانه انفلان بن
 فلان العلاني عليك هذا المال متى دعوى الموت ونسبت اذا حلف الدعوى عليه بخلطه على العلم وتوان بطلا ادعى كل
 فلان بن فلان الثالث كل بعض الدين الذي لا قبل بذه الرجل وبعض العين الذي نفى بذه فان صدق الدعوى عليه
 في جميع ذلك يؤمر بدفع الدين اليه ولا يؤمر بدفع الدين لان الامة ارجح قبض العين للكل من سبب ارجح قبض
 المال الغير حال فقام صاحب العين فلا يصح سببه بخلط ما لو اقر بوارثه وان انكر الدعوى عليه لو كانه قال ثلث
 المحلوا الى ح حلف بانه ما فعلتم انه وكل فلان بن فلان بعض الدين الذي لا عليك محال بخلط لاجل الوارث وهو

و هو موسى بن عيسى وبين الوارث وقال خمس الائمة له شرح اذا انكر الوكاية لا يحلف على الوكاية في قول حمزة بن حنبل
و لو كان المدعى ادعى ان فلانا بن فلان انقلاني مات اوصى اليه بقبض الدين الذي له على هذا الرجل بقبض العين التي
له في يده فان صدقه المدعى عليه في جميع ما قال فوثر المدعى عليه بدين والعين اليه مكان الوارث فجاءت
الوكاية فلان ثمة لا يامر القاضى بدين العين الى المدعى لان القاضى يملك نصيب الحق ولا نصيب الوكيل على ان كتاب
وان كذبه المدعى عليه يحلف على العلم بدينه يستلم انه اوصى اليه ولو ادعى رجل حينئذ في يد رجل انه ملكه اشتراه من
فلان القاضى و صدقه المدعى عليه فان القاضى لا يامر بدين المال اليه لانه قد مر بذلك يكون ذلك قضاء على القاضى
بالكسب بيمينه او اقراره اليه وذلك لا يجوز ولا وجه الى ان يقضى له بالاكسب بيمينه لانه قضاء بغير حلف لا بدعى
الوارث والوصى لا يكون قضاؤه والملك لم يثبت و ملك القاضى وان ادعى انه اشتراه من فلان من فلان او كذبه
بذلك لانه كان له ان يحلف المدعى عليه على الوكاية رجل ادعى في دار رجل طرفا و اقام هبته فشهد الشهودان طرفا
في يده البلاء جازت شهادتهم وان لم يجدوا الطريق قال خمس الائمة الحلواني شمس مجروح يده هبته في الكتاب
و ذكر في بعض الروايات لا يقبل الشهادة وان لم يجدوا الطريق و ذكر في بعضها انها لا تقبل بالمسلمين موضع الطريق
في مقدم الدار او في مخرجها و يذكر طول الطريق وعرضه قال هو الصحيح وما ذكر في الروايات انها تقبل وان لم يجدوا
الطريق يحول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق لان الجهاد لا يمنع صحة الامة ارضا ثبتت
يومر بالبيان و ذكر خمس الائمة شرح الاصح انها تقبل وان لم يذكرها موضع الطريق وموت اده لان الجهاد
انما يمنع قول الشهادة اذا اقر القضاة بها وهما لا يقبلان فان عرض الباب العظمى يحل حكم المعرفة الطريق قال رواه
محمد اخرج و ذكر في بعض النسخ وان لم يجدوا الطريق فذلك اجوز للشهادة يعني هبته ومعنى ذلك ان الطريق غير
بعض العمارح مقدرة بيمينه اذ يمين الشهود معتدلة الطريق بما يذكر شهره ومعتدلة الطريق اقل من سبعة اذ
او اكثر والقاضى يميل الى عدم بعض العمارح فيرشد شهادتهم مكان ترك البيان اجوز و ذكر في بعض النسخ ان بيده
كان اجوز و ذكر في الكتاب لو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم وان شهدوا ان
كان يبرئ هذا الطريق لا يقبل شهادتهم وان ادعى سبيل ما روى في دار رجل و شهدوا بسبيل و ذكر في الكتاب انها تقبل
قال خمس الائمة الحلواني روح هذا الطريق سواء انما تقبل اذ ايسر موضع سبيل انه في مقدم الدار او في مخرجها

وانه لما دونه من اهل النظر ذكره في كتابه الميسل المبدون في تلك القبل الشهادة ولا يصح الدعوى ولا يستحق الخصم
الا اذا شهدوا على اقرار الخصم في ذلك وتوان بمنزلة الرجل في دار رجل فله ما يحب الدار فيسبل الاما في كل حال
ان ينفذ الا ان يشهد التهودان له في تيسيل الاما في هذه الدار في الميزاب وقال بعض المتأخرين ان عرفان الميزاب
نايم ويصير السطح اليه فيرك وان شهدوا انه كان يسيل فيه لار لا قبل وان ذكره مسجلا مطلقا فخلقوا في انه لا ينفذ
اه النظر كان القول فيه قول صاحب السطح العيون على ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا واجرى على سطحه
داره من ادا ادعى انه فتح في حائطه لايامه بنى على حائطه بناء وادعى انه جرى الزراب والزل في ارضه وادعى عبثا
ارضه او غرس شجرة او باكر في فضاء الارض صاحب الارض لم يباح اليه دفعه ونفاه وسمح وعواه بان يبن على حائطه
ورضه وبوضعه وبن الارض بذلك الحمد وودعها فادعى وسمح وعواه واكر له على عليه يستحق على حسب الاما
عليه حاله لم يخلل سقوط الاما بالبرائة لورني بذلك كان حارة ولو صالح من غير الجوز وفي مثل هذا الحالت
سبب لو كان صاحب الخشب هو الذي وقدم صاحب الحائط على القاضي وقال كان لي على حائطه لار على خشب فزغ
او غلة لاجب وان صاحب الحائط ينسني من في ذلك لا يسمع دعواه بالمصحح الدعوى بان يبن موضع الخشب وان
حق وضع خشبه او يستبين او يشبه فلذلك وبين غلط الخشب في خشبها فادعى وسمح وعواه واكر له على عليه حلفه القاضي
على الحاصل بايد البتة في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وبه كذا في موضع كذا من الحائط في موضع السبب
او يجر من وجب له فان كل الرمة القامى حقه ولو ادعى بطل على غيره انه عرفني ارضه بغيره ذلك ارضه بطلب
انقصان فان بين موضع الارض حقه وما مقدار الحفيرة وانقصان الحفيرة القامى على الحاصل بايد او طلبك القاضي الله
يدعى ولا يخلط على سبب ان هذا الحائط سقطت الاما والابرا او لم يخل فخل على الحاصل قال مسر الا انه حكموا
ارجح عند بعض الناس ان في هذه المسئلة طلب عليه بس الحفيرة ولا يجب انقصان فلو حلف على انقصان بما يميل الى
الى ذلك القول فخلت فكان ينبغي ان يجر من قول هذا القائل الا ان الخصم ادعى لم يعتبر ذلك القول ولم
ايه نعم ذكر في الكتاب معرفتي ارضه بغيره ارضه في اشارة الى انه اذا لم يغير الارض فلا يدخل انقصان في ارضه
بذلك لا يجب عليه شيء وتوان به لار من ارض انبان زبا ما لو انظر فكان له ذلك القدر من ارضه في ذلك الموضع
بعض فمئة الزراب دخل بذلك انقصان في ارضه او لم يدخل لانه رفع ما لا يملكوا سقوطه وذكر في السبب اذا دخل لار

اذ دخل الارض في ارض انسان و اجتمع فيه الطين كقولك ان صاحب الارض لا يكون له ان يرفع ذلك من ارضه
 المسك اذا اجتمع في ارض انسان فغير عنده وحيثما لا يكون له صاحب الارض الا ان يجتمع جمل صاحب الارض
 انما راس من ذوات القيم ولم يعمل ثلثا واثوان جلادعي على رجل انه لم يملكه الا كسبه ودين ثم رادوا قوله
 ودين نعمته ان طلب نقصان حلفه اقام على الحاصل باسء ما عليك هذا نعمته من الله ارحم ولا ينسب منها ذكرا
 بعض العلماء ربح المكان الحاصل بئنا كان على الهادم اعارة الحاصل باله ربحان من الهاد و بالبحر و الحطب ان كان
 من ذلك لا ينقص نقصان و ان كان الحاصل حقيقا فخلق كان عليه نقصان ينسب من النقصان بحسب من هذا القول
 و يحلفه على وجه يقع الاخر اذ ان حلفه على نقصان و القيمة و لم يجز عن ذلك القول بالأس به و كذا الهادعي عليه
 على رجل انه في كسبه اذ ادعى انه فاعل عن عبده و قد مات الهادعي انه فاعل عن عبده لا و قد مات الهادعي
 و ذلك الشيء ليس بالخضر ان القاضى سأل عن قيمة ذلك و لحلفه على الحاصل و ان كان الخضر ان نعمته و نعمته بعض
 الناس لا يثبت له بالقيمة الا ان صاحب الكتاب لم يثبت الى ذلك القول بحسب ادعى رجل انه خرق في به خضر
 فان القاضى يخطره ان كان الخرق سبب ان العجب في نقصان الثوب يقوم الثوب ليس في ذلك الخرق و قيمته و به
 الخرق فاذا اظهر نقصان و الهادعي عليه نكر الخرق لحلفه اقام على ما عليه هذا القدر الذي يدعي من الهادعي و لا يظن
 منه و لا يحلفه على سبب ان هذا ما يحل سقوط بالابرار و الرضا و يصلح فلا يحلفه على سبب ان لم يكن الثوب ثوبا فان
 القاضى لا يسمع و دعواه حتى يذكر نصف الثوب و قيمته و قد نقصان الخرق ثم يحلفه على الحاصل و ان ادعى رجل انه
 في ارضه نهرا و ساق الارض الى ارض له فان القاضى لا يسمع و دعواه حتى يبين الارض و يبين موضع النهر في الارض
 على العين و على اليسار و يبين مقدار النهر طول او عرضا و مقيما فاذا بين ذلك ان يسهل الهادعي عليه بذلك ارضه و انما
 البر حلفه باسء ما احدثت في ارضه هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي و كذا الهادعي انه يني في ارضه بنا لا يثبت له القاضى
 حتى يبين الارض و يثبت ما طول او عرضه و ان من الخشب او من الهاد و كذا الهادعي غرس الشجر في ارضه فاذا بين
 ذلك ان اقر الهادعي عليه امر من هبنا و الشجر و ان اكر حلفه باسء ما يثبت هذا هبنا و ما غرس هذا الشجر في ارض
 هذا الرجل فان بكل يرفع هبنا و الشجر و ان ادعى على رجل ان كسبه ارضه من نفسه و هذا البرقي و ادعى ان
 الهاد في طهارة و قد سده ان يسهل الهادعي عليه بذلك عنده لا يخبر صاحب البرقي و الهاد ان شاء الله كذا ذلك

لروان سار ورف إليه البرقي وبعدها ومنه قيمة البرقي من خلاف الحبس خمسة مثل ذلك العظام وليس له
مصدر يسهان فان اكله على عليه ملقة القاضى عليه قيمة البرقي وعلى مثل العظام فان قال له على ان هذا الذى عليه
ممن يقول لا يحب الضمان واما حب الضمان فان القاضى عليه سبابة اصحت اادعاه الله على رجل ادعى على
رجل انه قال له يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق
الرواية ياتى بـ يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق
قال له انا فى اداة او عتاة قال له يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق او يا ماسق
واكله على عليه ملقة القاضى لان هذا من حقوق العباد ويجوز فيه العفو والبراء فلا يسقط القاضى ويقتل فيه ثبوت
النسب والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى ولا يفتقر الامام بالاقامة فان الروح يكون بالمرأة والموت
لنودب الله ولو اذ انسان فغير ذلك كان لان ينهيه ويمد ويؤدبه ويضربه السنان لا يضره الجوع والساكن
يجوز فيه العيين على عليه دين لرجل وبه برهن يبنى بالدين فأكبر بالدين الرهن وحلف كان الله على عليه ملقة
ان يحلف الله على الله بالدين الذى يدعى الله على اذا استخلف الله على عليه فحلفت ثم اقام الله على لهينة على عتاة
بقتل سببته عداوكم ان كان الله على طلب منه وقال لا سببته لى فلما حلفت اقام لهينة عداوكم فلك بقتل سببته
فى قول حميدة مع وكذا لو كان الله على قال كل سببته اتى بهم فهو دوز واد وقال الى عتاة فلان بن فلان
شهادة فى هذا المال الذى ادعى ثم اتى بالبرهان شهد بذلك عتاة شهادته فى قول حميدة مع ولان الله على
قال الله على عليه عتاة طلب العيين اذا حلفت فامت برى من المال الذى الى عليك فحلفت ثم اقام الله على لهينة
على الحق بقتل سببته ويقتل الله بالمال لرجل ثم رجلا الى القاضى وادعى عليه اداة وضبعة فى يده او صامس الحقوق
فاكره فاستخلفه القاضى الى ان يحلف فانه يشترط للقاضى ان يقول له الى اسخرض عليك العيين ثلث مرات فان
حلفت والا ترك الله على ثم يقول له القاضى حلف الله عليك هذا المال الذى يدعى وهو كذا وكذا وكذا وكذا
فان الى ان يحلف فى المرة الاولى يقول له فى المرة الثانية كذلك فان الى ان يحلف فى المرة الثانية يقول له
اذا لنته ثم اقم عليك ان لم تحلف ثم يقول له انا احلف بالله ان ارجل عليك هذا المال ولا شئ غيره فان
ان يحلف يعجز عليه بدعوى الله على وان قضى القاضى عليه اكله فى المرة الاولى وفى نفسه قناده ولو ان القاضى عجز

معرض عليه العيين في المرة الاولى فقال لا احلف ولا اعرض عليه في المرة الثانية قال احلف فادان الحائنه فقال له
اقض بانه فقال لا احلف ثم معرض عليه العيين انما فقال لا احلف فان القاضى يعرض عليه ويحجب كل ذلك عليه ولو ان
المدعى عليه جسد معرض القاضى عليه العيين مرتين ستمائة مائة ايام ثم جازع ثمانية ايام وقال لا احلف فان القاضى
لا يعرض عليه حتى يكل ثلثا ويستقبل عليه العيين ثلث مرات ولا يتبرك له قبل الاستعجال ودرت من رجلا الى العيين
وادعى عليه حنا محمد فاستخامه فسلمت ولم يجبه فان القاضى يقول له اعرض عليك العيين ثانيا فان حلفت لا اعرض
بما يدعى ثم معرض عليه العيين ثانيا فان ابى ان يحلف يعرض عليه ثانيا فان ابى فان القاضى يعرض عليه ويسكنه
المرة الاولى يكون بمنزلة الكول الا انه انما يحل بمنزلة الكول اذا لم يكن بآفة متعة من الكلام او السلع فان كان بآفة
آفة فسكنه لا يكون كولا ولو ان القاضى سلمت ولم يجبه حتى فان القاضى يأمر المدعى حتى يبرأ منه كفيلا ثم يسأل
عن حاله هل بآفة متعة من الكلام او السلع فان سال ونظره ليس بآفة اعادته الى عليه يعرض عليه العيين ثانيا ثم
يعرض ولو ان القاضى عرض العيين على المدعى عليه ثلث مرات فان ابى ان يحلف ثم قال قبل لقضائى انا احلف بحالته ولا
يشئ ولو ان القاضى عرض العيين على المدعى عليه ثلثا فان ابى ان يحلف فعرض عليه بالكول ثم قال انا احلف او متعنه
اليه ولا يعطل قضاء القاضى وادعى بذكر رجل او عاملا بذكر فاعلم فطلب المدعى بيئته فان كانت الدار في يده بغير حائنه
على السلم والحائنه بغيره او بشئ او نحو ذلك حلف على السبوات فان اختلفا فقال المدعى عليه الدار في يدي بغير حائنه
عن ابى وادان الحلف على السلم وقال المدعى انها وصلت اليه لا بغير حائنه ولى عليه العيين على السبوات كان القول
قول المدعى مع بيئته على عليه ابدا فاعلم انها وصلت اليه بغير حائنه عن ابى فان حلف المدعى على ذلك حلف المدعى
عليه على السبوات وان ابى المدعى ان يحلف يحلف المدعى عليه على العلم بما يستعمل في دعوى المدعى
قبل لقضائى وبعده رجل ادعى على رجل حنا او مالا او عاملا فاستد فقال المدعى عليه اني اخرج من دياره
اهله القاضى الى المجلس الثاني ولا يعرض عليه وكلامه هذا لا يكون استدرا منه للمدعى قال روح وحيث يعرض القاضى ان يجيب المدعى
الدرج الخان يحيا به القاضى والخان فاسد الا بهله ولا يفتت اليه رجل ادعى دارا في يده رجل انها ثمة اهل الدار
عليه شترها من المدعى ولى بريئة على ذلك قال ثم روح في القياس فوخ الدار من المدعى عليه وروح الى
المدعى ويقال له انت على حجتك في الاستحسان ترك في يدى المدعى عليه فوخه منه كفيلا في رجل ثمة ايام

فان اقام له بيته على ما ادعى فيها والا فليس عليه رجل ادعى به دار في يد رجل فقال المدعي عليه ان المدعي قد كلفه
قل فان لم يكن له في هذه الدار يقين بيته لا يكون لك دفاعة دعوى المدعي لان قول الناس لا معنى له في
به الدار وبسته هذه الدار لم يكن هناك احد يدعي له من دعوى المدعي بعد ذلك وذكر في الجارية الصغيرة من في يد رجل
يقول هو ليس لي بخارج رجل وادعاه فقال ذو اليد هو لي كان القول قوله لا تملأ وان قال ليس لي هناك احد
يدعي يكون ذلك اقرارا منه بالملك المدعي حتى لو ادعاه لنفسه لا يسمع ودعواه الا ان تطلق الملك ممن يدعي وذكر الشيخ الامام
المعروف انما هو زاد روح رجل ادعى دارا في يد رجل ما قام المدعي عليه بيته ان المدعي قال قبل الدعوى هذه الدار
بيته لي او قال ما كانت هذه الدار لي مطلقا بيته المدعي ويكون لك دفاعة دعواه وكذا لو كان المدعي يدعي انه
ورث الدار من ابيه واما لم يثبت ما قام به والد المدعي ان بالبيت كان بيت ابن الدار فثبت لي او قال ما كانت
هذه الدار لي كان ذلك مطلقا لبيته المدعي ودعواه رجل ادعى دارا في يد رجل فحضر القاضي له بيته فاما ما بينهم
المعنى لا الخلفان رجل آخر ادعى لي فيها فصدقه الف في المهر ولا يطل فصار القاضي للمهر ولو قال المعتمد
فلان لم يكن لي قط فصدقه المقر فان الدار يراد على المعنى عليه ويطل فصار القاضي رجل ادعى دارا في يد رجل
فقال ذو اليد او غيرها رجل واما لم يثبت منه فهو ان رجلا ادعاه اليه لا يصدق الخصومة عن ذي اليد فان قال
اشاد لعنت الدار باسمه ونسبه وجهه فصدق الخصومة عن ذي اليد في قول الخصومة ومخرج ولو اقام المدعي بيته
على بيته المدعي ان رجلا ادعاه الى ذي اليد فصدق خصومة المدعي ولو قال اشهد ذي اليد ادعاه اليه لا يطل
لعنت لوجهه ولا تعرف باسمه ونسبه فصدق الخصومة عن ذي اليد في قول الخصومة وبمينته وشاهد ان شاهد
رجل محب في يده انه للمدعي ما قام المشهود عليه بيته ان اشاد كان ادعاه قبل هذا بطلت شهادته رجل فقام
في الدار في حق ثمن بناء الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا رجلا ادعى على رجل كذا فحضر
رجل واما لم يثبت منه فهو انه كفل بنفسه لا تعرفه عارقه شهادتهم وذكر في برهن الاصل اذا شهد وانه ركن
عنده ثوبا ولم يسمه الثوب ولم يعرفوا عين الثوب جازت شهادتهم ويكون القول قول المترهن في اي ثوب كان
اكد لك في انصب رجل ادعى دارا في يد رجل انها له واما المدعي بانه بيته ان المدعي باع هذه الدار من فلان
الغائب بكذا قبلت بيته وبطلت بيته المدعي ولا يثبت له ان في حق الغائب الا ان يشهد شاهدان الا ب

ان الذي باعها من فلان الغائب وبقيها الغائب كذا في الناطق روح دار في يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار
 كانت لابيه فلان ونزكها ميراثا لها وطلب شهرة فقال ذواليد لم يكن لابي فلان اقام الدعي له بيته على ما قال فلان
 ذواليد له بيته كان اشترا من ابيه في صحة وادعى ان ابا له منه لربا في صحة قلب بيته وطلبت بيته الكذب
 ولو كان الدعي عليه حين ادعى الا ان اجاب فقال لم يكن لابي فيها حق قط فلما اقام الدعي له بيته قام هو منه اشترا
 منه في صحة لا يقبل بيته ولا تبطل بيته الدعي دار في يد رجل ادعى رجل انه اشترا منه بلف درهم فقال ذواليد
 لم يبيع فلما اقام الدعي له بيته على ما ادعى اقام ذواليد له بيته على ان الدعي رده عليه الدار يقبل بيته ويقض البيع
 بينهما وكذا لو كان الدعي عليه ولا قال لا يبيع بيته وهذا الظاهر من الاول وكذا لو كان قال لم يبيع بيته فلما
 اقام الدعي له بيته على اشترا اقام هو بيته ان الدعي رده عليه الدار يقبل بيته وهذا المحاذير ادعى على رجل ان فلان قال
 الدعي عليه يسلم على شي او قال لم يكن له على شي قط فلما اقام الدعي له بيته على المال اقام هو بيته على التقضا
 والابرار يقبل لانه يقول لم يكن لك على شي قط الا اني دفعت المال لمختصتك وتو قال الدعي عليه اول لم يكن
 على شي قط ولا عرف فلما اقام الدعي له بيته على المال اقام هو بيته على بعضها لا يقبل في ظاهر الرواية وذكر القضا
 عن اصحابنا روح انها تقبل ولو قال الدعي عليه لم يكن بيني وبينك معاملة في شي لا يقبل من المخرج في الدنيا
 وقال ابو يوسف روح يقبل منه اذا وفق بان قال لم يكن بيني وبينه معاملة الا ان شهودى سمعوا منه انه ابرأ الى
 ادعى رجل على رجل انه باع مني هذه الجارية بلف درهم فقال ذواليد لم يبعها منه قط فلما اقام الدعي له بيته على شهاده
 وقضى له الجارية وجب بها اصغار ائدة واراد ان يردا على المقضى عليه فقال المقضى عليه انه يرى الى من كل عيبها
 لا يقبل بيته وعن ابي يوسف روح انها تقبل ولو ادعت امرأة على رجل نكاحا فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما
 اقامت المرأة له بيته على النكاح اقام هو بيته على انها اخلت منه يقبل بيته وان قال الرجل في النكاح لم
 يكن بيننا نكاح فقال ما نتخبطا قط فلما اقامت المرأة له بيته على النكاح اقام هو بيته على انها اخلت منه
 قال المصنف رحمه الله ان يكون له مسئلة وسأله يبيع سوادا فدعى له شهاده فقال الدعي عليه لم يكن بيننا بيع فلما اقام
 الدعي له بيته على ما ادعى وقضى النكاح ببيع نعم وجب بها اصغار ائدة ونعم في ظاهر الرواية لا يقبل له بيته على البرة
 عن بسبب لان البرة عن عيبها تكون فزارا ببيع فكذا لك النكاح لان النكاح عنده ما طلاق من الطلاق لا يقضى بسببها

فكان هو في دعواه الطلاق متناظرا لما يستعمل على ادمى على رجل بالانحسار فاعطاه من المحرور او صالحه من دعوى
ثم ان الدعي عليه اقام له بيته ان الدعي قال قبل السحابة قال قبل ان يقين مني المالك ليس لي قبل فلان شي
فما صلح وفتحنا رايها من دعوى اقام له على عليه بيته ان الدعي اقر به الصلح او فسخ المالك لم يكن لي قبل فلان شي
فصل الصلح وفتحنا رايها من دعوى اقام له على عليه بيته على اقرار الدعي ان الدعي عليه
قبل فلان شي بطل عنه المالك ولا يقضي عليه شي المرأة ادعت برأ على وثقة زوجها فحجبه وانها امرأة له
فما صلح او لم يكن من جهتها من الميراث والاهل ونصيبها من جوارهم الزكوة اكثر من في الصلح فاصح ما جاز ولا يحل كلف
الزكوة اذا علموا بذلك فان اقامت المرأة له بيته بعد ذلك انها امرأة لم يثبت بطل الصلح وتكون جلا ادمى المالك
رجل فذكر صالحه على شي ثم ان الدعي عليه اقام له بيته على الفسار والابراء لا يقبل ولا يحل الصلح وكم الصلح
فما صلح من كان عليه فاما كان الدعي عليه قبل الصلح ادمى الفسار والابراء وكم الدعي في ذلك فما صلح على شي
ثم اقام الدعي عليه بيته على الفسار والابراء فطل الصلح لان الدعي عليه ادمى الفسار والابراء لا يستحق الله
عليه واما يستحق الدعي فلم يكن الصلح فما صلح من العيين رجل ادمى على رجل انه خسر منه المالك ومن المال وصوت
اقام الدعي عليه بيته على اقرار الدعي ان خسر منه فلان اخرجه المالك المسمى فذكر الدعي في ذلك لا يقبل منه بيته
ولا يكون ذلك البعالة عوى الاول لان من جهة الاول ان يقول خسر مني فلان اخرجه روه على فانه يستحق
به الدعي عليه في ذلك وان تهبط تهبط الدعي عليه ان الدعي منه ان فلانا آخر وكيل الدعي عليه خسر مني فلان
كان في ذلك اذ اقام بيته وطل ودعواه رجل ادمى عدا في يد رجل انه لم يجد الدعي عليه مستحق فكل راي
عليه بالكلول ثم ان القاضي عليه اقام له بيته انه كان يشتري هذا الصبي من الدعي قبل ودعواه قبل به بيته
ان تهبط وانه اشتراه منه بعد الفسار وذكرني موضع احزان الدعي عليه لو قال كنت تشتريه قبل المحرم
اقام له بيته بل بيته ويقضي له رجل يشتري من رجل عدا فوجب له عدا في حاصم البائع وكم البائع ان كان
الصبي عدا مستحق فكل مقضى القاضي عليه وازمه بعد ثم قال البائع به ذلك فذكرت تارة ابن ادمى
ايضا واقام له بيته قبل بيته رجل ادمى فو باي يد رجل انه لم يجد الدعي عليه فطلب الدعي عليه حال ادمى
يمسني فصالحه من دعواه على عشرة دراهم ثم ان الدعي عليه اقام له بيته ان الدعي له قبل الصلح انه لا يحل

لا تسمى في هذا الثوب لا يقبل بيسته ويكون الصلح مأمنا لانه فتمت في عينه بالصالح الا ترى ان المدعى عليه لو كمل عن التمسك
القاضي بالثوب المدعى ثم اقام المدعى عليه بيسته على ان المدعى عليه قبل لقضائه لاحق له في الثوب لا يمتنع اليه ولو
اقام المدعى عليه بيسته ان المدعى اقر بعد الصلح انه لم يكن الثوب لا يقبل الصلح لان المدعى باقراره هذا علم ان خبثه
من بدل الصلح خبثه بغير حق اما ان كان منه اقره قبل الصلح فقد يجوز ان يكون ملكا له باقراره قبل الصلح فاما ان كان
علم ان المدعى خبثه قبل الصلح انه لاحق له في الثوب لا يقبل الصلح وعلم القاضي بهتته اقره قبل الصلح بغيره الا ان
الصلح رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه اكان لك على الف درهم فطردت اعربت على هذا
اس قد فعلت اليك فقال المدعى لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من عهده على خمسمائة درهم ثم ان
المدعى عليه اقام بيسته بعد ذلك فشهدوا انهم روى المدعى عليه دفع الى المدعى الف درهم لا يمتنع الى شهادتهم لان
كان منه اقر من العين ولو كان المدعى عليه قال المدعى جيلن ادعى صدقت كان لك على الف درهم الا ان قضيتكها
اس فقال المدعى باقتضيتي ووقع اليه الفاد صالحة من الف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام بيسته فشهدوا
انه دفع اليه اس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعى باخسنه ثانيا لان في هذه الصورة
ادعى القضا قبل الصلح كان العين على المدعى فلم يكن الصلح من المدعى عليه فشهدوا من العين رجل في يديه وروى
فجار رجل وادعى انه وكيل المورع في قبض الودعة وكله في ذلك سنة وادعى عليه بيسته فاقام الذي في يديه
ان الموكل اخبره من هذه الوكالة قبلت بيسته وكذا اقام بيسته ان شهود الموكل عبيد قبل ذلك رجلا ادعى
في يد رجل انه له وادعى عليه بيسته وادعى عليه بيسته انها فلان الفاشة شرا من المدعى وكلني لقبيل بيسته
يجل دكلا ويسد عن الخصومة ولا يقضي بشه اعلى الفاقب رجل في يديه وادعا با رجل بوكالة رجل فامر المدعى
عليه دعواه المالك الوكالة فاقام الموكل بيسته على الوكالة فاقام المدعى عليه بيسته على اقرار الموكل ان شهود الموكل
شهدوا ورواها جهم بطلت شهادته وشهود المدعى فان شهدوا بذلك على اقرار شهادتين لا يقبل شهادتهم الا
اذا شهدوا على شبهه اراشاد من انها محسود وان في قدف او انها شريكان فيما شهدا على المدعى عليه فبطل شهادتهم
رجل ادعى دارا في يد رجل فحب فصالحه على الف درهم على ان يسلّم الدار الذي في يديه ثم ان المدعى عليه اقام بيسته
انهاله دارا وان يرجع في الاغتصاب لم ذلك وكذا اقام بيسته انها كانت فلان شرا منه وادعى عليه بيسته

كانت لايهات من كبرياء الله قبل بيته من محبة عوى الذي كان القول قول مع اليقين في التحارقه كحال
الصالح من هذه اليقين فلا يستطعن ان يرجع في الالف والواو فقام بيته من شدة ايمان الذي قبل الصالح قبل بيته ويطلب
الصالح ولم يتم بيته على شدة اركن فقام بيته على صلح صالحه عن الدار بافت قل ودعوه اصبحت الصالح الاول الذي
اتت به بيته وطلبت الصالح الثاني كما ذكر في المستحق قال كل صلح فالتالي باطل واسكان شري من شري من اجل
وجهه فالتالي من شري الاول باطل والحقان الصالح الاول لم يشهد اركن ذلك جزئاً من الاخر والآخر يطلب
الصالح الاصل رجل ادعى رجل انه قتله اخاه واما فقام بيته فادعى العالي ان المقتول ابنا وانه قد عفا عنه فان العالي
يأمره باحضاره وحضارته فهو في العالي رجل من شدة ايمان ان هذا الرجل من المقتول وانه قد عفا عنه فالتالي
شهادتهم وقيمت الشب والحقان الرجل باعدا بطلانهم من رجل من ادعى على انه ابوه وطلب ان يغرض في الشب
البيعة عليه فذكر ذلك الرجل فقام الركن بيته على ادعى واما الذي سلبه بيته على رجل آخر انساب الركن من اجل
الرجل نكران ذلك فالبيته من الركن وقيمت من الذي فقام عليه بيته ابوه ومنه من سلبه بيته وطلب
الاخر وكذا المرأة صاحبة معها الى القاهر فالتالي من سلبه من لها عليه النفقة وبى محاجة حال العلم ان لها اخا وهو ادعى في النفقة
مى واكرت ابنة فالتالي فقام العلم من شدة ايمان على رجل انه اخوها وامرأة وذلك الرجل نكران فان القاهر سلبه في العلم
عن النفقة ويقول لها ان تمت وضعت لك على الاخ وبنه من جنس المسائل التي تقبل شهادته فيها فالتالي فقام
نفسه وان كان من شدة ايمانه وسبها فادعى قبل في محلة فادعى ابل المحلة انه قتله رجل اخر من محلة اخرى
واما فقام بيته من غير محلة اتى وجه فيها القليل على ذلك الرجل بالتصل وذكر في الاصل ان بيته بمقبولة فان ادعى
او جاز القليل على ذلك الرجل حبه والديه وان اركن لم يكن الاول اياه ولا على ابل المحلة شى جزئاً من بيته
وان شتره الله لعبرهم رجل مات تحت امرته وولده البش وهم كبار كلهم من شدة ايمان اباه زوجت لهم فقام
تدعيها كان طلقها لاني محبة طهرهم برحمتهم عليها باخذت من البش رجل ادعى اخرا فقام فقام بيته فادعى العالي
ان المندوف بعد فلان شري من دوى المحل فان فقام المندوف بيته بعد فلان فالتالي فقام المندوف قبل القذف
بيته فقام على القاذف بالمندوف في يد رجل ادعى رجل انها وقت بين من المندوف وقت وهو العالي ابوه
ثم جاز آخر فادعى انه قاتل فقام القليل بيته الذي لان لغتها بالوقت بمرة مستحق الاكسوس نجر بر ملا من ابوه

ان يبيع بين وقت ملكها باها مصفة وجهه جانيه الملك ولا يبيع من حر وبعد باها مصفة وجهه ولا يبيع لم يبيع
وان يعقدها بالوقت بنزله لها الملك وفي الملك يعقدها يقصر على العقبى عليه وعلى من تلقى الملك منه لا يتبعه
ان الغير فذلك في الوقت قبل الشراء بعد وقبضه مستحقه انسان بالملك المطلق لم يمتد له ان يرجع بالثمن
على بائنه فان رجع فقبل ان يعقبى القاضى بالثمن على بائنه تمام البائع لم يمتد له لا يسمع دعوى البائع لان البائع مباح
معتقدا عليه بالعقد على المشتري وان اقام البائع مبيته على انه كان اشتراه من استحق ثم باع من المشتري الوفا
البائع لم يمتد له على التسليم بخلاف ان اقام لم يمتد له على استحق قبلت بنزله ويطلق قضاء القاضى المستحق وان اقام البائع
بذلك لم يمتد له على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضى عليه بالثمن للمشتري لا يقبل بده لم يمتد له على البائع الذي
جرى بيعها فانه يعقبى قضاء القاضى بالثمن للمشتري فخرج المشتري من ان يكون خصما وان اقامها لم يمتد له على
على البائع ولم يعقبى القاضى له بالثمن قبلت بيمينه البائع لان البائع الذي جرى بيعها فاعلم لم يمتد له لان الاستحقاق
لا يمتد له لم يمتد له في ظاهر الرواية فكان البائع ان يلزم لم يمتد له للمشتري وكان المشتري خصما فيقبل بيمينه
البائع عليه ويكون له ملك قضاء على استحق رجل ادعى على رجل الا اقام لم يمتد له فادعى عليه قبل القضاء ثم
هدئت بيمينه ادعى فان القاضى يعقبى بتلك المبيته على وارثها لم يمتد له وان لم يكن له وارث فاصب القاضى غير خصم
عليه ولا يعقبى من غير خصم رجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان فاناب بعدة الذي في يده فانه لا بد
بأن يقيم الدعي كيلا يكون ذلك قضاء على اناب من غير خصم به ادعى عليه رجل اشتري دارا ومضى دارا
يشفع ان يبيدها فقال المشتري اشتريتها فلان اناب اقام لم يمتد له على قوله قبل بيمينه ان اشتريتها فلان
ان فلانا ولا كالمشترى ان يده الدار منه ذكر في المبيته انه لا يقبل بيمينه المشتري قال لان لو قبلها لارست البيع على
اناب رجل ادعى ان يده الدار من فلان رجل كذا فقال الدعي عليه اشتريتها فلان فلما اقام الدعي المبيته
لما ادعى اقام الدعي عليه بيمينه بيمينه وكيلي من فلان مع وعواه وذكر في المبيته ان ادعى دارا في يد رجل انها
من ذي اليد وكيلي فلان اناب لا يسمع وعواه ولا يقبل بيمينه في قول عهيدته لاح رجل ادعى الملك بسبب ثم
بعد ذلك لما مطلقا وشبهه به فذكر في عامة الروايات انه لا يسمع وعواه ولا يقبل بيمينه قال يمتد له
قال بسبب خمس المبيته ولا يقبل بيمينه ولا يقبل بيمينه وعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق بالملك

يسمى دعواه وقيل بسنة رجل ادى ميثاقا بدرجل انزل وان صاحب اليد اقره فاقام بسنة على ذلك فاقام بغير
طلبه بسنة ان ادى سنة بسنة
على سنة ارماءه لانه جعلت بسنة
دارا في بدرجل انها دفعى القاضى لياثم ثم انقضت لانها اخلان آخر لم يكن الى قط وصدقه المقر لم يطبل فصار القاضى
وبرو الدار على المنع عليه وان قال المقر كانت الدار المقر وسها منى وقبضتها المقر والمقر لم يغير قيمة الدار للمنع عليه
عند اصحابنا بسنة في بدرجل او عامه رجل واقام بسنة فاقام الدار عليه انه لم يغير الدار الى البيع منه ارماءه بعد في بدرجل
او عامه رجلان كل واحد منهما اقام بسنة لادعوا الله في يديه والدار عليه محمد دعواهما ويقول هو في علم
القاضى بشهود العامين حتى صدق ذواليد محمد بانما يدفع محمد الى المقر فان عدل بسنة بسنة قضا لله بغير
ولو ادى بسنة في بدرجل انه انقضت الدار عليه فاقام الدار باقائه بسنة فاقام من عن القاضى ارماءه الدار عليه
رجل وسلكه اليه ثم ادعوا بشترى ثم جاز الدار بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة
وعنى ان صدق الله في فاضحه او لم يصدره ولكن القاضى علم بذلك فان القاضى لا يبيع بسنة الدار على على ذوى اليد
ان لم يصدره الدار ولم يعلم القاضى بذلك فاقام الدار عليه ان ثبت ذلك بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة
القاضى لا يبيع بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة بسنة
فيما ثم ادعوا لنفسه لا يبيع دعواه وكذا لو ادعوا بالكل اقر وان ادعوا انقضت ولا ثم ادى انها اخلان وكلنى بالخصومة فيها
دعواه ولو ادى دارا في بدرجل انها لدرها من ارماءه وقال شترى منها منى الى يد محمد الدار عليه ثم ادى انها لدرها
دعواه وقدم امرأة ادعت على ولده بسنة انها كانت امرأة امه ماتت وهى فى كفاه وطلبت الميراث فجد الابن مات
بسنة على كفاه ثم ان الابن اقام بسنة ان اباؤه كان طلقها لثنا ونقضت عدتها قبل موتها فخلعوا فيه وادعوا بها
بسنة الابن فالحال الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها ولم يكن بزوجة فقط ثم اقام بسنة
مطلقا لا يقبل بسنة رجل ادى على رجل المالا واخرج الخط وادعى انه خلا الدار عليه فادعى الدار ان يكون الخلا حكمة
وكسبه وكان بين الخليلين مشابهة ظاهرة تدل على انها خطا كاتب احداهما لثنا الخ ربح فيه وادعوا به انه لا يقضه ذلك فانه
لو قال انه خطى لم يمس هذا المال كان القول قوله لان يكون الكاتب مرفا او مرسا ولو نحو ذلك فمن خولف الخليل

لخطه نهضاً على ان لا ينفذ بالخمار رجل ادعى عينا في يد رجل انه كان للبيته مات وتركها ميراثاً له وقال ذو الوالد ادعني
ابوك ولا ادري مات ابوك او لم يميت وكر في المستحق انه لا ينفذ في غير الخصومة رجل ادعى داراً في يد رجل انه شترها من
فلان بكذا واقام البيته واقام ذو الوالد البيته انه شترها من فلان فلك الرجل وارخا واريج الخارج سبعين واقام ذو الوالد
سبعين انه حين شترها بالخارج كانت الدار لك الرجل الا انها كانت اسناناً فلان اخرو لم يرض المرزبان بموعدين
علم رجل مبيع ثم شترتها منه بعد ما تكال الرمن قالوا له الا يكون وفخاله عوى الخارج لانه ليس تخيم في انبات الخ
ولو كان المدعى ادعى ان هذا العيل كان فلان منه عسى بكذا وبفضته واقام البيته واقام المدعى عليه في رفع عوى
انه شترته منه ولفضة الثمن كان وفخاله عوى الرمن لان بيته لم يبيع مع بيته الرمن اذا اجتمعا كانت بيته لم يبيع
دارني يد رجل او عاها اخوان وما بافان سبها كبر من الاخر ادعيا انها كانت لابيها مات وتركها ميراثاً لها واقام ابوها
فقال المدعى عليه في رفع عوى ما لي يا شترتها هذه الدار من الاكبر ومن فلان وصى هذا الاصغر حين كان صغيراً بكذا فاقام
الاصغر الوصاية فاقام المدعى عليه البيته على اقرار الوصي انه باع بحكم الوصاية فان لا تقبل هذه البيته الا ان يشهد
الشهود انه كان وصياً من جهة ابيه ومن جهة امه ومن جهة اخيه فاجبه الصغير بنزل الثمن لانا وان ما يافره انه وصي
لم يثبت الوصاية باقراره امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثاً واقامت البيته والزوج لم يجد ثم ادعى الزوج انه قد تزوج
بعد ما انفك انها تزوجت بالحلل ورجل لثامها لا يسمع منه هذا الدفع لانه بهذا الدعوى يدعى عليها التناقض في دعوى
الحرمة وفيما لا يشترط دعوى المرأة لقبول البيته لا يسمع عليها دعوى التناقض رجل ادعى على رجل دعوى التقى
سائر الزمان على فساد دعوى المدعى عليه في دفع هذه الدعوى احتلفت المشايخ فيه قال بعضهم لا يطالب المدعى
عليه بانبات الدفع وقال بعضهم لا يطالب من دفعه انه ثبت فساد الدعوى قال المتقدم وسبني للقاضي ان يخطب
دعوى الدفع ويسأل الخانات فاسد ظاهراً وهو يعلم فساد دعوى لا يسمع دعوى المدعى ولا يلزم المدعى عليه بانبات الدفع
رجل ادعى داراً في يد رجل انها له فقال المدعى عليه نصفها لي ونصفها وديعة عن فلان لم يقيم البيته على الوصية
فاقام المدعى البيته على دعواه ثم اقام المدعى عليه البيته ان نصفها وديعة عن فلان رجل ادعى في
نصف رجل مطلق في الكل قال بعضهم رجل قال للمصارع وفيه نظر اثارني الجامع الى انه لا يبطل في الكل رجل ادعى
ادعى داراً في يد رجل انها له واقام المدعى عليه البيته انسا وديعة عنه فلان فدفعت عنه دعوى المدعى فصار جمل المدعى عليه لا ينفذ

الادعي الاول دعواه على المفلح فاجاب بما دونه عنده فقال ان اجر قبيل سبينة وبنيرغ عنده حضوره الذي جعله
رجل مال وادام سبينة ثم قال حب امانة سبينة اني قد سئمت من هذا المال كذا اني اطلب سبينة فاما ان قال
من هذا المال كذا لا يميل سبينة له بكنة ان يقول سئمت بد امانة سبينة وان قال قد كنت سئمت مني
كذا وقال ابدا سبينة بدين امانة بوم اعلنت سبينة رجل ادعي على رجل اربعة درهم في يد ادعي عليه فاما ان
سبينة على ادعي فتعني اذ اني ان ادعي سبينة هذا الذكر عليه بانه درهم قال ابدا فاما ان ادعي سبينة
السلامة الباقية وقال غيره من المتأخرين لا يستطاع رجل ادعي على رجل فلا فقال الادعي عليه اني قد اعلنت به فقال
فان قال فلان الخوالة في المجلس فادام سبينة على ذلك وقال صاحب الدين ان المتأخرين لم ياتوا على ادعي
الدين كان القول قوله مع سبينة ولا يقبل قول المحلل انما لم ياتوا وكان له ان يرجع على الدين بدينه كذا ذكر في
رجل ادعي اعدا ائتمه الجبس والصوي والصفه وذكر فيه الكل جملة ولم يذكر فيه كل عين حبس ونوع على
اختلف المتأخرين في بعضهم في التفصيل في بعضهم كقولهم كقولهم لان الادعي ان ادعي عليه حضوره الذي
ليس له حضوره الذي بان القيمة ثم يحل ان ادعي ان الاعيان فاما ان في يد يوم فاجاب ان يقبل سبينة فاجاب وان
انها قد ملكت في يده او استهلكها او بين فيه الكل جملة يسمع دعواه ويقبل سبينة وذكر في الجامع ان ادعي ان
عارية ولم يذكر فيها يسمع دعواه ويؤمر رد العارية فان خرج من يد اكان القول في معتد القيمة قول اذ اصابه وجوب
بعض من غير بيان القيمة لان يسمع ادعين فيه الكل جملة ولم يبين فيه كل عين على حدة كان اولي وان لم يبين
نفسه وذكر ان في يد هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان لم يبين القيمة يسمع دعواه في حكم الاختصار بسبب
يحل النفسا كانت الدعوى بالاشارة الى الاعيان فلا يحتاج الى ذكر القيمة قال المعمرح فاما ان في يد هذا الرجل كذا
الدعوى ودعوى القيمة بسبب ان كانت ائتمه اول كمن فاما انما تنوي فلك فلا حاجة الى بيان القيمة رجل
دعوى سبينة ادعي ان سبينة خمسين درهما وكان سبينة اربعة وخمسين درهما في حوزته فادام فاما ان
ان ادعي بذا سبينة ان ادعي سبينة بانه خمسين لانه كان باع منه اربعة درهم له على ان سبينة فادام فاما ان
ذلك وادام الادعي رجلا ادعي سبينة في يد رجل لانه لا يملك الادعي عليه فقبل ان يعيد الادعي سبينة على دعواه ائتمه
فان يدين من رجل او يشهد عليه فادام الادعي سبينة بعد ذلك على الادعي ونفسه فاما ان في يد اثنين فاما ان

اقام ذلك المشتري السبيته على بعضى الدار العين له وفي يده فبصرفه ففرض له ثم ان بعضى الدار انى وهو شترى باع
 من البائع او غيره له جاز وهو بعضى الدار حيلة ليعطىها الناس له في الظلم الا انه اذا صح به الحيلة اذ لم يدع شترى ^{للمقتضى}
 عليه الاول واما ما يدعى ملكا مطلقا فاما اذا دعى المشتري ان لا يبيع دعوى المشتري لان شترى صار مقتضيا عليه مقتضا
 على البائع واما ما يدعى ملكا فاما اذا دعى عليه قبل ان يعطى المسمى السبيته لانه لو باع بعد اقام المسمى شاهد من عدل ^{للمشتري}
 البطل القاضى ببيع المسمى عليه رجل قى يديه واربعون ورثتها من الجناح رجل واحد على انها شترى من باب ذوى اليد
 بالنصف ورسم واما السبيته فشهد شهود وان ولد ذوى اليد باع هذه الدار من المسمى ولم يذكر ان البائع وهو ملكها قالوا جازا شترى
 وبعضى بالدار المسمى لان صاحب اليد مقر انها كانت لابيه ولا هم لم يشهدوا على اقراره ببيت انها للمسمى بخبر شترى منهم فكذا
 الا اذا كان في اليد يقول ملكى وفي يدي ولم يقل ورثتها من الجناح شترى المسمى الى ان يشهد شهود وان شترى بها
 وهو ملكها وقت البيع وكذا لو كان ذوى اليد يدعى انها بسبب آخر لا ميراث من ابيه ولو ان المسمى ادعى انها شترى من
 ابى اليد فقال ذوى اليد ما كان لابي فيها حق فلما اقام المسمى السبيته على انه شترى من ابيته وهو ملكها اقام ذوى اليد
 السبيته انه كان شترى من ابيه قبلت بيته وله قال ذوى اليد انه الدار با كانت لابي فطاول لم يكن لايه فيها حق قطا فلما اقام
 المسمى السبيته على ما ادعى اقام ذوى اليد السبيته انه شترى من ابيه في محلة لا يقبل سبيته حان اقام سبيته ان اباة او
 معه انها لى قبلت سبيته وارنى يد رجل واحد على انها كانت لايه مات وتركها ميراثا له واما سبيته ونفى القاضى
 ليدلك ثم جازا آخر وادعى انها شترى من ابيته ففرض له وصدة ففرض له فانه يرد الدار على بعضى عليه ويقال للمسمى شترى
 اقم سبيته على الذى اردت عليه الدار لان بعضى له لما صدق على شترى او فقه قرانه كان سبطا فى دعواه الارث وان
 شهوده كانت شهود زور فى مثل هذا لا يغنى قضاء القاضى عن الكل بخلاف ما اذا قضى فى العهود لم يفسوخ بها و
 الزور امرأة باعت كرا فادعى انها وهو غير باع ان الكرم له ورثة من ابيه وصدة امه البائنة وزعت انها لم تكن وصية له
 قالوا بالكتاب ادعت وقت البيع انها وصية فغير لا يقبل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصية وكان عليها قيمة يسع
 باقرا با على نفسها انها سبطا لى البيع وتسلم ولا تسع سبيته الظلام الا باذن من له ولاية عليه وفيما اذا باع الرجل
 شيئا بفسرة امرته وهى ساكنة ثم ادعت له ذلك انه لها خلف المتأخر فيه قال بعضهم لا يسع دعواها ويصح
 تسع قال المهرج سئل شيخ الامام الاجل الاستاذ طهريه لا من ربح عن رجل مسمى على رجل ايه غضب منه فلما

تركا وبين صفاته وطلب احضار الفلام فلما احضر الفلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره ادمي فادعى انه له وقام يستنسخ
 قال نرح ان قال ادمي هذا الفلام هو الذي اوجبت له البيع وعواه اذا كانت له صفات مما لا يحل التغير منه وسيدل ان قال
 ادمي سيد يا هذا الفلام هو بعدى ولم يرد على ذلك سمع وعواه وتقبل بيته لان عواه الاول لا يتبع الدعوى الثانية
 فلا يكون مستنسخا قضاء سئل روح من خلق امرأته وقال في محله مرا اندرين خانه يوحى خير بيت ثم ادمي شيئا لم يسمع
 بيتا ونسبته قال النحاش ادمي يقول كان يا في بيت وقت الاقرار لا يسمع وعواه وان قال لم يكن في البيت
 وقت الاقرار يسمع وعواه وان ادمي انه لم يقبل شيئا يسمع وعواه اذ لم يكن عواه في ذلك المجلس قال مراد ادمي
 وذكر في الجامع الكبير رجل قال لا حتى لي قبل فلان اذ قال في بدلان ثم انه اقام بيته على بعدى في المقر لا غيبة
 ادمي عليه ويا لا يقبل بيته حتى يشهد به هو انه غيبه بعد الاقرار وعلى دين حاد وشا بعد الاقرار وكذا الكتب الرطل
 برارة الرجل انه لا حتى لي قبلت عيني لا دين ولا شر انتم اقام بيته على شر بعد من الذي ابراه ادمي منه فز
 العبد وريم لا يقبل الا بتاريخ بعد الاقرار قال المرح فلي يذات بنى ان لا يسمع وعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يذ
 ان هذا المتكلم لم يكن في البيت وقت الاقرار اذ ادمي سخطا انه لا يسمع وعواه وذكر في الجامع رجل قال ما في يد
 من قليل وكثير وجبته وقلان سمع اقراره لانه عام وليس يجوز فان جاز للمقر له يأخذ بعد من المقر له
 فقال المقر له كان في يدك وقت الاقرار فهو في فقال المقر له انك ملكت هذا اقراره لان المقر له ان يقيم المقر له بيته
 انه كان في يد المقر وقت الاقرار لان المقر له خول هذا حسب في الاقرار فليكون المقر له قوله وذكر في الاقرار ابو فخر
 رواية الجامع رجل قال ما في حافتي فلان ثم بعد ايام ادمي شيئا ما في الحافتي انه وضع في الحافتي بعد الاقرار
 صدق ذكر في بعض وايات الاقرار انه لا يصدق قال للخصم روح وهذه الرواية التي اشرنا واية الجامع فلا والله ويل الرواية
 الثانية اذ ادمي بعد الاقرار في بدلان وكذا في الحافتي في تلك المدة يتبين في مسئلة الجامع اذ ادمي المقر
 بعد وقت المكث في زمان لا يتصوره وانه لا يقبل قوله اني ملكته بعد ان اشره ومن يستخرج اذا كان مالي بالكوفة
 او قال مالي على سيد مالي ثم ادمي الكوفة وادى ادمي بالاعلى رجل يسمع وعواه لانه لم يبرئ انما العينة يسمع وعواه
 وعن محمد روح لو قال مالي في رستاق كذا في بدلان دار ولا أرض ولا حق ولا دعوى ثم اقام بيته ان له في بدلان
 في ذلك الرستاق دار لا يقبل بيته الا ان يقيم بيته انه اخذها منه فلان لم يسمع الاقرار ولو كان مالي في بدلان

او لاقى ولم يسهل الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان قبله حماما رى في رستاق او قرية لا يقبل بيته ولو قال ما لي
 بالرى حتى في دار ولا ارض ثم ادعى ذلك اقام بيته يقبل بيته لم يقصد قرية بعينها وارضها بعينها لا يقبل بيته
 اما وقال لا حتى في بالرى او بخراسان او بالعراق او بطبرستان فاقره باطل وذكر في الله ادعى محمد بن محمد بن محمد بن
 قال لا مرته هذا البيت وما اخلق عليه باصبعي لها وفي البيت متاع فها البيت والمتاع ولو اقره لا يبيد في صحته جميع ما في
 من الفرض والا واني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من جنون الاموال كلها وله بارستاق واربعة غلمان وهو ساكن
 في البلد فاقره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان بحيث من الدواب الى ابا قورة بانها ويرجع الى
 وطنه وكذلك عبيده الذين يخرجون في حوائجهم وياؤون الى منزله فكل ذلك داخل في ماله ولو قال في صحته
 جميع ما هو داخل منزلي لا مراني غير ما على من شيا ب ثم مات فادعى ابنه ان في الكس تركه ابيه قال ابو القاسم
 روح ههنا حكم وفتوى في الحكم اذا ثبت هذا الاخر جيب ههنا رها بما كان في الدار يوم الامتداد واني الفتوى اذا ثبت
 المرأة ان الزوج كان صادقا في ماله وان جميع ذلك كان لها ميا ودية او ما شئت في الكس فهي في ماله
 يمنع ذلك عن الوارث والم يكن لها لها الا حصيلة ما كان لها بالامتنان والباطل وسباني مثل هذا في كتاب لا قرار ثبوت
 ذكرني وصايا المستحق اذا فرغ الوصي الى التيمم البسب البسب على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده تركه
 والده ولم يبق له من تركه والده عند قليل ولا كثير الا و قد ستمناه ثم ادعى بده ذلك في الوصي شيئا وهو قال تركه
 والده و اقام بيته قبل بيته وكذا الوارث انه قد ستمناه تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى على تركه
 وينا والده يسع ودعواه وفي وصايا المستحق اذا بلغ الوارث ان مورثهم وصي بوصايا ولا يعلون او وصي به فاعلمت
 اجزا ما وصي به لم يخرج غمنا لم يخرج اذا اجاز وصي العلم وادخل الوارثه حتى في جميع ما كان له على الناس ثم ادعى على تركه
 وينا له يسع ودعواه وكذا الوارث ثم ادعى وينا له على تركه واناها له وان مورثه له على عليه كان احد بنينا
 يدو عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا اقام البسب على ادعى فاقام له على عليه بيته ان مورثه طان كان شتر من الله
 بكذا مينا با ونا بضا ثم مات مورثي فوارثه فادعى له على له دفع ودعوى له على عليه ان مورثه له على عليه كان شتر من الله
 البسب الذي جرى بينه وبين الادعى هذا كان يسع وفارادار وعلى الثمن يجب على روابا له و اقام بيته على ذلك قال شيخ
 الامام الاجل فظهر الدين بدارح لا يسع منه هذا الدفع لان يسع الوارثه مثل ما قد بمنزلة الرهن فاذا اقام له على عليه

فی ان موردن شتر امان الدی بجل النخلان ، هناقم شتره بعد الربیع فیکلم الشبه او یخذ شتر الخناجیح مع الوفا بمرور
العاصد او یفصل باقص یکله شتری و یقل ذلک الی ورنه فکان الدی فی دعوای الملک منسوبه الی الملک
و دعواه فلا یستدفع بیده و دعوی الدی بایسته او موردن من الدی بجل خضر طرکاو وادی انه له و انه فرد و قد قال الملک
انما جده فلان الغائب کفی المشتقی ان یسبها اذا جازیت علی ما ذکرتم بجل سیند و من الدی خصومه وان لم یقیم
علی ذلک یمسح سینه الدی و یضیی لوفان خضر الغائب الملک سبیل الی علی البه الا ان یقیم سینه ان یسبها
یفصل سینه و یقتضی البه الی علی المعتذر الاول و لو ان رجلا وادی عبدانی بدعوا وادی مله دنیا و شتره شتر
هو جسم لالان یقر الدی انه مجبور و ان فی ید قوم بملک لهم من اصبهم وادی رجل انه شتری من بعضهم سبیه و یقر
من یسبب الغائب من فی یدهم الدار منه و یسبب الغائب من امیه و قالوا لا یدری انک اشتریت ام لا فلا یدفع
الیک حصه فلان منها فاقام الدی سینه فشهد و انه شتری من الغائب فیسبها فیسبها فیسبها فیسبها فیسبها فیسبها
الذین فی ایدیه الدار فالا حق فکان الغائب فیها جازت سینه الدی و لو ان رجلا وادی و ان فی ید رجل انها و اقام
واقام الدی فی یدیه الدار ان یدیه الدار فکان الغائب شتر امان الدی و وکلنی فیها ذکر فی المشتقی انه قبل سینه ذی الیه
و یجمل و کیلا و ان فی غیر الخصومه و الا لزم الغائب شتر و رجل وادی و ان فی ید رجل انها فیسبها الدی فی یدیه قال
الدی علیه هی ملک الدی و یقیم فی یدیه لا یستدفع من الخصومه فان اقام الدی سینه علی ما دعی اقام الدی سینه
انها ملک الله شتر امان الدی قالوا لا یقبل سینه الدی علیه لانه لیس برکیل عن الله فی انبات الملک و الله
سمعت منه بده سینه انما سمع لدفع و دعوی الدی و انه یسبب الدی بدعوی الفصل علیه و هو منسوب علی ما دعی
الامام رجلا وادی محمد و ان فی یدیه رجل و ذکر الحسد و القتل و لم یذكر الحسد الرابع فیسبب الدی علیه لانه لیس
قال شیخ الامام الاستاذ فیه الدین بدعوی الدی لکن حکوت عن الحد الرابع لا ینفع صوره الدعوی و کذا انکر
الحسد الرابع و قال و الحسد الرابع ارض الدی علیه لم یذكر الفاصل و کذا لو کان الحسد الرابع ملک الرسلین کل واحد
منهما ارض علی حد فکان الدی فی بیان الحسد الرابع و الحد الرابع ارض فلان کر حسد الجارین لم یقبل و یقبل
فلان آخر و کذا لو کان الحسد الرابع ارض فلان و سجد افعال الدی الحد الرابع ارض فلان لم یذكر المسجل قال شیخ
رجوا و البینه قابل یمنع شیخ یمنع ان الایح دعواه فی یدین الوجهین لکن الدی بجل الحسد الرابع ملک فلان

واذا لم يكن ملك فلان لم يكن معبودا متاولا لهذا المعبود فلا يصح محالوه كركبته ودالاربعه وغلط في سب
بفلاان ما اذا سئلت عن الحد الرابع وفي المنتهى رجل سب في السوق زينا لافلان او شيئا من الادب او سبنا
او خلا وغاين الناس فذلك في شبهه واعليه فقال الجاني صبيته وهو نجس مات فيه الفارة كان القول قوله
سبوق يقتضيان من خسة لخاص الطوايق وراه مستهلكه وغاين الناس في كالك فقال الجاني كانت ميزه لا يصدق
فيه وسع المشهود ان يشهد وانها كانت في كلة لان لم يثبت لاتباع في السوق وقد باع في السوق الثمن سب والرسا
الذي ماتت فيه الفارة وفي المنتهى دار في يد رجل ادعى رجل انها دار فلان ثم ان فلانا ذلك كان من عن
بده الدار بالالف التي في عليه منذ شهر ودفعها الي وقبضتها منه ثم انه بعد ذلك استعار باسمي فاعزها باياه واقام
علي ذلك ورب الدار غائب اقام الذي في يديه الدار لم يثبت ان الدار وادعته ان اس من الغائب الذي في يديه
الادعي انه رهنها وقال شترتها منه منذ عشرة ايام وقال مدعي الرهن يستحقها وليس له في شترها ان يغض
اذا كان البائع غائبا وكذا الوادعي الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان المرهن وسماجر رجل باسمي ملك الدار
يقول شترتها من الغائب منذ شهر قبل شترتي اليه فهو خصم يقضي له بالدار وغضيق البسيع الثاني وبوخ الثمن
من الادعي ويكون انه عنده وسلم الدار اذا كان لم يشهد شهود الادعي ان البائع قبض منه الثمن رجل مات وترك جدي
ونبتا فاقام رجل لم يثبت انه كان بة فاعقته وان لاء له واقامت لم يثبت لم يثبت انه كان آخر الاصل وذكر في ولا
الاصل لم يثبت لم يثبت رجل ادعى دارا في يد رجل وشتني نهبا يدعيها وقال الا باللميت واقام لم يثبت
شهوده ان جميع الدار له ذكر في كتاب الاقرار من الاصل ان القاضي ريسا لمدعي ان في فقال كانت الدار كلها
لي بعبت منها هذا لم يثبت جازت لم يثبت ويقض له بالدار غير لم يثبت وان قال لم يكن لي هذا لم يثبت بطلت منها دهم
وكذا اذا لم يلح القاضي بشي وبكذا اذا ادعى القاضي شهود بالعين في اشارة الى انه اذا وفي بصره توفيقه
يحتاج الى اقامته لم يثبت على التوفيق خلا فالما قاله بعض الناس اربعة ادعوا دارا في يد رجل وذكر وان هذه الدار كانت
لايهم فلان مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا لم يثبت على هذا الوجه ثم نصاح قوا جميعا
ان هذا الواحد لم يكن ابنا للميت بل كان ابنا للميت بطلت بيتهم فلان ابنتين الثلثة بعد ذلك فامشوا
آخرون وادعوا الدار على قوا ذكرنا وذكرنا انها كانت لا يهم مات وتركها ميراثا لهم وهم بنوه الثلثة لا وارث له سواهم

يسمع دعوتهم ويقبل بيئتهم ودعوى رجل واراد في يد رجل انها كانت لاسية فلان كانت وتركمها ميراثا لا وارث لها
سواء واقام بيئته على ما ادعى ثم ظهر له امره باقراره قال شيخ الامام الاجل عليه السلام بن هارون دعيه فاعلم انما كان
بيئته فظهر للكتاب في شهادتهم فلان الابن ادعى بذه الدار ببيتها لك انها كانت لاسيات وتركمها ميراثا ولا وارث
بذه على خرافة من ادعى واقام ذلك الشهود على ذلك قال يسمع دعوى الذي ادعى الكل اولاً ثم البعض فسمع دعوى
والا قبل تهاداة القرني الاول لانه لم يسم فهاشبهه والاولا وكذا في الشاهد فهاشبهه التمس وان اقام شهودا
عبر الاولين على ما ادعى انما جازت شهادتهم فلان الذي عليه اقام بيئته بعد ذلك ان سلمه الى كان في بيئته غير
وصحة انه لا حق في بذه الدار جازت شهادتهم وادعت خصومة الذي رجل في يديه جارية ادعى رجل اخوان فلان
بن فلان انساب كان شريك في شركة عنان في عهد بيننا وان انساب شترى بذه الجارية ذلك المال شترى
فمنها فلان انساب فقال الذي في يديه الجارية انما سلم ان ملا انساب شترى بذه الجارية بال شترى شريك
ويعين انساب في نصفها لكان نصفها فلان انساب الا ان فلان انساب لم يزل ان ادعى الجارية الى بذه الجارية
ثم قال شيخ الامام الاجل عليه السلام في مجلس الذي ان يسمع من ان يذهب بها الى نفسه وقال وكذا لو كان انساب
مضارباً وكل من كان له حق القصر وان كانت الشركة بينهما شترى ذلك لاشترى كذا كان له ان ينفذ من بذه الجارية
انفرد فيها رجل قال بغيره يذهب لك فقال المقر ليس هو من قال بولي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو
اقام بيئته لم يقبل بيئته رجل شترى بذه الجارية فباعه فباع رجل وسحقه بيئته فاقام البائع بيئته على ان سخر لمر
بالبيع واباه ماره قال في الزاوية ان كان لشترى يرجع على البائع عين التي نفعت وهو شترى واو كان البائع
هناك ذلك الحق فممنه شترى مثله لا يقبل بيئته البائع وان كان ذلك الحق ملك عند البائع فقلت بيئته البائع
لانه في بذه الجارية بغير انفسه هذه هي بيئته ان كان لشترى لم يقبض منه العنان وان كان قبض فهو بذه بيئته
يثبت لنفسه حتى يستره او يقبض من لشترى رجل ادعى عينا في يد رجل انه له خصمه الذي في يديه واقام بيئته
له لبيئته ثم ادعى انساب ان الذي اقراه لانا صعب بل يوزن انساب فيم الغضب الذي قال بحسب ادعى
ادعى انساب بيئته حاضرة على ما ادعى اقرت انفسه بغيره فممنه كذا فممنه بذاك الشيء واوجب الى المجلس ان
ان كانت بغيره فممنه بذاك الشيء واوجب الى المجلس ان

حاضرة على شدة اقبال الخان اشترى ثقتهم منها اياه وتركتها في يده وامرته ان يجبره بسببته وان لم يكن ثقتهم اولم اعرفه
فمنعها على اي عدل فاما في غير الفسخ فاني اقر ان في يده رجل ادعي ان انا عني ميت وزعم انه ابن عم لميت لايه واثبات
على النسب وذكر الشهادة رسم ابيه وجده رسم ابائهم ووجدت محاموا الرسم والدعي عليه قائم بسببته وجهت لميت مكان
فلان غير ثابتة الدعي لا يقبل بسببته الدعي عليه لان السببات للثبات لا للنفى وسببته الدعي عليه قامت على اثباته
وهو ليس بخصم في اثبات اسم جد الدعي وهو محاموا ادعي ميراثا عن ابيه واقام الدعي عليه بسببته ان اب الدعي رجل آخر
عبد الذي بدعيه الدعي ثمة وثمة لا يقبل بسببته الدعي عليه ولو ادعي ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم لميت لايه وذكر ان لاسا
ان الجدة الاعلى فاقام الدعي عليه بسببته ان اب الدعي هذا كان يقول في حيوته انا اخ فلان لاسه لالايه لا يقبل بسببته الدعي
عليه الا اذا قام الدعي عليه بسببته ان قاضيا قضى بانبات نسب ابيه من فلان آخر غير الذي ادعاه الدعي رجل ادعي على رجل
العنف ورسم فقال الدعي عليه قد قضيت بها في سوق محرق فطوى بسببته فقال لا يثبت لي على ذلك ثم فاني بعد ذلك
قد قضيت بها في قرية كذا واقام بسببته على ذلك يقبل بسببته لان التوفيق ممكن بحبل انه قضاهما ولا في مكان محبة
ليس لي على ذلك بسببته ثم قضاهما ثانيا في مكان آخر رجل ادعي محبة ووافي بدرجل انه ملكه وحقق في يده بالغير في غير
الحسد وقال الدعي عليه ان هذا المحبة ورجعي وملك في يدي ثم قال في مجلس آخر ان المحبة ودلني في يدي
بذه الحسد ودلني في يدي بل بعضها محارم الدعي وبعضها على خلاف ما زعم قال شيخ الامام الاجل خير الدين رح لا يثبت
الي ما قال الدعي عليه لان البعد لا يثبت الا بسببته فلا يثبت الي اقرار الدعي عليه ولا الى النكاح رجل ادعي عليه
وارث امرته مهر امرته فذكر وقال ميراثي داني ميت فاقام لوارثها بسببته على ما ادعي فقال الدعي عليه دفع مبلغا
فقال له القاضي الدفع يكون بالانفا والاولاد فابهاه دعي فقال الدعي عليه كلها فاولاد الكلام هذا لا يجمل ودعواه الدفع لان
محمد ان يقول كانت المرأة بركتي ثم جحدت فافيتها **فصل لمن يجوز قضاؤه القاضي له ومن لا يجوز وما**
القاضي ان يعجل لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز شهادته ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه وكذلك كتب بل
ولا يثبت لا يصح لمن لا يجوز له شهادته ولا يصح نسب بل العبد والمكاتب الامة والمرأة والمجسوم ودني العتق ولا تعدل
والملوك ودين يصح نسب بل المومنان لا يشترط نسب بل الطائفة لا يشترط النسب واولاد الشهود ولا يشترط ذلك في تركه الا في
شهادة الرجل على شهادة والده ولا يجوز شهادته على قضاؤه والده وهذا قول شيخنا يوسف وقال محمد بن جعفر بن محمد بن

[illegible]

والقاضي ان يثبت ان الغائب اذ مات اهلها كان لان حينئذ ان يستقيم من الله ان كان اهلها قاضيا
ويستد على يد عدل الى ان يبلغ اليه يستقيم ويجوز قضاؤه على المستحق او الممسك به سخر ولا ينفذ قضاؤه اذا علم وصدر من غير ان
يأمر الرجل ويأمر على غائب احضر جلا وادعى ان هذا الرجل كفيلا لي بما لي على الغائب فيقول الرجل لي انما كفيلا ولكن لا
شيء لك على الغائب فاعلم ان الذي يثبت ان له على الغائب نصف درهم فعني القاضي بذلك بنية فان ذلك يكون قضاؤه
الغائب وقضاؤه بناء الرشي باطل وان دفع الدرر الرشوة الى القاضي فرد ولم يسبل وقضى للرشي نصف قضاؤه وان
ولد القاضي احووا حسد من محابه معين الرشي عن القاضي فلم يعلم القاضي بذلك وقضى للرشي نصف قضاؤه كان
على القاضي وما قبض في الرشي وان علم القاضي بذلك فحقناؤه مردود ويجوز الواشي بغيره وقضى للرشي اذ اشتهر
عن القاضي بدين او عين او عقار وحده لو ان قال القاضي للشهود عليه اني ان الحق من شهوده وقال له ما رى لك
بذره الا ان قال كمن ذلك قضاؤه فيقول فنهزت عليك القضا في كذا وكذا الا ان سئى قوله اني اظن ان قال انك
لكن ذلك قضاؤه لو قال الرست عليك كان قضاؤه لو قال ثبتت عندي ان هذا على كذا وكذا فاختلوا فيه قال بعضهم
يكون قضاؤه لو قال نفس المائة الحواني والقاضي الامام ابو نعيم العاصري يكون لك قضاؤه لو قال القاضي لرجل جعلت لك
في تركه فلان لميت يكون كذا في الحنية وقوا قال جعلت لك كذا كذا في بيع كان له يبيع ويشتري لان امره
معتبر بالمرتب ولو رجل جعل لك كذا في مالي يكون كذا بالخطه فله الا اذا قال القاضي ذلك وقوا قال القاضي
جعلت لك صبا لميت بصير وصبا فان خص شيئا وقال في كذا بصير وصبا في ذلك يعني خاصة لان الصبا القاضي يستعمل
بخطا ايضا الاب والجد فان ذلك يكون عاما ولو قدم عن المهر الى القاضي فقالوا ان فلانا مات ولم يوص
احد وفنا عليه ديون والقاضي لا يعلم بذلك فقال لهم القاضي ان اقيم سادتين فله جعلت هذا وصبا في تركه فان ابرز
ان يسه ذلك ان عرف عدله اوصى وكانوا سادته وصبا لان الصبا لميت يقبل القياس فله ايضا والقاضي ولو
ان رجلا جاز الى القاضي وقال ان ابني مات في بعض الاطراف وعليه ديون وترك من كل نوع مالا ولم يوص الى احد
واهل لك انما لا يعرفوني ولا يمكنني اثبات نسب بيته فقال له القاضي ان كنت عاذا فافعل فقول فضعه واب
وقضى له ديون قالوا لا بأس لانه كان عاذا فافعل امر القاضي به والا فاما فصل فيما يقضى في المجهدين
وامنفذ قضاؤه وبالا نفذ القاضي اذا كان مجتهدا ان يقضى برأي نفسه في المجهدين فله سلكه على

مستجابا وان محبة الله به يسلم رأى في فتوى برأي غيره وقال ابو حنيفة في فتاواه ومجتهدي في التفسير محمد بن
 صالح حكى الروايات عن الحسين بن صالح في الظاهر الروايات عن حنيفة فتاواه ولا يرد وجهه انه شيخ الامام ابو بكر محمد بن الحسن
 بن ابي بصير في الفتوى والآثار اذا كان محبة فتوى غيره وفتى برأي غيره ثم ذكر رأيه قال ابو حنيفة في فتاواه ولا يرد دليل
 برأيه في استغنى وقال ابو يوسف في برود فتاؤه وهو محقق من قول محمد بن صالح في فتاواه وان لم يكن له رأى في المسئلة
 دستغنى عنها فانما هو فتوى فتواه ثم حدث له رأى لا يرد فتاؤه ودليل برأيه الحادثة في استغنى عن كل شيء
 الامام محمد بن ابي سنان في روى انه قال بائنا فتاؤه من المتقنين الى فتوى الله سبحانه في فسح اليدين المتفاوتة بين
 الله ومروءة ذلك بالخوف فلك اذا كان المقصود برأي ذلك لسان قال لاج اجتهادى الى ذلك اما اذا كان لا يريد
 ذلك لا يبيع فتوى نفسه وقال غيره باحتياط وبيع الفتوى وان كان لا يرى ذلك فان على قول الحسين بن صالح في
 خلافت رايه بغير فتاؤه في اصح الروايتين فان بيع فتوى غيره كان اولى وان قومن الى فتوى بعض رايه في بعض
 هو حكم البيع في هذا ذلك الفتوى عن الكل وان فتى القاضي في فصل وهو لا يسلم انه يحكم بغيره وانما قضى فيها
 على وجه الاتفاق ووافى فتاؤه محله عند ذكر في كتاب الاكراه انه يفتى فتاؤه وذكر في الرجوع عن الشهادة انه يكره
 الشهادة محمد بن ودين في قدت وهو لا يسلم انها محله وان لم يرد فتاؤه ويحبه المال من المقصود وكذا اذا ظهر الحاسب
 او كافران او عيان برود فتاؤه وبيع من المقصود قال وهذا كله قياس قول الحسين بن صالح في بعضه ومحمد بن الحسن
 بن الحسن الا انه لم يفسر في شرح الرجوع عن الشهادة ان فتاؤه القاضي في الفتاوى اما يفتى اذا اصره عن اجتهاد
 واما اذا لم يكن عن اجتهاد ولا يفتى وذكر الخصام في انه يفتى وان لم يكن عن اجتهاد ولا يفتى في كتاب الاكراه وذكر ان
 رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي عاتق فصر وجهها صمتا الى فاض لا يرى الطلاق واقامنا جازا للطلاق والعلل الطلاق
 فصرخ الى فاض برى الطلاق واقامنا انما يفتى فتاؤه الاول وان كان في الحالت قال كل امرأة تزوجت
 طالق فصرخ القاضي اليه في امرأة تزوجت بها ثم تزوج امرأة اخرى قال ابو يوسف روى لا بد من فسخ يمين على كل امرأة
 وكذا روى عن الحسين بن صالح وقال محمد بن صالح في امرأة لم يفتى بها يكون فسخا على النساء كلهن في بعض الخارج
 منه والفتوى لا يفتى روى في بعضهم اذ يقول محمد بن صالح والفتوى على قوله لا يفتى روى واحدة وهذا هو ما عرفت في
 الطلاق في كل امرأة تزوجت بها طالق لا يفتى الا مرة واحدة والفتوى في هذا بمرارة الطلاق واذا قال كل جسد

فهو من هذا والطلاق سواء ذكر في المستقي انه لو قال كل عبد اشترى فموجر فاشترى عبد اعلى قول الحسين وموجر
 من حبيبة روح ليحاج الى الفسخ في كل عتق ولو عقد على امرأة وحيدة بالامان قال مران تزوجت فلانة فموجر
 فزوجها ففسخ القاضى ليسنا وحيدة الا فسخ الكل وليحاج كل عين لا فسخ على حصة الا ان تدعى المرأة انه حلف بطلاق
 ثلث مرات ان لا تزوجها ثم تزوجها فقال القاضى فحقت جميع ايمانها بهذا اللفظ فان ذلك يكون فصحا لا ايمان كلاما وان
 حلف بطلاق نسوة وعقد على كل امرأة ليسا على حدة وان قال ان تزوجت فلانة فهي طالق وان تزوجت فلانة لا مرة
 اخرى فهي طالق وذكر القاشه والرابعة فسخ العين على امرأة فموجرها لا فسخ عين غيرها ولو قال ان تزوجت فلانة فموجر
 فزوجها ففسخ القاضى العين بل ليحاج الى ان يفسخ الكناح ذكر خمس الامة المحلوا الى روح من سنا هذه القاضى الا ان كان في
 النفسى روح انه لا ليحاج لان القاضى بطل العين فلم يكن الطلاق واقعا الى ان يعود الكناح بفسخ القاضى فان كان الزوج
 وطها ابعد الكناح قبل فسخ العين ثم فسخ القاضى العين كان لوطى حلالا ولا يحل ان يطل بطلان العين والطلاق في حق هذه
 بغيره في حق غيرها في قول محمد بن بان كان حلف كل امرأة تزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق
 فزوج اربع ابعد العين ثم تزوج خامسة فاصمته الى امته الى القاضى ففسخ القاضى العين عليها لا يفسخ القاضى
 فموجر كانت قبلها عتق الكل لانه لو بطل عينه في الرابع ولا يقع الطلاق عليهم لا يفسخ الكناح الى فسخ بطل الفسخ
 عليها واذا بطل الفسخ على الخامسة بطل في حق غيرها واذا قضى القاضى بطلان العين في الطلاق المفسخ
 وغيره من التجهات ونفذ قضاءه ففسخ على المقضى عليه الكل حتى كان على المقضى عليه اقل من اربعة
 سواء كان رأى القاضى هو فقال لايه ولم يكن بل فموجر فموجر في حق المقضى له ان كان عابدا فموجر فموجر عليه
 اقل من اربعة رأى القاضى وان كان عالما ليرى خلاف ما قضى له فموجر عن الحسين في غير رواية لا اصول انه لا يفسخ
 حتى لا يحل له وعليه ان يتبع اشد الامر من على قول حبيبة روح فموجر فموجر القاضى في حقه اليم وذكر في كتاب
 الاستحسان انه يفسخ قضا القاضى في حقه ولم يذكر في خلافه وان كان المقضى له عابدا بالامان فموجر فموجر
 فموجر فموجر الطلاق فموجر فموجر المقضى له عالما لم يفسخ سوى لان المقضى في حق الجاهل بمنزلة الرضى الا ان
 وعين الحسين روح بطل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فزوج امرأة وهو لا يرى الطلاق واقعا في حصة المرأة
 الى القاضى ففسخ القاضى له بقاء المحل ثم قول رأى الزوج وصار بمن يرى الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى

فانه يسكن المرأة الاولى ويقارن الثانية وينسبني الامر على راية الحادث في المرأة الثانية اما على الاولى
 القاضي عليها بطلان العين بقدر النكاح معن قضاؤه وان كان قضاؤه موافقا لريه في ذلك الزمان فاما بطلان
 القضاؤه وبذا بنا على ما تقدم ان على قول سيبويه يزوج النكاح الى الفسخ في كل امرأة وبذلك الفسخ ابو الليث رجع في القول
 رجع سبويه جده انفسه تاهل ان حشد القاضي ان هذا يستري حلف بيمين كل ملكه يستري قبل شره بحد
 ما عده القاضي بشهادتها ثم يستري جده اخر قال ابو يوسف يعقوب لعنه الله في بقضاء الاول وقال ابو يوسف
 رجع ولا يقرن الثاني الى شهادته والشهود وشهادته مستقلة وبذا بنا على ان حشد سبويه رجع الشهادة على من حلف
 يعقل من غير دعوى حسب رجل قال للمرأة كاتزو جك فانت طلاق ثلثا فزوجها ورفع الامر الى القاضي فحكم لها
 ثم طلقها ثلثا ثم عادت ثانية بزوج اخر بل ليحتاج الى فسخ القاضي في هذا النكاح اختلف المشايخ رجع فيه واما اختلف
 بنا على ان لا ينفذ بكلمة كلامين حصة وكما يخل بيمينه ثانية ونعته الثانية بعد الثانية او نعت به هذا اللفظ بان
 رواية الجامع ينفذ يمين حصة وبما تحل تنفذ في طلاق الاصل نهت بان على رواية الطلاق ليحتاج كل يمين
 فسخ على حدة وعلى رواية الجامع لا يحتاج لمصحح رواية الجامع رجل حلف بطلاق امرأة ان تزوجها فزوجها وحكم له
 يحكم سبويه في الطلاق المضاف فحكم بطلان العين اختلف المشايخ رجع فيه وذكر في الجامع الاصح انه لا ينفذ حكم الحكم في
 وذكر في صحيح الاصل وغيره من الروايات ان حكم الحكم فيما بين الحاكمين في طهارة استغفر الله حكم القاضي المولى حتى لا يكون
 الاجبة بان يرجع عن حكمه وذكر الخفاف رجع ان حكم الحكم في طهارة جاز الا في حصة ودونها من كراهية الجاز في
 الحدود والنفاس وذكر خمس الائمة المملوك في رجع في صحيح الاصل الاصح ان حكم الحكم في طهارة استغفر الله حكم القاضي المولى حتى لا يكون
 المضاف جاز في ظاهره ليسب عن اصحابنا رجع قال محمد رجع الا ان هذا ما يعلم ولا يعنى بكلامه جاز في الجاهل الى مثل
 هذا قال المصنف وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النهدي رجع يقول هذا ما يعلم ولا يعنى به وقت ادعى عن اصحابنا
 ما هو اوسع من هذا وذلك روى عنهم انه فوسقني صاحب الحادثة عن هذا فغيبها عدا لاس اهل الفتوى فانما جاز
 العين وسعدان فبذلك بصوته يسكن المرأة وغيرهم ان صاحب الحادثة فوسقني فغيبها فانما بطلان العين وسعدان
 فان تزوج اخرى بسب اذنته كان حلف بلفظ كل امرأة يتزوجها ما سقني فغيبها اخر مثل الاول فانما بصوت
 العين ووقوع الطلاق المضاف عليها فانه يقارن الثانية ويسكن الاول لان فتوى العينة للجاهل بمنزلة حكم القاضي

القاضي المولى او عالم الحكم والمعل عنهم بما على ان حكم الحكم في التجهيزات في حق المتعالمين بمنزلة حكم القاضي المولى الا ان العرف
 بين حكم القاضي وحكم الحكم ان حكم الحكم في التجهيزات اذ ارفع الى القاضي النحان موافقا لارائه امناه وانحان مخاضا بطلان
 ليس للقاضي ان يبطل حكم قاض آخر في التجهيزات وقال ابن ابي ليلى روح ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم في التجهيزات
 مخالفا لارائه اذ لم يكن حكم الحكم مخالفا لقاض او لجماع وهو بمنزلة حكم القاضي المولى ولهذا هو حكم الحكم بحكم ثم اراد ان يرجع
 حكمه لا يصح رجوعه بحال لا يصح رجوع القاضي عن حكمه في موضع الاجتهاد والتحقيق باطلا لان الحكم يستفاد من الولاية بحكمها
 ولها ولاية على نفسها لا على غيرها فان كان حكم الحكم في حق غير ما بمنزلة الصلح ولو استلحق الخصمان على شئ وكان ذلك
 مخالفا لاراء القاضي بطلان اذ احكم الحكم موافقا لاراء القاضي اذ لا يبطل لان لواله بطله ليجاز الى الاعادة فلا يفسد
 ولو حلما رجلا يحكم بينهما فاجاز القاضي حكمه قبل ان يحكم ثم حكم بينهما بما لا يخالف راء القاضي وذكر في الكليات لا يجوز
 حكم على القاضي وكان القاضي ان يبطله قالوا اذ لم يكن القاضي ما ذكرنا في الاستخلاف فان كان ما ذكرنا لا يكون له
 ان يبطل حكمه وقال بعضهم الجواب مطلق لان الاجابة منسار لما سبق فلا يظهر فيما يقتضيه لكن شبهه طاعة الحكم
 يكون الحكم من اهل الشهادة لان القاضي لا يصلح قاضيا اذ لم يكن اهل الشهادة فكذا لا حكم فلا يصح حكمه بعد التمسك
 والكتاب عليه السلام ولا حكم الحكم لمن لا يقبل شهادته له وان حكما امرأة فحكمت فيما يجوز شهادتها بها باز حكمها وفسد كرسا
 التحكيم في موضعها ان شاء الله تعالى رجل تزوج امرأة ثم جن ولد والده فادعت المرأة ان زوجها قد كان حلف قبل ان
 يزوجه بالطلاق لكل امرأة يزوجه اثنتا عشرة ولست من القاضون نقيب والد زوجهما لها يقتضي بها بالطلاق فأنكر
 روح النحان جنونا مطبقا قبل والده خصما قال هشام روح قلت لروح ان راء القاضي ان هذا القول يشبهني فابطل
 القول ومضى الحكم ثم صح الزوج ومن ايدى ان الطلاق واقع بل بسوء النعمان معها قال محمد روح نعم بسوء ذلك
 قلت له ورايه على خلاف ذلك قال لان القاضي لا يقضي وسوء ذلك وعن بعضي روح في الاما الى لا يصح المقام
 معها وكذلك المرأة قال وهذا حكم لا يحل حرما ولا يلزم حلالا وهذا بناء على ان راء الزوج اذا كان يلوأخذه
 ووقع الطلاق لا ينعين له تضار في حقه ثم شتر طهر روح لكون الوالد خصما للمرأة ان يكون جنونا الزوج مطبقا و
 الروايات الظاهرة الى الجنون اذا كان يوما ويومين لا يعبر ولا يصير غيره خصما عنه فخصماته في حالة الافاقة كما
 الاغمار واما الطبيب في ظهر الروايتين عن بعضي روح مقدر بالكثر لشدته وفي رواية عنه مقدر بالكثر من يوم ويلة و

اولا قدر المحقق المطبق بشهر فرج وقد ركبته كانه وكرنا على التواضع الامام المعروف بنحو اربعة رجب ان
المحقق المطبق في قول حبيبه رجب عند شهر وعليه الفتوى رجل زنى بايم امراته وابستها فاحصته امراته الى القبا
فزنى القاتلون الحرام لا يحرم الحلال فعضى له بالحل انفقوا على ان الزوج اذا كان جالسا خيما بالقنار وان كان في الخيما
ورايه الحرمة قال ابو يوسف رجب لا يحل له المقام معها وكذلك المرأة وقال الحسن بن زياد رجب في مثل هذا اذا كان الرجل
جالسا خيما بما خفي له القاضى وان كان عالما بقيها ليل راي نفسه ولا ينظر الى قنار القاضى قال الحسن رجب في هذا
فاناس قول حبيبه وبسبب رجهما الله اعلم قول محمد رجب خيما بقنار القاضى على كل حال وكذلك قول
للامام انت طالق لسته وهو من يرى لسته ثلثا فاحصته امراته الى قاضى يرى لسته واحدة فملك الرجوع
بانها رجعية وجعلها امراته قال محمد رجب وسع للرجل امساك المرأة وان كان هو يرى خلوات القاضى ويقول
الرجل ستارى هذا وانى اراها ثلثا والرجل من يؤخذ بقوله قال محمد رجب ينبغي بهذا الفقيه ان يدع رايه ويأخذ
بما خفي له القاضى لان هذا مما يخلت فيه القنار قال وكذلك كل قنار خيما خفيها اذا انفق القاضى
على فقيه عالم يرى خلاف ذلك من تحريم او حق او تحليل او خيما او غير فانه ينبغي للفقيه ان يرجح رايه
نفسه وخيما بقنار القاضى ويلزم نفسه الزم القاضى وجعلوا على ان القاضى عليه خيما بقنار ولا ليل رايه نفس
او يرى رجل على غائب بان محمد رجب في المنقوع ليس القاضى ان نصيب كبله عن الغائب فلي راي القاضى ان يصيب
بسببه على الغائب من غير خصم وكنى وقضى على الغائب في نقاء قضاء على الغائب روايان ذكرنا الامام
الحسن وبشيخ الامام المعروف بنحو اربعة رجب رجهما الله زيف قضاءه وغيرهما من المشايخ قالوا لا ينفذ وانما
صاحب الدين غيبة الشهود او منعهم دارا واثبات الدين على الغائب بل بعضهم يؤكل غيره باثبات حقوقه على الغائب
ويجوز رايه اثباته على الغائب من طلاق او عاق او بيع شرطه لانه اذا كان طلاق طلق امراته او عاقا
بعده فانت وكيل في اثبات حقوقه على الغائب ثم ان هذا الوكيل مخبر جلد ويقول ان فلانا وكنتى لم ينفذ
على الغائب من كان طلاق باع واره من طلاق او عاق عاب او طلق امراته وان فلانا والغائب باع واره او
مسد فصرنا وكلامه في اثبات حقوقه على الغائب وان لم يكن هذا عليك انت واره فقول الدعي عليه بل ان طلاقا
وكلام على هذا الوجه لكن لا اعلم ان شهر طلاقه وبعده فقيم الدعي اسببه على شهر طلاقه ففقه القاضى شهر طلاقه

فصل اختلف فيه المشايخ ان الانسان هل ينسب خصما على الغائب في اثبات شرطه قال بعضهم من ينسب
 ويصحح انه لا ينسب اذا كان شرطه تنصير به الغير كالطلاق والعناق وما شبيهه فلك فلا يصح به الجدل ويصحح في
 ما ذكره رحمه في الجامع ان يقول رجل لصاحب الدين كلفت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم ان صاحب الدين
 يخبر الكفيل الى مجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب درهم وان هذا الرجل كفل لي بجميع مالي في
 فلان الغائب درهم كانت لي عليه قبل كفايته هذا الرجل خبير الكفيل بالكفاية ويكره الال على الغائب مع انكاره لان
 قوله كلفت بكل مالك على فلان لا يكون استهرا منه بالمال لانه مجهول فاذا اقام الدعي له بينة ان له على الغائب
 درهم كانت له عليه قبل كفايته هذا الرجل يقبل ويقتصر به بالكفاية والال لانه ادعى على الغائب بهو سبب لمحطه على المجلس
 فينسب الحاضر خصما عن الغائب فيكون القضاة عليه قضاة على الغائب حتى لو حضر الغائب انكر الدين لا يفت
 الى النكاح ولا يكون هذا قضاة على المسخر لان الدعي فيما ادعى على الكفيل كان صادقا في دعواه ثم سري الدعي الكفيل
 عن كفايته والال ويقتضى الال له على الغائب وان كانت الكفاية عن الغائب بين يده افاض على هذا الوجه فانكر الال
 على الغائب فاقام الدعي له بينة على المال فذلك يقضي على الحاضر ويكون لك قضاة على الغائب سواء ادعى
 الكفاية عن الغائب بمره او لم يذكر الامر وتو ادعى رجل على رجل انه له على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفل لي
 عن الغائب بالالف التي لي عليه بمره فهذا واقعتهم سواء يقضي على الحاضر ويكون لك قضاة على الغائب
 وتو ادعى رجل انه له على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بمره وانكر الدعي
 عليه فلك فاقام الدعي له بينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بالالف على الحاضر ولا يكون ذلك قضاة على الغائب
 بخلاف ما اذا ادعى كفاية عامة بكل مال على الغائب فان ثم يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاة على الغائب
 الكفاية بمره او لم يذكر الامر والفرق ما عرفت في الجامع من روى ابن سماعة عن محمد بن رجل ادعى على رجل وبما
 القاضي له عليه بينة فاقامها قضاة القاضي عليه او مات وترك اموالا في المصنف في اقام يقرون بذلك الال لا يقضي
 عليه وفعلت المقصر عليه وانما فان القاضي لا يدفع شيئا من مال الدعي الى المقضي له بالمخبر المقضي عليه ان كان غائبا او لم يخبر
 ان كان ميتا لاحتمال ان الغائب قد قضى دينه بجل ادعى ان له على فلان الغائب درهم وان هذا الرجل كفل لي
 منه كفل له عن الغائب بمره وانكر الكفيل الكفاية فاقام الدعي له بينة على الكفيل انه كفل بامر الغائب بان له على الغائب

[illegible]

بان ينفذ في الغائب بالمال ثم لحب الاضمار فاسمع من شهودي ههنا وكنت الى جرح حتى خاصمني يكون حجتي فان القضاة
 يسمع بيئته ويطلع عن الغائب فها وكذا في الطلاق واذا عمت المرأة ان زوجها الغائب فطلقاتها رجل اعترفت
 فصفت بغيره ونصفت امته او كانت الامنة بغيره فاعقها بهما وهو مسرور وقضى القاضى لا يخرج به
 باع ثم خصما الى قاض آخر لاري ذلك ذكر الاختصاص ان القاضى الثاني يخطل ببيع والقبض وذكروا في الامنة
 المخلو الى روح حاكمي عن المشايخ منهم انه اذا ذكر الاختصاص روح وليس في هذا شيء من اصحابنا ولو لا قول الاختصاص لقلنا
 بان ينفذ قضاء الاول لانه قضى فصل فجهده فان غلب بعض الخارج اذا كان المعنى حسا لا لحب السعاية
 على حسب معنى نصيب كتر قضا وتوان فاضيا قضى لجواز بيع الامنة بصفة قضاؤه راوية واحدة حتى لو رفع ذلك
 قاض آخر يري خلاف ذلك لا يكون الثاني ان يخطل الاول وقال الحسن روح من فقهكم المدبر في هذا الحكم ام الولد
 وذكر في سير اوقات الرجل وله مدبرون حتى يعقوا ثم جاز رجل وثبت على الميت وبنوا باعهم القاضى على ظن انهم
 عبيد ثم طهر انهم مدبرون كان لبيع باطلا وانما يخطل قضاء القاضى في تلك المسئلة لانهم عفو الموت لم يبد
 انى الباب ان اذا كان الميت برين لحب السعاية عليهم لكن وجوب السعاية لرد العتق لا يمنة وقبح العتق فبكون بيع
 القاضى معيا للرد وتوان فاضيا قضى لجواز بيع ام الولد نقض قضاؤه في قول عبيد بن رافع وسبق روح في ظاهر الرواية وعن
 محمد روح فبه روايتان في الظاهر لو ايتين منه لانه في قضاؤه وعن سيبويه روح اذا قضى القاضى لجواز بيع ام الولد
 في القياس ان لا يرد قضاؤه كما في المدبر الا ان الفقهاء روح انفقوا على انها لا تباع وتركوا الحديث قالوا لا يبيعونها
 باعها القاضى وذكر الاختصاص روح القاضى اذا قضى لجواز بيع ام الولد لانه في قضاؤه ولم يذكر فيه خلافا قال مشايخنا
 روح فلما قول محمد روح واذا بيع المكاتب برضا جازمه في اصح الروايتين جعل شترى ما ابغى ارضي
 بيان الى القاضى فاجابا ببيع ثم اخفعا الى قاض اخر باطلا الثاني في ذكرنا طعن روح انه يجوز اجازة الاول وبطلان الثاني
 باطل ولو كان الاول بطل لم يبيع واجازة الثاني يجوز باطل الاول ولا يجوز اجازة الثاني لانه يجهده في روى من
 عن سيبويه روح انه يجوز بيع الامنة بغير ارض وذكر في شرب الاصل انه لا يجوز في قولهم رجل تزوج امرأة بغير شهود
 بشهادة نسائين فهين رجل فنفذ ذلك الى قاض فاجاز ثم رفع الى قاض آخر لاريه جازا روى ابن ستم ان
 لجبر قضاء الاول لم يسم له ان يبطله رجل خلعت بطلا في او عتاق ان لا ياكل الحما فاكل سمكا واقتضاه الى القاضى

وفرنسبها ثم رفع ذلك إلى قاض آخر لبري المسك لما كان الثاني بغير قضاء الاول رجل طلق امرأته لثاء هي حيلة
او مائتة او مائتين ثلث قبل الدخول بها فرفع ذلك إلى قاض لبري ثلاث ولا طلاق الحامل والمائتة وقالوا لا يجوز
بعض حكم بطلان طلاق الحامل والمائتة او بطلان ما زاد على المائتين فرفع ذلك إلى قاض آخر فان قيل لم يطل المائتين
وكذا المائتين المائتين من الزوجين شيهاوة امرأة حصة برفع يده فضاؤه القاض اذا قضى لولده على أبي شيهاوة
او جانب لا يجوز ان يرفع فضاؤه إلى قاض آخر البطلان الثاني ولو قضى بشهاوة ولده لا ينسب فرفع ذلك إلى قاض آخر
انقذه الثاني وكذا لو قضى بشهاوة المهد وفي قدت وهو بري ذلك فرفع ذلك إلى قاض آخر لبري جواز بطلان
الثاني وذكر شيخ الامام المعروف بخواتم زاده مع هذا اذا كان القاض الثاني بغير ثبوت الاول بري جواره بان قال
الاول لا يحل لي ذلك الا اذا علم الثاني ان الاول لبري جواره بان قال الحق ما مالي على ما ادعى ان شيهاوة المهد
في هذه لا تقبل وان تاب من هذا قضى به كان الثاني ان يبطله ولو كان القاض هو نفسه ودونى انقذه فرفع
حكمه إلى قاض آخر لبري جواره البطلان الثاني لان نفس القضاء انحلت فيه ولو رفع حكمه إلى من يحكم الاول
فامضاه ثم رفع امضاه الثاني إلى ثالث لبري جواره فالبطلان لا ينعى البطلان لان الثاني لا ينعى الاول فرفع
بديل مجتهده في مضيقه فضاؤه ولو كان قاضيا لقوله امرأة بشهاوة زوجها جنس آخر فرفع ذلك إلى قاض لا يجزئها
الرجل لامرأة مضى الثاني حكمه الاول لان الاول مضى بديل مجتهده في مضيقه فضاؤه ولو كان القاض هو نفسه لامرأة بشهاوة
رجلين لا يجوز ان يرفع ذلك إلى قاض آخر لبري جواره البطلان لان نفس القضاء انحلت فيه فانه لا يصلح ان يكون ثانيا
لامرأة لا يكون من قبل اعتبارها لكان الثاني ان يبطله فان رفع فضاؤه الاول إلى من بري جواره فامضاه ثم رفع
الثاني إلى ثالث لبري جواره مضاه ثلث امضاه الثاني ولا يبطله القاض اذا قضى وهو على نعم رفع فضاؤه إلى من لبري
شهاوة الا على قاض يبطل قضا الاول ولو كان الثاني براه جازا فاجاز قضا الاول ثم رفع إلى ثالث لبري جواره
فان ثلث بعض حكم الثاني ولو كان قاضيا قضى بشهاوة رجل وامرأتين في الحب ودونهما من نعم رفع
قضاؤه إلى من لبري ذلك فان الثاني مضى حكم الاول وكذا قضيت المرأة فحكمه بعد او قضا من لا يجوز حكمها
رفع حكمها إلى قاض آخر براه جازا فاجاز حكم الاول لا يكون غيره ان يبطله ولو كان قاضيا قضى براه والمرأة في الكساح
بسبب الخوف والهمي ونحو ذلك ثم رفع إلى قاض لبري ذلك فان الثاني ينعى حكم الاول لان قضا الاول راسا

اصادف موافق الاجتهاد وتوان فاضيا قضى بطلان طلاق المرو ثم رفع ذلك الى قاض يري طلاق المرو واقفا ^{المطل}
 حكم الاول لا يجوز البطلان فقيس بشترى شينا ثم فاسده فاقسمه البائع الى قاض يري مبيع جائز ففتن عليه الجواز وهو
 ما يختلف فيه الفقهاء جازا لشترى مساله وتوان فاضيا قضى في منعه النساء باطل ثم رفع الى قاض آخر لا يراه جائزا
 فان اثنائي بطلان القضاء الاول لان منعه النساء منسوخة فقد جمعت اصحابه رفعه على قضاها فلا ينفى قضاء القاض
 باطل ويعني ^{ببطلان} بطلان قضاءه وهو غير مأخوذ به الا اذا كان ذلك بالنقض المتعنه بان قال تمتع بك ثم اشهر
 اما اذا تمزج الى شهر لا يصلح بذلك الحكم وقال زفر في صحيح الصحاح وبطلان التوقيت فان قضى القاضى الجواز في الصحاح
 فغدا قضاءه رجل له حق في دار فلم يجامع صاحب البيت ثم خاصه الى قاض فابطل القاضى حق بترك الخصومة
 سين كما هو منه سب بعض الناس فان بعض العلماء يرح قال من له حق في الدار اذا لم يجامعها ثلاث سنين وهو في
 بطلان حق الا ان هذا قول مجهول فلا ينفى فيه قضاء القاضى فان رفع ذلك الى قاض آخر فان اثنائي بطلان قضاء الاول
 ويجعل الذي على حقه وكذا المرو اذا لم يجامع زوجها سنين لم يطلب المهر المفروض قال بعضه الناس بطلان حقها فان
 قضى القاضى بذلك كان قضاءه باطلا رجل قتل عمدا فبغت زوجته وابنته عن دم العمد فرفع ذلك الى قاض فابطل
 المفقود وقضى بالخصاص كما هو منه سب بعض الناس ان لاشق للنساء في الخصاص فلا يصح عقوبتها فان قضى القاضى بالخصاص
 وبطلان العقوبة كان قضاءه باطلا حتى لو قتل المورث بعد ذلك كفي الزادات ان المورث النكاح عالما بالفسوق كان
 عليه الخصاص لانه قتل شخصه لا قصاص عليه والنكاح جائز كان عليه الاية امرأة لم ينفى بطلان النساء عاقلة فقتلت في
 بابها كالتق وفقد ذلك لغيره ان زوجها فرغ الامر الى القاضى فابطل القاضى قصصها كان قضاءه باطلا وان قال بعض
 الناس ان قصص المرأة في بابها لا ينفى بغيره ان الزوج لان هذا قول مجهول فلا ينفى فيه قضاءه وتوان فاضيا قضى
 اثنين ان لا يوجب ثم رفع الى قاض آخر فان اثنائي يوجب جولا وبطلان قضاء الاول وكذا لك جل شترى دارا ضمن
 رجل له الخلاص وضمن له البائع ذلك ثم اتمت الدار على شترى فقضى القاضى على الكفيل بدار مثل تلك الدار
 ثم رفع ذلك الى قاض آخر يري ذلك باطلا فان القاضى اثنائي بطلان قضاء الاول وهذا قول مخيفه رح لان
 عند تفسير ضمان الخلاص تسليم مثل ذلك الدار ان عجز ذلك باطل اما على قول ^{ببطلان} بطلان ومحمد يرح تفسير ضمان الخلاص
 والهبة والرك ضمان الشرج لا استحقاق وذلك باطل ان القاضى اذا قضى بقضية تجلقت فيها الناحية وقضى لرجل

على رجل يتي وشهد على قضاء شهود او لم يسمع ابي وجده فمضى ثم رجع ذلك فمضى آخر حال الثاني شهد والاني
ابطلت انفسى فلان بن فلان القاضي على فلان فنفقت قضاؤه بالمرخص من يدى البطالة وقال اشهد انى
ابطلت انفسى فلان على فلان لم يرد على ذلك فمضى ثم رجع ذلك الى قاض ثالث فلان الثالث باحد ينقض الثاني بطلان
ابطلة الثاني بالان الثاني ارجل ولم يفسد فاداه لم يسمع ابي لهناين كان خال لجل الخى الذى فى يده المدعى بالان
القاضي الثاني اخرجه من اليد الاول فلا يتعسف به بانك قال محمد روح والوجه الثاني فى ذلك سوار رجل
دون يسمي فى نوع من التجارة فجملة القاضي ما دوا فى ذلك النوع خامسة دون غيره فقد قضاؤه لان ما دونه
الاجتهاد والانه ثمانية قضاؤه فشرط القضاة من المخصوصة وغير باب تصرف البعد رجل اشترى بعد اوجبا
وقد الفس وقضى ليه فاصابه لم يفسد فزده القاضي على البائع بذلك ثم رجع ذلك فمضى آخر فلان الثاني بطلان
قضا الاول وان كان من بعض الناس ان المبيع اذا بيع منه المشتري ولا يعلم انه كان عند البائع كان المشتري
ان يرد لان الجون فاما يكون لاقه فى الدخ فاداه وجب من المشتري يستدل بذلك على انه كان عند البائع الا ان
بنا قول يجوز فلا يفسد قضاؤه القاضي به والله اعلم بالصواب كتاب الشهادات باب فيمن لا يجوز شهادته
وهي اضاف منعت لا يكون كلامهم شهادة لعدم الالبية والالبية الشهاداة فاما كون العقل الكامل والضبط والولاية
والقدرة على التمييز بين الدعى والدعى عليه فاقبل شهادة البهيان والجانين والمعتوه بمنزلة الجون اما الجانين لعدم
العقل وكذلك البهيان لان شح حبل حال العقل البلوغ من العقل فلا ينفذ الخلع لمجسرتهم وكذلك شهادة
النساء وحدهن الا شهادة القابلة على الولادة فانها مقبولة فى حق نسب ون الميراث وكذلك شهادة القابلة على
استئصال مقبولة فى حق السلوة عليه ون غيره وان كان الضرورة كذلك فى نسب الذى لا يعقل عليه الرجال واقبل
شهادة الملوك فان كان او عابرا او مكاتب او ام ولد وكذلك معتنى البعض فى قول حميفة روح ولا ينفذ الخلع لمجسرتهم
فان كان لا ينفذ شهادة البهيان والنسوان وقال مالك صح منفع الخلع لمجسرة الملوك ولا يقبل شهادة الالبية
فان لانه لا يقدر على التمييز بين الدعى والدعى عليه والاشارة اليها عليه لا يكون كلامه شهادة ولا ينفذ الخلع لمجسرتهم
وقال مالك صح يقبل شهادة الدعى وقال زفر روح يجوز شهادة فبا يجوز الشهادة بالسامع وقال الشافعى روح النكاح
يعبر وقت الخلع ثم عى جازت شهادة وقال ابو حنيفة ومحمد ومحمد بن ابي حنيفة لا يقبل شهادة صلا ولا يقبل شهادة الاحرار

لأنه لا يترك على اللفظ لم يفتقر الشهادة **فصل في القبول شبهة** وفيه خمسة الفسق لا يمنع الميتة الشهادة عن
 شيعته الكناج بخبرته وانما يمنع اداء الشهادة فثبت الكذب تكلموا في الفسق الذي يمنع الشهادة اتفقوا على الاعلان بكبريغ الشهادة
 وفي الصغار ان كان معلنا نوع فسق مستثنى مبيد لناس بذلك فاستقامت لا يقبل شهادته وان لم يكن كذلك فبغير الحان
 مما لا اكثر من فساده وصوابه بل من الخطا ولا يكون يعلم القلب يكون لا يقبل شهادته لان غير المعصية لا يخلو عن قليل ذ
 في غير الغالب عن **سبحي** روح الحان الفاسق وجها وامرودة جازت شهادته لان مثله لا يكذب ومن شتمت غفلة لا
 يقبل شهادته ولا يقبل شهادة من الممر ولا من السكر لانها كبيرة وانما شرط الادمان يظهر ذلك عند الناس فان من كتم شبه
 الممر في بيته لا يبطل عدالة وانما كانت كبيرة وانما يبطل اذا ظهر ذلك وخرج سكران ينجر منه الصبيان لان مثله لا يجزى عن
 الكذب وقد ذكرنا خصا في روح ان شرب الخمر يبطل العدالة قال محمد روح الم يظهر ذلك فهو سكران الحال من سكر في سكر
 عدالة في قول الخصا في روح لان السكر حرام عند الكل وقال محمد روح لا يبطل عدالة الا اذا كان اعتاد ذلك وخرج سكران
 ولعلب الصبيان لا يقبل شهادته فثبت ارادة اذا كان مخفيا في الافعال الردية ولا يقبل شهادة من يلعب بالجامع
 لان ذلك شغل قلبه في غفلة وعسى يقع بصره على عورات المسلمين اما اذا امسك الحمام في لهيت للناس لا يبطل يجوز
 شهادته فان من لم يربح الحمام لا يكون فاستقام ولا يجوز شهادة المعامر فامر بالشرط او بغيره فبأي شيء فامر لم يقبل شهادته
 لان التما كبيرة وان لعب بالشرط لم يضر امران او م على ذلك حتى تغلبه عن الصلوات او كان يلعب باليمين الباطلة
 ذلك لا يقبل شهادته وان لعب في من الملاهي لا يمنع ذلك عن الفرائض لا يبطل عدالة والملاعبة بالابل والنفوس والنفوس
 لا يبطل عدالة ما لم يمنع ذلك عن الفرائض والحان الغالب الملاهي لا يمنع عن الفرائض لانه مستثنى من الناس كالملاهي
 فثبت ان لم يكن مستثنا فلو امار وضرب القصب لا يبطل العدالة الا اذا فحش ان كانوا يرضون عنه ذلك في ذكر
 في الاصل لا يقبل شهادة صاحب الفنا الذي لما دوى عليه ويجمع لانه معلى بالمعصية وكذلك مجلس مجالس النور وشبه
 وان لم يشرب لم يسكر ولا يقبل شهادة الناح والناحية ولا شهادة اكل الربوا يريد بذلك اذا كان مصر عليه محر فانه حل
 السباح اذا غشي بشعر فيه فحش لا يبطل عدالة لانه حكي فحش غيره ومن ترغم عن نفسه لا يبطل عدالة والذي اخر الفرض بعد وجوب
 اراد وقت معين كالكوفة والجمعة ولهموم والصلوة بطلت عدالة الا ان يكون الفاضل ر و ان لم يكن له وقت معين
 في ذكرنا انما طعن رحمه الله رواية من لم يجمع روح انه لا يبطل عدالة بغير المجادل روح وقال ايضا في اخر الكوفة

او لا يجزى غير ذلك من الله وبعبارة الفقهاء هو الليستح ومن يستحي في ان لا ياتي على الفور والصحيح ان لا ياتي
 الزكوة لا يميل اليه الله وان ترك الجمعة ثلاث مرات يصير فاسقا كما ذكر في المواضع وبعبارة نفس المتن لا يستحي في تركها
 بعض المواضع لا يميل اليه الله ولم يقدر ولم يذكر الله وبعبارة نفس المتن لا يميل الى تركها في غير
 فنياس من غير ذلك اذا تركها لم يخل ولا يميل اليه الله وان تركها لم يخل ولا يميل اليه الله وان تركها لم يخل
 بالجماعة ولم يستعظم ذلك كما يفضل به ليعلم طلبت عدالة وان تركها لم يخل ولا يميل اليه الله وان تركها لم يخل
 ولا يميل شهادته من كان معروفا بالكدب والذي يتعلم شعر العرب كان يميل لاجل العربية لا يميل عدالة وان تركها لم يخل
 وشهادة الشاعر مقبولة اذا لم يقف في شعره ومن كان شيعيا اولاده وبعبارة وجازة ذكر في بعض الروايات لا يميل شهادته
 وقيل ان دعاء ذلك يخل عدالة وان فعل ذلك احيانا لم يخل عدالة الغيبة هو الليستح ما ذكر في المتن لا يميل
 عدالة ما انفك يميل عدالة ولا يميل شهادته من يدخل الحرام فيبرأ اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك وذكر الكفر في روح
 لا يميل شهادته من يشبه في العرفان بساير عباد غير ولا شهادته من يأكل في السوق بين يدي الناس في ذلك
 لا يميل من كان له مروة ولا يميل شهادته الا لعلة وهو الكبر الذي ترك الحان فيبرأ اذا كان يعرف ان الحان شدة
 الا انه ترك الحان لم يخل على نفسه لا يميل عدالة ولو كان وجهه لان اباة الذخيرة فعدالة وان لم يفت له التوحيد ولا يميل
 شهادته من يطهر شتم احب النبي صلى الله عليه وسلم ومن يستحي في الحان يبرأ منهم لا يميل عدالة وان شتمهم يميل
 عدالة وشهادة الطاهر مقبولة اذا كان عدلا وكذلك شهادة العاقل وشهادة اهل البها وبعبارة الاخطائية مروى ذلك من
 بحقيقة ويستحي من جميعها وهم قوم من الروافض يصدق بعضهم بعضا من غير دليل ويستحيون الشهادة لمن يخلع بين
 يديهم ابدانه كذا لان في شهادتهم شبهة الكذب انما سأل اذا تاب لا يميل شهادته اذ لم يخلع بين يديهم انما يخلع بين يديهم
 قدره وذلك شبهة اشهر وبعضهم يدره بسنة ويصح ان ذلك يعود الى رأي القاضي والمعدل ومن اتهم بالعنف يميل
 عدالة والمعدل اذا قال في شهادتهم البعض لا يثبت عدالة المعروف بالعدالة اذا شهد به ومن يستحي في لا يميل شهادته
 ابدانه لا يعرف توبته وردى الفقيه في جميعه فخرج عنه لا يميل شهادته وعليه الاعتقاد وغير العدل اذا شهد زور ثم أبى جازا
 شهادته لم يضر في اذا سلم وقد كان ناسفا فشهد في حادثة لا يميل شهادته حتى يبين حاله بعد الاسلام ولو كان
 في النصراني حاله فاسلم ثم شهد يميل شهادته من غير ان يسأل من النصراني اذا اعلم ثم شهد فاسلم ثم شهد فاسلم ثم شهد فاسلم

شهادته بالمسالك فلهذا هو بناء على ان يشهدوا بعد روح لا يجوز القسار بطاها لفساد الله وعلية الفتوى لا اذا شهد الرجل وهو فاسق
فلم يقض القاضى بشهادته حتى تأتينا ان القاضى لا ينعى شهادته ولا يجوز شهادته الرجل على الرجل الا اذا كان بينهما صداقة فالواحد
اذا كانت الصداقة بينهما بسبب شي من الدنيا فالأدراك انك بسبب شي من امر الدين فانه يقبل شهادته عليه وان شهد رجل
الامراة لجن ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد لامرأته وهو عدل فلم يردها حكم شهادته حتى يطلقها بانك القاضى على تها وتو
ابن شجاع روح ان القاضى ينعى شهادته ولو ان كافر من شهادته على كافر فلهذا لا يجوز القسار اسلم المشهود عليه ثم اسلم
الشاهدان مكانهما فان القاضى يأبى باعادة الشهادته ولا يبعد لهما بعد الاسلام ويكتفى بالعدالة لهما لانه اذا جاز الامامية
فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خلفه بطلت عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار فينبغي لا يعتدل بهم
والفتوى على انهم اذا خرجوا من الطريق لا يعتدل بهم ولا الاعتدال بطلت عدالتهم ويقتل بهذا الفصل مسائل التزكية
والعتدال والتزكية على نوعين تركية السيرة تركية العلانية في تركية الشرط ان يكون المعدل عدلا لا بد من احوال الناس
وسباب الجرح ونسب الادلة ولا يصح من المعدل ويقتل شهادته اذا لم يشهد غفلة ولا يشترط العدول في المراكز في
قول الحسينية وبسبب روح وقال محمد روح يشترط في العدول والاثان فيما ثبت مع شهادته ولا يلزم في الاثبات
وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المراكز والمنبرج من الشاهد النحان شهادته عجمي والمنبرج من الخصم النحان الخصم عجمي
وتجوز على ان لا يشترط في الشاهد من الادلة والبلوغ والحرية والبصر في تركية علانية يشترط ذلك في المراكز فلا يصح
فدليل الامم والنبي والمجرب والقاضى واجمعوا على انه لا يشترط لفظة الشهادة في تركية العلانية وصورة تركية العلانية
يجمع القاضى بين المعدل وشاهد يقول المعدل للشاهد الذي عدله وهو تركية السيرة معيشت القاضى
رسولا الى المراكز او يكتب اليه كتابا فيه اسما للشهود واسما بهم وصلاحهم ومخالفهم وسوقهم كما لو اسوقا حتى يعرف المراكز في
عن جرائهم واصله فانهم فاذا عرفهم فمن عرف بالعدالة كملت تحت اسمه في كتاب القاضى اليه عدل جابر الشهادة ومن عرف
بالفسق لا يكتب له تحت اسمه بل يكتب تحت اسم من يتكلم هو ويقول المعدل الا اذا عدله غيره وخاف انه لو لم يصح
بذلك لم يقض القاضى بشهادته فحينئذ يصح بذلك من لم يعرف لا بالعدالة ولا بالفسق بحيث تحت اسمه في كتاب القاضى
ستور ثم القاضى ان شارب جمع بين تركية العلانية وبين تركية السيرة ان شارب اكتفى بتركية السيرة في زمانه كوا تركية
العلانية واكتفى بتركية السيرة ولا يقصر القاضى بطاها لفساد الله في قول الحسينية روح وبسالك عن الشهود والمن الخصم في

اولم يظن وقال ابو حنيفة قد خرج النكاح الذي سخطت به من شبهات كان له ان يعفى بطلانها بعد ان لم يظن النكاح في
الشهود والسوى على قوله لها واذ لم يظن النكاح في الشهود ولا يعفى بطلانها بعد ان في قولهم وكذلك انما لا يثبت شبهات
الاحد وهو محمول على ان الشهود في قولهم وان لم يظن النكاح في الشهود بل عدلهم فهو على وجوه ثلثة ان قال هم عدول
عدولوا فيما شهدوا على او قال هم عدول جازر شبهاتهم في ولى او قال هم عدول ولم يزد في الرد الاول والثاني
انما يعفى مذهبى على الدعوى ولا يبالى عن الشهود لانه اقرب الى الحق وان قال هم عدول ولم يزد او قال هم عدول لا
انهم خطأ وان في الشهادة بهذا على وجهين اما اذا كان الدعوى عليه عدلا يصلح للتركية او لا يصلح بالمكان مستورا او فاسقا
ما كان عدلا يصلح للتركية فيظن ان كان الدعوى عليه لم يجبه دعوى الدعوى هذا الجواب بل سكت حتى شهد عليه الشهود ثم
قال هم عدول قال ابو حنيفة وهو ابو يوسف القاضى يعفى الدعوى بشهادتهم ولا يبالى عنهم سواء كان الدعوى بمقتضى
مع شبهات او لا يثبت من شبهات وقال محمد بن القاضى لا يعفى قبل السؤال بل يبالى عنهم لان كان النكاح
قولى النكاح بطلان عدول في الحكمي ثم طرعه وعندها لا يشترط العدول والنكاح الدعوى طرعه دعوى الدعوى
الدعوى فلا شبهة عليه الشهود قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذي تقدم عند ما يعفى القاضى
غير سؤال وعد محمد بن القاضى الملبس من غيره وذكرني الحسن الصغير ان في هذا الوجه لا يصلح ثبيل النكاح في قول
ابو حنيفة ومحمد ويكون قسده بغيره لعدم وفي بعض الروايات مع محمد بن في هذا الوجه يقول القاضى النكاح في قول
العدول في الشهادة ام كذبوا ان قال عدول قوا فتدبروا دعوى الدعوى وان قال كذبوا لا يعفى هذا اذا كان الدعوى عليه
عدلا فان كان فاسقا او مستورا لا يصلح قسده ولا يعفى القاضى ولا يحمل قول النكاح هم عدول او قرار على نفسه بل حتى كان
شهادة عليه متبادر واحد فقال الدعوى عليه هو عدل لا يكون قول ذلك متبادر كذلك كما بهنا خلاف اذا قال هم عدول
عدولوا فان ذلك اقرار واذ لم يصلح قسده اذا كان فاسقا او مستورا يبالى القاضى اصدق الشهود ام كذبوا فان قال
عدولوا كان ذلك اقرارا فيعفى القاضى باقراره وان قال كذبوا لا يعفى والنكاح لم يكن في حين قد بهم حيا وجرهم
قال ابو حنيفة وابو يوسف مع الجرح اولى لانه اعم على دليل غير طرعه الخال فكان الجرح اولى كما وعد له اثنان وجره اثنان
كان الجرح اولى في قولهم حيا وقال محمد بن اذ عدلهم واحد وجرهم الاخر القاضى يتوقف لا يعفى بشهادتهم ولا يرد
بل يثبت ان جرحهم الاخر يثبت الجرح وان لم يجرهم الاخر بل عدلهم ثبت العدالة وان جرح واحد وعدل اثنان

ثبثت البينة في قولهم لان قولنا نسين تجر مختلفة في الاحكام بخلاف قول الواحد ان جرحهم ثمان واحد لهم عشرة
المرح او في لان قولنا نسين ساء وى قول الجماعة كافى وسمى الملك اذا تمام سب الدعا نسين وقام الآخر
عشرة لا يبرح صاحب بينة رجل ادى على رجل حاد واقام على فلك شبهه بغير جرحهم وان ادان ثبتت ذلك بينة فهو
وجهين اما ان جرح جرحهم والى بخل تحت الحكم لو ان يقول انا اقيم بينة على ادى شبهه والادعى فتنة او زنا او على ادى
الشبهه والادعى سبنا جرحهم على بده الشبهه وادعى اقرارهم انهم قالوا الاشهادة عندنا للادعى على بده الادعى عليه
في بده الخصومة وادعى اقرارهم انهم قالوا الاشهادة عندنا للادعى على بده الادعى عليه ولا على غيره وادعى سبنا جرحهم
انهم قالوا ان الادعى يطبل في بده الادعى او على سبنا جرحهم انهم شهدوا بغيره وادعى اقرارهم انهم لم يخفوا المجلس
كان فيه هذا الامر لم يقبل شهادة شهود الادعى عليه ولا ثبت الجرح عند القاضي وذكرا الخصامات روح انها تقبل وهو
قول ابن ابي ليلى وثنا فى روح وصحح عندنا لوجوه منها ان شهادة الجرح يصير فاسدا لكتاب الكيفية ثبت ذلك
يكفى لادعى قاتل وهو اظهر الفاحش من غير ضرورة فلا ثبت الجرح بشهادة الفاسق والكلان في اثبات الجرح
اثبات امره في الحكم وهو دفع الخصومة من الادعى عليه الا ان هذه الضرورة يمكن وفيها من غير شك سبنا جرحهم
شهادة الجرح ذلك الادعى سبنا وبقول القاضي في غير مجلس حكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة ولكن اد
الشهود وما جرحه جرحا يدخل تحت الحكم بان قام بينة ان شهود الادعى زنا او وصفا الزنا او شهود الادعى سبنا جرحهم
قبلت بنها وبنهم وبطلت بينة الادعى لان شهود الجرح وان اظهروا الفاحشة فانما اظهروا بالاجاب الحمد واقامة
بخارت شهادتهم وكذا لو شهدوا على اقرار الادعى ان شهوده مشبه كما في المشهود وكذا اذا شهد شهود الجرح ان شهود
الادعى سبنا انى خاف لانهم ما اظهروا الفاحشة انما حكموا اظهار الفاحشة من شهود القذف وكذا اذا شهد شهود الجرح
على اقرار الادعى على ان شهود الادعى فتنة جازت شهادتهم ما اظهروا الفاحشة فمقبل شهادتهم وكذا لو قام المشهود
عائنه بينة ان الادعى وكل شهادته في بده الخصومة قبل شهادته وقد خافهم قبلت شهادتهم وكذا لو قام بينة على
اقرار الادعى ان شهوده مشبه وانما بطل الادعى اقراره ان شهوده لم يخفوا المجلس الذى كان فيه هذا الامر ولو قام المشهود
على بينة ان شهود الادعى صاحب على كذا من المال على ان لا يشهدوا على بده الشهادة فان ادعى انهم لم يمل
اعطيتهم المال ان قال نعم اعطيتهم واقام بينة على ذلك قبلت بده بينة لانه اراد بهذا سبنا وادى المال منهم

اقبل وان قال لم أعلم قال لم يقبل بانه لم يثبت على الشهادة فاشته من غير ان يتبين ما علم فلا
 يشاهد الا ان كان فاسقا فيشهد من في الشهادة حل فادفعوا عن ان يقضي بشهادته فاجابوا عن قوله ان يشهد
 مع اقاربه على نفسه الا ان كان صادقا في الشهادة لا يرد ان يجرى عن نفسه ان يقبل لان فيه البطلان من الله
 المكي اذا سأل عن الشهادة وروى عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي
 بانه يشهد به وبشهادة بعض المشايخ نزع وقال بعضهم ان الله لا يكون نفسه بلا ان قوله عندي لفظ موصوف فلا يكون
 فعلا الا ان يرى ان يشهد به وقال الحسن بن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي
 في نفسه بل لا يجوز خلافه وقال محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي
 هو عدل مرضي بانه يشهد به صالح مقبول القول في وعلى وقال بعضهم وادعوا على جازية الشهادة يكون في بلاطه
 لا اعتناء بالشهادة على الشهادة قبل ان يشهد واعليه قال محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي
 ان يسأل عن كونه يهودا فان قال في كونه يهودا فمعه عدل لا يبطل حقه في السؤال لانه يمكن ان يقول كان
 قبل الشهادة الا انه سأل حاله رجل شهد عليه شاهدان فحينئذ هل واحد بافعال هو عدل الا انه غلط او هو يهودا فان قالوا
 يسأل عن شهادة الآخر ان عدل الشهادة ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة
 ان قال في كونه يهودا فمعه عدل لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا
 عدل على حق او قال الذي شهد به فلان على هو الحق فان قال في كونه يهودا فمعه عدل لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة
 او قال في كونه يهودا فمعه عدل لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا
 بذا على هو الحق فادعوا على الشهادة ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة
 لا يقضي ان قوله الذي شهد به فلان على هو الحق فان قال في كونه يهودا فمعه عدل لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة
 فادعوا على الشهادة ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا
 يقضي في السؤال اذا شهد بالشهادة وروى عن الحسن بن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي عن محمد بن ابي
 بل لا نقدر دعي فادعوا على الشهادة ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة
 ما يخطون لا محال انهم لم يثبتوا بما لا يكون ولا كبر جرحه ان قال في نفسه ان يشهد بها وانه لا يخطا او هو يهودا فخرج فادعوا على الشهادة

وان طعنوا بما لا يصلح طعنا عند القاضى فان القاضى لا يفتى اليهم ولا يفتى بشهادة شهودهم ولا يسمع من ادعائهم ولا يسمع من انكارهم
الشهود فطعن المشهود عليه وقال القاضى مسل عنهم فلانا وقلنا وما يسمى قوما يصححون سلكه عن المشهود فان القاضى سأل
عنهم فان جرحوا وجنبوا جرحا صالحا كان الجرح اولى وذكر بن ساجدة راجع في النور ان القاضى لا يفتى اليه شيئا وان
شهد الرسل والقاضى بعرفت ما بها بالمد لا ولا يعرف الثاني فذكر كراهة انشاء الدعي عرفه القاضى بالمد لا قال نصير راجع
يقبل القاضى قسمه ولا بن سلكه راجع فيه قولان دعي الى بكر العلي راجع في ثلثة شهود او القاضى بعرفت اثنين منهم بالمد
ولا يعرف اثالث فعد لا اثالث فان القاضى يقبل تعديلها لو شهد بها اثالث شهادة اخرى ولا يقبل تعديلها في
الشهادة الا اولى وهو كما قال نصير راجع رجل غريب شهد عند القاضى يقول له من سار فكفان ساهم وهم يصلحون سلكه
سأل عنهم في السفر ان عدلوه سأل عنهم في العلانية فان عدلوه قبل قسمه يلهم اذا كان القاضى يريد ان يجمع بين تركية
سنة العلانية فقد ذكر ان القضاة في زماننا تركوا تركية العلانية اذا كان المدعي لا يعرف انشاءه فعد له شهادته ان كان
غيبه وسعدان بالمد لا لان المدعى في هذا بئس القاضى والقاضى يقبل قول الاثنين بكذا بل المدعى شاهدان شهودا
فقال المشهود عليه جاعدا ان قال المشهود نحن حرار لم نكذب قط فان كان القاضى عرفت الشهود بالحرية لا يفتى الى الطمير
ان كان لا يعرفهم لا يقضي بشهادتهم حتى يعقيم شهودهم بيمينتهم انهم حرار او يعقيم الدعي بيمينتهم انهم حرار ولو ادعاهم بيمينتهم انهم حرار
ولكن قال القاضى مسل عما فان القاضى لا يقبل ذلك منهما فان سأل عنهما فاجبناهما حران فقبل شهادتهما جاز ولا يجب
يقبل ذلك من الشهود واليمينه وكذا لو قال الشهود كنا عبيد لنا اعتقنا لا يقبل القاضى ذلك منهما الا بيمينته ولو قال المشهود
عليه جاعدا ودان في قديمه او شر كان فيما شهد لا يقبل القاضى ذلك منه الا بيمينته بخلاف الاول لان الحرية من اهل
الامة الشهادة قال النبي صلى الله عليه وسلم اناس حرار الا في اربعة وذكر في جعلها الشهادة فلا لم يثبت الحرية بالحد لا بيمينته
الاولية او اطلق المشهود عليه في الشهود وسأل القاضى عن الشهود فخرجوا الا يسمي للقاضى ان يقول الدعي جرح شهودك وانما
يقول لزدني شهودكسا ويقول له لم يجد شهودك رجل نزل بين فلم ازل قوم لا يعرفون قبل ذلك فاعادهم بين الطمير سم ولا
يظهر لهم منه الا الصلاح والاستقامة كان ابو بصير راجع يقول او لا اذ مضت سنة اشهد وسعهم ان يعدلوه ثم قال لا يسميهم
ان يعدلوه حتى يعقيم سنة وقال محمد راجع لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعادة الفتوى فان من اصل عن سيفه راجع
وفي مثل هذا ترك التوقيف او التوقيف الى رأى مبتلى به شاهد فعدل ثم شهد بعد ذلك القاضى في حادثة اخرى قال النجاشي

[illegible]

وآدمی بن ساعد بن لوشه ابنا البائع الشفيع سلم الشفيع جاز و لوشه ابنا البائع ذالك لم يجز و لوشه ابنا البائع ان لم يشتري سلم
الشفيع للشفيع لم يجز رجلا في بدعها و لوشه اعلى من او معها ذالك المال لا على جازت شهادتها و لوشه اعلى او اقل
من او معها و المال قائم او من ملك لم يقبل شهادتها لانها غاصبان في حق المدعي فهاينين لشهادتها فخرج نفعها عن سببها
و لوشه ابنا البائع بعد رد بها المال على من او معها جازت شهادتها و في الوثقة الاطوار و العارية و لوشه اعلى الذي او بدعها
انه لا على لا يجز شهادتها قبل الرد و يجز لم يرد ان شهادتها الوصية دين للميت و الوثقة صغار او مضيق صغار لا يقبل شهادتها
يثبت بشهادته حق نفسه و لو كانت الوثقة كبار اجازت شهادتها و لوشه دين على الميت جازت شهادته على كل حال رجلا
في بدعها من رجلين فجار رجل و آدمي الرهن شبه له المرنان جازت شهادتها لانها يشهد ان على نفسها الباطل لا بد
المرتهان فغيرها بالمرن و المرن نكلا لا يقبل شهادته المرتهين لانها ميطان عليه يثبت به الرهن الا ان المرتهين يضمنان قيمة
الرهن للمدعي و لو كان الرهن جارية لرجلين فملكه عن المرتهين قيمتها مثل الدين او قل و اكثر فشهادتها المرتهان لا
لا يقبل شهادتها على المرتهين و يضمنان قيمة الرهن للمدعي لانها اقر على نفسها انها كائنا غاصبين رجلا او غصبا بعد حسن
فجار رجل و ادعاه فشهادته الغاصبان ان شهد به الرهن على المقتضوب جازت شهادتها و ان شهد قبل الرد و لم يرد فقام او لم
في يده و قضى القاضى عليها بالقيمة المقتضوب منه و لم يقض و راضيا على القيمة و دفعا القيمة الى المقتضوب منه فقام او لم
يقبل شهادتها و اما قبل الدف فلانها لو كان عليها من الضمان الى غير المقتضوب و اما بعد الدف لا يقبل لانها الباطل المكاشفة
منه في القيمة الاخرى فلا يقبل شهادتها و ان كانت سقرض ان اذ شهد الغير المقرض ان اقرضها فلان كان المدعي لا يقبل شهادتها
ذالك قبل او اقرض او لم يقرض رجلا او لم يقرض رجلا و قضيا باقاده و قضيا باقاده و شهد له المشتري ان شهد به
فقضيا بيمين الفاسد و الجارية على ايدى جازت شهادتها و لوشه قبل ذالك الجارية قائمة في يديها و ملكت في ايديها
لا يقبل شهادتها لان المبيع فاسد المضمون بالقيمة بمنزلة المقتضوب لو كان القاضى نقض المبيع الفاسد او نقض المشتري الجارية
البائع و لم يدفع الجارية الى البائع حتى شهد انها لرجل يدعيها لا يقبل شهادتها لانها مضمونة عليها فلا يقبل شهادتها و اما في تحويل المضمون
رجل يشتري من رجل جارية و قضيا بيمين الفاسد و الجارية بعد بيعها لرجل يدعيها لا يقبل شهادتها لانها مضمونة عليها فلا يقبل شهادتها و اما في تحويل المضمون
و اما ما شهد به المشتري لا يقبل شهادته المشتري لان اقاله و الرد واجب بمنزلة بيع حديد في حق الثالث فمقتضى
المشتري باعها من ابيائه ثم شهد بها المدعي فلا يقبل شهادته و لو كان الرد لا يقبل القاضى و قبل القبض فغير قضاء الجارية و

[illegible]

إلى المشرك ثم ادعى رجل أنه شتره من شترى وأكره شترى فشهد بالبلد للمدعي لا يقبل منها وتارة لا يقبل منها
 ثم نفسه أو شهد الأجير لاستناده بشي أو خافت الروايات في ذكره في كتاب الكفالة لا يجوز وذكر في الروايات الجارية على إذا
 شهد على وفي غير ذلك بالقبول جازت شهادته وذكر المصنف في أن شهادة الأجير لاستناده مرفوعة وهو رواية الحسن بن محبوب
 فأما المكان الأجير شتره لا يجوز شهادته في الروايات كلها وما ذكر في الروايات محمول على هذا الوجه والكان الأجير حديثه بقرينة
 أو بما ومدة لا يقبل شهادته لاستناده في الجارة ولا في شي آخر وما ذكر في الكفالة محمول على هذا إذا ذكره إذا طهرج والصدور
 الإمام الأجل الشهيد رحمه الله ووجهها من الأجير الوصل بين الأجير بعض الزمان فأما الكفالة يستوجب الأجير الزمان وأما شهادته في
 شهادته فإما شهد الأجير شتره كذا يستوجب الأجير الأجل الذي يحدث عليه الجارة فأما الاستدلال بها وتارة تفتت
 عن شهادته ولهذا جازت شهادته القابلة على الولادة عند شرطها وبما عدا ذلك رجل مات وأوصى فخر الأجير بشي وأكره الزينة
 وصيته فشهد على الوصية بطلان من جيرانه لا يملك ولا يجاهون قال محمد بن علي لا يقبل شهادتها لأنها شاهدة الأولاد بها فما يجوز
 الأولاد فطلعت شهادتها في ذلك إذا بطلت في حق الأولاد بطلت أصلاً لأن الشهادة حصة لها وشهادته على رجل أنه
 ومها فإلا لا يقبل شهادتها وذكر محمد بن علي في وقت الأصل إذا وقف على فخر الأجير وشهد بذلك فقير من جيرانه جازت
 شهادتها وتما قال القاضي أبو الليث في ما ذكر في الوقت قول بعضي من الأهل على قياس قول محمد بن علي بن أبي حمزة لا يقبل في وقت
 الأهل لأن جيرة بعضي من جيرانه لا يملك الشهادة في بعض معنى في البعض على قول محمد بن علي لا يقبل أصلاً ولا يحل أن ما ذكر في الوقت
 محمول على ما إذا كان جيرانه كثيراً لا يحدون ما ذكر في الوصية محمول على ما إذا كانوا قليلاً لا يحدون فإن محمد بن علي في الروايات
 لو أن سيرة رحمت إلى دار الإسلام بمساري فقال لا بأس من أن يملك الإسلام وأهل الزينة خدنا بملوك في دار الإسلام
 وقالت السيدة من من أهل الطرقة هذا هم في دار الحرب كان القول قول لا بأس من أن يملك الإسلام وأهل الزينة خدنا بملوك في دار الإسلام
 ودار الإسلام دار رحمة لكل من كان فيها يكون مصحواً لها فإن قامت السيدة مينة على دعواهم فكانت الشهادتهم
 الجارية جازت شهادتهم والكانوا من سيرة لا يقبل ولو كانت السيرة على هذا الوجه في الجيرة فشهد بعض الجيرة بذلك جازت شهادتها
 إلا أن سيرة قوم يحدون فكانت شهادته لبعض شهادته على حق نفسه وأما الجيرة فليس عظيم فلا يحدونهم فإما أن الشهادة
 ولو أوصى بشي من ماله لمجد جيرة وأكره رثته ذلك فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادتها وتارة إذا شهد على وقف
 مسجد الجاني أو على أنباء أسبيل وهم أبناء أسبيل جازت شهادتهم وأخلفت الشائع في شهادته بعض أهل المسجد قال

بعضهم منهم شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع انه لا يقبل شهادته اهل المسجد وقال شيخ الامام ابو بكر محمد بن عبد الله راجع انه
يخبر به الشهادته واخرج الرواية من سائر الوقت والاصحاب المدة فاشهدوا بالوقت على المدة قال بعضهم ان كان الشاهد
على نفسه حقا من ذلك لا يقبل شهادته وان كان لا يقبل قبل وقاسوا على مسكنة شفعة وارميت ولها منعها فذكر ان ابي اليسر
كتب بذلك بعض اشعار النكاح لا يقبل شفعة وقال المطلبت شفعتي جازت شهادته وان كان لا يقبل شفعة لا يقبل شهادته
قال مولانا زعفران بن علي بن النخعي ان شفعة ما تجل الا بطلانها اذا قال المطلبت شفعتي المطلبت شفعتي والموت
على المدة من كان غير من اصحاب المدة يكون سقوا للوقت سقوا لا يجل با بطلان فاته لوقا قال المطلبت شفعتي
لا يجل المطلبت باخذ به فلان كان شاة النفس فيجب ان لا يقبل شهادته روى عن بعض المشايخ ان شاة انسان من اهل
على وقت تلك المسكنة النكاح ان شاة المطلبت بنفسه فلا يقبل شهادته وان كان لا يقبل قبل شهادته وقال مولانا زعفران
في وضع يده مسكنة والجواب فخران لوقت على مسكنة يكون لا سلق طرقا وما شبه ذلك ولوقا لبناء النكاح ولا
لطرف او غير القبول والحقا والحقا السليمة اوتت والاكتان بهم وذكرنا طرورا انه لا يجوز نكاح في مسكنة نظر رجل
تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة اقرت بها انه فلان الرجل يدعيها لا يقبل شهادته الزوج الا ان يكون الزوج اعطيا
سهره والده على القبول كذا وتثبت في النكاح وقيل المهر رجل شهد على فضا اذ يدعي رجل قال ابو يوسف راجع لا يجوز شهادته الرجل
على قضاء ابيه ويجوز شهادته على شهادته قال الحسن بن ابي ابراهيم اذ شهد اباها فضا لرجل ان اباها قضى له على نكاحه لا يقبل
شهادته اباها فيقضي راجع على قضاء ابيه قال وفيها قول اخر لا يجوز قال وفيه شبهة بجلان شهد على رجل انه قال ان طلت اباها
حروا منه كالم اباها قال النكاح ان اب غابا او ما من غير ما يشهد ان فيها وشها بطلان النكاح الا ان يملك الكلام جازت شهادته
وكذا لو كان المدين على الغريب رجل او على رجل حقا فشهد له في بناء اقامته قال محمد بن ابي القاسم يقبل شهادته الاستين من شهادته
ان اباها قهره على علي بن ابي طالب عليه السلام انفس شهادته وتمام بجلان شهد على رجل انه باع داره من هذا المدي املت درهم على اباها
المعنى قال محمد بن النكاح نعم انها في اصل البيوع لم يقبل شهادته وانما لا يبيع بشيء نعم انها مكانها باع وان لم يكن الفضل في
اصل البيوع جازت شهادته بها رجل قال ان شربت خمر فشهد رجل وامرأان انه شرب الخمر قال ابو يوسف راجع لا يقبل
من شرب الخمر ولا يجله وتو قال ان سرق من غلام مدي حرقه عليه رجل وامرأان انه سرق منه عشرة دراهم قال في شفعة
بها والاول سوا لا يقبل شهادته المرقن ولا يقبل شهادته ولا في النكاح ان محمد بن ابي القاسم في شفعة ولا يقبل به ولا عن

وفتح خلاف محمد بن روح في سدا المسرة وشرب الخمر والفحوى فيها على قول أبي بصير يورج رجل حلف قال ان سبعة فرسين
 فلان وراحم فحسبى حرم ادى فلان عليه الفرض فشبه على ذلك البعير مع رجل آخر ذكر في النهل انه يقضي بالمال لانه
 ولا يقضي بالعش لان القضا يثبت بمسبب قضا ببقية شهاوة ابيه نظيره وسلم حلف قال ان خل عدي في هذه الدار فوجسه
 قال فصراني ان وعل بن عبد الله الدار فامر طاني فشهد فصراني ان باله خول النكاح لمسبب رسلا بطلت شهاوتها لانها
 شهاوة على مسلم بالولاء والنكاح لمسبب فصرنا فشهدا عليها على التصرف في بطلان جازرة وعلى مسلم باليقين لا يجوز في موافقة
 وبصير يورجهم المداها في العتق شهاوة النفس في على مسلم وهو مولى لمسبب رجل اشترى عبدا من اعقابهم فحلف بالمال
 ولمشترى في العتق فادعى البطلان ان العتق كان الفداء وادعى لمشترى انه كان حريته فشهد العقاق ان العتق كان الفداء
 شهاوتها ولم يخلعها في العتق ولكن مشترى يدعى بالايقار وانكر البطلان فشهد العقاق لمشترى ان شهاوتها البطلان فحلف
 شهاوتها رجلا من شهاوتها رجلين بدى على لمسبب ثم شهد الرجلان بدى على لمسبب فقال الاولان كنا ابراهم شينا
 ولا نحن لنا قبله حازت شهاوة الاولين سخما واولاها كانا قبضنا منه الدين في حوته جازت شهاوتها ولا ضمان عليها رجل
 وكل ثلثة نفر في خصوصته وقال لهم خاصم فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم وحسب لم يكن هذا الوجه خصما لشهاوتها وان كل
 كل وحسب على حد الخصوصته والقبض جازت شهاوة الاثنين لصاحبها او كالاتي في خصوصته والقبض رجل عليه رجل
 فشهد المديون مع رجل اخر ان الصاحب اقران المدين فلان ان شهاوتها المديون بذلك قبل او المدين لم يقبل شهاوتها وادى
 شهد بمسبب جازت شهاوة رجل مشترى جارية وكفل له رجلا من عائلته فيها ثم شهد الكفيل ان البطلان يقبض العتق لا يقبل شهاوتها
 وكذا الوشيه ان البطلان ابراهم عن الثلثة نفر لمسبب على رجل دين فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابراهم المديون عن حصته لا يقبل
 شهاوتها لانها بدى فحان شربة الثالث فيما يقضيان من المديون وكذا الوشيه ان المدين ثم شهد انه ابراهم عن حصته
 وقال محمد بن روح ان شهاوتها بذلك قبل ان يقبض شهاوتها من المديون لا يقبل شهاوتها وان شهاوتها بذلك بعد القبض لا يقبل شهاوتها
 رجل وامرأتان شهدا على زوج الاثنتين انه قال انسا اثنان من طوائف لم يخلع شهاوة ولا على طوائفها ولا على طوائف غيرهما وادى
 شهد الاجير لاستناؤه وهو اجير شهاوتها فلم يورج شهاوتها ولم يمسبب حرم مضى الشهر ثم عدل لا يقبل شهاوتها لان شهاوتها لم
 لكن مقبولة فلم يقبضوا لكن شهاوتها لم يورج شهاوتها قبل ان يقبل شهاوتها وان شهاوتها لم يورج حرم صار اجير قبل القضا
 بطلت شهاوتها لان قيام الشهاوة ادى وقت القضا رتبة طوائف القضا وهو كما وشهاوتها وهو عدل فخص قبل القضا واولاها

[illegible]

صاحب الفرائض انطلق امرته ثلثا وقال اشهد بانك في محرة وامرنا بكما نزلت فكننا ولا يقبل شهادتهما لانها شهدتا على نفسيهما
بالفسق وعن ابي القاسم الصفار روح اذا شهد اثنان على طلاق امرأة وعن امرته وقال كان ذلك ثلثا من اول جازت بها
وما خيرا لا يورس شهادتهما قال سولا باخر مؤيد بن ابي بكر ان يكون ذلك شهادتهما علمانه يسكنها امساك الزوجات والامانة
الدعوى ليست بشرط هذه الشهادة فاذا اخرجهما وصاروا فسقة ثلثة قتلوا رجلا عذرا ثم شهدوا بامرته ان الاولى غفرا
الحسن روح لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم غفرا وعن ابي الوجب نفي هذا الوجه قال ابو يوسف في اقبل في حق
قال الحسن روح اقبل في حق الكل ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال حرم قبل لنفسه استغفر الله فكذا ثبت في شهادة فمضى
القاض ذلك القول ولم يعلم بهم قال ذلك فبالهم القاض فاعادوا كل واحد على شهادتهما فاعادوا الا يقض القاض لهما فمضى عنهم
حتى يفرغوا وان ذلك فان جاء الدعي بثنتين منهم في اليوم الثاني شهد ان ذلك عازت شهادتهما رجل شهد ولم يبرح حتى
قال ابو حنيفة بعض شهادتي في ذكر في الجراح الصغيرة فكان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح عن مكانه ثم قال ابو حنيفة
شهادتي او غلطت او نسيت لا يقبل شهادته قالوا وكذا النفس لبعض المسدود وبعض السبب ثم يترك في مجالس
شهادته اذا كان عدلا قبل هذا اذا كان كلامه الاول شهادة فان لم يكن بان لم يذكر لفظة الشهادة في كلامه الاول فبرح
ثم ذكر بعض ذلك جازت شهادته وعن بعض يورح في المستحق اذا شهد عند القاض بشهادة ثم جاء بعد يوم وقال ثلثت
في كذا وكذا اسما او قال غلطت او نسيت فان كان يعرف القاض بالصلاح ولم يكن بينهما يقبل شهادته فيما بقي و
ان كان لا يعرف بالصلاح لم يقبل شهادته وعن حنيفة روح في المحرور اذا شهد احد القاض بشهادة ثم راوا فمضى
ان يقض القاضى او لم يقض او قالوا وهما معا غير متهمين قبل القاض ذلك منها ذكره الناطقي في المواقيت
وتو قال الشاهد تقدمت ولم اغلط ثم بداني فرجبت كان ذلك جوعا عن شهادته والنسوى على ما ذكر في المحرور عن
روح فاما التقييد المطلق فتبين المحتمل صحيح من المشهور والحال ذلك بعد الاعتراف ذكر في الكتاب في موضع
رجل ادعى دارا في يد رجل فاقام شاهدين فشهدا ان الدار له فان القاض يقض لمسئرا والداد للدمعي فان قال
قبل يقض لمسئرا له انما هو المشهور عليه قبل ذلك منها ويقض للدمعي باساحة دون لمسئرا وان قال لا
بعد يقض ان كان عليها قيمة لمسئرا للمقتضى عليه لان سهم الدار يتناول لمسئرا بها واذا بنينا ذلك نزل القاض
ذلك بمنزلة تبيين المحتمل رجلا ان قال لا شهادة لفلان عن شاهدنا ثم شهد انه ذكر في المستحق انه يجوز شهادتهما

محمد بن في التوراد ورا قال لا يشهد في القتل من غيري في امره وقال لا علم لي بهذا ثم شهد معه ذلك بشارت شهاده كذا
لو ان جليلي لا اكل شهاده شهيد بالقتل على قتلى فهو ورثهم جارا وشهدا وقال لم تستكره حيث قلنا ثم كذا ما بارت شهاده
ولو قال المدعي ليس لي على دعواني به الحق بسببه ثم جارية في ذكرنا طعن على رجل انها تقبل ورودي ابن شيخنا محمد بن
رجل انها تقبل ان كذب شهود ولو قال ليس له عدلان شهاده ثم جارية في رجل انها تقبل شهاده ورودي الحسن بن محمد بن
رجل انها تقبل ورودي شيخنا محمد بن في التوراد ورا على رجل انها تقبل شهاده ورودي الحسن بن محمد بن
غيره وكتوب في الاخرى عليه مال آخر لا يشي عليه غيره ولا وقت ولا تاريخ او كان الوقت واحد او صاحب المال بدين
جميع ذلك فله مال كله وفي التوراد ورا بن رستم رجل الجكر يشي ان يكون في وقتين مختلفين فيجب الاخر والاو باطل ولا
شهادة ابا حاتم الشهادة بالجمهور رجل صاحب جارية جارا وشهدا ورودي الحسن بن محمد بن في التوراد ورا على رجل انها تقبل
يعتدل الشهادة وليس المدعي عليه حتى يجرى بها ويرد على صاحبها فان حضرته الشهادة عليه جارية ان القبول انما يصح بالنفس من
ان جارية في القبول بالنفس من فان كثر انما يصح ان يكون جارية الجارية حارة للمدعي واودعها المدعي لا يقبلها المدعي الا
سببه انها هي التي خصها به لان سببه الاول ما قبلت من غير بيان الصفه والقيمة في حكم المجلس في القضاة بالجارية قال
القيمة بغير الجارية من ما يدل به فمسألة اذا شهد الشهود على قرار انما يصح جارية حتى يكون ثبات شهاده ثم قد
انما يصح الاقرار بالجمهور على حارة جارية في صورة الاقرار بها جارية وقال به تلك الجارية كان القول قوله
الا وشهدا على فعل انما يصح لا يقبل شهاده ثم لا هم شهيد وبالجمله قال فانه لا يثبت على فعل انما يصح
وان لم يصفو الجارية ولم يكرها فيها في حكم المجلس في القضاة بالجارية لان الغيب انما يكون جارية من الشهود وعادة
طولم يقبل الشهادة من غير بيان الصفه والقيمة بالظلم فان قال انما يصح ثبات تلك الجارية وقال لهما ولا يشهد
على رد بان صدقه لنفسه في ذلك للثبوت القيمة بغير الصفه وان كذب المجلس انما يصح حتى يعني رد بان يقع تحت القضاة
انه عاخر من رد بان كثر في الجارية ان الشهادة على الغيب معنونه وان لم يكرها في القيمة وذكر في الاصل رجل قال فغيره
وامنه وقال للمودع ما وعتني الامنه وقد ماتت يا فاقام للمدعي شهودا وشهدا على انه نود وعرب او انه فعل عليه فبينة او
لجوده ايداع غيب لا يقضي فيه الا بيمينه كما جاء في المودع قالوا انما يقبل بيمينه على الابداع اذا وعتوا اليه والقاضي لم
عنه ارفية مثل ذلك الموصوف وان لم يعرف القاضي ذلك على المدعي انما بيمينه على بقائه الغيبة او انما يشهد وانه

انه او د الله عبد و لم يمتنعوا العبد القليل شهادتهم قالوا على قياضك لا نقبض بيني ان قبل لم يمتنعوا حتى يجرى به سب
النفس وقال بعضهم لا نقبل الشهادة في فعله بعد ذلك لا نقبل في فعله نقبض وجر قهرهم في ذلك لا نقبض يكون بين
الشهود عادة فلو لم يقبل شهادتهم من غير بيان الوصف لا يمكنهم اواربها و قد فحلت لها له الخان الضرورة وانسودة في الابداع
وذكرني المستقر شهادته ان شهادته على رجل انه نصيب اشاة وادخلها في غمته قبل شهادتها وتوضيح عليه قيمة الاشاة ولو شهد الاشاة
لقد ادخلت في غمته ان القليل شهادته شهادته ان شهادته على رجل انه غصب ثوبا وادخلها في غمته لا نقبل شهادتها وانما لا نقبل
لان بيان اللون شبه القبول الشهادة على الغصب بل لانها اذا احتجنا في اللون فخلعت المنصوب انما شهد كل وجه بينهما
على ثوب آخر ويجوز ان يقبل الشهادة من غير بيان ولو ادخلها في غمته ان القليل لا نقبل كالأشهاد ان على محمد وودوكر الحلة و
الثلاثة يمسكها عن الرابح جازت الشهادة عنه ما وودوكر بينا الحد الرابع وادخلها في غمته لا نقبل شهادتها ونظائرها كثيرة فجلان شهادته
ان هذه الرجل في هذه الدلالة ذرا فادخلها في غمته ذراع طالت شهادته انما ينظر الكذب في شهادتها وكذا لو شهد ان له
في هذه الفرح عشرة اجرة فادخلها في غمته اجرة رجل ادعى على رجل وقال يئسني هذا العبد بالعت ورحم وقد كلف الشرف
فاكر المدعى عليه يسع وقبض الثمن فشهد المدعى شهادته ان على شهادته ان البائع يسع قبض الثمن وقال لا لا يعرف العبد ملكه فان
فما عدى زيد وشهد شهادته ان اخوان ان هذا العبد اسمه زيد او فربا ان اسمه زيد قال لا يتم يسع شهادته فخلعت البائع فخلعت
الغبن لان قبض الثمن ثبت شهادته المشهود على شهادته ان البائع بالقبض وان تجل البائع من الغبن لزم يسع فكله فان شهد
شهادته ان البائع اقربته بامر عبيد زيدا للموكة فشهدوا الى شيوخ يعرفون عمل او صناعة او حرفة او عبيد فاني ذلك انما
يسعد قال في الاول في القياس سواء الا اني استخرج ان سببه منصرف ان اجيزه وكذا لك الله من رجل ادعى انه وارث
فلان لسبب واقام شهادته فشهد انه وارث فلان لسبب لا وارث له سواء فان القاضى سببها عن سبب لا يقضي قبل سببها
لان الورثة مختلفة لا خلاف سببها والقضاة بالجمول متفرقان بات اشياء ان او غابا قبل ان يها لها القاضى القاضى
بشيء ولو اقام المدعى شهادته انه وارث وان قاضى له كذا فلان بن فلان قضى بانه وارثه لا وارث له وسببه ما عدى
قضاة ولا تدري بابي سبب قضى بونه فان هذا القاضى سأل المدعى عن سبب الذي قضى له القاضى فان بين سببها
له بالبرث لا لقضاة القاضى فخل على الصحاح لكن لا يفيض انك يفيض بالبرث ولا يقضي بسبب الذي بين المدعى لا
هذا القاضى لا يدري ان القاضى الاول يقضي له سببها ام لا رجل ادعى على رجل انه شجر ولد فلان ما هو فخره عن فوات منها فشهد

من الميمونة قالوا يا سيدي لم يستدركني الشبه في ليلتي وشبهاتها على الحقيرة لانها اتفقا على الميمونة قالوا اذا شبهت بشبه
 من اجل ما راني به رجل وقام فخرت الدار ونفقت على حدودها واذكر سمعنا يا واهبنا ايها الكرام فخرت سائر العبد
 طوافه بيننا ايها سبب حسد واد فخرت اباية الله في ملكه وفي بدنه اذ عي عليه فان العاقبة قيل انك منها اذ عدك
 بمسبتهما فاقضت الامم والامم عليه فليس فيك الشبه على العبد وخبيرتها فاذا اتفقا عليها وقالوا يا سيدي
 التي شبهت اباية الله في فقهه فلك الدار وانه قد وادهم رجولان الى العاقبة وشبهه الايمان انهم قد قفوا على الدار
 على سائر العبد ففجئت بعقير العاقبة الى التي شبهت اباية الله في فقهه وادهم رجولان الى العاقبة وشبهه الايمان انهم قد قفوا على الدار
 العفارات وتوحيب الدار التي في بلدة كذا في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 اباية الله في ملكه لكان فخرت حدودها ولا تقص عليها وقال الامم للعاقبة انك بشبهه آخرين يعرفون حسد وادهم
 واني بشابه بن شبهه لان حسد وادهم اذ كان في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 بحكمه بالامم في كافي السهل الاول وادهم في فقهه ليعقل ولا يحكم بالامم لان الشهادة الاول في السهل العبري
 اذ لا بد من الشهادة الثانية فكان وجودها وعدما سار وادهم اذ كان في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 بذا لا اذ لم تكن الدار شبهة فالحال انهم يشبهه سبب من غرورهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 وسان ولم يكره حسد وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 فهو على هذا الحلال ايضا وادهم ان الرجل اذا كان مشهورا كشبهه فحينئذ وان الى اليل رحبها الله لا يحتاج قبيلا وذكر الله
 ونسب فان لم يكن القادر مشهورا فحينئذ هو على حسد وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 الامم ورجل المد الثالث محاذي الحلة الاول فان ذكرنا حسد وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 حسنا وادهم وان محسب ما في قرية كذا من الله وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 لا فخرت له وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 شها وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 لم يذكره وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه
 ذكره وادهم فبقيلتها في قولهم في حلة بنى فلان لما من دار فلان بن فلان فلان في بلدة فلان الذي عليه

ما في ارض جل وطرغاني دارجل ذكر في بعض الروايات انه لا يسبح وعواه ولا يقبل الشهادة الا بعد بيان المواضع ^{الطولى}
والعرض وذكر في الاصل انه يسبح وعواه ليقبل الشهادة وان لم يسبق ذلك قبل له تسعة اولاد وافر في صحة وجود اقرار
ان الخمسة من اولاده فلان وفلان وذكر اسماءهم في النكاح عليه الف درهم ثم مات بعد ذلك فطلب غيبته من اولاده فذكر انكم
ما رزقتم فشهدوا على اقراره بذلك في صحته وقالوا لا نعرف المقر لهم لانهم لم يكونوا احضروا عن الاقرار قالوا ان شهدنا بغير
اساميهم لم نؤاخذهم المال بشهادة المشهود كما لو اقرار رجل فمات ذكر الاسم ونسب فبار رجل بذلك الاسم ونسب
ادعى المالى كان لاله وان محمد سائر الورثة مما هم يملك لم دعوا فانه لم يثبت على انهم يجمعون بالاسامي التي ذكرها ^{المشهود}
فان اقاموا بيمينته ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقتضيه لهم بالمال رجل ادعى على رجل انه سهر ملك عليه وعاه
معلوم فشهد له المشهود بذلك قال الفقهاء ابو بكر بن خزيمة بنسبى ان يذكر والد الذكور والامات فان لم يذكر ذلك احاط
ان يطل الشهادة ولا يقتضيه بشئ وان يسبقوا ذلك جازت شهادتهم ولا يخفى جواز ابي بيان اللون لان المانع في ذلك
والانوثة لا باللون قال مولانا رضي بنسبى ان يشترط بيان الجنس كالفرس والمهاجر والبغل والابل ولا يشترط ذكر الاثنية
والذكورة لان الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد ومنه من قبل هذا سئل المتفق اذا شهد المشهود ان ادعى عليه غيبة
لهذا الدعي واودعها في غميرة جازت شهادتهم وان لم يذكر الاثنية والذكورة وشهادة من قبلها دل للذكر والانثى ولهذا امر
وكل انسانا بان يشترى له حملا او فرس ناصح التوكيل وان لم يذكر الذكورة والانوثة وشهدوا بغيره اذا اختلفوا في الذكورة والانوثة
لا يقبل شهادتهم فذاك لما يدل على انه يشترط بيان الذكورة والانوثة في دعوى الغيبة الاستملاك رجل ادعى على
ورثة بيت مالا واحضر شاهدهين فشهد ان المتوفى خسر من هذا الدعي منه مائة درهم ولم يعلمكم وزن الدرهم قالوا ان
انشاء ان انه كان في الصفة درهم جزو درهم يشهد ان بمقدار ما يستيقن خسرهم فيها من الدرهم قالوا ونسبى ان يعلموا
بجودها لاحتمال انها تكون موهبة فاذا علموا ذلك جازت شهادتهم رجل اجار الى رجل فساوموه ثوبا ووقع الى البائع درهم
وخسر الثوب واقره فاس غير ان عبت اميما لسانها جاز ذلك فان وقت الخصومة بينهما بعد ذلك وقت مستالحا
ان الشهادة قالوا يسبق للشاهد ان يشهد انه وقع اليه درهم وقبض منه الثوب ولا يشهد ان على السبع الا
كان بينهما مفاومات يعلم المشهود ان الاخذ والا عطاء كان على وجه السبع والتقاضى وتحت عقد الخصومة
يقصد جواز السبع بانفا على رجل ادعى دارا له ورثها من ابيه ورجل آخر ادعى انه شترها من المتوفى فذكر فجاريد

مشتر با شهرو نشد و ان لم يثبت با عيانه ولم يقبلوا با عيانه وهو يكلف قالوا انا كانت الدار في يد علي بن ابي طالب
البركت فان شهادته جازية لان الشهاده على خبر ليس هو الا لا يقبل اذ لم يكن الدار في يد المشتري اذ في يد لوارثه اذ ادا
كانت في يد المشتري اذ في يد لوارثه كانت الشهاده على ليس بمنزله شهاده على ليس بيمين الشهاده
ليس بيمين وان بعض قوله لا يخرج الى ذكر ملك ابلان ودان مدعي البركت وشهد ارس لم يثبت كل وجه منها البركت
لم يثبت فلا جازية الى ذكر ملك لم يثبت كاشه شهد وان لم يثبت اذ في يد المدعي شهر في ارض رجل اوسى رجل اذ لم يثبت
من غير الشهاده احضر شهد وشهد وان لم يثبت كاشه شهد لان لا يقبل شهادتهم الا اذا شهدوا في غير ارضهم اذ في
ذلك ولو قرأ المدعي عليه فقال المدعي كنت تجزى في الدار وانما لم يثبت كاشه شهد وجرى الدار وصل ذلك فصل ليس بيمين
ولا يقبل منه ومضى نصيبه فصل ومن الشهاده الباطلة شهاده الانسان على فعل
نفسه وشهد القاسمان فيما اقتضا جازية شهادتهما في قول عبيد بن ربيعة وشيخنا سرح وقال محمد بن لا يقبل شهادتهما وصرف
ذلك اذ اقتضا الدار من الوزن ثم شهد ان لم يثبت هذه الدار وانه لا يقبل هذه الدار ولا في ذلك شهادتهما
وانما يقبل الشهاده في قول عبيد بن ربيعة وشيخنا سرح لان الملك يثبت بيمينه ما لم يثبتها على ذلك او يستعملان الغرض
شهادتهما فلا ان بلغ فلا ان فلا ان ولا ان ولا يبيع جده فاعلم ان قال ابو يوسف مع خبر شهادتهما ولو فلا شهادتهما في قول
المرو قال ساجد امر في طاعة غيرنا فاجازت نفسها لا يقبل شهادتهما وشهد اعلی رجل بال قبض من حل ثم امر فقبض
فقال نحن في الدار باطله الخان رب المال حاضر عند الوزن جازت شهادتهما وان لم يكن حاضر لا يجوز وبعض الروايات لا يجوز
ان في المال في المكمل وشهادته الذي ذرع في الذرع رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شهادان بها وان المدعي يستاجر
بناها وغير ذلك ولا يثبت عليها ضمان في ذلك جازت شهادتهما وان فلا يستاجرنا على يد ما شهدنا لا لا يقبل شهادتهما
بالملك المدعي والضمان فبينا المدعي عليه وذكر في طاعة في الاصل شهد ان فلا قال المرونة انت طاعة ان كلت فلا
و فلا لان نفسها فشهد انها قد كلتها وشهد انه قال لها يوم تكلمنا امر في طاعة فشهد ان وانهما قد كلتاها كانت شهادتهما باطله وكان
وشهد اعلی رجل ان قال جسد فلا ان كلت ان شهادتين فانما جسد وانه قد كلهما ولو لم يثبت اوتشده انه قال لشاهد ان كلما
فشهدوا في طاعة فشهد انها باطله وشهد انه قال ليس ان مغلط دار بين الشاهدين فانت احراز قد دخل دارا فشهد
جازية ووجه ان لا يبرهنها شهادته لان اقرضا جازت شهادتهما ووجه ان لا يبرهنها شهادته لان لا يبرهنها شهادته

شهادته انما قد اقرناه بالخير فيها واما ولا يعنى فيه ولو شهد انه علف ان الاستعانة بشهادته ابدوانه فذلك ما
يعرفناه ولم يعرفناه جازت شهادتهما ولو علف ان لا يهدم واردين الى المصلحة عاقرته انه قبل ذلك بهما لم يجر شهادتهما وذكر
في حلق الاصل لو شهد اعلى رجل انه امر ان نرد جاره فلهذا وانما قد فعل ذلك جازت شهادتهما رجل قال ان رجل فاجرى
فأمرته طلاق فشهد ثلثة منهم وعلو اربعة قال لو لم يستلج ان قالوا وعلو جميعا لا يقبل شهادتهم وان قالوا وعلو واحد
جازت شهادتهم وسئل ابن سبيح عن رجل سئل فقال اذا شهد اربعة او ثلثة انا قد فعلنا جميعا قبل شهادتهم والى
شهادته لا يقبل فقال لا يحسن ان يادرج حيث وخالفنا ان شهد اعلى رجل انه قال له ان سئل جده عما شهد به
حرفه انه قد حجب بما قال محمد بن الاقبل شهادتهما ولو شهد انه قال ان سئل بما شهد به حرفه انه قد شهد به
شهادتهما قالوا اذا ارادوا ان يروى منه السائل انما شهد به واما المعنى فغير يقبل ان يشهد بالحق ولا غير ذلك بل له شهادته
كتاب في حقه ميت ولا فيه وصية قال الفقيه ابو بكر الخوارج يشعني ان يقول انما شهد على عيسى ماني هذا الكتاب الاله ويضع يده على
او صوره وعمر الى انفا سمع اذ اذاعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فذكر الورثة كجاءوا وكان الشاهد يولي عيضا قال يشهد
الكلح والاية كسعت عن نفسه رجلان شهد اعلى رجل انه قال ان كلنا اياهما فبدي حروانه قد نكح اياهما قال ابو بصير انما
الاب بقرانه قد كلفنا شهادة باطله وكذا لو كان الاب غائبا او ميتا وان كان الاب حاضر اسكر حازت الشهادة وكذا لو كان الميسر
على نصية ولو شهد انه قال عبيد بن حرا نضرب كما فشره شهادته ان سواها ان قد ضربها لم يجر شهادتهما وكذا ان قرنته عليه ضربها
واكرهين رجل عليه الف درهم رجل فوزن القريم الفاد وضمها بين يدي الطالب قال هذا قد اوفيتك فقال ان اصاب الرجل
آخرنا وولي يده الله اسم فاولد ثم شهد على المفسر انه من الذي دفع اليه الف درهم جازت شهادته رجلان شهد اعلى رجل انه قال
بما ورجل آخر كلفك طلق امرئي فهو جائز او قال امرائي ايدك فلك فلك طلقها فهو جائز والزوج كجج ذلك لم يجر شهادتهما ولو اقر الزوج
بالامر وشهد انسان على طلاق انك انك لم يجر شهادتهما من قبل انهم شركا في الوكالة فاذا اشتد كراهي الوكالة لا يقبل شهادتهما
المنع ولا عليه قال ابو حنيفة في رجل اياك ليس شهد ان يدايع من انكر خطه وكناه فخرجت شري بامر الله في شهادتهما
رجلان شترين رجل فبوا فعت الثمن ولم يفقه حتى شهد ان ابان اقران به الثوب الاله الله على امرني سبعة الله
يسد قال محمد بن الاقبل شهادتهما خضر شعاع من يوان العاصم وفيه شهادة الشهود وحق والقاضي لا يكره ذلك فشهد عنه
كاتباه ان شهدوا به واكثر لا ينبغي للمفسر ان يفسر شهادتهما ولو ضاع محل من ديوان انما فخر شهادته كاتبا به

[illegible]

شبه الرجل على رجل بسببني به فاقام شهود عليه بسببني ان شاهد به ما قتل به اطلت شهاده مكانا فاضل الله علم
 باب من الشهادة التي يكذب الله على شاهده في بعض الشاهد في ابواب فصول اربعة تفصل في الشهادة التي يخاف الدعوى
 وشهادة وفصل في تكذيب الشهود الدعوى وفصل في اخالات الشاهد في فصل في تعارض البسبب على الموت في
 غلقين **الفصل الاول** فهو فصل في الشهادة التي خاف الدعوى الاصل في ان الشهادة على من سبب اذا خافت
 الدعوى اطلت لان الدعوى شرط لهذه الشهادة وفيما خافت لم يوجد الدعوى تبطل غيرة ذلك الشاهد في بعض الشاهد
 يمنع الشهادة لما قلنا والاصل في تعارض البسببين ان القاضي لا يقبل بكسب احد الفريقين اليقين وغيره التعارض حسن
 والفريقين في قسمه لكذب واحد من الآخر فلا يقبل شهادتهما الى السائل ان الشهادة اذا خافت الدعوى فهو على وجه
 اما ان كان الله على به دنيا او لم يكن او عنت ان كان كان جبا فشهد وباقى ما ادعاه المدعي نحو ما ادعى الله في الشهادة فشهدت
 يقضي بحسنة من غير دعوى التوفيق وكل ادواعي الله في الشهادة وحسنة ولو ادعى الله في الشهادة جبا بالعت والآخر بحسنة لا
 بشي في قول حبيبته روح لان عنت التعارض ان شاهد على الشهود به شرط ولم يوجب خلاف ما تقدم لان الله انفي
 على حسنة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظا لشيء جاعل فيقبل شهادتهما على حسنة بغير توفيق ولو ادعى
 عشر فشهد جبا بحسنة عشر والآخر بعشرة لا يقبل بشي عن حبيبته روح لان خمسة عشر كلمة حقة ذكر لغير روح لم يطل
 وهي غير العشرة فلم تنفقا على شئ فاقبل بخلاف لو ادعى الله في الشهادة فشهد جبا بالعت والآخر بالعت وحسنة فاقبل
 يقضي بالعت لان الله وحسنة بكسب روح لم يطل فكانت الالف مذكورة في شهادتهما بغير توفيق جبا فشهدت عليه وان ادعى
 انفي درهم فشهد جبا بالعت والآخر بالعت لم يقبل شهادتهما في قول حبيبته روح لان الالف غير الالفين فاقبل
 على شئ واما اذا كان المشهود به اكثر مما ادعاه المدعي نحو ما ادعى الله في الشهادة بالعت وحسنة او شهد بانفي درهم لم
 يقبل شهادتهما بغير توفيق لانه كذب المشهود به بالزيادة فان وفق فقال كان لي عليه العت وحسنة الا اني ابرأ من حسنة
 او قال استوفيت منه حسنة ولم يعلم المشهود وقبل شهادتهما حسنة لانه وفق بين الدعوى وشهادته بامر محض فلك
 في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق لبسببته لان شئ ما يحتاج الى اثباته لبسببته او كان شيا لا يتم به ولا
 يفرق بانثابة كل ادواعي الملك شهداء فشهدت المشهود بالعت فان لم يلجأ الى اثباته لبسببته الا بالبراهيم به حصة فلو ابرأ بالعت
 يصح اقراره ولا يلجأ الى اثباته لبسببته لكنه لا بد من دعوى التوفيق منها استحسانا والعياس ان التوفيق اذا كان مكسبا

عليه وان لم يدع التوفيق لمقتضى الشهادة وبما ذكر الكلام وبما لا يحتاج الى الحاشية من الدعوى والشهادة بآية متروكة
فان كان التوفيق مراد من قول الحاشية وان لم يكن التوفيق مراد من قول فلان من قول بالشك فاذ ادعى التوفيق ثبت التوفيق في
الحاشية وذكر الشيخ الامام المعروف بطوابعه رحمه الله ان محمد ارجح في جعل الموضع دعوى التوفيق في البشتر على غيره
ذلك محمول على ان ادعى التوفيق وذلك حسب اجواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق ولو قال الدعي ما كان لي عليه الا
درهم قط لا قبل شهادة التوفيق في الشهادة بالحق فقال الطالب ما لي عليه خمسة وانه كان في القاضية
شها خمسة وصل الكلام او فصل فتبادلتها خمسة جارة ولو قال لم يكن لي عليه الا خمسة لطلبت شهادتها واما رجلا من شهد
اوصل على رجل آخر ففرض الف درهم فتشبه به بما ذكره القاضي في الجاهل فيمنع من جرحها وتبها على التوفيق وذكر الطحاوي
عن يحيى بن روح انه لا يثبت الفرض البتة وذكر في منتهى رجلا من شهد ان له اعلى الف درهم قد قهرت شهادته قال
لا يقضى مدعيها قال الحنفية والجمهور مع التوفيق لا الف ولجعل مقتضى المائة وذكر في البيهقي رجلا من شهد اعلى رجل
درهم وقال ان قضاء خمسائة وقال الطالب لي عليه الف قضيت شيئا او قال صديقي اني اشهد ان علي الدين او ما يقتضيه
او قال شهد لي بالحق وخمسائة باطل ومنه وقال ان عدلا جازلا في قوله شهد ابا طليح وبرور وقال في جرحه لا يجوز
شهادته بما في الوجه كلها وعلى هذا الخلاف ان شهد الله على بالحق وشهد الله على الدعي ما به وبارك الله في شهادته ما يشهد
او كان الدعي ما يشهدا كما لا بد من ذلك وشهد ما قبل مما ادعى لم يجر ما ادعى كل الدار تشهد وان خصفت الدار بما يشهد
ويقتضيه فثبت من غير توفيق لا قلنا في الدين وكل الادعي اناني به رجل يتبها له وشهدت الشهادة وشهدت من الذي في يده
جاءت شهادتهم لانه لا ادعى ملكا مطلقا فثبت ادعى الملك في الحال فيما يفتقر اليه وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا
الحال فكانت شهادتهم باطل مما ادعى وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا
يكون آخر كلامه في الاول خلافه ان ادعى ان لا يشهد وشهدت الشهادة وشهدت من الذي في يده لا قبل شهادتهم لان
يرجح فيقول خصم في ملكي الا اني ابتاعته ثم شترت بها منه فادعى التوفيق على هذا الوجه لا قبل شهادتهم لان دعوى البشتر
دعي لا لا قبل دعوى ملك ما شترت من جهة فانه لو قال هذه الدار ملكي البشتر من جهة فري اليه لا يصح كلامه فلا يمكن ان لا قبل
كلامه في الاول لا قبل شهادته يدون التوفيق ولا ادعى اياه ورثه من ابيه وجار بالشهر وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا
عن ابيه جازت شهادتهم لانهم شهدوا بالحق مما ادعى وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا وشهدوا

[illegible]

[illegible]

جب همانه شهبه ابرين فلان و نهو علكها و شهبه الاخران فلان آخر و هبها ته و هو فبها لاف اذ اختلف ايشا
في سبب الملك فقه التفاضل الملك له فوجب ان يعقروا بالملك كما قال فلان على الف من قرض فقال المقر لا
من ثمن بيع يعقروا بالالف و انما في سبب البضرة و كذا و شهبه انه اقرا بفضل الله على الف درهم عن فلان فقال
قد اقرت لك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كانت لله على ان خبته بالمال و كذا و شهبه ان الف درهم من ثمن بنات
فقال البطل انه قد شهبه ما على يده شهاده و الذي عليه الف من ثمن متاع آخر و شهبه شهود على الاقرار بالف من ضمان
غصبها منه و قد ملك لا تقبل يده شهاده بخلاف الاقرار ان سبب انما لا يتبرأ الا ان حكم سبب من اكرام الاقرار
فان لاف الوهب لا يقرض و فبها اياها من حكم سبب من مختلف لان المورد من الاب من ثمن حقوقا غير انقصه
المورد من الام من قضا و ديون الالف تقية و صاياه و غير ذلك فلا تقبل و شهبه شاهد ان رجل فقال لا شهبه
فانما يد غصبه و لكنه قد رده عليه بعد ذلك فمات عنه مولاه فقال المقصود به لم يرد على و انما مات عنه الفان شهبه
لشهبه و عليه ما غصبه عجب اولاد و دته عليه و اما كان من هذا شي قال اذ لم يدع شهبه و انما خبته القيمة و كذا و شهبه
ان غصبه و ال و ان لاه قايه عن الفان صقال المقصود به ما قلته و لكنه من غصبه و مات عنه و قال المشهور عليه
جب اولاد قتل هذا الذي عجب الله في يدي كان عليه قبه و كذا و شهبه ان هذا على هذا الف درهم و لكنه من ابره شهبه
و قال الله في ابره عن شي و قال المشهور عليه كان على شي و لا ابراني من شي قال اذ لم يدع شهبه و انما على البراة
فببست عليه بالالف جل اسي قبل رجل و اذ ان قال الله على عليه ليست في يدي فاقام الله على سببته فببست و ان الدار في يدي
الله على في ملكه قال سبال القاضو الله في فان قال كاشبه و انما في يده و في ملكه فاقول بالدار و ان قال قد قوا
انسان في يده و لا احد فهم انما في ملكه فاذك لجل الله على عايه خضار جل اسي على رجل انما شهبه انما ان الله عليه
درهم و فبها حدها نه اخره بالالف الى سنة و انما انما انما يعقروا عليه الف هذا و انما شهبه حدها نه قضا و خمسما
سواء او شهبه شهود و اذ رجل فقال المشهور و انما سبب من هذا الدار فلان رجل آخر غير الله على عليه ليس مولى فببست اذ سبب
شهبه و ان قال هذا قبل فببها لا يعقروا لا فلان شي و انما سبب يعقروا فقال هذا سبب لم يكن لي انما فلان قال ابو
روح اخبرني اذ و فلان و جلست له بيت و ردت القوس لدار على المقصود عليه فببست المشهور عليه و لا سبب به و فبها
فول اخره فببست المشهور عليه و يكون انما من الدار المشهور و جل في يدي عجب اوسي رجل انه شهبه و في يدي و ال

[illegible]

والكائن القرض لا يتم الا بتسليم ويكون القرض في هذا الموضع الطلاق والطلاق ولو اخاف فشاء العتد في الكائن او في
الزمان جازت شهادتهما في قول حنيفة مخرج وقال صاحباه مخرج لا قبل وان اختلفا في شيء والا حذر لا قبل شهادتهما في
قولهم ولو اختلفا في الطلاق فشهد بهما على تطليقتين والآخر على الثلث او شبهه بهما على تطليقتين والآخر على تطليقة
لا قبل في قول حنيفة مخرج وقال صاحباه وابن ابي ليلى مخرج جازت شهادتهما على الاقل ولو شهد بهما على تطليقة واحدة
على تطليقة ونصف او شبهه بهما على تطليقة والآخر على تطليقة جازت شهادتهما على الاقل عن الكائن ولو شهد بهما
انه قال لهما انت غالية وشبهه الآخر انه قال لهما برية لا قبل عن الكائن لانها اختلفا في لفظه لا يقع والكائن معنى اللغظين و
احدا وكذا لو شهد بهما انه طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشبهه الآخر انه طلقها ان كانت غالية او قد علمت لا قبل
الكائن وكذا لو شهد بهما انه طلقها ثلثا وشبهه الآخر انه قال لهما انت على حرام ونوى ثلث لا قبل عن الكائن ولو شهد
بهما انه طلقها نصف واحدة وشبهه الآخر انه طلقها ثلث واحدة لا قبل في قول حنيفة مخرج وكذا لو شهد بهما انه طلقها ثلثا
وشبهه الآخر انه طلقها غالية باطلة في قول حنيفة مخرج وعند صاحباه جازت شهادتهما على الاقل ولو شهد بهما انه قال
انت طالق وشبهه الآخر انه قال انه طلقها او اختلفا في الكائن او في الزمان جازت شهادتهما ولو شهد بهما انه قال ان دخلت
غالية الدار فهي طالق وغالية منها وشبهه الآخر انه قال ان دخلت غالية الدار فهي طالق وبهما قد دخلت غالية
واحدة وكذا لو شهد على التخيير فشهد بهما انه طلق زنيبا وعجزة وشبهه الآخر انه طلق زنيبا جازت شهادتهما على الاقل
طلاق زنيبا رجل ادعى على سولي لهب انه اذن له في التجارة واقام شاهدين فشهد بهما على الاذن والآخر ان سولي
العبدة راه بشري وسبيع ولم يبره لا قبل لشهادتهما رجل اشترى شيئا فادعى به عبدا واقام شاهدين فشهد بهما انه باع
وبهذا عبدا وشبهه الآخر على اقرار بالبيع لم يبره لا قبل بذهبهما ورجل عليه الف درهم رجل فادعى انه اذناه ودينه واقام
شاهدين فشهد بهما بالادعاء وشبهه الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفار لا قبل كما لو ادعى على رجل فادعى واقام بين
شهادة احداهما فشهد بهما وشبهه الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفار لا قبل كما لو ادعى الغريم الايفار فشهد احد شاهدين عليه
وشبهه الآخر انه صاحب المال ابر الغريم لا قبل ولو ادعى الغريم ان صاحب المال ابراه فشهد احد شاهدين بذلك وشبهه الآخر
ان صاحب المال ادعى وبه لا مال وتصدق به عليه او حل له جازت شهادتهما ولو ادعى الغريم الايفار فشهد احد شاهدين عليه
او اقرار صاحب المال بالاستيفار وشبهه الآخر على الهبة ولو صدقه او فحمله لا قبل ولو ادعى الغريم الهبة فشهد احد شاهدين به الهبة

بالعدة ولا قبل ولا بعد في غير هذا حب بشايد ان صاحب المال ابراه في بلد كذا وتبذله الآخر ابراه في بلدة اخرى
 جازت شهادة وادعى الغريم ان هذا قسبه ان صاحب المال ابراه جازت شهادتهما وادعى الغريم ان صاحب المال ابراه
 واقام شهادتين قسبه على اقرار صاحب المال بالاستينافان فان قسبا على الغريم عن المرأة كانت الاستينافا وبالاستيناف
 ما من ثقل كانت الاستينافا قبل وان قال كانت قسبه ولا قبل وان لم يسير وسكت كفى الاصل ان القسبة
 ويجوز على ايمان لكن لا يقصر به الشهادة او لا لم يسير لان المرأة بالاستينافا تكون خوفي البرة بالاستينافا
 شهده المشهود واكثر ما ادعى لا قبل من عن غير موثق بخلاف ما ادعى الغريم الا بعد قسبه المشهود ولا يراى بالتحليل
 القامور يا من البرة في غير سوال لان الشهود وشهد واما على ما ادعى وفي مثل هذا الاتحاج
 المتوفين في غير سوال ويكون الثابت بقضا القاضرة الغريم بالاستينافا البرة بالاستينافا حتى لو كان
 الغريم كنهلا كفل بامر المكفول عنه فاذا ادعى الا بعد قسبه المشهود ولا يراى ان يحج به على الاصل
 يكون ككفيل ان يحج على المكفول عنه بشي كادوا بره المكفول له وادعى الكفيل البتة قسبه احد شهادتين البتة والاحد
 بالبرة جازت شهادتهما لان الغريم لو كان أصيلا وادعى البتة قسبه بشايد بين البتة والآخر البرة حازت شهادتهما فكذلك
 اذا كان كنهلا وادعى على رجل القضا واقام شهادتين قسبه احد هما ان له عليه ائتم بهم وشهد الآخر على اقراره بالائتم
 جازت شهادتهما في قول الشيخين ورجل واحد يقضي برجل على رجل فان اوكيل يقضي الدين يكون ككفيل بالخصومة
 وكذا الدين في قول جميع فروع والاسوة يقضي الدين لا يكون وكفيل بالخصومة وكذا الزموني يكون وكفيل بالخصومة فان
 جاز اوكيل الى الدين فأكبر الى على المال ولو كان في آله على بشايد بين هو على وجهين في وجهه شهادتهما وكفيل
 بالخصومة في قول جميع فروع وفي وجهه وكفيل بالخصومة وكفيل بالخصومة في قولهم اوجه الا على اذنا
 على اوكيل شهادتين قسبه احد هما ان الطالب لا يقضي به من غير الرجل وشهد الآخر ان الطالب جراه في ذلك
 حله جازت شهادتهما وكذا وشهد حب بانه وكذا وشهد الآخر ان سلطه على نفس الدين من غير الرجل وشهد حب
 وكذا وشهد الآخر ان جله ومياله في حوته حازت شهادتهما وكفيل بالخصومة في قول جميع فروع وقال
 روح يكون وكفيل بالخصومة ولا يكون وكفيل بالخصومة والوجه الثاني وشهد حب بانه وكذا يقضي دينه وشهد الآخر ان
 في حب ومياله وشهد ان جازت وشهد الآخر ان يقضي دينه فان وشهد حب بانه وكذا والآخر ان ابراه قسبه

اى جمله النفس فى قبض الدين وشبهه سبحانه وكلا وشبهه الآخرانه جمله وسيا ولم يقل فى حيوة وشبهه بها حبل
 وصبا فى حيوة وشبهه الآخرانه جمله وسيا ولم يقل فى حيوة لا قبل شها واما لان قوله جمله وسيا يكون على انسيا بغير الموت
 ففى هذه المسئلة لا قبل شها واما لان قوله جمله وسيا يكون على انسيا بغير الموت
 انه وكلا وشبهه الآخرانه وكلا غم عزلة جازت شها واما على الكا ولا شيت الغزل فمضى فى تكذيب الشهود
 الذى اذا كذب الشهود فبما شهد والادنى بعضه لا يقبل شها وتهم المالة نفسين الشاهد اولان الشهادة لا قبل به وان
 الدعوى وبما كذب لم يجب الدعوى واذا الحكم الذى الكلام لئلا يكون تكذبا بالتحان ذاك قبل القضاء لا يقضى
 له وان كان يجب القضاء لا يطل قضاءه الا ان يكون تكذبا بالشاهد قطعا رجل اولى دارى يد رجل انها واقام بيته
 وقضه القاضى ثم قرأ مقتضى له انها دار فلان لرجل غير المقتضى عليه لاجل الدعوى فيها وصحة فخلان فى ذاك او كذا ليطر
 قضاء القاضى لان قوله هى فلان لاجل فى فيها التحيل النفسى من الاصل فيكون اكد بالشهود ويحتمل انه لاجل رضىها لان مقتضى
 ملكها منه يجب القضاء وان كان فلا فى مجلس القضاء بالتحان احدى من المقر قبل القضاء على انه بانها ثلثة ايام ثم خصها
 المقتضى عليه ثم نقضت به الخيار بسبب القضاء المقر فلا يطل القضاء بائناك ثم قال المقتضى بسبب القضاء به الدار
 فلان لم يكن لى قط فاسئلة على وجهين اما ان يد بالاقرار وثنى بالفتى فقال به الدار فلان لم يكن لى قط او بد بالفتى
 وثنى بالاقرار فقال به الدار ما كانت لى قط ولكنها فلان وكل ذاك على وجهين اما ان صدق المقر فى جميع ذاك او صدق
 فى الاقرار وكذا فى النفسى فقال كانت المقر ملكها منى بسبب القضاء بسبب جواز الا ان دارى فان صدق جميع ذاك يطل قضاء
 القاضى بغير الدار على المقتضى عليه ولا شئى للمقر له لانها قضاء وقا على بطلان القضاء وان كذب فى قوله ما كانت لى قط وصحة
 فى الاقرار وقال هى لى كانت المقر لانه ملكها منى بسبب القضاء بسبب جواز الا ان دارى ففى هذا الوجه يكون الدار للمقر ولين
 المقر فبما الدار المقتضى عليه سواء بد المقر بالاقرار وبد بالفتى كذا ذكر فى الجامع قالوا به الا بد بالفتى وثنى بالاقرار موسولا
 الاقرار واما وثنى بالاقرار فمضى لا يصح اقراره ولو ان الدعوى قائم ببيته انها داره ثم قال قبل القضاء به الدار ليست لى
 ولكنها فلان غير الدعوى عليه وقال هى دار فلان لاجل فى فيها وصحة المقر له فى ذاك او كذا بطلت بيته ولا يقضى
 قاضى لان كلامه لم يحتمل النفسى من الاصل ويحتمل النفسى فى الحال بسبب انها دار فلان لاني ملكها الا ان فلا يقضى القاضى
 بائناك الا ان يقول موسولا هى دار فلان لاني ملكها منه بسبب الشهادة فبما نفع ذاك لا يمنع القضاء وذكر فى آخر

[illegible]

اكد بالاشهاد ولا تحل آتة في يد رجل وبهتتها في يد غيره فجار رجل اقام لهينة على الذي في يديه الجارية ان لا تدره فقتلها
والجارية لا يكون للمقتضى لان خيسته لا يثبت كالفقار ومثلها وان جلا في يديه فقتله فغيره جاز رجل اقام
على الذي في يديه فقتله ان الفخلة له وقضى القاض له بها كان للمقتضى لان خيسته لا يثبت كالفقار فقتله اذكر في لهينة رجل
اقام لهينة على دار في يد رجل ابها واربعين مات وتركها ميراثا له وقضى القاض له بالدار ثم جاز رجل آخر ادعى ان الدار
شتره ابا من اب المقتضى عليه وصدة المقتضى فانه يبطل القضا ويرد على المقتضى عليه ويقال للدمعي ان في لهينة
على المقتضى عليه والافلاحت لك لان المقتضى له اكد به شهوة فيبطل قضا القاض رجل اقام لهينة على دار في يد رجل ابها
مات وتركها ميراثا له واقام الميراث في يديه لهينة اب الميراث في يديه لهينة اب الميراث في يديه لهينة اب الميراث في يديه لهينة
الوارث وكذا لو شهدوا على اقرار الوارث بعد موت ابية وقبل ذلك ان الدار لم يكن لابيها واقام لهينة على اقرار الوارث
ان اباه مات وليست الدار له كان ذلك ابطالا لهينة الوارث رجل مات فقتلته شرته الميراث بترضيهم ثم ادعى
احدهم لنفسه على الميت فباع وعواه لان الدين لا يمنع ثبوت الملك للوارث والقيمة وكذا لو ظهر على الميت بد القسمة بين
لاجنس ولم يعمل اليه حصة من الورثة كان لان ينقص لقسمة وكذا لو اجازوا اجنسي قسمة الورثة ثم اراد ان ينقص كان له ذلك وان
ادعى بعض الورثة بسبب ما قسموا الدار ان اباه كان حصدا عليه لانه مملوكة من يده الدار ادعى ان والده كان حصدا
بذلك على ابنة صبيته ادعى عينا من اعيان الميراث فله حصته بوجوه لا يبيح وعواه لان است امد على لهينة اقرار عيان
بذل تحت القسمة بتركه له ميراثهم عن الميت فكان تقاضا في وعواه وان ظهر له القسمة شريك في الميراث
ظهر وارث آخر وكانت القسمة بترضيهم لا بقضا القاض بطلت قسمتهم سواء غرروا بحصص الغائب او لم يغرروا وان ظهر
لقسمة موسى له بالثلث فان كانت القسمة بترضيهم لا بقضا القاض فلكل الجواب لان الموصل بالثلث شريك الوارث
لان ينقص القسمة وان كانت القسمة بقضا ثم حضر الموصل له بالثلث اختلف في المثلث ان قال بعضهم ليس له ان ينقص القسمة
لان الموصل له بالثلث شريك الوارث فبما اذا ظهر وارث آخر ان كانت القسمة بقضا القاض فله نصيب في الوارث الغائب
وان كانت بغير قضا لا يثبت ذلك اذ هو ادعى ان ينقص القسمة على كل حال فلو ارثت بموضعها كتاب القسمة
رجل ادعى دارا في يد رجل انه شترها من في اليه فافكر المدعي عليه ليس فلما اقام المدعي لهينة اقام المدعي عليه لهينة
ان له على دار عليه الدار لم يثبت فلكس بتيته وكذا لو ادعى رجل على رجل دينا فافكر المدعي عليه ثم اقام لهينة على الدار لم يثبت

او كما قيل بيته ذكره ابو داود في الغزو عن عائشة رضي الله عنها في الرواية بسبب انما لم يرد من العيب ليس دعواه في قول
 ومحمد بن علي بن الحسين بن ابي بصير جعل اقام بيته على دار في يد رجل بها كانت لبيدات وتركها ميراثا ثم ادعى في
 سنة ثمان مائة واربعمائة وادعى اولاد له من ابنة ثم ادعى الميراث فقبلت بيته وادعى اقام بيته على دار
 يد رجل بها كانت لبيدات فادعى ميراثا له في دارث لغيره واقامت امرأة له بيته ان اباه تزوجها يوم
 اليوم لسبب اليوم الذي ذكره ابن ماجة في قوله له في الاول ثم ماتت بعد ذلك بها الميراث فان القاضي فيها
 والميراث سواء فعنى القاضي بيته لابن ولم يقض لان القاضي قضى بيته لابن بموت الاب لموت لانه لم يمت
 وتقبلت بوقت الموت في اي وقت يموت ويكون في دارثه فصار كان لابن اقام بيته على موت الاب لم يمت
 وذلك لا يمنع قبول بيته لانه فان ماتت امرأة اخرى لم يمت بعد ما قضى القاضي بيته لانه في تزوجها بعد ذلك
 وقت قبلت بيته اي لان القاضي قضى بيته لانه في الدارث الاخرى وادعى الميراث اقام بيته على رجل
 في قتل اباه يوم كذا فعنى القاضي بذلك ثم اقام امرأة له بيته في تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل بيته لان يوم القتل
 ما مضى به وقال بعضهم فبانت لم يقبل بيته لانه في دارثه وسوى من القتل وبين القتل من النكاح وفي ظاهر الرواية
 الحكم ما قلناه واقامت امرأة له بيته في تزوجها يوم النكاح وقضى القاضي فيها ثم اقامت امرأة اخرى له بيته في تزوجها
 في ذلك اليوم فادعى ان لم يقبل بيته على ادى ان هذا الدار فلان كلني بالخصوصية فيها ثم ادعى موتها فادعى ان
 آخر دانه وكلني بالخصوصية فيها واقام بيته لا يقبل بيته لانه في دارثه فصار كان لابن اقام بيته على موت الاب لم يمت
 بغيره فلا يسبغ دعواه الثاني الا ان يوفى ولو ادعى ان هذا الدار فلان كلني بالخصوصية فيها ثم اقام بيته لانه لا يقبل
 الا ان يوفى ولو ادعى اولادها لانه اقام بيته بعد ذلك فلان كلني بالخصوصية بها قبلت بيته فصل في
 الشاهد يشهد بما انجزه اول الحق وما يحل له ان يشهد والشاهد على الكتاب
 رجل كتب مكية بيته وقال لا يشهدوا بيته وادعى في دارثه ولم يقرأ وصية عليهم قال ملا بانارح لا يجوز للشهود ان يشهدوا
 وقال بعضهم فيهم يشهدوا جميعا لا يسبغ ان يشهدوا وانما يحل لهم ان يشهدوا واحدا معان قلت اما ان يشهدوا
 الكتاب عليهم او كتب الكتاب فيهم وقرأ الكتاب عليه بين يدي الشهوة فيقولون هم انهم يشهدوا على ما في دارثه
 بين يدي الشهوة وهم يعلمون بما في دارثه فيقولون يشهدوا على ما في دارثه وان كتب بين يدي الشهوة وصفا وحرفا انما يشهد

ما كتبه ولم يقل هو شهاب و اعلى با فخره لا يسوان شيهه عليه قال شيخ القاضى الامام ابو على النسفى رح هذا اذا لم يكن الكتاب
مكتوباً على الرسم فان كان مكتوباً على الرسم و كتب بين يدي الشهود و اثناً به تسليم ما في الكتاب سوان شيهه وان لم
يقص له الكتاب اشهد على با فيه و انه حسن اليه شارح رح في الفتاوى و في كتاب النكاح و هذا روى الحسن بن عبيدة
رح و يحيى بن روح في رواية اخرى اذ كتب الرجل لصكته فبه على نفسه بين يدي الشهود ثم و عدله شهاب و لم يسم بغير
ما فيه و امره الكتاب ان يشهد با فيه و سوان شيهه لان الكتاب اذا كان في يده لم يملكه يكون معصوماً على تبديل و
التغيير و الزيادة و النقصان و يحيى بن عبيد بن روح في رواية اخرى اذ كتب الرجل لصكته على نفسه بين يدي الشهود و قال
شهاب و اعلى جاني هذا الصك فنه جاز و ان كتب غيره و قال هو شهاب و اعلى با فيه لم يخرج حتى يقرأ عليهم ثم يشهد بهم و
ظاهر الرواية لا يعمل لهم ان يشهدوا الا ان يقرأوا الكتاب عليهم و كتب غيره و يقرأ عليه و هو يقول شهاب و اعلى با فيه
او كتب بين يدي يوسليم با فيه و يقول شهاب و اعلى با فيه و لو كتب له رجل من مملوكين من مملوكين سلام عليك
بعد فاك كتب الى القاضي الاعلى التي كانت لك على و قد كنت قضيتك منها خمسة و بنى لك على منها خمسة فخذ
جائز اذا علم حل له ان يشهد عليه بذلك ان لم يكن شهاب و لو كتب صكاً بين يدي قوم مسكين قال شهاب و اعلى با فيه لم يقرأ
عليهم لا يسلمون ان يشهدوا و المرأة اقرب على نفسها بالانستها و لا خفاً تزيد لاضرر البعثة الورثة و الشهود يعلون ان
قالوا و معهم ان يعلموا الشهاده و يشهد و ان ذلك لم يكن لها ان تفعل فلك و حكى عن ابى القاسم الصغار رح ان رجلاً
عن سلطان سوق النخاسين من عاقله كل شهر كذا و اشهد شهاب و اعلى با فيه و قال رح عدل المظن و لمقاطع عن سبيل الرضا
و لو شهد الشهود بذلك حل بهم للعلن لانهم شهدوا و ابا بطل و كذا و شهاب و اعلى با فيه و اعلى با فيه و اعلى با فيه
ان لا يشهدوا و مثل هذا و كذا في كل اقرار سبيل جاز و ابي بطين و معه عوان سلطان فاقرب بها ان
على كذا و قال انه من عوان سلطان ثم طلب منهم الشهادة على ان لا يسموا الاسماء و المقرز عم انه انما اقرب لك خرفان المقر
قالوا سبيلنا بين ان تجوزا عن ذلك فان قضا على انه كان عن خوف و كراهه لا يشهدون ان لم يقف على ذلك
يشهدون على اقراره و يذكر ان القاضى انما اقرب و معه عوان سلطان حتى يات على القاضى في ذلك اجل قريب بين يدي قوم
او ان يجازي ان لقمان عليه لعنت مرهم ثم جاء عدلان و قلته الى جوار الشهود و قالوا لا يشهدوا و لقمان عليه لعنت
فانه قضاه جميعاً با كان عليه من الدين كان لهم الخيارات ان شاءوا شهاب و اعلى با فيه و ذكر و القصة للاسالكين انهم قضوا

بالاطلاق كذا روى عن محمد بن حمر في رواية يشهد انه كان عليه ذلك لا يشهد انه عليه حدثت الروايات عن محمد بن
في نه لم يشهد واخلت فيها المتأخر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضال روح اذا شهد عدلان في
الامان قال سهرنوي وبنو داود ابراهيم الطالبي محمد بن زيد السجستاني متبعا عن الشهاده على الاقرار بالدين الا ان يكون سمعا
اقرار المحاسب بالارباب لا يستيعا كذا روى عن الحسين بن علي بن فضال روح في المسئلة في ان الشاهد من الشاهد عدلان ممن يثق
بهان صاحب المال فيقبض مائة دينار ان يثبت من الشهاده اذا سأل المحاسب ان يشهد له محمد قال مولانا محمد بن
الحكمت الشهاده على الاقرار المحض بالدين يشهد على الاقرار والحكمت الشهاده على سبب من قرض وغيره يشهد
سبب لا يشهد على نفس المحض بل على شئ كالحاج امرأة ابيع الجارية او قل عمدا او اقرار بشئ من ذلك ثم يشهد من الشاهد
عدلان ان الزوج طلعتها لما أحضرتها وادخلها امرأة حرة وبما سئل من في المحرمين وان لم يشترى اعنى الجارية
اعتقها بالبيع قبل بيعها من المشتري وان اولى من حرام من لم يعد وان لم يبت ده عاقر قبل موته ثم انكرت المرأة
واكرت الجارية ان تكون المشتري لا يشهد للشاهد ان يشهد على اصل النكاح وببيع وغير ذلك لانه يشهد من المرأة
عدلان ان الزوج طلعتها لما اوتيتها الا انه ان مولاهم لم يشترى واعتقها لا يشهد ان تدع لجاسها وكذا لا يشهد للمرأة
ذلك لا يشهد للشاهد ان يشهد على اصل النكاح وان كان الشاهد بالطلاق او بما ذكرنا حرمه لا لا يحل لنا ان يشهد النكاح
لنا بشر الجارية ان يثبت من الشهاده الا في احدى الوجهين من الشهاده من المرأة بالطلاق او عند الامة بالاعاق لا يحل لنا
منع الزوج ولا منع المولى عن النكاح ولا نثبت له ان لا يقع من الشهاده ولو كان الطالب هو الذي اقر بقبض الدين
واقترع من الشاهد بالطلاق واقترع المولى بالاعاق ثم دعاه الى الشهاده على النكاح وعلى بيع وعلى الدين فادعى
من الشهاده ولا يحل له ان يشهد وكرهنا طلي روح اذا شهد عن شهوة النكاح عدلان وشهد عنه شهوة شر الجارية عدلان
ان الزوج طلعتها لما ادان المشتري الجارية اعنى الجارية فعنى هذا ان لا يشهد على النكاح ولا يشهد بشر الجارية ان
يشهد على النكاح وعلى شر الجارية عند جحد المرأة النكاح وعند دعوى الجارية الطرية والحكم بالملك في العيون هو
من النكاح والعنف وغير ذلك كمن لم يشترى او ادركت في يد رجل مائة او واراد الوقوف في ذلك ان لم يثبت بعد
في يد غيره وسلك ان يشهد له الاول وان لم يقع في ذلك حين مائة ان لم يبيع لك ان يشهد له لبرؤيتك اياه في
يده وان يثبت في يده فوقع في ذلك ان لم يثبت في يده فوقع في ذلك ان لم يثبت في يده فوقع في ذلك ان لم يثبت في يده فوقع في ذلك

الذي في يد اليوم كان هو اوله الاول مختبرها لم يسكن ان يشبهه الاول وان شبهه على واحد وسكن ان يشبهه الاول
بما لان فيه شهادة الشاهد بن يقع في قلبه اليكس الاول فلما قيل له ان يشبهه الاول فبانت ان انشبهه على واحد
بشهادة الواحد لا يرسل ما كان في قلبك انه الاول فلما قيل لك ان تستع من الشهادة الاول يقع في قلبك ان يشبهه
صاوي فاما وقع في قلبك لك لا لعل لك ان يشبهه الاول وذكر في المستحق ان اذا راى شيئا في يد انسان وقع
في قلبه انه حل له ان يشبهه انه وذكر في الجاهل الصغير فورا اني دارا وسماعا في يد انسان نعم راه في يد غيره حل له ان يشبهه
للاول ولم يكره وقع في قلبه انه ولم يذكر الشرح في اليد والجمع اذكر في المستحق لان اليد محتملة وكذا ان الضرفه فلا يحل له
ان يشبهه لم يقع في قلبه انه نعم فاني في المستحق وكذا لك كل امر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسلم كالمرت والكلح والجب اذا
وقع في قلبك انه حق فاستمع من الخبر فشهد منك عدلان فخلات وقع في قلبك لم يسكن ان يشبهه با وقع في قلبك
من الامر الا ان يستحق انها لا فبان وان شبهه عندك على حسب وسكان ان يشبهه با وقع في قلبك من الامر الاول
ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صاوي فيما يشبهه او يشبهه الشهود بالجزء الشهادة بالسلم وقالوا لم نجس ذلك كانه
يشترط ما جازت شهادتهم وبقاوا شهدا بانه لا لا اسمعنا من اناس لا يقبل شهادتهم ولو شهدوا بالملك قالوا
لانا راينا في يد لا تقبل شهادتهم واذا سمع الرجل موت انسان اراد ان يشبهه على الموت قال ابو حنيفة روح الحيات
مشهور يقع في القلوب حتى كان له ان يشبهه ان فلان مات فان لم يكن موته مشهورا فاجزه عدل انه عاين موته او
خارجه حل للسلم ان يشبهه ان فلان مات فان شبهه عند القاضي واخبره فانه بذلك لان فلانا خبره لا يقبل القاضي
شهادته وهو قول حنيفة وصححه ومحمد ولا يسلم الرجل ان يشبهه بالكلح المشهور وان لم يخبره بالكلح ولا يشهد به
الطالعين حسب ما ان يسمع من جماعة كثيرة لا يصدوا اجابهم على الكذب في هذا الشرح والقدر ولا يقطع الشهادة وان
ان يشبهه عند عدلان بلفظة الشهادة وان لم يباين الرجل موت انسان كانه راي المذني اليهم وهم يصنعون به بالضحك ان
موتهم لا يحل له ان يشبهه موته بذلك او يشبهه رجلا ان مخرج فلانة قتل او مات وشبهه اخر ان نه في كان شهادة الموت
اول وشبهه انسان ان زوج فلانة طلق امراته والزوج عاين لا يقبل شهادتهما وان يشبهه عند المرأة حل لها ان تزوج تزوج
بعده فقضا لمسه ولو شهد عند رجل عدل انه ارتد او عاين بانه لا يحل لها ان تزوج في رواية اسير في رواية الا سحان لا يحل لها
ان تزوج وذكر في العزبان اذا خبر المرأة وحده لم يثبت زواجه او برودة وما يطلق حل لها ان تزوج ولو سمع من هذا الكوا

رجل من بني شيبه قال لان هذا ابن ابي الدين فقيمت الخمر فواحد وان لم تجرب لفظ الشبه فقلدت الكحلح وورث
 وادوا خبر المرأة على موت زوجها فانما خبر الخمر فواحد وان لم تجرب لفظ الشبه فقلدت الكحلح وورث
 على ابا ان تزوج آخر وكان الذي خبر الخمر فواحد وان لم تجرب لفظ الشبه فقلدت الكحلح وورث
 ولا بأس للرجل ان يشهد بالكحلح المشهور وان لم يجز الكحلح فان خرج قوم من المالك قوم واخبر وارجالا كانوا يسمون
 الخارج ان فلانا تزوج فلانة على مبركة اهل السامعين ان يشهدوا على الكحلح واكل الخمر ان يشهدوا على المهر فخير رواية
 عن محمد بن في رواية يعللهم شهادة على المهر كالحل لهم على الكحلح كما ذكر في المستمسق واليعنون لان المهر تبين للكحلح كالحل
 حكمه كالكحلح ولكن لو كانوا من الذين حضروا وصحت ان المهر كان كذا لا يقبل شهادتهم ورواية لا يعللهم شهادة
 على المهر ان المهر ان لا يجوز فيه شهادة بالسابع وصحيح هو الاول رجل تزوج بنته من رجل في بيت في ميت آخر
 يسمون التزويج ولم يشهد بهم قالوا كان من ميت العقد الى ميت السامعين كرهة او انبت الزوج جاز لهم ان يشهدوا
 وان لم يبر ولا يجوز وان سمو الكحلح في ارباب القاصد فادرس رجل فزاد رجل وادوا الحجاب لرجل ان يشهد
 ولو شهد وفسر ليقبل القاصد شهادته وتوان جلا دخل ميتا ولم ير ليس في الميت الا رجل واحدا ثم خرج رجل سبعة
 بابا ليس لبيت مسلك سوى هذا باب فزاد رجل الذي في داخل البيت من سبع الجالس سبع الجالس ان يشهد
 فزاد رجل بذلك رجل فزاد امرأة من رجل ثم ماتت الزوجة فذكره كراهية كراهية خبر الزوجة في قول الصبي ان يشهد
 يشهد ان فلانا تزوج فلانة بمهر كذا ولا يكره ان يشهد رجلان يشهدا على اقرار امرأة رجل بالعتق درهم وغيره وشهدان
 رجلين سواهما فلان وفلان اشهدا فلانة ثبت فلان الفلاني ثلث ابو حنيفة مع ولا خبر ذلك في العتاق
 انه لا يجوز ان يجتمع من حاشي يشهد عند الشاهد جماعة انها فلانة ثبت فلان الفلاني وقال ابن ابي بلي وادوا وصفت
 خبر ذلك قال الفقيه ابو الليث من ادوا سموا صوت امرأة من ادوا الحجاب او شخصها وشهدا عندهم رجلان على ان
 فلانة جاز لهم ان يشهدوا على اقرارها وان لم يبروا وحدها وان ادوا لم يبرم شخصها لا يعلل لهم ان يشهدوا على اقرارها وسموا
 الفقيه ابو الليث من ادوا سموا في الفلاني من الفلاني ان ابنا لعمد بن الحسن دخل على ابني سليمان بن الجرجاني
 فساله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كان ابو حنيفة مع يقول لا يجوز ان يشهدا فلانة على شهادتهما جماعة
 فلانة وكان ابو يوسف ابو بكر لا سكا مسلح يقولان لا يجوز ان يشهدا على فلانة فلانة عليه الفلاني رجلان

هذا لان شبهه ان جعل ان فلانا هذا عدل بل يجوز للسامع ان يبطله اذا سئل عنه قال محمد راجح اذا كان له شبهه لان
سواء يعرف ان شبهه بل وسواء ان يبطله لان لا يجوز القاضى بشهادة العاين فان خبره قال شبهه على ما يشاهد ان بطل
جاءه انهم في قياس قول تجنيته راجح لان يجوز تعديل الوحد الماعنى بشبهة العدد في العدل فاذا عدل رجل آخر
جاءه ان يشاهد ان كان لا يحفظ الاقرار ويعرف المقر ويعرف خط الالاف لا يحفظ الموقت والمكان حل لان شبهه ولو كسى الشهادة
عرف انه خطه لا يشهد في قول تجنيته راجح وفي قول صاحب راجح حل لان شبهه وذكر ان الخصام راجح انه لا يجوز ان يشهد
في قول اصحابنا راجح ومن هذا قالوا ان الشهادة ان كانت الشهادة في غير المصلحة لعلامة اذا رآه بعد ذلك يعرفه بذلك العلامة و
يؤمن بذلك عن التغير والزيادة ومنه ان كان في خطه وشبهه وحكم الحاكم بشهادة قال ابو حنيفة راجح لا يقتضى قضاء
والحان المحقق في بطله على الجليل بل ان شبهه في الجليل راجح ان لم يثبت طلاق امرته ثلثا وهو صاحب شبهه اش وقال
اشبهه ما في جدوته ولما بالكم ان مكنته لا يعقل شهادتها لانها اقوال على نفسها بافسن رجل ميت ينادى بمخاضها
نيرة مما يشهد ووقال باث فيها مارة كان القول قوله مع يمينه في الحارة يستهلك الظاهر ولا يثبت للشهود ان
بشبهه واعليه انه مصيب ما في خبره بل لو ان جلا على الحق لم يستهلك بعبائته يشهدون ثم قال كانت بمنه لا يعقل
قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا عليه انها كانت او كونه لان في المسئلة الاولى لا يثبت للشهود بعد ثم
انفارة فيها وفي المسئلة الثانية يعلم انها كانت فكيف رجل ان يشهدوا على ملكه راجح انها راجح لان لا يعرف حده
جاءه ان يبطل انشأت عن حده وولم للشهادة لكن يشهد على اقراره على عليه بالدار ولا يشهد بذكر الحد ووعلى اقراره
حان لا يكون كافيا لكنه يفرض الحد ومن فوات نفسه فيجوز **فصل في الشهادة على الشهادة**
على الشهادة جائزة في الاقرار بالحق وقضية التقضاة وتبسم وكل شئ الا في الحدود والنقصان لا يجوز فيها
على شهادة رجل ورجلين اقل من شهادتهما رجلين اقل من شهادتهما رجلين اقل من شهادتهما رجلين اقل من شهادتهما
قوم جائز عن ما قال الشافعي راجح لا يجوز الا ان يشهد رجلان على شهادة كل اصل فثبت لا يثبت شهادة اصحاب
الابشهادة اربعة من الرجال وثبت ما كاثبت قول الواحد في مجلس القاضى بشهادة رجلين شهادتهما قول جماعة
شهادتين واذا اشهد اصل على شهادة نفسه على شهادة اصل اخر راجح شهادتهما لا يعقل شهادتهما على شهادة اصل اخر
ولان فرعين شهدا على شهادة اصل فخر من الشهود على شهادة اعمى او اذنه افسس او ذممت محله وصادر لهما

لا تجزئتها بطلان الشهادة على شهادته أو تشبه الفرع على شهادة اصل حودت شيئا منه فليس الاصل لا يقبل
 شهادة احد واحد ذلك ثبتت عدالة الاصل بنسبة الى العروة فرعان شهادته على شهادة بطلان مكان الشاهد
 بقرينة الاصول في الفرع بالعدالة فخر بنسبتها فتم فان عرفت الاصول للعدالة ولم يجرع من عروبة بطلان عن الفرع وان
 صرف العروة بالعدالة ولم يعرف الاصول وذكر الخصائص ان العاقر ميبأ الى العروة من صلحهم ولا يقضي قبل الاصل
 فان عدالة الاصول ثبتت عدالة الاصول لشهادتهما في ظاهر الرواية وعن محمد بن يحيى انه لا يثبت عدالة الاصول على
 العروة ويصحح ظاهر الرواية وان قال الفرعان العاقر لا تحرك لا تقبل العاقر شهادتهما فان قال المدعي لانا نك
 ابن ميبأ لهما ويقول سل امت عنهما فخرنا على محمد بن يحيى لا يثبت بينهما ولا يغفر لشهادتهما وعن يحيى بن عمار
 والعروة لا تحرك ان العاقر ميبأ الى غير الفرعين من الاصول ولو قال الفرعان لا يعرف الاصل اعدل ام لا فان قال
 الامام ابو الحسن السعدي راج هذا قول الفرع لا تجزئ سواء وقال الحسن الا انه اعطى الى راج اذا قال الا انه اعطى
 ام لا لا يبرر العاقر شهادتهما ويبأ الى الاصول فخرنا وهو صحيح لان شهادة الاصل بغير مستورا ولو قال الفرع
 اذا انبسه في الشهادة لا يقبل العاقر شهادته العروة على شهادته الشهادة على الشهادة لا تجزئ الا ان يكون
 على شهادته بطلان في الفرع لا يستدرك ان لا يجزئ لاداء الشهادة او يكون شيئا او عابثا غيبة سفر ثلثة ايام وبطلانها
 وعن يحيى بن عمار اذا كان شهادته لا يبرر الاصل في موضع لا يصرح ولا يشهد ولا يثبت في منزلة بارت الشهادة على الشهادة
 وعن محمد بن يحيى في التروا في الجود الشهادة على التروا والكان الاصل صحيح في المصير رجل شهادته على شهادته رجلا
 وعلى آخر صحيح ذلك لم يقبل لاشهاد شهادته على شهادته في الجمل للمانع ان يشهد على شهادته فان شهادته لا تقبل
 وذلك لا يقبل العاقر شهادته لا يشهد على الشهادة لا تجزئ الا ان يشهد الاصل على شهادته وصورة الا شهادته وان
 شهادته الاصل اسد ان يخلان على غلظان الفت ودرهم فاشهد على شهادته في هذه وفيه كراهة الاصل في الاشهاد وشهادة
 لهما وصورة الاداء من الفرع ان يقول شهد ان عاقرنا شهد عني بكذا او شهد في على شهادته بذلك ما شهد به
 شهادته ذلك كراهة الفرع في اداء الشهادته شهادته سنا عاقرنا منهم العقبة الجعفر بن محمد بن يحيى بن محمد بن
 وكذا ان يقول الفرع اني فلان ان شهد على شهادته ان يخلان على غلظان الفت ودرهم فاشهد على شهادته
 ان يخلان على غلظان الفت ودرهم فاشهد على شهادته بذلك وهو قال شهادته الفرع ان شهد ان غلظان ان شهد

[illegible]

هذا الكتاب غني بامري النجاشي كتاب الكتاب غيره وجرى الامر على ما عين فيه مني وكتبه في سنة ثمان مائة وكتبه
 بنو تميم عن ابي علي الصاهري عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 واوصاله وهو موقوف على صدره واشهدت عليه شهود ائمة فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان
 يذكر اسماءهم واسبابهم وولادتهم وقرات الكتاب عليهم واعلمتهم باقية وختمت الكتاب بخمسة منهم واشهدتهم على جميعه
 وكتبته في الاصل في آخره وهي كذا الخ في تاريخ كذا اوله في آخر الكتاب في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 الكتاب في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب بالكتاب
 الحشم بن كاس في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 ابو يوسف في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 فاذا شهدته في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 من الشهود في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 ولم يختم بختم في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 بقولهم ختم في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 موافقة النجاشي كتاب كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 وان لم يكن ذلك في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 الكتاب في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 ان فيها الفرع على شهادة الاصل واما بشرط جوده المكتوب اليه لان القاضى الكتاب يطلب الحكم من المكتوب اليه
 ذلك لا يفسد بعبء موته وغزله الا ان يكون القاضى الكتاب في كتاب كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 اليه من فساد المسيلين في حكمهم فحينئذ يثبت المكتوب اليه وغزله لا يجل الكتاب ان غزل القاضى الكتاب في تاريخ كذا في تاريخ كذا
 الاصل الكتاب الى القاضى المكتوب اليه فان القاضى المكتوب اليه يعمل به لك لان الموت والغزل ليس بغير حرج

ما ذكره في حق الكتاب اعمى ووصار لجلال الخيرة حكمة وشهادة فان ههنا القاضى المذكور له كتاب لا يقبل كتابه لاركانه
 سره الشهادة لا يثبت القاضى له وانه من غير اعتبار كتابه ووجهه حبيبة محمد راجع الى الشاه جسد ادا وانشاء وفضل
 شهادة ميثل كتابه ووجهه حبيبة راجع الى كرامت لا يقبل الشهادة وادركه قسم القاضى فلي اوصى فان الكتاب لا يقبل
 الكتاب له ولم يقبل لاجل الى الكتاب مرة اخرى واربكس ان فى واثالث ووجه حبيبة راجع الى الحان ترقيم باقيا او شى
 من التكملة يقبل والا فلا ووجه حبيبة راجع الى الحان الكتاب منشور القبل فنهنا اول وادخلون القسم فى القاضى الكتاب اوفى الشهادة
 فعال ان الشهادة ليس بشه واهل القاضى الكتاب بب اذ محمد وودون فى قدت اوسى اهل الله شيع القاضى ذلكت فان
 امام على ذلكت ادين لا يقبل الكتاب فانام شهاب ووجه حبيبة راجع الى الحان الامر كما شهده اوجه راجع الى الكتاب
 والا فشره وادركه قسم القاضى راجع الى راجع الى غائب كتابا ووجه كتاب ثم جارا له على وقال فعدت الكتاب التمس كتابا
 ما الحان القاضى شه لا يقبل كتابا آخر وان لم يجهت كتب لكن ذكر فى الكتاب ان فى انى كسبت ايك فى هذه الحادة كتابا فى
 اذ لم حالى محال فعدت ذلك الكتاب طلب منى فكتبته ثم الكتاب يدكر لايح كيا حبيبة الحق من كيا بس لم نوقالا
 اعمى القاضى ما كتب له كتابا ان الله على عليه متعل من ملك البلدة الى بلدة اخرى فاكتب له كتابا الى قاضى ملك البلدة
 ويدكر فى كتابه كسبت كسبت الى قاضى له كذا فى هذه الحادة كتابا اذ رجم قال ان الله على عليه متعل من ملك البلدة الى بلدة كذا
 وطلب منى هذا الكتاب حبيبة القاضى كتابا وادى منى فلان بن فلان الى قاضى بلدة كذا وادركه قسم فلك القاضى
 ولا اسم ايدى القاضى الذى ير عليه الكتاب ان يقبل فى قول حبيبة ووجه حبيبة راجع الى الحان الامر كما شهده اوجه راجع الى الكتاب
 آخر القاضى بستان يكون تاريخ الكتاب بولاية القاضى الذى ير عليه الكتاب كذا وادركه قسم من فلان بن فلان الى كل من
 ايدى كتابا اذ من قضاة المسلمين وحكامهم كذا وادركه قسم من فلان بن فلان القاضى الى قاضى له كذا فلان بن فلان الى كل من
 ايدى كتابا اذ من قضاة المسلمين وحكامهم جازى راجع الى كل من القاضى الى قاضى جازى راجع الى كل من
 يدعى من بن او قرض او عصب او دية محجودة او مضاربة محجودة او وصية او اوارا وصارنى هذا تاريخ شفعة كذا كذا
 فى الكساح اذ قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان كذا ووجه حبيبة راجع الى الحان الامر كما شهده اوجه راجع الى الكتاب
 بسا ولا يمكن ان يبينه با ووجه حبيبة راجع الى الحان الامر كما شهده اوجه راجع الى الكتاب
 امرأة فها امرأة فلان حاشا وادى ولا عاقبة او ولا محاولات لانه يدعى حادة راجع الى الحان الامر كما شهده اوجه راجع الى الكتاب

بمنزلة دعوى الدين وكذا ادعى سببا بان فلان بن فلان الى دعوته كبري على سببه ههنا انه قراني بائنه
انه مزوج امي والى ولدت منه على فراشه نسبت اليه فاقام على ذلك بسببه فانه كتب له كتابا وكذا ادعى رجل انه فلان
الغائب اقام له سببه وطلب له الكتاب وكذا ادعى انه اخ فلان الغائب ادعى له طلب الكتاب فان القاضي لم يكتب له
يدعى ان انا او لفظة او يدعى حق الحضانة والترعية في اللقيط وفي الابن قبل له سببه سواء كان ذلك في حوزة او سببه
زفاته ولو ان جلا وامراة ادعى انبا وابنة وقالوا هو معروف ونسبته ههنا وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلدة كذا او هو
وانا ما على ذلك بسببه وطلباني ذلك كتابا فان القاضي كتب في قول بغير مزاج لان عجز الكتاب في سببه وانما
اخيته ومحمد رح والحان كتب في نسب الا ان ههنا لا يكتب لانه يدعى حق الاستراع من الغائب فيكتمه انفرقه دعوى
الملك عنه ههنا في سببه والجاري لا يكتب فلا يكتب في دعوى سببه له ههنا في يد الغير لانه اصل انه اذا كان في دعوى
البنوة دعوى الاستراع لا يكتب في قول بحبيقة ومحمد رح الا ان يدعى فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب فانه كتب
قولهم وفي الدار والعقار كتب في قولهم سواء كانت الدار في البلدة الذي فيه المدعى عليه او في بلدة اخرى او في بلدة الغائب
الكتاب فالحات في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم يقضي القاضي المكتوب اليه ويأمر الخصم تسليم الدار اليه وان كانت
في بلدة القاضي المكتوب فهو بالخيار ان شاء قاضي كتب الى القاضي الكاتب فدا في كتابا مخفية بالجار فمغونا
بعنوانك تمسكت بين المدعى والدعى عليه فظهر حق المدعى وظهر ان المدعى عليه كان في الدار غير حق فقصت عليه ونفذت الحكم
ولو كانت الدار في بلدة سلمها اليه فاذا لم تكن كتب كتابا في ذلك ايكس سلمها اليه ويسمى ان يكون هذا الكتاب في
رسم كتاب العقضاء مخمونا عليه فهو فراق الكتاب عليهم وضم بخبرتهم واشبه نعم في قول بحبيقة ومحمد رح وان كان
القاضي بذلك امر المدعى عليه حتى يثبت ذلك فليس لها اليه او خذ الحكم وكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب واذا
مرض شهود الكتاب في مصر في اوبالهم الرجوع الى وطنهم او اراوا السفر الى بلدة اخرى فاشهدوا قوما على شهادتهم بخبر الكتاب
بما يجوز في غير كتاب القاضي وغير اشهادهم ان يقولوا ان الكتاب قاض له كذا فلان بن فلان الى قاض له كذا فلان بن فلان في
دعوى المدعى هذا على غائب ههنا فلان بن فلان قراه علينا وختمه بخبرتنا وشهدنا عليهم فاشهدوا وانتم على شهادتنا كذا
شهدنا انهم في قرية اخرى ثابوا بها وعاشوا وان كثر فاذا جاز المدعى كتابا قاض الى القاضي المكتوب اليه واخضر خصمه
شهدا شهودا على كتاب القاضي وضمه بخبرته فمضى الكتاب قراه على الخصم وفصل كل ما هو شرط العقضاء بالكتاب الا ان لم

[illegible]

كتاب القاضى لمولى الذى يملك الحجة القاضى الكتاب اذا كتب فيه كتابه شهد بذلك شهودا على عرفهم ثبت محرمهم جاز
كان فى السجل والى السجل اذا كتب كتابا كتب فى كتابه بسم الله على عليه وسجل وجب الاكفالى فقال الله على عليه است انا فلان بن فلان
الفلانى والقاضى المكتوب اليه لا يعرفه يقول القاضى الله على اتم لهيبته فلان بن فلان بن فلان قال الله على عليه انا فلان بن
فلان بن فلان وفى هذا المعنى وفى هذه التجارة او فى هذه البلدة او فى هذا السوق رجل غيرى بهذا الاسم يقول
القاضى ثبت ذلك فى كتابه المحفوظة كما هو علم القاضى بشاركة فى الاسم وذهب حال مجرى الشريك فى الاسم وذهب لا
ينعين هو الكتاب وان لم ثبت ذلك يكون خصما لم ثبت المرام وان قام الله على عليه لهيبته ان كان باسمه بغيره
رجل آخر وقدمت لك الرجل لا يقبل قوله لانه لا حق له فى اثبات حصة ذلك له ثبت وان كان يعلم ما قاله الله على عليه فان كان
يعلم بموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت
ذلك الرجل وان اقر الله على عليه ان فلان بن فلان وقال ليس بهذا على شئى وادعى الاىفا را والابر يكون خصما لم ثبت
ذلك واذا جاء الله على بكتاب القاضى الى المكتوب اليه وقدمت الله على عليه فجاء الله على بكتاب القاضى فاحضر الله على محضر
ورثة لهيبته او وصيه وعرض الكتاب واحضر شهود فان القاضى سمع شهادة ائمه شهد ونفقة الكتاب سواء كان تاريخ الكتاب
بعد موت المطلوب او قبله لان وارث لهيبته والوصى قائم مقام المطلوب وذلك لخصافته ان موت المطلوب لم كان
قبل الكتاب كان الكتاب باطلا والخصافته سوى بينهما اذا كان الموت قبل الكتاب اذ بعد رجلا جاز الى انفاضة
فقال كان فلان بن فلان على الفت درهم وقد ابرأني منها او فنيته وانه اليوم فى بلد كذا انا ابرأه ان يملك
البلدة وانفاضة ان خبيته فى ذلك الاستيفار والابر افسح شهادة شهودى على ذلك واكتب فى فيه كتابا فانها
لا يكتب فى قول بغيره يخرج وكيفية قول محمد بن اجموعا على ان صاحب الدين لو كان حاضر فعلى الله بدين فثبت دينه
او برأى فاسأله ايها القاضى حتى لا اكره ثبت ذلك لهيبته فان القاضى لابلان وانه لهيبته تجزى على محمد بن اجموعا
امرأة جازت الى القاضى وقالت طلقنى فلان وجمي ثلثا وتزوجت باخر برب انقصا عدى واني انفاضة ان ينكح
فاسأله ايها القاضى فان اكره ثبت لهيبته قال الشيخ الامام خمس الائمة المخلو الى ربح لابلان القاضى بينها اجماعا على محبة
على بغيره يخرج ومنها رجلا جاز الى القاضى وقال اني شترت دارا فى بلد كذا او كان فلان يبيع به الله انسلم الى شفعية
وهو فى بلدة كذا اليوم واني لا آمن ان يطلب شفعية وينكر لهيبته فاسمع شهادة واكتب فى ذلك فان القاضى

لا یکنی مغال محمد بن فی ذلک السالک بها کیست سیاطا اثر از اعمی صبیح معرق الناس و اجموع علی ان الله یولی الامر
 و المرأة لو قال ان صاحب الدین و الشیخ و الزوج است قمر من یغیا مدعی قبلی فاصح شهودی فان انقضت بیعتی و کذب
 و الله اعلم بالصواب کتاب الوکالة فصل فیما یمکن و کیدا و لا یمکن حل قال فی غیره انت و کبلی فی نفس الذل
 بفسیر و کیدا و که او قال انت و کبلی فی حیوانی و تو قال انت و کبلی لا یمکن و کیدا و تو قال
 انت و کبلی فی کل شیء یؤکون و کیدا یحفظ المال لا غیر من صحیح و که او قال انت و کبلی کل تأیل و کثیر و تو قال انت و کبلی فی
 کل شیء جار امرک بفسیر و کیدا فی جمیع التصرفات الا بینه کالمبیع و الشراء و الهبة و الهبة و ما حلقوا فی الاعتاق و
 الطلاق و الوقف قال فیهم یملک فی الاطلاق و یملک فیهم لا یملک و قال فیهم لا یملک لک الا اذ دل بادل یا بطلان
 و نحوه و به غیره النقیه ابو الیثیم و ذکر الساطع ح او قال انت و کبلی فی کل شیء جائز منک مری عن محمد بن
 از و کبلی فی المعاد و صلات الاحادیث و الهبات و الاعتاق و عن یحیی بن محمد ح انه و کبلی فی المعاد و صلات الاحادیث
 و صلات فی طایفه الغنوی و هذا اقرب ما یجوز و النقیه ابو الیثیم ح و فی غایة النقیه فی سفره رجل قال لخیبر و
 فی جمیع اموری و انما انتقام نفسی لا یمکن ان یمکن و تو قال و کبلی فی جمیع اموری انی لجز بها التوکیل یا
 و تو که عازمت ماول بهیامات و الا کنت فی الوجود و اول اذ لم کر عامه یحظر مکان امر الرجل فحلفا بینه و مناه و حرم
 ما یکره اطلاق و الحاکم الرجل اخرجنا من مرفقة یمنشرف الوکالة الیه و من سید بن عمر و ابی الیثیم الکبیر ح رجل اعطی
 لرجل یمنشرف فی عبیدی فهو جائز فاعلم ان کل جائز و عن یحیی بن محمد ح به لاجوز و علیه النقیه رجل قال لخیبر و
 ان یمنشرف عبیدی بفسیر و کیدا و تو قال فی غیره لا یمکن من طلاق امرنی لا یمکن و کیدا باطلاق فی حق و طلاق لا یقع و تو قال
 من لا یمکن من الجارة لا یصبر و ما فی النجاة عند البعض و قال النقیه ابو الیثیم ح فیفسیر و ما و هو صحیح و لا یمن
 یمنشرف فیکت بفسیر و ما و احد الاولی رجل قال لمرأته شرف و کبلی ارجعت من هر چه خواهم کن فقلت اگر بجز
 از ام حاشین بر سر طلاق دست باز و دستم فقال الزوج لم ادر و به الطلاق کان لقول فلو اذ لم یوحد نم یا یدل
 الطلاق و الحاکم فی لک فی حال تذکره الطلاق یعنی الطلاق رجل قال فی غیره شتر عبیدی من فلان شتره انما
 فلان بذلک جاز با اتفاق الروایات و ان لم یسلم فلان لک جاز فی روایة الوکالة و فی الروایات لاجوز رجلا
 فی غیره شتر جاریه الف درهم او قال شتر جاریه لا یصبر و کیدا و کبلی لک شتر و تو قال شتر جاریه با فقه هم

[illegible]

ان ثبت ان ثوب كذا ثبت كذا انفعول من الذي اناه بالكتاب لم يكن من مال الامر حتى يعزل اليه وكذا لك العوض الا انفعول
 وفي هذا المله رسول رسول بالكتاب جل قال لاخرى وكذا كذا في وادي رسالتك قال ان المرسل يقول ان ثبت ان ثوب
 كذا ثبت كذا او من ثمة فثبت وانكر المرسل فعن الثوب اليه والركيل يقول او وصلت في شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ان المرسل يعقب الرسول الثوب وانكر الوصول اليه من المرسل فثبت ان انكر قبض الرسول فاقول قوله ولا ضمان عليه
 قيل له لا ولا الضمن القيمة ولم الضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل لم يسبب الثمن للثمن واما قيم يسبب
 وفي الرسول الثوب المرسل فاذا انكر وصول الثوب اليه صار كانه انكره ولو يسبب كان عليه قيمة وعنه بعض رجل جابر رساله
 آخره ان في الخمسة فقال لا اوفى في التي الاخرى فامر في نفسه ثم قال الرسول فقيمة وامرني بها اليك ثم استخ
 عن الاداء وقال نهائي عن الدف بعد ذلك قال لا ما يستخ لان يكون لاني وينا عليه الامر فلا يصح في النهي كذا
 رجل قال ليرة ساطعك على كذا فهو غير له قوله وكذا لا لا يسطع من الفاظ التوكيل **فصل في التوكيل بالخصومة**
من غير رضا الخصم التوكيل بالخصومة لا يجوز عند حبيبة روح سواد كان التوكيل من قبل الطالب او من قبل المظنة
 وقال محمد والشافعي والابو يوسف لا يجوز وليستوى في الوضوع وبشرط والرجل والمرأة وبهذه ابو القاسم الصغار
 روح وقال شمس الائمة لم يسمع روح صحيح عن من ان القاض اذا علم بالمدعي التعت في ابار التوكيل لقبول لا يفت اليه وان علم
 من الموكل القضا الى الاخر ابا لمدعي يستحق التوكيل بالرجل والا باطيل فليس لا يقبل منه التوكيل وذكره شمس
 الحلواني روح ان في كذا يعرض الى رأى القاض وهذا قريب من الاول واجمع ان الموكل لو كان غائبا او في مدته
 او كان مرضيا في المص لا يستد ان يمشي على قدمه الى بالخاص كان له ان يوكل مدعي كان مدعي عليه
 لا يستطعن ان يمشي على قدمه ولكنه يستطعن ان يمشي على ظهره او باه او ظهر ان كان ازاد من ثمة كذا صحيح التوكيل
 والحان لا يزاد اختلافه قال بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم ان يوكل وهو صحيح وكما يجوز للسارق
 مدته سفره ان يوكل بغير رضا الخصم لجواز اراوان يخرج الى سفر لكن لا يصح ان يبره سفره ولكن القاض يظن الى
 وعنه سفره او يبارك عن يده ان يخرج عنه فيقال عن فقاهه كافي في سفره الاجارة ويجوز للمرأة ان توكل وهي التي لم
 تزد الرجل بل كانت اذيبا كذا قال ابو بكر الرازي روح وقال شيخ الامام المعروف بخدمة زاده حطاهم المذهب
 من حبيبة روح انها على الاعلانات ايضا وعامة المشايخ خرج خسة وابعاد كذا ابو بكر الرازي روح وعليه يقتوى وكذا انفس

[illegible]

رجعت حتى تولى منها اخر خنك عن هذه الوكالات فانك وبكلى نصيح رجوعه ثم تقول بعد ذلك اخر خنك عن هذه الوكالات لان الوكالات
 المتعلقة بخلط الرجوع فاذا غزل عن الوكالات المتفرجة لا يصير كليا وانما يدكر حبت عن الوكالات متفرجة عن فعل يستمرح فانك
 الغزل عن الوكالات المتعلقة قبل وجوبه شبه طلائع وبه محمد بن مسلمة روى وقال محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 شبه طلائع وبه محمد بن مسلمة روى وقال محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 وملكك قال محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 على ذلك روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 يقصر الوكالات وبه محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 وقول محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 على المال ويراعى العاقل الترتيب في اقتضاها في هبة روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 القياس فان هبة على المال لا يقبل الا من خصم روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 فالم هبة العيب في الحال روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 الدين والوصاية جملة وانوارها انما هي هبة على نسب روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 او ما ثم يقبل هبة على الحق روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 فان الوكيل لا يكون خصما حتى يخرجه من استرئ الوكيل بالطلاق لطلب المرأة لا يخرجه على الصلابة في قول نصير بن يحيى وقال محمد
 بن مسلمة روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 وينه من فلان قال ابو حنيفة روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب
 لا يكون وكلا بالخصومة في قولهم وكذا لو شهد واذا امره ان يهتد به منه لا يكون وكلا بالخصومة وكذا لو شهد وان صاحب الدين
 اذ به من نفسه في الدين او جازا بنفسه في قبض الدين ولو شهد وان الموكل قال له ملكك جرياني قبض وسني من فلان وقال
 سلطانك على قبض ديني من فلان وقال جملك وصي في حيواني في قبض ديني من فلان يصير وكلا بالخصومة وقبض الدين في
 قول عبيد بن رباح روى عن محمد بن مسلمة روى عن محمد بن رباح الغزل من الوكالات المتعلقة قبل وجوب

هو كالمطلب المبرور في نفسه ان يحلقت اسما في قول له ان اقامت فيه المال او تحققت ان قال له المال خلفه وان قال له اربعة الف في مال لا يحلقت
 وكل واحد من اقسامه في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 يستلزم في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 عند استيفاء انفسه مع التوكيد والكمال عاملا في كل واحد من اقسامه في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 ان يكون لان اساسه في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 حاضر في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 ان قال له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 ان يكون التوكيد الثاني في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 الثاني وتوابعه في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 التوكيد في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 من سبب فهو جابر لان التوكيد في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 ان يكون غير وادى الى ان التوكيد في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 او كانه واكثر من ان التوكيد في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 بنيت الوكالة على كون خصم الامر ان التوكيد في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 الوكالة فليست بسببه وانما كانت بسببه في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 بسببه فليست بسببه وكذا الرجل اذا ادى وبعث في حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 ونام بسببه فليست بسببه في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 ان يكون في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 حتى لو غاب التوكيد وحده في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال
 الذي اخرجت الاول من الوكالة وركعت فليكن من فليكن في قول له حصة في مال في نفسه او اود في نفسه او اثبات حصة في مال في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال او في قول له حصة في مال

لا يعلل الباع لا يقبل منه الوكالة لان الوكالة الاولى لعائن بها حتى انما الباع كذا فانما هو موهبة من قبله وليس له ان يقبل من اجل
 ارجلاني خصوصية رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاز الى انفا من ربح رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكلت له في خصوصية فلان
 وان هذا الوكيل يريد ان يسفر او انما اتهم بان يقر على شئ من غير موافقة مني فانه جاز من الوكالة وكلت هذا الاخر في خصوصية فانما في
 لا يقبل في كسب ما ربح حتى يخرج الموكل من خصوصية وتغيب انفا من اعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجد به ولم يجد
 عليه حيث يخرج الاول عن الوكالة وبوكل الثاني ويستوفى منه الدية عليه اذا وكل رجلا بالخصوصية على ان الموكل ان الموكل
 من حيث ثم ان الدية عليه تشهد بما فيه من الخصم من الدية على ان يخرج على الموكل ان يكل غيره جاز بغيره من عدم ربح ولا يجوز عند بعض
 ربح والقضوي على قول من ربح لانه لا من لعل الباع في توكيل الوكيل غيره رجل على غيره وكلت في خصوصية فلان في كل
 الى قبله يكون توكيله بالخصوصية في كل حق وجب له يوم الخصوصية وتوفاق وكلت بالخصوصية في كل حق الى قبل اهل هذه البلدة
 اهل قرية كذا يكون توكيله بالخصوصية وفي كل حق الى قبل اهل تلك البلدة واهل تلك القرية يوم التوكيل والحدوث حسب
 ذلك حسب ما كانا وكل جلا يقبل غلامه يدخل فيه الواجب يوم التوكيل والحدوث بعد استحقاقه رجل وكل جلا لنفس
 كل حق له والخصوصية فيه جاز لمرء ما يدخل فيه لكونه الواجب والوارد وكل حق علكه الموكل من نفسه وعقبه في ربح
 يقول انما حسب فلان ذلك في ملكه وكلني بالخصوصية فكيف ليس الذي في يده حسب ان يمنع العبد اذا كان العبيد
 على الوكالة وتوفاق حسب باعني فلان منك لم يقبض الثمن فكيف يقبض الثمن منك ان الذي في يده ان يمنع عن الخصوصية
 لان هذا العبد مقرر ملكك الذي اليه فكان الذي اليه ان يمنع حسب من صرف الثمن الى غيره وفي الوجه الاول العبد من ملك
 ذي اليه فلا يكون الذي اليه ان يمنع من الخصوصية رجل وكل جلا بقضاء ويؤنه حسب انفا وكيلا انفا وخصما فخصم
 غرا لموكله ثم اخبر من الجبس واخذ منه كفيلا بنفسه ثم مات الموكل فاراد صاحب المال ان حسب الكفيل كان له ان يطلب انفا
 متى ما ركب الكفيل لخصما نفس الكفيل لان الوكيل انما حسب منه الكفيل لوكاله صاحب المال فصار كان صاحب المال هو الذي
 كفارة رجل وكل جلا يقبض كل حق له على انفا من ربحهم وفي اديهم يقبض بالحدوث له وبالمعاملة بين ربح
 والجبس من يرى حاسبه بالتجربة عنه اذا راي ذلك كرت في ذلك كرت باو كرت في آخره انه فحاشهم ثم ان قوما يدعوننا قبل
 الاول الموكل غائب فزاد الموكل عن انفا من ربحه وكيلا وانما لال فاحضر الخصوم شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يجسروا
 الوكيل لان الجبس جاز ان يظلم ولم يظلم غلامه وليس في هذه الشهادة امر بدار الال ولا ضمان الوكيل عن موكله فادار

[illegible]

[illegible]

ولا فصل في قول صاحب مدح ولا يصح صلح الوكيل بالجدته ولا بهتة ولا بجدة من قبله قرب موت من في الابل وارام وقال له
ارام بن بهتة والارام وادفعها الى اخي وبنى قنات الموضع فادركه الوكيل ان يدفع الدارهم اليها موت ظهر على ابيت دين وارام
او ترحب المال من كرتي ما وى سمعت ان الدخ الخان قال لارامها الى اخي وابني ولم يذكر غير ذلك بل للوكيل ان
يدفع المال الى الوتر لان الوكيل انما تملك الموت متى مال امانته في يده وهو كالمووع والمووع اذا دفع المال الى الوتر لم يغيره
وكره سعة بالدين كان شاسا قال يروى انه وذا الحواسل صح او كان لوارث ممن لجات عليه ستهلاك المال اذا لم
يكن له ملك يكره ان يفسد او يهلك من ذلك حل دفع الى رجل عشرة دارهم وارام بن نصيفق بها فانفقها الوكيل
ثم نصيفق من آخر عشرة من الابل وكون فانما العشرة وكما ان الدارهم فانه ما سكبها الوكيل ثم نصيفق من عشر بعشر وجاه
ستما او يكون عشرة ولو دفع الرجل مائة الى رجل وارام بن سبيد طابع الامور دينار من عشر نفقة سكب مائة الى رجل
مال او يورثه ساج الابل وكون الى رجل مائة او يورثه ساج الابل وكون الى رجل مائة او يورثه ساج الابل وكون الى رجل مائة
وكذا لو دفع الى رجل مائة او يورثه ساج الابل وكون الى رجل مائة او يورثه ساج الابل وكون الى رجل مائة او يورثه ساج الابل
ذلك لان نصيفق الوكيل على ابن كبره جازني فوهم يستعمل الوكيل بسبب ما اذاع ممن لا يعلل بها انه لانه فانه لم يملك
في سبب من دله ولا بهتة في العدة قبل ان يدفع المال الى رجل وقال نصيفق الى حيث شئت كان له ان يفسد في نفسه او يورثه
ان نصيفق على فلان انما انفقها من المظنة التي في يد الوكيل وارام فلان ذلك الوكيل بسبب الخطه قباها بنو نصيفق على انا
الموكل ولا يصح توكيل فلان اياه بسبب خلاف انما اوجب لمن اجل وساطة على الغرض لان الصدق تملكك من انما تملك
والغرض انما في الغرض فاما بلك المتصدق عليه قبل الغرض فلا يصح توكيله وفي مسألة لارام بن سبيد الدارهم وساطة على الغرض
ارام بن نصيفق بملك الاستبالة قال رجل ان شيبها مال اراوسه ان بافرا قال الذي يريده سفر شريكه ان اراد
نصفه او كل وكذا يقاسك انما غاب فاراد الحاضر ان يوكله وكذا يقاسم ذكرني السواد من شاد وادع ان لا يلزمه ذكر
في الشئ من محمد بن جابر بن سبيد وقال رجل وكل رجلا بسبب عده واما فلان ان يوكله غيره فذلك بجله ان الوكيل
او على شترى ذلك البعد من الوكيل انما في جاز شترى لان الوكيل انما في صار وكذا للموكل سبب في فعله قباها بنو الرواية ان
وكل الشريك الحاضر وكذا انما كان الوكيل وكذا للشريك انما في جاز شترى وكذا في سبب في فعله قباها بنو الرواية ان
روان حاله حال لآخر وكل فلان ان شترى الى شريك به الملك كان جاز شترى وكل شترى الى شريك الى شريك

به التوكيل لم يجز له لاسمى فلما نأفت جعل التوكيل سولاً في توكيل فلان النحان التوكيل وكيلاً للامر فعلى قياس تلك الرواية اذا
 قال لا تشرك انما ثبت وكل فلان بما سلك المتابع جاز ولو قال له وكل من شئت ان يعاينك ليجز لك ما قال شئت امره بغير
 في وارز وجهها على لا يمكنها الخروج من وارز وجهها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهد فليس فيه الله على ان يلحقهم وجهها ولا يجوز
 ان يمنع من الخصومة من وكيل المرأة وسها رجل اراد ان يوكل رجلاً في امره فقال التوكيل فلان لو دخلت فيه لاسلم من اني ادلى من
 ابا شيئا كولا وابي غير ما كول فقال الموكل انت في حل من شئت انك من ابي من درهم الى مائة فحل فيها قال ابو القاسم
 وان تيسر ادلى من الاكولات والمضروبات والدرهم مائة من مالها ان عين من مائة درهم خمسين درهم جاز ليس بذلك
 رجل قال التوكيل رطل على الوكالة فقال ردته قال انفق ابو بكر البلخي خرج بطرح من الوكالة رجل وكل رجلاً متفاضر فيه فالو بان ابو
 بالتفاضر على التفاضر قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الحسن الاعناني في ذلك على العرف النحان التوكيل في بلدة كان عرف التجار فيها
 ان المتفاضر يقض الدين كان التوكيل بالتفاضر توكيداً بالتفاضر والا فلا قال مولانا رضي الله عنه ينبغي ان ينظر الى المتفاضر النحان
 المتفاضر سبباً يوثق عليه في ذلك الا ان كان التوكيل بالتفاضر توكيداً بالتفاضر حكمة الوكيل متفاضراً من بلدة الى بلدة كان له
 ان يقض وان كان التوكيل بالتفاضر من اعوان المتفاضر ومن اعوان سلطان ومن تلميذه الى ما لا يوثق عليه لا يكون توكيداً
 بالتفاضر وينظر الى الاصل النحان الا ان خطير لا يوثق في مثله على التوكيل بالتفاضر لا يكون للتوكيل ان يقض **فصل في**
التوكيل بالبيع والشراء وكل رجل باع بشيء لغيره ودفع اليه الفين فاشترى التوكيل فهو على وجه النحان وكيلاً
 به شئت اجماعاً درهم فاشترى بانه درهم ولم يضيء الى درهم الامر الى غير ما كان البيان اليه ان قال فويت بالدرهم الدرهم
 وفيها الامر الى صدق التوكيل ولم يدرهم شئت الامر وان قال فويت غير درهم التوكيل اذا قال التوكيل فويت شئت ان نفسي وان قال
 فويت شئت الامر كان شئت الامر والنحان التوكيل اضاف الشراء الى درهم الامر يكون شئت الامر فانه منها التوكيل ومن غير
 ولا يصح ان التوكيل ان يشتري لنفسه الا اذا صدق الموكل النحان التوكيل اضاف الشراء الى درهم نفسه كان شئت امره ولا يصح
 ان يشتري الموكل لنفسه تلك الدرهم وغيره الا اذا صدق الموكل حقه اكله اذا تنازع افعال الموكل شئت الى او على العكس او على
 التوكيل شئت نفسي او على العكس ان تصاوفا على ان لم تحضر له شئت قال ابو يوسف في حكم الفداء انفت الفين عن بل التوكيل
 له شئت الامر سوا اضاف الوفاء الى ما انفسه على ما في الامر قال محمد بن شعيب ان يكون للتوكيل رجل باع بشيء لغيره
 به شئت امره التوكيل لنفسه لا يصح ولو وكل التوكيل رجلاً لغيره شئت ان ذلك شئ له شئت امره فهو للتوكيل الاول وهذا النحان التوكيل نكاح

امره في عينها اذا تزوجها نفسه في رجل غالي المولى وكذا في قول الجليلي في
 اوجه الباع احدى الباعين جاز بغير الوكيل يسير اذا واصل غيره فقبض الثمن من المشتري مع وكيله الوكيل يسير اذا باع ثم اشتري
 من المشتري ببيع يدايم انتهى ليس في ذكر في اشتق ان الوكيل يرجع على المشتري ثم يشتري على الوكيل الموكل وذكر في الباع
 رجل يشتري من رجل جارية وقبضها ثم باها من غيره وقبضها الثاني ثم ان يشتري الاول يشتري من الثاني وقبضها ثم
 باعها لثالث الباع الاول ثان يشتري الاول لايرد على الباع الاول ولا على المشتري الثاني وذكر في المشتري رجل
 يشتري من رجل بعت له الصغير ثم وجب له بغيره فان اراد ان يرد على ولد الصغير ليس ذلك لكن انما يقبض
 من الصغير في يده الاب على الخصم ثم الاب يرد له الصغير على الباع الصغير الوكيل يسير اذا لم يبق له الموكل انصرفت من
 يده جارية لباك الوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني بالخبرة الاول جاز وقبض ثمنه يرجع الى الوكيل الاول
 عند القبض وذكر في الاصل ان الحق يرجع الى الوكيل الثاني وهو صحيح على امره وان لو كان انسانا يشتري ففعل
 ذلك يشتري الوكيل فان الوكيل لا يرجع على امره بالوكيل لكن الوكيل يرجع على الامر ثم الامر يرجع على الامر الوكيل
 او الباع وتسع من اشتقها الثمن انما هو لا يرجع على ذلك لكن يقال له وكل الموكل يشتري الثمن فان كان الوكيل يسير
 باجره لا يسير له سائر ونحوها لا يرجع على الاشتقار وكذا في الفارغ باع الى المضاربة وفي المال يرجع الجير على الفاعل وكذا
 الثمن وان لم يكن في المال باع بعالم وكل ما مال يشتقها الثمن الوكيل يسير او خبث بالثمن انما هو كبقائه جاز
 بباك الرحمن في وجهه يستوفى الثمن ولا يصبره ما ولد ان الجاني الثمن انصرفت لكل النكاح الموكل قال له منعت من شي
 به جاز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول حبيفة وفي قول الامر وكذا في اشتري عن الثمن او ببيع وكذا في
 وكذا اذا احتل الثمن له عند الباع وغيره لم يذكر انما قيل في الاصل قبل ما يرد في قول حبيفة ثم انما هو باع
 من رجل وقيل لا يرد ان من اصل يشتري من كل امرت يسير الوكيل فاشاني قول حبيفة ومخرج لا يرد في قول
 يشتري ومخرج على ان لا يرد من الثمن ثم وجهه لا يرد الا اذا ابراه فعل القبض ومخرج وجهه لا يرد في قول يشتري ومخرج
 ان الموكل لا يشتري من المشتري او براه وجهه لا يرد الا ان كان الثمن في قبض الموكل الثمن من المشتري مع نفسه
 ووجهه لا يرد من الثمن على مخرج او براه مكانه اذ ارجع له فانه جاز في قول حبيفة ومخرج واما في الوكيل المشتري فانه لا يرد
 ويكون من ماله الثمن على قول يشتري ومخرج بالمال لا يرد الوكيل مشتري الثمن ووكيل المشتري بالمال انما في قول حبيفة ومخرج

روح ولا يملك في قول الشيخين روح وادكيل بهنـه اولا يملك الا قاله ان ادكيل الاجارة انما انقض الاجارة من المستاجر قبل استيفاء
 المنفعة تجازت من انقضاء مدة اركان الاجرة وبنها الا ان يكون ادكيل قبض الاجرة لا يجوز من انقضاء لان المقدم من صار ملكا للموكل في
 عليه يد الموكل بـه ادكيل فاما قبل القبض فالحال الاجرة عينا لم يصير ملكا للموكل بنفس النعمة وغده شتره انما يتجمل لم يثبت عليه يد ادكيل
 وبعد استيفاء المنفعة لا يبقى المعقود عليه فلا يتصور انما انقضاء ادكيل بالاجارة انما انقض الاجارة عن المستاجر عن الاجرة ومنه ان ابراهم عن بعض
 ومن بعض البعض الاجرة من جاز اجماعا وان ابراهم الكل او من الكل النكاح الاجرة وبنها الا في قول الشيخين الاخر وفي قوله الاول هو
 قول الخليفة ومحمد بن يحيى اعتبار الفعل ادكيل بفعل الموكل ولا يطل الاجارة والنكاح الاجرة عينا الا في قول بعض المستاجر وادكيل
 الاجارة لان الاجرة نية البيع المشتري او ادكيل من ابراهم قبل القبض لا يصح بالمقبول البائع وادكيل قبل بطلان البيع ادكيل
 ببيع اذ كان عليه المشتري ومن على قول الخليفة ومحمد بن يحيى النكاح قصاصا باعلى ادكيل وفيمن ادكيل لموكله وعلى قول الشيخين
 روح لا يصير قصاصا ولو ان هذا ادكيل لم يسلم باع حتى ملك ببيع في يده بطلت النكاحه ولا ضمان على ادكيل لموكله لان البيع في
 ملك قبل تسليم النكاح ببيع من الاصل وصار كان لم يكن ولو كان المشتري في يده على الموكل ببيع فالو بان النكاح لا يصير قصاصا
 الموكل عن الكل لان الموكل يملك منفا النكاح البتة والابراهم في النكاح انما الخلاف في انها ادكيل ولو قال المشتري مع الموكل
 حمت الاقاله استمنا او كذا بل انما قال مع الموكل بهنـه او ذكر النكاح روح رجل على رجل دين باطله ولا يقضي فيه فله في ذلك
 جلدان حب هما ان يملك صاحب الدين عن غيره في شرعين من مدونه فاذا اشتري ادكيل يصير النكاح قصاصا باكان للموكل في
 مدونه وهو البايع ثم ادكيل خبثه النكاح من موكله كادونته النكاح من باي نفسه واثانية ان يملك صاحب الدين جلدان في شيا
 من مدونه فاذا اشتري يصير النكاح قصاصا باكان للموكل على البايع الموكل بهنـه او ادكيل ابراهم عن النكاح روح ادكيل بهنـه
 ابراهم عن النكاح الخفيف ومحمد بن حاتم في قول الشيخين روح ادكيل بهنـه او ادكيل النكاح من النكاح من النكاح من النكاح
 من باي نفسه وادكيل ببيع الاصل ابراهم عن النكاح من باي نفسه ادكيل ببيع ابراهم عن النكاح من باي نفسه وادكيل ببيع
 روح وادكيل ببيع في يده ان باع بثلث القيمة فيه وادكيل عن الخفيف روح والغالب ان لا يجوز وقال صاحب روح في رجل يملك القيمة وادكيل بها
 اذ باع او اشتري ممن لا يقبل شهادته بالقرابة بالزوجية فيمن سير لا يجوز في قول الخليفة روح كالا لا يجوز روح ادكيل من مولاه
 وان اشتري باي من نكاحه بايضا انما ابراهم مثل القيمة تجازيها ان ادكيل ادكيل ببيع المطل انما باي من كان وادكيل
 اذ ابراهم فيه في الاجل ببيع روح ان على قوله لا يجوز على كل حال مطالب الاجل وقصر وقال صاحب روح ان باع باجل منازعت في ملك

السلعة يجوز ان يسير مع المكان بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
بسبب الحاجة الى النقطة او خالفه ليس ان يسير بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
الاجارة ان يجرى بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
بجنيته مع خافه وكذا على اقل مساجير مع لان التوكيل بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
تفرغ مزارعه هي الاجارة بشي من الفايح الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
رجل كل رجل بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
القبض بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
التوكيل كل المال لا يجرى مع التوكيل على الامر بحسبته بل وكل جلا بالاشترى لثوابه ما يشترى التوكيل وقاب وجرى جلا بغيره
بغيره بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
العقود وهم فباع بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
وهم ومانه دينا جلا بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
ايضا لانه يشترى لثوابه ما يشترى التوكيل وقاب وجرى جلا بغيره
كذا ذكر في المستقر وهو خلاص ظاهر الرواية على امر حاله اشترى لثوابه ما يشترى التوكيل وقاب وجرى جلا بغيره
امر ان يشترى لثوابه ما يشترى التوكيل وقاب وجرى جلا بغيره
التوكيل بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
وكذلك التوكيل فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
في قبض الثمن لا يجرى مع التوكيل قبل قبض الثمن فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
والتوكيل بسبب الحاجة فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
وكذلك التوكيل فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك
في قبض الثمن لا يجرى مع التوكيل قبل قبض الثمن فباع الى اهل رايه كما سبقت في ذلك الثمن الى ذلك المثل جاز وان كان لم يملك

بتسليم البعده ولو وكل سبيع البعده ونفع اليه ببيع فباع الوكيل ولم يسلم حتى خبته للموكل من بيته فهي الوكيل عن تسليم قبل فاستلم
 من غيره ولا يكون الموكل ان خبته البعده من بيت الامر به فباعه المشتري قبل فاستلم الثمن وكذلك جلي في يد عبه ووديعه امره
 صاحب الوديعه بسبيع البعده فباع ولم يسلم حتى خبته الامر من بيت الامر كان ان يبيع لعبه حتى يقبض الثمن رجل ورجل
 بعدد ولم ينف له ببيع فباعه الوكيل وخبته البعده من بيت الامر لم يسله الى المشتري هناك فباعه في يد الوكيل يستقضى بسبيع
 ضمان على الوكيل وان لم يمت البعده علم الى المشتري قبل قبض الثمن الامر ان خبته من المشتري حتى يقبض الثمن فان لم يمت
 حتى مات البعده عن المشتري فلا ضمان الامر على عبه لا على الوكيل ولا على المشتري يريد به ضمان القيمة لكن الوكيل خبته الثمن
 من المشتري ويدفع الى الامر الوكيل بسبيع اذ باع فيها الامر عن قبض الثمن لا بخفضه فاشهدوا ولا بخفضه فلان انهما عن قبض الثمن
 لا يصح به ولو ان قبض الثمن بغير شهود وبغير تحضر فلان كذا الوكيل اكله اذن بعد البيع بقي الوكيل حتى قبض الثمن ولو بطل البيع منها عن البيع الا
 بشهود او بالتحضر فلان لا يملك بسبيع بغير حضرة فاشهدوا وبغير تحضر فلان ولو قاتل وكلنا بسبيع هذا البعده بشهد طان لا يقبض الثمن كان
 باطلا ولو ان قبض الثمن ولو قال بغير عبه ي هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لا تبعه الا بشهود فباع بغير شهود ولم يكن
 لو قال وكلنا بسبيع هذا لعبه على ان تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز كذا لو قال لا تشهدوا ولو وكله بان يسبيع برهن فيها بغير رهن لا يجوز
 الا ان يسبيع برهن مياويه ولو قال بغير برهن فباع برهن قليل القيمة جائز في قول حنيفة ربح وفي قول صاحب ربح لا يجوز الا بقضاء
 يتعاقب فيه الناس ولو قال بغير برهن فلان بغير ثمن فباع بغير ثمن لم يجز وكذلك لو قال لعبه وخذ كفيلا او قال لعبه وخذ رهن لا يجوز
 الا كذا لو قال الوكيل لم يامر في ذلك كان القول قول الامر لان الامر متيقنا ومن قبله ولو وكل ان يسبيع من رجل ساء فباعه
 منه ومن اخر جائز في نصف الذي باعه من ذلك الرجل في قول حنيفة ربح ولا يجوز في قول صاحب ربحهما القاضى اذا امر بسبيع
 جميع لعبه لادون الا فون يطلب العمار وان قال القاضى جملك ايضا في بيع هذا لعبه فباعه لم يكن العهدة على الايمن حتى لو
 لم يمتري به جيبا لادونه عليه لكن المشتري يطلب من القاضى ان يبيع سياره و عليه اما الاول واما غيره وان قال القاضى لادونه
 هذا لعبه ولم يرد عليه اختلف المتأخر فيه وصححه انه لا يثنى العهدة على الايمن ولو باع القاضى او دونه لعبه باذن العمار خبته الثمن
 تضاعف عنه ثم ستمسح لعبه بارجح المشتري على العمار ووصى الميت اذ باع البعده العمار لم يملك باقر القاضى ثم ستمسح البعده او لم يملك
 لم يسلم اوضاع الثمن عند الوصى بارجح المشتري بالثمن على الوصى ثم الوصى على العمار ولو باع الايمن القاضى لاجل الوارث الصغير قبض
 الثمن فباعه عنه او لم يملك البعده قبل تسليم الوصى لارجح المشتري على الايمن العمار بارجح على الوارث لكان الوارث لادونه

الم يكن الما نسب انما هو من خصما يفتقر الى المشتري وتوابعه قبل ان ولد له من غير قبيلة كانت الهبة على الابن فيما لم ير قبل ان
 رجلا سبع عشرة سنة واول رجل في مركبة وقال يا صفت من شئني فهو جازع عرفى الوكيل والوصى الى رجل منكس جازع وكذا الما قد
 وكلفت بلاء ليزوجا عرفى الوكيل وهو من الى رجل منكس كان قتالي ان يزوجا الوكيل بشه اوه وقال لا الوكيل لصوت من شئني
 عاير المشتري هذا الوكيل شيئا كان له من سبع عشرة سنة من غير ان له من ارباب جازع انا من شئني فبلغ الى ان ذلك
 مرد الوكيل ان لم يعلم بالموكل ثم قبل الوكيل الوكالة فالتصيح قوله رجل وقال جلاء من يشتري لاجابة يا صفت درهم من المشتري ثم ان
 ما في ذلك الوكيل الوكيل محتمل له وكان للكيل ان يربح بالانصاف على الموكل كذا في الوكيل التمن من مال نفسه كذا في
 يربح ولو ذهب الى ان الوكيل خمسة درهم يربح الوكيل على الموكل بشئ لا يربح في الخط لا يربح ولو ذهب الى ان خمسة درهم
 وبسبب الخمسة انما يربح الوكيل على الموكل بالخمسة الاولى يربح بالخمسة الثانية لا يربح ولو ذهب الى ان خمسة درهم
 من المال السابقة ما لا يربح على الموكل الا بانه قد اكله قول حميدة وبسبب ان الوكيل بشه لاجابة يا صفت درهم من المشتري
 وذهب التمن من مال نفسه وقبض الجارية ثم لم يمت لا الوكيل خمسة وعطبت الجارية فمها انما كانت عند الوكيل فلو سلم الوكيل
 المقصود به ان يطلب خمسة اباقته وان كان الوكيل يطلبه الجارية فقبضت لا يشتاقه الوكيل ثم نقض الوكيل خمسة ثم لم يمت
 الجارية كان على الوكيل ان يربح الخمسة المقصود به على الموكل وبطل الباقي رجل وكل رجلا بسبع عشرة درهم وقبضت
 فانه اذا قبضت حكمه لسو الى ان يربح من مال الوكيل من مال الوكيل ان يسبقه يا صفت رجل وكل حاله انما يربح الجارية يا صفت
 وقال يا صفت من شئني فهو جازع عرفى الوكيل جلاء خرب له من عرف الموكل الوكيل الا اهل ما يشتري الوكيل انما
 اجابة قال محمد بن جازع من عرف الموكل الا اهل علم الوكيل انما يركب ولم يعلم كان يركب من اهل علم الوكيل الا اهل علم
 وكذا الوكيل الوكيل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل
 الوكيل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل
 يشتري انما بعد ذلك لزمه دون الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل الا اهل علمه من عرف الموكل
 عاير يا صفت درهم من المشتري احد ما من المشتري انما لزم من يشتري انما لنفسه ولا يشتري كل وجه من الجارية لا لزم
 حيث وقع من موالي وقت واحد كانت الجارية ان الموكل خمسة وكذا رجلا يشتري لهم ما يشتري لهم ثم قبض من كل
 سهم خمسة من التمن فضاغت خمسة جهم قبل ان يبيع في البذل قال انصير من قبض الوكيل ولا يربح على خمسة قال انصير

ابوالبختري رح انما قال ذلك لانه لما قبض منهم الحسن بعد شراعه صار مستوقيا واجب له عليهم بقبض شراعه فيكون له شراعه
 منقول عليه رجل وكل رجل اشتري من فلان حبة فجاء الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد
 بعت هذا العبد من فلان بن فلان يعني الامر كذا فقال الوكيل فقلت قال ابو القاسم رح يكون الوكيل مشتريا لنفسه لان
 الموكل امره بقبض كانت العبد فبذره على الوكيل فاذا قال صاحب العبد بعت هذا العبد من فلان بن فلان فقبضه بشراعه
 عقد كانت العبد فبذره على الموكل فلما قال الوكيل فقلت صار المشتري هو الوكيل فقبض الوكيل فخالفا للموكل قال ابو القاسم
 رح فيما قال ابو القاسم رح فخرني ان لا يصير مشتريا لنفسه بل يذره الامر ويتوقف على اجازته لان الوكيل لما صار
 صاحب العبد قال بعتا بعت عبدي من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل فقلت يتوقف على الموكل ولا يصير
 الوكيل مشتريا لنفسه رجل قال لاخر شتر لي جارية بالف درهم او قال شتر جارية بالف درهم من ثاقل او قال شتر
 جارية بهذا الالف اضاف الى مال نفسه يكون ثوبا كما في ثوبه شترى المأمور يكون شتر بالامر وتوفا قال شتر جارية بالف
 درهم او قال شتر بذهاب جارية بعت لا يكون ثوبا كما في ثوبه شترى المأمور شتر بالنفسه رجل من ثاقل الى رجل نصف درهم وامره
 ان يشتري له بها عبد فوضع الوكيل الدرهم في منزله وخرج الى السوق وشترى له عبدا بالف درهم وجاء العبد
 منزله واداه ان يأخذ الدرهم فيدفعها الى البائع فاذا الدرهم قد صرفت ملك العبد في منزله فجاء البائع يطلب منه الثمن
 وجاء الموكل يطلب العبد كيف يفعل قالوا يا هذا الوكيل من الموكل نصف درهم ويدفعها الى البائع ويحب والدائم
 ملكا في يده على الامانة قال القاضي ابوالبختري هذا اذا علم بشراعه المشهود انه شترى العبد وملك في يده اما ان لم يعلم
 فذلك لا يقول فانه يصدر في نفقته عن نفسه ولا يصدر في ايجاب بفقان على الامر رجل وكل رجل ابيع
 له الثوب بمائة درهم فكل الوكيل الاول بذلك غيره فباعوا ثاقل في حفرة الاول رح عن ابى يوسف رح العبد
 ان يجوز له ان يبيع كان الوكيل الاول حاضرا او غائبا ولا يتوقف على الاجازة وقال ابو حنيفة رح لا يجوز الا ان
 يكون الاول حاضرا وقال في فخر لا يجوز كان الوكيل الاول حاضرا او غائبا وقال ابن ابى بلي رح يجوز كان الاول
 حاضرا او غائبا لان الموكل فخره والملك بائنه بعتة رجل وكل رجل ابيع عبدك بمائة درهم وكذا آخر بيع
 العبد فباعه حاتم باع الوكيل ثاقل في من شترى بالكثر من ذلك الثمن قال ابو بكر الطائي رح جاز بيع الثاقل
 في ثاقل في لم يخرج عن الوكاية بيع الاول الا ترى ان الموكل يباعه بنفسه ثم يبيع عليه بغير قبضه فانه كان الموكل

ببینه فکله انرا و بی انسانی لا بکون نهایسب الاصل ففقد احدی لا يجوز انقص التکلیل باسبب سببه بصر
الی التکلیل بسبب الی شهر ما فودون با وون الشهر عاجل فلان هذا هو کلیل و با نقده خلقت الاشیاء من غیر قال
ایشیخ الامام ابو بکر محمد بن یفضل ر ح ان با و نقده با ما با یح سببه جاز و ان با و با نقده با تل ما با یح سببه لا يجوز و قال
عمر بن بحر مطلقا لان العاجل خیر من التأجل و کذا الرقال ثم بعد بالنقد و تو قال خذ بعدی ثم اورد بالنقد کان
ان یسبب بالنسبه فی قول الخیفة روح و کذا و تو قال بعدی من ملان کان لکان سببه من غیره و تو قال یسبب
بما و من غیره لا يجوز و تو امره ان یشتري له بعد فلان و من البعد کان ان یشتري ذلك البعد من فلان و من یکله و من
هو اشتراه من فلان یل ثل غیره منی ثم البعد با و درم فقال یسبب الیم یسبب الم یقل الامر قلبت و اشتريت کذا
با و سببنا ثم قال المشتري اقلی ثم یسبب قال قلت لایم الا قاله فی الظاهر الروایتین و هی بئرک یسبب الواحد لا یسبب
العقد من الجانبین الذی مسائل بها الا با و اشتري الی و لکن یعتبر نفسه و یسبب الی من و لکن فانه یکتفی بالنقد و
و قال یشیخ الامام المعروف بخواجه زاده و من هذا اذا فی لفظ یكون امیلا فی ذلك اللفظ بان با و قاله فقال یسبب و لکن
ما یکتفی بقوله یسبب اذا و ان فی لفظ لا یکر من هو امیلا فی ذلك اللفظ بان ا و ان یسبب الی من و لکن فقال اشتريت و
لکن لا یکتفی بجوز اشتريت و یحتاج الی قوله یسبب مو فی الوجهین یجوز الی العقد من الجانبین و منها الوسی و با و یسبب
نفسه و کان و لکن یعتبر سبب و منها الوسی و اشتري الی یسبب لفا فی با و انصافی و منها البعد یشتري نفسه من یسبب و
الوکی الی یسبب و ان شاء و ان خلع عقله به سببه الا انه یعتبر سبب و یعتبر قال ابو یسین البحر جانی روح جازیه و
علی المکرل کما و ان شاء و لکن نفسه و ان خلع عقله و لکن یسبب لا یجوز یسبب و ان شاء و علی المکرل لانه یشتري له نفسه و قال عمر
یشتري البعد لا یجوز و علی المکرل ان یسبب سکوان اما جازر علیه فلا یجوز عقده علی مکرله و علی کل جلابین علی البعد
فما یسبب البعد جاز فی قول الخیفة روح عن عمر و ان قال یجوز و قد حسن ان با و نفسه یسبب و درم الا و با و کر حفظه
یطل و ان با و البعد و کر من طعام نمینة کان الامر بالخیار ان یشتري ایاها یسبب و یعتبر المکرل لکن علیه حقه من نمینة
بعد و ان با و یسبب ثم زاده و اشتري کر العینه و غیره عینه جاز من غیر خیار و لکن الامر ان یشتري فی الکروق شری و ان شاء و
لا تفتل فبالبعد و ان شاء و العقد علی المشتري صار الی المکرل یشتري الکرمین البعد فاذا جاز ما یسبب لکان علی المشتري
و لا یفتل من البعد و علی کل جلابین علی البعد و درم فبما و فضل العین و سلم البعد الی المشتري ثم ان الی المکرل زاده و

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الوكيل وان يملك الجبس يملك الفئ وسقط الفئ عن الموكل في قول المحققين مع وقال ابو يوسف يملك بالي من قبضة
 الفئ حتى لو كان الفئ أكثر من قبضة يرجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وقال فرج يملك على الوكيل بالكر المصنوع لان من
 الوكيل لا يملك الجبس من الموكل فغيره صاحب الجبس الوكيل يشبه اذا اشتري من يمينه فمات الوكيل جمل عليه الفئ ومن لا
 من الموكل الوكيل يشبه اربعة ميسرة بالف اذا اشتراه بالف ثمانية فمات البائع حط ما في يمينه فمات الوكيل لا يملك
 الوكيل خلافاً لغيره البائع اذا وجب الفئ للوكيل يشبه ان الوكيل ان يرجع على موكله الفئ وان براه عن الفئ كذا كذا في
 يمينه ومن الكفيل بما اذا وجب الطالب الدين على الكفيل يرجع الكفيل على الاصيل ولو ابرأ الكفيل لا يرجع لان الكفيل انما يرجع على
 الاصيل اذا ملك ما في يمينه يملك انما عليك فارجع الما برأ الكفيل استحقاق محض حتى لا يثبت البراءة فادام يملك بالي
 ومنه لا يرجع الا الوكيل يشبه انما يرجع على الموكل لانه في الحكم كانه يشتره مقصود ثم يرد من الوكيل فارجع على موكله الفئ في الوكيل
 ارجل قال غيره اشترى جارية بهذه اللفظ وهم وشاروا في الدنانير كان الوكيل بالدينار حتى لو اشتراه بالدينار كان يشتره بالدينار
 وكل رجل اشترى اربعة ميسرة وسمى الفئ فوكل الوكيل رجلاً اخر فاشتراه الثاني وذكر في الاصل ان المشتري يكون الموكل الثاني ودون
 الاول ولو اشتراه الثاني بخبرة الوكيل الاول لم يرد الموكل الاول وذكر الطحاوي مع ان اذا وكل غيره ببيع جنة ولم يبرئ الفئ ولم
 يقل له ما صنعت من شي فهو جاز فوكل الوكيل غيره ببيع الثاني لا بخبرة الاول ولا يجوز الا ان يجزى الوكيل الاول والموكل وذكر في
 الجائع الصغير لو ابيع الوكيل ففعل الوكيل ما جاز جاز وان باع الثاني بخبرة الوكيل الاول لم يجز من غير اجازة الوكيل فيه انما
 ذكر في الجائع الصغير لم يجز ولم يشتره اجازة الوكيل هكذا ذكر في الاصل في موضع وذكر الشيخ الامام المعروف بخبره انه روى
 ان الوكيل ببيع والا اجازة اذا وكل غيره ببيع الثاني او اوجره والاول حاضر واعاناً ما جاز الوكيل الاول جاز في اجازة الوكيل
 الاول في الجائع وذكر الشيخ الامام المعروف بخبره انه روى عن الكلبي عن ابي بصير قال قال في بيع المسئلة فقلت انما
 لكن اذكر في بعض المواضع ان الثاني اذا باع بخبرة الوكيل الاول جاز عملياً على ما اذا اجاز الوكيل الاول عليه عانة الشك لان
 الموكل الاول اذا لم يقل ولو يملك ما صنعت من شي فهو جاز لم يكن الثاني وكذا كان بمنزلة الفضولي فلا يجوز له الا باجازه الا
 او الوكيل الاول كالفضولي اذا باع مال غيره بخبرة الا لاك لا يجوز بيعه الا باجازه قال الشيخ الامام المعروف بخبره انه روى
 على انه يبيع الوكيل ببيع والا اجازة اذا اوجره صاحب الجائع اخرج بخبرة جاز في روايته وكذا ذكر في الجائع الصغير لا يجوز في روايته
 بخبره الامام والا لاك وذكر في المسئلة في شرح الركن ان لو كان في باب الممن اذا وكل وكذا يبيع الركن

[illegible]

نصفها ثم نشتري الموكيل نصف الباقي لا يلزم الا فنصف الله شيئا او لو قيل: وان كان الموكيل اشتري نصف الارض لا ثم يشتري
او كميل نصف الباقي جائدا لان في الوجه الاول تصرف في الموكيل: في الموكيل بكم الخلفات هذا بصير بعد ذلك الموكيل الا بغيره
جديدا في الوجه الثاني تصرف في الموكيل ثم يقيقه فشيئا بصل تيمنا فلا يرب خلافا فانما هو حق نصف الذي اشتري الموكيل او لا كان
لان يرب الباقي ان شئت او لو قيل كغير الموكيل وتوشتري الموكيل كل الارض فمستحق نصفها كان لان يرب الباقي بصل امر جلال
له ودارا بالت فاشترى نصف امرها الموكيل من اخيه جازلا انه كان نصف الموكيل لا يتصرف بوجهه ان نصف الباقي بل يربون
الشيء كله وانما جلال ان يشتري النصف وانما يرب بقوله بلغت فاشترى وقاسم او قيل الباقي جازم ان نصفه او بطلت قيمة
ان كان فذلك فيما كان او يربون بخلافه او بغيره فيما كان: يربون ففرض كانت القيمة تيمنا للقيس وفيما لا يكال ولا يرب
بسادته فلا يجوز بصل في الى بصل عشرة دراهم وامره بان يشتري له بها خمسة بزرعها: وفيه درهم بزرع الحنطة فاشترى الا
حنطة فزرعها في وقت لا يخرج الارض فلو ان كان يشتري الموكيل في آوان الزراعة فزرعها في غير آوانها لم يربها على الامر
الامور مثل تلك الحنطة لانه صار مستهلكا بها في الارض في غير آوان الزراعة وان كان الامور يشتري الحنطة في غير آوان الزراعة
كان الامور يشتري بنفسه فليس درهم الامر لان الامر يشترى الزراعة تيمنا بآوان الزراعة كما لا يشترى الجملة فلم يرب كل رجلان
يشتري الا خاه يشتري الموكيل فقال الموكيل ليس هذا باشي كان القول قوله من يمينه ويكون الموكيل يشتري النصف في يمينه
على الموكيل لا يلزم انما الموكيل وعق على موكلا بصل خمسة امة لرجل فوكل الزوج رجلا اشتري الاخره من مولانا فاشترى الموكيل
فان لم يكن الزوج دخل بها بصل النكاح: سقط المهر من الزوج لان هذه فرقة جازت من قبل من المهر بصل المهر كما لو قبلت
ابن زوجها قبل الدخول او كانت امة فاعتقها مولانا فاعتدت نفسها قبل الدخول او قبلها المولى قبل الدخول فانه سقط المهر
الزوج في قول من يمينه: وهذا هو المولى ان الموكيل يشتري بها زوجها او يباعها المولى مبيع قبل ثم ان الزوج يشتريها من ابيها
قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهر المولا الاول لان الفرقه جازت من قبل من المهر بصل المهر لم يصير المهر بائنا
من الزوج بخلاف الاول نه انما المولى ان يشتري كان وكما من قبل زوجها وعرفت تلك البيعة فان لم يعرف وكان الزوج
او قيل منه شرا كان القول بائنا من يمينه على مسلم الا ان يعقم الزوج يمينه على الموكلا: بصل امر جلال ان يشتري مبيع
فلان مبيع الامور مبيع هذا الموكيل فان اشتري الموكيل كان مبيع المشتري للامر على الامر المور قيمة بزرع وموكلا قال في الكتاب
رجل قال فبشره ببيع عبدك هذا من فلان غريمي جازلا على او قال صاحبه على عبدك هذا عملا على فعل المارة ذلك كان على الله في

[illegible]

في الوكيل بسبب اذ اربع جارية لكل تساوى الف باع فباع الوكيل باع على انه بائنا ثلثة ايام فادوات قمتها الى سبعة
 درهم في مدة النحر فانه ليس للوكيل ان يغير مبيته الا ان ثمة قالوا ان يغير مبيته في قياس قول حنيفة راجع الى ان
 بالابتداء رجل امر بجلان يشتري لاقوة بعشرة درهم فاشترى ثم ان الامر له من باع الثوب يارباك اشترى حازما
 فحل فان قال الوكيل انك قطعوا ثمنه باءا او اثنى عليه ان ارجع عليك بعشرة درهم وجبت لي ملكية اشترى الثوب بغير
 لاطقت اليد لثمة اثنى ثمنه يكون على الموكل فلاك يكون الامر في اداء اثنى ثمنه ما رجل امر بجلان يشتري لكراس عظام فاشترى
 درهم ففصل الامر ذلك امي الالة ثم ان الامر رجع الى ابيان فمسين فرجع على ان زادوا البائع كراس العظام ففصل البائع
 قالوا انكر الاول يكون الامر والكراس لهما من غير الامر فاشترى وعشرين درهم لان البائع لازدوا لكراس فمسين ففصل
 اشترى فمسين مصادرا لكراس جميعا بائنا فمسين فكل كرجلته وسبعين لان الخط يخصص الى الكراسين تبعا فيصير لكراسين
 مبعين فوجب على الامر ان يدفع الى الامر عشرة وعشرين لانه جعله باع رثا لكراسين في رجل اشترى عبدا وراشه اشترى
 ففصلان وقال ففصلان ففصلان لكراسين ان يبيع لمب منه لان اشترى اذ لم يكن وكذا لاصلا ثم اشترى ففصلان ففصلان
 بالاجازة لانهما تمل في الموقوف وكون الفاذ فان من اشترى الجارية المتقاضي ففصلان ففصلان ففصلان ففصلان
 باعنا على رجل وكل رجلان يشتري لامة باع درهم فاشترى اذ باع درهم ففصلان ففصلان ففصلان ففصلان
 الوكيل لبك اشترى بها باع درهم فاشترى الوكيل حين لم يبع بها الى الامر فاشترى الجارية التي اشترى بها فاشترى
 لك ثم قال اشترى بها باع درهم فاشترى الوكيل حين لم يبع بها الى الامر فاشترى الجارية التي اشترى بها فاشترى
 فعل شيئا ثم قال اشترى بها باع درهم فاشترى الوكيل حين لم يبع بها الى الامر فاشترى الجارية التي اشترى بها فاشترى
 رجل وكل رجلان يشتري عبدا فاشترى الوكيل حين لم يبع بها الى الامر فاشترى الجارية التي اشترى بها فاشترى
 بسبب لسان لعينه فقال الامر فاشترى الوكيل حين لم يبع بها الى الامر فاشترى الجارية التي اشترى بها فاشترى
 بسبب عبد لها فباع الوكيل نصفه وقال الوكيل ففصلان ففصلان ففصلان ففصلان ففصلان ففصلان ففصلان
 في نصف ثمن الامر في قياس قول حنيفة راجع الى ان يغير مبيته في قياس قول حنيفة راجع الى ان
 بسبب بقضاء فاض كان للوكيل ان يبيع من مخرج وكذا الوكيل بسبب اذ اربع جارية لكل تساوى الف باع فباع الوكيل باع على انه بائنا ثلثة ايام فادوات قمتها الى سبعة
 مبيع ثمانية واثني عشر رجلا وكل رجلان يشتري عبدا فاشترى الوكيل حين لم يبع بها الى الامر فاشترى الجارية التي اشترى بها فاشترى

ان يزوجه امرأة فزوج امرأة متاعها الموكيل قبل التوكيل بازاء المكن للموكل شكى اليه من سوء عظمها او غير ذلك ولزوج الموكل اكثر
مازوجه الموكل لعب التوكيل لا يجوز وتزوج امرأة اكثر من مهر مثلها جاز في قول الخفيف ربح ولا يجوز في قول صاحب ربح اذ ازوج اكثر
من مهر مثلها بما لا يتجاوز الناس فيه وتزوج امرأة دفعا او خمسة او نحو ذلك لا يجوز عنه المكن ويصحح انه على الاختلاف
وتزوج مبيبة بازاء مكنه فزوج امرأة خلف المكن بطلانها ثلثان تزوجها لغير النكاح ويصح الطلاق ولو بطل ان يزوجه امرأة
ولم يسهلها فزوج امرأة ليست بمكفولة جاز في قول الخفيف ربح لا طلاق للفظ كما هو الاصل عنه وحده جاز في العياض جاز في الا
سحان لا يجوز ولو وكلت المرأة رجلا ان يزوجه فزوجها من غير مكفولة صحح ان لا يجوز في قولهم ولا يجوز للموكل ان يزوجه مبيبة
او نحوها او نحوها الموكيل بالشرع ليس ان يوكل غيره فان فعل فزوج ثلثي الخصة الاول جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأتين
في عقد فزوج ثلثي في عقد ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجازة وكذا لو امره ان يزوجه امرأة فزوج امرأتين
في عقد وكذا لو امره ان يزوجه ثلثي في عقد فزوج اربع في عقد وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك هو الظاهر وعن سعيد بن رباح
قال اولا جاز وليها الامر وحده قبل وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فزوجها الموكل بنفسه ثم طلقها المكن للموكل ان يزوجه من
الموكل وتزوجها الموكل بنفسه التوكيل جاز فان طلقها كان لان يزوجه من الموكل ولو وكل رجلا ان يزوجه هذه المرأة فزوجها
وطقت بداء الحرب والديان فبعضهم سميت فاسكت فزوجها الموكل من موكله جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج
حرة لا يجوز وان تزوجه مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج امرأة على ان امراسه اجاز النكاح
ويصح له طلاقها او وكلت امرأة رجلا ان يزوجه واجازت اصنع فاصح التوكيل في رجل ان يزوجه ثلث ثلث التوكيل كان للمهر ان يزوجه
ثم مات التوكيل كان للمهر ان يزوجه وكذا في سائر الوكالات رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج التوكيل بغيره لا يجوز
قول الخفيف ربح ان يزوجه الموكل عنه صاحب ربح الثمانت كسيرة فزويت جاز والثمانت كسيرة فزويت جاز قال الخفيف
طاعة على ما به ورم فان ابنت فاعطها ثمانين فابنت الامة فزوجها اياه على ثمانين ثم الموكل رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوج
طاعة فان من قبله فلان فزوج من قبله اخرى او من قبله اخرى لا يجوز رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها اياه على ثمانين فزوجها اياه
اقتل فان وقع النكاح على العاقب بازاء الاول وبطل الآخر وان وقع ما يبطل النكاحان جميعا ولو ان فسخه بزوج رجلا
في صفتين او فسخ في حق من فسخ كان للزوج ان يختار حده في الاختيار لا بغيره من رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأتين
عقد فزوج امرأة وحده جاز ولو وكل رجلا ان يزوجه طاعة فادها زوج فمات فزوجها لا طلقها ففقدت عدتها فزوجها

لم يزل جارية وكل بعد ان يروى تحتها ثم تزج بالوكيل لها او ذبح ثم حرم منها او باربعها او اخرج الوكيل من كونها امرأة
 رجل الى اعيان من زوجي فادخلت تلك ثم غشيت حتى حرم منها فلما عاين الوكيل تحيل الاصادة رجل وكل رجلين تحيل
 امرأة او طلق او وكلت امرأة بذلك رجلين فعلى حسب الوكيلين لا يجوز ان يمي الموكل للمهر ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق فقبل
 فعلى ذلك لا يمي الوكيلين جارية من امر المرأة فيصرف وجب بها لا يوكيلين بالجمعة عنه ولو وكل رجلين ببيع شئ
 من انسان وجب له بهما جاز مسائل التوكيل بالطلاق والعتاق رجل وكل رجلان يطلق امرأة ثم طلق الموكل امرأة
 بغيرها وجب ان تفتت منها فطلقها او وكيل لا يقع وكذا تزوجها الموكل بغيره فكذلك لم يكن للوكيل ان يطلقها او تكون الرضوخ
 وجب به فلو قبل ثم طلقها او وكيل في المهر وقع طلاقا وطيبها سلطان او اكره رجلا لم يوكلا بطلاق امرأة فقال الرجل فغشيت
 العسر لم يمس انت فكيف يطلق الوكيل امرأة فقال الرجل لم اذ بقولي انت وكيف بالطلاق لا يصح والطلاق المرأة لان كلام
 الرجل خرج جوابا لكلام سلطان وكل بطلاق امرتك رجل قال لا امرأة الغير اذا دخلت الدار فانت طلاق فليج الرضوخ وذلك
 اذا جاز فغشيت طلقت ولو دخلت بغير كلام العصورى قبل الادارة لا تطلق فان ما دلت بعد الاجازة غشيت طلقت لان
 الكلام المحصور في بصير مباح الا بجازة فلا يقع الطلاق بدخول الدار قبل الاجازة وكذا تزوج امرأة زوجها من محصور بغير امر
 بها ثم جازت المرأة تحت الفصولى لان الطلاق لا يخلو وكل رجلين بالطلاق قال لا يطلقها احد كادون ما يطلقها احد
 اما من طلقها بعد ما جازت الاخر لا يقع وكذا لو كانا يتن واما لو كانا يتن واما لو كانا يتن واما لو كانا يتن واما لو كانا يتن
 اجتماعا على طلاقها وكذا قال جلت امرأتى بغير طلاق وقلان لا يبرح وجب بها وكذا وكل رجلين بالطلاق بطل
 قال لا يبرح طلاقا فمسلما نشأ فخلقت احدهما فغشيت وصاحبها لما طلقت بشرط ان يكون فطلقها فغشيت في المجلس بالطلاق
 صاحبها لا يقع على المجلس ولو قال لها طلقها فمسلما ان نشأ فخلقت احدهما فغشيت ابها لا يقع في المجلس على الثالث في المجلس رجل وكل رجل
 طلاق امرأة فغلبها الوكيل اختلف المتأخر فيه على بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها او بعد لانه وكيل ابسال المطلق
 لا يقع فليس الطلاق بقول المرأة لا وكيل بالارسال لا يملك التلقين وقال الفقيه ابو بصير تزج بغير طلاق سواء كان قولها او لم
 يزل وبغيره او طلاق زوج لانه لا امر بالطلاق فغيره بل كان ارضى سبيل وقال بعضهم فكان ذلك قبل الدخول بها لا يقع
 وكان يجب له حل لا يقع به طلاق لان الطلاق قبل الدخول بانها ارضى بغيره بل كان ارضى بغيره بل كان ارضى بغيره بل كان ارضى بغيره
 فلو لم يزل او زوج بغيره او بالبدل وجب له ارضا او لم يزل او زوج بغيره او بالبدل وجب له ارضا او لم يزل او زوج بغيره او بالبدل

روح الوكيل بالطلاق اذا وكل غيره فلا ينعى فان وكل غيره فطلعت امرأتها في خبزة الاول وطلعتها الاجنبى فاجاز الوكيل لا ينعى طلاق نفسه
 وكذا الوكيل لا يحاق بخلوف البعيع والخلع والكتابة فان ثمة فادخل الوكيل بطلا ففعل الشان في خبزة الاول واجاز الوكيل
 اجازته ولو وكل رجل ان يخلع امرأته ثم طلعها الزوج وابانت بوجوه من وجوه ثم تزوجها في حصة وبعده بالايكون للوكيل ان يخلعها
 وكل رجل ان يطلق امرأته حصة فطلعت الوكيل شتى في قول خبيفة روح وقال صاحب روح حصة ولو وكل
 رجلا ان يعق نصف عبدة فاعتق الكل قال ابو خبيفة روح لا يقع شئ ولو وكل رجلا ان يعق كل عبدة فاعتق نصفه عن نصفه في
 قول خبيفة روح وعنه ما عتق كله وقوان رجلين بكل حصة منهما بعد فوكل احدهما رجلا ان يعق عبدة ووكيل الاخرية الوكيل الغير
 ان يعق عبدة فقال الوكيل عقت احداهما ثم مات الوكيل قبل البيان في القياس لا يعق حصة ما وفي الاستحسان عنهما جميعا
 يسمى كل حصة منهما في نصف قيمة رجل وكل رجلا بالطلاق فطلعت الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه رجل وكل رجلا ان
 يبيع ثلث تطلعات من المرأة بالف درهم فباعها الوكيل واحدة بثلاث الا ان يقع شئ الوكيل بالخلع لا يملك قبض البدل
 وكل رجلين بالخلع فخلعها حصة بالاجور وكذا لو طلعها حصة ما واجاز الاخر لا يجوز حتى يقول الاخر طلعها رجل لا بد من سورة قال الرجل طلق
 امرأتى فقال الوكيل طلقت امرأتك كان النجار الى الزوج وان طلق الوكيل حصة بعبدا فقال الموكل لم اعن هذه لا يصدق رجل قال
 غيره طلق امرأتى فطلعت الوكيل ثلثا فلكان الزوج نوى الثلث ينعى الثلث والا لم يقع شئ في قول ابو خبيفة روح وفي قول صاحب
 روح حصة رجل قال الرجل طلق امرأتى فعت بعت ذلك ايك فقتصر ذلك على الخسيس ولو وكل الرجل احدى امرأته ان تطلق صاحبها
 لا يقتصر على الخسيس ولو قال لامرأة وكلت بطلا فقتصر على الخسيس وهو موقوف كماله قال بها طلقت نفسك اذا كان الرجل وكيلها
 بالخلع من الجانبين فانه لا ينعى من الجانبين في حصة الرأيتين رجل اراد سفر فحاصمته المرأة فوكل الرجل وكيلها بطلا
 ان لم يرجع الى وقت كذا وخرج الى اسفر ثم نسب الى الوكيل بالفرل اختلف فيه المأخرون قال خمس الا انه حصة روح صحح
 عزله رجل قال غيره اطلع امرأتى فان ابت فطلعت فابت المرأة بالخلع فطلعت الوكيل ثم طلبت بالخلع فخلعها الوكيل في حصة وذكر في
 جمع التعارض ان الطلاق الاصل النكاح رجبيا بانخل الوكيل وهكذا ذكر في الاصل رجل وكل رجلا ان يخلع امرأته فخلعها على درهم واد
 جازني قول ابي حنيفة روح ولا يجوز في قول صاحب روح الاجابة جاز في الناس ولو وكل الرجل امرأته ان يخلع نفسها فخلعت نفسها
 منه بل لا بد من الاجور ذلك المان يقر الزوج به رجل قال لامرأة شترى طلاقك مني فاشتت ففدت وكلت لك ففدت
 اشترت بك كذا او كذا النكاح فوكل رجل قال غيره انت وكل في طلاق امرأتى ان شاركت او ادركت لم يكن وكيلها حتى

[illegible]

[illegible]

يُصِيرُ كَيْفًا فِي الْحَلِّ مَا وَفَّقَتْ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَفَقَالَ الْكُفَيْلُ نَفْسُ فَلَانِ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَصِيرُ كَيْفًا حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ كَمَا
فِي الْأَصْلِ قَالَ نَفْسُ الْأَمْرُ الْخُلُوعُ إِلَى رَجُلٍ كَانَتْ تَعَاوُرُ الْأَمَامَ لَا سَتَادَ وَلَا وَلِيَّ عَلَى نَفْسِي رَجُلٌ يَقُولُ كَالشَّيْخِ الْأَمَامِ أَبُو الْكَوْبَرِ حَبْ بِنِ الْكُفَيْلِ
رَجُلٌ يَحْبِبُهُ الْوَرْدَانُ وَكَانَ يَقُولُ لَوْ قَالَ بِنَا سَيِّدَةً يَدِيرُ فَرْعَهُمْ فَلَانُ رُوِيَ يَصِيرُ كَيْفًا فِي الْحَلِّ مَا وَفَّقَتْ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَيْفًا
قَالَ يَدِيرُ فَرْعَهُمْ ثَمَّ نَاثِرَاتُهُ وَرُوِيَ يَصِيرُ كَيْفًا حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَبَعْضُ الْمُسْلِمِينَ رَجُلٌ قَالُوا أَنَا قَالُ يَدِيرُ فَرْعَهُمْ فَلَانُ رُوِيَ رُوِيَ رُوِيَ
نَفْسُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ بِرَفْعِ الْكُفَيْلِ الْأَمْرَ إِلَى تَعَاوُرٍ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْكَلْعَةِ وَبِكَانَ نَفْسُ الشَّيْخِ الْأَمَامِ الْأَجَلُ ظُهُورَ الدِّينِ رَجُلٌ وَكَانَ ذَلِكَ
جَدِي رَجُلٌ قَالُ الْكُفَيْلُ نَفْسُ فَلَانِ يَوْمَ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَصِيرُ كَيْفًا فِي الْحَلِّ مَا وَفَّقَتْ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَيْفًا حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
كَلْعَةً لِعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَكَالْعَلَاةَ تَقْبِلُ الْقَوَائِمَ وَفَقَالَ الْكُفَيْلُ نَفْسُ فَلَانِ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ مَا وَفَّقَتْ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَيْفًا حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
بِشَيْخِ الْأَمَامِ أَبُو الْكَوْبَرِ حَبْ بِنِ الْكُفَيْلِ رَجُلٌ يَطْلُبُ بِنْدَهُ الْكَلْعَةَ لِأَنَّ الْعَشْرَةَ الْأَبَ بَاوَدَ كَرْنِي الْأَصْلَ لَوْ قَالَ كَلْعَتِ نَفْسُ فَلَانِ شَرْ
يَكُونُ كَيْفًا لَبَدَا كَمَا قَالُوا قَالُ نَبْتُ طَائِفٍ تَهْرُكُونَ طَائِفَةً أَجَلُ تَالِي غَيْرُهُ فَلَانِ عَلَى نَفْسِي إِلَى تَهْرُكٍ مِنْ عَمْرٍو حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
تَهْرُكُ نَفْسِي عَلَى إِلَى تَهْرُكٍ فَتَهْرُكُ نَاثِرَاتُهُ بَرْنِي قَالُ نَبْتُ الْبُيُوتِ لَشَيْخٍ رَجُلٌ كَفَى نَفْسُ جَلِي إِلَى رَجُلٍ عَلَى أَنْ لَمْ يُوَظَّفْ بِهِ فَمِنْ
وَكَيْلٍ بِالْمَخْصُومَةِ سَيِّدَهَا لَمْ يَسْبِغْ بِالْمَخْصُومَةِ كَالْعَلَاةَ نَفْسُ حَائِرَةٌ وَلَا يَكُونُ وَكَالْعَلَاةَ بِالْمَخْصُومَةِ لِأَنَّ لَمْ يَسْبِغْ بِالْمَخْصُومَةِ رَجُلٌ كَفَى نَفْسُ
رَجُلٍ عَلَى أَنْ لَمْ يُوَظَّفْ بِهِ يَوْمَ كَذَا فَعَلِيَ السُّطَابُ فَلَانِ أَخْرَجَ بَارَكَ لَكَ سَوَاحُ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ قَوْلُ
أَنِّي دُونَ رَجُلٍ كَفَى نَفْسُ رَجُلٍ فَمَاتَ الْمَكْفُولُ لَمْ يَكُنْ الْكَلْعَةُ مِيرَاثُورَةً حَبْ وَفِي الْكُفَيْلِ مَسَائِلُ شَيْخِي سَلِيمٍ
نَفْسُ الْمَكْفُولِ الْكُفَيْلُ نَفْسُ فَمَاتَ نَفْسُ إِلَى الْمَكْفُولِ وَفَقَالَ سَلِمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ مِنَ الْكُفَيْلِ حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ حَبْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ
لَا يَسْبِغُ الْكُفَيْلُ وَكَالْعَلَاةَ الْكُفَيْلُ رَجُلًا سَلِمْتُ نَفْسُ الْكُفُولِ إِلَى السُّطَابِ قَالُ لَامُورٍ لَطَابُ سَلِمْتُ إِلَيْكَ نَفْسُ الْكُفَيْلِ
الْكُفَيْلُ وَفَقَالَ رَجُلًا جَاهِلِيًّا لَيْسَ بَاوَدَ سَلِمْتُ الْكُفُولِ إِلَى السُّطَابِ قَالُ سَلِمْتُ مِنَ الْكُفَيْلِ أَنْ قَبْلُ السُّطَابِ بِنِ الْكُفَيْلِ وَأَنْ
السُّطَابُ لَمْ يَقِلْ قَلْتُ لَا يَسْبِغُ الْكُفَيْلُ فَرَحْتُ تَعَاوُرَ الدِّينِ عَلَيْهِ وَأَمْسَى تَعَاوُرَ كَيْفًا نَفْسُ السُّطَابِ الدِّينِ وَفِي السُّطَابِ
الْكُفَيْلُ إِلَى تَعَاوُرٍ سَرَى وَأَنْ سَلِمْتُ إِلَى السُّطَابِ لَا يَسْبِغُ الْكُفَيْلُ فَرَحْتُ تَعَاوُرَ الدِّينِ عَلَيْهِ وَأَمْسَى تَعَاوُرَ كَيْفًا نَفْسُ السُّطَابِ الدِّينِ
وَالْعَلَاةَ وَفَقَالَ رَجُلًا جَاهِلِيًّا لَيْسَ بَاوَدَ سَلِمْتُ الْكُفُولِ إِلَى السُّطَابِ قَالُ لَامُورٍ لَطَابُ سَلِمْتُ إِلَيْكَ نَفْسُ الْكُفَيْلِ
بَرْنِي وَكَالْعَلَاةَ الْكُفَيْلُ رَجُلًا سَلِمْتُ نَفْسُ الْكُفُولِ إِلَى السُّطَابِ قَالُ لَامُورٍ لَطَابُ سَلِمْتُ إِلَيْكَ نَفْسُ الْكُفَيْلِ
السُّطَابُ نَفْسِي عَلَيْهِ وَفَقَالَ رَجُلًا جَاهِلِيًّا لَيْسَ بَاوَدَ سَلِمْتُ الْكُفُولِ إِلَى السُّطَابِ قَالُ لَامُورٍ لَطَابُ سَلِمْتُ إِلَيْكَ نَفْسُ الْكُفَيْلِ

به برى الكيفى رجل كفى نفس رجل الى الليل وقال ان لم يوفى به غدا فعلى المال الذى لك عليه ثم احقنا فقال الكيفى ونسكت
 وقال الطالب لم توافنى به كان القول قول الطالب لان لازم على الكيفى لان سبب وجوب المال التزام المال بالكفاة لان الكفاة
 شرط الكفاة فلا شئت بقول الكيفى رجل كفى نفس رجل على ان ان لم يوفى به فى وقت كذا فعليه المال الذى عليه فكتب الطالب
 على لاجل فطلبه الكيفى فلم يجبه فادعى الطالب شبه على ذلك قال لا لازم على الكيفى وكذا ان شئت على الكيفى كما انى
 الكيفى الكفول به فى ذلك المكان وطالب الطالب به فنهى فتمت الطالب كان لازم على الكيفى فى قول المتأخرين من
 راجح وهو قول ابى يوسف راجح او ان يثبت الطالب برى الكيفى الامر الى القاضى فيصيب القاضى وكما ان يثبت الطالب الكيفى الى الكفول
 ونسكت به اما قال فيمن يشتري شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فمداوى ابى يرفع المشتري الامر الى القاضى فى قول ابى يوسف راجح
 وكما ان يثبت القاضى فيمن يشتري عليه وعلى قول الشيخة محمد بن كبرنج لا يثبت القاضى خصما للمالك فى المسئلتين وكذا لو طلع الرجل بمقتضى
 من مطلق اليوم فثبت خلاف نصيب القاضى وكما ان يرفع ابى الدين لان الطالب منعبت قاصدا للاضرار الى الكيفى والعهرج والفا
 نصيب بالمراسم فثبت كذا وقال القاضى رجل كفى نفس رجل على ان ان لم يوفى به فى وقت كذا فعليه المال الذى له لطلبه
 الكفول به وشتر الكيفى فى الكفاة على ان يبرى من الكفاة او اوفاه للمجدة الا اعظم فوافى به فى ذلك المكان لم يزد واشتبه على ذلك
 قيب الطالب برى الكيفى من الكفاة فنفس المال جميعا وكذا لو كان ذلك فى الكفاة فنفس وجهه لان الكيفى منها جعل شتر
 كفاة عن الكفاة فصار الكفول به لمجدة فى ذلك الوقت ودون ستم الى الطالب ولو كفى نفس رجل الى ان على ان ان لم يوفى به
 غدا فى المسح فليد المال الذى له عليه وشتر الكيفى على الطالب ان ان لم يوفى الطالب غدا فى المسح فقتضيه منه فهو به برى ثم التقيا
 بعد ان فقال الكيفى فثبت وقال الطالب راجح لا يصح راجح على الاخر والكفاة على الكيفى على حالها والمال لازم على الكيفى
 وان اقام كل وجه منها سببته على الموافقة فى المسح لم يشتره لان الكيفى وقع الكفول به كانت الكفاة فنفس على حالها ولا يلزم
 المال على الكيفى لان الموافقة شرط الكفاة فلا شئت ذلك على التجاه الاخر فان اقام سببته وقع التعارض بين سببتين
 فلا شئت ما اوجاهه راجح والنسب فيه ان من كفى فعل غيره كان القول قوله لا يمتنع بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قول الاجته
 ودوام الكيفى سببته على الموافقة فى المسح والقسم الطالب سببته برى الكيفى من المال ونفس ولا يصح ان الطالب سببته للموافقة واذا
 الكيفى فنفس الطالب الى الطالب فى غير المسح الذى كانت فيه الكفاة وسكت قاضى وسلطان برى الكيفى فى قول محمد بن حنفية راجح
 لم يكن الكفاة فثبت وقيل صا جابه راجح لا يبرأ حتى ينفذ فيه فى المسح الذى كانت فيه الكفاة وان كانت الكفاة فثبت كذا على الكيفى

[illegible]

رجل على انه ان لم يثبت - فمعه لانه المال لا يشهد او يستعمل في الدين بزيادة او بغيره فكذا هو قال في هذا المال الكفيل من قبل
ان اعطى الطالب كفيلة بنفسه فمات الاصيل برى الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برى الكفيل الثاني رجل كفيل بنفسه رجل
ثم ان الكفول نفسه من الاصيل كفيلة اخرى بنفسه لا يبرأ الكفيل الاول رجل كفيل بنفسه رجل في ان ان لم ينفذ الى الطالب فعليه
المال وهو موقوف ودرهم ثم ان الطالب برى الكفيل عن الكفالة قبل ان ينفذ اليه قال في حرج برى الكفيل ولا يثبت براءة الكفيل
بموت فانه لو مات الكفيل كان وارثه بمنزلة الكفيل ان وفد الى الطالب برى وان لم ينفذ حتى مضى الوقت كان المال في
الوارث وكذا لو مات الطالب فدفعت الكفيل للكفول به الى وارث الطالب في الوقت برى وان لم ينفذ لزمه المال رجل
او على رجل ان يرضيه ثوبا فاشترى من المدي عليه كفيلة بنفسه قال الكفيل ان لم يرضه على هذا فليكن مع قية الثوب عشرة
درهم وقال الكفيل لانه عشرة درهما نكت المكفول لانه قال في حرج في قياس قول الخفيفة حرج وقولنا لا يبرأ الا عشرة
درهم وفي قول يسير من حرج هو جائز يجب عليه ما شرط على نفسه وان لم يقبل الطالب بل قل لا يرضى لك من نفسه فان
فان غاب عنك فانما ضامن لا غاية فغاب المكفول به الى الكفول ولم يلزم الطالب المكفول له ثم دفعه الكفيل اليه بسببه وجوه من الكفولة
فالكفيل ضامن للمال لانه على الكفالة بنفسه وهو قال في حرج فقلت لك من نفسه فان غاب لم اؤامك فانما ضامن لما عليه
غاب قبل ان يرضى لزمه المال وهو بمنزلة ما هو قال ان غاب قبل ان اؤامك فان غاب فام اؤامك فانما ضامن
لا غاية بل على ان يوافيه بسبب الغيبة الطالب اذا عاق برأه الكفيل بنفسه بشرطه على وجوه ثلثة في وجهه لم يبرأ ^{مطل}
لشبهه ما لو كان كفيل رجل بنفسه فابراه الطالب عن الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة ويصل لشبهه
وان صاحب الكفيل المكفول له على ما ليس له عن الكفالة لا يرضى الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل عن الكفالة في رواية
الجامع وحديثه في رواية الخواجة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجهه لم يبرأ لزمه ما وصورة ذلك رجل
كفيل بنفسه رجل وما عليه من المال فله الطالب على الكفيل ان ينفذ المال الى الطالب يبرأ عن الكفالة فمات جازت
البراءة وشبهه ما وفي وجهه لا يجوز كطاعتها وصورة ذلك رجل كفيل بنفسه رجل خاصة فله الطالب على الكفيل ان ينفذ اليه
المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون ابطلا وانه لم فصل في الكفالة بالمال رجل كفيل بنفسه في رجل كفيل بنفسه
وجهن النكاح العين مائة في يده كانه وليه والعارية واموال المضاربة وشبهه كذا والمضاربة والعين مستأجر وما كان في ضمان
لا يرضى الكفالة به وان كان العين مضمومة على صاحب اليد كالمضرب بين مبيع فاسد والمقبوض على سوم شبهه او نحو ذلك

[illegible]

الخاضرة وكذا لك جل يد من على رجل فقال الطالب للطلوب ان لم يقبل بال عليك حتى تموت فانت في حل فانت انطلقا كانت البركة
باطلة وتو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جاز لانها وصية رجلان اشتراها او سخرهما الا من حل على ان كل واحد منهما
كفيل عن صاحبه كان للباقي ان يبيعها بما يشاء بجميع الالف فاذا وى سدها شيئا لم يبرج على من يتركه حتى يكون المودى اكثر من نصفه
ولو كفاه عن رجل باهت على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فاذا وى سدها شيئا كان له ان يبيعها بربع جميع ذلك بوجه
الاصيل فكانت الكفالة باهرة وان شار بربع نصف ذلك على الكفيل الاخر قال المودى او كثر رجل كفيل عن رجل باهت ودرهم فباع
الكفيل الطالب من الالف على خمسة صلح وبرئ الاصيل والكفيل عن الخمسة الاخرى رجل باهت وادرا وكفيل فسان بالدرهم
ثم ادعى الكفيل الدرهم للشيخ وعواه رجل قال لا يخرج ببيع فلانا على ان ما صابك من خسران فهو على او قال رجل لرجل ان يملك بركة
فانا فاسان به لا يصح هذه الكفالة الكفالة بالخراج جازة يبرج على المكفول غنة الخانات الكفالة باهرة وان كفيل عن رجل بالحيات
اخلفوا فيه وصحح انها تصح ويبرج على المكفول غنة الخانات باهرة وكذا استعان اذا ما در رجلا عامر الرجل غيره ان يؤدى عن اقال
على ما هو مطالب بها جازت الكفالة به وان امره غيره بذلك ان قال على ان تبيع على ك ان كان له ان يبرج عليه وان لم يقبل
ان تبيع بذلك على اخلفوا فيه وصحح ان يبرج وذكر في سيرة المسلم اذا كان سيرا في يد اهل الحرب فاشترى رجل منهم ان يشتره
غيره يكون مظلوما لا يبرج بذلك على الاسير فنجى سبيله وان شتره امره في السياسة لا يبرج المأمور على الامر في الاستحسان
سواء امر الاسير ان يبرج بذلك عليه او لم يقبل على ان تبيع بذلك على هو كما لو قال الرجل لغيره افترق من مالك على سبيل الى والفتق
بنار وارى فافترق المأمور كان ان يبرج على الامر بما افترق وكذا الاسير اذا امر رجلا يبيع الفداء فخير من فهو غير ذل امره بشرا
رجل يري على رجل نائب الفاء فقال رجل لطلوبك على الف درهم فذاتهم فلان فاسان به وتو قال ان انا وراك فلان باهت
درهم فاما كفيل بذلك جاز وتو قال ب ب ج ك هذا من فلان باهت درهم على اني فاسان لها فباعه فبمساة كان له ان يبيع الكفيل فبمساة
وتو باع المولى عبده باهت درهم فصرم الكفيل الفاد وان رجاس كان في اسفينة فقال سدها فاصا جاد الحق متاعك على ان يتابع سبنا
فانما فيه ففيس نصف قيمته رجل كفيل باهت يدره ثم عام الكفيل لم يبيته ان الالف التي ادعاها على المكفول غنة ثم لم يقبل ذلك
من الكفيل رجل قال ان تقاضيت فلانا فلم تعطيك فلانا فاسان بما لك فانت للطلوب قبل القاضى وكذا من ساعد ربح في الفواقر
يطلب الشمان رجل يفل عن رجل بال والطالب غائب والمكفول غنة حاضر فاجاز ان يبيع ذلك لا يصح الكفالة في قول جمهور
وغيره ربح يتبع في قول سيرة ربح ولو كان الكفيل غائبا والطالب حاضر فاجاز ان يبيع عليه ورجل لرجل فاعل رجل

[illegible]

الأصل وكنهه الخفية في الجرد اذا قال الآخر في فعلان الالف التي لم يعل ففعلها وادى اليه يكون متعلقه ما في الضمان ولا يرجع على الآخر
 الا ان يكون غليظا فلا يرجع عليه كذا في قوله قصه والاسم الثاني رجل قال لاخر ادعني الى فعلان الالف ثم ولم يعل
 ولا انها لك على من فعلها الامر وان كان غليظا لا يرجع بما ادى وان لم يكن غليظا لا يرجع وقال ابو يوسف يرجع في اليوسج
 وغليظا هو الذي يكون في حال كالمولد والذيل الزوجية وابن الاخ الذي في عيال او ابيه وشركه فان كان غليظا
 وذكر في بعض المواضع غليظا هو الذي في حصة من الرجل ويطلبه ويدينه ويضع عنه المال وان لم يكن في عيال وذكر في الأصل
 امر حيا لا يصارفة ان يعطى رجلا الف درهم فصار عنه او لم يقل فصار عنه فقل الامر فان يرجع في على الامر في قول الخبيفة
 وان لم يكن حيا لا يرجع الا ان يعطى على وذكر في الأصل رجل قال غير وليس غليظا ادعني الى فعلان الالف درهم في
 الامر لا يرجع به على الامر كمن يرجع به على العاقب قال لانه لم يدر في اليد على وجه الجرد ونحوه فاسم الثالث رجل قال لاخر سب فعلان
 في الف درهم فوسب الامر كما اقر كانت اليه من الامر ولا يرجع الامر ولا على العاقب وللامر ان يرجع في اليه والادع يكون
 متعلقا ما وتو قال سب فعلان الف درهم على اني ضامن فقل حازت اليه ويضمن الامر للامر وللامر ان يرجع في اليه ولا يرجع الادع
 ولو قال اقرض فلانا الف درهم فاقضه الف درهم لا يرجع الامر شيئا سواء كان غليظا او لم يكن ولو وجب على الاخر ان يقرض فلانا الف درهم فاعطى
 امره سب من اليه فقل جاز ولا يرجع على الامر اذا قال لاخر في الامر على ان يرجع بذلك على فخرج يرجع وكذا لو قال كقرضني
 بطعاما كذا وكذا مالي بالانفسك او حج عني رجلا كذا او اعطني عني عبدا او عني ثيابا او عني شيئا من الامور يرجع على الامر في ذلك
 المسائل ولو امر رجلا بان يقرضه ويده ولم يقل على اني ضامن ولا على ان يرجع بذلك على امره على الامر على كل حال رجل عليه الف درهم
 فامر له برون رجلا ان يقضوا الطالب الالف التي عليه وقال الامر قضيت قصه له الامر وكذا صاحب الدين لا يرجع الامر على الامر لان
 الامر بقضائه الدين كمثل شبه ارباني ومنه فاذا لم يسلم داني ومنه لا يرجع الامر على الامر كما لو قيل بشبه ارباني اذا قال شربت و
 قضيت الثمن من مالي فسي وصدق الموكل وكذا لو قيل لا يرجع الكوكل على الموكل فان قام الامر بسببه على قضاء الدين بثلث سببه
 ويرجع الامر على الامر وسبب الامر من دين الطالب ويوان مديونا قال غيره ادعني الى فعلان رب ديني الفاقضها من دينه الذي له سببه
 على اني ضامن لها فقال الامر دفعته وصدق الامر والمكر الطالب حلف يرجع الامر على الامر ولا يسبب الامر من دين الطالب لان لا تقضا
 لم يثبت يقول الامر ووصدق الامر الطالب فان قام الامر بسببه على قضاء امره يرجع الامر على الامر ويرجع الامر الطالب ايضا منه ويوان
 قال لرجل ادعني الى فعلان الف درهم فصار دينه الذي له على اني ضامن لها فقال الامر قضيت وصدق الامر والمكر الطالب حلف

الدرک بلزوم و غیره الکفیل انتم عن الاستحقاق و اختلفت الروایات فی زمان الدرك قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل راجع الکفیل
بالدرک کنبل انتم اذ استحق البيع بطل باطل و اذ اجاریه و قبض انتم و لم یسلم لم یسلم کفیل لرجل ان یسما الیه او یفهما الیه فهو سواء و هو
ضامن و یسبب فی بیع التجاریه ان یشتري فان مات التجاریه قبل ان یفهما الیه بری علی الضمان و من سبب یسبب ربح فی الفوا و
اذا باع و اذ اجاریه و قبض انتم و من ربح قبل القبض لیسما او یروا انتم او علی انفسهم تسلیما و لم یرو علی ذلك فهو سواء فی قول
یسبب ربح ان مات التجاریه او تحت او كانت حرة او سبيرة او ام ولد او مكاتبه للبائع و غیره كان علی الضمان و من انتم و
لشتری بالتجار ان شاخه البائع بذلك وان شاخه الضمان و لو كان البائع و فها ان یشتري و لم یسبب تجارها ان یشتري
التجار ان شاخه ربح انتم علی البائع و ان شاخه ربح علی الضمان فی قول البی و قال الحسن ربح من قول انفسه بری الضمان و من
و لو كان الضمان یبذل المظنة ما و رد کفیه من و رد و ارجع فیها من تسببه قال ذلك قبل ان یقبضها لشتری او لم یقبضها و لم یسبب
بجها ان یشتري ان یشتري البائع او الضمان انتم رجل ابرز و ج تسببه عن مهر ما و هو لم یسبب علی انفسهم علی علم تجر الانه لا یجب
علی احوال الشیء لانهم یضمن شیئا كان له علی غیره فلا یصح الضمان الا اذا قال و لو ان البائع تسببه و مكاتبه بالهبة او الابرا او ابراه عن مهر
و هو لم یسبب منه و من انما انكرت التوكیل فطالبت و هو ما و اخذت منه المهر فالبضامان لذلك كان علی الابضمان ما و اخذت منه
او روج فببر حتى یصل یصل من رجل یا یصل بامر و تم و علی الکفیل ان الالف التي یصل بها فاما و من فخر و ما تسببه ذلك ما لا یكون اجالا
یصل قول و لو انهم یسببه علی اقر و لا یقول بذلك و لا یقول و لا یقول یسببه و لو انهم یصل علی الضمان لیسبب علی و لو
كان الکفیل ادى المال الى الضمان و اذ و ان یرجع الى الكفول عنه و الطالب غائب فقل الكفول عنه كان المال فاما و من یسببه و لو ان
ذلك و اذ و ان یسببه علی الکفیل لا یصل یسببه و لو مر با و اذ المال الى الکفیل و یقال له الطالب ضحك و خاصمه فان حضر الطالب قبل
ان یسببه المال من الکفیل فاما الطالب تسببه الضمان ان المال كان انتم فخر و ما تسببه ذلك بری الاصل و الکفیل جميعا فلو ان الضمان
ابرا الکفیل ثم حضر الكفول عنه فاقرا ان المال من تسببه من انتم و من یسببه و صدد الطالب لزم المال و لا یصد فان علی الکفیل و المحو انی
بما تسببه الكفاله فخر یصل من رجل بال امر و تم مات الکفیل و اب التورثه ان یحب و لا کفاله فان لم یکن علی الکفیل دین محیط بالاجاز
الكفاله تسببه و ان اقر المرص ان الكفاله بذلك كانت فی صحته فز جميع ذلك فی ما لا و لم یکن الكفاله تورث و لا من و ارث لان
اقر المرص ان الكفاله كانت فی صحته و اقر منه بال كان سببه فی الصحه فیکون بمنزلة الاقر بالدين فصح و اذا كان الكفول له حسیبا لم
یکن علیه دین محیط بالاجاز و لو ان دین علی رجل یصل مولاه للعب انما من سببه ما و اذ حازت الكفاله فلو ان سببه فخر و من یسببه

[illegible]

جنبه به صاحب بنجره ذکر السخاوی روح فی الشبه و هذا اذا قبل الفروع اليه کتاب بنجره و مؤلفا فيه فرما مال و روح بنجره روح
 فی الشبه و هذا اذا فتح الفروع اليه کتاب السفيجيه ثم ابى ان يضمن له ذلك الاعا و على الاول انه لا يلزم المال بالتمنعين و لا يقول
 كتبها لك على و قال شتبا لك على رجل فرض رجلا على ان يكتب له ذلك اني بله كذا لا يجوز ذلك و ان شئت فقل
 شرط و كتب له ذلك الى بله آخر سفيجيه باز و كذا و قال الرجل غيره و كتب لي سفيجيه الى مرفوع كذا على ان يحكيك هنا الى انام خطا
 في لان العرض سعا و عهده حقيقه و ان كانت في بعض الاحكام اماره فله شبهه بالمعاضه و فيه شبهه عا انفا و هو شرح الام
 ابو بكر بن سعد بن الفضل روح رجل نفه اجير الى مدينه من الدائن ثم نفه الى الاجير فخرج الاجير من المدينه شيئا من السوء
 زبان ثم كتب الى اجيره في الرجل سفيجيه باسم رجل فلما وصلت السفيجيه الى الاجير قلبها و ادعى بعض المال و بدل لصاحب بنجره خطا يا
 باقى ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا تقبل السفيجيه الى كتبها اليك باسم فلان و ان كتب قبالتها فاد توفيه المال و رد
 عليه كتاب السفيجيه نفه الى في ذلك فكتب الى امره للاجير ان يستخ من واد الباقي قال روح النحان للكتوب و
 صاحب بنجره دفع المال الى الذي كتب له سفيجيه و نفه له المكتوب اليه مع ضمان الاجير عنه و لا يكون للاجير ان يستخ من واد الباقي
 و ان لم يكون لصاحب بنجره دفع المال الى المكتوب للاجير ضمان الاجير عنه و كان للاجير ان يستخ من واد الباقي و لا يكون له ان يستخ
 ما دفع اليه اذا كان للاجير من المال لصاحب بنجره فان لم يضمن كان له ان يستخ من دفع المال الى صاحب السفيجيه في التوفيه
 قال بن النحان ليكون ضمانه الا ان غير بالاسان و كتب لفلان على من المال كيت كيت و بشهد على ذلك شهود و اوسل روح
 عن رجل اور الى بعض التجار من رجل سفيجيه فاعطاه التجار بعض المال و بقي لبعض بل يكون لصاحب بنجره ان يعايب التجار
 بالارباقي قال محمد روح النحان للمكتوب الى قبل المكتوب اليه و كتب الى ابيه روح الى صاحب بنجره فامر المكتوب اليه بالكتاب
 اقران المال و كتب المكتوب اليه للمكتوب اليه لم يفر المكتوب اليه بالكتاب للاجير و كذا و هو لم
 يفران المال و من عليه للمكتوب للاجير الا اذا فر المكتوب اليه ان لصاحب بنجره و با على المكتوب فمن لصاحب السفيجيه فيصح
 خات و بنفذه رجل ادعى على غيره انه قرض له من فلاح انساب كذا كذا و ادعى بان قال الله على عليه يس لك على في هذا المال لم
 يقل لم اضمن الخلفه الى سى باليه كذا لم يضمن عن فلان كذا و كذا و ادعى بان قال شيخ الامام يا ارحم الخلفه باده ما عليك يا مال من
 اوجه الذي يدعى قال روح و من سبيد مصطفى عرض الله على عا فانه يخلفه باده ما عليه هذا المال من اوجه الذي سبيد
 و ان لم تعرض خلفه باده يضمن له و التحرف في اقول الله على عا فانه يخلفه باده ما عليه هذا المال من اوجه الذي سبيد

[illegible]

الحال عليه من ما وان كانت له حقيقة بوجه كانت عند الخالق فيه وبذلك اودع الله تحت تلك الالهة ويجوز ان يكون على الخلق
الحوادث متحدة بعصب عند الخالق عليه ما ينبغي ان يطلب الحوادث وان كان ذلك انصب لانتظام الحوادث وان كان ذلك فيكون النعمان
فانما مقام نصب ما دام الحال الذي نصب له الحوادث كما يكون الخلق ان خشيته ماله ولا يمتد من الخلق عليه لان ذلك الحال لما استقر
بما له الحوادث وان كانت الحوادث مطلقة وطول دين على الخلق عليه ومن في يده كان الخلق ان خشيته دينه او عينه من الخلق اية وهو كانت
الحوادث متحدة بعصب كان الخلق على الخلق عليه ثم انما خرج من حيث هو رتبة او رتبة او عيب قبل ان يقضى او رتبة
فانما ذلك الجب البين قبل ان يستقيم بطلان الخلق عليه ولا يمتد الحوادث استحسانا وان استحق البنية بسبب بطلان الحوادث قيا ما استحسانا
في رواية الاصل من النعمان وكذا ان كانت المولى ام ولد ونعم حال عليها غرام من غرامه بسبب الكتاب ثم مات المولى فبقيت ام ولد له
بطلان الكتاب ولا يمتد الحوادث استحسانا ولو كانت الحوادث بالحق كانت الخلق على الخلق عليه ثم ان الخلق له ابرار الحوادث
عليه من بال الحوادث بسبب الخلق والخلق عليه من الخلق له الخلق بالحوادث والخلق عليه بالابرار ويرجع الخلق بدنه على الخلق عليه ولو
وسبب الخلق له مال الحوادث للخلق عليه فخر البنية وبطلان ما كان الخلق عليه ولا يكون الخلق ان يرجع بدنه على الخلق عليه
ولو كانت الحوادث متحدة بوجه كانت عند الخلق عليه فخر الخلق من في الخلق عليه بوجه الله الى الخلق له ثم مات الخلق وهو
كثيرة النعمان المولى مستثنا فمما بال الخلق ولا يمتد الحوادث الى الخلق له بل يكون بسبب من غرام الخلق بالخصص ولو ان الخلق عليه
او رتبة لنفسه وقضى دين الخلق له من مال نفسه كانت اودع الله ولم يكن منه ما سحنا اودع الله وان صاحب الدين حال بدنه على
رجل فخر المولى يكون على ان يكون له يكون بريئا جاز فان مات الخلق له فخر الخلق عليه وسبب الخلق له المال من الخلق عليه
لا يرجع الخلق عليه على الدين بشي وان مات الخلق له وورثه له يكون كان المولى الذي عليه اصل المال ان يرجع على الخلق
عليه لان الخلق له مطالبة الخلق عليه فانتقل ذلك الى وارثه رجل له على رجل الف درهم فاحال صاحب الدين جلا على الدين
التي له عليه فخصم الخلق له المال من الخلق عليه فقال الخلق له لا يمتد ما كان لك على شي وانما امرتك بقبض المال منه بطريق اذ كانت
وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال انما قبض بل كان لي عليك الف فاحلست بها عليه كان يقول قول الخلق لان القابض على
عليه وينا وهو نكير وتكون الخلق عليه وى الى الحوادث وقال الخلق ما كان لك على شي وقد قضيت منك ما تركت لي ان ارجع
وقال الخلق لا بل كان لي عليك الف فاحلست بها عليه وتكون الخلق له فاما وارث الخلق ان يقبض ماله من الخلق عليه
وقال عليه بوجه كان له على دين قال ابو يوسف لا اصدق ولا اقبل سببه لانه قضاه على الغائب قال محمد بن جعفر

قول الخليل انه وكله رجل عليه من رجل فاعلى صاحب الدين حبسه ما هو عليه على رجل فقبل الخليل عليه الخوازة ثم ان الخليل قال
اصحابه رجل آخر حبسه ما هو عليه من الخليل فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية تكون نقصنا الخوازة الاولى لان له من
لثمانية الا ربع نقص الاولى والخليل في الخليل لم يكن النقص فاذا نقصنا الخوازة الاولى في مقتضى وبرئ الخليل عليه الاولى وهو
ما اذا كان رجل على رجل من رجل من رجل فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
الفرق مع بقا الدين على الاصيل ونظم الخليل في النقص في النقص وتوكلت الخوازة مطلقه ثم ان الخليل قضاة رجل الخليل في
الخليل لم يفتقر الى الخليل ولا يكون الخليل مسترعا وبما الخليل في الخليل على الخليل او بهر بهر لا يصح ولا يكون في الخليل اذا كان له من
على رجل فاعلى عليه من الدين قبل حلول الدين او بهر بهر مسترعا وبما الخليل في الخليل على الخليل او بهر بهر مسترعا وبما الخليل في الخليل على الخليل او بهر بهر
الاول صاحب من الدين في الخليل فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
بما كان له من الدين فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
الخوازة لان الخليل ان برجع على يده من دينه فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
والفرض ان من حبسه فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
الحصاة او شبهة ذلك فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
من من حبسه كانت الخوازة باطلا لان في حوائج بالاصح وعلى احوالها وهو حبس الادب فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
بسيح والخليل او شبهة على عليه من رجل من رجل فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
مبطل الا ان يستتر لا استطاب في الخوازة فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
هذا مستحب بما في فدان وفدان فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
الخليل فان فاقم المطلوب بيته على ما ذكر في الاملاء ان فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
فان فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
المطلب بيده فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص
فان فاعلى عليه فاني وكرني لا اصل ان الخوازة ثمانية لا تكون ابطالا لنقصنا الاولى لان النقص من النقص

ووفقى بين الخيال والخيال الذي عليه اصل المال كان الخيال ان يرجع بدنية على الخيال عليه لان فناء النفس في وقت كفتها كنه نفسه ووفقى بين
بين الطالب بال نفسية الموات كان له ان يرجع على الخيال عليه بدنية كذا كسهم منها وليس للفعل في ان يرجع على الذي عليه اصل
المال لانه يشترط ووافق الخيال على كل وجه بينهما على ان يفقد في تصرفه ونفسه لم يرب عن الفناء حسب ما
بيته يرجع الى قول النفس في عن ايها قضيت فان مات النفس في نيل الهوان واثاب كان الفناء من الخيال عليه لان الفناء يكون
عن المطلوب فلا بد ان اذا حال غريم على المشتري حواله مقيدة بالتمسك لا يمتلي للباقي حتى يلحقه ووافق الخيال المشتري البائع على غير
الكان للباقي من المحسن في ظاهر الرواية وذكر في العلل من الاملا اذا حال الزوج امرأة بعد اتمامها على آخر كان للزوج ان يدخل
بها في قول يفتتج ووافق الخيال المرأة على زوجها بالمهر غريمها كان لها ان تمنع نفسها لان غريمها بشر وكذا ما لم يحصل العقد ان
وكذا كان لها حق النكاح رجل عليه الف رجل فاحاله على رجل ثم ان الخيال عليه حال الطالب بها على الذي عليه اصل وذكر في الفتاوى
ان الخيال عليه يبرأ منه وان نوى المال على الذي عليه اصل لم يبرأ الى الخيال عليه الاول ولا منه على الخالق على الاصل في نفس
الا على ولبس ما قضيت الاول لا يجوز واليه المال لرجل على رجل مال فحال الطالب للزوجين اطلق على جليك على فان كان على
فما من ذلك ففعل فهو جائز وان خيسته بالمال انما يشاء لانه لا يشترط الضمان على الخيال فحق الخيال كذا لان الخيال يشترط
برائة الخيال كذا لرجل على رجل على رجل مال فحال الطالب عليه فاك ثم ساء الخيال له وان كان عليه ان يكون
عليه شي قال ابو يوسف لا يصح الخيال له وان قام بهيته انه حجة لا يفتل بهيته لان المشهود عليه نائب النكاح الخيال عليه
حاضرة وحده الخيال لا يشترط الخيال لا يشترط كان حجة في الخيال لا يكون الفعل قوله في ذلك رجل على امرأة بعد اتمامها على رجل قبل
الخواتم ثم غاب الزوج فاقام الخيال عليه بيته ان يحتاج الى ان فاسد ليس هناك بعد الا يقين بيته ولو ادعى على المرأة انما كانت
ايرت زوجها عن صداها وان الزوج اعطاه المهر وابعدها منها شيئا وقضيت ببيتته وان كان السبع غير مشهود
لا يقبل بيته وكذا اذا كان مفقودا به فاقام عليه لا يقبل بيته الخيال عليه كذا في الكفيل رجل يشتري من رجل بيته
بائت وبيعهم وكل من ثم ان الفصل حال البائع على رجل ثم ان البائع اراد ان يبرأ المال من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل فاقام
المشتري ولو حال المشتري بالتمسك على رجل لا يمتلي له مطالبته المشتري يشتري من رجل غيبه او مضى ثم ان المشتري حال البائع
التمسك على رجل المشتري عليه مال ثم ان المشتري فقه المال من غيبه من الخيال جاز ولم يكن الخيال عليه ان يرجع بذلك على المشتري
وكذا كان ونفسه اجنى من المشتري وان فقهه اجنى عن الخيال عليه كان الخيال عليه ان يرجع على المشتري لان الفناء لا يقضي على الخيال

[illegible]

[illegible]

من دعواك على فلان على العت درهم من مالي او على الفقي بده على العت درهم على اني ضامن لفلان قال سائر
 فلان من دعواك على العت درهم فقال المدعي صاحت فتوقف الصلح على اجازة القاضي فليد ان اجازة استخاره بكره البذل وان روي بطر ويخرج
 الاجنبى من بسين لان الاجنبى لم يصف الصلح اني نفسه ولا الى غيره لم يفسر بصلح الفصول لا يفت عليه الا بده الامور فانه لا يملك
 شي من ذلك فتوقف كرجل قال فغيره خالف امره على العت درهم ولم يصف اني مالي نفسه ولم يفسر بتوقف الصلح على اجازة المارة
 اجازة تفت عليها ويلزمها المال لا على الاجنبى وان روت بطر لانه انما انشأ الصلح ليهلكه لطلبها وما واما ما قال الاجنبى لمدعي صاحب كس
 ودعواك على فلان على العت درهم فقلت المتعلق خرج فبده قال فبدهم بده الاول سواء لانه انما انشأ الصلح اني نفسه فقلت الصلح فهو مالي المدعي عليه
 والا ضامه الى نفسه فقلت تحمل لسياسة والوجه انه دخل غير ذلك فكان نصيب مدعي عليه وقال بعضهم بانه بده قوله صالحني من دعواك
 على فلان على العت درهم فقلت الصلح عليه ويلزم المال على كل حال لانه انما انشأ الصلح اني نفسه فخرجت انما كنهه فذكر بك ما لك بده
 وبغيره قوله قول الوكيل بده اشتريت فانه يكون مضمينا للصحة اني نفسه فخرج الية المحفوظ وهو قال صالحني على العت درهم وقال صالحني
 فلان على العت درهم من مالي او على الفقي بده او عت درهم على اني ضامن فقي بده الوجه الثالثه يفت الصلح على الاجنبى ويلزمه المال لو
 يرجع بده لك على المدعي عليه انما لم يكن باثر المدعي عليه اما قوله صالحني فانه انما انشأ الصلح اني نفسه فبده عليه ويكون بده التزم المال بمصايط
 البين على المدعي عليه وكذا اني قوله صالح فلان بالعت درهم من مالي لان انما ضامه البذل الى مالي فبده بده فبده نصيبه الى نفسه فان الرجل
 بطل فغيره شتر عبد بالعت درهم من مالي يكون فوكيما وكذا قوله صالح فلان على العت درهم على اني ضامن فبده قوله صالح فلان على ان بده
 على لا على وجه الكفاية لان الكفاية لا تكون الا بده وجوب المال على الاصل ومن انكار المدعي عليه لاشي على المدعي عليه الذي فخرنا اذا
 كان المدعي عليه منكرا به صالح الفصول في غير امره فان صالح بامره وبغيره فبده على خمسة وجوب البذل قال الامور المدعي صالح فلان فبده
 على العت درهم ففت الصلح على المدعي عليه لان الفصول انما لم يكن مأمورا في بده الوجه كان الصلح مع المدعي عليه فانه كان باثر المدعي
 عليه فبده عليه وجب المال على المدعي عليه ويخرج الامور من بسين وان قال الامور المدعي صاحب كس على العت درهم فقلت المتعلق
 راجع فبده على فلان فان الصلح فغيره بده المدعي عليه فبده بعض يكون الصلح مع المدعي عليه فانه كان مأمورا بده نصيبه على المدعي عليه
 ونتم بعت البعض يكون الصلح مع المدعي كاد قال صالحني عن دعواك على العت درهم ففت الصلح على الامور وجب المال على الامور ثم
 يرجع على الامر لانه انما انشأ الصلح اني نفسه وبغيره فبده قوله قول الوكيل بده اشتريت فانه يكون مضمينا للصحة اني نفسه فخرج الية المحفوظ وهو قال صالحني على العت درهم وقال صالحني
 ضامن ففت الصلح على المدعي عليه والمدعي بالخيار ان شاء طالب المدعي عليه البذل فبده نصيبه وان شاء طالب الصلح فبده كفاية

غلات ما دام لم يكن له مورد في نفسه فحينئذ يفتى في بيعه على السالك ولا يرجع به إلى شيء عليه سكران كان حراً
 بالدين مصلحاً إلى بعض غيرهم وقوله على مرساة ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أنه في جميعه يوقف الصلح على إجازة المولى عليه وان
 قال سألتك أختك في الشئ فقلت على ما يوجد الذي ذكرنا وان قال صالحي على أخت ورجعته الصلح على الإجماع ولا يبرأ المال وحله
 يرجع على الذي عليه فلهذا وجب المال على نفسه لا مطلقاً لا يبرأ من المولى عليه بخلات ما لو كان المولى به عينا والمولى عليه مقرر كونه له
 مصلحاً إلى بعض غيرهم المولى عليه مصلحاً إلى بعض غيرهم لا يبرأ من المولى به وما لا يبرأ من غير المولى به لان غير المولى به
 على وان قال مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 قال مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 مقرر بالدين لكن على قوله على في خاص من كان له مصلحاً إلى بعض غيرهم لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 فيجوز ذلك الجا على نفسه بغيره إذا كان المولى به غير المولى به ولا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 ان قال مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 ثم هو يرجع بذلك على الأمر كقولك بغيره أو كقولك مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 عليه فوجب المال من المصلي كالمالك لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 لفت في يرجع على الأمر قبل الإجازة وكما قيل بغيره إذا كان المولى به عينا ما كان مصلحاً إلى بعض غيرهم لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 أو سكران ما كان مصلحاً إلى بعض غيرهم لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 عنه عن غيره على وجهين أحدهما ان مصلحاً بغيره أو بغير مصلحاً بغيره فهو على نفسه وجان قال مصلحاً فلهذا يوقف الصلح
 وأما الثاني فلهذا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 إلى نفسه لا يمكن فثبت عليه بغيره كقولك بغيره أو كقولك مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 فلهذا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 أما في مصلح إلى ما لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 التي خاص من يوقف ان إجازة بغيره كقوله في الصلح على الدين جعل على رجل أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من
 لا رجعت وانهما لا يجوز ولو أعطاه على وجه الصلح ما كان الصلح يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من قال لا يفتى في مصلح هذا على أخت ورجعته من

علی رجل العت ودرهم فصالحه منها علی خمسائة جاز وکتابه مانی وقرینه خمسائة ثم لرجل ادعی علی رجل العت ودرهم فاکثر فاصطفا علی خمسة
 ونايس جاز وآن فتر فاقبل القبس مطيل لان الصلح علی غیر بنس الخ لا یکنان لا بسا وانه وعترت بطل بالافتراق من غیر بنس رجل علی رجل
 العت ودرهم جاز وناست علی خمسة ونايس وافر فاقبل القبس مطيل ووصل الخ من الجوا وعلی الشبه جاز وکون مسرفا بل کیران مسفا
 نصف المودة وکذا لو کان ابی واما حادثة فصالحه علی العت بنهرت الی اجل جاز لان اصل المال اذا کان قرضا وصالحه الی اجل لا یصح
 انما یجوز ولو کان لرجل علی رجل مائة ودرهم ومانه وینار فصالحه من ذلک علی خمیس ودرهما وخرقة ونايس لرجل اجل جاز لانه حط وکذا
 ودرصالحه من ذلک علی خمیس ودرهما حادثة والی اجل جاز وکذا لو وصالحه علی خمیس ودرهما فخصته میضا برحالة والی اجل جاز لانه
 علی ما هو وول حق فی الزمن وولجودة وکذا ودرهم سو وفسالحه منها بعد الاکار علی العت ودرهم ثبته الی اجل لا یجوز لان
 النجیة افضل من السوء ووالد علی علیه التزم زیادة الحجر وبعاله الاجل فلا یجوز ولو ادعی نجیة فصالحه علی مثل مائة ودرهما حادثة
 والی اجل جاز لانه سفاط وکذا لو کان لرجل قبل رجل العت ودرهم علیه فصالحه منها علی خمسائة نجیة وفت بایاة فی المجلس لا یجوز فی
 قول نجیة ودرهم والی یوسف الاخرح لانه صالحه علی وجود من حقه لاسفا حانضه وکذا لو کان لرجل علی رجل العت ودرهم
 بیضا فصالحه علی خمسائة ودرهم نبر سو والی اجل جاز لانه حط وآن صالحه علی خمسائة ودرهم مفرقة بوزن سبعة الی اجل لا یجوز لان
 انه انما صلح علی وجود من حقه ولفظ راس حقه لا یجوز وآن صالحه علی أقل من حقه من راجح وکذا وعلی مثل حقه جوده واد
 قد راس حقه جاز لرجل علی رجل کر خطه فصالحه من مائة واکار علی فیصیح کر خطه وخصت کر شتر الی اجل بطل کذا وکذا وکذا
 علی رجل انفا فاکثر المدعی علیه فاراد ان یصالحه علی مائة فقال المدعی صالحک علی مائة ودرهم من الالف انی فی عابک وابرک
 من البقیة جاز ویر المدعی علیه من الباقی قضاء ودرمانه وآن قال صالحک من الالف علی مائة ودرهم قبل وابرک من الالف
 بری المطالب من الباقی قضاء ولا یبرأ وانه وکذا للمطالب قضاء الالف فاکثر الالف فیه وکذا للمطالب علی مائة
 ودرهم جاز قضائه وذلک لطلب البیان خیس منه المائة اذا کان یسیر البعوضه وانه من خفا ودرهم من الناس من عاونه الاستسکا
 فیسلم الاستسکا من راق علی شئ فاکثر الخان المسروق فاکثر فی الساق لا یجوز الصلح الا باجازه ارباب المسروق واکثر
 من هاکذا فان لم یکن الصلح علی غیر بنس فاکثر جاز الصلح ولا یقتضی علی اجازة اربابها لان اللغو مع الی غیره واما
 منه الصلح ان لم یکن فی بنس فاکثر واکثر فیه بنس فاکثر لا یجوز الصلح علی صاحب المودقة رجل سهاک علی رجل انما فخصته
 وفسخ انما علی البقیة وافر فاقبل قبض البقیة لا یجوز الصلح عت وکذا وادعی علی البقیة من غیر قضاء وافر فاقبل القبس

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وفسر به فان كان ذلك نهيا في المصروف الصالح جازا لان غير مصلح لم يثبت فليكن ان ثبتت فليكن القوت وان لم يثبت لم يثبت
 فهو مبتر لا يسلح في هذا الحكم نهيا او كان في المصروف انما كان ذلك في الشرقي ليلادها او كان في رستاق لا يسلح
 لان الصلح والانسبة اربا بخلاف ان ينسبوا عليه صلح ولا يرجع او ادها واما من انفسه اوق على شيئا او ينسبه فهو مبتر
 الا منى وان يدعى بالصلح او بالشرع عليها او ينسبه الى من لم يكن ذلك كذا من عليه الدين الموصول او صلح صاحبته على ارم الجحد
 حاله ان لم يكن ذلك فهو من جازا لان الاجل حقه فليكن سقاطه وكذا وقال بطلت الاجل الذي في اهل الدين وعزمت الاجل
 مبتر لا يسلح حاله ولو قال برئت من الاجل او قال لا حاجة لي في الاجل فهو مبتر والاصل على حاله وكذا قال ابرار
 الطالب من الاجل يكون لغوا ولا يسل الاجل من عليه الدين الموصول اذا قصروا مال قبل حلول الاجل لم يسمي المقتضى او حصة
 زبوا او بغيره سبوتة فربما عا وال مال موبلا وكذا زبوا بعد عب او صا على عب وقبض العبد على شئ او زبوا حر او زبوا
 مبيع القضا فافس ما وال مال موبلا وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او زبوا مبيع غير قصار كان المال موبلا
 لم يسل الاجل في الاتفاق والرد بالمبيع غير قصار فال مال حال رجلا له لها على رجل الف درهم ان لم يكن الدين واجبا بقصد
 بان رد ثوبا من خلاص رجل فقتله حصة بها على مائة محلة على ان اخرعه باقعي من حصة وهو اربع مائة وراحم الى سنة فال مال
 المقتضى فكون بينهما وما في حصة وذلك اجماعا باطل في قول حبيبة روح في فوفض الشريك الاخر شيئا كان للموخر ان
 يشترك في المقتضى وعلى قول سبيح روح في حصة جازا وان كان بينهما واجبا وانه حصة بها بان كانا شريكين
 شريكة عمان فان اخر الذي دلى الا وانه صح باجيلة في جميع الدين وان اخر الذي لم يباشر الا وانه على قول حبيبة روح الصلح
 باخيرة في حصة وعلى قولهما يبيع وان كانا متقارفين فاجل حصة بها وان كانا متقارفين فاجلة حصة بها على قولهما اهل ولو قيل
 او اهل الشئ فبما يبيع باجيلة في قول حبيبة روح وعلى قول سبيح روح الصلح وان اخرا احد الشريكين شيئا كان
 الصلح عاقدا باجر خط الكل او بنسبه في قول حبيبة روح وفي قول سبيح روح ان خط الكل اما اذا خط البعض فلان
 في نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقدا وانما الخط في قول حبيبة روح وفي قول سبيح روح ان خط الكل اما اذا خط البعض فلان
 في نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقدا وانما الخط في قول حبيبة روح وفي قول سبيح روح ان خط الكل اما اذا خط البعض فلان
 في نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقدا وانما الخط في قول حبيبة روح وفي قول سبيح روح ان خط الكل اما اذا خط البعض فلان

[illegible]

قال استودع ما وودعني شيئا ثم ضاع على شيئين معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني وبي حازه على زعم المدعي وفي زعم المدعي
 ان ضار ما مضى بالجوهر والصلح معه وان رجعت الى اذ ادعى صاحب المال الودعة وطلب الرجوع فاقبلت استودع بالودعة وسكت
 لم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم ضاع على شيئين معلوم جاز الصلح في قولهم والودعة المالك اذا ادعى صاحب
 المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرجوع والهلاك ثم ضاع على شيئين جاز الصلح في قولهم وادعى نصف الاخر واختلفوا
 قول الحقيقة في الصلح في الحقيقة لا يجوز الصلح في قوله وهو قول سيبويه في الاول وعليه القسري والمعل على ان
 صاحب المثل ما خلف استودع انه وادعى الهلاك لا يجوز الصلح اما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل بين المودع والودعة الرجوع او اذ ادعى
 المودع الرجوع والهلاك صاحب المال لا يصح في ذلك لا يكتفى به بلسانك وذكر الكرخي رحمه الله لا يجوز الصلح في قوله اي
 رجوع وادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصح في ذلك لم يكتف به فضا على شيئين وذكر انه لا يجوز الصلح في قولهم
 فان خلفا فيه ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها ملكك او ردوها فاصح الصلح في قوله اي يفتقر وقال صاحب
 المال قلت ذلك كان القول صاحب المال ولا يطل الصلح في رجوع مستأجرا بما دعه ورجوع قيمة الرهن بائنا ورجوعه في الرهن ملك
 الرهن لم يملك فاصطلى على ان يرد الرهن عليه فيسقط رهنه وادعى الباقي كان باطلا في قوله اي يفتقر رجوع لانه هذا صلح على الزيادة
 على الدين اذ لا يكون بغيره المودع اذ ادعى الهلاك والودعة وانما ضار ما مضى فاصطلى على شيئين كان باطلا وله الاجواب
 ادعى الرهن من الرهن على الرهن وانكر الرهن وتوان الرهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يعثر الرهن ولم ينكر فاصطلى على شيئين جاز
 الصلح في قولهم ويستبرئ من المودع فيما لم يزل يفتقر ان ضاع من قيمة على الف حادثة الى اجل ثم قام الفاضل فيه
 ان قيمة اقل من الف لا تقبل بينة في قول الحقيقة رجوع وفي قول ما جاز قبل ويستبرئ الزيادة فان عني الحقيقة رجوع
 الصلح على المقتضيات على اكثر من قيمة جاز وعني ما جاز ما عني قال في هذا اذا كان المقتضيات قاعا في وادعى بان كان المقتضيات اقل
 وما يشبه ذلك اما اذا كان مستهلكا حقيقة لا يجوز الصلح على اكثر من قيمة في قولهم حتى لو قضا وادعى ان الصلح وقع على اكثر
 من قيمة كان عليه الزيادة اما الخلاف فيما اذا اختلفا في ذلك وقام الفاضل فيه على ان الصلح وقع على اكثر من قيمة يكون
 من حقيقة رجوع وانما في هذا حقيقة رجوع ان الصلح على اكثر من قيمة يجوز في الحقيقة رجوع وان كان مستهلكا ولو قضا وادعى بان
 لم يملكه الزيادة وادعى ان صاحب الرهن يكتفي اذ ائتمن احداهما فليس معه موصرا فاحا ان كانت القيمة مضاعفة
 اكثر من نصف القيمة لا يجوز ولو كان المقتضيات معا فاضا الى ان كانت الواحدة اقل من نصف القيمة

[illegible]

أحد ما نصالحه معا فلهما على وراثة معلومة أو شيء آخر على أن يعطوهما كان باطلا لا يجب المال ويعطوه باطل سواء كان
 قبل الرق أو قبل الرق أو قد تم الرق فلهما على وراثة معلومة حتى وجب اللعان ثم صالحهما على أن لا تطالب اللعان كان باطلا لا يجب
 المال ويعطوهما بعد الرق أو قبل الرق جازر ولو أن رجلا أخذ سارقا في دار غير داره أو كان يدعى في ضارب به وقد عدا
 خرج له سهمه ثم من الدار فصالح السارق على مال معلوم حتى كلف منه كان باطلا وعليه أن يراد المال على سارق ولو كان قد
 من ضارب به قد كلف المال على السارق ويبرأ عن الخصومة إذا وقع سهمته إلى صاحبه أو لو كان هذا الصلح من صاحب
 السرقة بعد ما وقع إلى الغاصر المكان فذلك يلوغظ العقوبة وكان لفظه الهبة والهبة عندنا ليستقط العتق والامام
 أو الصلح شاربه المحرم على أن يبرأ منه لا ويعفو عنه لا يصح ويراد المال على شاربه المحرم سواء كان فذلك قبل الدخ أو
باب الصلح عن العقار وما يتعلق به رجل أو شقة في دار فصالح المشتري فهو على وجه ثلثة أن جري
 الصلح بينهما على أن يبرأ الشقة نصف الدار أو ثلثها أو غيرها المجردة من الثمن جاز ذلك فادرك المكان هذا الاصطلاح بينهما ما كان
 الشقة يطلب الزائدة وطلب الاستهاد فإن الشقة يكون خصة بأحد الشقة لأبنة المبتدأ أو يصير لما شقة فبالصلح
 لو كان ما الشقة شريك في الدار الشقة أو في الطريق كان الجاران خصة بالنصف الذي سلم فيه الشقة أو المكان هذا الاصطلاح بينهما
 قبل طلب الشقة يكون المصلح أحد النصف الذي أخذ به الشقة أو ثلثها أو غيرها المجردة من الثمن جاز ذلك فادرك المكان هذا الاصطلاح بينهما ما كان
 المكان المصلح جاز الدار ولو كان شقة المصلح في هذا الموضع شريك في المبيع أو الطريق فلهما الشقة به إلا أن كانا شري
 الذي خصة الاصطلاح على خصة البعض يكون بمنزلة كسوت عن الطالب الباقي فالكمان ذلك قبل أن يرضى بالطالب شقة
 والمكان يبرأ إذا لم يسلل فال رجل يشتري دارا ما شقة فصالح الشقة على أن يعطو الشقة وراثة سهمه ليس الشقة شقة
 بطلت شقة ولا يجب المال والمكان خصة بالمال زده على المشتري ولو جري الصلح على شقة وبين المشتري على أن أخذ الشقة
 ميتا مينا من الدار المجردة من الثمن على أن يسلم الشقة في الباقي لا يبرأ الصلح الجلاء أو جري الصلح بينهما على أن أخذ الشقة
 بنصف الثمن لأن حصته ليست من الثمن غير معلومة لا يعرف إلا بالتقويم فيطلب الصلح وأوالم المصلح بطلت شقة في جميع الدار الجلاء
 ما أو الصلح من الشقة على أن يعطو المشتري الشقة وراثة معلومة ليس الشقة فان ثم أوالم المصلح لم يطل شقة منها
 إذا لم يجر الصلح لا يطل شقة لأن ما أو الصلح من الشقة أو ثلثها أو غيرها المجردة من الثمن جاز ذلك فادرك المكان هذا الاصطلاح بينهما ما كان
 الدار أكثر من الثمن الذي يشتريه جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة سهمه المبتدأ بغير جميع قبل وهو يشتري رجل أو

[illegible]

لا يضمنها النكاحات قديمة البيع الصالح والنكاحات حديثة فذلك لا يصح الصالح الا اذا خصمه وجه من النكاحات فان خصمه الامام فصالحه
 على ان يصلي صاحب الفلحة الا لا معلوما على ان يترك الفلحة في موضعها فان النكاحات حديثة ورأي الامام مصلح المسلمين في ان يترك مالاً
 يضمنه في بيت ثلثين جاز فذلك ان كانت الفلحة لا تقصر بامارة لان الامام يملك الاعيان فيكون للمساكين اذا كان خبثهم
 مصلوهم لهم الا ان يجرى الصالح على ان يترك الفلحة على حالها فان اصطفا على ان يصلي المصالح لصاحب الفلحة الا لا معلوما لان الفلحة ان كانت
 في منفعة العامة بغيره الهواء وكذا كانت الفلحة على حوائج غير انفسه ففصل وجه من اهل السنة صاحب الفلحة على ان يترك النكاح
 الا لا معلوما على ان يترك الفلحة على ما بان ان كانت الصالح الى جميع الفلحة فقال صاحب هذه الا لال على ان يترك جميع الفلحة في موضعها
 يصح في حصته ويترفع في حصته الشكر الا ان شئهم ترك ملك ان جاز لشئهم كالاصل جاز في الكل ويكون بدل الصالح بسبب من
 شئهم كالاصل وان لم يجرى او نحو الفلحة بطل الصالح في حصته شئهم كالاصل ويكون صاحب الفلحة في سببهم من البديل وهل يصلي الصالح
 في حصته المصالح اختلف في المثالين قال بعضهم بطل والصاحب الفلحة ان يرجع عليه ليجب من البديل لانه لم يملك المقتصر وقال بعضهم
 لا يرجع في المصالح ليجب من البديل لان الصالح مع في بعض صاحب الفلحة انما لا يكون لهذا الصالح حتى الخصومة تعد في النكاحات
 فلهذا حديثه فان النكاحات قديمة ففصل على ان يترك حتى سبب لصاحب الفلحة ليس لا حاله بغيرها فلم يستفد هذه الصالحات
 لم يكن وان اصطفا على ان يصلي المصالح لصاحب الفلحة الا لا معلوما لان الفلحة ان كان الصالح من اهل السنة والنكاحات حديثة فذلك
 في المثالين بغيرهم جاز فذلك لا يكون كانت الفلحة بطل لان في غيرهم الهواء وقال بعضهم لا يجوز ذلك صحح هو الا على ان في
 منفعة اهل الطريق وروى ذلك بعضي من الصالح فلهذا على ان يترك في ملكه وخرج منها الى ارض جارة كان الجار لا يقطع الطريق
 هو الملك الا ان من ملكه فملكه بالحق في الارض وما قوت في السما والارض لان لا يقطع وهذه اذا كان لا يمكنه تعريض الهواء الى
 النكاح لا يمكنه تعريض الهواء بدون القسط الا الى النكاحات وبطل عليها فانه لا يقطع بل يملك صاحب النكاح بالقرع فان قطع هو كانه
 والنكاح لا يمكنه تعريض الهواء بالقطع انما لا ينشئ اذا قطع هو من موضع لورث الامر الى صاحبها ليعطيها صاحبها من ملك الموضع فان
 قطعها اهل هذه او من في موضع يضر صاحب النكاح بذلك صاحب النكاح يتمكن من تعريض الهواء بالقطع في موضع يضره غير
 يكون ضاراً لانه قوت على صاحب النكاح منفعة مقصود من غير ضرر وكذا لو كان لرجل نخلة او ثمار او رعي في ارض غيره فغيره
 كان لصاحب الارض ان يملكها بالقرع فان قطع صاحب الارض فملك عليه فممن اذا كان صاحب الزرع والشجر تنكح من يجوز له
 الشجر والزرع الى ارض لغيره من غير ان يملك عليه لانه في الموضع الذي لا يضمن الجار ليعطيها ليعطيها فان لا يرجع على صاحب

على ما نحن في معرفة الحق والمكان معطى الى التعريف في ذلك يمكن من حرق الضرر ببريق الامر الى انما هو في حجر صاحب الفلاحة بالقطع او كبر
صاحب الارض بالقطع المكان صاحب الفلاحة ما كانا داخلين بامر اقامه يربح على صاحب الفلاحة بانما في عطفنا ما كانا في ذلك في ربح
لم يكن هناك فانه قطع هو كان لان يربح على صاحب الفلاحة فان صاحب الفلاحة جاره على درهم معلومة ليترك له سبعة
عشرة لا يقطع له بجزءه الصالح الجارات الفلاحة اذا كانت على سكة غير نافذة فاحتمل ان يترك في ذلك فصار لهم على درهم معلومة
بترك الفلاحة على حالها فانه بجزءه يربح لهم حتى الخصومة تركت ذلك وكذا لو كانت الفلاحة على طريق العامة فصالح صاحب الفلاحة
والدرهم على درهم سارية بترك الفلاحة على حالها فانه بجزءه ترك لان لم يترك في سكة من الفلاحة
بجلاص الفلاحة رجل له باب في عورة او كورة على جاره مصالح على درهم معلومة به فغلب على الجار ليترك الكورة ولا يدركه ان كان
بالفلاحة لان الجار خالف في ربح صاحب الكورة عن الانتفاع بالمال فانه ما حجب المال ليترك من الظلم واكف من الظلم وجب وكذا
لو كان الصالح على ان يربح صاحب الكورة او درهم معلومة بترك الكورة والباب كان باطلا لان الجار ما كان في المال في ربح صاحب
الكورة عن التصرف في المال والانتفاع بالمال فانه على وجه الاذلة والذل من الغير وذلك اجل فصل في الصالح عن وجوب
الوقوف رسائل به الفصل لا يظهر من مجروره اربعة امان يكون الصالح على العلوم على العلوم او على الجهول على الجهول او على العلوم
على الجهول او على الجهول على العلوم اما الاول رجل ادعى شيئا معلوما من الدار انصفها او ثلثها او شبه ذلك او ادعى كل الدار فان ذلك
عليه ذلك وانكره الصالح من ذلك على ان علمه ما ذلك لان الصالح ادعى ما ليس به من سبعة المعلوم ما جاز الصالح او
وان صالح من الجهول يخبر في ذلك المكان لا يلحق به الى تسليم ثم تسليم ثم ادعى حقا في ادعى رجل فقال لي حق في ذلك الدار
والله على طيبه يدعي نفسه حقا في ربح في يد الله على درهم يسير بعد ما شينا ما اصطلى على ان يترك كل وجه منها وعده وبشر
صاحبه عن الخصومة كان حازر الزهني في الصالح لا يجازي ان التسليم وتسليم وان كان الصالح من الجهول يلحق به الى التسليم وتسليم
فانما هو ادعى حقا في ربح رجل ادعى ان الصالح على مال معلوم لطيفة الله على تسليم الله على طيبه او عاهه الله على لا يجوز ان يصالح
بتركه وعده وبشر من الخصومة حازر ذلك سواء كان الله على طيبه فانه لا يجوز ان يصالح على ان يربح الله على ان لا
المكان ما كان له معلومة وتو ادعى رجل حقا في ربح على تسليم فصار له على تسليم معلوم من فانه الدار ومن دار اخرى جاز
لدى به الصالح من الجهول الذي لا يلحق به التسليم على معلوم وان صالح على تسليم معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم قام الله على

بعد ذلك بيته ان جميع الدار له ياخذ الباقي في ظاهر الرواية لا يقل بيته وروى ابو حمزة سماعة عن محمد بن ابي بصير
عن بعض ركب الدار وروى الداعي لم يعم بيته ولكن الداعي عليه ان الدار له على صحيح اقاربه وروى عن سليمان الداعي الذي هو ابو
رجل ثقافي في دار في يد رجل فصيح على سبب معين من هذه الدار ابد او قال حتى يوت لا يجوز ذلك ولو صالح على دار اخرى
او على ارض اخرى جاز باتفاق الروايات رجل ادعى في حاله رجل موضع جند او ادعى في داره حلقا او سبيل او نجي الداعي
عليه ثم صالحه على وراثة سماعة فهو جاز لان صالح عن الجمهور على ما علم وروى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على سبيل او
ان يبيع على حاله منها كذا وكذا جند عا كان ذلك باطلا ان لم يوت له لك فقام سماعة ياسته او كثر اخلف في المصالح
قال اكثر في روح الجوز الصالح لانه يستاجر حائضا لم يصب عليه حصة وعاملته واستاجر غيرها فبقيت عدة عاملته جاز ذلك فلكل
الصالح وقال الغنية ابو جعفر لا يجوز الصالح وان ادعى رجل حقا في دار فصالحه على حقا في غيرها جاز ما اذا صالح على ان يكون رقبته
الطرفين الداعي فهو جاز باتفاق الروايات لان بيع رقبته الطرافين يجوز باتفاق الروايات فلكل الصالح على الطرافين والكلان الصالح على حق
المروضة وبيان لان في جوانب حتى المروضة واختلاف الروايات في جواز رقبته في رواية ولا يجوز في رواية فلكل الصالح على حتى المروضة
سبيل المار وبيع حق وضع الجند مع لا يجوز باتفاق الروايات فلكل الصالح على ذلك وروى في دار رجل حقا فصالحه على سبب
من هذه العلوة على سبب معين من علوة اخر فهو جاز لانه صالح عن الجمهور على ما علم وروى في ارض رجل حقا فصالحه على شتر جند
شهر لا يجوز ولو صالحه على شتر نهر ارضه جاز اعتبار الصالح بسبب وروى في دار رجل حقا او ادعى كل الدار فصالحه على كذا وكذا
وزاد اسماء الكمال لا يجوز في قول حبيفة روح لان عندنا لو كان كذا وكذا او اسماء من الدار لا يجوز فلكل الصالح عليه وعلى قول
صاحبه روح جاز بسبب فخر الصالح عليه وروى في داره اسماء من الدار لرجل فصالحه الداعي عليه في وراثة سماعة جازت الكل
ولو صالح على نصيب الداعي عليه من دار في يد رجل مقرن لك النكاح الداعي عليه نصيب الداعي عليه من ذلك جاز عند الكل جميعا
لان في شتر في نصيب من دار وشتر في نصيب من الدار لا يشترى الا يسم مقد نصيب البائع والبائع لا يسم
البائع وشتر لا يعلم ان لا يجوز لم يسم في قول حبيفة روح فلكل الصالح وعت اني يوسف روح الجوز لم يسم فلكل الصالح وقول
روح مضطرب وروى في بيت في يد رجل حقا فصالحه الداعي عليه من ذلك على سبب الداعي على سطح سنة ذكر في الكتاب
انه يجوز وقال بعض المتأخرين ان كان السطح محررا فان لم يكن محررا لا يجوز الصالح كالا لا يجوز اجارة السطح فقال بعضهم لا يجوز الصالح على
حال محرر كان لم يكن وكذا اجارة وقال بعض متأخري روح في اجارة السطح ليستتوه عن اصحابنا وبيان في رواية كتاب الصالح

[illegible]

اولى والده علم باب في الحيطان والطرقي ومجار المارزبانيات شمل على فصول الفصل الاول في استحقاق الحائط
والنصوة فيه وما يكون فيها لاسم الشكرين ان فصيل في الجدار مشترك بطلان تنازع في حائطين وارين ومن متصل بينهما
يقصو به لصاحب الاتصال وقد ذكرناه في ههنا في كتاب الدعوى من هذا الكتاب فتردها فلا تيبها بعد اربعين رجلا من ارجلها
ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا بالذن الشريك الاخر فترشك بذلك ولم يضره اربعين وارين انهم ولا صاحب
بنات ونسوة فاراد صاحب اعيال ان يسيد والى الاخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابو الليث روح في زماننا لا يجبر
الابن ان يكون بينهما ستره قال مولانا روح ويسمي ان يكون الجواب على التفصيل المكان اصل الحب والحقيل القسمه وكل كل
ومنه منها ان يني في نصيبه ستره لا يجبر الابي على ههنا والحقان اصل الحائط لا يثقل القسمه على ان هذا الوجه يوم الالي ههنا جاز
رجلين لكل حب منها عليه جمولات فوجس الحب ارفعوا احداهما وبناه بالفسد ومنه الاخر عن وضع الجمولات على ما كان عليه
القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف اخبرنا عن موضع الحب ارجل الجال وقسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع ما يني
ان يني عليه حائط لا يثقل جمولاته على ما كان في الاصل كان الباقي منبره على ههنا ليس له ان يمنعه صاحبه عن وضع الجمولات عليه
والحقان الجال وقسم لا يصيبه ذلك لا يكون منبره على ان يمنعه شريكه عن وضع الجمولات على هذا الجدار حتى يقسم نصفه
في البناء قال الشيخ الامام ابو نصر محمد بن الفضل روح يرجع عليه نصفه انفق ان بناه بامر القاضي ونصف قيمه البناء انما
بغير امر القاضي وقال الفقيه ابو الليث روح انما يرجع عليه نصف قيمه البناء او بنى بامر القاضي او بنى بغيره امر القاضي لا يرجع
بشيء وهو غير ذلك العلو والسفل او كان العلو لاحد ههنا والسفل للآخر فانه ما يني صاحب العلو السفل فغير امر صاحب السفل
ان بناه بغير امر القاضي يكون قسما على ارجح بشيئ الا اذا كان في موضع لم يكن هناك قاض فذلك لك ههنا وان ههنا صاحب السفل
السفل كان لصاحب العلو ان يامره بالبناء ليسني عليه العلو وذلك انما على روح حائطين رجلين انهم قال في حب الشكرين البناء
في الاما الى ان لا يجبر فان بناه الاخر ليس له ان يرجع على شريكه اذا لم يكن له ان ينيه شريكه بالبناء لان شبهه بانه ان يقاسم الاخر
انما انصفين وفي العلو من السفل اذا انهم فبني صاحب العلو السفل حين يتبع صاحب السفل عن البناء كان له ان يتبع
صاحب السفل ان يكن في سفل حتى يعطي صاحب العلو انفق في السفل ويكون السفل في يده فتره الركن وقال ولا شبه
هذا الحائط لان ارض الحائط عيستم والسفل حتى انهم لا يقسم وعن الفقيه ابى جعفر روح حائطين رجلين لكل حب منها عليه
حوله سطره فيها ههنا بغير ان صاحبها كان له ان يمنعه صاحبه عن وضع الجمولات عليه حتى يعطيه نصف قيمه الحائط منبسطا

انفرا و انكان بناه باؤنه ليس ان غنيه لكن يرج عليه نصف النخ جاد من مجلس واحد با عليه حمولة ليس للآخر حمولة
فاما والدي لا حمولة ان يضي عليه مثل حمولة شركه فكلوا فيه قال الفقيه ابو بكر البجلي ربح النكاحات حمولة شرعية حمولة فلكل خزان
يضي مثل حمولة النكاحات حمولة شريفة يدي ليس للآخر ان يضي وقال الفقيه ابو الليث ربح للآخر ان يضي عليه مثل حمولة
ان كان الخاطم يخل ذلك من تركه مغرانا الخاطم سبها او كثر في كتاب بعض النكاحات لكل وجوب سبها عليه بدو وجوبه و
سبها ما كثر للآخر ان يريه في جبهه و ان كان الخاطم يخله و عن الفقيه بركة البجلي ربح جاد من مجلس واحد با عليه بناه فاما
الجول حدوده الى من يضي آخر قال النكاحات الجول من الامين الى السب و من الامين الى السب و ان كان ربحه ان يسفل الخدمه و ملا
ان لا يكون قتل ضرر الخاطم و ان اراد ان يخلد ربحه ما كان لا يكون له ذلك لان لا يكون اكثر ضررا ما كان قال ابن السكيت
يخل لا يتجدد سب الخاطم و عن حمولة او كان الخاطم يشترك قدر فاقته الرجل فاما وجوب سبها يمين ان يريه في طوله ليس
و لك ان لا يشبه بكمه و استترك بين اثنين انهم يظهره و وطاقتين متلاصقتين فاما وجوب جهلان برب الخاطم ان لا يشبه
اموي حانبه و يكتفي باطلاق الذي هو بيني جانب بكمه سيرة و ان لا يشبه بكمه قال الفقيه ابو بكر البجلي ربح النكاحات فاقته و
ما ظهر ان الخاطم سبها لكل الخاطم يكون سبها ليس له ما ان يكره في شيا غير ان يشترك و ان كانا فخران كل
الخاطم لمن عليه لكل وجوب منهما ان يكره في راجع ما هو من مجلس واحد با عليه جبهه و فاما و الآخر ان يضي عليه جبهه
مثل جبهه و صاحب فقهه الآخر ان الجدا و يخل ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم ربح ليعال لصاحب الجذم و ان تشبه
فما يكن يشترك من العمل و ان شئت فادع فملك حتى يستويان صاحب العمل النكاح وضع فغيره ان يشبه بكمه فخر غلام
وان وصح ما يريه فهو عارية غير لازمة و هو كذا ربح مجلس جبهه ما ساكن و ارا و الآخر ان يسكن فو با و ارا و ارا و ارا و ارا
بها بيان فيها قال الفقيه ابو الليث ربح و عن الى كبر خلافه و قال و يقول الى القاسم انها رجل له سابطات يوم فوق سكة
مرا فاقه و حبه اطراف حذو على جدار مسجد فبالب فرقه و ارا و ان يخلد ربحه من غير ان يكره في شيا على ناء المسجد بناه و ان
سكة قال ابو القاسم ربح النكاحات بن الجدا و هو السكة و الذي من المسجد و السكة ما يكره شرعا في ذلك لانه مستقر لهم و
لم يكن كذا لك ملا من ذلك سكة جاد من مجلس واحد با عليه حمولة ليس للآخر حمولة شريفة قال الجدا الى الذي لا حمولة و
على صاحب الحمولة فلم يفرقه حتى سقط و انما يشترط بكمه قال ابو القاسم ربح ما فاقته لاشهاد و كان فخرها و تمكن من فخره و ارا
بضن المشهور عليه نصف فخره من سخره و جعل له بيت و ما نطها بيت مبر و من جاد و فاما و صاحب بيت ان يضي فخره

فروى سبعة غرة ولا يفتح حشبه على هذا الحائط قال ابو القاسم سمع ان في حلقه من غير ان يكون معه اهل الحائط شريك
لم يكن الجار ان عليه حائطين جلين انهم قد جناه حدها فغيبه شريك قال ابو القاسم سمع ان بناء متعلق الحائط الاول يكون
شريكه لا يكون له ان يفتح شريكه من اهل عليه وان بناء جلين وحشبه من قبل نفسه لم يكن لشريك ان يحل على الحائط حتى يورس
صفت فيه الحائط حائطين جلين احدهما عليه حشبه واحد والاخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجنب موضع حده وكل
الحائط الاخر ستمائة في القياس يكون جميع الحائط ستمائة كان ابو يوسف رجع يقول ولا ثم رجع الى الاستحسان وهو
قول ابي حنيفة رجع حائطين دارين احدهما عليه اربع من لبن واخر اخصما في الحائط فهو لصاحب الارض فبشره الجنب ودار
به قوم في يد كل حده منهم حصة اخصموا في رجع منها مقتودا واجر وسفها في حدهم ثم ظهر الدرع حرائق للاخر الى منزله فانه
بكل الدرع لصاحب السفلى غير ان لصاحب العلو طريقه عليه على حده اربع دارين لرجلين وفي وجه حدهما طاق في
الحائط يريد ان يجلد خوارستان قال الشيخ الامام ابو القاسم سمع رجع الحائط طاقا مرقعا على الاساس فليس له ان يجلد فيه
غير ان شريكه والحائط فخره ترك حيس بن الحائط فان كان الذي في جانيه الطاق مقربا فان كان الموضع بينهما لا يجلد
شيئا غير ان صاحب الفضل والحائط هو زعم ان ذلك له خاصة فلا بد لفعل بناءه ما لم يجر شيئا من بناء حده اربعين
انهم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملك حده اربعين الحشبه وترك موضع الحائط على حاله فسد انما كان وان سببه
الحائط في الموضع مسمى ومنه الاخر قال ابي حنيفة ابو بكر رجع ان اراد الذي في سببه ان يبي على طرف موضع الحائط ما يمايه جاز
يحل ساحة حده الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك من اراد ان يبي الحائط لا كان وادق منه وشريك الفضل من الحائط
سواء ذلك حائطين جلين سيرة عليه حشبه واحد ما انهم فاما واحد ما ان سببه والى الاخر فذلك ان كان موضع الحائط
او كان عرضا يمكن لكل حده منها ان يبي الحائط في نصيبه بغيره لا يجير الا بي على سببه وان لم يكن كذلك فله حشبه
على وجهه اربع حدها ان يبي هذا الحائط وفي هذا الوجه لا يجير الا بي على سببه الا اذا كان الاخر يحتاج الى ستره فله حشبه
وهو حشبه بغيره الى البيت رجع هذا اذا انهم الحائط ولو كان الحائط نحو فاف حده ما فهو والى سواء وست ذكرنا انما
اذا كان لكل حده منها عليه حشبه فوسم الحده اربع حدها وبنائه من ذلك الحائط والحائط صحيحا حده حدهما لا يجير
به على البناء وان بناءه جميعا فاما حدها ان يبي والى الاخر يجير الا بي ايضا فحاشم من رجلين غارت دارا وحده اربع حده
واحتاج الى المرتبة فاما حدهما المرتبة اربع حدهما فاف قال بعضهم واجر الباعين بها ويربها للاجرة او يارن لاجلها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ویدخل فی بده بسکه کان له ذلک وادوان یفتح لک الدار التي کانت له طریقاً فی بده بسکه فی الدار الحارثة لیسر له ذلک
رجل له دار فی سکه ظهر بده الدار فی سکه اخرى غیر نافذة وادوان یجلب الدار ویا فی بده بسکه اخفوا فیه یصحیح فی یفتح کلک
ادوان کلک فی سکه غیر نافذة وادوان کلک فی سکه غیر نافذة وادوان کلک فی سکه غیر نافذة وادوان کلک فی سکه غیر نافذة
بده بسکه کان له ذلک لیسر لاهل بسکه ان یمنعوه سکه غیر نافذة وادوان کلک فی سکه غیر نافذة وادوان کلک فی سکه غیر نافذة
ذلک لان العانة فیها من الدخول عند الخرج حتی یخفی الزحام سکه غیر نافذة قال ابو حنیفة رج لیس لاصحاب سکه ان یمنعوه
وان یمنعوا علی سبیلها ولا یمنعوا فیها سبیلهم لان الطريق الاکثر من غیرها انهم کان للفساد بده خلوا فی بده بسکه حتی
یخفی الزحام رج له دار فی سکه غیر نافذة لها باب ازوان یفتح لها باب اخر وسفل من بابها اخفوا فیه یصحیح فی سکه لیسر لک
ووادوان یفتح لها باب اخر علی من بابها کان له ذلک علو رجل وسفل لآخر قال ابو حنیفة رج لیس لصاحب العلوان منی فی
العلوان اوتیت منه الابرضاء صاحب کل وقال صاحباه رج له ذلک وادوان یضرب السفل والحار للغوی اذ ان الضرب السفل
من وادوان لم یضرب لا یمنع عند الاستنباء والا شکل یمنع رج له دار فی سکه غیر نافذة لها باب فی بده بسکه وظهر بده الدار
فی سکه نافذة لم وادوان یمنع صاحبها وادوان یجلب سکه نافذة لیسر له ذلک فیرا من اصحاب سکه وادوان یمنع فصل فیها
یجوز لاحد شریکین ان یفعل فی شریک راض بین رجلین روی ابن مالک عن سبیل من حبیب بن سبیل
سکه امان برزغ فیها رخصته وادی الدار شریک ان لیکن وروی ابن شام عن محمد بن رج ان له ذلک فی الوجع من شریک
له الدار شریکة اذ کان سکه ما غابا کان للآخر ان لیکن کل الدار وعت رخصته وروی رواية ان لیکن من الدار رخصته
واعتان ان یزید الدار شریک لیکن کان له ان لیکن کل الدار وادوان شریک بین رجلین کلک وعتان ان یزید الدار وادوان یزید
فی بعض الخشب من عطب بده لایضی وان خرف فیها یزید ویرا من علیها قال ابو حنیفة رج طریق غیر نافذة کان لها باب
طریق ان یمنع فیه الخشب وان یریط الدار وادوان یریط فیه وادوان عطب ان ابو حنیفة و الخشب لایضی وادوان یزید
ان یزید فیها لایضی وادوان یزید فیها لایضی وادوان یزید فیها لایضی وادوان یزید فیها لایضی وادوان یزید فیها لایضی
بل لها طریق اخر قباها یخفوها وکر من سماء عن محمد بن رج انه لیکون للشری طریق الاول ولا طریق الثاني فان لم
بین لها طریق فهو البیادان مشا رخصته وان مشا ترک وکره الدار شریک وادوان لم یفعل یخفوها ویرا من علیها طریق کان البیادان
علی البیادان سکه غیر نافذة وادوان یمنع لاهل یجلب فیها طناً فادوان ترک من الطريق معتار ما یرقیه الناس ویرتد لک

[illegible]

ذاك بترتيبها جاز وان طلب احداهما والى الآخر ذكر الكرخي روح ان عاصم لا يجير في قول حبيب بن عتيق وفي الدار اربع تجميعه لان
 في الدار لا يجري فتمت اليك فلك الغنم بصر في التباين وذكر شمس الدار لشمس روح الاطهر ان عاصم لا يجير في التباين لان في الدار
 غلت ناني بصبها اكثر مما غلت الاخرى لا يرجع احداهما على صاحبها بشي وفي الدار اربعه اذ انها في الغلة فاعلمت في
 نوبه بصبها اكثر مما غلت في نوبه الاخرى ليشتركان في الفضل ولو تباينا في دارين في مخرجين ان فعلا ذاك بترتيبها جاز وان
 عاصم في ظاهر الرواية ولو تباينا في محل او في شجر على ان ياكل ثمرة سنة وياكل الاخر سنة اخرى لا يجوز وكذا الاغنام ومجيب
 الجواب ان تباينا على ان يكون ولدا بها وصبها سنة له وسنة لاخر لا يجوز ويكون ذاك بينهما ولا يلحق فصل اللبن وصبه
 والتمر او جمل كل واحد منهما صاحب في حل المكان اللبس والصوت والتمر فاما كان ذاك باطلا وان كان صاحب الفضل يستهلك
 الفضل فلهما صاحب في حل برى لانه اذا جلد في حل والفضل قائم كان في حقه شبه المباح فيما يخص الغنم وبسبب الاستهلاك يكون
 ابرار عن الضمان وذلك جاز ولو كان صاحب مدين شريك في تباين في الحد جاز في قولهم وان طلب احداهما والى الآخر يجير وانما
 وفي مدين ولو تباينا في الحد جاز في قولهم وان طلب احداهما والى الآخر لا يجير لاني ولو تباينا في غلة فصبها بان تباينا سنة
 ان يورج واحد هاسته او شهر فكون الغلة والاخر يورج يوم كسنة فكون الغلة لا يجوز ذاك في قول حبيب بن عتيق روح
 في صب الواحد ولا في مدين وفي قول صاحب الجوز في صب الواحد ولا يجوز في مدين وفي الدار اربعه والدار اربعه
 لا يجوز للمهاجرة في قول حبيب بن عتيق روح لا يركب ولا يستعمل ولا يركب ولا يستعمل ولا يركب ولا يستعمل ولا يركب ولا يستعمل
 اذ انها يستعمل لا يجوز وان تباين كوما قال شيخ الامام المعروف بحدس من ان لا يجوز لاركوما ولا يستعمل
 واذا جازت للمهاجرة في صب الواحد في الحد من شرط ان يكون نفعه وكسوته عليه في نوبه فاذا خرج من حقه سنة يكون نفعه
 وكسوته على الاخر في نوبه جاز ذاك في الطعام ولا يجوز في الكسوة عليها واذا تباينا في مدين الغنم على ان يرجع صاحبها فصبها ويجز
 شهر جاز ذاك ولو كانت الجارية بين رجلين فحاشاها عليها من صاحب في نوبه فان انما يملكها للمهاجرة لا يصح
 على محل لان في ذاك تحصيل النفع على صاحبها ولو كان بين رجلين عصب وادته وتباين على ان يترك ماله احداهما والى الآخر
 الاخر على ان طعام الامة على من شه طاعة الامة وطعام مذهب على الاخر جاز ذاك استحسانا وكذا ان كان بين رجلين طعام
 الامة على من تخذله الامة وطعام مذهب على الاخر وكسوتها يكون عليها كما في الفارية فان نفعه تم تكون على مدينه وكما كان في
 ذاك فضل في ذكر الفاظ تكون سهرا بالملك لفاطمة لا يكون في مذهب روح في الكتاب سنة لفاطمة

[illegible]

شک کان قرار و کذا و قال براتی منها و چه بستانه ای و قصدت به علی آنچه بستانک نشان قرار و کذا و قال غیر و به
 علیک لعنت در هم فقال المدعی علیه غیر و به او قال لا تجلس فانما و فی الیک او قال حتی افرج حسنه و فی او قال المدعی علیه
 کرده کان قرار و کذا و قال فقال غدا او قال فسوف تأخذ به لا یكون قرار و کذا و قال فی علیک لعنت در هم فقال المدعی علیه انما
 منها غدا امرها یكون قرار بجهنم و کذا و قال فی علیک لعنت در هم فقال کینه به و او ترانو بار بایر کنی لا یكون قرار و کذا و قال
 فی علیک لعنت در هم فقال المدعی علیه مع ما به و بنا قال الفقیه ابو بکر رح لا یكون قرار و قال الفقیه ابو الیثم رح ان قصدت
 فی الذانی صرح قراره بالمالین و ان کذب فی الذانی صرح قراره بالدرهم رح او فی بد رجلی فقال المدعی علیه براتی صرح
 الله لا یكون قرار و کذا و فی ما فی در هم فقال المدعی علیه قد قضیتک ما به بس ما به ملاحی کاک علی لم یکن قرار و کذا و قال
 او مدعی ما به در هم فقال المدعی علیه قد قضیتک خمیس در هم لا یكون قرار و کذا و قال قضیتک کان قرار او علیه اثبات لعنه قرار و کذا
 قال رجل فی علیک لعنت در هم فقال المدعی علیه فی علیک لعنت در هم عن بسیمو سمعت رح انه لا یكون قرار و کذا و کذا و قال
 المدعی علیه ولی علیک لعنت در هم او قال فی علیک لعنتکما او قال ولی علیک لعنتکما او قال المدعی علیه ولی علیک
 ایضا لعنت در هم او قال رجل لعنتکما او قال المدعی علیه لعنتکما او قال المدعی علیه لعنتکما او قال المدعی علیه لعنتکما
 ایضا قلت فلما لا یكون قرار فی شئی من ذلک و قال محمد رح یكون قرار فی خمیس ذلک و ان رجلا فی بدیه و از قرار
 کان یذبح علیها الی فلان لم یکن قراره بالدرهم او قال المدعی علیه کل ما یوجب فی ذلک
 المدعی بخطه فنفذ التزمه قال ابی حنیفه الامام ابو بکر رح بعض فضل رح لم یکن ذلک قرار او قال لانه روی عن اصحابنا رح ان
 او قال کل ما قراره علی فاما مقربه لایبزره شیئی رجل قال لایبزره شیئی من بدی الناس غیر ذلک حیرت و سمعت
 فی اهرک فالتاری بخشیدم فقال القوم هل نشهد علی هبتک فقالوا نهزرتن گواه بشتند قالوا نهزرتن
 یجمل الرد و یجمل القصد بقی فانما بصیرتته را بقرینه ان قاله المرأة اری بتبشیر الله لا یكون قراره بالدرهم او قال
 فلان علی لعنت فی کسالی کان باطلا و کذا و قال فی صابی ذکر فی المستثنی انه قرار او قال ابو فضل رح قوله فی ذلک
 قرار بطلان ما ذکر فی الاصل رجل او مدعی علی رجل الفاضل المدعی علیه قد عطیتک و عموک لم یکن قرار و کذا و قال
 المدعی علیه اخر عن عموک شهر او قال اخر الذی او عیت لم یکن قرار و کذا و قال اخر عن عموک حتی لعنت م ما علی عطیتکها
 یكون قرار و کذا و قال حتی لعنت م ما علی عطیتک م عموک فلیس قراره بالدرهم او قال اخر فی علیک لعنت در هم فقال

ووجه الساقية في التوب او خرقه او نحوها ثم كبر فكذلك شهدوا ولا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بل كالللال الا ان يقول لهم
 شهدوا على به المال وكل ما عرف في الاقرار فهو في الطلاق والعساق كذلك الا في الحب وودوا وخصصوا وكتب
 الرجل في صحيفة حسابة ففعلان على علف درهم ثم قرأه كتب وانكر المال او شهد الشهود على انه كتب وهو منكر المال فذكر
 في الكتاب لا يلزم شيرو ولو قال وجدت في كتابي ان ففعلان على علف درهم او قال وجدت في ذكرى او في
 وخطي ان ففعلان على علف درهم او قال كتبت بيدي ان ففعلان على علف درهم كان ذلك باطلا لا يلزم شيرو
 تحمل ولو قال ففعلان على علف درهم في حسابي او في كتابي غم قال اردت بذلك ان تجعل باطلا يلزمه المال في القصة
 وقال يشايخنا فيهم من كان مكتوبا بالخطا لم يباح في يادو كاره لزمه لانه لا يكتب في يادو كاره الا ما كان عليه
 الناس والناس عليه رجل قرأ على رجل مكا جال وقال لا شهد عليك بهذا المال الذي في جيبك فقال نعم كان
 اقراره ان شهد عليه رجل كتب على نفسه صكاف قوم ثم قال اخموا عليه ولم يقل شهدوا عليه ثم كبر فكذلك شهدوا
 لا يحمل لهم ان يشهدوا عليه بل كالللال وكذا لو قال الشهود ان شهد عليك بهذا المال اخموا عليه ولو قالوا اخمنا عليك
 فقال شهدوا عليه كان اقراره ان شهدوا عليه وكذا الاشارة المعهودة من الاخرس تكون مستهرا او كذا
 لو كتب الاخرس ولو كان قادرا على الكتابة فامارة جازت اشارته والمرضى الذي احمق سانه لا يجزى اشارته
 قال لا حراخذت منك افاء ودية وانما غصبها فصاحت الودية وهذه علف فغصب قال المقر له لابل ملك
 فغصب فغيب الودية كان القول قول المقر له خبث هذه الالف وبغرم المقر فافاء اخرى وكذا لو قال المقر له
 غصبني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر وودعتي افاء وغصبت منك افاء وملك الودية وبقي
 فغصب وقال المقر له لابل ملك فغصب كان القول قول المقر له خبث هذه الالف ولا يصح شيئا رجل قال
 غصبه هذه الالف ودية لك فدى فقال المقر كذبت بودية ولي عليك من قرض او من بيع ثم غصب
 المقر له من الودية واداد المقر ان خبث الودية فضاء من الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان شهدا
 بالودية ولا يطل البر واداد قال المقر لميت بودية ولكن اقرضتها ليعينها وجب المقر قرض كان المقر له ان خبث
 الالف بعينها الا ان يصحده المقر في القرض لا يكون المقر له ان خبث الالف بعينها ولو قال رجل لرجل اكتب
 علف درهم من قرض فقال المقر ليس عليك منه من ولكن من بيع فجب المقر القرض ومن يبيع كان المقر له ان خبث

أخذ الالف نحو ضامه على لانها انقضا على الدين وتو قال هذه الالف اخذتها منك غصبا وقال المقر لم ياخذت
ولكن لي عليك ثمن من ثمن بيع وحج المقر الدين ولمض بسبب المقر له على الالف لغصب سبيل ولدان ياخذ من
المقر انقضا لانها انقضا على وجوب الالف اجل ساكن وادار قرانه كان يدفع الى فلان غلة هذه الدار ثم قال الدار وادار
كان القول قوله الاول لا يكون قرار بان الدار لم يخذ منه الاجرة وذكرنا طعنى روح ان هذا رواية ابن سنان
عن محمد بن قتي رواية هشام عنه يكون قرار بالمالك لمن كان يدفع اليه غلة رجل قال فغيره اربع مئة مائة
هذا وقال ساجدة مائة او قل اعركت مائة هذه فقال نعم كان قوله نعم قرار بالمالك وكذا لو قال له ادفع لي
غلة مائة هذا او اعطني ثوب مائة هذا فقال نعم نعمت اقرارا لثوب والعبد وكذا لو قال اخرج بابا
هذا او قال سراج وابتي هذه او قال اعطني سراج فبلى هذا ولجام فبلى هذا فقال نعم كان اقرارا وتو قال انما طلب
في جميع فلك لا لا يكون اقرارا لرجل قال فغيره لم غصبك الالهة المائة كان اقرارا بالمالك كذا لو قال مالك
على الالهة درهم او مائة درهم او اكثر من مائة درهم كان اقرارا بالمائة وتو قال مالك على اكثر من مائة درهم
ولا اقل لم يكن اقرارا المقر له او اقرارا على الاخر وصدا الثاني صح فلك ويكون حتى القبض للماول
فان ادعى المقر في الثاني ميراث رجل قال لامرأته بقرتي هذه لك قال ابو القاسم روح ان قال بانها ربيبة
ان كان من تركه يكون ربيبة فلا بد من تسليم وان قال نرسب او قال ان توسب يكون اقرارا لرجل قال لانه
الصغير ان يال تركه وم او بام تركه وم وان تركه وم يكون تليكا وقال شيخ الامام الاجل الاستاذ طهري
روح بام تركه وم لا يكون تليكا ولا اقرارا وذكر في المستقى اذا قال ارضي هذه وذكر حوده فلان او قال
الارض التي حب ودما كذا فلو لدى فلان ميسر صغير كان جائزا ويكون تليكا وذكر في المستقى رجل قال فلان
نصف غلة هذا السنان او قال نصف غلة هذا غصب جائزا قراره بالعد وتو قال نصف وادى هذه او نصف
جدي هذا ونصف تباني هذا الايجز ولا يلزم بهذا الاشارة اشيء قالوا اذا اوصاف المال الى نفسه ولا بان قال
معهني هذا فلان يكون ربيبة على كل حال وان لم يصف في نفسه فان قال هذا المال فلان يكون ربيبة
وذكر في المستقى رجل قال وادى هذه لاولادى الا صاع يكون باطلا لانها ربيبة فان لم يبيع الا ولادى كان باطلا
وان قال هذه الدار للابن صاع من اولادى فهو ربيبة روي ثلثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو

قال قلت وراعي هذه فعلان كانت به وتو قال قلت هذه الدار فعلان يكون قرار رجل اربعين لرجل ثم اكرهت
 المشايخ فيه قال ادبره فمضى روح جليفت منه ما قدرت له بكة او قال ابو القاسم الصغار روح الجليفت على الاقرار ان
 في الدين بجليفت منه ما عليك كذا وفي العيين بجليفت على العيين من في يد رجل اقرانه لرجل ولم يكن سببا في ذلك
 من سباب الملك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح صح اقراره حكما ولا لجل للقره وان اراد المقر هذا الاقرار فليكن
 مبته اقل لا يمكنه لان الاقرار اقرار وليس بملك رجل قال في محبة جميع ما هو داخل منزلي لامرأة هذه ثم
 مات صح اقراره قضاه فان قلت المرأة سبب من سباب الملك من بيع او هبة كان لها ذلك والا فمفسر الاقرار
 لا تملك رجل اوى على رجل انما خمسائة منها موطئة وخمسائة منها موبلة وقال الله على عليه مرا بقره جيزي واد
 نيت قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ فطير الدين روح هذا جواب الموصل وقال الشيخ الامام الاجل نجم الدين عمر
 لنفسه روح قال رجل من فعلان وه درهم وادني سبب لا يبرمه بشيء من الكلام ما لم يقل على اوفى ذمتي قال فو
 ان يكون هذا اقرارا لكان العرف رجل اقرني محبة وكحال عقله ان جميع ما هو داخل منزله لامرأة غير ماله من الشيخ
 ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن ان ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصغار روح ان عقلت المرأة ان جميع ما
 الزوج كان لها بيع او هبة كان لها ان تستغ ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان عقلت ان لم يكن سببها
 ولا هبة لا يصير ملكا لها بل ملك الاقرار رجل قال جميع ما يعرف مني او جميع ما يملك في فعلان قال ابو بكر
 الاسكاف روح هذا اقرار وتو قال جميع مالي او جميع ما الملك فعلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجزى على ذلك
 وتو قال جميع ما في متي فعلان كان هبة اراو قال جميع ما في متي بعت فعلان حار لبيع وتو قال جميع ما الملك
 بعت فعلان كان لبيع فاسد ارجل اقر لا بعت في محبة جميع ما في منزله من الفخر والادواني وغير ذلك مما يقع عليه
 الملك من موقوف الاموال كلها وفي الرستاق دواب وعلمان وهو ساكن في البلدة قال ابو بكر الاسكاف اقرار
 على ما هو في منزله الذي هو ساكنه في البلدة وما كان من الدواب بيعتها الى الباقورة فانها روي بعت الى وطنه
 اقرارها لانه بعت في البلدة وما كان من الدواب بيعتها الى الباقورة فانها روي بعت الى وطنه
 غير ما فرضت انما درهم فقال لا اعود بها ولا اعود بعبدها كان ذلك اقرارا لان العود والاعادة يكون للرجوع
 بعل قال فغيره لم يفسدك الا انما كان اقرارا بالامانة وكذا لو قال ففعلتني هذه الامانة فقال لا يفسدك بعبدها

به المائة شيئا كان اقراره ان قال لم تضربك مع هذه المائة شيئا كان اقراره ان قال لم تضربك اقراره
 او منك فالحل اقراره ولو قال بغيره اقرضت مائة درهم فقال ما استقرضت من احد قبلك اذ من احد غيرك
 من احد سوأك او قال لا استقرض من احد بعدك او لم استقرض من احد منك شيئا من ذلك لا يكون اقراره ان قال
 شمس المائة خمسة رجا لانه لو صرح وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شي لان هذا ليس من سوال
 وليس كل من سأل شيئا يعطيه بخلاف قوله اقرضتني فان ذلك يكون اقراره وذكر في بعض الروايات اذا
 قال الرجل بغيره استقرضت منك انما يكون اقراره ان قال بغيره فعلت كذا اذا كان لك على مائة درهم
 كان لك اقراره بغيره ابتلع لان البوتيل في الاضواء البوتيل في البوتيل وفي الحربة انا في
 الفارسية چون يكون التعليق رجل التفت الى والدته ثم قال في حجة جميع ناني يدي من المال هو لك قال
 ابو بكر الاسكاف رح النكاح الى الوالدة اني اقربها فاما لعينه فاللال للوالدة والنكاح الابن فاستهلك فكل المال
 به ذلك لا يكال ولا يوزن وقد ترك الابن وراهم او وانيسر قالوا له في سعة من ان تتناول من الدراهم والدينار
 مقدار ما ستهلك الابن لب باقرها لان الذي اقرها كان بمنزلة ناسخ فلما ستهلك بطل الصلح وعاد الدين
 كما كان رجلا له سبعة اولاد اقر في حجة وجواز اقراره ان خمسة من اولاده عليه درهم وسماهم في اشراك عمره
 وفلان وفلان وفلان مات الرجل بعد ذلك فشهد الشهود بعب موته على اقراره بعد ذلك لان الشهود قالوا
 نعرف هؤلاء الاولاد لانهم كانوا حاضرين عند اقراره قال ابو القاسم رح ان اقر سائر الورثة باسماي هؤلاء
 وانكروا اقراريت ثبت بشهادتهم ومن جازت الورثة اسماي الاولاد كلكت المدعون اقامة لبيته على ما
 اذ لم يكن في الورثة مثلهم في الاسماي رجل اقر امرأته بدار في حجة ومخراب ثم عمرها من ماله ثم مات الرجل
 وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن ان العماره ميراث واغتت المرأة ان الدار والعماره هما قال بقيقه ابو جعفر
 رح النكاح الزوج عمرها بدارها فالعماره لها وفقهه ومن عليها وقهر المرأة حصة الابن والنكاح الزوج عمرها بغير
 اذ بها النفس فالعماره ميراث والمرأة ان تفر من قيمة نصيب الابن يسلم كل العماره لهما رجل هو يقول بنسبت قال
 انا في فلان قال ابو يوسف رح يكون اقراره بالرق داروي عن ابني بمريرة رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال لا يقول احدكم بيري او بنتي فان كلكم حبيد وسالك ما رضى عن رجل ولكن ينقل غلامى وجاريته ونحوهما

وقال قال مقيس مولى البيت من في بلادنا اذا قال الرجل انما نزلنا لايكون اقرا له بالرق وانما نعلم من ارض
ارض في يد رجل اقرني مرصداها وقت قالوا وان اقر بوقت من قبل نفسه يكون من انكث وان اقر بوقت من غير
فان صدقوا وقتا او رثته جاز في الكل وان استه بوقت ولم يبين من جهة او من جهة غيره فهو من انكث
رجل قال حميد ماني يدى فلان قال نعم لا بد من رجوع في بيابان يده ولا يسم قبل بيابان وبكره
بما سمع الصبي رجل قال ماني يدى من قليل او كثير وعجب وغيره فلان صح اقرا له سام وليس بعدل فان حضر
المقره واراد ان يخذلها ماني يده واصطفا في عبيد في يده انه كان في يده وقت لا قرار او لم يكن كان القول
فيه قول المقر وكذا لو قال حميد ماني عاتق فلان رجل قال ماني من بنات عبيد او قال خرج بنات عبيد من بيتك
ثم وعاد بعد ذلك واقام لم يستدكر في استحقاقه لا يقبل بيته الا اذا اوصاه بسبب حادث مرض او بغيره
او مرته ثم اعني عبيد ذلك قال لو نصر رجلا كان صدق لورثته في اقرا له لخرقة كان عبيد لها وقتا باطل فلان
كذلك جاز وقت من انكث رجل كان يمرض يومين وثلث ايام ويمرض يوما ويصح يومين فاقرا له بدن قال ابو نصر
ان اقرا له في مرض صح عبيد جاز اقرا له وان اقرني مرضه الذي الرثه انصره وقيل ذلك بوجه لا يجوز اقرا له
رجل قال قد قبضت من بيت فلان مائة درهم ثم قال يلى او يى فلان آخر فانه يقبض بالمانه لئلا يصيبها ويضم
مثله الذي اقرها له واقرا له عبيد المانه من سببه بمنزلة قوله قبضت منها وخضت وكذا لو قال قبضت من صنف فلان
فلان او من كسر فلان عبيد درهم او من سخط فلان ثوبا او من قرته فلان كرحط او من ثقل فلان كثر او من ربح فلان
خضه كل ذلك يكون بمنزلة اقرا له بالقبض من يده وكذا لو قال قبضت من ارض فلان على رطلي يقبض الرطل على صاحب
الارض وكذا لو قال اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا او كانت الدار في يدي باجارة لا يصيد
وان اقام لم يستدكر الدار كانت في يده باجارة يبرى عن الضمان وتوعدى واداني يد رجل فاقرا له على عليه ان لا يبيع
كان يسكن به الدار لا يكون مقر الماله الدار على رجل قال فلان على مائة درهم او قبلى مائة درهم فهو رثه اربا له فلان
يصدق انها ودنيه الا اذا قال موصوفا وقال عسى فلان عبيد درهم او مسمى او في بيتي او في عني او في فودي
رجل اقر رجل بدين ثم مات فقال دار شابت كان اقرا له بقبضه قالوا طاعت المقر فقد اقر لك بدينه لال او لم يجر
رجل قال قبضت من فلان مائة كانت له عليه او قال كانت ودني عنده فقبضتها وقال فلان ليل بديني ولم يكن

[illegible]

تمامه وفي الاستحسان لم ير ما تان وهو ما تو قال كست مطلقا هس واحد قبل تسعين في الاستحسان يكون قرارا
تسعين فليدر اكثر باءا كذا تو قال على ما تان دليل ما تان في الاستحسان لم ير اكثر الما ليد وكذا انو سته رك في الصفة
مان ثلثي اهل سواد وسواد دليل غير لم ير افضلها وروا خلفه بحسبان قال فعلان على نصف درهم دليل ما تان
وبناراه قال كخطه دليل كشر غير لم ير لالان مبيعا وتو قال فعلان على ما تان مثقال ونصف فضة فيها نصفان وتو
قال كخطه وشعير عليه من كل واحد كروا قال كخطه وشعير وسهم كان ثلثا ما لم ير من كل وجه ثلثة وتو قال فعلان
منه في عشرة اثواب هريرة ومروية لم ير من كل وجه خمسة وتو قال او ثمانية او اربعة او اربعة او اربعة او اربعة
والبيان في التلخيص انما اصله بطيان جدي هو يا عيسى عليه السلام ان بها وى في الثالث عشر مكر محيل
على ما تان وتو قال في ما ليس ما تان في ما تان في قول بحسب راجح لم ير ما تان وتسعة وتسعون يدخل فيها العاوية
دون الثانية وتو قال فعلان على درهم نرمة عشرة درهم وتو قال درهم عشرة نرمة عشرة درهم في قول بحسب
رجح وتو قال ومانير كثيرة نرمة عشرة وتو قال ابو يوسف ورجح الدرهم الكثرة ما تان والدانير الكثرة عشرة ورو
قال فعلان على كذا دينار عليه وبنار ان لان كذا يستعمل في العدد وواقل العدد واثان وتو قال فعلان على
كذا كذا درهم نرمة عشرة درهم وتو قال كذا كذا درهم نرمة عشرة وروا كذا الدرهم نرمة عشرة وواقل
وتو قال كذا كذا نحو ما من خطه نرمة عشرة وتو قال على كذا درهم نرمة عشرة وروا كذا دينار نرمة عشرة من كل واحد
سبعة عشرة وتو قال كذا كذا دينار نرمة عشرة وتو قال كذا كذا دينار وروا درهم نرمة عشرة من كل واحد
سبعة عشرة وتو قال على سبعة عشرة دينار وروا درهم نرمة عشرة من كل واحد سبعة عشرة وتو قال على فعلان نصف
عشرون نرمة ثلثة وتسعون لان البضع لا يستناول اقل من ثلثة وتو قال عشرة درهم ونصف كان القول قوله
في نصف حتى لو قال صيت به درهم اقل قوله وان قال ثلثة اقل من ثلثة واكثر كان القول قوله وتو قال كذا
قال عظيم مخرج الدرهم قال ابو يوسف ومحمد ومهما مائة عليه ما تان قال لا العظم هو المال الذي يحجب الزكوة واختلف
المشايخ في قول بحسب راجح قيل قوله كقولها وقال نسر الائمة تسعة راجح من قول بحسب راجح كذا
على حال المقر في الفقر والغنا لان العتير يستعظم التليل والغنى لا يستعظم وتو قال فعلان على اموال عظام روي
من سبعة وروا درهم نرمة ستمائة درهم وتو قال على مال فقير او خيل او كرم قالوا لم ير ما تان وتو قال على اموال

الوف درهم ثمانية آلاف درهم وتو قال الوف كثيرة فخره ثلاث الاف وكذا الفلوس والذناير وتو قال على مال قليل
لرهم درهم واحد وتو قال على درهم مضاعفة روى في نسخة سحر ان يزرع ستة وتو قال ضعا فامضاعفة او مضاعفا
اضعا فالرمة ثمانية عشر وتو قال على عشرة درهم وضعا فامضاعفة يلزمه ثمانون وتو قال فلان على مائة كل درهم
درهم او قال فلان على درهم مائة درهم ورجل وتو نظر في عشرة درهم بعينها وقال فلان على مائة كل
درهم مائة درهم درهم عشرة درهم ونظر في عشرة بعينها وقال فلان على مائة كل درهم مائة درهم
مائة درهم درهم عشرة درهم وتو قال فلان على كل درهم من الدرهم يلزم ثلثة درهم في قول أبي يوسف ومحمد
رجلها مائة درهم في مائة درهم عشرة درهم وتو قال شياها كثيرة فهو على اربعين شاه وتو قال ابل كثيرة
فهو على خمس عشرة درهم وتو قال حنطة كثيرة فبها على خمسة اوسق وقيل على قول أبي يوسف رجل يكون له سببان البية
بعد ان يسكن اكثر من بنة الهاشمي وهو يصلح وذكر في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة اقعة وكذا ملك كل
يكال ديون وتو قال على اقعة حنطة يلزم ثلثة اقعة وتو قال اقعة كثيرة فخره عشرة درهم وتو قال فلان على اربعين
شاه كل حنطة ثلثة درهم وكذا حنطة الاقبر حنطة في قول أبي يوسف وقال ابو يوسف ومحمد رجل الكرام جميعا وتو قال
فلان على مال كثير وكذا انطلق ان يزرع مائة درهم في قول أبي يوسف رجل الا ان يزرع اكثر من ذلك وجاقل من ثلثة
درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد بن يزيد مائة درهم وتو قال فلان على مال قليل
لرهم مائة درهم وتو قال فلان على غير الف قال محمد بن يزيد الفان وتو قال غير الف قال محمد بن يزيد الفان
كل اقر في مجلسه قبل ان يكلم الناس في شئ روى عن محمد بن اذ قال يفر كل واحد منهم باشارة فان اقام الاول
بعد ذلك يستعان على المقر له درهم لم يستحق الثاني الفان وكان له ان يقر ثلثي ما اشار به رجل قال فلان على نصف
درهم روى عن أبي يوسف رجل ان قال القيس في الف باشارة وتو قال نصف وشاة او نصف وبعير او نصف وثوب او نصف
وخسر في ثياب وغنام وابعرة ولا يشبهه بنو آدم لان بنو آدم لا يقسم وكذا لو قال نصف وثوبان فان قال
نصف وثلثة اقواب كان الكل ثيابا وكذلك ان في جميع المال كمال ولا يوزن وتو قال على نصف ودرهم او على نصف
وورجان او نصف وثمانية درهم كان الكل درهم وكذا ان في جميع ما ياكل او يوزن او يبيع مثل الخبز والسمير
والفلوس وذكر في الاصل ان في الف وشاة والالف وتفسير حنطة والالف ودرهم كان كل درهم قال

وإذا جهنم وتو قال فلان على عشرة دولي عشرة وقير ط كان القير ط والذاني من العفنة رجل قل
على درهم فوق درهم بئزبه وربان وتو قال عشرة دراهم في عشرة دنانير لا يئزبه الدنانير وتو قال فلان على دينار
درهم بئزبه الدنانير قل ذن كذا على ودعي الدنانير لا يئزبه عشرة وتو قال فلان على نصف درهم نصف دوسو دنانير
وكذا الوقال بعث درهم ونصفها وتو قال على درهم ودينار فله ما وتو قال على درهم ودينار وكذا حنطة لير الكرم
جبر في الاولين وكذا الوقال درهم ودينار وكذا حنطة وكذا شعير لير الاول والرابع والخير في الثاني والثالث
قال فلان على درهم شعير فبه على درهم بوزن سبعة وكذا الوقال مائة درهم صناع وكذا الوقال ثمانية
او قليل هو على النام وكذا الوقال درهم كبير او عريض او طويل فهو على وزن سبعة قال عمر بن الخطاب درهم عشرة
مائة وما كملها على وزن سبعة لا يئزبه الا ان يسبب زيادة او نقصان اعرف في الوزن موصولا وتو قال
درهم درهم نصف درهم سدق بما قال وعمر بن الخطاب قال لو قال ثوبه على ثوب مائة كان عليه ثوب مائة
مروية لكان المروية مائة او اضعف والوزن ينقص ان وزن الكيل الذي اقرب وكذا لو اقرب او كبر خطه لم يزد
يعبر كرسد او عن حبيبتين ولو فلان على شعير درهم ومن الدرهم عليه ثلثة درهم جعل قال مثلي فلان
صحت درهم مائة كان اقرارا مائة وكذا لك كل ما يحال او بوزن لان اعادة ما لا يمكن الا ان يعلق به الا بالثابت يكون
رجل اقر رجل حبيبتين في زره كان عليه ثوبه وكذا لك الاقرار كل شعير لا يمكن تسليمه يكون اقرارا بالثوبه رجل قال فلان
على حق ثم قال ثبت برحق الاسلام لا يصديق رجل في يديه جارية وولدها فقال ان جارية فلان لا ينفق على جبه الولد
وقام ميسرة على جارية انها لا تحب اولادها وكذا الوقال هذا عبد ابن مكاب او بنو الجدة ومن شاكك لا يئزبه وكذا
مسهبه وكذا لك بالجدي في رواية وتو قال هذا الحنطة من زرع كان في ارض فلان او من زرع حصل من ارضه فهو
الحنطة وكذا الوقال هذا الربيب من كرم فلان او هذا النمر من لحل فلان او قال لصوف في يده هذا من فقم فلان او هذا
الحلب او هذا الحسن او هذا الحسن من شاة فلان كان تسهله لك فصاحب النعم وتو قال فلان حق في هذا الدار
فسه الحنطة او بابا باو السا لا يصديق في ذلك وكذا الوقال فلان حق في هذه البستان ثم فسر ما لم يفسر
لا يصديق الا ان يكون الحنطة ماصلا وكذا الوقال فلان حق في هذه الارض ثم فسر ما لا يجارة او باسكني رجل اقر
بجائلكان له الحنطة باسكني الارض ولو اقر بشجرة عليها تمر كان الشجر تمر باو اقر بجبل كان له الجبل باصدا

لها من الارض و ما من النخل من الارض لا يكون للقطر و من يستخرج النخلة من الارض و من
 الارض في الارض و الا فهاض النخل على الارض و من يستخرج النخلة من الارض و من
 فخذ منه شمس كان ذلك على الارض و من يستخرج النخلة من الارض و من
 او قبل ان يكون مكانها بالمال و كذا قال اما ذهب العقل و ذهابه معروفا لا يصح اقراره و اقراره
 النخلة في اقراره لا يصح بشرط النخلة في اقراره ما اذا اقر واستثنى موصولا لرجل اقر على نفسه بانه درهم و اشهد بذلك
 ثم اقر بانه درهم فيقول آخر و اشهد شاهدان فقال المقر بانه و قال الطالب بانه قال شيخ الامام
 الائمة الجليلي رحمه الله سنة ذكرنا مخرج في الاصل و ذكرنا الخصائص في ادب القاض و زاد على ما ذكرنا في
 الاصل و جعلنا على وجهه و شوش في ذلك فالحاصل ان هذه المسئلة على وجهه اما ان اضاف اقراره الى
 سبب لهيب واحد او مختلف او لا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب ان قال على لهيب درهم من
 ثم هذا السبب ثم اقر بعد ذلك في مجلس آخر ان عليه فلان لهيب درهم من ثم هذا السبب و سبب
 واحد ففي هذا الوجه لا يلزم الامال و حسب على كل حال في قولهم جميعا و اشكال سبب مختلفا بان قال فلان
 على لهيب درهم من ثم هذا الجارية ثم قال فلان على لهيب درهم من ثم هذا السبب ففي هذا الوجه يلزم الامال
 في قولهم سواء اقر بذلك في موطن و حسب او في موطن و ان لم يضيف الاقرار الى سبب لكن عقده
 على نفسه بالمال حكما فان كان لهيب واحد كان المال و عقده الكل و ان عقده على نفسه فكيف كل حكم
 درهم و اشهد على ذلك لزم الامال على كل حال و اضافات الهك يكون بقرينة اختلاف سبب ان لم يعط
 حكما لكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاض بخبرة شاهدان و اقراره الثاني عند القاض بخبرة
 مال واحد و كذا اقراره الثاني عند القاض بالهيب و ثبت القاض و ذلك في رواية ثم عاده الى القاض في مجلس
 آخر فاقرب بالهيب و ادعى الطالب المالين و المطلوب يدعي انه مال و حسب ان كان القول قول الطالب و ان كان اقراره
 عند غير القاض و ان كان اقراره الاول عند القاض و الثاني عند غيره فان كان انشده على كل اقرار شاهد ادا
 فان قال ذهب بخلاف الكل كان ذلك في موطن او موطن و ان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد و على الثاني
 شاهدان او اكثر في مجلس آخر على قول بهين و مجرد يكون الحال و حسب و اختلف المشايخ في قول بهين في

والاعمال غير هـ يكون المال وجب له ايضا وانما يتعد والمال عنده اذا ثبت الحق على الاقرار الاول بان كان عند القاض
او بشهادة شاهدين اما اذا لم يتم فلان اشهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاض وذكر المختصات روح ان على قول الجمهور
روح يلزم المالك ان يشهد في المجلس الثاني بشاهدين الاولين وان شهد غيرهما كان المال وجب له وبغير المختصات
روح قالوا ان كان فلان في موطنين واشهد على كل اقرار شاهدين عند خميفة روح يلزمه المالك ان يجيبا سواء شهد
على اقراره الثاني الاولين او غيرهما وقال ثمس الا انه لم يخلو في روح كذا كذا المختصات روح والظاهر ان المختصات
بينهم مما اذا كان لانه اراد ان في موطنين اما اذا كان في موطن وجب له يكون المال وجب له او روي عن محمد
روح قال على قياس قول خميفة روح يلزمه المالك ان يجيبا على كل حال اذا اشهد على كل اقرار شاهدين غير مختصين
وقال يلزمه مال وجب له ان كان في موطن وجب له وكذا ثمس الا انه لم يخلو في روح ان في موطن وجب له يلزمه مال وجب له
عند الكل فان جاز بشاهدين على شهادته اربعة بافت ثم جاز بشاهدين آخرين على اقراره بافت ولا بد من ان ذلك كان
في موطن او في موطنين نفس الشهادة وذلك فيما المالك ان اعلم ان كان في موطن وجب له وقال ابو بكر الرازي روح
بذلك الصدوق يلزمه مال وجب له وان شهد شاهدين على لعنه سو وشاهدان على لعنه يفيض فيما المالك ان ولو اقرار بافت
درهم ومائة دينار في موطن ثم قرئ في هذا الموطن في هذا المجلس بافت درهم وكر في اختلاف زفر وعقوب مما جاء في
يلزمه درهم ومائة دينار في قول خميفة وبخمس روح ولو شهد بم رجل الى القاضى وادعى عليه الفان فافترضا ثم اقام
الى القاضى في مجلس آخر وادعى عليه خمسمائة فافترضا فقال الطالب قد قرئ بافت وخمسمائة وقال المطلوب ان مال
على لعنه درهم فاقول قول المطلوب وكذا لو ادعى عليه في المجلس الثاني خمسين فافترضا فادعى الطالب ثلثة الاف
وقال المطلوب ان مال على الفان كان القول قول المطلوب ويكون اقراره الثاني للخروج عن موجب اقراره الاول
واجباب الرابطة فيلزمه الرابطة وجب عليه الفان بجلى جاز بشاهدين على رجل بافت درهم وجاز المطلوب ان
بالبرائة عن لعنه درهم فبذلك اعلى وجوب ثلثة حصة بان يكون المال مؤرخا وبالبرائة كذا كذا ولا يكون حصة بها مؤرخا
او كان احد ما مؤرخا والاخر لا يكون فحق الوجه الاول ان كان تاريخ البرائة بعد تاريخ المال بغير البرائة لانه لا يثبت
عليه الا مال وجب له قد ثبت البرائة عن لعنه درهم وانصرفت البرائة الى ذلك المال وان كان تاريخ صك المال
بعد تاريخ البرائة بغيره بالمال لان البرائة بعبارة لا فعل في الدين اللاحق وان لم يكن حصة بها مؤرخا فيلزم بالبرائة

الان البراءة تكون عن الدين العوييس ههنا ومن آخر وكذا لو كان ثابتهما سوار على البراءة والتمكان لكس المال في
والبراءة غير متورخه او على كسك على البراءة لان البراءة تكون لعبه الوجوب عاده ولو كان لرجل على رجل
على كسك باهت تأخر الصكس مختلف وفيه المخطوب براءه عن الهف درهم في كسك وبراءه من خمسمائة في كسك
فقال له المخطوب كان لك على عهده درهم وقد اخذت مني انفا وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك انفا ولم
اقبض منك شيئا فان المخطوب سبر عن هف وخمسمائة ويرجع الطالب عليه خمسمائة تمام الاخير ورجع البراءة كسك
على قياس حجم المال وفي كل موضع كان المال واحدا كانت البراءة واهل وفي كل موضع يقضي بالدين يقضي
بالبرتين واختلف عك المخطوب بوجوب خلاف البراءة وفي مسكنا ثبت البراءة عن هف وخمسمائة
فيقضي خمسمائة رتب قال لطلان على هف درهم ثم خر وخضر سبر لزمه المال ولا يصديق في سبب
او اكد بزمه على في سبب صل ذلك او فصل في قول بحقيقة روح وكذا لو قال على هف درهم ومن
الغار وكذا لو قال على هف درهم ثم من متاع شترية ولم يقبضه قال ذلك موصولا او مفصلا لا يصديق
في قول بحقيقة روح وبزمه المال ولو قال لك على هف درهم من ثمن لعبه الذي في يدك فادى صدقه المخطوب
في ذلك لم يعبه اليه واخذ منه الالف ولو قال الطالب لعبه الذي في يدك فادى لم يعبه وانما يعبك غيره
لا يجب الالف على المقر وذكره السلك في موضع آخر ان على قول بحقيقة روح في خلاف كل واحد منها على قوله
صاحبه وهو قول صاحبيه روح وقد ذكرنا وهو الصحيح واذا حلف لزمه المال على المقر وتوان حلفا قال ثبت لطلان
شيئا باهت درهم ثم قال لم يقبضه كان القول قوله وقد مر هذا المسلك رجل قال لطلان خمسمائة عن درهم و
ثم قال لم يقبضها كان ضامنا للاف وكذا لو قال له على هف درهم فترض ثم قال لم يقبضها قال ذلك موصولا او مفصلا
لا يصديق رجل اقرانه بعبه هذا من فلان باهت درهم فقال فلان ما شترية منك شيئا ثم قال بلى يا بئس
باهت درهم وقال اباي بابتك كان القول قول المشتري وله ان يأخذ العبد باهت درهم لان اباي اقر باي
اولا وبانكار المشتري بعد اقرار اباي ثم يطل ان كسك يسر بليل انه اباي ان اقام له بيته على اباي على لعبه تجوز
المشتري يقبل بيته ويقضه باهم وان لم يكن له بيته واراو استحل له شترية كان له ذلك فاذا تم ان
ايسر تجوز له شترية فاذا ما شترية الى المشتري فقه رعاو ويسر فانه لم يسر ولو كان اباي لعبه اجد

المشتري قال المشتري صدقت لم تشتره مني ثم قال المشتري قد اشتريته لا يقبل قول المشتري له ما لا يجزئ
ابن حبيب بينهما الاتري ان البائع لو اقام البيعة على مبيع في هذه الصورة واذا استحلقت المشتري لا يقبل
ولا يخلف خصمه رجل اخر انه ماع محمد بن فلان ولم يذكر الثمن ثم جدد صح حجة لانه قد رده مبيع فغيره من باطل اذا قرئ
الرجل مبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن واذا استحلقت المشتري في القياس لا يستخاف به قول جهمية
ومحمد بن لان الاستحلاف يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متاقتص وفي الاستحلاف يتخلف وهو قول
ابن يوسف راج لان العادة جرت بالاقرار في قبض الثمن قبل القبض للاستنباط ويخلف الخصم باذنه عليك هذا المال
رجل او امرأة اقر رجل ثوب او عبد على نفسه مع اقراره وتقيى عليه ببيعة جدد وسط في قول ابن يوسف راج
وقال محمد بن رمح القول قول المقر في القيمة او يدرك كل اقراره على ما يسد راج لوجوب العبد والشرع في الدية
وهو المكاف وفي ذلك يعرف الى الوسط ومحمد بن لم يعتبر السب ولا اقر على نفسه ان كان عليه قيمة اخرى
شارحان جاز بابتا وقال هي ان يقول قوله ان جاز بغيره وبرذون او عمارا وبغيره ولا يقبل قوله في غير ذلك
رجل قال على ثوب بمرحى فلان جاز بغيره بمرحى قبل ذلك منه عند كل ولو قال على ثوب ولم يسد قاي ثوب جاز
قبل منه فيسا كان ذلكا وحدها ثم لا يترك به ذلك حتى يعطى له ما اقر رجل قال فلان في طعامي هذا اكر حنطة ولم يسد
طعامه كذا كان لكل له رجل قال ميرة لك على او على اقر رجل الميراث رهم لا يبرئ منه ولو قال لك على او على عبد
به ائف رهم فان لم يكن على مبيع رهم صح اقراره ويخبر عن ان يوجب على نفسه وعلى غيره ولو قال لك على او على فلان
عبد رهم ثم مات فلان والمقر وارث وترك المالك ان اقر ان فلان كان عليه وان شاء كان في مالي الهبة ولو قال
لك على ثوب رهم لعل في فلان كان المال على المقر حل قال فلان شاء في ثوبي صح اقراره ولو مر ميسان الفضل
في الاستشارة والرجوع عن البيع الاستشارة على فليس مستشاه من حيث انفسه وهنثا ومن
صدقه اذا اقر رجل يستتي ميس من جنس المقر فخوان يقول فلان على دينار لاد رهم في العيسر لا يصح الاستشارة
وموقوف لم يرد وفي الاستحاف وهو قول جهمية ومحمد بن راج الحان المشتري ثوبه مثل من حقه كالكيل والرجوع
العدي المتقاربان قال فلان على دينار لاد رهما وقال الا فقيه حنطة او امانه حوز صح الاستشارة وطرح من المقر
من المقر قد رقية لمشتري فالحانته فمشتري تاتي على مبيع ما قره لا يبرئ منه بشر وان لم يكن لمشتري حسن ما اقر به

ليس مثل من جسد ان قال فلان على ديار لا نوا او قال الاشاة لا يصح الاستشمار في قولهم ولم ير ال يار واما
 استثنى من جسد ما قرره الاستشمار في قولهم الا ان يستثنى جميع الحكم فلما صح الاستشمار بكل قال فلان على عشرة
 درهم جيا ولا خمسة زبوت قال ابو يوسف ربح يلزم عشرة جيا ووبرج المقر على المقر خمسة زبوت كما قال فلان
 عشرة درهم الا فغير حصة فانه يلزم عشرة درهم ولما عرفت مقدار قيمة الفغير قال ابو يوسف ربح في قياس قول المقتضي
 ربح على المقر خمسة جيا ويصير شئ من العشرة خمسة جيا فلا يلزم الا خمسة ولو قال فلان على عشرة درهم
 الا خمسة مستوتة يلزم عشرة جيا ويخرج عنها قيمة خمسة مستوتة في قولهم ولو قال فلان على عشرة الا خمسة مستوتة
 فان عليه خمسة مستوتة وما بقي بعد الاستشمار يكون من مستوتة رجل قال فلان على نصف درهم من ثمن ربح او قال
 من ثمن ربح وقال ابو يوسف او قال من ربح قال ابو حنيفة ربح لا يصدق في دعوى الزبوت والبهرجة قال ذلك موصول
 بموصول الا ان في البيع تيجان فلان حال قيام الساعة قال ابو يوسف ومحمد ربح يصدق في دعواه انها زبوت او بهرجة
 اذا فصل بالسكوت ونحوه وهو بمنزلة ما لو قال فلان على نصف سود من ثمن ربح ولو قال فلان على نصف درهم ولم
 يذكر سبب ثم قال في زبوت او بهرجة قال الفقيه ابو حنيفة ربح لم يذكر في الاصل واختلف في المنازع قال بعضهم
 هو على الاختلاف الذي ذكرنا في ما اذا بيع سبب وقال بعضهم سبب يصدق في دعوى الرضا اجماعا رجل قال فقيهنا
 من فلان نعمان قال في زبوت قبل قوله ولو قال في مستوتة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا باقراره
 وقال وارثه لا يصدق رجل قال فلان عندى نصف درهم وديعة ثم قال في يصدق وان مات المقر قبل ان يقول
 شيئا فقال وارثه في زبوت لا يقبل قوله لانها صارت دينا لموته فلا يقبل قوله لو ارثت في نصارته والوديعة و
 النصب اذا قال لو ارثت في زبوت لا يقبل قوله رجل قال فغير واقضت الفاريق او قال فلان على نصف درهم
 زبوت من ثمن متاع قال ابو حنيفة ربح يلزم الجيا ولا يصدق في دعوى الرضا اذ اكره الخصم قال ابو يوسف ومحمد
 ربح يلزم الزبوت وعلى هذا الخلاف اذا قال فلان على نصف درهم من ثمن ربح او قال من ثمن ربح الا انها زبوت
 او بهرجة لا يصدق في قول بحنيفة ربح وقال لا يصدق اذا كان موصولا ولو قال في هذه المسائل الا انها مستوتة
 او رضاء يصدق في قول محمد ربح وهو رواية عن حنيفة ربح وعن ابو يوسف ربح في رواية اخرى لا يقبل قوله
 ولو قال غنيت فلانا نعمان قال في زبوت او بهرجة قال ذلك موصول بموصول لا يقبل قوله في رواية اخرى

[illegible]

هذه الازفلاان الالباء واما فانه في الازفلاان لان لهنا جمع لا يستلزم ان اسم الازفلاان او لا يكون الاستشاد الالما يستلزم ولا يستلزم
 وكذا ان قال في البستان ففلاان الالفيد فغير صلبا فانها في او قال في الفخام ففلاان الالفية فانه في او قال في البستان ففلاان
 الالفية فانها في الالفية الاستشاد والكان موصولا ويكون الكل للمقره الا ان يعقلم الله على لهبسته على ما دعي وتو قال في
 الازفلاان ثم قال بعد ذلك لابل ففلاان آخر في الاول لانه اقر الاول فلا يصح رجوعه وانه اوله في الجارية في يد رجل
 وقال في الجارية ففلاان والولد في فو كما قال لان الالفية الجارية لا يكون اقر الاول لالجارات فقدم من لهنا وغير
 ذلك وكذا لك سائر الجواريات والشارحة في الاشجار فهو بمنزلة ولد الجارية ولو كان في يده صندق فيه متاع ففلاان
 له صندق ففلاان والمتاع في او قال في الازفلاان وما فيها من المتاع في كان القول قوله ان المتاع لا يكون متاعا
 والصندوق ولا يستلزم سهم له صندق ولو قال بنا هذه الازفلاان وارضاها ففلاان كانت الازفلاان لهنا ففلاان
 الازفلاان بنا هذه الازفلاان في غير متبر لان الكل كان له قبل متبره فيجعل بقوله ارض هذه الازفلاان في غير متبره
 لهنا وتو قال في الازفلاان لابل ففلاان ففلاان لان الكلام الثاني رجوعه على اقر فلا يصح رجوعه لانه
 بالدين فافر المقره ان الدين ففلاان وصدة ففلاان صحيح ويكون حق القرض الاول دون الثاني ولو ادعى الى الثاني
 برني رجل في يديه وارفر انها ففلاان لا حق في فيها فقال المقره ما كانت في قسط لكنها ففلاان وصدة ففلاان فهو لك
 رجل قرضه القاضي ا في يد رجل فقال بيه ما كان في فيها حق قسط لكنها ففلاان وصدة ففلاان انها ما كانت المقر قسط
 يكون المقر فصل في القرض الابرار رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا ان قال
 ابرار جميع غرامي لا يصح الا ان يقول بيباه فانهم يضمنون في صح اقراره وابراره وذكرنا على روح او اقراره وطهرت
 انه قبض كل دين ففلاان لهب على الناس ثم ادعى غير لم لهبتي في ففلاان اليك كذا وكذا او قال اوصي ما قبضت منك
 شيئا وما علمت انه كان لهب عليك شيئا كان القول قول اوصي من عيسته وتو ما لم يستلزم على اصل الدين لا بمره صحيح
 شيئا لانه لم يقبض شيئا من رجل عيسته وكذا ان قال قد قبضت كل دين ففلاان بالكونه او اضاف ذلك الى مصر وسوا
 وكذا الوكيل يقبض الدين والديعة ولهنا ربه في ذلك سواء رجل عليه دين ففلاان ان الطالب اقران الدين لا شيء
 عليك ففلاان لا يقبل شبهة في وجه طهرت او ادفع ما كان في يده من تركه لهبتي في ذلك لهبتي واشهد الولد على نفسه
 قبض تركه والده ولم سبق له من تركه والده قابل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد اوصي شيئا وقال هذا تركه

[illegible]

وان قرأها بمهر لثب درهم ثم قامت لميمنة بعد موته ان المرأة وهبت المهر من وجهها في حال حيوتها ميتة محسنة فانها
لا يقبل لميمنة على الهبة اذا كان اقرار الزوج لها بالمهر في مرضه ثابتا برقبته او رقبته بنجاء مهره ان ماتت من مكروه او
مئة لا يصح اقرارها وان لم تكن منكوفة ولا مستصححة اقرارها ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكر الخصام في
الحل لا يصح اقرارها اذا اقر الرجل في صحته او مرضه الذي مات فيه انه تزوج فلانة بالف درهم ثم جحد وصدة المرأة في النكاح
في حياته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر العبد والمهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المتنازع الحار الورثة و
اقرت امرأة في صحته او مرضه انها تزوجت فلان بكذا ثم جحدت فان صدقها الزوج في حيوتها ثابت النكاح وبجحدها
الاقرار باطل وان صدقها الزوج بعبد موتها ثابت النكاح في قول جهميصة روح ولا ميراث لغيرها وقال ابو حنيفة
وعمره روح شئت النكاح كما في الوجود الاول واذا اقرت امرأة انها تزوجت فلانا او امرأته بعت كاسا ميتة معروفة فمقت
وقال الزوج لا بطل كان النكاح بعبد المتق او قبل المتق فيها سواء يصح النكاح كما لو اقر صدقها ان النكاح كان هذه انفس
او في نكاح الغير انفس شهود او تزوجها وطلعت اربع نسوة او اخفاها في نكاحه او في عدته لا يقبل قول من يدعي هذه المروءة
فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره ويكون ذلك بمنزلة الطلاق لجلالته او قال تزوجك قبل
تخلي او قبل ان اخلني او قبل ان قوله او قبل ان اولد او تزوجك وانما هو فان ثم يكون القول قول من يدعي الطلاق
رجل اقر وارثه بسبع ومات ثم اخلت المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال يعقبة الورثة لا بطل كان
في المرض كان القول قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا لميمنة فبميمنة المقر له او في فان لم يكن المقر له
وارثا وسقطت الورثة كان له ذلك رجلا قال في مرضه ان المال لم يقطع وليس له مال غير ذلك كذبة الوارث قال
عمره لا يصح للمريض ويكون الكل ميراثا وقال ابو يوسف هو من ثلث ماله جعل يعقبة بن يسه في صحته ثم عرق
المهر في مرضه في كثير القية كان المتق من جميع ماله رجل اشترى عبدا في صحته فبعده فاشترى على انه بالخيار ثلثة ايام
ثم مرض فاجاز له بيعه او سكنت حتى مضت لمة ثم مات المريض كانت الحيازة من الثلث رجلا اقر في مرضه بارض
في يده انها وقت ان اقر بوقت من قبل فصد كان من الثلث كما لو اقر المريض بعت عبده او اقرته بصدق به على فلان
وان اقر بوقت من جهة غيره ان صدق ذلك الغير اصدقه ورثته جاز في الكل وان منعه بوقت ولم يسبب ان منعه
من غيره فهو من الثلث رجلا كاتب جحد في مرضه وليس له مال غير ثم قره بعتة فاعلى الكتابه جاز من الثلث و

فان شري رجل نصيبا احد الحاضرين فطالب الشريك الثاني بقسمه من القاضى واخبره بالقسمه فان القاضى باشر بشركه
بالقسمه ويجل ويكلا عن الغائب الصغير لان الشري قائم مقام البالغ وكان للباين ان يطالب الشريك بالقسمه ثبت
ذلك شري وان كان الررثه كلهم كبار وحضور قاضوا لهينه على ما ادعوا من وفاء ثبت وغيره الا ان الدار كانت
شتره من بيت واجنبى وشريك الاجنبى غائب لا يقسم حتى ينفى الغائب ولو كان شريك بيت حاضرا وبعض ورثه
بيت غائب وجمعت بينه فان القاضى يقسمه وان كان شريك بيت اجنبيا وان كان شريك بيت غائب ورثا باع
اسما فان احد الاخرين ورثه وان بيت غائب وانام الحاضرون لهيه قسمها القاضى بينهم ونزل نصيب
بهم ولو كانت الشتره ماله بملق شريكها غائب لا يقسم عقال كان او عروضا حتى يجبر الغائب فالحاصل ان
القاضى اذا كان بين قوم بالميراث وبعض شريكه غائب يقسم حضوره وطلب الحضور القسمه فان كانت في يد
نفس القاضى فيها كانت الشتره تمسكهم بالشراء لا يقسم حتى يقض الكل ولو كان اصل شريكه بالميراث باع
بعضهم نصيبه فحضر البعض قسم القاضى بينهم وان كان اصل شريكه باع شريكه اخرى فيها الميراث فان مات وراث
من شتره من لا يقسم القاضى بينهم ويحظر في يد الاصل شريكه ارفع من رجلين فحضر احدهما وحضر الاخر وطلب
القسمه فقال لشريكه تمت نصيبى من فلان وانام لهينه على ذلك لرفع القسمه فادوا الاقبل سبيته لانه اقام
على فعل نفسه لا بطلان حتى انصرف واسترته من رجلين نصيب احدهما اكثر فطلب صاحب الكثير القسمه والى الاخر فان
القاضى يقسم عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمه والى صاحب الكثير فذلك وبوختا رايه الامام المعروف
راواه روح عليه الصلوة وفى بيت الصغير من جلين اذا كان صاحب القليل لا يستغنى عنه نصيبه له القسمه فطلب صاحب
القليل القسمه فادوا الا يقسم وقال الفقيه ابو الميثاق في الدار اذا طلب صاحب القليل القسمه لا يقسم البقره وهو قول
الكرخي والشيخ الامام شمس الدين رحمه الله والقاضى الامام المستبلى سنجاب روح كافي بيت الصغير وذكر الخصاف روح
دارين الرجلين نصيب كل واحد منهما بالجل لا يستغنى به بقدر القسمه وطلبا القسمه من القاضى فان القاضى يقسم وان
طالب احدهما القسمه والى الاخر لا يقسم لان الطالبت تمت وان كان ضرر القسمه على احدهما بالجلان نصيب احدهما اكثر
يستغنى به بقدر القسمه فطلب صاحب الكثير القسمه والى الاخر فان القاضى يقسم وان طلب صاحب القليل لا يقسم
من الخصاف روح عكس هذا جلان بين جاورهم صحيح وطلب احدهما قسمه الخان نصيبه الكس لا يجبر الا على القسمه

ولا يقسم الارض تبعا على القسمة والتكافؤ لا يقسم القاصم بينهما ولو كان بينهما ارض في ارضها وطلبها
 الرزق وكون الارض فالتكافؤ الرزق جلا وشتر طائر في الارض ارض واحدة عادلك لا يجوز قسمة الرزق وكون
 تقعا على القسمة جازت القسمة والتكافؤ الرزق قد اورك وشتر الحصاد جازت القسمة عند الكل وان شتر طائر في الارض
 ارض واحدة جازت القسمة في قول حبيبة والى يوسف رزق وطور في قول محمد رزق وكذلك على علي بن النخيل من رجلين
 عارا وقسمة ولو جعل ان شتر طائر في الارض واحدة جازت القسمة وان تقعا على الجدا في الحال جازت القسمة و
 التكافؤ الرزق كما وشتر طائر في الارض لا يجوز عندنا ولا يجوز في قول محمد رزق ولو كان بين رجلين خراج او سابطا فطلبها
 بها القسمة لا يقسم القاصم وكذلك الى ابطال القسمة طول ولا عرض الا ان يترجعا على ذلك وكذا البير والعين والبرج
 من رجلين وقاهما ونهر الارض في ذلك بينهما ارض واحدة جازت القسمة والى الاخر فانه لا يقسم بينهما لان لا يخل فالتكافؤ
 وذلك ارض ليس لها شرب من ذلك النهر والقاهما يقسم الارض ويترك النهر وتقاعد على حاجها وكل واحدة منها
 شربة والتكافؤ بقدر كل واحدة منها على ان يجعل للارض شربة من موضع آخر او كانت ارضها ولا يتركها
 واما فيها بينهم قسم ذلك فاما بينهم ولو كان بين رجلين فوب فخط لا يقسم القاصم بينهما ولو كان غير
 فخط فاقسما طول ولا عرضا جازت القسمة والرقين اذا كان بين اثنين فعد على وجه التكافؤ مع الرقين
 وواحد ارض او شتر اخر قسم القاصم لكل بينهم في قولهم وان لم يكن من الرقين شتر اخر فالتكافؤ وكون
 وانا لا يقسم في قولهم الا برضاهم والتكافؤ الكل وكذا وانا لا يسير من الرقين شتر اخر فطلب بعض
 الورثة قسمة والى البعض والى جسد الورثة لا يقسم بينهم في قول حبيبة رزق ولا يجبرهم على ذلك وقال في
 رزق يقسم ويجبرهم على القسمة وتكسب الواحد والدابة الواحدة يباع ويقسم ثمنها لانها لا تخل القسمة وكذلك كل ما يكثر
 في متبعضه ضرر اذا مات الرجل وترك ارضين او دارين فطلب من ثمة القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه
 كلا الا ان يقسم الدارين جازت القسمة وان قال احداهما لغيره فليس بينهما تقسيم من الدارين والارضين في دار واحدة
 وفي ارض واحدة والى صاحب قال ابو حنيفة رزق يقسم القاصم لكل دار وكل ارض على حق ولا يجبر فليس بينهما
 واحدة ولا في ارض واحدة وقال صاحب الدار الى القاصم رزق لا يجبر على التقسيم والانا فالتكافؤ الدارين في
 الدارين لم يذكره في الكتاب وما هو على قول ابو حنيفة رزق لا يجبر فليس بينهما في دار واحدة سواء كانا في شربة

مصرين او في مصر واحدة مقصدين كمن في مصر او منفيلين وروى بلال عن عيسى بن مريم انه لا يجزى في المنصرين والد
 المختلفة بمنزلة اجناس مختلفة وان كان بين الرجلين بيتان له ان يحكم نصيبهما في بيت واحد منفيلين ولو كان
 بينهما منزلان كانا منفيلين فهما كذا ان لا يحكم نصيبهما في منزل واحد ولكنه تقسم كل منزل قسمة على
 ولو كانا منفيلين فهما كالميتين له ان يحكم نصيبهما في واحد وهذا كله قول خفيفة روح وقال صاحب روح الله عز
 سواء والراي فيه للقاضي واربعة رجلين في احد جانبيه ثمانية ولا بناء في الجانب الاخر وقال احد ما جعل قيمة البناء
 بناء من الارض واخذ حتى من البناء من ذراعان الدار وقال الاخر لا بل اجعل لهما مائة درهم واعطيك حقاقتي
 البناء من الدارهم فالاول اولى ومنه وان كانت الدار بين رجلين وفيها طريق فغيرها فارد بها قسمة الدار وادار
 صاحب الطريق ان يبعها من القسمة لم يكن له ذلك ويشترط الطريق عرضه عرض باب الدار الا غلظ وطول من باب الدار
 الى باب الدار التي لها الطريق وتقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما وان كان في الدار ارباع فارد
 اصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب اهل منهم بمنزلة الطريق لا تقدم والعدل علم فصل فيما يدخل في
 القسمة ثم قسموا نصيبه فاصاب بعضهم بيتان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له ولم يكتبوا فيه ما فيها
 اشجر ولبنا ولا يدخل فيه الزرع والخمر وان كتبوا بكل قليل او كثير من غيرها ومنها من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والخمر
 ارض بين اثنين لهما الخلل في غيرهما فاقسما على ان يخذل احدهما الارض والاخر الخلل باصلها بازوان قسموا نصيبها
 لاحدهم الخلل ولم يذكر باصلها لانه الخلل باصلها وكذا كان لواقع لسان نخلة كان للقرن نخلة باصلها ولتوبان نخلة وكثر
 النواذر ان على قول بسيف يوسف يستحق النخلة باصلها وعند محمد روح لا يستحق الاصل الا بالذکر وقيل الجواب في الاثر
 عند ابى يوسف روح كالجواب في بسيف يخل اصل النخلة في الاثر وروى جميعا وعند محمد روح في القسمة لا يدخل اصل النخلة
 في بسيف لا يدخل ثم في كل موضع يستحق النخلة باصلها فان قلنا كان له ان يفرس سكانها اخرى رجل مات وطلب
 ورثة من القاضي القسمة واقاموا ببيتهم على الموت والميراث كما هو مشهور وعلى الميت دين الغائب فان القاضي قسم
 شيئا من اجناس الشرك فاما كان الدين اقل من الشرك فساووا من القاضي ان يفرس شيئا لاجل الدين بقسمة الباقي
 قال ابو حنيفة روح في النيباس لا يفعل وهو قول الاول ثم استشهد قال ان القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك وقسموا
 فهناك ما غرل لاجل الدين ردت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم يكن الدين في المأجور ردت القسمة ثم

المهرية القمريه كانت القمريه سروده لان مقتضى الدين من المهر ذكره ان مهر البكره وصيته بالثلث او بعين من عيانه
انما ما وصية بمنزلة الدين واو من قوم قسمه ما خرج في نصيبهم بيت فيه عيانات ان لم يذكره العيانات في القمريه
في سبهم كما كانت وان ذكره ما كانت لان ذلك لا يصيد ما قسمه سروده والكمات قد خذ غير حصيد ما قسمه ما
وهذا اذا قسموا بالليل فان قسموا بالماضي حسب ما خرجت من البيوت ما قسمه ما قسمه ارض عن قوم قسموا بالماضي
في نصيبهم ثم شجرة اخصاها متديقه في نصيب آخر من محمد راجع حذر ديانان في روايه لصاحب الارض ان يبر
صاحب الشجرة على قطع الارضان في روايه لا تجزى ما خرج في قسم احد ما حاط عليه بدع لا اخر فانه لا يبر
صاحب الجبه من مرفع الحدود وان اطلب ثورته القمريه من القاصص ما قسمه العاصم على عليه ومن ان قاصد الاكمان
القول قولهم وان افراده كونه بين عليا وحماد ابا قون سميت الشكره سبهم ويوم المهر مقتضا اكل الدين من
عدا ما اذا كان نصيبه لبي بكر الدين او اخر القمريه في ادين ارضين واحدا كل واحد منهما وارثا ثم يتحق احد في
الدين من عا ملى فيها صاحبها كان المستحق على ان يبرج على ساجد نصف قيمه منها قبل به اقول تخفيفه على من
قسمه المهر لا يخرج في المدين فان كانت القمريه في مسمى السبب والدمج ان به اقول الكل لان عند ما جيبه ما يخرج في قسمه
الجري في الدين ادا في القاصص لك ميراث من قوم لم يكن هناك دين ولا وصية مات بعض الورثه وعلى سبب
اقالى دين واوصى وصيته او كان له وارث عايب وصغير ما قسم الورثه ميراث الميت الاول بعير نصا كان لفرأ
ميت الثاني ان يطلوا القمريه ذلك كما صاحب الوصيه والوارث القاصص والصغير لان ورثه الميت الثاني قاصد ما
ميت الثاني ولو كان موصيا لم يمنع قسمهم عليه فكذا اذا كان ميراثا بين قوم قسموا او شهدوا على القمريه
انهم اوصت مراهقه الميت المهر على الميت وامامت له ميتة كان لها ان تحصل القمريه ويكون وسيا كدين حصر فاذ ما سببه
المهر لا يبرها من دعوى الدين لان حارده القمريه قبل ان تصل اليه الدين باطله ويكون وجود ما كدها كذا
انها ان يطل القمريه وكذا اذا كان العريم موارث ولا يشتر دعوى الدين دعوى شتره في العين فانه لو ادعى شتره
في العين بان دعوى وصية اقلت في القمريه يكون ما عبا في فقر ما تم فلا يصح دعواه ولو ادعى ان الدين على القمريه
ان كان شتره في نصيبه من الاب حال حيوة بمن مسمى وقسمه المهر انام له ميتة على ذلك انك لا يطل شتره
لان في قسم في نصيبه سواء كان مستحق نصيب الاب ام لا او بالبيوت ارض ميراث من قوم قسموا او شهدوا

ثم يشتري احد من الآخر قربة ونصيب ثم قام بهنيتة بين علي الاب كالت العنمة ونسبها باطلا وكذا اشتراؤه خير
 الموارث لان العنمة ونسبها كالأب بالتصرف من الموارث في الشركة فلا يخفى مع قيام الدين على المورث ثلثة نفرة وثلاثة واربع
 ابيهم وقسموا بالثلاثة وتقاضوا ثم ان رجلا غير المشتري من حصة ثم قربة وقبضة ثم جارية الموارثين وقال انما قسم
 المشتري من الثلث شاة لثلاثة جميع الدار ثم جارية الابن الثالث وقال قد قسمنا باوقام بهنيتة على ذ
 وصلة الابن الاول كذبة السان الثاني وقال المشتري لا دورى قسمهم ام لا فانما العنمة جارية لان العنمة ثبتت بالحق قامت
 من القسم والعنمة بعد ما لا يطبل الحو ونسب شه كاه فيضم ان الاول باع نصيب خاصة بخادمه فاما الثاني فاما باع
 الدار شاة لثلاثة ولك من قربة وثلاثة ولك من نصيب غيره فسينفقه بيده في نصيب خاصة ويختار المشتري فيه شاة
 فبذلك قسم ثلث الثمن وان شار ترك تغرفي نصفه عليه قوم قسموا وارامير انا عن رجل والمرأة مقررة بذلك فاصحاب
 الثمن فقول لها ثمنها على حدة ثم اوصت المعروف ان زوجها ابها وانها سترت منه بصدقه اقام القيل ولك منها
 لانها لمساعدتهم على العنمة فخرت انها كانت فزوجا عن مودة فلا يسمع ادعوا باو كذا كذا قسموا دارا ورضا واصحاب
 كل واحد منهم طلاقه بميراثه عن ابيه ثم ادعى حصة ثم في قسم الآخر نارا او خلا وعلم انه هو الذي بناه او غيره لم يقبل
 على ذلك وما يقض بقدرته الفاضل وادعى احد منهم كاه غلط في العنمة لا تقا والعنمة يحرم وحواله ولا يعاد راع شر
 من ذلك ولا مساجدة ولا كيد ولا وزنه الا بالحق لان الظاهر وقوع العنمة على وجود المداودة فلا يقصر العنمة الا اذا قام بينة
 على ذلك وان لم يكن له بينة وطالب بخلاف المشتري كانه يستحق له جارية النكول ثم انما على في العنمة على وجود احكام
 ان يقول حق في نصفه وقد اخذت الربع او الثلث وقال الآخر لا بل حكك الثلث وقد اخذته في هذا بخلافان
 لان العنمة ومنها ان يكون الخصومة في القبض فقال احد بهما لم يقض حق وقال الآخر قبضة فانها تجان فان وبسروان
 العنمة ايضا لان القبض لا يشبه بالقبض ولو اختلفا في العقد تجان فان وبسروان يكون المنازعة بينهما في الراية فيقول
 احدهما اخذت ثلث يا فلان كثر من حكك او غصبت الزيادة فخصبا بعد ما قبضته ويقول الآخر اخذت حقى وما اخذت الزيادة
 كان القول قول الآخر بهنيتة بنيتة صالحة ولا تجان فان ولا يترادوان العنمة ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعد ما ستره كل واحد
 منها على القبض وسهتفا الحو نصفه التام ثم يقول احد باحقى انى في يدك حكك الذي في يدي ويقول قد قسمنا ذلكا لكن
 اخذت انا بعض حقى وكون بعض لا يسمع دعواه ولا الخصومة منه بسببه ما ستره على القبض الاستيناف ومنها ان يقول لى راعى بنيتا

في القسوم فيقول صاحبها انها كثر ما قومت. بذكر الآخر معنى انه لا يوجد لا يقبل قوله ولا يسبح وعياه كما ذكر في الاصل وقال القضاة
 على انهم ان تساوت سيرة العوام كالان في الكتابات الحان تساوت كثير ربحي ان يسبح وعياه وقال القضاة انهم يسبحون وعياه
 جازا في قسما اربعين وحدة لكل واحد منها وادخلوا في القسمة ما غلطوا ان لا يكون اذرا عا في الدار التي في يد صاحبها فضلا في القسمة
 او انما لم يسهل على ذلك وذكر في الاصل ان يقسم ذلك الكد ربع ولا يداو القسمة وليس هذا كماله او الواحد قبله ان يقول ان يقسم
 وعياه انما في قول حبيبة ربع القسمة فاسم والدان سبها لصنان لان عنده يد جري قسمة الجبر في الدارين فكون
 له القسمة بمنزلة ربع ولو باع كذا كذا عا من الدار التي في يده عنده في قسمة ربع لا يلزم ذلك اشتراط ذلك لحد صاحبها
 في دار صاحبها كانت القسمة فاسم وعياه ما يحل كذا كذا عا من الدار بغيره وكذا اذا اشتراط كذا كذا القسمة وانما في الدار
 الواحد وعياه في القسمة صاحب على مسمى العاودة. هذا يجري به الجبر فادخلوا في القسمة ما كذا كذا عا في قسمة صاحبها
 يعني لسهل ربع ولسه كذا عا من قسمة فاصابا عا فاعا ان كذا عا ربعا فقسمة ربع صاحب القسمة واحد كذا
 التي في يد صاحبها وانما لم يسهل في اصابع في القسمة لا تقسم لانه تبت الملك لمعنى في ذلك ما تجوز وكذا في الدار فان
 يكن له سبعة كان ان يحتاج الى في يده وانما لم يسهل واحد منها لسهل ان ذلك اصابع في القسمة فادخلوا في القسمة
 الخارج لان عواجا دعوى الملك يشرع بسبعة الخارج لانه في الخارج الى امانة لسهل وكذا في صوت الدار
 دعوى العاودة انما في الدار لم يقبل بالاستيفاء انما في الدار بالاستيفاء لا يسبح دعوى العاودة. العين الا وادعى لنفسه في
 يسبح وعياه وادعى احد لسهل كذا القسمة والى الساقون حاسبا جبر الطال فاما ان الاجر على خاصة في قول حبيبة
 وقال صاحبها ربع يكون على الكل واذ انما لم يقسم لسهل كذا القسمة فاسم القاض على القسمة في غير عاوت سبها وربع
 قول حبيبة ربع وسف ربع وكل من لا يقبل سبها وادخلوا في القسمة ما كذا عا في الدار فقسمة ربع صاحبها
 القسمة الحان القسمة لقسما القاض على الكل. الحان انما في القسمة فادخلوا في القسمة ربع صاحبها ان قال فاعا
 ان لقسمة ان يطل القسمة على واحد وان قال فاعا ليس ان يطل على واحد وقال يسبح انما في الدار بغيره من القسمة
 ان يسبح دعوى العاودة. العين انما في الدار بغيره من القسمة فادخلوا في القسمة ما كذا عا في الدار فقسمة ربع صاحبها
 احتما في الدار فاعا صاحبها انما في الدار بغيره من القسمة فادخلوا في القسمة ما كذا عا في الدار فقسمة ربع صاحبها
 انما لسهل سبها جازا في الكتابات سبها سبها في الدار بغيره من القسمة فادخلوا في القسمة ما كذا عا في الدار فقسمة ربع صاحبها

نفسه ما في يد صاحبه ولا يترتب في ذلك الخربسية في اليد والخارج فتعقب نسبتة الخارج للاعتناء ان يستعمل الفرعة وسام
القاضي وقاسم غيره فيه سواء غنم كان القاضي هو القاسم او نائبه فليس يعقب نسبتة بخارج ان يرد ذلك بعد خروج السهام
الى المثلثت الى ابار البعض قبل خروج الفرعة وان كان القاضي يقيم بينهم بالترافع خرج البعض بعد خروج بعض السهام
لان ذلك اذا خرج السهام كلها الا واحد الا ان خرج بعض السهام لا يتم القسمة فكان الرجوع فيها كرجوع الباقي قبل
قول المشتري فاما اذا خرج السهام الا واحد امتت القسمة فلا يملك الرجوع وذكرنا ان في ان الفرعة انواع ثلثة الاولى
لانبات حتى لبعض واليصال حتى لبعض وانها باطل كما اتمت حديدية بغير عينة ثم يفرع والاخر تطليق النفس وانها جائرة
كالفرعة عين لها السهم والفرعة عين الساري في البداية في قسمه والثالثة لانبات حتى واحد في مغالبة مثله فيقر حتى كل منهما
جائرة **فصل في قسمة الوصي والاب** قيمة الاب عن الصبي والمغفرة جائرة في كل شيء اذا لم يكن فيه عين حاشي ووصي
الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذا الجد اب الاب اذا لم يكن هناك وصي الاب ويكوز قسمة وصي الام فيما كانت
اذا لم يكن احد من سواها فيما سوى العقار لانه قائم مقام الام وقصرها فيما يملك له بالانصاف صحيح يسبق فيما سوى العقار
كذلك في القسمة ولا يجوز قسمة الام والخرج والعم والزوج على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة وان لم يكن لاحد منهم اب ولا
وصي اب ليس بوصي الام ولاية لقسمة على الصغيرة في غير ما تركت الام ويكوز قسمة وصي الاب على الابن الكبير الغائب فيما سوى
العقار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى المخطوط وبيع ما سوى العقار من المخطوط ولا يجوز قسمة المخطوط ولا قسمة المالك على ولده
المغفوة بمنزلة الصغيرة اما المبرسم والمغني عليه والذي يحن ويعقب ولا يجوز عليهم قسمة حسبهم الا بمرئاه او بولائه في حال اقامته
والذي يحنه القاضي وصيا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب اذا اجله وصيا في كل شيء وان اجله القاضي وصيا في شيء خاص
الا ان كان له مخطوط لا يجوز قسمة لان نصيب القاضي اياه وصيا ايضا او له عقار يقبل تخصيصه لجأته وصي الاب في شيء خاص
فانه يكون وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب اذا قسم الورثة ان تركه فيما بينهم بغير ابر القاضي في الورثة الصغيرة
او غائب او شر كملت لا يصح قسمة الاباجارة الغائب او وصي الصغير او اجارة الصبي لمجرد البلوغ او اجارة القاضي
قبل البلوغ فان مات الغائب الصبي قبل الاجارة فاجارة ورثته نفذت القسمة في قول حميد بن عيسى وسواء ولا تغذ
قول محمد بن حريز في حق حصصهم روح وان كانت هذه القسمة بامر القاضي تحت القسمة وذكرنا ان في ان كان في الورثة صغير
او غائب ولم يكن في يد الغائب لاني يد ام الصغير شيء من التركة بل كان الكل في يد المفضلون الكبار فطلبوا القسمة من القاضي

[illegible]

عليه سبعة و يكون الثلثة الباقية لصاحب خمسة رجل مات وترك ثلث مئتين وترك خمسة عشر خاتمة خمس منها ملو
خدا خمس منها الى نصفها خلا خمس منها خاتمة والكل ستون فادوا لستون ان يقسموا الخوا على السواد من خزان
يزيلوا من مواضعها ما ادوا لوجه فيه ان يعطى احداهن خمسين خاتمة مئتين وثلاثة الى نصفها واثنتين خاتمة مئتين
الثاني كذا كذا يبقى خمس خواتم الى صاحبها ملو وحبها خاتمة ثلث الى نصفها كل مئتين للاثلاث ذلك فبقية
المساواة بذلك رجلان بينهما خمسة اربعة لحد واحد من رغبان ولا خاتمة ثلثه فادوا لثلاثه وادوا لثلاثه مئتين ثم
من ثلث اعطاهما خمسة واداهم وقال اقسما على تسد ما اكلت من رغبكما قال الفقهاء ابو الليث من يكون لصاحب
رغبين ورجلان ولصاحب الثلثة ثلثة واداهم كل واحد منهم اكل رغباً وثلثي رغب من ثلثه مئتان من ذلك
لصاحب الرغبين ورغب تمام من نصيب صاحب الثلثة فاجعل كل ثلث سهمها نصيب كل واحد منهم سهم سهمان من
نصيب صاحب الرغبين وثلثة سهم من نصيب صاحب الثلثة وذلك خمسة فيقسم للثلاث كذا كذا يكون لصاحب
الرغبين ورجلان ولصاحب الثلثة ثلثة واداهم وقال الفقهاء ابو بكر من رغب الى لصاحب الرغبين واداهم من سهم
لانه اكل من رغبته ورغباً وثلثي رغب ولم ياكل الثلث من رغبته للاثلاث رغب وكل واحد منهم اكل رغباً وثلثي
رغب فالثلاث اكل من الاربعة الثلثة رغباً ثلث رغب فكان صاحب الثلثة اربعة واداهم من خمسة
اداهم شريكان بينهما عشاراً وثلثه لجزر ثلثة بالوزن بالقبان والميزان وقال بعض المشايخ لجزر ثلثة
بالشربة لثلاثة التقاد وقال مولانا فقهنا وغير صحيح لانه وزني فلا لجزر ثلثة بدون الوزن اما بالقبان
بالميزان فلا لجزر ثلثة بالشربة لانهما مجازفة وثلثة لثلاث بالميزان ذكر في النوازل انه لجزر ثلثة التقاد لانه
بوزني رجلان تواضعا في بغرة بينهما على ان يكون عند كل واحد منها خمسة عشر لثلاث فبها كان باطلا وحل
انقل اللبن للاحدهما وان جعله صاحب في حل لانه سببه المشاع فيما انقسم الا ان يكون صاحب الفضل سبها لفضل
فاذا جعله صاحب في حل كان ذلك ابراراً عن الفقهاء فيجوز الاحال فيما يفضل يكون سببه وابراراً عن العيين وانه
باطل اهل قرية بزم سلطان فقال بعضهم تقسيم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسيم على عدد المرو وقال
الفقيه ابو جعفر من ان كانت الغرارة لتحسين الاملاك تقسيم على قدر الاملاك لانها منزلة الاملاك وان كانت لتحسين
الاملاك الذين يتبرعون لهم تقسيم على قدر الرؤس الذين يتبرعون لهم لانها منزلة الرؤس ولا تقسيم من ذلك

انما العبيد لان لا يتفرغ لهم واربين شهور اهدت فارا وجسمها مبادا الى الآخر فليس العبد اربين شهرا
 كان جدا ربيعين جلوس لاحد ما عليه جود وليس للآخر عليه شئ ما يهدم الحائط فانه صاحب الجود صاحب الجسد
 والى صاحب فانه لا يجبر عليه ويقال لربا ان شئنا ما تشاء ارض الوافط فان اراد صاحب الجود ان يسير واراد
 الآخر القيد ما لم يفسد بينهما القيد من بعد ان يسيرها ولو كان صغيرا او جارية ما بها الجبر ان على العقبها فان اراد
 الاضاق وقال الآخر ليس في سحر كركركم ربح ان الخاكم يسيرها ممن يحق عليها فان لم يجد سته ان عليه فان لم
 يجد الحق من بيت المال فان قال احد سته كركم انا انفى عليه وينال على مولا وقال امرأته من غير اخبار ان على الخاكم
 من قبله انما كان ذلك على المولى ولا يتطاعه بموت ملوك ولو كانت دارا ونخل بدين جلوس لا يجبر على الاضاق
 من كركم ان قسما على ان لحد ما لصاصت ولا آخر اعروض وقفاشات الخانوت والدبون الخمر على انما على انما ان
 يسير من الدبون برودا لصاصت على شريك لصفه كانت القيد فاسه لان القيد في معنى ليس وليس على يد اوجه
 فاسه وعلى احد الصاحب لرب برودا على شريك لصفه ما احسن الصاصت وعلى الشريك الآخر ان برودا على اخذ
 نصف الاتحاد اربين برودا ما من الدار وفضاء في الدار غم اقتضا الدار فان الباب الموضع في الدار يكون
 يسيرها ولا يكون داخل في القيد من فمناج في الدار وادقتما كراوى في الكرم غصاف فرق ان غصاف في نصيب الله
 اصاصه ما ان ذكر نصيب القيد تكون لصلب ان احد نصف الذي فيه نصيب الا فلا وكذا دقتما دارا فرق في نصيب
 احد ما نصيب فيه مما ان لربا كروا الحجاب في القيد لا تدخل وان ذكرها في القيد وجلوس لصاصت بيت فاصاصت
 لا فوصه الا نصيب ما نصيب ما نصيب واما نصيب فوصه فغير نصيب عازت القيد وتكون الحمايات لصاصت بيت لان حكم
 القيد حكم ليسين اربين جلوس لصاصت ما نصيب من القيد والآخر وقال نصيب من فلان انما نصيب فانما نصيب
 على ذلك لا يقل نصيبه لا يرب برودا في القيد من نفسه بدعوى العقل على انما نصيب لك بطل اربين نصيب كركم
 اهدت فقال احد ما يسيرها والى الآخر فان القاصم نصيب الدار يسيرها ولو كان مكان الدار حارا وشيئا لا يحتمل
 القيد لان لصاصت يسيرها ان من ثم واجر ثم باع نصفه انفق في يسيرها من القيد والى الآخر نصيب كركم اربين
 فقال لصاصت ارفع فاصاصت فان القاصم نصيب الدار نصيب يسيرها ما نصيب من يسيرها الى نصيب الذي لم يسيرها
 برودا ذلك باع نصيبها القيد ان رغب في واحد لك ولحق كركم اربين نصيب كركم اربين نصيب كركم اربين نصيب كركم

جلد چهارم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المضاربة

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدينارين كيليا كان أو موزونا أو معدودا في قول تحبيقة والبي يوسف رهما الله وقال
محمد بن عبد الله بن جوزي باطلوس الرخمي عنه وأول تجوز بالذهب لم يثبت في الأصل ولا في رواية الأصل ولا في رواية الدراهم
التي هي حرة والريفي ولا تجوز بغيره فاما كانت تزوج فغير كالفطوسس أجل دفع عرضا قال له وأعمل ثمنه مضاربة
بنصف الربح قبايع باحد الطرفين ونصرفت في الثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العرض وان باع
العرض بكامله وموزون جازت المضاربة فاسف في قول تحبيقة راج وقال صاحبها رهما الله لا يجوز بيع
الفضة وانما فسدت المضاربة عند تحبيقة راج لانه عتارت مضاربة الى العرض وتودع الى رجله وراهم لا يعرف قد باع
مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في سدرها وصفتها قول المضارب مع مبيته ولو كانت الدراهم وديته فامر
المودع بان يمل بها مضاربة بالشفاء والثالث او ما شبه ذلك جازت المضاربة ولو كانت الدراهم مضاربة فقال
لها مضاربة على ما في يدك مضاربة بالشفاء جازت المضاربة عند اخلافا لفرق راج ولو كانت الدراهم وديته فامر
ان يمل باعليه مضاربة لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول تحبيقة راج وقال البريقي
راج الربح لرب الدين ويسر المضارب عن الدين ولو قال لرجل قبض مالي على فلان من الدين وأعمل بمضاربة جازت

ودفع الى رجل ثمانية درهم وقال اذ علم في الغد درهم شاركتك ثم قال لب ايام نصرت بافك فحصل لك ثلث
ثانوية مصاراة ما سفلها اذ اربع بينهما فيكون اصل المال وبك للامور والامور اخرجت رجل دفع الى رجل ثانيا
مصاراة لم يكن للمصاراة ان يستري شيئا للمصاراة باكثر من ذلك لاني قال له رب المال على فيه برأيتك ولم
يقبل قال ان يستري سلفا اكثر من ثلث كانت حصة الالف مصاراة وما زاد فهو للمصاراة له وكذا عليه وصية وثمن
الزيادة ومن عليه حصة ولا يضمن المصاراة شيئا لك الخلف رجل دفع الى رجل وامر بمصاراة فاستري بالدرهم او شيء
انكس حارة المصاراة فذنا وان يستري بخلاف حصة من لال بان كانت برضا فاستري بالسود جازت المصاراة
في قول محبيته والى يوسف ربح وطاهر قول محمد ربح المصاراة لنفسه شيئا منها او بشرط لا حد هاجس الزجر ما
يشترطه كتحريم الجمل له درهم مائة اذ اقل او اكثر فسد المصاراة ومنها او بشرط على المصاراة ضمان ما
في يده ومنها او بشرط على المصاراة على رب المال ربح المصاراة لان ذلك يمنع التحلية بين المال والمصاراة كذا
وكل جلايه دفع المصاراة فنفذ في الكيل وشترط على نفسه من المصاراة شيئا معلوما بنفسه من الزجر كان
عاسدا ولو فعل ذلك لا ياب والمذهب لا ياب وروى الاب وشترط لنفسه شيئا من الزجر والعلى فعمل من المصاراة
المصاراة وشترط عليها ودفع احد المفاوضتين درهم من مال المعاونة الى رجل وشترط على نفسه من المصاراة
وشترط على نفسه شيئا من الزجر فسد المصاراة ومنها او دفع الاب والجدة او مولى الاب الى الصبي الى رجل بمصاراة بشرط
عمل يستقيم المصاراة كانت المصاراة فاسدة ولا صل في هذا كل من يجوز ان يبيع نفسه الى يستقيم مفسدة
وشترط على نفسه من المصاراة جازت المصاراة وكل من لا يجوز ان يبيع نفسه الى يستقيم مفسدة او اشترط على نفسه
المصاراة شيئا بنفسه من الزجر لا يجوز للمصاراة وانواع المصاراة في المصاراة فاسدة وربح كل الزجر رب المال
للمصاراة باجر المثل تام لان المصاراة او فسدت تبطل اجارة وفي الاجارة فاسدة او اعمل الاجير كان له اجر ثلث ثانيا
وتوكل بالمال في يده للمصاراة لا يفسد مصاراة فاسدة وذكر في الاصل انه لا ضمان عليه وذكر الطحاوي في خبر خلافا
قال لا يضمن في قول محبيته نفس ويضمن في قول ما جسد ربح وجعله على الخلاف في الاجير يشترط كذا ان الملك لال
في يده لا يفسد رجل دفع الى رجل بالامانة وبغير نصيب هاجس الزجر وسكت عن نصيب الاخران سكت عن
بيان نصيب المال حارة المصاراة وان سكت عن بيان نصيب المصاراة لا يجوز للمصاراة ويا سا ويجوز ان يحا

وما زاد من شرطه وهو الرب لئلا يكون المضارب ولو قال رب لال للمضارب على ان في نصف الزرع ولكنته سمان
 المضارب ثلث الزرع والباقي لرب لال ولو قال رب لال على ان ما رزق احد فقال من الزرع يكون بينهما جاز ويكون
 البعير بينهما على السواء ولو دفع الفاضلة على انها مشتركة في الربيع جاز ويكون الربيع بينهما على السواء ولو
 قال على ان يكون المضاربين في الربيع جاز في قول بعضهم وفيه في قول محمد بن وهب ولو شرط بعضهما
 ثلث النخيل ما شرط للثالث يستحق المضارب كما لو شرط الثلث لبعده المضارب ليس عليه ومن ان لفضاء
 دين المضارب جاز وبصير كانه شرط ذلك للمضارب النخيل ما شرط للثالث لا يستحق المضارب كما لو شرط لال
 المضارب اذ وجهه كان ذلك لرب لال وان شرط الثلث لبعده المضارب وعليه ومن ان شرط عمل لبعده
 المضارب جاز للمضاربة ويكون بشرط العمل لبعده وان لم بشرط عمل لبعده فهو لرب لال وعند صاحب جرح كجز
 على كل حال لان عند سواها ملك كسب البعد على كل حال ولو دفع الاضاربة على ان جميع الربيع يكون لرب
 الال كان ذلك بضاعة ولو دفع الى رجل الفاضلة فرضا على المضارب فبعضها مضاربة جاز فان تصرف المضارب
 وربيع كان نصف الزرع له خاصة وعليه قضيت ونقضت الاخر يكون على ما شرط ولو قال خذ هذه الالف على ان نصفها
 على ان يعمل بالنصف الاخر على ان يكون الربيع في جاز ولا يكره فان تصرف بالالف وربيع كان الربيع بينهما على السواء وان
 عليها لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بغير من ونصف الاخر بضاعة في يده رجل قال غير خذ هذه الالف فبعضها
 مضاربة ونصف الربيع ونصفها بغير مضاربة فبعضها مضاربة فاسد فان ملك الال في يده قبل العمل
 اربعة فبعض من الاربعة لانهما بغير المضاربة فبعضها مضاربة فاسد فان ملك الال في يده قبل العمل
 وربيع فنصف الربيع يكون لرب لال لانه بغير المضاربة ونصف الاخر بينهما على السواء لانه بغير المضاربة رجل باع
 نصف متاعه من رجل ثمانية ووقع كل المتاع اية وامره ان يسبق نصف الباقي ويعمل بكل النصف مضاربة ونصف
 قبل كل باللف وتصرف فيه فعلى قياس قول تحفيظ ربح الربيع واوصية بينهما نصفان وعند صاحب ربح
 نصف الدين لرب لال وربيع فنصف الذي امره ببيعه على ما شرط باعنا اعلى ان من امره ليدون بان يشترى لكا
 عليه من الدين شيئا ما شرط ان يكون مشتر بالنصف في قول تحفيظ ربح لالصاحب الدين فاربيع في حصه الدين يكون
 له نوع اليه خاصة واربيع في نصف الاخر يكون له اذ لان ذلك ربح له وعند سواها المضاربة فاسد في

مصححة في نصف لان عند ما يستمرى الديرين يكون مستمرا لا امر وانما قدمت الصاربه لانها قدمت بالمرحله
فيما كانت فاسدة في نصف ومصححة في نصف وتكون الدافع في هذه المسئلة شرطه ثلث البرج وثلاث الصاربه
وتجميعه ثلثا البرج يكون الصاربه ان رب المال قال لا عمل في الصبيك على ان يكون البرج لك والعمل في الصبي
على ان يكون ثلثا البرج في وقتك لك عمل وفيه الى عبره مصاربه وتشرط فيها شرط ما سدا فهو على وجهه يمكن
شرطه وي الى جهاد البرج مثل ان يستمر على ان يدفع المصاربه واداره الى رب المال ليكنها وارصد لغيره
المال كانت المصاربه فاسدة لانه عمل نصف البرج عوضا عن عمله وعن اجرة الارض او الدار كانت حصه العمل
محمودة فان شرطه لك شرع رب المال على ان يدفع ارضه الى المصاربه او واداره لانفسه المصاربه وبطلت شهه طلال
المصاربه لا تطل شهه ولا فاسدة وتطل لجهاد حصه المصاربه من البرج وفي المسئلة الثانية هذا شرط لا يوجب
الى جهاد البرج لان رب المال بشرط على المصاربه بنسبة العمل لومات المصاربه عليه دين ورب المال الحق برأس
وحصه من البرج ان كانت المصاربه معروفة المصاربه او قال في هذه الالف مصاربه في يدي ويسر عليه من جهة فاداره
من جيب المال لانفسه ام التهمه وان كان عليه دين العفو لا يعيد في حق غيره نصحه وان كان عليه دين المصروف من ماله
المصاربه ثم ماله بن كان المال لصاحب المصاربه وان بدأ ماله بن ثم المصاربه ثم خاصا المصاربه او اقربى من ماله بن
الصاعقه من غير بيان لانسان عليه لانه لم يعرفه فصول المال الى نفسه ولو اقرانه برح انما وصل اليه ثم مات بوجهه
ان تركته له فجاءه لادامته او اخذها لال من المصاربه مثلا المصاربه او الخمس في المصاربه فيعمل بمقتضى المال ان كان
المصاربه كماله في رب المال شيئا قال بنادع يكون لك براء ولا يعلق قوله بعد ذلك لم ابرج وما اخذت في
كان من رأس المال وتكون المصاربه في رب المال شيئا ولم يقل به ورجو روى عن ابى يوسف عن ان رب المال
بأخذ رأس الماله يوم الحساب يكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المصاربه فلي الحساب بقضائهما من رأس
المال لانا وجدنا من رأس المال كان ستر حاما بعرض رأس المال فيبطل المصاربه بقدر ذلك وجمالم بقضائه
المصاربه قال رضي الله تعالى عنه فعلى هذا اذا اخذ المصاربه في الدار او القطر لم يشيئا من المال لا يكون ذلك للاداء
العهده بل بقدر ذلك المصاربه من رب المال اذا اقتسموا البرج ثم ملك المال في يد المصاربه وحقه حسن يستغفر ذلك
اقتسمه وما يقبض رب المال يكون من رأس الماله وما يقبض المصاربه يرد على رب المال حتى يستوفي رب المال تمام

تمام راس المال فان مضى شي من راس المال كان ذلك بينهما الا ان المضارب يستخرج من الربح حتى يسلم الرب المال راسدا ولو
اختلف المضاربين راس المال بعد قسمة الرب فمضارب قسما بعد قبض راس المال وانكره رب المال قبض راس المال
كان القول لرب المال ولو اقام يمينه كانت يمينه يمين المضارب فوافق رب المال والمضارب قال رب المال شرطت
لك ثلث الربح وزيادة وعشرة درهم وقال المضارب بل ثلث الربح كان القول قول المضارب لان رب المال متوفى ليس فيه
وعده الا فسادا بعينه ولو اقام رب المال يمينه قبلت يمينه لانه اقام يمينه على فساد العقد ولو قال رب المال فقلت
لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لي ثلث الربح كان القول قول رب المال وان كان فيه فساد
فهو لانه يكثر زيادة يدعيها المضارب يمينه يمين المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة ولو قال رب المال شرطت
لنصف الربح وقال المضارب شرطت لي ثلثه وزعم ولم يشرط شي او لي اجر المثل كان القول لرب المال لان المضارب
يدعي اجر اني دمت رب المال ورب المال يشكره وان اقاما يمينيه فاليمين يمين المضارب لانها قامت على اثبات اليدين
ومن الاخر ولو وقع مثل هذا في المرافعة كانت اليمين للرافع لان المرافعة لازمة فان من لا يدر منه يجبر على العمل فحاش
اليمين المحوزة اولى اما المضاربة ليست بلازمة فترجح بالنقصان لا بالتحسين ولو قال رب المال فقلت ليك نصف الربح
المضارب لابل مضاربة بالنصف او بانه وزعم كان القول قول رب المال لان الربح يستحق عليه من جهة وكذا لو قال
المضارب اقرضت وقال رب المال مضاربة او بضاعه كان القول لرب المال لان المضارب يبيع عليه فملك الا ان
المضارب يبيع كانه اعطاه المال مضاربة فاقترضه ولو قال رب المال اقرضتك وقال له نوع اليدين لابل مضاربة كان
القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان بعد ما اتفقا على خصة المال باذنه يمينه رب المال ولو قال لرب المال
كان راس المال الف درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لابل راس المال الف وشرطت لي نصف الربح
فالمضارب انما اقرضه مال المضاربة كان القول للمضارب مع التمسك وفي شبه هذا الربح القول لرب المال مع التمسك وان جاز
المضارب بثلاثة الاف فقال له منها وقيمة او بضاعه لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي اليد
فيما يد ويد الا اذا اقرضه لغيره ولو وقع رجل الف على رجل او قال فبعتها مضاربة بنصف الربح فبعتها وقيمة فبعتها
المال بنصفين فعمل باجماع النصفين ورجح نصف الربح يكون للمضارب ونصف الاخرين للمضارب ورب المال نصفين او يمين
فكان عليها للضمان ولو وقع لها مضاربة فقال له اعمل فيه ما تشاء كان للضمان ان يدعيها الى غير مضاربة فان

[illegible]

الاجرة المحفوظ المال دستجارا له واب للعل وسهتجارا للمكان بسفر وما جاز له ان يعمل بنفسه جاز له ان يوكل غيره بذلك
 وله ان يبرهن مال المضاربة وان يثبت به وان يثقال بمال المضاربة والمكان ان في اعسر من الاول وله ان يوكل المثلث بـ
 القدر عند الكل وكسره ان يستدين على المضاربة لئلا يشتري باكثر من مال المضاربة كان القول له رب المال اعمل فيه
 برباك او لم تفعل الا ان ياذن له بالاستدانة لكسره للمضاربة في المطلقة ان يدفع الي غيره مضاربة ولا
 يشترك شركة عنان او مغاوشة ولا ان يجازي بمال المضاربة بالادوية او بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة عمل
 فيه برباك كان له ان يدفع المال الي غيره مضاربة ويشترك ويخلط ماله بمال المضاربة وفي المضاربة المطلقة لانه
 بعد المضاربة في التجارة في ظاهر الرواية ولا يفرض مال المضاربة ولا يباح سفجة بمال المضاربة ولا يدفع مال المضاربة
 سفجة والمكان رب المال قال له اعمل فيه برباك الا ان ياذن له بالسفجة فصا ولا يثبت المضاربة بعد المضاربة بمال
 غيره مالي ولا يكتب له ان يسحب بعد المضاربة اذ الحق دين حاضر كان رب المال او غائبا وكسره ان يزوجه عبدا
 ولما اتمت المضاربة وقال ابو يوسف ربح لان يزوجه الامة ولو تزوجه للمضاربة للمضاربة فان كان في المال ربح لم يجز
 له كحا اذن له رب المال او لم ياذن له وان لم يكن في المال ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن
 المضاربة وتصح تحريمه عن ربح مال المضاربة على رب المال والمضاربة في المطلقة ان يسافر بمال المضاربة
 في روايات الشافعية بربا او نحو او عن ابى يوسف عن جهمية ربح انه لا يسافر وان سافر فذلك المال في المطالب كان فصا
 في هذه الرواية وقال ابو يوسف ربح من عهده له ان يسافر الى موضع ليقابل الرجوع الى اهل بيته وميت عندهم
 نحو فخر بنين او ثلثة وكسره ان يسافر سفر نحو ما يجامى الى سرعته في قولهم ولو تصرف المضاربة بمصارف المضاربة
 دين على الناس وسخن المضاربة عن التقاض فان لم يكن في المال ربح كان له ان يشتري عن التقاض ويقال له حل
 رب المال على الغرام اي وكل والمكان في المال ربح ليس له ان يشتري عن التقاض بل يوزع بالتقاضي لمصير المال فصا
 واذا صار مال المضاربة دين على الناس فيها رب المال عن التقاض وقال انا التقاض مخافة ان ياكل المضاربة فالحال
 في المال ربح فالتقاضي يكون للمضاربة ان لم يكن فيه ربح فرب المال ان يئمه عن التقاض في المضاربة على ان يحل
 المال على الغرام ولو كانت المضاربة مطلقة فبمضاربها مال بعد عهدة المضاربة نحو ان قال له لاتي نفسك ولا تشتر فقا
 ولا تخافا ولا تشتر من فلان ولا تسافر والمكان التحصيل قبل ان يعمل المضاربة وبعد ما عمل فاستترى وابع وقض ثمنه

[illegible]

الفاعل والى قيمة العنصر فما حصلته الدقيق فهو على المضاربة وما أصاب حصته العنصر فهو من المضاربة بين الشريك لكن إذا
 كان رب المال قال لا عمل فيه براك فان لم يكن قال ذلك فعل المضاربة لك بغير اذن شريك فافلاح يكون
 للمضاربة وهو نفسا من غل الدقيق لرب المال ومن حصلته شريك من العنصر للشريك فافلاح رب المال اذن لا
 في ذلك والشريك لم يأذن فافلاح يكون للمضاربة والمضاربة ضامن حصته شريك من العنصر وان كان شريك
 اذن لا بد لك رب المال لم يأذن فافلاح يكون بسببه وبين شريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق وهو شريك
 المضاربة وقيل بما للمضاربة فاعطاه رب المال وقيل آخر وقال لا خلط بينه الدقيق على سبيل ما توافقه فافلاح نعم با
 الكل فالمراد من وقت المضاربة يكون على ما شتر طافى بعقد المضاربة ومقدار من الدقيق الآخر كما يكون لرب المال
 برحمته وعليه ضميته والمضاربة اجر ثلثه فيما تصرف في ذلك من ماله كما قال الفقيه ابو بكر البزرج قال الفقيه البزرج
 رحمه الله ما يكون للمضاربة اجر ثلثه اذ لم يكن خلط الدقيق بالالمضاربة اما اذا خلط فلا اجر له لانه على في شتر
 فيه او اذ اذ رب المال ان يكون بالالمضاربة دينا على المضاربة تحصل له منفعة الاسترباح فان لم يقترض المال من المضاربة
 وسلم اليه ثم باع منه مضاربة ثم مضى المضاربة ذلك فيعمل فيه المضاربة اذ وقع المضاربة بالالمضاربة الى رب
 المال على ان يسبح ويشترى جارعا وما قال في رزقه الله لا يجوز ويكون نقصا للمضاربة وقد مر رب المال ان يشترى
 له او يسبح جاز في قولهم جميعا ويشترى المضاربة شيئا فباعه من رب المال او يشترى رب المال فباعه من مضاربة شتر
 المضاربة للمضاربة جاز وقال محمد وزفرهما الله يسبح باطل يريد به اذ لم يكن في المال ربح لانه اذ لم يكن في المال ربح
 كان رب المال شترى بال نفسه مضاربة نزل حانث ثلثة من افعاله فخرج المضاربة ثلثه منهنهم وبقى الربا في
 الحجة ثم خرج الرابع وترك اباب غير مغلقة فهلك الالمضاربة فافلاح الحانث الرابع يعقد عليه في حصة المتاع لا بعض المضاربة
 وبعض الرابع وان كان لا يعقد عليه فبعض المضاربة هو ففلاح قال محمد بن مسلمة ربح في اهل السوق اذ اقاموا واحدا واحدا
 وتركوا السوق فضلع شترى من السوق بعض الاخير منهم لانهم اشتموه المضاربة اذ قال رب المال لم تدن الى شترى ثم قال
 قد دفعت الى ثم شترى المال ذكر ان طفرح ان الشترى يكون على المضاربة وان صاع المال في يده بعد الحجز ففلاح
 شترى فهو ضامن والقياس ان لا يقض على كل وفي الامتحان او تجد ثم تفرغ شترى برى عن الضمان وان تجد ثم شترى
 ثم تفرغ فوضا من المتاع لا وكذا لو قبل شترى غير عينية باف درهم دفع الى الوكيل وان كان لسبب مدينا فاشترى

عامة المحرر وادعيه ما اقره في قوله في رجل عبد الى رجل لم يبيعه المحرر الا بعد ان اقره بانه قال محمد بن مسلم في رجل عاين رجل
الضمان وقال غيره من النسخ في قياس قوله لو باع عبد المحرر ونعم فربما رايه رجل خرج الى رجل عرفنا مضاربة فادعيه
المضاربة ذلك قال وروى في قوله عليك قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى يكون القول قوله في ذلك انما نقلنا
المضاربة مع رب المال فقال رب المال امرتك ببيعة وقال المضارب امرتني بالبيعة ولم يبيعه او قال رب المال امرتك
ببيع البكره او تشتري وقال المضارب نعمت اني ابيع مطلقا كان القول قول المضارب ان لا يبيع على الاطلاق وقال
في المضاربة هو الاطلاق وقال في قوله لرب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد من جهة او يشتري المضارب
بال المضاربة او مضاربة ثم فيها ان غير مزاد على ان يكون البذر من قبل المزاد جاز ويكون حصته المضاربة
من الخارج مبيته وبين رب المال على ما شرط في المضاربة انه يبيع ان المضاربة ولو ساءل المضارب ارضا ايضا
ثم يشتري يبيع في المضاربة بذرهما جاز وواحدة المضاربة ارضا مزادة ثم يشتري مطلقا ما يبيع في المضاربة
وذكر في كتابه رب المال قال في المضاربة اعمل فيه بركب جاز وان لم يعل ذلك لا يجوز المضاربة ارام على سبعة
مسرح وكانت نفقته في مال له في المضاربة وفي سفره مطلقه ومشرابه وركوبه وكسوته يكون في مال المضاربة
من غير اسراف والله وادرج في المحام والاجتماع لا يكون في مال المضاربة ولو شرط عليه رب المال في المضاربة
انه لا يبيع الا في مصر كذا لم يكن لان يخالطه فان حاله كان ضامنا له شبهه كيشركه فان اذ غيره او ساءل
بال الشريك وانفق على نفسه من المال لم يشرك لم يذكر في الكتاب وذكرنا طين روى رواية الحسن بن عبيدة روى ان
المضارب والشريك اذا ساءل ينفق على نفسه في ركوبه وعطائه وكسوته وعن محمد بن روى ان اخذ شريك الضمان او ساءل
انه ان ينفق من المال بغيره المضارب المضاربة او ساءل في المضاربة ومال نفسه تزرع النفقة على اللابس سواء غلبت الا
او لم يجاوز او كان قال في رب المال اعمل فيه بركب لم يعل ذلك لا يجوز المضاربة ارام على سبعة
مسرح او ساءل رب المال في المضاربة بعد ما راس المال عروضا لا نفقة من فان صار راس المال درهم بعد ذلك
وقد كان وناشر نفقة ذلك النفقة والله اعلم كتاب المزاد روى في قوله ينفق روى واما ما جاء
اذا اجتمعت شرطها والمعاينة على تمام الخصال ينفق وانفق على قولها فانما الناصر في جميع البلدان وغيره
حوال المزاد ستة شيا بان الوقت فان وقع ارضه مزادة لم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يبيع المزاد وانما قال

[illegible]

ثم يترك جازا من الركوب بمرحلة الحمل والمكن البذر من قبل العامل فلم يبينها جسد البذر كانت المزرعة ماسدة
لا تدرى من حق صاحبها من قبل قضاء سده ملايكم زادوا وادغموا من قبل العامل على وجه التعليم بان قال له رب الارض
تزرعها ابدا لك ابدا الى الابد لان من اذخر يجمع خيرا ومن يبذر يجمع شرا وان لم يغرس الارض على وجه العموم وكان البذر من قبل
ولم يبينها من البذر فسدت المزرعة فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
لقد فسدت المزرعة فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
تخلت وصورة ذلك رجل دفع الى رجل ارضا على ان يردها سده مستفيدة على ان يزرعها حطة فادغمها من قبلها
نصفان وان ردها شيعر على صاحبها من ثلثة وان ردها سدها على صاحبها لا ردها حطة فادغمها من قبلها
في حق صاحب البذر فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
يد على ما شرطت كل ردة وكذا دفع الى رجل ارضا على ان يردها ثلثة على ان يزرعها حطة فادغمها من قبلها
وتستأجر فيها نصفان ومانوس فيها من ثلثة اكرم وكل فوسينها انما انصاع له ردها ثلثة وللعاقل ثلثة فهو جاز
على ما شرطت سوا ردة لكل على احد الفوسين وادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
ارضا من ردة على ان يزرعها سده وبقرة على ان يزرعها حطة فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
نصفان وادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
ان يزرعها على التفسير فعلى ان يزرعها حطة فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
واما ردة على كل نوع في نفس الارض وذلك التفسير في الحال وعنه الفارادس في الارض انهم لا يزرعها
حطة لا بد من ما يزرع في ما حية اخرى ليس عليه ان يزرع مكان الحقنة ماسدة او ذاف الحقنة كان الخارج كلاس
لبذر كذا قال فذهب الارض على ان يزرعها حطة فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
لك ثلثة وادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
سده على ان يزرعها حطة فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
الحقنة حطة ومن عاة الارض من التفسير واحد فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها
في الحطة لا يزرعها من التفسير واحد فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها فادغمها من قبلها

وكذا لو وقع الى رجل ارض على ان يزرعها حنطة فالحارج بينهما نصفان وان زرعها شعير فالحارج كله للعامل وان
زرعها سمسا فالحارج كله لصاحب الارض جازيها في الحنطة والشعير ولا يجوز في السمسم لان في الحنطة النصف من اربعة اشهر
بنصف الحارج وفي الشعير عارة الارض من العامل من غير ان يكون احدهما شرطاً في الآخر فجاز ما في السمسم يكون النصف
الارض بمسبب الحارج لصاحب الارض ولو وقع الى رجل ارض ليزرعها خمس سنين فبالبعد على ان يزرعها في السنة الاولى
فهي بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الحارج لرب الارض فهو جائز لانه متى لكل سنة شيئاً معلوماً ولو وقع الى
رجل ارض سنة بذه على ان يزرعها بذر وهو قروط فالحارج منها من عصف فهو للزارع وما خرج من قروط فهو لرب الارض
او على العكس كان العقد فاسداً سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع لان العصف والقروط من كل واحد
منهما مقصود وفي المزارعة فاشترط احدهما لاهل العاقدين خاصة بقوت الشرط في العقد لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل
الآخر وكذا لو وقع ارض ليزرعها حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير للآخر بعينه كان فاسداً وكذا
على شعير نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود وكذا الكتان والكتان او اشترط احدهما بعينه للكتان وللآخر
البذر ولو شرط القروط لاحدهما بعينه والعصف بمسبباً نصفان او على العكس من بهما كان البذر لا يجوز لانهما معلومان
وبذر بالاجور تخصيص حد ما بشي من القمح بخلاف الحب مع السمسم لان التبن يتبع على ما ذكره ولو وقع الى رجل ارض او
حنطة وذكر شعير على ان يزرع فيها الحنطة فالحارج بينهما نصفان والشعير مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها
شعير فالحارج لصاحب الارض ولو وقع الى رجل ارض على ان يزرعها سمسم فالحارج على صاحب الارض وان كان
بنصف الحارج من غير ان يكون احدهما شرطاً في الآخر واشترط البذر للبطل والعصار لاحدهما بنصفه شعير اي التبن لان
ذلك غير مقصود بل هو يتبع بغيره التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة كالعصف من القروط لكل واحد منهما مقصود في
المزارعة فلا يجوز تخصيص حد ما بشي من الارض الى رجل ثلث سنين على ان يزرعها في السنة الاولى في بذر ما بباله على
ان الحارج بينهما نصفان وعلى ان يزرعها في السنة الثانية بذر ما وعمله على ان الحارج للعامل وعلى العامل اجر مائة
رصاص الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة بذر ما وصاحب الارض على ان يكون الحارج لصاحب الارض وللزارع
بذر اجر مائة درهم لعامة جاز بمسبب ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى في مزارعة محجة بنصف الحارج كان البذر
من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية للعامل مائة رصاص الارض باجرة معلومة لنصفه معلومة

[illegible]

كان ذلك شيئا من الباقي للآخر وقد مر مثل هذا في المضاربة ونسبة ما إلى مس لجواز المزاومة الحقيقية بين الأرض والعمالة
 فكل ما بين الحقيقة كما يشترط على صاحب الأرض من العامل في جواز المزاومة والحقيقة ان يقول صاحب الأرض للعامل
 سلت ايكسا لأرض ومن الحقيقة فيكون الأرض فارتدت عند العقد فان كان قبضه قد ثبت بجواز العقد وكان معلومة
 ولا يكون مزاومة وان كان زعمها قد ادرك لا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل كما ان العقد في جواز المزاومة
 مزاومة العقد في جواز المزاومة وشيئنا ان يكون العامل يعرف الأرض لانه ان لم يعلم العمل والاراضي متفاوتة لا يصير العمل معلوما
 وان شرط على العامل عمل بعد العامل جازا العقد على كل حال كما يشترط عليه البقر المستور وطالبه يكون له ان لم
 يكون عليه دين وان شرط على العامل عمل بعد صاحب الأرض على ان يكون للبائلي ثلث الخارج النجاس البذر من قبل
 صاحب الأرض يجوز العقد ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الأرض كان شرطه على
 عبده فيمنعه من البذر على صاحب الأرض ويشترط البقر على صاحب الأرض جازا ان كان البذر منه فكذا شرط
 على عبده صاحب الأرض ويكون له البذر وطالبه يكون له ان لم يكن عليه دين والنجاس عليه دين فكذا كانت في قول بعض
 المحررين وفي قياس قول حسيته من المولى من كعبه البذر من البذر لا الضيق فكانه دفع الأرض والبذر مزاومة على
 ما ليس على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج والنجاس البذر من قبل العامل ويشترط على عبده صاحب الأرض من
 العامل لا يجوز كما يشترط البقر على صاحب الأرض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسداً بشرطه اساسا وهو
 المزاومة ان يكون الخارج بشرطها في كل ما يخرج فهو على شركة فان شرط ان يكون لاجل ما يقدر معلومة من الخارج
 ويشترط ان لا يخرج في هذه الناحية لانه مما والباقي للآخر ويشترط ان يكون له ما يشترط من الخارج وراهم معلومة
 على الآخر لا يجوز وكذا ويشترط ان يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كان فاسداً من انهما كان البذر
 ويشترط ان يرفع صاحب البذر ثلث الخارج والباقي بينهما نصفان جازا ان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة
 في الخارج فان باين بشرطه جازا الأرض لا يوجب رفع البذر منه ثلثه عشرة فهو بشرطه ما بشرطه نفسه من الخارج خمسة
 ونصف من عشرة وكذا ويشترط ان لا يرفع البذر من قبله والباقي بينهما نصفان جازا ان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة
 من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسداً الارض بشرطه لوجب قطع الشركة في الخارج لا حصل ان لا يخرج
 الارض لانه لا يخرج من الارض عشرة ثلثه عشرة جازا ان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة من الخارج ولو نصف الشركة من الخارج

[illegible]

يكون التبرع بينهما والحجب للذائق والاربع اذا شرط ان يكون التبرع بينهما والحجب للعامل والنجاس فاشترط
ان يكون الحجب بينهما والتبرع للذائق وفي هذا الوجه ان شرط التبرع لصاحب البذر جاز وان شرطه لغيره لا يجوز
ابي يوسف راح انه لا يجوز اصلا وعن بعض مشايخنا ان شرطه ان يكون الحجب بينهما وسكتا عن التبرع كان الحجب
هو التبرع بينهما فكان الحرف: والساكن اذا شرط ان يكون التبرع بينهما وسكتا عن الحجب لا يجوز نفى هذه الوجوه
لا يصح المراجعة لان هذا شرط يردى الى قسط الشكر في المقص لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان
يكون الحجب بينهما وسكتا عن التبرع جاز ويكون الحجب بينهما والتبرع لصاحب البذر وعن ابي يوسف راح انه لا يجوز
عن محمد راح انه يرجع الى قول يعقوب راح فصار منه من الوجوه الفاسدة ودون في ارضها زرع صار بقلا فمراجعة
وشرطان ان يكون الحجب بينهما النصين والتبرع لصاحب الارض او شرط ان يكون الحجب بينهما وسكتا عن التبرع جاز
ويكون التبرع لصاحب الارض ولو شرط التبرع للعامل كان فاسد الا ان وقع الزرع الذي صار بقلا فمراجعة
كذلك في الارض والبذر فمراجعة وثمة لو شرط التبرع لصاحب البذر جاز وان شرطه للآخر لا يجوز وكذا اذا وقع في
مراجعة ثم المراجعة على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما والثاني ان يكون الارض لهما
فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر منهما فاحتمال
الارض لاحدهما والبذر من احدهما فهو على وجه ستة ثلثة منها جائزة وثلثة منها فاسدة اما الثلثة الاولى
احدهما ان يكون الارض من احدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط لصاحب الارض شيئا معلوما من الخبز
جاز لان صاحب البذر يكون مستاجر الارض شيئا معلوما من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل من البقرة
من الآخر فهو جاز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل شيئا معلوما من الخارج ليعمل في ارضه بقره وبذره والوجه
الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب الارض يصير مستاجر
العامل ليعمل بقره لصاحب الارض والبذر واما الثلثة الفاسدة فانه ان يكون الارض والبقر من احدهما
وباقى من الآخر فذلك ثلثة لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل البقر شيئا من الخارج وعن ابي يوسف
راح انه يجوز لمكان الحرف والنهوى على ظاهر الرواية لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض نبات
البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من غير منفعة الارض لا يكون البقر شيئا للارض
نفسه

[illegible]

[illegible]

للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجابه له صاحب الزرع فله حصة من الزرع
واما صاحب الارض من الزرع فيطلب له حصة من الزرع الباقية من ذلك فله حصة من الزرع الباقية
بالزيادة فاعرف واذا كان ترفع شبهة في المزارعة العائدة عن الكل او بما فيه من حصة جارية
صاحبها من حصة في ذلك ما على من يبيع الارض سميل الزرع من قال بميزة نصيبان نصيب
رئيس المزارع ثم يقول رب الارض المزارع انما يصير وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض ونفسي
الارض ووجب لك على اجر مثل حياك واجر بشرتك قبل ما تحسن على هذه الحصة وعلى اجر مثل الارض
ونفسيها الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ثم يقول المزارع لصاحب الارض ووجب لي على
مثل ارضك ونفسيها على عليك اجر مثل على وشراي في قبل ما تحسن بما ووجب على على ما جوب
لي عليك بهذه الحصة فيقول رب الارض صالحت فاذا قال ذلك فترافيا على به او جوبه في الحصة
لان الحق لهما ليس بهما فيطلب لكل واحد منهما ما صاحب وجب على من اراد ان يكره بما يشترط في فوته
بغير اذن صاحب الارض قال محمد بن صفوان في طلب المزارع من طلب على ما علف وابنه حتى
فانه يضمن العلف والطيب له ما زاد في الدابة وعلى بعض الزرع ان دفع المأذومة في غير فوته فانه يعقله
وقال القاضي ابو الليث رحمه الله عليه في قطع الكرم اذا شرب فيه غير حق لانه افساد والى بغير ضرورة فانه يفسد
اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير حياك صاحب الكرم والزرع لكن لو قصد به كان حسنا قال مولانا
رحمه الله عنه والافضل ان يصدق بالخارج لان الارض الحرام يبقى في الخارج لانه سئل عن العلف لان العلف
لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر فصل فيما يخص المزارعة من شرطها وما لا يخص المزارعة
انه اذا شرط في المزارعة على العالي فيحصل به الخارج او يترتب كالتفدية التي الى ان يدرك الزرع لا
لمزارعة لان ذلك متى عليه مطلق العلف فانه شرط لا يربطه الا وكاد وكذا لو شرط على العالي ما لا يخرج
الارض به وانه عاصيا في كسر الكرم لا يفسد العلف وان شرط على العالي ان يترتب المزارعة على العالي
في ذلك المكان لا يبقى منفعة بعد انتهاء المزارعة كشرط الكرم لا يترتب في غير شرطه فاذا شرط عليه المزارعة
في ارضه شرط على العالي ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كالتفدية التي على العالي كرمي الانهار وغيرها واصلح

الهيئات والقياسات في غير عقد البعض ان يرد ما كرهه على صاحب الارض وعند البعض زيادة كراهية يحتاج الى
الارض المتأدية العقد سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اطلاق
الهيئات وكري الانهار وتقسيم الارض كمنه الشرب جاز سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض لان
من عماره الارض فيكون على صاحب الارض بدون شرط فالشرط لا يرد الا وكاوة وبه نظير ما يستاجر
بدرهم وشرط استاجر على صاحب الارض ان يطيل سطحه ويصلح مزارعها لمسيل الماء جاز لان ذلك على صاحب
الارض من غير شرط فالعقد او اشتراط المصداق والدياس والتذرية على العامل كان العقد
في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون لب الاوراك وانتهاء العقد وان كان لب انتهاء العقد او شرط على
يكون العقد اطلاق العامل حصه الزرع ووسن ربح من غير ان كان شرط عليه فذلك ذلك بعض حصه
الارض وعن ابي حنيفة ان شرط عليه الاعمال على العامل لا يفيد العقد وعن ابي يوسف ربح في النواذر انه
لا يفيد لكن ان لم يشترط يكون عليها وان شرط الزرع المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشتري عطفا في المقتر لا يجب
على البائع ان يحمله الى منزل المشتري واذا شرط عليه بزرع بحكم العرف ولو شرط الجدة على العامل في المأثمة فبعض
العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن مسلمة ربح انها قال لا يملكه يكون على العامل بشرط عليه
ام لا يحكم العرف وقال الشيخ الامام الاجل خمس المأثمة الخمسة ربح هذا هو الصحيح في زيادة المأثمة وعن شيخ الاسلام في
محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استعفى عن بذر المسئلة يقول فيه عرف خلاصه ومن اراد ان لا يتدخل فليعمل بالمعرف
ولا يشع عنه غم في الموضع الذي يكون المصداق وعلى العامل عرفه فلو اخر وقابل من المصداق حتى ياكس قال الفقيه ابو بكر
الجلبي ربح ضمن ذلك وقال الفقيه ابو الليث ربح ان اخر ناخير ما حث لا يرد من الناس الى مثله كان ضمانا ولا غلما
نه اذا شرط هذه الاعمال على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فبعض العقد عند الكل لانه
لا عرف فيه ولو شرط على العامل كرى الانهار او اطلاق الهيئات حتى فسد العقد المكان البذر من قبل العامل كما في
الخارج للعامل لانه ما يرد له وصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله في كرى الانهار
فتبعها ما يتراوان الفضل ولو لم يكن كرى الانهار شرطه وعلى العامل في العقد فكري العامل الانهار بنفسه كانت
المزارعة جائزه ولا اجر له في كرى الانهار لانه متبرع فلا يرجع كما لو شرط الارض ولو كان البذر من قبل صاحب

و من شرط علی حاصل کروی الیه بار و اصلح نسبت فیه العقد و يكون الخمار و كذا صاحب الارض و لیس
احد علی محبس ذلک و و شرط علی رب الارض کروی الیه بار و اصلح نسبت حتی یاتیه الا کانت المزارعة جائزة
على غیره سواء کان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض لان فی العمل يكون صاحب
الارض من غیر شرط لانه من باب التکلیف من الانتقال و یجوز فطیرا و کذا من مسئلة الاجارة و اذا آخر و اود و شرط
المستاجر علی صاحب الدار ان یطبخ لیس جارت الاجارة لان ذلک سخی علی صاحب الدار غیر شرط و و شرط
رب الدار ذلک علی المستاجر فیه اجارة کذا ذلک فی احوال المزارعة ترک سخی الارض مع القدرة علیه حتی
یسر الرب ذلک فالواضح قيمة الرب فاما مکان له فیه فی ذلک اجارة و ان لم یکن المزارعة فی الوقت الذی
ترک السخی فیه یقوم الارض من و دة غیر من و دة فیمثل نصف ما یصل بینهما لانه مما مضی سابق ترک السخی فیه
کما و مستاجر خاضع لخبز ترک الخبز فی السهم و حتی اعترف فی ذلک و ترک السخی مع القدرة علیه و کما ان یشتی الامام
الاجل الاستیفاء و خلیف الدین المرتضی ای یقول قریب الا یحبس یمکن من السخی يكون علی الدار فیمثل علی
العامل فالی یو فی اربع و صدی الحان من ذلک من فیه فیه التهم الضمیر من الی و یحبس علی العامل و انما
لا یقدر علی ذلک لظلم فیه من ذلک کان سیر الفتح علی الدار بحکم العرب ثم انما یحبس السخی علی المزارعة و اذا کان
الارض لا یخرج و رعا ستاد الا بالسخی فاما کانت تخرج ذلک لا یحب و لو شرط علی رب الارض کربا و الا لک
و نسبتان فاما کانت البذر من قبل العامل فالمراد فیه فانه من احوال المزارعة فاما یشتی اعلم علی
صاحب الارض يكون بمره مستر اما لم یخط علیه فیه العقد و بکون الخمار و کذا لیس لانه صاحب البذر و صاحب
الارض علیه اح الارض مکروبة و مکروبة فانه لان العامل یستوفی منفعة فیه الارض یعتد فانه و لو کان البذر
من قبل صاحب الارض فیمثل علیه الکرا و البشیان لیس العقد لان الکرا و البشیان يكون بالیقر و یشتی
البذر علی صاحب الارض و اذا کان البذر من قبله لیس یقدر رجل مرق ارضه الی رجل بنسبه المصنف علی ان
البذر من قبل العامل علی صاحب الارض اگر بما فیم ارضها و قال العامل علی ارضها فیمثل کرا و فاما کانت البذر
تخرج بکرا و یبزر فاما و الا ان بالکرا و یبزر و کان العامل بالخارج ان یبزر و کرب ان یبزر لم یکر و فاما
و تخرج بکرا و یبزر فاما و الا ان بالکرا و یبزر و کان العامل بالخارج ان یبزر و کرب ان یبزر لم یکر و فاما

٢٢
المكر مستحقا لكل العتة فالعامل بالخير اذا كان البذر من قبله ان شاء الله العقد بالكراب ان شاء تركه ان شاء
الارض تخرب بغير كراب فاعبا قليلا او في ما يقصد والناس بالزراعة كان العامل ان يزرعها بغير كراب كذا
بذرت الارض ثم قال لا استحقوا اذعه حتى يسقيها السماء فان كانت تسمى بآاء السماء الا ان السقي اجد والزرع لا يجبر
على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء يجبر على السقي وكذا لو كان البذر من غصاحب الارض في جميع ذلك الا ان
البذر اذا كان من قبل رب الارض واولا من لا تخرب بغير كراب يجبر العامل على الكراب لا يكون له ان يترك
الزرع نه اذا لم يكن الكراب شرطا وتكون فيه اية ارضا وبذر اعلى ان يكرها ويتركها سنة ثم بالضعف
فان اراد ان يزرعها بغير كراب يسير ذلك ويجبر على الكراب سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من
قبل العامل لان اصل الزرع وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون اجد وحقه الحق يستحق من الشرط
وان كان لا يستحق المطلق العقد كما لو شترط في سلم الابناء في المصر كان ان يوفيه في اى ناحية من نواحي
المصر وان شرط عليه ان يوفيه في منزله في المصر لم يكن ان يوفيه منزله وان كان الزرع يحصل بالكراب بغير
الكراب على صفة واحدة لا يزرعه الكراب كالمشرط لانه لا فائدة في اعتباره الشرط وكذا لو كان الكراب
يفرز بالارض وقد يكون ذلك عند قوة الارض فان الكراب عند قوة الارض يترك الزرع فان كان بهذه الصفة
لا يزرعه الكراب وان شرط في المزارعة التمشية على المزارع فسدت المزارعة وقد ذكر بان الناس تكلموا في
تفسير التمشية قال بعضهم التمشية ان يكرها مرتين ثم يزرع وانما يفد العقد لان مقتضاها ان يكرها مرة واحدة
قال الشيخ الامام الاجل كسر الالف في روع في اياها شرط التمشية لا يفد العقد لان مقتضاها ان يكرها مرتين
سنة وفي الدار التي تبقى مقيمتها بعد مضي سنة فانما يفد العقد اذا كانت المزارعة فيها سنة واحدة وقيل
مضى التمشية ان يكرها بعد الفراغ ويرى على صاحبها كروية يوفيه ذكرنا في القول وقيل معنى التمشية ان يحل
الارض جه اول كما يفضل بالخطوة فيزعمها ناحية منها ويقبى باين الجدول مكرورة فتشترط بها صاحب الارض
بعد انتهاء المزارعة ان يكرها مرة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين لا يفد العقد اذا كان
الاجل خمس سنين بعد انتهاء العقد وان شرط على احد ما جسيه ان يزرعها فان كان البذر من العامل
فالمرارة فاسد لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يقبى مقيمتها في الارض بعد انتهاء المزارعة

وفيه شرطان ثالث ثالث عليه نصيبه العقد وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك لم يشرط الكراهية
 ونهتان عليه وقد ذكرنا ان ذلك نصيبه العقد وان كان المراد من العامل ويكون الخارج كله للعامل لانه ما ربحه
 ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه واجر مثل عمله فباعل وقية سنة قية اذا كان سهم قين من قبله وان كان
 السهم قين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض
 فبالمثل لان العامل على نفسه وبالمثل لصاحب الارض ان عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على صاحب الارض فله
 ان عمله وان كان الب من صاحب الارض شرط عليه القادر سهم قين ونحوه كانت المزارعة حارة كذا لو شرط على
 الكراهية نهتان واليه من قبله لان القادر سهم قين العرة الى ان يكون قبل المزارعة وقبل الكراهية
 ولزم العقد على صاحب الارض ان يكون عند القادر البذر مكان صاحب الارض سهاجر العامل نصف الخراب
 بعد ما عرف من القادر سهم قين والتمه فلا يفيد العقد وان شرطه على العامل في هذه المصنوعة كانت المزارعة
 فاسدة لانها شرط على العامل بما يقبضه بعد انتهاء مدة المزارعة وكان الخارج لصاحب الارض للعامل
 اجر عمله فباعل وقية ما في سهم قين لان صاحب الارض يستوفي ذلك نصيبه فاسدة فكذا عليه ضمانه كمن
 سهاجر صبا ما اعاره فاسدة ليس بين قومه بصنع من عنده ففعل كان على صاحب الثوب اجر مثل عمله وقية
 صنفه ولو شرط على العامل ان لا يفر ولا يسه فما كانت المزارعة جائرة ولسه ط باطل سواء كان البذر
 من العامل او من صاحب الارض لان شرط ترك القادر سهم قين في الارض شرط لا طالب له لانه يستوفيه
 منفعة ولا دفع مضرة بل في شرط ترك المنفعة فلا يفيد به العقد كذا لو شرط على العامل ان لا يدخلها كلبا كانت
 باطلا وتجب العامل ان يشار او عليها كلبا وان تشار لم يدخل ولو شرط على العامل على صاحب الارض ولو لا ما ربحه
 انا واما وكان ذلك على صاحب الارض او لم يكن عنده فاشتره وباع على العامل فاشترى البذر من العامل كما
 المزارعة فاسدة كذا لو شرط الكراوب على صاحب الارض والزم من العامل وتوان صاحب الارض سهاجر
 اشترط ذلك على العامل جاز وكان ذلك على العامل لانها لا تستقر والسقي على العامل فهذا شرط لا يشرط
 البذر ولا ذلك الاول لانه السقي لا يكون على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون
 ان شرطه سهم السقي على صاحب الارض يكون نصيبه او كذا لو شرط الدواب والدواب على العامل وشرط

عطف الدواب على صاحب الارض كل شهر تحتها من اشجار وكذا من لفتت وتحتت من فست المزروعات
فان حصل الخارج في هذه العقد كان الخارج كله لصاحب البذر ونصاحب الارض عليه اجر مثل انفسه
ومثل انفسه منه المزارع من اشجار وفتت والبس ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت
المزعة لان عطف الدواب يكون عليه غير شرط فالشرط لا يبرده الا دكاوة ولو كان البذر من صاحب
الارض فان شرط ذلك على العامل جازت المزعة لان ذلك من آلات العمل ولو شرط ذلك على
صاحب الارض والبذر من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والكراب جاز له ان يشرط عليه الدواب
والدواب للبقى جاز لكن يستاجر اجير السعي له بالآلات نفسه وان شرط الدواب الدواب على صاحب
الارض وعطف الدواب على المزارع شيئا معلوما كانت المزعة فاسدة لان شرط عطف الدواب
الغير على المزارع بشرطه شرط اطلاق غلام صاحب الارض على المزارع وذلك كفسد للعقد سواء
سعى طعنا معلوما او لم يسع وكذا لو شرط الدواب والدواب على المزارع وعطف الدواب على صاحب
الارض ولو شرط الدابة وعطفها على احد هاتين الدواب على الاخر جاز لان عطف الدابة بشرطه
على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بشرطه واذا وقع الرجل الى رجل ارضا مبيعا فزاره تسنين
مسلوبة وفيها نخيل على ان يزرع الارض بسيرة وبقرة على ان يخرجه من ذلك يكون بينهما نصفين
فهو فاسد لان في حق الارض العامل يكون مستاجر الارض فبقيت الخارج على ان يزرعها بسيرة
من النخل صاحب الارض لا يخل بكون مستاجر العامل يعمل فيها بنصف الخارج فبها عقدان مختلفان لا خلا
المعقود عليه وقد جلد صاحب العقد بن شرطه في الآخرة فبقيت العقد نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن
اجال الصفتين في صفقة تم ما خرج من الارض كان كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض
وتنصيب المزارع بالزراعة والخارج من النخل كله لصاحب النخل وعليه لاهل اجر عمله في النخل والتعليب
الخارج كله لصاحب النخل وكذا لو شرط ان يكون الخارج من النخل على الثلث والثلثين او من المزارع
على الثلث والثلثين ولو كان البذر من صاحب الارض لم يسأله لاجلها جاز العقد لانه مستاجر للعامل في
ارضه وعمله وكان المعقود عليه صفقة العامل فيها مجبيا فلم يختلف العقد وكذا لو شرط للعامل في النخل عشر

الثمار في الزرع فيصنف لمن العدة وحده لا في المصروف عليه وهو مفسوخة للعامل وانما يلحق العدة ما عدا ذلك
 المصروف عليه وكذا الموضع اذا ذكر ما كان الجواب فيه على نحو ما قلنا في الجمل دون من ارضها مبيعا او زرعها ميسرا
 وبها فحل وقال العالم اذ في اليك ثم ارض تزرعها بحدرك وترك على الخارج يسير ويملك المصنفان وبيع
 اليك ايمان الجمل مسالة على ان تقوم عليه وتنفذ وتحمي فاحر فغير يتناصفان او قال لك مبيعا
 وفي الثاني ووقاله لك تسير مسالة جازلة جعل حصة العقدين مطلقا على آخر حوت المصنف لم يجعل حصة
 شرط على الآخر بل كانت الاول فان تم جعل احد العقدين شرط على الآخر لان كل واحد على الشرط وهذه الوفاة
 بذه الدار باقتضى ان يستاجر من يذه الدار الاخرى شهر الحطب وراهم كان مائة او لو كان مائة
 وانما ذكر بذه الدار الاخرى شهر الحطب مائة لم يجعل احداهما شرط على الآخر وكذا لو قال مائة بذه الدار باقتضى
 ان مائة بذه الدار باقتضى مائة او لو قال مائة بذه الدار باقتضى مائة او لو قال مائة بذه الدار باقتضى مائة
 وقامها في الزيادة وتوعد في اليا رضا كرا او قال ارض بذه الدار بذه الدار ثم على بذه الدار فاكسح وهو كان
 جازلا لعنه واحد منها رجل دفع الى رجل ارضها بالبيع بالمرار وبيع زرعها على رجل صاحب ارض بذه الدار
 ثلث سنين كانت المرارة مائة فان شرط عمارة الارض على العالم مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض
 او العالم بذه الدار مائة فلصاحب الارض ان ياحد الارض بكون الزرع بينهما على قدر زرعها لانه غار ظاهرا
 على صاحب الارض فيما على من عمارة الارض بزرعها ولصاحب الارض على العالم اجر مثل قدر الارض الا ان
 شتمت من الزرع رجل ارضه ثم قال فخره اقطع هذا الزرع وادعوني في ارضه كذا على ان الخارج يسير
 نصفان كان فاسد الا انه لا مفسوخة للعامل في القلي فاذا شرط عليه عملا لا يستتبع به العالم فسد العقد ووجد
 لا يقتل جازلا لانه جعل بعض الابل مقالة القلي وذلك لمحمول وجهالة ابدل فساو في ملك العقد وانه سلم
 باسب في مسائل محله انما يستعمل على حصول فضل في اختلاف العاقدين رجل دفع ارض
 غزاة من زرعها الى العالم واحرقت ارضها حال المرارة شملت في نصف الخارج وقال رب الارض شرطت
 لك ان كنت كان القول لصاحب الارض مع مبيته لانه يكرز اوة الاجر ولا يجانفان عند ذلك فانه في العت
 بعس وبعد استيفاء المصروف في كل العسخ واربها فام بيته قلت وانما البيته لبعض بيته المرارة وانما

ثبت الزيادة وان اختلفا قبل المزارع فالحاقا وتراوا المزارعة وتسمى جميع المزارع وابها كالحقبة عليه ابها
انما هي سنة قبلت وان اقاما السببية يعقوب سببته المزارع وان كان البذر من قبل لداعل وقد اخرجت الارض
زرعا فاختلغا على هذا الوجه كان القول قول الداعل من سببته وبجافان وابها فاما سببته قبلت وان اقاما
يعقوب سببته من لا بد منه وان اختلفا قبل المزارع فالحاقا وتراوا رجل دفع الى رجل ارضاً يزرعها المزارع بسنة
وبقوة على ان المزارع سببها فلا حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين تغير من الخارج رجل
الاخر على شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر وسببته بنيت الاخر وان لم يخرج الا بغير
بسة المزارع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الارض شرطت لي عشرين تغير
على كاجر الارض كان القول قول المزارع لان ارضه يدعى عليه جاجر الارض وهو ينكر فان اقاما سببته
سببته بنيت المزارع ايضا لان سببته تثبت بالشهود وهو شرطت لك نصف الخارج وسببته الاخر لا تثبت
بشهادة الشهود وهو عشرين تغير وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يزرع كان القول قول صاحب الارض
ان كان يدعى فاضا والغد لا لا اثر يدعى عليه استحقاق سببته الارض وهو ينكر رجل ازرع ارض غيره فلا حصص
قال صاحب الارض كنت ايجز زرعها بذر في وقال المزارع كنت اكاره وزرعت بذر في كان القول قول المزارع
لانها انشأ على ان البذر كان في يده فيكون القول فيه قول ذي اليد مزارع سنة زرع الارض فأكمل الجرار
او اكمل اكثره وبني شجر قليل فاراد المزارع ان يزرع فيها شيئا آخر فباعي من المدة فسقط صاحب الارض
فانوا يغيرا الحاشية المزارعة بسببها على ان يزرع فيها نوعا مينا بسبب ان يزرع غيره ذلك ان كانت المزارعة
ماتة على يزرع فيها ماشاء ومطلقة كان له ان يزرع فيها باقى من الوقت ماشاء لكن سناجر ارضه لا يزرع
لان يزرع فيها في مدة الاجارة ماشاء قال سولناهم وعنده وان كانت المزارعة بينهما في نوع سبب
يكون له ان يزرع فيها ماشاء مثل الاول او وونه في الضرر بالارض لكن سناجر واية يحل عليها شيئا مالا كان
لان يحل عليها ماشاء مثل الاول او وونه في الضرر **فصل في زرع عثة الارض بغير اول صاحبها**
رجل دفع الى رجل ارضاً مزارعة سنة ليرعها المزارع بذر حرعها ثم زرعها بذر سنة بغير اذن صاحبها
فلم صاحبها بذلك قبل نبات المزارع او بعده فلم يجز قالوا الحاشية العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة

أحد آخرى من غير خدبة لعمدة جاز وكان الخارج سببها على ما شرعنا في العمدة بما مضى وكل من يشك في الاستحسان
الزائد به رحمه الله تعالى وذكر في الكتاب في المسئلة وقال لا يجوز على المزارع ان يربح من الخارج بمقدار
اجر عملة غير ان يربحه ويقبضه في الباقي كما في الغصب قال من كان له مزارع كذا وربعون جرابا للكتاب الا ان يربح
بعض الكتب لا يجوز له ان يربح او يدفع او يبيع او قال وقت ايكم هذه الارض على ما كانت مع فلان عام
اول فانه لا يجوز فلهذا واني قال مزارع من يربح من مائة الف درهم مائة الف درهم فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
سواء لم يربح من ذلك الموضع لا يجزى فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
ان نصيب الفاضل من الخارج واحد فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
وانما ينظر الى المأذون او المبيع ان يربحها فاضا فان علم انه يربحها فاضا فان علم انه يربحها فاضا فان علم انه يربحها
نفسه لا على المزارعة او كان الرجل ممن لا يبايع الارض مزارعة ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكفر بالخارج
وعليه نقصان الارض وكل الواقف غصب مزارع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لا يبرك يستحق شيئا من الخارج
غير مزارع زرع فواقطع لبعض ما ادرك وترك الباقي في الارض على حاله اول فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
فعل الغصب انتهاء مائة المزارعة فان انما يتكون سببها على شرطها وان قلح الحقل الا انه انخرج البعض من الارض
وترك الباقي مقلد ما فعلت ما ترك ان ثبت بسبقه كان انما ثبت عليه ضمان ما استهلك لان المزارعة اذا
انتهت فعلى الكل وان ثبت لا يستحق احد يكون سببها لانه غاصبا لها كما كان في الارض جات
حطه قد تاترت فثبت وادرك هو عين الكار ومالك الارض على قدر ما كان بعضهما من الخارج لا ثبت
من يربح مشتركا بينهما وبينه لا ان يقبضه بالفضل من نصيبه ولو كان رب الارض سقاها وغام عليه
ثبت كان له ذلك لانه لا سقاها فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
بشيء فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
اخرى ان ثبت بنفسه لا يستحق احد كان انما صاحب الارض من ثمر ثمة في ارضه من ثمر ثمة في ارضه من ثمر ثمة في ارضه
انما الشجرة ان كان له كان القول قوله وان كان صاحب الارض هو الذي سقاها فثبت بانباة وسبقه كان له
او على ارضه لا يربح نفسه كان المزارع له وعليه لصاحب الارض نقصان الارض ان تنقصت بزماعته وطرح

وخرق مرفقه بفتقان عند البعض ان ينظر الى قيمة الارض قبل الزرع و الى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل و
 البعض فيخرق كم تستاجر الارض قبل الزرع وكم تستاجر بعد الزرع فيضمن الفضل رجل زرع الارض لغيره و
 ما تنقصت المزاغة ثم زال بفتقان قال بعضهم ان زال بفتقان قبل ان يروا الارض الى صاحبها يبرأ عن الضمان
 وان زال بعد المرو لا يبرأ و قال الفقيه ابو الليث روح وقد قيل يبرأ في الوجهين و جوابه انه لم يسلط نظيره
 في المشتري اذا وجد بالبيع ليعاين ثم زال بسبب نقل البعض او لبعده لا يبقى له حق المصلحة و لكنه لم يشتري اذا عاين
 البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري ان يبرأ و على البائع ما قبض من بدل الصلح قبل
 زرع الارض الغير فسلم صاحبها بعد ما استحصه الزرع فزعموا قال الواعظ اسمع عطييب الزرع للزرع فان قال
 رب الارض مرة لا ارض ثم قال رخصت قال عطييب له قال الفقيه ابو الليث روح هذا استحسان و به نأخذ ارض من جليل
 فحاصبه بها عن محمد بن ابي اسحق كذا ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان ابراهان يزرع فانه يزرع
 النصف الذي كان زرع اوله فاولا و النصف الذي كان زرع ثانيا و لا تنقصه و لا تفرقه و لا تنقصه فله ان يزرع
 ابراهان يزرع النصف و له ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان يستغنى بالارض من كل تلك لانه في
 مثل هذا يكون الغائب رافيا و لا تروى ان علم ان الزرع يخلف الارض او كان ترك الزراعة فيها و يزيدها
 لا يكون الحاضر ان يزرع شيئا منها املا و في الدار المستتركة اذا غاب احد ما و خاف الحاضر ان يزرع
 الدار عن محمد بن ابي اسحق ان الحاضر ان يسكن في الكل لان فيه مساكنة قال الغائب قال مولانا رضي الله عنه و عندي له ان
 يسكن كل الدار و ان كان لا ينافي خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان يسكن لا ينقصها لان في السكنى
 منفعة الغائب الحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة و لكنه لاك منفعة الغائب ان الحاضر اذا سكن
 فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن معه اما سكن الحاضر اذا اراد ان يحثيف روح في الثمر اذا
 كان بين اثنين الحاضر ان ياحد نصيبه و بين نصيب الغائب نصيبك الثمن فاذا حضر الغائب و اخذ الثمن جاز وان
 لم يخرج نصيب الحاضر فقيمة نصيب الغائب الثمن من ثمن الثمن و المثل الثمن مثله لم ينقطع و ان ينقطع فقيمة
 القيمة و لكنه اراد ان يرضى عن محمد بن ابي اسحق ان يرضى عن محمد بن ابي اسحق ان يرضى عن محمد بن ابي اسحق
 ثلثة اخذوا ارضا بالنصف فزرعوا بها زرع مشترك فغاب احد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حطلة ثم حضر الثالث

ذرع بعين سيرة عاتق اولئك باق في شهر كذا فالحطه سبعم وربعه الاولان على الثالث ثلث الحطه
التي بذلها شجر سبعم وربع صاحب جبر عليها الغنم ثلثي سيرة الذي بذره لها وهو خمسة صاحب الذرع وان
ذلك غير ذرع سيرة كذا فالحطه ثلثها صاحب الارض ثلثا لها ولغيره ان نقصان ثلث الارض يعطي لها ثلث
والثالث الاخر غير فان منه تعقبها وقصد ثلثي الفضل لان ثلثي الحطه تعقبها قد زرعا فيكون على الشجر
نصف من ذلك لها ونصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار غنم صاحبها نصفان
ثلث لهما فيفضل لهما ثلثا الحطه ولصاحب الارض ثلثا واما صاحب شجر فله خمسة اسد اس شجر ولرب الارض
سبعم لان صاحب الجبر كان غاصا في ثلثي ما زرعا فيكون له وفي الثلث ذرع لحي فيكون نصف الثلث
ونصف الثلث لصاحب الارض فبصر له خمسة اسد اس شجر ولرب الارض سبعم وعليه نقصان ثلثي
الذرع وقصد في الفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعا احدهما خبز ذرع صاحب وسقاها ولم يدر كسبه
ولشركه ان يبايحه الارض ثم ما وقع من الزرع في نصيب الزرع من الارض شهر وما وقع في نصيب
يملكه عليه نقصان يحصل للشريك من الارض بقوله وان كان الزرع قد ادر كذا فرب من الارض
بمزم الزرع شهر كيه نقصان نصف الارض ان تنقصت لان غاصب في نصف ارض يبي جليلي
احدهما بذير ذرع صاحب ثم تراعيان على غير الزرع للذرع نصف البذر ويكون الزرع سبعم
مكرر في الشرا مال المكان فلكسبه ما نبت الزرع جاز وان كان النبات لا يجوز وان كان الزرع قد
بست دارا والذي لم يزرع ان يطلع الزرع فان القاضى قسم الارض بينهما فما اصاب الذي لم يزرع
من الارض ليقبل ما به من الزرع والضمي له الزرع ما يدخل الارض من نقصان سبب الغنم كما ترك السيرة
شتمه ارض سيرة الزرع فالواضع فيه ما يسبب في الارض وان لم يكن للذرع قيمة حين يقوم الارض
مرادته وغير مرادته فيضمن قسلا ما سيجاء رجل ذرع ارضه مرادته قد فيها العامل الى غيره فزاره فالحطه
صاحب الارض قال للعامل اعلى فيه بر ايك يجوز ذرع العامل الى غيره على كل حال وان لم يقبل صاحب
الارض فلكسب المكان البذر من قبل صاحب الارض لان للعامل ان يزرعها بنفسه واجراه لسيرة
بافها الى غيره مرادته فاذن في يصير غاصبا للارض البذر جميعا ومن غصب ارضا وبذر او دفنها فزاره

مزادته كان الزرع بين الناصب العاقل على ما شترطوا لصاحب الارض على الناصب مثل بذره
 الارض ان تقتضى بالذرة ايضاً ايها شارح وان كان البذر من قبل العاقل كان له ان يذره الارض سلبه
 فيه و مزادته لان البذر اذا كان من قبل العاقل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر ان يذره الارض
 مزادته ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان متفقاً للعاقل على فيه براكب على ان الخارج
 نصفه لي ونصفه لك فذره العاقل الى غيره و مزادته نصف الخارج كان نصف الخارج للعاقل الا ان
 ونصفه لصاحب البذر ولا يشتر للزرع الا اول رجل وضع ارضه مزادته على ان يكون الخارج بينهما
 نصفاً فاذ اشد تأتمر واحد هالاً خري نصيبه فاذ ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزادته جازت الزيادة من ايها
 كانت وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا يذره ولا يجوز من الآخر لان صاحب البذر
 يكون مستاجر الآخر فاذ زاد من الذي لا يذره منه كان ذلك حطاً على اجره والحط جائز سواء كان في اهل العينة
 آخره فحط البذر في شيا من الثمن جاز حال قيام المسئلة ولبده انما تشتري اذا زاد في الثمن يجوز حال قيام المسئلة
 ولا يجوز بعد ملكها والمثل في مسرفة فبذلها ملك رجل مستاجر ارضها لزرع فزرع ولم يجده الا في الحقيقة
 الزرع وصاحب الارض يطالب بالاجر قالوا ان مستاجر الارض لا يغير شرب ولم يقطع ما رزقه الذي يزرعه
 منه السقي فاجر الارض وجب على مستاجر وان قطع ما رزقه كان مستاجر الجار وان كان مستاجر هاشم
 فاقطع شرب من اليوم الذي فيه الزرع بالقطع المأل سيقطع الارض كما لو مستاجر رحماً ومستاجر
 بيت الرحا فاقطع الماء رجل مستاجر ارضها لزرع فحرب النهر اعظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر
 مع ان شارب مستاجر الارض وان شارب مسك فان لم يرد حتى مضت المدة فخلية الاجر وقال الفقيه ابو
 ابراهيم فاما الجار اذا كان الجار يمكنه ان يزرع فيها شيئاً ما اذا كانت الارض الجار لا يمكنه ان يزرع
 فيها غير ما يزرع من الوجوه فلا اجر عليه بغيره من مستاجر رحماً فاقطع الماء لزمه الاجر ولو ان هذه الارض لم
 يقطع عنها الماء ولكن سأل فيها الماء حتى لا يتهيأ له الزراعة فلا اجر عليه مطلقاً اخذ صاحبها البساطين وبنى فيها
 فذكرها صاحبها فانه يمس قال الفقيه ابو بكر الحلبي اذا تركها ايها المالك من شارب فلا بأس به فذكر
 هذه زرع وبنى فيها شيئاً فانه لا بأس بالاعتقالها وكذا لو مستاجر ارضها لزرعها وبنى الزرع وبنى فيها

سبيل نفعاً صاحب الارض بنت النسي كان ذلك لصاحب الارض وادار على شط الحجون لجمع وادار
ابام ربيع ثم يدب الارض لم يبق فروع يد قوم فاوردك فروع محار فوم يد قوم الوادى والفروع قال ابو الفوارس
روح الفروع يكون لصاحب البذر لاحق لغيره يد واما قوله الفروع المراد ان علم ان ذلك كان ملكا فوم ثم
علب الارض عليها هو لهم وان لم يورث فستأمنها كما لا بد من العلم اياها بالمراد قال ابن سناءم وهذا يد اول
الى يوسف وغيره اما في حقيقة روح لا يكون لمن زرعها او لم يزرعها ما ذن الامام قال ابو سليمان رضى المرات
اذا زرع الرجل حبوبا حاصلا هي له وكذا ذكرها وقال الفقيه ابو الليث روح الارض المورث انما ملك ما حصدت
لحقه اياها من حبوبها او غيرها الا ان يزرعها عليه كذا روى عن عبد الله بن محمد بن نوح الطائي روح وبن محمد بن
روح قال اما ملكها الا جري الارض عليها من الخس البصرى من حمرة من حصاد روح عن النضر بن علي بن عبد الله عليه السلام
ان قال من احاط حالها على الارض هي له وصح يستيم او اخذ رضى يستيم مرادها او يشتري رضى يستيم من
يستيم ويستيم رضى يستيم قال النضر بن امانه اخذ رضى يستيم مرادها على سبيل ما باخذ الناس ارجوان يكون
ماثر او ما ليس والشرا فانه لا يلحقه وقال الفقيه ابو الليث روح جوار في السبع فلهما او قول ابو يوسف ومحمد بن
وراحه اما المراد فغلبت فيها رواية عن اصحابنا روح انما الرواية عن اصحابنا في الرواية اخذ مال يستيم فلهما
فوق حاد كانه فاس المراد على المقابلة وعن مسند اروح ان قال النضر بن علي الرواية جوار والكان من قبل
يستيم لا يرد ما خذ وانه لرجل دخل روح الانسان فسا قارب الارض قال النضر روح لا ضمان عليه اذا ساقها
الى مكان يابس منها على الارض ورجل روى اخذ شجر غار آخر وروح عليه المحطة فغير امر صاحب شجر مستأجرا
حاله الخارج يكون للاراضى النالى ولا حصل لصاحب شجر فيه وليس النالى للاول ما زاد يستير في رضى فوم مود
عمره وقد قيل لا يخلل ما سباله الف عليه روح يستير قبل النبات فخصه بخصا ما قاما في موضع آخر
المداد قال رجل زرع ارض فحطه فجاء آخر وروح فيها شجر ثروى عن محمد روح ان رارض يستير
الاول فبما الحطه منه وقد قال الفقيه ابو الليث روح بداد او امر صاحب الحطه ان يصنع قيمة المحطة المذوقا
او لم يرم ذلك ما لم يجرى ان ينزك حتى يثبت ما ذاعت بامر فخلع شجر لان يستير زرع يستير من زرع
يستير من روح الحطه فلهما عند النبات وان احاد ما صاحب الحطه ان يزرع صاحب شجر عن الضمان فادرك

ادرك الزرع وقصد او يكون بينهما على مقتضى التيسير ما من البذر لانه لا ابراه عن الضمان سقط اعتبار نقل صاحب
شجره والتيسير كان المحطة اختلطت بشجره لا يفسد ما مال به كسائر الخضر وسبب ان يكون هذا الجواب قول
يرسف ومحمد روح الماعلى قول يفتيحه روح الجواب كما روى عن محمد روح اولان الثاني يعنى قيمة الاموال بسدور
رجل دفع ارضه الى غيره فزادته جارة ثم راوا واحدهما ان يرجع ويستخ قبل الزرع ان اراد ذلك من كان
البذر منه كان له ذلك لانه لا يملكه المضمون في العقد بالثالث بذره والانس لا يجبر على التالف مال فلا يجبر
سماحه اجماله ليدم له حافظا لكان له ان يعرض الاجارة ولا يهدم وان اراد فليس من لا يذره منه يسره ذلك يجبر
على العمل لا البذر وعذره ان يمر من غير عن العمل ولو كان البذر من العامل فارد صاحب الارض ان يعرض المزراع
قبل ان يبلل العامل فيه شيئا وبعد ما كبرها وحفرها رما وسو الثنيات لم يكن له ذلك كالتاجر ارضه بذابير
لم يكن له ان يعرض الاجارة لا البذر ومن الاعتذار ان يكون العامل سارقا خائفا والعذر في جانب صاحب الارض ان
يلجئه دين لا وفاء له الامن ثم الارض منه ذلك كان له ان يعرض المزراعة ويسبب الارض في الدين قبل التقا
البذر فماذا باعها لم يكن للعامل عليه شي لان لم يوجد من العامل الا صرف الهبة والهبة لا قيمة لها وان كان العامل
زوجه ونبت الزرع وجلس صاحب الارض بالدين قبل ان يستحصه الزرع فارد صاحب الارض ان يسبب
لم يكن له ذلك ان يشتركه قد انعقدت بينهما في المزارع فلا يجوز الطحال حق العامل وان كان فيه تاخير حتى الغرما
ففسد التاخير دون ضرر البطلان فان علم انفاض الجال اخره من البيع حتى يستحصه الزرع لانه مخلص فاذا استحصه
الزرع اعاده الى المجلس حتى يسبب الارض ويعطي الدين ولو ان صاحب الارض بلع ارضه من غير عذر ان باعها قبل
انفاذ البذر فان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز عليه ويكره لئلا يشتري ان يمنع الاكار من الزراعة فان البذر
او اكان من قبل صاحب الارض كان له ان يعرض المزراعة قبل انفاذ البذر ويكون على رب الارض فيما يسببه
الله تعالى ان يرفعها الى شئى لانه عمل له في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا يفتنه بيه
العامل ولا يكون لئلا يشتري ان يمنع المزراع من الزراعة لان البذر اذا اكان من قبل العامل يكون مستباحا
ومن اجر ارضه ثم باعها لا يفتنه بيه على مستباح فكذا لك بهما ولو ان رجلا دفع ارضه فزادته سنة فزاعها
ونبت ثم باع صاحب الارض ارضه برضا المزراع جاز له يسبب يعرض الثمن على الارض والمزراع فما اصاب من

من الثمن يكون لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزرع فغيره من صاحب الارض في المزارع لانه على كل حال امانة
ما اصاب الارض من الزرع قبل البساتين المزارع جاز ليس فيه ايضا ويكون الارض من الزرع المشتري وقسم الثمن
على قيمة الارض من قبله وعلى قيمتها غير من قبله فما اصاب قيمتها غير من قبله يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ثمن
قيمتها من قبله وقيمة زرع يكون بين البائع والمزارع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان اذ اصاب
مرض العاقل فان باع فغيره منه فان باع بعد نبات الزرع يتوقف البيع على اعادة المزارع لان صاحب
الارض لو باع الارض بعد نبات الزرع لاجل الدين بالمكان محبوسا به لان اذ اصابه المرض من الارض لم يجز له
رضاء المزارع فاذا باع فغيره راول ان يتوقف واذا باع فغيره قبل ان يرضى البائع بالمكان البذر من قبله
لا يجوز بيع صاحب الارض لانه باع له استاج فغيره وان باع فيه الدين جاز فكذا كاس حصار ان باع الارض
فغيره رضاء البائع قبل البساتين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان يتوقف البيع على اعادة العاقل
سواء كان البذر من صاحب الارض او من قبل العاقل لان البذر من قبله قد كانت مسهبا ما انفك الله رضاء البائع
الا باعادة التركيب فان اجاز العاقل جاز وان لم يجز ولم يبيع حتى يستحصل الزرع او منست مدة المزارعة فالحكم
بما في الارض من الزرع فمشتري ان ياتى الارض بنصف الزرع بحسب ما من الثمن العيشم الثمن على الارض والزرع
كما لو باع الارض من الزرع ابتداء فبما استحصله فانه يجوز وقسم الثمن على قيمة الارض قيمة الزرع كذا كاس سنها
هذا اذا ذكر المالك في البيع وان لم يذكر لا بد على الزرع في البيع وكذا لو باع الارض بكل شيء من ثمنها
لم يقربها لا بد على الزرع في البيع وعن ابى حنيفة وابل يوسعت ان اذ باع الارض لخصمها او غيرها فاحل الزرع
والفخر في البيع ولو قال بكل قليل وكثير فموجبها او غيرها فحل فيه الزرع والمزارع رفع ارضه مزارعة وذكره في قوله
سأطاعه المالك في الكرم عاقل او زرع الارض ثم باع وب الارض ارضه او زرع رضاء العاقل والمزارع فان اذ
الحكم قبل نبات الزرع وكان البذر من صاحب الارض فلا يتوقف المالك من الفخر في الحكم وان كان البذر من
المزارع فلا من الثمن حصته بذر ومبذورة في الارض واما الكرم والحل فان لم يجز من سنين لا يشي للعاقل من
المن لان الوجود منه الممل ويجز والممل لا قيمة له وان باع صاحب الارض ارضه من نصيبه من الزرع بعد ما
الزرع وخرج الكرم والفخر فان اجاز المزارع جاز ويكون نصيب البائع من الزرع والفخر المشتري ونصيب العاقل

العالم للعالم والحقان به اليه قبل خروج المرقع قبل نبات الزرع فالحقان البذر من صاحب الك اعني نكاح المرقع
للمزارع في حكمه لانه لا يملك شيئا قبل النبات وانما يملك بعده والحقان به في بيع غير مزارع في بيعه
لكن البذر فذلك الجواب لان المزارع بشرط البذر من العالم اجارة للارض من حيث استساجر لغيره فذلك
من الارض لانه فروع مزارعة والحقان به غير عذر فذكر قبل بذره لعل ياب ارضا وفيها حفظه منه وروا لم يثبت بعد ما
ابو نصر الحقان البذر قد غرس في الارض فهو شترى والحقان لم يغرس فهو للبايع وانما مال ذلك لان البذر
او الغرس في الارض لا يكون متوقفا فيدخل في بيعه فبذر اجزاء الارض ما هو الغرس يكون غير المزارع فلا يدخل
في بيعه من غير ذكره ان ثبت ولم يكن له قيمة وقت البيع وقبل ان يفسد المشرى من ثمنه قال هو للبايع
عالمه والمشرى يكون متوقفا بما فعل وبذلك قال ابو بكر الاسكاف رح وقال ابو القاسم رح هو للبايع في الاحوال
كما روي الشيخ الامام ابى بكر محمد رح عن الفضل رح مثل ما قال ابو نصر وابو بكر الاسكاف رح رجل دفع الى رجل ارضا
مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد رح يغتسل رح الحقان لا يمينه قوائم القطن عن المزارعة فالمرعة
جائزة والحقان تمس فالمرعة فاسدة الا اذا اختلفت الى وقت فراغ الارض في يجوز ان سكنت عن ذلك
لا يجوز ان يرضى لرجل ولجارية واراسفل من ارضه في قمر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه اراد ان لا يترك
في خراب البذر ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف رح ان علم صاحب الارض انه يسير في ارضه مستقرا للمارسل
ان يزرع هناك زرعا لا يحمل المار الذي يسقى والحقان قد حمل الا ان في ارضه حجر قد يخرج المارسة ويصل
الى دار جارية فليس له ان يمينه من المزارعة رجل دفع ارضه مزارعة سنة او ثلث سنين فانما احد ما قبل المارسة
في العمل او قبل المزارعة فاد والآخر ان يمينه كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنقضي بموت احد العاقد
وان مات بعد المزارعة في العمل على تنقيح المزارعة خلا فالشافي رح فان مات رب الارض قبل ان يستحصد الزرع
فاد وادته ان ياتخذ الارض من العالم في قياسه ذلك لان المزارعة اجارة تنقضي بموت احد ما يراها
وفي الاستحسان يسير ذلك بشرط الارض في يد العالم حتى يستحصد الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والمزارع
يقول فانما يترك باجر المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محتا في الزرع فيترك الارض في يده الى وقت
الادراك ويكون نفعة الزرع في ذلك على ما ذكره اوعا ارضه من اجل المزارعة فزعمها ثم بدل للمعسر ان يستمر

الا اني ناهي بترك في بيعه مستباح التملك الى وقت الادراك وكنه الارضات المتكافئة في طريق الحج اومات الله
 فيها الحجر فان الاعادة تبقى باجر التملك وكنه ذلك في المرافقة يبقى القدر من موت صاحب الارض حتى يستحق
 ما ذاب منه في بيعه المستباح الى ان يسهل على شرطها فيتحقق المرافقة فيما بقي من المدة فان مات المزارع والزرع نقل
 فان قال ودفنه المزارع لم يجرى فعل كان بهم ذلك يعني المرافقة على شرطها الى ان يستحق المزارع ولا يكون له صاحب
 الارض ان يافقه الارض من دفنه قبل ان يستحق المزارع وان قال وارث العامل لا اعمل لكن اطلع المزارع
 نعمه بينا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يستمر العمل وبغير صاحب الارض ان شاء افاقه النقل فيكون الزرع
 بينهم وان شاء اعمل الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل المزارع لصاحب الارض وان ساءه فحق على الزرع
 الى ان يستحق ثم يرجع ما نفق على الوارث في حصة نفسه من المزارع من المزارع من المزارع ثم تقتضي
 نصا والمزارعة بسبب ما لو امكن ان كان المزارع لا يستحق على صاحب الارض لانه يخرجها بنفسه واسكان البذر
 من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجر صاحب الارض على صاحب الارض باجارة فاسد وفي الاعادة
 فاسدة اذا كان البذر من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخادون فكان له اجر التملك على وجه
 ارضاء بذر الى اجل المرافقة على ان يزرعها به سنة ونصف فبذره على وسقاء فطابت فام عليه صاحب
 الارض مائة وواحدة وسقاء حتى يستحق المزارع لغير المزارعة كان صاحب الارض مخطو ما يافعل ويكون
 الخادون من صاحب الارض والعامل على ما شرطه لان السنة كذا كذا في بينهما باقار بذر بحيث لا يملك
 صاحب الارض سوى تملك صاحب الارض في العمل كما جسر آخر دمر على ذلك اجنبي يكون مخطو عا ويكون
 الخادون من العامل وصاحب الارض على ما شرطه فكنه ذلك بفتحها فاما كان صاحب الارض مستباح اجر العمل
 جبره لا يرجع جبره على العامل لانه مستباح لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما ذاب من المرافقة والزرع
 بقيل ذكر انما يترك في الارض حتى يستحق لانه كان محتاجا في المرافقة فان نفق احد على المزارع بغير صاحب
 المزارع فقام يكون مخطو عالان كل واحد منها جبره على الاتفاق مكان المنفق مخطو عالان المستحقين
 اذ استمرمت ما نفق احد على المزارع بغير صاحب يكون مخطو عال على دفع ارضاء بذر الى اجل المرافقة
 ان يزرعها سنة بذر على ان يكون الخادون منها نصفين فزدها ولم يستحق المزارع حتى حرب الداني نفق

ما نحن صاحب الارض على الزرع بما راعا حتى استحصه ثم قدم المزارع فلا سبيل له ان يزرع حتى يوصل
 الارض محبس النفع اوله يقول انما هو صاحب الارض بالافاق حتى يتقسم له بينة على ما يقول لان
 لم يسلم فكيف انما له بينة يعقل انه بينة غيره نعم يثبت الى ان لا يطلب من المفاوض المرافعة
 على اذنية والاعتد ولو لم يهرسب العامل ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع بقل والمزارع غائب فان افترقا
 يقول لصاحب الارض ان شئت افترقا لا يكون ان تجلس من المزارع حصته حتى يهلكا ففتنك فان ابى ان
 يفتنك ابيع عليه حصته وعليتك النفقة من ثمن حصته فان لم يفت ثمن حصته بذلك فلا شئ لك عليه لان
 انقضت مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل لو كان حاضرا فاذ كان غائبا لا ينفذ امر المفاوض الا بطريق النظر
 وذلك فيما قلنا قيل ان قولها انا على قول المجتهد ثم لا يبيع حصته الغائب قيل هذا قول الكل لان حق الغائب
 في الزرع لا يجبر به حقيقة فيكون بمنزلة المردون والمفاوض يبيع الرمن والزرعة تهرق بالدين فيبيع حصته
 من الزرع وتورث ارضا وبذر الى رجل على ان يزرعها به سنة نصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت
 فقام صاحب الارض بنفسه او باجره وسقاه حتى استحصه الزرع فغير المزارع كان الخارج بينهما فخص
 يكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان شئهم كما كسب بينهما في الخارج بعد النبات ولم يرض على وجه
 صاحب الارض فخصه فكان صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبي يكون متطوعا فانه لا صاحب
 الارض وتوان العامل بذر الارض ولم يثبت ولم يسبق فسقاه رب الارض قبل النبات وقام عليه حتى نبت
 استحصه كان الخارج بينهما على ما شرط استعمالا ويكون رب الارض متطوعا في القياس يكون الخارج
 لصاحب الارض لان الخطئة قبل النبات في الارض بمنزلة ما لو كان في الجو ان قبل القمار البذر والقوى على
 جراب الاستحسان لان القمار البذر بسبب النبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد اتمامه وانما
 حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عالما في محل شركه ولو ان رجلا باهرا ضاله ولم يثبت فسقاه فبني
 نبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب
 الارض يرضى منه المستحق ولانه تجلات ما قبل القمار البذر رجلا وفيه الى رجل ارضا وبذر اذ راعه ثم ان صاحب
 الارض بذر الارض ولم يسبقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصه كان الخارج بينهما على ما

اما اذا قيل ذلك بغير المزارع فهو ظاهرا لانه لو جرد وسقاء كان مبيعا للمزارع فخذ الاول واما اذا قيل بغير المزارع
فان قيل بغير المزارع في الارض ثم قيل الخارج وان ما حصل حصل بالسبق والعمل بسبقه وما قيل صاحب المزارع
فحق الحق ان يكون على وجه الفسخ ويجوز ان يكون على وجه التفرق فقد ولما قيل كذا لغوت اذ قد بمرغ العالم
او يشتت اذ قيل آخر فانه يفسخ العقد بالمشك ولو ان رب الارض بذر وسقاء حتى ثبت ثم ان المزارع قام
عليه وسقاء حتى استخذه فان المزارع يكون لصاحب الارض ويكون المزارع موقوف على المزارع لان لم يوصى
المزارع ما يكون سببا في ارضه على ما يقتضي المزارع وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يفسد ولم يفسد
رب الارض وقام عليه حتى استخذه كان الخارج بينهما على ما شرطوا وكونه لصاحب الارض ولم يفسد
سقاء المزارع وقام عليه حتى استخذه كان الخارج بينهما على ما شرطوا وكونه لصاحب الارض بذر وسقاء
حتى ثبت ثم قام عليه المزارع وسقاء كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ضمان مثل ما اخذ من بذر المزارع وكون
المزارع موقوف على عمله لان صاحب الارض صار غامبا لا اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج
لكنه فكانت زراعة في هذه الارض وفي ارض اخرى له سواء ولو ان صاحب الارض فعل بغير المزارع كالخارج
بينهما على ما شرطوا لان المزارع لا امره بذلك فقد استعان منه رجل وكل رجلان يدفع ارضه زراعة
بذره بسنة فاجر بالوكيل من اجل كره خطه ومطاوله بكمشع ومطاوله بمسح وادرا وغير ذلك مما يخرج به المزارع
بغيرها المستاجر فخطه بمشع جازا سخا لانه امره باجارة الارض وقد اخذ وان اجر بالوكيل بدراهم او
بشيء لا يزرع لا يجوز ذلك كذا في امره بان يدفع هذه الارض زراعة بذره بسنة في الحفظة خاصة فاجر بالوكيل
ومطاوله بغيرها المزارع ما به انه لا يكون ضرره على الارض مثل ضرر الحفظة او دون ذلك وان اجر بالوكيل
بغير خطه كان تخلفا لانه يفسد على الموكل ولو وكله بان يدفعها زراعة بالثالث فاجر بان رجل بخر خطه
كان مخافا فان زرعها المستاجر كان الخارج للمزارع وعليه كره خطه ومطاوله لوكيل لان الوكيل صار غامبا
ولرب الارض ان يضمن لنفسه الارض انتدأ من الوكيل وان شاذ فمن المزارع في قول يستتبع الارض
او قول محمد بن حنبل فان ضمن المزارع بخر المزارع على الوكيل بحكم الغرور ولو وكل رجلان لياجر ارضه
بكر خطه ومطاوله فيها زراعة فلهما على ان يزرعها خطه فزرعها كان الوكيل مخافا لان ما أتى به الوكيل اجر

على الموكل ما امره به لان الموكل امره بعبادة المالك لا بغيره فلو كان الموكل مستأجرا من المالك لم يستحق في المزارعة
لا يستلم له الاجر على كل حال ولو كمل رجلا بان خبثه له هذه الارض فزارعة فاستأجرها ولو كمل بغير خط لا يجوز عليه
الاثر ولو كان له بان خبثه له فزارعة بالثالث فاحدها ولو كمل على ان يزرعها الموكل ويكون للموكل ثلث الخراج
ولرب الارض ثلثه لا يجوز ذلك على الموكل لان الموكل امره بان خبثه ما زارعة على ان يكون كره الارض
ثالثه والموكل ثلثه وقد اتى بقضه رجل امر رجلا ان يزرع ارضه فزارعه فزارعة قد فيها فزارعة بالثالث او بال
او بالشر جاز لان الموكل اذا لم يقدر حصته من الخارج كان مغفرا الامر الى رضى الموكل فيجوز الا ان يذفها شيئا
لا يتعين فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجبر المزارعة لان مطلق التوكيل يفسر الى التمتع ولو كان
الموكل جارا محاباة فاحشة فزارعها المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والموكل على ما شرط
للمستأجر صاحب الارض من الخارج لان الموكل صار غاصبا وانما صاحب الارض المنصوب فزارعة كان الخارج
بينه وبين المزارع على ما شرط ولرب الارض ان تضمن المزارع نقصان الارض خاصة في قول ابى يوسف
الاخر ثم يرضى المزارع على الموكل بحكم الغرور لان في قول ابى يوسف راجح الاخر العقار لا يضمن فحسب في قول
محمد وبلى يوسف راجح الاول العقار يضمن فحسب في قول ابى يوسف راجح الثاني ان لم يكن المحاباة فاحشة كان الخارج
بين المزارع وصاحب الارض على ما شرط والموكل هو الذي يضمن حصته الموكل من الخارج ولا يعطيه الموكل
الا لو كان الموكل ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يذفها بما يتعين فيه لان البذر اذا
كان من صاحب الارض كان مستأجرا للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بشئ لا محقق
العين الغاشية من الركيل فان كان الفيل يسير فحسب ان صاحب الارض هو الذي يذفها حصته هذا دون الموكل
يسير للموكل ان يعطيه هذا الامر للموكل لان صاحب الارض لا يستحق الخارج بهذا العقد الموكل وانما يستحقه
لانه ما ملكه ودون الموكل دفعها بما يتعين فيه الناس كان الخارج بين الموكل والمزارع على ما شرط لان
او ما محاباة فاحشة صار غاصبا الارض والبذر يملكها فيكون الخارج بين الموكل والمزارع فان لم يكن بين
الارض نقصان بالزارعة كان لرب الارض ان تضمن المزارع نقصان الارض في قول ابى يوسف راجح الاخر
وفي قول محمد وبلى يوسف راجح الاول ان يضمن نقصان الارض ايها شار رجل امر رجلا ان يزرع ارضه فزارعة

ولم يسم ذلك كان للوكيل ان يفسد امره في السنة الاولى فان لم ينف في السنة الاولى ووقتها بعد سنة
 يجوز استحقاقه من الارض فزارعه يكون في وقت مخصوص لاني كل وقت فتيقده وقت المزارعة في تلك
 سنة كان له وكيل سنة الا في حقه يقيم ما يامر به من سنة الاولى وكذا الوكيل ما كرهه الله بل الى ملكه لا يغير
 ما يامر به من تلك السنة تجارات اجارة الله وورثه من ذلك يحق بوقت رجل وكل رجل ان يفسد
 الارض فلا بد والارض في سنة فزارعه على ان يكون الله من قبل الموكل كان للوكيل ان يفسد ما يامر به
 به الناس لا ياتيان فان فسد ما ياتيان فيه الناس لا يبعد على الموكل الا ان يفسد الموكل في مزارعها
 لا وكد يستجبر بالارض فيكون بمنزلة الوكيل في سنة فزارعه ملك ليس له ان يفسد الا ان يفسد الموكل فان
 الموكل قد علم بفساد الوكيل كانت زراعه رما من رما وحصل الخراج كان الخراج مشتركا بين رب
 الارض والمزارع ويكون بديل مضافا بحصة رب الارض في سنة فيه من الموكل ويسمى الى رب الارض لان رب
 الارض يستحق الخراج لحكم العقد حقوق نصيبه ترجع الى العاقبة فلو ان رب الارض اخذ حصته من الموكل في سنة
 امر الوكيل برعى الوكيل عنه ولو كان الوكيل فسد الارض لم يملكه عالة تيمان فيه الناس ولم يجبر الموكل على ذلك
 حتى يزرعها الموكل بامر الوكيل كان الخراج للمزارع ولرب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه لا يشترط للوكيل
 الموكل لان استجبار الوكيل كان نافذا على الوكيل فانه يزرعها الموكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض
 ملكه لو وكيل وفيها ارض وارضه ان يزرعها من غير شرط فيكون الخراج للمزارع ولو كان الوكيل في ارضه
 الموكل لم يجبر صاحبها به ولم يامر به يزرعها فزارعها الموكل كان الخراج للمزارع لانه ما يزرعه ولا يشترط
 الارض على الوكيل بهذا لان الزارع حين يزرعها في امر الوكيل صار بمنزلة المصاحب من استأجر ارضا ففقد
 من صاحبها لم يكن صاحب الارض على استأجره ان لم يقص ان الارض يستأجره الرب الارض على الزارع
 لانه يزرعها ففقد ولا يرجع به على الوكيل لانه اذا زرع ولم يستأجره الحال انه ما اخذ الارض لا يصير مزارعا من جهة
 الوكيل محل فتن الى رجل ارضا يزرعها بزرعه به سنة نصفه ونصفه رجل رب الارض فزارعه من الزارع
 ما كان في زمان شرطاني فزارعه كان المزارع ماله لان صاحب الارض اذا كان الله من قبل الزارع
 فيه مزارع يزرعها الدائم فصار له على فلكان شرطان ففقد في الاحارة فيسببه الاحارة

الاجارة فان لم يكن الضمان شترط في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان وان كان البذر من صاحب الارض
يجوز المزارعة والضمان سواء كان الضمان شترط في المزارعة او لم يكن لان صاحب الارض ليس بمتاجر الاعمال
فهنا يستحق عليه العمل فصحت الكفالة وان تقيت المزارعة فاعاد الكفيل باعمل وعمل وادراك الزرع ثم ظهر المزارع
فكان الخارج بين صاحب الارض والمزارع على ما شرطوا ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع لكفيل
اخرج مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بامره ولو كانت المزارعة بشترط ان يعمل المزارع بنفسه وكفيل
نهان باعمل فان كانت الكفالة شترط في المزارعة فسدت المزارعة والضمان جميعا والمعاملة في محبة هذا بشرط
المزارعة وتودع اجل ارضه مزارعة وكفل نهان لرب الارض بحصة مما يخرج من الارض لا يصح الكفالة حتى لا
يفسد الكفيل بالملك فسد العامل بغير ضمه سواء كان البذر من صاحب الارض او من العامل لان حصته والى المزارع
امانة عند الزرع فلا يصح بها الكفالة ثم انفس المزارعة ان كانت الكفالة شترط فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة ولو
كفل اجل واحد بما من صاحبه بحصة مما يخرج من الارض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شترط في المزارعة
فسدت المزارعة وان لم يكن شترط فيها جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة خفيت الى سبب جوب الضمان
او جوب الاستهلاك وان انفس المزارعة او كانت الكفالة شترط فيها لان دين الاستهلاك من يجب لا بعد
المزارعة فيفسد المزارعة كن باع من رجل شيئا وكفل انسان البائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا
يقتضي البيع ولو كانت المزارعة فاسدة بسبب البذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الارض بحصة مما
يخرج من الارض كان الضمان باطلا لان المزارعة او كانت فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب
الارض شيئا من الخارج وانما يستحق اجر مثل الارض واخر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلزم ذلك
والله اعلم كتاب المعاملة جازة عند اصحابنا راع بشترطها في جميع الاشجار والكروم والارضا
وقال شافعي رحمه لا تجوز الا في الكروم وبخيل خاصة وشترطها اربعة منها بيان نصيب العامل فان نصيب
العامل وسكتا عن نصيب الدافع جاز استحسانا كما قلنا في المزارعة ومنها الشبهة كذا في الخارج كما في المزارعة ومنها
اخفية بين الاشجار والعامل ومنها بيان الوقت فان سكتا عن الوقت جاز استحسانا ويقع للعقد على اول ثمرة
تكون في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة فيقتض المعاملة رجل دفع اصول حطه في ارض الى سوا ذلك

يسمى وقت يكون غايته ان الرطبة ليس لها غاية تستقيم بها بل ما كان في الارض نحو ساعة تقسم في
الزمان فان كانت رطبة لها غايته تستقيم اليها ثم تقطع ثم يخرج بعد ذلك عازت المعاملة مع حيوان الارض
ايكون المعاملة على اول مرة تكون وتودع في ذلك فيه على معاملة نفسها ولم يسم وقتا وتودع معاملة بعد
اصار بغير انقصه او اعمر غير ان لم يستمر عليه عازت المعاملة له في الزيادة فكان يحتاج الى العمل ونهاية معاملة
وتودع اليه بماتاي لم يمتد فيه بعد ذلك لا قليلا ولا كثيرا لانه لم ير عليه كاست المعاملة مائة ثلث ان
بعد ماتاي لم يمتد او بعد ثمان عمل فيه العامل كان له اجر مثله وتودع الى رجل رطبة مائة ثلثي جزا على ان
يعزم عليها العامل يستباح في يخرج غيره على ان مازق احد قال من يذره فويستهما انصفان عازسها او
ان لم يسبها وقتا ان او راك البذر وقت معلوم فيخرج فيكون البذر بينهما والرطبة تصاحبها في شراط
على ان يكون الرطبة بينهما انصفان فسدت المعاملة لانها شرطت الشهرة فبالا نحو لم يمل فالرطبة للبذر في شراط
الا تجار لثان كان شراط الشهرة في الاشجار لا تودع اليه انما يكون معه العقد فذلك بحسب احواله
وتدفع الى رجل غير الشراط او يخرج او كرم قد علق في الارض ولم يبيع الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه ويبلغ النخل فما
خرج من ذلك فهو بينهما انصفان كانت فاسدة اذا لم يستمر معلومة لان الكرم والشجر تفاوت باختلاف
المواضع في الضعف والقوة ولا يدري في كم الحبل النخل والشجر والكرم لغوة الارض وضعف فان بينا ذلك فقام
معلوما جازا والا فاما وتودع الى رجل فخل او كرام او شراط اعظم ويبلغ سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه
يخله ويكسح كرمه على ان النخل والكرم والشجر والمخارون كل ذلك بينهما انصفان فهو فاسد لا شراط بينهما الشهرة
بما هو حاصل في غير عمله وهو الشراط فلو كان تودع ارضا من ردة على ان يكون الارض والزراعت بينهما انصفان فلو
ان فخل او كرام او شراط اسما لشراط معلومة يعلم انها لا تخون الثمر في تلك الالة بان يجهل اول سنة والى الالة كان فاسدا
وشرطه فذلك وقفا على بيع الثمر في تلك الالة قد يباح عليها جازا ان لم ينقص لغوات المقصود به الشهرة
وانما يتمهم فان خرج الثمر في تلك الالة كان بينهما على شراط وان اخرج عن تلك الالة فلهما اجر مثله
المعاملة بما عمل ان لم يكن اخرج او خرج لانه تحدث في تلك السنة وان لم يخرج الثمر فانه مائة مائة حدثت في
العام كانت المعاملة بائنة وهو اجر لما عمل بهما ولا يشترط لانه حدث لانه لا يسبب ان الثمر بالاشت

انما كانت تحرق في تلك النار فلا يظفر فساد بعد رجل من دفع الى رجل كما سألته وفيما اشجار لا تحتاج الى عمل
 الحفظ قالوا ان كان الجبال لم يحمي فليحذر من ثمرها قبل الادراك جازت المسألة ويكون الحفظ منها للهارب الزباد وحقا
 الجبال لا يدب سب ثمرها قبل الادراك لو لم تحفظ لا يجوز المسألة في تلك الاشجار لا يكون للعامل نصيب من تلك
 الثمار ولو من شجرة الجوز الى رجل مسأله قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ح جاز وفيها مسأله وللعامل
 حصه منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لا يمتنع الى حسم سالا يجوز رجل دفع الى رجل ثلث مسأله سين
 منارته على ان يقوم عليه وصيقه ويلقعه فما خرج منه قتال من شئ فهو بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض
 على العامل مائة درهم او شرع للعامل مائة درهم على رب الارض كان فاسد ارجل دفع الى رجل ارضا بمضاه
 سين معلومة على ان يفرسها لخل او شجر او كرام على ان ما خرج منه قتال من ثلث او كرم فهو بينهما
 وعلى ان يكون الارض بينهما النصفين التي فهو فاسد فان قضها وخرسها غراسا من خمسة فخرعت ثمر كثير
 كان بحسب الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغراس على رب الارض قيمة غراسه واجر مثله فيما على لم يسله في
 حساب الاجارة وكذا لو لم يشتتر طراد من الارض شيئا ولكنه مال على ان يكون لك على مائة درهم او شرط
 ارضه او نصف ارض اخرى له ذلك ان كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرط ان ما خرج من ذلك
 يكون بينهما النصفين وعلى ان للعامل على رب الارض مائة درهم او كرم حطه وشرط ان يكون الارض
 بينهما نصفان ذلك ان كان الغراس من قبل العامل وشرط ان الخاراج بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض
 على العامل مائة درهم يكون فاسد انما الخاراج كله يكون للعامل ولرب الارض اجر مثل ارضه لان العامل
 يحتاجها لاجل ارضه فشرط الرب الارض على نفسه من بعض الخاراج مائة درهم ولو كان الغراس من صاحب
 الارض على ان الخاراج بينهما نصفان وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم كان فاسد انما الخاراج
 كله للعامل ولرب الارض اجر مثله ارضه وقيمة غراسه لان العامل يصير يشتري الغراس ببعض المائة رجل دفع
 الى رجل ارضا على ان يفرس اليه نفسه بابل من الغراس على ان يكون الخاراج بينهما النصفين وعلى
 ان يكون للعامل على رب الارض مائة درهم او كرم شيئا غير مائة فهو فاسد ويكون الخاراج كله للعامل ولرب
 الارض اجر مثل ارضه فشرط الرب ارضا وقضها وودها الى الاجر فزارعه على ان يكون البذر من مستاجر

كان جائزاً وكان من صاحب الارض فخر فاس في الجارة الطويلة اذا استسجرت فاستسجرت الاشجار
ككرم كرام الارض ثم فيها مسالة الى الاجر كان جائزاً واستسجرت رجل ارشاس امرأة وقبضها ثم فيها
مسالة الى زوجها امرأة ومطالبة كان جائزاً واستسجرت ما من الزوج ثم فيها الى امرأة الاجر فمردوا
بذرة من المرأة كان فاسد ارجل وفيه الى رجل وفيها بغير فيها الاشجار والكرم وقبضان من قبل المشرق
اليه ولم يوت له كك وقا فخر من الله فخر اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستسجرت الارض من صاحب
على سنة اجزى من صاحب الارض فخر الله فخر اليه وقت الربيع قبل الشير ذان يرفع الاشجار باقوا
ان اخذوا ذلك في وقت قبل خروج النصارى كان له ذلك وان الفارس لا يتصرف ببيع الاشجار في ذلك
الوقت فمردوا الى اقال مودنا محمد عنه وعنه الى مكان ذلك قبل تمام سنة وقد استسجرت الارض من صاحب
لا يحسب استسجرت على بيع الاشجار ان الى رجل وفيه اتصال الى ان يفسد فيها الاشجار على ان يكون الاشجار منها
تصفين فخر من الابن ثم مات الاب وترك اولاداً سوى هذا الابن داراً وبقية الورثة يتكلفت الفارس ببيع
والاشجار كلها تقسم الارض بينهم قال القاضي ابو جعفر من ان كانت الارض تحتل القسمة بقسم الارض بينهم
اصاب حصه الفارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر في حصه غيره بمرقعه ومسوية الارض اذا
طاف ذلك الغير وفلا فخر بقدر الامكان وان لم يكن الارض تحتل القسمة بمرقعه الفارس ببيع كل الاشجار
الا ان اجزى بينهم صلح لانه لوجه لدرج الشجر بعضها الا ببيع كل الاشجار ارجل وفيه الى رجل ارشادة مملوك
على ان يفسد الله فخر اليه بها عراسا على ان لا يحصل من الارض وانما يكون بينهم جازان بغير
الله فخر اليه فخر من رب الارض ومن لا وفاء له الا من تمنى الارض فاولا ان لم يكن في الاشجار فخر فان اشجار
ينقص منه المال ان لم يكن محالة وكاست اجارة بفتح الجارة ويخير صاحب الارض ان شاء فمن
لصفت قبضة الاشجار الفارس ببيع كل الاشجار ثم يبيع بالدين وان تار ببيع الاشجار وكذا لو فخرت ثم
المسالة والاشجار استسجرت كغيرها لو كان مكان المسالة اجارة وفخرت مدة الاجارة كان لرب الارض ان
على البس استسجرت الارض وليس له ان يملك الاشجار على استسجرت القيمة بغير رضاء اذ لم يكن ببيع
الاشجار بغير مال من فخر فاس لان الاستسجرت الارض من وجه ان يباها الارض وقد خل في بيعها ولم يكن

من غير ذكر اصل من وجبه لانه مال متقوم بمنزلة الارض يجوز بيعه بدون الارض فليكن جهة الامساك لا بملكها
صاحب الارض على غارس بالقيمة غير رضا او الم يكن الاشجار مشتركة ولا جعل البقية كان لصاحب الارض
ان يملك على الغارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار مشتركة بينها لان في هذا الوجه يتصرف صاحب الارض
بقطع الاشجار مشتركة رجلا من رجل الى رجل ارضا بغرس فيها ورفع اليه القاذقوس فقال صاحب الارض انا
دفعت اليك القاذق والاشجار لي وقال الغارس قد سررتك تلك القاذق وانعومت بتاة من عندى والشجر
في قالوا في الاشجار يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بارضه والقول في سيرة القاذق
التي دفنها اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان ايضا فيها رجل رفع الى رجل كراما مائة فاجر الكرم ف
اخرج من صاحب الكرم يدخلون الكرم وبأكلون الثمار قال القاضي ابو حنيفة ان اكلوا غير اذن صاحب
الكرم لا ضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل دون اخذ داء اكلوا باذنه فمن كان منهم من خالفه
على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب الباطل ويصير كانه عبد الذي يقبض ورفع اليهم ومن لا يقبض
نقصتهم عليه كمن اخذوا باذنه لا تضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالداخل كمن دل سارقا على سرقة او غاصبا
على اثماته مال الغير رجل رفع قاذق الى رجل غيرهما على حافة نهر لابل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال
الدافع للغارس كنت خادما في عيالي دفعت اليك القاذق فخرسها ل فيكون الاشجار لي قالوا ان علم ان
القاذق كانت للغارس كان الشجر واكحانت القاذق للدافع فان كان الغارس شرعيا لالدافع يعمل مثل هذا
العمل لانه كان الشجر للدافع لان الظاهر شاعره وان لم يكن الغارس يعمل مثل هذا العمل ولم يفرسها باذنه فحسب
لغايرس وعليه قيمة القاذق وكذا لو كان الغارس قطع القاذق من ارض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب
الارض قيمة القاذق برقم عليها اكار غرس في الكرم اشجارا لغير امر صاحب الكرم فلا كانت الاشجار حقها
قالوا ان كان صاحب الكرم متقربا الى الغارس كانت للغارس حلهما من ارض الغارس ارض غيره كانت
الاشجار للغارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها لغير اذن صاحب الكرم وان كان غرس بامر لغير شرط
الشجر كانت الاشجار للغارس ولا يطيب له الزيادة ارض رجل فيها شجرة ذهب عودها الى ارض غيره
دفعت ثم ان صاحب الشجرة وثمانيت من عود شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت القاذق التي ثمتت بغير

يغيب الشجرة ولا يجزئها هبة لان النلات تكون بمنزلة غصن من غصن الشجرة فلا يجوز له الهبة والكنات اقل
 لا تحبس لغير الشجرة جازت الهبة لان النلات في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كمنزلة اخرى سبقت
 ارض غيره شجرة ارض نبت من عروقها في ارض ماله قالوا النخلان صاحب الارض مضافا حتى تمت ثباته فهو له
 وان تمت بغيره لا نسق احد في صاحب الشجرة اذ اعمده صاحب الارض انها تمت من عروق شجرته وان
 كثر كان القول لصاحب الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت منوات ارضها في ارض كرم رجل اخر
 نبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لثمة لها وكذا لو نمت غوطة في ارض غيره نبتت
 لان النواة لا تمت الا به ذاك كما تكون بمنزلة حجر في ارض انسان لا طرف فادماها فكان لصاحب الارض
 ما سبى اذ جاز التراب في ارض رجل واجتمع لان التراب لصاحب الارض بخلافه فليس له اذ فرغ في ارض
 انسان او ماتت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن اذ كان الصبي يسير من حصر الارض
 وغير متصل الارض به من رجلين على طرفي الشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها
 فهي له وان لم يعرف فما كان من الاشجار في موضع مملوك احد ما خاصته يكون له وما كان في الموضع المشترك
 يكون بينهما رجل له حائط لا شجر على ضفة نهر عام نبتت من عروقها اشجار في جانب آخر من النهر ورجل اخر
 في ذلك الجانب كرم وعين الكرم والنهر حيز في نادر على صاحب الكرم ان الاشجار له واد على صاحب الحائط
 انها نبتت من عروق الشجرة التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب
 الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف فارسها ولا انها من ثمت لم يقد ولا ملك احد فيها لا يستحقها صاحب
 الحائط ولا صاحب الكرم فتمت متداخلة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف فارسها او صاحب الضفة
 ان سيج الاشجار ما اذا كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت من غير نوات وارباب النهر قوم كرم
 ما لا يخاف من اعداها وقلها ولا ينفصل لصاحب الضفة ان سيجها بل ان يعلما احكام الاشجار من الاشجار التي
 نمت من غير نوات فهي كاللقطة لا ماله اذ كانت نمت في غير نوات ولا يملكها مالك اصلا فتكون له صاحب
 الارض احكاما لا تمت الا بالبات كانت مملوكة تملكها فاذا لم يسلم لم تمت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون
 مباحا اشجار على ضفة نهر لا تقوم بحري ذلك النهر في سكة مجرى فانه وليس الاشجار في ساحة غيره فادى

ما ذكره في بعض اهل السكة ان فلانا غرس هذه الاشجار خارجا عن حريم النهر كبرن ذلك لجميع اهل السكة وما كان حريم النهر مغلوبا
الان ما لا يعرف له ملك يكون لصاحب الارض ملاحة له بها شجرة بعض ذلك على شطوط الروابي الذي فيه تنسب
الارض لنفسه بعد منه فارباب الملاحة لا يستحقون الشجرة تنسب للملاحة لان الشجرة لا تكون من ثمرات الارض
بل هي اصل ينسبها لملك الملاحة لا يدل على ملك الشجرة فاذا لم تكن تنسب للملاحة فاذا خضع فيها قوم فخرج
انها في يده فليس له وليست على غيره مسنة بين ارضين احدهما رخص من الآخر وعلى المسنة اشجار لا يعرف فاعاد
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان الاما يستقر في الارض السفل بدون المسنة ولا يحتاج اسك
الاما الى المسنة كان القول في المسنة قولي صاحب الارض العليا مينة واذا كان القول في المسنة قوله
كانت الاشجار له بالمقيم الاخر لمينة وان كانت الارض السفل تحتاج في اسك الاما الى المسنة كانت المسنة
وما عليها من الاشجار يستحقها رجل دفع كرس الى رجل بماله فالتمس على من يكون على شيخ الامام سميل الزم
عن سنان شيخ الامام الى بكر محمد بن الفضل رحمه الله قال انما يفسر المسنة بمسلة اخرى وهي ان الرجل اذا
وقع عليه مسنة فاعاد الى ان يرضى الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل تعقبت
الذي هو في الشجر يكون صاحب الشجر ثم اتم في الوصول من اصلا الفضة من الشجرة وادخل تعقبت في الشجر يكون على
العامل كذا لك في هذه المسلة تعقبت الذي يكون منه الغرس على صاحب الكرم والعمل يكون على العامل
كذا انه عامم يكون على صاحب الكرم ووضع الدعا في الكرم يكون على العامل وكذلك في تغطية الاشجار في الف
ما كان من باب النص كاشرك الذي يرضى على الكرم يكون على صاحب الكرم وعلى تملكه يكون على العامل
تعقبت هذه المسألة فارتضى من ذلك يكون لصاحب الكرم للعامل ويجب على العامل حفظ نفسه عن الخوام
لا يجوز له ان يخرج من شيا من الاشجار وتعقبتان يطعم القدر ولا من الدعاء والغرس واذا رغب تعقبتان
الربح واخرج الكرم لا يحل له ان يأخذ من تعقبتان يعني من يد ينج فشك وشاخ ورجعت مرعدا وبلغ زابود
ولا يجوز للعامل ان يخرج من شيا من ثمرات الفضة وغيره الا باذن صاحب الكرم رجل دفع ارضه معاينة
على ان يقوم عليها العامل ليشد منها ما يحتاج الى الشد ونسب وما يحتاج الى التمشيد فاعاد العامل تغطية الكرم واشجار

[illegible]

او عينه و قناته فمعه ذلك او لم ينفذ وان سقى ارضه او زرع بغيره فون صاحب النهر فلا ضمان عليه بما فيه
من الماء وان اخذ مرة بعد اخرى فزاد به سلطان بالنهر لم يمس ان راي ذلك رجل له ارض على غلظ القنات او
صفتة نهر عام كان للسانه المرد في بده الارض للشفة واصلاح النهر وما شبه ذلك ليس لصاحب الارض
يعتبر من المرد في ارضه او لم يكن لهم طريق في غير ذلك رجل ادعى في ارض رجل فخصه نهر او صاحب الارض
يكره فالتحان الا جازيا الى ارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول المدعى وان لم يكن جازيا الى ارض
المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى لهينة وكون النهر
محمورا الى ارض المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاول استمالة سابقة بين قوم لهم بها
ارضون لكل واحد منهم عشرة اجرة فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احد هم
ففضل على يحتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشره كاره وولى بذلك الفضل لانه لم يستغنى عن جميع نصيبه
فشره كانه غدا الذي فضل نصيبه من الارض وان يسوق ذلك الفضل الى ارض له اخرى سوى تلك الارض
لم يكن له ذلك الا برضا الشره فان لم يرضه كان بينهم على قدر انصافهم ولا يشبهه هذا لو كان له سد
الارض من نهرين قوم اربعة عشر الماروا على او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه الى حيث
شعاه من الارضين لان ذلك ليس بشرب لارض معين ولو استغنى عنه لاسبيل لشره كانه عليه رجل له نهر خارج
من الوادي لارض له خاصة وليس له في هذا النهر شره كاي خرب ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى
سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي كثير لا يحتاج مسائر الناس الذين لهم انهار من هذا الوادي الى هذا الماء ولا
يضرهم ذلك كان لصاحب النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث شاء وان كان ذلك بغير باطل الانهار او هم محتاجون
الى ذلك لم يكن ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الارض في نهر خاص يقوم ليس بضرهم ان يسوق لستانه او اخر
الاباء منهم فان اذن القوم الا واحد او كان فيهم صبي او غائب لا يسمع لهذا الرجل ان يسوق ارضه من نهر
النهر رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب النهر ان يخل ارضه ليعمل به نهره كانه لصاحب الارض ان ينعيب
من الدخول في ارضه الا ان يضر في بطن النهر وكنه القنات والبئر والعين لانه لا ضرر له في القطر في ارضه
مع التمكن في تحصيل مضره بان يضي في بطن النهر ليجلب ما اذا كان ارضه على شغل فزادت احواله فانه يضرهم

عالم فانه ذكرنا ان العاصية الخولى في ارضه لاصلاح النهر العام اذا لم يكن لهم طريق غير ذلك لان قعر النهر
عام ومعدن النهر الخاص لارض النهر العام وبعضها من صاحب النهر والقضاء من خاص فلا يحل له جلد قعر
صاحب الارض بالذخول في ارضه رجل الخنزير في داره حفرة او نخرة او ادهان مسقي ذلك بالادنى من نهر نهر
اصغر منه في مثل الخنزير ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر كالمسقي ان مسقي ارضه وذكره كمثل ما ذكره
النهر من الارض لا يمتنع من هذا المقتضى لان الناس يتوسلون فيه ولين من ذلك ليس من الدماء نهر من
اوم على بعض مسالمة مسرت النواحي فتمت المسينة الى رجل كان فحسان ذلك على النهر من نهرين نهاريا
نهر بالام جازت المهاباة ولو كان له دمه نهر ولا نهر اخر فنهايا لا يجوز رجل باع ارضه ليشرب بها الماء
نذر ما فيها وليس له بيع ما كان للبايع قوم قهر ارض على نهر لا يعرف كيف كان عين المهاباة في الماء فحققوا الى
الشرب فهو على قدر ارضهم لكل نهران بحسبته لجات الطريق اذا كان بين جماعة ودار ارضهم او بين من دار
البايعين ما لا يستحق تلك الزيادة من الطريق لان الاستحقاق الى الدار الكبيرة نحو الاستحقاق الى الدار
الصغيرة لا يتفاوت ذلك لجات الشرب نهر تقوم مير في ارض رجل كان لصاحب الارض ان مسقي من ارضه
النهار لا يقصر بمصاحب النهر ولهم ان يبيعه رجل له شرب من نهر لارض يشتري ارض اخرى ليس لها شرب من نهر
النهر بحسب ارضه الاولى ليس له ان يجرى الماء من الاولى اليها ويجعلها مكان الاولى وليس له ان يسقي لحياته الا
في ارض اخرى الا ان يلا الاولى وليد عليها الا ان يمتنع الى الاخرى بعلقة مرة بعد اخرى ارض على نهر شرب
منه ارضي رجل الارض واقام شايدين ان الارض له ولم يذكر شرب فانه يعقضي له بالارض بحسبها من الشرب
ولو شهد ان شرب دون الارض لا يقتصر ليشي من الارض نهر عظيم لاهل حري لا يحسون ادعى قوم يدعون
في النهر لقوى مسالمة لا يحصى اليها واقام مسينة على ما ادعى والدعى عليهم لا يحسون وفيهم الصغير والكبير والكل
واحد منهم قال محمد اذا كان النهر بينه وبينه كجزء القضاية على واحد من الدين على واحد من الدين
عليهم ويخرج النهر من ان يكون نهر جماعة المسلمين ويصير لاهل تلك القوى خاصة بمنزلة طريق فانه من طريق المسلمين
اقام قوم مسينة على انه لهم دون غيرهم ما يقتضيه تلك المسينة كذلك النهر اقوم لا يحسون واسكان النهر اقوم
لا يحسون مرون لم يعقضي عليهم عند حفرة احد من ارضه لا يعقضي على من خسر منهم خاصة نهر من قوم ارضي النهر

في بعض في سفلة ومن كان ارضه في اعلی النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر على
 الاسفل ولكنه يشرب بحسبه لان في اسكر قطع سفلة الماء عن اهل الاسفل في بعض المدة وفيه تصرف في بعض النهر
 مشترك وبعض يشرب كما لا يملك التصرف في الحقل المشترك الا برضاهم فان ترأضوا اعلی ان اهل اعلی النهر يسكر
 النهر حتى يشرب ارضه جاز وكذا وصفا على ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء في النهر يحتاج لكل
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من شربه بان يسكر بوجوب ابواب وحشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او التراب
 لان يسكر يكون عند الضرورة فيقتدر بعد الضرورة ورضاء شربه كما يتقيد بما يفيده ان اختلفوا لم يكن لاحد ان
 يسكر على اصحابه وكذا لو كان الماء في النهر بحيث لا يجرى الى ارض كل واحد منهم الا يسكر فانه يسهل الاسفل
 حتى يروا ثم بعد ذلك اهل الاعلى ان يسكر ويرفع الماء الى ارضهم وان ارادوا ان يسكر من النهر الى
 نهر اخر فغسل لم يكن له ذلك وكذا لو اراد ان يغيب عليه رجلي لم يكن له ذلك الا برضا الشريك الا ان يكون رجليه
 لا يضر بالنهر ولا بالاربان يسكر في ارض خاص له ولا يغير الماء عن سنته ولا يتنجر ان الماء بالرجلي بل يجرى على
 ما كان يجرى قبل ذلك فاذا كان بهذا الصفة كان له ان يفعل ذلك بغير اذن شريكه كما انه تصرف في خالص
 ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك فمن منع منه يكون متستاعلا بغيره الى ذلك وكذا لو اراد ان يغيب على هذا النهر
 لا يضر ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل ولو ان رجلا نهر خاص باخذ الماء من الوادي
 الكبير كالغرات في الدجلة وسجون والحجون بنهر بالارض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك وعلى الوادي
 الكبير انها روضعت الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارض له اخرى قال في الكتاب ان كان ذلك
 في ايام الملة وكان ما لو ادى كثير لا يحتاج اهل الانهار التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضر بهم كان لصاحب
 هذا النهر ان يسوق الماء الى حيث شاء وان كان يضر ذلك باهل الانهار او هم محتاجون الى هذا الماء لم يكن له ان
 يسوق الماء الى غير ملك الاراضى ولو ان رجلا له كوة على نهر لقوم فاراد ان يكرها فيسفلها عن مرضها ليكون الشرب
 هذا من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك لان هذا الكوة تصرف في ملك نفسه وهذا الكوة على شيخ الامام
 شمس الائمة الحلواني روح انه قال هذا اذا علم انها كانت مسفلة في اصل واقفت بانكسار ذلك فهو بالتفصيل
 يسهل الى الحياطة والى اما اذا علم انها كانت في الاصل منه لصفه فاراد ان يسفلها فانه يمنع من ذلك لانه يضر

هذه لان باخذ زياد على ما كان له من الماء وكذا انوار اوان بر فيها وكما استعمله ليعمل ماؤه في ارضه حتى لا يبر
كان له ذلك وتوار اوان يوصف ثم انهر ليدخل الارض في كونه اكثر ما كان لم يكن له ذلك لان فيه حصة زبادية
ما كان له من الماء ومن ابي يوسف انه سئل عن رجل له بهر خاص باخذ الماء من القنات او الدجلة او النيل ومن
سرى الارض وياخذ الماء من بهر مرو وهو ادى عظيم قريب من القنات الله جليل يسقى منه البهر الخاص
او كونه او يخذ ما حوله بهن حر الى ارضه قبل ان يسيل الماء الى ارض صاحب البهر كان لصاحب البهر ان
يسير واذا استسقى صاحب البهر عن هذا الماء لا يرى ان يمتنع من ان يسقى ارضه او يخذ من ارضه الى يوسف راجع
سئل عن بهر مرو وبهر عظيم اذا دخل مرو وكان ماؤه من البها كوى بالخص لكل قوم كوة مرو فاجاب
رجل ارضيته لم يكن البها شرب من هذا البهر كوى البها بهر من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فسان الماء
البها من ذلك البهر عظيم قال النخاس هذا البهر الحارث يضر اهل مرو وضراحياني ما هم ليس له ذلك وغيره
سلطان من ذلك وكذا نقل احدان يمتنع لان ما انهر البهر عظيم من العاصه ولكل واحد من العاصه رفع الضرر
واختار ذلك ليس اهل مرو لان يعمل ذلك ولا يمنع لان الماء في الواوى عظيم على اصل الاما حة والبهر خاص
اليسقى ليدخل القنات وهذا وضع ليعتد بما ذكرى بهر من فوق مرو وما اذا اضر بهم فكل واحد
يكون ممر عاين الحاق الصر بالبهر قال محمد بن صالح ابو يوسف اهل واحد من اهل هذا البهر الخاص ان
عليه ماء او بكرى لمانه بهر في ارضه ويسيل فيه ما انهر ثم يبيد الى البهر الخاص وذلك ليس اهل البهر
الخاص قال ليس له ذلك لان البهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم ما يكون لاحد ان يخذ منه
عدا ولا ان يخذ عليه جبر ولا قسرة الجبر سهم لا يتخذ من الارض والحب يوضع ثم يرفع والفقرة يخذ
الاجر والحرمه ما اخذ في موضع لا يبر من ذلك الموضع وكذا البهر واليمين من قوم فاشترى فيه خاصية
وكذا البهر من رجليه اينه البهر خمس كرى من البهر الا عظم وارض احد الرجلين في اعلى هذا البهر الخاص
وارض الاخر في اسفله فقال صاحب الاعلى اني سددت من الماء الكرى لان ما البهر كبرى فيقيض في ارضه
ونسر منه ارضه ليعمل ايك الماء الا سدد ان يقل ما يملك من الماء ما يملك قال ليس له ذلك لان
يعتد الامر بالمشركه ليس الكرى فلهذا يكون له ذلك كما يكون لان سكر البهر وكذا ان قال اصل

في نصف هذا النهر ولكل نصفها اذا كان في حصى تدب منها ابدالي ونبت في حشك نفع كما ليس له ذلك لان
النبته تبت بينهم بالكرى فلا يملك احد بها فحق تلك النبتة الا ان يترافيا عار ذلك فان ترافيا على ذلك
وانما على هذا النهر انما نأثم به الصاحب الاسفل ان ينقص كان له ذلك لان ذلك كانت اعارة غير لازمة
وكذا الروايات احدى ما كان وارثه من ينقص ما ترافيا عليه وسئل ابو يوسف راجع عن نهر بين قوم فبسطوا
من هذا النهر الا عظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخامس كرى سائة مارة وحسد بهم ان يسد كوة له ويقطع
الكوة اخرى على من الاولى في هذا النهر قال ليس له ذلك لانه كسر صفة النهر لشرك ويريده ان يريده الا
حقه لان دخول الماء في اعلى النهر في كوة يكون اكثر من دخوله في سفلى النهر في مثل تلك الكوة فزقي بين
بين الطريق رجل له دار في سكة غير نافذة واراد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان
له حق المرور والدخول في السكة وبذلك لا يرد حقه سواء كان باب في اعلى السكة او في اسفلها اما حقه
في الماء بزيادة فحق الكوة في اعلى النهر وان كان من لطريق في سكة غير نافذة واراد ان يجعل باب في اسفل السكة
اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يرد واجلالية ومروءة في السكة وفي الكتاب قال له ذلك وموجب
بين الفصيلين وبه اخذت المسئلة وسئل ابو يوسف راجع عن بعض رجل جعل له امبر خراسان شربة
من النهر الا عظم لم يكن له ذلك فيما انفرد كان له شرب كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مفتوحا في
ارض يملكه او في ارض لا يملكه قال النكاح بصبر بالعامية لم يجر ويجوز ان لا يجر للامام ان يأخذ شربة
احدهم ويصلي غيره وسئل ايضا عن نهر بين قوم يأخذ الماء من النهر الا عظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من لم يكن
له ثلث الكوت فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون من الماء اكثر فصيكم لان كثرة الماء وقلة الكوت
في اعلى النهر فدخل في كركم شيئا كثيرا ونحن لا نرضى بهذا ونجعل لكم اياما سادسة ونسد في ايامكم كوتانا ونأخذنا
واتم سدون فيها كركم قال ليس بهم ذلك يترك على حاله كما كان قبل اليوم وكذا لو خضم اهل النهر فادخل
بعضهم زيادة لم يكن له ان يتبرع لصحابه الابحجة ويترك على حاله والاصل في حجب هذا ان كان قد جازى
على حاله ولا يغير الابحجة تنهر في سكة غير نافذة واراد رجل من اهل السكة ان يدخل الماء في واره من ذلك النهر
يسقي لبساتنه ويمدحه الجحير ان عن ذلك قال فضحة ابو بكر البلخي راجع النكاح حاشا كان لهم المنع والنكاح ما

لان له ذلك بمنزلة اطلال فرق له نهر من قوم عطش جعل نهرى الماء قال ابو القاسم سمع ابا القاسم يقول
 ما ريت الجوى ان ياخذوه بالكشف ويرفع النظار باقعة قد بدت على شفة النهر فيل في سكة غير نافذة قال ابو القاسم
 البجلي سمع ابا جرة القاسم في حديث في هذا يوم برقه فان لم يرفع يده عن الامر الى ما يحب من ان يرفع يده
 نهر لقوم ضرره وقلوب الشرب في ارض رجل فيباغ النهر قال ابو القاسم سمع ابو خذون يرفع يده باجاءه رجل
 وعن اخيه في سكة غير نافذة فيها نهر حر وقلوب الشرب فيها قال ابو خذون يرفع يده الشرب نهر من
 قوم لهم طلبة اراهم مضطرب عليه سواق واللعن طلبة ووالى والبعض ارض بس لا فسد على هذا النهر والية ولا ساقية
 وبس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره اخفقوا فادعى صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر
 في الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب ان النهر في القياس يكون من صاحب السوق والى الى صاحب
 الارض وفي الاستحسان يكون النهر سبهم على قدر اراضيهم التي تكون على شاطئ النهر وان كان يعرف لهم
 شرب قبل ذلك هو على ذلك المعروف وان لم يكن النهر سبهم على قدر اراضيهم وان كان لهذا الارض شرب
 معروف من غيره النهر عليها شربا من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض الواحدة لا يكون
 شربا من غير ما عدا ما كان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا النهر فخص القاصي بها الشرب من هذا النهر
 بحكم الظاهر وكان لصاحبها من اخرى لم يكن هذا الارض بس لها شرب معروف في القياس لا يكون لهذا الارض
 الا حى شرب من هذا النهر لان الارض الا حى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى حالية بين الارض الا حى
 وبين النهر في الاستحسان يكون لافه شرب من هذا النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فادعى
 بعضها شرب من هذا النهر كان شرب لكل من هذا النهر رجل او على اراضيها من نهر واكثر اهل النهر
 في ارض النهر فانما قام شرب بين فستد ان الارض لم ولم يذكر له شرب فان القاصي يقتضى له الارض وبعضها
 من الشرب لان النهر شرب بين واستحقاق الشرب يكون باستحقاق الاصل وان شبهه الى الشرب دون الارض
 فان القاصي يقتضى الشرب من الارض لا تعاضد ابا القاسم ولا حصل لا يستحق الاستحسان استحقاق نهر رجل في
 ارض رجل او على ارض شرب يوم من النهر في كل شهر وانما لم يستحق على ذلك فانه يقتضى ذلك فاستحقاق
 ان الحكم في الشرب بسبيل الماء لا يتبع قبل الشهادة ووجهه وان لم يشرب يوم ولم يشهد واولئك

يشهد وان له في رقبته النهر شي لا يقبل منها وتعم واد على غير نهر او عن قناة فتشدها احداهما للنهر والاخر باطل
من نهر في قياس قول الجعفي روح لا يقبل منها وتعم وان شهد بالاقرار وعقد صاحب روح جازت منها كلها
على الاقل استحقاقا لرجل له ارض ونهر خاص لهذه الارض فباع النهر من رجل ذكر في الاصل انه لا يدخل الحرم
في بيعه كالوابع الارض لا يدخل فيه العربي الا لا ذكر فلان المشتري النهر اذ ان يمر في هذه الارض على وجه
النهر واصلح النهر لم يكن له ذلك بالارض صاحب الارض وان يمر في بطن النهر ولو كان الارض على شرف نهر
او على خطه نهر عام كان للعامة حق المرور في هذه الارض لشدة ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنعهم
اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض ارض بشرين رجلين باع احداهما نصيبه من النهر من غير شرك من غير ان يكون
له طريق في الارض جاز وان باع على ان يكون للشري طريق في هذه الارض لم يجز ولو كان بين ثلثة رجلين باع
احدهم نصيبه من احد الباقيين لا يجوز وان باع منها جاز لرجل يشتري شرا في غير ارض وفي ملك القرية يباع للمساكين
بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز بيعه لبيع فان باع وشرا كان يكون المحل على المشتري فسد العقد في الرواية
كما بان ان اخرج يكون على صاحب الارض فلا يرد باع الارض دون ارض وقبض المشتري الشرب ثم باع
الشرب بغير ارض له قال الفقيه ابو جعفر روح لا يجوز بيعه في الشرب الا ان يجبر البائع الاول لان المشتري
الاول لم يملك الشرب بغيره والعرض لان بيع الشرب يبيع على موجد والاشري انه لو باع الارض والشرب
جاز لبيع وان كان الارض مستقطقا وقت البيع وانما يقع البيع في الارض على ما يحدث وقبضه وقت فاذا لم يشتر
شيئا موجد الا يملكه بغيره فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول قال موهبتنا رغد وعندي هذا الجواب
مشكل وغيبني ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب
والنكاح لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه في المشايخ وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض
البلدان فكان حكمه ببيع الفاسد والبيع مبني فاسد املك بالعرض فاذا باع من البعض وجب ان يجز
ولو يذم اما ذكر في الاصل بطل باع الشرب بعد وقبض لم يرد واعتقد جاز عتقه ولو لم يكن الشرب بغيره لم يبيع
لا جاز عتقه كما لو اشتري بعد الميثة اودم وقبضه لا يجوز عتقه ولو باع الارض بغير ارض اخرى اختلف المشايخ
روح فيه نهر مشترك بين رجلين باع احدهما رقبته الذي يجنبه النهر ووراءه النهر طريق وذكر في حكمه بغير

حد او من انی اعلم العظمی قال ابو نصر م لاحل النهر فی سبیل وقال العقیقه ابو الیثیم ماحل
 لغمری کرمان بحری ما بها واحد بیت احد هاتم الاخر قال یسبح الامام ابو القاسم ماحل یسبح احد سماجی
 الاخر بحری لغمری عود النکاح کل کرم لرجل آخر فباع کل واحد منها کرمه من رجل یحلی حق مولده حل بر
 بحری کذا قال وقال العقیقه ابو الیثیم ماحل اذا باع العیال لا تم السفل واما لو سجد اما انما باع السفل
 واما کل حق مولده حل فیه شرب ولسیل تاوانه الجواب غیر محج واما الجواب انما ظاهر ان نعم النکاح
 کل کرم لالک آخر فان لم یدکر فی سبیل الحق المرفوع لا یدخل فیه شرب ولسیل وان ذکر الکرم لک
 فی سبیل کان کل شتر حق اجرا اما الی انتم ویکون کل شتر قائما مقام لک ولا یعتبر فیه تقدم
 واما اخر النکاح فاما لک واحد فان لم یدکر لغمری فی سبیل لا یدخل فیه شرب وان ذکر الکرم لک فان باع
 سلیما لا یحلی حق مولده لم یکن لصاحب غلی حق اجرا اما الی کرمه السفل واما ان لرجل سبیل ما یسبح
 علی الاخری ما ع الی علیها سبیل یحلی حق ماحل غلی اما الاخری من رجل آخر فاما لک شتر
 اول البیت لک شتر الی ثانی عن اساتذنا علی سطح ذکر فی الاصل ان لک ذلك لان ذکر البیت وقت
 البیع الاول ان سبیل ما الی تم یمکن لک فی البیت باعها رجل لک واران مثلا متعاقب سجد باع امرؤ واما
 خراب بلع الخراب ولسیل ما یسبح العامرة ولفی کلبانی الخراب قال العقیقه ابو بکر ماحل استثنی بان
 لغمری سبیل ما الی الخراب عار لان المعاماة حرت بک لک وایستثنی عنی طراح الفاع لا یحجز لانه لا عرف فیه
 وقال العقیقه ابو الیثیم ماحل انما یسبح العامرة فی الخراب ولسیل ما یسبح الی هذا الجانب عرف
 ذلك فی القديم کان سبیل علی حاله وان لم یسبح واکد لک لو کان سبیل سطح رجل الی وادرجل آخر
 وادرجل سبیل ما یسبح العامرة عن اساتذنا واما الجواب الاستحسان فیهما وای القیاس
 لک وکذا ان یقیم البیت ان لک سبیل ما الی واره والغوی علی جواب الاستحسان کرم من ارجل اخر
 وکلف الکرم حانط منهم طاشری احد الاخرة الحانط من مته واران یسبح الی الحانط لک سبیل
 واد واحد الاخرة منسوخ عن ذلك قال یسبح الامام ابو القاسم ماحل ان ارجل اخری الی اخری سبیل
 کان لک منسوخ وان اراد الی بحری ما الی بحر حاص لا یسبح ان کان لشتره شرب من هذا النهر رجل کسب

لما في دار غيره فباع صاحب الدار واداه مع الهيل ورضي به صاحب الهيل كان صاحب الهيل ان يثبت ملك في الثمن واما
 الحق اجزاء المار دون رتبة النهر لا شيء لمن الثمن ولا الهيل على الهيل بعد ذلك كرجل او على رجل يسكن داره فاما
 الموصى فباع الوارث الدار ورضي الموصى بالهيل سكتاه وكونه مع صاحب الدار واداه ولكن قال صاحب
 الهيل يطلب حق في الهيل فالتحان له حق اجزاء المار دون رتبة بطل مئة فاسا على حق يسكن والتحان له
 رتبة الهيل لا بطل ذلك بالا بطل لان ملك العين لا يبطل بالا بطل وذكر في الكتاب اذا وصى لرجل
 ثلث له روات الموصى فالحق الوارث الموصى له من الثلث على اربعة اقسام وذكر شيخ الامام المعرو
 بخواجه زادة رحمه الله ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد بحقل السقوط بالا بطل حارط
 بين رجلين عليه حملو لهما شجرة واحدة في الحائط فسا جده ثم له صاحب له يد رفا الاخر على ان يسير صاحب
 بحري ماري في داره بحري ماري فيها الى داره ليقبى لستانه ففصل واداه بحري ثم بدله ان يبيع لحيته
 كان له ذلك لان الا عادة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يبيع لحيته كان له ان يفرم لباقي الحائط
 ما يقع في بناء الحائط رجل له اشجار الفرسا على ضفة نهر له في دار رجل من دخل المار من عروق الشجرة من
 نهر النهر الى داره وتبعته الدار الى الخراب قال ابو القاسم رحمه الله ان لم يفرسها في حريم النهر لا يومر ان يفرس
 بعلها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار الجار فلي قطعها وذكر في الاصل رجل خرج مسف شجرة الى
 ملك فبان كان لصاحب الملك ان يامر بقطع مسف وكذلك الجندوع نبت خاصة لان ملك
 واداه كان لصاحب الدار ان يامر بقطع فان ابى ان يقطع برزق الامر الى القاضي حتى يحكمه على القطع فلو ان
 لم يبرزق الامر الى القاضي و قطع مسف ففني الجندوع الذي يقطع على وجه الجدار لا ينعين واما في نبت قال القاضي
 الامام ابو الحسن على استخدي رحمه الله عنده في بئر النخيل مسف بحيث يمكن مداه الى بيت صاحب النخلة ليس
 لصاحب الملك ان يقطع وان قطع ضمن سواه كان مسف نبت على حد فردا وفي ملك صاحب النخلة وان كان
 لا يمكن مداه الى ملك صاحب النخلة كان لصاحب الارض ان يقطع اذا كان نبت مسف في ملكه والنخيل نبت
 مسف في ملك صاحب النخلة فقال مسف حتى مال الى بئر صاحب الارض فالتحان بملكه الميسر له ان يبيع
 على ما ذكرناه والنخيل لا يمكن مداه في بئر النخيل مسف هو القوام كان له ان يقطع ولا ينعين بقطع لان مريض قطع قوام

[illegible]

اسطح ان ياخذ صاحب الجري باصلاح سطحه فذلك كسبهمنا فان كان النهر ملكا لصاحب النهر اخذ باصلاحه قال الفقيه ابو
 روح وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب الجري وليس من اكاسطح لان المار الذي في النهر ملك حقه
 ومولده ليس بملك النهر ملكه فمكان صلاحه عليه ومكانه ان يكثر البطح في مثل هذا وهو يحتاج الى جدران من جليلين
 وميت احدنا اسفل وميت الآخر اعلى بذراع او بذر اعين فانه لم يحبدا فقال صاحب الاعلى لصاحب
 الاسفل ابن بنت الى صديقي ثم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر بسطحى روح ليس له ذلك لكن يسباه جميعا من اعلاه
 الى اسفله وقال الفقيه ابو الليث روح المكان ميت احدنا اسفل باربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان تخينه
 بيا فاصلا على صاحب الاعلى حتى ينتهي الى موضع ميت الآخر لانه بمنزلة سفلى وعلوه حائط لرجل باع نصفه فاراد
 اشترى ان تخينه لنفسه في النهر العام مفتحا كان له ذلك او فعل ذلك في ملكه ولا يضر العامة وان اضربان
 بنهر ليس له ذلك **فصل في كرى الابهاء وعمارته الجارى والمساك**
 الابهاء ثلاثة منها ما يكون كربة على سلطان ومنها ما يكون كربة على اصحاب النهر فاذا امتنعوا الجبرون على ذلك ومنها ما
 يكون كربة على اصحاب النهر واذا امتنعوا لا يجبرون اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالغرات
 والدجلة والنجفون ويسحون وينيل ومنهر في الروم واذا حاج الى الكرى فاصلاح شرط يكون على السلطان
 بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كربة ويخرجهم لاجله فان ارادوا احد من المسلمين ان يكرى منها ارضه
 كان له ذلك او لم يضر العامة فان اضربا العامة بان يسخط النهر ويخاف منه الغرق يمنع من ذلك اما الذي يكون كربة
 واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك هو الابهاء العظيم التي دخلت في المقاسم عليها فرى فان منعه
 اخرج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان قضا ذلك يرجع الى العامة وفيه
 تقليل المار على اهل الشفة وعلى ان يؤدى ذلك الى غرة الطعام فاذا كان منفعة المار تقوى عليهم فضرر ترك الكرى
 يرجع الى العامة اجبرهم على الكرى وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر من الارضه اضربا ذلك بالي النهر ولم يضر ولا يتحق
 بهذا المار شفعة واما النهر الذي يكون كربة على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وشكله اني النهر الخاص قال
 بعضهم ان كان النهر مشقة فادونها وعليه قسمة واحدة بيني ما وهبهم فيها نهر خاص يستحق به شفعة وان كان النهر
 لما تفرق مشقة فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان النهر لادون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعةين فهو نهر

عام وقال بعضهم النحان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم النحان لما دون الالف فهو خاص واضح ما قبله
ان لغرض الى رأى المجتهد حتى يتجاري الالف قبل شاعره في النهر الخامس لو اراد بعض اشركا الكرى ويستحق اليها
قال ابو بكر بن سيد البلخي رحمه الله تعالى في حرم النهرين جليلو النهر كانوا مستطوعين قال ابو بكر الاسكاف وما
يحررون على ذلك وذكر الخصائص في مقتقات ان الغاصي بامر الذين جليلو الكرى فاذا دخلوا ذلك كان لهم من
الحرين عن الامتناع به حتى يدفوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى وكلما ارادوا عن بيعتورج وان ارادوا كلهم ترك
الكرى في غايه الرواية في حرمهم الامام وقال بعض المتأخرين اجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة
رجع البداية الكرى من اعلاه فاذا حادوا راض جلى رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقي وقال ابو يوسف رجع
رجع يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى آخره بخصب شبة والارض وبسر على اهل شبة من الكرى شيئا انهم
لا يصحون فابي يوسف وعمر بن عبد الله صاحب الاعلى كما يستفيع كبرى الاعلى يستفيع كبرى الاسفل بسبب المارودة
بجيفة رجع السدان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك له ملك مصاحب الاعلى بما جاوز ملكه وانما يستفيع بملكه
فلا يلزمه المؤنة بملكه كمن له سبيل ارض على سطح حاره لا يكون عليه عارة سطح البحار ولهذا لا يجب الكرى على صاحب شبة
بملكه منفعة ويقول المجتهد رجع خسة اوقى الفزوى ما النحان فؤنة النهر ارضه في وسط ارضه فكري الى فؤنة النهر
بسطا عنه الكرى في قول المجتهد رجع احلوا فيه قال بعضهم بسط عنه الكرى وقال بعضهم لا يسقط الم الجاوز ارضه وهو
ايصح لان النهر المار في ارضه في اوله وفي آخره واغلقوا ايضا ان الكرى اذا جاوز ارضه بل ان لغرض المار لا ارضه
ووبقي حتى يفرغ الكل عن الكرى قال بعضهم له ان يغفر وقال بعضهم لا يصح حتى يغفر الكل له لو فرغ قبل ذلك
يخص المار قبل شركائه ولهذا المتأخرون البداية الكرى من اسفل النهر بحري في اسكة بغير في كل سنة
وحبس نواب كبرى في اسكة قالوا النحان التراب على حرم النهر لم يكن لابل اسكة تخليف ارباب النهر مثل
التراب والنحان التراب جاوز حرم النهر كان لهم ذلك كلب نهر لغرض بحري في ارضه رجل غفر والنهر
والنهر التراب في ارضه النحان التراب في حرم النهر لم يكن مصاحب الارض ان خسة ارباب النهر
ارز التراب كان لهم حق انوار التراب في حرم النهر فان القوا التراب في غير حرم النهر كان له ان
خسة ارباب النهر المار للطر في اسكة عند باب ارضه اسكوا وصاحب المار غفر ذلك قال بعضهم له ان

ان يجس البئر قال سقنا من ونبني ان يكون الجواب على تفصيل النكان البئر قد عالم كمن له ذلك النكان محمدنا
 له ذلك بئر رجل في دار غير لم يكن لصاحب البئر حق النكان الاصل في داره اذا حضر البئر امر آه لها سعة اجر به من
 الاراضى في السيل وخر بئر في هذه الاراضى فاستاجرت او ما لم يجر والجرى على ان تعطى ثلثة اجر به من هذه الاراضى
 قال بعضهم ارجوان نكون الاجارة جائزة وعليها ثلثة اجر به من الاراضى وقال الفقيه ابو الليث ارج بئر الجواب في
 قول ابى يوسف ومحمد ا على قول المجتهد ارج بئر الجارة فان عهده لولاءه كذا في اعراس هذه الاراضى
 لا يجوز فذلك الاجارة والقبول على قول المجتهد ارج وعلى انما لو عنيث للاجر الاجرة الثلثة في نصيبه ما عنيث
 الكل ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه
 اصحاب البئر الصغير لان منفعة الدرة تعود اليهم خاصة كذا في خروج منها الا في قيل في الجرين وفي الجرين حاصل
 خرج ثلثه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه ارج بئر في نصيبه
 من الشجرة والاجر ليسك الا قالوا ليس لهم نصيب الا اصلاح الجري انما اوجب عليهم نصيب الموضع الذي
 ينفذ مني يتنحل من غيرهم اليهم وما زاد على ذلك فهو لشخصي وفي سنه بين نهر صغير وكبير فخرجت
 الى الاصلاح قالوا اصلاح لسنه يكون على اهل النهرين ونفقة ذلك عليهم نصفا ان كان كل لسنه حريا
 للنهرين ولا يتبر في ذلك قاله الاما وكثره كجد ارج بئر جارين محمودا احدا عليه اكثر كانت نفقة الجارة عليها نصفا
 الخلف المرفقة اذا خرجت فان نفقتها تكون على قدر مياههم لانهم يستعملون المرفقة بمياههم فيكون ثلثة المالك
 على قدر المالك رجل له سيل ماء الصلح على سطح جاره فخر بئر على سطح الجارة فقال صاحب السطح لصاحب السيل فسي ما توت
 في مرفق السيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح السيل على صاحب السطح الذي عليه يسيل نهر في دار رجل
 ينفذ في ارضه ماء الى بئر الدار ثم يقدي من الدار الى دار رجل آخر ويصرفه فافاضا قال الفقيه ابو بكر البجلي ارج بئر
 لم يكن النهر لهما صاحب الدار بل الا اهل الشفة يجري في هذه الدار فكل من يتصرف بالدار كان عليه اصلاح النهر
 ووقع الضرر من نفقة وقال ابو القاسم اصلاح النهر يكون على اصحاب الجري وبه خصة الفقيه ابو الليث ارج
 ان لا مالك منها لاحد فقام صاحب النفقة فقام المالك ونفقت على مرفق نهر سكة كذا كان الا ان يصيب النهر
 الا عظمى في داره ثم يسيل الى سكة ثم يسيل من تلك السكة الى السكة التي انفقت عليها فاصحاح النهر الى المرفق

في هذه الآية ما دل على كون هذه النهر في هذه الآية من فائدة الوقت وما يرمي من تلك العلة المرفوعة الذي يكون
 النهر في هذه المرفوعة عليها ولو كان لا يصيب من النهر الاظم في فضاء ليس له شدة ولا شاربته ثم ليسيل في النهر
 في هذه المرفوعة عليها فانه يرمي من فائدة الوقت في على النهر في ان يخرج من هذه المرفوعة عليها لان في الوجه
 الاول النهر يصب الى السنين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه الى سفله يصب الى هذه المرفوعة عليها ولو
 احلن النهر الى الخفر لا يخرج من فائدة الوقت لان الخفر ليس من المرفوعة وقال العقبة ابو الهيثم ان مكانه ليجات بحر
 السنداء ارم بحر النهر كجزان يخرج من فائدة الوقت لان عند خوف تحريسته يكون بحر النهر من المرفوعة
فصل في احياء الموتى او احياء الضامة المكان باذن الامام ملكها وان احياها فغير اذن الامام فليس
 في قول التميمية من وقال صاحبها بملكها واقلها في الموت من محمد بن ابي النور ارض لا يملكها احد ولا يقطع فيها
 الاماوار تعاق اهل مصر والغربة بها سواء كانت قريبة من العمرات او لم تكن وسواء كانت من ارض العرب
 او من غيره في المقادير او بقرب من الجبال او مع ما قبل بين يدي القبت الرجل على حرف عمران الغربة فاقول
 اهل مصر فالى اى مرفوع يستهي اليه مرفوعة يكون من خارج العمران لان اهل الغربة يخرجون الى ذلك المرفوعة
 ارمي الموتى وغيره وما ذكره ذلك يكون من الموت اذ لم يعرف لها مالك ونفس الجوارح من محمد بن في التوبة
 احياء الارض لا يكون ما سبق والكراب اما يكون احياء البذر والراعي لو كرمها ولم يسمها او سقاها ولم يكرها لم
 يكون احياء او في ظاهر الرواية اذ احيها النهر وسقاها يكون احياء مكرها اذ احيها اذ سقاها لم يسمها لم يسمها اذ احيها
 احياء وان وضع الاجار حولها وقصد باقها من الخيش والترك وجعلها حول الارض يريد احياء اهلها
 نخبة او يكون احياءها فاحل ذلك لان مرفوع احيائها لم يرد عن ذلك لقول عمر بن الخطاب لا يسمي الله
 الله يسمي في قبعة نجر لا يكون غيره ان يستعمل احيائها في يستعمل ان يعلم انه ترك احياءها والمقدرة على
 سس عرف لقول عمر بن الخطاب فاحل ذلك الله عرف بطريق الظاهر انه ترك احياءها فكان غيره احياءها
 بطريق الديانة فاحل ذلك غير فاحل هو اولى بين غيره من سبي مكان في المسجد او في الرباط او في المقادير
 فان سواها من النهر الى الحكم اذ احياء غيره بعد النجاسة ان الامام كانت له ولو خفر غيره في المقادير او في
 ارضه او ملكه احياء اذن الامام كان له وله ما حول البئر او بئر ذوا عا حيا البئر لاروى الرسمى عن رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم انه قال حرم العين خمساً ذراع وحريم بئر العطن اربعون ذراعاً وحريم انفاق ستون ذراعاً
 وقال ابو حنيفة رحمه الله حريم بئر انفاق لا يزداد على الاربعين وقال صاحباه من ستون ذراعاً ولو حفرت في حفرة
 او مرفق لا يملك احد باذن الامام قال ابو حنيفة من لا يستحق النهر حرماً وقال صاحباه من لا يستحق مقدار عرض
 النهر حتى اذا كان مقدار عرض النهر ثلثة اذرع كان له من الحريم مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب
 ذراع ونصف في قول الطحاوي من وعن الكرخي من مقدار عرض النهر من كل جانب ولو حفرت رجل بئر في أرض
 سوات لا يملك احد باذن الامام ثم جاء غيره وحفر في حريم الاول بئر كان للاول ان يسده ويكسبه لان الثاني انقص
 في ملك الاول فكان للاول ان يفسده بكسب الحفر وكذا لو بني الثاني في حريم الاول بئراً او زرع زرعاً كان للاول
 ان يفسده من ذلك وما عطف في بئر الاول لا ضمان على الاول وما عطف في البئر الثاني لبعض الثاني لان الثاني
 مستند ولو كان الثاني حفر بئر باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول فذهب مال البئر الاول وعرض
 ذهابه بحفر الثاني فاستوى الاول على الثاني لانه غير منفصل بل موحد فصار من كل واحد ان يجامعه من ان يخرجه حافوا ثم
 جاء آخر واخذ حافواً بحجب الاول لتلك التجارة فكسدت التجارة الاول بذلك لم يكن له ان يجامع الثاني ولو
 حفرت رجل قناة بغير اذن الامام في سفارة وساق الارض التي به ارضاً فاجاباً ما به يجعل لقناة ويخرج ما به حراً
 بقدر ما يعين وهذا قول ابو يوسف ومحمد من وما عند ابو حنيفة من اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع
 الذي يقع الارض على وجه الارض وان كان بغير اذن الامام لا يشترط لانه عند ابو حنيفة رضا الحفر نهر لا يستحق الحريم
 والقناة الى ان يقع الارض على وجه الارض بئر النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض ما ذاقه من
 وجه الارض البئر ذلك الموضع بئر العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض ومن
 استخرج منها باذن الامام يستحق الحريم وهكذا قال يستحق الحريم للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان
 في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق حراً بما على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا النص ما لو كان القناتين
 وجه الارض بين رجلين والارض بينهما ثم استحق احداهما رضا اخرى وادوا ان يستقيها بهذه القناة لم يكن ذلك
 بئر نهر بين رجلين اذا استحق احداهما رضا لا شرب لم يكن له ان يستقيها الا بان يشترك **فصل في**
ضمان ما يتولد من المبلح والمملوك رجل سقى ارضاً او زرعاً ما له سقياً وما من جري له ولقد سقى

ارض جاره مكرنى الاصل ارضه بعضه وان سقاء جبر متا ومن مالى العقبة ابو بصير من ماله على وجوده والارض
الارض ارضه ارضه الا يستقر الارض بل يستقر فى ارض جاره ومن والى كان يستقر فى ارضه ثم يتدلى
الى ارض جاره فاما كان جاره يتقدم اليه بسكر والاحكام علم فاعيل ضمن سخا ما يكون مبررة الا منها وفى الحاصل
الاصل وان لم يتقدم اليه جاره بسكر والاحكام متدلى الى ارض جاره فاعيل ضمن سخا ما كان ارضه فى مسددة
وارض جاره فى ارضه وبسبب علم انه استقر ارضه يتدلى الى ارض جاره فمن وفور موضع المستأجرة على الحول
بسبب وبين المتدلى فمنه عن استقر والى كان فى ارضه ثقب او حجر ان علم بذلك لم يسلم حتى فسد ارض جاره
او كره ضمن والى كان لا يسلم لبعض كمن سبب الا فى اليراب وعلما ان تحت اليراب مناج جعل فاعيل كسب
ضمن وان لم يسلم فاعيل ومنه الاصل ان فى ثقب لا يكون ضامنا ولم يعجل ولا يصحح انه على تفصيل اليراب
ان كان جعل ارضه ارضه ارضه من حوى له جاره جعل ومنه الا ارضه ارضه فاعيل كسب عليه كالونى اليراب
من ضاعت الموشى رجل له بركة ما فى يوم ميسر من سبور جاره جعل وسقى ارضه فى ثقبه ذكر الشيخ الامام
على السردى روح ان ما سبب الا لا يكون ضامنا ومنه الاصل انه لا يكون ضامنا جعل له جارى ما لفرب و
جعل جارى الا فى النهر فاعيل الا فى جارى دار جاره فاعيل الا فى جارى ما لا يحمله النهر وكان ثقب فاعيل و
لا بد فعل الا فى دار جاره فاعيل وان جارى ما لا يحمله النهر متدلى الى دار جاره ضمن وكذا لو كان ثقب غلام
بجربس لم ان الا ارضه متدلى الى دار جاره او ارضه كان ضامنا ولو سقى ارضه فاعيل ارضه وخرج الا ارضه
الى ارض جاره كان ضامنا والى كان ضامنا ولم يسلم به كالوسبب الا فى ارض جاره رجل او قد انما فى ارضه
قد است انما الى تصا غير فاعيل فان ابو القاسم لم يداو ما وسقى ارضه سواران ارسل ما داو وقت
ناو بجمله ارضه بعضه والارض ومن السلق من مالى ان ارضه انما فى يوم ربح ضمن وان لم يكن كذلك كالتفصيل
وسبب من فرق بين الا ودار ودار فى انما بعضه على كل حال لان من طلع انما الرمح وعلما كمن اصاب فاعيل
استدلى ومن طلع الا استلما فاعيل الا بجمله الا فى كان ضامنا وداو وقت الحريق فى جملته فاعيل
دار جاره فاعيل من سقى الحرقى ما لا يكون ضامنا كمن فرق شاه ليرب كذا فاعيل كان ضامنا وداو وقت انما الله
هم الله ودار جاره فاعيل من سقى ارضه من بهر فاعيل وعلما فاعيل انما فاعيل

صنعتا رقتوه القويات فدخل الماء في الأنها رقتا رقتة لك كراب غير د او بطلت غير د قال الشيخ الامام علي
الاستاذ وخليف الدين رحمه الله يكون ضامنا كانه اجري الماء فيها نال مولا نارح وسبني ان الغصن من ميسل الجبل
ان علم بذلك كان ضامنا ولا ملا رجل سقى ارضه ثم اسفل الماء في النهر حتى جاوز عن ارضه وقد كان رجل
منه حرج في النهر فابا قال الماء من النهر حتى غرق قصر انسان فاولا الغصن المرسل لانه اسفل الماء في النهر
هو غير متدني في ذلك ويجب الضمان على من حرج الشراب في النهر ومنع الماء عن السيلان لانه منه رجل
شاة ميتة في نهر طاحونة فقال الماء بها الى الطاحونة فخرتها قال الفقيه ابو جعفر في الحضانة النهر غير محتاج
الكرى فلا ضمان عليه ولا فدية او اعلم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه فلا ارضه بعد ما يجتهد في الماء
والنشر ارضه فقدى الى ارض جاره لا يضمن وقيل اذا علم بذلك لم يجبر جاره ضمن ولو فتح الماء ارضه قدر ما يجتهد
النهر وترك فاذا واد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح قعر سوا ممتدا او ان زاد على الفتح المتجاوز حيث لو جاز الماء لا
يجتهد النهر كان ضامنا ووسق ارضه ثم انقطع ولم يرف السكر الذي كان عند ارضه الحان الرسم ان سكره ضامن
عليه ولو فتح فريته النهر وارسل قدر ما يجتهد النهر فدخل الماء في فوره في ارض غيره قبل ان يدخل في ارضه وذكر في
جمع القطارين انه لا يكون ضامنا رجل في في الطريق الا عظم بناءه في غير اذن الامام فان كان ذلك بغير البطون يكون ضامنا
بما صنع وان كان لا يضر لا يكون آثما الا انه لو عثر به انسان او دابة فخطب كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد
الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا ان نصب على نهر العامة طاحونة في غير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر لم
يكن آثما كافي الطريق ولكل واحد من المنع والرفع وان كان يضر بالنهر يكون آثما فما صنع ولو جعل على نهر العامة في غير
الامام قنطرة او على النهر الخاص في غير اذن شه كاد يستحق في العمل ولم يزل الناس والدواب يرون عليه ثم
انكسر او من فخطب به انسان او دابة فمنه وان مر به انسان متعب او بهيمة او ساق دابة عليه متعب لا يضمن
اتخذ القنطرة لان ما فعل كان حجة وقد ضرب الناس حيث اتخذوا ذلك محرمانا فعمل باذن الامام فاما الصغير
ما تعف بذلك ولو دسج رجل في حرج السيلان بابا فمضى عليه انسان متعب او انكسر الباب وعطب لا شمر فضان
الاباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشي على الذي وضع الباب لان البواضع والحان متد بانيه
الوضع لكن الماشي لا تعذر المرد عليه فقد طرأت الماشية على السبب كمن خرب في حرج السيلان فجاء رجل و

فيه لعنه لا يضمن الحيا فوكذا لو شرب في الطريق فيجوز ان يشرب في طريقه او في رجليه وخطت لا يضمن اليه
رشد الطريق قبل هذا وادرس الكل في ان يشرب او يورق فخطت كان مناه على الذي شرب ولو شرب احد
ذلك الموضع ولا يصير فاما على او كان لا يعطى كان مناه على الذي شرب ان الذي شرب كان متعبا
بافعل او كان بها المشية طاسا منه ولم يطرأ عليها شربة فيضمن للسب كتاب الاشربة بهذا الكتاب
متكلى على فصول ثلثة فصل في معرفة الاشربة واما في هذا الفصل في مسائل طنج العسير فصل في
حد الشرب وفصل في ما يحد من سرقات السكان واما في هذا الفصل في مسائل طنج العسير فصل في
الحيان التي تجده منها الاشربة اربعة العبد وطه وبسته وهو الرقيب والتمر والجوب نحو الحظوة والتمر والحد
والعواك نحو الفصاد والاحاص والعائيد والاشربة الابان نحو ذلك جعلوا في الاستياد فاما حد واحد وان خلعت
انها سبها لاجل ذلك اما السخنة من العنب الرطب ستة احمرة والباق من النصف والنخج والحمض والحمض والحمض
والحمض اما الشربة التي من العنب اذ طهوا واستعددت الرد وحياء اسيد اعلاه فهو حرام خلاف ان
ولم يفت الزب فليس يخرج في قول لا يخرج من علوا كان او قارصا في قول صاحب ربح يصير خمر او عن
ابي حفص الكبير البخاري ربح اذ اخذ القوله او اذ اصاب خمر ثبت احكامها لكل شربة او محد يناول قطرة منها
طالما وان شربها في نهار رمضان لم يسبها ولا يورقها على السوم ومن احكامها ان كثير يستعملها ولا يصبر
شافها اذ كان لمسلم ويطلب عيها اذ ابا حها لم ولا يملك شها هي خمس حاسة طيلة اذ اصابها التو
من قدر الله ربح منعت جواز السولة واذ اصبحت في طرف تجس الطرف وان اخربت الخمر من الطرف قبل
الطرف فافطر ان كان الطرف قبلا وان كان ثوبا جدي حب فيه الخمر فافطروا فيه قال ابو يوسف ربح ففطر فافطروا
في كل مرة فافطروا قال محمد ربح لا يطرأ او قال بعض الشايخ على قول ابي يوسف ربح ان لم يجفت في
كل مرة لكا طلاء مرة بعد اخرى فافطروا ما يخرج من شربة اللون لا يطرأ واذ اخرج الماء فافطروا غير شربة
يحكم بها بتمامه القوس وان لم يغسل الطرف وتبقى الخمر فيه حتى صار غلام يذكر محمد ربح في الكتاب حكم الظرف
وحكم عن اسماكم ابي نضر المهر ويبرح انه قال يوازي الا من يغسل يطرأ على ربح الذي يغسل من الخمر
قبل ان يغسله فلا يكون نجسا فيغسل اعلاه بالمخل حتى يطرأ الكل وان لم يغسله ذلك حتى يغسل العبير فيه

واما بحسب العيصير لاجل شربه لانه محصور خالطه فمدحكي عن الفقيه ابى جعفر عرح انه قال اذا صار مافيه من الخمر
 خلا بطهر النظر كذا فلا يحتاج الى هذا التكليف وبما اخذ الفقيه ابو الليث روح واثارة لصدره والشهد روح عليه
 الصوري لان بخار الخمر يرتفع الى اعلى النظر فبطهر كذا ولما اتفق في الخمر مكا وطحا اتخذ من ذلك مراد في الكتاب
 انه لا بأس به اذا تحولت الخمر فصار خلا لان ما دخل السمك من اجزاء الخمر صار خلا فبطهر السمك لانه سمك في الخمر
 وعن ابى بصير روح في غيره واية الاصول الجواب على التفضيل ان كان السمك والاعماله بالاعمال واما الخمر خلا
 وان كان السمك والاعماله بالناب لا بطهر وان صار ب حاصلة كذا جعل الجواب على التفضيل الاكس عاوه شيخ
 منا خلط في بعضها الاكس وهو سناق وفي بعضها وهو الرساق وهو الرشتاق اذا صار خلا فاما ان كان
 الاا هو الناب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العيصير هو الناب بطهر اذا صار خلا فاصحح ما قال محمد روح انه
 بطهر في الحالى لان ما اتفق في الخمر صار نجسا فاد بطهر ذلك وصار خلا صار الاا طاهر واذا وقعت الفارة فيه
 جب الخمر فانت دريت الفارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وان لم يصب الفارة فيها كان نخل نجسا لان مافيه
 من اجزاء الفارة لم يضر خلا مرتة وقت فيها خمر لا يباح اكلها لانها نجست بوقوع الخمر كالوقوع فيها بولي فلوانه
 صابرة المرتة قال لا يجد الميسر لانها ليست بمر متحققة بل هي مبطوحة حال ما شرب والخمر هي التي من ما لم يصب
 بمره شرب دروي الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا يستقيم بشئ منه وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان مافيه من
 اجزاء الخمر عيصير خلا ولا بأس ببيع العيصير من تجده خمر في قول المجتهد روح وقال صاحبنا بكرة وقبل على قول
 المجتهد روح انما بكرة اذا باع من ذوى غش لا يشتر به بسلام بذلك اما اذا واحد سلا بشئ بركة الشئ بكرة
 اذا باع من تجده خمر او هو كالماء الكرم وهو بسلام ان يشترى تجده المنسوب خمر الا بأس به اذا كان مقصده هو بيع
 تحصيل الشئ وان كان مقصده تحصيل الخمر بكرة واما من الكرم على انه اذا كان يفرس سبينة تحصيل الخمر بكرة وان كان
 تحصيل المنسوب بكرة والا فضل ان لا يبيع العيصير من تجده خمر خافية من عرفت في نه عظيم مثل الفوات او
 اصغر منه ورجل سفل منه يترضا بذلك الا او يشرب منه ان كان لا يوجد من الاا لهم الخمر ولا يترضا ولا يحاسب
 الشرب والنوم وانما يوجد بشئ من ذلك لا يباح كذا وقت نجاسة اخرى في ما جاز ان كانت النجاسة
 على الاا بان يفر لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام الا بطهر ولا نجاسة بشئ الا ما غلب لونه او طعمه او ريحه

[illegible]

الامعة اربا كيفة يرويه ولا يشرب الزباد على الكفاية كما لم يصفه الا وجدته بياض له منها معة اربا معة
الا ياكل الزباد على ذلك فلان المصغر يشرب من الخمر معة اربا معة وذكرا لاحد عليه لان السكر حصل بالبلع لان
يشرب منها معة اربا كيفة مباح فلا يجب به الحد فان شرب معة اربا معة وزيادة ولم يسكر فادب من ان
يلزم الحد كما لو شرب هذا المعة حالة الاختيار ولم يسكر وحل فاحت على نفسه من العطش ومن رقيقه ما كثر من ان
ان يطيبة فانه يقاتله باء دون السهل ولا يقاتله بالسار كما لو منع من الطعام حالة الخفة هذا اذا كان الامام مع الخمر
كثير فان لم يكن كثير فهو على الوجهين سواء ان يكون الامام معة اربا معة ورمقها او كان لا يفي الا لرمي امة
فان كان يفي لرمي معة اربا معة كان المصغر ان يات منه البعض ويترك البعض والحدان لا يفي الا لاحد جمانة ترك
الا على المالك رجل عليه دين فقتله من ثمن الخمر الحان الغريم مسلما لا يجل امة فذلك والحدان الغريم دينا
يجل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر لا يجل به فقتله مؤلفين واما اذا كان ذميا ملك ثمن الخمر فيصير به
نصار الدين ثم روى في حقه كراه الكفاية ان تغسل لانيات تحت فان غسلت امة تحت الحان لا يوجد فيه طهر
الخمر ووجهها لباس باكلها هذا اذا لم تكن المنة متقية فان كانت متقية قال ابو يوسف روى غسل ثلث مرات تخفيف
كل مرة فظهر وقال محمد بن لا يظهر ابدأ بالعلم اذا نجس قال ابو يوسف روى ثلث مرات بارطابره ويسرى كل
مرة فظهر وقال محمد بن لا يظهر ابدأ ويكره الاحتقان والاحتقال ما يكره الا انظار في الاصيل وان يجل في السوط
فالحاصل ان لا يستغنى بالخمر الا اذا تحلل يستغنى به سوا صا غلاما لمسا لجة او غير المساجدة عند ناهيا فالكفاية
روح واما الشرب الثاني من الشرب فقولنا ذوق وهو بارئ من اذني طحة بجل شره ما دام عليه الكحل
واذا غلى وشبهه ودفن بالزبد يجرم قليلا وكثيره ولا يغيب شارب ولا يكره مستحله ولا يحد شارب ما لم يسكر
وقال الشافعي روى بحد شرب فطره منها واختلف الروايات عن اصحابنا روى في الحاشية انها غايضة ام خفيفة
قال محمد بن كل ما يجرم شره اذا صاحب القرب اكثر من قدره ثم من جوار الصلوة فيكون ابا ذوق الجنايسة
غايضة ولكنه اروي اشام عن الحنفية والى ابو يوسف روى وحكي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله قال
فباس قول الحنفية والى ابو يوسف روى يكون الجنايسة خفيفة بغيرة الكثرة الفاحش وبكره اروي العلي بن ابي
روح اياهم ابا ذوق يجوز في قول الحنفية روى لا يجوز في قول ابو يوسف ومحمد بن احمد اعلم وانما قلت من اؤثر

هذه المسئلة في اذ الطبخ حتى في سبب نضج مادام حلوا الجبل شربها اذا على وجهه فذمت لربها لكل
شرب بعد ما قال اصحاب الفقه الجبل وكل حكم الباذق وكله اذا زاد على نصفه حكمه حكم النصف في طاهر الرواية
في ان يرسد روح في الزاد اذا كان الذهب اكثر من النصف حكمه حكم النصف في شرب الزاد من الذهب
عصير سبب الفطخ حتى في سبب نضج مادام حلوا الجبل شرب بعد ما نضج واذا غلا وشبهه بكل شرب في قول المجتهد
بالي يرسد في قول الآخر لا يستمر الطعام والنداء في العتيق لطاوة الله تعالى ودون الذهب للذهب وجرم
القدر المسكر وهو الذي يعلم اعتبارا واما في الزاوية المسكرة وعلى قول محمد والشافعي روح لا يجل شرب
الا ان فيه علة اليرقان في مالم مسكروا وعلى قول الشافعي روح كحد شرب فطرة منها كان الجمل في الشافعي روح
قوله عليه السلام كل مسكر حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثره فقله حرام ولا تجنيه والي يرسد وعما اورد
ان رجلا في عمره ثلثه مال حرام ما سبه به اخطار الابل كيف تضمنه قال الرجل الطبخ العصير حتى يذوب
ويعق ثلثه نصف حرام عليه الا ان يرسد ثم يناول باء في العصايت ثم قال حرام اذا راكم شربا كرم فاكسره بان
وقل حرام من الله عند اداه ثلثه العصير سبب حرامه وربع حرمه وما ويا من الحد يشين روحى عن ابراهيم عليه
روح ما يرد به الناس كل مسكر حرام فعلا لم يثبت انما ثبت كل مسكر حرام وكله ابارديه اناس ما اسكر كثره فقله
حرام ليس ثباته في سبب المحرم كان مبر في الحديث وروى الطبخ العصير حتى ذهب ثلثه وبقى ثلثاه ثم فطخ
انما حتى يبرق ثم اعاد عليه الطبخ ثم ذهب ثلثه باقى خضار الذهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان ما عليه
فيل ان يلى العصير فيغيره اس بدلانه ذهب ثلثاه بالطبخ ثم فطخ قبل تعمرت الحرمه ورواه قطب عن ابي حنيفة
ذهب ثلثه على العصير وقبر ثم اعاد عليه الطبخ لاجز فيه لان الطبخ انشأ وجب له تعمرت الحرمه فلا يغيره الطبخ كما
الطبخ الحمر ويطبخ العصير حتى ذهب ثلثه الحامه على خضاره فقطع من النار فلم يرد حتى تغنى تمام التلخيص فلا بأس
فانك يشيع تمام الرأى المعروف بخوار زاده روح لان ما ذهب له فطخ النار قبل ان يرسد ذهب بخار النار
وقد ذهب بخار التلخيص لا بانا بكل ما هم مادام ما ذهب من الجبل العصير في طست او انية وروى
الشعر في متبعين من الثمانين بخمسين بخور شرب لان المقام ذاب التلخيص ولا فرق بين ان يذهب ثلثاه
في النار او بخمسين وبقى الي يرسد في اذ الطبخ العصير حتى يذوب ثلثه فطخ النار وروى في

حتى تم ذهاب الشئ من الخبز بعد ذلك محمد روح لا بأس به وعن محمد روح اذا طبخ العصير فله يد سببنا ففصل عنه اذا
برد ثم اعيد الطبخ المكان بعد ما قطع عنه انما رومان بلقي العصور من غير ما رولا فخر فيه وان كان لا ينل في ذلك القدر
من الزمان فلا بأس به بل يصح انما في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد ما غلى وشتمه وخذت بالزبد ثلثه
بالطبخ وبقي ثلثه لا خبز فيه لان ما يطبخ فيه ثبوت محرمه فلا يغيب فان شربها ولم يسكر فادبيني ان لا يكره لانه لم
انحر حقيقة وذكر في الكتاب ان فاسري النحر من الاشرية لا يجد ما لم يسكره انما هو على المثلث حتى يروق الماء
حلوا الجمل مشرب في قولهم فان على وشتمه وخذت بالزبد فان طبخنا في طنجرة بعد ما صب عليه الماء ثم غلى واد
حل مشرب في قول الجيفة والى بوصف روح طباخات بلقي المشايخ وان لم يطبخنا في طنجرة بعد ما صب عليه الماء
المثلث فيه كل من يشبع الامام الى بكر محمد لعقل روح انه قال لا يشترط ان يطبخنا في طنجرة وغيره من المشايخ
فان لا يشترط ذلك والافضل الصريح نادى في طنجرة ليكون قول كل المشايخ روح جعل صب عشرة دوايق
فخبرني فندو وطبخ فغلى وخذت بالزبد فحل ما يند ذلك الزبد وجبه في قدر آخر وكان دور قاعك يطبخ الباقي بعد ذلك
حتى يحل قال في الكتاب يطبخ الباقي حتى يسقي ثلثه ودوايق هو ثلث الباقي بعد الدورق الذي اخذ من الزبد
لان ما اخذت حل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير نصار كانه صفيه دور قاعك ما ورثه لا لغير الماء وانما لغيره ان
يدسب من عصير في يطبخ حتى يدسب ثلثه كما لو كان اللقي تسعة ودوايق عصير يطبخ حتى يدسب ثلثه التسعة
ويسقي ثلثه ودوايق كذلك بعضها وكذا ان اخرجه منه دورق من طنجرة حتى يدسب ثلث الباقي وذلك خمسة وثلاث
ويسقي دورقان وثلاث ودوايق لان ما اخرجه من الزبد جعل كان لم يكن فكل ما لم يصيب في القدر من العصير الا ثمانية
ودوايق عصير ولو كان كذلك يطبخ حتى يدسب ثلثا ثمانية ودوايق وذلك خمسة وثلاث فبقية دورقان وثلاث
ودوايق وان اخرجه دور قاعك الزبد وذهب في غليانه دورق عصير فان يطبخ الى ثلثه ما بقى بعد اخراج الزبد
وذلك ثلثه ودوايق لان ما ذهب من الزبد بعصير كان لم يكن فبقية تسعة ويطبخ حتى يدسب ثلثه وذلك تسعة
ويسقي ثلثه وهو ثلثه لان ما ذهب بالذليلان من العصير منبر واخذ من الزبد غير منبر عنه الى يوسف ومحمد
رجل سب في قدره عشرة ودوايق عصير وعشرين ودوايق ما وادوا وطبخ ثمانية منظر المكان يسلم ان الماء يدسب
ابو فذلك هو الماء اسرع ذهابا من العصير بانما رولا في طنجرة من العصير فالحال كذلك يطبخ حتى يدسب

على الاراء اولاً ثم يذهب ثلثاً عشرة وذلك ستة وثمانون ومثل ثلثه وهو ثلثه وثلث سدس الثلث الحجة وانما
 برزت ذلك بان جعل كل عشرة دوارق من الاراء على ثلثة اسهم كما جازى الى ان يجعل عشرة دوارق معتبر على ثلثة
 اسهم كما جازى الى ثلثه والثلثين فيكون الاراء ستة اسهم ومعتبر ثلثة ولكل ستة اسهم اذ وسب الاراء ولا تعد
 دسبة من ستة ويجعل ذلك لان لم يكن بقي الباقي من التصير وهو ثلثة اسهم فمطع حتى يذهب ثلثاً نصف
 دسب من الجدة مرة ستة و مرة اثنان فذهب ثمانية اسهم بقي سهم واحد وهو ستة الجدة وهو في الحاصل
 ثلثة دوارق وثلث لان التصير صار على ثلثة اسهم كل سهم من ثلثة دوارق فثلث وان كان لمعتبر دسباً
 به بيان ما يجب ان يطع حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون ومثل ثلثة وذلك عشرة لانه حتى يبقى عشرة من
 ثلثاه ما يذهب عتبر اذا كانا بهان ما يكون ثلثة وثلث عتبر وقد كان العتبر عشرة ولم يكن الا ثلثة
 فجعل فكان محرم على ان يصير على نوعين من الدوسب الاراء ويطع يذهب الاراء ولا منه اذ يذهب الاراء
 مما فضل الجواب فخصلاً وحاصل الجواب ان الاراء حتى كان سبع دسباً بانا يطع حتى يذهب ثلث العتبر
 به بيان ما فانه يطع حتى يبقى ثلث الكل وهذا يخرج اكثر مسائل طلع العتبر واذا طلع الرجل عتبر حتى يذهب
 ثلثة وبقية ثلثاه ثم جعل من ثلثي ثلثه ان يغلي ويغلي بان كان علواً وقارصاً لا بأس بذلك لان
 يطع وجب على ثلث ثبوت الحوت وان طلع بعد ما صار نحر الابل لان يطع وجب بعد ثبوت الحوت وهذا ذكر ان
 ان يطع بعد ثبوت الحوت لا ينع كشمس هو الذي وضع في شمس حتى يذهب ثلثاه من خمس فهو ثلثه
 الذي يذهب ثلثاه ما نأخذ نادوا يطع انب حتى يسع ثم عصر ونرك حتى يشهد روى الحسن عن عبيد بن
 انه لا بأس بثلثه وقال الشيخ الامام المعروف بنحو انه زاده روى ثلثه نزل الرقيب اذ يطع اذ في طلحه لا بأس
 به قال ابو يوسف لا يحل شرب المشه منه حتى يذهب ثلث الاراء الذي كان في الثوب وعليه القوم
 ونحوه الخامس من ذهب النجم واختلفوا في تفسير مال الحاكم ابو محمد الكوفي روى هو عتبر فذهب فيه الاراء
 ثم يطع قبل النيلان حتى يذهب ثلثاه فيكون الدسب من التصير اقل من اقل ثلثين يجعل شر به اذ هم علواً
 على يشهد وقد ثبت بالزبد بحرم فليله وكثيره وهو الجهد روى سوا قال كسهم النجم هو الحجة في نوجوان العتبر
 الاراء على ثلثه ونرك حتى يشهد روى كثره ما سئل ابو يوسف روى وبل يشهد ولا باءه

انما ان يطبخ اذى ملحجه بعد ما صب عليه الار قبل الفيلان ولسنة اخلفوا فيه على نحو ما ذكرنا في المثلث فان
 اعلی و شسته حل شر به الم يسكر منه فان سكر منه يجد وقال الشافعي رح يحد بتبادل نقطة منها واما الجمهور
 فهو انی من المذهب اذا صب عليه الار ويطبخ اذى ملحجه ما دام حلوا لجل شر به عند الكل وان اعلی و شسته
 وقذف بالزبد فهو والباذق سوار فی الحكم فان صب الار على ثغوره بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فليل
 و شسته قال بعضهم هو كمن بنسرة النحر فی حبس الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم النحر واما المتخذ من الزبد
 شتان یقتضی و یسید الم یقتضی الزبيب ان یقتضی الزبيب فی الماء و یثیرت یا ما حی یستخرج الار حلا و ته ما دام
 حلوا لجل شر به بلا خلاف و اذا اعلی و شسته وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق فی حبس الاحكام و اما
 یسید الزبيب فهو انی من ماء الزبيب یطبخ اذى ملحجه ما دام حلوا لجل شر به عند الكل و اذا اعلی و شسته وقذف
 بالزبد فحكمه حكم المثلث من لبس فی حبس الاحكام و ان یطبخ یقتضی الزبيب اذى ملحجه فما دام حلوا لجل شر به
 و اذا اعلی و شسته وقذف بالزبد یحرم قبله و کثیر فی قول محمد و الشافعی رح و هو كالصیبر وقال ابو یوسف
 رح یحل شر به بالم يسكر فاذا سكر یحرم القدر المسكر و یسید كالمصیبر یلیل انه لا یفسد شراب یقتضی ولا یحد
 بالم يسكر و اوی هشام عن بحیفة و ابی یوسف رح ان یقتضی النحر و الزبيب اذا اعلی و شسته وقذف بالزبد
 بالم یذهب ثلثاه بالطحین لا یحل قال الفقیه ابو حنیفه رح یحل ان یشته و ایتان و یحل ان یاون
 فیها رواية واحدة و انما یختلف الجواب لا یقتضی الموضیج موضع ذکر فی ظاهیر الروایة اذا كان الماء الذی
 انقضى فی الزبيب النحر قلیلا و یدون فی لفظه قبل الطبخ مثل نصف فاذا اطلخ اذى ملحجه یلحق بالثلث و هو
 ما ذكر فی النوادر اذا كان ذلك الا کثیر فیکون فی اللطافة والرقه قبل الطبخ مثل الصیبر و یشتد حایة
 الفلین و اما المتخذ من النثر ثلثة سكر و یقتضی و یسید فاسكر هو انی من ماء النحر و یقتضی هو انی من ماء البسر
 المذهب ما دام حلوا لجل شر به بلا خلاف و اذا اعلی و شسته وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباذق فی حبس ما قلنا و اما
 یسید فهو ماء النحر و البسر المذهب یطبخ اذى ملحجه ما دام حلوا لجل شر به بلا خلاف فاذا اعلی و شسته وقذف
 بالزبد فحكمه حكم المثلث فی حبس ما قلنا و علی قول بحیفة و ابی یوسف الاخر یحل شر به لانه اوی و انفسه
 و استمر الطعام و ان الله و للیب و اسكر و علی قول محمد و الشافعی رح لا یحل لانه مسكر و لا یجف و ابی یوسف

[illegible]

الشرب لا يقبل شهادتها على الشرب الا اذا اتوا به من مكان لم يبد فان منه تعاون العبد ونقصان الرأفة لا يمنع خبر
 الشهادة وليال على المكان لانه في شرب في دار الحرب لا قيام عليه الحد فيستقصى القاضي في السؤال عما ذكرنا
 احتماله من ان كان غاذا جنبوا ذلك جسم القاضي حتى يسأل عن العدة ولا يقنع بطاهر العدة في حد ما ويجب ان
 يظهر عدالة الشهود فاذا ظهرت عدالتهم يعقيم عليه الحد اذا اتى به ويرى الخبر فوجد منه فان لم يوجد وقد اتى به من
 مكان قريب لا قيام عليه الحد في قول الجنيبة والى يوسف رح لان عند ما توافم الرأفة بشرط وعند محمد رح
 بشرط يعقب الشهاده وان اتى به من مكان لم يبد في تلك المسانة لا يشترط الرأفة وآذانه
 برجل وهو عاقل فقال شرب الخمر اقل سكرت من الشرب لا يحد في قول الجنيبة والى يوسف رح ولا يصح
 اقراره لان عند ما وجد الرأفة بشرط وعند محمد رح امد الشرب ولا يحد الاخرس سواء شهد عليه الشهود او شهادته
 هو باشارة سموعة يكون ذلك اقرارا منه في المعاملات لان الحد لا ثبت بالشبهات وتجدد الاعي والاولا
 المشهور عليه بشرط الخمر طهنتها بنا او قال لا اعلم لها خبر لا يقبل ذلك منه لانه يفر بها بالرأفة والذي في كسبه
 ابتداء وان قال طهنتها نبيه اقبل منه لان غير الخمر بسد الغليان ولله يشارك الخمر في الذوق والرأفة
 وتو قال اكرست عليها لا يقبل منه لان الشهود شهدوا عليه بالشرب طائفا ولم يشهدوا بذلك لا يقبل شهادته
 فلو قبلنا قوله لكان لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت مكررا فيرفع الحد ولا قيام
 الحد على المريض الممير والمجس الى ان يبرأ فاذا برأ قيام عليه الحد فان كان ما يوسع البر لقيام عليه الحد
 لخال على وجه لا يخاف منه الثلث ولا قيام الحد على الخامل الم يرفع معاهما ويخرج عن النفاس واذا اقر
 السكران انه سكر عن الشرب لا يصح اقراره وان كان يوجد رأفة الخمر لان اقرار السكران بالحد والخاصة
 له تعالى باطل وتكلم ان السكران واضح ما قبل فيه ما ذكر محمد رح في الكتاب انه اذا كان كلامه مخالفا
 يستقيم مطلقا لاجرا ولا يستدركه السكران وبه اتى المشايخ وان كان بعض كلامه مستقيما وبعضه مخير
 فان كان بعضه مستقيما ونصف غير مستقيم لا قيام عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان اكثر كلامه غير مستقيم
 بذكر محمد رح في ان الكتاب عن ابى يوسف رح انه قال هو سكران بقاء عليه الحد واعتبر الناس على ما كان
 في الخبر ان كان اكثر كلامه غير مستقيم حكم بجزئه واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر وشبهه الآخر

انه سكران من سكر او من شرب لا يقبل شهاده بها ولا حلف على الصبر والخوف اذا شرب الخمر او سكر اذا كان في المجلس
ان شرب في حال منزهة لا حلف عليه كمن شرب في حال شرب في حال فاقته يجد قوم ليسر بكونه شربا فاني نعم سكر لم يفر
بعض فشهده عليهم المشهود كاك لمن كان بهم سكران يجلس حتى يصحوا ثم يقيم عليه الحلف ومن لم يكن سكران لا حلف
عليه وكذا في زكرك في الكتاب رجل ممن اهل الكوفة وجب له في عتبه الخمر وسواها في اوجدها في الغرم فنجس على الشرب
ولم يريم احد يشهد لونها فيهم قد جلسوا مجلس من ليسر بها او كان يوجد مدركه من غمر فانه فيروز لا نه ظلم منهم ما اذا
الغرم على الفساده وان مصيئة لا حلف فيه فيسهر وكذا المقيم اذا اضطر في انضاض تمده فيروز ويجس عليه ذلك اذا كان
يحتاج من عوده الى الانظار تانيا وكذا المسلم يجب الخمر او ياكل الربوا ولا يربح عذ فانه فيروز ويجس وكذا المسلم في
والا في غير المجلس في حلف توبة وكذا المسلم اذا شتم ذميا فيروز لانه انك مصيئة لم يجب فيها الحلف فيروز واذا شتم
المسلم الخمر او سكر من غير حرم ثم ارتد واليه فابعد ثم سئل فانه يقيم عليه حلفا اذا حلف في السرقة وجب انواع الحلف
الشرب لان الكفر لو كان مقار للشرب يمنع حلف الشرب فاذا اقرضت اولى الخلفات سائر الحلف ودان ان شربا
الحلف في روت لا يقيم عليه حلف الشرب وسكر لا قلنا وهو سوى حلف الشرب وسكران باشر سببا في روت قبل ان
ياخذ والامام لا يقيم عليه حلف الا حلف الفخذ وان باشر سببا بالحلف وروى بعد ما اخذه الامام وصار يجل
لا يملك الذباب الى وار الحرف يقيم عليه الحلف والاحد الشرب لسكرانه كافر لا يملك الذباب الى الحرف فكان فيروز
الدمي وقيام على الدمى سائر الحلف والاحد الشرب وسكر في قول ابى يوسف رحمه الله وقال ابو حنيفة رحمه الله
لا يقيم عليه حلف الا حلف الصدق **فصل في تصرفات السكران** سكران من الخمر والاشربة المتخذة
من الخمر والزبيب نحو شربها وتلبت وعبر ما عندنا في حلفه فانه كالطلاق والعتاق والافراز بالدين والعنف
وتزويج الامة للصغيرة والابن للصغيرة والافراز والابنة والعتقة اذا اقبضها المهر بك والعتقة
عليه وبه اخذ عامة المتابعين وقال مالك رحمه الله وهو احد قولنا في حلفه فانه لا يصح حلفه فانه وبه في الطحاوي
والكرخي في حلفه ومن الى كرون احمد رحمه الله قال في حلفه من سكران كل حلف من بعد من الهزل ولا يجلطه الشبه وط
الخاصة ما ينفذ منه تسبيح والشرع ويحذف منه الطلاق والعتاق والافراز بالدين والعنف والابنة والعتقة
والوصية وتزويج الصغيرة والصغيرة والامانة لا تقع عندنا استحسانا ولحق قياسا لان الكفر وجه النفي والاعداء

[illegible]

يدورهم من غير ان يمشوا في حرامهم فيروا حلاله كان الذي ورثه الله من نعمه ما سبوا من اعدائهم
 بجارية منه وان لم يمتد رجل غصب من رجل مبيدة وادعوا له من حيث يبتغيه فحلفت وجاهد عليها فخرجت
 فخرج الوديعه لصاحب الوديعه فخرج منسوب لنا مصيب عليه ضمان البهيضة التي غصب رجل جاد الى غير
 انسان وصيب فيها غدا لصاحبها فخرج غدا بها لقصان قال لصاحب النمران ياخذ نصف الخيل وعن الى انفا
 مع رجل غصب نمران جملها في جبة وصيب فيها خلا من غدا حتى صار النمر خلا قال يكون الخيل لنا صلبا
 وقال الفقيه ابو الليث مع قبل بان الخيل يكون بينهما على قدر غلبها لانه ما ركا منها خلا غدا قال و
 ماخذ وخال في غير غصب في يدنا مصيب قال ابو بكر البجلي مع الخيل يكون لنا مصيب ولو ان رجلا اراد ان ي
 غير نفسه ماخذ باخر فخال في يده كان الخيل لآخر رجل قد على ظهره دابة رجل ولم يجر كما ولم يجر لها عن
 حتى جاد رجل آخر وعقر الدابة فالتفان على الذي عقره من الذي ركب اذ لم يملك من ركوبه وان كان
 لدى ركب الدابة بجده او منها من صاحبها قبل ان يعقر ولم يجر كما في آخر وعقرها فلصاحب الدابة ان
 يعقرها بها ما ركا اذ او على رجل دار انسان واخذ متاعا وجده فهو مائة وان لم يجد فلا ضمان عليه
 ان يملك بعقار او يورثه من الله او ان اخذ المتاع من ميت ودخل الى ميت آخر من تلك الدابة او
 من الدابة وصاحب الدابة عليه ان يملك في تلك الدابة فملك المتاع في القياس يكون ضمانا في
 الاستحسان الخان في الموضع في الخيل مثل الاول لا يضمن رجل نام على فرس من انسان او جلس على بساط
 انسان لا يكون غاصبا لان في قول البهيضة مع غصب المتقول لا يتحقق بدون النقل والنحو بل فلا يضمن اذ لم
 يملك بعقار وكذلك رجل سباج ارض انسان بحظيرة فرس سباج ارض من حفظه ففقد اوداها منها
 لآخر ان يرضها حتى يعطيه لآخر فملك الحظيرة في موضعها لا يضمن لآخر لانه لم يجر لها عن مكانه وذكر ان اطلق مع
 رجل ركب دابة رجل فمروا به ثم نزل فمات قال يضمن في رواية وعنه انه يضمن الاصل وعن ابى يوسف مع انه
 لا يضمن قال انما اطلق مع جميع ان على قول البهيضة مع لا يضمن حتى يحول عن مرقها رجل غصب حولا ما
 ريس ليس انه قال الفقيه ابو بكر البجلي مع التمس انما مصيبة التحول والغصان اثم لان ملك الولد او صبي
 لعصان اثم وان لم يفعل انما غصب في الامام جلا جعل ترصوف عظم انسان مبيدا قال ابو الفرج مع وان لم

وان لم يفتش من قبة الغنم شيئا كان على النواصب من ان يفتش كان للالك الحيار ان شاء الله تعالى
فمن يفتش للنواصب ان شاء الله تعالى سورة وقد رقتان الغنم من جهة الصوف رجل يحمل على ظهره
انسان بغير اذن حتى تورم ظهر الدابة فتقها صاحبها قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى انما على الانسان على واحد
وان يفتش فالتحان من الشئ فذلك لك والتحان من الورم فيمن النواصب كذا اذا ماتت وان اختلفا فالتقول
قول الذي استعمل الدابة من يمينه ان سلف برى عن فنان الدابة ولا يبرأ من فنان فنان فنان رجل صلى الله
فانسوة بين يديه ففاح رجل من بين يديه ان وفوه حيث يناله فسرق لم يفتش والتحان اكثر من ذلك فمن رجل
بعث رجلا الى سبيته لباقي باكر كركب الاسود دابة الا امر فطلب الدابة قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى التحان سبيتها
سبا حان ان يغفل في المثل هذا الا يفتش وان لم يكن ضمن رجل وجد في مرق ثوبين فساها الى رجله مطبق انها
لاهل قرية فاذا بها بغير اذن فترى فاراد ان يربطها فدخل احداهما المرابط وهرب الاخر فنبه فلم يفتش به قال شيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لم يقدر على ان يشهد على نفسه انه اخذها ليردها على صاحبها الا يفتش الا ان يكون
يسته عند اخذها منه عن صاحبها فيمنعها اذا كان في الليل فالتحان ذلك في النهار التحان النور بغير اذن
ترية كان حكم اللغو ان ترك الاستها من القدرة على انه ياخذ ليرده على صاحبها فمن وان يخرج عن الاستها كان
سنة واد التحان النور لاهل القرية فاخرجه من زوجه وساقه فمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون حكم اللغو في
النهار وانما يكون حكم اللغو في الليل اما في النهار فحكم النصب فيمنع الشاهد او لم يشهد قال ومقدار ما يخرج من
لا يكون مضمونا عليه وان ساقه ما واد ذلك فبغير السوق يصير مباحا ولا يصير مضمونا عليه الا اذا ساقها الى موضعين يامن
رجل وجب جارية له الى الفخاس لمسيبها فبنتها امرأة الفخاس الى عاقبة لها فبنت قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رحمه الله
الفنان يكون على امرأة الفخاس لا غير في قول الجنيفة رحمه الله تعالى ابو يوسف ومحمد رحمهما الله صاحب الجارية بالجار
ان شار من الفخاس وان شار من امرأته لان الفخاس اجبر مشترك ومن في الجنيفة رحمه الله ان اجبر مشترك لا يصير
فانما لا تملك في يده بغير فله وقد صاحب رحمه الله يكون فنانا رجل قلع اذن من ارض رجل ونحوها في ناحية اخرى
في تلك الارض قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله المشترك يكون للفنان وعليه قيمة السارق لالاك بوم قلع والتحان قلع
الشيء بغير الارض كان لصاحب الارض ان يلعق قيمة الشجرة التي عصبت شجرة ليس لها قرعة رجل دخل وطلع امرأة

اسية كرهه وقال قلت انما على حرام وقد شافوا الكتاب وكان نكاح قبل ان يدخل الاب الحرة فوجب للمرأة
على النكاح المهر قال ابو يوسف ربح الاب على الابن ما ضمن لان ربح عليه بعد الزنا فاجوز مشيا وروى
الابن قبلها بشبهة وقال قدمت افساء الكتاب على الاب بحيث انصحت المهر ثم ربح ذلك على الابن لانه
لان على شرطه سقوط ما قبله يا مخرج - عليه رجل كسبت غلاما صغيرا في حادثة بغير ان يسلطه على بيعه
ما انتهى اليهم - انفق مائة مائة فوج - مات ضمن الذي بعده في حادثة لانه صار عاصبا المستعان رجل قال لرب
العير ارق في الشجرة وادثر الشجر في كادب فصل ووقع في الشجر فمات لا يضمن الامر لانه ما يستعمل في امر غيره
وكان الامر قال لارقي الشجرة وادثر الشجر في كادب فصل ووقع في الشجر فمات لا يضمن الامر لانه ما يستعمل في امر نفسه
وذلك حصل ما قد الرمن في خضره مضاعف من لانه ليس بمضاد البصير فاصبا وخضر يميني والعسر في فيه سواد لان
الاس من محله - في اليمين وان جعله في الخضر لا يضمن لان ذلك كسب في الخضر وان جعله في خضره فوق فاعلم
آخر لا يضمن فادله لانه ان من ليس له اطفال فيلجأ في الخاتم فوق الخاتم فقال محمد ربح انما ليس للمهر ثم شارب
ان لم ليس مبنيا وبقيت به الفرقين فالحاصل ان الرجل اذا كان موهرا فالبس خاتمين لا شرع فيكون فاما ما قبل
من قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل آخر فمهر جابر على من راسه مضاعفت فادله كانت قلنسوة
براق ابن من ساجها بحيث انكدها من فلكا الموضع لا يضمن الطلاق لان ذلك بمنزلة الدرع على الاكاذب
لم يكن له ذلك يكون فاما ما قد مر قبل في مثل ان اذا كان في موضع يمكن صاحبه من ان يديه فاحذره
في ضمن رجل دخل سريل رجل باؤنه واخذ انما من سببته فغير ان يميز فيه فرق من يديه فاكسر قال الناطلي ربح
ايضمن المهر عليه صا في سببته لانه ما دون ذلك ولو انه اخذ كرهت به منه سقط من يديه واكسر لا يضمن ودون
سرقا يسبب انما فاحذره انسان فغير ان يميز فيه سقط من يديه واكسر كان فاما لانه غير ما دون ذلك لانه
خلقت لاول لان الاذن بدخول السرلي اذن نكاح لانه لو ان رجلا بعثت ماله خربت يسبب الخوف فاحذره
اخصارة باؤنه ليعطيه فيها فوجت من يديه على عصارته اخرى لا يضمن فبقيت الاخر فادله باؤنه وضمن فبقيت
سرا لانه فاحذرت بطله فغير ان يميز فيه فرق انفس فرب رجل فاحذره ثم تركه فادله ان لم يكن الاكاذب طافرا لم يكن فاما لانه
الغنى المحفوظ ما ذكره ضمن وان كان الاكاذب طافرا لا يضمن لان هذا ليس بشيخ فادله واخذ الفرق فادله الماحذره

ولم يدن منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى من اذا سقط شي من انسان فراه رجل ودوش رجل فراه
غيره وفيه من جاهد فاصابته شمس فذهب اختلفوا فيه ذكر شمس الائمة اسر خبي رج انه لا يضمن رجل قال لغيره
كل هذا الاطعام فانه طيب فاكل فاذا هو مسموم فأت لا يضمن كما قال لغيره اسلك هذا الطريق فانه آمن
فسلكت فاحذره فانه المصوم لا يضمن رجل اقام لهينة على رجل انه يخطب هذه الجارية اليوم واقام رجل
آخر لهينة انه يخطبها مني منذ شهر قال محمد بن قيس قول الخبيثة رج هي الذي اقام لهينة على الوقت
الاخر وضمن الذي عليه قيمتها الاول وفي قياس قول بسيم رج هي الذي اقام لهينة على الوقت الاول
ولا يضمن الاخر شي ما رجل عليه عشرة دراهم لرجل فاوفاه فوجد القابض اثني عشر ذكر في النوازل ان على قول
الخبيثة وبلى لو سرق الزيادة اذ المالك لا يبره عما ناله على قول محمد وزفر رج تكون مضونة وهو القابض
فلان القابض من منها ورجلهم لبر وسما على صاحبها قبلها في الطريق قالون الذين يشارك القابض في
فيكون له سهم من الباقي وذلك درهم وثلاث دراهم لان كل درهم من المقبوض سهم للدافع وخمسة سهم للقابض
رجل دفع الدراهم الى تاجر فبقيت ففقد الدراهم وكسر قالوا يكون ضمانا الا اذا قال لا المالك انخره وذا اذا كان
الكسر لاي رج رواج له خارج ونقص بالكسر رجل ائلف على رجل احد مصرعي باب واحد ورجي نصف او ملكان
المالك ان يسلم اليه المصراع الاخر وضمن قيمتها رجل اخذ من ارض نهبان تريا قالوا الختان لذلك الشراب تيمنه
ذلك المبيع يضمن قيمة الشراب سواء تكل به بنقصان بالارض ولم يتمكن وان لم يكن للشراب قيمة في ذلك الموضع
ايضا فان نقصت به الارض ضمن النقصان والا فلا ولا يومر بالكس وقال بعضهم يومر بذلك الراعي اذا خاف
شاة انه يجها ذكر في الاصل انه يضمن قيمتها يوم الذبح وقال شيخ الامام الزاهد المعروف بخازن راده رج انما يضمن
اذا ذبح شاة يبرجى حيوتها وادبه اشار في الكتاب فانه قال وخاف الراعي على شاة ولم يقبل يقيم بموتها ولا يبرجى
حيوتها ما اذا يقبل بموتها ولا يبرجى حيوتها لا يضمن لانه مأمور من المالك بحفظها وبها في هذه الحالة فحفظه بغيره
فانصاب اذا شاة رجل شاة وضمها بخازن نهبان وبها لا يضمن ولو مر رجل شاة لغيره وقد انشرفت بيته
المالك فلا يجها يكون ضمانا لانه غير مأمور بحفظها وذكر في النوازل شاة لانسان فحفظت وخيف عليها الموت فبها
انسان كالموت لا يضمن استحسانا لانه ما ذون لانه وهو كما لو قدم شاة لالاخية وربطها جلها للرجل فباراخر

[illegible]

وروستبه انانم ثم نام واعاده الى صبيحة لا يبرأ في قول ابى يوسف روح و يبرأ في قول زفر بن و در رفع القطة و
 ثوب فليسها عند غيبة المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضاً هذا اليمين بسبب متا و اما اذا كان
 قليلاً فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى موضعه لا يمين في قولهم وكذا الخاقم اذا و نزل في خضرة يكون ستمالا فيكون
 ضامنا اليسرى واليمين فيه سواء فان اذناه في صبيحة اخرى لا يكون ضامنا وان اذله على خاتم في خضرة فهو
 باطل من انه اذا كان معروفا لم يمس خاتمين للتبرئين يكون ضامنا والا فلا و يعلقه سيف ثم يزرع واعاده ضمن
 عند ابى يوسف روح وكذا لو كان متعلقه سيف فقط بهذا السيف والكان متعلقه بسيفين فقط بهذا السيف
 ثم اعاده لا يكون ضامنا وعن محمد روح في المستتي اذا اخذ رجل خاتما من ميسن ثم اودرهما من كيسه و خاتما من
 ثم اعاده الى مكانه و هو نام او لم يمس حتى ينتبه من قومه ثم نام قومه اخرى فاعاده الى موضعه ان اعاده في
 مجلسه ذلك استحسن ان لا يضمنه والضمنه وكذا لو اعاد الخاقم الى صبيحة اخرى ولم يذكر في يده لم يمس في قول
 الخفيف روح قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الابا تجولي وذكر في جميع التقاريق اذا نزع من صبيحة ثم خاتما ثم
 اعاده فيها عند ابى يوسف روح يقبر القوم الاول في عند محمد روح بعبر الجالس تحتها ساكران لا يعلق برؤوسهم
 و في قربة في الطريق فاخذ رجل ثوبه ليخفيته لا يضمن وان اخذ الثوب من تحت راسه او اخذ خاتما من يده او
 من وسطه او درهما من كفه ليخفيته لانه خاتم ضايع ضمن لان المال كان مخفيا فلا يصح له سلطان الجار اذا
 المروى بحبس شهر او ضرب لا يملك مضمونه يدر في اليه الودعية قدر في ضمن وان خرفه بلف عضو لا يضمن و لو
 سعى رجل الى سلطان غلام وقال له ان ضايع مالا كثيرا او انه وجد مالا او صاحب ميراثا او قال عند مال
 فلان الغائب او انه يريد الفجر رابا الى فامكان سلطان يمن ياخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك مستباحا
 للثمن اذا كان كاذبا فيما قال و كان حقا و قايما قال الا انه لا يكون مظلوما ولا حشبا في ذلك فذلك ان
 قال انه خسرني او غفلني او هو كاذب في ذلك كان ضامنا رجل تملك رجل و خاصة فمقتط من المتعلق به شيء و ضايع
 فانه يضمن المتعلق قال فخر الله تعالى عنه و يميني ان يكون الجواب على التفصيل ان سقط القرب من صاحب المال
 و صاحب المال يراه و يمكنه ان ياخذ ما يكون ضامنا رجل اخذ غلامه فراه انسان و انتزع من يده و ضايع
 الفرج فانه يضمن الجارية و لا يضمن المال الذي على اليد يكون رجل خرق صك رجل و و فسر حابه نكاحا فمجايب

عليه وجه ما قبله من قيمته فكذلك مكنوا رجل حب ما على حقة رجل فقصدت ثم جاء آخر وصحب عليه الامار
حتى زاد في المحسان وهو عن المحرم ان الثاني ليس بقيته بل هو صاحب الامار عليها وبعير الاول رجل احرق كبره سائر
ماله محرم الخان قيمة البري السبل اقل من قيمتها وكان خارجا عن السبل كان عليه قيمة الكدس والكان
قيمة البري السبل اكثر كان عليه مثل البري عليه قيمة الرجل وان غضب كد سافدا ثم نام لم يصبه من السبل
حسب نانه يقض له السرة قيمة الرجل ودان رجلا غضبا من رجل حبة حزن الحقة فبلغ ذلك قيمة حقة قال
ابو يوسف ربح اذا غضب قوم رجلا شيئا لقيمة غنمهم قيمة ولو جاء رجل منهم بعد رجل لم يصبه شيئا على
الحق من زواله لقيمة وشيئ من الفضة فربما رجل يبيع الامار فانه ينظر الى قيمة السبل ويبيعها بغيره من غير
وقيل ينظر الى حرة سحره بغيره من نفس السبل كذا الرجل اذا فحق فليس له ان ينظر الى قيمة حقة حرة
بغيره من نفس السبل وكذا اذا نزع باب وانهان من موضعه او بال في بئر الرضوا او حل سبع انسان كذا
الحل ما كان من فاعلم كذا اذا فحق اربعة وروى على آخره اربعة حصيرة قال لعقبة ابو الهيثم ربح ان اكل اربعة
امر باءاته ما كان وان لم يكن سدى الى الفروض وياخذ من قيمة الحبة محسبا وكذا في النمل وكل ما كان
اذا دنا على ما كان وتوكل سلة وحب كان عليه قيمتها من فضة وكذا الرجل اذا دنا سنان عليه حب
سائر رجل وتوكل سدا حاكك افتره ينظر الى قيمة سدى والقيمة غير سدى في نفس الفضل وكذا اذا
الحل رجلين من فاعل الحرب فحل شره ان يقوم الفضل مشبه كذا غير مشرك فبعض الفضل فصار وقت وابت في الطريق
وعليه تباب مر عليها ركب ومرض بعض العباب التي كانت على الالة قال الشيخ الامام ابو بكر الجاني ربح ان را
الراك الالة اربعة غنم ان لم يبعدها لغيره ثم ربح على ثوب موفوع في الطريق وهو لا يبيع وتوفق في
وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه انسان واصاب الجالس ان لم يبر الجالس في نفس قال لعقبة ابو الهيثم
ربح من عن نفس اصحابا ربح خلافه ولو كان في صحى باقال ابو بكر ربح لا يفسد بدية كمن نزل في
انسان ان شارب صاحب الثوب قيمة الثوب وان شارب نفس القبر فاختار قال لعقبة ابو الهيثم ربح الخان
هبت ترك الالهى قيمة الثوب من ذلك الال وكذا لو نمن سببر قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان
وان لم يكن سببر من ذلك فان ترك صاحب الثوب لا حرة فهو يصل وان شرب كان ذلك فاما كان

فان كان الثوب قد انتقص بالقيض لغيره الذي كلف له ثمنه ووفيه قال ارض المدة عنه وعندني في هذا ان كان من غير خصال
وان خيرا فليس لصاحب الثوب ان يبيع ويأخذ ثوبه بحال اراد ان يبيع بحاله في شهر كسرى في فيه الجدة كما كان
في اشتاء فربك بغير او دخله في الشهر وسائر احوال عتيقه فستعقبه بغيره بثلث ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم
رجع ان كان اناس يسكنون النهر في مثل هذا الوقت لا يضمن احوال رجل بني حاطط في ارض منسوب من ثوبه
الارض قال ليعقبه الربك البلي ربح الحاطط لصاحب الارض لا يسيل للباني عليه لانه لو لم يفتن الحاطط بصيرته
كما كان ولكنه قال ابو القاسم ربح وعن غيره رجل بنى حاطط في كرم رجل بغير امر صاحب الكرم فان لم يكن
للمراب قيمة فان الحاطط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني منبر عابله وان كان للمراب قيمة فان الحاطط يكون لصاحب
وعليه قيمة الثراب وعن محمد ربح رجل ادم لاخر بناءه بينا وقيمة البناء سوى ارضه مائة درهم وقيمة ارضه مائة درهم
مائة درهم وقيمة الثراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب البناء الجار ان شاء فخذ مائة درهم والبصير الثراب المهدوم
للها وم وان شاء فخذ مائة درهم وقيمة الثراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب البناء الجار ان شاء فخذ مائة درهم والبصير الثراب المهدوم
الى اقطابها فان كانت قيمة الحاطط مائة درهم وقيمة ثرابه عشرة اضعاف لغيره فليس له ان يسحب درهما من الثراب لصاحب الحاطط ولو
قال صاحب الحاطط لا يريد اخذ ثراب الحاطط وافعه الى الهادم كان له ذلك فيضنه مائة درهم رجل عصبه مائة درهم
او دخلها في بناء فانه يملكها مائة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة وبنائها سواء فان اصطلح على شي جاز فان
يبيع لهناء عليها ولغيرهن من بينهما على قدر ما لها وكذا المروء اذا حاطط حفرة او ديرة لشعير رجل وغاب المروء
كان الجواب كذلك وكذا لو هبت الريح ثوبان والفتة في صبغ اخر حتى النعيق وقيمة الثوب والصبغ سواء وكذا
الده جازة اذا ابتليت لؤلؤة وقيمتهما سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يملك الده جازة
بقيمتهما ولو اراد صاحب الده جازة ان يعطى قيمة اللؤلؤة شيئا يسير كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتاع لؤلؤة مائة
اللؤلؤة اكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يرفع اليه قيمة البعير فان كان من اللؤلؤة شيئا يسيرا فلا شيء له من البعير
وكذا لو دخلت دابة رجل راسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بكسر كان لصاحب الدابة ان يملك القدر
بقيمة ونظائر كثيرة لصاحب الكسر الا ان يملك الاخر بقيمة فان كان قيمتها على السواء يباع عليها وتقسما
المزد وعن ابو يوسف ربح لؤلؤة وفتة في قدر رجل كان في قلبه المرقن ضرر ولا فائدة في شراها

الاول قال اول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال يستدبره بقلبه الذي يطلب اللزوة رجل غصب
وشد يد العبد دخل العبدية وقل نفسه ضمن العاصبة العبد كما لو قد غير العبد عند العاصبة لانه ان يضر العاصبة
رجل غصب عبيته فوجها المالك في هذا المرح فان المالك لا يسترد امر العاصبة لكن يوجب امره الى ساحل وكما
الرجل او غصب وابنه فوجد المالك مع العاصبة في المناورة فان المالك لا يسترد امره ولكن يوجب امره
الامر من رجل غصب العاصبة عبيته عن العاصبة فاسترد المالك ضمن العاصبة امر العيين ثم يخل
البيان عن المالك كان للعاصبة ان تسترد من المالك ما ضمن من امرش العيين رجل غصب العاصبة اما ما اخرج
او نحو ذلك فضمن الرجل من العاصبة فانما يقوم العبد فاما ما لا يقوم غير فانه لا يضر فانه في ضمن العاصبة
فصل ما بينهما رجل غصب من رجل عبيته او دابة عاب الموصوفه فطلب العاصبة من العاصبة ان يعقل منه
عاصبه او ياذن له لا اتفاق ليرجع بذلك على المالك لا يحجب العاصبة الى ذلك فيتركه عند العاصبة
يكون على العاصبة ولو فسخ العاصبة لا اتفاق على المنهية منه لا يجب على المنهية منه شي وان راى العاصبة
المطلوع في ان يبيع العبد او الدابة بان كان العاصب مخوفا وليست له صاحب الدابة على ذلك
الرجل صرح عبيته وذهب بها الى موضع لا يعرف قال مخوفا بحبس الرجل حتى ياتي ما اوصيتم بها قد ماتت
ورفع الدراهم الى صاحبها وادره بان يصدقها فهاك في يده ملك من مال الديون على حاله وروى الدراهم
الى صاحب الدين ولم يفعل شيئا ثم ان الطالب دفع الدراهم الى الديون ليصدقها فهاك في يده ملك من
مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى اجنبى لم يصدق الرجل دفع الى رجل عشرة دراهم فقال ثلثة منها ملكك وثلثة
سلها الى فلان وثلثة فهاك في يده ثلثة العشرة في يده ضمن الثلثة لانهما مقصود في حصة فاسد والباقي امانة في
يده وعن مخدوم رجل دفع الى آخ عشرة دراهم خمسة منها هبة له خمسة منها ودية عنه فاستهلك العاصبة
منها خمسة هلك الخمسة الباقية قال على العاصبة سبعة دراهم ونصف لان الخمسة المرصودة مقصودة عليه والخمسة
التي استهلكها منها كانت من المقصودة بقصدتها من الامة فلهذا العيين سبعة ونصف فارجع درهم لرجل
عده في الديون الى الطالب وربعين او ورها فقال حد درهمك منها فضاء الدرهمان قبل ان يدين ورجل فاقولوا
هاك من مال الديون رجل كس درهم رجل فوجدوا خله فاسد او كسر حوز رجل فوجدوا خله فاسد فاقولوا

فانما الضميمة شمسار رجل غضب من رجل ورواه في بلدة فطالبة المالك في بلدة اخرى كان عليه
 وليس للمالك ان يطالبة بالقيمة وان اختلف السر ووضعت عيناً عليه الموصوب في بلدة اخرى فمحمود
 في يد الناصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغضب وكره خلاف المالك ان يأخذ الغضب
 ليس له ان يطالبة بالقيمة وان كان السر في هذا المكان اقل من السر في مكان الغضب كان المالك بالخيار
 ان شاء اخذ القيمة على سر مكان الغضب ان شاء انتظر حتى يأخذ الغضب في بلدة الغضب ولو ان المالك
 وجد الناصب في بلدة الغضب وقد اتفق سر العين فانه يأخذ العين وليس له ان يطالبة بقيمة الغضب
 ولو كان العين للغضب قد ملك وهو من ذوات الامثال فان كان السر في المكان الذي التقيا مثل السر
 في مكان الغضب او اكثر فانه يبرأ بالمثل وان كان السر في هذا المكان اقل فاما المالك بالخيار ان شاء اخذ
 العين في مكان الغضب ان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الغضومة اكثر فانه يبرأ الناصب ان
 شاء اعطاه مثله في مكان الغضومة وان شاء اعطاه قيمة حيث غضب الا ان يرضى للغضومة باذنيه وان كان
 القيمة في المكانين سواء كان للغضومة ان يطالبة بالمثل وعن ابى يوسف روى رجل غضب من رجل خطه
 بركة وحملها الى ابيه اذ قال عليه قمها بركة ووضعت غلاماً بركة فخار به الى ابيه اذ قال ان كان مساجه من ابي كنه
 عليه قيمة وان كان من غير ابي كنه اخذ غلامه ولو ان رجلاً حمل رجلاً الى بعض البلاد وكره ان كان على الخامل كراؤه
 الموضع الذي حمله منه الناصب او ان القيمة للغضب تهلك قال المالك ان يقبل قال ابو نصر روى عن
 الى القاضي حتى يامره بالقبول وقال نصير روى كذا يقولون في الغضب والودية اذا وضع بين يد المالك بركة
 وفي الدين لا يبرأ حتى يرضى في يده او في حجره فان رماه هتد برى ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فمأ
 ثم جاز آخر فرفسه قال ابو بكر روى انما فان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه ودية ولم يعلم انه ثوبه وانما
 للفقهي انه يبرأ لانه ودية عين ماله فان الناصب لو اعطى الغضومة برى من الضمان وان كان لا يعلم ذلك
 وضع عين الغضب والودية بين يدي المالك يبرأ من الضمان ولو كان الغضومة تهلك فانه القيمة فاقبل ولم يرض
 الامر الى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وان وضع في يد المالك وفي حجره يبرأ من الضمان ولو
 وضع للغضب والودية بين يدي المالك برى فان غضب من حبي شيئاً ثم دفعه اليه فاك ان الهوى من اهل

الحصص المرد عليه والا فلا ويكون منزلة ما لو كان في سحر من طهره ان العير ثم اعاده الى طهره انه لا يصح فالحال ان كان
سماكة نهب حتى ممن القيمة مدخ القيمة الى مبنى المكان السراود والى التجار تصح بركي وان لم يكن ما دونها
لا يبرأ انما صلب من الضمان لان من القيمة تبين مسرقة عليك اجل غصب ثوبا او دابة او درهم وهي تامة بحسب
انراؤها صلب ولا يصير الموصوف المنة في يده وكذا اذا اطلق من ذلك كسر العاصب من الضمان سراد كان تاما او
سنبلكا المكان سنبلكا هو ابراع الدين الكا تاما هو ابراع صان العاصب فصيح ولا يصير العين المنة عند العاصب
رجل ابتلع درة رجل ومات فان ترك المالا على السمان من تركته وان لم يدع الا لا يشي بطنه بجلالة ما اذا
مات الخايل في بطنها ولم يمت بطنها في ذلك صيانة الا دعي عن المالك يجوز بجلالة
السنة الى دلي ولا يطلع درة غيره وهو يمتص قيمتها لا يشترط ان يخرج منه تجرة القراع او اثبتت في
لك رجل فصادت في حب رجل آخر وكل القراع فتد راح اجه من غير كسر الحجب هي منزلة الله لئلا ادركها
وجاءت بغير الى اكثر الماين فمقال العاصب الاكثر ان شئت غطيت الاخر فبما لم يصير لك فان الى يبيع
عليها على نحو ما قلنا يكون الزمن سنبها وكذا الجواس في الترتبة ادا غلقت في تارورة رجل ولوا رجل على الترتبة
غيره في تارورة رجل آخر وتقد راح اجه امان الذي فعل ذلك يعني لتساح الترتبة قيمة الترتبة وتساوت في
قيمة التارورة والغير التارورة والالتزعة مكانا بالضمان وواضا تارورة رجل مدين آخر فغير مضمون احد يباع على الخط
ولا يصير كل واحد منها القيمة مختصة لان هذا الفصل حصل لا بفعل مفسد بل بسببها الحاجات الضمان عليه او
من الآخر ولوا دوسر على خبلا ما وقع الموضع في سبيته فظلم لم يقدر على اخراجه الا لتعلق الباب ملاه على
ما تفصيل قيمة نصيبه يوم ما تفصيل الجبال لا يكون اوجه الا بفتح الباب الى خارج فله ما في ذلك تفصيل الجبال
صاحبه قال لو تسام وبسبب ان يكون في الحواس بما اداء من ضمان لميت باخر تفصيل اكثر من قيمة تفصيل
اما اذا كانت قيمة تفصيل اكثر من ضمان الذي به غل في نصيبه الى الموضع فله الباب ما يوم صاحب
تفصيل ان برغ ضمان لميت الى الموضع وكسر تفصيل واما اذا حل الموضع تفصيل في سبيته ولو تسام
الموضع من غير سبيته او دخل بها تفصيل ما يفتحها تفصيل ان المكاتب اخرج تفصيل فاحرجه وال
ما نحوه واحدا بارا بارا دفعا للفرع من صاحب سبيته ولو كان مكان تفصيل ما راا فبذلك ما كما صر فله الباب

فاما كذلك ان كان لصاحب الحمار والبغل ان يطلع الباب ويلتزم فثمان نقصان ليست بمكمل
 الى صاحبها ويستحق الضرر عن ما يتسبب بالجاب نقصان نصارى بقر نقصان على جبل فالتعدي الزبح
 في اجابة مبلغ ونسبته بعبارة ذكرنا ان في روح ليس على نقصان ولا على زبح التوبى لا على الصنع ولكن ياب التوبى
 ينقص بصانع القيمة صنفه وصاحب التوبى بغير توبى رجل فزبح شاة لسان ظلالا نصاحبها بالخيار ان شاة ترك
 الى روح عليه وضمة قيمتها وان شاة ضمة الذبوح وضمة نقصان وكذا اذا سلمها وجعلها عضوا عضوا وعن نقصان
 الى جعفر روح انه اذا اخذها ليس له ان الضمة نقصان والعموى على خلاصة الرواية ولو قطع بد جمارا وبغل او قطع رجل
 نصاحبها بالخيار ان شاة ضمة القيمة ومنه الى الدابة وان شاة سلمها ولا يرجع على الناصب في نجابات ما كان
 المنصوب عبدا او جارية فمقطع يدها او رجلها كان لصاحبها ان يضمن الناصب قيمتها ويدفع اليه المنصوب ان شاة
 ضمة نقصان وبأخذها لمقطوع لان الآوى لمقطع اليد والرجل لا يصير تهلكا من كل وجه اما ان يقطع اليد
 والرجل يصير تهلكا فلهذا كان له الخيار في الآوى ان شاة ضمة نقصان وان شاة ضمة جميع القيمة كما هو حق
 قوله فزبح ان خر قافا فاشعه اذا كانت الدابة مالا لكل كالحمار والبغل فان كانت مالا لكل كاشاة وبخر
 في خلاصة الرواية هذا الاول سوالا لك ان الضمة بجميع القيمة وليس له ان الضمة نقصان فميك الدابة وهكذا ذكر
 الامة لسرخر روح وكذا اذا فزبح شاة فخصا صاحبها ان يدفع الذبوح وضمة قيمتها وان شاة الذبوح ولا يشترط ولو
 فزبح حمار غيره ليس له ان الضمة نقصان في قول الخليفة روح لكن الضمة جميع القيمة وعلى قول محمد روح ان فزبح
 حمار غيره فلما لك ان ميك الحمار والضمة نقصان وان شاة ضمة كل القيمة ولا ميك الذبوح وان قاله غير
 له ان الضمة نقصان وقال محمد روح ان كان له قيمة ليد قطع اليد والرجل فان شاة ضمة جميع القيمة وان شاة
 اسك الدابة وضمة نقصان والاعتماد على قول الخليفة روح ولو تقاضى حمار قال ابو حنيفة روح ان شاة سلم
 ضمن جميع القيمة وليس له ان ميك الجثة والضمة نقصان وبى سائلة الجثة الممياء وفي عين وجب الفصل
 او الخش والميل به كالنيران ربع القيمة والبقرة النخاس يعمل بها فلهذا كان ولو قطع رجل حمارا وده ثم ذبح صاحب
 الاشتر لصاحبه على الصالح في قول ابو حنيفة روح وعن ابو يوسف روح في المستحق اذا قتل انسان ذبا ملكا
 او سدا ملكا كالانسان شيئا بخلاف الفرو لان الفرو وكس ليست وبختم رجل غضب مصحفا لمقطعة فاداه

زيادة نصيب الجبار ان شاء الله ما زاد ولا ينقصه وان شاء الله فحينئذ يرفع سوطه وذكر المولى في بعض
من مباحه باحد النبرشيز رجل غضب اوصافه ما حفظه ثم مضى فخل ان ميت قال محمد بن ان شاء الله
الامر من ذلك اني ثبت ثم يترى للناصب اقل من ذلك وان شاء الله ما زاد ولا ينقصه فحينئذ يرفع سوطه وذكر المولى في بعض
ويعوم فيها البذر فاعطاه فصل ما بينهما رجل غضب على ائمة ثمانية فحساه ففردا وصا بساكو
لعب درهم قال صاحب الجبار ان شاء الله خمسة فحينئذ يرفع سوطه وذكر المولى في بعض
ولا ينقصه ولا عليه رجلا من حشد جاسوق ومن الآخر ريت او ممن ما مضى ما ما غضب ممن ند اوزيته في
سوق في ذلك قال صاحب السوقي بغض لصاحب الزيت او لميس مثل بزيته او من لان صاحب السوقي
سهمك ممن ند اوزيته ولم يستبهاك صاحب الرب سون في ذلك لان من ازيد في السون دابة رجل
مرطبة سدودة والباب مغلقة في افسان وحل الدابة ثم جاء آخر وضع الباب مدست الدابة قال
رجل الضمان على الذي وضع الباب وكل لك النعم ولو ان رجلا خدعك ملكك الا في وقتك واغلق عليه الباب على
رجل قبته وضع الباب مدست الملك قال لا ضمان على الذي وضع الباب وحل السبيل لان بني ادم لهم غيرة
في الدواب فهو الصاعل والهميمة ليس لها غيرة فالحان الملك وذهب النعل لا يؤمن ان يلقى نفسه في الشر وهو
ذلك قال هرمان له لا يفعل ولا اوصيته من يقول لا يضمن في الباطن ايم رجل غضب من آخر كذا
ثم وضعه الى النصب وقال للنصب من الحمة الى الحمة ثم علم انها كانت حنطة قال للنصب من ان يملك الدفين وكذا اوصيه
من اوصيه من النصب من مالى الفحة الى مالى ثم علم به وكذا اوصيه من النصب من مالى وادته وسهنا من
الناصب دابة بكرها ما عار بانناصب ما اوصيه من النصب من مالى وادته وسهنا من
غيره انشراك قال محمد بن الحان الرزق من النصب من مالى الذي لم يزرع الذي اوصيه من النصب من مالى
او يكون الرزق بينهما نصفين جاز وان اوصيه من النصب من مالى لم يزرع الرزق بساكو من النصب من مالى
لم يزرع ان يطلع الرزق فان الارض تقسم بينهما نصفين ما اوصيه من النصب من مالى لم يزرع من الارض بقيل ما فيه من الرزق
ويضمن الذي ورع له ما وحل الرزق من النصب من مالى اوصيه من النصب من مالى لم يزرع من الارض بقيل ما فيه من الرزق
است غضب ما مضى قال ان الغرضه ما مضى الى مائة مائة على عثمان وان اخرجته عن الدية صحت رجل غضب

أو بأعظمه تمضيها ولم يخطه قال الحنفية روح صاحب الثوب بالجاران شاة قيمة وترك الثوب عليه وإن شاء
 أخذ الثوب أخذ منه نقصان الثوب جل نصيبه فاقبل من الناصب ولم يكن إلا قبل ذلك قط فرد على الناصب
 من سيرة ثلثة أيام فاجعل على المولى ولا يرجع به على الناصب لكنه يرجع على الناصب بالنقص لا بن من قيمة
 قال لا ترى أن المولى لو ربه فزوده كان على الناصب نقصان الأمان رجل نصف جارية وغيرها وأختها
 في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها الفين وقال الناصب قيمتها نصف خلعت على ذلك فنقصوا القاضى على الناصب
 بألف لا لجل للناصب أن يستحدها ولا ليطأ ولا ليسيها إلا أن يعطيه قيمتها إن اعتقها الناصب سب
 النقصان بالقيمة الناقصة يجوز عقوبة عليه تمام القيمة كما لو اعتقها في شهر أو فاسد ولو ادعى رجل على رجل
 أنه سب له جارية وأنه قبضها منه وأقام على ذلك شهود ورفض القاضى بها لا لجل أن يطأ بها ولا لجل
 ولو أن رجلا سئروا جارية فحج المودع غمها جارية أخرى وقال إنه انك أنى سئروا سئرها فقبض
 الأمر إلى القاضى فإن أخذ رب المودعة هذه المالة لجل بكل واحد منهما على أن يأخذ ولو لم يأخذ كان على دعواه
 رجل نصف من رجل جارية وغيرها فأقام المنصوب بينة أو غصب جارية له ولم يذكر أو صفة الجارية ولا غيرها
 قال في الكناحية حتى يحجى ما ويرى على صاحبها وقال أبو بكر البجلي روح تأويل المسألة أن الشهود وشهودهم
 أقر أن الناصب بذلك لأن الأقرار ثابت لمبينة كالأقرار بمابنة ماما الشهادة على فعل الغصب لا قبل روح
 جها له المنصوب لأن لمقتضى إثبات الملاك لا على في المنصوب ولا وجه للنقصان في الجمل ولا بد من الإشارة
 ما هو مقتضى بالدعوى في الشهادة وقال الشيخ الإمام الزاهد شمس الأئمة هجرى روح الأصح أن هذا الدعوى والشهادة
 صحيحان لمكان الضرورة فإن الناصب يكون محتاجا عن جهته بالمنصوب عادة والشهود على الغصب فاما يقولون
 على أو صاف المنصوب أنما يتأتى منهم مابنة فعل الغصب فاعتبرا بعلمهم بأوصاف المنصوب لمكان الضرورة فوجب
 بشهادتهم فعل الغصب على كل من مال متقوم بعصير ثبوت ذلك بمبينة كالشرب بمقاراة غيب حتى يحجى ما ويرى على
 صاحبها قال الناصب مات الجارية أو بعتها ولا تستد عليها فإن القاضى لا لجل بالنقصان بالقيمة لأن القضا
 بالقيمة ينقل من المنصوب من عن العين إلى القيمة فيسلم زمانا وذلك موقوف على رأى القاضى ومنه إذا لم يرض القضا
 منه بالنقصان بالقيمة له ما إذا أراد فانه يقضى ولا يلزم أن يخلو في قيمتها كان القول قول الناصب مع عبدة فانه

انصار البقية ثم ظهرت في اريه ما كان انصار البقية لم يبق له انصار ابدا وانما انصارها على انصار
 من قية الجارية كانت الجارية للناصب لا سبيل للتصريح بها وانما انصار البقية بغير انصارها
 انصارها بغير انصارها ان شاستر والجارية ور وما يقين على انصارها من انصارها انصارها ولا سبيل
 عليها وقال الكرخي في هذه الاوقات قيمها ما حارت الجارية اكثر مما قال انصارها انما كانت قيمها
 ما قال انصارها لا سبيل له على الجارية وفي الكتاب اطلق الخواب وقال شيخ الامام شمس الدين في
 راجع الاصح ما قال في الكتاب وهذه ههنا وعلى قول الشافعي راجع الجارية باقية على ملك ربها ليسترا
 بغير البقية المفروضة رجل عليه دين لرجل فلم يرد حتى مات الطالب ان ادعى الى الورثة برئ وان لم يرد كان ذلك
 الميراث في الدار الآخرة فصل فيما لا يقضي به رسل الدابة رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فانك
 مال انسان في غوره فمن المرسل في الدابة ان كان سائعا لها ولا يقضي في الكل ولا يطير عند محمد راجع وعن
 ابى يوسف راجع لا يقضي في الكل وذكرنا ان طين راجع اذا ارسل كلبه على رجل لا يقضي في قول الجعفي راجع وعن
 في قول ابى يوسف راجع ولو اتى بعض الهوام على رجل يكون فاسدا وان ارسل كلبه على شاة ان وقت الطير
 ثم سار ما قبلها لا يقضي وان خسه بينا او شمالا ان لم يكن لها طري غير ذلك فمن والاخذ وذكرنا في الاصل لو ارسل
 كلبا ولم يكن سائعا له ما سائعا لابل لا يقضي وقيل يستثنى ان يكون فاسدا ولو ارسل حمارة فدخل نزع انسان
 واخذ ان ساء الى المزرع فمن وان لم يبعثه بان لم يكن فله الا ان الحمار لم يطف بينا او شمالا فاما ما
 المزرع ان كان له طري آخر لا يقضي وان لم يكن فمن وان نهبان فافس المزرع ما نقصان على الراود رجل
 او وقت دابة في غير ملكه او بطا فاجالت في راجعها فانك انسانا او شيئا فمن في اى موضع كان ما دبت
 في راجعها الى شئها جابها وكون رجلا في اود كلب محذور او دابة مؤذية فدخل نهبان واداه باؤنه او غيره
 اذنه ففقد الكلب او انك انسان لا يقضي صاحب الدابة او كذا اذا كانت هرقة رجل او دابة غير لا يقضي
 صاحب البقرة ولو اذنته وانما الى حمارة او دابة ما كلفتها فاعلم ان اخذت برمي فمن وان اخذت كلبا
 والاقتار لا يقضي رجل الفئ ستيان الهوام في طري لاسلين ما صابت انسانا في ذلك الموضع من الدابة
 طريها لم يبرح عن ذلك المكان فاذا برحت ثم صابت لا يقضي طارها وكذا اذا وضع جمل في الطري فامر

فاقترق بذلك شيئا فغير فها من وان سبب الريح عن ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يقين كمن اوقف دابة في
 الطريق فخرست الدابة من ذلك الموضع ودرج دابة في الطريق ثم باعها فقال لشترى خيلتك واما فانها
 كان ذلك تبضا فان جئت الدابة في رباحها فاضان على ابله وان جالت في رباحها عن موضعها لا سبب
 البان عن ضمانها لم يخل الربا وتشتغل عن موضعها فقبض ذلك ما انت بها كان ضمان ذلك على ابله
 او سقط ميزاب على من سطحه فاصاب شيئا فقلقه قالوا ان اصابه بعطرفة الخار عن عن السطح يقين صاحب
 الميزاب ان اصابه بعطرفة الذي كان في الحائط لا يقين وان كان لا يدري بانى الطريقين اصابه في القياس
 لا يقين وفي الاستحسان يقين لنصف سكة غير نافذة التي واحدة من اليها في قنار دارة ترابا او وقت دابة
 على بابها او وضع حجر البض قد مره عليه في الخردن والدخول وما شبه ذلك فما كان من باب كمن اذا نزل
 ذلك في قناع داره لا يقين وان نزل ذلك في طريق تسليين فمن وكوان سكة فيها وولقوم فرمى بعض
 اصحاب السكة بثلم فرمى بها انسان ودابة فمككت قال محمد ربح ان لم تكن سكة نافذة لا ضمان فيه وان كانت
 نافذة وجب الضمان قالوا ان اجاب القياس وفي الاستحسان لا يقين بل يوم البلى كانت سكة نافذة او لم تكن
 وتروى شيئا في طريق تسليين فمككت منه دابة فامتنع اننا لا ضمان فيه على الذي وضع رجل ربحاها
 على سارية نجار آخر ورجلا حماره على تلك السارية ففض جهد الحمار في الآخر قال ابو بكر الاسكاف ربح ان لم يكن
 ذلك الموضع ملكا ولا حريقا لا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سنة وان كان ذلك في
 طريق تسليين او في موضع هو ملك غير مجاور لم يكن اليها ان يربط الحمار كان ضمانا لا اصاب الحمار ولو كان ذلك
 الموضع ملكا لا ضمان لثاني للدول ما انت حمارا لثاني وان كان لثاني لا يقين لثاني ما انت حماره ولو
 ارسل دابة في الممرى لباع ثم جاء آخر وارسل دابة ففض دابة لثاني الدابة الاولى ان غصه على الفور ضمن
 والاول وان كان ذلك في مربط لا ضمان لثاني صاحب المربط لا يقين الآخر وان دخل في دار رجل يسلم
 مغلا وفي الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه المنفل اختلق فيه قال بعضهم لا يقين صاحب المنفل ومقال لفضة لثاني
 ربح ان ادخله باذن صاحب الدار لا يقين وان ادخله لغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب المنفل لم يربط
 سببا فاذا ادخله باذنه لم يكن متديا وان ادخله لغير اذنه كان متديا فضمن كمن اتى على انسان فقلقه كان ضمانا

واما الخلف اذا اذن سكن الى مبنى ففضل بنفسه او قتل بجلاء لغيره الدافع فانه يلحق الدافع لان فعل الجرح
 فلو انشأت الى الدافع وفعل الدافع والهاية رخصات الى المرسل بعل اذن غيره ان يدخل داره وهاهنا
 من محل وولدت دابة شيئا من الدافع فالحال الداخلي سائعا او قاتله اليمن فضل فيما يلحق بالبار
 واما لا يلحق بعل اذن وان جرح فصادف ارضه فادفع النار في حصاده فدمت النار الى ارض جاره واجر
 ارضه ليس لان يسلم اذن جرح فصادف فمبدي النار الى ارض جاره لانه اذا علم ذلك كان ماصدا
 احر اق ارضه الغير فاقول الحان ارضه غير مبيد من حصاد الذي احرق وكان يؤمن ان لا يجرق ارض جاره
 ولا يلحق بغير من ناره الا لشهرة او شتران فخل الرخ ما روى من ارضه الى ارض جاره فاحرق ارض الجار
 كمنه لا يلحق ما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه لان كان الزرعان مقيضين او قريبا من الانشقات على وجه
 يسلم ان ناره فضل الى ارض جاره فليمن ماصد النار ارضه الحار وكذلك بعل له فضل في ارضه وارض جاره
 بعضه بارضه فادفع النار في طرف ارضه الى جانب ذلك القطع ويسلم ان مثل ناره النار يجرق النار
 فاحرق ذلك القطع كان فمان القطع على الذي اوقد النار لانه اذا كان يعلم ان ناره منه الى القطع كان
 فاصد احر اق القطع بعل له بدت في داره حرق الى الهدف فجاره سهمه داره فافسد شيباني وادخل ارضه
 او قتل نفسا كان فاضا ويكون فمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي رطل او قد في ترو
 ناره فالحق فيه من الحطب لا يجتهد لستور فاحرق بيته وندى الى دار جاره فاحرق فليمن ماصد بغيره كما
 لو ارسى ما في ارضه لا يجتهد ارضه فندى الى ارض غيره فافسد ما فيه من الزرع كان فاضا واحترق فليمن
 ارضه تحمل ذلك الار لا يلحق بعل مرصا في ملكه او في غيره ملكه فدمت شرارة من ناره على ثوب انسان فاحرق
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن العيص لانه لم يتخلل بين حجر النار والوقوع على الثوب وسهله فيكون مضاميا اليه
 حتى لو طارت الريح بشرة النار فالتفت على ثوبه ان لا يلحق لانه غير مضاف اليه وكذلك ذكر في النوادر
 الى يوسف بن روح وقال بعض العلماء ان مرابا ناري موضع له من المرو فدمت شرارة في ملكه ان او القبا
 لا يلحق وان لم يكن له من المرو في ذلك الموضع فاجابني يكون على التفصيل ان دمت منه شرارة فليمن
 بدت به اليمن لا يلحق بها الا ظهر عليه العصى وكذا لو وضع بمرة في الطريق فاحرق بذلك ثوب فليمن وروست

وذهب الريح الى موضع آخر فاحت شيبا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الامير
 السهري رحمه الله او اوضح البكرة في الطريق في يوم ريح يكون ضائعا وذكر شمس الامام الخليلي رحمه الله في كتابه المشهور بـ
 وصف حمزة في الطريق او مر بنا في مكانه لا يضمن واطلق الجواب في ذكرنا انا طفي رحمه الله او قد اراني طريق النصارى
 في الريح ونقلها الى دار رجل آخر وادخلها ليعين وعلى وقال لان جنابته قد زالت وذكرني الجنابات من
 الاصل سئل على محبة ما قال انا طفي رحمه الله ان جنابته قد زالت حد او ضرب حديد على حديد محلي فانه تحت
 شرارة من ضرب فوقت على ثوب جل يمر في الطريق وادخل ثوبه ضمن الحد او ذكرنا طفي رحمه الله حد او بسبب
 وكانه اتخذ في حاله كبر المحمل به والمناوت الى جانب طريق الدابة فادخل الحد او في كبره واراد على حديد
 رغم اخرج الحديد فوضعه على صلته وضربها بمطرقة فطأ بارتطاب من الحديد الطامة وخرج ذلك من حافة
 وقتل رجلا او قاعين رجل وادخل ثوبه ان يقتل دابة كان ضامن المالك من المال او الدابة في مال
 الحد او دية القتل واليمين تكون على عاقلة لان المطاوعة في الحد او وضرب فهو كجناية بيد لا عن تعبد ولو لم يدق
 الحد او لكن احتمل الريح بعض النار عن كبره او الحد الطامة واخر جبهته الى طريق المسلمين فقتل نساما او احرقت ثوبا
 انسان او قتلت دابة كان مبدءا لذهب الريح بهامة رجل فادخلته على نار وروية رجل فأكسرت القارورة
 ليعين صاحب الدابة رجل من الطريق وبويعل محلا فوق المحل على انسان فالتفت ضمن ودعش انسان بكسب
 المحل الوان في الطريق وعطبت من الضمان موالذي وقع المحل في ذلك الموضع او لم يتجمل بين وقوع المحل
 وذلك الموضع فعل غيره ولو وقع حمزة على حافة سقطت على رجل فالتفت ليعين الموضع او كان له من الموضع عليه
 الحافة لانه لا يكون متديا ولو وقع حمزة في طريق المسلمين ورجل آخر وقع حمزة في ذلك الطريق فقد حرجت حمزة
 فأكسرت الاخرى ذكرني الاصل انه لاضمان على الذي تدحرجت حمزة لان جنابته قد زالت فبرى عن الضمان ان
 اكسرت التي تدحرجت كان ضمانا على صاحب البكرة الفائلة لانه كان متديا في الموضع ولم تزل جنابته ولما
 رجل دابة في الطريق ورجل آخر كذلك فنفرت اعداءا وبرزت فاصابت الاخرى ليعين صاحب الدابة لان
 جنابته قد زالت وتلفت الدابة بلاخرى كان ضمان الدابة على صاحب الاخرى لا قلنا في الجرمين وقال
 الشيخ الامام ابو بكر البجلي رحمه الله في سلة الجرمين الضمان بان على جارة الطريق صوم كل واحد منهما قيمة جرمه

[illegible]

[illegible]

تأثيرك الشجرة على القاطع ومنه قيمة الشجرة القائمة لانه لم يمت عليه شجرة قائمة وهو في سرقة ذلك القيمة ان يقوم
له ارض الشجرة ويقوم في شجرة فيضه فضل ما بينهما وان لم يكن الشجرة ومنه قيمة الخسائر كان له ذلك لانه لم يمت
عليه القاطع وهو في سرقة ذلك لانه لم يمت عليه الشجرة القائمة السطحي الذي قلنا في المقتضى من قبله ذلك
في تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وان كانت قيمة المقطوعة قيمة
غير المقطوعة سواء كان الشجر على القاطع لانه لم يمت شيئا من اجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة عوارضها وعلية فافضل
انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك الجوزات لم تكن لها قيمة ولم يمت بها حتى لا يضمن الانسان
ذو المكن على الشجرة نباتا لها وقلها فيفضل قيمة الشجرة فيفضل الى ان الشجرة دون تلك الجوزات عاذا شجرة
يضمن نقصان ما بينهما وكم رجل كسر خضرا من فضل الشجرة القائمة تقوم الشجرة مع النقص ويقوم به من النقص
فضل ما بينهما رجل استاجر فاما ورجل الى الجير رجل به قد سب الاجير قال بعضهم فضمن المستاجر قيمة الانسان وقال
بعضهم فضمن ان يستاجر الاجير ولا يضمن قال مولانا شيخنا ان لا يضمن على كل حال لان المستاجر ملك الاقامة
بذلك الامارة والادارة رجل نصب دابة فملك واقام صاحبها بيته انها ملكة عند الناصب من ركوبها فاما
ان نصب بيته انه روم دابة فله صاحبها كانت بيته صاحبها اولى ويقتضى على الناصب القيمة وكذا لو شهد
شهود صاحبها ان الناصب قتلها او كان المضروب وادانها فامام صاحبها بيته ان الناصب يضمن الدار واقام
فما نصب بيته انه روم على صاحبها كانت بيته صاحبها اولى لان القتل ودمه ماله لا يضمنه روم ويحمل كان الناصب
روم فم يضمن الدار وقل الدابة فكانت بيته صاحبها اولى لانها ثبتت سببا عاديا للنقصان وادانها فامام صاحبها
بيته انها ماتت عند الناصب فامام الناصب بيته انه روم فماتت عند صاحبها قال البردسفي رح بيته صاحبها
اوى لا قلنا وقال محمد رح لغير بيته الناصب لانها ماتت على الاثبات وبرائيات فعل الروم ليس في بيته
صاحبها اثبات فعل على الناصب لاثبات سبب النقصان بعد نصب النجاة الاولى رجل نصب حفرة وحملها
ان الذي فيه يكون الناصب وعلية حفرة لصاحبها ثم في القياس فاما صاحب ان ياكل هذا الدقيق وهو قولنا في روم
اوى الاستحسان وهو قولنا ليس لان يستغنى بالدين الم يؤد النقصان بالترحم او بقضاء القاضي او بغير القاضية
بابا بالنقصان لان اجزاء الحفرة قوت بالحمل ولم يتبدد فلا يكل لان ياكل ويستغنى به الم تحل الم هو سبب في الدابة

بالاضمان وذلك استيفاء الضمان او بقضاء القاض بالاضمان وقيل نه قول محمد بن ابي عبد الله بن حنيفة رحمه الله
 ان ياكل الدقيق ويستغنى به لان ملك المنصوب قد تبدل وكذا اذا غضب لهما وجنح وعين بدا قالوا اذا غضب لهما
 فنصفه واكله حل له ذلك في قول بن حنيفة رحمه الله صارت ملكا بالاضمان فغدا بن حنيفة رحمه الله بن حنيفة بن حنيفة بن حنيفة
 بالبدل وعند صاحب رحمه الله او بالبدل وقولها ارب الى الاحتياح وذكر في الاصل اذا غضب لهما وجنح وعين بدا
 ثم ساء وانه فاستبها وغضب غرا فغضب لهما لعل للناصب ان يستغنى بما قبل او بالاضمان او بقضاء القاض بالاضمان
 وعن ابى يوسف رحمه الله في الثالثة اذا استبها القاض لعل له ان يستغنى بما قبل او بالاضمان او بقضاء القاض بالاضمان
 رجل غضب جارية فزنت غده ثم راد على المالك فولدت غده المالك ماتت في نفاسها ويات اولد الغده كان
 على الناصب قيمتها في قول بن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يسر عليه نقصان الجمل كما غضب جارية صحته فماتت
 غده فردا بمجرته وماتت غده المالك من ذلك فلا يضمن الا لنقصان الجمل في قول بن حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله
 وغضب جارية فماتت غده او مضيت عنها او جلت فردا وادى بها ارش العين ونقصان الجمل ثم ذهب
 بياض عينها وولدت وسلمت فان المولى يرد ما اخذ من ارش البياض ونقصان الجمل اما في الجمل فخطا النكاح من الزنا
 فانه في نظر ابى يوسف رحمه الله ونقصان الجمل الزنا فانما كان عيب الزنا اكثر لا يرد شيئا وانما كان ارش الجمل اكثر يرد
 افضل عن نقصان عيب الزنا لان عيب الزنا قائم وعيب الجمل قد زال ولو كان الجمل من زوج الاضمان على الناصب
 فيه على كل حال وان ماتت غده من ذلك ولو كان المولى هو الذي اجلبها ثم ماتت غده الناصب من ذلك
 الجمل او من غير الاضمان على الناصب فيها ولو كان رجلين فخصما رجلا في جارية وادام محمد بن حنيفة رحمه الله بن حنيفة رحمه الله
 غضب من هذه الجارية في وقت كذا وادام له على الآخر بهيمة ان ذاب غدا غضب من هذه الجارية ووقت كذا
 وتا بعد الوقت الاول قال بن حنيفة رحمه الله في قياس قول بن حنيفة رحمه الله وعلى الناصب قيمتها الاول في قياس قول
 ابى يوسف رحمه الله الجارية الاول ولا يضمن الناصب للثاني شيئا عاصبا الناصب او استملك الناصب او
 ملك غده فادى القيمة الى الاول برى عن الضمان وعن ابى يوسف رحمه الله ليس راد وحين نقصت على الاول
 برى من الناصب لاداء الناصب الاول انه خسر القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المنصوب وكان المنصوب
 ان يضمن الثاني لان القيمة الثانية ليست على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني عاصبا المودع الناصب اذا

نزوج بدرهم لعصب امرأة أو شترى بها شيئا من محمد بن أبي بكر له الوطى والامتناع به ولو كان لعصب
شترى بالعرض شيئا لم يجل له ان يستغنى بالشترى قبل او ان يضمن وادّعى زوج امرأة بالعرض لعصب على له
عليها رجل كسر عصارا رجل او خرق ثوبه ضمن لعصمان ولو كان لكسر عاصبا ان صار خطبا او ذنبا لا يستغنى به بغير
العصا او كان الخرق ناقشا كان له ان يضمن القيمة والخرق انما حسن عند البعض ما ينقص به اكثر من نصف القيمة
او ثمن الثوب بخفض كان له ان يجازي ان صار منه نقصان وان سار وترك الثوب عليه ونقص القيمة رجل لعصب
بعد امن نصرت بغير مودة عند انما صب كان له نقصان ولو كان لعصب من ثوبا من ثوبه ذلك عند المص
والعص انما صب شيئا رجل لعصب غرا فله ان يغير شيئا اخذه صاحبه بغير شترى او لعصب عصبه نفسه خلافا له كان لعصبا
ان يضمنه وادّعى ثوب المرأة فصل زوجها هو على وجه امان اذن لها ان تزل او يها من الثزل ولم ياذن ولم يسم
ولكن مكنت او لم يسم ثوبها فان اذن لها ان تزل هو على وجه امانة حصة بان يقول لها اغزليه لي او يقول
هو مردك او يقول اغزليه لي كذا الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يرد في الوعد الاول وهو ما اذا قال اغزليه
كان الثزل للزوج وان كان قال اغزليه لي اجر كذا كان الثزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر
كان الثزل للزوج ولا يشترط عليه انما مخرجه من حيث الظاهر وان حكمها فعالت المرأة غرلت باجر وقال
الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليقين ولو كان قال لها اغزليه معك كان الثزل لها وكذا
الزوج مع سبب اللقطة منها وان اختلفا فعلى الزوج اما اذنت لك ثوب لي ومالت المرأة لائل قلت
اغزليه نفسك كان القول قول الزوج مع اليقين ولو كان الزوج قال لها اغزليه لي كذا الثوب لي ولك كان
الثزل للزوج وعليه اجر المثل لانه مستاجر باجر المثل فالحاج فقصه الاجارة ويجب اجر المثل كما هو في غير الاجارة
ما لم يسم به فبان الثوب يكون لعصا الرجل عليه اجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر
شيئا كان الثزل للزوج ولا يشترط عليه انما غرلت تسرعان حيث الظاهر وذا كذا ان اذن لها ان تزل
ان ثوبا من الثزل حرلت منه النسي كان الثزل لها وعليها للزوج مثل قطعه لانها صارت عاصبة متماكة فيجب
لها ثمن القطعة ولما كان الدفن يكون لانما صب في قول الحقيقة مع عليه مثل الحفلة وان لم ياذن لها نام فيه
حرلت هو على وجه سبب النسيان للزوج مانع الفصل كان الثزل لها وعليها الفصل للزوج لانه يستمر في العمل للحاجة

للجارة فكان النبي ثابما من حيث الظاهر وان لم يكن الروح باق ففطن فاشترى قطنا وجاء به الى منزله
فكرت المرأة كان الغزل للروح ولا يشي لها من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله ليعزل له المرأة قطنا فهو
بمنزله ما هو خسر من دفين الروح والطبخت فدرالحم جاء به الروح فان الطعام يكون للروح وتكون المرأة
منقطعة وعن ابى يوسف في المشتق رجل اشترى قطنا وامر امراته ان تعزل فخرت كان الغزل للروح و
ان ونفع القطن في بيته ولم يقل شيئا فخرت كان الغزل لها ولا يشي عليها وهو بمنزلة طعام ونفع في بيته
فأكلمت المرأة وذكر شامس في نزاد رجل غزل قطن غيره فمعلقا فقال صاحب القطن غزلت يا ذى والغزل
الى وقال الاخر غزلت بغير اذنك فانزلي الى ولك على مثل قطنتك ان القول قول صاحب القطن والنجان الاصل
عدم الاذن لانه يتسبب بهذا الظاهر لا استحقاق ملك الغير فلا يقبل قوله رجل غصب في بيته او فنته فجعلها وراسم
واما بنو ابيته عند اخيه فيخرج الى الكلب منه لصدته وعند صاحبه يحرق ويقطع وكذا الخاس اذا كان الممول منه
يلع وزنا رجل نقش باسقلو على رجل ان نقشه بالقر فانه ملك ابياب بقمية لان صاحب ابياب لو اخذه لم يعطه
شيئا ولو اخذ اياه فنته فنقشه بالقر فهو كالاباب لا تملكه ولو غصب فخلا او زرعاه فنتاه ونقش عليه حتى انتهى او غصب
جزيا فادواه فلا يشي له وكذا لو غصب الثوب المنسوب لا يشي له ولو خرق ثوبا فزناه يقوم صححا ويقوم مرفوا فيضمن
فضل ما بينهما ويوسق زفانية فلو لم من مولا لا يغتصبه الذين يحلون للشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن وبغير اذن
الامام يضمن الزرق **فصل في براءة العاصب والديون** رجل باع ثوبا وادام
قبل استيفاء الديون ولم يدع وادنا ظاهرا فاحسن سلطان ويؤنه من الثمراء ثم ظهر له وارث كان على الثمراء
الديون الى الوارث ثانيا لانه لا يظهر الوارث فظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ بوجبات عليه دين ولد دين يبيعه
رجل آخر فاحذ صاحب دين لميت من الديون مثل حقه خلف المشايخ فيه قال شيخ الامام ابو نصر صرح صاحب
الميت يكون عاصبا ويصير اخذ قصاصا بدينه لانه اخذ مال الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون عاصبا وهو صريح لانه
باذن شهمع الا ان الاخذ يصير مقبولا عليه فيكون قصاصا بدينه كما لو ظهر مال الديون في حوته من جنس ماله ولو كان
على رجلين لرجل فاحذ غير صاحب الدين من الديون فخرج الى صاحب الدين خلف المشايخ رحمه الله فيه قال
بن سنان رجل الدين بالجار ان شاء ضمن الآخذ وان شاء ضمن صاحب الدين لان الاول عاصب الثاني عاصب فان

احراز قنطين الاحد لم يعبر قضا عليه وان احراز قنطين صاحب الدين يعبر قضا صادرا من قنطين كحي روح لا يحيا
 له يعبر قضا صادرا لان صاحب مبرزة الميراث على حسنة مئة والعقوى على نذر القول دخل غصبه لا غصبه من القضا
 المحضوب جل له على المحضوب ومن حسن لنفسه كان المحضوب مستاجرا وان مستا ومن الاول وان مستا
 من الثاني لان كل واحد منهما عا حصة فان ضمن الاول لا يبرأ منه المحضوب منه ما عليه من الدين وان ضمن الثاني
 من الاول ومن عليه دين فجاؤا المديون الى صاحب الدين معقبي وفيه مدفع المال الى الطالب فيقتضيه بملك
 المال في يد السائل بملك من مال المطلوب الدين على حاله لان الطالب كمثل المديون في الاستقاء فكما ان
 كسبه المديون ولو كان المطلوب يرفع المال الى الطالب لم يقبل شيئا مما مده من الطالب ثم يرفع الى المديون في
 ملكه يديه بملك من مال الطالب لان الطالب اخذ حقه فاودع الى المديون ليعتقه صار المطلوب كمثل
 الطالب في الاتقاء وكان الهلاك في يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب حل على رجل مال
 لا يقدر على ستمائة وقالوا الامراء افضل من ان يمدح عليه لان في الامراء تمليع المديون عن نذر الاخرة
 وجعلت عليه فرض ذكرنا فاطل برعي السيرة حتى ان لا يكون موشه الى نذر الاخرة اذا كان من شئته قضا عليه
 رجلات وعلية دين سيرة وارتبه يعلم ذلك فان الوارث يقضي دينه من مال الميت ولو ان هذا الوارث في الغنى
 حتى مات لا يواحد الوارث بذلك في الدار الاخرة لان الوارث لم يباشر سب الدين في الابتداء فلم يكن ملالما
 ونسبها لم يكن منه رجلات وله على رجل حتى ولم يخلف وارثا فلو امتنع في المديون باعلية عن الميت فيكون
 ذلك بئنه عند الله تعالى يومئذ الى خصمه يوم القيمة سلم غصب من فني مالا وسرق منه فانه ياقب يوم القيمة
 احد مالا محضوما والذي لا يبرجى منه العفو وبرجى ذلك من سلم نكاح قصوة الذي منه عند وعند الخصومة لا
 نواز طاعة سلم النكاح لا يس من اهل الزنا ولا وجه ان يورث على سلم وبال كذا الكافر فيقتضي في خصومة
 وعن هذا فان خصومة الميت تكون شهد من خصومة الادوي برجل سرق من ابيه مالا ثم مات الاب والابن
 وارثه قالوا لا يواحد السارق في وارثه لان الدين يقتضي الى الابن سقطت عنه الا انه باغم السرقه بالحقانية
 المسروق منه فالارثه لم يهلكه عدل على ان صاحب الدين او طالب الدين من عدونه فاطل المديون مع
 عليه ومات الطالب اجلوا فيه قال اكثر المتألم من الخصومة في الدار الاخرة فليكون للماول لان الدين يقتضي

الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين وقال بعضهم حتى الخصومة يكون الماويل وحلفوا ان الدين لمن يكون
 قال فقهاء الحديث روح الدين يكون للثابت الا ان وارثه وضعه المال من المديون وابراه برى المديون وقال بعضهم
 الدين يكون للوارث والخصومة لا يفي في الدار الاخرة ويصحيح رجل مات وترك ابنا على رجل او غصبنا في يد غيره
 ولم ينصل ذلك اليه الوارث لمن يكون ثواب ذلك في الدار الاخرة قالوا في القياس يكون للوارث لانه لا ينقل
 ذلك الى الوارث وفي الاستحسان ان توى المال قبل الموت فالثواب يكون للثابت وان توى بعد الموت
 فالثواب يكون للوارث لان في الوجه الاول اذا ملك المال قبل الموت لم ينقل الى الوارث لان الارث لا
 يخرج في الملك في الوجه الثاني لم يكن له كالموت فصار للوارث المديون اذا حججه الدين لم ينقل
 ام ينكر من غير عين قال الشيخ الامام نصير بن يحيى رحمه الله تعالى في المختلف كان الاجر للطالب و
 وارثه اذا مات الطالب قبل ان يقضى ان يطلب فان رفع المديون الى وارث الطالب برى عن الدين ويقتضيه
 عليه وزر الماطلة لا يخص عن ذلك رجل له على رجل من قبله ان المديون سددت وقال جليلة في حال او
 قال ومسته منه ثم ظهر انه ليس للطالب ان ياخذ منه لانه وجبه منه لغيره رجل غصب عبدا او ثوبا او دابة
 او داما وهي تامة فابراه منها برى الغاصب عن ضمان الغصب ليس لغاصب امانته في يده وكذا لو قال لخصومة
 منه حلالة من الغصب برى الغاصب عن ضمانه وان كان لغصب سبها ككاهن برى عن ضمان بقية لانه ابراه عن الدين
 والدين يقبل الابراء فاما اذا كان لغصب ثما كان التحليل ابراه له عن سبب الضمان فبغير العين امانته في يديه
 عندنا وعلى قول نزع لا يبرأ عن ضمان الغصب رجل حاصم رجلا في دارم قال للمدعي عليه قد ابرأك عن هذه الدار
 او عن خصومتى في هذه الدار او عن دعوى في هذه الدار ذكرنا طعن رحمه الله ان جميع ذلك باطل وله ان يجامع
 فيقيم لهينة فباخذ ولو قال قد برئت من هذه الدار وقال برئت من دعوى في هذه الدار صرح ذلك لا
 حتى لا فيها ولو اقام لهينة لا تنصل من لو قال ابرأ من هذه العبد او قال خرجت من هذا العبد ليس له ان يدعي
 بعد ذلك لانه اجر عن البراءة فيثبت البراءة اما في الوجه الاول سرح بالابراء عن العين او عن المدعي
 والخصومة وذلك باطل بل قال لا يخرج حلق من كل حق لك على غفل وابراه فان كان جاحبا الحق فالما جاحبا
 برى المديون حكما ودبانه وان لم يكن عالما برأى الحكم ولا يبرأ دبانه في قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رجا

[illegible]

ابن سیرا اعلی قول الی فیصرح فان نذر ابادة و ابادة الجھول جائزۃ و اعلی قول محمد بن مسلمہ من قتل نذر ابادة
للعلوم عن ضمان ما نذر فیقول ابن ابراهیم بن الدین الرجبی لا من العین رجل قال لاخرت فی حل ما اکلت شیئ
او خدعت او عطلت حل لا الاکل ولا یجکل له الاخذ والاعطاء لان ابادة لطمح الجھول جائزۃ فان من من
مادة بین قوم حل لھم الاکل منها و تلیک الجھول باطل رجل قال اذنت اناس فی تمرخی فی غیر اخذ شیئا
فہو لہ فبلغ اناس خدعوا من ذلک شیئا ہر ہم من نذر ابادة رجل قال یحب لفلان ان یاکل من ما فی
وفان لا یسلم نہ لک قال فقیدہ ابو بکر البلیح لا یباح لا الاکل لان ابادة اطلاق والاعطاء لا یثبت قبل
لھم کالتوکیل و فی بعض الابادۃ ثبت قبل لھم رجل قال لاخر او حل کر می و من من عیب فادان خد
مقدار ثبت بہ لسان واحد لان نہ اذن لھم ما یحتاج الیہ فی الحال رجل اراد ان یوکل غیرہ فی املاک فکان
الوکیل انما اذ و قلت فیہا لا من ان تناول شیئا من مالک فقال لوکل نہت فی حل من تناولک من ما
من و ہم الی ما نہ و ہم نہ فعل میا لہ ان یسأل من مالہ من الاکل و شرب و الدراہم الاید منہ اما ان
یقتصد فی اخذ من مالہ جائزۃ و خمسین در ما یفیس نہ ذلک و امیر باصواب الیہ الحرب و اما لکما لکما
فصل فیما یكون سببہ من الانقضاء و ما لا یكون رجل قال فی نذر ابادة لک قال ابو یوسف
نذر ابادة جائزۃ علیکما اذ اقبض و تو قال یوکل لک لکن سببہ الان ان یكون قبل کلام لیسئل بہ
انہ اراد بہ لیسئل و لو قال و سبب لک فز جاف سببہ علیکما اذ اقبض رجل فی یدہ ثوب و یدہ لرجل فقال
صاحب الثوب علیئہ فقال علیئک عن محمد بن ابی ہاشم انہا لکون سببہ رجل قال لاخر نہ متک بہذا الثوب رجل
بہذا الدراہم فقبضنا نہ قال محمد بن ابی ہاشم رجل قال لاخر نہت فی حل من مال حبشما صبت فخذ
نہ نہت عن الی یوسف بن ابی ہاشم و الذنا یر خاضعہ و لو خد من رخصہ فاکتہ او رزۃ او علب
بقرة او غنمہ لا یجکل نہ ذلک رجل یخ فی الی رجل لطمح او قال نہ ذلک منخہ او دفع الیہ شاة و قال نہ ذلک منخہ
فانہ ان یشر بہا و یاکل لطمح لک او عطاء بہا و قال نہ ذلک منخہ و لک الذباہ و ما یوکل و یشر بہا
و قال ابو حنیفۃ من یو علی لیسئل و یو قول الی یوسف بن ابی ہاشم رجل قال لیسئل واری نہ ذلک منخہ و قبضنا قال
ابو حنیفۃ من یو عاریہ و یو قول محمد بن ابی ہاشم و قال ابو یوسف من یو سببہ جائزۃ و قوله ربی باطل و لو قال نہ

الدرك فان مت قبل فمى ل وان مت قبلك هي لك ذكر من اجميعة روح في الشراء رانه قال كنهه كانست
المت عارة ومطل سته طوع الحسن بن ربا وعن اخيعة ابى برسح لو قال انفسك دارى نده فمى عارة
وان قال انفسك دارى نده هي لك هو سته انانى العرى كلاها سرادوى سته وعن محمد بن رجل
قال ان امرئ كان حلالا في امرئ من جسد اجدى فلان وهو من غير قال محمد بن موحاروى سته وانها
تفصل للصغير عن اخيعة اذا قال لرجل غيره قد جلت ذكرا لك عمرى او قال عمرى او جرت لك ذى لك
جرت فاذا مت هو او على قال غيره سته بائنة وسته محاطل وتفسير العرى ان يقول سته منك سته
ان مت قبل فمى ل ان مت قبلك هي لك هبة وسته بائنة وسته محاطل ولو قال نده الدرك
جس مد فيها لكان باطلا في قول اخيعة محمد بن زغال او يوسف هي سته بائنة قد قرئ بسبع
باطل رجل نحو جلا وشاة او توبا وغير ذلك قال كل شئ من جسد ما يستع به للسكن والميس مثل الدرك
او بين الشاة وحمل المبرع عارية يردده في الطام والدراهم والدين مالا يستع به الا بالاستهاك كقول
في طاهر الرواية كاعارة الدراهم في الدراهم يكون سته ولو وضع سكر او من قوم وقال سته فمى فمى
او نزهه لى جرجل او كنهه سته اخر منه فهو حار وذا درهم ميسر كذا او اوله لك كانت فانا او اوسطه لك
فما وقع به قوله قال الشيخ الامام المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم
والدراهم على راس رجل مقطوع راسه سته آخر جوف الشاة وواحدة رجل سبه ثم سقط منه فاخته
هو لامل قال محمد سته هبة بائنة اذا فون بها صاها او كذا محمد بن في سبه كبير حل قال لغوم الى
عاري نده راسه كم فليأخذ ابن تادافا سته اراحة ستم كانت لرجل هي ثوبه لا يجوز لاحد ان ياحده
يقول حين اذن اذ ان ايده فليأخذ رجل سته ثوبه فليأخذ بانسان معاه اقال ابو القاسم
فصاحبا ستره الا ان يقول عند التسليم ثاب فليأخذ اخيعة يكون الدابة لمن قام بها قال محمد بن
بن ابراهيم كذا اقال صاحبها ثم معلوم ولكن سته ستم لان الموبى وان كان محمودا فمى
يعبر سله ودرج سته اذ قال لا حاج لى بسا ولم يقل لى لمن سته اعاخذ انسان لا يكون له وارس طر
عارة لانا رسال الطير فستره لسبب الدابة فالان الطير لا يمس ان يسها او ان حترى الاصل ان لم يقل لى من خذاه او

ان لم يقبل ذلك فمن خمسة الا يكون ذلك ان لا يكون الا غير رجل قال انما من جميعا في قوله تعالى انما من خمسة
سبعة اقدم وبلغ ذلك ما من الناس اخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل يرفع عن سائر اقطارهم ان الملقى في
من خمسة فهو له وصاحب العين نكر ذلك القول قال الناطق مع ان اقام الرفع مستتب على ادعى او حاشه
صاحب العين فاني ان يكلف فان العين يكون للرفع ودون الرفع لم يستع انك من صاحب العين كان في
بما قال صاحب العين تحت الا نقار وسعدان خمسة اخبر رجل عنده وراهم غيره فقال له صاحب الراجم امره
هو الحياك كان فرضا وان كانت حفظه فقال له صاحب الحفظه كما كانت بيته له رجل قال لا خير في هذا
انما جاف قال وبيت وسلم قال ابو نصر رج يجوز ذلك رجل قال خمسة بانها رسيه اين زمين نترها بيتي وازرعها
ان قال الحق قبلت وزرع قال ابو القاسم رج كان الارض لثقت ان لم يقبل الحق قبلت لم يكن له رجل قال لا
بيت بعدى هذا منك والعبد حاضر تحت لوديه فانه قال ثقتة قال ابو بكر رج جازت الهبة من غير ثوب
ويعسر فاقضاني قول محمد رج وقال ابو يوسف رج لا يصير قابضا لم يعقير وان كان لعبد غابا فقال له بيت
منك بعدى فلانا فادب ثقتة يعقير جاز وان لم يقبل قبلت وبنه اخذ ولو قال هو لك ان شئت ودفع
اليه فقال شئت عن ابى يوسف رج انه يجوز رجل قال غيره وبيت لك هذا العبد حسن لم تقبل كان القول
دعوى رجل قال لا خير كسر يك هذا الثوب او اطلقك وقال حبلت لك هذه الدار وقال هذه لك فاقضها
قال ي لا سببة سكرنا فهو سببة ولو قال سببة سكرنا او سكرنا صفة او قال احدنا سببة الجارية
فهي عارية في جميع ذلك وكذا قال مالك في هذه الدابة يكون عارية الا ان يورى الهبة ويقبل من سكرنا
ليكون سببة ولو قال في الدابة لا سببة او اجارة كل شهر درهم او قال اجارة سببة فهي اجارة ولو سب
رجل غائب درهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب للرسول تصدقت بها ليك لا يجوز ولو قال للرسول
تصدق بها على لا يجوز فان تصدق الرسول عنه ضمن الرسول للموهوب رجل قال عيسى ما لك فلان يكون سببة
لا يجوز بدون بعض ولو قال عيسى ما يربى ابى او سبب فلان فهو قرار لان في الوجه الاول مخرج باضنة
الملك في نفسه ثم انما في فلان ومثله يكون سببة في المسئلة الثانية لم يصح بل كفته لان ما يعرف به
البيت يكون غيره ولو قال بانها رسيه اين غلام ترست يكون سببة او قال ابن غلام ترست يكون سببة لا يكمل

ادانقص و ذكر في الزيادة ان قال غمامة المنسبين اليها انكم يكون سبعة رجل قال لا خير خذتم الا ان قالوا
في سبيل الله ما يكون فخرنا ان انما تم تحلل محل الغرض وتحلل سببته والغرض وانما جعل عليه و هو ان
الطريق سبب الضمان في السهم و قد ورد في الآية انهم فقال انفقها ففعل هو فخر من هو كما قال امرؤ القيس في حرو
قد ورد في الآية انما فعل كسب في نقسك ففعل يكون سبعة لان فخر في الغرض باطل فانه انتد عليه على نفسه
فمن سببته ففعل للغرض رجل عرس كراود ابن صير فقال حملة لى فلان يكون سبعة لان لكل عبارة عن
وان قال امرؤ القيس انما يكون سبعة وان قال حملة سببهم ابي يكون سبعة فاسم لان الناس يريدون سبعة
انما يكون سبعة رجل الخ وجملة لقمان فامى الناس انما يريد فاما انما كانت الهدية مما يصح للضيف
مثل تياست سببان ان يكون شيئا يستعمله الضيفان من الغرض لان مثله يكون سبعة للضيوف و انما كانت الهدية
راهم او زناير وغير ذلك يرجع الى الهدى فان قال الهدى في سببته للضيوف كانت للضيوف وان قلده الرجل
بشيء غير انما كان الهدى من مصادف الاب او اقا به فقول الاب و انما كان من قرابة الام و من مصادف اعمى للام
او كذا اذا اتخذ وجملة لقمان لا يستة الى بيت زوجها فامى الناس انما يريد فاما انما كانت الهدية مما يصح للضيف
قرابة الام وكذا لو كان الهدى من مصادف الزوج او من اقا به او من مصادف المرأة او اقا بها الا ان الهدى
وقال امرؤ القيس انما يكون القول له وقال بعضهم في الاحوال كما يكون الهدية للوالد لان الوالد هو الذي
اتخذ الزوجية وقال بعضهم كون له لان الوالد اتخذ الزوجية لاجل الولد والابن
للولد لان الوالد او صاحب الزوجية ان كان جده خيلما فخر يقول الهدى في الخطة كذا والاقارب على ما قلنا ولا رجل
لا حرم و سبب لك هذه الغزاة المحظية و هذا الرق الحسن كانت الهدية في المحظية و الحسن من الغزاة والرق و هو
قل و سبب لك هذه الغزاة المحظية و الحسن كانت الهدية في الرق والغزاة ولا بد من محظية و الحسن لان
ووجه انما اصاب الهدية الى الغزاة والرق لان المحظية و الحسن فانه من محظية و الحسن كذا السبب و ان
الوالد اصاب الهدية الى المحظية و الحسن و جعل احدى اليه حارة شيئا من الاكلات في انما ولد من الخ
فانما قال العتيقة الويسع من الحان تربية او نحو ذلك لا حسن لان له وجله في آية اخرى في سببته و انما كان
شيئا من الغزاة لا يسد ان اكل فيه الا ان يكون بينها ابسا طرما جلس على اخوته على اهل الخزان انما

[illegible]

والحال القريب يليها في الاستمرارية ما ينبغي ان يكون ذلك الموعود له وهو من اجل الذي على الجارية ومثل
ولم يصب غايته لم يجر امتحان حتى يترجم من القريب والحق الى الموعود فان الحلي والشرب باوام على الجارية كان
تساوية في مسنده بالاصل فلو كان يستدعي الخطه وخران الطعام جل مال الغيرة وموت لك. ان
فقال الموعود ان قلت باز فاد. واديد على في هبة العلق ولهبه رولها. ايم المقودة لانه غيرة في منع
في هبة وتوكل وموت لك به الهبة برفعة ما لو يد على في هبة في الهبة كمال موداع على في الهبة
اديد على في هبة بذكر المرفق فلا يد على في الهبة على ولب لخر. ضا على ان ما يخرج منها من زرع
ينبغي الموعود في ذلك على الوهب قال ابو القاسم في المكان في الارض كرم وانجار حارات الهبة ويطلب
والحاصل انه في مواضع الهبة ما قال الفقيه الهبة في لان في المرفق على على الموعود في الموعود
الهبة على الوهب في هبة ويطلب الهبة على الهبة لا تطلب الهبة وحق القاسم في الهبة في الفروع
تسرى على الموعود في مواضع الهبة لان الفروع من الهبة عاز كما فيكون في المكان من الهبة على الفروع
وهي لا تخر. بسطة على طلبها وتضاهي وجدا قال ابو يوسف في الهبة ما قال الهبة على حرة الهبة
لا تخرج في المرفق وقال في هبة على الهبة على الهبة على الهبة على الهبة على الهبة على الهبة على الهبة
وهي لك احد الاثنين قال محمد في حارة الهبة والبيان اليه باوام جيا ولو ادبه بعد موته ان مات قبل
البيان لان سته الدين اسفاه. انما لا تخرج صحة الاسفاه ويكون البيان الى الهبة على الهبة على الهبة على الهبة
دين وقال له به استفتى فكان لا يترك فلان الابن من غير ان من الموعود قبل ان يتفرع جاز ان
ارتفاع المرفق في المجلس فبشر الهبة حفت. ان عرقا قبل الهبة لا يجوز. فخر بهجته وعلى ما لو
لما استسما على ان الهبة ما به الهبة ما ان جاز قبل المرفق جاز وان لم يخرج حتى انفرق لم يخرج وروى
في ان الموعود الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة
قال المرفق في هبة لك حتى من المرفق ما لو كان المال لا يدرى له به الهبة المشاع فما يقسم من الهبة
الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة
رجل موعود ان المرفق في الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة ما به الهبة

ان من في قسم والرب في الزين قبل ان يعبر دفين الحنفية قبل الطحن على حسب الدين ممن عليه الدين
 شمس الامنة لم يصب ربحا منها الا تصح من غير قبول الدين عندنا خلافا لفرقة وكنذا ذكر الحنفية بواحدة
 وفي اكثر كتاباتها تصح من غير قبول وكنذا ذكر شمس الامنة بخلاف ربحها تصح من غير قبول لانها تبطل بالرد
 وعن ابي يوسف انهما لا تصح من غير قبول كما قال شمس الامنة في ربح وكون الدين من شمس يكون ربحا
 نصيبه من الدين جاز وان نصيب الدين مطلقا في الربح ويتوقف في الربح كاد نصيبه نصيبه
فصل في سبعة المشايخ رجل ونصيبه ما قسم كالدرا والاراض والميل والوزن من غير
 لا يجوز عند الكل وان سب من شركاء لا يجوز عندنا وقال ابن ابي ليلى ربح يجوز ولو سب من جلين لا
 يجوز في قول الجعفة ربحا كذا كل ما قسم وقال صاحب ربح جاز ولو سب من جلين جاز عند
 الكل وكذا لو سب من جلين ولو سب من جلين ولو سب من جلين ولو سب من جلين ولو سب من جلين
 انهما ما جاز وان قسم تسليم الى احد ما لا يجوز وقال الجعفة ربح لا يجوز في اربعين فيما لا قسم كالبعد
 والداية والرب والحام يجوز سبعة المشايخ من الشراك غير في قولهم ولو سب درهما حيا من جلين
 فيه قال بعض المشايخ ربحا لا يجوز لان نصيب الدرهم لا يفر فكان ما يملك نصيبه وتصح ان لا يجوز ربحا قال القاضي
 الامام ابو الحسن علي السعدي وشيخ الامام شمس الامنة الحلو في ربح لان الدرهم الصحيح لا يفر عادة فكان محال
 لقسمة حتى لو كان من الدرهم اقل من ربحا فلا يفر الا كسرة لم يفر كانت بمنزلة المشايخ تجوز لقسمة فلا يجوز
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح رجل واحد ورجل اقل بربح منك ربحا منها فادوا ان كان
 الدرهم سب من في الوزن الجوزة لا يجوز لان سبعة ناهي واحد ما هو مجهول وانما متفاوتين جاز لان
 الود الاول سبعة ناهي واحد ما هو في الوجه الثاني متاوت من درهم منها وهو مشايخ لا يملك لقسمة واما اذا قسم
 الربعة بكم شمس اذ ان كانت الربعة عند المير بربح بل يكون تضمنه عليه فذكر ابن رستم ربح رجل ربحه ورجل
 رجل ربحا احد ما سبعة كذا في اخر امانة عندك فيها كما جميعا يضمن ورجل واحد من الاثنين قال وانما يضمن
 لانه سبعة بهيمة فاسد فمنها يكون تضمنه وذكر في مضاربة الكسبر رجل ربح الى رجل نصف درهم وقال في مضاربة
 كذا في مضاربة عندك لا يجوز فان بالكل المال عند الفاضل يضمن خمسين درهم ولو نصيب الدرهم والاراض

وسلم ثم ان الواجب ان يصدق في ذكره في وقت الاصل لا يجوز فيه ان لم يقبض ولو اصاب المهر برب
لا يجوز فيه انه لم يملك نفس ان سببه المشاع فيما يقسم لا يقيد الملك ان الفصل في بعضه به قال الطحاوي وذكر
عصام بن ابي القيس المالكة بفسه بعض المشاع رحمه الله بل من نفسه في ايم الى رجل وقال ثلثة اكل ثلثا
من حنك وثلثة اكل سببه وثلثة نفسه ثلثا بالمالك قال ابو حنيفة ثلثة قضوا جازرة وثلثة صدقة لم يخرج
من ثلثة سببه لم يخرج من نفس نفس ان السببه فاسقة مضمونة رجل اكل جازرة وثلثة وقال الثوري اكل
الوزن والجزوة سواء عن الجنيبة رحمه الله انه قال لم يخرج والكل واحد اقل واحد واحد او اربعة جازرة يكون
او يحل لغيره وان قال وبيت اكل ثلثها واما الوزن والجزوة سواء وفيها اليد جازرة وان قال اكلها اكلت
لم يخرج كما سرائر في مختلفين ومن الى يصدق في الزواجر اذا قال بيت اكل نصف من ثلثة اكل وثلثة الآخر
نصفها لم يخرج وان قال وبيت اكلها نصفها وثلثة اكلها جازرة لرجل نفسه في عشرة درهم على رجلين فخرج
قال في الجاهل الصغير جازرة ان يصدق في اكل فيس لا يجوز في قول الجنيبة رحمه الله جازرة كانا
فخرج من اثنين وذكر في سببه الاصل ان الواجب لرجلين شيئا يحل لغيره في قول الجنيبة رحمه الله واكل
بصدقة نصارى الصدقة على رجلين من الجنيبة رحمه الله وايمان ووجه الفرق بين السببه والصدقة سرور
فيحل ان يكون الصدقة على اثنين فبشر السببه وثلثة من الفقيرين فبشر الصدقة ولو سبب ارامن رجل فوكل
المهر برب رجلين بعض الاصل في جازرة من رجلين سبب لاهد المهر شيئا يحل لغيره لا تقع اصلا فبنا
لم تصح فيصيب الواجب لانه يكون واجباً من نفسه ففي في نصيب صاحب شيئا يحل لغيره فالحال ان المهر برب شيئا
يحل لغيره جازرة في نصيب صاحب لانه مرق في نصيب صاحب شيئا يحل لغيره رجل وبيت وار الرجل وسلم فيها
شاع الواجب لا يجوز لان المهر برب يستولى باليسر سببه ثلاثين مثقال امرأة وبيت وارها من زوجها وهي كسنة
فيها وسماها فيها ونحوها ساكن بها في الدار جازرة لغيره وليغير الزوج فافضل له ان لا المرأة وسماها
به الزوج فصح تسليم رجل وبيت اربها سبب الواجب اوجز ما فيها طعام الواجب سلم لا يجوز
لان المهر برب يستولى باليسر سببه ولو سبب المشاع والطعام دون الزوجين والله اعلم وسلم جازرة لان المهر برب
غير مشمول بغيره ولا مشاع لغيره ولو سبب ارضا فيها اربع او ثلث او ثلثا عليها امرأة وبيت الزوج بدون الارض

أو النخل بدون الأرض أو الحنظل بدون التمر لا يجوز لهية في هذه المسائل لأن المومر يتصل بغير الهية اتصال حلقه
إمكان القطع والعقل يقتضيه جابدون الآخر غير ممكن في حاد الاتصال فيكون بمنزلة تشاع الذي يحل العقل
والمومر يار فيها تشاع الواجب وسلم الدار بانها تم ويجب المتاع جازت الهية في التشاع لأن الدار تشاع في
بالمشايقة في تشاع التشاع ووجب المتاع أو لا وسلم الدار مع المتاع ثم ووجب الدار محنت الهية فيها جميعا
ووجب الدار دون المتاع أو لا دون الزرع والنخل والنخل دون التمر والتمر دون النخل ولم يعلم
من ووجب المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل محنت الهية في الكل لأنه لم يوجب عند القبض تسليم
بائع القبض فصار كما لو وجب الكل لهية واحدة وسلم ما إذا قرن تسليمه بقبضه ففرض العقد نفسه كل عقد
بحكم فساد القبض كما لو ووجب الدار وسلم ثم ووجب الآخر وسلم فانه يفرض العقد ان جميعا ولو ووجب زرع
بدون الأرض أو غير دون النخل وامره بالحصار ويجزأه ففعل المومر بذلك جاز لأن المومر بذلك إذا قبض
الهية بدون الواجب مع قبضه في المجلس وسببه وان قبض بدون أنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق جائز
استقاما لأن القبض في الهية بمنزلة يقول نقض في المجلس الم سببه وان قام الواجب وخرج قبل قبض المومر
فقبضه المومر لا المكان بامر الواجب مع والافتلا والكان المومر صائبا عن حضرة المومر لأن
قبضه بامر الواجب مع والافتلا والصدقة في هذا بمنزلة الهية وكذا ذلك القرض ويسبح الفاسد والبرهان
قبض سيد الافتراق في المجلس ان قبض بحكم الاذن مع قبضه والافتلا والتخليقة في سببه الفاسد لا يكون
قبضا عند الكل كافي يسبح الفاسد وفي الهية الجائزة التحلية قبض عند محمد روح والمومر بذاك المكان
غائبا عن حضرة الواجب والمومر بذاك القبض فيها ان بامر بالمقبض وعند أبي يوسف لا يكون قبضا فيها
ينقل حتى يزيله عن مكانه والتخليقة ان يحل على الهية والمومر بذاك القبض قبضه رجل ووجب ارا فيها
ووجب معا على دخل من الكل والمومر بذاك ثم استخى المتاع فقيت الهية جائزة في الدار لأن الكل كان
في يده ففعل تسليمه موكا سببه ما دارا وعصبه بمتاع رجل ووجب في الدار ثم ان المعبر بوجب الدار محنت
الهية لأن المتاع والدار كانت في يده وكذا ما دارا ووجب المتاع والدار ثم ووجب الدار محنت الهية فان لمالك
المتاع ولم يحل له ثم جاز مستحق واستخى المتاع لأن ان قبض المومر بذاك رجل المومر بذاك عاصبا فاما المتاع

الجرد الخلية لا انتقال إلى المهر ببل وكذا لو دهب جراتي بانيه من المئاع وعلى بين الكل ثم سحر
 الخافى تحت الهبة فيما كان فيه وتوابع ساعاني دار وعلى سببته وبين المئاع ثم دهب الدار تحت الهبة
 دهب الدار وبها مئاع، ولو سبب المئاع الدار ما فيها ثم دهب المئاع جارت الهبة في المئاع وكون الدار لا تظلم
 سلم الدار ولا تحبكم الهبة لم يسمع تسليمه فاذا دهب المئاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمئاع أو دهب تحت
 سببته المئاع وتو دهب المئاع أو لا وسلم الدار من المئاع ثم دهب الدار تحت الهبة فيها جميعا وجل أو
 دار الرطلين واحد بالنها ولا ختمها إلا بخير في قول تحييفة والى برصم وخرج في قول محمد روح ورو
 تصدق بدار على ثلاثة ميسنة وعلى أني لعلها وسلم محيط طانه لا ولد في لعلها حين تصدق بالدرا لا يجوز ولا
 تصدق عليها وعلى هذا الخاطا بارت الصدقة وتو دهب دار الأيسين واحد ما صغير في عياله كانت الهبة
 مائة عند الكل تجوز ولو دهب من كبيرين وسلم إليها جلة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يرد
 يسوع لا وقت الصدقة ولا وقت الغنى والادراك جسد ما صغيرا فكا دهب يصير الاب قابضا هبة
 فكل يشترع وقت الغنى وجل دهب من جل دارا وسلم ما سحر نفسها بطلت الهبة في الباقي ورو
 دارا في مرفعه ليس له مال سوى الدار غم اب لم يجر اوارت ميسنة لعلت الهبة في ثمنها وتطلبت
 تلبس ولو دهب دارا بانيه من المئاع وسلم ثم سحر المئاع وذكر في الزاوات ان الهبة لا تطل
 الدار وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد بن ابي يونس روح لو سحر دهب مائة منها تطل
 الهبة في الدار لان الموضع المائة من الدار لم يقبض ولو دهب ارضا فيها زرع وزرعها ثم سحر الزرع
 بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المئاع ولو سببته فيها طام عليها ما ثم سحر الطام
 بطلت الهبة في قول ابي برصم روح قال ابن رستم وهذا قول يحيى روح وقال محمد روح لا تطل الهبة
 في السقية لان برصم روح ان موضع الطام من السقية لم يقبض فلم يصح سببته سببته وتو دهب لا يشرع
 ارضا فيها زرع الابا ودهب لانه دارا والابا كن فيها لم يجر الهبة وعن يحيى روح عده الهبة في المجر وجل
 تصدق على بنت الصنوبر دارا والابا قبا ساكن او فيها مئاع او فيها قوم يسكنون فغير احر جارت الهبة
 بصير الاب قابضا لانه دارا وكان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطله وجل دهب لرجل حاربه وها

وبشيء اني بطلها فقال على ان يكون الولد في ذكر كفي الاصل ان لهسبة جائزة ومكون الجارية مع ولدها
 للموسوب لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية وولدها للموسوب لانه فيكون الولد داخل في لهسبة فكان استثناء
 الولد مشروطا بطلان لهسبة لا بطلان لهسبة وحده الفاسد والتمسح والخلع والصياح عن دم العبد على حيوان بدين
 الولد في هذا يكون بمنزلة لهسبة وليس لهسبة ولا جارة والمرمي بطلان لهسبة او الولد ولو اعترض في بطلان جاريته
 ثم ذهب الجارية جازت لهسبة في الاصل لو ذكر في عتاق الاصل لو ذكر في بطلان ثم ذهب الاصل لم يخرج قبل فيها
 روايتان في رواية لا يجوز لهسبة في العتاق والندب جميعا وقبل جازت لهسبة فيها والصحيح هو الفرق بين
 العتاق والندب بشرط العتاق يجوز لهسبة وفي الندب لا يجوز لان الندب لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون لهسبة
 مفصلا في لهسبة من ملك الواهب العتاق بطلان الملك فلا يصير للموسوب بعد عتاق الولد متصفا بغير
 لهسبة فخرج كما لو ذهب لرجل دار فيها ابن الواهب فصار استثناء الولد على تامة انما في قسم استثناء
 الولد نفسه التصرف وهو ليس ولا جارة والمرمي لان استثناء الولد بمنزلة مشروطا فاسد وبهذه التصرفات
 لا تحل لهسبة ط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف وبطلان الاستثناء وهو التمكاح والخلع والصياح عن دم العبد
 لان لهسبة ط الفاسد لا يفيد هذه الفقرة وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا وبهذه الوصية لان
 حكم الوصية ما في اللبن يخصر على حصة يجوز افراده بالوصية فجاز استثناءه والداد علم فحصل في خمس
 مسائل لا يصح فيها الشتر ط ذكر ابن رستم في النوادر رجل قال لا خير عني جواك او بولك
 على انه ان ضاع فاما ضامن لك قال لا ينفذ الشتر ط ولا يكون ضامنا وعن ابى يوسف ر ح في النوادر رجل وضع
 رجلا في رجل يقطعهما باجر فقال له لا ضمان عليك ان كسرتها فكسر اقال النكاح مثلهما رجلا لم يكون فضا
 النكاح لا يسل لا يضمن وبطلان لهسبة ط وشتر رجل شتر رابة فقال له ضامنا لا تاجر ما كان له ان يوجر
 او يود من عنه انسان فقال المزمع للراي خسه وعلى انه ان ضاع ضاع بغير شتر فقال الراي نعم فالمرم جاز
 وشتر ط باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد ر ح رجل رفع الى قصار ثوبا يقصره فقال له لا تقصر ثم
 متى تفرغ عنه كي تقصر فلا يصح ذلك بشرط ولا يضمن وعن ابى يوسف ر ح رجل رهن عنه انسان بحسبة ابعت
 دراهم وقيمة العان على ان المزمع يضمن لفضل او يملك المزمع او شتر المزمع ان لو مات العبد لا يطل بيمينه

كان الزين فاسا وكن محمد بن في السيرة الامام ابو داود في دار الحربية شرط على المودع ان يترك
 بعض لا يعنى هذا المستطاع وادواته كذا لا يعنى في الحيل بل آجر داره وادواته مستاجر ان يعنى الاجر على المداود
 ان يكون بمثل القول في الاتفاق كان لشهر طبا طلا ولا يقبل قوله وطاره ان آلى في كتاب المودع والدار
 انما انما قال في السيرة الطاري لا يطل السيرة الرواية عن ابى يوسف مع مرقش وسيد اروه فاسا في الدار
 لا يخرج من ثلث دار ولم يجر الدارث سيرة فان السيرة تنقض في الثلثين وتبقى في الثلث وتكون سيرة بل
 ردوا دونهن فيها وقضوا وسبها وهاشع اخر ثم ان السيرة الثاني اذ نصف الدار بنصفه بطلت السيرة
 في الباقي لان السيرة الثاني اذ نصفته حتى ساقى على السيرة فكل السيرة مقارنا للسيرة انما في فصل المرفوض
 السيرة مفقود على الحال لم يكن للدراث في الصنع في جيرة المورث وانما ثبت ذلك بسيرة فاعا بطل
 الملك في الثلثين عند نقض لا قبله الا ترى ان السيرة لو كانت جارية وطعها المورث لم ينفذت السيرة
 بروايتها او برجوع الواهب في السيرة لا بزمه العقر بل بزمه دين فانه قبل الفناء في سيرة صاحب الدين الدين
 دراث الدين مع سيرة كانت السيرة مستغرقة او لم تكن فلو ان الدراث او السيرة مع روه في قول
 يوسف بن وطل السيرة وقال محمد بن لا يصح وقبل لا خلاف بينهما في مع روه عند ما انما الخلف بينهما
 فاعا وادوب الدين من لبت فرد الدراث فغدا ابى يوسف بن يصح وعند محمد بن لا يصح بل على عبد الله ان
 دين فوجب صاحب الدين الدين من سواه تحت السيرة ولو ان المولى روه سيرة قبل موطنها الخلف
 ابى يوسف بن يصح روه سوا كان على السيرة دين فخطا لم يكن وقبل يصح روه عند الكل وهو الصحيح مرقش
 سيرة ولم يسلم حتى مات بطلت السيرة لان السيرة المرفوض سيرة حقيقة والكانات وصية هي بغيره في الثلث
 واقلان فلاتهم دون العقبين وقبل جعل دونه سيرة انتم سيرة حتى سيرة خرج الباقي من ان يكون مسجد الا
 حتى سيرة بعض حتى سابق فكان سيرة مقارنا فبطلت والمد اعلم ففصل في الرجوع في
 السيرة لا ارب ان يرجع في سيرة من غير المحارم ان لم يعرض او اذ دراث السيرة في بدنها وادواته اسر
 لا يمنع الرجوع روه ولد السيرة كان للراهب ان يرجع في الام في الحال وقال ابو يوسف لا يرجع فيها
 حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الام وروى الولد وادوات السيرة في بدنها ثم وصيت الزايدة كان للراهب

ان يربح في سبعة وثلاثين حبة الهبته عن ملك المومر ب ل الى غيره او ملكات لا يربح الواجب وكذا لو ملك
الواجب او المومر ب ل ورواى المومر ب ل الهلكة القولى قوله من غير عين ولا يربح في الهبته من الحار لم يربح
كالبار والامهات وان علوا او اولا وان سفلا او لا ويسير او لا والبنات في ذلك سواء وكذا الاخر
والاخوات والاعمام والعمات والعميمات بسبب البقرية لا تمنع الرجوع كالبار والامهات والافوات
من الرضا ع وكذا الفرية بالخصامة كاهات النساء والرايب وازواج المسكين والبنات اذا ورسبت
المليون من صاحب دينه لطلد دينه وكذا لو كان على مسد فبائة خطا فوسبت لولى الجاية لطلت الجاية و
يكون للوايب ان يربح في الهبته استحسانا واذا يربح لولى المسد في الهبته الب لا يعود الدين والجاية في قول
محمد ربح وهو رواية عن ابي حنيفة ربح وفى القياس لا يربح رجوعه في الهبته وهو رواية الخمس عن ابي حنيفة
عن ابى يوسف اشام عن محمد بن عيسى ربحه وفى الاستحسان يربح رجوعه ولو وسبت لامة من زوجها لطل
البنات فان ربح في الهبته بعد ذلك يربح رجوعه لا يعود الكناح كالا يعود الدين والجاية وعلى قول ابى حنيفة
ربح اذا ربح المولى في الهبته يعود الدين الجاية وابى يوسف ربح استغن قول محمد ربح وقال ارايت لو كان
على عبد دين يصغر فوسبت المولى عبده من الصغير فضل الوصو وقضى ليعطى الدين فان ربح الوايب في الهبته
بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان يقول الوصو الهبته قصر فاقصا راعى الصغير وانه لا ملك لك واما
مسألة الكناح فقها روايتان عن ابى يوسف ربح فى رواية اذا ربح الوايب يعود الكناح رجلا وسبت
شيئا من ذى الرثم المحرم واحد هاسم والاخر كافر لا يربح الوايب فى الهبته لان الملك من الرجوع
المومر ب ل اذا علم المومر ب القرآن او الكتابة او كانت اعمية فاعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يربح الوايب
فى الهبته بخلاف الزيادة فى العين وعلى قول زفر ربح قسم الحرف وانما شبه ذلك لفتح الرجوع فى
الهبة وعن محمد بن عيسى فى المشتق انه لا يطل حتى الوايب فى الرجوع كما هو قول زفر وعن ابى حنيفة ربح
روايتان ولو وسبت عبد الكافر فاسلم عند المومر ب ل لا يكون للوايب ان يربح فى الهبته لان الاسلام
زيادة ولو وسبت شيئا له حل وموتة بعد ادخل المومر ب ل الى بلد اخرى لا يكون للوايب ان يربح فى
الهبة قبل ثم اذا كان قربة الهبته فى المكان الذى انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها فى المكانين كان

للواهب ان يربح في سبعة ولو ذهب جارية في دار الحرب حرمها المومنين الى دار الاسلام ليس
 للواهب ان يربح في سبعة رجل ذهب قريبا فقتله المومنين لا يربح الواهب في الهبة بخلاف لو غلبه
 الغصاة زيادة بخلاف ما حصل في الامارة او حمله وقصر عدان يربح في الهبة وان قتله لا يربح كان
 يزيد ذلك في الفتي بطل وبطل لا يرد اياهم وسلمها الى المومنين لان الواهب يتفرغها من المومنين ولا يرد
 جاز ولا يكون للواهب ان يربح في الهبة ابد الا بتجارة مستهلكة وبيعها على الواهب رجل ذهب زيادة
 المومنين لا يارب بطل حتى الواهب في الرجوع لان اسم الفرب قد زال وصار شيئا آخر فخلت ما اودع
 سويقا فباعه المومنين لا يارب فانه لا يارب حتى الواهب في الرجوع لان اسم السويق لا يارب ولم يحدث فيه
 زيادة قبل حدث فيه نقصان فلا يارب حتى الواهب في الرجوع كما لو ذهب غنمة قبل المومنين لا يارب رجل
 بعد ان غنمته يدونه المومنين لا يارب في الهبة المومنين لا يستس ابد كان للواهب ان يربح في الهبة فاش
 الب ولا يارب الا في قول الجنيبة والى بوسع رجل ذهب لرجل لو افسد اليه زنا حمله ما يستهلكه
 الواهب في الهبة المومنين لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء او قضاء وذكر في المستحق عن محمد بن
 رجل ذهب جارية وسلمها الى المومنين لم يربح فيها غير قضاء لا رضاه واعتقها لم يربح حقة قال ليس له ان يربح
 فيها الا بقضاء او رضاه وقضه في رجل يبيع ثم يستحق من المصدق عليه فاقال له يربح حتى يعقبض فانها
 مستقبلة وكذلك الواهب لدى ارم وكل شئ لا يفسخ القاض اذا رغب اليه ومنه ما ايدى كان الرجوع فيها فبشر
 الهبة مستقبلة وكل شئ لا يفسخ القاض اذا رغب اليه فاقال له المومنين لا يارب بل يارب من مال الواهب ان
 يفتقه من رقيق ذهب بعد ثم يربح الواهب في الهبة غير قضاء فزوه المرفض عليه رضاه جاز ذلك من الثلث
 ما كان الردي بقضاء يجوز ولا يبرئ من الرقيق على الواهب كذا قال بل يشرى عبدا او مقبضه ثم يهب
 لانسان مسلم ثم يربح في الهبة غير قضاء ثم وجبا بعد عبدا كان لان يرد على ماله رجل الرجوع في الهبة
 غير قضاء بشر لا الرجوع بقضاء القاض رجل ذهب بعد ان فرض العبد المومنين له فاداه حتى مع كان
 للواهب ان يربح فيه رجل وسلمها الى المومنين لا يارب في الهبة القضاة التي سميت بالقضاة كاشانه فخر الخمر
 كان للواهب ان يربح في الهبة لان سلمها اليه فقضاء اذ لا يرد زيادة وكذا الرجل في اياه ورجل جارية

نثبت نصا راجلا طولا لا يرجع الواجب لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع والمكانة تقتضى القيمة وكذا
لو كان تخفيفا فمن ادخل فيها الحسن لا يرجع الواجب بل واجب لرجل جارية مائة والواجب ان يرجع فيها
المعسوب له ويستبينها صغيرة فكثير وادوات خمر وقال الواجب لابل ربيها لك كذا كان القول لا
وكذا في كل زيادة من ولد وامتنان البناء والمخاطبة ونحوها كان القول قول المعسوب له رجل في يده دار قال رجل
آخر لقد نمت بها على واوتت لي في قبضتها فقبضتها وقال المقصد لابل قبضتها بغير ان يكون القول نفسه
ولو قال الذي في يده الدار كانت في يده فقبضت على فاجرت وقال المقصد لابل كانت قبضتها في يده
وقبضتها بغير ان يكون القول للمقصد في غايته ولو ادعى رجل عبدا في يده غيره وزعم انه كان بسببه لاني سببت
يده وكان البس غايبا عنهم فقبضته المعسوب بغير ان يكون وقال المعسوب له سببت له وقبضته باذناك كان القول
قول المعسوب له وان قال المعسوب لرجل سببت له كان في منزلك لا يجزئنا فاعترفنا بقبضته فقبضته لا يثبت
ولو قال الذي سبب لك الذي ولم يقبضه الا بعد موته وقال المعسوب له قبضته في حبيته فالتحان العبد في
يد الذي يدعي القبط في موته كان القول للوارث رجل سبب لرجل محققا فقبض المعسوب له باعرا لا يرجع
الواجب منه مائة واذا سبب احد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان القبط التحا حبيتها ولو سبب
جنبته ثم تزوجها او سبب الاجنبي ثم تزوجت نفسها منه كان الواجب ان يرجع في الهبة لان التحا حبيته
الهبة لا يمنع الرجوع ولو سبب المرأة شيئا لزوجها او بنته او سكرتها في الهبة لم يرجع وعملها واوقات
الواجب او المعسوب له بطل عن الرجوع ولو سبب احد لقريب شيئا لا يرجع في الهبة والتحان احداهما
الاخر كما في ولو سبب لاخته ولا جنبي عبدا فقبضها كان له ان يرجع في نصيب الاجنبي ولو سبب لاخته وعمره
لا جنبي كان له ان يرجع في الهبة لان الهبة وقت لمولد الاخ وان سبب لاخته كان له ان يرجع في الهبة
قول الحقيقة رج وقال صاحبها لا يرجع ولو سبب لزوجها او لغيره من مولاة الفم او من مولاة الفم
كان اخوه لا يبيعه الا بغيره لانه ذكر الكرجي عن محمد بن ان في قياس قول الحقيقة رج له ان يرجع في الهبة
قال الفقيه ابو بصير لا يرجع له رجوع لان المقصد من هذه الهبة من الرحم في جانيه والمولى حبيبا وكذا
لو كان له سبب عملا او سبب مولاة فانه لا يرجع في القياس قال محمد بن في قياس قول الحقيقة رج لا يرجع

[illegible]

ابو ابا وجده و علايرج الواسع روى انه يربح في الخدوع كما لو جعلها حطبا فانه يربح في الحطب ولو وشتا
 او بقره فذلك المربوب له كان للواسع ان يربح فيها وان ذبحها عن يدي واصفحة عند محمد بن عمرو
 عن ابي حنيفة روى ان الواسع كان له ان يربح في بيعها ان شارو وكذا وذهب عبد الرحمن كان له
 ان يربح في حصه احد هان شاء وكذا وذهب عبد الله لا حدها وصدق نصف على الآخر كان له ان
 يربح في الهبة وون لصدقة اذا وذهب اذ يربح في نصفها لا يطل الهبة في الباقي وتوا فخلق الواسع
 والمربوب له عند رجوع الواسع فقال الواسع كانت الهبة وقال للمربوب ان كانت صدقة فلا يربح
 لك كان القول قول الواسع اجل وذهب ما يحل القسمة ثم قسم ما وذهب وسلم الى المربوب له جاز
 رجلان وذهب عبد الرحمن وسلم اثم اراد حدها ان يربح في حصه والاخر غائب كان له ذلك لان
 على واحد منهما منفرد وذهب نصيبه حكاه في سفر وبارو كما وانفرد به نصيبه نصار اجل وذهب به لزيد
 اورجلان وذهب عبد الرحمن او وذهب ما نصيبه فذهب اليه وذهب ما جاز وان قال احد هان حله
 وذهب لك نصيب من الهبة فاقبض ولم يمس نصف ولم يسلم المربوب له نصيبه لا يجوز اجل وذهب
 نصف عبد بن ابي نصف فوبين مختلفين سروي وروى ابي نصف عشرة ارباب مختلفة زعل وروى
 ونحو ذلك جاز وكذا الدواب المختلفة لان الهبة والقباب المختلفة والدواب المختلفة من اجناس مختلفة
 من جملة ما لا يحل القسمة فالشروع فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب الفتيان من نوع واحد من
 جملة ما يحل القسمة فالشروع فيها يمنع جواز الهبة روى وذهب رجل شيئا ثم قال الواسع قبضت حتى
 في الرجوع لا يقطع حقه رجل وذهب لرجلين نصف درهم فقال لاحد كالثلاث والثلاثان للآخر لا يجوز
 قول ابي حنيفة وروى في قول محمد بن عمرو وكذا ان قال لاحد ما منها ستانة ولاخر اربعانة
 وقضى ليقيم اذا وذهب حده هصغير وللصغير عليه ومن تحت الهبة وسقط وبنه فان اراد الواسع ان يربح
 في الهبة كان له ذلك في ظاهر الرواية وروى هشام عن محمد بن عمرو انه يسره لكسب اجل وكل رجلا
 هبة ماله فذهب الوكيل وسلم جاز ويكرن التوكيل بالهبة فزكيا لم يسلم اذا وذهب الدين من الدين
 يسره ان يربح فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحل للمو والواسع اذا اشترى الهبة من المربوب

فانما لا ينبغي له ان يشترى لان المهر بده يستحق من الماكسة فيصير شرا باقل من قيمته لا اوله ولا
ارب رله وشيئان شغقت على ولده فله من شرا باقل من قيمته وتمايخ الواهب من الرجوع وهو
العوض اليه **فصل في العوض** المهر بده اذا عوض الواهب الهبة وقال به عوض هبتك او
هبتك اربل هبتك او قال كافيتك او فقت بها عليك به او عن هبتك يكون عوضا له
لواهب حتى الرجوع والعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان لم يعثر شيئا من هذه الاغلاط
كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى وبشرط ان لا يفسد الهبة في العوض بسبب الهبة من العوض
لان تبرع ويجوز التوفيق الا جنى كان بامر المهر بده او غير مقرر ولا يفي الواهب حتى الرجوع في الهبة
بعده فذلك ولا لا جنى ان يرجع في العوض ويسر للاجنبي العوض ان يرجع على المهر بده سواء عوض مقرر
او غير مقرر انه ان يقول المهر بده عوض فلان على اني ضامن وهو كما قال في غير العلم عن كفارة يعني او قال
ازدك اني او قال هبتك فلان ان الامر لا يرجع على الامر الا ان يقول لا الامر على اني ضامن
بجائز او قال في غير الحق وبشرط ان لا يفسد الهبة كان الامر ان يرجع على الامر وان لم يعثر على اني ضامن
وعوض لها الهبة او على وان المهر بده لا يصدق على الواهب او يخلو او عمره وقال به عوض
هبتك وسلم جاز وكون عوضا او اوجب الواهب في العوض بما لم يكن له ان يرجع في شئ من الهبة
كان الهبة فاقدا ولم يكن اجل وبه عبده لرجلين فمؤنة احداهما من فقتة كان الواهب ان يرجع في
حصته الاخر ويصح رجوعه في نفسه لغيره ولو مؤنة احداهما من نفسه وعن صاحبه لا يكون الواهب ان
يرجع في شئ من البعد لا قلنا ان التوفيق يصح من الاجنبي واذا اوجب الصغير سببه عوض الاب او الابن
او الهبة من مال الصغير لا يجوز لانه تبرع فاذا بطل التوفيق كان الواهب ان يرجع في هبته وهو كما لو استحق
العوض كان الواهب ان يرجع في الهبة اذا كانت فاقدة ولم ترد وجبر فان استحق نصف العوض لا يرجع
الواهب في شئ من الهبة ويصير كانه عوضه الباقي والعوض وان كان يسير بطل على الواهب الرجوع
ان قال الواهب اربل هبتك من العوض وارجع في الهبة لم يكن له ذلك ومن يشترى بده بعد ان
بقى من العوض وارجع في الهبة ان شارح على ثلث فزعمه بعد ان استحق نصف العوض كان الواهب

ان يربح في نصف الهبة وعنده السيد ذلك لانها ليست بعاوضة ولهذا يصح التوفيق بينهما وكثير من
جلس لهبة او من غير جنبها فان سمحت لهبة كان للتوفيق ان يربح في العوض وان استخفى نصف الهبة
كان للعوض ان يربح في النصف العوض لانه انما عوضه لسله لهبة رجل وبسبب رجل الهبة ورسم عوضه
المعرب له ورسم ملك الدار لم يكن ذلك عوضا عن ذلك وكان للراغب ان يربح في الهبة وقال
ازدح يكون عوضا وكذا كانت الهبة وارافوضه بيتا منها وقوب نصر الى سلم منه فوضه سلم
نمرا او فخر برلم لم يكن عوضا ونصر الى ان يربح في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شيئا مسلمة ثم
ظهر انها هبة ربح الواهب في الهبة وكذا كسبه الا ان كان الواهب رجل هبة فوضه المعرب له
كان لكل واحد منهما ان يربح فيما خرج لانه هبة العبد باطلة ما وذا او محجرا او اذا بطلت الهبة بطل
التوفيق وكذا الصغير او الواهب له رجل فوضه المعرب له لا يصح لانه عوض عن الهبة باطلة رجل او
رجل قويا ليس له الهبة ما جازاه المالك جازيت الهبة من المالك ودان يربح فيها لم يعوض ويكره
المعرب له وازدح من المالك محقق في الهبة يكون لصاحب الهبة الذي باشره فان كان المعرب له
عوض الذي باشر لهبة او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة من الرجوع في الهبة رجل او
رجل قويا وخمسة ودايم سلم الكل الهبة ثم عوضه التوب او الدار لم يكن عوضا عن استحسانا لان الكل
هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا وتوب رجل مستعين بمحققين يعني في العقد في مجلس وحده
او مجلس فوضه احدتهما من الاخرى كان عوضا وعن ابي يوسف ربعة امدانه لا يكون عوضا كما لو كان العقد
واحد الا ان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت احداهما صدقة والاخرى هبة فوضه الصدقة عن الهبة كان
عوضا لرجل وبسبب رجل فخطه فخط المعرب له عوضا وعوضه وقيا من تلك الخطه كان عوضا وكذا لو
وبسبب نياا وصين قربا منها بغيره او غاطت فوضه كان عوضا وكذا لو وبسبب سرقة او بغيره ثم
عوضه كان عوضا لانه صار شيئا آخر ولهذا لا يكون للراغب ان يربح في الهبة بعد ما فعل ذلك فاما
الهبة بشرط التوفيق بشرط ما باشره الهبة في الاستدراج لا يصح في المثل الذي يحتمل القسمة ولا في
بها المالك قبل القبض وكل واحد منهما ان يربح من تسليم ربعة او ما بغيره فربط بها حكمه ليس ملا يكون

رحمهم ان يرضع بها مكانه وحرمت به الشفقة وكل واحد منهما ان يرضع بالجبين وان استخفى
بواحد هاتين على صاحبه ما نبيده الحان قاطبا وعتبة الحان الحمار والصدقة لبشره على العوض فبشره له
بشره على العوض ورضع استخوان والقياس ان يكون له بشره على العوض بما سبب ارضاءها الا ان
ان كره على البين اذ ارضع على العوض كان كراجه والكره على البية بشره على العوض اذ ارضع يكون كراجه
والا كراجه باحد ما يكون اكراما باخر رجل وحب رجل جد البية طان لعوضه فربما ان تغافلوا وان
تربوا بسا لم يتردد - علم فتصل في سببه الوالد فولد والبيهة للتشخيص رجل له ابن ابنة
او اوان سبب بهما شيئا وتفضل احد ما على الآخر في البية اعموا على انه لا يفتصل بغير بعض الاولاد و
بعض في البية لان الحجة على القلب وذلك غير مقدر في حال عليه الصلوة وسلام من سوى من
في التسميم ثم فحق فيها الملك فلا تراخا في قبالة الملك ولو سبب رجل شيئا لا ولاد في الصوة وارا وتفضل
بعض سببه في ذلك على بعض لا وانه لهذا الامل عن اجماعنا مع روى عن عبيدة مع لئلا يفسد
اذا كان يفتصل لزيادة فصل في الدين فان كانا سوا بكره وروى المعلى مع عن ابى يوسف انه لا يفسد اذا
لم يقصد به الا ضرر وان قصد به الا ضرر سوى سببهم فمطل للابنة مثل ما يعطى للابن وقال محمد مع لئلا يفسد
ما يعطى للابن في الفتوى على قول ابى يوسف مع رجل وسبب محبة كل المال لولد جاز في القضاة ويكون
بما مضى رجل قال بطلت ثم اودى ثمان كانت سببه وتقال به الشبر ولدى الصغير فلان جاز وقيم
مع غير قول كارباع المومن ولده الصغير جاز ولا يحتاج الى القبول رجل وسبب ابنة الصغير وارا فتشونه
تساع الاب قال ابو نصر مع جاز ولا يحتاج الى التفريق لانها تشونه بمساع التعاقب وهو الاب ولولده
على ابنة الصغير وارا والاب كان فيها لا يجوز في قول عبيدة مع روى عن ابى يوسف مع وعلية الفتوى
لا تقا في البية وتود سببه والد ابن ولده الصغير لا يجوز وان بارع جاز رجل اتخذ ثانيا مولده الصغير ثم ارا
ان يذبح الي ولد اخر لم يكن بذلك لانه لا اتخذ ثانيا مولده الاول صاد لما لا اول حكم وعرث فلما كان
الذبح الي غير والافوا من غير تخاذه لاوله ما يترفع في ملكه لان الذبح الي الاول يحل الجارة فاما
من ذلك مع مائة وكذا الرجل اذا اخذ ثانيا بالية فابن القليلة بعد ما وقع اليه فاما وان يرضع

الى غيره فهو على تمام ان بين وقت الاحتيازة اعادة ملكه الذي الى غيره رجل جهرا سته باله فوجه الابنية
بماز الى زوجها قامت الابنية فادعى الابن كان عادية وزوجها يدعى الملك احتلوا فيه قال بعضهم القول
قول الزوج وبسببته على الاب وبه قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول
الابن لانه هو الذي دفعه والملك قال سوادنا رح عنه وبسببته ان يكون الجواب على تفصيل المكان الابنية
الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان ملكه ينف عن الاعارة وان كان من اوساط الناس لم يكن القول
قوله الاب منه هو الذي دفعه وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر امرأة لها مهر على زوجها وبسببته المهر
الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح هذه السببته لان سببته الدين من غير من عليه الدين لا يجوز
او او سببته وساطت ولد على القبض فتوزر لصغير الملك للولد او قبض ولا يجوز للاب ان يستبنيان
ولده الصغير من غير عوض ولا نها تبرع سببته ام ولد وبسببته اجنبى للصغير سببته فقضيت سببته بكون الاب
كان الصغير في عياله ولم يكن **فصل في قبض الهبة للصغير** اذا وب اجنبى للصغير سببته فقبض الهبة
والقول للاب فان مات الاب او فاب غيبة منقطعة كان ذلك كوصي الاب لانه بمنزلة الاب وصي
من الجدة فان لم يكن له وصي ولا اب فقبض الجد اب الاب ثم بعده وصو الجدة ولا يجوز قبض غير هؤلاء الابنية
الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر العم وعياله فوسبب للصغير سببته ووصي الاب حاضر فقبض
بيل لا يجوز قبضه لان الوصي بمنزلة الاب وان قبض الاخ او العم او الام والصبي في عياله حسب ولا يجوز
وان قبض ذلك الاجنبى الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغير في بيت زوجها فوسبب اجنبى لها
سببته قبض الزوج جاز وان كان الاب حاضر ولو قبض الاب يجوز ان يمسكها وان كانت هي في بيت زوجها ولو
كان الصغير في عياله الجد او الاخ او الام او العم فوسبب له سببته قبض الهبة من كان الصغير في عياله ولا
حاضر خاتمت المشايخ رح فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج والصغير حاضر والجد
الصغير يقبل القبض فقبض الهبة جاز قبضه ويبيعها القاض حتى لا يربح الواسب في الهبة ولو قبض الملقط
الملقط والمقسط في عياله ليس له احد سواه حال قبضه وكذا لو كان الصغير في عياله اجنبى كان له ان يبيع
من القبض والمقسط ان لم يلقط الى غيره في تسليم الاعمال ولا يكون لاجنبى ان يستره وبه الفصل

في سبب المرأة مهر من الزوج بطل قال المرأة قول وميت لك مهرى فقلت
هي ابنة دختن العربية قالوا لا تصح ثم لم يصب له سبب فزواجين هذا والطلاق والطلاق او المهر على المرأة
في مات طلقت نفسي او قيل لم رجل قد طلقت امرأتى او عقلت بعدى فقال ذلك وقع الطلاق لثبات
والعرف ان الرضا شرع جواز له سبب ولا وقوع الطلاق والطلاق وهذا هو المطلق كذا او عقلت
يقع الطلاق والطلاق ولو اكره على الهبة فهو لا يقع قال الفقيه ابو الليث روح مندى لا يقع النكاح
ايضا اذا كان مهر دفنا بطل وروى قال بعده ميت حرم ولا يعلم ان هذا اتفاق عمن في القضاء ولا عمن
فيما سبب بين المدعى امرأه تريد ان تب مهر من الزوج ولا يقع ميثبها ولا يبرأ زوجها قالوا
الصالح بس اذن زوجها من المهر على عوض لم توفه ولا تطر الى بطل الصلح حتى تب مهر من
زوجها ثم تطر الى بطل فزوجه بخار الزوية في مهر على الزوج كما كان وتبطل الهبة رجل مات زوج
مهرانه امرأته تحت ميثبها ومهرى الزوج لان الدين لا يسقط بالموت وقبول المدعى لا يسقط
بخار الزوية ففحمت الهبة من نفقة وميت مهر من زوجها مات قال الفقيه ابو حنيفة روح الخانات عند
الهبة تقوم على جهتها وتزوج من غير من لها على القيام فهي بمنزلة صحيح يبيع ميثبها امرأه ماتت زوجها
مهرى منك على ان كل امرأة تنزوجهما تحت امر ابى فان لم يقبل الزوج ذلك طلقت الهبة
وان قبل ذلك في المجلس جازت الهبة ثم ان فعل الزوج ذلك فله الهبة ماضية وان لم يفعل لم تكن له
عند البعض من ائمتنا انه على ان لا يزوج نكبات عقلت تزوجت او لم تزوج امرأه قالت زوجها
انخذ الزوية وقت الجواز فافقهما فانقص ذلك من مهرى قال الفقيه ابو بكر البجلي روح الامر كما كانت
بطل من امرأته المرفضة من الميسر الى ابوها وقال الزوج ان ميت لم يهرك بنكاح الى ابويك
فقلت المرأة افضل ثم قدمها الى الشهد فميت بعض مهرها وادعت بصدقة البعض على الفقراء
او غير ذلك لم يمتها الى ابوها قال الفقيه ابو حنيفة روح الهبة باعلاذها بمنزلة المكرمة امرأة
ماتت زوجها وميت مهرى ان لم تقبل فقبل الزوج ذلك ثم طلبها بعده ذلك قال ابو بكر الاسكاف
وابو القاسم الصفار روح الهبة فاسدة لانها تعلق الهبة بشئ محظوظ وانما كانت ميثب

وحيث شك مهرى على ان لا يظلم فقبل الزوج صحت الية بالقول لان هذا قليل من الية القبول فان
قبل ثبت الية فلا يعود المهر بعد ذلك وممن نظير ما قال لا مرة انت طالق ان دخلت الدار لا طالق
الم تدخل ولو قال انت طالق على دخولك الدار فعالت قبلت وقع الطلاق وقال محمد بن مقاتل
رجح في مسئلة المهر على حاله اذا طلب لان المرأة لم ترض الية الا بعد الشرط فاذا كانت
الشرط فان الرضا اما الطلاق فالرضا فيه بشرط حواله لعل على هذا ما ذكر في كتاب الحج اذا ثبت
المرأة مهر على الزوج على ان يحجرها وقبل الزوج ذلك ولم يحجرها كان المهر عليه على حاله والقول
على هذا القول قال مولانا رجح ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة المهر ووجه ذلك ان في
مسئلة الحج لا بشرط بل بشرط شرطت في حق عليه فيكون هذا بشرط الية بشرط العوض فاذا لم
يحصل العوض لا تتم الية اما في مسئلة المهر شرطت عليه ترك المهر وترك المهر لا يصلح عوضا فالأمر
رجح ثم ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه ان يظلمها فقبل الزوج ثم فسر بها كما ذكر وعنده ان المهر هو
المهر اذا فسر بها فغير من اما اذا فسر بها بغيره فليس هو المهر لان ما كان محالاً يكون ظلماً امرأة
وسميت مهر بامن زوجها ليقطعها في كل حول ثوباً من قبل الزوج ذلك مفسر حواله ولم يقطع
قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رجح ان كان ذلك شرطاً في الية فمهر على حاله لان
هذا بشرط الية بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا يصلح الية وان لم يكن ذلك شرطاً في الية فمهر
مهر با ولا يعود بعد ذلك وكذا لو سميت مهر على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الية باطله ويكون
بشرط الية بشرط العوض بطل قال لامرأة ابراهيم عن مهر كحى اربك كذا وكذا فابراته ثم سلم
الزوج ان يهب منها ما قال كان المهر عليه لا كان امرأة سميت مهر بامن زوجها على ان يسكنها ولا يظلمها
فقبل الزوج ذلك ثم طلقتها قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رجح ان لم يكن ذلك
للمساك وقال لا يعود مهر على الزوج وان وقت وقتاً وظلماً قبل ذلك الوقت كان المهر عليه
على حاله فقبل لا اذا لم يوقت لذلك وقتاً كان قصده ان يسكنها ما عاش قال نعم الا ان العبرة بالظلم
اللفظ فانه ذكر في كتاب الرضا يارجل اوصلام ولده ثلث ماله ان لم تنزله فقبلت ذلك ثم

تزوجت بعد انفقار عاتقها بزواج فانها تسحق الثالث لحكم الوصية امرأة وميت مهر من زوجهما
 ان لا يطلعا قبل الزوج قل فلف من تحت الهبة طلقها او لم يطلعا لان ترك الطلاق لا يكون عوضا
 بعقبة زوجه هبة بشرط فاسد والهبة لا يطلعا بشرط فاسد وذكر في النزول اذ قال
 زوجهما تركت مهرى عليك على ان يطلعا امرى سیدی فضل الزوج ذلك قال مهر اعلیه بالم طلاق
 نفسها ووراثات المرأة كالمين زواج حثيم فبك ازمن بازوار ان لم يطلعا لا يبرأ من المهر وانهما جعلت المهر
 عوضا من الطلاق قال لم يطلعا لا يبرأ المرأة اذا رأت ان تزوجهما الذي طلقها فقال بها المطلق لا تزوج
 من تيسر ما لك على فميت مهر الذي عليه على ان يتر زوجهما ان ان يتر زوجهما فانها مهر اعلیه على حاله
 تزوجهما او لم يتر زوجهما لانهما جعلت المال على نفسها عوضا عن الكفاح والعوض لا يكون على المرأة هبة
 تقول زوجهما انك تيب عن كثير انان كشت مني ولا تب فقد وميت منك الحائض الذي لا ينفق
 كان كذا انك لم تهبها زواج فاطمها فانها لم تهبها على غنم اوجه ان كان كلامها عدة منها لا يست
 طالع لا يكون الحائض للزوج لان باوعد لا يملك وان كانت وميت منه وطلعت اليه والزوج
 وعدا ان يكت منها يكون الحائض للزوج لانها وميت طالع ولم تعلقها بشرط وانما بشرط عليه
 شرط فاسد والهبة لا يطلعا بشرط فاسد والرابع الثالث ان تقول المرأة وميت منك
 الحائض ان كشت مني فقبل الزوج ذلك كانت باطلا لانها طلعت الهبة بالشروط والهبة لا يطلعا
 فقبل بشرط والرابع ان تقول المرأة وميت منك على ان تكت مني قال ابو القاسم
 استغفار من في هذا الوجه يكون الحائض للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير من قيا تقدم لا
 يكون للزوج والا فاعاد على ما قال لانها ما رزيت الهبة الشرط والرابع الخامس ان تقول المرأة
 زوجهما على ان يكت منها على ان يكون الحائض هبة للزوج وفي هذا الوجه لا يكون الحائض للزوج
 ايضا فاصح باطل رجل يرب رجل ارضا وسلمها اليه وشرط ان ينفق المهر يرب له على الزوج من
 الخراج كانت الهبة فاسدة بخلافه اذا كانت الهبة كرا وشرط ان ينفق المهر يرب له على الزوج
 من ثمرته فان ثمره تسحق الهبة ويطلعا بشرط فاسد وذكرنا رجل قال لديرته ان لم تعفني مالي عليك

حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه قليل من البهائم لا تخضع للعقوبة ولو قال رب الدين اذ انت فانت
 في حل فهو جائز لان هذه وصية وتوالت زوجه المرضي ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهر
 او قالت مهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاضة وتقليد ولو قال الطالب لذيون اذ مت
 فانبرني من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطلب ولو قال ان مت فانبرني
 من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاضة كقولك ان دخلت الدار فانت برني مالي عليك لا يبرأ ولو قلت
 المهر فنت زوجه ان مت من مرضي المهرية عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت
 من ذلك المرضي كان مهر على زوجه لان هذه مخاضة فلا يصح **فصل في صدقة رجل ثا**
اراد ان يقصد بالدرهم التي موه على الفقراء قالوا ان كان لم يقصد على الفقراء لا يصير على ثا
افضل لانه نزلت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصير على
الصدقة فلا اتفاق على نفسه افضل لاروى ان رجلا جارا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عند
برياري رسول الله فاذنوا لي صنع به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال الرجل حسبي آخر فقال
عليه السلام انفق على عيالك فقال حسبي آخر فقال تصدق به رجل في يده درهم فقال له عليه
السلام تصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها قال يصير جاز وان لم تصدق حتى يهلك تلك الدرهم
يده فاشي عليه رجل اخر كسرة الى سكين فلم يجده قال الحسن البصري رح يضيها حتى يحكي آخر فان
اكلها اطعم ثلثها وعن ابراهيم النخعي رح مثل هذا وقال عامر الشعبي رح هو باجبار ان شار ثلثها وان
لم يضيها وانما خرج للصدقة لا يكون صدقة الا بالذخ الى الفقير وقال مجاهد رح هو باجبار ان شار ثلثها
ان شار النخعي وان شار لم يضي وعن عطاء مثل هذا وبهذه الفقيه ابو شي رح وسئل عن المكدي
الدين ياكلون الناس الخافوا بالكلون سرفا قالوا لم يظهر ان ما يقصد عليه متيقها في المعصية او
هو مخي لالباس بالصدقة عليه وهو باجور في نيته انه لا يدخله وروى ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن كثر السوال فلم يجز قال عليه السلام من ربح قلبك عليه عن محمد بن مقاتل رح
مثل ذلك رجل قال لا خير من صدقة تصل الى من اباك فعلى ان تصبه قال محمد بن مقاتل رح ان

يجب ان يشاء جيب عليه ان يقصد قربة وان اذن له ان ياكل من طعامه لايكل له ان يقصد قربة وانما
 ياكل له ان ياكل طعامه بل يقصد على المرأة مسقة لها دون موصوفات محمد بن مسلمة روح النجاشي الزيد
 يروح عليها في القنفة فهي نوسرة بنابر الزين من قال الى الى الى المالكين صدقة ان قلت كذا ودية
 الناس وكون قال يسير مع قال البرقيفة مع لا يدعل فيه الامانة واما المال في التجارة وبل يقصد
 من يهب ورواه في الجوز ذلك ويصل الى الهبة لا جاز في الاخبار ان المولى اذا قصد قربة من يهب
 يست له قناني تلك الصدقة ابله على طبق من الفرو او افضل الصنعة شيئا من الثمن لمن يكون له ثوب
 ذلك احلوا فيه قال ابو بكر الاسكاف روح حسنة تكون له دون ابويه بقوله تعالى وان ليس لنا من
 الاموال شيء وانما يكون لولده من ذلك اجر تسليم والارشاد وادخل ذلك قال بعضهم حسنة تكون
 له بوجه لاروى من الحسن بن مالك فانه قال من جمل ما يستغفر به المرء بعد موته ان يترك ولده اكل القمح
 والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان يفيض من اجر الولد شيئا واحلوا في يقصد على سائل المحي
 قالوا لا ينبغي ان يقصد على السائل في المسجد الجاهل لان ذلك امانة على اذى الناس ومن حلف
 بن ابي بسل قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من قصد على سائل المسجد ومن ابى بكر بن الصقل
 قال هذا افس واحد يحتاج الى سبعين نلسا لكون لك سبعون كفارة ان لك افس افس
 ولكن يقصد قبل ان يدخل المسجد اوبى با حرج منه ومن ابى مطيع السلي مع لا ياكل للرجل ان لا
 سائل المسجد فانه من الرعية المروية عن الحسن البصري روح فاما ان سائل لا يتخطى ارفاقه الناس
 لا يبر من يدى المصلى ولبال له لانه لا يسأل الخا قال باس له بالسؤال وان قصد على بطله روى
 ان السؤال كالتوايأون على عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روى ان عليا بن
 يقصد في جماعة ومو في الركوع فدهد الله تعالى بقوله ويرتقون الركوة وهم راكعون وانما سائل
 يتخطى كتاب الناس ويبر من يدى المصلى ولا يزال فالتصدق على مثله كروه ومن ابن المبارك روح
 قال يحسب ان سائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يطع له شيئا ان الدنيا شئيس فاما سائل لوجه الله
 فله نظره الله تعالى فاما ليطر له زجر او لا فاما اخراج الى مال ولده فاما انما في المصكران للوال

للوالد الخراج ان ياكل مال ولده غير القيمة وانما له في المصارفة من احتاج الاسباب الى مال ولده فان كان
 له مال في بلده ولم يكن به مال كان له ان ياكل مال الولد بالقيمة وانما له في فقره ياكل غير عرف من دلال الفقير ان
 يبيع مال ولده لعل نقته رجل يرويه في الصحراء او في المفارقه ومهما من المال ما يغني لاسد هامن كان اوكي
 منها بهذا المال كان الابن اولى به لان الاب لو كان اقل هذا المال فان على الابن ان يسبق اياه ويستغنى
 يسبق اياه وموت مومن يطهره فغيره ما لنفسه وان شرب موم لم يكن مومينا للاب في قتل نفسه به انما يجره عليه
 احد ما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل نفسه اعظم وزرا وانما اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء وجب
 انه لو امره لا يفعل قالوا يسبني للوالدان يقول للولد على سبيل المشورة خوب ايدك سرگر نلان كاريكني
 لانه لو امره بذلك وبما يصير عاقبة عقوقه العتوق ولا بأس للاب ان يصيب على ولده او قتل غيره
 لان الانسان محمول على ذاك طبعا قال عليه الصلوة والسلام انما انا بشر تنكلم ارفع يدي عنكم انما انا بشر
 غضب بالغضب البشير والله اعلم **كتاب الوقف** الوقف جائز عند غالب المجتعية وابي يوسف و
 محمد وزفر والحسن بن زياد ومن ذكر الاصل كان ابو حنيفة رحمه لا يحجر الوقف ويضام به اللفظ عند
 بعض الناس فقال عند اخيه حنيفة رحمه لا يحجر الوقف ويسر كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمه اذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف لا الى ملكه وعند ابي يوسف رحمه يزول بغير وقول الواقف
 ولا يحجزه بغيره ولو مات لا يورث عنه وعند محمد رحمه لا يزول ملك الواقف الا بالاسلم الى المتولي او ابيه
 المتوفى عليه وعند اخيه حنيفة رحمه يحجز الوقف جوارا لعاره قصر المنفعة الى جهة الوقف ويحق العين
 على ملك الواقف لانه يبرج عنه ويجز بغيره وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بغيره فحينئذ حسم ما قضاه
 القاضى لم يرد لانه مجتهد في علم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يريد ان يبرج عنه فتنسأ بغيره بغيره عدم الامر
 بخصمان الى القاضى فيقضي بغيره وان ملكا رجلا يعلم بغيره الوقف بينهما والصحيح ان يحكم بالحكم لا يرفع
 الخلاف وللقاضى ان يطلبه او بغيره الثاني للزوم الوقف عند حنيفة رحمه الله ان يخرج بغيره بغيره الوقف
 فيقول وصيت بكذا وادى بكذا ونحوه او يقول جعلت بكذا الدار وقاضى قد قاضى بكذا على المسكين
 وكذا لو وصى بان يوقف بغيره من الثلث في قولهم وعندنا الوقف لازم بغيره المتكلمات والناس لم

باخذوا بقول الخبيثة روح في هذا الاكل المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعجوبة من قول
 اناس اتجاوا را بجات والجات اوها وقت الخليل سلمة الله وسلامه عليه فصل في
 القاضى الوقت احد ان يقول ارضي به صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا سئى لهذا الوقت
 ان يصدق باسما على الفقراء ولو باعها وقصدت بثمنها جاز الله كما لو باع الى الزكوة وادى الزكوة من
 الثمن ولا يجزى القاضى على الصدقة لان هذا ينزله الله بالصدقة عند الكل ولو قال ارضي ديني حدود
 موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجيزي الوقت وقال ابو يوسف روح يجوز ويكون وقتا على المسكين
 ولو قال وارضى به موقوفة صدقة او صدقة موقوفة لم يزد على ذلك جاز في قول ابى يوسف رحمه
 الله الى الراوى روح ويكون وقتا على الفقراء وقال يوسف بن خالد القتيبي روح لا يجوز المقتل و آخر بالكل
 ابدأ بالصحيح قولى صحابنا روح لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولا انظر
 الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الابدان ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة حارة عند عامة العلماء روح الا ان عند
 محمد روح يحتاج الى تسليم على قول الخبيثة روح يكون هذا بالصدقة قبل الارض ويصح ملك الوقت
 ماله لو مات يكون ميراثا ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حرتي لم يزد على جاز عند محمد الا ان
 عند الخبيثة روح ما دام جاز كان هذا بالصدق بالكله فكان عليه الزمان بانزوله ان يرجع عن ذلك
 يرجع حتى مات جاز من الثالث ويكون سبيله سبيل من اوصى بجذره بعد الانسان فان المدة تكون
 للموعدة والرقبة تكون على ملك المالك حتى لو مات الموصى والمدة يصير لغيره او يرثه المالك الا ان
 الوقت لا يتوهم القطار الموصى لهم وهم الفقراء فيستأبد به ارضيه ولو قال ارضي به وقت لم يزد على
 ذلك قال الفقهاء ابو جعفر روح كان ابو القاسم الصغار روح يقول هو على الاعطالت الذي ذكرنا في
 قوله موقوفة ولو قال ارضي به محرم صدقة جاز يكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان الحرمة بمنزلة
 قوله موقوفة في لغة اهل المدينة ولو قال حبست ارضي به او ارضي به حبس لا يكون وقتا في قههم ولو قال
 حرت ارضي به او حبست قال الفقهاء ابو جعفر روح هذا على قول ابى يوسف روح كقوله موقوفة ولو قال
 حبس موقوفة حبس وقت فهو باطل ولو قال حبس صدقة قال الفقهاء هذا روح ميسر ان يكون منبر

بنيته قوله صدقة موقوفة وتو قال هي موقوفة صدقة في ابد اجاز وان لم يذكر الصدقة ويكون قصدا على
المساكين وكذا قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل ابد وكذا قال موقوفة لوجه الله تعالى
او موقوفة لطلب ثواب الله ولو ادعى بان الوقت ثلث اربعة بسد وفاته صدقة في ابد ايكون وصية
بالوقف على الفقراء وتو قال ارضيه صدقة موقوفة على فلان صح وبصيرت يرو صدقة موقوفة
على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء لان فلان فلان ما وام جيا وكذا قال صدقة موقوفة
على فلان ابد او قال على ولدي ابد لان الجواب كذلك لانه يصح من غير ذكر الابد في ذكر الابد او في
دلى قول يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان فلان
لا يابى فياخذ لفظ وكذا قال ارضيه موقوفة على وجه البر او على وجه الخير او على وجه وجه الخير والبر
ايكون وقفا صح على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة وتو قال ارضيه موقوفة على الجهاد او في
الجهاد او في الفرو او في الكفان الموني او في حق الفقراء وغير ذلك من سبيل البر كما يابى فان يصح و
ايكون وقفا على ذلك سبيل قال الفقيه بن عمر بن محمد السدي ذكر في موضع الحاجة على وجه تبابه
اي عن ذكر الصدقة وكذا قال موقوفة على ابا سبيل لانهم لا يقطعون ويكون الفقراء ابا سبيل
دون اغنيائهم بنسبة خمس الغنية تصرف الى فقراء ابا سبيل وون اغنيائهم وكذا قال على ابو
او على المغطى صح لانهم يابى دون ويكون فقراءهم وتو قال ارضيه موقوفة على فقراء فرائي لا يصح وكذا قال
على ولدي لانهم يقطعون فلا يابى الوقت وبدون التاب لا يصح الا ان يحيل آخره للفقراء وتو قال
فقراء بني فلان او على تياي بني فلان فالحقوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يابى
لا يحصون صح وبصيرت بنسبة الوقت على التياي مطلقا وعلى الفقراء مطلقا فرق ابو يوسف بين قوله
ارضيه موقوفة على وجه خير بقوله ارضيه موقوفة على وجه الخير وكذا قال ابو يوسف في مطلق قوله موقوفة بنسبة الى الفقراء
من فافاذا ذكر قوله صار مقيدا لما يقى الوقت وتو قال ارضيه على مسجد قوم بايعائهم ولم يحيل آخره
لما كان اختلاف المشايخ فيه قال محمد بن سنان يعني ان يكون هذا على اختلاف بين اصحابنا راجع
قول محمد بن لا يصح وعلى قول ابو يوسف يصح لان محمد بن عمر بن اذ اخرج ما حول المسجد مستثنى

عنه فهو رآى ملك ابائى فليأتاه ويغسل يديه ويضع يده على المسجد بعد خراب ما حوله مسجد فيكون مؤبدا
 قال ابو بكر الاسكات ربح يميني ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقت على المسجد يكون وقفا على عمارة المسجد
 والمسجد يكون مسجد ابدا دون البناء فلا يكون عمارة له بناء فلا يصح البناء على الوقت وقال ابو بكر بن ابى
 البليغ ربح يميني ان لا يصح هذا عند الكل لان البناء وان لم يكن مسجد يصير سببا للمسجد الاتصال
 فيصير المسجد ملكا لا ترى ان البناء حال الاتصال يستحق التشفة من التيقنة فيكون بناء المسجد بمنزلة
 جز من المسجد فكان الوقت على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجد او بمنزلة زيادة في المسجد
 قال العفيف ابو عيسى ربح هذا القول صحيح الى ولو قال ارضيتموه صدقة لاتباع يكون نذرا بالصدقة
 ولا يكون وقفا لان قوله صدقة عبارة عن الصدقة واذا اراد الرجل ان يعقب ارضه على المسجد
 عمارة المسجد والمباح اليه من الدمن والمصبر وغير ذلك وجب لا يراد عليه الا بطلان القول وقتئذ
 انه ليس بصدقة ولا يجوزها ولا يفتاها وقفا مؤبدا في حيواتي وبعد وفاتي على ان يستعمل ربي
 من غلاتها بانية عمارة الوقت واجز القوم عليها واذا ارضيتها فاقبل من ذلك يصرف الى عمارة
 المسجد وبنائه وقصيره وما فيه مصلحة المسجد على ان لا يقيم ان يصرف في ذلك على ما يرى وادواستغنى
 به المسجد يصرف الى فقراء المسلمين فيجوز ذلك لان حسن هذه القرية مما لا يحفظ ويبيع بالبيع الاسلام
 ان اراد زيادة متهيا على ذلك حكم الحاكم حتى يعقب القاضى بلزوم الوقت وبطلان الرجوع لان الوقت
 والحال رضا قال ابى المودت عند الحقيقة ربح لا يكون لازما للحال لان يسيده لان غنة الوقت
 المنصاف الى ابى المودت بمنزلة الوصية المقتضية بعد الموت والوصية لا تلزم حالة الحيلة وانما تلزم
 بعد الموت كالوصية بخدمة بعد تلزم بعد الموت لبقوله واذا قضى القاضى بلزوم في الحال وبطلان
 الرجوع بعينه لانما عند الكل قال خمس الائمة الحسن ربح اذا خاف الواقعة ان يبطل وقفة بعينها
 فليترحم عن ذلك حتى ياتى حله ما ذكرنا من حكم القاضى بلزوم وذلك ان الوقت بعد الوقف
 يستلزم الى المتولى بخلافه الى قاضى بلزوم الوقت ويطلب منه حتى يعقب بلزوم الوقت فاذا
 عند تقبضه لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد وهو ان كتب قضاء القاضى بلزوم الوقت

في جعل على حصة ويشهد الشهود على ذلك وكتب ذلك في آخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر
 الوقف بعد الوقف وتسلم فان البطالة قاضى وغيره بوجه من الوجوه فهدد الارض باصلها وتجميع ما فيها
 وصية من فلان الوقف يباع فيستصدق ثمنه على الفقراء والمساكين لان القاضى انما يطيّل الوقف
 بعد موت الوقف عند خصومة الوارث او الحرّيم ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الوقف وكتب مقدم
 ذلك فلا يشتمل احد بالبطالة لعدم الفائدة والوصية مما يحل التملك بالشرط فاذا البطالة قاضى من
 القضاء يصير وصية يصير من جميع ما لم يذكر في آخر وقف الاصل قال ثمر الائمة الشرح بكذا
 والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الوقف ان قاضيا من القضاء قضى لزوم هذا الوقف
 فذلك لا يشترط ولا يحصل به المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضى الذي يريد البطالة ولو لم يكن القاضى
 قضى لزوم الوقف يكون باقراره وكذا بخضه ولا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود انما يريد اجتهاد
 هذا القاضى ان القضاء والا مارة من الجهول لا يقع فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من المتأخرين ان
 قال اذا كتب في آخر الصك وقد قضى بوجوب الوقف وزومه قاضى من قضاء المسلمين ولم يسم القاضى
 يجوز ذلك هذا القائل يلفظ بمسرح في الكتاب اذا خاف الوقف ان يطله القاضى فانه يكتب في
 صك الوقف وان حاكما من الحكام قضى لزوم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب اسم القاضى وسببه يمكن معرفة
 ذلك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك بعصر القاضى في ذلك الزمان معلوما فيرفع
 الجاهل قال مرساى وجميع ما قال ثمر الائمة الشرح ان يكتب في صك الوقف ان قاضيا من
 القضاء قضى لزوم هذا الوقف ويطال من الرجوع الى الشرح فان مجرد ذكر في الزايدات رجل
 اقام شاهدين يشهدان ان هذا المدعى وارث فلان لميت لا وارث له سواه ثم مات الشاهدان او غابا قبل
 ان يسألها القاضى عن سبب الميراث فان القاضى لا يقضى بهذا الشهادة لان سبب الوارثة مختلف فلا
 يدري القاضى باي سبب يقضى ولو ان هذا المدعى اقام شاهدين انه وارث فلان لميت لا وارث له سواه
 فان قضى بذلك فلان بن فلان بن فلان نصيبه وارثه لا وارث له سواه واشهدنا على قضاءه ولا
 ندري باي سبب قضى القاضى وارثه فان القاضى سأل المدعى عن سبب الذي قضى به فان سببهم

يقتصر الميراث فيه الاستدلال نكاح المسلم له لا اراد ان ثبت نصا العاقر من غير طهره في القام
 بالاسم وانفسه لم يكتف بقوله ان قاضيا من القضاة قصر ما رواه عنه كذا في هذه المسئلة ونزل
 قاضيا من القضاة قصر ما رواه عنه الوقت لا يكتفي رجل قال حلت ثمانية واري هذه الساكن يكون نذرا
 المقصود في النذرة ونحوها حلت هذه الدار للساكنين كان نذرا المقصود عين الدار للساكنين للحال وهو
 اعلم باب الرجل يحل داره مسجد او خان او سقاية او مقبرة قال محمد بن وهب قيس قول الجعفي
 انه نزل مكة قبل ان يسلم وانه احد خمس الائمة ليسبح روح ثم انزل في المسجد ليسل فيه بالجماعة باذنه
 وعن الجعفي روح فيه روايات في رواية الحسن بن بشر طرية او الصلوة بالجماعة باذنه اثنان فصلا
 لا قال محمد بن في رواية اخرى عن الجعفي روح اذا وصل واحد باذنه يصير مسجد الا ان بعضهم قالوا اذا
 وصل فيه واحد باذن اقامته وفي ظاهر الرواية لم يذكره الراية وانما يكتفي بصلوة الواحد لان
 المسجد من الله تعالى او من عاتقه لمسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل
 وتصحيح رواية الحسن بن لان قبض كل شئ وتسليمه يكون بحسب ما يمين به وذلك في المسجد باذنه الصلوة
 في الجماعة اما الواحدة بصل في كل مكان وعلى قول الجعفي روح يسلم البشير طرية في المسجد ولا في
 غيره من الاوقات ناذرا قال حلت هذه السجدة او اذن الناس بصلوة فيه بجمعة ذلك ثم على الرواية في
 البشير طرية او الصلوة بالجماعة عند الجعفي روح اذا بى مسجد او صلى فيه وحده لم يصير مسجد الا
 به قال بعضهم يصير مسجد لان محمد بن كوني الكتاب ان على قول الجعفي روح لا يصير مسجد احيى بصل فيه
 ونزل ليسل فيه فعل المسلم عليه غير دخل فيه اباني وغيره وقال بعضهم مسلوته لا يكتفي وهو صحيح لان
 الصلوة اما بشرط لاجل فبعض العامة وقبسه لا يكتفي فكذلك الصلوة ولو بى مسجد او سلم الى المتولى
 بى يصير مسجد اقبل اداه بصلوة له رواية فيه عن اصحابنا روح وثقلت المشايخ روح فيه قال بعضهم يصير
 سجدا يتم كما يتم سائر الاوقات لمسلم الى المتولى وقال بعضهم لا يصير مسجد الا بتسليم الى المتولى وهو
 متباعد خمس الائمة ليسبح روح لان قبض كل شئ يكون باليمين به كبعض الخان يكون بنزول واحد من
 الامارة فيه باذنه ولو قبل ارضه سقاية في حيوة كان له ان يرجع فيها وتسليمها يكون بالاستيفاء منها

منها وكدلك الحرفين والبر وكرم داره وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا في مقبرة التي دفن فيها
فانه لا يرجع فيها وقال ابو يوسف لا يرجع في مقبرتها وقال محمد بن ان دفن فيها انسان فلا يرجع فيها
ناخذ في ذلك يقول ابي يوسف رجع وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رجع وان خرجنا
لابا السبيل واذن للناس بالرجوع في قبره فلا يرجع فيه رجلا ولا رجلا ولا رجلا ولا رجلا ولا رجلا ولا رجلا
وان يصلي فيها جماعة فاما ان امرهم بالصلاة ابداد امرهم بالصلاة فيها جماعة ولم يذكر الابد الا ان
اراد الابد ثم مات لا يكون ميراثه وان امرهم بالصلاة شهر او سنة ثم مات يكون ميراثه لانه لا بد
من التابيد والتوقيت ياتي في التابيد او جعل داره مسجد او جعل داره مقبرة او دارا مائة فان
له الرجل واقام وصلى وحده كان مسلما لان الصلاة باذان واقامة كقائمة الجماعة وهذه الجماعة
او وصلى واحد من اهل المسجد باذان واقامة لا يكون لمن لم يجز عبده من اهل المسجد او الصلاة فيها جماعة
عند البعض فتولى المسجد اذا جعل المقبرة الموقوفة على المسجد مسجد او وصل الناس فيه سنين ثم ترك الصلاة
فيه وايجد منزلا مستقلا جاز لان المتولي وان جعله مسجد الا يصير مسجد المسجد اتخذ للصلاة الجائزة
صلاة ايمد بل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ رجع فيه قال بعضهم يكون مسجد احتج لومات لا يورث
وقال بعضهم اتخذ للصلاة الجائزة فهو مسجد لا يورث عنه واما اتخذ للصلاة ايمد لا يكون مسجد مطلقا
واما يوطر له حكم المسجد الا في دار الامام وان كان منفصلا عن الصفوف واما في باسرى ذلك ليس له حكم
المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال او الصلاة لا غير وهو واجبا سواء يوجب بناء المكان عما يوجب المسجد
حيثما طار رجل قال حبلت بجر حتى نزه له من سرج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو حنيفة يصير
الحجرة وقفا على المسجد اذا سلمها الى المتولي وعليه الفتوى وليس للمتولي ان يصرف القفاة الى غير ذلك
وعن محمد رجع عن ابي حنيفة رجع اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم جاز ولا يكون له ان يرجع ولو قال نزه
الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم رجع لا يصير للمسجد رجل قصد بداره على المسجد او على طريق المسلمين
الحلوقية والفتوى على انه يجوز وذكرنا طي رجع انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اخطى ورام في عماره
المسجد ومضاج المسجد ونفقة المسجد قيل بانه رجع ويتم بالعقب رجل ارض شي عماره المسجد في ارضه

بصرف ذلك المال قال انما قسم روح البصر فما كان من هبنا دون الترسين قبل له لا يضر
 ذلك المال في المارة قال ذلك من بناء المسجد وحق اليك الجاني روح انه سئل عن الوقف على المسجد يجوز
 لهم ان يبنوا منارة من غلة المسجد قال نعم ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان لهم غلة بالاسر بوان
 كان مجال مسجد الجيران الاذان فيمنارة فلما ادى لهم ان يضلوا اذلك وليس للقيم ان يجز من الوقف
 على عمارة المسجد بشرط ان يفتش المسجد من ذلك ووقف يكون فصارا على اوصاف ثلث اولا على ابر على
 ان يسجد المسجد من ذلك قال الفقيه لو كبر حجج بجزء لا يجوز ان يزا على سجد المسجد لان ذلك امر
 سوا كان في رمضان اذ في غيره ولا يرب المسجد به او بعبادة ووقال اوصيت بثلث مالي للمسجد قال ابو يوسف
 نعم هو باطل حتى يقول يفتي على المسجد وقال محمد بن موحا بن موكرونا طفي روح اذا وقف مال لا صلاح
 للمسجد يجوز وان وقف لبناء نفسا طيلة او لا صلاح العرفي والحكم العرفي او التحا والسعيايات والحيات
 المسلمين ولت اولا كان لهم لا يجوز وهو جائز في الغنوي وتعمل ارضه اصدقة موقوفة على امرت مسجد
 ومن بوابه وزيت قوايله والنجاح اية ذكر النجاسات انه باطل لانه يخرج بطل المسجد ولا
 يحتاج الى المنة فان راو على ذلك وقال فان استثنى عن المسجد كانت الغلة للسالكين جاز لانه ما يابا وتو
 كانت الارض فاعلى عمارة المساجد وعلى امرته المقابر جاز لان ذلك مالا يقطع ارض من وقف مسجد
 عمارة المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للعرف او ما تمتعت الغلة والمسجد غير محتاج الى المارة قال الفقيه
 ابو بكر الجاني روح يحس الغلة لانه ربما حدث المسجد حدث وبصير الارض محال لا تقل وقال ابو بصير روح يجوز
 كما قال وعندي وعلم انه لو جمع من الغلة مضافا الى احتاج المسجد والارض الى المارة يكون المارة بطل
 بصرف الزيادة الى العرفا على ما سطر الوقف مسجد انهم وقد اجمع من غلة ما يحصل له هبنا قال النجاشي
 روح لا يفتي الغلة في هبنا لان الوقف وقف على امرتها ولم يأمر ان يبنى المسجد والغنوي على انه يجوز
 هبنا انما كان الوقف على عمارة المسجد بل للقيم ان يشتري سلاير تقي على السطح لغير السطح
 فليس له ان يسطر من غلة المسجد آجر من كسب السطح ويطرح الفلج ويخرج التراب ليجتمع من المسجد قال ابو بصير
 للقيم ان يفتي في تركه خرب المسجد مسجد الكسرة عطفه من ما يوجب المسجد في انشايع وهو ما يشغوه او انما

صفتة بل يصرف من غلة المسجد الى عمارة النهر ومرتته قال الفقيه ابو جعفر ع ان كان لا يدرى الى عمارة
النهر ومرتته لا يربط على عمارة القاع ثم فيه جاز ولا بل المسجد ان ينعوا بل النهر من الانشاء بالنهر ومرتته حتى
يعلمونهم قيمة العمارة فيصرف ذلك الى عمارة المسجد وان شاء بل المسجد نفسه سواء الى بل النهر باصلاح
النهر فان لم يصلحوا اعطى انهم حائل المسجد وانكسر فتمنوا امرته اهدم وتوان مسجد ابابيه على هيب بل يصيب
الطريق على باب المسجد نفسه ويتبل داخل المسجد من ذلك وخارجة ويشق على الناس الدخول في
المسجد الجوزان تحت ظله من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر ع ان كان لا يضر فلان بل الطريق جاز طريق
العمارة هي واسم في بل الحلة مسجد العمارة ولا يضر فلان بل الطريق قالوا لا بأس به وكذلك في من ينفذ
و محمد ع لان الطريق للسكن والمسجد لهم ايضا وان اراوا بل الحلة ان يدخلوا شيئا من الطريق في رؤسهم
وذلك لا يضر بل الطريق لا يكون لهم ذلك لابل الحلة تحو بل باب المسجد من مرفق الى مرفق آخر قوم
بنوا مسجد او صاحبوا الى مكان ليس المسجد فافقه وامن الطريق واخبره في المسجد ان كان يضر فلان صاحب
الطريق لا يجوز والا فلا بأس به ولو فاق المسجد على الناس فحسبه ارض ارض بل يرضه بالقيمة كرا
ولو كان يحسب المسجد ارض وقفت على المسجد فاراد وان يزيد واشتيا في المسجد من الارض جاز فلان امر
القاضي وتوان فتم المسجد اراد ان يني حوايشاني حريم المسجد وفناء قال الفقيه ابو العباس ع لا يجوز له ان
شيئا من المسجد سكنا يستلدا وتوان سلطانا ان تقوم ان يكلوا ارضا من ارضي البلدة حراشيا
مرفوعة على المسجد او امرهم ان يزيد والى مسجد ثم قالوا ان كانت البلدة تحت عمدة وذلك لا يضر بالارة
واناس فحسبه امر سلطان فيها وان كانت البلدة تحت صلي لا يفسد امر سلطان لان البلدة اودا
عمدة تصير ملكا لغاين واذا تحت صلي اتقى على ملك ملاكها فلا يفسد امر سلطان فيها ببلدة بخارجت
عمدة بدليل دفع الخراج عليها وان كان بعض ارضها عشيرة كرا فخر مرسان فانه عشيرة لان الامام ع
ذلك لمرسان رجل بطين ماله حصير في المسجد فخر بل المسجد ووقع الاستنار عنه فان ذلك يكون له ان
جاء وورثه ان كان مينا وان بل ذلك كان له ان يبيع ويشترى ثمنها حصير آخر وكذا لو اشتريه
شئنا او فقه بل المسجد فخر الاستنار عنه كان ذلك له ان جاء وورثه ان كان مينا وعنده يصير

يسارع ويعترف لله في حوائجهم السجدة فان استتمت هذه السجدة تحول الى السجدة الآخرة والغزوى على قولهم
 روحه وتوكلن ميتا فترسب فان الكفن يكون للكفن النجاسات يكون لوارثه النجاسات ميتا وتوكلن
 السجدة اعترافا بالسجدة او جارة او فشا صارا غفارا من فعل ذلك غاب ففكره افسه قال بعضهم يحجز
 الاول ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يحجز الا باذن القاضي وهو صحيح ويجابح الكعبة اذا كان غائبا
 ميتا سلطان يستين في ترك الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا ينفرد ولا يحجزه الا اتفاق على قائل السجدة
 من وقت السجدة يؤكروا فاعطى روح السجدة فارقين غير جائز السجدة صرا بسماء ما والقيم واهل المسجد
 تجسد من مال السجدة فصار السجدة مبيع الضرر من المسجد قالوا النجاسات الوقت على مصالح المسجد جاز
 لا قيم ذلك لانهم من مصالح المسجد والنجاسات الوقت على عمارة المسجد لا يحجز لانهم ليس من عمارة
 السجدة فتولى السجدة او المرؤون ان يجدهم السجدة سنة او اكثر باجر معلوم حازت الا حارة فبذلت ذلك النجاسات
 اسمي له من الاجر مثل اجر عملة او زيادة يتباين فيه اناس كانت الا جارة للسجدة ولا يضمن القيمة من الاجر
 من مال الوقت ويحل للمؤذن ان يأخذ ذلك والنجاسات اكثر من اجر منزل عملة بالامتنان الناس فيه
 كانت الا جارة للمنزل وعلية الاجر في الا فان من ذلك من مال الوقت يكون فاسدا وان علم المرؤون
 ان يأخذ من مال الوقت لا يحل له ذلك فتولى السجدة اذا شترى بالذلة التي اشترى عنده من الوقت فبشر
 ودرج المنزل الى المؤذن يسكن به ان علم المؤذن ذلك كره لان يسكن في ذلك المنزل لانهم ليسوا
 من مستملات السجدة فبذلت هذه المسئلة دليل على ان يتوبع السجدة اذا رفع الى المؤذن او الى الامام او من
 مستملات السجدة لا يحجز ذلك للمؤذن ويكره للامام المؤذن ان يسكن في ذلك المنزل فتولى السجدة
 ان يحل سائر السجدة في بيته ودان يحل من بيت الى السجدة رجل ادعى في سجد او صغرة فادفع
 القاضية له على البيعة على بيتي المالكين فان ذلك فضايلهم لان كل واحد منهم خصم عن الامتنان
 لا نوات عن البيعة وعن البيعة المؤذن في النجاسات لا يقتصر على غير السجدة فبشر ان وقت اذا شترى شيئا
 لم يتره السجدة بدون ان القاضية تأخذ الا بربح ذلك في مال السجدة ودان يبيع على المؤذن من مال الكعبة
 في مال الصنوبر وادخل المؤذن جسد عامن اذ في الوقت جاز ودان بربح في عملة وقت رجل شتر

رجل شترى أرضاً فوفتها ثم جاءه شترى واستحقها وأجاز البيع بطل الوقف في قول أبي حنيفة
 وخبر من استحق البناء جاز الوقف في قول محمد رجع رجل شترى موضعاً وزاده في طريق السليم جعله لثلاثة
 لهم واشتد على ذلك صح ویشترط لذلك مرور واحد من الناس بأذنه على قول من يشترط القبض
 في الأوقاف وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبضة وسائر الأوقاف وقال على قول أبي حنيفة رجع يكون
 الرجوع فيها إلا في المسجدة خاصة وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رجع أنه لا يرجع في المقبرة في الموضع
 الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لأن المنشئ متبع وكل عن الحاكم المعروف به ردية أنه قال رجع
 في النواوير عن أبي حنيفة رجع أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز وقف المسجد وكذا القنطرة تحبذ
 الرجل السليم ويحظر قون فيها ولا يكون بناؤه ميسراً لورثته فخص بناؤه المقبرة في لطفه لأن الميراث قالوا تأويل
 ذلك إذا لم يكن موضع القنطرة كالمكان في روض القنطرة أو في ظاهره إن الإنسان تحبذ القنطرة على النهر
 المدام وبه سئل رجع على جواز وقف البناء بدون الأصل وذكر في الأصل إن وقف البناء بدون
 أصل المدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض يجرارية وأجازة ما كانت ملكاً لوقف البناء جاز
 عند البعض وعند محمد رجع إذا كان البناء في أرض وقف جاز على الجهة التي يكون الأرض وقفاً عليها ووقف
 نصية ولم يذكر حكمها إذا غلبت عن البناء مال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إن الوقف جازها
 وقفاً في محبة وجبته وقال وقف هذه نصية على مسجد كذا لم يرد على هذا ولم يجعل الوقف بلفظ نصية
 صح وقصر من غلبت إلى القصر أو لم يكن لورثته حق وإن جعله وقفاً في المحبة أو بسبب المات بلفظ نصية
 صح وقصر من غلبت إلى القصر وإن لم يذكر لفظ النصية كان الوقف صحيحاً رجلى وقف رضا على محبة
 ولم يشترط الولاية ولا غيره ذكر المال والناطقي رجع أن الولاية تكون للواقف وذكر محمد رجع في خبر
 أنه إذا وقف نصية وأخرجهما إلى النعم لا تكون له الولاية بسبب ذلك إلا أن يشترط الولاية لنفسه وكذا لو مات
 الواقف وله وصي فالولاية تكون للقيم دون الوصي من المشايخ من قال الواقف حق بالولاية وله أن يحد
 من المتولى بالمعقوض القاضى لم يبالى بالمعقوض القاضى لم يردم الوقف وبه سئل بناء على أن محمد رحمه
 الله لم يسلّم إلى المتولى شرط الصحة اوقف فلا يصح له ولاية بعد تسليمه إلا أن يشترط الولاية لنفسه أو على غيره

[illegible]

[illegible]

انه لك ربك ومن اهل مكة رجلا آخر من صلح من بسنة اباي فحبسه ليكون ابالي اولى وقت لشر
 ومشت لا يكون لشر ان تصرف في مال الوقت لان ذلك مغفوف الى المتولي والمشت امره بالاحتياط
 لا في رجل قال في مائة شتر وامن غلة وادى منه وحبس مائة كل شهر شتره وراهم فخر وغرفه
 الساكن ما رواه الصير الذي وقفا كما قال وقت وادى بس مائة على الساكن المتولي اذا شتر
 من غلة المسجد حافوا او دارا ومستغلا آخر جاز لان هذا من مصالح المسجد فان اراد المتولي ان يبيع
 شتره وابعه فليغفر فيه قال فليبيعهم لا يجوز ثم البيع لان هذا من اعمار من اوقاف المسجد وقال بعضهم
 لا يبيع وهو صحيح لان الشتر لم يذكر شيئا من شرائط الوقت فلا يكون ما شتر من جمل او غلة
 المسجد مستغلات وادى حاف ارا المتولي ان لشتر من غلة الوقت للمسجد وسننا وخمير
 متبنا وادى حافا من شتر المسجد وحصى قالوا ان ربح الوقت ذاك للقيم وقال قائل ما ترى من
 مصلحة المسجد كان له ان لشتر المسجد ما شاء وان لم يربح ذاك وكذا وقت بناء المسجد وعمارة المسجد
 ليس للقيم ان لشتر ما ذكره لان هذا ليس من العمارة ولا من البناء وان لم يربح شرط الوقت
 ذاك بغيره القيم ان كان قبله فاشكالوا لشتر من اوقاف المسجد الذي من الحسب والخشب والابواب
 وما ذكره ان القيم ان يفعل ذاك والامانة وقت وشغل ذكرا وقت في كتاب الوقت ان القيم
 لشتر حاضرة لا يجوز القيم ان لشتر جازة من غلة الوقت ولو لشتر وقتة الغنم من غلة الوقت
 يكون فاما لان شغل المسجد يكون وقفا على مصالح المسجد وشرا الجازة ليس من مصالح المسجد
 ولو لشتر القيم فبالسجد تواب ورفق الى الساكنين لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقت
 لان شتر التوب ربح للقيم تبعية الغنم من مال الوقت كزب شتره بنفسه فضمن قيم الوقت اذا
 طلب منه الاخران والجابة وليس يده من غلة الوقت بشر قال الفقيه اوقافا سمع رجلا كان اوقاف
 امره بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمر بالاستدانة فاستدان كان ذاك في مال
 ولا يربح في غلة الوقت وقال الفقيه ابو الليث ربح اذ يستقبل امره لم يجز بد من الاستدانة
 فيستدين ان يستدين بامر الحاكم ثم يربح في الغلة لان القاض ولاية الاستدانة على الوقت وذكر

وذكرنا طغى روح اذا اراد القيم ان يستدين بحبل ذلك في غن البذر للزراعة في ارض الوقت ان
 فعل ذلك بامر القاضى كان له ذلك عند الكل لان القاضى يملك الاستدانة فاذا امر القيم بذلك صح امره
 اما القيم لا يملك الاستدانة قال رحمه الله وتفسير الاستدانة ان يشتري للوقت شيئا وليس في يده شي
 من غلات الوقت ليرج بذلك فيما يحدث من غلة الوقت فاما اذا كان في يده شي من غلات الوقت
 فاشترى للوقت شيئا فنصف الثمن من مال نفسه يعني له ان يرجع بذلك في غلة الوقت وان لم
 يكن ذلك بامر القاضى كالوكيل يشتري اذا نصد الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على المتوكل
 واما ان القيم اراد ان يرجع الوقت به من لا يصح لان في ذلك تعطيل الوقت وكالا يصح ذلك من المبتلى
 لا يصح من اهل المسجد ايضا فان ربح القيم واراد الوقت وسكن المثل من قبا ما لا يجب عليه اجر المثل سواء كان
 الدار مودة للاستئصال او لم يكن حسيبا طامرا الوقت وكذلك متولى المسجد اذا باع الدار الموقوفة لم يكن
 يشتري غن ان القاضى عزل هذا المتولى وجعل غيره متوليا فادعى المتولى انى على المشتري وسحق الوقت
 وسهره كان على المشتري اجر مثل هذا الدار قال رحمه الله ويشترى بخلاف ظاهر الرواية واما مال ذلك
 بعض المشايخ روح حسيبا طامرا الوقت كما زاد من مال الوقت فصاحبه المتولى على شئ ان وجد لم يتوكل
 بسنة على ما دعى او كان الا كما روى الا يملك المتولى ان يحبس شيئا منه ان كان غنيا وان كان محتاجا
 جاز ذلك اذا لم يكن ماعلى الا كما زادنا متولى الوقت اذا مرض مرض الموت وقضى امر الوقت الى غيره
 جاز لان المتولى بمنزلة الوصى والوصى ان يوصى الى غيره متولى المسجد اذا خسر من غلات المسجد ومات من
 غير بيان لا يكون فضا لنا ذكرنا طغى روح الامانات تتقلب بمضونة بالموت عن تجليل الا انى ثلث احد هما
 هذه والثانية سلطان اذا خرج الى الغزو وغنما وادوع بعض الغنمة عند بعض النابيين ومات
 بيمين عند من ادوع لاضمان عليه والثالثة القاضى اذا خسر مال يستيم وادوع عند غيره ثم مات
 بيمين عند من ادوع لاضمان عليه حسب المتقارفين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال
 الذى عنده فمات وذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل يصحح ان يضمن
 نصيب صاحبه ولو ان باضيا بقض مال يستيم ونسبه في بيته فمات القاضى ولم يستيم وذكرنا مائة

[illegible]

سأل الفقير شيئا خاطئا أخذ بعضها بعض ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون فنامنا فان ادعى
 ذلك المال بعد ذلك الى الفقير يكون مقصدا فالفقر من مال نفسه ولا يخرج من ذلك عن ارباب الاموال وان كان
 دفعوا اليه بينة الزكوة لا يسقط زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاجب له المال وخاطب بعض الفقير
 ثم رفع الى الفقير لا يقين وهو الرجل الذي يقال له باي مراد اقام وسأل الفقير شيئا وخاطب المال المتبقي
 ثم رفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره بذلك كان فنامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكوة ما لهم فادفعوا
 بينة الزكوة ويستثنى ان يأمره الفقير بالسؤال فيعير فاما مقام الفقير ما زونا بالخاطب فيسقط عن ذلك
 زكوة ما له حرثت مال بعضها الى بعض والاولى منها وقف والباقي ماله والمتمولى لا يبرأ من الوقف قال
 ابو القاسم رحمه الله ان كان الوقف غلة كان لا صاحب الحرث التي هي ملك ان يأخذ بالقيم يسرى ذلك
 الخاطب الاصل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم دفعوا الامر الى القاضى لئلا يقيم القاضى القيم
 بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف ويسر للقيم ان يستدين بغير امر القاضى وتفسير الاستدانة
 ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فالغنى من مال نفسه
 لا اصلاح الوقف كان له ان يبرج بذلك في غلة الوقف خاطبين وار من جهدهما وقف والاخر
 ملك فانه لم يخطب فناءه صاحب الملك حذر الوقف قال ابو القاسم رحمه الله يرفع القيم الامر الى
 القاضى حتى يحكم صاحب الملك بان ينقص الخاطب الذي بناء في حذر الوقف ثم بينة حيث كان
 في القديم ولو ان القيم قال لبالي عطيك قيمة بأك وأمر الخاطب حيث ثبتت رتبته في نفسك خاطبا
 في حذر قال ابو القاسم رحمه الله يسر للقيم ذلك بل يأمر صاحب الدار بنقص الخاطب ثم بينة في الموضع
 الذي كان في القديم رجل جعل ارضه وقفا على المساكين وقفا صحيحا ولم يذكر له ارضه فصارها موقوف
 غلة الارض يسر من الغلة بالعمارة وبالصالحات وبخراجها وبغيرها ثم يقسم الباقي على المساكين فان كان
 في الارض الموقوفة تخلل وخاف القيم لما كان القيم ان يشتري من غلة الوقف نصيبا وبغيره
 فيسقط رواتبه من هذه الارض سبعة لا ثمن شيئا فيحتاج الى رفع وجهها واصلاحها حتى ينبت
 كان القيم ان يسر من غلة الارض في ذلك فيصلح القطعة وان اراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة

[illegible]

من غلة ارض الوقف شيه القيمة فظهر وجه من وجوه البر والوقف يحتاج الى الاستصلاح والمعاودة اليه والوقف
 القيمة انه لو صرف الغلة الى المصلحة لغيره ذلك البر فانه ينفذ ان لم يكن في تأخير اصلاح الارض من مصلحتها اليه
 الغلة الثانية فمرددين نجات خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر ويزخر المصلحة الى الغلة الثانية
 والحق ان في تأخير المصلحة فمرددين فانه يصرف الغلة الى المصلحة فان فضل شيه يصرفه الى ذلك البر والمردود
 من وجه البر منها وجه فيه لفسد في بالغلة على نوع من الفقر او نحو ذلك اولى المسلمين او اعانة الفقاريه
 المستحق لان هؤلاء من اهل القصد في عليهم فصار صرف الغلة اليهم فاما مسخرة المسجد والرباط ونحو ذلك
 ما ليس باهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه لان القصد في عبارة عن التملك فلا يقع الا من هو من اهل
 التملك رجل وقف نصيبه على مولاه وقفا صحيحا فانه الواقف وجعل القاضى الوقف في يد قيم وجعل
 للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم واصحاب هذه لطا
 حرة ليقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لان القيم يأخذ بطريق الاجر فلا يستحق
 الا اجره دون العلى رجل وقف نصيبه وشرا الواقف ان يعطى المقيم غلاتها من مثله جاز وللقيم ان يعطوا غلاتها
 والفقراد رجل جاز الى المعنى وقال اني اريد ان اتقرب الى الله تعالى ابني رباطا للمسلمين ايهما شئت العبد او
 اراد ان يتقرب الى الله تعالى بداره فقال اميرها والقصد في ثمنها او شترى ثمنها بحسب ما فاضلهم
 اجعلها دارا للمسلمين اى ذلك يكون فضل قالوا يقال له ان منبت رباطا ويحل لها وقفا يستغنى
 بها رها فالرباط افضل لانه اودم واعم نفعا وان لم يحل للرباط استغناء للمعاودة فلا فضل ان يبيع
 ويتصدق بثمنه على المساكين **فصل في وقف المشايخ** وفيما يدخل في الوقف
 بتعايدون ذكره في شهر وط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل **فصل في**
 ارض بين شريكين وقف احداهما نصيبه شرا عاجزا في قول شيخنا رحمه الله وبخه مشايخ نخرج رحمهم الله
 ولا يجوز في قول محمد رحمه الله وبخه مشايخا وافقوا به ثم فرغ على قول شيخنا رحمه الله قال لو اتفقا
 اقتسما الارض بعد ذلك وقمت قطعة في نصيب الواقف يتعين تملك القطعة للوقف ولا يحتاج اليه
 اعادة الوقف فيها وان وقف المقسوم كان باعوطه اذا كانت الارض مشتركة فالحكمت الارض

الكلية ووقف نصفها شئني ان يسحب نصفه لانه تم تقسيمه فان لم يسحب ولكن رفع الامر
الى القاضي عام القاضي رجلا بالقسمة معه جاز ووقف مشاعا ولم يجز في قول محمد رحمه الله ورفع الامر
الى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لان قضا القاضي في الجهد برفع الخلاف فان طلبوا القسمة من القاضي
قال ابو حنيفة ربح لا تقسم القاضي واما زم بالهباة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تقسم القاضي هذا اذا
كان بعض الارض ملكا وبعض وقف فان كان الكل وقف على ارباب فارادوا بالقسمة الى القاضي بينهم لا يقسم
القاضي وتوان قرية بعضها وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها ساطعا في يدي الملكة وبعضها
فارادوا بالقسمة لبعضها بعض الملك فاحلوا المسطرة قالوا ان ارادوا القسمة موضع من هذه القرية لا يجز لان
المقصود من القسمة تميز الوقت عن غيره وهذه القسمة لا تسبغ الاك من الوقف فان ارادوا القسمة كل
قوتية على سدة انصب كل ربحي جازت القسمة لان هذه القسمة تميز عن الوقف وبغيره جازت بين
شركيين وقف واحد بالقسمة وادار الوقف ان يقرب ربح الوقف على بابة فتحة الشراك يسر لان
يقرب الارواح لان ذلك يشتر في محل مشترك فان رفع الامر الى القاضي فان القاضي يترك جاز
مباشرة للوقف عن العطلان ربح وقف نصف الحمام جاز في الكل لانه مما لا يحل القسمة فجاز وقف كسبة
المشاع فيما لا يحل القسمة امرأة وقف دار في مرفها على ثلث ثلثات لها وآخر بالفقر او ليس لها ملك
غير الدار ولا دارت لها غير الدار قالوا لث الدار وقف والثلثان لمن يصنع ما شئ وفيه قول يسير
رحم الله لان هذه وقف المشاع جاز وعلى قول محمد رحمه الله لا يجز والقصوى على قول محمد رحمه الله
ولو كانت الارض من رجلين فبعضها مائة موقوفة على المساكين او على وجوه البر التي يجوز الوقف
عليها ووقفها الى يوم تقوم عليها كان جاز لان هذه رحمه الله المانع من الجواز هو تسير وقف
بعض لا وقت القصد وهو ان يوجد تسير وقف القصد لا بالقسمة فبالارض جملة ولا وقت بعض
فيما سلك الارض جملة وقد قصد كل واحد منها نصف هذه الارض مشاعا موقوفة وجعل كل واحد
منها وقف موبا على مسك لا يجوز وجود تسير وقف القصد لان كل واحد منها ما شئ فقد اعلى
ونكح تسير وقف بعض ايضا لان كل واحد من متوليين بعضا شائنا فان مال كل واحد

واحد منها الذي جعله متوليا في نصيبه اتفق لنفسه من نصيب ما جازي لو تصدق احد ما بنصف الارض
صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر بنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعل ذلك قمارا جازيا
لان ان وجد لشروع وقت العقد لم يوجد وقت القرض لان المتول قبض الارض جازيا وما سلا اليه جازيا
وكذلك وجعل التولية الى رجلين معا لانهما صارا كمتول واحد وكذا اذا اختلف جهة الوقف بان وقف
احد ما على ولده وولد ولده ابد انا سلا فان اقرضوا كانت غلتها على المساكين وجعل الآخر نصف
الارض وقفا على اخرته واول بيتة فاذا اقرضوا كانت غلتها في كل سنة وسلا ما الى رجل
واحد جازي وكذا لو كان الواقف واحد انجز نصف الارض وقفا على الفقراء مشاعا ونصف الآخر على
الآخر فهو جازي وبذلك قول محمد رحمه الله ما على قول البيهقي يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه لان غلبة
يجوز الوقف غير مقبوض فحيز غير مستعمل رجل قال جلت هذه الارض صدقة موقوفة او هذه الارض الارض
وبين وجه التصرف كان باطلا لكان الجاهل ولو قال جلت نصيب من هذه الدار وقفا وبولت جميع الدار
فوجدت حصته نصف الدار وطلب الدار كان جميع ذلك وقفا وكذلك في الوصية اذا قال اوصيت فلانا
ثلث مالي وبولت درهم فوجدت ثلث الدار وثلث الف كان الكل للموصي ولو كان هذا في بيع كان
المشتري القدر المسمى في درهمين ثلثين او درهمين ثلثين وقف احد ما نصيبه على جهة البر ثم اراد ان يقسم
القاضي بينهما فجمع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة جازي قول ابي ابي وهو قول البيهقي ومحمد
رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلبوا القسمة ثم القاضى نصيب احد ما في دار ونصيب الآخر في دار جازي
ذلك مذهب مالك يهنا الا ان ثمة يجوز سواد كان في مصر واحد او في مصرين وهما في مصر واحد يعقسم
القاضي في مصرين لا يعقسم وعلى قول حنيفة رحمه الله القاضى يعقسم كل دار على حدة وارض
حقة الا ان يرى القاضي الصلاح في الجمع فجمع الوقف كله في ارض واحدة ودار واحدة فيصير عند جمع
القاضي في الحكم كان لشريكين اقتسما بالقسمة وذلك جازي ولو ان رجلين بينهما ارض فوقف احد ما
نصيبه جازي قول ابي يوسف في غلوان الوقف مع شركاء اقتسما واختلفا في القسمة وراهم معلومة لكان
الوقف هو الذي ياخذ الدراهم مع طائفة من الارض لا يجوز لان الواقف يصير باقيا شيئا من الوقف

بالدرهم وذلك فاسد وان كان الوقت هو الذي اخطأ الدرهم جاز ولا يصير كانه اخذ الوقت وشتر
 بنفس البسر وقت من يشترى به الدرهم فخر من وقت وقت وما شترى بالدرهم كانه
 المالك له ولا يكون وقت حتى يقيده بشي فان احتاج الى قيسر الوقت عن المالك برفع الامر الى
 القاضى حتى يثبت بما يفتا سمة رجل وقت جرياً شافها من ارض ثم انقسم فاصاب وقت اقل
 من جريه بجزء الطائفة التي وقعت في الوقت وزيد في ذرمان الطائفة الاخرى او يبيع
 بمكس جاز لان مثل غيره فتمت بجزء في المالك فكذا كان في الوقت اذا كان فيه صلاح الوقت
 المعاوله رجل له دور او ارض وقت من ملك الارض ارضا بغيرها او دار من ملك الدور ثم ادرك
 يصرف الوقت الى ارض اخرى ويجعل الارض التي وقفها لنفسه منه منقولة الوقت الى غير الوقت
 ان لم يكن الوقت شرط لنفسه الاستبدال في اصل الوقت لا يجوز غيره والمنقولة وان كان شرط
 الاستبدال جاز وهو ما لو شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقت سواء رجل قال وقتت هذه
 الارض شيئا ولم يسمه كان باطلا لان الشئ من ادل القليل والكثير ومن بعد ذلك بانها من شيئا
 قليلا لا يوقف عادة **فصل في مسائل شرط في الوقت** رجل وقف ارضا او
 دارا بشرط وقفها لغيره ثلثة ايام قال ابو يوسف ربح ان بن الخياط وقتا معلوما بجزء الوقت ولو شرط
 كما في البيع والشك ان وقت معلوما لا يجوز الوقت وقال القبة ابو عمر ربح شئني ان يجوز الوقت
 ويطلب الشئ ط قال لعل ربح لا يصح الوقت كان الوقت معلوما او مجهولا وهو قول محمد ربح وان
 يوسف بن خالد التميمي ربح الوقت جاز ولو شرط باطل على كل حال كما لو شرط الخياط في الثمن ثلث
 ايام الثمن ويطلب شرطه الخياط وكما لو جعل داره مسجد اعلى انه بالخيار ثلثة ايام يصح الثمن اذا لم يحدد وطلب
 الخياط رجل وقف داره يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جاز الوقت ويكون الوقت باطلا
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة منهن فاذا مضى شهر فاقف باطل كان الوقت باطلا في الحال
 قول لعل ربح لان الوقت لا يجوز الا كونه انا اذا كان التابيد شرطه لا يجوز موقفا ولو قال ارضي
 هذه صدقة موقوفة علي فان سنة لم يمت في فاذا مضى سنة فاقف باطل كان وصية فنان

الموقوفة سنة ثم يصير وصية للمساكين فيصير علمها إلى المساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة
 بعد موني ولم ير على ذلك فان العقد يكون لفلان سنة ثم بعد سنة تصير للورثة ولو قال ارضي جاري فارضى موقوفة
 موقوفة او قال ارضي ملكك هذه الارض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لانه قيل في الوقف لا يتحمل التعلق بالخير
 لانه لا يلحق به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يتحمل التعلق ويكلف به ولو قال ارضي
 بعد وفاتي موقوفة سنة جاز وتصير الارض موقوفة ابد لانه في معنى الوصية بخلاف اذا لم يصفه
 الى ما بعد الموت فقال ارضي صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو موقوف على شخص او اضافة
 فالاصل ان على قول بلال ربح او اشترط في الوقف شرط يمنع التاميد لا يصح الوقف ولو قال
 ارضي صدقة موقوفة على ان لا يبطاها كان الوقف باطلا على قول بلال ربح وقال يوسف بن خالد
 ربح الوقف جاز ولو اشترط باطل وعلى قول ابى يوسف ربح وقت الخيار ليس بموقوف فينبغي ان لا يجوز
 الوقف ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان اصلها الى او على انه لا يزول ملكي عن اصلها او على ان
 ابيع اصلها والصدق في ثمنها كان الوقف باطلا وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت اوجبت
 او مويت كان الوقف باطلا في قولهم لان به التعلق وتعلق الوقف بشرط باطل في قولهم ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت كان الوقف باطلا لا قلنا انه قايين ولو قال شئت وجعلتها
 صدقة موقوفة مع لانها ابتداء وقت واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قول بلال ربح
 فالوجه البطلان الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع اكثر من ثلثة ايام ثم
 اطل الخيار قبل الايام الثلثة بطلب بيع جاز لان الوقف لا يجوز الا ابتداء بشرط الخيار ربح ابا بريد
 فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس العقد اما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يفسد بيع اذا شرط
 الخيار اكثر من ثلثة ايام لا يمنع لزوم العقد بعد الايام الثلثة فلم يكن الفاسد في صلب العقد ولو ان جارا
 قال اشتركت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه يخر ان كانت في ملكه وقت التكليف او وقت
 فلان التعلق بشرط كان تخيير رجل وقف ارضه ارجل آخر في برساؤه ثم ملك الارض لم يجوز ان اجارها
 عند اخلاها فالشافعي رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة بعد قال ابدا اعلى ان ابيها واشترى ثمنها

ارض اخرى يكون وقعا على شتر وطا الاولى قال مال مع وهو قول ابى يوسف مع الوقت لغيره
 جاز ان وقال يوسف بن خالد مع الوقت مسح وشتر باطل وقال بعضهم باناسه ان يمسح بال
 مال ابى يوسف مع لان شتر لا يطل حكم الوقت فان الوقت مما يحتمل الاشتغال من ارض ساي
 ارض اخرى يكون الثاني فانما مقام الاول فان ارض الوقت اذا مضى ما مضى وجرى الايامها
 حتى صار بحر الاصل لا زامة لعين قيمتها بيشترى بغيرها ارض اخرى فيكون الثانية وقعا على وجه الاول
 وكذا كلك ارض الوقت اذا تولى برها لا زامة وصارت بحيث لا تقبل للزراعة ولا تقفصل عليها من ثمرها
 يكون صلوات الوقت في الاستبدال بارض اخرى فيصح شتر ولانية الاستبدال وان لم يكن لجال
 ضرورة واجبة الى الاستبدال وان كان الوقت قال في اصل الوقت على ان اميا بامد على من الثمن
 من غيل او كثر او قال على ان اميا وشترى تمها جدد او قال اميا ولم يزد على ذلك قال مال
 هذا شتر ما صدق به الوقت لان شتر ولانية البهائم الوقت كانه قال على ان العظاما والاعمال
 الوقت اذا شتر الاستبدال بارض اخرى لان ذلك فعل وتحول واجموا على ان الوقت اذا
 شتر الاستبدال لنفسه في اصل الوقت بغير شتر والوقت بذلك الاستبدال اماه ولى شتر
 اشار في سيرة لا يملك الاستبدال انما في ارض الصلوة في ذلك وقال الوقت في الوقت
 على ان اميا وشترى تمها ارض اخرى ولم يزد على هذا في القياس مطلق الوقت لانه لم يزد كرامة
 ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يبع الوقت لان الارض الاولى قيمته لا رقص بكون ثمنها
 فانما مقامها في الحكم وكما وشترى الثانية وقعا لشرط الاول فانه مقام الاول ولا يحتاج الى
 شتر الوقت لشتر وطا في الثانية كالمسجد الموصى بخرقة الانسان اذا قتل خطا واخذت قيمة وشتر
 بامسجد اخر ثبت حق الموصى بخرقة فيه من غير تحديد وكذا المدبر اذا قتل خطا او ذهب المولى بخرقة
 او من يشتري عبدا آخر فبدره وينقل حكم الاول الى به كذا كلك اميا بغيره ليس ان يستبدل الثانية
 بارض تانية لان شتر بخرقة لشتر وطا بخرقة جدد في الاول دون الثانية واما ان ربه صدقة
 مرقعة على ان شتر بخرقة ارض اخرى لم يكن لان يستبدلها بخرقة لانه لا يملك بخرقة مرقعة

ولدان لشترى بينهما ارض الخزان لان ارض الوقف لا تتحول من خليفة اما العشر او الخراج ولو قال
 انى ان يستبد بها بعد ايام كمن لا ان يستبد بها بارض ولو قال على ان لا ان يستبد بها بارض من
 ارض البصرة لم يكن له ان يستبد بها بارض من غير ارض البصرة لان ارضه هو البلد ان تضافت
 العدة والموتة فلما غير شرط وليس له ان يستبد بها بارض من ارض الخزان لان من في يده ارض الخزان
 بمنزلة الاكلا لا يملك الارض وليس فان ارض الخزان ما يخرج صاحبها عن زراعتها وادارتها فمما
 الامام ليكون مفتقها للسكن بمقام الخزان والرقبة ملك لصاحبها ومفتقها للسكن ولو شرط الاستبداد
 ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبد بها بخس العقار سب ما شاء من دارا وارض
 وكذا اذا لم يقيده الاستبدال على بلد كان له ان يستبد بها بى بلد شاء لاطلاق اللفظ وتوابع ارض
 ارض ثمن فيه ثمن فاحش لا يجوز بيعه في قول حنيفة وبطلان رحمه الله لان القيمة بمنزلة الوكيل فاما ملكا
 ارض ثمن فاحش ولو كان بالوصفة لم يجوز الوقف بشرط الاستبدال بخير من القيمة اذا باع ثمن
 فاحش كالوكيل بالبيع عنده ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن غم مات ولم يبيع حال الثمن يكون
 الثمن وبنا في تركته ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع ويستبدل بها
 وانما كانت ارض الوقف سبوا لا يتفق بها لان سبيل الوقف ان يكون مؤبدا لا يباع وانما ثبتت
 ولاية الاستبدال بشرط وبدون الشرط لا ثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الجار لا يملك بشرط
 رده وان كلفه في ذلك ثمن ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعها ومب الثمن صحت الهبة
 فيمن الثمن في قول ابي حنيفة روى وقال بيشير روى لا يصح الهبة وان باع ارض وقفه لم يفسد
 قياس قول حنيفة روى لا يصح بيع ثم يبيع البروض بالدرهم او بالدينار بشرطى بما ارادنا او بشرط
 بالعروض ارادنا وقال ابو يوسف وبطلان روى لا يملك بيع الا بالدرهم او بالدينار وهو كالوكيل بالبيع
 او لو باع ارض الوقف وفقد شرط ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت الارض بما هو
 فسخ من كل وجه كان له ان يبيعها ما يشاء لان البيع الاول مما كان لم يكن وآن عادت اليه بما هو
 جديده يملك بها ما يشاء كانه سطر انما سطر اجدد فقصير قصا كما لو سطر ارضنا والعقد الجدي

ووضح من كل وجه معروف في كل وقت وروايع ارض الوقت وشرى ثمنها ارضا اخرى ثم ردت
 الاولى عليه بحسب تقضار قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاؤا والارض الاولى تقوم وقطع
 الارض الثانية بدل عن الاولى فاذا انشئ البيع في الاولى من كل وجه امتلكت الوقفية عن البدل الى
 الاصل فاذا لم يمت الثانية بدلا عن الوقت كان ان يصنع الثانية ما شاؤوا ردت الاولى عليه
 بحسب تقضار لم ينشئ البيع في الاولى فبقيت الثانية بدلا عن الاولى فلا يطل الوقفية في الثانية ولا يصير
 شتر بالاولى لشتر ولا يصير شتر بالاولى الثانية وواقفا فلهما كانت وقفا بدلا عن الاولى
 فلا يصير مورا لاولى الرصيد بباربع ارض الاولى وشرى ثمنها ارضا اخرى ثم استحققت الارض
 الاولى في القياس بقي الثانية وقضار في الاصلان لا يبقى الثانية وقضار ان كانت وقفا بدلا
 عن الاولى وبالا استحقاق انتقضت تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفا ولو كان الوقت
 حال في الوقت على ان لا يستبدل ما ثم مات او ادمى وصيه بالاستبدال فان وصيه ملك
 الاستبدال لانه شرط في الوقت ولاية الاستبدال لنفسه وانه امر يحتاج فيه الى الراي والمشرع لم يملك
 الا اذا وكل الوقت في حياته بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان معنى التوكيل قائم بكونه لا يخلل ملكه
 وشرط الوقت في الوقت الاستبدال لكل من اراد الوقت مع ذلك وكل من اراد الوقت
 ولاية الاستبدال اما اذا قال الوقت على ان يفلان اية الاستبدال فمات الوقت لا يكون لفلان
 ولاية الاستبدال بعد موت الواقف الا ان يشترط الولاية بعد وفاته وهذا كله قول جمهورهم وبما لا ريب
 ان عند ما وقف اذ اولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فحان القيم فبشرطه الوكيل والوكال لا يطل
 ما لم يمت اما على قول الجمهور لا يطل ولاية المتولى لوفاء الوقت لان عنده وارا الوقت ان يعزل
 المتولى لا يملك لان المتولى وكيل الفقير لا وكيل الوقف ولو ان الوقف شرطا الاستبدال لرجل
 آخر فمضى على ان يستبدل ما مقرر وذلك الرجل لم يجز لانه شتر طارئة مع راى غيره ولو قدر
 الوقف بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذي شرطا ذلك الرجل وما شرطه فبشرطه وطلبا
 ولو ان ضمن في الوقت تمام كل قيم فاقطعة عمدة فاقطعة اخرى بل يجوز لكل واحد منهما ان يعزله

يشهدون الآخر بن قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله ان يجوز تصرف كل واحد منها ولو ان واحدا
 من اثنين القاضيين اراد ان يغزل القمح الذي قامه القاضى الآخر قال ان رأى القاضى المصلحة في
 غزل الآخر كان له ذلك والا فلا تستولى الرقعة اذ مات ان كان الواقف جافا لرأى في نصب القمح
 الواقف ومن مات القمح لم يمت الواقف ان اوصى فوصيه اول من القاضى وان لم يكن اوصى ابيه
 رجل قال رأى فيه الى القاضى والسداد علم **فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكرو**
مالا يدخل رجل قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابدأ ولم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة فان
 الثمرة لا يدخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع بوباع ارضا فيها زرع او باع شجرة او
 فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف ويدخل الاشجار والنبات في الوقف
 والارض كما يدخل في البيع ولو اقرب ارض في يده لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة لا تعلق بالارض اذا
 كانت متصلة بالارض وكون البية قال بل لا يدخل في البية والنباتات باطل الحكم في شجرة
 قال العقيقه ابو جعفر هذا الحكم في البية انما عرف بقول بل لا يدخل في البية فينبأ رتبة ظاهره على صاحبها
 زرع وفي ركن الارض يدخل الشجر والثمر والكرم والنبات والزروع في قول اصحابنا يجوز ان يزرع فيها
 رجل قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذكر شرب والطريق فانه يدخل فيه لشرب الطريق
 استحسانا لان الارض لا ترقف الا للاستعمال ولما لا يكون الا بالاء والطريق فانه يدخل في ذلك في
 الوقف كما يدخل في الاجارة ولو قال وقف ارضي هذه صدقة يحقها ويبيع بابها ومنها وفيها
 ثمرة قائمة يوم الوقف قال بل لا يدخل في القياس يكون الثمر للوقف لا يدخل في الوقف وفي الاصحاب
 يزرع ان يقصد في الثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث
 من الثمر بعد الوقف فانه يصرف الى وجه الذي يحق في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لاننا ولكن
 قال صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب بقصد به فبان ان يقصد في الثمرة القائمة
 ولو قال ارضى صدقة موقوفة لله وقال على ان مانع الله تعالى من غلاتها فهي لم يرد ثم مات الواقف
 وفيها ثمرة قائمة لا تكون الثمرة القائمة بعد الله لان الارض انما قصير وقصا بعد وفاته فصا كما كانت وقف

الارض وفيها ثمره قائمه فلا يدخل الثمرة المحمودة في الوقت ثم قال لما لم يحسبها ان كان لم تدخل
 الثمرة المحمودة في الوقت في الصياح يكون الثمرة لورثة الوقت في الاستحسان يتصدق به
 الفقهاء قال الاستحسان بانما دام ما يتصدق على الفقراء قال الفقيه او مخرج المكان لفظ الوقت
 في الوقت هذا عند الذي ذكر في الكفاية يعني ان يكون الثمرة القائمة بعد الموت لورثة الوقت
 قياسا واستحسانا لان هذا اللفظ لا يقتصر الارض وقابل الموت وكان لان يبيعها بالثمرة القائمة
 الموت تكون الثمرة على ملك الوقت ثم يستدرك الوقت عليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمرة القائمة في
 الوقت الا ان يكون الوقت قال به اربعين مبيع ما فيها ومنها صدقة مؤقوفة بعد وفات مبيعه
 ان ما خرج الصدقة من غلاتها في بعد المدة يسير الارض بده وقطاع الفقهاء وتصدق بالثمرة
 القائمة على الفقراء استحسانا وذكرنا انما اطلق رجل قال جئت ارض بده وقطاع الفقهاء ولم يقل
 بجحوقها يدخل لسان الذي هو فيها ويكون وقطاع الارض ولا يدخل الزرع الثابت وهو للوقت
 ملكه كالكسول والاسس والرابعين والزرع كلها من الحنطة والشجر وغيرها والخلاف والحق انما
 وما في الاجمعة من الخطأ يقطع في كل سنة ملكها يكون للوقت وما كان يقطع من الشجر يستند
 في ثلث سنين فهو داخل في الوقت وكذا ما يثمر في المستقبل ودوننا لم ينفذها بالثمرة التي تأخر
 الاستحسان دخل في الوقت وفي البيع لا تدخل ودوننا لم ينفذها بالثمرة التي تأخر ودوننا
 الحمار والبايعين يكون للوقت وكذا اكل ما كان من الارطاب دابا في الحمار والقطر يكون للوقت
 وما كان من اصولها فهو داخل في الوقت وليس كمنزلة الوقت ان يقطع الاشجار بالثمرة ولا يبيعها
 ثم لما لم يملك قطعا ولو وقف وارثها عمالات بطن ورجل قالوا ان كانت كمن داخل في الوقت كما
 لو وقف مائة فيها مالك اذ ولد واولادهم يملكون فيها فوقف نصيبه وما فيها من البئر ان دابا
 وسامم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيها كوارث عمل جاز ويصير الفحل مبالا للسل ولو وقف ضيعة وله
 فيها اشجار وقال وقتها بعد ان يقع الاستحسان على كذا وكذا ويمن وجوه الخمر قال الشيخ الامام الحليل
 ابو بكر محمد بن الفضل راجع ان وقف بده لفظ كان باطلا لان بده اضافة للوقت لا على وجهه

هذه فيقول ولا يصح الوقف والتمكان ففهمنا قبل ان يقطع الاشجار واستخرج شرط الوقف فهو جازر
 بيع الاشجار الموقوفه في ارض الوقف او لم يكن مرفقة بعد القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصله
 بالارض فيكون تبعاً للارض وبيع ارض الوقف لا يجوز وكذلك اما ان نبأه **فصل في الاشجار**
 رجل غرس شجر على حرف القرية او في حراقي العامة او على شطرنهم للعبه كانت الشجرة للغرس لان برهانها
 قطعها ثم نسبت من عروقها اشجار كانت للغرس ايضا لانها تولدت عن ملكه اشجار على حافتي النهر في اشجار
 ختم فيها الشجر ولم يهرت الغرس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع
 الشجر ملكا للشجرة فانبت في ملكهم ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشجرة بل
 هي للعامة وللشجرة فيها في تسيل الاراء ان علم ان صاحب الدارين شهري الدار كانت هذه الاشجار
 في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار والى لم يعلم ذلك كانت الاشجار له لان ما نسبت
 في قاعه واره يكون له ظاهر ارجل وقف فبينة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان الوقف
 غرس فيها شجر قالوا ان غرس من غلة الوقف او من مال نفسه لكن ذكرانه غرس للوقف يكون لا وقف
 وان لم يذكر شيئا وقد غرس من مال نفسه يكون له ولو نثته من بعده ولا يكون وقفا ولو غرس في
 المسجد يكون للمسجد لانه لا يغرس نفسه في المسجد ارض موقوفة على الفقراء استباحها رجل من المتولي وجرس
 فيها السرقة وغرس الاشجار ثم مات لم يتاجر فان الاشجار تكون موقوفة ويؤخر الورثة بعلقها ليس للموت
 الرجوع بما زاد لسرقين في هذه الاراضي عندنا رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فبينة الشجرة او
 يس بعضها فانه يقطع اليابس من اغصانها ويترك الباقي لان اليابس لا ينتفع به ويستغنى بغيره
 رجل وقف شجرة باصلها والشجرة ما يستغنى باوراقها وبثمارها قال الفقيه ابو بكر البجلي ربح الوقف
 جازر فان كان يستغنى باوراقها وبثمارها فانه لا يقطع اصلها الا ان يفسد اغصانها ولو كان لا يستغنى
 باوراقها وبثمارها فانه يقطع ويصدق بهما رابط على غرس شجرة في ارض موقوفة على الرابطة واما ما علم
 في سقيها وقفا ما حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرابط قال الفقيه ابو سفيان ان كان هذا الرابطة
 على قفاها الارض الموقوفة على الرابطة فالشجر يكون ^{وقفا} والى من اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس ولو كان

بر فيها مسجد فيه شجرة الفيل قال بعضهم ياب القوم ان يفتروا هذه القصة والصحيح انه لا يباع لان
 مدار المسجد بصيرت الى عمارة المسجد شجرة على طرفي الارة جعلت وقصا للارة يباع نادول غمر اللارة و
 يستوى فيه القفر والوعى وكذا الارة الموصى في القلوت وماذا السقاء وسرير الحارة وثيابا وصفت
 ادرقت يستوى القفير والوعى في هذه الاشياء وروايات القار على اتيار رباط اللارة قال ابو القاسم
 روح ارجوان يكون السراى في سنة من تناولها الا ان لم يعلم ان عارها جعلها للقفر او قال القفي
 ابو الهيثم روح ادم لم يكن الرجل من ساكني الرابطة فالا حوطان لا يجترعن تناولها الا ان تكون عمارة القبة
 بها كانت مقبرة فيها اشجار عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذا الارض مقبرة فان كانت الارض قمر
 ما كان مالها اشجارا باسماها الا ان يصنع بالاشجار واسماها ما شاء وان كانت الارض مواتا لم يسم لها
 فاختارها اهل القرية مقبرة فالا اشجارا عليها لم يسم على ما كانت قبل جعل الارض مقبرة هذا اذا كانت
 الاشجار فيها قبل جعل الارض مقبرة وان ثبت الاشجار فيها بعد اتخاذا الارض مقبرة فان علم عارها كما
 للمارس وان لم يعلم القار فالراى فيها يكون القافض ان راى ان بسع الاشجار وبصيرت منها
 الى عمارة المقبرة فله ذلك ويكون في حكم ما باءت رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار فارد
 ورثته ان يعطوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار كانت مستورة فلا تدخل في الوقت كما
 ورجل واره مقبرة لا يدخل موضع البناء في الوقت **فصل في وقت المنقول** قال الشيخ اقام
 الاجل خمس الاثني عشر رجا في وقت المنقول مقصور واختلف بين ابي يوسف ومحمد روح ذكره في
 سير الكبير قال والصحيح من الجواب ان يافيه عزت طاهر من الناس وقفه كالحارة وثيابا وباحات
 اليه من هبة ووراء والى فضل له والمصاحف والكرام والاسلح والفرس لها ويجوز وقفه
 واعانت المشايخ رحمه الله في وقف الكسب حبة القفيقير والبش رجا وعليه الفتوى وتصبر روح وقف
 كسبه رجل وقف بقرة على رباط على ان يخرج من لبنها وسمها وشيئا من لبنها لا يبيع الا بالاسيل الكمال
 ان كانت موضع قرار فوالك جاز كما يجوز ما استقابة رجل وقف وابنه على رباط فحرب الرباط
 يستثنى الناس عنه فانها رطبة في اقرب الرباط اليه رجل وقف فورا على اهل قرية لا تذا القفر

لا يبيع لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف خلاص رجل ونفع هاني سجد او على قنديل ما كان له ان
يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد وانما رجل وقت بنا له بدون ارض قال لئلا يرحل لا يجوز ذلك
وعن نضر بن رجل وقت الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال
يدفع الدراهم مضاربة ثم يقصد في بعضهما في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فيدفع
ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا القياس وقال هذا الكرم المحنطة وقت على شرط ان يقصر
من الفقراء الذين لا بد لهم من غير عدل انفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض بغيرهم من
من الفقراء على هذا ابدأ جاز على هذا الوجه ليس هو الذي يدفع الى الفقير يسير يسير يسير يسير يسير يسير يسير يسير
في بعض نسخ الرضا عليه السلام يجوز من الثلث وعن النخعي في رجل لا يجوز وعن ابي يوسف ربح في النوازل لا يجوز
وقوف في الجحود والرقين والتمتع والشباب ما خلا الكراع وسلاح الا على وجه البيع كالرقين
والاشتران وآلات الزراعة ربح وقف بناء جافيد من البقر والغنم والرقين فانه يجوز رجل وقف موصفا
في صحته واخره عن يده فاستولى عليه فاصب وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل ربح ياخذ من الفاصب ميتها ويشترى بها موصفا آخر فيقفه على شرط الاول قيل له
ليس ربح الوقف لا يجوز فقال اذا كان الفاصب جاحدا وليس للوقف بينة يصير متعلكا ويشترى
لمهلك اذا صار متعلكا يجب به الاستبدال كالفرس لمهلك اذا قتل او سبه الموصي نجدة للعبة
اذا قتل مولى الوقف او اصررت وراهم الوقف في حاجة فغرة ثم انفق من ماله مثل تلك الدراهم في
الوقف قال الشيخ الامام هذا ربح جاز وبشر عن النضر بن قال ولو غلط من ماله مثل تلك الدراهم جاز
الوقف كان فضا من الكل اذا جمع من مال وقف على الفقراء او على المسجد الجامع ثم نابت الاسلام نائبة
بان غلبت جماعة من الكفرة فاشترى في ذلك الى مال لدفع شرهم قال ربح ما كان من على المسجد الجامع
يجوز لئلا يترك ان يصرف ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى ذلك لئلا يترك ذلك وضا
رباط فيها وواب مربوط لاجل المرابطين كثر وعلمت ممتلكها قالوا القيم ان يسير الدواب التي
كبر سنها وخرجت من ان يكون صالحة فارطت في صالحة لا يربط يسير منها في هذا الرباط مفدا

ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك سقط في ادنى الرطل الى نذر الرطل اهل مسجد بعضهم باحواله لمجد
 ودفن المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك وامر وبيع ذلك جلا فاولون فخلوا ذلك بامر القاضي جازوا
 فخلوا العير امره قال بعضهم يري ان يجوز وجميع انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك فاض من قبل
 المسجد اذا اشترى بقلة المسجد دارا او حائطا لاهل المسجد ثم باع ذلك اختلف المشايخ فيه وجميع انه
 يجوز بيه لان المشتري بالمسجد لا يكون من اوقاف المسجد لانه ام شرط الوقت فله مسجد له قلة وحر
 الوقت في وقفه ان يصير يشتري تلك القلة فانه لا يجوز للقيم ان يشتري او يشتري يكون منشا
 قرية فيها سرطانية بالاخر حرم القرية والقرى اهلها وبقرية هذه القرية قرية اخرى بها حرم كحاج ابي
 الاخر مارا وادان ينظر الاخر من القرية التي خربت ويحلبوا في هذا الحوض قالوا ان عرفت اني هناك
 لا يجوز صرف الا حلا لاداءه لانه عاد الى ملكه وان لم عرفت ابالي قالوا لا طعن في ذلك ان يفتقر في
 بغير ثم ذلك الفقير يفتقر في ذلك الحوض لانه بمنزلة القطر والاول ان يفتقر القاضي في هذا الحوض
 ولا حاجة فيه الى التفتق على الفقير قبل وقف بناءه من ذلك قال لا يجوز وقبل اكلان لهما
 في ارض وقف جاز ومن زرع اذا وقف الدلاهم والطعام وبالكال او يزرع محورا اذا وقف جاز
 او قضا او متلا وهو المستور العظيم الذي يقال له انما ربيته حرم ميسر في محله اذا خربت المحلة
 ولم يبق اهلها قالوا لا بد والى ورثة الوقت بل يحول الى محلة اخرى ما قرب الى هذه المحلة فزوا من نذر او
 من المسجد اذا خرب ما حوله على قول محمد بن يعقوب بن النعمان لان المسجد لا ينتقل الى مكان آخر وهذه الاشياء
 ما ينتقل فصل في المقابر والراجلات رجل حمل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقير
 ابو عبد الله وقف الاشجار لا يصح فليكن الاشجار للوقت ولو ورثته ان مات وكذا النساء في المقابر
 جعلها مقبرة ارض لاهل قرية جعلها مقبرة وقبر فيها ثم ان وسد ان اهل القرية بنى فيها بيتا
 اللبن واداة القبر فاجلس بها من يحفظ المشايخ فغير ساء اهل القرية او رخص ذلك بعضهم قالوا ان كان
 في المقبرة مسكن بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان لاس به بوسد ابني لو احتاجوا الى ذلك المكان
 السائر في بقرية رجل حفر نفسه قبر في مقبرة بل يكون بغيره ان يقبر فيه ميتة فادان كان في المقبرة

في المقبرة ستة فالتحق ان لا يرشش الذي تفر وان لم يكن في المكان ستة كان لغيره ان يدفن فيه ميتة
 وهو كرجل بسط العسل في الحجد او نزل في الرماط فجاء آخر فان كان في المكان ستة لا يرشش الاول ولو كان
 اشالي دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر بن عيسى ذلك قال الفقيه ابو الليث ربح لا يكره لان هذا
 الذي تفر لنفسه لا يدرى اباى ارض يموت وفي ارض يدفن مقبرة كانت للشركن اراو والى يجعلوا
 مقبرة للسلين قال ابو القاسم ربح ان كانت اثارهم قد اندست لاس بذاك وان كانت على انهم
 باقية لاس بان ينشئ ويعبر فيها للسلين فان موضع مسجد رسول الله عليه وسلم كانت مقبرة
 للشركن فنبشت واتخذت مسجد امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يدها ودفن فيها ابنا
 وبه ارض غير صالحه للقبر فلبت الا اعلها قال الفقيه ابو بصير ربح ان كانت الارض بحال يرغب الناس
 عن دفن الموتى فيها فعساها لم تقصر مقبرة وكان للمرأة ان تبسبها واذا باعت كان للشركن ان يبرئ
 ميت عنها او يامر بدفن ميت عنها ميتة وفي ارض انسان لغيره ان المالك كان المالك الجار
 ان شارر في موضع كذا وان شارر امر باخراج ميتة وان شارر سوى الارض وزرع فوقها لان الارض
 طهرها ولبطها لملكه لميت وفي موضع كان غم اراو اليه اخر اجه عن ذلك المكان ودفنه في موضع آخر
 بعد مدة ضليلة او قليلة قال الفقيه ابو بصير ربح لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعد الزمان يكون قويا
 في ارض منصوصة ونحو ذلك وذكرنا طغى ربح اذا حفر الرجل قبر في ارض يباح له الحفر في غير ملكه
 بغيره لا ينشئ القبر ولكن يفضي حفره ليكون مجاميع الحقيق ومراعاة لها مقبرة تدعى حلة لم يمت
 فيها اثار المقبرة بل يباح لاهل الحلة الاستفلاء بها قال ابو نصر ربح لا يجازيل له فان كان فيها حشيش
 قال تحشيش منها ويخرج الى الدواب فذلك يسر من ارسال الدواب فيها رجل جعل ارضه مقبرة
 او غاما للعلف او مسكنا سقط الخراج عنه الخنازير خراجية وقيل لا يسقط والحج هو الاول منزل هو
 وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر هذا المنزل وصار بحيث لا ينتفع به بخار رجل وعمره وبني فيه بيتان
 لا يغير اذن احد فالاول اصل يكون للواقف الثاني جبا ولم يرثه فكان مينا وكذلك وقف صحيح
 اقوام سبعين خرب لا ينتفع به وهو موقوف من القرية لا يرغب احد في عمارته ولا يباح اصله بطل الوقف

وبكبرية وان كان اصله باجرتي قبل بقي اصله وقفاً كلك علو وقت انهم من بس من الغلة
 ما يمكن به عارة العلم بطل الوقت ويصبح في النصارى الى الوقت النكان جاد الى وقت النكان بسنا
 وكلك عازوت وهو وقت صحيح في سوق اخرق السوق والمازوت وما بحيث لا يستغنى به ولا باجر
 اصله يخرج من ان يكون وقفاً وكذا الرابطة اذا اخرق بطل الوقت ويصير ميراثاً ولا يرى السجدة
 خلقاً واستغنى اهل السجدة فان كان الذي حاربها في السجدة جاككون لانها لم تنزل عن ملكه وان كان
 ولم يترك واذا ما نالها أس اهل السجدة ان يدعوا الى غير ما يعبده ويستروا بمجده ويكون حكمكم
 العتقة وقد ذكرنا ان الصحيح من الحواب ان جميعهم ليس امر القاصم لا يصح الا ان يكون في موقت او ما فيه
 هناك رجل جاء الى عتيه فقال الى اريد ان امرت مالي الى غير عتق البعد افضل ام انحاء الرابطة
 قال بعضهم الرابطة افضل قال العتيه بوجه ان جعل الرابطة مستلماً بعرضه عتقه الى عارة الرابطة
 فالرابط افضل وان لم يجعل الرابطة فالاعتاق افضل ولو قصد في هذا المال على المحتاجين فذلك
 من الاعتاق اصل بنى رابطاً على ان يكون ذلك في يد ما دام جاك قال ان القاصم مع يقر في يده
 ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومنى جاز منه في الرابطة فساد من شرب او فسق مما ليس فيه رصاص
 قال لا يترك لي يده رابطاً لثمة فيها سكان اهدم الرابطة فاجابني اراد ان يكون الذين كانوا فيها
 قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم مع ان اهدم الرابطة كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم
 اولى من غيرهم ولولم يفسد رتبته بل هو على حاله الا انه زبد فيه ونقص كانوا هم اولى بالسكنى من غيرهم
 قوم عمر دار من موت على تظا حجون وكان سلطان في سنة العشر منهم لان على ذلك بعد مع ما ارجحون
 ليس ما ارجحون وقرب ذلك رابطاً مقام منزلي الرباط الى سلطان فاطلى سلطان له ذلك العشر
 بل يكون لمنزلي ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرابطة بيتين مدي في طاعة
 بل يجوز له ذلك بل يكون للمؤذن ان يشتد من ذلك العشر الذي اراح سلطان للرابط قال لا
 ابو جعفر محمد الله لو كان المؤذن محتاجاً لطبيب له ولا ينبغي ان يصرف ذلك العشر الى عارة الرابطة
 وانما يصرف الى العقر لا غير ووصف الى اهلها من ثم انهم العقوا في عارة الرابطة جاز ويكون ذلك مستلماً

مساراً على أنه مقطرة على نهر عظيم خربت المقطرة ولا يمكن الوصول إلى الرابطة إلا بالجارزة النهر وبه
المقطرة لا يمكن الجارزة بل يخرج عمارة المقطرة بقلة الرابطة قال الفقيه أبو جعفر إن المكان الوقف وقف
على مصالح الرابطة لا بأس به والأفلاان الرابطة العامة والمقطرة كذلك فهو كطريق يجب سجد وضأن
على أهل المسجد سجدة ثم فإن الطريق لم يبق بالمسجد كذا انتهى الرابطة إذا سرف فضل غلة الرابطة في
حاجه نفسه فرضا قال الفقيه أبو جعفر لا ينبغي له أن يفعل ولو قيل نعم الفتى في الرابطة رجوت أن
وان أقرض يكون آخر زمن الأساك عذره قال رجوت أن يكون واسعا ذاك رابطة استثنى
غلة المارة وبغيره رباط آخر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله نصرت غلة الرابطة الأولى إلى الثاني وإن لم يكن
بغيره رباط يعود الوقف إلى ورثة من بني الرابطة رجل أو حتى ثابت بالمرابطة قال من نصرت قال الفقيه أبو جعفر
رجح المكان هناك لأنه أراد به يقيين نصرت إليهم ولا نصرت إلى عمارة الرابطة رباط في طريق مسجد استثنى
غلة المارة ويحب رباط آخر قال السيد الامام أبو جعفر رحمه الله نصرت غلة إلى الرابطة الثاني كالمسجد إذا خرب
عنه أهل القرية فرغ ذلك إلى القاض فباع الخشب وعرفت الثمن إلى مسجد آخر جاز وقال بعضهم إذا خرب
الرباط والمسجد يستثنى الناس عنها نصير مبرأ وكذلك حرف العامة إذا خرب أصل شترى شخصاً فخله
في المسجد الحرام ومسجد آخر وتفاضل الأهل ذلك المسجد وطهرانه ولارة الطريق وأما سبيل أن يفر وأكمله
روى الحسن عن أبيه عن الصادق عليه السلام إن يربح في ذلك كان له ذلك ويكون ورثته بعد موته وحسنه
الحسن ربح وقال أبو يوسف ربح جاز وقفه فربح أن يربح فيه ويورثه كان لأهل المسجد وغيرهم من المسلمين
خاصته في ذلك **فصل في وقف المريض** قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ربح الوقف
على ثلثة أوجه أما أن يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقت بعد الموت فما كان في الصحة فالعقب
والأفرازيكون شرط الصحة كالأهبة وما كان بعد الموت فالعقب والأفرازيكون شرط الصحة لأنه وصية الله
أنه يعبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحله حكم الوقف في الصحة والمكان يعبر من الثلث كالأهبة
المريض يعبر من الثلث ويشترط فيها يشترط في أهبة من القبض والأفرازيكون الوقف في المرض
وذكر المحقق رحمه الله أن الوقف المنفذ في المرض كالإضافة إلى ما بعد الموت حتى يعبر من الثلث

ان نصرت الرئيس مرض الموت في الحكم من هذه المضافات الى باب الموت حتى لا يفسد الملك وذكركم
الاول في نسخة رحمه الله الصحيح ان وقت الرئيس مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يفسد الملك في
قول الحقيقة روح ولا يتعلق به اللزوم كما عارية الا ان يقول في عيالي وبسبب دعائي في يكون لان ما
كان مؤبدا وبغيره لا بد فيه الكبر الوحي وانما في لزوم اوصية بعد الموت من نفس وقت واداني مرضي
انما جاز اذا كان يخرج من ثلث الد والى لم يخرج فاجاز به الورثة كذا كذا ان لم يخرج والبطل فاجاز
على الثلث وان اجاز البس جاز فبغيره ما اجاز وبطل الباقي الا ان يظهر للبس او غير ذلك فبغيره
وقفت في الكل فان كان الوقت الذي لم يخرج من ثلث البس قبل ان يظهر للبس الى آخره لا يطل
سبه وبغيره قيمة ذكاستري بن كاك ارض ووقفت على ذلك الوجه من نفس وقت واداني عليه دين كخطا
فانه يبلغ الدار وتقتضى الوقت كاد استري واداني وقتها ثم جاز الشيخ كان ان يفسد الدار فيفسد
الوقت وبغيره استري رجل واداني مائة او ثلثها ثم وقتها على الفقراء والمساكين جاز وبغيره وقتها
ما وقت عليه وعليه قيمتها ليلع واداني مائة او ثلثها ثم وقتها على الفقراء والمساكين جاز وبغيره وقتها
الفقير جو حشر في ذكر محمد ربح في كتابه ثم انه لا يصير سجدة امانه وذكره استري ارضا ثم انا
واحد السجدة اربا اربا سجدة جاز وعليه ثمنها للباقي عند الحقيقة رحمه الله وفي قول بعضه وهو رحمه الله
يقضي البسار واداني على الباقي فضا وبسبب فاشترى اربا اربا ثم لبس على اربا سجدة قبل
خذ الكل وكان في السجدة روايات من اربا اربا رحمه الله في رواية الوقت ليلع سجدة عند اربا اربا
ارواية كتابه ثم انه لا يصير سجدة اربا اربا جو حشر رحمه الله فاعلم ان يقول في الوقت البس روايات من
ارب اربا قال فاعلم ان يقول في الوقت يصير ثلثي الروايات جميعا ويغرق هذا الفاعل في
السجدة والوقت على اربا اربا في وجه الفرق ان في الوقت حتى العباد فيكون بمنزلة البس والهيئة
وبسبب والهيئة يبطل حتى الباقي في الاستدراك اما السجدة فالص حتى الله تعالى لا حتى الله وفيه واداني
حيث لا يصح فقامد فقال ولله انما هو استري واداني اربا اربا ثم وقتها على الفقراء والمساكين جاز وبغيره
اشترى فلكه اذا كان الباقي في الاستدراك واداني الباقي ان يبطل السجدة واداني استري اربا اربا

فوقفها قبل القبض جازان تحت الشمس وان لم يستد العن فالوقف موقوف لان الوقت يشهد التمسك
 لا يطل به شهر وطا الفاسدة ولقد اوقف ارضا على رجل على ان يقرضه درهم باز الوقت يطل
 اشترط حال الفقيه الجبغريج اعاق المشرى قبل القبض جازا وقل تحت العن موقوف فكذا
 الوقت راسدا علم **فصل في رجل يقرض ارضا في يده انها وقت رجل اقرضت في**
 يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جازا قراره وليسير الارض وقتا على الفقرا لان الاوقات
 عادة تكون في يد القوام فالبيع الاستدرا من في يده يطل الوقت ولا يجعل المقرض الوقت الا ان
 يشهد الشهر وان الارض كانت للمقرضين اقرضه يكون المقرض الوقت وقبل شهادة الشهر وكان اكره
 فيه للقاضي ان يشاره في يده وان يشاره من يده وما يدل قبول يده لهيئة لوجار رجل غيره
 المقر وادعى انه هو الوقت وادعى ان يخرجه من المقر فيقيم المقر بيته انه هو الوقت فيدفع خصومة
 المدعى وثبت نفسه ولاية لا يرد عليها العزى ابد او اكره رجل في يده عده اقرضه حرج اقرضه ولا يكون له
 اولا الا ان يقيم بيته ان البعد كان له حين اقرضه فخصمير الاول انه فكذا كذا هذا المقر بالوقت اذا
 اقام بيته على ذلك فثبت بيته وقبل اقامته بيته لا يكون له الولاية قياسا في الاسكان يترك
 القاضي في يده وهو الذي يقيم الغلة على الفقرا ولو ان هذا المقر بعد الاقرار اقرضه فلان
 لا يقبل ذلك منه ولو قال انا اوقفها قبل قوله لانها في يده فيقبل قوله ولو اقرضه في يده انه حرمها
 انا فثبت له الولاية الا ان يقيم بيته على ذلك لان البعد بعد الاقرار بالحرية لا يثبت في
 يده بخلاف الارض ولو قال رجل هذه الارض صدقة موقوفة من ابى وقدمات ابو له بيعه فالحاكم
 على الاب دين وليس له مال اخر فانه يباع من يده الارض تحت ارا الدين وما بقي يكون وقفا وان كان
 مع المقر وارث اخر فجد ذلك كان نصيب الجاهل من هذا الارض للجاهل فيقبل به ما شاء نصيب المقر يكون وقفا
 على ما قرره ولو اقرض رجل ارضا في يده انها وقت على قوم مسلمين وسماهم ثم انصير فكذا ان يوقف
 على غيرهم اوز لوهم انقص عنهم لا يثبت الى قوله الاخر وقبل بقوله الاول ولو اقرض رجل ارضا في
 يده انها وقت وسكت ثم قال انها وقت على فلان وبكى عدد واعلموا في القياس لا يقبل قوله

الآخر لان كلامه الاول صادر في القاية لا في القايه الاولى لان الاستحسان لا يقبل قوله لان
العادة قد تغير بالوقت ثم ليس الموقوف عليه ولو اقر بارض في يده ان القاصم فلانا واولاده هذه الارض و
صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتكلم القاصم زمانا فان لم يظهر
عنده خبر ما اقر به جبره استلزمه على سبيل ما اقر بارض في يده وانه اقر وان اباهم وقفها على كل واحد
منهم واما غيرهم في صاحبه فان القاصم لا يقبل اقرارهم ولا يصرف غلة حصته كل واحد منهم الى الوجه الذي
اقر لان هذا اقرار لا يثبت فيه يكون ولاية هذا الوقت للقاصم بربها من شاء ارض في يده بل شهد شاهدان
على اقراره انها موقوفة على فلان ونسبه وشهد آخر ان اقر بها موقوفة على فلان بن فلان لرجل
آخر وعلى نسبه ونسبه في الكتاب ان عرف ابي الاقرارين كان اول ما زاد اول ويحل الثاني وان
لم عرف الاول من الآخر يقتضي كسبه فكذلك يكون الغلة بين الغريقين نصفان رجل اقر بوقت صحيح واقربا
آخر من بين ووارثه يعلم انه لم يكن اخر من بينه قالوا اقراره على نفسه جابر وليس للورثة ان يثبتوا
وهو صحيح وعوام في نفسها باب الرجل يفتي ارضه على نفسه اولاده واقرباؤه
جبره بل قال ارضه صدقة موقوفة على نفسه قال لعل له لا يجوز هذا الوقت وقال الغيبة ابو بصير
رحمته في ان يجوز في قياس قول ابي يوسف واما قال ذلك بنا لمع ان الوقت اذا شرط
الوقت ان يكون له وياكل منه ما دام جابا يجوز ذلك في قول لعل له رحمه الله ويجوز في قول ابي بصير
والمستخرج رحمته والقول ابي يوسف رحمته وقالوا يجوز الوقت ويشترط جميعا وذكر الصدوق في
رحمته ان الغيبة على قول ابي يوسف في ترغيب الناس في الوقت وقال الغيبة ابو بصير رحمته
في نه من محمد رحمته رواية ظاهرة الاشياء ذكره في كتاب الوقت قال اقرار وقت على امهات اولاده
جاءه وقال الغيبة ابو بصير رحمته الوقت على امهات اولاده وبغزة الوقت على نفسه لان ما يكون لام
الوقت في حيرة المولى يكون للمولى رجل وقت على الفقراء وشطط نفسه الاكل وقال على ان يثبت
ان اكل منها قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله يجوز ذلك ولو قال وقت على نفسه لا يجوز وعنه ابي بصير رحمته
انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير لساكنين ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان غلها في غشت

قال بالرح لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصاري روح توفال او من صدقة مرفوعة مسرعا
 ابد بخيرى غلبها على ما عشت ولم يزد على ذلك جاز واذا مات يكون الفقراء وذكروا ان هذا روح مردان
 او من صدقة مرفوعة بخيرى غلبها على عشت ثم بعدى على ولدى وولده ولدى ونسلم ابدانا مسلما
 فاذا انقضى نفقته ان يقصر منه وينجز هذا الشئ طر بطل وقف على امهات اولاده في حال وقفه
 ومن كجده نهن بعد ذلك في حيوة والبد وفاته مالم يترجى غير جائزا على اصل الى يوسف
 روح فلا عنه يجوز ان وقف على نفسه فكذا لك على امهات اولاده وعلى قول محمد روح انما جاز ان وقف
 على امهات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لان جنسيات واذا جاز بعد الموت جاز
 في حيوة تبعا وكم من شئ يجوز تبعا ولا يجوز اسلا ورو وقف وقفا وشتى لنفسه ان ياكل منه ما دام
 حياته مات وعنده من هذا الوقف سابق غلب او يرب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان
 عنه خير فمن بزر ذلك الوقف كان ميراثا عنه لان اكسبر من الوقف حقيقة **فصل في الوقف**
على الاولاد والاستبراء والحيوان قال ابو حنيفة صدقة مرفوعة على ولده
 كانت الفلانة لولده صلبه يسرى فيه الذكر والاثنى لان اسم الولد ما خرو من الولادة ولو جرد في
 الذكر والاثنى الا ان يقول على الذكر من ولده في فلا بد من فلا ثبات واذا جاز هذا الوقف فما دام
 ير جرد واحد من ولده الصلب كانت الفلانة لا غير وان لم يبق جسد من البطن الاول بصيرت الفلانة
 الى الفقراء ولا بصيرت الى ولده او لشيء والم يمكن ان وقت الوقف ولد صلبى ولد ولد الابن كانت
 الفلانة لولد الابن لا يشارك في ذلك من وولده من البطن ويكون ولد الابن عنه عدم ولد الصلب
 بمنزلة ولد الصلب ولا بد من فيه ولد ثبت في ظاهر الرواية وبه خد بالروح وذكروا ان هذا
 عن محمد روح انه بدخل فيه اولاد ونسبات الفم والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد ونسبات يشبهون
 الى انهم الى ابائهم انهم بجلات الابن وذكروا في اسير اذا قال اهل الحوب آمنوا على اولادنا
 فانهم بدخل في الامان اولادهم لاهلهم من الركون والاثاث واولادهم من قبل الرجال فاما

اولد ونبات لبسبا ولا هم ذكر في لسير با و اتق ظاهر الرواية ووقال ارفغنده صدقة موقوفة
على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه واولاد نبسته ليشترون في القلعة
ولا يقدم ولد لصلب علي وولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وعل يدخل فيه ولد نبوت قال لمال
رح يدخل في كذا ووقال ارفغنده صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكر كقول لمال
رح يدخل فيه الذكر من ولد نبين والنبات وقال علي الرازي رح اذا وقت علي ولده وولد
ولده يدخل فيه الذكر والنبات من ولده فاذا انقرضوا فقول من كان من ولد الوقت وون ولد نبوت
الوقت ووقال علي اولادي واولادهم كان فيك كلهم يدخل فيه ولد الابن وولد نبوت وجميع ما قال
لمال رح ان اسم ولد الولد كاستناول اولاد نبين يتناول اولاد والنبات فانه ذكر في لسير با
اول الحرج بامتنوا على اولاد اولادنا يدخل فيه اولاد نبين واولاد والنبات فانه ذكر في لسير با
رح لان ولد الولد اسم من ولده ونبسته ولده فمن ولد نبسته يكون ولد ولد حقيقة فحاصل
اذا قال علي ولدي فان نبسته ولد نبوت لبسبا في الوقت في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول
ولده و لصلبه و انما يتناول ولد الابن لانه يثبت اليه عرفا ومن محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد نبوت
عنه اصحابنا رح وذكر لمال رح في الوقت اذا قال وقت علي ولدي وولد ولدي الذكر فانه يكون
ولد نبين والنبات سرايد علون في الوقت رجل قال وقت ارفغنده علي ولدي وقتا و آخر
لمساكين فمات ولده قال ابو القاسم رح يصرف القلعة الى الفقراء ووقال علي ولدي وولد
واخره للمساكين قال يصرف القلعة الى ولده وولد ولده فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم ووجد المظن
الثالث يصرف القلعة الى الفقراء ولا يصرف الى المظن الثالث وان قال علي ولدي وولد ولدي
وولد ولدي ذكر المظن الثالث فانه يصرف القلعة الى اولاد و اولادنا سلا ولا يصرف الى
الفقراء باق احد من اولاده وان فعل قال الفقهاء الخمسة رح وكذا ذكر لمال رح في وقت اذا ذكر المظن
ثالث بطون يكون الوقت عليهم وعلى من سفل منهم الاقرب مالا بعد خيم سواء الا ان يذكر الوقت في
وقت الاقرب فالاقرب او يقول علي ولدي ثم بعد اسم علي ولد ولدي او يقول لعلنا بعد المظن رح

يبدأ بأبائه الوتفد لانه لا ذكر لبطن الثالث فقد خُشَّسَ فمُنَى الحكم بنفس الانتساب لا غير الانتساب
 موجود في حق من قرب بعد بجلات البطن الثاني لان الواسطة له وجهه ولو وقف اجل ضيقه على ولده
 وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقرضت اُخِي على اولادها ابدانا سلاواتا لشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 راج اذا انقرضت اهل الولدين خلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي ونصف الى الفقراء فاذا
 مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى الاولاد والوتفد لان مراعاة شرط الوقف لازم والوقف لما
 جعل لا واولاد ولا واولاد بعد ما انقرض البطن الاول فاذا مات احد بها يصرف نصف الى الفقراء ورجل وقف
 ضيقه على ولده وليس له ولد لصاحبه ولد ولد الابن فان الغلة تصرف الى ولد الابن فان حدث للولاء
 بعد ذلك ولد لصاحبه قال بغيره ابو خضر يصرف الغلة الى الولد الحادث ويخبر في كل غلة
 مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى من احد حدث بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ولو مات
 هذه الضيقة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتجاج واحد قال شيخ الامام
 الجليل ابو بكر محمد بن الفضل راج يصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج ونصف الى الفقراء لانه لم يجعل
 المحتاجين من ولده الا نصف ووقف ارضا على اولاده وآخره للفقراء مات بعض الاولاد فان الغلة
 تصرف الى الباقي وان ماتوا تصرف الغلة الى فقراء المسلمين لان بينهما وقف على اولاده وقدمت في اليد
 واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء الباقي اولاده ولو وقف ضيقه على امرأته واولاده ماتت المرأة
 واحد الورثة ولد المرأة لا يكون نصيب المرأة فلهما خاصة بل يكون مردودا الى جميع الورثة اذا لم يكن لهما
 شرط في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها ولدها خاصة ولو وقف ضيقه لضعفها على امرأته وضعفها
 على ولد له بعينه على انه ان تمت المرأة بغيرها الى اولاده وآخره للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف
 الغلة للابن الذي عينه ونصيب المرأة يكون سائر الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الوقف جعل للمرأة
 بعد موتها واولاده والابن المعين من اولاده يصرف لغيره قال وقف هذه الضيقة على ولدي وولد ولدي
 ابدانا سلاواتا ما كان من حصته الوارث لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصته غير الوارث جاز
 الوقف من الثلث في قول بغيره والى يوسف وزفر والحسن بن محمد لان وقف المريض وضيقه فلا

يجوز للوارث ويجوز فيما كان غير الوارث رجل وقف نصيبه على فقراء اولاد وناه على احد منهم الفقير
قال الفقهاء ابو بكر البجلي رحمه الله لا يطع كذا يسمى من الوقت لم يثبت فقره عند القاضى رجل وقف نصيبه كذا يسمى
ابن له واولاده واولاد واولاده ابدا ما تسلسلوا قال ابو القاسم رحمه الله يستقيم على ما كان
ولد ابنه على عدد الرسل يسمى فيه الذكر والانثى فيقبل له اولاد له ثبت قال رحمه الله لا ينضم اولاد واولاد
قال رحمه الله ومنه ايرافى ما مر ان في ولد الولد يدخل اولاد البنات كما يدخل اولاد البنين رجل قال رحمه الله
بذره صدقة بعد وفاته على المساكين ويجوز خروج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال رحمه الله لا يطع
ولده من الثلث شيئا الا اذا كان الوقت في صحته ولم يعف الى ما بعد الموت ثم مات في ولد الوقت
فقراء فيكون للفقراء ان يدفع الى كل واحد منهم سها اقل من مائتي درهم ويجوز كذلك من سائر
الفقراء وان لم يعطها شيئا لا يعين المولى لانه لم يتبع حقا واجبا لهم وكذا قالوا في الذي وقف نصيبه
في صحته على الفقراء ثم مات ودبت قيمته كان يفضل للفقير ان يصرف اليها مقدار حاجتها من
نصيبه على الفقراء الى مائة واخر جهان بده ثم قال رحمه الله عند الموت اعطى من غله نصيبه لفلان الفقير
فيسين درهمها ولفلان الفقير مائة ثم مات ولد ابن محبان وقد قال رحمه الله اقل ما ريت قالوا اجعلهم
اولئك اطل وهو الفقراء ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك فضلا اذا كان الوقت في صحته
او لو وقف نصيبه على ابنه ونسبه فاد واحد حاشيته نصيبه ليدفع نصيبه من اربعة قال ابو القاسم رحمه الله
اقره الوقت لا يجوز دفع القيمة كل الارض من اربعة ولا يدع واحد من الارباب شيئا من اربعة واما
يكون ذلك للقيم وان اراد الوقت ان يعطى من ارض الوقت ويطلق كل واحد من الذين الوقت
عليهم بزوجونها ويكون له دون سائر نسبه كانه لم يكن له ذلك الا ان يدفع الى الوقت بذلك ثم
فعل ذلك كان لاهل الوقت البطالة وكذا للرب منهم ودفع الى اهل الوقت فكل فيما بينهم
بانه كانه لمن اتى بعد ذلك البطالة وليس للوقت ان يسكن احد غير آخر رجل قال رحمه الله صدقة
موقوفه على المحتاجين من ولدى وليس في ولده الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن فضال رحمه الله ولده الاحتياج نصف الثلث للفقراء اقل له فان اعطى القيم نصف الثلث لفقراء

فقبر واحد قال يجوز على قول أبي بصير لان الفقراء لا يحدون فيكون للجنس رجل وقت منسلا
 على ولديه وعلى اولادهم انا سلوا ثم احد الولدين طلب من الآخر المهايأة والى الآخر الا ان يصير
 المنزل حاضيا فيسكن هذا ما جئ به والآخر ناجية قال الشيخ الامام رحمه ان لم يرض الوقت بها يمكن
 لم يكن لها حق السكن وان كان الوقت اوصى لها بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل
 فيسهاية رجل على رجل ارضه وقفا على اقوام معينين فارادوا المهايأة فافضل لكل واحد منهم نصفها
 بغيرها لنفسه قال كانت التولية الى غيرهم فخرج المتولى اليهم مزارعة جاز وان كانت التولية اليهم
 الى غيرهم فاحدوا منهم بعضا ليرحمها نفسه لا يجوز لان حق الوقت مقدم على حقهم وحق الوقت
 في ان يسبها قبله الوقت للمعارة والمؤنة فلا يجوز الا ان يدعوا الى غيرهم مزارعة ان كانت التولية
 اليهم امرأة وقت منسلا في مرضها على بناتها ثم من بعد من على اولادهم وعلى اولاد اولادهم
 ما تسلسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك ما عرفت فيسكن واحدا والا
 لا يرضى بهذا الوقت ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام رحمه الله جاز الوقت بقدر
 الثلث ويطلق فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير كاللورثة على سهامهم وقد ثلث
 يجوز قضا ما خرج من غلة المنزل لتقسيم بين الورثة جميعا على فرض ان الله تعالى ما عاشت الا بنتان
 فازا ما تاصرفت الغلة كلها الى اولادها واولادها واولادها لا شيء للاخت من ذلك قال لان الوقت
 في المرض وصية اذا لم تجز الاخت بطلت الوصية للورثة ويجوز لاولادهم واولادهم غير
 الوقت انما رضي لاولادها واولادها وبعد موت الورثة فكانه قال وصية لاولادها واولادها
 بعد حسنين وذلك جائز والوصية بالغلة لا تبطل وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فاذا جاز
 نوبة اولاد الورثة صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولدي وولدي
 يكون نصيب الولد مصر وخالى الورثة اذا لم تجز ذلك والوصية بنصيب ولد الولد جائز رجل وقف
 ارضا على اولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم قال لئلا يصرف الوقت الى الباقي فان ماتوا
 يصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان فلان و

آخره لا فقر ان مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى اوصدال الفقراء بخلات لمسه الا والى الاول
 لمسه الاول وقت على اولاده وبعد موت ابيهم بقي اولاده وسهنا وقت على كل واحد منهم قبل
 آخره لا فقر ان مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء بخل قال ارضي صدقة موقوفه على نفسه وبسته
 فلان مع نصفه وهو حصه فلان وبطل حصه نفسه لانه لو اقره الوقت على نفسه كذا كذا وبسته
 فلان مع كذا فاذبح بينهما ميت لكل واحد حكم نصف ولو قال على نفسه ثم على فلان او قال على فلان
 ثم على نفسه لا يصح بشئ منه لانه جعل لكل نفسه في زمان واكمل فلان في زمان وبسته على الكل بعد
 منه الوقت في في زمان كان ولو قال على عبيدي وعلى فلان مع في نصفه وبطل في في
 لان الوقت على عبده او على غيره كما وقت على نفسه ولو قال على نفسي وولدي وبسته فاما وقت كذا
 باطل لان حصه النسل لم يورثه ابدي كم هم ووقت لطلوع اطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل بطل
 ولده ومن بعدهم على الساكنين جازهم الوقت اهلكوا في الولد الذي يستحق منه الوقت قال المال
 مع المستحق هو الولد المخرج وعنده وجود الفلانة سوار كان المخرج وقت الوقت او حدث بعد وبسته
 احد مستخرج خارج وقال برف من خالد لم يمتى مع المستحق هو المخرج وقت الوقت ومن حدث
 بعد الوقت لا يدخل في الوقت وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقت ان كان له ولد وقت الوقت
 حدث قبل وجود الفلانة لانه نص ولده بالذکر فلا يدخل فيه ولد الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد
 وقت وجود الفلانة كانت الفلانة لا ولده وبسته ولو قال على ولدي وولد ولدي دخل الفريقان مع
 وبسته ولده وولد ولده يوم وجود الفلانة فيستحق واحد منهم كل الفلانة وقت وجود الفلانة فيستحق الفريقان مع
 فيه جاء قال بعضهم يوم بعير ارض منقروا ولو قال وقت على الاولاد ولد واحد وقت وجود
 الفلانة كان نصف الفلانة ونصف للفقراء ويدخل فيه الذكر والا تسمى من اولاده ويدخل فيه ولد الفلانة
 انهم ياتون ان ولد الابن منقره ولده ولو قال وقت ارضي على ولدي ونسل ولد ولد ولد ولد ولد ولد
 في الوقت لان النسل يتبع القريب البعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف ثم نفقت الروايات
 على ان اولاد البعير يدخلون في لحظة النسل وفي اولاد البعير روايات كان ذكرنا في سهم الولد

ولو قال وقفت على ولدي وسلي وله ولد وولد وولد ثم حدث له ولد سلب الوقت وظلما
 في الاستحقاق اما ولده وولد ولده لان لفظ الولد تناسل ولم يكن لوقفا على ولدي المخلوقين وولي
 يدخل الولد الحادث بلفظ تناسل لان الولد الحادث من نسبه ولو قال على ولدي المخلوقين نسبه لا
 يدخل فيه الولد الحادث لانه ثبت الاستحقاق للاولاد والمخلوقين والمعدوم لا يكون مخارفا كما قالوا
 فلما يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه الاولاد والمخلوقون والاولاد وهم ابراماتاسلوا لان الاولاد
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد وثبت الاستحقاق لمن يسد بهم من البطون بلفظ تناسل
 لانهم من تناسلهم وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى اولادهم حدث له ولد من سلبه لا يكون لهذا
 الولد الحادث شي ولو قال ارضي صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد يسره وله يصح هذا
 الوقف فاذا ذكر الفلانة يفسم على الفقراء فان حدث له ولد له العتمة بعثت الفلانة التي حبس
 بعد ذلك اليه الولد بالقي هذا الولد فان لم يكن له ولد صرفت الفلانة الى الفقراء لان قوله صدقة
 موقوفة وقفت على الفقراء وذكر الولد الحادث للاستثناء كما قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء
 الا اذا حدث لي ولد فلتها بالقي ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني ولد ابنان او اكثر كانت الفلانة
 لهم فان لم يكن لابن واحد وقت جرد الفلانة كان نصف الفلانة ونصف للفقراء ولو كان له بنون
 قال لئلا سح كانت الفلانة لهم بسوية لان اسم البنين تناسل للبنين والبنات وعن ابي بصير
 في رواية يكون الفلانة للبنين خاصة وتجميع هو الاول وهو كما لو قال ارضي موقوفة على اخوتي وداخلة
 واخوات شتر كما جيبا ولو قال موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات اوى البر يوسف عن ابي بصير
 انه على الذكور من ولده دون الاناث وروى يوسف بن خالد التميمي عن ابي بصير انهم يدخلون جميعا فانما
 كان بنون فلان فما لا يحسون يكون لك على الذكور والاناث جميعا في روايات كلها ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة على بني وبنات ليس منهن ابن كانت الفلانة للفقراء لا للبنين والبنات لان اسم البنين
 لا يتناول البنات عند الفقهاء وكذا الوقف على بنة وله بنون لانبات له كانت الفلانة للفقراء ولو قال
 ارضي صدقة موقوفة على ولدي الذين سيكون البصرة فالفلانة ساكني البصرة دون غيرهم لانه فخصهم

بوصف ويخبر ساكن البصرة يوم وجود الغلة وقال ادفع صدقة موقوفة على ولدي العور ابو العيمان
 لان الوقت لهم عامته وان غيرهم لانه على الاستحقاق بوصف ويخبر العور ابو العيمان من ولده يوم
 الوقت لا يوم الغلة وكذا وقال ادفع صدقة موقوفة على اصغر ولدي يعني منار ولدي كان الوقت
 بعضا عامته ويخبر في الاستحقاق من كذا غير هذه الوقت لا غلة وجود الغلة لان الضم والحقان بل
 لكن يزول دلالا لا يورث مكان ذكره بمرتبهم العلم بجلالتهم اعترافا وسكنى البصرة لان الفقراء وسكنى
 البصرة بمجمل العور بعد ازول فليكون بغير مرتبهم العلم وتوحيلا ارفعه صدقة موقوفة على ولده وله وله
 فجات امرته الحرة وله لعل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول
 في الغلة لعل ان كان موجودا وقت وجود الغلة وتوحيلا بمرتبهم نفسا عدلا يشارك لان الولد
 الاول كان مستحقا لى الغلة طامسا للحدث مشكوك ان كان موجودا وقت وجود الغلة او على بسبب
 ذلك طامسا بمرتبهم الولد يشارك كذا ولم يكن للواقف ولدا اصلا وقت وجود الغلة فجات امرته وله
 اشهر نفسا عدلا كانت الغلة للفقراء وكذا في هذا الولد وله كان الوقت وله غلة وجود الغلة ثم جارت
 ام ولده بولده يعني الغلة لعل من ستة اشهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان
 جارت ستة اشهر نفسا عدلا يشارك وله كانت لامة جارات بولده لعل من ستة اشهر من وقت
 وجود الغلة فادعاه الولد يثبت نسب ولا يشارك الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول
 الذي كان مستحقا لى الغلة في شتر اك الولد الحادث ولا يصدق على نفسه في ان يثبت نسب الولد
 وان مات الوقت ساعة جارت الغلة فجات امرته بولدها يسبها وبين سنتين من الساعة التي ماتت
 فيها الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لان الميراث فيهما الفروع اذا جارت بولدها
 يسبها وبين سنتين من وقت الموت يثبت نسب وكذا لو كان سكان الميراث حلاقا بان ولم يبقا
 الصدة حتى جارت بولدها يسبها وبين سنتين كان الجواب كذا لو كان الطلاق رجعيا فالحجوبة
 الولد الحادث بعد الطلاق الرجعي ماسر الحجاب مشكوكه غير متعلقة لان الطلاق الرجعي لا يحرم الميراث
 وان مات الوقت بعد وجود الغلة من الوقت ما كنه الوصول اليها من مات فجات امرته وله

ولد ما بينهما وبين سنتين من وقت جبر الفلّة لاحق لهذا الولد في هذه الفلّة ثم لم يولد له ولد من قبله
الفلّة الا ان يكن الولادة لاقبل من ستة اشهر من وقت جبر الفلّة فيشارك الولد الاول ولو كان موت
الوقت قبل جبر الفلّة بيوم او يومين ثم جارت امرأته بولد ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت كان
هذا الولد حصّة من هذه الفلّة لان الموت لو كان وقت جبر الفلّة كان هذا الولد حصّة اذا كان قبله كان له
لانه اول على جبر الولد غير جبر الفلّة **فصل في الوقف على القرابات** رجل قال ارسلت
صدقة موقوفة على قاري او على قرابي او على ذوي قرابي قال لا بأس به بل هو صحيح الوقف ولا يفضل الذكر
على الانثى ولا يدخل فيه والده والوقف ولا جده ولا ولده في المهر وعن الجيفة ربع وفي زبوا واست يدخل فيه
الجدة وابجدة وولد الولد الا عند الجيفة ربع يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم من الوقف يعتبر
الوقت الا قرب فالاقرب وعلى قول صاحبه ربع لا يعتبر الرحم المحرم من الوقف ويدخل فيه جده وابجدة
من قبل الآباء والامهات انما ابانها في الاسلام رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابي ودخلت لاء
او ابنة ابنة الابنة قال الفقهاء ابو بكر الباقلاني رحمه الله ابنة ابنة الابنة الاولى وان سقطت لانها من صلبه فكون
اقرب من التي من صلب ابنة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقرا قرابي او قال على فقرا وولدي
صحيح الوقف واستحق الفلّة من كان فقرا وقت جبر الفلّة في قول المالكية وعليه القوي ولو قال
على من افقر من ولدي قال محمد بن كير الفلّة لمن كان غنيا ثم افقر وقال غيره يدخل كل من كان فقرا
وقت جبر الفلّة سواء كان غنيا ثم افقر او لم يكن غنيا اسلا ولو قال على من احتاج من قرابي فهو على من
كان محتاجا وقت جبر الفلّة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير لمن لم يكن
غير فقير في الوقف والزكوة جميعا وكذا من كان له سكن ودخاوم وكذا من كان له ثياب كفاف لا يفضل
فيها فاما كان له من ذلك من متاع البيت لا يغني عنه فذلك لا بأس به والفقير من متاع البيت والشاة
وذلك لا يفضل بباي ما ياتي درهم فوغني لا يحل له الزكوة ولا هذا الوقف وكذا لو كان له مسكنا او نارا
واحد غنيا او ياتي درهم فوغني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكوة في قول اصحابنا واما لو
بن خالد تسمى ربع اذا كان الفضل خمس درهما او ياتي خمس درهم فوغني لا يحل له الزكوة والوقف

اقف وان كان فضل من الثياب وفضل من المتاع ميت وفضل سكن وفضل كل صنف بانفرادها
 ما في درهم واذ لم يمت لميت ما في درهم كان غنيا وان كانت له ارض تساوي ما في درهم ولا يخرج من غلتها
 ما يكفيه قال ابو يوسف رحمه الله لا يصح ان يشتري من الوقت ما من الزكوة وقال محمد بن
 سلمة بن محمد بن مقاتل الزاهد رحمه الله قال ابو جعفر رحمه الله لا يخرج من غلتها ما يكفيه فقيل
 ان الارض فهو فقير وان كان نقصان الغلة قلقة بقاءه وهو مقصور في القيام عليها فهو غني وما قال ابو يوسف
 رحمه الله وما قال محمد بن سلمة رحمه الله اوس وان كان له كبر غائبه او ما له يكون وينال على الناس
 على الاخذ بطل من الوقت والزكوة جميعا لانه بمنزلة ابن ايسل وان كان له غنا غيره او كان ويا شيئا
 اناس لا يقدر على خضه الا انه يقدر على الاستغناء كان الاستغناء في خبر ادم قبول الصدقة
 فانه لم يستغنى واخذ الزكوة له بأس به ويحل له الثاني في كل حصة كالحدود يوم ولو لم يكن له
 مال وقدر على الاستغناء ولم يستغنى واخذ الصدقة له بأس كذلك انما يطول الوقت للفقير اكثر
 وله بأس به ويكره خضه الزكوة رجل وقف وقفا على خضته وماله من كان منهم فقيرا وخضته او لماله
 فخر قال ابو القاسم رحمه الله ان كان في ثمن الثوب رطل طاهية اعد الله تعالى فهو فقير وان كان له ثمن
 يربها فله ذلك ان لم يكن له ذلك انما يكره نشر غايه والدوية تساوي ما في درهم وليس عليه دين لا
 سهران هذا غني ليس بفقير ومن كان له دين على غلس لا يقدر على اخذه فهو فقير وان كان على غلس
 مفر فهو غني ولو كان له دين الاي مشكرا فان كانت دينته فهو غني وان لم يكن دينته فهو فقير لان
 اذا استخلف يحلف ظاهر او لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقرا او فرائض وكان في قرابته يومئذ
 الغلة فقير تستغنى قبل ان يخذ صدقة من غلة الوقت كان له حصة لان الاكابر ثبت له وقت في الغلة
 فانه فوات بعد غي الغلة قبل ان يخذ صدقة بغير حصة ميراثا ولو ولدت امرأة من قرابته بعد غي الغلة
 لا تمل من ستة اشهر لا يستحق ميراثا ولو ولدت باس هذه الغلة لان استحق الغلة هو فقير من قرابته واحمل له
 فقير لان فقير هو الحيات واحمل له كمال الى شئ فاحمل في هذه الغلة بمنزلة من كان غنيا من قرابته وقت
 غي الغلة ثم فقر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من هذه الغلة ولا يستحق يتقبل من الغلة بخلاف ما لو

ما وقف على ولده او قرابته فجارى المرأة بولد لائل من ستة اشهر من يوم حي الفلدة يكون لهذا الولد
 حصته من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق لائل نسب فوالا ارضى صدقة موقوفة على من كان فقير انجيل
 فلان او من آل فلان وليس نسل فلان او في آل فلان الا فقير واحد كان حبس الفلدة لان كلمة من
 كناية عن الواحد وعن الجماعة بخلاف ما قال ارضى صدقة موقوفة على فقرا آل فلان او على فقرا نسل
 فلان وليس لهم الا فقير واحد كان له نصف الفلدة لان ثمة نص على الجمع فلا يستحق الواحد كل الفلدة وروى
 قال ارضى صدقة موقوفة على المساكين من مسراتي او على الفقراء من فرائضي كان الجواب بانها الجواب
 في قوله على فقرا فرائضي لان الحاجة غير مكنته والفقراء مني عن معنى حسبه وروى قال ارضى صدقة موقوفة
 لفقرا فرائضي او في فقرا فرائضي فهو كما لو قال فقرا فرائضي لان حرر العصابة يقام بعضها مقام النص ولو
 قال على ايتام فرائضي فلكذلك لان ايتام مني غير الحاجة لا يتيم من غير الحاجة ولا صغيرة مات ابوه وحيدة الام ابو
 لا يريل ايتام اذا كان الاب ميتا واذا اورك صغيرا او صغيرة يزول عنه ايتام واذا ركا العلام يكون
 في العلام واذا ركا الجارية بالحيض او بالجل فان لم يكن شي من ذلك فهو ان يتم خمسة عشر سنة في العلام
 والجارية في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة روح في العلام حتى يتكلم او يبلغ تسع عشر سنة
 وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة وقال فرج بن عاصم اذا ركا فيها ثمانى عشر سنة
 فان اعلم العلام بعد حي الفلدة فلا حصته من هذه الفلدة لانه كان يتيم يوم حي الفلدة فلا يزول استحقاقه بزوال
 ايتامه كما لا يزول بزوال الفقر فان وقع بينه وبين غيره من اهل التحقيق خصوصية في هذه الفلدة فقال غيره
 من التحقيق انما اتممت قبل حي الفلدة فلا حصته لك وقال هو انما اتممت بعد حي الفلدة كان القول قوله
 ايمن وكذلك جوف الجارية لان الاستحقاق لائل ايتام وصفه ايتام ثابتة له كان القول قوله
 انكاره زوال الاستحقاق قوله كما لا يكون انواعا الا براد وصاحب الدين شكر كان القول قول المنكر
 وان مات واحد من القرابة بعد حي الفلدة وترك اولاد او ابناء لا يكون له اولاد ولا حصته في هذه الفلدة
 لان صفته ايتام انما ثبتت لهم بعد حي الفلدة لرجل قال ارضى صدقة موقوفة على فقرا عمر بن الخطاب رضي
 عن رجل آخر وقف ارضه على مثل ذلك في اولاد عمر بن الخطاب ثم فقرا فامى فلهمس اذكرت في

لهم وان ادركت احدى الثلثين او لا فاصاب احد من مالك الفدية ما تاتي درهم فصاعدا ثم ادركت
 الفدية الثانية وعقد الفدية الاولى تلاحق له من الفدية الثانية لان صفة الفقير ان يطالب قبل على الفدية
 الثانية فان ادركت الثلثان معا لماتوا لهم واما كانت قصته كل واحد منهم ما تاتي درهم لان
 الثلثين كان قبل زوال الفقير كالا دوى من زكوة ما تاتي درهم الى فقير حصة وذلك جائز
 رجل وقف وقفا على اهل الحاجة من قريباته مات الوقف بل يكون للفقير ان يعطى ابن ابن
 الوقف اذا كان فقيرا فالفقير الشايع ان يعطى ابن الابن اذا كان فقيرا لان من قرابة الوقف قال
 الفقير ابوهم بن هذا قول محمد بن في الزايدات اما في قول ابى حنيفة وابي يوسف رحمه الله
 ابن ابن الوقف لان ولد ولد عند ما ليس من القرابة رجل وقف ضيعة لا على فقير او قريبة وفي
 بعض القربات مرسر لكن غنى البسار بل يكون الفقير او القرابة منهم ان يخلوهم باسم اعتبارنا مكان الغنى
 يسل بهم بل يحلف الفقير على العلم مال الوفا سبهم ان ادعوا لهم الا ما صاروا به اعتبارا ورسول
 على الدعي عليهم ولا يقبل قول الفقير ولا يمين عليه وعن الفقير ابو بكر البجلي رحمه الله اجاب بثلث فاحد
 رجل او من ان خرج ثلث لا يعطى بل ثلث ثلثان وثلاثة اربعة لا قريبة وللفقير درهم قال لا بأس
 خط الزاطين من الثلثة اربعة اذ يجب للزاطين مال الوفا سبهم يعطى الى القرابة ان كانوا
 يجمعون فواحدة عدو درهم ويجعل عدو كل واحد منهم جزءا ويجعل للساكنين جزءا وللزاطين جزءا
 القرابة عشرة نفس بثلثة اربع الثلث على اثني عشر جزءا عشرة من ذلك للقرابة وجزء
 ذلك للفقير وجزء للزاطين وان كانت القرابة لا يجمع عدوهم بثلثة اربع الثلث ثلث
 للقرابة وثلث للساكنين وثلث للزاطين او ان لا بواهم وقف كل واحد منهما وقفا على فقير او
 قريبة فبخا فقير واحد من القرابة يعطى ان كانا وقفا شتر كما يعطى للفقير قوت واحد لان
 واحد وان وقف كل واحد منهما ارا على حصة يعطى هذا الفقير من كل دار قربة على حدة والمراد من الفقر
 في حبس هذه المسائل الكفاية فان كان الوقف ارضا يعطى كفاية سنة بلا اسراف والفقير لان عليه
 الارض يحصل في كل سنة وان كان الوقف عاقرا يعطى كفاية شهر لان علة الحانوت يحصل

في كل شهر دار موقوفه سقط من ثمار الدار شيئا ان اكره اعاده الساقط الى موصيه ياد واليسع
 لم يصرف ثمنه الى الميراث ولا يجوز ان يصرف شيئا من ثمن الموقوف الى الفقراء لانه بدل الموقوف ولا حق للفقراء فيه
 انما يتصرف في غايته فيسلك الثمن الى وقت الحاجة الى الميراث دار موقوفه قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يبيع
 الدار وهو قول الفقهاء الى صغر عمره والسر وسندل في ذلك بجواز جارة ثمار الدار الموقوفه للموقوف عليه
 لو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لانه يكره استأجر سكنى دار له حق السكنى وذلك
 باحل فلا جازت الاجارة من ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي رجل وقف وقفا على اقراره
 في بلدة كذا و آخره للفقهاء ثم اذ اقراره الانتقال من تلك القرية الى بجرمون من نزل هذا الوقت قال
 الفقهاء ابو بكر البجلي ان كان اقراره في تلك البلدة يجهلون ولا يحاط بهم فان غطيهم وحققهم من الوقت
 به و زعمهم انما دار وادان كانوا لا يجهلون ولا يحاط بهم فكل من انتقل عن تلك القرية انقطعت غطيته
 من الوقت ويعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يكن منهم مقيما يصرف الى الفقراء قال الفقهاء ابو
 حنيفة فان رجعا الى القرية واقاموا بها جرت اليهم الغلة من مستقبل رجل وقف ضيعة في صحته وامر القم
 ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قوم لا يجهلون ولم يذكر اولاد الاقرباء يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم
 لانهم من اقربائه وان كان الوقت ذكر اولاد الاستمرار فقال نعم من بعدهم لا واولادهم لا يدخل اولادهم
 حال حيوة الابا لانه لما مال من بعدهم لا واولادهم من انه لم يردهم الاقرباء واولادهم نعم قدر الكفاية قدرها
 يحتاج لنفسه ولكن يكون من الميراث واولاده وخادمه وسد لان كفايتهم من كفايته رجل اوصى بوصايا ووقف
 ضيعة على الفقراء وقال هو موصى على الوصي ان يعطى حيث شاء وراي ان شارفانه يحل للوصي ان يعطى من
 الوقت والدية وامرانه وقرباياته وضيعة الكافرة او هو وقف على فقراء رجل وقف في صحته ارضا
 على الفقراء ما يحتاج بعض ذرئته الوقت قالوا يجوز صرف الوقت اليه وهو اول من سائر الفقراء
 الشراطين احداهما ان يصرف البعض اليهم والبعض الى الابناء او الكل الى ذرئته الوقت في نفسه والوقت
 انه وصفت الكل اليهم على الدوام فظن الناس انها وقف عليهم فمما يتخذونه ملكا وقف في يد صاحبها
 فاقوت ووجد في ذلك الوقت ان الفاضل من عتده يصرف الى فقراء اهل السكة التي فيها الوقت

و غيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله بصرت العاضل من عمارة الزمان
 و منتهى الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف و يجعل لكل واحد منهم سها و سائر الفقراء سها
 و كل من مات منهم سقط سهمه و قسم ذلك سهم من الباقين بينهم على ما يوافقنا ما اذا انقضت فقراء السكة الذين
 كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة و من سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سوار لان فقراء
 السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف استحقوا اياها ثم فقراء لكل واحد منهم سهم و غيرهم من الفقراء
 استحقوا اياها و كان لكل سهم سهم نصيبه مقرر على سجد على ان يفضل من عمارة المسجد
 للفقراء ما بقيت الفكة و المسجد لا يحتاج الى العمارة لانه لم يصرف شي من تلك الفكة الى الفقراء و كل
 في ذلك الصلح ما كان نصيبه او لم يثبت ان ينفذ ان يجمع من الفكة ما لا يحتاج نصيبه و المسجد الى العمارة
 بعد ذلك يمكن العمارة منها و يبقى شي يصرف تلك الزيادة الى الفقراء و جعل الوقف في محله و تقا على
 الفقراء ما يصرفه في اقل فقراء فضل ذكره اساطع رحمه الله ان صرفت الى ولد الوقف فضل ثم الى قراء
 الوقف ثم الى سوا الوقف ثم الى غيرهم الى اهل الفقر من كان منهم الى الوقف من غير الوقف كان
 في ما الوقف و كان الوقف يفرق الامر الى على اقربائه و يورثه و يفضل بعض على بعض و يستحق غيرهم
 مات الوقف و اوصى الى آخر و لم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان اوصى بصرف الى من
 كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى بصرف ما ن اشكل على الثاني ان الاول
 الى من كان يصرف الزيادة على اقربائه و يورثه فهو يصرف الى الفقراء و جعل الوقف نصيبه على من جعل
 ان يعطى كفاية كل شهر و ليس له عيال فيصار له عيال فانه يعطى له و لعل ان كفايتهم ان كفاية العيال
 كفايته و جعل الوقف على فقراء و غيرهم في القياس هو قول الحقيقة و قد يكون الوقف لفقراء و غيرهم
 و في الاستحسان هو قول ابي يوسف و محمد و قد يكون الوقف لكل فقير محبة سجد الحمد يستحقه فيه الساكن
 و الاياك ما كان ساكن غير الاياك كان الوقف للساكن دون الاياك و قد غلب في المحاكم لا يخل
 بمسجد و امهات الاولاد و المبررين و يدفن فيه الصبيان و النسوان و لو كان للوقف جيران و قد وقف
 ما تنقل عنهم الى ثلثة اخرى و ما عدا و ردم و تنقل قوم آخر فيه و ادرك الفكة قبل ان ينفذ الى عوارضها

الموت فممن كان جاره وقت قربة الفلة ووقفت الخصومة في الوقت فشهد شاهدان انها صدقة تزكو
على فقرا جيرانه وشاهدان من فقرا جيرانه جازت شهادتهما وشهد شاهدان في ضيقه انها صدقة تزكو
على فقرا قرابته وهما من فقرا قرابته لا يقبل شهادتهما قال القاضي في الفرق ان القرابة لا تزول
وبزول الجوار فليكن شهادتهما الجارية لنفسه لا لحالته قال رضي فعل هذا شاهدان اهل المدرسة وقت
المدرسة جازة ووقفت على فقرا جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى ملكية ومات بركة فان اتخذ بركة دورا
للقائمة قال بلال رحمه الله ينبغي ان يكون الوقف بجيرانه بركة وان لم يتجدد دار الجوار البصرة قائم
فيحفظ ويكرن الوقف للاولين ولوقفت على مواليد له مواليد عقيم واولاد المواليد مواليد المواليد
كان الوقف لمواليه واولاد مواليد ولا يكون لموالي المواليد شيئا فان مات مواليد واولاد مواليد
موالي المواليد كانت الفلة لموالي المواليد استحقاقا ولو كان للوقف مواليد عقيم وموالي الابن عقيم منه
كانت الفلة لمواليه لا لشيء لموالي الابن وان لم يكن لموالي ولد لموالي الابن قال القاضي في
الفلة لموالي الابن وبه شاهد بلال رحمه الله اذا لم يكن للوقف احد من مواليد ولا ابن واولاد مواليد
لموالي الابن استحقاقا ولو كان له مواليد كان الفلة لهما وان لم يكن لموالي جده كان نصف
الفلة لمولاه ونصف للفقراء ولو كان لمواليات كانت الفلة لهن بالسوية ولو كان لمواليات
بشس مهن رجل كان للمواليات كل الفلة فان محمد راج ذكر في تفسيره طلب الامان لمواليه ولو كانت
بشس مهن رجل وخلق جميعا في الامان ولو ان رجلا وقف ضيقه على مواليد واولادهم وسلم دخل
الكل في الوقف دخلوا على السواد سوادا كافر او لا ونسب واولاد البنات ولو قال ارفع صدقة تزكو
بعد وفاتي على مواليد فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ودمه ميراثا فاضاف الوقف الى ميراث
الموت ودم اجد ميراثه واولاد الوقف رجل يحصل نسب له مولاه وصدقة المقر له وبشر الميراث
نسب ميراثه واولاد ميراثه كان له الوقف ولو كان لموالي العاقبة وايضا مواليد المواليد
استحقاقا على ميراثه واولاده كان الوقف لموالي العاقبة وان لم يكن لموالي المواليد كان الوقف لهن
رجل وقف وقفا صحيحا على ساكني دار الجوار يعطى كل واحد منهم شيئا معلوما كل يوم كذا فسكن فيها

انسان لكن لا يثبت فيها ريشة تنحل بالحرارة بل لا يحرم عن الوقت المكان بادي في مبيت من مبيت
 المدرسة لانه بعد من ساكني المدرسة اذا كان في المدرسة ما مقام به السكنى ودرستين في اصيل بالحرارة ودرستين
 انها بقية في العلم ان ريشة تنحل في انهار في محل آخر حتى لا يسد من طلبة العلم لا وظيفة من الوقت وان
 حتى يسد من جلة الطلبة فلا الوظيفة انما اذا وقت على ساكني المدرسة كذا من طلبة العلم انما اذا وقت
 ساكني المدرسة كذا لم يقل من طلبة العلم فكذا الجواب لا يكون ساكني المدرسة من غير طلبة العلم
 من الوظيفة لانه هو منهم انما كان يستعمل بالتحقق في الفقهاء المسلمين ان كان في العصر قد شغل كتابته
 من بعض الفقهاء نفسه مما يتصل به باس لان خيانت من الوظيفة لا يشتغل بتعليم فان هذا من جلة العلم
 واما ان في العصر قد شغل بغير ذلك فاما عند الوظيفة واما ان خارج العصر ان خرج الى سيرة فكذا انما
 مصاعدا لاما عند الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون سيرة فكذا انما انما
 هناك عنده عشر يوما فصاعدا فكذا الوظيفة واما ان قل من ذلك المكان خرج فوجد جادته به كذا
 للعصر واما عند الوظيفة ايضا واما ان خرج فوجد جادته به كذا فخرج لطلاب الوقت يكون ذلك عنده سيرة
 ان خيانت به وجعل وقت حاجي العلية واما كسب ربح وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد
 سنة او نحو ذلك قال الفقهاء ابو بكر البجلي رح من عاب عنهم ولم يبع سكره ولم يتجسس مسكنا آخر فهو من
 على ولا يتصل بوظيفته ولا وقف حاله ثم وادب السنية على جواز الوقت على اني انهم كذا يجوز الوصية لم
 يجوز صرف الزكاة اليهم وكذا قال الشيخ امام القاضى ابو زيد الدبوسي مع فصل في اجارة
 وتمام من ارادتها قال الفقهاء ابو حنيفة رح اذا لم يترك الوقت في مكان الوقت فرائى القوم
 راجع باديهم من اعدت ما كان در عن الوقت وادب الفقهاء اصله ان في الدور او اوج اكثر من سنة
 المدة اذا احالت بؤدى الى البقال الوقت مان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول زمان بغير علم
 المالك او اوج الدور اكثر من سنة وادب الارض المالك ان في كل سنة لا يواجر بالاكتر
 من سنة وانما كانت ترعى في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان ان يواجر باديهم
 لساكني من الزراعة انما اذا لم يكن الوقت شهر طالع او اوج اكثر من سنة فاما ان شهر طالع وانما

لا يخرجون في استجار السنة وكانت اجارها اكثر من سنة او للوقت وانفع للفقير او فليس للقيم ان
بجانب شرطه وواجب اكثر من سنة الا ان يرفع الامر للقاضي حتى يواجر بالانعام اكثر من سنة لان
هذا انفع للوقت وللانعام ولا بد انفع للفقير او وانما لم يثبت فالتحاشن الوقت ذكر في صك الوقت ان
لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقير او كان للقيم ان يواجر باكثر من سنة او ارباب
ذلك خبره ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي للوقت ان كان له ذلك وقوان القيم آجره او الوقت
سنتين قال الشيخ الامام ابو القاسم الطوسي رحمه الله لا يجوز اجارة الوقت اكثر من سنة الا ان يواجر
بجانب الى تحصيل الاجرة بحال من الاحوال وقال الفقيه ابو بكر محمد بن يعقوب رحمه الله لا يفترق فقهاء
في هذه الاجارة اذا آجره مدة طويلة لكن احكامهم يفرقونه فالتحاشن ضرر بالوقت اطلبها وكذلك الحال الامام اوس
على السعدي رحمه الله وعن الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان يحجر اجارة الوقت ثلاث سنين غير فصل بين الدار
والارض او لم يكن الوقت شرطان يواجر اكثر من سنة وعن الامام ابو جعفر الجاري رحمه الله ان كان
يحجر اجارة فصل ثلاث سنين فان آجر اكثر من ثلاث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ طائفة لا يجوز
وقال غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يطلبه ويخبره الفقيه ابو الليث رحمه الله فان احتاج القيم ان يواجر الوقت
اجارة طويلة فادوا له فيه ان يعقد عقودا مستمرة وفي كل عقد على سنة ويكتب في الصك سناجر فلان من فلان
ارض كذا او واري كذا فتمت سنة فثنتين عقدا كل عقد سنة بكذا امن غير ان يكون بعضها شرط في بعض فكل
العقد الاول لازما لانه باجر والثاني غير لازم لانه مضى قال رحمه الله وكان فيما قالوا نظرنا فيهم قالوا الاول
لازم والثاني غير لازم لانه مضى وذكرتم في الامم في شرح ان الاجارة المضافة تكون لازمة
احدى الزوايتين وهذا الصحيح وذكره ايضا القيم في احوال الى تحصيل الاجرة يعقد عقودا مستمرة وفي
نحو ما قالوا مجموعا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضافة باستعمال التحصيل فكان فيما قالوا نظرنا
في الامم وجه التمسك او يرفع الوقت او آجره وقفا او غيره لا يستعمل برون آجر المثل قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن يعقوب رحمه الله على اصل اصحابنا ينبغي ان يكون المستاجر غامضا الا ان الخصام
من ذكر في كتابه انه لا يصير غامضا بل يرفع آجر المثل فقليل لا يرفع آجره او قال نعم ووجه ما قال ذلك ان المثل

والمرحوم بطلان شبهة المسمى بالتمام المقتضى بالمال بطلان حجب المقتضى بالمال
لم يمسها شيئا وقال بعضهم بان المقتضى ليس بما يمس من يرى حجب المقتضى فان لم يمس شيئا
من المقتضى بطلان على المقتضى المسمى بالتمام المقتضى بالمال بطلان حجب المقتضى بالمال
قال من قال نعم الامام ابي الحسن على المقتضى المسمى بالتمام المقتضى بالمال بطلان حجب المقتضى بالمال
عليه المقتضى بالتمام المقتضى بالمال بطلان حجب المقتضى بالمال بطلان حجب المقتضى بالمال
قلت منيس اجرة مملوكة هي اجرة شايها علما وعلما لهسته القليلة كبرت رعايا الناس فزادوا اجرة الامام
قال ليس للموتى ان يفتن الا بجارة المقتضى لان المقتضى انما يقبض وقت القدر وقت القدر
لان المسمى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام
بجارة المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام
في الاجارة للموتى الوقت اذا قبض ارضه وقت نفسه او بجزءه ان ارضه لا يتولى حصة
المستد او اقبلاهما من اقباض نفسه فيتم العقد بانيس ارضه المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام
بجارة اخر ذروا في غلة الارض وادراوان بجزء الثاني من المقتضى بجزء المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام
بجارة رأس الشهر كان للموتى ان يفتن الا بجارة لان الاجارة اذا كانت مشاهرة بجزء المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام
رأس كل شهر فاذا فتح الاجارة كان برفع البناء بغير الارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه
والكان برفع البناء بغير الارض لان برفع البناء بغير الارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه
بشرك البناء على الموتى كان للموتى ان يرفع البناء بغير الارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناءه
كان اقل تلك الموتى بذكر تلك المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام
ان يرفع اليه القيمة ويملك البناء لا يحكر الموتى بل يترفع صاحب البناء الى ان يحاصر الى ان يفتن
موتى وقت اذا بجزء مملوكة من بجزء مملوكة ثم مات المواجه ثم لم يستاجر قبل نقصان الدرة ذروا
رثة لم يستاجر الارض بغيرهم قال شيخ الامام الاجل ابو بكر محمد بن الفضل ربح المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام
لم يستاجر بغيرهم نقصان الارض ان يفتن الارض بغيرهم بجزء المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام المقتضى بالتمام

ان الى مصالح الوقت لاحق للموقوف عليهم الارض في ذلك لان الضمان بدل عن نقصان الارض من
الموقوف عليهم في منفعة الارض لاني عين الارض بمنزلة الوقت او اقرب مائة وفوض التولية الى غيره
باجاز لانه بمنزلة الرمي والوصي ان يوصي الى غيره بمنزلة انما يستاجر رجلا في عمارة لمسجد به رسم ودفن
واجر مثله ورسم يستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقت قالوا ليكون ضمانا لجميع ما تقدم
لما زاد في الاجر المتراكم في الناس فيه يصير مستاجر نفسه ومن المسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد كان
ضمانا للموتى اذا امر المؤمن ان يحكم المسجد يسمى له اجر استلوا ما كل سنة قال الشيخ الامام الاجل ابو بكر
محمد بن الفضل رح يصح الاجارة لانه يملك الاستيجار بخدمة المسجد ثم ينظر مكان ذلك اجر عمله او زيادة
في ثوابه في الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا نقد الاجر من مال المسجد حل مؤذن فيه هذه المكان الاجر
زيادة ما يتناوب فيه الناس كانت الاجارة للمبني لانه يملك الاستيجار بالمسجد بنفسه جاشن اذا زاد
الاجر من مال المسجد كان ضمانا وان علم المؤمن بذلك الاجل له ان يهدم من مال المسجد حل جعل فيه
او منسوخه وقطاعا على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام محمد بن ابي بكر
في الوقت لان هذه فريضة وقت غير معين وذلك المؤمن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا
فلا يجوز ان كان المؤمن فقيرا يجوز الفريضة والصدقة للفقير لكن الوقت على هذا الوجه لا يجوز ايضا
ان كان فقيرا واجله في ذلك ان يكتب في ملك الوقت وقت هذا المنزل على كل مؤذن فقير
يكون في هذا المسجد والمحلة فاذا خرج بالمسجد والمحلة بعد ذلك نصرت الغلة الى فقراء المسلمين اما اذا
قال وقتت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا يجوز كما قال وصيت ثلث مالي لرحمته من عرفة
اناس لا يجوز فقير سكن دارا موقوفة على بعض الاجارة وترك الموتى ما عليه من الاجر بجهته من الوقت
على بعض الاجارة كما ترك الامام خراج الارض على من دحق في بيت المال بجهته بمنزلة الوقت اذا
اجر دار الوقت كان له ان يجتاج بالغلة على يد من استاجر اذا كان المدين مليا وان كان فقيرا
بالاجر فهو اولى بالاجارة انما هو الاجر الدار الموقوفة ثم غل قبل قضاء الهدية لا يبطل الاجارة كالاجرة
برت الموتى او الوكيل في الاجارة وكذا ازمات بعض الموقوف عليهم قبل تمام الهدية لا يبطل الاجارة

ثم ما قرب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه لم يمت الى كل واحد منهم حصته بجهة لم يمت لغيره
وارتد ما قرب من الغلة بعد موت هذا فهو يكون لمن بقي وكذا اوقات بعضهم بعد موت الاول ابداً مبركة
به نفس بل وقف ما اراد على قوم ما عاينهم وجعل آخره فقفاً نعم ان المتولي اجر الدار من الموقوف عليهم
جازت الاجارة ان حق الموقوف عليهم في الغلة ان في رتبة الدار بل في ارض اوقفت بناءاً او نصب
باباً ان نوبت غير البناء في الموقوف يصير وقفاً وان لم يولد يصير وقفاً حائطاً بين واديين حسب ما
انهم الحائط مني صاحب الدار في حد دار الوقت كان للقيم ان يبرء بانقص نارا او بغيره ان يطيح
قمة السار يكون البناء للوقت لا يجوز له ان يكون للقيم ان يحرقه على اخذ قيمه وكذا ان يحرقه قيمة البناء
سواء لا يجوز له ان يجره كالتسبيح بالحق البناء من دار الوقت حانوت من الوقت بل على حاله
وجعل وال اثبات على ثابته وتطلعت الحوائث رافى القيم ان لم يوقف قايلاً ان كان الوقت غلة يكر
عمارة الحائث بتلك الغلة كان لصاحب الحائث ان يقيم الغلة امانة المائل وروء الى موضع
الوقت ان اراد المتاعل عن ملكا وان لم يكن للوقت غلة يملن عمارة المائل بتلك الغلة كون المالكين
ان يرفعوا الاموال القافض بامر القيم بالاستدانة حانوت املة وقت وعمارة رجل ثمال صاحب العمارة
ان يستاجر اصل الحانوت بجر المثل فالوا ان كانت العمارة لوقت يستاجر الاصل بالكثر مما يستاجر
صاحب البناء بجلت صاحب البناء ورفع البناء ويزجر الاصل من غيره وان كان لا يستاجر فملك
في يد صاحب البناء بلك الاجر وادرجل جهام موضع مقدار بيت واحد وقت وليس في الموقوفات
من غلة الوقت ما اراد صاحب الدار ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة فالوا ان كان لهذا الموضع
سلكاً الى الطريق الاظم لا يجوز للقيم ان يبرجر الوقت مدة طويلة ان فيه ابطال الوقت وال لم يكن
لذلك الموضع سلكاً الى الطريق الاظم جازت احادة الوقت لصاحب الدار مدة طويلة بل باع تجار
من ارض الوقت ثم اجر الارض من سترى الاتجار فالوا ان بلع الاتجار لم يبر وقفاً وادرجل الارض
ثم اجر الارض مدة حانوت الاحادة وان باع من وجد الارض ثم اجر الارض لم يبر اجارة الاصل
موضع الاتجار منقول بملك الاجر وهذا لا يفتى بوقف المتولي انما اجر الوقت من الارض ما

والحيوان بعينه قيل انه يجوز بالاعطاء من بيع الوكيل وكذا الوكيل بالاجارة اذا اجر وكيل او موزون
 عرض او عمران قبل بانه لا يجوز بلا خلاف قال العتيقة ابو جعفر رحمه الله في زمانها يكون الاجارة على
 اختلاف ايعان المتعارف الاجارة بالمدراهم والديناير الموقوت بما فيه الاجرة الوقت قال ابو جعفر رحمه الله
 في كل موضع يكون كل الاجرة لبايع لم يكن الوقت شأنا الى العمارة ولم يكن موصفا في الوقت كان
 ان يواجر الموردين ويجوز ان يثبت وان كان الوقت رضا ان كان الوقت شرط البداية بالخروج والعشر ومثل
 الموقوف عليه ما فضل من العمارة والموتى لم يكن الموقوف عليه ان يواجر لانه لو جازت اجارته كان حبس
 الاجرة فيكم العقد فيجوز شرط الوقت فيكون الوقت شرط البداية بما ذكرنا فاجر الموقوف عليه
 الارض او غيرها لنفسه بسبب ان يجوز ويكون الخزان والموتى عليه وكذا لو كان الموقوف عليهم في الارض
 الوقت ليس فيها ثابا او ثابته فيها بغيره وهذا كل واحد رضا لغيره الموقوف لا يجوز وعن ابى يوسف
 ان كانت الارض عشرة جازت مهابا انهم وان كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي
 الخراجية الموقوفة انهم يشترطون البداية بالخروج ولو جاز فيه البناء لم يكن الخراج في العلة ويكون
 ذمة الموقوف عليه فكان بغير شرط الوقت وعن العتيقة ابو جعفر انه قال احتمال بعض الناس
 زماننا ان يكتب في ملك اجارة الوقت ان الوقت وكل فلانا باجارة هذه الصيغة من فلان في
 كل سنة ومنها اخر يقول لو كالة فهو وكيله واراد به ان يواجر الوقت في بيت ساخر اكثر من سنة في
 العتيقة ابو جعفر لا انما ينظر في هذه الوكالة كما ينظر في الاجارة العطلية صيانة للوقت عن البطون قد
 اجاب نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله في الرجل افاو كل وكيله على ان يواجره عن الوكالة
 فهو وكيله قال نصير بن جعفر الوكالة بهما شرطه قال محمد بن سلمة رحمه الله لا يجوز وانما اختلاف اختلاف نصير
 بن سلمة ومحمد بن سلمة ارجح من هذا الكلام انه متى اخرج عن هذه الوكالة فهو وكيله بهذا الوكالة وهذا مخالف
 لا شرع كان حكم الوكالة في الشرع ان يكون لازمة ويرى عليها الغرض ويصير جديده فهم من هذا الكلام ان
 اخرج عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالات قبله ولو صرح بذلك كان جائزا قال العتيقة ابو جعفر رحمه الله
 في ذلك انما يجوز الوكالة في غير الوقت ما في الوقت وان صرح بذلك لا ينظر صيانة للوقت عن البطون

ثم في غير الوقت اذا جازت الواكزة بشرط ان يرايد ان يخرج من الواكزة فينبى ان يقول بحسب من شئت
 منها اخرجك من الواكزة فان لم يكن فيجبر جوعه عن الواكزات لعلقه ثم يقول اخرجك من الواكزة ان
 موقوفه في قرية يرزها اهل القرية بالثالث او بالنصف وفيها حاكم من جهة تاعين البلدة فاستاجر رجل
 من الحاكمان والارض سنة بدارهم معلومة فلما ادرك الزرع جاز المتولى وطلب حصته الوقت من الحاكمان
 قال لغيره المتولى ان حصته الوقت من الخارج على عت اهل القرية فان تاعين البلدة المكان محل المتولى
 متويا قبل نقله الحاكم او كان متويا من قبله الوقت لا يدخل قوله الحاكم في نقله ولا يجان ما يشي
 بلدة محل المتولى متويا بعد ما علم الحاكم الحارمة فبعد اخرج الحاكم عن الواكزة عن ثلثك الدار من فلاح
 اجماعة الحاكم ويحل وجوبها كعدمها فمضى يرزها المستاجر البصير لكان المتولى ونفها من اربعة على اهل المتجر
 في تلك القرية فكان المتولى ان خيسته ذلك من الخارج رجل فحسب انهما موقوفه على بغيره او على غيره
 لمكان القيم ان يسترد من الناصب فلما كان الناصب اولى بالارض من غيره ان لم يكن الزيادة
 بغيره ان كسب الارض وحقها النهر والحق فيه للسميرين وانما ذلك للزبيب نصار فمضى فمضى فلما كان
 بغيره بغيره الارض من الناصب لغيره وان كان الزيادة ما لم يتقوا كالمساواة والنجرة ولم يوافقا فمضى بغيره
 فلما لم يوافق الا تخرج دور والارض ان لم يفر ذلك الوقت وان اقر الوقت بان يخرج الارض بغيره
 لا تخرج دور الارض البسار لم يكن الناصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار الا ان القيم لغيره بغيره بغيره
 فمضى البسار فمضى المكان للوقت فله في بدل المتولى كمن له ذلك النصار وان لم يكن للوقت فله في اوجه
 على النصار من ذلك ان انما الناصب قطع الشجر من قيمه كوضع لا يخرج له الارض فذلك لا يخرج على
 قيمة ثم يضمن القيم في الارض من الشجر اكانت له قيمة وقت يستولى عليه فاصب حاله بغيره
 المتولى وخرج المتولى عن الاسترداد والارض صلبة ان يخرج قيمتها لكان المتولى ان خيسته القيمة او
 لا تعتبر بغيره بغيره الناصب انما تخرج قيمتها لكان المتولى ان خيسته القيمة او
 بغيره بغيره بغيره الناصب انما تخرج قيمتها لكان المتولى ان خيسته القيمة او
 بغيره بغيره بغيره الناصب انما تخرج قيمتها لكان المتولى ان خيسته القيمة او

من يرى حبل العصار يغمسه بالصب لان النصف الثاني انصف للزفت والجان الاول المائتين الثاني مئة الاول
 لان النصف الاول يكون انصف للزفت واذا اتع القيم احد هاربي الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار فقير
 انما صب الاول او الثاني يري الآخر المتولى انوار من الوقت بدین لا يصح وكذلك اهل الجماعة انوار من
 فان سكن الميراثين الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار مربعة لاسئلال او لم يكن فطر
 للزفت وكذلك متولى المسجدة اذ باع منزلا مرفوعا على المسجدة لم يشترى ثم غرل هذا المتولى وروى
 غيره فادعى الثاني المنزل على المشتري وبطل القاضى بين المتولى وسلم الدار الى المتولى الثاني فبطل
 المشتري اجر المثل اذ من وقت في يد الكارفة قطن نسرق القطن فوجد الاكار في منزل رجل فحبس
 صاحب المنزل وخصمه الى القاضى فقال صاحب المنزل صحت لك ان عطيتك ثمة من من القطن قالوا
 ان كان صاحب المنزل عطاه فخرنا من تنك السرة لا يحل له ان يأخذ لان ذلك اشرة وان علم انه سرق
 ذلك المقدار او اكثر حازه ان ياتيه فان علم انه سرق اقل من ثامنه من لا يجوز له ان يخذل الا مقدار ما علم
 بقضائه سرق اكثر من اول من قال الزفت نصالح المتولى على شئ والا كادى من لا يجوز له ان يخطى من بال
 الزفت والجان فقير حازه ذلك وادعى الثاني علم فصل في دعوى الوقت والشهادة
 عليه جل غصب ثيثة موقوفة فخاصمة المنصوبة فاقام السنة ثلث سنة ويزر عليه نصبة اجماعا
 اماخذ الى يوسف فانه يصير وقفا على الاجاز الى المتولى فكان له ولاية الاستدراج وعند ال نصبة
 وعقد راج ان لم يصير وقفا بل تسليم الى المتولى كان هو اولى بها صاحب الارب قامت اذا اراد ان يبيع الدار
 في ابر الوقت فخصى بالسنة او بالتكر الى ان كان سلطان ولاء ذلك نصبا او كان معلوما ذلك لانه
 حازه لانه من ثمة القاضى في ذلك فان لم يكن شئ من ذلك لا يكون خصما وقت على نفر يستولى عليه
 فاعلم لا يمكن الا شرا عه فادعى احد المرفوع عليهم على وجه منهم ان يبيع الوقت من انما صب
 سلة اليه فاعلم المدعى عليه فادعى المدعى عليه قال الفقيه ابو جعفر له ذلك فان كل من النصف او كانت
 عليه السنة يقضى عليه ثمة ما ثم يشترى تنك الفيزه ثمة اخرى فتكون على سبيل الوقت الاول
 انما يصح من يبيع وتسلم عند الكل لان يبيع وتسلم تنك يملك ببيع انما ثم ادعى انه كان فخصما

وحيث قال في رد المحتار في قوله تعالى انما لم يثبت على اذعي اخلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بيته انه قد حضر و
 قال بعضهم لا يقبل بيته لان الناقض بينه اذعي على قول ابي حنيفة لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته
 اذعي على الوقف من النقص بالحق لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته
 على اطلاقه ومن قال ان النقص لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته
 لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته
 ان يكون الجواز على مقتضى المكان انوقف على قوله ما يحاجم لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته
 بعد الكل وان كان الوقف على بعضه او على البعض على قول ابي حنيفة ومحمد لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته
 اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته اذعي لا يقبل بيته
 كان فاقبها على ذلك او مات في ايدي الامراء وجب لها شوائب ويؤاخذ قال الحنفية
 في النقص على ما كان في ديوان من حيلة فان مات في ذلك قوم قال في ديوانه
 قال ابن مفلح علينا وقال في ديوانه في ذلك على ما ليس لهم بيته قال الحنفية
 المكان للوقف وانه ما قرأه من ما جزم وقف في ذلك على ما لا يجوز ولا فالا من موقوف فان اطلق
 او اذعوا واذعوا ذلك كان للقائض في الاستحسان ان يقسم ذلك بينهم ثم اذعوا وقف اذعوا وقف
 على نفسه او على احد من اولاده او اولاده او اولاده وان فصلوا واما وان غار لا يقبل شهادته لا يقبل
 نفسه وكذا اذعوا وقف على نفسه وعلى احد من اولاده او اولاده او اولاده وان غار لا يقبل شهادته لا يقبل
 اذعوا وقف اذعوا وقف على اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف
 يقبل شهادتها ووقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف
 انفسه في النقص لا يقبل شهادتها على ما اتفق عليه في غير الاصل انوقف فيكون للفقهاء اذعوا وقف اذعوا وقف
 اذعوا وقف على اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف
 شهادتها على اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف اذعوا وقف

الدرسة جازت شهبا ونهيم ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يجدها لنا ولكننا نثبت ارضه لا يقبل
شهبا وتماثل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدان وكذا لو قال لا نعرف لارض اخرى لم يقبل
شهبا وتماثل لارض اخرى وما لا يعلمان ولو قال شهدا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكرنا احد وما
جازت شهبا وتماثل لهما شهدا على وقف ارض لغيرهما وهو فيها الا انهما لم يعرفا احد من المحرمين فقام بكل لكل
في شهبا وتماثلان الوقف وقف ارضه وذكر حب ود الارض ولكننا نعرف تلك الارض نها
في اي مكان هي جازت شهبا وتماثل لكل المدعى اقامة بيئته ان الارض التي يدعيها به الارض ولو
شهد بهما بهما على ارضه موقوفه بعد وفاته وشهد الاخر انه وقفها وقفا صحيحا بانما كانت الشهادة
باطلة لانها اختلفا في تصرف احد ما شهد بهما بخبر والاخر بالاضافة والتعليق بالمرت فلم يتحققا على شرط
ولو شهد احد بهما وقفها في صحته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهبا وتماثل لهما شهدا وقفه بانما
الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقضي فيما لا يخرج من الثلث وهذا يمنع الشهادة كما لو شهد احد
على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف ارضه والارض دغم يقبل شهبا وتماثل على الاقل في
قول من يجزى وقف الثلث ولو شهد احد بهما وقفها وقفا على المساكين وشهد الاخر انه وقفها وقفا
الفقر جازت شهبا وتماثل لهما انقضا على وقف يصرف الى اهل بيت رجل مات وترك ابنين وفي
بداية ما صنعت به علم انها وقف عليه من ابيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا قال يعقبه ابو حنيفة
رج القول قول الذي يدعي الوقف عليها لانها انقضا وقاناها كانت في بدايتها وقال غيره القول
قول ذي اليد والاول اصح رجل ادعى ان ابي يد رجل انه فزع علم المدعى عليه انه وقف وليس للمدعى
بيئته واراد تخليف المدعى عليه قالوا ان اراد تخليفه ياخذ القيمة ان كل عن العين كان له ان
يخلفه وان اراد تخليفه لياخذ الكرم ان كل عن العين ليس له ان يخلفه لان النكول بمنزلة الكرم
ولو اقر المدعى بهما اقرانه وقف لا يصح اقرانه مبنية في بداهة وصنعة اخرى في بداهة فاجاب
رجل على المحاضر ان اثنين يضمنين وقف عليه وقفها على اولاده واولاد اولاده قال يعقبه
ابو حنيفة رحمه الله ان شهد الشهود وان اثنين يضمنين كاتالملك الوقف وقفها جميعا وقفها واحد

برقت الصبيحة بمبيا وان شهد واصل وقين متفرقين لا يقضي الا برقت الصبيحة التي في يد الحاضر
رقت في صحة خبره ومات بخار بل وادعى ان الصبيحة ما قر به بعض الورثة او استخلف فكل قال الغيبة
او حبس فوج لا يصدق الدارث على البطل الوقت وفيص بها الوارث للقرلة قيمة بحصة من الصبيحة من تركه
لميت في قول من يرى القاء الصبيحة ان نصب ارض في يد ورثة اقر واجمعا ان اباهم وقفها وبمى كل
واحد منهم وجا بغير ابي صاحبه قاولا القاضى يقبل شهاده ويصرف حصته كل واحد منهم من العلم على
الوجه الذي اقره ولاية هذا الوقت تكون للقاضى لى من يشاء فان كان في الورثة صغير او غائب
لا يقضى القاضى في حصصهم حتى يدرك الصغير ويجوز الغائب وادى الورثة على اخير حصة با غائب يقضى
الحاضر غلبا لسبب سنين فمات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب طالب الوصية بحصة من الغلة قال
ابو حنيفة رحمه الله ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو البقيع بهذا الوقت كان للغائب ان يرجع شيئا
تركه لميت بحصة من الغلة وان لم يكن الحاضر قيا لهذا الوقت الا ان اخير اجزاه جميعا فله ان كان
اجزاه الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطلب له بل يقسم بين ما قبض من حصته الغائب
رعى ادعى اذا نفي بد رجل انها باصلها وبنائها وقال المدعى عليه لابل هو وقف على مصالح سجدة
فانما المدعى يستني على دعواه وقضى القاضى وكتب السجل ثم اقر المدعى ان اصل الدار كان وقفها
وقال لا يطلب دعواه ولا يطلب قضاء القاضى والسجل اذا شهد بشهود على وقفها فاستماع قال عاتية مشايخ
في نزع النكاح الوقت مشهور امتقاوا النحوا وقامت عمر بن العاص فمروا مشبهة لك تجازت الشها
عليها بالاستماع وقال الغيبة ابو بكر البجلي لا يجوز النكاح ان الوقت مشهور انما الشهادة على شرط
الوقت في جهات ذكر خمس الا انه لا يجوز ان لا يجوز الشهادة على شرط في الجهات بالاستماع وكذا
قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ خير الدين رحمه الله وان ادعى وقفها وشهد واصل وقف لم يكره
الوقت فكذا خصا في باب قبض الحاضر من ديوان القاضى المردول على ان دعوى الوقت مشهور
على الوقت نصح من غير بان الوقت روى الى يد صبيحة بخار بل ادعى انه وقف واقض مكانه
فخطوط العدل والعتاة الا صبيحة وطلب من القاضى بقضاء به ان كان يصحك قاولا ليس له

ان يقضي بذلك لصك لان القافض انما يقضي بالحق والحق هو الحقيقة والادوار المتكلمة لا يصلح حريان
الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوس مفرد ب نطق بالوقف لا يجوز للقافض ان يقضي بالوقف
بالمشهد الشهود والمدعى علم **فصل فيما يتعلق بصك الوقف** رجع وقف نصيبه
وشهد على ذلك جماعة وكتب مكانا خطا في كتابة الحرة وولدت حرة كمالان وحدهن بنجانات
كان قال لعقبة ابو بكر روح النكان الحمد ان اللذان غلط في ذكرهما في ذلك الجانب لكن من اجله
حداب من نصيب الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار غيره الوقف فالوقف جائز ولا به خل ما لم يغير
في الوقف وان كان الحمد الذي سماه في الصك لا يجوز في ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان
يكون الوقف نصيبه مشهورا مستنبطه عن التحديد فيجوز الوقف برجل وقف نصيبه وكتب مكانا وشهد به
على ما في الصك ثم قال الوقف اني وقف على اني بن فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك
بهم علم بالذي كتب في الصك قال لعقبة ابو بكر روح النكان الوقف رجلا نصيبا حسن العربية فقرأ عليه الصك
فاخرج جميع ما فيه فالوقف صحيح لا كتب ولا يقبل قوله وان كان الوقف اعيانا لغيرهم العربية ولم يشهد به
على نفسه فالقول قول الوقف اني لم اعلم ما في الصك واشهدت الشهود وعلى ما في الصك من غير ان اعلم
ما في الصك وان قال الشهود وغيري عليه الكتاب باقرارية واقر به واشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا
يختص بالوقف بل ليس وسائر النعمات يكون كذلك اجل اراد ان يقف جميع نصيبه له في سنة
من القرى على قوم وامر بكتابة الصك في مرضه فمضى الكاتب ان يكتب بعض اقره من الاراضي والاروم
ثم قرئ للصك على الوقف وكان للكتب ان فلان بن فلان وقف جميع نصيبه له في هذه القرية ومعه
وكذا اقرها على فلان وفلان وبينهم حدود ولم يقرأ عليه القراء الذي نسي الكاتب فالوقف صحيح
ذلك قال ابو نصر روح النكان الوقف في محله واجبة الوقف اذا روي جميع ما له في هذه القرية المذكورة وغير
المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا لو مات الوقف وقدر اقره الوقف على نفسه قبل الموت فالامر
على ما حكم قبل ذلك لو كان في هذه القرية يروح الحمام مع الحمامات ولم يكتب بل يدخل ذلك في
الوقف ويجوز وقف ذلك قال ابو نصر روح النكان الحمام ارجوان يجوز وقفه بكون الحمامات ابنة لرجل امرأه قال لرجل

جزاءها اجعل في هذه الدار وقفا على المسجد على ايام من تحت اليها تسبها فليكن الصاك لغيره المستطرد
 ما واعد فلما قال يعقبة بن جعفر ان قرأ عليها الصاك بفارسية هي تسب فاقرت بالوقت جاز
 الوقت ان لم يقرأ عليها لا يصبر فقامت في الوقت اذ اخرج الوقت او تصرف فصر فآخر فكتب في
 الصاك آخر وهو من هذا الوقت ولم يذكره من قول من اي جهة قالوا يكون فاسد او كذا او غيره
 اذ لم يذكره من اي جهة لان الجهة اذا لم تذكر لا يعرف ان من قول من اي جهة القاصم او من جهة الصاك
 وكذا القاصم يعرف ان من اي جهة الاب او القاصم او الام او الجدة او الحواشيهم فحاشا ان يكتب من غير
 رسول او من من جهة الحكم ولم يسم القاصم الذي دلاه قالوا يجوز ذلك لان جهة القاصم صارت معلومة
 ويعرف ذلك القاصم بالخط في النسخ يعرف القاصم في ذلك الوقت فيجوز رجل يستاجر من منقول
 الوقت على ارباب معلومين او ما وقت له ذلك كتابا يكتب به استاجر فلان بن فلان بن فلان
 الله لي على الاوقات المسبوبة الى فلان المعروف بكذا او لم يكتب اسم الوقت ولم يعرف قالوا يجوز ذلك
 لانه يكتب من فلان بن فلان المتولي في كذا وهو وقت على ارباب معلومين - لم يذكر الوقت جاز هذا
 اولى مسائل الوصية وكروها في كتاب الوقت من قول من اي وقت متولي عازت وقت على القاصم
 وكنت سبها لك من غلة او قال لم او در كوة مالي فاذا ذلك من مالي بعد موت قالوا ان صدقة
 ورثة في ذلك من غلة الوقت يطل من محبس ماله وفي در كوة من الثلث لان في الوقت ورثت
 ذلك لم يثبت فخذ جميع ذلك من تركته من غير قراره فلا يكون الا حذفا قالوا في قراره اما في تركته
 ورثت ذلك لا يرض من تركته فليكون الا حذفا قالوا في قراره وان كثرته الورثة فالحل من الثلث
 لو لم يثبت ان يحذف الورثة على علم بالذات لعل ان ما قرب الميراث حق لانهم قوا في وانه لا يثبت
 قوا في حاشا على العلم بان حلقوا في قرار الميراث وتبعد من الثلث وان كلوا فالزكاة تكون من
 الثلث والوقت من جميع المال كالورثة الميراث انما هو رجل او من ان يوقت من ماله كذا وكذا
 في ما يدين يظهر عليه كانت الوصية باطله وقت ذلك فاما لم يوقت لانه بهذا الكلام لم يظهر
 بين وجوب عليه الى ان يكون ماله للورثة اذا لم يكن عليه دين او وصية وهو قال ان رأي الوصي

الرضى ذاك مكانه قال يعطى الرضى ذاك القدر من مالى من شام وولفس على ذاك يصح برخصه
 من ثلث ماله رجل اوصى بان يخرج ثلث ماله يعطى من الثلث فلان ثلثه ارباعه لا قربا للفقير
 ثم قال لا تسر كذا الرابطين على الرابطين فخر اربكسون فيها وقدمت له سله قبل هذا امر بنى قال
 امر به ان يعطى من مالى ولم يرد على ذاك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه قال عليه السلام
 ان الله تعالى يقدر على عليم ثلث امور اكرم في آخر اعماركم زيادة على اعماركم رجل اوصى لابن فلان من اهل
 الحرب ثم سلم ابن فلان قبل موت الرضى قالوا ان كان الرضى سعى الابن لا يجوز لان الوصية وقت الموت لا قبل
 وان لم يكن ساء ولكنه قال لابن فلان جازت الوصية لان ندره وصيته لابن فلان عند موت الرضى
 رجل عين اشجارا له في وصيته فقال لامرته في محبة اذ است الماتت بنده الاشجار وامر في منها في كعبه
 ومن الخمر للفقير ومن الدين سلع مسجد بنه ثم مات وترك امرته نده وشره كبارا كاشترى الوتر
 الكفن من الميراث ونهر وفادوا تعلق الاشجار بقط من ثمن الاشجار بمقدار الكفن وكسرت المرأة الباقي الى
 ثمن الخمر ومن سدر لان الزوج امر بصف ثمن الاشجار الى ثلثة اشياء فبعض الثمن على ثمن الاشجار
 الثلثة وصحح عن الصيام بالمرتب فاقام الحالم بما آخر لا يغزل الاول لان للفاضون نصيبا
 الى الاول فان اقام الفاضل بما اخر فقام الاول سئل الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول
 بعد عزى الاول وللفاضل ان يغزل الرضى او يخرج عن الصيام بالمرتب كذا يضيع مال الميت والله اعلم
 كتاب الاضحية والكاتب شغل على اصول فصل في حقيقة الاضحية ووقتها ووجوبها
 ومن نخب عليه اما صحتها في حديث في ظاهرها رواية على الرجل والمرأة المرسلة في نفسها
 وروى المسافر وعن ابى يوسف رحمه الله انه سئل وهو يقول انما في روح وفي احد قوله لا يطول
 وروى ابن زيات عن الجيفة وابن ستم عن محمد بن عيسى انه سئل عن الضحية واما شر الطهارة في ثلثة اهلها اربعة
 والغنى فيها من له ما يداوم او غنى لى اداى ما يداوم سوى سكنه وخادمه وبناته التي عليه اذ كان
 البنت فالغنى في الاضحية ما هو الغنى في صدقة الفطر وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بما لها على الزوج من
 الصدقات اذا كان الزوج يلبى في قول ابى يوسف ومحمد بن وهب في قول الجيفة من لا تكون موسرة

مذكركم وانه كان المهر حلالا فكان من تركها لا يكون موقفاً لكاتبه فلو لم يجزها لكانت
 وقت الاول كان في العصر بعد فروع الامام من صلوة الجمعة فان محي قبل صلوة الامام وقبل
 بعد الامام قد تشهد لا يتم فنجته وان محي بعد اقامته قد تشهد قبل السلام في ظاهر الرواية لا يجوز
 يستهم يجوز يكون سبباً ورواية عن ابي يوسف وعنه قال الحسن بن زياد عن شيبان بن ابي عمير
 محي بغير الامام عن النخيلة وعنه اذا محي قبل التحلية جاز ولو محي بعد السلام الامام ثم ظهر انه كان حياً
 احسب ان ذكر الامام قبل ان يتفرق الناس جازت الاضحية وليعبد بهم للصلاة لان هذه فتحة بعد
 صلوة معتبرة فان عند السامعي روى ان الامام محمد اذا جازت صلوة القوم فجازت الضحية
 وعن ابي يوسف انه لا يجوز الضحية وعليه اعادتها وان ذكر بعد ما تفرق الناس عن اهل جاز
 الاضحية ولا يعيد الصلاة وروى سديد بن عمر عن ابي حنيفة ورواه انه لا يجوز الاضحية وليعبد بهم الصلاة
 عند او بعد عنه وفي عيد الفطر يعيد الصلاة الا في اليوم الاول وقد مر وتقال العيص بن عبيد
 روى ان علم الامام قبل الزوال وقبل الربيع يعبد بهم الصلاة ثم يتفحرون بعد الصلاة وان علم ان
 بعد الزوال جازت الاضحية ولا يشترط عليهم وقال بعضهم يعيد الضحية في الاحوال كلها ولو محي بعد السلام
 الامام تسليمه واحده جازت الاضحية عند الكل ولو خرج الامام بطائفة الى الجماعة وامر رجلاً
 يصلي بالنصف في المصر ومحى بعد ما صلى احد الفريقين يجوز استخافه في القياس من غير صلاة
 الفريقين جميعاً ولو شئ به يوم التفرق فصل بهم ومحى ثم علموا في المكان سس كان يوم عرفه كان
 عليهم عادة فصلوة والاضحية جميعاً ولو وقع هناك في هذا اليوم عاشوراء في الحج او تاسع ذي الحجة
 الا شرط ان يقع في العيد بعد الزوال وان كانت بلدة لا يصل فيها صلاة العيد اما عدم السلطان او ان
 اهل القصة فانهم يتفحرون في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال في
 بعدة زمان بعضهم في سائر الايام يجوز الضحية في هذا المكان في اي وقت كان وقوعه الياس عن الصلاة
 وهذا هو الحكم في اهل الامصار ما اهل السواد والقرى والرايات وقد لا يجوز لهم الضحية بعد طلوع
 فجر الثاني من اليوم العاشر من ذى الحجة وما اهل السواد لا يتفحرون الا بعد صلاة قربان الله اليهم

وقال الشافعي رحمه الله من اليوم العاشر من ذي الحجة بعد طلوع الشمس مقدار ما وصل الامام صلوة
العبد يقدر عليها جازت لهم الاضحية وعنده لا يجوز الاضحية لابل السواد قبل طلوع شمس من اليوم
العاشر وعنده لا يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فالحائز الاضحية في العصر وصاحبها في السواد
فوق كل اجل ايضاً في العصر فليس يحل قبل صلاة العبد عند لا يجوز ولو كانت الاضحية في السواد
وصاحبها في العصر فامر الله بالتفحيط فبطل الاصل قبل صلاة العبد يجوز عندنا ويحرم مكان المذبح لا مكان
الامام وفي صدقة الفطر ليس مكان المولى لاسكان العبد في قول محمد والي يوسف الاول رحمه الله
في فقال ليس مكان العبد ولو كان مولى في مصر وقت الاضحية واصل في مصر آخر فقلت الى الان وامرهم
في ظاهر الرواية ليس مكان الاضحية ولو اخرج اضحية من مصر فذبح قبل صلاة العبد قالوا ان اخرج من
المصر مقدار ارباع المسافر قصر الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلاة العبد والافلا ولو سمح
يوم غرة بعد الزوال ثم ظهر انه كان يوم النحر فذكر الرخصة في رخصة السراة يجوز وكذا اذ ذبح قبل صلاة
العبد من يوم النحر ثم ظهر ان ذلك اليوم كان من اليوم الثاني من ايام النحر جاز ذبحه اكله في بيان اول
وقت للتفحيط ثم بعد وقت الاداء من بعد صلاة العبد من اليوم العاشر من ذي الحجة لابل الامساك
الى غروب شمس من اليوم الثاني عشر فيكون ثلثة ايام ولا يجوز التضحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة
لانها تضحية قبل الوقت وتجز في اليلتين الحادى عشر والثاني عشر وكبره تضحية والذبح في الليالي
وفصل ايام التضحية اليوم الاول واودنها اليوم الآخر وقال الشافعي رحمه الله ايام التضحية اربعة ايام عشر
من ذي الحجة ثلثة ايام بعد الى وقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل ان يفتي عن اوله والبار
وامرأة الاباؤهم ومن يشيخوا ان يجوز لغيرهم استحسانا وفي الولد الصغير عن الجنيبة رمة السراة وان
في ظاهر الرواية يجب ولا يجب بخلافه صدقة الفطر وذو الحرس عن الجنيبة رحمه الله يجب ان يستحق
ولده الصغير ولده الذي لا بد له والفقوى على ظاهر الرواية فان كان الصغير قال لغيره
رحم يجب على الاب الوصى في قول الجنيبة رمة السراة يضي من مال الصغير بما على صدقة الفطر ولا بد
لحمه بل ياكله الصغير فان فصل شيئا لا يمكن اذ حاره يشترط ان لا يستفيع لينة وعلى الرواية التي لا يجب

يكون ولد باللاضحة ولو باعها بجزءيهما في قول الجنيفة ومحمد رحمه الله الا انه يكره وقال ابو يوسف لا يجوز
بيها حرمي كما لو نعت عده وان اشترى شاة اخرى ببيع الاول في ان اشترى الثانية ببيع ثمن الاول
جائز ولا يشتر عليه وان اشترى الاخرى باطل بما يباع الاول بصدقه بما بقي عنه من ثمن الاحوي
ولو باع الاول بشترين فزادت الاول عنه اشترى قصاصات تساوي ثلثين على قول الجنيفة ومحمد
بيع الاول جائز وكان عليه ان يصدق بجهة زيادة حديث عند اشترى وعلى قول يسفيوس بيع الاول
باطل بوجه الاول من اشترى رجل اشترى افعية واوجها على نفسه لمساها ثم مات قبل ان ينفي ما كان
ميراثا في قول الجنيفة ومحمد وعلى قول ابى يوسف لا يجوز بيعه ولا يبيعه ولا يكون ميراثا ويكون كالتفصيل
الا ان ميرت صا بها قبل وفو في ايام الخ فليكون ميراثا رجل اشترى شاة للاضحة واوجها لمساها ثم اشترى
اخرى جائز لبيع الاول في قول الجنيفة ومحمد فان كانت الثانية شر من الاول وفي بيع الثانية ما يتقيد
بفضل عين يفتين لانه لا اوجب الاول لمساها فقد جعل مقدار المالة الاول مد فعال فلا يكون له ان يستفصل
نفسه شيئا فانه لا يزره لتهمة في الفضل قال بعض مشايخنا في هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان فقيرا فليس عليه
ان يصدق بفضل القيمة لان الاضحة وجبة على الفنى من غير ايجاب ولهذا لو ملكت ملكا الشاة لا يقطع
الاضحة فلا يفيد ايجابه فاذا كان ماضى به محال للاضحة لا يزره شي آخر اما الفقير فليس عليه الاضحة
بدون الايجاب وايجابه او بفضحة الاول ولهذا لو ملكت الاول لم يقطع عنه الواجب فلا يجوز ان يستفصل
شئ من الاول لنفسه فليزره التصديق بالزيادة قال شيخ الامام الاجل شمس الامنة شيخنا المصطفى ان الجواز
فيها سواء يزره التصديق بفضل فقير كان او غنيا لان الاضحة والكانت اوجه في الذمة وانما تنسحل
بمعينة فتعييم هذا الحلل في قدر المالة لان العين مفيدة في ذلك اذا اشترى الفنى افعية فصلت فاشترى
اخرى ثم وجد الاول في ايام الخ كان له ان ينفي بايها شار ولو كان يمسسه فاشترى شاة واوجها لمساها
فصلت ثم اشترى اخرى فاوجها ثم وجد الاول قالوا عليه ان ينفي بها الفقير او فوى ان اشترى شاة
للاضحة لا يزره بهذه نسبت شي ولو اشترى شاة للاضحة فمات او باعها لا يزره اخرى وكذا فصلت لو
ان رجلا اشترى شاة للاضحة فصلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاول قبل ان يبيع الثانية كان له

والجنان شارب النجس الاول وان شارب النجس الثانية ولو شرب النجس الثانية ثم وجد الاول على يده ان النجس الاول
قال بعضهم النجس الاول غير ملين النجس الاول وان كان ملينا لا يجب عليه ما لا يفسد الامام او يفسد كبره
و شرب الامام يحصل الزيادة في سائر الجواب كذلك في النجس لا يجب عليه ان يذبح الاول بعد ما ذبح
الثانية وان كان فقيرا وجب ما في نفسه بان قال صلى الله عليه وسلم ان النجس شاة عذراء اشترى شاة للامانة
فصلت ثم اشترى اخرى ففهم انهم وجد الاول غير النجس انما الفقير قال اگر شيس كم شد انيك ديكر
لا يرمه و هو قال اگر شيس كم شد انيك ديكرى بدل دى بلز من ان يذبح الثانية لانها صادرة من
الاول او انك الامام في يوم الاضحية فالتحجب ان لا يذبح الذبح الى اليوم الثالث لاحتمال ان يقع الذبح
في غير وقت فان كان التحجب ان يذبح في جميع ذلك ولا ياكل ولو اشترى الضحية في اليوم الثالث و
بجائها ليس عليه شاة و قد ذبح في اليوم الرابع و هو يوم النحر وهو يوم الاضحية لان الضحية يوم الاضحية
شاة فهاكالت الاضحية يوم الاربعاء في يوم النحر وهو يوم الاضحية فهاكالت الاضحية لان الضحية يوم الاضحية
ان في يوم الاضحية وهو يوم النحر في يوم الاضحية او ان يذبح عند الامام فهو على ما لا يذبح وصل صلاة بعد
وضعي ثم ظهر ان ذلك اليوم كان يوم عرفة فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية لان الاضحية من ذبحها
غير كان في يوم النحر فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية
لم يذبح فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية فهاكالت الاضحية
بجز من اربع من الجوز ان الشاة والمغز والبقر والابل وذكورها وانما ذكركم الجوز من الجوز
من البقر والابل وان نذرت الابلية ونذرت فرما عن الاضحية جاز ولا يجوز البقر والوحشي والذي تولد من
والوحشي ان كانت الام الابلية حار وشتر فلا ياكل فلا يجوز ان تافس سواء كان يفتن من حيث لسان
من حيث الذوات فلا يجوز من الابل البقر والمغز والتمني والتمني من الابل التي عليه سنين واطمن في السنة
السادس فقال لاسد بس وبارك عام والتمني من البقر التي عليه سنتان واطمن في الثالثة والتمني من
الغنم والمغزات سنة واطمن في الثانية ويجوز من الابل والبقر والمغز والشاة ولا يجوز الجذعان الا
الجذوع العظم من الفسكان وهو عند الفقهاء الذي اتى عليه اكثر من ثمانية اشهر وشيس من الشهر

السالع فيجزا اذا كان عظيمًا سمينا بحيث لو رآه انسان بحسبه نيا والتمنى من الانسان فضل من الجذع والا
من الابل والبقر افضل من الذكر من المخر افضل وكذا الذكر من الفسان اذا كان مخرج وادى خصيا وحلف
المشلى من ان البقرة افضل واذا شاة واحدة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة اكثر من قيمة البقرة فالبقرة
افضل لان الشاة كلها تكون فرضا والبقرة يسير يكون فرضا والباقي يكون نظلا وما كان كلها فرضا كان
قال شيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل من البقرة تكون افضل لانها اكثر لحما من الشاة وما قالوا بان البقرة
يكون بعضها نظلا ليس كذلك بل اذا ذبحت عن واحد كان كلها فرضا وحسبه هذا بالقراءة في الصلوة وقصير
على ما يجوز به الصلوة جازت ولو راها عليها يكون الكل فرضا وقال شيخ الامام ابو الفضل الكبير ر ح اذا كانت قيمة
الشاة والبقرة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها طيب وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر لحما والشاة افضل
من سبع البقرة اذا استرنا في القيمة والحكم لان لحم الشاة طيب فالحكم سبع البقرة اكثر كالحكم سبع البقرة افضل
فالحكم اصل انها اذا استرنا في القيمة والحكم فالحكم افضل وان اختلفا في القيمة والحكم فالفاضل منها اولى
والفعل الذي يصادى عشر من فضل من فضله عشر وان استرنا في القيمة والفعل اكثر لحما فالفعل افضل
والانثى من البقرة افضل من الذكر اذا استرنا لان لحم الانثى طيب والبقرة افضل من ستة شياه او اثني عشر
وسبع شياه افضل من بقرة الشاة في الاضحية لا يجوز الاغن واحد والابل والبقر تجوز عن سبعة اذا اراد
الكل للقرية اجتمع به القرية او احدث وان اراد بعض لشركاء اللحم لا يجوز منهم ولا يسقط الاضحية عنهم سبعة
شتر والبقرة للاضحية فمضى احد من الاضحية عن نفسه لهذه السنة ونوى اصحابه الاضحية عن سنة الاضحية قالوا
يجوز الاضحية عن هذا الواحد ونية اصحابه سنة الاضحية باطله وصاروا مشكوكين ورحبت الصدقة عليهم
بالحمها وعلى الواحد ايضا لانه نصيبه شائع ولو اشتري بقره للاضحية وفوى بسبع منها العاشرة او ستة سباع
عن اثنين الاضحية لا يجوز عن الاضحية ويجوز عن العام ولو ولدت شاة الاضحية ولد اكان عليه ان يذبح
ولدها ايضا فان ترك الولد في العام القابل وضحاها عن سنة القابلة لا يجوز فالحكم كانت قيمة الولد في السنة
الابل وربعين مقصد في ربعين بعد ما عشت ابام الفجر من سنة الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت
قيمة عشرين ونحوها عن القابل جاز لانه لا تصدق القيمة الولد فقداوى ما وجب عليه من نحرى شاتين كانت

من قصد في بذل روحان نقصان فحمية بالبرج والفتوى على هذا وقال بعضهم النكاح غياض النجى بالاشارة ولا ينجى بالولد
والنكاح منسوخ النجى بالولد والولد منسوخ النجى بالولد ووجهها النجى لمساكنه ثم اشترى كيهامته بجملة او واحد حسب
واحد حتى صار وسبعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك ونحوها لم يكون محذورين في قولنا في
الاستحسان يجوز ومقولنا لا مانع واذا جاز عندنا لا يجب النقص في شي من الثمن واذا لم يجوز على قولنا في
كان عليه ان يشترى اخرى بالقي وقت النحر ويصدق باليمن اذ انقضت ايام النحر وكذا رد عن ابي يوسف
في هذا اذا كان غياضا فكان نكاحا لا يجوز وقال بعضهم لا يجوز الا اشتراك عند نكاحه بين اثنين فنجيا بها
فان كان لاحد منهما سبع او ستمائة والباقى للآخر جاز وان كان بينهما نصفان فقلوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان
الكل واحد منها ثلثة سباع ونصف سبع ونصف سبع لا يجوز في النجاسة فاذا صار ذلك القدر كما صار
الباقى محذور قال بعضهم جاز ذلك وبه اخذ فقهاء ابو يوسف لان نصف سبع والنكاح لا يجوز النجاسة مقصورة
لا يجوز ثلثة سباع فنجى بها والنكاح لا يجوز مقصود واخذ الاثنا عشر سبعة فخر البقرة واقتسموا نكاحها وزنا جاز
لان سبع اللحم بالحم وزنا ثلثة سباع وقلنا لا يجوز لان النجاسة فان اقتسموا اللحم جزا فلا يجوز اعتبارا بالسبع ولو اقتسموا
نكاحها جزا فاحل كل واحد منهم لصاحبه الفضل لا يجوز تخلل ما اذا بلغ درهما درهم وخرج احد الدرهمين فنجى
لا بدخل تحت الوزن فحل صاحب الآخر فانه يجوز ذلك والفرق ان تخليل الفضل ستة وفي مسألة اللحم ميتة
المشترى فيما تخلل قسمته وهو اللحم فلم يجوز وفي مسألة الدرهم الدرهم الواحد لا يجوز لان النجاسة فجازت الميتة و
اقتسموا اللحم الجوز واشترى في النجاسة جزا فافى في نصيب كل واحد منهم شيئا مما لا يردن كالرجل والرسن
ونحو ذلك لا بأس به اذا حصل بعضهم بعضا وقال ابو يوسف كره ذلك وقال ابو علي الديناني رحمه الله
كل منهم كراعا وقطعة لحم واخذ الرأس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكلى من اللحم ان اصاب جميع اللحم او اقل لم يجوز وان
اصابه اكثر من كلى يكون الزيادة بازار الرجل والرأس جازا وانما لو سبعة رجل فخرج من نفسه وعن ابوت من عيال
نفس شياء ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن ابي يوسف لا يجوز عن الكلى استحسانا سببته نحو وانما لو كان
سبعة واحد اشترى وارثا بثلث من مائة قال محمد بن الحسن لا يكون للصارم من اللحم ونقص في نصيب
الميت ولا ياكله الوارث قال رضي الله عنه اذا كان الوارث نجي من مال الميت باثني عشر سبعة اشترى كرا في النجاسة البقرة

فقد اخرجني الى الجانبات الاخرى وكذا المحلار وهي التي في جنبها جمل وكذا الخروقة وهي التي في صدرها ولا يجوز
الجلد وهي التي تاكل القشرة غيرها فان كانت الجلدة الملائكة اربعين يوما حتى يطيّب لحمه والبقير بمسك عشرة
ايام والتم عشرة ايام والدرج ثلثة ايام وتطهر روبا ولا يجوز للرخصة ايسر مرضها في الاضحية ولا التي يسير غيرها
او تنقطع صرعها وان وجب بعض صرعها على الخلفاء الذي ذكره في الاذن والعين والابنة اذا كان الذكر
اكثر من الثلثة وانقل من مصعب لا يجوز وفي ظاهر الرواية عن بحينة روح وعنه الى يوسف مصعب اذا كان
الذهب اقل من مصعب جاز وهو رواية عن بحينة روح والحيان الذي ينفذ عاقص الى يوسف فيه رواية
والصحيح ان الثلثة وما دونه قبل زمارا وعليه كثير وعليه القدر في الفصل في الانتفاع بالاضحية انما
ان يستفاد ما باب الاضحية او يستري ما النزال والمحل وان باعه بدينار او علم من تصديق غيره في قول
صحابنا وفي قول الحسن البصري رحمه الله ان يستري ما غراما او محلا ولا يجوز الا الانتفاع به وتقدم في ذلك
باس ان تجده من جلد الاضحية فروا او ساعدا او منكلا يجلس عليه او يسبح عليه الاضحية بشر من منافع ايسر
والغريب نفسيه ليسه او كسائر او عظامه نحو ذلك قال بعضهم نواحي الحلة بالغريب لا يجوز وليس ان يسبح
الحلة فيسحق فتمن على نفسه او عظامه ولا يسبح حكم الاضحية بصدق بل يملكه ويملكه ولو ولدت الاضحية لمعني
بالام والولد الا انه بالكل من الولد بل تصدق به فان اكل منه بقصد عمره ما اكل ولو استحق ان يتصدق بولده
جاء ولو ملك البعير من الاضحية قبل النجاء او غيرها يتصدق بها ولا يستفاد بها وعن محمد بن اذنا انه زرع
شاة لا ياكل من الساور فان اكل كان عليه قيمة ولا يملك حلة الاضحية ولا يحل ما جرة الذبيح وصلاحه وكذا
حلة الاضحية جازا جاز وان استري به شيئا من المحرم لا يجوز ولو استري ثم لم الاضحية حرمها جاز وكذا ان استري
ثم لم حار ولو استري ثم لم الاضحية جازا لا يجوز ولو استري بحلة الاضحية بحالها كل لا يجوز الا في رواية وعن محمد بن
انه حرر الاكل مالا والاصل في نه انه يجوز في غير الاكل غير الاكل ويجوز بيع الاكل بالاكل ولا يجوز بيع
غير الاكل بالاكل لا يبيع الاكل بغير الاكل ولو ادخل حلة الاضحية في الكورة او حلة جازان استعمل
في اعماله جاز وهو جاز لا يجوز عليه ان يتصدق بالآخر وانما الكورة ان يستعمل في ضرره او عارها
ولو جاز تلك الكورة بل يلبس الاحرام فلو لم ينفذ الحانمت الكورة جديدة لا ينفذ تصدق بالاجز والكانت

خالقنا شجر قائم في نصف الاجر دون نصف نحو ما اذا جره به الفين تصدقنا في واحد لان الكوارة اذا
كانت جديدة لا يحتاج الى الانتفاع بها الى الجدل فيكون الكوارة ويكون كل الاجر بازار الكوارة فخطيب
اذا كانت الكوارة خالقا يحتاج في الانتفاع الى الجدل لاساكن فيه كان نصف الاجر للكوارة ونصف للجلد
واذا اخذ شيئا من الصوت في الطرف من طرف الاضحية للامانة في ايام النحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوت
ولان السبيل تصدق بذلك الصوت والشعر على الغفر عشرة نفر اشترى وامن رجل عشرة شاة جملة قطبا
اليك لبت هذه العشرة لكل كل شاة بعشرة دراهم فصاروا اشترى فاصارت العشرة عشرة كرمين فاصدق
واحد منهم شاة ونحى عن نفسه جاز فان علم منها شاة عوراء فامر كل واحد من اشترى ان يكون العوراء له لا يجوز
تخصيمهم لان تسع شيئا من عشرة نفر لا يجوز **فصل في مسائل متفرقة** رجل اشترى اخيرة وامر جلا
بذبحها وقال تركت التسعة عمدا فمن الذابح قيمة الشاة للامر اشترى الامر بقيتها شاة اخرى وضيحي تصدق
عليها ولا ياكل منها اذا كان ايام النحر باقية فان مضت ايام النحر تصدق بقيتها على الفقراء رجل دعى فضايا ضحي عنه
فرضى القصاب عن نفسه فهي عن الامر ورجل اشترى خمس شياه في ايام النحر وادار وان النحر واحد منها كان لم يبيعها
رجل واحدة منها يوم الضحي فغير امر فاجابته الاضحية عن صاحبها كان فاما ما لان صاحبها لم ياذن له به
هذه الشاة شاة نذرت فاما صاحبها ونوى الاضحية فاصابها سهم وقيل جازت الاضحية لانها انقضت باخر شاة
والا فضل للرجل اذا اراد الضحية ان يضيحي بغيره فان لم يقدره فغرض الى غيره لادوى ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرح بنفسه كذا جاز عن ابي حنيفة رجل قال ان فعلت كذا فعل ان الضحي لا يكون مينا وقيل كان فقيرا
يكون مينا رجل ارجب على نفسه عشرة افحيات قالوا لا بلز الاضحية لان الاضحية لا يشرى بها رجل ضحي ولم يذبح الاضحية
لا يجوز لانه لا اشترى الاضحية فقد قيلت الاضحية رجل ضحي ونوح وقال سهم يذبح ضحي ينام عليه سلام قال شيخ
الامام محمد بن الفضل رجل ان اراد الرجل بذبح سهم النبي عليه السلام تحيلة وتقطيعه جاز ولا بأس وان اراد ان يشرك
مع الله تعالى لا ياكل الربحية ولو قال الحمد لله وسبح الله الله عند الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز وان لم يذكر يكون
شكرا ولا يكون تسمية رجل عصب شاة وضحي بها ثم نحر فيها جاز ولو كانت الشاة منها عذرة او دوية قضى بها ثم
تبعها لا يجوز رجل اكل غير شاة او ضحية فكل الركيل غيره ثم وغنم ما اشترى الاخر يكون مرقونا على اجازة

الاول ان جازر جازر الله وادرك كل شيء الزكرة اذا وكل غير غم غم فخرج الله جازر جازر فثلاثة
 لغز اشترى وثلث شياء غم ففهم او قالوا ان اتمين الشاين مستاناد على كل واحد شاة فالثانية ان
 الشيخ الامام ابو محمد بن الفضل في الله يعرف اشان الى بيت الال فالثالثة تباع وتصدق شياء
 وان اشترى ثلثة لغز ثلث شياء غم فاشكل عليهم عند النبي قال الشيخ الامام هذا من سبني ان يكون
 على واحد صاحب بالبيع حتى لو بيع شاة لغز جازر ولو بيع غم غم جازر جازر بل الاول ان بعض من
 صاحب شاة يرد من يد تعصب في البيع واعا على البيع حتى صار اذا كان تعصب قال الشيخ الامام هذا من
 يجب على كل واحد منها التمسك حتى لو كان احد هاتين لا يحل الرجوع وكذا لو علم صاحب الشاة ان التمسك
 الا انه ظن ان التمسك احد هاتين لا يحل الكلا وكذا لو نظر الى جازر من الغم فقال بسم الله واخذ واحد منهما
 وذهبها وترك التمسك وظن ان تلك التمسك تجزير لا يحل رجل رجل شاة ففهم بها المهر بطل او بها
 التمسك جازر السيد غم غم الواسع الهبة جازر الا حجة ولتنته ومن الى يوسف في البيع جازر الواسع
 ظاهر الواسع جازر وبيع على المهر بطل في ما لا يحل وثلثة ان تعيد في شيئين وفي جازر السيد ان تعيد
 بغيره لا يبرح ويسقط عنه الجواز بل اشترى شاة بشر او ناسد فذهبها من الاضحية جازر للبايع جازر فان
 تعيد جازر على المضي وان خسه ان يرد بطل على المضي ان تعيد في قيمته فان تعيد في منفصل من الجواز
 جازر فاعاد البائع فذبحه فكان باعها بغيره التي وجبت عليه قال بعضهم ليس بالمضي ان تعيد في اكثر من قيمتها
 فذبحه وهو صحيح لان البائع لا يفسد الشاة فذبحه فذبح المضي من الفضل من قيمتين فان لم يفسد البائع
 فذبحه لكن اشترى ما لم يفسد من البائع التي وجبت عليه او باعها بغيره فذبح المضي لا تعيد في بشرى من الجواز
 شاة وفيما تم جازر باعها بالبيع ففهمه كان لان يبرح على البائع ففهمه ليس ليس عليه ان تعيد
 بشيء فان قال البائع انما هو جازر فذبحه كان ذلك ان اخذوا وادخلوا على اشترى كان على اشترى
 ان تعيد با اشترى من البائع الا حجة لفهمه ليس بان قوي الثمن على البائع فلا شيء على اشترى وان
 البعض وحصل البعض فانه يتصدق با وصل البائع من الله الشاة وانه يتصدق بغيره لفهمه ليس بان ذلك
 حتى لو كان الثمن عشرة لفهمه لم يتصدق بغيره انما هو اصل اليه قبل امره ان اشترى في البائع فذبحه

[illegible]

الاسترة بالابن لان نذر العفكان جعل بعد تعويض وتوان في شدة ادمي التي تليمت الاخرى فيها جميعا يكون
للمشترى لانه انما صار في ملك المشتري فيكون للمشتري ولو دعت منه سكة في الاصلها وانفس الاما عنها
ثم ماتت وماتت في الشبهة اكلت الامارات حقت الفدية بغير سبب لانه طاف ولا بد لكل اعمار والبخل وكبره ولم يخل
في قول المحقق رحمه الله تعالى فالصاحبه في مختلف المشايخ في تفسير الكراهية في قول المحقق رحمه الله تعالى
بالتحريم وبسنة كثره في حرم كل ذي ناب من السباع وهو الاسد والذئب والفهد والثعلب والضب والحيات
والسحرة والامني والحوشى والسنجاب والفضك والسمور والديق والذئب والفهد واليربوع والضب وابن عرس ابن
عابري والفضل والخنزير بجميع الهوام مما يكون سكناه في الارض كالفارة والوزغ وصمام ابرس والبقعة واليربوع
وكل ما لا دم له كالزنبور والبرغوث والذباب والبعوض والقمل والقراد وكل ذي مخلب من الطير كالصقر والابا
وفهد والعقاب والباشق والشاهين والبنات والحجارة وما ياكل الحفيف من الطيور كالغراب والبقع ورجل
الفاقة اذا خرج منها بعد ذبحها حرام في قول المحقق رحمه الله تعالى ابو يوسف رحمه الله تعالى لانه اذا تم خلع فان
تم لم يترك ولا يترك الجلاد ولا يشرب منها ولا يجازي التي التي تغتسل اكل الحفيف والنجاسات ولا تحفظ فيغير طعمه
مستاء او ما يخلط فبئس اول النجاسة والحيف ويتناول غير اكل وجب الا يظهر اثر ذلك في لحمه لانه اذا لم يترك في لحمه
جدا يغذي طين الخنزير لانه اذا لم يترك في لحمه لا يغير طعمه ولا يغذي به يصير شهاكا لا يمتنع له ان يترك في لحمه لانه اذا لم يترك في لحمه
الذجاج لانه لا يخلط ولا يغير طعمه وما روى ان الذجاج يحبس ثلثة ايام ثم يذبح فذلك على سبيل الاستدلال لان
شرط روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ياكل الذجاج وانما يحبس ثلثة ايام في الحفيف وغيره يحبس على وجه
الاظهار اثر ذلك في لحمه على وجه الاستدلال الاول ابل اذا بقي اثره فذبح من ساعته حل اكلها ثم الاستدلال
يكون البرمي وارسال الجوارح المعلقة كالكلب والفهد والباري والباشق والفهد والضب سكة وحفر البير وغيره المقصود
والسكن وما شبه ذلك فان اراد الرمي شئ من ان يكون السهم حيا ويؤكل عند الرمي حتى لو قتله السهم لم ياكل
ومن شرطه ان يرمى الى صيد رجل في صيد فاصابه ولا يشترط ان لا يستطيع الرجوع ثم رماه آخر فقتله
لا ياكل لانه السهم الاول لا يشترط فذا خرج من ان يكون صيدا فلا ياكل لانه كونه الاختيار وان رمي سهمه
صيد فاصابه السهم ما شئت ثم رماه آخر فقتله ذكر ان لا ياكل ولين في الثاني الاول فحتمه مجر وحاله سار ما حكا

ما لا يماجهما : غير ان الواكبات تهدي الى المنزل على اكلها سواء اصاب سهم اللبنة او غيره من
 لانه يخرج عن الزكوة الاختيارية والواكبات تهدي الى المنزل فاصاب سهم المدح على وان اصاب سهم
 فخلعوا فيه السج ان لا يعل اكلها مروي ذلك عن محمد لانها اذا كانت تهدي الى المنزل بقدر
 الزكوة الاختيارية والعلى اذا علم في سهمية خرج الى الصحرا فراه رجل ومن ان اصاب سهم المدح على والاعلام
 الا ان يترشح فلابد من الاصبه : وورثي صيده انما كان السبب لسبب آخر ثم اصاب سهم فقصد على اكله لانه
 بين رماه كان صيده والعبرة وقت الرمي وكذلك جلا ان يربح ما الى صيده فاصاب سهم احدهما واودعه
 ثم اصاب سهم الاخر وقتله على ان الرمي كان الى صيده والمتردى في البئر : اراه ما واه على اكله وهو
 فوجد سواء ولو ربي سما الى صيده فاصاب سهم فطاعه او فزعه فقتله على اكله او ادها وخلصت الرمية
 الحظ لان غنقه ويستعمل الدم وقد حصل ولو ربي صيده فاصاب سهم فطاعه ثم رماه سها آخر فاصاب صيده
 او مات لم يكل لانه سهم الاول خرج من ان يكون صيده او ورثي صيده اصبه فابان من غنقه او مات
 اكل حصيه كله الا بان منه فورا في الجاهلية يعطون بعض الاية من الشاة او يقتلون بعض ثم يقتلونها
 قبل ان يكون فيها سهم من سهم على الصلح يسلم عن ذلك ان لم يكن باين ذلك الغنقه اكل ذلك
 فهو منه الفهم وان كان قتل ذلك الغنقه بجلده فما كان بحيث لا يجرم قتله على الفهم وان
 وان كان بحيث يجرم ذلك لم يكن ذلك باينة ويؤكد كذا وان جعله مضمين لطلبه لا يكل كله لانه لا يجرم قتله
 صيده جازي ذلك بغيره الذي وان قطع الشاة منه ما في البحر فابانة فاذ يكل الشاة من ما في البحر
 لا يكل الثلث الذي لم يجر فوان قطع الثلث ما في البحر فاذ يكل الثلث ما في البحر فاذ يكل الثلث ما في البحر
 يبيع لان الادواح تكون من ثياب الى الدراع اما ان ابان الثلث ما في البحر لم يتم الزكوة لان لم يقطع
 الادواح بخلافه اذا ابان الثلث ما في البحر فاذ يقطع الادواح يبيعهم فكل الزكوة فقطع الادواح
 فهو يكل محمد وكذا اذا دقة مضمين يتم فعل الزكوة فقطع الادواح فهو يكل كذا وان ابان طائفة من
 فان كان اقل من نصف لم يكل ابان منه لان الراس ليس يبيع فهو كذا ابان جزا من الثلث
 نصفه او اكثر اكل المنزل لانه يقطع الادواح فيكون فله ذكوه وسلم يخرج من ذكوه فله فله

يجوز لي لايكل اكله لاجتماع الحرم والحلال في حرم كانه حرام بخبري بيده سلم فيجرب السكين في بيده سلم لايكل اكله
 ولو روى بصدا فاصابه السهم فخرج فوقع على الارض فمات بجل اكله استحسانا لان هذا ما لا يستطاع الاستئصال
 عنه وان اصابه السهم فوقع في الماء او على جبل ثم وقع منه على الارض فمات لا يוכל لعل ان وقوعه في الماء
 قتله ليسوى في ذلك طير الماء وغير طير الماء لان طير الماء انما يعيش في الماء غير مخرج وكذا لو وقع
 الصيد على شجرة بعد ما اصابه السهم ثم وقع منها على الارض او وقع على السطح ثم وقع منها على الارض لا يוכל
 وان مات على ذلك شجر ولم يقع منه جمل على الارض فهو حلال وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء وان رماه فيه
 انهار فوقع على جبل فمات او على سطح فمات على اكله لان الموضع الذي وقع فيه ينزله الارض وهذا اذا كان
 ما وقع فيه عالاً ثقيل وان كان ما ثقيل عادة مثل حدة القصبه المنصوبة وجة الآجر او للهيئة القائنة او الرمح
 ونحوها لا يוכל لان ذلك سبب لموته وذكر في الاصل لو وقع على آجرة موضوعة على الارض فمات يוכל
 ينزله ما وقع على الارض اذ اذنبه لك انه لا يصيبه من الاجرة الا ما يصيبه من الوقوع على الارض فان ذلك
 ما لا يستطاع الاستئصال عنه فيكون محذوراً ذكر في المنتهى لو وقع على شجرة فان شجرتها لطنة ومات فانه لا يוכל
 ذلك سبب لموته وعن بعض المشايخ روى ان اذ ارمي صيداً بخرقة ووقع في الماء ومات قالوا يخرج الحنان يربح
 جزوه حين وقع في الماء لا يكل لاحتمال انه مات بالماء والحنان لا يربح جزوه حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف
 الى الماء انما اكله اذ لم يدرك ذكوته فان ادرك فذبحه حل لقوله تعالى الاما ذكيتم وروى ان ارجل جبار الى صيد
 بن جبريل فقال كانت بعض الحكي ففتر بها انسان فوقع بها فالتقاها على كفايته وهي حية فقال صيداً فذكوتها
 وكلوا منها ايدل على ان النعامة من الاكولات تجل في الى خنزير او اسد او ذئب او ماشية فذلك ليعتد به
 الا صطياداً وهي فاصا صيداً انما كونه اللحم وقتله حل اكله عندنا وقال في فروع لايكل ولو روى الى جراد او ابي
 سكة وتركة تسميته فاصا صيداً طائر او بريد آخر وقتله حل اكله وعن ابي يوسف روى ان رايان روى ابن سريج
 انه لايكل لان باصا صيداً لايكل بدون التسمية فيجوز ان يترك ولو روى الى آدمي او بقرة او شاة او ابل او غنم ابل او
 فاصا صيداً انما كونه لا رويته لهذا في الاصل ولا يصح في قولان في قول يكل في قول لايكل واليه
 اشارة في الاصل ولو روى الى صيد معين في فاصا صيداً غيره حل عندنا وقال مالك في لايكل ولو روى الى صيد

وروشنی از بنجره و انسان و می فاذا هو صید ماکول اکل نه اذا اصطاد بالری فان اصطاد به رسال الکریم
 بملک جاز و نه اذا اصطاد بغيره بشبهه انما احد بان يكون الاصطاد به مسلما و انشائي ان يكون جاز باب و ملک
 و انما لست انه لابد من الارسال بصير لانه انما من الاولی فی البيع و الا ان نثبت الا ان فی الری بشبهه
 عند الری فی الارسال الکلب و البازی ما يشبهه لک بشتر طهیمت وقت الارسال و لا بشتر طهیمت
 فی الارسال عند ناسخی و ارسال کلبا و بازیا علی صید فاخذ ذلک الصید و غیره و فاخذ عده و امن الصید و
 یحل اکل بک بشبهه ما دام فی وجه الارسال و علی قول ابن ابی سلیم محمد السمرانی تعین الشیخ و لکن انما
 بین یسیر تعینیه حتی و نرک ذلک الصید و فاخذ غیره و قتل لایحل عنده و و نرک بشبهه عند الری او عند ارسال
 الکلب عاده لایحل اکل و ان نرک بشبهه علی اکل و لو ارسال الکلب و نرک بشبهه عاده اکل و نرک بشبهه
 و نرک ناسخی و لم یترک و قتل الصید لایحل لان وقت بشبهه عند الارسال فلا یعتبر بشبهه لجهد الارسال
 و یترک فی سسر الاساک لصاحبه و السادس ان يكون الصید ماکولا متوحشا متمتعا و السابع ان لا یترک
 من لیره او لا یفقد من طلبه و لا یشتغل بعمل آخر حتی یجده لانه اذا غاب عن لیره و بها يكون موت الصید
 بسبب آخر فلا یحل لقول ابن عباس ماکول ما هی و مع ما هی الامصار ما یابته و الاغار ما توادى ملک غیره
 رسول الله سلی علیه و سلم انه قال لیدی بن عامر و ان وقت ایتک فی الا و فلا تاكل فاک لک لک
 ان الا و فلا تمسک بشتر طهیمت ان يكون السهم جاز فانما کان سرافا ان خرق بکل و ان یخرق لایوکل
 و العراض هم الفصل و یبق و لایخرج فلا یوکل صید الا ان يكون رأسه محذ و انما صاب الصید بحذ
 جرح بکل و لو ارسال فیه و اکل علی صید ای و فاخذ الصید و جرح و قتل و اکل منه و یوکل الصید و با
 فاخذ الصید و قتل و اکل منه بکل لان الکلب یقبل التعلیم علی وجه یکک الصید لصاحبه و لایوکل و انما
 لا یقبل التعلیم علی وجه یکک بل التعلیم البازی بان یکده اذ و عاده فیکتفی بذلک و تعلیم الکلب ان و اکل و
 یکک لصاحبه فان فاخذ الصید و قتل جرح و اکل منه شیا یجزم فیه الصید و یخرج الکلب من ان يكون
 مسلما و یترک البازی التعلیم اذ و منه واقع من اجابته و یقی صلا یجزم فیه الصید و یجزم به ایضا ما کان عند صاحب
 من یصیر و قبل ذلک فی قول النبی ص و فی قول ابی یوسف و لم یجزم لک الصید و قال بعض مشا

منها فخرج انما يحرم تلك الصيد في قول الجمهور في قول اهل الحقيقة ان اكلان الصيد قريبان اذا اكلوا اكل الصيد بان اكل عليه شهرا
وتحر ذلك وصاحبه قد ذكركم الصيد ولا يحرم تلك الصيد في قولهم لان في المدة الطويلة تحقق النسيان فلا يعلم
انه لم يكن مسلما في الزمان الماضي وفي المدة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر انه لم يكن مسلما حين اكله فلكم الصيد
فيحرم تلك الصيد وقال الشيخ الامام الاجل في شرحه ان الخلفاء في الفصيلين واحد لان الحرمة
لا تنسى ولا يخل سيده بعد ذلك حتى يعلم انه صار مسلما بان يصيد فلتا ولا ياكل منها فيجوز الرابع في قول الجمهور
وتحريمه الصبر والوجوه في قولهم لم يثبت له ذلك قولا وقال هو موقوف الى رأي صاحبه المكان في اكثر اياته انه صار
مسلما فهو مسلم وقيل يرجع في ذلك الى اهل مسلم من الصيادين فاذا قاتلوا صار مسلما فهو مسلم وكذلك على ان
اختلفت تعليمه في ابله على قوله بما يخص ذلك بان يحجب اذا دعاه ويرسله على الصيد فيصيد ولا ياكل منه
ثلاث مرات والوجوه في قولهم لم يثبت له ذلك قولا وقال هو موقوف الى رأي صاحبه وروى الحسن بن حنيفة
رجع مثل قوله الا ان على رواية الحسن بن محمد بن كل الصيد انثالث وعلى قوله لا ياكل انثالث انما ياكل
الرابع رجل ارسل كلبه المعلم الى صيد فاخذ الصيد وقتله وسك حتى جاء صاحبه واخذ الصيد من الكلب ثم
رجع الكلب عليه فتمشيت منه قطعة فزى بها صاحبها الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل هذا الصيد لانه لا مسك حتى
وصل الى يد صاحبه فقدم مسكه فلا يحرم بعد ذلك كما خففنا اخر من حذاه صاحبه واكل لا يخرج من
ان يكون مسلما ولو انشئت الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد واخذ او اخذ غيره وقتله
لا ياكل اكله لانه لا اكل القطعة التي تشبهها خرج من ان يكون مسلما وان كان التي تلك القطعة واتبع الصيد
اخذ صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يغيره لان مسكه الصيد على صاحبه حين لم ياكل منه حجة وشبهة
من دم الصيد في الاصطلاح لا يحرم الصيد ويحل عند ما قال ابن ابي ليلى عمه الصدا ليجل وتواكل جواره
منقاره او غفره حرم في قولهم ولو ارسل الكلب لم يمسك الى صيد وسعى فامسك الصيد وكسفته ولم يمسك
عليه وكسفته لا ياكل لانه لا بد من اكله في اي موضع كان من الاودار وعن ابي يوسف والشافعي روي
لا يشترط اكله والشافعي اذا قتل الصيد حل اكله وان لم يمسك وان شارك الكلب لم يمسك في اخذ الصيد
غير مسلم وقتله لا ياكل اكله لاجتماع الحرم والحلال وكذا لو ارسل كلبا الى صيد فامسك كلبا محرم او كلبا غير

اسلم من رخصه على العلم فانه العلم وقوله لا يحل الكد وروى عليه نحو مني فانه والكاتب اسلم على الكد
لان الشاركة نفع من يكتب من الكتب الجوسى وروى اسلم على صيدى فانه فى ارساله ذلك
صير واكثره وحده واحد على الكلى وكذا روى صيدا فاصاب السهم ونقد واصاب آخر ونقد واصاب آخر على
الكلى فنهنا وقال لا يسع لجل الاول ولا لجل الثاني لان عنده تعين شرطان للرمى والارسال فالكاتب
فى الذى يحد وروى غيره ورواها العنك الكلب اسلم او جاره اخرى غير الكلب واحد صيدا وقيل لا يحل فلهنا
صا صيد على ما بعد الاصل ان لم يزد وفى الطلب لم يزد من غيره لا يحل وان انجز وزاد فى الطلب على الكلى
لان ذلك يكون مبررا لارسال وروى اسلم الكلب اسلم على صيد ولم يسلم على غيره وسى فانه روى واحد
اقيل لا يحل لان الاصل من تارك التيمية عمد افضل لحرم فلا ينتج الا مبتدئ وان المرسل اورد كصيد الكلب
او انما روى او الرسة حيا ولم يدخر حتى مات وذكر فى الكتاب انه لا يحل وقال شيخ الامام ابو عبد الله الحنفى
اخرى روحه على ثلثة اوجه اما ان وصل اليه بعد موته او بموت قبل وصوله اليه او لجل اليه وموت من
ساعته ولم يجد زمانا له كجه فانه مات قبل وصوله اليه حل الكد انه لم يقدر على الكوة الاحتمالية وان مات
بعد وصوله اليه بافضل ولم يجد زمانا له كجه قال فى الكتاب لا يحل وقال الحسن بن زياد ونحوه بن مقاتل رسا
حل الكد فانه ما قال فى الكتاب قياسا ما قاله اسحاق وروى ما روى انوارى الكلب لصيد عن المرسل ثم
وجده للمرسل وحده قتله ويسر فيه انزفيره حل الكد وكذا روى انوارى الى صيد فوحده بعد ذلك بنا فقيه سهم
يس فيه جرح آخر حل الكد اذا لم يترك للطلب لانه لا يسطع الاتساع عن النوارى عن السهم فخصر صا اذا
كان الاستطباء فى القباض والشارح فيكون عفوا فانما كان ترك للطلب وشغل لجل آخر حتى اذا كان قريبا
من الليل نظره فوجد صيدا وبكائه البانى عنده ووجه جرحه ليدرى انه جرحه ككتب وغيره لا يحل الكد
عنه ما قاله الشافعى اسلم اسلم الكلب على صيد وسى فخره نحو سى او مرته او جرحه فانه جرحه ثم قتل صيد
على الكد ولو كان للكرسل من لا يحل ذبحة والزاجر من لا يحل لان المتبرع مولا رسال او موكا لو ذبحا
بحوسى نعم المرسل يسكنه فبه لا يوكى اسلم اسلم الكلب على صيد فخره الكلب او لا فقهه نعم فخره فانيا فقله
حل الكد لان هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه فى صيد الكلب وروى صيدا فاصاب به خرقة خرقة فى الارفات قال

[illegible]

الاكثر من كل واحد من الاربعة وذلك لان في روحه انما قول المجتهد في عند الشافعي رحمه الله تعالى
 والمرى دون العرقين الآخرين وله سنة مرفوعة ثم كسنة في الابل النحر فهو قطع الروح في سفل العنق عند
 وله سنة في الشاة والبقر الذبيح فان في الابل او نحر الشاة والبقر جاذب في قوله عليه الصلاة والسلام ما من لسان
 ولا زوى الا وادع نكل وان ضرب بشف من قبل بغيره فان قطع الروح في الشاة وعلق قبل الموت حل لم يكن
 سببا وان مات قبل ان يقطع الروح لا يوكل بكونه سببا في الحلة بسبب الذبيح قبل ان يرد ولا يحرم لان ذلك
 حل بعد عام الذبيح ولو نزع شاة او املا او بقر فحركت بعد الذبيح وخرج منها دم مسفوح فوكل ولو لم تحرك
 ولم يخرج منها دم مسفوح فوكل لان محل الذكوة هو الحي ولم يوجب طائفة الحيوة عند الذبيح وان لم تحرك
 وخرج منها دم مسفوح ما تحرك ولم يخرج منها دم اكل لان الحركه وخرج الدم المسفوح علامة الحيوة
 وان لم يسلم حيوة عند الذبيح لا يوكل وان علم حيوة عند الذبيح ولم تحرك ولم يخرج منها الدم اكل لان
 شاة مرفقة ولم تحرك منها الا انما قال محمد بن سفيان ان تحت نكاحا فوكل وان ضمت غابا اكلت وان تحت
 فيها لا فوكل وان ضمت بعضها اكلت وان دنت رجليها لا فوكل وان قبضت رجليها اكلت وان نام مشرا
 فوكل وان نام مشرا اكلت وهذا كله او لم يسلم حيوة وقت الذبيح وان علم حيوة وقت الذبيح اكلت
 على كل حال شاة او بقره خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت لا بعد على ذبحه حتى مات يوكل لان موته
 يكون نزع الام وانه في قول ابى يوسف ومحمد لان عند ما الجنين يتذكر في ذكوة الام شاة او بقره انشرفت
 على الولادة فلو اكره ذبحها لان فيه تنسيق الولد وانه اقول المجتهد في ان عند الجنين لا يتذكر في ذكوة الام
 بقره او شاة فحسرت عليها الولادة فاول على يده في موضع الولادة وفيه الولد على الكثرة فلو ذكوة الام
 اختيارية وان جرحه في غير موضع الذبيح حل اليه النكاح لا يتضرر على ذبحه لان جرح عن الذكوة الاختيارية فحل الذبيح
 الاضطرارية وهو الجرح في امي موضع كان والنكاح لا يتضرر على ذبحه لا يتحل لانه لم يخرج عن الذكوة الاختيارية فحل
 شق البطن شاة واخرجه الولد حيا فخرج الولد ثم فزع الشاة فلو كان النكاح اختيارية من ذكوة النكاح فحل
 يكون بالاول وذلك ليس بذكوة والنكاح قبيح من ذكوة حلت لان الذكوة هو ذكوات شاة مرفقة او بقر ذكوة
 بطنها رطب فيها من الحيوة ابقى في الذبيح بعد الذبيح على قول ابى يوسف ومحمد ولا يتبرك لأك الجرح في ذكوة

لا تكل وحلفه المشايخ على قول الخبيفة روح ذكر العطاوى والنفقة المبريت من ان ملك البحيرة مستقر في قول الخبيفة
من مودو كما يحل وذكر نفس الامنة المستحسن اذا علم انها كانت حية حيث وجدت حل اكلها كانت البحيرة فيها بتوهم
بقاؤها او لم بتوهم وقال ابو يوسف مع النخاع بتوهم انها ميتة لو ما واكثر من يوم تكل بالذكرة وروى عن ابي
بتوهم بقاء البحيرة فيها اكثر من نصف يوم تكل والا فلا لان ما دون ذلك فخطاب المذبح وروى عن محمد روح اذا
بقر الذئب بطعن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تكل لانه لا يتوهم ان يعيش ما بقى فيها من البحيرة والغنم على ما ذكرنا
الخبيفة روح او لا المرأة مسلمة او الكتابية في الذبح كالرطل وكذا الصبي الذي يعقل التسمية ونسبته لانه من اهل التسمية
فيصح تسميته كما في اسلامه والتمكان لا يعقل لا يحل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الاخر من سبل
كان او كتابيا لانه احد من الناس وكذا ذبيحة اليهودي والنصراني حلال والتمكان الكتابي حر بابا الا ان يسبح
انه يسمى عليه يسبح فاذا سمع منه ذلك لا يحل لانه اهل بدعي غير اهل بعض اصحاب الشافعي روح انها لا تكل لا يحل
ذبيحة المردة وان ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة الجحش حرام وان فهو والجحش او ينصر لو كل يسبده وذبيحة
لانه يقر على ان يقتل اليه وتوهم اليهودي والنصراني لا يحل صيده ولا لو كل وذبيحة والعلامة اذا كان احدا بوجه نصرانيا
والاخر يجوز سبها وهو يعقل الذبح لو كل يسبده وذبيحة عندنا وقال الشافعي روح لا لو كل لا يخرج الحرم والمحل فلما
يحل كما لو اشترك مسلم والجحش في الذبح فانه لا لو كل ويكره ذبيحة الصباي الا انه يحل في قول الخبيفة روح وقال
ابو يوسف ومحمد روح لا يحل وذكر الكوفي روح انه لا خلاف بينهم في الحقيقة وانما يختلفون في صفات صفات منصف منهم لغير
بنو عيسى عليه السلام ويقررون الزور فهم منصف من نصارى وانما اجاب ابو حنيفة بحل ذبيحة الصباي او اكلها
من منصف وحنيفة منهم غير بنو عيسى وكتب ابيداه وبنو شمس نعم كعبه الا وثان لا لو كل صيدهم و
لا يحل ذبيحتهم وانما اجاب ابو يوسف ومحمد روح بحل صيده الذبح في حق هؤلاء رجل ابر وان يذبح عدو من الغنم
لا يذبحه تسميته واحده على واحدة لا بعدا وان اضخم الرجل شاة يذبح وهي غنم القى تلك السكين واحدة غير ما ذبح بها
علت بخلافه الذي اذا اخذ سها وهي غنم القى فذلك السهم واحدة سها آخر فانه يشترط وجود تسميته على قبل الا
واثنائي غير الاول وهما الشترط تسميته على الذبح دون السكين وذلك لا يختلف باختلاف السكين وانما
يختلف باختلاف المذبح ولهذا ترك تلك الشاة واحدة اخرى وذبحها بتلك تسميته لا يحل ولو اخرج شاة

وسمي ثم انما اورد شرب بار واذكر كذا او ما شئت لك من عمل لاكثر ثم فرج تلك التسمية جاز لو جرد لم يستطع
المرح واصل السبب لفصل بين التسمية والفرج ودواعي الحال المحذرة او اعطال العقل ثم فرج لا يرد كل فرج لفصل
بين التسمية والفرج وهذا يستعمل في المجلس الكثير ولا يستعمل في المجلس اليسير نحو قول مالك التسمية الحمد لله
قال سبحان الله وقال الحمد لله بربيب التسمية جاز وان اردت التسمية في المجلس لان التسمية طرد كرسيم
تعال على الفرع وذلك انما يتحقق بالغمضة ووطئ فقال الحمد لله بربيب التسمية على العطاس سبب على العقل في
الخطبة اذا عطس على التسمية فقال الحمد لله فاذبحوا برب التسمية في احد الروايتين عن ابي حنيفة راجح لان التسمية في
الجمعة تذكرا لله تعالى مطلقا وبها التسمية لا ذكر كرسيم الله تعالى على الفرع وقال بسبب الله ولم يحضر التسمية
او اريد التسمية على الفرع اكل اما في اخرى تسمية على الفرع فتطاسر والبا اذا لم يكن في التسمية فلكل التسمية وهو
الصحيح وان لم يرد التسمية على الفرع وانما اورد شربا آخر لا يجل لانه في رواية اخرى وكبره ان يسمي التسمية
سواء في قولهم فصل من تعلق التسمية لك وقال بسبب الله واصل محمد قال في التسمية في الفرائض لا يجل في قول
بسبب الله وحصل الله على محمد يجل الحمد وقال باسم الله واسم ملائكة قال ابراهيم بن يوسف يكون في التسمية في الفرائض
قال محمد بن سنان لا يصير من التسمية لانه لو صارت بمنه لصير الرجل كافر قال في رواية اخرى في ذلك من سأل التسمية
فدبر في الاصل في الله اعلم كتاب الوصية الكتابات على الفصول منها اكرن ايداعا ولا يكون في
جاء في قول ابن ابي عمير في رواية وقال في رواية اخرى في ذلك من سأل التسمية في الفرائض لا يجل في قول
في فضل التوبة كان ضامنا لان في قول ابن ابي عمير في رواية اخرى في ذلك من سأل التسمية في الفرائض لا يجل في قول
شينا لم يستطع بها ما كان ضامنا لان في قول ابن ابي عمير في رواية اخرى في ذلك من سأل التسمية في الفرائض لا يجل في قول
التوبة في قول ابن ابي عمير في رواية اخرى في ذلك من سأل التسمية في الفرائض لا يجل في قول
او يجل فقال صاحب الخان في ذلك من سأل التسمية في الفرائض لا يجل في قول
مبايعة اخرج المدة في تقيها ولم يكن لصاحب الدابة صاحب الخان ضامنا لان قول صاحب
الدابة ابن ابي عمير في رواية اخرى في ذلك من سأل التسمية في الفرائض لا يجل في قول
وقال صاحب الحمام ابن ابي عمير في رواية اخرى في ذلك من سأل التسمية في الفرائض لا يجل في قول

العله فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل بالانسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن الحمام ثيابي فليس
صاحب الحمام لان وضع الثياب برأى العين منه استحفا ولا مكان الحمام ثيابي فالحكم ان الثياب حاضرة العين صاحب
الحمام شيئا لان هذا استحفا لان الثياب اذا لم يقل لصاحب الحمام اين اضع الثياب وان كان الثياب
عابا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحفا خاصا من صاحب الحمام في بعض صاحب الحمام
في بعض رجل ودخل الحمام فوضع ثيابه بخضر من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب
الحمام فاما قالوا ان كان فاما قاعدا لا يكون فاما لانه مستقيظا فكلما لم يكن تاركا للحفظ وان كان فاما مضطحا
واضا فاجبه على الارض كان فاما لانه تاركا للحفظ رجل ودخل الحمام ووضعت ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل
من الحمام وليس ثيابه ولم يدركها ثيابه او ثياب غيره ثم خرج صاحب الثوب قال ليست ثيابي
وقال الحمامي خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظننت انها ثيابه كان فاما لانه ترك الحفظ قوم مكره
مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون مما فذلك الكتاب فمضوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب
عندهم فقد استحققتهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ للمسلم فمضوا جميعا وان قام القوم واحد
كان الضمان على اخرهم لان الاخر تعين للحفظ فتعين للضمان سوتى قام من الحانوت للعسكرة وفي الحانوت
ودخل فضاغت الودقة لم يضمن صاحب الحانوت لان حافظا بحيرة فلم يكن مضيا ولا يكون هذا منه اذ
للودقة بل هو حافظ بنفسه في حانوته ثم زجر رجل رفع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها اتيه لك خمسة
عندك فاستهلك العايش منها خمسة وملكك الخمسة الباقية فضمن القاض سبعة ونصف لان الخمسة الموروثة
مضمونة على القاض لانها سبعة فاسد والخمسة التي استهلكها لنفسها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
الخمسة الاخرى التي ضاغت لنفسها من الهبة فيضمن نصفها فلها العاضين سبعة ونصف ففضل فيما يضمن
المورث اذا قال المورث وضعت الودقة في مكان حصين حيث قال فيضم كان فاما لانه جعل الامانة
فيضم كادوات جهلا وهو كرجل عند غنم تقوم حفاط ولا يعرفها فانه يكون ضامنا وقال فليكن الودقة
ان قال وضعت الودقة في وادي حيث المكان لا يكون ضامنا ولو قال لا وادي وضعت في وادي او في
موضع آخر كان ضامنا مكره وادى عن ابي يوسف قال وضعت الودقة في مكان بين يدي ثم

[illegible]

المودعية الورثة فقال صاحب المودعية بات بمال المودعية فصار المودعية ذباني تركته وقالت الورثة
 كانت المودعية غائبة بعد ما مات قال ابن شجاع مع على قياس قول اصحابنا يحجب ان يكون القول قول
 الطالب بحجب النضال في مال المسبب على قياس قول ابى يوسف يحجب ان يكون القول قول الورثة
 مع الميعين لان الوارث قائم مقام المورث اذا ائتمن كسب المودعية في صندوق المودع وحفظت المودعية
 ميراث الميعين المودع ويكون غلطاً مشتهراً بينهما بقدر ما كان ملكاً لم يصبها بعد ذلك ملك من المالكين
 انهم ابقوا في ميسرها على ما كان وان فعل ذلك احد من ميراثي بمال المودع لا يضمن المودع ان كان
 او بعد اخبره او كبره ويضمن الذي خلط بسره في الصغير والكبير المودعية اذا كانت ورثتهم او ما يورثونها
 ما يكال او يورثون فانفق المودع طلاقاً امي بقضائهم فافق ولا يضمن الباقي فان جاز المودع
 بمثل ما نفق فخطب الباقي كان ضماناً للكل لان باجابه ما دفعه خالطه بالودعية ولو اخذ المودع
 بعض المودعية يستقيها في ساجه ثم بدله ان لا ينفق فزوجه الى مرفعه ثم غلبت المودعية لا يضمن المودع
 اذا قال مسبت بالمودعية اليك مع رسولى ومي يفتى من في عياله فهو كقولك ردوها عليك فيكون القول
 قوله مع الميعين وان قال مسبت بها اليك مع اجنبي كان ضماناً الا ان يقر صاحب المودعية انها وصلت اليه
 ولو قال المودع مسبت بها اليك مع ثم لا يجنى او يسترد عنها ثم ردوا على فضاغت عنه لا يضمن
 ويصير ضماناً الا ان يقيم مسبتة على ذلك فصر عن النضال اذا طالب صاحب المودعية وودعية في قوله
 لم يودعني يكون ضماناً فان حجه الاتي وجه المودع بان قال له انسان ما حال وودعية تلاخذه كالحج
 حجه في وجه المودع من غير اخطائه بالرد بان قال ما حال وودعية تلاخذه كالحج قال نعم لا يضمن
 فذهلت من ابى يوسف فزوجه على قول اخر من يكون ضماناً على قول ابى يوسف لا يكون ضماناً
 وذكر الناطقي اذا حجه المودع المودعية بحجة صاحبها يكون ذلك ضماناً للمودعية حتى لو نقلها المودع من
 الموضع الذي كان فيه ما لا يخفى ويضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الحجة فملك لا يضمن صاحب
 المودعية اذا طالب المودع بالرد فحجه قائم صاحب المودعية بسببه انه سهر وعده كذا ثم اعاد المودع بسببه
 انها ضاغت عنه لا يقبل بسببه ويكون ضماناً كذا لو اعاد المودع بسببه انها كانت ضاغت قبل

الحج وكونه كفى المشقة في اذاج المروج الرومية ثم ادعى رد الرومية بعد ذلك فانما هيته قبلت مستنبطه
فانما هيته انما قبل الحج ووقال انما غلظت انسيبت ان غلظت اني روت من نعمها الى انما صارت
قول هذا قبلت مستنبطه في قياس قول الحقيقة والى يوسف مع وعلاب المروج برود الرومية فقال لم ترو
شيئا ثم قال بل اورد معنى ولكنها ملكت وكرنى الكتاب ان يكون ضامنا وان قال المروج اوله الطيبكها
قال مبداء لم عطلها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا وقال يعسى بن ابان روح لا يضمن صحيح
لو كرى في الكتاب او قال قبل موت المروج روتها على الوضى كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن ولو قال
اليمين غير مستور على الفاضل قال الطالب كذبت بل غصبها منى كان القول قول المستور
فان كان عليه ووقال المستور اخذتها منك ودية وقال صاحب المال بل غصبته منى كان ضامنا ولو قال
رب المال افرغتها فضا وقال المستور بل وضعتها عندى ودية او قال اخذتها منك ودية وقد ضاعت
قبل قوله ولا ضمان عليه بل ادعى رد المروج له على المستور مع له وراهم دين فاعطاه لقب درهم ثم
اعطاه لدرهم فقال الطالب اخذت الرومية والدين عليك قال المستور عطيته القرض وضاعت
الرومية كان القول قول المستور ولا يضمن عليه لان هو الدافع بجعل انما هيته على مروج ان صاحب الرومية
وكنى يقبض الرومية منه ووقت لذلك فقام ان المروج انما هيته ان صاحب الرومية اخذ من اوكا
قبلت مستنبطه وكذا لو انما هيته ان شهود الركيل عيبت قبلت منه وجعل استقرض من رجل عشرين درهما
فانه المقرض منه درهم وقال منه عشرين فرضا وابقى عندك ودية فقل ثم اعاد العشرين التي اخذها
في الالة ثم دفع اليه رب المال اربعين درهما فقال اعطاكها تلك الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين ولا يضمن
بقية الاربعة فلان العشرين قرض المقرض فمروى على المستقرض فاذا غلظت العشرين الذي هو ملك الرومية
مصارفهم لكان دية ولا ضمان عليه في الاربعين لانه غلظ الاربعين باذن كلها وكذا استقرض من رجل عشرين
درهما فاعطاه شير غلظا فاعاد منه العشرين ليرد على صاحبها فملك في الطريق كان على المستقرض خمسة دراهم
المشتركة في ذلك القدر قرض الباقى ودية وكذا لو ملك الباقي يضمن خمسة دراهم ولو دفع الى رجل عشرين درهما
وقال ثلثه من هذا عشرة كاسية ابا قيس سلم الى تلان فملك الدراهم في الطريق يضمن القاشنة لانها كانت

رتبة فاسدة ولو كان مكان الهيئة ومرتبة من حيث النفس لان ومرتبة المشاع جائرة ولا يضمن له رتبة في الوجودية
 والهيئة جميعا لانها ثابتة في هذه اذ اذ في الموضع الوجودية الى من ليس له عباد او وضعها فيما لا يخرج رتبة مالا او كانت
 الوجودية ثابتة في رتبها او على غيرها او كانت الوجودية بعد ان استخذه او غيرها فليست رتبة او شيئا يقصر من رتبة ثم
 اعادها الى رتبة ووردوا الى الجادة الاولى برأى عن الفناء عندنا وان اخرجها عن رتبة عند الفناء رتبة بان
 الحرق في دائرة فثابت عليها الحرق او كانت الوجودية معدة في سفينة فطقت غرق او خرج الصوفى فثابت عليها
 او ما شئت فقل فثابت فيها الى غير ذلك لا يكون ضامنا للموضع ان يسافر بها الوجودية عندنا اذ لم يكن لها محل وموت
 وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فان نهاية ان يسافر بالوجودية فثابتها فذلك كان ضامنا عند الكل ووجه
 على ان الالاب الرضى ان يسافر بها الى بيتهم ولا يصير ان ضامنا او كبل ليس ان يسافر بها وكل يسير ان فيه
 المراكب في مكان بان قال ليس بالكون فثابتها من الكوفة ليصير ضامنا وان اطلق الوجودية فثابتها ان كان شيئا
 دخل وموتة يكون ضامنا وان لم يكن لها محل وموتة لا يصير ضامنا عندنا اذ لم يكن له يد من السفر والكلان
 من السفر لا يكون ضامنا عند الحقيقة روح طلال الخروج ام قصر وقال محمد بن بكر ضامنا طلال الخروج ام قصر
 وقال ابو يوسف رحمه الله ان طلال الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا اذ كان الطريق امنًا فالحكم بالخروج
 وله يد من السفر يكون ضامنا عند الكل وكذا الالاب الرضى وان لم يكن له يد من السفر ان يسافر بالوجودية من مكان
 بنفسه يكون ضامنا للموضع ان يدفع الوجودية الى من كان في عياله اذ لم يكن الدفوع اليه متهاجا كان الدفوع
 اليه ووجه او ولده او والداه لم يكن متهاجا منه على الوجودية ووجه ان يدفع الى غيره ان كان هو الذي
 يستأجره مشاهرة او ما شئت فقل يمكن منه وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكنًا في رتبة او
 لم يكن فان الابن النحان ساكنًا في رتبة ولم يكن في نفقته فخرجها من المنزل وتركها المنزل على الابن فقضيت
 الوجودية التي كانت في المنزل لا يضمنان ومن خرج على نفقته لا يكون في عياله اذ لم يكن ساكنًا في رتبة
 المرأة الوجودية الى زوجها لانها ضامنا عليها وكذا الموضع اذ خرج الوجودية الى من لم يولد الموضع لا يضمن ولو خرج الموضع
 الوجودية الى عيال الموضع فذكر القدر ووجه الحقيقة والبيت خمس الائمة السيرة رتبة ان يكون ضامنا ووجه
 الامام ابو بكر محمد بن يعقوب رحمه الله في شرح الحجج الكبيرة لا يضمن ان المروءة من في عيال اما ان يكون رتبة

لا لاك من وجه وانشان لم يكن واجبا فاجب فيك بجلالت انما صلب اوار وطمع صوب من في عيال
 الاك فانه لا يبر ان تم لهنان كان وجبا وادرج على من كان في عيال الاك من وجه فلابد ان
 وادرج على المودع او يقر الى اجنبى ملكك عند انشائي ضمن الاول وكون الثاني في قول الحقيقة
 وعمال صا جادرج الاك ان نعني اياهما تاركان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول وان ضمن الاول
 لا يرجع على الثاني وهو مودع انما صلب اوار وطمع استبداد انما انما انسان ليس لها ان يملك غيره
 يقتضي ولا يبر منها المودع الاك الرهن غير اذن الرهن فان فعل فملك عند انشائي كان للرهن
 ان نعني اياهما تار فمعه الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها
 المودع بملك الاول عند الاصل ومنها الركن ليس بملك ان يوكل غيره ان لم يقبل الركن على
 غيره رايك فان وكل غيره فباع انشائي ان باع بخبرة الاول واجبا لاول حبه جاز ولا تلا وان قال
 الركن على عمل غيره رايك وكل غيره جاز وليس للركن الثاني ان يوكل غيره وان قال الركن الاول
 على غيره رايك ومنها او استأجر وابنه يركبها فبيع لا يراج غيره ولا للركن ولا للمولى وكذا استأجر فلو
 يلبس لا يراج غيره ومنها اذا استأجر وابنه لا يركب لا يبر غيره ويستعير التوب ليس لغير غيره ومنها جلي احد
 اريقا وبه رايك رعا ولم يقل صايب الرهن على عمل غيره رايك يبرق الى غيره فزارعه فان كان البذر
 قبل الاخذ كان له ان يرجع الى غيره فزارعه على كل حال ومنها انصارب لا يبرق الى غيره فزارعه فقل
 عمل غيره رايك كان له ان ينصارب ولا ان يتاكتة فنان لا يملك المخلوصة ولا ان يبيع مستعير
 لا يملك الا بصاع فان البضع وملك غلب المال ان نعني اياهما تار وان سلم ومعمل المودع كان الكل
 رايك المال مستعير لا يملك الا بصاع والابن الموصى والفاضل يكون الابن جادا مودع رجلا وصاب
 لم يكن له ان يبرق المودع مودع كان البذر فزارعه او يجر عليه دين او لم يكن رجلا او مودع مودع
 المصاوم وديونهم المودع في غير بان كان الضمان عليها فان قال التبركسا على فاصحت في مودع
 في حصة لم يكن مودع فادرج وجمع عد جل وديون ووصفها المودع في حافرة وذهب الجمة وركب باب
 الحارث مودعها واجلس صبا صغيرا مودعها حافرة وذهب المودع من الحافرة قال الشيخ الامام ابو بكر

ابو بكر محمد بن الفضل رح الحنك الصبي محن لبيضا الاشبار و كلفه الموضع و الحنك لمن لا يضيظ من
 وقال القاضي الامام علي السعدي رح لم يضمن على كل حال لانه ترك الوردية في حقه فلم يضمن رجل مرفوع الى آخره
 وقال سقيا به ارضي ولا تسق ارض غيره فسق الرجل ارض الامرغم فسق ارض غيره فلا زرع من السقي سق
 المرفوع الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن الرجل لان الساقى اجير و محسن و كذا كان فاعلم غير متاخر
 مستعار بل هو وردية عنه فلا تسق به ارض غيره صار خافا فاذنك الاستعمال على وردية كما كانت
 ومن حكم الوردية وان من انه يخرج عن الضمان اذا اعاد الى الوفاق فخلات الاجارة والاعارة فان فيها
 عن الضمان بترك الاستعمال مرفوع غاب عن بيته فقال له رجل اجنبي ان لي في بيتك شيئا فادفعه الي
 لمضاج حتى اذ فرغ سلم اليه المضاج فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوردية في مومنها قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن الموضع لان يدفع المضاج اليه لم يصير جاعلا بيته في يد الاجنبي رجل جهر بيته
 بما يجهر مثله انم قال كنت اعزتها لامتة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصدق في الاعارة الا
 مشهود عنه بتحسينها اعارة وقال القاضي الامام علي السعدي رح لا يصدق في ذلك لانه هو الذي دفعها
 لمقرها فليحسب كمن يقول قوله قال فرغ وعندي الحنك الايب من كرام اناس واشترافهم لا يصدق قوله في الاعارة
 و الحنك من ارساط اناس كان يقول قوله رجل جار الى رجل رسا من رجل آخر ان ادفع الي هذا خشا اكرم
 فقال لا دفعها اليك حتى اتقاء فبارك في موجهة ثم قال لا رسول فيك يعقنه فامرني به فيها ايك ثم الى
 يدفع حال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لان لا يدفع الا ان يكون المال ونا عليه لا مرفوعه المرفوع
 الدين ولا يصدق في النهي بعد الاخر بالامر به ارجع الى محبة قصدني في الدين وفساده في الوردية قبل
 من عسب في حانته وفي الحانته وادعى فترت ثم وجد المولى بعدني في يد حجة وقد امكنه القبض قبل ابو
 بعد فالحنك لصاحب الوردية بيته على ان الاعلام سرق الوردية و كلفها نصا حسب الوردية بالخير ان
 اجاز السبع و اخذ الثمن وان شاذ انقص سبع ثم يبيع في بيته لانه ظهر ان المولى باع عبدا و ان لم يكن
 ربيته فان حاجته بمراده على العلم فان حلفت لا يثبت الدين وان كل فهو على وجهين ان اخر اشترى
 بذاك كان نذرا ما لو ثبت الدين لم يثبت سدا وان اكر اشترى ليس لصاحب الوردية ان يحقق سبع لكن

يا هذا فمن من المولى لان الدين يهتدى في حق المولى وكون الشتر في رجل اوج عند انسان فتمسكته ودرهم فانق
الموضع منها ثمانية درهم ودر على صاحب الروية ثمانى درهم ثم خلفه لم يجسب ان يروية ثمانية قالوا لا يكون
عاشا في عيشته وان ما انفق مساره وينا عليه بالانفاق فلا يكون عابسا للروية بل ستمائة من اجل ان صاحبها
ميسا فسر في قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن يعقوب بن النعمان العيني لمن لا يعبط بغيره فغنى و حفظ ما عليه وترك التبر
فبخر حافظا كان يستبرئ شانا قال الشيخ الامام كذا ذكر ابن ساعدة عن محمد بن ابي النواذر رجل ستمائة من اجل
روية فخرت لصلة رة قد منها الى غير ميسا فغنى عت قال النعمان شتر على اصل اصداره تركت بغيره فغنى
واما غير بغيره فمن وان لم يشتر على الصادرة كوفته لا يبين لانه لو اعاره غيره لا يبين وكل من له ان يغير كان
موضع ومن لم يكن له ان يغير لم يكن له ان يورس وذكر كرس الاله لشيخه ان لم يستبرئ لملك الابرار
مطلقا ودرغل كان ثمانمائة رجل عاب فخرت امراته الى القاضي و حضرت والدته و جهاد و كنت عليه ان
لغناك رية في يد ابيه و طلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن النعمان في حق والد النعمان
او بالبيع النفقة الزوجات من طعام و كسوة و الا يعبط بان ذلك في يده كان المرأة ان تطلبه و لا تقام ان امر
بدينه ذلك البها ليس للاب ان يدينه ذلك البها فبخر امر القاضى فان في غير امره كان ضامنا وان لم يكن له
المال في يده كان القولى قوله ولا يبين لما عليه لاسا تريد ان تحت ثلثه لارواها عتة و انا ليس لي كيد عن زوجا
يستخلف من كان خصما وان لم يكن الروية مما يبيع النفقة الزوجات فلا تصرفه ميسا و لو كان لغناك رية
رجل و التزم بغير المال و الكفاية قاله بن بخره الروية ثمانية او و غيرها جلا مالا و قالوا لا تنفع الى رجل منها حتى يخرج منها
مخرج فبخره هم البه كان ثمانى في قول النعمان لانه لا يعبط بغيره الا بالقسمة الموضع فلا يملك القسمة و بطلان
او و تار جلا مالا و قالوا لا تنفع الا بيسا فغنى الى احد منها كان ضامنا فان اراد الموضع ان يخرج نفسه عن النعمان
فادرا بجله لى ذلك ان يقول لا فخر الذى يعبط بغيره ما وقع الى الاول فخر خصمك حتى اودعه اليك و كعب
ما يقع الى الاول متزوج مات فقال و درسته قدر و الروية في جبرته و حب النعمان في تركته و لا يعبط بغيره
لا مات بجله فان قامت الروية لهينة على امره لم يمانه قال في جبرته و روت الروية قبلت بغيره لان
ليس له كذا ثبات يدا و قال الموضع رية الروية قدر و روت بعض الروية و مات كان القولى قول صاحب

الرومية في مقدار ما اخذ من ماله لان الرومية صلت وبنا من حيث الغامر فبكرن القول قول صاحب الرومية
 في مقدار ما اخذ من ماله من فسان فبكرن في جوده ثم ردا الى الورقة بعد مودته قال شيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل من سائر الغافل من الذين ينبغي ان يثبت في مظنة اياه فلا يرجي ردا من غير الامانة
 والاستنفار للثبوت والدعاء له رجل عنده ودبقة لافسان وله امر ان لكل وجه منها ابن من غير غش
 عليها ركنان من قنات عبال قوم ودفعوا الى رجل وراهم بعد في الخراج عنهم فاحذروا وشهدا في منديله وروى
 في كنهه فدخل المسجد فثبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهب صاحب المال لا يسد قوته قالوا لا يكون مننا
 وهو كما لو قال دست الرومية ولا ادري كيف ذهب وروى القول قول من العيين لافسان عليه مودع قال
 وضعت الرومية بين يدي ثم كتبت نفسيها فضاغت كان ضامنا وتوالت وضعت بين يدي في دار
 قالوا ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار وعرصة الدار لا تقدر زالة كالجواهر والله سبحانه وتعالى
 وضعت في واري او في كبري ليست موضعها الا فيمن اذا كان للكرم والدراهم ان ذلك لا يقضيها وقما
 اذا وضع الرومية في مكان حصين فمضى موثقا اختلف فيه المشايخ راجح والراجح انه لو قال وضعت في واري
 لا فيمن وان قال لا ادري وضعت في واري او في مكان آخر كان ضامنا امرأة او عت حبيبة من بنات
 سنة فاشتملت المرأة بشي فوكت بصية في المار لافسان عليها ولو كانت البصية غنصا عن غاصب
 وسئل الجاهل كان ضامنا والدرهم **فصل فيما يعيد لصبيها** الرومية اذا كانت شبانا
 الصوف والمودع غائب شفيق عليها الفضا فان رفق الى الفاضل عليه جازي بنسب ان يرفع فان
 لم يرفع حتى فسد لافسان عليه ولو كانت الرومية حنطة فاسدها الفأرة وقد اطلع على ثقب سرور فان
 اجتر صاحب الحنطة ان يهنا ثقب الفأرة لا فيمن وان لم يجز ليد اطلع على ذلك لم يبد كان ضامنا
 ولو كانت الرومية دابة فاصحابها شي فامر المودع رجلا ليعالجها فطلب من ذلك فاصحاب الدابة
 بالجائز فيمن ابها شاء فان ضمن المودع لا يرجح المودع على الذي عاجلها بامره وان ضمن الذي عاجلها
 ان كان المودع علم وقت الامر بالمعالي ان الدابة ليس الذي في يده وعلم ان صاحبها لا يامر المودع لا يرجح وان
 لم يعلم انها فخره او ظن انها له كان له ان يرجح على المودع لانها كانت في يد المودع والبدل المالك

حيث الظاهر رجل اودع عند غامى ثيابا ووضعا الغامى في عانوته وكان السلطان باخذ الناس بالسياسة
 كل شهر عليها فليقتل عليهم ماخذ السلطان ثياب اودعته من جهة الوضعة رهنها عند غيره فسرقت ثياب السلطان
 الغامى لا يقدر على من السلطان من وضاها لئلا يبين ولصنع المرحوم انه مروج القاصب في البحر صاحب القاصب
 ان غار من السلطان وان شاء من المرحوم وكذا الرجل الذي يلقى له القاصب يلكا واذا وجد مشاها
 وهو مطلق كان فينا ما وكذا اوجد بالجبانية وراهم وهو مطلق كان ضامنا وكذا القاصب اذا كان طارفا
 ضامنا ويصير مردو والشهادة رجل في يد يد مال انسان فقال له السلطان المجاز ان لم تنفع الى هذا المال
 شبر او فرتك فرب الا يجزله ان يرفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تنفع الى المال
 يدك او فرتك فرب ليس سرطانه دفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع المال الغير الى الخايرة يجوز الا ان نجفت
 ألف مائة والفرب المتوالي نجاة من التلف بسيما في اجناس هذا في كتاب الاكرام المبرور اذا قال
 دفعت الودعة الى ابني واكرام الابن ثم مات الابن فورت ثياب ثل ابيه كان ضمان الودعة في تركه الابن اذا
 غاب المروج فطلب امرأة القاصب فقتل من الودعة فجد الودعة ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا
 كذا لك ثم الاتيام اذ اخرج اوبار الاتيام او المجران وقالة المروج انفق ما عندك على سواد الاطفال من المرحوم
 وقال المرحوم في يد شي ثم اقر بشي وقال قد ضاعت بعد طلب كان ضامنا ووجد المروج الودعة ثم
 اقام لهينة على ما قبل المرحوم وان قال ليس لك شي في الودعة قبلت بهينة وبغير عن الضمان
 وقال له في المرحوم اذ قال ضلقت ثم اقام لهينة انه دفعها الى صاحبها قبل المرحوم وبرىء وقال كنت
 في لهينة ففرت فماتت الودعة انسانا لا يصيد في الالبسة وكذا لو قال دفع المرحوم في يدي ضامنا
 الودعة انسانا لا يصيد في الالبسة رجل مروج الى رجل لهب وروهم وقال له دفعها الى فلان بالرى ثم مات
 المرحوم فمد في المروج المال ارجل آخر بعد دفعها الى فلان بالرى فادخل في العرق فلا ضمان على المروج
 وروهم في المرحوم وكان المرحوم جازع المروج لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه او اسرقت
 الودعة من دار المروج وباب الدار مفتوح والمروج غاب عن الدار قال محمد بن سنان كان ضامنا
 لو ان صاحب الدار دخل كرمه اربسانه وهو متلذذ بالدار قال ان لم يكن في الدار هسد ولا في رخت

يسمع الحسن الخفاف ان يكون فاضلا لان هذا الصنيع وقال ابو نصر محمد بن عبد الله المكنى ابا الحسن الملقب بـ
الشيخ لم ينجي اذا كان في الدار عاقله رجل فرغ الرواية فلم يبق الموضع قال ابو القاسم سمع ان اكنة وفهم
يسمع فمن وان لم يقدر على وقته بالمكان نجاة من وعارته او فرقه لا يقين الموضع او اربط لهلسه على باب
بنة انته في خان بجبل ولم يقطعه فخرج فسرقت الرواية قالوا ان عندنا اغصلا واحدا لا كان فاضلا ولا غلاما
يتامن واره فمن رجل فرغ الرواية الى الذي سهاجر البيت قال ففقه ابو بكر البجلي رح المكان لكل واحد
ومطابق على حدة فمن كما فرغ الى اجني يسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك لكل واحد منها رجل على
صاحبه ليسر شيئا ان لا يكون فاضلا لانه يكون بمنزلة من في عيال امرأة عند ما ودية لانسان مخضرتها فوافقت
الرواية الى جارية فملك الرواية عند الجارية قال شيخ الامام ابو بكر البجلي رح ان لم يكن مخضرتها عند الجارية
احد من يكون في عيالها لا يقين كما فرغ الحزين في دار الموضع كان له ان يفرغ الرواية الى الاجني المكنى
الرواية الى صاحبها على ابنه الكبير الذي ليسر عبدا فملكته يكون فاضلا وان لم يكن الابن كبير الله انه لا يكون
عيال الاب فملكته الرواية لا يقين الاب لان الابن الصغير وان لم يكن في عيال الاب الصغير لان يكون ابي
والده فلا يقين بالفرغ اليه كما فرغت الرواية الى صاحبها على عبده الذي آجر من غيره فانه لا يقين المكان
ابعد في عيال مستاجر يسكن منه **فصل في هذا ك الرواية بعد اطلب من صاحبها**
صاحب الرواية او اطلب الرواية وقد حاجت الفتنة فقال الموضع لا اصل اليها اساعة فاخير على تلك
انصاية فقال الموضع افرغ على الرواية ايه قال شيخ الامام ابو بكر البجلي رح ان كانت الرواية تبعد من الموضع
لا يقدر على وقته لذلك لا يقين الوقت فاضلا عليه ويكون القول قول رجل له على رجل دين فاحل
رب الدين رجلا الى مديونه ليقض منه فقال الدين دفعت الى الرسول ومندة الرسول وقال دفعت
لال الى المرسل وصاحب الدين نكرو وصلى لال اليه قال ابو القاسم سمع القول قول الرسول شيخ
رجل اومع عند انسان ودية وقال له في سهم من اخرك بملامة كذا وكذا فافرح اليه الرواية فجار رجل
ملك العلامة فلم يعيده الموضع حتى امكنته الرواية قال ابو القاسم رح لا ضاع على الموضع رجل اومع ودية
قال للموضع لا تقنع وديتي في مائة كذا فانه لم يرض في المائة فسرقت الرواية في الليل قال ففقه

ورجسهم ان لم يكن منزله من الخافوت وليس له مكان آخر من الحارات فلا تمان عليه ولا مكان
 غير ذلك يكون فاسا يمين دفع الى رجل بضاعة قال لم يفتح منها في هذا العدد و اشار الى العدد
 في الحقيقة فصاحت كان ضامدا ان قال فيها في الجواني من غير اشارة فوضها في الحقيقة لا فيمن امرأة
 او دعت كتاب بنتها عدل بحجة زوجها وامره ان يسلم الكتاب لزوجها بعد وفاتها فبرأت وادارت
 سهر واد كتاب لرجلته قال لعقيد بذكر بلقيس كان في الكتاب اقرارها للزوج بالمال والعقيد من غير
 الزوج فظن ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت المرأة تسر ولك نفسا بالكتاب الفوطاس لكان لا اذ كان
 و الكتاب من ذهاب من الزوج وفيه اعانة لها على الظلم قال لا ترى ان لا تدفعه لو كانت حسنا فادارت
 المرأة ان تاحد من الموضع ليصرف به رجلا فلما فاته لا بد من اليها لا فلما واثان رجلا فوض كتابا في يده من وسط
 امره ان يسلم اليك الى غريمه ان من اليه وراى قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المدين اليه وراى امره ان يعيده
 فجار الطالب يريد ان يسر و اليك قال ان علم المتوسط ان الغريم او في حق الطالب قبل مضي المدة او
 بعد فانه يدفع اليك الى الطالب وان الطالب تلت او دعو رجلا مالا وقاولا لا تخرج المال الى احد منا
 حتى نخرج فدخل المال الى اعمهم فدخل نصيب اعمهم قال فخرج في القياس يكون ضامدا قال
 و حنيفة زوج والى الاستحسان لا فيمن هو قول ابى يوسف امرأة قالت لاكار لا تخرج ارضا في
 في منزلك فوض الاكار في منزله فحجى الاكار بجانية وهرب فوض لسلطان ما كان في منزله قال لعقيد الزكر
 ابلي في مع النكان سر له ورجاس مرفوع لبيد فلا تمان على الاكار لا حفظ الكدس تحسنة يكون على الاكار
 حاد وهو في مرفوع الكدس فرياس البيد وفتت مرفوعة لا فيمن رجل خاسم وادعى عليه درهم فامر له
 عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الفاد ووضها في يد انسان حتى ياتي المدعى البيد فلم يات البيد فامسسه
 المدعى عليه الكدس و الى الامين ان يرد عليه ثم اخبر على ذلك الساجدة واخبر على الالفة قال لعقيد الزكر
 ربح ان صح المدعى والمدعى عليه الالفة عنده لا فيمن الامين لا ليس ان يرد فخرج الى احداهما والنكان
 صاحب المال رد فدى فوض ضمن الموضع لانه صار فاصبا بالتمنع عنه فجاو بوجع من الحفلة الى بيت
 وضا لبيت فامسسه ولم يقر الى امرته وقال يا اكار لا بد ان يرد عليك ودية ونا ليس به فلا فخر

المرأة زوجه جارية لك اللهم على القبول وا^{رسل} الى موسى لم يجد ان لم يث من يحمل هذا الوتر فاني لا اقبل
 فاجاب موسى البعد وقال انه يكون عندك اياما ثم اجد فلا تخرج الى جدي فلك ثم طلب موسى وادرك
 ياخذ فقال ارفع لا ارفع الا الى السيد الذي علمه الى بيتي ثم سرق الوتر فادركه الخان صاحب بيت صدق
 البعد فجا قال البعد انه لم يزل في بيتك ورويتة ليعين يا ميعن عن المولى وان لم يبعد قط وقال لا ادري اسو^{لو}
 البعد ام هو غيب في يد البعد او رويته لسان آخر وترقت في الروي^م فلك لا يضمن ميعن عن المولى ارجو
 او مع عنه انسان لعن وروى ثم ان صاحب الروي^م اقرض الروي^م من الذي في يده قال ابو حفصه روح
 لا تخرج الا ليعن من الروي^م حتى يصير في يد استورج حتى لو ملكك قبل ان تفصل بده اليها لا يضمن فلك في
 كل ما كان له امانة وكذا قال المروغ لصاحبها اين دن لي ان شئني باو رويته شيئا وارجح لانه لم يكن مبرور
 جيل وروى الروي^م في حبه وخصر مجلس فسق ضاعت الدراهم بعد ما سكر سمرقا وسترطا وغيره قال بعضهم لا يضمن
 حفظ الروي^م في موضع يحفظ مال نفسه وهو حبيب وقال بعضهم ان الميزل عكده اما اذا زال عكده بحيث لا يمكن حفظ
 ما به يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فليس بمضيا او مودعا غيره رجلى على ثياب الروي^م على وانه قتل عن وانه
 في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم روح ان اراد به الرقي لم يكن ضامنا
 وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن ولو كان مكان الثياب كيس فيه واهم لا يضمن لانه لا يضع لكيس تحت جنبه
 الا للحفظ مودع قال له رب الروي^م اذا جازا حتى فر و عليه الروي^م فلا يطلب اخوة منه قال له المودع عداي
 بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عا و اليه قال انه كان ملكك لا يصدق لانه تناقض يكون ضامنا وقال شيخنا
 ابو بكر محمد بن يعقوب روح اذا طلب المودع ورويته فقال اطلبها عدا فاعيد لطلبك انه فقال نه ضاعت
 روي عن صاحبنا روح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد اذ روي لا يضمن فانا قال ان
 ضاعت وقت اذ روي لا يقبل قوله لانه تناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها عدا ايمانك للشيء الضام
 وروى ان صاحب رويته طلب الروي^م فقال استورج لا يمكن ان احضر الساعة فترك ربح ثم ملكك لا يصح
 لانه لا يطلب الروي^م فقد غرد عن الحفظ ثم لا ترك ربح كان فلك بعد ارباع وروى قال اعلى الى اليوم
 روي فقال انقل ولم يملك اليه اليوم حتى مضى اليوم وملك عنه لا يضمن لانه لا يجب على المودع حمل الروي^م

صاحبها رجل وقع الى دلال فربما يسبح فقال الدلال وقع مني القوس صاع ولا ادرى كيف ضلعت قال
سبح الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع الغنم وتوكلت ولا ادرى في اي حافوت وضعت يكون غنما من اجل
من اسان جارية فانت لمسته مع قال الفاضل مع ان راوها حية مودنة لا ضمان عليه وان لم يروا حية
لم يروها فانت ورثته قد ماتت اورا عليه في حيرته او هربت لا يقبل قولهم لانهم يدعون الضمان عن أنفسهم
وروى ابن رستم عن محمد بن رجل وقع الى رجل الفايستري له وبيع كل شهر باجر عشرة دراهم فانت الرجل
ولا يدري ما فعل وركب بقا ليرد المال فبنا في اليب ولا يقبل قول الورثة ان اباهم قد روى مال صاحبها
وكذلك كل من وقع ارضه فزاد والبذر منها او من احد ثمناتها المزارع وفي الارض فروع قد حصد ولم يرب
مونة قال محمد بن قبة الفروع يوم مات اوسل الطعام الذي كان في يده يوم مات ابن في مال الحب والحب
الورثة ان الامم قد روى عليه الابسية وذكر في الخراج الكبير في باب ابق صاحب الوردية لبعض بقها ابو عبد الله
وروى مسلم بالصواب كتاب العارية قال ما رواه محمد بن الحسين ان عمار بن جهم قال قال
الشافعي ليس له ذلك لان غنمه الاعارة بائنه والمباح له الا بالاك الالبانة وعنده الاعارة فملك
فقال لغيره ملكك منعتك هذه الدار شهلا ولم يقبل شهلا فغيره من كانت اعارة والاك ملكك فملكك
فغيره احرى انك هذه الدار لغيره من غير شهلا ولم يقبل شهلا لا يكون اعارة رجل ستمار من رجل شيئا نك
الا بالاك وذكر شمس الله السمرج ان الاعارة لا يثبت بالسكوت رجل ستمار من رجل واية للحمل قال
الشيخ الامام علي بن محمد النعماني قال لان الناس لا يتفادون في الحمل رجل ستمار من رجل
واية للركوب فربما ليس علمه كركوب الا بالاك كان له ان يغيره لركوبه لغيره وليس يكون ذلك ايضا
فيسين للركوب والابن فان ركب هو بعد ذلك قال شيخ الامام علي بن محمد النعماني
رجل اذا ملك يركن فامنا وذكر شمس الله السمرج وشيخ الامام المعترف بخواجه زاده مع الغنم فركب
كل ما يتفاوت الناس في الاقتلاع ان ستمار مطلقا كان له ان يغيره رجل ستمار من رجل واية لغيره
البل فاحاه صاحب الاية بهم فتم ستمار آخر فقال الابل فاجابه نعم فان لم يكن لسائق منها فان
ستماري صاحبها لما تمسك رجل ستمار من آخر فزاد اخر الى الابل فاجابه نعم فاجاب ستمار فزاد ولم يغير صاحبها

التز فاضل التز من سبيته وسهمل فطبط قال ابراهيم بن يوسف مع لا يكون ضامنا ستمعا من آخر ثورا
 غدا الى الليل فاجابه بنهم ثم جاز ولم يجده يستعير صاحب التز من امراته وسهمل فطبط قال لو يكون ضامنا
 لان اعادة الدواب لا يكون الى الساء وانما لمن ياكل من شاة بيت رجل يستقر من آخر ثورا
 ستمعا فستعير لربنا فيمير ثوره فهلك التز في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا اعادة وليس ستمعا
 لغيره ان بل يستقر ارض الجوران ان ياخذ منه حيوانا يستهلكه ويستغنى به ثم يرد عليه مثله فذاك فاسد وهو
 مضنون بالقيمة رجل ارسل رجلا يستعيره وابتة من فلان الى الحيرة فجار الرسول الى صاحب الدابة
 وقال ان فلانا يقول لك اعزني وابتك الى المدينة قد فيها اليه فجار بها الرسول ودفعها الى المرسل
 ثم بدا المرسل ان يركبها الى المدينة وهو لا يعلم بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها الى المدينة فهلك
 لا يضمن لان المبيع اذن صاحب الدابة وهو اعادة الى المدينة ولا يقال بان المبيع وان اذن بالركوب الى المدينة
 الا ان يستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الاذن كالدون لبعده في التجارة ولم يسمع البعد لا تقول ان لم يعلم المرسل
 فصدق رسول الله وسامع الرسول كسامع المرسل وان يركبها الى الحيرة فطبط يكون ضامنا لان المبيع لم يات
 للركوب الى الحيرة واذا نحن يستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل نفسه ففصل فيما يضمن
 لم يستعير رجل ستمعا من آخر وابتة يحمل عليها مائة من من الحنطة ثم ان يستعيرت الدابة مع وكيله ليحمل
 مائة من من الحنطة له على الوكيل فلما انفسه من طعام الموكل فكر في لشركه انه لا يكون ضامنا رجل ستمعا
 وابتة لم يدرب المكان معلوم فذرب المكان آخر تلك المسافة كان ضامنا ولو اسك الدابة في سبيته
 لم يذرب فهلك الدابة كان ضامنا لانه اعدا له الذباب لا للمساك في البيت ولو ستمعا من آخر ثورا
 يكر بارضاله وعين الارض فركب ارضا اخرى فهلك التز في الاستعمال كان ضامنا لان الارض
 تتفاوت في الكراب ففتح اثنين مبي ستمعا من مبي آخر فاسا ونحو ذلك فاعطاه وكان القاس غير الذاب
 فهلك في الصبي يستعير قالوا ان كان الدافع مافو ولا يجب الضمان على المستعير ولا يجب على الدافع ان يضمن
 الدافع فجاره صاحب القاس فجاره فضمن ان يشاره رجل ستمعا من آخر وابتة على ان يذرب بها حيث يشار
 ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ياكل عليها ولا ياكل بها فذرب بها يستعير الى الحيرة او امسكها بالكوته شهرا

ممل عليها بعين الدابة النعنع في شئ من ذلك طلاق الامارة وان استعار دابة لولا ان الليل
 جسم يحمي عليها النعنع او الماك في اليوم وان امسكها بعد اليوم فملكته وكر في الكتاب ان يكون قاضيا
 حلفت في الشاخر ورواه قال بعضهم النعنع اذا تفتح بها في اليوم التالي وان امسكها ولم يفتحها في اليوم
 قال بعضهم من ضمن على كل حال واطلاق الكتاب دليل عليه وبه اخذ شيخ الامام خمس الافدنة لغيره
 ربح لان الاذن بالقبض موقت بعد الوقت يكون مكملا الى الغير فبروزة المستعير اذا تضرع حاجته بالدابة
 استعارة فردا مع عبده او مع بعض من كان في عياله فملكته لا يكون قاضيا وكذا لو رد ولم الى عبده
 صاحبها بعد يقوم على الدابة وقال شيخ الامام الزاهد المعروف بنحو امره ربح على قياس من يجب ان يتم اذا
 رد صاحب الدابة انقضت رتبة ان صاحبها بعد يقوم على الدابة ويحقق كل صح رده وتكون ان يسترد الدابة
 ويربح فيها منى شاد اكات الامارة مطلقة او موقته لانها غير لازمة وحل استعارة من آخر انما يفتني
 فيها او يفرس فيها ثلثا فاعادها صاحب الارض بذلك ثم بذلك ان ياخذ الارض كان له ذلك استعارتها
 الامارة مطلقة او موقته الى عشرين سنين او ما يشبه ذلك لانها غير لازمة ثم اذا كان الامارة مطلقة
 مخرج الغير النعنع لم يشر شيئا ويكون مستعير غرسه وبناءه على قول ابن ابي ليلى والشافعي في النعنع
 الغير غرسه البناء والعرض فيها فائدة يوم الاستعداد ولو كانت الامارة موقته بان قال صاحب الارض
 اعطاك هذا الارض عشرين سنة فعرس فيها او عيني فيها ثم ربح عن الامارة قبل مضي الوقت كان فضا مستعير
 قربة البناء والاعراس فائدة يوم الاستعداد وعلا الا ان يشاء المستعير ان يرفع البناء والاعراس ولا يفتني
 بقية فيكون له ذلك ان كان على الشاخر او في البناء او بغيره فافهم ان بغير ذلك كان له ان يرفع
 ان يملك البناء والاعراس بقية وعلى قول من يرفع المستعير ان يرفع البناء والاعراس ولا يفتني صاحب الارض
 كما لو كانت الامارة مطلقة رجل قال بغيره ان في ارضي هذه فملكته على ان اتركها في يدك ابد او قال
 وقت كذا فان لم اتركها فانا فاما من لكت متفق في بناك ويكون البناء فاذا اخرج من الارض النعنع
 البناء والفرس ويكون محبس ذلك لصاحب الارض ولو ان رجلا اعاد ارضه لغيره صاير صاير وقت ذلك
 ربحا ولم يوقت فلما انقضى الحسا وادان يخرج المستعير في القياس يكون له ذلك في الاستعمال

لا يكون له ذلك حتى يحسد الزرع لان المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض في يده الى الحصاد
بالاجر وليسير الاعارة اجارة وتوان رجلا عارضا ليسير فيها او ليسكن يائده على اني ان اخرك
قابضا يكون لي هذه اجارة فاسدة لانه شرط البنا لنفسه عند الاخراج فكان عليك المنفعة تلكا فهو
فيكون اجارة بمنزلة ما قال غيره ومثلك منك هذه الدار بالغت يكون ميا واما فسدت الاجارة لمخالفة
المدة واذ انما يستعير والمغير تطل الاعارة كاتطل الاجارة بموت احد المتعاقدين رجل استعار من رجل
عارية موقته فلم يرد على صاحبها بعد مضي الوقت حتى اكلت ثمن قيمتها لان رد العارية يكون على المستعير وموته
او دكرن عليه صاحبها وفي الغصب يكون على الغاصب وفي الاجارة يكون على الاجر رجل عاردا وبكر
سكانا معلوما فجا وزبها ثم ردا الى المكان المأذون فملك في يده كان ضامنا وفي الوديعة او الحبس وفي
حتى ضمن ثم غلب فملك في يده بعد ذلك كبر عن الضمان رجل عارضا وشرطا ان يكون المستعير ضامنا
لا يملك في يده لم يصح هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا رجل قال غيره اعزني واثبت ففقت فقال
رب الدابة لابل غصبتها فان لم يكن ربها كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وان كان قد ركبها لا يقبل قوله
ويكون ضامنا مخرج بسبب الضمان وهو استعمال دابة الغير وان قال رب الدابة اجرتها وقال لابل اجر
كان القول قول الركاب من يمينه ولا ضمان عليه لانها نصاد وتاعل ان الركوب كان باذن المالك رجل
استعار حمارا في الرستاق الى البلد فلما الى البلد لم يتفق الرجوع الى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل
فدس به له صاحب فملك الحمار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير فبما كان ضامنا
بالدفع الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة المطلقة المستعير ان يغير غيره وهو اركب
الاعارة فيما يتفاوت الناس في الانتفاع كالمركوب اللبس والاشفاوت كسكنى الدار والحمل والكنات
الاعارة لم يركب المستعير بنفسه فرفع الى غيره كان ضامنا لان في هذا الوجه ليس له ان يغير غيره فلا يكون له ان
يرفع الى غيره وهذا قول من يقول ان المستعير لا يملك الا بدرا ولو قال الغير لانه رفع الى غيرك كان ضامنا
كل حال اذ ارفع الى غيره رجل استعار دابة ليشيع جازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة وقبورها
انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال مخرج لا يكون ضامنا رجل استعار ستر المأذون فسرقت من

لا زين لا يكون فبما سألنا لم يترك الحفظ فان لم يسهل في الحفظ كان ضامنا رجل يستعار دابة من
 لمخاضة ومفرد اني يده بخار انسان لفظ الموقود وهو سبب الدابة لا يضمن له سبب لانه لم يترك الحفظ ولا
 ان السارق الموقود من يده وهو سبب الدابة ولم يعلم له سبب لانه كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكن من الموقود
 يده وهو لا يعلم به يكون مضيقا قبل نه اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا
 ولم يكن الموقود في يده ولكن الدابة تكون من يده لا يضمن فيها اول رجل يستعار رجلا الى السارق ولا
 الرجل الذي يكون ثم وجعل على الباب خشبا كذا يخرج المحار فيسرق المحار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس
 بتفويض ولو استعار رجلا واستعمله ثم تركه في المسح للرجل ففعل ان علم ان صاحبه يرضى يكون الثور في
 المسح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك فمن جعل يستعار من آخر ثورا فاعاره ثورا يساوي ليس من
 المستعير من هذا الثور ومن ثور له يساوي ثورته وقرنها فخطب يستعار قالوا ان فعل مثل ما فعله الناس
 لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل لا يفعل اناس لا يكون الجور انصارا لجان لسكنان في سبب واحد كل
 واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احد هاتين صاحبه شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت
 في الطاق الذي يكون في زاويةك قالوا كان البيت في ايدهما لا يكون المستعير اذا ولا يصح ان يكون ضامنا
 رجل دخل الحمام فسقط قطعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسرت في الحمام من يده عند الشرب قال
 البقية الجوز البليج لا يكون ضامنا قبل نه اذا لم يكن من سبب امسكه فالحكم من سبب امسكه لا يكون ضامنا
 رجل لبث اجيرا او تليده يستعار حماما فسقط السائ من الحمام في الطريق قال ابو القاسم رحمه الله
 ان سقطت من خلف الابير كان الجير ضامنا وان لم ينفذ الدابة لا يكون ضامنا رجل يستعار من رجل دابة
 فخرت له مله قد فيها الى غيره لمسكها فضاغت قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع ان كان سبب
 سرقا في العارية ولو سبب كان ضامنا لانه لا يملك الا ماله في نه الواجب عليك الابداع وان لم يكن كذا
 لا يضمن لانه يملك الا ماله في نه الواجب عليك الابداع وذكركم في سبب ان سبب ان سبب ان سبب ان
 في جباله كان ضامنا والحد لم فصل في المستعير اذا لم يرضع بعد لطلب رجل يستعار
 من رجل ثوبا ثم طلب الميراث بر فقال المستعير نعم هو ان ذلك ثم فرط في الدرع حتى مضى منه ثوب

لم يستعير قالوا المكان عاجز عن الرد وقت الطلب لانهم طلبوه وانما لم يستعير قاورا على الرد فان ظهر
 الميعر لم يخطوا والكرامة في الامساك فمن لم يستعير وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك ان
 صرح بالرضا لا يثبت المستعير وبما استعار كتابا ففصاع ثم جاد صاحب الكتاب طالبه بالرد فلم يجبر بالضياع عدله
 الرد ثم اجبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيسا من جوده ولا ضمان عليه وانما كان آيسا من جوده يكون ضمانا
 وفي الكتاب قال يكون ضمانا ولا يقبل وغوي الفصيل منه لانه من اقضى امرأة ستمائة سراويل للسمر
 فلبست دمي قمشي فزلفت رجلها فخرق لسراويل الضمان عليها لانها غير مضمونة رجل باع من آخر خصر عارفا
 ابلع عازه ليحبل الصير فلما حل واراد سوق الحمار قال له البائع خذ عذاره وسقه كذلك ولا تخل عنه فانه
 لا يسيتمك الا بكذا فقال يشتري نعم فاخذ عذاره ثم ملا عنه بعد ساعة وترك العذار فاسرع في شئ
 فسقط وانكسر الحمار كان ضمانا لانه شرط شرط طامع فادافا وخالفه ما زاد غاصبا وكذا لو اعاد حلا شيئا
 قال له لا تدفع الي غيرك دفع وملكته الثاني قال الفقهاء بالوجوب من ضمن المستعير لانه من غير اذنه وقال بعضهم
 ان كان شيئا لا يختلف الناس في الانتساب لا يضمن وليس له الدفع غير ان يغير شيئا من مال ولده الصغير المأذون
 فان فعل فملك كان ضمانا والبعض المأذون اذا اعاد ما وصحت الاعادة رجل استعار من رجل ثورا فقال له
 الميعر اعطيك عدا فلما كان الغدا اخذ المستعير الثور من بيته وعند غيبته واستعمله ومات في بده كان ضمانا لانه
 اخذ غير اذنه وقد مر من قبل انه اذا استعار من آخر ثورا غدا فاجابه صاحب الثور بنعم ثم جاد المستعير غدا ولم يجبر
 صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فملك قال ابراهيم بن يوسف راجع لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من
 بيته غدا وكان صاحب الثور اجابه نعم غدا ومات قال صاحب الثور اعطيك غدا وعدله الا عطا ورواها
 رجل من عند رجل خاتما وقال لثمن تختم فملك الخاتم عنه لا يملك بالدين ويكون الدين على حال لانه
 صار عارية ولو ان تختم ثم اخرج الخاتم من ايسره ثم ملك يملك بالدين لانه عاود بها قالوا انما اذا امره ان يتختم
 في خفصره وان امره ان يتختم في السبابة فملكاته تختم يملك بالدين لان امره بالحفظ لا بالانفاق به فلا يخرج
 من ان يكون رهنه ولو امره ان يتختم به في الخفصر ويحبل الفص من جانب الفص من الخارج على ظهر
 الابصع كان اعارة وسو ولو امره بان يتختم به في الخفصر ولم يامر به ان يحبل الفص من جانب الفص من ايسره وكان

احیاء العجم رجل قال فیر من غیر ان یستبره فخذ عیدی هذا وخذ منی بکون فکما ولید ویکون طعام
ایستبر من مولاه وکذا شمار رجل من رجل بعد انطعام البید بکون علی استبره ان نفقه لم یستبره کون
استبره رجل استبر من حجرة رجل فیر فونه قال الفقیه ابو بکر البلیغ رایت عبد الله بن الرزازی قال رایت
عبد الله بن المبارک من یستبر من حجرة فیر وایستأذنه وعن ابن المبارک من ان رجلا استأذنه
ان یستبر من حجرة فیر فقال یا هذا من البار وکون سفیان التوری من ان یسئل عن هذا فقال
ال فیر فلیستأذنه قال الفقیه ابو العیث من ان یستأذنه فحسن من ان لم یستأذنه وکذا یعلم انه یرید
یستبر من حجرة فان لم یأذن ولم ینه فلا بأس ولوانه یستبر منه من غیر ان یتکلم ولا اشیا بالله شیء فلا
لا ذلک الا ان یكون سینها انبساط فلا بأس به رجل یرفع الی رجل سکر البیعة قال ابو بکر البلیغ
من یس له ان یخفی شیئا ولان یرفع الی غیره لیستر فان شرة کما امره یس له ان یمتنع منه وکذا
کما یرفع الی رجل درهما یفرقه علی الفقراء یس له ان یأخذ منه نفقه واما کان فقیرا قال الفقیه ابو العیث
من هذا هو التیاس ولكن لا یأخذ منه الا ان اللیث لا یأخذ وبنار الی اذ یس له لا علی الاستقصاء فلا بأس
ان فیره صار کانه اباح له ان یمتنع وان یخفی نفقه مقدار ما یحببه الناس رجل قال فیره جعلت
حل فی ساعة او قال جعلت حل فی الدین قال ابو بکر البلیغ من فیر فی حل فی الدین وکذا قال
ابن عاصم ولا اخطأ یک یس منه الشیء وحده علی حاله رجل یزنی ودار العاریة حائطا بالرمین وبنار
الاجر البیعة من درهما یبناؤهم اراد ان یستر الدار وکان بناء من تراب صاحب الدار ولی لطل
قیمه او ام قائما واداهم لم یکن للتراب قیمه فاذا اراد المیر ان یستر الدار فقال له یستره وکذا
نفق فی هذا الخاط وکذا یدیه قال الفقیه ابو جعفر من فیر من فیر من فیر وکذا ان یرج بارک فی
العارة اراد به ان یفقد فیر انون صاحب الدار فیس له ان یمده اذ کان بناء من تراب صاحب الدار
لان فیرهم یكون حقه فی التراب فکما صاحب الدار من رجل دخل کرم صیدی له وکان من شنبان فیر
قال فیر من فیر ان صاحب الکرم یعلم ان صاحب الدار لا یأبى ولا یمنعه ارجوان لا بأس به رجل یزنی
منها یفره فیر فی الکتاب خطا ان علم ان صاحب الکتاب بکراهه اصلاحه یسبى لان لا یصلح

لانه قصر في ملك الغيرة فبذره وان علم انه لا يكره اصلاحه فان اصله جاز لانه ما دون ولا له ولم يصلح لا يكره
 افعالان الاصلاح الحسن فوجب عليه رجل قال لغيره اخوتي انك خريشين اوقال الى خريشين عن محمد
 رح انه قال لغيره سخان واسبا وجا يا سخا قال وكذلك كل غايه تكون في المصير نحو شيس بن
 الجازة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له ان يرجع عليها وعن ابى يوسف رح اذا استأجر
 دابة الى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويحج ويغيرها غيره وان لم يسم لها ومنها ليس له ان يخرج
 بها من المصير رجل ستمار من اجل انه لم يسمع ابناءه فارغته فلاحا رضي لا يأخذ الا منها قال الميرار
 خادمتي قال ابو يوسف رح ليس له ذلك له اخرج مثل خادمتي الى ان يطمع الصبي وكذلك ستمار من اجل
 يفر عليه فاعاره اياه اربعة اشهر ثم يقبض بعد شهرين في بلاد المسلمين فاداه واخذه كاله ذلك وان يقبض
 في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الدار كان المستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا من زرع وعلى المبيح
 مثل الغرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى اولى الموضع الذي يجبر فيه كرا او شرا رجل قال لغيره
 قد ظنك على هذه الدابة قال ابو يوسف رح فهو عارة وكذلك اوقال ظنك عليها في سبيل الدابة
 رجل ستمار رجلا او فسطاطا ونحو في المصير فاباها قال عن ابى يوسف رح هو عارة وانه لا يكون ضمانا
 ولو ستمار ثوبا او عاتاة او سيفا فاباها كان ضمانا رجل قال لغيره هذه الدار لك منحة ودفعها اليه عن
 محمد بن الحنفية رح ان هذه عارة وانما لي سكنها وكذلك منحة الارض زراعتها وكل شئ يحتاج اليه
 منقطة كمنحة العبد وزراعة الارض وليس الثوب وركوب الدابة ولو ستمار ثوبا ليس بقطعة فخرج عليه من
 شئ او عتق فخرج عليه فخرج لا يكون ضمانا واقدم اعلم بالصواب ومنع البدر على سبعة اشهر والدواضحة
 بتعين كتاب اللقطة رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء رح وقال بعضهم كل
 وتركها افضل وقالت المشقة لا يخل فيها صحيح قول علما نارج خصوصاً في زماننا سواد كانت اللقطة ورا
 او زمانا او عتقا او حمارا او نبلا او فرسا او ابلا وقال الشافعي رح في البغل والحمار والفرس
 والابل والشرك افضل وهذا اذا كان في النحر او النجان في القرية فترك الدابة افضل واذا رجع اللقطة فيها
 فيقول لعلها لقطعة او وجد فيها الاوغرى شئ لمن يحميه يطلب له على واختلف الروايات

للحقيقة فكل من النواة او وجهه المستقره ويكون لها قبة فاما بكونها واحدة لان النواة مجاميرى عادة فبعض
نفسه المباح ولا كذا كذا الجوز حتى يروى وجهه الجوز تحت الاشجار ويستر كما صاحبها ما كان نسيان النواة بكونها
ايام الصيف ثمار سقطت تحت الاشجار قالوا لا يمكن ذلك لان النواة لا يسعد ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها
اباح ذلك لنفسه او لولد لان في النسيان لا يكون مباحا ذلك عادة وان كان في الحائط فاما النسيان الثمار ما يتبع
ولا يقصد كالجوز والرز لا يسعد ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن وان كان الثمار مما لا يتبعي اختلافه فيقال بعضهم لا يسعد
بأخذه ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك قال بعضهم لا بأس به اذا لم يعلم الشيء صريحاً او ولاء او ساداً وعلماً
الاغصاء وان كان ذلك في الرساتين التي يقال لها بيرة فاما النسيان ذلك من الثمار التي يتبع لا يصح ان يأخذها
ما لم يعلم بالاذن وان كان من الثمار التي يتبع فيغفر له على ان يسعد ان يأخذ ما لم يعلم الشيء يتبع في الثمار التي سقطت
الاشجار وان كانت على الاشجار فلا تسئل ان لا يأخذ في موضع ما لم يكون الا ان يكون ذلك في موضع
كثير الثمار يعلم انهم لا يسئلون في ذلك فيسعد ان يأكل ولا يسعد ان يأكل واذا وجد في الطريق اوراق شجر يتبع
في شجره وفي الثمرات ونحوه مما يربى به وروى الثمرات كان كثير القيمة ليس له ان يأخذها وان امكن ان يخاصها
وان كان وروى الثمرات يتبع به كان له ان يأخذها من ارضه او من ثقلها السابل بعد ما حصده الرزق ويحذر قال شيخنا
ابو بكر محمد بن الفضل ان يكون ذلك له خاصة انه لم يملكها المزارع لا يملكها صاحب الارض وانما يملكها
بعضهم فهو غير الثمرات التي انوارها صاحبها والنواة ونحوه ان يخاصها الا ان كان يروى في وان لم يربى في
غيره ان يربى في سبلون بقي فيها شيء من المطايع فانتهاها الناس قال الفقهاء ابو بكر البجلي ربح او تركها صاحبها
بأخذ من ثماره فلا بأس به كما يروى في الرزق وترك في الارض سنبال يملكها الناس ربح سيبب في ثمرتها
غيره واصحابنا قالوا لا بأس به ان كان المالك قال غنم سيبب في ثمرتها لمن اخذها لم يكن لصاحبها ان يربى
انه ابلح المالك وان لم يكن قال كان له ان يسعد في ثمرتها المالك وكذا الرجل اذا ارسل عبده
في سبلون الدابة التي ليس بها وان اختلفت الاخذ والصاحب فقال لاخذ صاحبها قد قلت عند النبي
من اخذها واكثر صاحبها في ذلك القول كان القول لصاحبها مع العبد لا يملكها المالك وكذا سيبب في ثمرتها
بالناسان واصحابنا لم يلق صاحبها عند سيبب لم يأخذها كان صاحبها ان يأخذها وان قال صاحبها

منه شبيب من شار فالياخذ فان لم يقل ذلك لقوم معلومين قالوا كان لصاحبها ان ياخذ ولا يملكها
الاخذ وان قال ذلك لقوم معلومين فحينئذ ياخذها مستحسنا او نظيره ما ذكره في السيرة الكبرى رجل قال في
جائتي هذه لمن جسدنا من شار فالياخذ يكون ذلك تليكا لمن اخذها رجل يعطى لقطعة لغيره فاعادها
الى المكان الذي وجد فيه فذكر في الكتاب انه سأل عن الضمان ولم يعقل من ما اذا تحول عن ذلك المكان
ثم اعادها اليه وبين ما اذا اعادها قبل ان يتحول قال يعقده ابو يوسف روي انما يسر اذا اعادها قبل التحول اما
اذا اعادها بعد التحول يكون ضمانا واليه اشار الحاكم المشهد محمد بن عبد الله في المحقق اخذ لقطعة لغيره فان
اخذها اليها كلها لا يسر عن الضمان ما لم يدع الى صاحبها الا اذا اخذها كلها كان غاصبا وانما غصب لا يسر الا
بالرعي لا بالك من كل وجه وقيل على قول اخر من سأل عن الضمان وهو ما لو كانت دابة فربما ثم خربها
ونزكها في مكانها على قول ابي يوسف يكون ضمانا وعلى قول اخر من لا يكون ضمانا وكذا لو نزع خاتما
من اصبع ناعم ثم اعاده الى اصبعه لم يمسك به ما تشبه ثم نام فهو على هذا الخلاف ولو اعاد الى اصبعه قبل ان يشبه
ذلك النزع يبرئ عن الضمان في قولهم ومنها اذا كانت لقطعة لغيره فاعادها الى مكانه فهو
على هذا الخلاف ومنها اذا لبس كالمسك ذلك الثوب عاده فاما اذا كان قميصا فوضعه على عاتقه ثم اعاده الى
مكانه لا يكون ضمانا لانه حفظ وليس بمسكول ولا لا خلاف في الخاتم فيما اذا لبس الخاتم ثم خسر فيه فليس
بالسبب اما اذا لبسه في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضمانا في قولهم وان لبسه في خصره على خاتم
فان كان الرجل معززا فختم بجائعين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضمانا في قولهم اذا اعاده الى مكانه
التحول ومنها اذا اقلد سيف ثم نزعها واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا لو كان متعلدا بسيف فقتله
بهذا السيف كان ذلك استمالا وان كان متعلدا بسيفين فقتله بهما السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون
ضامنا في قولهم رجل فتح باب بعض قطار الطير اخرج بابا اصطبل فذهب الدابة او حل قيد دابة فذهب
الدابة او حل قيد بعده فان البعد قال ابو حنيفة ولو لم يصفح لانه ان عليه كفا كان وذهب فوزه ذلك ولو
ذلك وقال محمد بن الحسن في الاصل كلها وقال الشافعي روي ان وذهب فوزه فليس وان وذهب براكب
سار لم يضمن والسيار اذا فتح بابا لم يضمن جرت الدابة لا بسوقه لا يقطع ولو ساق الحمار لقطع ولو قطع

جبل قبل فسط القنديل واكثر فرخ ذوق انسان او شقة سال بايد نمون في قولهم وكذا لو كان باخر
 جاده انذاب فسال بعد ما شكان فاسما سكران هو ذوق البخل نام في الطريق فرخ ثوب في الطريق
 رجل واخذ ثوبه فحفظه لان عليه وون فالك البزب بنزله لقطعة وان اخذ الشرب من تحت راسه واني تم
 من بدو او كيسا من وسطه او درهما من كره ونيان فباخذ فحفظه كان ضامنا لان سكران كان
 لاسه لان الناس يخافون منه او اجتمع في الطائفة من وفاق الطعن قال بعضهم يكون ذلك صاحب الطائفة
 ونايل بعضهم بسبب ذلك ونهائس ويكون ذلك لمن سبب به اليه بالفرخ واما جنة الله باين في انهم
 من الله من يقتر من الاوقية فمر على دجين النجان الله من سبيل من خارج الاوقية فذلك يكون الله بان لان
 ذلك ليس بسبب واما النجان الله من سبيل من داخل الاوقية او من الدفيل واما جنة الله بان الله بان
 كل شئ شربا فما يقتر للطلب لله بان وان لم يزد ولا يطلب مقصود به ولا يستغنى به الا ان يكون ثوبا
 لان ذلك بنزله لقطعة فيكون حكمه لقطعة قوم اصحابه او غيرهم واني طري البادية ان مرق في ظنهم ان
 صاحبها باخذ فاس لاس باخذ واكثر رجل فوج غير الله واخذ انما لها جاز ذلك وكون رسول الله
 بسبب الله بسبب فلك ذلك جبل شرب سكر فرخ في حجر رجل فباخذ ورجل آخر منه جاز ان باخذ واد
 بان صاحب الحجر فرخ البحر فيسبب فيه سكر واما النجان فرخ فيسبب فيه سكر فباخذ فمر لا يكون الاخذ ولا يباخذ
 لكان من مرق في حجره وادفع الى رجل وادام وامره ان يشرب في حرس او نحوه ففسخ بسبب ان يقبلها او لا
 وادع الامر والى غيره فبشره لم يكن الامور ان يدفع الى غيره ولان لم يشرب بسبب في سكر لان يحسب بان
 يدفع الى غيره فبشره وبعد ما شرب في كان الامور ان يلتقط رجل مرق طسا على سطح راجع فبشره في الطريق
 رجل ورف ذلك الامور انما النجان صاحب الطيب وضد ذلك كان الامور بسبب غيره ان يرف في كفن الضيب
 شجرة قتل بسبب فان السبب يكون لصاحب شجرة وان لم يكن صاحب الطيب ففسخ الطيب ففسخ فيه الامور
 ورف ذلك الامور ان يكون له رجلان كل واحد منهما شجرة فباخذ سببها من شجرة صاحبها فمرضه في شجرة
 فاما النجان صاحب الطيب الاولي فباخذ من شجرة ففسخ فيه الطيب من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كان ذلك لاس
 الشجرة الاولي ولان باخذ من شجرة الاخذ ان لم يكن الاخذ خاطئ فبشره واما النجان الاخذ فبشره وكان لاس

منه ان باخذ قيمة الماخوذ والتمكان الماخوذ منه لم يتخذ موضوعا لمحتج فيه التعليل كان في ملكه من وضع محتج فيه التعليل
لا يصنع احد فان اخذ الاخذ التعليل من الحجة الذي في حد صاحب لاسن التعليل فهو له وان اخذه من المثل يكون غايها
فبر على الماخوذ منه عين بل ان لم يكن خلط بل والتمكان خلط كان عليه قيمة رجل دخل ارض اقوام بجمع بغير
والشوك قال الفقيه ابو جعفر بن ابي اسبيح يجرى فيه الاباحة دون اشج ولفظة ارجوان لا بأس من كذا الرجل اذا
دخل ارض رجل آخر للاحتشاش والخطا لم يابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون الاباحة قيل له فان كانت
الارض للبناء في الجوز يترك هناك فيلحقه الناس قال الحنابلة السائل بحديث لو هاجر على جميع ذلك
اجير استحق للصبي بعد اجرة الاجير شيئا ظاهرا لا يجوز تركه والتمكان لا يفضل منه ولا يفضل شيئا قليل لا يفضل
لا بأس بتركه ولا بأس بغيره ان يلتقط رجل قاطع وارباسين معلومة فسكنها او اجتمع فيها سرقين كثيرة
وقد فيها المظالم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله كرم الله وجهه من مباحا كان فان لم يفضل
ذلك واحد منها فهي لمن سبق برزها وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله من سبق يذابها وان
لم يهيئ مكانا حتى قال لو ان رجلا ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجمع فيه الدواب سرقها لمن سبق يده اليها لا يملك
من نصيب شيئا فان صاحب شيئا لم يكن اولى لان هناك ما عرض على فعل صاحب شيئا ففعل مقبلة لا
عبرة بفعل الصيد اما هنا عرض على فعل مقبلة وهو خال صاحب الدواب اية في هذا الموضع وكان
ان يكون صاحب الدواب اولى بسرقين الدواب لان الناس ما قاروا بملكها فيكون لمن سبق يده
اليها بالرفق رجل له دار وادراجها بخار انسان بابل واناخ في داره واجتمع من ذلك بقر كثيرة فوان ترك
صاحب الدار على وجهه الاباحة ولم يكن من رايه ان يجرى فكل من خسده فهو اولى به لانه مباح والتمكان
من راي صاحب الدار ان يجمع سرقين والبعير فصاحب الدار اولى لانه اعد الدار للباخر او قد ذكرنا
رواية هشام بن روح في سرقين الدابة اذا اجتمع في التمان ساحة مضارب بطرح اصحاب كذا فيها الدواب فيكون
والرما وحتى اجتمع من ذلك شيئا كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله الحنابلة اصحاب كذا يجرى
على وجه الرمي والاباحة وكان صاحب ساحة مضارب كذا يكون ذلك والتمكان لم يهيئ ساحة
لذلك فمن سبق يده اليها بالرفق وقال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله من نفع وما قال من تهيئة

المحاماة ليس بشيء محام يرى دخل دار رجل فرغ فيها فخار آخر واخذوا الختان صاحب الدار
 وسد الكوة فمهر لصاحب الدار لانه اخره فملكه وان لم يقبل صاحب الدار ذلك فهو من خسران
 لم يملكه صاحب الدار ولو كان له محام فخار آخر وفرغ فالتفرغ يكون لصاحب الدار شيء لا يتبعه ملكه ويكره
 المحامات الختان ليس باناس سوى ان بعض الختان رأى عكة مما كثيرا فامر باخذها فخرجت الى المحل
 وخرج المحل ونسحق عليها وعلى كل محام ونجها ودرها رجل اتخذ بركة المحام في خفية فمضى وان كان
 ويعلقها ولا يتركها فربما يعلق كذا يتصوره الناس وان اخطأ بها محام اهل الفيرة لا ينبغي له ان ياخذها ان
 يطلب صاحبها وده لانه لم يمسك القطعة والفساد وان لم ياخذها وفرغ عكة فان كانت الام غريبة لا يضره
 لما يملك الفيرة والختان الام لصاحب البرج والغريب فخر فان الفير يكون له وكذا العريس وان لم يعلم
 ان في برج خربا قالوا لا ينبغي عليه ان يشاءه لان اصل عدم الغريب رجل وجد عكة فخرتها ولم
 صاحبها وهو فقير فخرها وفعى الفير على نفسه ثم اصابها قالوا لا يجب عليه ان يقبض على الفقر
 مثل ما فعلت على نفسه المرأة وضعت ملائها فخارت امرأة اخرى وضعت ملائها ثم جارت الاولى وراحت
 الملاء الثانية ودهمبت لا ينبغي للشايدة ان تستغف علة الاولى لانه ارتفاع باكا ليس فان ارادت ان
 يتاخر او ينبغي ان تصدق هي بهذه الملاء على ابنتها الختان فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها
 ثم اب الملاء منها فبعضها الا ارتفاع بها لانه لم يمسك القطعة فكان سبيلها التصديق والختان عينة
 لا يحل لها الا ارتفاعها وكذا الجواب في كلب اذا سرق ونزك له عرس رجل يعطى لقطعة فضاقت منه فوجد
 في يده غيره فلا يفسد منه وبين ذلك الرجل بركات الوويدة فان في الوويدة يكون للمروء ان
 ان اتالي ون في القطعة اتالي كالأول في ولايته اخذ لقطعة وليس اتالي كالأول في انجابات ابنته
 او ودية رجل اخر يشاء او يبر غايه والقاضي بان يتفق عليها ثم ملك الدابة كان لان جريح على صاحبها
 انفق عليها لان الانسان بامر القاضي كالنفاق بامر الملك رجل غريب يات في دار رجل وليس له وارث مرنه
 وشغل ابساوى نفسه وراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يقبض على هذه المال على نفسه لا ينبغي له
 لقطعة رجل غائب وجعل داره في يد رجل سعيه وورع اليه لا يحفظ ثم فقد الدار فملا ان يحفظ المال

المسألة ان لم ير الدار الابان الحكم لان حال التائب غير معلوم بحال ان مات في غير الزمان الكبري ولا يكون الرجل
ومسار رجل التقي قطع فملكته عنده فان كان الملتقط حين اخذها قال انها اخذتها لارادها على الله وشهد
شاهدان على محالته لا يكون فاسان وان لم يكن له على ذلك سببته وصحة صحتها في ذلك فذلك ان
كذبوا فليؤاخذوا قال ابو حنيفة ومحمد ربهما الله عز وجل قال ابو يوسف لا يكون فاسان ولا يبرح العين
ما اخذها الا بغير فاسان او انفق على كونه لقطه وان اختلفا في كونها لقطه قال صاحب المال اخذتها غصبا ولا
الملتقط كانت لقطه وقد اخذتها لك لان الملتقط فاسان في قولهم جميعا الملتقط اذا اخرج بقطعة لرجل وانما رجل
آخر سببته انها لا يقضي بها لصاحب سببته فان اخرجها لرجل ودفعها اليه فاستلمها ثم اقام آخر سببته انها لا
دفع الاول بقضائه او بغير فاسان لان لصاحب سببته ان يعين القاض لا نه قبض باله بغير اذن عن اختيار فيكون
بغيره فاصب انما صبت اذا ضمنه صاحب سببته لا يبرح هو على المقر كما صبت الفاسب اذا ضمن لا يبرح على الفاسب
وان اخار صاحب سببته يعين الدافع فان كان الدافع بغير فاسان كان له ان يضمنه وان كان الدافع بقضائه لم يذكر
في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون له على الاخذات على قول ابي يوسف ليس له ذلك على قول محمد
له ذلك **كتاب اللقيط** رجل وجد لقيطا انسان يعلم انه لو لم يلقطه لاهلك يجب له ان يلقطه وان كان
يعلم انه لو لم يلقطه يهلك لا يحل له بغير رض عليه ان يلقطه واذا التقط بكون المنة في يده ويكون اللقيط حرا
لومات قبل ان يعقل يصلى عليه ويستحب نقعته من بيت المال فيجوز للملتقط اذا كان لا يريد الانفاق
مال نفسه ان يبرح الامر الى الامام فيعطى الامام نقعته من بيت المال واذا اذن اللقيط جناية يكون جانيته في بيت
مال مسكين فان مات اللقيط وترك مالا يصره ماله الى بيت المال وان انفق الملتقط عليه من مال نفسه بكونه مملوكا
لا يبرح بذلك على اللقيط وان امره القاضي ان ينفق عليه من ماله على ان يكون ذلك وينبغي على اللقيط ان ينفق
يكون وينبغي على اللقيط ان امره بالرجوع لرجل ان ينفق عليه من ماله كان لهما مردان يبرح على الامر بان ينفق وان امر
القاضي ان ينفق على اللقيط ولم يعقل على ان يبرح بذلك على اللقيط اشارة في الكتاب الى انه لا يبرح عليه بان ينفق
بعد البلوغ وقال الخادمي روح لان يبرح عليه اذا نفق بامر القاضي وان لم يشترط له الرجوع كالسارق اذا
امر رجلا بان ينفق عليه ولم يشترط له الرجوع كان له ان يبرح وان امره القاضي بالانفاق وشترط ان يكون

والمرجع على القبط فاعلم باللفظ بعد بلوغه الفقه عليه بام القاضى كذا ان صدره للفظ يرجع بك عليه ان
 كذا في الاثنان لا يرجع اليه من الحكم القبط بعد بلوغه في شهادته وجائزته والنجابات عليه وحسده
 الحكم ان لم يجر شهادته في كل بلوغه شهادته ان لم يجر شهادته وادعى رجل ان القبط ابنه بعد بلوغ القبط وهو
 صبي لم يجر نفسه مع تصديق استخانة وادعى ان القبط ان يفتي على القبط وسأل من القاضى ان يأخذ منه
 القبط فان القاضى لا يقبل منه القبط الابن منه فان قام بهينه انه لفظ كان القاضى بالخيار ان يشارف
 منه القبط وان يشارف لا يقبل لانه لا يفتي بعد التزم حفظه وتربيته فلا يمكن ان يجرل نفسه ولا يصير من ولا
 الا يجرل القاضى والآولى للقاضى ان يقبل منه اذا علم انه عاجز عن الحفظ بنفسه فان قبله القاضى ووثقه
 يد آخر وامر اثنائي ان يفتي عليه على يكون ذلك وينال على القبط ثم ان القبط سأل من القاضى ان يرد عليه
 كان القاضى بالخيار ان يشارف عليه وان يشارف لم يرد رجل لفظ القبط في امر آخر وانتموه منه فاقسم
 الاول والثاني الى القاضى فان القاضى يدعى الاول لان الاول اولى من الثاني اولى من الثالث اولى من الرابع اولى
 غيره واختباره لا يكون لان خبثه من الثاني لان البطل من نفسه عن خبثه فلو ادرك القبط وسأل
 رجلا حازه ولأوه فالتحان حتى جاز ففعل سميت المال ثم والى رجلا لا يصح ولأوه ولا يملك القبط ولا كان القبط
 او اتى نصر فاسم يبع او شرى او كحاج او غيره وانما ولاية الحفظ لا غير وليس لان نجته فان فعل ذلك
 من ذلك كان ضامنا للفظ ان يقبل القبط حيث شار وادعى القبط ان القبط عبده بعد ما رثا
 القبط لا يقبل قوله الابن لان القبط محكوم بالحرية طاهر ولو وجد الرجل لفظا موهال كان المال للفظ وان
 وضع القاضى في يد القبط وقال الفقه عليه من هذا المال جازمه ولبعد في القبط في نفقة مثله وما يشتر
 القبط فيه لك المال من طعام او كسوة يكون جائزا وادوات القبط وترك ماله ولم يترك وزنا فادعى
 رجل بعد موته انه ابنه لا يصدق الابن وادرك القبط كافر فالتحان للفظ وحده في من من اعدا المسلمين
 يحبس ويجبر على الاسلام استحانة واختلاف في موضع القياس والاستحانة قال بعضهم القياس والاستحانة
 في قتل او اثم مسلم في القياس يقبل وفي الاستحانة لا يقبل وقال بعضهم القياس والاستحانة في الجبر على الاسلام
 في القياس لا يجبر الاسلام وبترك على الكفر الجزية وفي الاستحانة يجبر الاسلام ولا يترك على الكفر الجزية

الصحيح واذ انما للقط قبل ان يعقل وينا من اديان النحان للقط وجد في مكان المسلمين ليصل عليه كان للقط
مسلا او مسلا وان وجد في بيته وكيفية او في قرية ليس فيها الا مشرك لا يجوز على الاسلام باوام جاد وان
بات قبل ان يعقل في رواية كتاب اللقط للصلي عليه وعجبت المكان في منزله الرواية ولم يعتبر الواحد وبه
لمس على وجوه اربعة ان وجد مسلم في مكان المسلمين كما لمسجد ونحوه يكون مسلا حكا وان وجد كافر في
مكان الكفرة كما بسطة ولكنيسة يكون للقط كافر احكاما وان وجد كافر في مكان المسلمين او وجد مسلم في الكفرة
خلقت الروايات في ندين الوجهين في رواية كتاب اللقط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى
من رواية ابني سليمان بن عبد العزيز الراجل وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايهما كان الاسلام
يعلم ولا يعل كاولدين ابوين احدهما مسلم والاخر كافر يحل مسلا على المسلم وفي بعض الروايات يعتبر
النحان على اللقط كافر الكفرة بالنحان في حفرة صليب او عليه ثوب وبيان لميسرة الكفرة او كان خرو
وسط الرأس يحكم كفرة ولو وجد للقط على دابة كانت الدابة للقط كما لو وجد معه مال آخر واذ اوجد
اللقط في مكان الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح وعمره الامسية وفي الام
يصدق في دعوى النسب دون الميراث وان ادعى مسلم ان اللقط عبده فاقام بسببه فانه يقضي له به
انما يقبل بسببه على قدره لان للقط نعم باعتبار اليد مكان بسببه فامة على نعم وان اقام ذي بسببه من
اهل الذمة انه ابنه ذكرني الكتاب انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قبل ارا دابة او اقام الذي بسببه من
اهل الذمة انه ابنه واقام مسلم بسببه من المسلمين انه عبده فلا يقبل شهادته اهل الذمة في الطال
بسببه مسلم وقال بعضهم اراد به ان الذي اقام بسببه من اهل الذمة ان ابنه لا يقبل بسببه
لان الذي اقام ذي النسب مع وعمره في حكم النسب من غير بسببه الا انه يكون مسلا حكا فلا يحل الحكم
بسلامه بهذه بسببه ولا يحكم كفرة بهذه بسببه لان نزه شهادته قامت في حكم الدين على مسلم فلا يقبل
واذا كان شاهد الذي سليمان يفتي له ويصير تعالاه في الدين ولو وجد للقط مسلم فادعى فتنازعا
كرو عندهما ما يقضي به المسلم لان ذلك النفع للقط ولو كان الصغير في يد مسلم ونصراني فبدي
لمسلم انه عبده وادعى الذي انه ابنه او عبدا ذلك معا فان الصغير نصير من امر ابن النصراني فترجى وهو

انفسه في ان فيه اثبات المحرقة ولا يبرح وجرى العلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نكاحها نكاحا صحيحا
 لكان سلام يكون في يده ولو جعل رقيقا لا يمكن تحصيل المحرقة وروايت امرأة العقيق انه ابنها قال لا يمكن
 الا مشادة القابلة اذ اريد امرأة لها زوج ما عشت المرأة من ابها من الزوج وانما الزوج الولادة فان الولادة
 لا تثبت الا بشهادة القابلة وان لم يكن لها زوج فعالت الصغير هو الياس لا تثبت النسب الا بشهادة رجلين
 وان ادعى رجل للعقيقة انه له يقبل قوله من غير شبهة لان في قول الرجل رفع القمار عن العقيق وسر
 ذلك في وجوده في المرأة فلا يقبل قولها الا بمبينة وتوالت امرأة رجلا وامرأتين على ولادة بنت
 نسب منها انها لو قامت امرأة واحدة بان شاهدة القابلة انها ولدتها ثبت نسب منها وان قامت
 امرأتان قامت كل امرأة انها ولدتها وهو انها فقرا بها جميعا في قول بحبيقة روى في رواية
 سليمان بن احمد انه يكون ابن واحدة منها الا ان نفق كل واحد منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة
 فثبت نسب منها في قول بحبيقة روى عنه روى في قول ابى يوسف ومحمد روى عنه لا تثبت نسب
 من واحدة وان قامت امرأتان رجلين والاخرى امرأتين رجلين ابنا التي شهد بها رجلا وتوالت امرأة
 عقيقة انه ولد لكل واحدة منهما نفق بمبينة على رجل على حدة بعينه انها ولدتها منه قال ابو حنيفة
 بصير ولد من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولد ما ولا ولد الرجلين وتوالت رجلان معا كل واحد منهما
 يقول هو ولد من جارية مشتركة بينهما ثبت نسبتهما ويصير ولد ما بينهما وبناته ولو كانت الجارية
 بين ثلثة نفر جارية بولدها فادعوه جميعا ذكر بحبيقة ابو الليث روى عنه انه ثبت نسبهم جميعا وكذا اذا
 كانوا اربعة او خمسة وقال ابو يوسف روى عنه انه اذا كانت من رجلين ثبت وفي اكثر من ذلك لا تثبت
 ولو ان عقيقا ادعى رجلا انه ابنه من زوجته وهي انه تصدق مولد الجارية ثبت نسب من للعقيق
 ادعاه في قولهم واختلفوا ان نكاحه لو لم يل كونه رقيقا لم يلا لانه قال ابو يوسف روى عنه انه يصير رقيقا لم يلا
 الامة وقال محمد روى عنه انه لو ادعى رجلا انه ابنه من زوجته وكذا ان جده عقيقا ولا يعرفه قال ابو حنيفة كذا ثبت بل هو
 بحسبى فان كان السيد محررا كان القول قول المولى وان كان مائذونا في التجارة كان القول قول السيد ان
 المائذون بامانة في الكسابة او وجدوا عقيقا فليس له ان يمانع منه غير للعقيق فان القسامة عادية تكون

اهل ذلك المكان لميت المال كما هو اذا وجه قيل في مكان اجل لفظ لفظ غم قلة هو وغيره ضا كانت
 دينة على ما قلنا الفاعل لميت المال وان قلنا عدا فان شار الامام قل الفاعل وان شار صاحب على الدية في
 قول الجنيبة ومخرج لميس لان يعقرو قال ابو يوسف مخرج يجب الدية في مال الفاعل في الحر في اذ اسلم
 واراد الحرب مخرج الينا ثم قلنا اجل عدا كان على الفاعل القصاص في قول الجنيبة ومخرج وعن البيهقي
 فيه روايتان يعقظ قذو انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذوه ولو قذت انسان في امه لا يجب الحد على
 القاذو منه فاليعقظ في بعد القذف القصاص كغيره من الاحرار اذا ادرك القبط فاقترانه بعد فلان واودعاه
 صح اقراره فبغير بعد المقر وهذا اذا اقر بذلك قبل ان يتأكد حبه للقصاص ايا بعد قضاء القاصي بما يوجب الحد
 فغير القاصي عليه الحد كمال او بالقصاص في العرف الصريح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره بالرق قبل ذلك
 فاحكامه بعد ذلك في الجانيات والحدود والقصاص احكام العبد ولو كان للقيط امرأة فاقرب بالرق لرحل
 قصدتها ذلك الرحل كانت امته له الا انها اذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في ابطال النكاح بخلاف
 ما لو اقرت انها بنت اب الزوج وصدها اب الزوج فانه ثبت نسب ويحل النكاح لان الاختية تنافي النكاح
 ابتداء او بعدا والرق لا ينافي فان اعتقها المقر له وبني تحت زوج لم يكن لها خيار المقت ولو كان الزوج يطلقها او
 فاقرب بالرق يعبر طلاقها ثم يسلم بالملك الزوج عليها بعد ذلك الاطلاقه واحدة ولو كان طلاقها ثنتين ثم
 اقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم المدة اذا اقرت بالرق بعد المصنف حقيقتان كان له ان يراجعها
 في الحقيقة الثالثة واذا ادرك القبط قتر زوج امرأة ثم اقرانه بعد فلان ولا امره عليه صدق قصدتها الاما
 ولا يصدق على البطلان وكذا في استدان وبنا او بايع انسانا او كفل بكفالة او حبس بية او صدق بقية وسلم
 او كان عيبا او دبره او عتقه ثم اقرانه بعد فلان لا يصدق على البطلان شي من ذلك والامد اعلم بالصواب
 كتاب الخط والاباحة وما يكره اكله وما لا يكره وما يتخلق بالضيافة رجل شير
 بالدرهم المنصوبة طعاما ان لم يضيف الشرا الى المنصب ولكنه نقض الثمن منها كل له ان يأكله ولو كل غيره وان
 اضاف الشرا الى الدرهم المنصوبة ونقض الثمن منها يكره له ان يأكله ولو كل غيره وعن شاذل
 عن قول الجنيبة مخرج فبم شير الى المنصب مخرج غيره او شير الى غير المنصب نقض الثمن من المنصب قال لا تصيد

بشرى ان يشترى نقيب يفتح نصب و هو شتر بالدرهم التي كانت رتبة عند ربحها قال فيسبرح ان
 انصاف الشراء الى الروبقة و نقد الشئ منها بقصد ربح الربح في قول النقيب و قد ربح وان لم يقصد الشراء
 الى الروبقة و دفع الثمن من الروبقة و انصاف الشراء الى الروبقة و نقد غير ما لا يقصد ربح الربح في قولهم قالوا
 عباس القاتن ان يقبل الصلة من والى البلدة التي هو عليها قلده و هذا الروي او غيره رجل دخل على سلطان
 فقدم اليه شئ من الاكلات قالون اكل منها لا بأس به شتر او بالثمن او لم يشتر لان هذا الرجل اكل
 بعلم انه نصب بينه فانه لا يحل له ان يأكل من ذلك اما الذي شتره بالثمن او لم يكن الشراء مقصدا
 ان نصب فظاهر اما الذي شتره بالثمن وانصاف النقدا اليه فاعلم ان يفتح على الثمن الى المشاء الذي عليه
 اكلت في البيع و اما انصاف الشراء الى نصب لان الرجل اذا لم يعلم ان الذي قدم اليه من نصب
 بينه فانه لم يعلم بالحرمة و الاصل في الاشياء الا باذن من علم انه منصوب بينه لا يحل ان يأكل منه
 علم بالحرمة و مشاخره قالوا ينبغي ان لا يأكل من طعام الروي يكون تغييرا على الناصب قال النقيب
 ربح اذا اهدى الرجل الى انسان و انصاف المكان فالبال المهدى من الحرام ينبغي ان لا يقبل الهبة و اذا
 من طعامه لم يجز له حلال و ربه او يستقرض من غيره و ان كان فالبال المهدى من الحلال لا بأس ان يقبل
 الهبة و يأكل بالمعسر عند حرام لان سوال الناس لا تخلو عن قليل حرام فيسبرح انصاف و اذا مات
 عامل من عمال السلطان و او من اعطى الحنطة للفقراء قالوا ان كان ما اخذه من الناس فخلطها بما
 لا بأس به و ان كان غير مختلط لا يجوز للفقراء ان يأخذوا من ذلك غير ما كان و ذلك الغير مملوك و عليه ان
 لم يعلم الاخذانه من اهل اوك من اهل غير فهو حلال حتى يتبين انه حرام و قال الفقهاء ان الميسر من المكان فخلطها بما
 على قول ان يربف و محمد بن علي ملك مساجد لا يجوز اخذه الا بمرور على مساجد و على قول النقيب
 يملك المال فخلطه و يكون للاخذان باخذوا كان في بقية مال الهبة و فانه مقصد و ما بودى به من انصاف
 سلم و ما به نصر الى داره و نصيبا و يسيرها صدقة و لا تخالط غير ما بينهما من التجارة قال فيسبرح رجل
 ابن يربف ان نصيبه ان هذا نوع من البر و انه ليس بحرام بل هو مندوب و قال بعضهم اذا
 او عاد الجور من ان نصيبه الى طعامه بكرة و سلم ان يأكل و ان قال شترت اللحم من السوق لان الجور

يسمع الحقيقة والموقرون ونهضوا في لا يوجد له وانما ياكل من زينة مسلم ويحقق وان كان الداعي اليه
الطعام فهو دينا فلا بأس للمسلم ان ياكل طعامه لان اليهودي لا ياكل الا من زينة اليهودي واليهودى المسلم رجل
وكسبه كان من بيع الباقى قالوا ان تورع الورثة عن اخذ ذلك الا ان كان اولى فان عرفوا اربابها
بروده على اربابها لانه لا يخلو عن تورع خفي وان لم يعرفوا اربابها فقد قواها لان ندم مال حصل خفي
وكان سبيله لمصدق اذا خرج من الرمال صاحه وكذا الحكم فيما اخذ رشوة او ظلم ان تورع الورثة عن ذلك
كان اولى واما الذي اخذه المتني لم يقوال بما ذكره قالوا حكم ذلك يكون خفي لان صاحب المال اعطاه
عن اختيار غير عقد واما الذي اخذ حكم قالوا لا بأس للمسلم ان يأخذه الا حرة على تسليم القرآن في هذا الزمان
وحكى عن ابي الليث الحافظي قال كنت افي ثلثة اشبار فرجعت عنها كنت افي ان لا يجل للمسلم
اخذ الا حرة على تسليم القرآن وكنت افي ان لا يسبق للعالم ان يدخل على سلطان وكنت افي لا يسبق
لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجوز له شيئا فرجعت عن ذلك كله واذا انتهى اب الصبي
الى مسلم الصبي او الى مؤدبه شيئا في الاعيان وان لم يسأل ولم يلح عليه لا بأس بل هو خفي لانه برهان
ذلك قالوا اني زاننا ان يطلب اجر مثله والرجل اذا كان معطيا متعينا ان يعطى لغير شرط قالوا لا
ذلك النحان ياخذه على شرطه والمال على صاحبه النحان يعرفه وان لم يعرفه تصدق به وعن ابي بكر الاشعث
رح انه قال اذا اكل من الخبيثة رح انما ياكل حلالا لانه ستمك بالمقتن فيصير الحلال قبل الاشعث
قال انه وينبغي ان لا يؤخذ به الا كالتجاسر الغاصب وظلمه الى اكل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى
ان الذين ياكلون اموال البائس ظلاما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلهم لسيرهم وهذا الخلفه ظاهر
اجمعية رح فان عند ستمك يكون على مال الاكسب وصلاح من المقتد على اعضاء قيمته ستمك
جاء عنه قال فيسرح الكرمه الى الحلال اقرب به قال خلف بن الرب ربه الله عن سفيان رح الكرمه
الى الحرم اقرب وكذا روى الحسن عن اجمعية رح الله السرحل غضب كما فطحه او حطه فطحننا قال ابو بكر
البلخي رح يجل له اكله وعليه ضمان في قول اجمعية رح وهذا ظاهر قول اجمعية رح الله لان على قول
وغير رح اذا غضب فطحن او كفا فطحه منقطة عن المال وكذا فيسرح الحلال الغاصب وقال ابو يوسف رح الله

الحرام قبل ان يرضى صاحبها من لا يملك واخذ نصيبته قال ابو بكر البجلي روح الفضل له ان لا يقبل ما
 ارسله فان كان مستطاع له من غير ان يجر اذنه جائزة فقبل له ان يقبل ما ارسله من سلطان مع طاعة
 باخذ اخضا بجل له ذلك قال النخاس سلطان غلط الدار لم يقبلها بعض فانه لا بأس به وان رضى من
 ان يقبل من غير غلط لم يجر اذنه قال النقيب ابو الليث روح عبد الجبار يستقيم على قول الحقيقة روح لان عنده
 نصيب الله لهم من قوم وغلط بعضها بعض ملكها انما صلب اما على قول البيهقي ووجه روح انه لا ملكها
 انما صلب يكون على ملك صاحبها يرسل على الرازي عن بيت المال على للاختيار في نصيب قال لا
 يكون عالما او غائبا وليس للفقهاء نصيب الا في حق من نفسه تسليم انفس النفقة او القرآن رجل يخدم
 ارض المحور فزاره من منصرفها قال ابو اسامه روح نصيب الاكرة يطيب لهم اذا اخذوا الارض فزاره
 او استلجروا بها فان كان المحور كروا او اشجار النخيل جرت اربابها لا يطيب للاكرة ان لم يعرف اربابها
 لهم لان تدبيرهم والارض التي لا يعرف ملكها يكون الى سلطان ويكون بمنزلة ارض الموالي ويتبع السلطان
 ان يقصد في نصف النخيل على ملكه فان لم يقبل ذلك يكون انما هو نصيب الاكرة يطيب لهم ان يقبل
 لمن ياكل من ذلك برضاهم والنخيل لا يتخلو ذلك عن فروع شبهة الا انهم قالوا ليس ثمنها زمان ثمنها
 فليسلم ان تبقى الحرام للمساكين امرأة ذرية في ارض المحور او مال يأخذ من سلطان وهي تقول لا
 مكنت ارض المحور قال النقيب ابو بكر البجلي روح السران اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام نصيبا
 في سنة من تناول ذلك الطعام والشراب يكون الاثم على الزوج وارض المحور ارض لا يقدر صاحبها على
 زراعتها وادائها اجابة فيها الامام ليكون منفعتهما للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا لصاحبها
 في مقبرة قالوا النخاست ثابتة في الارض قبل ان يحيطها مقبرة فاما الارض يكون احق بها البعض بها ما شارو
 النخاست الارض مرانا فاما ملكها فليجملها اهل تلك الحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض
 ما كان عليها في القديم وان قُتبت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان النخاست فارس معلوما كانت له رئيسي ان يقبل
 بغيرها والنخاست الشجرة تمت بنفسها فليكون للفاقر ان رآى عليها وانفاها على المقبرة فليدخل وجده
 جوده ثم اخرى متى لم يمت عشرة اوسار لها قيمة قال النقيب ابو بكر البجلي روح ان وجدها في موضع واحد في

فهي لقطه وان وجدها في مواضع متفرقة حل ذلك كن جمع خروا من اماكن متفرقة فصار لها قيمة فانها تطيب
او قد مرتتبه لسلته في اللقطه فقال الفقهاء ابو الليث بن سعد وعنه ابن وهب والحواريون في موضع واحد او في موضعين
فهي كاللقطه لا ياكل الانسان غلبا لخلات الزهراء تسمى فيصير بها جالري والحواريون لا يرون الا اذا وجدها تحت الشجر
الحواريون لم يلقوها كالسبايل اذ انبقت في ارض ومن ثم كان سلة من شجرة متفرقة في ارض حل وخصها بما جرت
الطريق فتناثر من غمرها في الطريق قال قدوس في اناس العلماء اهل البيت لا يشك في زهدهم وعلمهم فلا يخافهم
وبكره اكل العطين لان ذاك يضره فيصير قائلا لنفسه امرأة تاكل القنيت وشباب ذاك لاجل السمن قال ابو طيغ
الطلي لابس به ما لم ياكل فوق الشب وبكره الاكل فوق الشب وكذا الرجل اذا اكل مفرا حادثة لصو بدنه لابس
به اذا لم ياكل فوق الشب وبكره ان الاكل للمرءن وغيره وكذلك يحومها وكذا النساء في كل حرام لغوا عليه
ان السد لم يحل شفاكم فباحم عليكم وان ادخل المرأة في الصبي لشد اوى قال الفقهاء ابو حنيفة ابو حنيفة
انكره ذلك ومن ابى يوسف ان كان لا يكرهه من رجل الا خلافة في شرب بول بالبول كحد النساء وبقول الفقهاء
ان اخذ الفقهاء ابو الليث بن سعد ويجوز الاستغناء لشد اوى المرأة ويحرم وكذا اخذته لاجل النزول اذ انشغل بغيره الى السبل
ويجوز للرجل النظر الى زوجه الرجل لقصد ذكره شمس الامم لشمس بن وعن ابى مفضل بن عطاء بن عطاء بن عطاء
يكره به الرجل السمن وعظم البطن فذا ان يكونه اما من رقى بطبا عظاما كان ذاك خلعة لمن غير ان يعبده السمن فلابس
عليه رواه اهل الرجل اكثر من حاجته لشد اوى الحسن بن محمد لابس به قال ربه ان السمن بن مالك بن مالك بن مالك بن مالك
سمن الطعام ويكثر ثم يتقيا ويضره ذاك جل يستعطن العطنه او ردت منه فلم يباح حتى يضره ذاك مانت منه
قالوا لا ثم عليه ولو ان جاع لم ياكل وهو فادى لاكل كان آغا وفرض عليه ان ياكل مقدار قوته ولو ان رجلا طهر
به وادى فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه فلم يفعل حتى مات لا يكون آغا لانه لم يتيقن ان شفاؤه به جل برجله
جاءه فالتو كره لان ياكل العظم الانسان والحنث برلانه محرم الانتفاع ولو وضع العجين على الجرح ان عرفت
الشفا فادى لابس به لانه دواء والذي رصف فلا يبرقا ومرة فادى وان كتب يد رعل حبسه شيئا من القرآن
قال ابو بكر الاسكاف مع يجوز قيل لو كتب لبول قال لو كان فيه شفا لابس به قبل ان يكتبه جل عليه قال
فيه شفا فادى ومن ابى نصر بن سلام رجع معنى قوله عليه السلام ان السد لم يحل شفاكم فباحم عليكم اما قال ذاك

[illegible]

يوم لم يبق في رواية وفي رواية كبره وفتح هو الاول لان الامساك مستحب واجب على كل
متكلم في رواية قال بعضهم كبره وفتح اذ لا كبره لا ركن وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكلم وكبره
وفتح على ما في الخبر كذا قال البراقسم بصغار حرج وفتح الحرج وحده على الجنب لان في وضع الحرج على الجنب مستحب
يا خبر قال رحمه الله لا جدية له باب الاضيقه سوى ان امر برقع الحرج عن الخبز وكذا كبره فليكن الخبز بالحنان
وانما موضع بحيث لا يملق كذا في الخبر وكذا كبره وفتح الخبز تحت مقبضه لاجل التسوية وكبره مسح الاصلين والبرقع
يا خبر وقال البرقع من اليد والى رجع كبره مسح الاصلين بالحنان على المائدة لانه يشبه باقره وانما عليه ان
ووضع اليد عليه بالحنان واذا كان لم يبق فيها شيء من الدقيق حتى يخالطه بخلع باليد وبالباس لانه صا
فبشره بخلع وعن ابي يوسف وجعفر بن محمد لا بأس بمسح اليد بعد الاكل بالسويق والدقيق فبشره باليد
وهو قول محمد بن الحسن ان غسل اليد قبل الطعام ومسحه بالادب في غسل اليد قبل الطعام ان سدا الشبان
ثم لم يمسح ومسح الطعام على العكس واذا غسل قبل الطعام لا مسح اليد قبل بل يترك حتى يجف ليكون اثر
فصل خامس في الاكل واذا كان الرجل على مائدة فاول غيره من طعام المائدة ان علم ان صاحبه لا يشرب الاكل
او ذلك ان علم انه يرضى به فلا بأس واذا شرب عليه لا بأس ولا يعلل سائلا وان اولى الضيفه شيئا من الطعام
الى من كان ضيفا منه على الخوان نكروا فيه قال بعضهم لا يخل له ان يفعل ذلك لا يخل لمن اخذ ان ياكل فذلك
بضمه على المائدة ثم ياكل من المائدة والكثير من جردوا ذلك لانه ما هو من ذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة
ان يمسح انسا داخل هناك لطالب ان او الحاجة اخرى وكذلك لا بدع الى ولد صاحب المائدة وعنده وكذلك
سنة رجل على قوائم الطعام وفتحهم على اخوة ليس بل هذا الخوان ان يتناول من طعام خزان آخر لان صاحب
الطعام انما يباح لاهل كل خزان ان ياكل ما كان على خوانه لا غير قال بعضه البرقيس القياس كذلك في سجن
اذا اكل من كان في ضيفه تلك حازه واذا اكل من طعام الخدم هناك جازيه وكذلك لو تناول بعضه من المائدة شيئا
من الخبز او ثيابا من اللحم غاذا وان تناول الطعام القاس او الخبز فخرق فذلك طاهر عندكم لانه ما هو من ذلك عادة
ولا بأس برفع الزبد بل هو حرام بالمقتل صاحب الدار فورا قبل اكل غيره من الدار حتى كثر الخبز ولا يشبهه باليد
فلا ان يطعم الدار حاجة والاشارة والبرقع هو الاول من الاضيق في الشهر والعرق الا اذا وضع في الارض لياكله

رجل اخذ نسياناً غزيرة او دمية او خنجر مجلساً على نفسها وقد مارحلاً صاحبها الى الوحيه قاروا ان كان من الرجل بها
 او منتهى من الاجابة منهم عن قسمهم لا يباع له الاجابة بل يجب عليه ان يوجب له نفس عن المنكر وان كان مجال لم يوجب
 ولا ينكر عن العن وتبركون عند ذلك ان يذبح له نفس عن المنكر وان لم يكن الرجل مجال لم يوجب لهم
 عن النفس له بأس بان يوجب عليهم ويكفر معيهم ومنهم لان اجابة الدعوة واجبة او مشهورة ولا يمتنع لمصلحة
 اقترنت بها انما اشباع صرته اللذي كالغريب يعقبه غير ذلك ام وصية لقوله عليه الصلوة يستلج اللذبي
 سعية ويجلس عليها نفس والذلة فيها من الكثرة قال فلذلك وجوه مشهورة وان من ثبته فلا اثم عليه بوجوب
 عليه ان يجتهد كل الجهد حتى لا يسمع لادوى ان رسول الله عليه وسلم ادخل مدينته اذنية فادارة اشجار الحرب
 لما كان فيها ذكر النفس وانما افلام فكرهه فانه ذكر الفومش اذ ارى الرجل منكراً من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم
 عنه قبلوا منه فانه ليس ان يكرهه وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون وسعد ان تبرك والنبي فعله وان
 انهم بغير خبره لا يشقون لو نهاهم وسعد ان تبرك قوم حرجوا الى الغزو وفيهم من يعشق الصحابة فلو ان كان
 ليصلحوا ان يمتنعوا بالانحرار عن فعله ذلك لا يقسم عليهم ولا يوافقونهم على ان ما يمتنع من نفسه على
 وفية صاحب علم من الكل لا جله وقال محمد ربح الخان الرجل من يقضى به حاجب ان يخرج رجل ظهر
 الى داره فمضى للامام ان يتقدم اليه بالذلة فانه كان كعب من ذلك لا ينقض له ان لم يكف عنه فاما ما بالجد
 شاة حسرة وان شاة او بشتا طار وان شاة او دمي عن داره وكرهه لا رجل المنة وقت الذي يقضى له ان
 الى رجل من اهل الباطل وان يظلم امره بين ايدي اناس على منعه فتمسح بالمرق بكروه ذلك لا يفر
 جازية نه اذا كان مغتوا فان لم يكن مغتوا فلا بأس به لان ذلك يكون للتجبر والمنكر فالكروه ما كان على
 وجهه انما كان لحاجة ضرورية فلا يكرهه فهو كالمرجع في الجلس وسواء كان قاروا ان كان ذلك على وجه
 كرهه وان كان لحاجة ضرورية لا يكرهه ذلك لا بأس للرجل ان يربط خطا في جسده او خانه للحاجة والله اعلم بالصواب
 باب فيما يكره من النظر وليس للاقارب الاجانب ما لا يكرهه له بأس للرجل ان ينظر من
 ونسبه ابانته واحده وكل ذات محرم منه كالحديث واولاد الاله واولاد واهلها والخالوات الى غير
 وسد لها سائرها وحفظها وما بها ولا يخطر الى ظهرها ولا يطبقها ولا ال ما بين سرةها الى ان تجاوز الركن

وكذا الى كل ذنب محرم برضاع او بهيمة كزوجة الاب والجد وان غلا و زوجة الابن و اولاد الاولاد و اول
سفلوا و ابنة المرأة الدخول بها فان لم يكن دخل بها فهي كالا حبيسة و الحائض حرام لها منة بالزنا فاعطى
فيها قال بعضهم لا يثبت فيها ابنة لمسه و النظر وقال ثلثون الائمة لمسه من شرب باقة لمسه و النظر ينوب الحرة
المزوجة و ملائكة النظر اليها من ذوات الخدم لا باس بان يسها بالاعمال بالاشهرة الا لا حبيسة فانه لا باس بالنظر
و بهما و بكرة لمسه و لا ينظر الى بطن ذوات الخدم منه و لا الى ظهرها و لا يمين سترها و اعاباح لمسه من النظر الى ثمن
المنافس فغير شهوة فان كان بحال و نظر الى ذلك شيئا او كان كبر رايه ان لا يشتهي فانه يفيض بصره و لا يسجد و يبي
على موضع جاز لمسه و النظر حار له ان يسافر بها و يخلو اذا كان على نفسه فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل فافا
سافر بها و اصاب الى عملها و انزلها لا باس بذلك في اخذ لبطنها و ظهرها ينوب لا يصف و ان خاف ان يشتهي
لمسه فليحجبها لكن لا يجوز النظر من امة الغير لا يجوز من ذوات الخدم و ما جاز النظر اليها جاز نسها من غير شهوة فان
حاز على نفسه فليحجب و المرأة ان تنظر من الرجل الاجنبي من ثمنه الى ندره سوى ما بين سترها الى ان يجاوز
الركبة و الحرة و النسا و ثلثة ايام غير محرم و تسافر مع المحرم عبد كان او حر سها كان او كافرا و بصي و يطحنه لا يصلا
حرها و لائمه و المدبرة و المكاتبه و ام الولد و معتقة البعض ان تسافر غير محرم في رواية الاصل في زنا فاشكره
الشيخ فيهما النسا فغير محرم و لم يجد في النظر الى مولاه الحرة التي لا ذرية بينه و بينها غير له الرجل الاجنبي
لا ينظر الى وجهها و كفها و لا ينظر الاجنبي الا من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصيا او خلا او ابلع من الرجل
رايا محبوب الذي يحب ماؤه فبعض مشايخنا من رخصوا اخلاطه بالنسا و لا رخص انه لا يرضى و يرضى و كسبه ان
على مولاه لغير ذنبا جماعا و في حقه قولي يشافى رجوعه الى بيع العبد من سيرة بايع المحرم من ذنوبه المحرم
و اجمعوا على ان العبد لا يسافر بسيرة و الزوج ان ينظر الى سائر بدنه ان امراته و كذلك المرأة من الزوج و كسبه
من ثمنه و لائمه من مولاه و اولاد و الرجل ان يزوج امرأة فله ان ينظر الى وجهها فان كان بحال يشتهي اذا
نظر الى وجهها او كان كبر رايه ان لا يشتهي فلا باس بان ينظر الى وجهها مكشوفة او كذا و ادعى الى شهادة عليها او كذا
حالا كما فاراد ان ينظر الى وجهها عند الاخر كذا ان ينظر اليها رانحان يشتهي و لا باس للرجل ان ينظر الى ثمنه
وان تمر بجله و كذا لو كان الرجل شيخا يامن على نفسه و عليها فلا باس بان يصانها و ان كان لا يامن للرجل و يحل

للرجل ان ينظر من الرجل سوى ما تحت السر في ان يحيا وذاكرته ونظر المرأة الى المرأة كمنظر الرجل الى الرجل
 وذاكرته عند عورة والسر لم يثبت سوى الحسن من الحبيبة مع ان لا بأس للجاني ان ينظر الى قدم المرأة الى
 غير شهوة كما ينظر الى قدم المرأة في غير من الشهوة لا يحل وعن الحبيبة مع ان لا بأس للمرأة ان لا ينظر
 الى حرام فتنظر الى وجه حبيبته او تنظر الى كفها لا تظن امرأته ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي ليست هي
 يسها ويكره ان يقبل الرجل ثم الرجل او بدو او شبيهاه في قول الحبيبة ومحمد ولا بأس بالمصافحة وقال
 ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعاينة في الزنا واحد فان كانت المعاينة من فوق فليس ارجح او كانت
 على وجه السرور دون الشهوة جازع الكمل اجل ظاهرا من امرأته قال ابو حنيفة مع لا بأس بها ولا يقبلها ولا
 الى فرجها عن شهوة حتى يكفر وقال ابو يوسف لا بأس باللمس القبلة والنظر الى فرج حتى يكفر ويجل النظر
 الى شعره ولصدره ونظره واذا ملك اثنين لا يحل الجني بينهما بقية النكاح لو كانا حرمين فوطئها ثم اراد ان
 يطأ احدهما لا ينبغي له ان يطأ احدهما حتى يخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأه خريصة
 قال ابو يوسف كما لا يطأ احد ما قبل ان يخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احد لهما ولا الى ظهرها ولا يطأها
 ولا يقبلها ما لم ينظر فرج الاخرى او يلمسها او يملك لبسها وكذا قال في رجل تزوج خت امرأته ودخل بها ففرق
 القاضى بينهما فانه لا يقرب امرأته ولا يقبل ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى ينقض عدة التي فرق القاضى بينهما
 وجماع الحائض حرام ثم قال ابو حنيفة مع ان يستتم بها فوق البزرة وليس له التمتع وقال محمد بن عبد الله بن
 الدم لمبي الجماع وله ما سوى ذلك من العار افلادت فيما قال ابو حنيفة مع ان يستتم بها فوق البزرة لا بأس
 مع يراوبه الاستمتاع بالسرور وافرهما وقال الحسن بن سعيد فاما الزنا واليقين حايه فيما دون الفرج فزنا
 اذا زنا او احرمت جماع الحائض بالحرم الدوامي وكذا في الصوم وفي الاستسراجوم الرجل والدخول في الحائض
 المكوّن بملك ما يوثق ومن محمد مع في الحبيبة لا يحرم حال الاستسراجوم كره للرجل ان يجامع امرأته ومهاجرا
 ليست من علم ذلك بذكره بجارية الرجل وبعد المرأة النظر اليها حال المباينة ولا بأس للرجل ان ليس فرج المرأة
 وكذا في المرأة لا بأس ان تحس فرج زوجها الى بركه قال ابو يوسف مع سالت بالحبيبة مع عن نيران قال
 لا بأس به وارجوان يطأها ارجها امرأة او صابتها فوضعت فرجها لرجل لا يحل للرجل ان ينظر اليها ولا يسلم امرأته

انه اذ بها فان لم يجد والامراة نذوا بها ولا امراة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء والورع والهلاک فادت
 منها كل شئ الا السرة فلك لتفرد ثم يدويها الرجل وينس بعرة ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في
 نذابن ذلك ذوات الحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب الحرمة وللقابلة ان تنظر الى فرج المرأة
 عند اخذ الولد للحان الضرورة وكذا اللجام ان ينظر الى فرج البائع عند الختان واذا راد الرجل ان يشترى
 جارية يحل له ان ينظر الى شعرها وصدرها وفخذها وخضبا وساقها وقدمها والحنان شتي ولا يحل له ان يس
 اذ كان شتي او اكبر رايه ان شتي والجارية المرأة ان تنظر رجل زوج سبيته ونسبها ونسب ان يختن العبي ان اذ بلغ
 تسع سنين فان ختنه وهو صغير من ذلك حسن والحنان فوق ذلك قليلا فالاولى بالأس وبوجده من لم يقص
 وقت الختان قال ثمس الا انه اخلوا في رجة الصد وقت الختان من حين يحل العبي ذلك ان يبلغ وللرجل
 ان يختن ولده الصغير ويحبه ويدويه ويصطفره ويرحمه ويقبض له اليد ويشترى ببيع ويواجه داره ويؤخر
 عنه ولا يترجعه ووجهه ووصي الاب ووصي الجد غير ذل الاب لا يجوز ذلك لوصي العم والخال وكذا الام و
 الختان في جرحه الا انه يقبض له اليد ويواجه وابنه وامته وعبد في الاستحسان ان لم يكن ارباب ولا من يولد
 غيره وكذا الام واللقطة او احم للقط او خن او بطرحه كان فضايا اذ اهلك لانه ليس له فصل في
الختان اذا ختن الغلام ولم يقطع كل جلدة فالو ان قطع اكثر من نصفه يكون خانا والختان نصف او
 وونه لا يكون خانا واذا لم يكن بد جلدة العبي ليقط الا تشد بد وحشفة ظاهرة لوراءها انسان يراه كانه خن
 فالو انظر اليه اشقات اهل البصر من العجا من فان فالو هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لم يشد عليه
 ولا معرض بل يترك ويكون ذلك عذرا او لواجبات تقطع بالاعذار فاسته اولى وكذا الجرحى او اسلم
 وهو شيخ ضعيف اجبر اهل البصر انه لا يطين الختان يترك واذا جتمع اهل مصر على ترك الختان فانهم الامام يحكم
 بفنائهم في ترك سائر السنن واذا غشلق الاكلف من الخباية قال ابو بكر البجلي ربح يجب عليه الصلوات الخمس
 الجلدة لا يجب لغيره فنه والاشنشان على الخن لو تفسا ولم يوصل الا رخت الجلدة جاز ولا بأس للمرأة
 ان تخلص رأسها ان فعلت ذلك بعد اذ ورجع وبكره انخصاني نبي ادم ولا بأس بدخول الخصى على النساء لم
 يبلغ حد الحكم وفردوا ذلك بحسنة عشر سنة ولا بأس بختن السمر اذا كان فيه ضرر ولا بأس بختن البهايم

او فقام لان فيه منفعة على سيرة وكذا لا بأس بكي العيص لانه اصابه وبأس تعقب اذن الطفل لانهم كانوا يعقلون
 ذلك في الجاهلية ولم ينكر عليهم ذلك من اهل صدر على السيرة وسلم واذا اغترض الولد في البطن الحامل ولم يولد
 سبيلا لا يخرج الولد الا بقطع الرحم او اربا اربا ولم يفعل ذلك بخلاف ذلك الام فالمرء ان كان الولد ميتا في
 البطن لا بأس به وان كان جالما لم يخرج بقطع الرحم اربا اربا لانه قتل النفس تحريم نصيانة نفس اخرى من غير ضرورة
 وذلك باطل واذا برحت البكر فمادون الفروج ووصل الارض بها فجلت فمادون ان كان منها فالمرء انزال
 عندها ميتة او بروت واهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون واذا سقطت المرأة بالعلاج فالمرء ان
 لم يستبرئ من غير من خلقه وانما قال فهو ولا قول به فان المحرم اذا كسب من عصبه يكون فاسدا لا يهل لعصبه
 كان مراعيا بالبحر انهم غلا اقل من ان يجمعها انهم مهننا اذا سقطت فغير عذر لانها لا تأثم انهم يقتل وان سقطت
 بعد ما استبان خلقه بحيث العرة المرفقة او اظهر بها الحمل وانقطع عنها بسلب العصبه بالمتاجر
 والعصر ونحوه لا بأس بالمرء ان يعلج في ستره لانه ما دام الحمل قطعة او علقه او مضغه لم يخلق له
 عضو وقدره ذلك المنة وعشرين يوما او ما باحوالها فساد الحمل يستتر الهم لانه ليس باوحد
 يباح لعصاة الله وى واذا عول الرجل عن امرته فبما امره في الكتاب ادلا بياح فالمرء ان يما يباح
 الزمان ولا بأس بقتل الجرح ولا يصد بجل قتله لاجل الاكل فلدن الشر راوى وعن محمد بن سلمة راجح لا بأس
 بقتل النمل لانها من اهل الاذى ويكره ايقاضها في الارض وقال ابو بكر الاسكاف راجح ان اذا كان فاقبلها ولا
 تقبلها وقال يعقوب بن ابيس راجح بياح قتلها لم يمسد الاذى وروى ان قتله فمست بياح فاحرق به
 قتله عاوى الصد تعالى اليه المنة واحد مني مما قلت انما التي اذ كى عامته ولا بأس بشق المنة اذا كان فيها
 عصاة وفي الكيسانيات في الجراحات الخونة والفروج عقيمة والحصى او اوقته في المنة ونحوها من العلل
 ان قبل يخرجه فموتت او يخرجه فموتت فبالحج وان قبل لا يخرجه اصلا لانه اى بل تنزك وبياح قطع اليد
 رجل له سلة او حجر فاراد ان يستخرج به ونجات منه الموت قال ابو يوسف راجح ان كان فعل احد فنجى فلا بأس بان
 بان يضل لانه يكون مسالحة ولا يكون فريضا لاهلك وفي القضاوى او اراد ان يقطع العصار ادة او شيئا
 آخر قال ابو نصر راجح ان كان الناب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل لانه فريض بنفسه لاهلك

والحان الغالب هو النجاة فهو في سنة من ذاك رجل وامرأة يحط الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يصبر
 لانه صالحة ولها ولاية المعالجة ولو فعل ذاك غير الاب والام فهلك كان صامنا لعدم الولاية وقال بعضهم ليس
 للاب والام ان يقطع وان قطع واجب سناني يديه كان صامنا والمخار من الاول الا ان نجات المصيبة
 او وساني البدر رجل وقت تقليم اخافه او ظن راسه يوم الجمعة قالوا الحان بجر جوار ذاك في غير يوم الجمعة
 واخره الى يوم الجمعة فاخافنا كان كرو بالان من كان نظره نظولا يكون رزقه غيبا فان لم يجاوز احد
 واخره بنسب كايضا فهو مستحق للاروت عاشد فيهم بعد تعالى عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال من علم اخافه يوم الجمعة اعاده الله تعالى الى الجمعة الاخرى وزبادة ثلثة ايام واذا علم ظم
 او خشيته ينبغي ان يدفن ذاك نظره في شجر الخبز وزخان ربي بن غلاباس وان القاه في الكيف او
 في غسل كبره ذاك لان ذاك يورث والابويني ان يأخذ الرجل من شاربته حتى يوارى الطراف العلماء في
 العلما ويصير مثل الحجاب ان اضرب الولد في بطن امرأة من غدا مات يشق بطنها من الجانب
 واذا اتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غير ذاك كان عليه قتيبة ولا يشق بطنه لان حرمة الاب
 ومن حرمة نفسه رجل له كلب عفو بعض كلامه عليه فلما لم يفرقه ان يقتله انما يكذب بل يحبس صاحبه ضامنا
 ما عصى قالوا ان لم يتعدوا عليه قبل بعض لا يضمن والحان الفقه موالى صاحب الكلب قالوا يكون صامنا
 بمنزلة الحائط المائل قالوا لو شاربته ينبغي ان لا يكون صامنا فان الدابة اذا دخلت ارض الغير وانفست الزرع
 لا يضمن صاحبها اذا لم تدخل بارسان صاحبها في الزرع ولا يضمن فعل الدابة الى صاحبها الا بالامسال
 فينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن صاحبه مسلما فربما فيها كلاب كثيرة فيفتر بها اهل القرية يوم لصاحب الكلاب يقتل
 الكلاب فان لم يفرقوا الامر الى القاضي حتى يامرهم بذلك لانه منصوب لدفع الضرر ولا ينبغي للرجل ان يتخذ
 دارة كلبا الا كلبا يحرس الماله ويصيده فان سكر في دارة فبغير حاجته لم يكن للغير ان يخنق وان ارسله في
 كان لهم حق المنع فان امتنع عن ذلك فهو الامر الى القاضي وكذا اذا مسك ذبابة او حنظل او عوج ولا ينبغي
 ان يستاق فهو على يد الله اذا كانت نموية لا تضرب ليقطع افنها ولا يترك ولكنها تذبذب كسب من ساج
 مثل القملة بكل حال وبكره احراما وحران يعقربا فان كان طريح القملة لا بأس به والاب ان يقتلها ولا

لئلا ينقض في نفسه الموت المدان لان فيه مستغلة الادنى فهو غير ذنبا الهلك في نفسه
 بتصل بقية الحرام ابن كبر نسل امرأة ابيه عن شهوة هي ابنة خمس سنين او ست سنين قال ابو بكر
 راجع لا يخرج من ابيه لانها غير شبهة وان شتهها بالابن لا يفسد قبيل ولو كانت المرأة كبيرة خرجت من
 الشهوة ولمسها لم يحرمها قال الحزم على ابيه والمرأة اذا دخلت في فرجها والبصبي من اهل الجاهلية
 قال محمد بن مسلم رحمه الله لا يكون الا من شتهه مني الحزم على ابيه رجل قدم من سمرقند فاراد ان يقبل اخيه
 وهي شجوة فادوا الخنا يخاف على نفسه لا يجوز رجل شتهه امرأة عن شهوة قال ابو نصر سرح لا ثبت حرمة لمسه
 اذ ادب به ثم سئل والى علم العراب باب يكره من الثياب المحلى والزيته وما
 يكره وما يقبل فيه قول الواحد في المحلى والحكمة وما لا يقبل ليس المحلى ليس في المحلى
 على الذكور في الحب وغيره وكما ذكره في حق البالغ يكره اباس لحيان الذكر وكره الاثم على المؤمنين
 حرم ليس المحلى ابو هريرة عن ابى سعيد اخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المحلى
 لباس اهل الجنة فمن لبس في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال ابو يوسف محمد بن لاياس ليس المحلى
 في الحب فاما كان في الحب او غير حرى كان في القطن ونحو ذلك فحرم حرى كره لبسه في غير المحلى ثم وجب
 لبسه في الحب واما ما كان سدا حرى او لمحة غير حرى كان في القطن ونحو ذلك فحرم حرى كره لبسه في غير المحلى ثم وجب
 قال ابو حنيفة سرح لاياس ما يترشح المحلى من الدبيان والنوم عليها وكذا نساءه والمراقة واليسبى واليسبى
 من الدبيان والمحلى اذا لم يكن موبعا فاشيل وقال ابو يوسف ومحمد بن كره مع ذلك اذ لو بشرن الى الزنى
 عن الحنيفة سرح انه لاياس ما يترشح المحلى من الدبيان والنوم عليها وكذا نساءه والمراقة واليسبى واليسبى
 تمسك الله ليس سرح في لاياس لاياس ما يترشح المحلى من الدبيان والنوم عليها وكذا نساءه والمراقة واليسبى واليسبى
 سباع او غير بالذكية والتمتة فيه سوا وقال وباقة ذكرته وكذا الصورت واليسبى والعظم والظلمات واليسبى
 والخفاب بالخمار والتمتة حسن ولا يخفى في لاياس ولا لاياس للنساء ولا لاياس ليس المحلى للرجل اذا
 كان لمحة غير حرى كره للرجل ان يلبس القريب لليسبى باليسبى واليسبى واليسبى واليسبى واليسبى واليسبى
 في آنية الذهب والفضة وكذا الخمار والمخاض والمخاض وكذا الخمار والمخاض وكذا الخمار والمخاض

والكرسى اذا كانت مفضضة او مذمومة وكذا السرج اذا كان مفضضا او مذموبا وكذا الركاب اللجام وال
الوحشية اذ هي السد لالباس بالشراب الآتية لمفضضة والمذمومة اذا وقع ما ه على العود وفي الكرسي بالشراب
على العود والخشب وان الذئب المفضضة ولا يابس بان يحبل الذئب المفضضة في سقف الدار والمجدة وان
المسجد بالذئب المفضضة من باله فان الكعبة بمنزلة جدار الذئب والمفضضة مستقر بالوان الدباج والحكم
ولا يابس بان يحبل المفضضة مذموبا او مفضضا او مضيبا وعن ابي يوسف في قوله انكره جميع ذلك وخلفوا في
قول محمد بن و لا يابس يحل في المفضضة والسلاح ومما ليس بهيف المفضضة في قوله وبكره ذلك بالذئب المفضضة
ومن اذا كان يخلص منه الذئب المفضضة الماتمية الذي لا يخلص منه الذئب والمفضضة لا يابس به غيب الكل
ولا يابس بمسماير ذئب المفضضة وبكره البابية ولا يابس بان يشرب من كفت في خضره خاتم ذئب المفضضة
وتسار فيما سوى الحلي من الاكل والشرب والادمان من الذئب والمفضضة والقود بمنزلة الرجال ولا
باس لمن ليس الدباج والحجر من الذئب المفضضة واللود وبكره الاكل على خوان من ذئب المفضضة ولا
رخصة للرجل فيما يتخذ من الذئب المفضضة او مذموبا مالا يتخذه من المفضضة وحلته سيف السلاح
رخصة يارت به وبكره ان يفضضا في طست من الذئب والمفضضة وقال ابو يوسف لا ينبغي للرجل
ان يلبس ثوبا فيه كتابه من ذئب المفضضة ولا يابس بمسار الذئب في نص خاتم رجل في قول المجنفه ولا يابس
بان يسير حيطان البيت باللود وبخو باللود والبرود واذا تحرك ثنية الرجل ولم تسقط الا انه نجاف سهو
فشد ما يشرب المفضضة لا يابس به وليس نه الكاحلي وان سقطت ثنية الرجل قال المجنفه رج بكره ان
يسد ما يشد ما ولكن ما يخذ ثنية ذئبه ويشد ما مكانها وقال ابو يوسف لا يابس بان يشد ثنية في
موضعها وليس نه الكسن ميتة وذكر في الجامع الصغير اذا تحرك من الرجل شد ما يشرب قال محمد بن
لا يابس به وهو قول المجنفه رج الامم وقال في شد ما يشد ما بالفضضة لا يابس به اختلوا في قول ابي يوسف
رج وكان ابو حنيفة لا يرى باسا يشد ما بالفضضة وكذا اذا سقطت ثنية لا يابس بان تجتهد سنان فضضة
وبكره ان تجتهد من ذئب ولا يتختم الرجل الا بالفضضة الماتية بالذئب الحديث المعروف وبكره ان يتختم بالحديد
خاتم اهل النار وكذا الضعيف قوله عليه السلام يتختم بالوديق ولا تسره على مشقال فظاهر من اللفظ يقتضيه

الختم بالحجر الذي يقال له شمس مخرج الالباس بلا نسيب له سبب لاجد به ولا صغر بل هو حجر ومن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يختم بالعقيق ثم الختم بالفضة سابع لمن يحتاج الى الختم كالتامر وسيلطان
 ونحوها ما لا يعدم الحاجة فالنكر فضل واد الختم بالفضة ينسب ان يكون النفس الى لطيف الكف لا الى طهر
 ثم يجلب في اليد اليسرى في زنا رجل يوم متبا صورا من تماثيل الطيور والآدمي بالاصباح قال محمد بن عبد الله
 بعض من سبب واصباغ غير مسود من زنا واد في ربط الانسان فانه يفسد قيمة الامور وان كسره لا يفسد
 شيئا لانه لم يتهدك الحطب والحشب ولا اس للمرأة ان تحبل في فرونها وذا يها شيئا من الورير وكبره ان
 تسفل شعرها بشعر غيره ولا بأس لتاجر على منعه من الغلام لانه يزيد في الثمن فالتحان الجسد للخدمة ولا يبرده
 الخمار لا يجب ان يقبل ذلك ورسمي من العقيقة ردم اسر قال علفت راسي بكفة فخطاني الحجام بنسب
 ثمة منها الى حليته سنة رافعال تقبل العقيقة وناولته بجانب اليسر فقال الايمن وولدت ان اد
 بعد الحلق فقال ادفن منكر فزمت وودنته ولا بأس بخل النساء في الحجام اذا دخل غير زكوة عمر
 عصفار في الحجام لان الحجام ربما يقبل ذلك عن شهوة والتحان ذلك لضرورة ولا بأس ان يكون اكثر
 وكما والغلام ينبغي منه اذا كان الغلام لطيف ذلك فالتحان لا يطيق بكه الرجل اذا كان في بيت امة الرزق
 الاكره له ان يتقل الى الفسار ويغير خانه فالتامر بعض الناس بل يستحب الغوار لما روى ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عمر على يد حفائل فاسترع الخنق قبل له اتفر من فساد السدر فغال عليه ففسدته وسلامه واد
 من فساد السدر فقبضه ولا بأس بالتحال يوم عاتر ابل هو سحبه لغول عليه مستورة ولستلام من الخنق
 يوم عاشوراء بانده المروج لم تربه عينا ابراء اذا ماتت المرأة في رجال ليس له سهم امرأة لم يغسلها واذا كان
 حارم ولكن شتم بالصبي فالتحان من زوجها ما يابو بها بغير خرقه وان لم يكن لها حرم زوجها فزمت
 على كفو الرجل اذا بات في فساد ليس من رجل يوم علم على ما بين الا ان من زوجها كانت حرة فزمت خرقته
 ففعلها على كفوها كانت مكره فزمت بغير خرقه فزمت في ذلك سواد التحان من رجل الا انه كافر عليه
 يغسله وكذا اذا كان مع الرجال امرأة كاذرة علموا انفس مقتلها والتحان من يحسب لم يبلغ حد الشهوة على
 فليس من يشل الرجل فصل فيما يقبل فيه قول اللاحد وما لا يقبل مسافر خيرة لصدقه

ولم يجد بالاراني اثارا خيرا بل انما نجس قال في الكتاب الحجة على ليس له ان يتروضا بلك الار
والنجان فاستقام له ان يتروضا بلك الارلان الطهارة في الار اصله كيتسك بلاصل فلا يطل حكمه كالا
يثبت الخبر برواية الفاسق بخلاف ما اذا خبره فاسق في المعاملات فان لم يجوز الاخذ بقول الفاسق لمكان
المسودة والنجان الخبر بخباسته الارستور فيه بمنزلة الفاسق في ظاهرها ورواية الحسن عن الجعفي في
ان المستور فيه كالعبد والآخر ظاهرها ورواية لان العبد المشرط وما كان مشرطا لا يكتفي بوجوه من حيث
لمن قال لعبد ه ان لم تدخل الدار اليوم فانت غافل عن اليوم فقال لعبد لم ادخل وقال المولى دخلت كان
القول قول المولى والنجان الظاهر شارب البعد فالتحان الخبر بخباسته الاراجد الثقة فاعبد بمنزلة الحجة
كما في رواية الاخبار والنجان الخبر بخباسته الارامرة حرة او امرة فاعبد بمنزلة الرجل كما في رواية الاخبار
والامة الثقة بمنزلة الحرة فان اراق الارثم تخم كان ذلك احوط والنجان الكبرياء ان الخبر بخباسته الاراجد
فانه يتوصلا ولا يخيم والنجان الخبر بخباسته الاراجد من اهل الذمة لا يقبل قوله فان مرقع في قلبه انه صادق
في هذا الوجه قال في الكتاب الحجة الى ان يرى الارثم تخم ولو تروضا به وصلى جازت صلواته وفي خبر الفاسق
او مرقع في قلبه انه صادق فانه يخيم ولا يتروضا به لان الفاسق من اهل الشهادة على مسلم اما الكافر
من اهل الشهادة على مسلم ولو كان الخبر بخباسته الاراجد مستورا بيقولان ما يقولان قال فهو كالك
من المحاسبين قال المروءة المظف ان النفس كالبالغ اذا كان زفيا وسيقط اعتبار البلوغ كما يسيقط
اعتبار الذمورة والحرية ويكون هو كالبالغ كافي المعاملات والاصح ان مراده المظف على الذي فان خبره
والعصية في هذا الخبر الذي لانه ليس لها ولاية الارام ولان رجلا دخل على قوم من المسلمين بالكلن طحايا و
شربا فدمره اليه فقال له رجل ثقة منهم عرقه هو هذا اللحم ذبيحة الجوسي وهذا شرب خالط غرق فقال الذين
الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه يخطر في حالهم فالتكافؤ اعد ولا لا يتحقق هو الى قول ذلك الواحد
الذي اخبره بالحرمة والتكافؤ استهين فانه يأخذ بقول ذلك الواحد ولا يسهل ان يتناول من ذلك سواه كان
الخبر بالحرمة او بملوكا ذكره او اني لان قول الواحد الثقة مقبول في البيانات ولو كان في القوم رجلا
تفان فانه يأخذ بقولهما والنجان في القوم ثقة واحد فانه يميل في ذلك كبرياء فان لم يكن فسررا واستورا

المحال ان حننه فلا بأس بان يأكل في ذلك بشرط يتوقض منه وان كان الذي أخبره بأنه حلال مملوك كالمسلمين
 والذي يبرحم انه حرام حر او واحد فلا بأس بالاكل لان في الخبر الذي في الحر والملك سواء فبشرط قول النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
 الذي يبرحم انه حرام مملوكين فثبت من الذي يبرحم انه حلال حر او واحد امانة لا ينبغي لان يأكل لتخرج قول النبي
 رجل تزوج امرأة فاجبره مسلم ثقة او امرأة انها ارتضا من امرأة واحدة قال في الكفا يجب الال ان تزوج
 فيطلقها ويطيها نصف المهر ان لم يكن دخل بها ولا ثبت الحر من خبر الواحد منه تاما لم يشبهه رجلان جازل
 وامر ان دخل قول الشافعي رحمه الله ثبت حرته الرضاع بشهادة اربعة من النساء وانما تزوج حيا
 وكان حرته او طلق فيطلقها كليا بقي معلقة ويطيها نصف المهر قبل الدخول والكل بعد وان كان بكه
 اكثر من مهر المثل يجب لها ان لا تأخذ منه شيئا قبل الدخول وبعد الدخول يجب لها ان تبرأ الزوج
 بما زاد على مهر المثل اذا كان المهر اكثر من مهر المثل لان الزاوة انما تجب بحكم النكاح وذلك محتمل وان لم
 يتزوجه وسد ذلك لان النكاح لم يطل به الا بشهادة او كذا لك الرجل اشترى جارية فاجبره على الفقة
 انها حره الا بيمين او انها اخته من الرضاع فان شتره من وطئها فهو فضيل وان لم يتزوجه وسد ذلك لان
 ملك اليمين لم يطل به الا بشهادة مسلم اشترى كذا ونفسه فاجبره مسلم ثقة انه ذبيحة الجورسي فانه لا يجب
 للبشرى ان يأكل ولا يطعم غيره لان الخبر اخبره بجزء العين من المهر فالتايب بخبر الواحد وانما يطلق الملك
 لا ثبت بخبر الواحد وليس من ضرورية ثبوت الحر من لطلاق الملك فيثبت الحر من مع بقا الملك بخلاف
 ما تقدم لان بقا النكاح لا ينفرد مع ثبوت الحر من المريدة فاذا لم يطل النكاح بخبر الواحد لا ثبت الحر من
 واذا ثبتت الحر من مع بقا ملك اليمين منها لا يمكن الرد على باله ولا ان يحبس العين عن البائع اذا لم يطل
 بيمين ولو انه لم يبرأ ثم دكن الذي كان الظن في يده أن له ما تسادل فاجبره مسلم ثقة انه ذبيحة الجورسي
 لا يبرأ ان يأكل لانه أخبره بما هو من المهر فثبتت الحر من ورواه اذ لم يبرأ من قبل ثم باعته بعد الاذن او
 ملكه بسبب آخر ميراث او ميراث أخيه مسلم ثقة انه حرام العين لا ياكل ولا تساوله ولو ان رجلا ملك طائفا ما جارية بميراث
 او بيع امرته او سبب من الاسباب ثم أخبره مسلم ثقة ان هذا الطعان بن طعان بن فلان فعلى ان يعصب منه
 البائع او الرايب او ثبت قال في حرم ان يتزوجه فلا يأكل ولا يشرب ولا يتوقض ولا يطل الجارية لان بخبر الواحد

العدل مثبت الربية فيستتبه وان لم يتزده كان في سته من ذلك لان خبره بجزء ليس وانما خبره ان من
 يملك كان غاصبا وهو كذب في هذا الخبر بشر علان السيد دليل الملك فلهذا قال ان تزه كان ففعل وان
 لم يتزده كان في سته من ذلك وكذا لو ان رجلا في يده عظام فاذا في غيره باسما دل وان خبره ثقة ان هذا
 العظام وان شرب ففعل في يده من فلان والذي في يد يكره ويرغم انه ان تزه كان ففعل وان لم يتزده كان
 في سته من ذلك كذا اذا لم يكن الذي في يده ثقة لان السيد دليل الملك فلهذا خبره باخر منه حقا لنفسه
 منه ونزل الواحد حمل محبة في حقوق العباد في حكم التزده لاني حكم بطلان الملك وكذا لو كان ماله موهبي سفر
 ولم يجد ماله غير ذلك فانه يتوضا به ولا يتجيم به اذا لم يكن الذي في يده ثقة فالتحان عد لا ثقة وزعم انه لم يفتنه
 احد خلف المشايخ فلهذا قال في حقهم ابو بصير من ههنا لا يتزده بخلاف ما لو كان فاسقا وغيره من المشايخ قال
 هذا الاول سر التزده وهو صحيح لان ذاك السيد والتحان عد لا فهو يرفع نقصب عن نفسه فلا يعارض قوله قول الخبر
 في حكم التزده ولو ان رجلا ادان لبشرى كحان قال له رجل عدل تلتزده فانه ذبيحة تجوسي او قال له نقصا
 انه ذبيحة سلم ونقصا ب عدل قال في حقهم ابو بصير من ان السامع تجري فان لم يقع تجريد على شئ يسقط الخبر
 فيبقى الاباحة الاصلية وعلى قول المشايخ زعم السيد لا يشترى وبأخذ بقول من اخبره انه ذبيحة تجوسي لان البيع
 صار حرا على البائع بقول الخبر انه ذبيحة تجوسي والبائع يرفع النضر عن نفسه فيكون متها فلا يأخذ بقول البائع
 وقال شمس الاثر في خبره كان شيخا الامام ع يقول اذا في بصري فقال لا يطرس لبشرى منه شيئا و
 اخبره ان امره تزدك فان طلب الصابون ونحو ذلك لا يأس للبقال ان يسبح منه وان طلبت الزينة
 والحجوز وما ياكله الصبيان عادة فبني ان لا يسبح منه لانه كاذب فيما يقول خلاصه ان قال الصغير انه الى جسد
 اذن لي ابني ان اهرسه لك او ففعل في يديك فبني للسامع ان يقبل ذلك لان الاب هو اذن للصغير
 بفعل لا يصح اذنه بخلاف ما لو قال هو لاني فبني اليك على يدي هبة او صدقة فانه يجوز للسامع ان يقبل ذلك
 وكذا الصغير اذا تاه بعد اذنه بفتنة من المولى ولو ان رجلا عرف جارية لرجل ويرغم انها يدعي والامنة فتسدى في
 وزعم راي الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان بدعي
 انها له والجارية تصدق في ذلك الا ان الجارية كانت له وانما امرت فلان بانه لك لا مرفعية مرصدة الجارية

في قوله نه وادعي سلمة لاس الساس ان يشترها منه لانه اخبر بخرم الجبل معجزة واسكان في الكبرياء الساس
 ان الذي في يده الجارية كاذب بما يقول لا يعني للساس ان يشترها منه ولا يقبل بيته ولا تقبضه لان
 ذي البدها كانت في بدخلان فخلان يعني انها لا تراه من جاك فخلان فخلان في الكبرياء انه كاذب بما
 يقول اساني لا يقبل قوله ولا يشترى منه الجارية وروى لم يقل ذو البدها لك ولكنه قال في علي فخلان
 عصبها مني فاخته تها منه لا يعني للساس ان يشترى منه ولا يقبل بيته ولا تقبضه لان الذي في يده تقبضه او
 لم يكن تقبضه بخله لا تروى لم يدع تقبضه انما اخبر بالبلية لان تقبض امر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك
 البلية ما اخبر بخرم مستنكر فقبل قوله انما تقبضه فان قال الذي في يده كان فخلان فخلان عصبها مني ثم رجع
 عن قوله فخرم بالي وروى بالي فان كان تقبضه لاس ان يقبل قوله ويشترى منه الجارية لانه اخبر بخرم مستنكر
 الر جرح عن الظلم وما افر على نفسه سب القمان وهو الاخذ وكذا قال عصبه مني فخلان فخلان عصبها مني الى القمان
 مقصي القمان في باب بيته انها وبكره عن العيس فانه يجوز للساس ان يقبل قوله انما كان تقبضه لانه اخبر بخرم
 مستنكر وهو انبات الملك بالبحر وانما شرطه ان يكون تقبضه لان كراهه انها كانت في يده فخلان فخلان الملك
 ظاهر او اسكان الجبر كاذب في الكبرياء الساس فانه لا يشترى بها في جميع بد الجرح ولا يقبل قوله وان قال تقبضه
 في باب القمان فاخته تها منه وروى بالي او قال قصه القمان في بابي فاخته تها من منكر ما وانه لا يقبل قوله انما كان تقبضه
 كان لان يقبل قوله وان قال قصه في بابي فاخته تها منه لا يعني له ان يقبل قوله واسكان تقبضه لانه
 لا جرحه يقبضه كان اخذه في حارة المسارعة فلا يقبل قوله كالموت في شترت نه الجارية من فخلان وفقدته
 انمن ثم جرحه يس فاخته تها منه فانه لا يعني له ان يقبل قوله لان القول قول المجاهد في الشرح وروى بالي
 قال شترت نه الجارية من فخلان وفقدت النفس وقبضتها بامر وهو ما من تقبضه للساس وقال جرحه
 آخر ان فخلان فخلان جرحه يس فاخته تها منه شربا واقطاعا لاني ما من تقبضه لانه لا يقبضه
 للساس ان يقبل قوله وان يشترها منه لان الاول واخر ان فخلان فخلان جرحه يس لانه لا يقبضه للساس ان يشترها
 منه فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس
 فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس فخلان فخلان جرحه يس

ثقة و فی کبرای السامع ان الثانی صادق لا یمنی لان شیئر بهمانه ولا یقبل قوله و هو منزهة ما لو کان له
ثقة و رجل رأی عبثانی یدرجل و قد علم انه غیره فقال له و ایلد انما ملکته من فلان و کلب سبب من الاسباب قال
فلان و کلب کلنی مسیوة فانه یجل لان شیئری منه و القیاس ان لا یجل لانه متهم فی جرثومة الی نفسه و اما حل له
ان شیئری منه احسانا لکان الضرورة فاما لو شرطنا لاجل لانه و قبول قوله اعادة الشاهدین لصنیق
الامر علی الناس و نه الضرورة و ضرورة فاما اذا جره عدل علی خلاف ذلك و ان رجلا فی یدیه جارية فخر
لرق لذي البید فمشهد مسلم عند رجل آخر ان الجارية اتی فی ید فلان امه فلان آخر عقیبه بهمانه الذی سی
یدیه و الذی فی یدیه یحجج ذلك بقول یحیی و الذی فی یدیه غیر مأمون قال فی الکتاب سبب الی ان لا شیئر
منه و ان شیئرهما و وطئها کان فی سعة من ذلک لان الخیر فیما اجر یغصب کدبش عما یحکمان للسامع ان شیئر
والاحوط ان لا یشتکر و لو اخره سلم ثقة انها حرة الاصل او اخره انها كانت امه لذي البید عقیقها هذا و
الاول سواد و ان شیئر بهما کان فی سعة من ذلک لان ملک الانسان لا یرزول بقول الواحد و ان لم یشتکر
کان اولى و لو كانت الجارية لرجل فاخته بارجل آخر و ارا و سببها قال الکتاب لا یمنی لمن عرفها الاول ان شیئر
من الذی فی یدیه ضعیف لیسلم انه خرجت من ملک الاول و تنقلت الی ذی البید یصحح او یعلم ان الاول و کله
بسیعها فان سأل ذال البید فقال له و ایلد شیئر بهمانه او یمنی بهالی او تصدق بها علی قال و کلنی بسیعها فان کان
ذو البید ثقة فلا یأس بان یقبل قوله و لا یشتکر و یطأ و الخان غیر الا ان فی کبرایه انه صادق فکذا لک لان
قوله الخیر مقبول فی المعاملات اذا لم یعارضه قول آخر و ان لم یکن عدلا و کان فی کبرایه انه کاذب لا یمنی
لان یقبل قوله و لا ان شیئر منه و کذا لو لم یعلم ان ذلک شیئی غیر الذی فی یدیه الا ان اکثر فی یدیه اخره
غیره و ان ذلک غیره و کله بسیع او باعه منه و سبب لان اخر ذی البید بالملک لغيره بمنزلة لیسلم الخان
الخیر ثقة و الخان غیر ثقة لکن فی کبرایه انه صادق فکذا لک الخان فی کبرایه انه کاذب لا یقبل قوله
فلا یشتکر منه و الخان الذی فی یدیه لم یخبره ان ذلک شیئی غیره فلا یأس لشیئر منه و ان یقبل سببه ان
لم یکن ثقة لان البید دلیل الملک ینوی فیہ انفاستی و العدل الا ان یکن الذی فی یدیه یمنی بکمان مثله لا یحکم
منش ذلک العین کما رأی و رد مقصود فی یدیه غیره و ارای کتابانی بدجل لم یکن فی آباءه من سواہی ذلک

الا فضل ان تبشروا بالشيء وان شئتم اذ او قبل بيته هو لا يعلم انه غير وقال جرت ان يكون سبي
 ستم ذلك لان اليد ولي الملك شرعاً فالتحان لشيء شرعي مستند على دليل شرعي وانما علقها بالمرار
 لان في وهم كل واحد ان مثل لا يملك هذا المعين والتحان الذي انما به بعد احواله لا ينبغي له ان يشترط
 يساه عن ذلك لان الرق يقع من الملك فان ساه فاجبر بان سلاه فذا من له فيه وهو امر من ثقت لا بأس
 بان يشترط منه والتحان غير ثقت فالتحان اكبر رايه انه صادق فيما يقول يقبل قوله والتحان في اكبر رايه ان كان
 لا يقبل قوله وان لم يكن راي في ذلك لا يشترط منه ولا يقبل قوله لان الاتي من غير ثقات ظاهر وهو الرق فلا
 يقبل قوله بالمسرح جانب العهد في كذا العهد الذي لم يبين وهو ملك او حران اخبر انه ساهون كسبه في
 سبه او ان علما نيت على يد سبه وقت فالتحان اكبر رايه انه صادق في العهد لان عهد العهد باس
 يد فاليك العهد من ساه والرجل سبه العهد الى العلم على يد بعضي والتحان في اكبر رايه انه كاذب في
 ان يقبل قوله رجل تقدم ليد باعيان وعظام وجراوى وقال انما مضارب علان او انما مضارب او وكذا
 ان يشترط منه وكذا العهد اذا قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله وبالله
 مرد ولو ان رجلا تزوج امرأة لم ير لها ما عليها عليه انسان واخبره بانها امراته وسوان يقبل قوله وانما اذا
 كان ثقت فالتحان في اكبر رايه انه صادق وكذا رجل دخل على فبره يلا وهو شاب سيفه او ما درجوب فخرج
 وصاحب المنزل لا يدري انه ليس او ما رب من الصومس فانه يحكم رايه فالتحان في اكبر رايه انه ليس فدخل عليه يان
 بال ويقبل ان منه وصاحب المنزل نجاة انه لو زجره او صاح به او دعه بالفرب كان لصاحب المنزل ان
 يقبل والتحان اكبر رايه انه بارب من الصومس فانه يحكم رايه فالتحان في اكبر رايه انه ليس فدخل عليه يان
 عند الحاجة وانما يتوصل الى اكبر الراى بالداخل عليه بان يحكم رايه فالتحان في اكبر رايه انه ليس فدخل عليه يان
 اهل فخرج يسند لنبك على انه بارب من الصومس وان عرفه بالجلوس مع الصومس واهل الشرب يسند لنبك
 على انه سارق رجل قال فبره ان علما امر في سبعين جارية التي في منزله وما فيها الى شربها كان للسلطان
 يشترط منه وان يقبل الجارية من منزله مولاه اذا وقع الشرب من الى بايها كان الاتي ثقت او غير ثقت
 مرق في قلبه انه صادق فان مرق في قلبه انه كاذب ان مرق في قلبه فاك قبل الشرب ولا ينبغي له ان يشترط

حتى يسأل مولانا ان مرقع فخر قلبه ذلك بعد الشراء لا يتصرف للجارية لان الكبر الراي في حقه بمنزلة اليقين ان
 يقنعها ووطئها ثم رفق في الكبر رايه ان البطلان كاذب فيما قال ليزول ووطئها حتى يتصرف خبرها وان كان لم يتصرف
 خبره يشهد عند شهادته ان لم يزل الجارية امره بسببها ثم حضر المولى ومحمد الامر بسبب كان الشكر في سنة من
 اسماها وكان له ان يتصرف فيها حتى يجامع المولى الى القاضى لان شهادته ان شهادته بن حجة تامة ولو شهد عند
 القاضى يقضى القاضى بانها كاذبة ومحمد بسبب وكذا اذا شهد عند الشكر وبوان القاضى يقضى لمولانا لا يسبب الشكر
 بشهادته ان شهادته الذي شهد عند انه ان يسببها لان شهادته ان لم تكن مكرمة وتغني القاضى لم يزم رجل تزوج
 امرأة ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاجبره بخبرها فدارت فالتجهر غيرة وهو حر او مملوك او حر وودني
 فدت وسعد ان يصدر في الخبر وتزوج اربع نسوة سواء لان هذا خبر بامر ديني وهو حل كالح اربع سواء وهذا خبر
 غير مكرم اياه شيئا فلا يتصرف فيه العدالة وان لم يكن الخبر ثقة وفي الكبر رايه انه صادق فذلك وان كان في الكبر رايه
 انه كاذب لم يتزوج الشكر من ثلث لان خبر القاضى لا يعارض الكبر الراي ولو ان خبر المرأة ان زوجها قد تزوج
 في الاسحسان من الاصل ان لها ان تتزوج آخره سوى بين الرجل والمرأة وذكر في السبب الكبر رايه ان
 تتزوج بزوج آخر حتى يشهد عند باجلان او رجل وامرأته لان ردة الزوج اعطيت من ردة المرأة وذكر في السبب
 السبب في الشك ان لها ان تتزوج آخره لان لم يمتنع من هذا الخبر ووقع الفرق بين الزوجين وفي هذا النسبة
 بين ردة الزوج والمرأة قال لا ترى ان الفرق ثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به العقل
 وكذا لو كانت المرأة صغيرة فاجبره انسان انها ارتفعت من امر او اختصص هذا الخبر ولو اجبره انسان انه تزوجها
 وهي متزوجة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج اربعاً سواء لم يشهد بذلك
 شاهد اعدل لانه اجبر عند كان محكوماً بالجملة فلا يطل ذلك خبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مبني على الكمال
 بصفة النفسا وبجملات الاول فان ثم اجبر بامر عارض غير مستنكر فان شهد عند شهادته في ذلك سبب ان
 اربعاً سواء وكذا لو ان امرأة غاب عنها زوجها فاجبرها مسلم ثقة ان زوجها حلقها ثلاثاً او مات عنها او كان غير
 ثقة فانها لا يكتب من زوجها بالطلاق وهي لا تدرى ان الكتاب يكتب في زوجها ام لا لان الكبر رايه ان حق لباس بان
 وتتزوج ولو انما بالرجل واجبرها بان اصل تكاها كان قاسداً وان زوجها كان اخاها من الرضاع او كان من تدا

[illegible]

والمحارس في حراسة انما قال لا اله الا الله وما شئنا ذلك والقاعى بقول عند فتح الفتح المستب
صلى الله على محمد فالوايكون انما تجلات العالم انما قال في مجلس منسلا على النبي عليه صلوة وسلام نازلة
على ذلك وكذا انما في انما قال كبروا ثياب عليه لان القاعى والمحارس باخذ بك غير من اجل جابر
آخر يشترى منه ثيابا عند فتح الفتح قال سبحان الله انما قال اللهم صل على محمد ان اردت لك اعلام المستب
وجوده فوجه وسناده كره رجل وعي بدعا وبقيته ساه فكان دعاه على الرقة فهو فضل وكذا لو كان لا يمكن ان
يدعو الا بوساه فانه فاضل من ترك الدعا وبكرة ان يقول القرآن في الحام لانه مرفق النجاسات وكذا
في كتاب الازان لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلاء وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يرسم
صوت القرآن فانه يقرأ فان لم يقصد ذلك فانه فاضل في جميع قراءة القرآن حيث كانت قوم يقرأون القرآن
من الجاهل او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الامة والاشراف فقام القارى لاحله فانه ان دخل
عليه عالم الامة او سناوه الذي عليه العلم جاز له ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز رجل شرب الخمر فقال
الحمد لله العيني ان يقول في هذا الموضع الحمد لله وتواكل شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال شيخ
الامام سمعيل الرازي لا بأس به بجل مسح وجهه او افرغ من الدعا وقال بعضهم ذلك ليس بشي ولا بأس به ورو
والاثر فيه رجل سمع اسما من اسماء الله تعالى يحب عليه ان يقرأ ويقول سبحان الله وما شئنا ذلك ولم يسم الله
فصل الله عليه وسلم فانه يصلي عليه فان سمع مراد في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه ان يصلي
الامرأة وقال بعضهم يصلي في كل مرة بجل يقرأ القرآن فسمي اسم النبي صلى الله عليه وسلم ذكرنا على ربه
ان لا يجب عليه صلوة وسليم لان قراءة القرآن على النظم والتأليف فضل من صلوة عليه صلى الله عليه وسلم
فانما افرغ من القراءة من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا وان لم يصلي فلا شيء عليه ولو سمع القارى
الاذان فلا فضل له ان يسلك عن القراءة ويسمع الاذان او اسلم رجل على القارى لا يشي لان يسلم على القارى
كلا يشك ذلك عن القراءة فان سلم عليه قال بعضهم لا يجب وسلام على القارى وقال بعضهم يجب بواجب
يعقبه بالاشارة والحمد وبكرة ان يصلي على غير النبي وصية بقول اللهم صل على فلان ويخرج في صلوة
من النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه جاز لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم رجل سلم

على من كان في الخطا من قبله وبعولته في سلم عليه في يوم الحجاز بان سلم عليه قال ابو بصير
سلم عليه لسانه قال ابو بصير لا بد من ان يكون في اللسان ووجه الفرج والخصية والخصية
سلم عليه الفرج من الحجاب ولا بد من ان يكون في اللسان والخصية والخصية
على الناس في سلم السلام السامي اذا في باب الانسان فقال سلام عليكم وسلم عليه ركبوا وسلم
على الفاني في المحلة واذ في الرجل ياتي انسان فيسلم عليه في سلم السلام ثم اذا دخل سلم اوله ثم
يسلم وان كان في سلم السلام اوله ثم يسلم على رجل كان حاسا في سلم عليه وعلى فقال سلام عليك يا
فرد عليه سلام بعض القوم سقط عن سلم عليه قيل ان في سلم فقال سلام عليك يا فرد مثله فرد عليه
يسقط و سلام من بعد وان لم يسلم وقال سلام عليك ايضا الى رجل فرد عليه وسقط سلام من الغنا
اليه رجل سلم على رجل فرد عليه سلام فلم يسلم فقال ابو بكر السكاف مع اجاب ان لا يسقط عنه فمن اراد
فصيل وروكان المردو وعليه اسم ما في الصنع قال سبي ان ربه تركك وشيئا او سلم اليهود او انفسه
او الجحش على سلم قال محمد بن القول السلام عليك يروي في سلم السلام محمد بن القول الى رسول الله
عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقيم سلام المؤمن لسانه ولسانه ولسانه
بان جري عليه ولكن لا بد من سلم قوله عليك بعض الشايع لم ير اساسا سلام على اهل الذمة ويصح جوابه
او لم يكن سلم حادثة اليه فان كان سلاما عليه في سلم ان يصلح الذي واذا قال سلم للذي
اخيال امره فذاك قال ان نوي لقلبه انه يسلم لغيره سلم او يروي في الحرة عن اهل ومنازاة في سلم
بذلان ثم او عاير الى الاسلام او في سلم المسلمين انفا من مع الرجل اذا امتنع في سلم لغيره ان سلم
او لا وكذا الرجل مع المرأة اذا امتنع سلم الرجل او لا وان سلمت المرأة او حشيت على رجل ان كانت حرة
او سلمت عليها بصرت نعم وان كانت شابة او عليها في نفسه والرجل او سلم على امرأة حشيت فاجاب
فنه يكون على سلم من غير طهر فها كنت من اجاب القوي يسلم اليه سلم او من كتب بغيره فنام
بالحرة بغيره فاما ان تصدق في سلم ذكره وان فعل ذلك لاجل الخطا لا يكره وذكره في تفسير مصحف وان لم
يفعل ومن روي في ذلك من ان يخطى في سلم او يسلم في سلم او يسلم في سلم او يسلم في سلم او يسلم في سلم

واما في نسخة اخرى لم يروى في زماننا هذا ان كان في كتابه على الحفان والجدان
 بعضهم قالوا برى ان يخرج ذلك وبعضهم كرموا ذلك فانه منسوخ تحت انه ام الناس على مسكت
 في سبته ولا يعرف قالوا ان نوى به الخيرة والبركة لا ياتم بل برى به التوب لمسكت ثم قد سبته لتخلف جازوا
 باثم ووسكت شيئا من نية المماراة الملاهي كرهه وياغم وان كان لا يتعلم لان مساك نزه الاشياء يكون
 للعلم عادة لا تغذيه كمنه يسلم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيئا قال ابو بكر الاسكاف في كرهه سواء كانت الكذبة
 في خاسره او باطنه بخلات ليس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا بأس به لان الكيس مضمون وند الكاغذ ولا يكره
 لمن لا يكون على النظارة ان ياتيه فلهذا عليها اسم الله تعالى ولو كتب على خاتمة احمد او اسم ابية او ما بدا له
 اسم الله تعالى كقولهم حسنا الله ونعم الوكيل او برى الله ونعم القدير الله فانه لا بأس به بل يكره الله تعالى
 يسبح في مجلس الفاسق قالوا ان نوى ان يستغفر يستغفر من نفسه واما شغل بسبح فهو ضل وجس كمن
 الله تعالى في السوء وهو يبرى ان الناس يستغفرون بامر الله تعالى واما سبح الله تعالى في نية الموضع فهذا فضل
 من ان يسبح الله وحده في غير السوء وان يسبح على وجه الاعتبار به جرحي ذلك ان يسبح على ان الفاسق لميل
 انفسه كان انما ومنه المصلى ان يدعوى صلوة بالعار المحفوظ ولا يكتلف لملا يجري على السان ما يشبه كلام
 الناس اما في غير الصلوة يدعوى ما يحضر ولا يستظهر الدار لان حفظ الدار يذهب بالرقعة رجل عظمى خارج الصلوة
 يعني ان يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين او يقول الحمد لله رب العالمين
 الله ثم يقول العاطس عفا الله بي وكلمه يقول بسم الله ويصلح بالكلم ولا يقول غير ذلك ولو جلس رجل في
 غير الصلوة فقال رجل في الصلوة الحمد لله فلو انفس صلوة ان اراد به الجواب فقال برحمتك الله فبنت
 صلوة لانه خطاب جواب وعظم الفضل فقال رجل برحمتك الله ثم قال المصلى عفا الله بي وكلمه كان جوابا
 صلوة ومنه لمن كان يحضره العاطس ان شئت العاطس اذا ذكر عطاره في مجلس الى ثلث مرة فان انفس كثر
 من ثلث مره استغاث الله في كل مرة ومن كان يحضره ان شئت في كل مرة يحسن وان لم يشئت
 بعد ثلث تحسن فيقول رجل ربي ارحم الراحمين ان يحمد الله تعالى ذلك نعمه يشكرهم ان يشارفها على من
 به وان شارف لم يقص ودو قال رجل ربي ارحم الراحمين ان يحمد الله تعالى ذلك نعمه يشكرهم ان يشارفها على من

ما يسئلكم في الالبسة والجل الحلة وانما يسئلكم لاجل الحرف خرقة فيها يوم رمى ابن ساعدة عن محمد بن
 النضر وانه لباس لرجل سهاك تلك الخرقة وان لم يكن على وضوء ولا لباس سبيح الزمار من النصارى ولا
 بقصة من الجوسى لان في ذلك اذ لا بهم سكاف امره انسان ان يتخذ ثوبا مشهورا على رقبته حتى لو شئت
 وزاد في الابرة قبل لا يسئني لان الفعل ذلك وكذا الانجاء اذا امر ان يخط ثوبا على الفساق ويكره لغيره
 لمعصن من الرجال انرا علم انه يشتر للباس فقير بغير نفسه من كافر بصبر له نسب يتخذة فمكره ذلك لان
 النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصم ودان سلا آجر نفسه على في الكيسة وبعير بالاباس به لانه لا مصيبة في عين
 العمل فان آجر نفسه من نصراني فيضرب الناقوس كل يوم بحجته وراحم وفي على آخر ليعطيه كل يوم ورحمها فاعلموا
 لا يسئني لان بواجب نفسه شتم ويطلب الرزق من عمل آخر واد استبرج فصل لميت فاعلموا لاجله وكذا لو استبرج
 محل لميت ولو استبرج كحفر القبر او دفن لميت كان لاجله فاعلموا لاجل محبة الله تعالى محبة الله تعالى
 بكل الجبارة بغير اجر فان وجد جازت الاجابة لان المحل لا يحجب عليه خاصة وان استبرج لغير الطبل فالتحان
 للاباس لا يجوز لانه اعانة على المعصية والتحان للفرز والفضالة جاز لانه طاعة وما اخذ المصطب المعنى ان خسر من
 غير شتر طيباح له وان اخذ على شر حارده على صاحب ان قدر وان لم يقدر على الرد على صاحب قصد في رجل
 التعزير في المسجد الحرام ويكتب في التعزير التوبة والايجيل والقران ياخذ مالا ويقول الى ارفع التعزير هدية
 او هبة لا يجل له ذلك لال لان اخذ المال على الهدية حرام وان اخذ الاجرة على تسليم القرآن فاعلموا لالاس
 في زماننا رجل اراد ان يبيع النجوم فاعلموا التحان يبيع مقدار يعرف به معرفة القبله والاباس وما سكر
 ذلك حرام كافر من اهل الذمة او اهل الحرب طلب من مسلم ان يعطيه القرآن ولهقة فاعلموا لالاس بان يعلم القرآن
 ولهقة في الدين لانه عسى ان يهدي الى الاسلام فيعلم الا ان الكافر لا يسلم لمصنف رجل اراد ان يقرأ القرآن
 يسئني ان يكون على حسن احواله ليس ضاحك غيابة ونعم يستقبل القبلة لان تعظيم القرآن ولهقة واجب اما تسليم
 الكلام والمناظرة فيه فاعلموا وادوا فدر الحاجة كرهه وعلى ان حماد بن عيسى في كان يحكم في الكلام فهاه الالبسة
 عن ذلك فقال له حماد قدر انك ذهبت تتكلم فما بالك تنهاني فقال يا بني كذا باتسليم وكلوا احد منا كان الطبر
 راسه فاذ ان برصا به وانتم اليوم تبككون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحب ومن اراد ان يزل صاحب

الجوز فقد كفر قبل ان يكفر صاحب داما التوريه والجيله في المناخره فالوا الحان من كان بناخره يكفر مشكلا مشكلا
 او يكفر على الانسان باقنت لاجل دالتوريه والجيله البسيس والكان من يكفر برب نفسه ويريد ان يخرجه
 يخل دالتوريه والجيله بل بحال كل جيل ليس في نفسه بل في تسليم بعض القرآن ثم وجدوا غانا في تسليم
 تمام القرآن لان تسليم تمام القرآن فمثل من مسلوحة ليطرح وتسلم بغيره اولى من تسليم تمام القرآن رجلا ان تسلما
 على كل مسلوحة او يخرج باصره ما يتسلم انفسه والاخر يتسلم سبله نال اول فصل لان صفته قبله لم يخل
 اكثر الحان من فصل وعار في الاثران مذكرة العلم ساعه غير من اجار ليله رجل خرج في طلب العلم لغير ان يكون له
 فلان باس به ولم يكن منافع ما قيل هذا اذا كان ملجبا فان كان امره مبيح اوجه غلابه ان يمتنع من الخروج ولو اراه
 ان يخرج خرج واياه كاره لذلك فالوا الحان الاب يستعين من خدمته لابس بان يخرج وان لم يكن مستغنيا لا يسير
 الخروج لاروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يخر الى والديه ليعار من الاكثرت له ما تحب
 مقبره قبل ان يرسول الله وان فخر في اليوم مائة مرة قال وان فخر الله في اليوم مائة مرة فان كان ابراه ورجل
 الينفقه ولا يقدر ان يخلط لهما نفقه كالمذبحه ذلك الا ان انساب الطرقي هو الخوف فليخرج فليخرج فليخرج
 والحان انساب به سلامه فلا ان يخرج وذكر في بعض الروايات ان الرجل يخرج الى الجهاد والاباؤن والاب
 فان اذن له احد ما ولم ياذن له الاخر لا يلبس في لان يخرج وها في سيرة من ان يمتنع واذا دخل عليها مشقة لان
 من الولدين فرض عين واجها وفرض كفاية وان لم يكن له اوان قد سلمه وجدان ما ذن لادب بام الام
 ولم ياذن له الاخر ان غلابا بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب ام الام قائم مقام الام ولو اذن له الاخر
 كان لان يخرج ولا يفتت الى غير ما يذنا اذا كان سهم سفر جهاد فان كان سهم سفر تجارة اخرج لابس بان يخرج
 فليخرج والديه اذا استنحى الاباؤن عن خدمته لانه يستخرج من الجبال عن الولدين اذ لم يكن الطرقي فليخرج
 فان كان من الجوز فليخرج الاباؤن والديه والحان يستعين عن خدمته رجل ليس له مال ولا عمل ولا جناح
 انفس في حفظ الطرقي الى البدر فانه قد رعى ان يخل هذا العمل ولا يفتت عباله كان لان يفتل والحان لا يكفر
 هذا العمل مع القيام لرعاة العيال فان قيام بالبرعيان اولى وكذا اخرج لتسلم بعض عباله برعي عن العيال
 طلبة العلم اذ قسموا في السمن فمن كان اسن بغيره سبعة فان اختلفوا في السمن الحان لا يخدم سبعة

بينه وان لم يكن يعرفه بينهم ويحلل كانهم انما كان في اخر ميتة والعرق في اول ميتة الاول فيحلل كانهم انما كان
صاحب العلم اذا خرج الى القبر لينذرهم فيقولوا شيئا حكي عن ابي اليتيم ان قال كنت اقول انه لا يخرج الى القبر
ثم رجعت عن ذلك رجل اصاب بالاحكام فانتهت وادعى بان تصديق بعين ارباب الاموال قالوا ان عرفنا ارباب
الاموال وعلينا امورهم وان لم يعرفوا بينهم ان تصديق عنهم فان قالت العدة هو كاذب فيما يقول يريد ليد
اخر الوردية فانه تصديق بمقدار الثلث المال ولو قال في مرفقة المال لفظا وكذبته الوردية قال محمد بن جابر
شعره وقال ابو يوسف تصديق بمقدار الثلث ويجوز لسبق في اربعة شياطين في طعن بني العبر وفي الحافر
بني القوس ونفصل بني الرمي والمشي بالادام يعني به العدو ويجوز اذا كان البدل من جانب واحد بان قال ان
سبقك فلي كذا وان سبقني فلا يثبت لك وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه فاما اذا دخل
حللا بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقني فلانك كذا وان سبقك فلي كذا وان سبق الثالث فلا شيء
له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز المحل والطبيعية ان الاستحقاق فانه لا بصيرتها وما يعلقه الامر به فهو جائز
بان يعرفوا الاثنين اي كما سبق فله كذا وانما يجوز السابق في هذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا ينبغي
غيرها وقال الشيخ الامام خمس الامة المحل في روح الفقه في الفقهين اذا كان في مسألة المكان البدل على احد حاجبا
والمكان البدل من الجانبين لا يجوز وانما يجوز السابق في الدواب اذا كان فرسه قد سبق وقد لا يستحق قالوا
والجواز الذي لم يلبس البصيان يوم العيد لكل رومي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان كان يشتري الجوز فصيانته يوم العيد
يلبسون بها وكان يأكل منه منها اذا لم يكن على وجه المقامرة فان كان على وجه المقامرة فهو حرام مضمرة القطع
ببها يظهر الجمل وليس للابن شيئا ساجد النظر فباحث لا ستر الى الدم فالذي اباح لها ذلك اذا لم يقطع
او مائة او مائة لم يخلل له فله لانه ليس له حكم الاوم وقد روي انك المدة باربعة اشهر امره جلت وفضل على غيرها
فان اردت ان تعلق على الظهر لاجل الدم فانها فقال اهل الطلب ان قالوا انفسر بالجمل لا تفعل وكذا انفسد وانما
وقبل لا ينبغي لها ان تفعل ما لم يحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بان تعلق وانما تجازته ما لم تقرب الولادة فاذا خرجت
لا تفعل واما انفسد فلا تنزع عن انفسد او في حاله المحل كيلا يلحق الولد اذ قد يبنى اسمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم
جازه ان يروي عن الحديث وكذا الباطن اذ سمع الحديث لم يفهم جازله ان يروي عن الحديث ولو روى على صبي

ملك لم ينعم ثم كبره بجزل ان يشهد وكذا ابلح اذ اقرى ملك لم ينعم فانه لا يجوز له ان يشهد باذنه بل قد
 يترتب له في عين المرأة وزوجها تلك اللبنة فالواحد من الحكمين برز به بقتل اذ كان يفتقد لها اثره وفتقد لغيره في عين
 لانه كما في الساجر اذ اناب فهو على وجهه التحال يفتقد نفسه خاتما لا يفعل فان تاب عن ذلك حال خاتمي كشي
 هو له فتاخر اعاك ان يقول يقبل قوته ولا يقبل والتحال الساجر يستعمل السحر للتحريم والامتحان ولا يفتقد ذلك
 لا يقبل لانه ليس بالساجر في ساجر السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يقربه فالاول لا يستتاب بل هو يقبل اذ ثبت انه
 يستعمل السحر وذكر في بعض المواضع والاستتابة احوط وقال العقيدة ابراهيم ربح اذ اناب الساجر قبل ان يفسد
 يقبل قوته ولا يقبل وان اخذ ثم تاب لم يقبل قوته ولا يقبل وكذا الذي يرقى المهر وت الداعي والفتوى على انها
 بقول كافر وعابده عارضه فانه قال بعضهم لا يجوز ان يتقاسم بواب وعادوه وقال بعضهم يجوز ان يتقاسم
 وعادوه فان لم يمس لئنه الله وعاميت حاله ان يفتقر الى البرم معبثون فقال الله تعالى انك من المفسرين فله
 يعمل اعماله يقع في قلبه انه ليس بمؤمن فالوان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال
 المؤمنين فهذا مؤمن مسلح وقال عليه السلام المؤمن من امن جاره بوائقه وقال عليه السلام مسلم مسلم من
 من بربه ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من جملة هؤلاء المؤمنين والتحال يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا
 الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر وان لم يزل ذلك وجد من نفسه الكفار فهو مؤمن لان الله تعالى
 لا يمكن الفخر زعمه ومن امن صدق ايمانه فيكون محمداً لم يمسسه ولم يفرح عليها لا يكون اثماً وان غرم عليها كان
 اثماً بل محمداً ان محمداً لم يمسسه او مشراً صاباً من ظالم او عداً وكجده ان محمداً لم يمسسه فانه لا يمسسه
 الموت محاذة الموت في المحام لا يكره وجعل حاله لا يوجب الفروع فالوان اراد به ان لا اوجه لا كان رسول الله
 عليه بجه فهو كافر وان قال ذلك لم يمسس صاباً من الفروع لا يكره ولو قال ان الله اعلم بغيري لفتها وليس بها مال
 العلم فانه لا يفرز ولا يكره بل مات وكسبه كان من بيع البايع فان قوبع الوارث ولم يأخذ ذلك المال كان اؤ
 ويرد على اربابها ان عزت اربابها وان لم تعزيت بتصدق وكذا الجواب فيما افانته رشوة او ظلام او كان اؤ
 يعلم موشة كان تحسب من حيث لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ موشة ظلاماً كان المال سراً ان لا يمس
 الحكم يفتقر - ما شاء ان تصدق به كان اولى ولا يلزمه ويستحب ان يتصدق عن جهته الموت رجل لا يمس

من رجل منكرو موافق كرت فلما كان عليه ان ينهي غير متيسر هو انهم رجل علم ان فلان بائنا على من المنكر
لان كتيب الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه كرت الى ابيه عنده الاب عن ذلك وبعد عليه بل له ان كتيب
او ان كان يعلم ان اباه لو اراد منه لا يقدر عليه فانه لا كتيب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين بين
السلطان والربعة والخشم انما يجب الامر بالمعروف او اعلم انهم يسمعون رجل اغتاب اهل بزة فقال اهل بزة القوية
كذلك لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد بمسيح اهل القوية وكان المراد هو بعض وهو يحول الرجل اذا كان له يوم ويوم
ويصرف بالناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة ان اجبر سلطان بذلك لجزءه فلا اثم عليه رجل يذكر
ساوي اجتهادهم على وجه الاتهام لم يكن ذلك غيبة انما غيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به سب امرأة
مسيباً لغيره من زوجها بل هو ذلك الا اذا خافت اياك الرضيع غيبة لانا س رجل وجد في بيته امرأة فوطئها و
قال غلبت انها امرأتى روى زفر عن أبي حنيفة ربح انه قال ان كان نهارا يحرم والنهار لا يحرم وبه اخذ الفقهاء للبر
رح وعن ابي حنيفة ربح في رواية اخرى عليه الحمد لكان اوها را قال زفر ونسبني ان يكون الجواب مفصلة
لم يكن امرأة تزفت ابدا لا يحرم وان زفت قبل ذلك لا يصدق رجل له على رجل دين فمات الطالب لم يولد الدين
الدين الى دارته قال محمد بن مسلمة ربح ارجوان يكون الدين يوم تقبى للطالب رجل له على رجل دين فمات الطالب ان الخرم
فمات فقال حبلته في حل وقال وميت منه الدين فاذا هو حي قال فبصر ربح يصير في حل وليس له ان حبلته
منه رجل عليه دين ونسي حتى مات قال شدا ورح النحان الدين عن بيع او فرض لا يؤخذ يوم تقبى والنحان غصباً
فهو ما هو رجل مات وله دين على الناس لم يربح وارثا قال ابو القاسم ربح يصدق المدين على صاحب الدين
دينه رجل مات وعليه دين ولم يمسلم المورث دينه فاكل ميراثه قال شدا ورح لا يؤخذ المورث ميراثه وان
علم المورث بدین المورث كان عليه ان يقضى دينه من تركه المورث وان قسى الابن بسب ما علم فانه لا يؤخذ به في
دار الآخرة وكذلك لو كانت ووفية ففسبها حتى مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة رجل له على رجل دين وسما في
الطريق فخرج المصوم عليها وقصده واخذ ماله فاحطى المدين صاحب المال دينه في تلك الحالة قال فبصرهم
لان بودى دينه ليس للطالب ان لا يأخذ وقال بقرية ابو الهيثم ربح غدى للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة
لمن كفى نفيس رجل نسلم الكفيل للكفول في المعازاة او في موضع لا يقدر الكفول له على استيفاء ربحه لا يصح نسلم

رجل له ارض خشف به نساءه حتى صار النهر في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينسب ذلك
 ربي وارفعه كان له ذلك وان اراد ان ينسب على نهر نساءه لم يكن له ذلك بل مرفى في الطريق الحديث قال ابن
 ابي شيبة رجع ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه باع المرو في الطريق احدث وان لم يسلم يجوز فيه المرو
 حتى يسلم اليه نسب وقال في غير ذلك من سبب الرجل ان يمر في ارض الغير اذ كان له طريق آخر وان لم يكن له طريق
 آخر فلا ان يمر فيها بالمعينة فاذا مضى عليه سبب ان يمر فيها وقال فيهم الحكاية لارض فردق او كروبة يسلم لاني
 يمر فيها لان المرو اذ كان في غير المرو لا يمر فيه صاحب الارض وعن بعض المشايخ رجع السد قال ربي في غير
 من اخصيصة رجع ان الرجل اذ مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يخل فيها المرو ورواه السراي فيها وان لم يكن
 لها حائط او حائل لا بأس بالمرو فيها وعن ابي القاسم رجع رجل خفي عليه الطريق فاراد ان يمشي في الارض
 المرو وقال يمشي فيها ولا يخطئ المرو ولا يغيب رجل رشح الماء في مسوق قال ابو بكر رجع لا رخصة فيه وان كان
 انبارا وقال ابو نصر البوسري رجع الناس بذلك فيسكن انبارا زيادة على ذلك لا يخل رجل برفق العين او القرب
 من طريق المسلمين قال ابو نصر رجع ان يقع في ايام الوصل فتسقى الطريق رجوت ان يكون تحت بئر له حائط او حائل
 عن طريق المسلمين وان اضر نوره بالمارة لا يسوء ذلك وان كان لا يضر فلا بأس رجل وعلى جميعه قال ابو حنيفة
 الحكاية البهية للوطي يقال له اذ بها وادحها وان لم تكن بهيمة لو على كان لصاحبها ان يذهبها الى الوطى البهية
 ثم يذهبها الى الوطى ورجح ان لم يكن ما كونه فالحكاية مما يוכל تريح ولا يجرق البهية اذ كانت مرسومة قال محمد
 رجع الناس بان يذهبها من غير ان يضر بها ورواها صاحب البهية اذ لم ينفق على البهية يوم ما لا تفاق عليها ويحذر
 ابي يوسف رجع انه يقال لصاحبها ان ترفع عليها اذ يسيها رجل فتسقى على السد قال في المسجدة الحجاج قال ابو نصر
 البهية رجع من اخرجهم عن المسجدة ارجوا ان يضر الله شيئا باخرجهم عن المسجدة وقال بعض العلماء رجع من نفسه في نفسه
 المسجدة رجع ثم نفسه في بعد ذلك يرين نفسا لم يكن كفارة ذلك نفس الواحد عن خلف رجع انه قال كنت
 فانيها اقل شهادة من نفسي على السد في المسجدة رجع في المسجدة رجع في المسجدة رجع في المسجدة رجع في المسجدة
 رجع الناس للمسجدة في نه المسجدة ولا يستاجر منه انحام وان كانت رجل خفي في خار قوم روى ان رستم
 انه يوم مر مسجدة ولا يمكن لقصان ورواه حائط المسجدة كذا كذا من مسجدة ولا يمكن لقصان ورواه حائط المسجدة

رجل ملكا له او غفر فيها سيرة النبيين ليعصيان ولا يوبوا بالتسوية ولا يبنوا راحا لطيف خيب خيب او خيب امرأة بذاك
الخصاب قال ابو يوسف ح لا بأس به ولا يفسد فيه والكنان الحجب قد غسل موضع الخشب بالباس بان يصب في
ذكر ابن ستم ح رجل غفر في غير ملكه بعد فن فيه بئلا قد فن غيره فانه لا يثيب العقر ولكن ليعين قيمة فخره حتى يغفر فيها
بغيره اخرى فيه فن فيها وعن ابى يوسف ح اذا دفن الميت في ارض غيره فغيره المالك ان شار المالك امر
باخراج الميت وان شار يسوي الارض فيزرع فوقها رجل ام نوما وسم له كاد يكون ذكر الحسن البصري رحمه الله
عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى عنهم انهم قالوا من ام نوما وسم له كاد يكون لا يجوز صلوة ترفوته
وقال ابو يوسف ح هذا اذا لم يكن الامام تحتها لاهية لفساد فيه والكنان بالباس بان يصب في
بذوران الناس وذرعه الاجل الامام قالوا انزل الحاصل من ذلك يكون لا رباب البذر او الم بطو البذر
الامام رجل وقعت له لف درهم في دار انسان وخاف انه لو علم صاحب الدار منه ولا يبر عليه بل يدخل داره
فيؤذنه قال ابن مقفل ح ينبغي ان يسلم بذاك اهل الصلاح والكنان ثمة اهل الصلاح فان لم يكن ثمة اهل الصلاح
ان امكنه ان يدخل وبأخذ ماله من غير ان يسلم به احد فعل بذاك وخاف على صاحب الدار فان لم يخف لايحل له
ان يدخل فيؤذنه بل يسلم صاحب الدار حتى ياذن له بالدخول ويخرج المال اليه رجل اتخذه في مئة درهم اسالم
يكن في القديم ويتغير في ضرر ذلك الى دار جاره قال الشيخ الامام ابو القاسم ح ان يئنه عن ذلك وعن ابى
روح اسكان الضرر بينا ظاهر الكنان ودورانه يوسن حاطط الجار فانه يمنع من ذلك رجل اراد ان يحبل داره مصطلا
ولم يكن في القديم وجاره يتضرر بذاك قال ابو القاسم ح الكنان وجبه الدواب حاطط الجار ليس له ان يئنه
والكنان حاذرا الى حاطط الجار له ان يئنه رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة القنم في سكة غير نافذة وبناؤيه
ابكر ان يتن سبعة ثمن ولا يامنون على الرعاة قال ابو القاسم ح ليس لغيره ان يئنه عن ذلك وعن ابى يوسف
ح رجل اتخذه داره سما وبدا خانه يتضرر الجار له ان يئنه عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام يشل دخان الجبر
سكة غير نافذة ربط احدكم على باب داره دابة واتخذ لها اربا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن غفر ح كل حارس
من اهل السكة ان يأخذه فيقفه لان بذه السكة كذا يستقيم والكنات السكة نافذة له ان يسك الدابة على دابة
بشرط سلامة ونسبني في جنابات الاسلار وفي الجنابات محال ابو حنيفة ح لا بأس للرجل ان يستفتح بجناح

[illegible]

ولا ينقطع به الحريد البعد ولا به البعيد الحريد ولا به البعيد البعد وينقطع به المرأة سبيد المرأة لان في المرأة
لا تختلف البدل وهو نصف ودية الرجل وفي البعد تختلف البدل فان الزوج في به البعد نصف قيمته ونصفه مختلفة
رابحيات بما دون بنفس شجاع وغير شجاع اما شجاع جسد عشر شجرة الحياضة وهي التي تحترق لشيء
يخرج منها شيء وهي خادشة والدائمة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدمع والدائمة وهي التي يخرج منها الدم
والباضة وهي التي تنفخ اللحم والملاحة وهي التي تنرق ولا تقطع والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى من اللحم ومن
المنظم جلد رقيقة والموضحة هي التي تفرغ اللحم والهاشمة هي التي تنشم العظم وتقطعه وهي التي تقطع العظم و
تخرج والدائمة هي التي تبلغ ام الراس والجلدة التي تكون فوق الدماغ والدائمة هي التي تخرج في الجلدة التي
تكون فوق الدماغ والباحقة هي التي تصل الى الجوف ففي الموضحة في العمد لغصاص في قولهم ولا نقصاص فيها سبيد
الموضحة في قولهم وتختلف الروايات فيما قبل الموضحة وذكر في الاصل انه يجب القصاص وروى الحسن عن ابي حنيفة
رح انه لا يجب قتل عمر بن عبد العزيز انه قال ما دون الموضحة حد وشس فيها حكومة العدل والواجب القصاص فيها
بعضها وجبية كاملة وبعضها وجب بعض الدية وبعضها وجب حكومة العدل واختلفوا في قس حكومة العدل
قال بعضهم نظر الى اغني عليه انه لو كان مملوكا لم تنقص من قيمته بهذا الحادثة تنقص عشر قيمة ففي الحريد سبيد
وعلى هذا الاعتبار في نصف وثلاث ونحو ذلك وقال بعضهم نظر الى ما يحتاج اليه في هذا من نفقة واحدة فطفي
حكومة العدل وقال بعضهم نظر الى ادنى جرعة لها اثر شس مقدار وهي الموضحة فان كانت هذه الجرعة نصف الموضحة
يجب فيها نصف اثر الموضحة قالوا واغنى على الاداء والنجابة بما دون بنفس على نوعين منها ما وجب القصاص
ومنها ما وجب المال فانما منها ما لا يوجب قصاص عند الاداء في نفقة رجل قطع لسان انسان وذكر في
الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكلى وان قطع بعض اللسان
الكلية يجب فيها الدية وان شس بعض الكلام دون السيف شس دية اللسان على الحروف التي تنطق باللسان
الدية بقدر ما فات والحادثة النجاسة فيما دون بنفس خطأ بعضها وجبية كاملة وبعضها لا وجبية كاملة ولا
نقصا ففي الدائمة والدائمة والباضة والملاحة والسحاق الحادثة خطأ فيها حكومة العدل وفي الموضحة نصف
عشر الدية اذا كانت خطأ وفي المقتلة عشر الدية نصف وروى كذلك في الهاشمة وفي الائمة ثلث الدية وفي النجاسة

ثلث الدية اذا وصل الى الحرف ولم ينفذ وراثة من قد من ورثه فيها ثلث الدية ان كانت عدا كمن سب
 ماله وان كانت عدا فلي عائلته وموضع الجماعة بابين الدية والعامة ولو خرج مرفوعة صدره يجمع ويصير كمن سب
 المرفوعة في المرفوعة ودية النفس في النفس ويصير لا يدخل فيه ارض المرفوعة ولو خرج مرفوعة قد سب مائة مائة يجمع
 عشر ويدخل فيه ارض المرفوعة وتواوحد بالعام ضرب اخرى الى جنبها ما كلفنا حتى ما زاد حقه فها هو فحقا
 يوجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية وان اخرجته قد سب عطفه كان عليه دية النفس لا جمل تعقل ويدخل فيه مائة
 المرفوعة وفي شعر الراس واللحية اذا ذبح لم يثبت دية النفس وان حلق كجدة انسان سب فيها دون حجره
 حكومته عدل وكذا لك في كحة الكرش اذا كانت لشعر وطافات منفردة وان سهرت ادى رقيقة فيها دية الكحة
 سهرت على الذنن لا بشعر فيها وان حلق الشارب فلم يثبت كحة حكومته عدل في قطع الالف من العلم دية النفس
 وكذا لك اذا قطع الاربع من الالف وان قطع النصف قصته الالف والقصاص فيه ودية النفس ولو سب
 نصف رجل ولم يحد خمرا يوجب لاثنتين فيه حكومته عدل وفي بعض الروايات فيها الدية وذا الشتم عشرة دية
 السبع وفي قطع كل ذكر دية كالمه وكذا لك الحشفة وحدها وان ضرب على الظهر فطانت منفعة الجماع او صادر
 احده بحد دية النفس ولو طعن بربع او غيره في البرزخ لم يستمسك الطعام في جوفه فدية كالمه وكذا لك لو
 ضرب نفس لوله ولا يستمسك البول فيها الدية وان افتر امرأة ولا تستمسك البول فيها الدية وان كانت تستمسك
 على جالفة بحسبه فيها ثلث الدية وفي الغيبين والجايبين وشقيتين وثدى المرأة وطيتها الدية وكذا لك في الزنا
 بالرجلين والاذنين والجبين والامستين اذا لم يمت على عظم الورك ثم فان بقى من اللحم شبر عصبه حكومته عدل
 الا شقيتين الدية وفي احداهما نصف الدية وفي اربعة الالف حكومته عدل وفي استنار العينين الدية وفي كل شبر
 ربع الدية وفي اصابع اليدين الدية وكذا لك في اصابع الرجلين وفي اصابع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر
 الدية الا الاصابع وفي كل مفصل ثمن الاصابع نصف عشر الدية وفي كل سس نصف عشر الدية فان كانت الاستنار
 اثنين وثلاثين مذهب لكل فيها دية وثلاثة اقسام الدية ودية النفس تحب على العامة وكذا لك دية العقل
 ويصير درهم والكلام والدرق والارامل والحكة بشعر الراس واللحية والاوين والجايبين والامستين
 واليدنين والرجلين وطحن المرأة ولا تضار اذا لم يستمسك البول او افلح وفي الحشفة المار ان يشقن والا

والأشبعين والخبين والاشمين واللسان والعوج والوجه وقطع فزع المرأة اذا مضى الرجل او ضرب على ظهره لقطع
ماؤه ففي جميع ذلك بية كالماء اذا كانت خطا وان قطع نصف الذكر فلا نقصا فيه ولا نقصا في الشجر اي شجرة
كان وقبها بحب النقصا لا يتغير المساواة بين النقصا في الشجر والكبر في قطع الطويل بالنقصا وبالكبير بالنقصا
واذا شج رجل رجلا موثقه عند استئصاله نقصا من الموضع الذي وقع الفعل الاول والثاني الشجرة الاولى
مقدم الراس او كثره او وسطه فيبقى منه في ذلك الموضع في غيره ولو كسر انسان من الاصل عند امو
نزع من الاصل بحب النقصا وكذا اذا قلعه قال بعض العلماء يوفى سنة المبر الى ان ينتهي الى اللحم فيقطع
ما سواه وان كسر بعض لسان ولم يسود الباقي بحب النقصا فيقطع قدر ما كسر بالمبر وان كسر بعض لسان واستوفى
لا يحب النقصا فان قال الخبي عليه ما شئت من النقصا في الكسر وانك ما سواه لا يكون لذلك في ظاهر الروايات
اذا كسر لسان النقصا فيه ولو ضرب بين انسان فخرج منظره ولا فان سقطت لا ينظر حولا الا ان يكون مصيبا فينظر
حولا لان من ابلغ في الغيب الا ما رواه وسن يهني غيب فينظر حولا ان لم يمت كان عليه ارشها وقال الحسن
رجل بحب حكومة عدل وبه اخذ فقهاء المذهب وروى عن راس شارب غيب ايض لاشي عليه في قول المجتهد
وقال صاحباه رج فبر حكومة عدل وبه اخذ فقهاء المذهب وروى عن راس شارب حكومة عدل وان شج موثقه
فبرأت وثبت عليه شجر حتى لا يرى موضع الشجرة قال ابو حنيفة رج لاشي عليه وقال محمد رج عليه ارجه طبيب
فان كان الرجل اصلي فضر على راسه مقدار الموضع كان عليه ارش الشجرة وروى عن الموضع وكذا الموضع
كان عليه ارش الشجرة وروى عن الشجرة اذا قطع يد رجل عند اخي حرج النقصا فيقطع يد الناطع باكله او طما فيه
حتى يقطع حتى نقصا لا يستقل الى الارض وروى عن النقصا في نقصا رجل آخر او في ستره كان على من عليه
نقصا الا ان كان صاحب النقصا الاول وروى عن رجلين عند اخيه حرجه ما وفض كان للآخر بية اليد ولو
جارا جميعا فما قطع يمينه لما كان عليه نصف اليد لما وروى عن رجلين عند اخيه حرجه ما وفض كان للآخر بية اليد ولو
ولو قطع يمين رجلين ففقدوا النقصا لما بالقطع وبخمس الاف درهم ففقد خمسة الاف درهم ثم عفا احداهما كان
لذي لم يلف النقصا وخمسائة درهم تمام بية يده واذا قطع اليد ان كان عليه حكومة عدل وكذا في قطع الرجل
الرجل حكومت عدل ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه في النقصا الاصل بية اليد وفي نصف الساعد حكومت

عدل وقرطيب انظار البدين والراجلين وحي الحسن عن ابى حنيفة ربح انه لا تقاس فيه وفيه حكومته عدل في حكمه
عظام من ساعد او ساق او ذراع او غيره فيه حكومته عدل وفي قطع الذكر عدا من الاصل تقاسم وان قطع من
فلا تقاسم فيه نهاني ذكر الفحل نهاني ذكر النخس ونهيس حكومته عدل وفي ذكر المولود ان تحرك بحسب التقاسم في
عدا والدية النكاح خطأ وان لم تحرك كان فيه حكومته عدل ولا تقاسم في قطع اللسان بربح الدية في لسان
العيسى اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومته عدل وان تقاضى العيسى عدا النكاح له بصرفه كان فيه التقاسم
في النكاح خطأ وفيه الدية ولا تقاسم في عين الاحول ولا في مرفوعة الاضلع الذي ذهب شعره الا ان يكون في
كذلك وفي بحة مبهمة في قياس قول ابى حنيفة ربح يحجب بانقص مبهمة وان حلق الراس واللحية من رجل او النبا
يرجل سنة فان لم ينبت يحب الدية في الراس واللحية والشارب يسر من اللحية وفيه حكومته عدل فان اجل
الرأس واللحية مات الحلي عليه قبل التحمل وقبل النبات لا يشتر عليه في قول ابى حنيفة ربح وقال صاحباه ربح
فيه حكومته عدل وفي لسان الاخرس حكومته عدل واذا قطع نصف العيسى من اصل العظم عدا كان عليه تقاسم في
قول ابى يوسف كان يحب اليك او لا يحب وفي الخطا الدية وان تقاضى العيسى قبل ان يغير كان فيه حكومته عدل
واذا وقع امرأة وهي بكر فسقطت وذهبت عذرتها كان عليه مهر مثلها ولو ضرب من انسان فخر كفاجل
افضر او عمر كجبة لهن خمسمائة وان امغر فخلت المتاع فيه وصحح انه لا يجيب شي وان اسروا كجبة لهن
اذا ماتت شفوة لهن وان لم تقب الا انه من الاسنان التي تتر حتى ماتت جالدة فذلك فان لم يكن جوار
منها فيه رواه ابنان وصحح انه لا يجيب شي وفي سن الملك اذا مهنر يحب حكومته العدل في قول ابى حنيفة
ربح وقال صاحباه ربح في الاصغر ليحب حكومته العدل في اكله وان قطع سن بالغ فثبت له شي عليه
ووزن من رجل فانزعه المزمع سنة من الفانق تقاسم ما تم فثبت من الاول كان على الفانق الاول
خمسائة لانه لا ثبت من الاول فيمن ان التقاسم لم يكن ورويت سنة سموجا كان فيه حكومته العدل وفي
ثبت نصف لهن كان عليه نصف ارشها ولو قطع سن رجل او قطع اذنه فثبت المقلوع خمسة اذنه
القطع والقطع يحب ارش لهن وثمان الاذن على ما تله الجاني النكاح خطأ لانه لا يعود كما كان حتى يرماد
الضمان وروى يدرجل فان شرب صاحب اليد به فقطع سن العاض لا ضمان عليه في قول ابى حنيفة وروى

وقال ابن ابي ليلى عليه ربه حسن العارض ووقع ذراع رجل وجذب من فيه فمسطع لعنن سنان العارض
 وزد سب كم ذراع الخبي عليه قال محمد بن عبد الله الفين الانسان ويقين العارض ارشش ذراع الخبي عليه ولو ثبت
 بثوب انسان فحذب صاحب الثوب ثوبه فحرق الثوب كان على الثوب ثوب نصف ضمان الثوب ولو جذب له ثوب
 في ثوبين نصف ضمان ولو تنازع رجلان في رجل واحد وكل واحد منهما احد طرفي يخذلان فجار رجل ووضع سكين
 على الوسط وقطع الرجل فمسطع كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع الا نقصاص ولا الية لانه قصد الصلح
 دون الهلاك رجل شجر رجلا موصوخته مستر حبة من الجهد الى نقصا او من الاذن عدا فالحكمان راسا سوار كان
 ان يقيض من اى جانب شارب لكن بعد ارضته والحكمان راسا احد هاتين تحير المشجور ان شارح من
 شجرة من اى جانب شارب والحكمان راس الشارب انظم وان شارح شجرة الارشش ولو قطع اربع رجل من الفضل فمسطع
 باقى من كلف يحجب النقصان والحكمان لقطع من غير مفصل فلا نقصان فيه عند اى حنفية رجل ضرب من
 رجل فاصد وجار آخر وزرعها كان على الاول ارشش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب من ثوب
 فاصد حسن الجاني سواد او صغراء او حرار او فضرار كان الخبي عليه بالخيار ان شارح ضمنه الارشش ان شارب
 استمر نقصان ناقصا رجل كسر رجل من رجل يربى سن الكاسر مثل سن الكسير فذكر ابن رستم ان كسير
 الكاسر ولا يبر فيه بصر والكبير بل يكون على قدر ما كسر وكذا لك لو قطع اذن انسان واذن القاطع اطول او قطع
 يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع رجل رجل عيب مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجلا من جانب اليد لمقطع
 كان على الجاني ما ينقص من قيمته مقطوع اليد لانه اتما فسيحجب عليه ضمان ما ينقص ولا يجب الارشش المقدر للرجل
 وان قطع الرجل لاسن جانب اليد لمقطع كان عليه نصف قيمة اليد لمقطع عيبه ولو كان العيب مقطوعا اليد فمقطع
 انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمة مقطوع اليد كذا البيان اذا قطع يده قبل ان يسلم
 الى الشتر يسقط نصف الثمن عن الشتر ولو كان العيب مقطوعا اليد قبل بيع قطع اليد يده الاخرى قبل تسليم
 يسقط عن الشتر قدر ما ينقص من قيمة مقطوع اليد ان اتقص الثلث يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان
 قطع اليد ثمين فاقطع غير مضمونة بيمين يحجب عيبها بيمين الاخرى ما ينقص من قيمة مقطوعة بيمين رجل فاقطع رجل عدا قال محمد بن كاسر فمقطع
 نقصان في اليدين سواد واحدة او ضرب بيمين رجل فذهب البصر فمقتبص المصلحة كان فيه نقصان في الاخرى

وحررتي ستهنبا برهناس ما وكرنى الكتاب فوجد النار على المرأة فمى لقتيل ثم يقرب من العيين التي بربره لقصاص
 ويجعل على وجهه ويند الاخرى خرقة فاذا سالت ماخرته تم لهناس وكيك غرة ومن مجسوع اذا انفا مير
 اهل فبرلان لقتيل بئله وعن الحسن ربح اذا انفا امين العيني من رجل وليس من انفا في ذكسبة ومبنة
 صحيح يقتل لمن سبب العيني ويرك الملى ومن الحسن ربح اذا انفا من رجل وكانت مينة حرة والا ان ذك
 لا يضر بغيره ولا ينفق منه سببها نفقاها انسان عند القتل منه وان كان الحول شديد البصر بغيره ففقات
 كان فيها مكرمة عدل ولو كان من انفا في شديد الحول بغيره ففقات عينا ليس بها حول كان الخبي مائة
 شارة اقص ورمى الفسان وان شاء منه نصف الدية في الا رجل فقا من صبر ساعة ولله العبد ايام
 انفا لى انفا لم يجر البينة التي فقاتها او قال لا علم بغيره الا علم بغيره كان الحول قول انفا في وعلة حكمه
 عدل ولو شهد شاهدان اياها كانت صحته لم يباعه وكان بعزبها كان يلية نصف دية نفس رجل ضرب
 من انسان ما كثر الضارب في باب البصر والعين فائة قال بعضهم اذا جبر رجلان من اهل مسلم انه قد ذهب لغيره
 برضه لغيره ما قال محمد بن سفيان ربح يقيم المضروب يستقبل خمس مستورة العبد ان يمت عبته علم ان لغيره
 فانه وان لم يرب علم انه ذهب لغيره وذكرنا فاطنى ربح ان ضمان العيين على مراتب ثلثة احد بيان يكون
 نصف سمل الذات وهو الاوى في الحول نصف الدية وفي الملوكة نصف القيمة والثانية ان يكون في
 احد الجارين رجل الدات كالجرائم التي يجل عليها ويرك نحو الفرس والابل والبقرة والحمار والفضل والثالثة ان
 يكون الرقيب في احدى العيين ان ينفق من قيمته كانشاة ويكلب والسنور والبطير وغير ذلك قال ابو
 ربح في غير الردون والابل والحمار والفضل والبقرة وكذا في عين بقرة الحمارة ورجل الجار ربع القيمة وكذا في
 عين البصيل الخمس في احدى عيني انشاء والحمل والبطير والكلب والسنور ينفق من قيمته وقال ابو يوسف
 ربح عليه لقتيل من يبيع البهايم باب القتل في اباب فصول فصل فمن يقتل قصاصا
 فمن لا يقتل وفصل في الآدمية فوجب القصاص فصل في استوفى الماله اول
 يقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا والمملوك بالانثى والانثى بالمملوك عندنا فبالعقل والمسلم والمسلم بالمدى ولا يقتل
 انسانا يقتل الابن بالبصر ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجد وان ملاوا الجدة وان علت من قبل

الاباء والاهبات لا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد بالوالد وان سفل ولا الاجداد والجدات ولا
 علوا ولا يقتل الجسد بمزاج ولا يقتل المؤمن بسيف ملك كذا ومقتله يقتل ايضاً ويسلم الاطراف بالمرض
 من اقتض الاطراف صدقة او منى كالاشل ونحوه والقاتل بالخبر ولا يقتل المجنون بالقاتل ولو جرح القاتل لم يقتل
 وكذا شامخ في النوا وانه لا يقتل ويقلب الا ولو جرح القاتل بعد ما قضي القاضى بالقتصاص ووقع الى القوب
 يقتل وروى الحسن عن ابن جنيح ربح انه يقتل على كل حال ويقتل الجرح بالجماعة كقتل احدى الايدي من يقتل
 شريك المال ويقتل الجماعة بالواحد الا ان لا يوجب القصاص اذا حصل القتل عمداً بآلة جارية كالسيف
 والسكن والرمح والسهم حديد كانت الآلة او غير حديد كالنوفج لم يوجب القصاص والرمح الذي لا يمسك
 ان يكون محدداً والجرح والعمود ونشابة وسهم الذي لا يقتل فيه اذا رماه فاصابه فخرجه او ضرب به بعد حديد
 وبالشبه بالحديد كالنحاس والشبه والرمح والرمح والسهم القصة اذا ضرب به فخرجه او شق البطنة بخشب محدداً
 رماه بسجدة لشف درهم فخرجه او لم يخرجه فمات من ذلك يقتل وكذا النوفج بسجدة خمسين او عشرة او خمسة لم يكن
 تذوون خمسة يقتل به جرحه او لم يخرجه فخرجه او لم يخرجه في جبايات الحسن حمد الله وان ضربه بالسهل فمات
 قتل وان ضرب بالابرة سقطت او بالشبه الابرة فمات لا يجب القصاص وذكر في الاصل اذا ضرب به بحديد لا
 حد له كسجدة البزقان والعمود يجب القصاص وان لم يخرجه وروى الطحاوي عن ابن جنيح ربح لا يجب القصاص اذا لم
 يخرجه كالنوفج بالسهل كالبزقان وكذا النوفج لا يجب القصاص في قول ابن جنيح ربح وفي ظاهر الرواية في
 الحديد وبالشبه بالحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لو جرح القصاص ولو احرق بالدار عمداً لا يجب القصاص
 ولو اتقاه في النار فمات من ساعته لا قصاص فيه في قول ابن جنيح ربح وفي قول صاحب ربح يجب القصاص
 اذا كان لا يتخلص منه غالباً وكذا لو اتقاه من جبل او سطح فهو على هذا الخلاف ولو اتقاه في النار ثم اخرج وت
 لا ينش فمات يا ايا لم يزل صاحب فمات في مات قتل وان كان بجرحي وبسبب ثم مات لم يقتل وفي الجرح ولو
 ارجل او اتقاه في الجرح فمات من غرق كالقائه تجب الدية في قول ابن جنيح ربح ولو سب ساعته ثم غرق لا يجب
 شيئاً لانه غرق بجرحه وفي الاول غرق بطرقة في الماء ولو شق رجلاً لا يقتل الا اذا كان الرجل غرقاً فمات وما
 غرق غير واحد فقتل بسياسة ولو سقاها صاحب مات فهو على وجهين ان وقع اليه سم حتى اكل ولم يعلم

فمات في نفسا من يد ولاوية لكن بحسب ويلز و قوا و جرح و الجراح الحجب الدية على عاقلة وان دفع الرب في
شرب فشر بامات الحجب الدية انه شرب في قتل حاله ان الدافع قد عذبه فلا يحجب فيه الا الشرب وما استنتجا
اخوان لاب ام قتل احد ما اياها عمدا او الاخر اسيار وى عن الى بوسفح ان قال لا تقصا على جرحه
منها وعلى كل واحد منها ودية قتله في ثلث سنين اذ لم يكن القتلين وادرت سواها رجل قال فمات
فلما باسيف فقتله قال ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا رجل قال فمات فلما باسيف عمدا ولا ادرك
انه مات منها وكنه مات فقال على قتل بل مات بفرك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها وكنه
نشته او ضرب رجل اخر فمات بالعضا فقال المولى بل مات بفرك كان القول قول الضارب عليه نصف الدية
رجل جرح رجلا جرحه عمدا او جرح اخر جرحه عمدا ثم صال الجرح احد هامين الجرح وياخذ ثمنه بـ
مال ثم مات منها جميعا كان للمولى ان يقتل الذي لم يصلح رجل ضرب من انسان فمات فاجله انما في
سنة بخاري السنة ودية سقط سنة فقال المضر وبسقط من ضربك وقال الضارب من ضربك على آخره
وقول قول المضر وبان جازله سنة كان القول قول الضارب رجل قتل رجلا عمدا وهو في الشرب بعد فـ
او قتل به فقال اذا كان مسلم انه لا يعيش منه رجل ضرب رجلا الجرح بسيف فلما جرحه
قال ابو حنيفة روح دية المقتول بالعضا تكون على عاقلة ولا ودية للمقتول بسيف لان حقه كان في القصاص
قد مات فانه رجل راى رجلا زنى بامرأته او بامرأة رجل اخر وهو محض فصلح به فلم يهرب لم يمنع عن الزنا
لهذا الرجل قتل فان قتله لا تقصا عليه وكنه لك رجل راى رجلا يسرق الف فصلح به فلم يهرب او راى رجلا
ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصلح به ولم يهرب هل لقتله ولا تقصا عليه وكنه لك الرجل
يقتل فاطع الطريق هل قتل ولا تقصا عليه رجلا ان اجتماعي قتل رجل عمدا ولم يحجب القصاص على احد ما كان حجب
او شارك الاب في قتل ولد له لا يحجب القصاص على الشريك وكنه ايحجر اما قتل مع الجثرون والبل في مع الصغير وكنه
ايحجر ولسع والا جنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها او انما على روح الامة سلم قتل منة او منة
لا تقصا عليه وكنه اسلم اذا قتل مسلما وفساد وادار الحرب بايمان لا يحجب القصاص عنه او لو قتل اسلم
مسلماني وادار الحرب لا يحجب القصاص عنه اسلم ولا ودية في قول ابو حنيفة روح وقال ما عابه روح عليه الدية في

قال واذا شبه الشجر على رجل بالزنا والافصان تركي الشجر ونجسه الطافي ليرمى به بعدا وبعدا ثم قطع رجل عمدا
 عليه رجل قتل عمدا فنفى بعض ورثته عن القاتل ثم تركه باقي الورثة ان يعلموا ان محو بعض لم يقطع القصاص ليرمى القود
 وان لم يعلموا بهذا الحكم لا فهو عليهم وان علموا بانهم رجل حبس انفسا او طين عليه ابواب من مات جوعا قال محمد
 ربح ينافي الرجل ويحبب الدية على ما قلته رجل قال لا خير فيك في انفسك او بالف فقله كان عليه القصاص وان
 قال امكنني فقله كان عليه الدية ولو قال اقبل الى فقله كان على القاتل دية لانه وان قال اقطع يد فقله
 يده كان عليه القصاص رجل شج رجلا موصرا بالصاعدا يجب القصاص بالوصف فان مات منها لا يجب القصاص
 ولو شتم رجلا بالحد لا يجب القصاص في الهاتمة فان مات منها يجب القصاص لغيره ولو جرح رجلا بالحد
 فمات لا يجب القصاص ولو شج رجلا موصرا بالحد لا يجب القصاص فان مات منها القاتل يده والله اعلم بالصواب
فصل فيمن يستوفى في القصاص لا يشترط اشتداد القصاص لانه ينضم في النفس وان
 يستوفى فيما دون النفس وله ان يقتل عنها وليس للموتى ان يستوفى القصاص في النفس وله ان يستوفى القصاص
 فيما دون النفس وله ان يصالح فيما دون النفس ويختلف الروايات في الصلح عن النفس ذكر في الجامع الصغير
 له ذلك وذكر في الصلح عن النفس انه ليس له ذلك اما الظاهر ذكر في بعض الروايات عن محمد بن ابي القاسم
 لا يستوفى القصاص للصغير لان النفس ولا فيما دون النفس ولا يصالح وذكر في الصلح اذ قل رجل لا حول ولا قوة الا بالله
 ان يقتله وله ان يصالح ليس له ان يغتوا ويستوفى القصاص من يستوفى ميراثه على من القن فيه تعالى يدخل فيه الزرع
 والروث وكذا الدية وليس لبعض الورثة اشتداد القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجمعوا وليس لهم ولا احد منهم ان يرضوا
 باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان الكبار ولاية استيفاء القصاص قبل صغاريهم
 قول الجعفي رحمه الله في قول معاوية بن النخعي رحمه الله ليس لهم ذلك حتى يرضوا باستيفاء القصاص فلو كان
 الاستيفاء الى المولى ولو كان البعدين الرجلين او ثلثة قولانية الاستيفاء لهم بمبا لا يبرء بها احد ثم فان غصا
 بهم فغلبت حتى الباقين بالا اى القيمة كما ينقلب في البحر الى الدية ولو صلح احد الورثة مولى لعبه على مال جاز
 الصلح ويحبب القاتل بالشرط في الصلح في مال ولو قتل رجلا ان رجلا فنيا المولى عن سبهم ما كان له ان يقتل الاثر
 بركه اذ قتل رجل جليس فغصا احد مولى المقتولين فلو كان الاخران قتله ولو كان في ورثة المقتول ولد للقاتل

ولد ولد وان منفل لعل انفسا وحب الميزه والقرى المديروا ولد ولد وولد ما ستهيفار انفسا كاسته
 اعز وورقيل المكاتب من لم يرك ما ولد ولد ولد ستهيفار انفسا وستمق ليعن اذا قبل ما ولد ولد ولد
 فتمق انه وحب انفسا في قول انجيه روح اذا قبل المكاتب ترك ومارا وورثه اخرى سوى المولى
 وحب انفسا بمكانه المستر وان اجتمع المولى وادوات على ستهيفار انفسا لا يقبل انما ان قبل اخا
 المستر ليس بمولود وان قبل المكاتب ترك ومارا وليس له وارث سوى المولى وحب انفسا في قول
 والى يوسف روح المولود وقال محمد روح المستر المولى وهو رواية عن ابى يوسف ورواية عن عبد الحنان قبل المكاتب
 واد الحنان المكاتب ترك ومارا يبدل الكفاية ولد وارث آخر سوى المولى لا يكون لمولى المكاتب ستهيفار
 انفسا اجماعا وان مات عاجزا كان مولود ستهيفار انفسا اجماعا وان مات عن ومارا وليس له وارث
 سوى المولى كان مولود حتى ستهيفار انفسا في قول انجيه روح وديال محمد ليس له ذلك وحب المستر
 اذا قبل عمه عند ابى جبر السمران اجاز ليس تحت اجاز سواد ان المستر انفسا وان يقبل ليس له
 يرك كان ستهيفار انفسا الى الابل وديال ابو يوسف روح اذا يقبل المستر ليس له البائع فبه ليس له
 انفسا وورقيل عبد الرحمن عند المرحوم لا يفر واحد بها انفسا فان اجتمع كان ستهيفار انفسا الى
 المرحوم وحب المستر اذا قبل عند المرحوم قبل ان يملك يمينه فبه ليس له وحب المستر اذا قبل عند المرحوم
 وحب المستر اذا قبل عند المرحوم وورقيل المستر ليس له البائع فبه ليس له البائع فبه ليس له
 المستر وركان الحجار البائع فضل عند المستر غير البائع ان شاراه انما انما فبقوله وان شاراه فبه ليس له
 تيمنه وحب انفسا للمستر وحب المستر اذا قبل عند المرحوم ان احتار الاك فتمق انما
 انفسا للمرحوم وحب المستر اذا قبل عند المرحوم وحب المستر اذا قبل عند المرحوم وحب المستر اذا قبل عند المرحوم
 اجماعا على انفسا مطلق حق المرحوم لا يملك منه والمستر فيه الاخر وركا وحب المستر اذا قبل عند المرحوم
 المرحوم له الوصية وندوات المرحوم ترك وادناه وادناه ان المستر قبل موت المرحوم وحب المستر اذا قبل عند المرحوم
 ستهيفار انفسا وان اتفقا ان المرحوم مات بولام قبل المستر لا يكون له احد ما ستهيفار انفسا بمكانه
 لانه قبل القبر لا يركل في ملك المرحوم ولا يركل الارث انما فبه ليس له ان قبل المرحوم له الوصية كان

على القائل فية العبد وان رد الوصية كان فية العبد لو رثه الموصي واذا قبل الرجل عبدا او مبرره او ام ولد له فاما
يعز ولا يجب القصاص ولا الدية **فصل في نقتل الذي يوجب الدية** تقتل ثلثة عمدا وخطا
وشبه العمدا فاما قتل من ضرب بالسلح كاسيف وسكين او حديد او غيره المجدد من غير الحجة فية يجب القصاص ولا يجب
الكفارة على القائل وخطا فاما ان يصرح قاتلا او قصد ان يرمي حيا او مريضا فاما ما يسمي
فية الكفارة على القائل والدية على عاقلة واما شبه العمدة فاما ان يصرح قاتلا بغير سلح كالسوط او الحجر او الكوفة
والعصا فية الدية المثلثة على عاقلة وعليه الكفارة من بدل او جل حرافه في يد رجلين تجاوبان فاقطع
او اجل وسقطا واما قال ابو يوسف ان سقطا سلقين على قفاهما فدمهما بذر فلا دية لاحدهما على الآخر
لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع
صاحبه وان سقطا احدهما مستلقيا والآخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة ليستق ولا يشترط
لانه مات بفعل نفسه وان قطع اجنبى هذا اجل فوقع على قفاهما واما الايضمان شيئا والضم القاطع وتبها ودية اجل
وتوقع على وجههما قال محمد بن الحسن ان يكون من قطع اجل وان وقع على قفاهما وذكر ابن رستم ان دية
على قاطع اجل ولو سقطا الفارسان قتل يجب الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر وكذا لو كانا ماشين فاعطى
او قارب راكب خلف سائر فسد فوطب الجاني لا ضمان على السائر ولو عطب السائر فضا على من جاز خلفه وكذا
في السيفين وكون رابحين مستقبلتا وسقطتا فوطب احداهما وكل واحد منهما سالت فضا ان السيفين على الآخر
وكون فارسين احداهما يسر الآخر وقصا رجلين احداهما يشي والآخر وقصا فاعطى السائر ولا يشي
الكفارة رجل ضرب باصبعه في الطريق كخسبه واصبعه انما قال في الجرح وان لم يكره في الجرح في الطريق يجب الكفارة
على الماشي ولا كفارة على النائم اذا وقع ذلك في نفسه لان النائم ليس بفاعل وذكرنا انما طعن في ان النائم يرض
من الماشي ولا يرض الماشي من النائم اذا كانا وارثين بيلان سد الشجرة فوقعتم عليها واما فاعلى عاقلة لكل واحد منهما
نصف دية الآخر ودية احداهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية رجل وقع سكرانا الى صبي وضرب الصبي نفسه او غيره
فيرون الدافع لا الضمن الدافع شيئا وفي جبايات الحسن ان قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي ودية القاتل
ثم يرض عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية رجل ضرب لده صغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رخص الضمن الدية عليه

كفارة وقال ابو يوسف الكفاية عليه وروى عن الربابون والده لانهم على اللوديب عليه الكفارة وقال غيره
 الكفارة عليه وكذلك قال ابو يوسف ربح رجل ثوباً من ثوب في اديب فأتى ابا يوسف ربح عليه الثوب والكفاية
 رجل رأى صبياً على مائدة ونحوه ففصل به الرجل وقال لا تقطع فرقة الصبي ومات لا يفهم الرجل القائل فمروا
 لوف فرقة الصبي ومات يفهم القائل وبنه جراح امر صبياً ففصل رجل ففصله كان على مائدة ليس له اليد ثم ربح مائدة
 الصبي على مائدة الامر علم الصبي بالامر ولم يسلم وذكر في المستحق رجل اعطى صبياً عضداً وشيئاً من سلاح وقال
 لي فخطب الصبي بملك صديقه الصبي على مائدة الدار فمروا في سلاح الى مصر ولم يقل مسك في فخطب الصبي بملك
 خلف الشاخ ربح الصديقه وروى عن صبياً بقتل انسان ففصله وجب اليد على مائدة القائل فمروا بربح مائدة الصبي
 مائدة الامر وروى عن صبياً باننا نقل شخص فقتل المأمور لا يفهم الصبي الامر وروى عن مائة كان النصفان
 القائل ولا يسر على الامر ولان ابنا امر صبياً بجرق مال انسان او يقتل وابنه فقتل في مال الصبي ثم ربح
 على الامر ولان عبد ابنا امر صبياً بجرق قرب انسان او ربح مائة في حاجه فخطب الصبي قال ابو يوسف ربح
 يفهم الامر وروى عن رجل فقتل الصبي الامر وفي الروايات ولان عبد ابنا امر عبد اسك فقتل رجل او كان
 الامر مائة والمأمور صير فقتل بربح على الامر الا ان حق الامر بعد ذلك ولان صبياً امر عبد بغيره فقتل
 فقتل الصبي فمن الصبي ثم ربح حبيب على سبب الامر منها وان عتق الامر ولان رجلاً قال صبياً فمروا بربح
 ما نقص لي ثماراً حصداً الصبي وسقط ذلك كان على مائدة الامر وبه الصبي وكذا امره رجل شرب او خطب وروى
 الصبي بربحه الشاخ لم يقل لي فقتل الصبي ذلك فخطب خلفه في الشاخ ربح وخطب ان يفهم سره قال
 اني فقتل فقتل رجل صبياً بربحه من بده الله في الاب مسك في مات الصبي قال ابو يوسف ربح في الصبي على الجواب
 والده وان جنداه حتى مات كانت وبه عيلاً ولابنه والده رجل كثر وكذا يفهم في تعظيم القرآن ومات
 ابو يوسف ربح من الروايات ولابنه قال ابو يوسف ربح برثه والده ولا يفهم وان ضرب بملك باذن والده ولا يفهم
 وان ضرب امرته في البطح وماتت فمن اجل ما عدا الله القائل انه فخطب ما عدا على رجل فقتل الله كانت اليد
 الى القائل بربحه المقتول وروى عن القائل بالمره وادى الى المقتول الخطأ لا شيء فمروا بربح المقتول وروى عن ابو يوسف
 وجوب اليد في اوجين صبياً رجل في بامره فمروا بربحها باذن ما كان عليه اوشى الرجل في مال بربحه يشبه المقتول

في النصفان ثلثة عمد وخطا وشبهه عمد في العمد المحض اذا جرت الربة في النفس وفيما دون النفس يكون في مال الجاني
 الا ان دية النفس او جزء منها يجب في ثلث سنين وفي الخطا في النفس وفيما دون النفس يكون على العاقلة الا ان يكون
 الموجب ودون ارش الموصحة يجب في مال الجاني وكذا وجب النصفان باقرار القاتل وفي شبه العمد في النفس بحسب الربة
 على عاقلة الجاني وفي ما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ الوجب دية كانه رجل زني بامرأة فاقضاها كان
 عليه الدية في ما دون رواية الاصل وفي الجراح الصغير يكون على العاقلة ولو ان ال عذرة جنسية بحر او نحوه كان عليه
 مهر شلها وورع بكر جنسية سقطت فوجب عذرتها كان المهر في ما لا يشبه العمد وعليه التعزير الباق كانت
 المرأة كبيرة او صغيرة ولو وقع امرته قبل الدخول بها فوجب عذرتها ثم طلعا قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر
 لقول الجعفيقة روح واحد في الروايتين عن ابي يوسف روح واحد في الروايتين عن ابي حنيفة روح
 عليه جميع المهر ولو وقع امرأة جنسية قد سببت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها على عن ابي حنيفة روح واحد في الروايتين عن ابي حنيفة روح
 روح ان عليه مهران مهر الدخول بحكم النكاح ومهر بارائه العذرة بالذوق ولو ان كرهت بكر اخرى فزالت عذرتها
 قال محمد روح على الدافعة مهر مثل الاخرى ولو وطئ جارية انسان شبهته وانكحها بها على قول بصيرة ومحمد روح بغير
 مهر شلها فخير بكر والى نقصان البكارة ايها كان اكثر نجية فكذلك وبمثل الاصل في الاكثر ولو ان حبسا جنسية قد سببت
 عذرتها كان عليه المهر بارائه البكارة ولو كانت المرأة بانه مستكره فلكذلك والاحتكاك مطاوعة لا يجب المهر لها
 المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي ان يبيع بنه لك عليها كما امر صبيا بشي فخطه غرم كان لولي الصبي ان يبيع على
 الاثر فلا يفيد النفيين الصغير ولو ان امه بانه دعت حبسا في بها او ادسب عذرتها كان على الصبي مهران لان امر الامه
 لم يصح في حق مولى الامه **فصل في اكلات الجنتين** اذا سقطت المرأة الولد ليلعاج او شربت دواءا

١. سقط الولد وحببت المرأة على عاقلة او ان شربت دواءا لم تسقط الولد سقط الولد لا شيء عليها بشرط
 وجوب المرأة في شرب الدواء تسقط الولد وفي حق غير ذلك لا تسقط ولقد استفاض الولد فكون المرأة للزوج والفرقة عن
 غيبانه درهم نصف عشر الربة او بعد از غرض قيمته خمسمائة درهم وذكر ان الولد وانما وفي جنين الملوكة نصف عشر
 النجاشي ذكر وعشر ثمنها النجاشي وانما في القدر سوا وعن بصيرة روح في جنين الامة يجب نقصان الام كما في مثله
 انشاء رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين جنينها ميت والاخرى حي فالت الحى بعد الانفصال من ذلك الضرب

كان على الهنداب في البيت منها المرأة والى الحى الدى مات وبك كاذبة وان ماتت الام من مرس خرج منها نسبت
 كان على الهنداب به الام ولا تسر الحسين اهل عصب سياتر اصحاب البصى عن عبد الله انما يصير منى الحى بالبصى
 او يسلم ارباب والى عصب سياتر الى لها لأك هلك كان على وبته المكان حراسى مواب نسبت سبيل سقطت
 سبط او حرف في دار مال بعضهم تسر على الوالد بن لاه من كحفظ نفسه وتوكلان لا يقبل او كان من سبنا فالو لايكون
 على الوالد بن او على من كان بصى في حرة الكفارة لكر الحفظ وقال بعضهم ليس هو الوالد بن سبنا الا الاستدلال
 هو صحيح الا ان سقطت من يده خبثته كان عليه الكفارة صبا ان اجتمعا في موضع يلعون وروى عن فاضلهم
 عين امرأة مذمت والبصى من تسع سنين او نحو ذلك قال العصب ابو بكر بن ارسن من المرأة كرون في مال
 نسى ولا ينسب عليه الاب وان لم تكن له مال مطرة الى ميسرة قال العصب ابو الهيثم خرج انما وجب الدية في
 ال بصى لاه كان لاربى العجم عاقلة وانما وجب الدية اذا قتلت ربة بنسبها او شهدها لاربى بصى ولا يرد وسب
 وبها لان اغراره على نفسه باطل امرأة وضعت صبيها حين به ابيه والولد لا يقبل منه غير ما علم تحت الاب للولد ظن
 مات من الحرة قال عصب بن بكر بن الاب انما وجب الدية والاستيعار والكفارة والكان بصى لا يقبل منه غير ما
 والام نسلم له لك كان الامم عليها وعلى الكفارة لانهاى الى ضيقت الولد رطل الميت علاما ضغرت في ما وجب
 بغير ان اهل البصر فرأى العلم علاما يلعون فاضى اليهم وارفعى غرق ميت فخرج ومات قال بضان التور
 مع ضمن الدى ارسله في حادثة وكذا لو عصب صبا تقتل بصى او كله يسع او سقط من حائط فخص الناصب قال
 ان البصى من مرض او على البصن الناصب اجل امر فانا نجح صبا نجح او ثمة الحدبة تقطعت الحشفة ومات
 بصى قال محمد بن بكر بن على عاقلة الحان نصف الدية لاه مات بغير نسب لاهما ذون ولا آخر غير ما ذون وان
 عاش بصى فعلى عاقلة الحان كل الدية لانها لاه تقطعت الحشفة رجل حمل صبا على وانه وقال لا يسكب على
 ولم يكن منه نسب سقطت عمر الدية ومات كان على عاقلة الدى حلة وبته سواد كان بصى من برك مثلا او لكر
 وان نسب البصى الدية فاطا انما فقهه والبصى تمسك بلبها مة تهبل كرون على عاقلة البصى ولا يشترط على عاقلة
 الذى حمل عليها لان البصى احدث لسير فغير امر الرجل والكان البصى من لا يسير الدابة نصرة ولا يستسك عليها
 ثم لم يقتل امره ان البصى اذا كان لا تمسك عليها كانت الدية بمنزلة لم تقطع فاما سقطت البصى عن الدابة والدابة

سيرة ذات البصير كان دية البصير على عاقلة من عاقلة على كل حال سواء سقط البصير بسبب ما سارت الدابة او قبل
ذلك وسواء كان البصير يستيك على الدابة او لا يستيك ولو كان الرجل راكباً لمخل صبيحاً من نفسه على الدابة وصل ^{بصير} او
لا بصير الدابة ولا يستيك عليها فوطئت الدابة انساناً او مثله كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة لان البصير او كان
لا يستيك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مضاعفاً الى الرجل تحجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لانه بمنزلة
الميتات واما كان البصير البصير الدابة يستيك عليها فدية تقتيل تكون على عاقلة جميعاً لان سير الدابة يضاهي
ايها ولا يبرح عاقلة البصير على عاقلة الرجل لان هذه بمنزلة جارية البصير سواء سقط البصير وقات فدية البصير
على عاقلة الرجل سواء سقط بعد ما سير الدابة او قبله وهو يستيك على الدابة او لا يستيك ولو ان عبد اعطى صبيحاً
حر اعلى دابة فوقع البصير منها وقات فدية البصير تكون في عمن لم يصب يد في المولى بها او بقدي لانه سبب لذلك
وعد بعض الجانية سبباً او جارية او كان مبيعاً البصير على الدابة فصار عليها فادعيات الدابة انساناً وقات
عاقلة البصير نصف الدية وفي عمن لم يصب لغيرها ولو ان حر اكبر اهل عبد صبيحاً اعلى دابة ومثله بصير الدابة يستيك
عليها ثم امره ان يسير عليها فادعيات انساناً وقات فدية البصير لانه لا سير الدابة فقتل على الاول في
حكم الامانة بمنزلة مولى مبيع بالدين او الفداء ثم يبرح مولى مبيع على الامر لانه يستعمل عبد الغير فبصير غاصباً فادعيات
عمر مبرح بذكاة على الناصب **فصل في المعاقلة** ذكره شمس الامنة المحلوا في رجم الله وقال في هذا الفصل
ختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للجم وهو قول الغيرة ابو بكر البجلي والى حصة البند والى ربح لان الجم لم يحفظوا
فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتجل الجانية على الغير عرفه بحالات القياس في حق العرب وانهم
لم يصبوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم وقال بعضهم لهم عاقلة عند انصار والمقاتلة مع بعض الاجل لبعض نحو الانصار
ولصغار بن عمرو وارب الخثامين وكذا بادر يحيان واذا قتل واحد خطاً وجبت الدية فاعل محلة العقاب ورسالة عاقلة
وكذا لك طلبه العلم وسواها شمس الامنة المحلوا في ذكر كثير من المشايخ في حال مولا نادم وكان شيخ الامام الاجل الاستاذ
عليه السلام يبرح ابناً لمول الغيرة الى حصة ربح لان العبرة لتناصراً فاجماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون لتناصراً
بل منهم النحل عن غيرهم وذكرنا طي ربح البصير ان يقتل تكون على عاقلة في ثلاث سبب ولا يكون على كل واحد من
اكثر من ثلثة درهم اربعة درهم فان كان القتلى عن اهل ديوان البصير من الامر او للعاقلة من اعمام فدية يقتل

جندى و دية شبه المدا ربلى خمس وعشرون بنت خاص وخمس وعشرون بنت برون وخمس وعشرون بنت
 وعشرون بنت عمة وشبه المدا ربلى بالتقلى فى قول النجفية رجة المدا ربلى فى قول بيشير ومخرج مرفوعا لا يقبل
 بلتها فى العا لسة ربلى الأبار والأبار فى العاقلة ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الرجعية وجانية النفس والمجنون
 والمعتوه عدا وخطا اذا بلغت خمسائة درهم تكون على العاقلة وما كان اقل من خمسائة يكون فى مال الجاني حالا
 بحر من النفس عن الميراث يقتل مودته وكذلك المجنون وما زاد على خمسائة درهم ثلث الدية فيكون على العاقلة
 فى سنة واحدة فان زاد على الثلث فزيادة الى الثلثين تكون فى السنة الثانية وما زاد على الثلثين الى
 تمام الدية تكون فى السنة الثالثة ولا يقتل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر امرأة قتلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية
 على عاتقها بل يجب عليها شئ من تلك الدية فقلت فيه المشايخ قال بعضهم لا يلزمها وكذلك لو كان الجاني
 صبيا او مجنونا فان حبس الدية يكون على عاقلة فى قول مولا الصريح ان القاتل يشارك العاقلة كان القاتل
 امرأة او صبيا او مجنونا حتى قتل رجلا حتى وجبت الدية على العاقلة وذكر فى المعامل ان الخضم فى ذلك هو الجاني
 اذا كان الجاني يبيع بسن الرمال وكذلك فى غير بعض الخضم فى اثبات قتل هو الجاني لان الحق على الجاني ان يجيب
 على العاقلة بطريق القتل وان لم يكن الصبي القاتل يبيع بسن الرمال كان الخضم فى ذلك كله وكذا الاول لا يقتل
 وذكر فيه بعض رجل اقرعه الضميمة قتل فلانا خطأ فاقام على التسهيل بسنة ان المدعى عليه قتل عدا يقبل بسنة
 يقضى الدية على العاقلة واقرار المدعى عليه يقتل لا يبيع قبول هذه بسنة لان بسنة ثبت ما يستتاب باقرار
 المدعى عليه ونظائرهم كثيرة قال مولا نازم وما يدبره مسئلة ما قاله شيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله ان
 على القاتل يقبل عنه حفرة الجاني لانه هو القاتل والعاقلة يتحملون عنه وحفرة الكفيل لا يشترط لوجوب المال على
 الاصيل اذا قامت بسنة فانه جعل القاتل منها خصا ولم يذكر حفرة العاقلة فلا يكون خصما حاله الا انما اراد به
 ومن قال ان المشيتر حفرة العاقلة فذلك قول مخالف للمذهب فلا يقبل ولست مهيئ على ان الدية نجح لولا
 القاتل ثم يقضى على العاقلة بطريق القتل لان الدية ووجبت بسنة المدعى الا ان كان اقرار القاتل انرا على العاقلة المود
 انرا قتل مملوكه عدا كان عليه الكفارة وكذا لو كان الولد مملوكا لكان انسان تقتله المودعة الا ان يقتصص على المودع وعليه الكفارة
 رجلا ان شتر كان قتل رجل واحد احد ما بصا والاخر يحيد عدا لاقصاص على وجهها ووجبت الدية عليها الصمها

صاحب الحدیث فی الدلائل علی صاحب العباد وکذا فی کتابه فی سبل واحد با صبیحی و مشهوره لا یقاس علیها غیره
ویرید فی کتابه فی الدلائل علی صاحب العباد وکذا فی کتابه فی سبل واحد با صبیحی و مشهوره لا یقاس علیها غیره
باب الشهادة علی الجناية رجل ادعی علی رجل ان قتل اباه
وجار بشا یدین شهید احد هان المدعی علیه قد خطا و شهید الاخر علی اقراره ان قتل بالقتل لا یقبل شهادتهما لان حد
شهید بالقتل والاخر علی الاقرار بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل
و یقتضیان ان قتل بهما بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل
بالعصا وکذا فی شهید احد هان المدعی علیه قد خطا و شهید الاخر علی اقراره ان قتل بالقتل لا یقبل شهادتهما لان حد
ولا یقبل باقراره ان قتل بهما بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل
و یقتضیان ان قتل بهما بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل لا یقبل لانهما یقتضیان ان قتل بهما بالقتل
رجل وایمر ان قتل الخطا و یقبل لا یوجب القصاص یقبل شهادتهم وکذا فی الشهادة علی الجناية و کتاب القصاص
الی القصاص لان موجب هذه الجناية الال یقبل شهادته الرجل مع فساد رجل شهید علیه شاهد عدل یقبل فان القاص
یحسب انما ان جار المدعی بشا یدین و الا علی سبیل وکذا فی شهید شاهران علی رجل یقتل عمر فانه یحسب انما ان جار المدعی بشا یدین
اشهر و لانه ما رتبها فحسب لاجل التهمة و ان شهید یحلف ان قتل الخطا و کذا فی الشهادة علی الجناية و کتاب القصاص
ان لا یحسب فی الحكم و الا طهر ان یحسب رجل ادعی علی رجل ان قتل اباه خطا و ادعی ان ربه یستحق حاقرة فی المصر و طلب
احد الکفیل من المدعی علیه فیمتنع منه فانه ان قتل من المدعی علیه و کذا فی الشهادة علی الجناية و کتاب القصاص
عائنه و طلب منه الکفیل ان یزالی باشهر و فان انقضی و یحسب فی احد الکفیل و ان ادعی البدر و اذ احب الکفیل
و یحسب ان لا یقتل فان لم یستند و لا بعد الا ان الکفیل انما لم یستند و لا بعد الا ان الکفیل انما لم یستند و لا بعد الا ان الکفیل انما لم یستند
بجز انهم انما لم یستند و شهید و یقبل و یوجب القصاص یقبل شهادتهم وکذا فی الشهادة علی الجناية و کتاب القصاص
علا لایجب علیه القصاص و یجب الدية علی عاتقه و یرث العیس منه وکذا فی الجحشون فقیل و عدنی فحله فوم کاش
القصاص علی اهل الخلة و الدية علی وراثتهم و لای یقبل ان یختار فخلیفت یحسب من رجلا من المثنی فی العیال و ان شاهران
للسان و یحسب ان و یختار فخلیفت یحسب من رجلا من المثنی فی العیال و ان شاهران
فی تم فمسون یباین فخلیفت یحسب من رجلا من المثنی فی العیال و ان شاهران

بين فرستين او سكتين كانت القسامة والدية على اقرب القريتين لم سكتين الى قبيلته اذا كان يبلغ مروت
 القريتين الى الموضع الذي وجد فيه قبيل وان لم يبلغ فلا يشي على واحد من القريتين وان وجد القريتين
 مكان فلك كان القسامة على الملاك والدية على عوائلهم وان وجد القبيل في موضع مبلح نحو افلات الا
 في ابني السليمان كانت الدية في بيت المال وان وجد قبيل في دار امرأة كانت القسامة عليها تخلف في موضع
 في قول الجعيفي ومحمد بن عمر الدية على عائلتها وان وجد قبيل في سوق ملين او في مسجد هم ذكر في موضع ان
 الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر ان دية الدية وفسامة وانما تخلف الجواب لاختلاف
 الموضع موضع ما ذكر ان الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان فان كان
 السوق ملكا لهم كان وجود قبيل في السوق او في مسجد هم كوجود قبيل في مسجد الحلة ونعم القسامة على اهل الحلة
 والدية على عوائلهم وان وجد القبيل في مسجد الجاهل كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه وان وجد القبيل في
 حلة فيها اصحاب الحلة وفيها من يشتري كانت القسامة والدية على اصحاب الحلة ما دام في الحلة واحد من اصحاب
 الحلة كانت القسامة عليه والدية على عائلته لا على المكان ويشترى في قول الجعيفي ومحمد بن عمر وقال ابو بكر
 راج يشترى وصاحب الحلة سواء وان لم يكن فيها احد من اصحاب الحلة وفيها سكان ويشترى كان القسامة
 على المشتري وكون السكان وهو قول البيهقي راج الاصل ثم رجع وقال يعلهم ولو وجد قبيل في بطن كانت الدية
 على بيت المال في قول الجعيفي راج وقال ابو يوسف راج على اهل البطن وان وجد قبيل في دار رجل قد شتر ابا
 وهو ليس من اهل الحلة فاصحاب الحلة براهن فلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية على عائلته ونحو
 الدارين رجلين وجد بها اكثر نصيبا من الآخر كانت الدية على عوائلها نصيبا وان وجد الرجل قبلا في دار فتر لانه
 القسامة فيكون الدية على عائلته في قول الجعيفي راج وقال ابو يوسف ومحمد بن عمر لا شيء عليهم ولو وجد المالك
 قبلا في دار شتر ابا لا يجيب شي في قولهم مجبا ولو وجد واحد من اهل الحلة قبلا في الحلة كان فيه الدية و
 قبيل عندنا كل بيت يترافق والخرج بالمكان الدم يخرج من بعض حماره المكان يخرج من موضع يخرج
 منه الدم عادة من غير ضرب كالانف والدبر والذكر فلا قسامة فيه ولا يكون موقفيلا والخنان لا يخرج عادة لا
 بغيره وخروج في الباطن كالعين والاذن فهو قبيل والخنان الدم يخرج من الفم الخنن يعلون الجوف يكون

عليه مقبولة في قول المجتبية رحمه الله تعالى البرد بسفوح آخره لا تقبل وتقول محمد بن
 مصطرب وجمهوره على انه لا يقبل فيه الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي ولا شهادة رجل
 وامرأته وان وكل يستبغ الفقه في نفسه ويصادون أنفسهم لكن لا يكره ان يستبغ الاخص من الموكل عنه
 وعلى قول الشافعي رحمه الله ان يستبغ الموكل بآبائاته المذمومة اذا قرئ في مجلس القضاة الطالب بسفوح
 آخره وكذلك يكره المطلب اذا قرئ بوجوب الفقه على موكله في القضاة بسفوح آخره ولا يصح استبغها ولو
 احدثته للمقول والقاتل وارثه سقط القصاص عن القاتل ويصير حصته اباوين والا لو كان بآبائاته قتل الخطأ
 والحمد لله من اجرة الدنيا لا تقصاص على القاتل فيها بمنزلة الموكلة بالمال رجل قتل عمدا فاقام اخ مقتول بسببه انه
 وارثه لا وارث له غيره فاقام القاتل بسببه ان له آباء فان القاضي لا يقضي بسببه الا في ذلك وان
 اقام القاتل بسببه ان له آباء وأنه صالح على الدية وقبضها منه واقام بسببه ان الابن قتل عمه قبلت بسببه
 القاتل لانه ثبت بسببه انه لا حق للدمي في استبغ الفقه وان جاز الابن بعد ذلك واكثر الفقه واصح كيف انما
 ان يسب بسببه على الابن ولا يقضي على الابن بسببه اني اقام بالقاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن
 الابن ولو كان للمقول اخوان واقام القاتل بسببه على جميعهم اني الاخ القاتل صاحب صالحه على خمسة آباء جاز
 فان حضر القاتل واكثر اصح لا يكلف القاتل اعادة لهيئة بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا
 مع الابن بل يكون اجنبيا اما الاخوان كل واحد منهم يستحق القصاص على القاتل فهذه بسببه قامت على الخصم
 فلا يكلف اعادة لهيئته واذ لم يكلف القاتل اعادة لهيئته منها يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للآباء واذا
 ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام لهيئته فان القاضي يحبس القاتل لانه صادقها ولا يحمل بالآباء
 لقصاص فان حضر القاتل بعد ذلك لا يكون القاتل الذي حضر ان يستحق القصاص بالميراث لهيئته في قول
 ابي حنيفة رحمه الله لان عنده لقصاص يجب للوارث استدام فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن غيره في اثبات حق
 البسر فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اقام لهيئته بثبوت غيره بخلاف ما اذا كان القاتل خطأ لان الدية
 تجب للمقول او لا يقضي منها ورواه غيره وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصما فيما يدعى للميراث فلا يمتنع
 في القاتل الى اعادة لهيئته بخلاف الفقه واصح لان ذلك ما ثبت بالثبوتات وقصاص لا ثبت رجل

انسانا وهي تسير لا ينفك الراكب الا اذا اذنت بجزا كبر والخطات تسير فوقف تحت اذنته لا ينفك الراكب
وان اوقفها الراكب فيرث او بول قبالت او رثت فاقول من ذلك ينفك الراكب وان اوقفها في غير ذلك
فانفسد شيئا فمن يسير فيه اليد والرجل وان اوقفها في ملكه فلا ضمان عليه بحال وكذا لو كان في ملك غيره
ولو فاقطع اذنته في الطريق فاقطع اول لفظه واخره شبهه او رجل اقدم ينفك القايده لا مطبوعه والحنان مرسى
كان ضمان ذلك ملجأ وما افسدت سخره الرجل والذئب يكون على انسان غائمه والحنان مهابا لث يسوق الا
وسط القطار فما اصاب ما لم يخطف هذا الانسان وما بين يديه من شئ فهو عليهم الا لانه فانه وسائق والحنان
الرجل جانيه لا يخطف الا ما بين يديه من شئ فهو عليهم لان سائق قد يتقدم من يديه تاخره
يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب وسائق والقائد والردف فيما لو حلت الدابة سوار
ولو ان رجلا ينفذ قطارا فربط انسان في قطاره وبغيره او القايده لم يسلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فاعاقبه
الدابة على عاقلة القايده ثم برجع عاقلة القايده على عاقلة الرباط والحنان القايده لم يسلم بربط البعير لا يبرج عاقلة
القايده على عاقلة الرباط ولو كان الابل وقوف فربط الرجل بغيره فاقطع صاحب القطار وهو لا يسلم كان الضمان
على عاقلة القايده ثم برجع عاقلة القايده على عاقلة الرباط ولو ان رجلا ضرب دابة ذاك او خشيها بدون امر الرا
فصربت بيدها او رجلاها ونفخت او كبرت او منعت انسانا على خوره كان الضمان على الناحس ومن الراكب
وان يصر بها بامر الراكب او خشيها فاقطع انسانا على الفور كانت الدابة على عاقلة الناحس والراكب بمسئله لان الناحس
ينفذ انسانا والراكب مع السائق اذا اجتمعا ضمانا او طاعت الدابة يكون عليها ولا ينفك الناحس منها الا بصريح
الراكب من يفر الرجل والذئب غير ذلك دابة لها سائق وما من شخصها رجل يفر من حدها نفخت انسانا كان
النفخ على الناحس فاعاقبه لان السائق والقائد لا يضمنان النفخ والحنان الناحس بامر احد ما لا يجب الضمان على احد
ولو خنس رجل دابة راكب يفر امره فوثبت ولقيت الراكب ضمن الناحس وكذا لو خشيها تحت با اعصاب في
فرها يضمن الناحس ولو نفخت الناحس فقتله كان هذا الرجل يفر دابة فسطط شيئا لا يحل على الابل على انسان
سطط سمج الدابة او بجاسها على انسان فقتله او سقطه ذلك في الطريق فوضعه انسان ومانت يضمن القايده والحنان
مسد سائق كان الضمان عليها لان هذا ما يمكن الاخر اخرجته بان يشد الحبل على البعير على وجهه لا يسقط ولو ان راكبا

ورفت الدابة على باب المسجد هجر كاد وفتحها في الطريق فاستكان الامام جمل محمداً باب المسجد من قتل الناس واليه رابته
كانت ذابرة في الطريق فان اوتفها في قتلها والبعن الا اوتفها في الجحيم لان الرقوت في القتل لا يضر بالناس الا في الجحيم
ولا يضمن انسان وقاتلها في ملكه الا بما وطئت الدابة سبداً ورجل رجل جسد في ذرع في الليل فربما تفتن انهم لا
فرية فاما كان نير ابل فرية فاما وان يد عليها معلقة فدخل في المريط سبداً واما في آخر فبسته فلم يقدر عليه وجاها
الشور فاما في ثمنه قال الشيخ الامام ابراهيم عليه السلام في رجل من بني من مباحه كان في
والجنان ثبته ان يخرجه ليرده على صاحبه الا انه لم يقدر على ان يخرجه ولم يجده من يشهده لايكون فنامها ففعل
الجنان في ذلك في النهار قال الجنان الشور فبر ابل فرية كان حكمه حكم المعلقة فان ترك الاشياء مع نفسه فبسته
وان لم يجده من يشهده يكون ذلك عذراً والجنان الشور ابل فرية فكانا اخرج من ذرع في الجحيم لان ما يكون ابل فرية
من البشر ان لا يكون حكمه حكم المعلقة في النهار لانه لا يجامه عليها فيسفل في النهار واما الجانات عليه في الليل فاما
اخرج يكون غامباً قال القاضي الامام علي السعدي رحمه الله في ذرع وانه غمض في ذرع وانه غمض في ذرع وانه غمض في ذرع
مغمضاً عليه واما سافها واما ذلك القدر يصير فاما في حق السوق وكذا قال ابو نصر الله في حق السوق قال الله تعالى
سافها الى ميرغيس باين فيها لايكون فنامها وقال بعضهم اذا رجع الرجل رابته في ذرع فخرجها فقتلها بسبح
فنامها لانه لا يشي في الجحيم واما في حق السوق وكذا قال ابو نصر الله في حق السوق قال الله تعالى
علي السعدي رحمه الله في حق السوق وكذا قال ابو نصر الله في حق السوق قال الله تعالى
وان سافها ليرده على صاحبه ففعلت في الطريق او اكره عليها كان فنامها واما صاحب الزرع لم يخرجها
امر صاحبها ان يخرجها فافست ثمنها في اخرها قال القدر ابو السعدي لايكون فنامها لافست لانه اخرجها
بامر من يرويه قال صاحب الدابة ان وابتك في الذرع ولم يفل اخرجها فخرجها صاحبها فافست ثمنها
اخرجها لايكون فنامها وقال ابو نصر رحمه الله في الذرع لايكون فنامها لافست ثمنها واما صاحب الزرع
لم يرفعه بالفساد واما عليه ثمنه لحياته وروان دابة رجل ففعلت ليلاً او نهاماً من غير ارسال فافست ذرع انسان
لا يجب الضمان على صاحبها لان فعله الجمل هو رجل يسوق حماراً ففعلت في الطريق فقال كرسى كرسى وقدم
رجل لم يسبح ذلك حتى اصاب ثوبه وتخرق ثمن انسان تركه ذرع مبرور الا انه لم يتهيب ان ينفخ في غضب الله ولا

ولا فرق في هذا بين الاسم وغيره وان المكنة التي غلبت على اسمها مع اللفظين الساتين بجل ونفع شيئا في كل من الساتين
او جلا او حيدا لم يرتبه وادبته من سوق احد قطعت لفظين واضع الجرح والخشب واسد اعلم **فصل فيما يحدث**
في الطرقي فيما يك به انسان او دابة رجل وضع في الطرقي جرحا وجذعا او بنى فيه بناء او اخرج
من حائط جذعا او منخدة مشاهدة او شرع كنيفا او جبا حيا او مبرزا او طلة فقطب به انسان كان ضامنا فان عثر جبا
احدث في الطرقي رجل نوح على آخر فانما كان الضمان على الذي حدث في الطرقي كانه من الذي عثر به على غيره
ولا يضمن الذي عثر به لانه مد نوع في هذه الحادثة والمد نوع كالاته ولو نجا رجل شيئا من ذلك عن سرقة فقطب
به ذلك رجل كان الضمان على الذي نجاه ويخرج الاول من الضمان وقال ابو حنيفة رجع اذا كان الطرقي غير نافذ
فانكسر جسد من اصحاب الطرقي ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويؤلف فيه وان عذب به ذلك انسان لا يضمن
وان نجا فيه بناء او عثر فيه بغير فخطب به انسان كان ضامنا وكل صاحب الدار من الاستفاد بغير دارة من القمار
الطين والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتبوير بشرا سلاسة وذكر شيخ الامام الزاهد المعروف بنحو انه زار
رجل اذا حدث في سكة غير نافذة به فخر ان حدثت الا يكون من جملة السكنى فلقب به انسان جيب الضمان لم يقطع من
ذلك حصته نفسه وبعض حصته الاخر فان حدثت ما يكون من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا
لان الفعل ذلك ولو كانت الدارين رجلين ففعل احدهما فيها ما كان من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة
جائزا لو سكن واما اذا خرج مبرزا الى الطرقي فسقط على رجل نفسه غير ان اصابه الطرقي الذي كان في الحائط
لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه ولم يكن فيه يد او ان اصابه الطرف الخارج من الحائط فضمن صاحب المبرز
لانه متعدي في ذلك الطرف حيث شغل به يد الطرقي وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لا يشي عليه وقوعه
في الضمان وفي الاستحسان يضمن رجل كس الطرقي فخطب بموضع كس انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث
في الطرقي شيئا وانما كس الطرقي كيلا يضر المارة بالقباء او يترش الطرقي فخطب انسان به كان ضامنا
بهذا اذا رشح كل الطرقي فان رشح نفسه فمر انسان في الموضع الذي رشح ولم يعلم بذلك فخطب كان ضامنا
وان علم بذلك فمر فيه مع مسلم لا يكون ضامنا بكذا قال مشايخنا رحمه الله وفي الكتاب اختلاف الجواب وادبته
الضمان على الذي رشح وان مرت دابة فخطبت يضمن على كل حال ولو ان رجلا اخرج رجلا من شوارعهم فترش

وكما في قضية الانسان ضمن الامر والبعين الرشش وحارس السورق اذا رشش بعينيه على كل حال
 في طريق العادة وانما في سكة غير مائة اذا انشأ فيها من اهل السكة خشيا وعلينا وترابا ورشش لا يكون
 فاما رجل حر في الطريق وهو يحمل مالا فخر في الحمل على انسان فماله كان فاما لو رشش انسان يحمل المالا
 في الطريق فمن البعد هو الذي وضع الحمل في الطريق ولما رشش في الطريق جبر فاحرق به بشي كان فاما اذا
 كان متعبا يابو في الطريق وان حركه الربح منه سبب الى موضع آخر ثم احرق به بشي لا يكون فاما
 لانه لا يتحمل عن ذلك المكان منسج حكم الفعل الاول قارانه اذا لم يكن اليوم رجلا فاما كان رجلا كان فاما
 لانه لم يصح الفاء في الطريق ان الربح يترسب الى موضع آخر فيضات التلف اليه فيكون فاما كالبديهة المبررة
 اذا جالت في رباطها فافسدت خشيا ولو ان رجلا حر في ملكه وهو يحمل مالا فخر في رشش شرارة منه
 قرب انسان فاحرق وكر في البعد رايه يكون فاما لانه لم يتحمل بين الحمل وسفوفه وسطه فكان التلف
 اليه وتطارات الربح لبشر زاره وبقته على فوبه ان لا يضمن لان الاحراق حصل بالربح سببا وذكر الزيادة
 مع اذ امر بالنار في موضع لدق المرو فترسب الربح فخرت على قرب انسان فاحرق لا يكون فاما ان
 لم يكن لدق المرو في ذلك الموضع كان فاما وترسب الربح بها من رجل القتها على نار فافسدت
 والبعض صاحب الهامة ولو ان حرا واضرب المحر برب على حديد على فافسدت شرارة من ضرب على قرب رجل
 بر في الطريق فاحرق فمن المحر او كان النار على ثوبه رجل وضع جرة في الطريق ورجل اخر وضع جرة
 ذلك الطريق البعد فخرت احد على الاخرى فافسدت الاخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدرجت لانها
 لازالت عن ذلك الموضع منسج حكم فعل الاول واكسرت التي تدرجت بعض صاحب الاخرى لان
 لم يزل وكنتك رجل اوقف رايته في الطريق وادخل كذا فخرت احد بها وامابت الاخر لا يضمن صاحب
 التي فخرت ولو عطبت التي فخرت بالاخر يعني صاحب الواقعة بقار خباية رجل وضع في الطريق خشية
 ثم باع الخشبة من رجل وجبر اليه منها فخرتها في مكانها حتى عطبت بها انسان او رايته كان
 على ابلع الذي وضعه على الشجرة لان ابلع كان منه با في الموضع وخرج الخشبة عن ملكه لا يكون
 عدم الملك في الخشبة وذلك لا يمنع وجوب النضام فان من التي خشبة فخره في الطريق فخطيب

كان ضامنا وكذلك الرجل اذا شرب خبثا من واد الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الخبث رجلا
فصله يضمن بائع الدار رجل مستاجر انسانا بشئ من خبثا في فناء واد او حانوته فصل نهلك بالخبث شئ
ان كان مستاجرا فغير الاجير ان لم يشرع الخبث بغير الاجير سواء سقط الخبث قبل الفراغ عن العمل او بعده
ثم الاجير يرجع بما ضمن على المستاجر وان اخبره المستاجر او الاثر انه ليس له حق الاشرع في الضم او لم يخبره
بذلك الا ان الاجير علم بذلك ان سقط الخبث قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير لا عيب به ولا يرجع
المستاجر قياسا وانما انان سقط الخبث بعد فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير لا عيب به ثم هو لا يرجع
المستاجر قياسا وفي الاستحسان يرجع وهو كالواو برجلان في شاة تفصل ثم ظهر ان الشاة كانت لغيره يضمن
الذابح وهي تسد الخبث رجل وضع قنطرة على ابر خاص لا قوام مخصوصين فمشى عليها انسان فاختفت
او تفصل به نجات ان قنطرة المرو عليها لا يضمن وانضت القنطرة وان لم يعلم الاربع يضمن كما لو وضع خبثا في طريق
مسلمين او حديد انمرت به واد لا يسوق اصعبت به كان ضامنا ما لو امكن ان كانت الخشبة صلبة بحيث لا
يوطأ على مثلها لا يضمن ومنها ان لو طوى على مثل هذه الخشبة بمنزلة قنطرة الرق او لتقل بالبحر الموضوع في
الطريق عمدا وذلك لا يرجع الضمان والكنات الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها يضمن وضمانها اذا كان
خاصا لا قوام مخصوصين فالكناك النهر عامه مسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا وعن بعضي يوجب انه لا يكون
ضامنا رجل حفر بيرا في المفازة في موضع ليس بمر ولا طريق لانسان غير ان الامم فرق فيها انسان لا يضمن
الحافر وكذا لو قعد انسان في المفازة او نصب نوعة قنطرة بارجل لا يضمن الفاعل ولو كان ذلك في الطريق يضمن
وان حفر بيرا في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او باحصى او بما هو من اجزاء الارض ثم جازاها وفزعها ثم
وقع فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاول فحسب البير بالطعام وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول
لان في الوجه الاول بعد كبس ما هو من اجزاء الارض لا يبقى بيرا وفي الوجه الثاني يبقى بيرا وكذا لو حفر بيرا
الطريق وعطى اسها ثم جازاها ورفع النظار ثم وقع فيها انسان ضمن الاول ولو حفر الرجل نهرا في ملكه فخطب
انسان او دابة لا يضمن وكذا لو جعل عليه جسر او قنطرة في ارضه لم يضمن نهرا في غير ملكه فلو بيرا في غير ملكه
وكذا لو جعل جسر او قنطرة في غير ملكه وعن بعضي يوجب انه لا يضمن وان حصدته في غير ملكه اذا كان بحيث لا يتقرب

غيرة لانه محتسب يتفقد الناس باحدة منى ظاهر الرواية يكون فاما الا اذا فعل ذلك باذن الامام كما هو
 سائر في الرخصة الذي يحتاج الناس اليه يكون فاما لا عطف به او لم يفعل باذن الامام وان منتهى حجب
 انسان متعمدا فانه حجب لا ينعين وانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين
 من ذلك النهي ما هو في ارضه او في ملكه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين
 في الطريق ولو كان ذلك النحر في ملكه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين
 شاما او زراعا او كرايا لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين
 حصانه او اجرة فخرت النار الى ارض غيرة وادخلت شيئا لا يكون فاما لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين
 اذا كانت الرياح ساكنة حين او قد انزلنا فاما اذا كان البرم رجا لم ينعين ان الرياح تنسب النار الى ارض
 جار كان فاما استخفافا لم ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين لانه لا ينعين
 ملك النار في حارة او متروكة لا ينعين ما هو في به ولو كان حفر نهر او سبيل في حارة فسر من ذلك ارض حارة
 لا ينعين ولا ينعين في الحكم ان يحول ذلك عن موضع او ينعين به بين المدة فالي عليه ان ينعين عن كلف
 النحر يتعذر غيرة وان صب الماء ملكه غير المدة فليكون تلف الكل فاما الى الحافر فاما اذا حفر في
 ملك نفسه فسقط لانه لا يكون فاما الى غيره فكان تلف المسقط عليه فاما الى الساكنة كرجل يركب من جبل
 رجل فقلبه ينعين به فيقتل رجل حفر سبيل في الطريق فجار انسان والقي فيها نفسه متعمدا لا ينعين الحافر وان لم ينعين
 فيها نفسه فسقط فسلم من الوقوع ومات فيها جوارحا او غلاما لا ينعين الحافر في قول الجنيته روح وقال ابو يوسف رحمه
 ان مات فيها جوارحا فذلك وان مات غلاما انما انهم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك نعم الحافر وقال
 روح ينعين الحافر في الوجوه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في السبيل رجل حفر سبيل في الطريق فجار آخر حفر فيها
 عاتقه في نفسها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس ينعين الاول وجبهته محمد روح لان الاول كالدار
 لمن سقط في حفر الذي حفره صاحبه في ينعين وفي الاستحسان يجب اليقنان عليهما لان كل واحد منهما متعمد
 الحفر ولو حفر رجل سبيل في الطريق ثم جاز آخر ووقع راسها فسقط فيها انسان ومات كان النعمان عليهما الله
 ما رواه ابو بل السد ان الثاني وسع راسها بحيث يعلم ان الوقوع انما وقع في موضع ينعين من حفر الاول

وبقية من خزانة في خلافة اوسع الثاني راسها بحيث يعلم انه انما وضع قدمه في الموضع الذي حفره الثاني
 كان الضمان على الثاني رجل خضر بئر في الطريق وعند البئر حجر وضعت انسان في الطريق فجار انسان فمطل في الحجر
 وسقط في البئر وامت فيها كان الضمان على وانس الحجر لانه بمنزلة الدافع ولكن لم يضع الحجر انسان وجار به سبل
 عند البئر كان الضمان على حافر البئر رجل خضر بئر في الطريق فجار رجل فسقط فيها فعلق هذا الرجل برجل آخر وعلق
 الثاني باخر ووقعوا فيها جميعا واما ان لم يسلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول تكون على الحافر
 لا بد ليس لموته بسبب سقوطه في البئر ودية الثاني يكون مخرج من مبد ذلك الى ملك غيره فافسدت شيئا
 في القياس لا يكون ضمانا لان مبد المار في ملكه مباح لمطلقا ومن المشايخ من قال اذا نصب ملكه وسلم
 انه يتعدى الى ارض غيره يكون ضمانا لان الارض مباح فافسدت شيئا لم يسلم عند السبيل الى ملك جاره يكون ضمانا
 كما نصب المار في الميزاب وتحت الميزاب سلع غيره وذكر الفقيه ابو عبيد فرج اذا سقى ارض نفسه فتعدى الى
 ارض جاره قال نهه له سئل على وجوده ان اجري الماء في ارضه اجرا لا يستحق في ارضه واما يستحق في ارض جاره
 كان ضمانا لكان الماء يستحق في ارضه نعم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاعلام
 فلم يفعل كان ضمانا استحسانا ويكون نهه بمنزلة الاشهاد على الجاني المائل وان لم تقدم اليه جاره بالسكر والاعلام
 حكمه حتى يتعدى الماء ارض جاره لا يضمن وان كان ارض جاره في سبيله يسلم انه اذا سقى ارضه تعدى
 الى ارض جاره كان ضمانا ولو لم يوضع له سبيل حتى يصير الماء يمنع من السقي قبل ان يوضع له سبيل وفيه تفصيل
 الاول لا يمنع من السقي وان كان في ارضه ثقب وجرة فارة ان علم بذلك ولم يسد حتى تسد ارض جاره كان ضمانا
 وان كان لا يسلم لا يكون ضمانا وذكرنا انما سقى ارضه اذا سقى ارض نفسه خرج الماء الى ارض غيره لا يضمن ولو نصب
 الماء في ارضه مباحا وخرج من ارضه الى ارض غيره كان ضمانا رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة
 انهار ضمانا منقوضه فمات بها فدخل الماء في الانهار الضمارة وسد برك ارض قوم قال شيخ الاسلام الاصل ظهر ان
 سح يكون ضمانا لانه اجري الماء فيها رجل خضر بئر في ملكه ثم سقط فيها شخص وفيها انسان اجروا به قتل الساقط
 وذلك الانسان او الدابة كان اساقط ضمانا دية من كان فيها وان كان البئر في الطريق كان الضمان على حافر
 البئر فيما اصاب الساقط والمسقوط عليه لان الحافر اذا كان متعمدا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر

لا يكون في المسطرة مكان جلوسه سباحا مفيدا بشرط سلامتة كالمشي في الطريق. ونحو ذلك وهو ان رجلا خضر
يسير في سوق الدابة او في غيره وكانا يطلب به شي ان فعل ذلك باذن الامام لم يكن مفيدا في غير ذلك ولا في غيره
المسوق فاما كان في السوق مريض لا يقاوت الدابة ليسمع ما وقع الدابة في ذلك الموضع ان عينه اذ كان الموضع ما
سلطان فما يطلب به لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن سلطان كان ضامنا لان سلطان اذ اذن ذلك
يخرج ذلك الموضع من ان يكون طريقا يقبض لاليقات الدواب وغيره اذن سلطان لا يخرج من ان يكون طريقا
والمسلم علم **فصل في الجناية** ايضا في كل حال حاله واداره الى الطريق او الى ملك انسان فسلطان
انسانا او مالا ان سقط على الاشياء فلا ضمان عليه وان سقط على الاشياء ضمن ان لم يفرغ ذلك الموضع عن الجائز
من القدر عليه فيصير جانيا ان تلف به انسان كان المدية على عائلته وان تلف مال انسان كان ضمانه على صاحب الجائز
في ماله وليست القدر على التعريض من وقت الاشياء الى وقت السقوط من غير ان القدر فيما بين ذلك وهو
الاشياء اذ كان المالا الى الطريق ان يقول واحد من الناس ان حاليك هذا مائل الى الطريق او تحرف الموضع
فانه من وان كان مالا الى غير ملك الغير فليس له ذلك صاحب الدار وسرط وجوب الضمان على صاحب الجائز
المطالبة بالصلح والتعريض ولا بشرط الاشياء او في كل طريق بالتعريض ولم يقل مع القدر عليه كان ضامنا
وغيره بل ان حاليك مائل شي كان ان شهد به كان ذلك مشروط ولا يكون عليه اولا واما وضع المطالبة
بالتعريض عند الاشياء وعنده غيره او لم يكن هناك احد وانما ذكر الاشياء حتى لو اكر صاحب الجائز الطالب يمكنه
اثباته باليمين وان شهد بالطالب جلدان او رجل وامرأتان مثبت طلب ومثبت ايضا كتاب القضا الى القضا
وهو ان صاحب الجائز يطالب الجائز بعد ان شهد عليه بغير الضمان لانه لا يفي فانه لا على الهدم ليس مع الجائز
ما اذا اشترع كغيره او ضامنا او مبرا او وضع مشهد في الطريق فباع الدار او باع الحشبة فماتت تلك انسانا
او مالا انسان كان ضامنا لانه ثبت في الخارج ككسيف ووضع الحجر في الطريق جناية فلا يطلب به سبي ولا كان صاحب
الجائز الا لئلا غافلا بانها مسلمانا شهد عليه ثم جن جنونا بطبقا او اذ رده والباقي فانه لو جن بدار الجائز وحده
انما في الجائز ثم ما يسلمه فرب عليه الدار سقط الجائز فذلك تلف انسانا كان بداره لم يمس له ولا
الاصل مع غيره الزدة والخبر فلا تودع ذلك وكذا الدار فان المحرم وكذا الدار مع الدار بعد ان شهد عليه ثم

[illegible]

لان تزوج جرب الدينة على العاقلة والمقر على الغير اذا كان كذباً في اقراره لا يضمن شيئاً في الاستحسان عليه ودية تقبيل
 ان اقراره بالشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتدري فاذا نكح الایجاب على العاقلة بطريق التحمل يجب عليه كمن خزن وجهاً
 لمن دار في يديه فخرج التحمل على انسان فقتله فقاتل عاقلة لميت الدار له وانه انما خرج الجناح بامر صاحب الدار
 ووزر اليه بغير ان الدار له فانه يضمن الدية في مال كذا لك هنا واذا كان الرجل على حائط له والحيطة داخل وخبرها
 فسقط الحائط على الرجل من غير قتله واصابته فقتله كان ضماناً لا ملكاً بالحيطة الحائط فاشهد عليه في الحيطة
 ولا ضمان عليه فيما سواه فالحائط من الحيطة على انسان من غير ان يسقط به الحيطة وتقتل انساناً كان
 دية المقبول بغيره فانه يملك على انسان فقتله فانه يكون ضماناً وان مات الساقط بمن كان في الطريق فالحائط
 ذاك يمشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد في المشي في الطريق ولا يمكنه ان يسقط به غيره عليه وان كان ذلك
 الرجل واقفاً في الطريق فالحائط كان او قاعداً او قائماً كان دية الساقط عليه لانه متعمد في الوقوف في الطريق فقتله
 والنوم فيكون ضماناً لا ملكاً وان كان في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعمداً في الوقوف والنوم والنوم
 في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل ان مات الاسفل في الاحوال كلها لان الاعلى مباشر فقتل الاسفل وفي المباشر
 الملك غير الملك سوار كمن نام في ملكه فاقطع على انسان فقتله كان ضماناً لانه مباشر فقتله او اشد عليه الحيطة
 الاصل عبداً او كافراً او عبيان غم الحقن مسبهان وسلم الكافران وبلغ العبيان غم سقط الحائط الاصل
 فما صاب انساناً فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط قبل عتق مسبهين وسلام الكافرين وبلغ
 العتق ثم شهد اجازت شهاده لهما من اهل الاداء فيقطر حائط نازل فاشهد عليه سقط الحائط والقتل انساناً
 دية تقبيل في سبب الال لان صاحب الدار كان متمكناً من الهدم والاصلاح فادام بفعل فمن يكون ضمان جناية
 في سبب الال لان ميراثه يكون سبب الال فجناية تكون في سبب الال وكذا الكافر اذا سلم ولم يوال احد فقتله
 حائط نازل الى دار قوم فاشهد عليه القوم او شهد هم غم سقط الحائط والقتل شيئاً من القوم او من غيرهم كان ضماناً
 وكذا العتق او دمي او قبيح فاشهد اهل اسفل على اهل العلو وكذا لك الحائط علاه لرجل وحشه لآخر يوم الجناح
 الحائط اذا كان مالاً الى الطريق في حكمة مسه جان الاشهاد على الحائط الاصل الى ملك انسان يكون من الملك لان
 غيره في الطريق يخرج من كل وجهه وان شئت ان في الحائط الاصل الى ملك انسان واخره صاحب الملك يضمن

[illegible]

يرزق حتى عشرة آدوى او دابة وعلب كان فسا من اجل انه في حائط مائل له وسقط ذلك الحائط على حائط طبل
آخر فهدسه ثم عشر رجل منقبض الحائط الاول وبطل منقبض الحائط الثاني فوطيا ففان الحائط الثاني على صاحب الحائط
الاول وله الخراج انما رخصته قيمة الحائط ووزن منقبض عليه وان شارب خشنه منقبض ولا شيء له فيكون منقبض لصاحبه
فمن عشر منقبض الحائط الثاني فهدسه من لوان منقبض الحائط الثاني ملك صاحبه ولا يملك صاحب الاول رفته ولو
كان الاول اخرج جناحيه من الاول من عشر باثاني وعطب والحان لا يملك رفته ولو كان الحائط الثاني
ملك صاحب الحائط الاول ففمن ايض صاحب الحائط من عشر باثاني لانه يملك رفته عن الطريق كتاب المحرر و
الحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده والحمد لله وحده
ان فحل حر الا يجب الحرام وان كنت فيه شبهة لا يجب له شبهة ثالثة منها ما يمنع الحرام وان قال قلت انها على حرام وان
شبهها باليمن الحرام وان قال قلت انها تحل لي والفتاوى يمنع الحرام ان قال قلت انها تحل لي رجب الحرام ان قال
قلت انها على حرام اما الاول فحل زنا بجماعة ابنة او بن ابنة وان سفل للاحد عليه وان قال قلت انها لا تحل لي
وهي اذا امان امراته بشي من الكليات ثم جاسها في مسقة لا يجب الحرام ان قال قلت انها على حرام وكذا او حمل
امرأته بغيره بافاخارت نفسها ثم جاسها في العدة لا يجب الحرام ان قال قلت انها على حرام وكذا او ردت الحرام
بغير شجاج اسها او شبهها او بطاوعها ابن الزميج ثم جاسها وان قال قلت انها على حرام لاجل مسقة عليه وكذا او تزوج
امرأة على حرة او تزوج بغيره او فاسا في عقة او تزوج في الخامسة في النكاح الارابية او تزوج باخت امرأته او
بانها او تزوج امرأة له او زوج فاسها وقال قلت انها على حرام او تزوج امرأة بغير شهوة او تزوج بها مسقة او تزوج
امرأة بغير ذن سر لاها او مسقة تزوج امرأة بغير ذن سر لاها ووطئها لا يجب الحرام عند الحقيقة روح في ذن الوجوه كلها
ان قال قلت انها على حرام وكذا ان تزوج بغيره او تزوج بغيره او تزوج بغيره او تزوج بغيره او تزوج بغيره او تزوج بغيره
لاحد عليه في قول الحقيقة روح وان قال قلت انها على حرام عند الحقيقة روح لم يملك الحرام عند الكحل فوطئها
لا يجب الحرام عند صاحبه روح ان علم بالحرية يحجب الحرام ان لم يعلم لا يجب ولا سباج امرأة بغيره في بها فوطئ بها
الحرام في قول الحقيقة روح وان سباج بالحرية فوطئ بها الحرام وكذا تزوج امرأة له او زوج فوطئها للاحد عليه عند الحقيقة
روح وان لم يبع الكحل ووطئ امرأة ثلثا ثم ووطئها في مسقة النكاح فوطئها ثلثا للاحد عليه جارية امرأته

نجاسة عندنا من زناها والنجاسة لا تسد عليه غسله وانما كانت النجاسة فحاشا لى بها على النجاسة قال ابو حنيفة
 عليه السلام انما هو الاصل او الفداء وقال فما جاء به ان اخار الرفق لا يسد عليه وان اخار الفداء عليه
 واذا قتل الرجل منسية من شهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج منها او شبهها ففعل بها لا حد عليه وان قال
 انها على حرام في قول ابو حنيفة ربح ولا يطل اصابته بهذا القول حتى ينجس على فاذا تزوجها على امرأته او ملكها
 حائض او نفسا او صلاته صوم او غيرها او زنى بها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها
 في العدة لا يسد عليه وكذا لو طلق منه وهي حرام عليه برضاع او صهرته او كانت ابنة خويصرة او من زنى او غيرها
 مكاتبه او متعة النساء وقال قلت انها على حرام لا يسد عليه عند ابو حنيفة ربح وكذا لو طلق جارية مكاتبه او جارية
 الاذنون وعليه دين او لا دين عليه علم بالحرمة او لم يعلم واتحد من قبل الام او فداوى جارية ولد له حال قيام
 الاب لا حد عليه وان علم انها حرام او اتحد من الفانيين او فداوى جارية من الفينة قبل الفينة لا حد عليه وان علم انها
 وابانته او اخته او اخته مباحا سمها لا حد عليها قلت بالحرمة او لم تعلم عليها العدة ولا صهر لها ولا بائع المحرم
 تمايبسية او غيرها او اخته عليه الحد ولا حد عليها وكذا لو تزوج المرأة على الزنا لا حد عليها عند الكل والرجل اذا اكره
 الزنا قال ابو حنيفة ربح آخر او هو قول صاحب ربح لا حد عليه وكان يقول ان اولادهم يورثون فربح عليه الحد والرجل
 المستأمن اذا زنى في دارنا مسلمة او ذميمة قال ابو حنيفة ربح لا حد الرجل اتحد المرأة وقال ابو حنيفة ربح كذا
 وقال محمد ربح لا حد وان كانت المرأة حرة يمسها فزناها مسلم قال ابو حنيفة ربح لا حد الرجل والاتحد المرأة
 وقال ابو حنيفة ربح كذا ان جميعا او فداوى الرجل ام ولد له فقال قلت انها على حرام لا حد عليه ولو فداوى امرأة
 ابنة عن ابنة فربح في المهر وان قال قلت انها على لا حد وان قال قلت انها على حرام كذا وان وطئ الابنة
 امرأة ابنة حد وان قال قلت انها على لا حد وان قال قلت انها على حرام كذا وان وطئ الابنة
 بن البلي ربح الحد ان اقربا وطئ ابن مرات في مجامع مختلفة حد ابينا ولا ثبت نسب الولد قال الفقيه ابو الليث ربح
 انه يقول لى يورث ربح وبناخذ رجل زنا بامرأة ميتة فخلقوا فيه قال اهل المدينة يحد وقال اهل البصرة
 يحد ولا يحد قال الفقيه ابو الليث ربح وبناخذ رجل زنا بغيره لا يحد الاجماع فانفصلا لا حد عليه في قولهم
 ثم ينفق في الاغصان الخ كانت تشكك ابو كان عليه المهر او طلق وتلت الربية بالاغتصاف والنجاسة لا تشكك ابو

كان عليه سبع الدية ولا مهر عليه في قول الخبيثة وبالي يوسف ^س وقال عمر بن الخطاب عليه الدية والمهر الف دينار ولا مهر عليه
 امرأته من قبلها هذا القول في قول الخبيثة ومخرج وقال ابو يوسف ^س ثم اقبل زني بجارية مملوكة وقتلها بالخنك وذكر
 في الاصل ان عليه قيمتها ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف ^س في الاما ان عن الخبيثة ^س ان عليه القيمة والمهر الف دينار
 وقال ابو يوسف ^س وعليه القيمة ولا حد عليه وهو صحيح رجل زني بجرة وقتلها بالخنك كان عليه الدية الواحدة وهو
 جامع حنيفة في ربهما وظلما في برة قال ابو حنيفة ^س بغير ارشاه الف دينار ولا حد عليه وقال صاحباه مخرج عليها
 الحد وضل في قولهم رجل زنت البكر غير امراءه ولم يكن زنا قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر ولا حد عليه وذكر في
 الرضاع اخوان سبعة هاترون امرأة وتزوج الاخر بنت تلك المرأة ثم زني في ليلة واحدة فدخل كل واحد منها
 لامرأة اخيه غلطاً قال لا حد على واحد من سبعة منها وترك كل امرأة الى زوجها ولا يخل في وجهها ان لم يخل فثلث
 جفص ونابى كل واحد منها مثل مهر التي جامعها فان اراد كل واحد منها ان يسكن التي جامعها تزوجها بعد ما يطلعا
 زوجها وعليه التي تزوجها مهران مهر البكر فغلطوا ومهر البتة والذي لم يجامعها نصف مهرها باطلاق قبل
 الدخول رجل وجد على فراشه في ليلة نكح امرأة ولا امرأة فزني بها التي وجدها في فراشه وقال طلعت انها
 امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد لانه ادعى الاشتباه فيما لا يشبه ظاهر الاعمال اذا وجد امرأة في بيته
 فجامعها وقال طلعت انها امرأتى كان عليه الحد ولو ان الاعمال ادعى امرأته فاجابته غير انجامها قال محمد ^س وعليه
 الحد ولو اجابته بغيره فقلت انما قلناه نعمي امرأته فجامعها لا حد ولو كان لعبر الا يصدق على ذلك الاعمال اخرج
 على فراشه او في بجرته امرأته فجامعها وقال طلعت انها امرأتى قال ابو يوسف ^س بحد ولا يجوز وقال زفر بن احمد عليه
 الحق جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها احد ما يتزوجان المتفق موسر او خمار ساكت تعينه ثم زني
 بها المتفق لا حد عليه وان زني بها الذي لم يتفق كان عليه الحد والخنك فساكت او خمار ساكت تعينه ثم زني
 بها ثم زني بها الذي لم يتفق لا حد عليه وان زني بها المتفق كان عليه الحد ونكح قول الخبيثة ^س وقال
 صاحباه مخرج بحد ولو اطلق بعد الاعناق في الاحوال كلها اربعة شهد واعلى رجل بالزنا فادخل الرجل نسبه ثلثا وهم
 بالزنا ثم انكر ولم يفرق بين مرات لا حد عليه رجل قال زنت بي هذه المرأة فأنكرت المرأة الزنا لا حد عليه في قول
 الخبيثة ^س وقال صاحباه مخرج بحد وكذا لو اقرت المرأة بالزنا وقالت زنت بي هذه الرجل فأنكر الرجل لا حد عليه

واحد منهما في قول الجنيبة روح وقالوا لعل المرأة في مجلس منهنه وقالت المرأة لابل نزلت
 مائة لاجلها عليه المهر وكذا لو تزوجت بالرابع مرات في مجلس مختلفة وقال الرجل لابل نزلت بها لعلها
 عليه المهر مرة شهدها على رجل بالزنا فغزو اليها فادعى مكر فانه لا شهد عليه ولا على الشهود وحدها القذف
 شهدها على رجل بالزنا انه زنى بامرأة ولم يبين المرأة حصة الرجل او اذا تزوجت بالزنا او شهدها عليه الشهود ولا يجزئ
 في جاس مختلفة انه زنى بامرأة ولم يبين المرأة حصة الرجل او اذا تزوجت بالزنا او شهدها عليه الشهود ولا يجزئ
 وان اتوا بغيره بالزنا او شهدها عليه الشهود وكذا تلك النكاحين ولو تزوج الاخرس بالزنا اربع مرات في مكان متباعدة
 اشاره لاجلها على ان اتوا بالزنا فغيره لغيره في حكم الاقرار ولو شهدها عليه الشهود لا يقبل عدا او بالزنا اربع مرات
 حده وقال زفر بن زكريا كذب المولى لاجلها والذي يحن ويعين واذا تزوجت في حال ان كانت بمنزلة الصبي وكذا ذلك اذا شهدها
 عليه الشهود وهو كما يحسب ولو تزوج الرجل اربع مرات في جاس مختلفة انه زنى فبطلت بحد استتمت في قول الجنيبة روح
 وهو قول صاحب روح رجل باع جارية فوطئها قبل تسليمه اليه فبطلت بحد استتمت في قول الجنيبة روح
 قبل القبض او بعده لاحد عليه ولو باع جارية على ان يبايعها فوطئها بالشكر او كان الجارية للشكر فوطئها ابدا في خانه
 لاجلها علم بالحر او لم يعلم رجل انى باعته فبطلت بحد استتمت في قول الجنيبة روح
 وعن ابى بوبكر بن عيسى في رواية لاجلها ان وثى رواية لاجلها ان وثى رواية لاجلها ان وثى رواية لاجلها ان وثى
 اربعة شهدها على رجل انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة
 لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا لاجلها الشهود عندنا استحقاق القياس ان يحد الشهود حصة القذف وهو قول
 زفر بن زكريا ولو شهدها اربعة على رجل انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة
 على الرجل ولا على المرأة في قول الجنيبة روح وقال صاحب روح بحد الرجل ولا تحرم المرأة ولو شهدها اربعة على رجل
 انى بامرأة عند طلوع الشمس بالبحيرة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة
 ولا على المرأة ولا على الشهود ولو شهدها اربعة على الرجل انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة
 من الدار وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة
 وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة وشهد اثنان منهم انه زنى بامرأة

بل شبه الدار وشهد آخر ان انه زنى بها في سفل نهر الدار وشهد اربعة على رجل بالزنا فشهد اثنان منهم اربعة
 بها في دار ملان وشهد آخر ان انه زنى في دار نهر الرجل الاخر فانه لا حسد على المشهود عليه في نهر المسائل
 ولا على المشهود وعندنا لو شهد اربعة فشهد اثنان انه زنى بهذه المرأة في نهر الراوية من بلاد البصرة وشهد آخر
 انه زنى بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحرم المشهود عليه والمرأة في قول المجانب ارجح منا وفي القياس لا يحرم
 وهو قول زفر بن فرج ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بفلانة وفلانة غائبة ذكر في الجملع الصغير انه يحرم الرجل اربعة شهد
 على رجل انه زنى بأمرأة رقالة لانهم فاتهم فالوفاء فانه لا يحرم الرجل ولا المشهود اربعة شهدوا على رجل بالزنا و
 هم عريان او محجرون في قذف لا يحرم المشهود عليه ويجوز المشهود وحده القذف والكتاب لا يحرم المشهود الا بشهادة
 على الزنا لا يقبل اذا كان المشهود اقل من اربعة فالحاكم اقل من اربعة حد المشهود وحده القذف او اطلب المشهود
 عليه ولو جاز اربعة مستقرين وشهدوا على الزنا واحد بعد واحد لا يقبل شهادتهم ويجوزون حد القذف وان كثر
 وعن محمد راجح اذا كانوا قوموا في موضع المشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا شهادة حاضرة والكتاب لا يجزى من
 المسجد فمثل واحد بعد واحد شهد وخرج ثم دخل اخر وشهد اذا دخل واحد بعد واحد وشهدوا يقبل شهادتهم
 ولا يقبل الشهادة على الزنا بعد تقادم العهد ولو منقصة فرفض ذلك الى رأى القاضي ولم يقدر شيئا وصاحبه
 راجح قدر في الزنا يشهد فادون الشهير لا يكون متقادما والشهيد ما فوزه متقادما مانع قبول الشهادة وعليه الاحتكام
 والكتاب المشهود عليه في موضع لم يكن هناك فاض فخل الى بلد فيه اثنا عشر جازت الشهادة وان لقامت وكذا
 لو جاز المشهود من مصر اخر فهو عذر بخروج شهادتهم فان شهدوا بالزنا متقادما خلفوا فيه قال بعضهم حد المشهود
 وقال بعضهم لا يحرم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا فشهدوا عند القاضي انهم راوه بهذه المرأة وقالوا راينا ذكره
 فزجها قد غاب كما نيب البطل في الحكمة جازت شهادتهم وان قالوا نعمنا الحظر لان هذا نظر لا قامة المحبسة وسبب
 للقاضي يسأل المشهود على الزنا عن ما يسهل الزنا وكيفيته ووقته ومكانه ويبلغ في ذلك أقصى المبانة كذا في الزنا
 الزنا فاما وصف الزنا فيقول له ملك تزوجتها او طينها بشبهة في عقله فالحاكم يحجم بقتل بسالة عن الاحسان فاما
 انفسه يقبل قوله ويقسم عليه ان كان محسنا يربه وان لم يكن يحلله ولو شهد المشهود على رجل فقالوا انشده انه
 وطئ نهر المرأة وشهدوا انه جاسم او باضها ولم يقولوا ان بها لا يقبل شهادتهم ولو شهد اربعة بالزنا وشهدوا

قال استاك نه الجارية ثم ادعى عند القاضي بسببه او بسبب قبيل قوله ولا يحكم ولو شهد جماعة على رجل بالزنا ثم
 انقضوا عليه نكاحا شهد الثقات والرجل اقر على نفسه بالزنا لا يحكم اذا لم يقرب له مرات في محاسن نكاحه من
 مان اقر في محاسن نكاحه بقراره وافتقارهم لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا وهم نساء
 او تغفل عنهم انهم ربه بحد مشهور واثبتوا نكاحا لمكانا او بسببه او بعد ودين في عقد حد مشهور واما الوجه الثاني
 من امر المرأة في حجب النكاح ان قال غلشت انها تغل لي اذا استاجر جارية لخدمته فزني بها كان عليه الحد وان قال
 انها تغل لي كذا المستودع او زاني بجارية المودعة له من حارة بامر الحد وان قال غلشت انها تغل لي او كذا الرجل
 او كذا بامر الله او بحد او جارية اللع واثبت فانما يحكم وان قال غلشت انها تغل لي وان نكح جارية احد الوثيق
 او جارية امرأه او جارية جده فقول وجوده ان اتفق الوثيق والموطوعة على انها طلاق بالجمرة فانما يحكم وان قال غلشت
 غلشت انها تغل لي او قال الموطوعة نكح لا يحكم الحد وكون احد بانها بائنا فقال النكاح غلشت انها على حرام حد الحاضر
 وادعى حجب الحد على الزاني الكان مختصا به ثم وان لم يكن يحكم انه حدة سبلة غير جارية ولا يمكنه وعلى الموطوعة نصف
 ملك اما المودة اثبات الذي تخلف بينا اذا ادعى بسببه ميتا اذا لم يبرح رجل طلاق امرأته ثم عليها في
 الحدة ان قال غلشت انها تغل لي لا تحرم وان قال غلشت انها حرام حر كذا الوثيق ام وكذا ثم وعلى في الحدة
 ان قال غلشت انها تغل لي لا يحكم وان قال غلشت انها على حرام حد بسبب ادنى بجارية مودة قال غلشت انها تغل
 لي لا يحكم وان قال غلشت انها على حرام حد ويكفي بين الجدة والرجل عند طاعة الاما بل برغم لمن ويحبه غيره
 وشروط الاحصان ستة اسلام الزوجين ولو غلبا حرتهما او قل بالمكرهه بالشيخ في القبل انزل
 او لم ينزل وعند القاضي رحمه الله السلام الزوجين بشيئا واحدا من كل واحد من الزوجين بشرط لا يبيع الاخر
 محصنا في قول المجتعية والمخرج وظاهر قول البيهقي ولو ان ما قلنا بالناحر اقر زوج بامرأة من غير طهر ودخل
 بها او تزوج بامرأة نكاحا حاسدا ودخل بها او تزوج مسلم ذميمة ودخل بها لا يفسد النكاح وان دخل بمكره
 بغيره ثم ثبت او دخل بمكرهه الا انه ثم غلقت لا يفسد بها محصنا لم يحاسبها لغيره ولو تزوج في نكاح
 واما الذميمة اذا ارسلت بالغير زوجها او محصنا لم يبرح بها بغيره سلاما في قول المجتعية والمخرج والذميمة
 اذا دخل بامرأة الذميمة ثم سلاما او لم الزوج لا يثبت الاحصان لم يحاسبها لغيره سلاما يثبت الاحصان بشيئا

رجب بن محمد الكل وبشهادة رجل وامرأتين عندنا وقال فرج لا ثبت ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة
 بانه مائة سنة وجاسها او فلا بانها ثبت الا حصان في قولهم ولو شهد انه دخل بها ثبت الا حصان في قول الخليفة
 فرج ولا ثبت في قول محمد رحمه الله ولا رواية فيها عن ابي يوسف فرج واذا ارادوا نقا بعد ما ثبت عند ان يرجع الزانية
 يبدل الشهود بالرجم ثم انفاضي ثم اناس اذا ثبت الزنا بالمدينة وان ثبت بالاقرار بعد انفاضي ثم اناس من رعايا
 على ان الزوج من جهتها وقال انفاضي رحمه الله لا يرجع بالرجم الا بالبرهان في الترتيب وعن محمد رحمه الله لو كان الشهود مقطوعين
 الا بالبرهان او منعه لا يثبتون الرجوع الا بالبرهان ثم اناس ولا بأس بكل من يرى ان يهود معتدلة الا اذا كان دارهم حرم منهم
 لانه لا يثبت ان يهود معتدلة واذا غاب شهود الزنا قبل الرجوع لا يرجع ما لم يحضر شهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف فرج
 لا يجر حقه ولو شهدوا ولو تسخ الشهود عن الرجوع المضمين اغاب او خسر او اعلى او جبر او ارادوا قد تمت حصة واحدة
 لا يرجع المنيشود وعليه وعن ابي يوسف فرج اذا شهدوا وغابوا ارجعه الامام اذا شهدوا بغيره على رجل بالزنا ورجلان على الا حصان
 فرج ثم رجع شهود الا حصان لا يثبت النقصان على شهود الا حصان ولا سديهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في
 ما لهم وقال فرج لا سدي على واحد ويكون الدية على الغريقين نفيسين ولو شهد اربعة بالزنا والا حصان مجبوا وعد نفيس
 فرج ثم رجع المكون عن التزكية قال ابو حنيفة فرج يجب الدية في امراهم وقال صاحباه فرج لا يجب النقصان على المكون ولو
 لم يرجع المكون عن التزكية ولكن ظهر ان الشهود كانوا عبيدا او كفارا قال ابو حنيفة فرج يجب الدية على المكون في
 امراهم وقال صاحباه فرج يكون الدية في بيت المال ولو شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محسن فخره الامام فخره سباط
 اوقات ثم رجع الشهود واظهروا عبيدا اشبهوا على حدة في قول الخليفة فرج وقال صاحباه رجوعا عند ان رجوعا كان عليهم
 بنمان ما يقتض بسباط وان ظهروا عبيدا انقصان يكون في بيت المال وكذا الدية اوقات لانه خطأ انفاضي
 ولو شهد اربعة بالزنا والا حصان ثم رجع صاحباه رجع قبل تقضاء احد الرابع في قولهم حد القذف ومحمد الباقر
 وقال فرج لا يجر الباقر وان رجع بعد تقضاء قبل الاغتصاب احد الرابع في قولهم ويكره الباقر عند الخليفة فرج
 فرج في قول الآخر وقال لا يجر فرج لا يجر ولا سدي على الباقرين في قولهم وان رجع بعد تقضاء والا
 حد الرابع عندنا وقال فرج لا يجر ولا سدي على الباقرين في قولهم وعلى الرجل بعد تقضاء ربع الدية في البالة في سنة
 في قولهم ولو رجعوا مجبوا بعد تقضاء والاغتصاب احد واحد وعشرون امراهم ومن تعصى الله عليه بالرجم اذا قتل

فان في نساج طيه وبريم الرجل فاما ولا يسك ولا يربط ولا يحفره وفي المرأة ان شارب الامم مغر لها وان شارب
 ويحفر الرجل في الحرة وينزير في سر او يلبس حدة الشرب في ظاهر الرواية ومن محدثي لا يحفر في حرة
 ولكن ينزير في الحرة والغزو والمراة لا ينزير فيها ثيابا في سائر الحرة ولكن ينزير عنها الحشوة والغزو تغرب المرأة
 ويصحبها دينق اقامته احسد عليها انها اذا كانت حاملا لا تنزع حتى تقصع عليها وفي حداثتها اذا غرب منى سوطا
 فزبح وحسد من الشهور وغرر بمحبها عند الفتنة ويدرون من المشهور وعليه ما بقى من الحدة وقد رجمه اناس فلم يبق
 بوجه بعضهم كحده المشهور وحسد الفتنة ويقرب من الشرب على الاعضاء في الحدة فاعطوا الوجه والكرهس ومالي ابو يوسف
 العبد والمطين الغر وغرب الشرب لا يفرق على الاعضاء ولا يسلخ في التزوير رعين سوطا في قول المحققين وزح
 بالقيم الحرة على ملكه ولا ملكه عندنا ولا يقام الحسد على النساء حتى يتقن الفاس فلا على من رتب في سيرة اقام
 الرجم في الاحوال كلها الا الرجم على الحامل فان ادعت انها حلي لا يقبل قولها الا ان الشك في رجمها انما هو على
 جلي حبها الى ان يستبين فراغ رجمها ثم رجمها لا يستيقن بكذب من ولا يغرب الحسد سوطا مرة واحدة حكم الله
 على رجل بالزنا والرجم بشهادة مشهود ووافق فاسس بالرجم فذكر في الكتاب انهم يسهم ان يرموه وان لم يبا
 اودار الشهادة وردى ابن سنان عن محمد بن ابي اسهم الم ببا نزلوا في شهادة او يشهد به على آخرى الشك
 عندهم وقال شيخ الامام ابو منصور المازندراني رحمه الله الحواشي على تفصيل الكتاب انما في نفيها عدل للسالك
 ان يرموه وان لم يباين شهادة المشهود وان لم يكن عدل فبشرقيها فغير عدل لا يسهم ببا نزلوا
 الشهادة ولا لولا ان يغرب ملكه وملكه فرب الشرب ولا يقام حدة ولا غزو ولا فريضة المسج ولكن القاضى يخرج
 المسج اذا راد اقامته المحرمين جريه رجل اخر عند القاضى بالزنا مع مرات وامر القاضى بحده فقال والله انك
 يراة عند والله اعلم **فصل في القذف** حدة القذف بقاوق حدة الزنا فان حدة القذف لا يسقط
 بانقيادهم وحدة الزنا والشرب يسقط ولا يقام حدة القذف الا بطلب المقدوف ولا يقبل البيهقي عليه
 ولا يفرى ولا يسقط منها الحدة بالغزو ولا بالاراء بسد بتوته وكذا اذا غنى قبل الرأى الى الله وكذا لو صالح عن القذف
 على حال يكون باطل برادعالي عليه وله ان يطالب بالجرم ولو كان غنى عن حدة الزنا ولو تمت حياتهم مات المقدوف بطل
 الحدة ولا يورث عنه نكاحات المقدوف حدة ما انهم عليه بعض الحدة وبقي سوطا يسقط الباقي ولو تمت نكاحا

ميتا بحسب مقتضى الطلب والوارث ويجوز التوكيل في اثبات القذف باليمين في قول المجتهد ومحمد بن
 روح لا يجوز ولا يجوز التوكيل بتحيصا حد القذف ولو صدق المقذوف القاذف في القذف وإتمام ان ذنوبه
 صدق مقالته جاز وسقط الحد من القاذف ونسبت القذف بشهادة رجلين ولا ثبت بشهادة من ليس
 بالشاهد على الشهادة لا يثبت القذف في القذف في قوله القاضي ولو ادعى المقذوف ان له سبعة عاهرة على القذف في مصر وجب له
 في قوله المجتهد روح القيام القذف عن مجلس يري به انه يلزم ولا يثبت منه كفيلا بنفسه في قول المجتهد ومحمد بن روح ولو ادعى
 المقذوف شاهدا واحدا على القذف وقال شاهد آخر في المصر قال ابو حنيفة يجب القذف وكذا لو اقام الاربعة
 شاهدين مستورين لا يرفعها القضاة بعد اذ ثابته بحسب وقال ابو يوسف روح لا يحبس بقول الواحد العدل ولو قال في
 القذف بشهود خارج المصر اقام شاهدا واحدا ان سبته خارج المصر وطلب من القضاة حبس القاذف فانه
 ولا يجب حد القذف الا ان يكون المقذوف حرا ثبت حريمه باقرار القاذف او باليمين اذا اقر القاذف حريمه وكذا
 لو اقر القاذف حريمه نفسه وقال الناجد وعلى جدي كان القول قوله وبشتر طان يكون المقذوف حرا مسلما
 باننا غير محرم واني الزنا يكون القاذف عاتلا حرا باننا وان يكون القذف صريحا ولا يكون كناية **فصل في الا**
مضاخر التي توجب الحد وما لا توجب ما توجب التخيير وما لا توجب رجل قال رجل
 يا زانية لا يكون قاذفا في قول المجتهد روح ابو يوسف روح وقال محمد بن روح يكون قاذفا ولو قال لامرأته يا زانية يجب الحد في
 قولهم ولو قال الرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذفا فلا يحد وامر النكاحين كان طلب الحد بها والنكاحين فطلب
 الحد يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا يكون قاذفا ولو قال يا ابن النجدة يوزر ولا حد ولو قال لامرأته يا حبيبتى فلان
 لا حد ولا يوزر ولو قال لرجل جديك زاني لا حد عليه ولو قال يا ابن القدران هو قذفت يحد ولو قال لاهل قرية ليس فيكم
 زان الا حد او قال كلكم زاني الا حد او قال لرجلين حد كان ان فقبل له ثم الا حد ما يمينه فقال لا حد عليه
 ولو قال لرجل يا زانية فقال لا غير صدقت حد المبتدئ وروى المصدق هو كما قلت فهو قاذف ابغوا ولو ان جماعة قالوا
 رأينا فلانا زاني فغلته فيما دون الفرج لا حد على احد على المقذوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا رأينا فلانا
 يزني بفلانة فخطبوا الكلام ثم قالوا فيما دون الفرج كان عليهم حد القذف رجل قال لامرأته يا زانية فقالت نرسب
 بك حد المرأة دون الرجل ولو قال لامرأته يا زانية فقالت لاهل قريتي حد الجماعة ولو قال لامرأته انت زانية فقال

تنت از فی جسد الرجل و در رجل خالی میسر است از فی انفس او فقال انه من نملان كان عليه كحل و قال يا بنت
از فی منی لاجد عليه و روان یطین ستمتا فقال حسه هانا ما نبرانی و کما فی نبرانیة لاجد عليه و رجل قال من قال کذا و کذا
هو ابن الزبنة فقال رجل قلت له عد علی لم یسجد و رجل قال لرجل ارجو علی لاجد عليه و ترسیب الاله و مر جاهد
عليه فی قول تعجیبه روح الله و قال صا جاد روح یحیر و قال فیروز باخا الزبنة او یامم الزبنة لم یکن ذلک قد غلط
رجل قال نعم و منت زنی لاجد عليه و قال منت زنی و اقرب انما لاجد عليه رجل قال فیروز یا زنی فقال تعجیبه و
فی الرجل كان عليه كحل و نبتة باطله و قال زنا نأت فی الرجل و قال غیبت البصر و حسی فی قول تعجیبه و فی جوف
الرجل فی قول محمد روح رجل قال لامرأة ما رأیت زبنة غیر اسك لاجد عليه رجل قال لامرأة زنی بك و رجلك قبل ان
یزو جک كان تاؤه رجل قال فیروز زنی فحک او ظهر ك او بك لاجد عليه و قال زنی فزجك كان تاؤه و قال
لامرأة زبنة و نبت مسكرته او مسكرته او مجزئة او نامة لاجد عليه و قال امرأة و طلك نملان عیالها ما زو
غمره باسك بما مال لاجد عليه و قال من قد عقت زبنة و نبت امته از قال كافرة بین ما سلت زبنة و نبت
كافرة كان عليه كحل و رجل قد زف رجل فیسان الزبنة كان عليه كحل قال فیروز انك زبانی و قال شمس
علی ذلک لاجد عليه و قال لبره زبنة و نملان تمك بكون تاؤه فاجاب و قال غیبت و نملان تمك ساجد لاجد عليه
قال لرجل ابن الزبنة و امرانی و ملته سله كان عليه كحل و انك كافرة و لاجد عليه و قال ابن ام زبنة
نبتة حال الام رجل قال لرجل انت لایك عن ابی یوسف روح انه قد زف بكن ذلک فی غضب او رضا و قال السج
ابوك لایة المعروف فانما قال ذلک فی حاله الرضا و علی وجه الاستهزاء لایكون تاؤه ما و قال ذلک فی غضب
كان علی و فی السج كان من تاؤه و قال انت لایك فیلسر قد زف و قال شمس ابن نملان لرجل سب فی غضب
تاؤه لایة الخاطب و كذا ذلک لرجل اجنبی اخوه و قال انت لایك و لا لك لاجد عليه و قال انت
ابن نملان لایة او نجا و اذ روح امر لاجد عليه و كذا و قال لبره لاجد عليه و قال لرجل ابن ام زبنة
ابن الاصل و انت لایة انسان و انت لرجل لایكون تاؤه ما و رجل قد زف و مله او مله و مله لاجد عليه و ان قد زف
او اخاه او عمه و قال ابن الزبنة و امر حسیه و لها ابن من فیروز كان تمك لك ابن ان طلبك لاجد عليه
و كذا و قد زف بنا و لمیت ابنا صدمه و ما كان لاخر ان طلبك لاجد عليه و قال لمن و علی المرأة انما نزلت

الجحشية يازاني كان عليه الحمد ولو وطئ المرأة في الخراج فاسد او وطئ جارية مشتركة بينه وبين غيره او شتر
 جارية فوطئها ثم اتحت فقتله انسان و مال يارأى لا يحد ولو وطئ الجحشي امرئ بخل ثم سلم فقتله نهان حد ثا
 في قول الجحفية روح ولو وطئ جارية ابية فقتله نهان فقال له يازاني عن شيخنا روح انه لا يحد فاؤفة ولا رواية
 فيه عن الجحفية روح و بطل تزوج انه على حرة فوطئها او وطئ اختين بملك العين فقتله نهان حد فاؤفة و بطل قال
 بغيره قل بطلان يارأى فان قال الرسول للمرسل اليه ان نلنا يقول لك يارأى لا حد على احد على الرسول لا
 على المرسل و لو ان الرسول لم يخرج عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يارأى حد الرسول بطل قال بغيره استفت
 نلنا بقبيلة لا حد عليه رجل قال سلم است لايك و ابواه لا فزان لا يحد رجل قال لم يست لايك م ابواه سلمان
 و قد عتقا لا حد على المولى وان عتق لم يست لايك بطل فقتله نهان واحد فقال الابن صدقت ليس لايك
 ان يطلب الحمد بغير ذلك رجل قال لامرأة زنت بي و عمارا و بعل او فوحد القاذف و قال فذلك لرجل
 لا حد عليه رجل قال بغيره يا ابن الحجام او يا ابن الحماك لا حد عليه و قال الرجل يا ابن لا حد عليه لا يطيق
 و قال يارأى او يا نصراني او يا جحشي لا يحد و كذا قال يا عابد الوثن او يا ابن اليهود او يا ابن النصارى
 او يا ابن البرمسي لا حد عليه امرأة قد است من بعض البلاد و معها اولاد و صغار و ولد واحد لا يعرف لهم اب فقال لها
 انسان يازانية لا حد عليه رجل لان امرأته بولدت ثم قتلها نهان لا يحد و كذا لو قتلها بعد موت الولد و لو لان
 امرأته بولدت ثم قتلها نهان بحد فاؤفها الامام الذي ليس فوقه امام اذ اذني او شرب الخمر او قتل انسانا لا حد عليه
 و لو ائلف مال انسان او قتلها ناعدا لا حد عليه لان الحق فيه لصاحب المال و لو قبضت لو قتل ذلك بنفسه كان
 له ذلك امرأة تحت زوج جارت بولدت فقال زوجها ليس بولي ثم قال ابني حد و لو قال هو ابني ثم قال ليس بولي
 ثم قال هو ابني لا يحد و الولد و ولد و قال ليس بولي لا لا حد عليه و لا لعان و جلان شهيد على رجل بانه قد
 نلنا و اختلفنا في الوقت او في المكان جازت شهادهما في قول الجحفية روح و بحد القاذف و قال صاحباه رعمه
 لا يقبل شهادهما ولا يحجب الحمد و لو شهد احدهما انه قد زنى يوم الخميس و شهد آخر انه اقترانه قد زنى يوم الخميس لا يحد
 الحمد على القاذف في قولهم و لو شهد احدهما انه قد زنى بالبرية و شهد الآخر انه قد زنى بالفارسية او ببلغة اخرى لا يقبل
 شهادهما رجل قال بغيره اما انما نلت بربك يارأى انك شئت لا حد عليه عندنا و قال مالك و ع عليه الحمد ترى القذف

از انرا و لم یبق و قال انما في روحه و هو ان قال في وقت القذف بالزنا بعد و الا فلا رجل قال ليس له خبر بان في فعل
 بعد من نيت مدعيه و انه قد ثبت لمعنى و لا يحكم في ذلك في غير محسن بل قال في خبر و ان شهد ايك زاني فقال انما في
 زنا و ان شهد ايك مدعيه على الثاني ان يقول و ان شهد عليه مثل ان شهدت في محرم كان ما قد و قال رجل ان زنا
 او با و لم يزل ان كان ما قد و انما في محسنه مدعيه و قال سب لا يملك و امر حرة و با و بعد و قد كانت له خبر
 الحرة و مدعيه قال لا خير بان الرقبة او با و ان الحرة و هو من ملكك البين على به لانه كان انما حدثت قوله بايم
 في خبر او في رقبة او مدعيه و في بانه كان عيسى كل يوم طليق ثم في رقبة با و ان في خبر و انما في خبر او با
 ان ما في ايه و بعد عليه ان العرب يكرهون مدعيه و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 مدعيه و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 الكلام على مدعيه و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 او في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 كل من برز و برز من ان ياخذ القاذف و يحكم و يجوز انما في خبر او با و انما في خبر او با
 ان بطالبه با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 بطالبه با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 حرام و ليس لابن ان بطالبه با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 الثاني فان ضرب منهن و سبعين سوطا ثم قذف آخر في خبر او با و انما في خبر او با
 و اما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 الحجة بان قرطبان با من قبل عمل قوم و مدعيه او با و انما في خبر او با
 مدعيه و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با
 او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با و انما في خبر او با

بأنه كذا بالمدى الشبان بامر منسوس في هذه كلها لا يجب التبرير ولو قال فهاست باناسق او قال للضرب لا يجب تنبيه
وعن الجعفية روح في بعض الروايات وقال يا قبل عليه الحمد لانه لم يزل اهل عمان يذوقون من محمد روح في رجل شتم الله
وهو محترم له مروق وخطا ولا يجب والكلان دون ذلك لم يوجب والكلان شتما لا يوجب ويجوز ذكر القاضى الاستيعاب
روح اذا قال لامرأة ياروسى بحد القذف عن ابراهيم النخعي روى عنه اذا قال لامرأة ياروسى يكون عاونا والتمويه
عن البند كسار حقه بجزية البراءة والفرقة الشهادة على الشهادة ويكرى فيه العين رجل ادعى قبل انسان شتمته فاشته
ادعى انه ضربه وقال الى سبته حاضرة في المصير وطلب منه كفيلا فبغض فانه يؤخذ منه كفيلا فبغض الى ثلثة ايام فان اقام
على ذلك شاهدهين او رجلا وامرأتين او شاهدين على الشهادة بطلين يؤخذ منه كفيلا فبغض حتى يسأل عن الشهادة ولا يجب اذا
عدل الشهادة بغير ابراطا او ثمانية ثلثة واكثره تسعة وثلثون في قول الجعفية ومحمد بن عيسى بن ابراهيم في ظاهر
الرواية خمس وسبعون وفي زاد رشام تسعة وسبعون وان راى الحاكم ان لا يضرب ويحبس بالاعقوبة فعل والكلان
المدعى عليه فامرودة وكان ذلك اول ما فعل بخطط اخنا ما ولا يوزن وان عاد الى ذلك فكرر منه روح عن الجعفية روح
يضرب بجنس الحاكم ان يجتهد فيه وعن سفيان بن عيينة عن ابن التمر بن علي بن عبد العظيم الحزمية وصغيرا على ابرى الحاكم وعلى قراخا
الضرب ومن ابى برسفح الرجل اذا كان يبيع النحر ويشترى ويترك اهلوه بحد وضرب ثم يخرج ومن يهمل
والسرة وضرب الناس حبس بجلد في السجن الى ان يظهر الفدية وسباب التمر بمنسوبة الكلان من حبس ما يجب به حد القذف
بلغ اقصى التمر بنحو ان يقول لدرية اولام ولد التمر يراينه والكلان من حبس ما لا يجب به حد القذف كذا ان يقول يا عنت
يا فاسق يا سارق لا يجب اقصى التمر ويكون ذلك سقوطا الى اقصاهم ويضرب في التمر باجا عليه ثياب وبشر فغله كسوف
ولا يحد في التمر بحد التمر بحد من ضرب الزاني وضرب الزاني بحد من ضرب الشارب وضرب الشارب بحد من ضرب القاذ
وبعض من يضرب على الاعضاء الاكره من الفروج والوجد في قول الجعفية ومحمد بن عيسى بن ابراهيم في قول الجعفية روح
ويصعد ويضرب على الرأس والكتفين والذراعين والخصبين والخصبين من اربعة ارجل الى اربعة ارجل الى اربعة ارجل الى اربعة ارجل
الارب ثلث لا يمتن لان غير بولكن لان يرفع الامر الى القاضى لوديه اتفاقا ومنها قول بخالف قول صاحبنا روح وعنه ما لم
فيقيم الحد على ملكه ولان التمره وكذا الزوج يضرب المرأة بجلد ثلثي بيتية حرة او امرأة او عاتقها او مسها بشهوة بغير ذكر
رجامها فيما دون الفروج فانه لم يرد وكذا اذا طوطى في قول الجعفية روح في قول صاحبنا روح اذا طوطى حد الزنا والكلان

الجنيبة ومخرج ولا يجد في قول ابى يوسف حتى يفر من بين ولا يجب الجحد على ثلاثة من سكراني في قولهم اذا سكر
 اخلفوا في وجوب الجحد عليه الصحيح انه لا يجد ولا يصح طلاقه ولا اطلاقه ولا يسهو ولا يخطا ولا اقراره ولا انكاره ولا زنا
 وسكران فاسكر الخمر من الاشارة المتخذة من الخمر ونسب والربيب بجر ويصح عنه في الغرضات الاربعة فانه لا يصح
 والني من بار ونسب اذا غلا وشهد ولم يقذفه بازيد فشر به انسان وسكر لا يجد في قول الجنيبة روح وعلمه حكم الجنيبة
 وعلى قول صاحب روح حكمه حكم الخمر وانما المتخذة من الجبوب والفواكه كالخبط والشبعر والذرة والاباجس والخمر ما دام
 حلوا بكل شر به واذا غلا وشهد وفدت بازيد فالحان مطبوخا وفي طنجرة على شر به وفي قول الجنيبة وابي يوسف
 روح بمنزلة نفق الربيب الخمر اذا طبخ او في طنجرة وحلف المشرك في قول محمد روح عند البعض بكل شر به الا انفسح
 الصحيح من قول محمد روح انه يكره شر به اذا كان مطبوخا او في طنجرة وان لم يطبخ فلا وشهد وفدت بازيد عن الجنيبة
 وابي يوسف شر به روايات في الصحيح انه بكل شر به الا انفسح بسكر وسكرهم بالاجماع وخلف المشرك روح
 في وجوب الجحد عند سكر من نده الاشارة على عن الجنيبة الصحيح روح انه مال لا يجد كالاجحد من زال غيبه البعج ومن
 الزنا والاشرفات السكران من نده الاشارة الصحيح انه لا ينفذ كالاجحد من الذي زال عقله بالبعج وعن الجنيبة
 روح في رواية فمن زال عقله بالبعج ان علم عين اكل انه ينجى بغير طلاقه وعناقه وان لم يسلم لا ينفذ والصحيح انه لا ينفذ على
 كل حال واما ما على يد من سائل الاشارة فهو في كتاب الاشارة واذا انقضى المسك في الخمر فصار مباحا عن يمين
 في الامالي الخائف الغلبة للخمر فلا بأس بالخائف الغلبة للمسك فلا يفرقه وانما مال ذك لا ان الغلبة اذا كانت
 للخمر فمضى صار خالوا وما يتحول الى الخمر او المرى بقوة نفسه وطبيعته فيصير المسك تبعا اما اذا كانت الغلبة للمسك فيصير حكمه
 حكم الذائب فيكون المسك نجى الحمد الخامس من السرقة وهدايا قطع اليد اليمنى في المرة الاولى وفي الثانية الرجل اليسرى
 ثم لا يقطع بعد ذلك عندنا في حبس بنوب وفي ابي قدر من المال يقطع ومن آخر في منكره في نفسه واما ما
 قطع الطريق فمنه على ثلاثة اوجه ان خسر المال وقتل مال الجنيبة روح يقطع يده ورجله من خلاف ثم يقطع يده ورجله من
 تحت يده اليسرى حتى يموت وقال ابو يوسف محمد روح يقطع يده ولا يقطع به شيء آخر وان اخذ المال ولم يقطع يده
 يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى بسبيله وان قتل ولم يمسك المال يقطع قصاصا ولا يقطع به غير ذلك وان
 خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم يأخذ المال ولم يقطع يده فيزويح بسبيله واما ما علم بالصدأ

والحكم الخ لا يبرهنه ظاهر الظاهر ان تردنان ثبت فلولي ان برز في قول المجتبية روح خاصة وعنده صاحب روح لم يبرهن
 ان برز وعنده مالولي حق الروايات الكفاة وليس له ولاية الروايات المبرهنة المبرهنة المبرهنة المبرهنة المبرهنة المبرهنة المبرهنة المبرهنة
 لم يفتل بالصح الاكراه وعلى القائل بخصاص في قولهم فان كره قبل او بطلت بعضه فقبل قال المجتبية روح ومحمد روح
 بصلح الاكراه ويجيب الخصام على الكراه دون الامور وقال ابو يوسف روح بصلح الاكراه ولا يجب الخصام على احد وكان على
 الامر بغيره يقول في ماله في ثلث سنين وقال بغيره الاكراه باطل ويجيب الخصام على القائل وهو الامور وقال
 اباك من الشافعي رحمه الله تعالى انما قال لرجل اطلع بدغلان والا فلا تنكح مسودان فقطع وادفع
 كان الامر بخصام في قول المجتبية ومحمد روح ولا رواية فيها عن يوسف روح وقال سلطان لرجل اني نكحت في هذه
 النار والا فلا تنكح بخلاف الحكم النار فخرج منها وقد لا يجوز مسودان يلقى نفسه فيها وان التقي فيها ومات كان على الامر
 بخصام في قول المجتبية ومحمد روح وعن ابى يوسف روح في رواية قال يجب الخصام في رواية لا يجب وجوب الدية في
 ماله والحكمات النار بحيث لا يجوز فيها لكن في القائل بنفسه قليل راحة كان له ان يلقى نفسه فيها فقبل بان هذا قول يوسف
 روح وان التقي نفسه فهناك كان على الامر بخصام في قول المجتبية ومحمد روح وفي قول ابى يوسف روح يجب الدية في مال الامر
 ولا خصام ولا ينسل نه استبان ان لم يكن له في القائل بنفسه قليل راحة ولا يجوز فيها لاسيما ان يلقى نفسه فان التقي بنفسه
 فيها فهناك بغير دية في قولهم ولما قال سلطان لرجل تغلبت نفسك من شاهق اجل والا فلا تنكح فان لم يكن له
 انصاف في راحة لاسيما ان القائل فهناك بغير دية وان كان له فيه اذ في راحة مسودان يلقى نفسه في قياس قول
 المجتبية روح فان التقي نفسه فهناك ندية على ما خلا الامر وفي قول صاحب روح لاسيما ان يلقى نفسه فان فعل فهناك كان على
 الامر بخصام وهي اقرب سلة الفصل المبطل عند المجتبية روح وذلك لايوجب بخصام ويجوز الدية وعنده صاحب
 وفعل الامر كفضل الامر وروايات الامر عند المجتبية روح لا يجب الخصام ويجوز الدية وعنده صاحب الخصام روح عن يوسف
 روح في رواية على الامر بدية في ماله فان كان بخلاف منه الملاك وبرجوا النجاة فالتقي نفسه فهناك كانت الدية على عاتق الامر
 في قولهم لانه كفا في الخطا ولما قال سلطان لرجل اني نكحت في هذا الامر والا فلا تنكح الحكم ان يعلم انه لا يجوز لاسيما ان يلقى
 فان فعل بغير دية وان كان له فيه اذ في راحة مسودان وعنده المجتبية روح وعنده مال لاسيما ان فعل فهناك كان الدية على
 عاتق الامر في قول المجتبية روح كما لو انقضاء الامر بغيره وقال ابو يوسف روح ودية على الامر في ماله ولا خصام قال محمد رحمه الله

برنايه فتمت بها الف درهم فسد البيع في قول عثمان بن مالك وعبد الله بن مسعود
 فتمت له درهم واكره على ان يقر بابت درهم فتمت بها الف درهم فسد البيع والاقرار في قولهم ولو اكره
 على بيعه بابت درهم جازي بيعه اكل لانه يخالف الله فلفظا وقصد ولو اكره الرجل على ان يقر بفلان بابت درهم فانه
 بخمسائه لا يصح استحسانا ولا بغيره الا ان يقر بالبيع او بابت وخمسائه لزمته الزيادة على ما كان مكرها وبالزعم قد
 ما كان مكرها فانه ولو اكره على ان يقر بفلان بابت درهم فانه يقر بان حلفه ان يقر بان حلفه ان يقر بان حلفه
 به فلا يقر باطل في قولهم وان اكره لشركته بالجار الذي كان الاكره لاجله كان الاقرار باطلا في قول المحققين وبالي
 وح وقال محمد بن يعقوب في حصة الثابت لو اكره السلطان جلالة ان يقطع يد رجل ففقط غم قطع رجله او يجره الاخرى فليكره
 فانه من ذلك كله قال ابو حنيفة ومحمد بن يعقوب في قول الامور بمبينا وقال ابو يوسف ح لا تقصص على احد وجب الله
 عليه في ما لها ولو اكره الرجل بيمينه نصف داره فوجب كلها لا يجوز الهبة استحسانا وكذا لو اكره على بيع نصف داره فمقتضا
 بيعه اكل عندنا لا يجوز استحسانا ولو اكره على ان يبيع المهر من الدين ففصل لا يصح ولو اكره على ان يخرج الكفيل ففصل
 او بالمال من الكفالة لا يصح ذلك لان نهاما يتعلق بالرضا فانه لو قال الكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا
 اخرج لم يضر خارج عن الكفالة ولو اكره ان يبيع على ان يسقط عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفعته ولو اكره بغير حلف
 نقاص ما قر كان باطلا وكذا لو اكره بغير نصبي نصيبه اتملاف او دية فانه لا يصح اقراره ولو اكره ان يقر بجلال يقر
 باسيرة او بقتل رجل عدا او بقطع يد رجل عدا او باسيرة او بقطع يد او بقتل بده او بقتل بده او بقتل بده او بقتل بده
 باصلاح مهر وناب فانه لا يقض من الثمن وان كان تبعا باسيرة او بقطع او بقتل القياس لا يقض من الثمن ولا يقض استحسانا
 واذا اكره الرجل على ان يبيع ما له عند فلان واكره المورع على الاختصاص الا يبرأ ويكون المانع عند الاخذ وان اكره
 القاض بدينها الى الامر الكره فقبضها وضاعت في يد القاض ان قال القاض قبضتها حتى ادفعها الى الامر لم يكره كما
 امرني به فهو رجل في الضمان والله قال قبضتها حتى ادفعها الى الامر لم يكره كما امرني به فهو رجل في الضمان والله قال قبضتها حتى ادفعها الى الامر لم يكره كما
 في ذلك وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب الهبة واكره الموهوب له على قبض ثلثة ايام من الموهوب له كان القول
 قول الموهوب له وان اكرهت المرأة ان تقبل من زوجها تطليقة بابت ففصلت لنفسه تطليقة حقه ولو اكرهها الا ان تطليقها
 او الموهبة اذا خلعت من زوجها بالبيع المطلق لا يبرأ الا بالبيع المطلق وان كان يخلع عليه اكل يكون التطلاق باطلا

واما ان كان المطلق مبداء المدخل يكون رجيا لمكان المرأة اجازت المطلق مبداء لكسب المال الذي اكرهت عليه
 مع اجازتها في قول الخليفة ومع ذلكها المال ويصير المطلق باناء في قول محمد مع الاحادة مطلقا واطلاق رجعي
 على ان في مفسد فيه روايتان في رواية كانا قال محمد مع وفي رواية كانا قال ابو حنيفة مع وهذا بناء على ان الرجل اذا
 طلق امراته رجيا نكحها باناء بعد ان خفيته ويستبرأ مع وعلى قول محمد مع لا يصير رجعا ولا يصير مطلقا في قول
 الخليفة مع وفي قولها لا يصير رجعا لان امراته مطلق على انهم على كتاب النكاح ثلثة ايام فقبلت يقع المطلق في
 هذا النكاح في قول الخليفة مع وكذا شرط النكاح للزوج لم يكن له النكاح في قولهم وهذا اكره الرجل امراته فيبرأ بثلث
 فصل من المصدق او غيره كان اكره اياهم صلحا ولا بد ان في قول شيخنا ومحمد مع لان عندنا يتحقق الاكره في
 سلطان على المكان فيقدر المظالم على تحقيق ما هو له وعندنا بخفية مع يتحقق الاكره من غير سلطان في المظالم والغير
 بل كان او تبارا في المصنفين في الجبل ولا يتحقق في النهار وان اكره الزوج امراته ومعها باطلاق او بالزوج عليها
 او بالنسبة يكون اكره وان اكره الرجل على ان يفر بالمال تعالى بعضهم اذا اكرهه ومعها بانيات منه الغير الذين يكون
 اكره او لم يكره مع في ذلك حد ما لا هو معوض الى راجع الحكم المقترب من حد واحد او مجلس يوم او قيد يوم لا
 يكون اكره ايا في الاقران مع رجل اكره على ان يجامع امراته في رمضان نهارا او ليلا او ينسب فضل الكفارة عليه
 بقضاء او من غير الرجل نعمد في رمضان فيكرهه ثم اكرهه سلطان على سفر في ذلك اليوم رجا او من زيادة عن الخليفة
 مع اية لم يقطع عن الكفارة واذا اكرهه مباشرة اكرهه عليه بل يبرح منك على اكرهه فهو على من
 في قسم لا يبرح المقتسم الاول اذا اكرهه بطلان امراته المدخل بها فطلق يقع المطلق ويبرح نصف المهر
 واكرهه الحان المهر سوى والمقتسم ان لم يكن المهر سوى واكرهه او اكرهه في رمضان نهارا ما فرغ من ثلثه لئلا يشبه المال فما
 الاخر له بحيث لا يقدر عليه اوقات مفلسا كان المكره ان يبرح بذلك المكره وكذا لو اكرهه على الفات على المهر كونه
 ومنه كان له ان يبرح على المكره وكذا لو اكرهه بقطع بد نفسه لم يعد فعل او بانيات بد نصف مفسد فصل كان
 ان يبرح المكره بالية فيما لم يقسمه بقصاص وبالقصاص فيما يجيبه بقصاص وكذا لو اكرهه على فعل بعد فعل او
 ما يسهل ان يفعل لانه مظالم فلا يظلم غيره وان فعل كان له ان يبرح عقوبة البعد على المكره وكذا لو اكرهه على اتي
 جده فافترق كان له ان يبرح على المكره عقوبة البعد ولا يبرح بذلك على البعد ولا سبانية عليه ولا لا يصير يكون له

كما شهد شاهدان على رجل باع ثياب عبده ثم رجلا لم يقضيا بالعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كانا
 بين رجلين فأكراه أحدهما على اعتاق نصيبه ففعل وهو محسور واخا ان يشرك الساكن ففعلن الكره كان الكره ان يبرج
 العبد ولو اكره الرجل ان يبيع عبده ففعلان فوجب له غلب الموهوب لا بحيث لا يقدر عليه كان الموهوب ان يبرج عليه
 الكره بقيمة العبد وكذلك كانت القيمة في ذلك الرجل اذا اكره على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وغلب المشتري
 بحيث لا يقدر عليه كان الكره ان يبرج على الكره بقيمة عبده واذا اكره الرجل ان يبرج عبده ففعل مع التبرير وبيع
 التبرير على الكره في الحال واذا مات المولى تيق المبرر ويرج ورتبة المولى تثنى قيمته بدبر على الامر الفهم والامام لا يبرج الكره
 فيه بما عزم على الكره منها اذا اكره الرجل ان يعفون دم العتق ففعل مع عفو ولا يبرج على الكره وكذا اذا اكره الرجل ان تزوج
 امرأة فزوجه ودخل بها بغير المهر على الزوج ولا يبرج على الكره ولو تزوج امرأة ودخل بها ثم اكره على طلاقها ففعل
 كان المهر على الزوج ولا يبرج على الكره فان كان النكاح باكر من مهر مثلها لا يبرسه الزاوية وكذا المرأة اذا اكرهت على النكاح
 ففعلت مع النكاح ولا يبرج على الكره وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يبرج وكذا اذا اكره على الهبة بغير
 بعد فوجب ونفس العوض لا يبرج على الكره ولو اكره على قبول الهبة بغير ففعل لا يبرج ولو اكره الرجل على قتل مؤثره بغير
 قتل ففعل لا يحرم القاتل عن الميراث وله ان يقتل الكره قصاصا لمؤثرته في قول الجنيته روح ومجروح ولو كان الكره
 ميبسا او مضمنا ففعلها في الاكراه حكم العاقل البالغ ولو كان الكره علما او مضمنا بالسلطان كان القاتل هو الكره لا المباشرة
 لاقتل فيكون الردية على بائنة الكره في ثلث سنين ولو اكره الرجل على ان يشتري عبدا فزوجه ثم حرمه منه واكره على شراء
 عبدا حلف ببقائه ان ملكه وتذكره على ان يشتريه بغيره الا ان قيمته نصف درهم فاشترى بغيره بغيره بغيره بغيره
 ويجب على المشتري نصف درهم لانه مضمون عليه قيمته ولا يبرج على الكره لانه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل
 فلا يبرج كما لو قال ان تزوجت امرأة فهو طالق فأكراه على ان يتزوج امرأة بمهر مثلها جاز النكاح ففعلت ولا يبرج
 المهر ولا يبرج بذلك على الكره ولو اكره الرجل على ان يقبل كل ملك الملك فيما سبق ففعل ففعل ذلك ثم ملك عبدا
 عمن ولا يبرج على الكره بشي وان ورث عبدا في يده بصورة عمن ويرج على الكره بقيمة الميراث ثم اكره الرجل
 على ان يقبل لبيد ان شئت فانت حر وان دخلت الدار فانت حر ثم شار عبدا ودخل الدار عمن ويرج على الكره
 بقيمة العبد ولو اكره على ان يعل عمن عبدا ففعل نفسه وذلك الفعل امر لا بد منه كسلوة الغرض ونحوها او كان فعلا

يخاف بترك الهلاك على نفسه كالأكل والشرب ففعل كان له من يرجع على الكره وأن كره على أن يبلع عن عبثه
ويندأ وما يشبه ذلك بالبدنه لا يرجع على الكره ويكره ذلك فبشرط الكراهه به وحده المحبس ولو كره الرجل على أن يرجع
على نفسه نذرا أو مودة أو حيا أو شيئا من اقرب ففعل ذلك لزمه المنذور ولا يرجع الكره بشي ولو كره على أن يظهر
امرأته ففعل كان مخاطرا وكذا لو كره على الإبل أو ففعل مع الإبل ولو كره على الطلاق وطلق بغير الطلاق ما كان كره
على التكليف بعد ذلك من الغفلة ففعل ما كان من قيمة البعد مثل قيمة الوسط لا يرجع على الكره بشي ما كان من قيمة
من قيمة الوسط بغير الكره والسر اعلم ففعل فيما يحل للكره أن يفعل ما لا يحل وما لا يحل هذا ففعل
على أن يرتفع ما به من أن يكون الامتناع على الفعل أول من تركه وبالنزك بصبر أو نكاحا كرهه إلى الحرب أو بغيره
الذي هو غير ما دل على كل قيمة أو حكم خسر براء وشرب غير وقال لا تفعل هذا ولا تفعل ما قطعك به أو كره
أو اضربك ما لا يسهل من ذلك لم يفعل حتى قتل مع علمه أنه قد استخ عن ذلك قتل يكون أنما والحقان مسلم
أنه يفعل بسبب أن يفعل قال جرت أن يكون أنما وكذا الرجل أو كان يموت جوعا وعنه ثم ميتة أو خسر براء وجرئت
وعنه غير فهو على دينه أو جرحين أو قسم اثني ما يكون الامتناع عن ذلك يفعل جوارا ولا قدم عليه لا يكون أنما والحق
أولى له وصورة ذلك إذا كره ففعل ولف عضو على أن يكفر فبشرط ما فاني حتى يرض عليه أنه بسببه جوارا ولا كره
فعله مطعنا بالاجان ولا يتم فهو شخص في ذلك وإن لم يفعل يكون ففعل ولو كان الكراهه على هذا البسبب وجب له بسببه جوارا
ولا كره والحقان عليه مطعنا بالاجان ولا يتم فالثالث ما يكون جوارا بترك فعله بالاقدام عليه بصبر أو نكاحا أو صورة
أو قال الأمر لا تفعلك وتقتل بغيره أو تتركه لا يسهل أن يفعل فأن فعل بصبر أو نكاحا وإن لم يفعل حتى قتل يكون
جوارا أو القسم الرابع أن يكون الامتناع على الفعل ولا يتعلق عن فعله على بسبب أو نكاحا أو كرهه على الثالث إلى الغير ولو قيل
به مشربين هذا إلى أن ما كان منه البسبب ولا لا فعل إياك أو إياك بسببه أن يشرب أو شرب أو جوارا أو قيل لا تكفر أو لا
ولا لا تفعل بغير الرجل أو بسببه جوارا ولا كرهه وان خاف لقتل على غيره أو نكاحا أو كرهه ففعل على نفسه أو كرهه
مضروفا في جميع أو كرهه أنما يخفى الكراهه إذا كان مسلم يقينا أو يكون في غالب أيدانه ولم يفعل الأمر به جوارا عليه ما هو
والحقان في غالب أيدانه أن ذلك نحو كلف ونهيه أو بسبب يخفى لا يكون كره أو لو قيل لا تيسر عبدك بغيره من غلمان بيتك
ولا لا تمل بك بك بما لا يجوز بسببه ويكره كره أو من الحسن بن أبي مالك أو قال البحر في مسلم لو دعت إلى براء الجارية

لازني بها وقت ايك نصف نفس من المسلمين فخلصهم من امر لا يحل لهذا المسلم ان يدفع الجارية وعن ابن نجيم روح الله تعالى
 قال اهل الحرب بمنى من الانبياء عليهم السلام وخذوه ان قلت ليست بمنى تركناك وان قلت انما بمنى تركناك لا يسر سرب
 ان يقول انما بمنى النذر ورسوله وان قالوا بمنى منى قلت ليس بمنى تركناك وان قلت هو بمنى قلنا منك لا لغيرك
 ليس بمنى حتى يدفع الفضل عن النبي لان في حق النبي ليست بمنى تركه وقول النبي حجة على الخلق طاب ليل الكعبة في الانبياء
 اما قول غير النبي ليس بمنى على الخلق فذلك لا يسر اخذوا ذلك عند الاكره واذا اكره الرجل بوجع حبس او ضرب لا يحل
 منه نصف خصم على ان يقر بانه فثقلوا الكفر بغير كراهة ومن امرته فثقلوا الكفر بغير كراهة وان قال لان قلبي مطمئن بالامان لا يصدر في
 اكره الرجل على الكفر فقال كبرت بانه وقال نوبت به ان يخرج عن كفر سابق في الامور او كذا بائنين منه امرته في نفسها ولو قال كبرت
 بانه ولم يرد به ان يخرج عن الامور وانما قصد تحقق الكفر بتبين منه امرته فثقلوا الكفر بانه وبانه وبغيره كراهة لانه يصدر على الغلام من الاكره
 باجر الكراهة الكفر من غير تحقيق ولو قال كبرت بانه وقلبي مطمئن بالامان لا تبين امرته ولو اكره على سب محمد النبي عليه السلام
 فب محمد او خطبه له محمد آخر ونواه بانه منه امرته فثقلوا ان لم يرد به محمد آخر تبين منه امرته فثقلوا وبانه وان لم يخطبه
 غير النبي فب محمد او قلبي مطمئن بالامان لا تبين منه امرته لانه كرهه ولا كراهه في هذه المسائل بوجع المقيد والجبر لا يكون الا كراهة
 وفي سب الاكره بوجع الفضل والجس يكون اكراما وكذا في كل عليك يحل الفسخ كالاجارة والمنة وغير ذلك وكذا لو
 كان على رجل مال او كفالة او حق شفقة فاكرو بغيره او قيدوا جس كانت البراة باطلة ويكون مكرها وكذا لو اكره الجبر او قيد
 حتى يقر على نفسه بالمال او قصاص او بغيره او يحتاج او علق او عاق كان الاقرار باطلا ولو اكره على انها جس يوم او قيد
 يوم او ضرب سوطا جس ذلك يكون جائزا وانه الاكره لا يمنع جارية من نكاحه لمقر فاثم المراء من المضرب الذي يكون
 اكراما في مثل هذا المضرب الذي يجبر منه الالم شديد لا اصل الالم واما القيد والجس الذي يكون الاكره به اكراما ان
 منه الاغنام البين فاجس الموير والقيد الموير يكون اكراما وكذا لو لم يكن مويرا ولكن بطيخة كثيرة ضرر وادغام شديد فهو
 بمنزلة الموير واذا اكره السلطان رجلا بوجع قيد او جس عليه ان يقتل فلانا لا يكون مكراما فان قتل فلانا ذلك كان عليه
 الامور لخصاص في قولهم وان اكرهه بوجع قتل او تلفت خصمه يكون اكراما فان قتل الامور ذلك الرجل يقتل الامر فثقلوا
 في قول الخصيفة وخرجه ولا يقتل الامور ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والا فقتلك وسعد ان يقطع يد فلان واذا
 قطع كان لخصاص على الامر في قول الخصيفة وخرجه **فصل في الاكره على احد المسلمين** رجل اكره رجلا بوجع

[illegible]

الخفيفة روح في رواية ان ابيس جازنه اذا تصادقا على ان ابيس فيها كان على ذلك المرافعة فان ادعى حرمها بان
 كان ثبته وانكر الآخر لا يصل قول من يدعي النجاسة وتحتلف الآخر وان اقام مدعى النجاسة بسببه على ما ادعى قبلت نسبتبه
 ولو تصادقا على ان ابيس كان ثبته ثم اجاز ابيس بعد ذلك تحت الاجازة كما هو بامكانه ثم محله بعد بصيرة من جازنه
 احدهما لا يصلح اجازته واذا اكرست المرأة على قبول النجاسة فقلت ثم رخصت النجاسة فقلت بلفظة الخلع لا يلزمها الا ان يطلق
 بان ولو كان بلفظة يطلق على قول الخفيفة وابي يوسف ح يصير بابا ويلزمها المال اذا حنيت وعلى قول محمد روح يكون
 رعيها ولا يلزمها المال وفي بيع النجاسة اذا قبض المشتري بعد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس يتركيبه الاكره من
 هناك اذا اعتقه بعد قبض معتقه اعتاقه لان بيع النجاسة ينزل وتكر في الاقرار من الاصل ان بيع المأزول اجل من بيع
 فاسد فيه اذا كانت النجاسة في نفس ابيس فالتحاشات في الثمن وصورة ان يتفقا في السر ان الثمن نصف درهم وبما كان
 الظاهر ان في درهم قال محمد روح الثمن فمن استمر لم يكر فيه خلافا وروى المولى عن الخفيفة روح ان الثمن ثلث العلية وتو
 اتفقا في السر ان يكون الثمن نصف درهم واشهد على ذلك ثم تباني في الظاهر بانه دينار قال محمد روح في القياس سطل
 ابيس وفي الاستحسان يجوز بانه دينار ولو تفقا ان يقر ابيس لم يكن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والسادس علم كتاب الوصايا
 اقرار اقراران يوصي ولد اولاد من غير الخفيفة وابي يوسف ح ان ينكر المال لا اولاد يكون فنهش ولو كان الاولاد
 كبارا او المال قبل قال ابو حنيفة روح لا ينبغي له ان يوصي والحق ان المال كغيره او ثبته او غنا بعبارة الواجبات فان لم يكن
 عليه شيء من الواجبات يبدأ بها بقراءة النجاسة فواجب ان **فصل فيما يكون وصيته وفيما لا يكون**
 من حق الوصية كسب يد كسب وصية وقال للشهد واشهد واما فيه ولم يقرأ عليهم الكتاب قال الفقهاء ابو حنيفة لا يجوز
 لهم ان يشهدوا به ذلك في قول علمائنا المتقدمين الا ان يقرأ عليهم الكتاب ويقرأ عليهم وقال القسري لا يجوز لهم ان يشهدوا
 وروى ابو يوسف عن الخفيفة روح ان اكرمت الرجل وصيته بغيره ثم قال شهد واعلى باني هذا الكتاب فهو جائز استحسانا
 كتبها غيره وقال شهد واعلى باني هذا الكتاب لم يخبر قال القسري كسب على ابن احمد وصيته وكنا عنده مخضرا هناك عدول
 عليهم وكسبوا شهداءهم ثم دخل جماعة من المشايخ فامرهم ان يكتبوا شهداءهم ولم يقرأ عليهم وعنه اني نصر ابو يوسف ح بعض
 شهداء على كتاب الوصية من غير ان يقرأ على الشهيد وقال لا يصح للشهد وان يشهدوا حتى يقرأوا على الشهيد او يقرأوا عليه
 كذلك كتاب الاقرار وقال ابو حنيفة روح ان اكرمت الرجل محسنا بغيره اقرارا بالمال او وصيته ثم قال شهد عليها من غير ان

[illegible]

ووصفته بكل باطله ووصفه الموصي بفنن بالنفن في المل انوا حله الموصي بفنن انوا حله وان حله بان انوا حله لانفن ووصفته
في الفبر حله لبث مثل المفسرة ونحوها قال ابو الفبر حله لابس به وهو كالزيادة في الكفن وكنههم انكره واذلك ولوا اوصى بجا
قبره للمفسرين في باطله ولوا اوصى بآتيه في الطعام للام بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون للمغزبة قال الفقيه ابو جعفر حله
يجوز ذلك من الثلث وكل الذين يطول مقامهم حسم وللذي يحكي من مكان لم يدس فيه الاغنياء والمفسر حله
ولا يجوز للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيئا كثير فعن الموصي والكلان قبله لا يغني عن شيئا الا ان
ابن كبر البلي حله رجل اوصى بان يتخذ الطعام لصدقة لثلاث اشخاص ثلث ايام قال الموصي باطله وعن ابن الفاسم حله في عمل
الطعام الى اهل العيشية والاكل عند حسم قال حله الطعام في الالبه او غير كره ولا شغال اهل العيشية بنحس لم يرب ونحوه قال حله
الطعام في اليوم الثالث لا يتحب لانه في اليوم الثالث جميع الناحات فاعطاهم في ذلك اليوم يكون اعانة على العيشية
او اوصى الرجل ان يطبخ قبره او يضره على قبره كانت باطله ربل قال اشهد واني قد اوصيت لفلان اوصيت
واوصيت ان لفلان في مالي نصف درهم قال محمد حله الف الف الاولى وصيته والاخرى اقرار ولو قال اوصيت بان لا اقل
مالي فمؤخر ولو قال قد اوصيت لفلان في مالي كانت وصيته ربل قال في محله او مرصد ان احدث لي حدث ففلان كذا
ابن الفاسم حله انه قال سمعت ابا حنيفة ربه يقول ان يذره وصيته واحدثت عنه فاعطاه الموت وان لم يقل حدث الموت كذا فمؤخر
فلان نصف درهم من ثلثي فمؤخر وصيته وان لم يذكر فيها الموت ولو قال فلان نصف درهم من مالي او من نصف مالي او من ربل
فمؤخر باطل قال ذلك في محله او مرصد الا ان يكون ذلك عند ذكر الوصية ربل قال في مرصد اوصيت فلان بكذا وفلان بكذا
رجعت ربه واري مئة فلان قال محمد حله اجيزه على وجه الوصية ولو قال في مرضه الذي مات فيه ان يشر في فلان
امره واما كان في ياشي فهو عليها مئة قال اري ذلك جائزا وجهه بهما في غير ذلك العيشية ان كان في ذلك مئة رطل
حله مرضي قال اعطوا فلانا وصيته كذا او قال اعطوا بعد موتي او قال اعطوا ثلثي فهو جائز لان الثلث محل الوصية وان قال
الرابع او الخمس او ثلثا او ثلث الا يكون وصيته الا ان يكون ذكر الوصية او الموت عن ابن الفاسم حله مرضي قال
نما اوصى نصدقت علي فلان بكذا ووصيت فلان بكذا فلانا رجعت فلان كذا ان مالي قال اما بعد فقه العيشية فاجوز
نفسه منها فهو على وصيته واوله فان قبض الموصي له ولم يتصدق عليه جاز من الثلث واما قوله جازت فهو وصيته ربه
فيها القصد والاخر فضل فممن يجوز وصيته فممن لا يجوز وصيته لا يجوز وصيته اوصى انما لم يشر

من ايقافنا وكذا ان كان من ايقافنا ولا يجوز وصية العبد والمبرور اقام الولد والمكاتب عن حرار او غيرهم فانهم
 يمتنعون من ذلك في قول الجعفي رحمه الله ولا يجوز من العبد والوصية الحر العاقل بملك كان او لم يكن
 جائزة ووصية الذي يات بقرب يلهيكون واهل الذمة نحو التمسق ووصية ثقات في قولهم جائزة وان اوصى الكلب
 بآية تقرب به اهل الذمة وروى الاسلام نحو الوصية بشاة لهية والكلبنة وسراج فيها جازي في قول الجعفي رحمه الله
 ولا يجوز في قول صاحب السراج والذمي ان اوصى ببيتة في جوفه غنم كمن ميراثه ولا يجوز وصية العبد في حوزة الذمة
 بل في غير شيد غياسا ولا يجوز استخار ووصية ابن ابي ابيس الذي غاب عن ابيه جاز ولا يجوز الوصية للوارث عندنا الا ان
 يجبر بالورثة ورواوه في حوزة ولا يوصي مع في حصة الابن في ورثة في حصة الازد على اجازة الورثة ان اجاز جاز
 وان لم يجز بطل ولا تجز جازهم في حوزة الموحي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو اوصى لاجنه وهو غير وارث ثم مات
 الوحي واخره ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذا لو اوصى لاجنه ثم تزوجها ثم مات لا يصح الوصية الا باجازة
 الورثة ولو اوصى لابنه ومعه او كافره لم يسم او ضمن ثم مات الموحي لا يصح وصيته ولو اوصى لثقله ان اجازة الورثة
 جاز ولا ملاني في قول الجعفي رحمه الله ومخرج وقال ابو يوسف ولا يجوز وان اجازت الورثة ولو كان الغافل مبيها او غير
 حازت الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لثقله بغيره وارث سوى الغافل جازت الوصية في قول الجعفي رحمه الله
 ومخرج ولا يجوز في قول الجعفي رحمه الله ولو اوصى لمكاتب ثقله او لم يبر ثقله او لم يبر ثقله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا
 يجوز وصية مسلم لمرتد ولا وصية مسلم لمسلم ولو اوصى لافسان ثلث ثلث ثم مات الموحي قبل موت الموحي بطلت وصيته
 ولو اوصى لافسان وثلاثين وصية ما ميت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية يكون للميت منها عشرين
 ربع انه قال ان لم يسم الموحي ثلثه كان للميت نصف الوصية وبطلت الوصية في النصف وان علم مرتد كان جميع الوصية للميت
 ولو اوصى بثلثين ثلث ثلث ثم مات احد ما قبل موت الموحي ففي نصف الوصية للميت منها عشرين والنصف الاربعة
 ولو اوصى مسلم لمسلم بثلث ثلث ثم مات في الاصل ان لا يجوز وقبلها قول محمد بن عيسى والجميع في رواية لا يجوز
 منه الوصية وان لم يكن الحرس مستانها لا يجوز في قولهم وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية للحري مستانها كان او لم
 اجازت الورثة او لم تجز ولو اوصى رجل ثلث ثلث لاجنه ثم مات الورثة ثم ولد للموحي ابن ثم مات الموحي تحت الوصية ولو اوصى
 لامرأة ثلث ثلث ثم ابانها بثلاث ابوابه فمقتت بعد ثلث ثلث الوصية للميت منها عشرين ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا

لراوى الكتاب ففسد اولام ولد ففسد جازا بكل احتسابا ولما روى لبيد القن اولامه ففسد ثم ماتت جازت الوصية في قولهم
 احتسابا لان غدا يجيء روح في الوصية للقن لقن ثلثة جازا ويحب عليه ثلثة جمة وله ثلث ماله من سائر الكثرة فيصاحبا
 ويزاد ان لفصل وعنده صاحبه روح ثلثين ميسره كذا وبصيرت الوصية اولالا للقن فان فصل من الثلث منبى كان لفصل
 للبعد ونحو الوصية لولد فانه وان علا وكذا لولد فانه وان سفلى وكتاب مولا وعنده ثلثون ميسره مولا ووصية
 ثلثة المتفرقين ولان جازت الوصية لهم بالمسوية اطلاقا لانهم لا يرقون مع الابن والحنان له بنت جازت الوصية
 للاح لاب الا للاح لام ويطلب الوصية للاح لاب وام لانه يرث من بنت وان لم يكن لابن ولا بنت كانت الوصية للاح
 للاح لاب لانه يرث ويطلب الوصية للاح لاب وام ولللاح لاجل انها يرثانه او ماتت المرأة وترك زوجا وصوت
 بنصف ماله لاجنى كان للاجنى نصف ماله وللزوج ثلث المال لو سدد من ثلث المال لان الاجنى يأخذ ثلث المال او لا
 بلا شارة متبق ثلثا المال يأخذ الزوج نصف باقى وسر الثلث يبقى ثلثا المال خصة الاجنى بنوام وصيته ويرثه من سدد
 سدد فيكون لبيت المال ولو وصيت لقاتلها بنصف ماله ثم مات وترك زوجا يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث
 مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا يبقى لبيت المال ولو وصت المرأة بنصف ماله لزوجها ولم تكن
 برصبة اخرى كان جميع ماله للزوج بنصف بحكم الميراث ونصف بحكم الوصية وكذا لو وصت لزوجها واحد عبيد بها بعينه
 فان الزوج خصة البعدين جميعا اخر بحكم الميراث والاخر بحكم الوصية واذا مات الرجل وترك امرأة ليس وارث
 غيرها وراوى لاجنى جميع ماله ولا امرأة بجميع ماله خصة الاجنى ثلثا المال بلا شارة ولا للمرأة باقى ولو سدد من
 الميراث يبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنى نصفين ولو ان امرأة ماتت وصوت بجميع ماله لزوجها لميراثها
 وارث سواء وصوت بجميع ماله لاجنى وصوت بكل واحد منها بنصف المال خصة الاجنى او ثلثا المال بلا شارة
 يبقى ثلثا المال للزوج نصف فلك لان الوصية بقدر الثلث للاجنى مقدم على الميراث يبقى ثلثا المال يكون لكان بين
 الزوج والاجنى اطلاقا ثلثا ذلك يكون للاجنى وثلثا للزوج مسلم وراوى بان يحمل ارضه بمقبرة لليسلمين او عانا الارام
 سفينة للعامة او اوصى بان يصيرت الى الكهان موافق لليسلمين او بنحو قبرهم فلو وصيت باطله في قول الجنيح روح خذ
 قول الجنيح جازة وراوى ثلث ماله للبحر وعين البحر او لم يبين في باطله في قول الجنيح روح وراوى جازة خصة
 قول الجنيح وراوى بان ينفى ثلثة على البحر جاز في قولهم وراوى ثلث ماله لبيت المقدس قال جاز ذلك فيقول

[illegible]

الى سكر واحد وجرزالي سكرين رجل قال فلما فصام عهدي يوما فخرج فصام العبد بعد موته يوما اثنين بعد ان تم
 الوتره رجل اوصي بحبس والده لفقرا واول رجل لعبد لا يخرج ذلك الا من الثلث فان اجازته الوتره في حيرة المورث لا يخرج
 وكان لهم الرجوع وان اجاز والده موته صحت الاجازة ورجل قال ارست لفلان ثلث غنمي او قال ثباته من غنمي اقول
 شرب من ثباتي او قال لبقير خطه من خطتي ولم يكن في ملكه يوم الوصيه شيء من ذلك كانت الوصيه باطله ولو كان له
 غنم وثياب وحظه يوم الوصيه ثم مات فلان لطلت الوصيه ولو قال او وصيته ثلث مالي لفلان وليس له مال ثم استغنى
 مالا ومات كان للموصي ثلث ما تركه ولو اوصي بمالي بطلت جاريه لفلان ان كان في بطنها ولد يوم الوصيه بان ولدت له
 من ستة اشهر جاز الوصيه وان ولدت ستة اشهر فصاعد كانت الوصيه باطله ولو قال او وصيت بهذا الكفر في
 تخلي لفلان فصاير قبل موت الموصي بطلت الوصيه ولو قال او وصيت بهذا الرطب الذي في تخلي فصاير قبل
 موت الموصي في القياس بطل الوصيه ولا يطل استحنا او قال او وصيت يعني هذا لفلان فصاير قبل موت الموصي
 لا يطل الوصيه قياسا واستحنا او قال او وصيت بزعي هذا لفلان وهو قبل فصاير خطه او شير قبل موت الموصي
 بطلت الوصيه وفي الوكالة اذا تغير في هذا كذا بطلت الوكالة وفي بيع بشرط ان ياراد في ايام ان ياراد لا يطل
 ان ياراد ولو اوصي بهذا قبل موت الموصي لا يطل الوصيه ولو قال او وصيت بثلث مالي لفلان او لفلان كان
 الوصيه باطله في قول الخبيفة روح وقال ابو يوسف صحت الوصيه ويكون بينهما الضيق وقال محمد روح جازت الوصيه
 ويكون البيان الى الوراث فلا يكون لبيان الى وصي لم يمت ولو اوصي لرجلين ثلث مالي لفلان او وصي لم يمت عن وصيه
 احدهما ولم يمت ثلث ثبات يكون بينهما الضيق ولا يكون البيان الى الوتره ودوي ابن ساعد عن محمد روح انه يخرج الوتره وعن محمد
 روح لو قال لجاريين احدهما بكا حرة ثم مات قبل البيان لثني النصف من كل واحد منهما ولا يكون لبيان الى الوراث
 ولو قال احدكم اعم ولي وراث قبل البيان كان لبيان الى المورث جرح اوصي عند موته ان لو في غايه القتل عمه
 باطله في قياس قول الخبيفة روح رجل اوصي بان يار بنيه من فلان كان باطله وكذا لو اوصي بان يسقي غنم الاربعه في
 المرسم او سبيل الله تعالى كان باطلا في قياس قول الخبيفة روح رجل قال او وصيت بهذا الهن لروث فلان كان
 باطلا ولو قال لبيع بها وروث فلان كان جازا ولو اوصي بان يفتي علي فرس فلان كان شجره وراهم قال محمد
 جازت الوصيه ولو كان الوصيه تصاحب الفرس فان ملك الفرس اوباعه فطلت الوصيه ولو اوصي بسكنى داره لرجل

[illegible]

[illegible]

من غير الجنس ولو قال فلان مبيع ماني هذا لم يثبت له ولو كان مبيعاً لم يثبت له ولو كان مبيعاً لم يثبت له ولو كان مبيعاً لم يثبت له
 شجر كان ذلك للموصي له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ما دخل وحب لعل كبا فيه وراهم فقال جيب ماني هذا ليس لك
 وهو ينفذ وراهم ودفعه اليه فاذا في كيس اكثر من ذلك او كان فيه ذائب كان الكيس مبيفاً للموصي له مرفيع قال اخر جرب
 ماني عشرين الفا ثم قال فاعطوا فلان كذا وكذا فاذ في ثلث ذلك احد عشر الفا ثم قال واذ باقي الفقرا ثم مات فاذا ثلث
 ما له تسعة آلاف قال الفقير ابو بكر البجلي رحمه الله غنيد وصيته كل واحد منهم على تسعة اخر من عشرين جزاً ويصل من وصيته
 كل واحد منهم احد عشر جزاً وقوله واذ باقي الفقرا كانه يسمي لهم تسعة آلاف لئلا لا يذكر في الاستدراك لئلا لا يصلح
 اقلها بثلث ما لو قال عطا من ثلث ماني فلان كذا الى ان قال واذ باقي الفقرا ولو سلم لهما فان ههنا شيء للفقراء
 ويصل الى صاحب الوصايا كل واحد منهم تسعة اخر من احد عشر جزاً من وصيته ويصل اليهم رجل اوصى بان يباع داره ويشتري
 بثمنها عشرة اقدار حنطة ونصف من جزه وادوى وصيته اخرى نصيب داره فلم يبيع ثمنها الا عشرة من هذا المقدار من الحنطة وادوى
 وادى سوي ذلك قال ابو القاسم ح ان تسع ثلث ذلك وغير باس من الوصايا كل من ثلثه وصار كانه تسع
 عشرة اقدار حنطة ونصف من جزه وقال جملوا من ذلك من ماني كذا فخلوه من غيره ولم يفرجهم لان يكون في ذلك المال
 بان يكون سائر امواله حيشة ولو جرت عاقبة من الما بطيخ وخص فلان الوصايا رجل اوصى بوصايا فباع وثمنه ان ياتيهم
 اوصى بوصايا ولا يعلون ما اوصى به فقالوا اخر ما اوصى به ذكر في المتن انه لا يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا جازوا وادى
 رجل اوصى لساكن بنزل كرسى ثلث شين فمات ولم يحل كرسى ثلث شين شيئا قال نصير ح يطل وصيته وقال محمد بن مسلمة
 ح لا يطل وتوقف ذلك الاكرم ان خرج الاكرم من ثلث ما تصدق بنزل الاكرم ثلث شين قال الفقير ابو القاسم ح رجل
 محمد بن مسلمة ح رافق قول المجانب ح فافهم قالوا فيمن اوصى بخبره عبد مائة فلان فلان غائب فلان البعيد بخبره مائة
 رجوعه ولو اوصى فلان بخبره عبد مائة سنة فقدم فلان لمائة سنة بطلت وصيته وكذا الفلانة وتزل الاكرم رجل اوصى بثلث
 الاكرم لسان قال الفقير ابو بكر ح يدخل في هذه الوصية القوائم والاراق والثمار والخطب فانه لو دفع الاكرم مائة يكون كل
 الاشياء برسينها كما انهم لو اوصى بثلثه لسان قال ابو القاسم ح لو جاز الدار ويبيع اليه غلته فان اوصى بالوصية في غلته
 ان يسكنها بنفسه قال ابو بكر ح الاسكاف ح بخبره ذلك قال بن ابى سبيد وادى القاسم ح ليس ذلك قال ابو بكر بن ابى
 ح لانا لو اطلقنا كسرى ربا يظن من لم يثبت فلا يمكن ان يصير الى الدين شيئا في الغلة يمكن وقال ابو بكر ح الاسكاف ح

[illegible]

ولا يدخل فيه من يحكمه مثل كلام سفيان وغيره لان هؤلاء يسمون لمقتشفة لاطلبة العلم اجل اوصى ثلث بالبربر
 قال بعضهم انما لا يجوز ان يعطى على اغنيائهم ونفقاتهم وكذا قال لاهل مسجد كذا اولواوصى بان يخرجوا الميت الى الجوز
 كذا قال شيخ الامام ابو النضر ابو بصير جازر فاما كذا لا يجوز ان يعطى لاهل الجوز منهم وانما لا يجوز ان يعطى لاهل
 الجوز منهم واهل الجوز من يستخرجون الجوز لا يجوز ان يعطى لاهل الجوز منهم واهل الجوز من يستخرجون الجوز منهم
 وقيل اذا كان لا يحسمهم اخصى حتى لو لم يسمهم لم يورث وبرت فيهم حسد فانهم لا يجوز ان يعطى لاهل الجوز منهم واهل الجوز من يستخرجون الجوز منهم
 لا يجوز ان يعطى لاهل الجوز منهم واهل الجوز من يستخرجون الجوز منهم واهل الجوز من يستخرجون الجوز منهم
 من قال كل ثلث لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز قال ثلث لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز
 وقال ثلث لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز
 يخرج من احد خبره ان يكون لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز ولا يشي لاهل الجوز
 في القول قول الوارث فاما كان في يده او لم يكن في يده فاما كان في يده او لم يكن في يده
 الا شق وصلة لاهل الجوز هذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا في قوله عدي الاعلى او يسمي الجوز لاهل الجوز
 عدي لاهل الجوز وبرزاني لاهل الجوز ولم يصف الى شي ولم يسمهم يدخل فيه ما كان له في الحال وبما يستفيد قبل الموت
 بطلان بطلان لاهل الجوز قال ابو بصير ليس للوارث ان يوطئ قيمتها ولو قال يوطئ قيمتها بطلان بطلان لاهل الجوز
 بطلان بطلان لاهل الجوز لان الموصى له اذا كان ماله لا يشترط لصحة الوصية قبول الموصى له واذا قبل الوصية فقد ملكها
 ان يتقوه اما في وصية لم يقصد ودم سواقرة ووجه القيمة صدقة وقرية كذا في العين رجل اوصى بان يدفن كسبه قال ابن
 مقاتل رح لا يجوز ان يدفن كسبه الا ان يكون شيئا لا ينفك عنه من ثيابها او غيرها فبغير ان يدفن فاما كانت كسبه
 فيها اسم البند فعلى ما ينبغي ان يوصى بها من ثيابها او غيرها فبغير ان يدفن فاما كانت كسبه فيها اسم البند
 او يوطئها في المار الحار الكسبه فان دفنها في الارض الطاهرة لا ياب فيها كان ذلك حسنا ولا يجب ان يخرجها لنا عالم
 كان فيها اسم البند بها ولا يسميها ولا يملكها ولا يجوز ان يعطى لاهل الجوز منها ولا يجوز ان يعطى لاهل الجوز منها
 كسبه اسم البند كسبه كان فيها كسبه كسبه كان فيها كسبه كسبه كان فيها كسبه كسبه كان فيها كسبه
 كسبه اسم البند كسبه كان فيها كسبه كسبه كان فيها كسبه كسبه كان فيها كسبه كسبه كان فيها كسبه

انكسر قال ابن سفلان في كوز ذلك قال لقيته بالبريش في مناه وادومي بان تصدق عذرافت درهم خطه لكن سقط
 ذلك من السوال فقبل ان كانت الخطه موجوده داخل في ثمنه الخطه وراهم قال ارجوان كوز وادومي بالبريش في خطه
 خطه لم يجر قال لقيته بالبريش في وقريل بالبريش في ثمنه وعن خلفه رجل اومى بان تصدق بهذا الثوب قال ان شاء الله
 بعد ثوابه وان شاء الله اوعا واطول الله وان شاء الله اوعا واطول الله الثوب واطول الله الثوب قال محمد بن مسلمة في رجل تصدق ثوبا
 كما هو ذكره في الخطه وبعثهم ثمنه وبقول خلفه وادومي وادومي قال تصدق بهذا الثوب بازان تصدق في ثمنه
 وادومي بان تصدق ثوبا وبعث ثمنه على المسكين جازيهم ان تصدقوا لئلا يصيب رجل قال لويده بسم الله
 من فاعله من الكرام قال ابراهيم قال تصدق ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 زانير روى ابن سفلان عن محمد بن ابي كوز وادومي قال تصدق بهذا الثوب قال لويده بسم الله وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 الثوب للورثه وبعث ثمنه وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 ثمنها وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 قبل ان تصدق لويده الثوب للورثه ثمنها وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 وادومي بان تصدق ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 لادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 وادومي بان تصدق ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 جابضين وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 ذلك فمن الامور وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 جوده الامور وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 كذلك ان يعلل غيره وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 على فساد تصدق على التام وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 عشرة الدراهم على عشرة مساكين تصدق على مسكين واحد فانه جاز وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا
 عشرة مساكين جاز وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا وادومي ثوبا

جاء ذكر الوفاة في عشرة أيام تصديق في يوم وسبعة جاز رجل أومى بان يعرف ثمانية تغير خطبة فاته على الفقير
أومى بان تغير خطبة في جوار الوفاة قال أبو نصر نزم للموسى ما فرق في جملة الوفاة فاته ما يحكم حتى يخرج عن
الناس وان فرق في وفاته تغير الحكم لا يخرج عن النعمان قيل له فان فرق ما هو الوفاة فاته قال النعمان نعم صبر الجوز
المزم وان لم يكن جاز ما زعم فاذا فرق يخرج عن النعمان قال نعم ونسبني ان لي مع امر الكبار في حصته ولا يجوز في حصته الصغار جاز
امر جاز بان تصديق في شئ من ماله ومنع اليه تصديق المأمور على نفسه او انه جاز اعماء اختلاف ما اذا بلغ الوكيل ليس يمكن ان
شها وهم له لان في ليس منهم ولا تمنه في تصديق رجل أومى بان يشتر هذا لا يف منبته في موضع كذا وتوقف على المساكين
فالموجود هناك فبسته تشتت على جوار للموسى ان يشتر منبته في موضع اخر قال أبو نصر ليس للموسى ان يصرف ذلك الى امر
المساكين فان لم يجد فبسته في ذلك الموضع يشتر منبته في اقرب الموضع التي يحل ويجوز وقعا على ما فان ألمت الوفاة الف
نزم الوفاة مثلها ويشتر بها منبته الوفاة يشتر في الاخطه تصديق بها على الفقير فاجر حال الخبز او الخطه على امره بان
قال أبو نصر ان لم يسكن له ذلك شيئا يستدين الوفاة من حل ذلك لغيره جزم يدفع ذلك اليه على وجه تصديق وان لم يرد
بان يحل ذلك الى مساكين فالا حرة تكون في مال الميت ولو امر الوفاة بان يشتر منبته تغير خطبة فاته وبنا تصديق بها
المساكين في حصته الخطه حتى يوجد ما دفعه ستون تغير فقال أبو نصر جاز ان يشتر بالفاضل خطبة الفم وتصديق بها
ان يرد الفاضل على الوفاة قال كذا رايت عن أبي نصر جرح رجل أومى بان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو في بلد مملوطة في بلدة
اخرى فاولا يعطى ثلث ماله للمساكين بلدة مملوطة فان اعطى ثلث ماله للمساكين التي هو فيها جاز ان يعطى بان يعطى ثلث ماله
عشرة مساكين فقام الوفاة فاما قال جرح تبعد وعشتم عشرم ولا نعمان على الوفاة رجل أومى بان تصديق ثلث ماله
فصعب رجل المال من الوفاة وسهله فاما الوفاة ان يحل المال صدقة على الناصب والناصب فقال ابو القاسم
نعم يجوز ذلك رجل أومى ثلث ماله او بالف درهم للفقير او كان في جوار رجل غني ثم استقر بعد موت الوفاة وذكر الناصب
نعم انه يجوز ذلك لو أومى ثلث ماله او بالف درهم للفقير انه له سكة وله سكة بجوارها لا يجوز ان يعطى لهم رجل أومى وقال
من مال مبرور في مساكين سكة كذا فاما الوفاة في الوفاة المال الى اهل سكة فاولا لا يريد ليس فاما حجة قال ابو القاسم
جرح يرد المال الى الوفاة ولو لم يدفع المال الى الوفاة حتى اتى على ذلك سنة مثلا ثم ملكه اكل قال ابو القاسم جرح يدفع
المال الى الوفاة لان المساكين لما ردوا طلبت الوفاة بمرات مبرار رجل منع المال الى الوفاة وامره بان تصديق ثلث

قال فرصد في سبيله لا يجوز وتروى في الموم المال الى ابنة الكسيرة العنبر الذي قيل القنص جاز وان لم يقنص لا يجوز تأكل سلعها
 وانما وصى ان يعطى الفقراء كذا وكذا من المال قال ابو القاسم رحمه الله ان مال غيره لا يحل سببه وان علم انه يخلط بماله جاز
 وان لم يعلم جاز ايضا حتى يمين انه مال غيره وقال القسمة بوجه الشك ان كان يخلط بالغير في قول بعضهم وعوضه وكذا
 كتاب صاحب ولا وجه الا رد على صاحب روى في قول الحقيقة رحمه الله ان كان في بقية مال له لم يملكه ولا يملكه
 اية من خصامه وعن محمد بن رجل اصاب مناعا من اموال اوصى بان يصدق بوجه ما يحب الشئ قال ان عرف صاحب
 المصاعير وعلمه وان لم يعرف يصدق به فان كذب التورثه مودع في غيره الا فراد يصدق من ذلك بمقدار الثلث
 قال هذا المال لخطي وكذا التورثه ذكر في الاقرار من الامل ان على قول محمد بن ابي صادق ولا يصدق وقال ابو يوسف
 يصدق من الثلث عن محمد بن ابي النجدة ومنه ان اخذت الاجرة على الشراء وعلى اربابها ولا يصدق بها
 رجل اوصى بثلث ماله لفقراء وقراباته قال نصير رحمه الله ان الوصية بين الفقراء والقرابات لنفسين وقال محمد بن ابي
 القزبات يصدق من الثلث بين الفقراء والقرابات كل واحد من القرابات سهم والفقراء سهم واحد وان كانوا اكثر
 فان الثلث بينهم نصفان والشافعي يخرج خمسة واهل القول بطل اوصى له وى قرابة من الكفا قال محمد بن عثمان رحمه الله
 رجل اوصى بان يعطى مائة درهم للفقراء ومائة للاقرار وان يطعم الفقراء لما ترك من يسهل له فوات وعلمه صلوات
 وثلث ماله ليعطى سبع وصاياه قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يسم الثلث على مائة للفقراء وعلى مائة للاقرار وعلى
 قيمة ما يبلغ من قيمة طعام كل مسكنة من مائة مائة فاما ما لا اقرار به من ذلك اصاب الفقراء او طعام اصاب
 طعام ويحل فقهاء في خمسة الفقراء او امرأة فالت في وصيتها خوفا من اكلها او اكلها بايديها ازال من قال لا يصدق الوصية
 الى ضرب لها ليرت منها فقهاء في ذلك لمن غلبه في الكلام ويعطى من الباقي ما شاء في ان يخلط بغيره المذكور
 اذ لم يسمين الفقراء فقلت انما اطلب رجل حصته الوفاة فقال ان لم يزل على حصته اذ لم يزل على حصته اذ لم يزل على حصته
 كل المال الى الورثة ولا يوقف شيء وان سعى المومن وقام على الف درهم من مائة لم يصدق له بقدر الدين بل على ات
 وعلمه ومن يخلط بغيره الا واكثر ما روى رجل على مائة دينار ونحوه فانما يثبت قال ابو نصر رحمه الله ان يخلط بغيره
 او الورثة ان كان رتبته فيها على الوصي وان لم يكن له وصي جعل القاضي رجلا وصيا فان كان في مال له لم يملكه على الدين
 فان لم يكن يستحق الورثة رجل مات وترك مائة مائة وعلمه ومن غاردا الورثة ان يفيضوا وروى بعض الفقهاء ان مال الوصي رحمه الله

النفق على ذلك وبجاء القضاة الذين منعوا الوصايا من أموالهم كان لهم ذلك وبرجلوا فلو لم يكن ان منبذ الوصايا لو نصيبه
من مال الميت ويسبب يحتاج الدين الى الميت ولا يفتقر الى قول الورثة مرضي قرآن فعلان على كذا وفعلان على كذا نعم قال
وان جارا حذوا وعلى على مائة درهم ان منبذ الوصايا فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برأى فعلان لرجل معلوم قال
ابو نصر سرح وميتته باعطاه فذا فاسد ولا يقبل الا بميتته صحيح قال ما ادعى فعلان بن فعلان في المال الذي في يده فهو صواب
قال ابو القاسم سرح ان لم يكن سبب من فعلان وشوحي فبشيء معلوم لا يلزم منه هذا القول فبشيء وان سبق منه دعوى في شيء
سماح قال الذي ادعى ناسبه وقال نفقته بالهبة في ذكر في الكتاب مرضي قال فعلان على من وصده فوه فانه يصدر في
الملك ولو قال فهو صواب فلا راد فيه نعم ان صحناج سرح ويسبب ان يكون اجواب كما قال ابو القاسم سرح بجلات وتركه
صنار او كبار ليس الجبار ان ياكلوا من التركة قال نصير سرح سالت بشير بن الوليد عن هذا قال نعم قال نصير فانت لبشر فانت
على الميت ومن نصير ورسم وتركه لا يفسد الوارث ان ياكل ويصل الجارية او كان في غيره فاما بالدين قال نعم فانت على من قال
لاربت احدا منسب عن ذلك بجل مائة وعشرين دين واوصى بوصايا او غاب الوصي قبل بعض الورثة لبعض تركته ونصير
دينهم والقضوصاياه قال ابو نصر سرح يسبب فاسد الا ان يسبب بامر القاضي بجل قال ابراهيم جميع غراني ولم يصحهم لم ينجوا
نصير بقلية قال ابو القاسم سرح روى ابن مغفل ان صحناج سرح انهم لا يبرون رجل له دين على رجل فقال عليه لونه او
فانت برأى من ذلك الدين قال ابو القاسم سرح يجوز ويكون وميتته من الطالب المطلوب وهو قال ان ميت لا يبر الا
فرد ومخاطرة فلا يصح كما لو قال ان دخلت الدار فانت برأى من االى عليك بجل مائة وتركه وارثا وعليه دين محبط بتركه فان
نصير بتركه الوارث لا يصح فضا للارث لا يبرث وقال علي ابن احمد سرح الوارث نصير فضا ويقوم مقام الميت في القضاة
وبما اخذ بجل مائة وعليه دين مشغوق ولبث على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من الميراث ومن لم يبر لم يبر الميت
الورثة عما عليه وعاني يده على مال قال نصير فضا لغير الوارث نعم بالهبة لان الدين مشغوق يمنع ميراثه الا ان
الوارث فلا يصح صلح الوارث بكل او لم يبر الا ان الوارث فعلى من يدعى صاحب الدين وعلى من يتبعه ميتة قال نفقته
سرح على ذي اليد بخبر الوارث ولا يصح ان الوارث يكون خصما لمن يدعى على ميتة وان لم يملك شيئا بجل مائة وتركه ولا
بجل الفاضل رجلا وصيا لا ولادة فضا ما ادعى رجل على ميت دين او رويته فادعت المرأة بهرا قال ابو القاسم سرح بغير
ان يروى شيئا من الدين والورثة ما لم يمت فذلك بسببته واما الميراثان ادعت امرأة معذرة ميراثها فادعت ميراثها

الكحلح عاشر و ما ذكر كون الكحلح شادها مال نفعية البر الشئش اذ كان البروحى سها فانه يحس سها بعد راجع الى
 يتجلبا وكون القول قول الزورته فى فجل ذلك العدة يكون القول قول الزورته فهاذا على المهر المخل الى غلام مهر سها رطل
 واوصى الى امرته ورك مباحا والزورته مهر فروع مال الزورته كان وهاهنا من مهرات مثل مهر سها الى سها
 بصاست وان لم يترك ماسا كان لها ان ينسج ما كان على كسبه وكنه مهر من الفهم ما كان فى بيعة الزورته لغير
 ماضية مهر ما كان لها ان حصة تلك الدرهم مهر ما الزورته وفسر عليهم فان اخلفت بعد ذلك ماضى يداس تركه
 ربح شئ من الدرهم فادوا كان لها ان تخلف وانه لم ادخل لها ما ايدت الدرهم فمهر صارت الدرهم ما كان لها المفضل
 فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون رجلا وصى لرجل ثلث او اربعين لغيره ثم قال كل شئ اوصيت
 به فلان فهو اطل يكون رجوعا ولو قال رجلا او زوا لا يكون رجوعا ولو قال كل ربيعة او صبيته او صبيته ما لفلان فهو لفلان
 يكون رجوعا ولو قال اوصيت بهذه الالة لفلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
 موب لرجل ثم خلفه فاطة كل رجوعا ولو اوصى بصوب او كان رجوعا ولو اوصى بصوب او كان رجوعا ولو اوصى بصوب او كان رجوعا
 لرجل ثم لم يحكها رجوعا عن الوصية وكذا لو اوصى بحصة ثم صنع مرسعا او زوا لا يكون رجوعا وكذا لو اوصى بغيره ثم صنع
 حاتا او اوصى لسوق ثلثة برية او اوصى بارضى ابا رفاها من فيها نارا او اوصى بغيره ثم صنع مرسعا او زوا لا يكون رجوعا
 فهاذا او اوصى بغيره او اوصى بغيره او اوصى بغيره او اوصى بغيره او اوصى بغيره او اوصى بغيره او اوصى بغيره او اوصى بغيره
 بعده فلان ثم قال العدة الذى اوصيت به فلان فهو لفلان آخر كان رجوعا وكذا لو اوصى بغيره ثم صنع مرسعا او زوا لا يكون رجوعا
 او باعه او اخر وعين ملكه رجوعا عن الوجهه كان رجوعا حتى لو اعدا الى ملكه او يكون وصية ولو قال العدة الذى اوصيت به فلان
 اوصيت به فلان آخر يكون سبعا الصغار رجوعا ولو قال اوصيت به فلان يكون السبعة سبعا رجوعا ولو اوصى بغيره ثم صنع
 ثم قال الثلث الذى اوصيت به فلان رجوعا ولو اوصيت به فلان آخر او قال بعد اوصيت به فلان لا يكون رجوعا
 الا اولى وكون الثلث سبعا الصغار رجوعا ولو قال الثلث الذى اوصيت به فلان رجوعا ولو اوصيت به فلان آخر او قال بعد اوصيت به فلان لا يكون رجوعا
 قلت الثلث ولو اوصى بغيره ثم قال اوصيت به فلان رجوعا ولو اوصيت به فلان آخر او قال بعد اوصيت به فلان لا يكون رجوعا
 فهاذا او اوصى بغيره ثم قال اوصيت به فلان رجوعا ولو اوصيت به فلان آخر او قال بعد اوصيت به فلان لا يكون رجوعا
 او اوصى بغيره ثم قال اوصيت به فلان رجوعا ولو اوصيت به فلان آخر او قال بعد اوصيت به فلان لا يكون رجوعا

ولان القاضي حين قال لا اقبل ان يخرج ثم قال اقبل ايصح قوله وتوكل في غيبة الموحي لا اقبل وصيته لميت
رسولا او كتابا الى الموحي فبلغ الموحي ثم قال اقبل ايصح قوله ولو قبل في حرة الوحي ثم قال لو بررت لا اقبل لفرقة الوحي
سكت في حرة الوحي فقلت لمحي كان له الخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل ولو قبل الوحيته في وجه الموحي فاما ما
قال الوحي انه قد اخرجني عن الوحيته ذكر الحسن عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه
عن الوحيته في حرة الوحيته ايصح اخراجه في قول الخليفة ومخرج وقال ابو يوسف ايصح اخراجه ولو ان الوحي هو الوحيته
حال غيبة الموحي فهو باطل عندنا وهو نظير ما اذا وصي ثلث اهل رجل فقال الموحي له في غيبة الموحي حال حرة لا اقبل وصيته
ثم قبل بموت الموحي مع قوله عندنا وكذا لو اورد الوحيته لموت الموحي فقال لا اقبل ثم قال فليست مع قوله ولو ان
اوصى الى رجل لم يصح الموحي ثم اوصى بثلث الوحي من تركه الوحي جائز فيه ولو اوصى الوحيته لرجل او لرجل
بطل وقال له اعمل برأي فلان فعمل فلان برأي فلان والى في ان يقول لا اقبل الا برأي فلان
واقطع المسألة فيه قال بعضهم في الوحيين الوحي هو الذي يطلب وقال بعضهم في الوحيين جميعا كلاهما وصيانا او يسه
اليها وقال بعضهم في قول اعمل برأي فلان الوحي هو الذي يطلب في قوله لا اقبل الا برأي فلان وصيانا واقطع الغفيرة
الوحيين في قول اعمل برأي فلان الوحيين في قول اعمل برأي فلان الوحيين في قول اعمل برأي فلان الوحيين في قول اعمل برأي فلان
غير مشهور وجاز ولو قال لا اقبض الا بشهود وقال لا اقبض فلان قبل غير مشهور وغير محقق فلان لا يجوز كتمانها وكذا لو قال
الى رجل لا اعمل بمسلم فلان كان لرجل غير ملوك وقال لا اعمل فلان لا يجوز له ان يعمل غير ملوك فلان انما
على هذا القول لا يعمل الوحي الى رجل ولا يعمل غير مشهور عليه ذكرنا على رعدة وحيثما كان حيثما كان حيثما كان حيثما كان
تجوز واحد الوحيين قال شيخ الامام ابو جعفر بن الفضل مع يكون الوحي اولى باسكان المال ولا يكون المشترا حيا وان
كوز مشتر فان لا يجوز تصرف الوحي الا بملكه رجل الوحي الى رجلين فقبل حدهما وسكت الاخر فامسك الوحي ثم قال الا
قبل فلهي سكت بشر كفا لبيت فامسك ان قبله لانه لو كان اسكت خادما للهي قبل الا انه شرع في
فامسك فاعلم ان المشتري لم يكتف فامسك في كفا اذا قال نعم كان قبول الوحيته لرجل فقال او ميتة الى فلان ان لم يكن
قال محمد بن ابي بصير صبا وظل الكسوع بصير ومبا عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه
رواية كما قال محمد بن مرقس قال غير انه في الوحيين الوحيين في رواية كما قال الكسوع وصيه

والوصايا لا تقبل التحفيس اذا كانت من الميت وقال محمد بن ابي بصير وميما هذا القدر ما لم يقل الاصل ويروى في الفقه وقيل
 رجل اوصى الى رجل فقال الرجل اني اقبل وميتك في تغبذ وميتك بثلث المال ولا اقبل في قضاة ويكونك ناجا به
 الموصى الى ذلك فان لم يفرض الموصى قضاة ويؤخذ الى غيره كان الموصى مكلفا ببيع الميراث مريض قال مصاحب
 له في سفره وميتي في ان تستمر لي كقضاء وتدخل مناعي الى ورتني فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية او
 يقبل اذا سلمت فانت خارج عن الوصية ثم مات المريض وعليه ديون وميت اوصى بوصايا قال ابو حنيفة ربح هو وصي
 في كل شيء رجل اوصى الى رجل وجعله في شأوان يخرج منها خرج قال هو جاز وولد ان يخرج منها مني شأوا رجل اوصى
 الى رجل وقال ان حدثت الموت فخلان آخر ميتا او قال هو وصي ما لم يبلغ ابني فاذا بلغ فهو الموصى فان
 اوصى هو الاول او ترك الابن او لم يترك ولا يجعل القاضي معه وميتا آخر في قول ابو حنيفة ربح وقال ابو يوسف ربح
 هو كما امر واستشاره جاز وكذا قال الحسن ربح اذا اوصى الرجل الى فلان ما دام ابني فلان صغيرا فاذا اورك فهو اورك
 دون فلان جازت ولو قال وصيت الى فلان في بيع نركم فان لم يقبل فلان آخر وميت جاز وكذا قال ان
 قدم فلان الغائب فهو وصي قال ابو يوسف ربح هو كما قال وقال ابو حنيفة ربح اوصى هو الاول قدم الغائب
 بقدم ولا يكون الثاني وميتا ما لم يجعله القاضي وصيا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا اوصى الى رجل وشظ
 ان يكون وميتا ما لم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الموصى هو الغائب فلو ان الاول يخرج من الوصية بقدم
 الغائب وذكر الكرخي ربح في مختصره ان هذا قول ابو حنيفة ربح اعلى قول ابو حنيفة ربح ما يشتركان في الوصية ولا يمتنع
 على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا يمتنع للقاضي
 ان يجعل مكانه وصيا بعد موت الموصى فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضي وصيا من الوصية
 ومن محمد بن رجل اوصى الى ابنه بصير فان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج اوصى الابن لفلان
 ولو قال ابني فلان اذا اورك ميتي جاز ويصير في القاضي يجعل غيره وصيا ما دام الابن صغيرا فاذا اورك الابن يصير وصيا
 وميتا ميتة الذي جعله القاضي وصيا رجل مات وترك اولاد وصغار اولاد فقال القاضي جعلت قبالا في
 تركته لوارثه كان فلان فلان ان يحفظ ما لم يرض له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا ولو مات القاضي
 او غل ابعط وكذا هذا الرجل ووقال القاضي جعلت فلانا وكذا لورثة فلان يبيع لهم ما راي في بيعهم لهم ما راي

و روی الحسن علی بحقیقه روح افلا و می الی فاسی نیستی القاضی ان یخرج من الوسی و یجزل غیره و میا و اذ کان هذا فکانت
من لا یمنی ان یكون و میا و ان القاضی انقض الوسیة نفسی ان الوسی و بن لبث بقاء کما یسیح الای و میا و قبل ان یخرج
القاضی کان جمیع صیغ جاز و ان لم یخرج جاز القاضی و میا و علی حاد و لو اوصی سلم الی زوی یخرج
القاضی من الوسیة و یجزل مکانه سلطان یا سم الله فی الوسی علی التفسیر قبل ان یخرج القاضی جازت قیمة فیل قسم الله
بسم الاب و اذ کان نفسه اقال محمد روح یخرج بعد علی التفسیر و یجزل من العین و یوقف علی بوی عدل و علی الوسی الی عبد عمر و یبا
ان العبد شیخا من اکثر که او تصدق جاز بعد و صدقة و لو اوصی الی عبد نفسه فالتکانت لورثة کلمه تعنا ما جازت الوسیة بنی
قول بحقیقه روح و لا یجوز فی قول صاحبیه روح و لو کانت لورثة کبارا و صناد فان القاضی یخرج من الوسیة و اذ کان کل
کبار کانت الوسیة باطله و لو اوصی سلم الی حربی ثم سلم الحربی کان و میا علی حاد و کذا و اوصی الی مرتد فاسلم و لو اوصی
الی عاقل فحی الوسی الیه جواز مطبقا قال ابو حنیفه روح معنی القاضی ان یجزل مکانه و صلا لیت فان لم یفعل القاضی حتی اذ ان الوسی
کان و میا علی حاد و لو اوصی الی عبی او مستوره او یخون یطعن لم یخرج اذ ان بعد ذلک او لم یفعل و لو بل انه یفسر سلم ثم سلم ثم سلم
روی ابن رسم عن محمد روح انه یجوز بعد اذ اظهر من الوسی حیاته و قال بعضهم القاضی یجزل صدقة و لا یجزل و عن یسیر و انما سأل
عنه فی سیر فاکان ما ذکره صدقة فان القاضی یجزل مکانه غیره رجل اوصی الی رجل و استاجر به بانه و هم لا فاض و فیسته فلو اذ
لا یكون جازة لان الوسی انما یصیر و میا بعد موت الوسی و لا جازة تبطل بونه استاجر و اذ لم یر جازة یرکون علیه فیل لکن فیل
رجل قال غیره کابرا فانه و هم علی ان کون و میا خلفه فیه قال التفسیر روح الا جازة باطله و لا شیء له و قال ابن سلمه روح شرط
باطل و المانة کون و میة و یكون هو و میا و بانه انقضه فی الوسیة و لو لم یستخرج و فی التناول محل قال لا یخرج استاجر فکانت ان
و میا یکنه فیه لبث جازة انما هی و میة لبث اقل فان علی و انقضه الوسیا استحق الوسیة و انما و میس الوسی ان یواجر
من یتیم لان تصرف الوسی علی یتیم انما یجوز لبثه و انقضه و لا یجوز له و انقضه یتیم فی انما لان بالیسته یتیم علی الوسی منفعة و یا
لوسی حکم الا جازة عن یمن خبر بن العین و کذا و ابر الوسی شیخان من مباح فی علی من اقال یتیم لا یجوز و لو ان الوسی استاجر
یتیم یصل لوسی جاز فی قول ابو حنیفه روح لان یجب لوسی علی یتیم منفعة و یجب بعض علیه من و هو الا جازة فی ان الوسی
بین الاب و الاب و اذ ابر نفسه من ولده و غیره و استاجر بعضه نفسه و ذکر الله روح انه یجوز و بانه انقضه شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل
روح و ذکر القاضی الامام ابو علی یستخرج اذ ابر الاب و الوسی من یتیم جاز بالاتفاق و یستخرج ما ذکر الله روح

تقصير فانت اومى في مال تميم وتصرف اوالد في مال لده وصغير ومى الاب ذاب
بناس من كذا - فهو على وجهي جسمه ان يكون على السب ومن لا اومى هو ويصعد والنا في ان يكون على السب ومن
برية نفي اومى في مال في الكفاة اومى ان يسب كل شئ من البركة من الفاع والعرفق في القارة اكانت اومى
الاسم اومى القارة فيجوز ان يكون اومى القارة الى الحفظ ومى يكون حفظ الممن بسب موى القارة في جواب الكفاة
قال شيخ الامام خمس الامة اكل في مال في الكفاة قول السب اما في قول المناظرين لا يجوز للموى سب القارة لانه
ان كان يجب انسان في شرها بضعف قيمتها ويحتاج صغير الى ثمنها لضعفه او يكون على السب من لا اومى لانه انما هو
في التركة ومضى من سبها في ثمن القارة او يكون سب القارة في سبها بتميم بان كان خراجها ومضى من سبها بتميم بان كان
بناطرا لادوارها وادوارها من خفيص ويده الى الخراب فان وقت الحاجة لصغير الى ادوارها ما كان في التركة مع القارة
يسب اومى القارة اكانت الحاجة في سبها باومى القارة في سبها بتميم او في سبها بتميم او في سبها بتميم او في سبها بتميم
او تباع بالاس في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
ومضى من سبها بتميم او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
ان اومى ملك حفظ الى ثمنها في السب والعرفق يكون من الحفظ اما حوزة بنفسها الا ان يكون القارة بملك او لم يمس
حظها بغير القارة من ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
لاومى القارة في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
للموى ان يسب جميع التركة للدين عدا ما كان او ففارقا ما كان الدين قليلا لا يستقر التركة ملك للموى يسب بقدر الدين عند الكل
والملك في ملك يسب اباني عند جميعه وعده ما يملكه في التركة ومضى من سبها فان اومى ملك يسب بقدر الدين
بمضى من سبها بتميم او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها
او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها او في ثمنها

[illegible]

وخرج باليسيم فيخرج مصاربه ليدان ليعمل كل مكان فيه خير يسيم وكذا الاب وادخله ليعبر وطلب اليه من اومى فقال
 ما عى كان النور لم يولد له امين وان قال نفقت لك عليك بصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يقبل قولها
 كذبه انفساه وان اختلفا في المدة فقال اومى ما ابوك منذ عشر سنين قال يسيم ما ابى منذ خمس سنين وكذا
 الكتاب ان النور قول الابن وحلفت المشايخ فيه قال يسيم لا اله الا الله يسيم كذا في الكتاب قول محمد بن ابي
 قول يسيم يسير النور قول اومى ثم اربع مسائل حسبه ما دامه وثانيه اذ اومى ان لم يتركه رقبته فانفقت
 عليه ام وقت كذا ثم اتوا وكذا الابن قال محمد بن الحسن بن زياد عن النور قول الابن وقال ابو يوسف النور قول
 اومى وجمعا ان حسبه لو كانوا ابا جابر كان النور قول اومى وفسله انا ثلثه اذ اومى ان فلانا يسيم في ثلث
 رجل فاعلمت حله اربعين رها والابن ينكره الباقي كان النور قول اومى في قول يسيم يسير وبنى قول حسبه وامن
 عن النور قول الابن الا ان اومى حسبه على اذ اومى وجمعا على ان اومى لو قال استاجرت رجلا ليرده فانه يكون
 وفسله الرابعة اذ قال اومى اديت خراج او ملك عشر سنين منذ مات ابوك كل سنة عت رهم قال يسيم فاعلمت
 منذ خمس سنين كان النور قول الابن في قول محمد بن الحسن بن زياد عن اومى يدعى ابا جابر سابع وهو ينكره على قول يسيم يسير
 النور قول اومى ان يسيم على عليه وجوب تسليم المال وهو ينكره فيكون النور قوله في هذا السؤال فان قال اومى يسير
 لا حاكم الا من هذا نفقة في تلك كل شهر كذا فاديت اية كل شهر سنين وكذا الابن لا يقبل قول اومى من هذا الحكم فيكون
 فاسما اومى اذ ابلغ شيئا من الزكوة لبيته فان كان يتغير يسيم بالجمان الا بطل فاعلمت لا يجوز ولا ملك اومى اذ قال
 يسيم فان اقرض كان فاسما واثاني ملكه الا فراض وحلفت المشايخ في الاب لا حلف الا في سنين عند بن خنجر
 وبعثه الى ابي جابر اومى لا يغيره فاديت اومى ان يسيم فراض نفقة لا يجوز ويكون لك في نيا عليه وعن محمد بن الحسن بن
 ان يسير فمضى ان يسيم في قول اخيه في قول محمد بن الحسن بن زياد عن اومى فاديت اومى ان يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى
 والاب لا يسير من نفقة في نفقاس لا يجوز ولا يجوز استخانا وعن يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى
 يسير ولا يجوز وروى الالب كذا جاز لان اومى لا يملك ان يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى
 وروى عن ابي بن خنجر قال يسير جاز ولا يجوز فلك اومى وكذا لك الحسن وكذا في الجاهع يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى
 من غير نفقة فمضى الحسن وكذا الحسن من ابي بن خنجر فاديت اومى ان يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى فاديت اومى ان يسير فمضى

ان الالب الوصي يثبتان اليه الرهن وسو من الوالد والوصي وعن بعض المشيرين بالمرس للوالد والوصي ان مقتضاها مال المعتبر
 فلا يكون له ان يرهنه وعن بعض المشيرين الوصي رهنه المرس للاب والوصي مال ولده بدعي نفسه والظاهر ان الالب ان يرهنه
 وكذا لابي في القياس ليس له ان يركب ذلك عند ملك الرهن بغير كل وجه منها قيمة الرهن وفي احتال مال يستقيم
 ان في اني من الاول عاجز وان كان مثله لا يجوز ولو في ان يودي صدقة فخر يستقيم مال يستقيم وان ينفق غدا او كان
 من مفسد في قول الحقيقة ويستتبع روح وفي القياس هو قول محمد وزفر في مال ملك كذا فان فعل كان فاسدا والوصي لا
 ابرار غير لم يثبت ولا ان يحل له شيئا ولا ابو الا ان يكون له ان يركب ذلك عند ملك الرهن والوصي لا يثبت
 روح يكون فاسدا وعند بعض المشيرين لا يصح ذلك ولا يكون فاسدا ولو صالح الوصي حرم من يثبت ان كان يثبت
 وذلك او كان انضم من قبله كذا او كان انضامه علم بذلك الحق لا يجوز بيع الوصي وان لم يكن على الحق سببه بائنا الوصي لا يثبت
 بعض الحق بقدر الامكان ان كان الصلح عن دين على لم يثبت وعلى يستقيم فان كان للدي سببه على حقه او كان انضامه
 له حقه بائنا الوصي لا يثبتا بعض الحق وان لم يكن للدي سببه ولا قضى انضامه ذلك لا يجوز بيع الوصي لانه انما مال
 وهو نظير ما وجد سلطان الجار والمعتك في مال يستقيم فاعده الوصي حرمه وياخذ بعض مال يستقيم قال بعض حرمه المدينين للوصي
 ان يخطى فان اخطى كان فاسدا وقال الحقيقة بالوصي ان مات الوصي لم يثبت على نفسه والقاتل مضمون عشاء او خاف ان
 ياخذ كل مال يستقيم من مال يستقيم لا يثبت وان شات على نفسه سببا او اجلس او علم انه ياخذ بعض مال الوصي ويقتله
 من المال لا يكتفيه لانه ان يرفع مال يستقيم فان وقع كان فاسدا ومنه اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو كان سلطان
 متسلط عليه وعاخذ المال لا يثبت الوصي ولا يثبت على ما حازه الحقيقة بالوصي حرمه وياخذ بعض مال الوصي حرمه وياخذ بعض مال الوصي حرمه
 نفسه ان لم يستبرئ من المال من يفسره مال يستقيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا انضامه او امر بالمال قال ابو بكر ان كان
 ربح ليس هذا مال صاحبنا واما ما قال ابن سبويه من استحسان وعن الحقيقة الى الميثاق عن بعض المشيرين ان كان كان يحرم
 لمصانفة في الموال الباعى واختار ابن سبويه من انما القول يستتبع روح وبديهي في كتاب التبرع قال ما سببه في
 لمساكين فيكون في البحر فارتدت ان اعياها اجاز حرم مال يستقيم فانه اخذ مقتضى معنى الفروع على باب انفق من مال يستقيم
 انضم من ماله على وجه الاجارة لا يثبت قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رعن الله لا يثبت مقدرا اجر القتل والجنس والامانة
 على على وجه الرشوة كان فاسدا فلو بذل المال لدفع الظلم عن نفسه ولا يكون رشوة في حقه وبذل المال لا يخرج حتى له

علی از ریشه او می از بلع ششیا من بال استیم علی استیم فابر الیستم الحق خلعت فی الشیخ قال لغیرهم مکان استیم
 مصداق غیر منفرد و قال لشکر است بری ما ذاک المومی روح و ان قال است بری عالی علیک لایبر و کذا کلمه المومل است
 ما ذاک المومل عن النعمان فبر علی نه تفصیل و قال لغیرهم بال استیم روح نسی نه و فلی المیانیع بل یصلح الا برانی و بهین من المومل
 به البدیع و من المومل است سرار قال ابراهیم عالی ملک او قال شمس بر ما ذاک المومی و طامع و کلیل علی است
 و اومی الی امراته و زکس و شرفه نار فترسل سلطان عابری و داره فیصل همان لم تقطیع ششیا استیم علی الدار و لهنا جعفر
 ششیا من انقار تا و الیجز معانصها و می النعمان من بال استیم علی استیم فی تعلیم القرآن و الادب النحان العسی یصلح لک کما
 و یگوید می با جود و النحان عسی لایصلح لک لک المومی ان تکلف مقدار انقار فی مسکوت و منشی المومی ان یوسع علی
 فی نفقه لاطل و به الاسرف لاطل و به تقیین و ذاک تعاوت بقوله الی عسی کثره و احکامات عاز فیض فی الی و عاز و غیر
 علیه و سدر الیمن و می بخروج فی علی استیم به شاعر ابی نبال استیم و کبرک بنوع علی نفس من بال استیم کان لک ذاک فاب
 استخا و عن لغیرهم المومی ان یکل من بال استیم و کبرک ابراهیم و ابی فی حواله استیم قال لغیرهم بال استیم روح نسی نه و اذ
 المومی مخا جاد و قال لغیرهم لایجز له ان یکل و کبرک ابته و هو القیاس و فی الاستحسان یجز له ان یکل المومل و ذاک کان
 بقدر رایتی من و المومی شمس لغیر ششیا من کبرک کلمت ان لم یکن لیت و ارث و مغیر و کبرک جاد و کوشش المومی استیم
 النحان لغیرهم جاد و کذا و ابی مال من استیم النحان لغیرهم جاد و ذاک فلی عصفیه روح اعلی قول محمد روح اذ ابی مال
 استیم و کوشش المومی استیم لغیرهم جاد و کذا و ابی مال من استیم النحان لغیرهم جاد و ذاک فلی عصفیه روح اعلی قول محمد روح اذ ابی مال
 قول عصفیه روح و شمس لایجز له روح و غیره و قال اذ استیم المومی الی استیم لغیرهم لایساوی عشق و محبت عشق کان
 لغیرهم و قال لغیرهم ان روح مال نفس من استیم لایساوی عشق و محبت کان لغیرهم و قال لغیرهم ان روح مال نفس من
 لایساوی عشق و ثابته یکن لغیرهم و ان شمس لغیرهم من بال استیم لایساوی غایبه شمس فلیکن لغیرهم و ذاک کان
 احسن هاته و و ان لایساوی شمس لغیرهم لایساوی غایبه شمس فلیکن لغیرهم و ذاک کان
 لغیرهم جاد و ان لایساوی شمس لغیرهم لایساوی غایبه شمس فلیکن لغیرهم و ذاک کان
 جاد و شمس لایساوی شمس لغیرهم لایساوی غایبه شمس فلیکن لغیرهم و ذاک کان
 لغیرهم جاد و ان لایساوی شمس لغیرهم لایساوی غایبه شمس فلیکن لغیرهم و ذاک کان

[illegible]

ان باون مفسر و حسب في النجاة قال الاب و اوصى نبا و ما يكون باطلا فان حجر الاب و اوصى بعد اذن القاضي لم يسمع
ما كذا و ما تذا القاضي في حجر مفسد الان يرفع الامر الى القاضي كما آخر حتى يحرك عليه فخر لان لا تذا القاضي مثل لاية الاول و من يرفع
عفا و يعفى به و ين يثبت في بده من المال بل في مقدار الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ج جاز في ابيس لانه فم عفا
الوصى و رجل اوصى بثلث ماله و خلف فهو فاس من مهورات فباع الوصى من بغير رضا الوصية فاولا الوارث ان لا يرضى الا ان يرضى
من كل شئ فثبت ما يمكن بيع فثبت منه و من يرضى بعض الكثرة نقصا و ين يثبت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ج و يجوز
لما فيه من النقص في النسيان الا و يكون ان يرضى الى رجل فباع الوصى فم بعض الوارثة و بل بعض الكثرة تعفى به و يثبت
و صاياه و قالوا ليس فاسه الا ان يكون بغير رضا و ارث كبير بل في شيئا من الكثرة و من عفا و رث بقى عليه و ين اوصى
فأراد الوصى ان يبيع الوارث فاولا النكاح في جلا الوصى بشئ غير ذلك يستطع ان يبيعه في نفسه منه و صاياه و يعفى الدين
بعد و في مقدار الوصية من ثلث فاولا النكاح ان الوصى و ارث يثبت ر ج في تركه يثبت الا فلا و قبل النكاح الوصية للمواد
برج لان لها سلطانا من جهة العباد و النكاح الوصية كذا قال برج و قل ان برج في الكثرة على كل حال يثبت
و هو كما وكل يثبت اذ اوصى النكاح من ثلث فاس كان ان برج و كذا الوصى اذا شتر كسرة للصين او شتر و ينفق عليه
من ال نفسه فانه لا يكون منطوقا و كذا الوصى و ين يثبت من ال نفسه غير الوارث و انشد على ذلك لا يكون منطوقا و كذا الوصى
الوصية اذا قضى دين يثبت او كفى يثبت من ال نفسه او شتر الوارث الكبير طلالا و كسرة للصين من ثلث فاس لا يكون منطوقا
كان له الرجوع في ال يثبت فتركه و كذا الوصى اذا اوصى خراج يثبت او عشرة من ال نفسه لا يكون منطوقا و كذا الوصى يثبت
ال نفسه قبل قوله في ذلك الوصية الوصى الكثرة من الوارثة و كلهم صناد لا يجوز النكاح بعض كبارهم و بعض غيرهم
و يجوز ولو كانت الوارثة كبارهم بعضهم ثانيا ثم الوصى ر ج النكاح و يكتسب النكاحين جاز و لو ارث ان يعفى به و ين يثبت
ولو ان يكتسب غير الوارثة و كان ان برج في ال يثبت الوصى اذا شتر كفا يثبت او شتر الوارث ثم علم يثبت الكثرة
ما و من كان للوارث الوصى ان برج بنقصان يثبت لو ان جهيا شتر يثبت كفا فلم يثبت ما و من فيه و كذا النكاح
ر ج ان الاجنبي للبرج بنقصان يثبت و بعض الرواية برج الاجنبي النكاح ان الاجنبي لا برج لانه شتر نفسه و الوارث
و الوصى يثبت ان يثبت فاما غيرهما من مقام يثبت النكاح لهما الرجوع بنقصان يثبت غير يثبت في يثبت جاز و لم يرض
الى واحد و ترك و راجع قال ابو القاسم ر ج الامر الى الحاكم كيف يامر الحاكم كذا و سلطانان لم يجرى الحاكم كذا و سلطان

ولو كان على الميت من لا يبيع هذا الرجل له نقصا ودينه وكذا ان ذكر جارية لابيها وعن محمد ربح اذا مات الرجل ميتا
موت ميتا لم يكن هناك فاقص من ثمنه في بعض القوم اوقات في الطريق فباعه وفاقواه متاعا جاريه يبيع ويجوز للشتر ان ينتفع
باليه فان جاز وارثه بعد ذلك ان جاريه يبيع اخذ ثمنه وان كان المانع فاقا فان غاب عنه وان غاب عنه المانع فان باعه
بوكس كان له ان ينفذ قيمته ولو ان جاز من اهل مكة تصرف في مال الميت من يبيع ويشترى به ولم يكن له وارث ولا ولي
الا ان هذا الرجل مسلم انه لو مرق الامر الى القاضي فان القاضي يبيع ويصاها فخره هذا الرجل المال ولم يربح الامر الى القاضي
وافسده حتى ان ابى نصر الدين يبيع ان كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن ابى نصر ربح قال سالت بشير بن الوليد رحمه الله
عن رجل مات بعض الاطراف فجاء وارثه وقال ثبالي وعليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص احد وهو لا يقدر على
اقامة يتيمة لان المشهور وكانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالبلد انه لم يكون للقاضي ان يقول له ان كنت مصاها فبيع
المال حتى تقضي الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ابى نصر ربح رجل مات وزعم غراؤه ووثرته ان فلانا مات
ولم يوص الى احد والحكم لابي سلم شيئا من ذلك يقول لهم الحكم انكم مصا ودين فقد جعلت هذا مصا قال فلي ذاك جرت
ان يكون في سنة ونصير الرجل مصا لخاله ودين امرأته اوصت بثلث ماله واوصت الى رجل فانفذ الوصي بعض وصيتها
وبقي بعض في ابدى الورثة هل يكون للمومن ان يترك ذلك في ابدى الورثة قالوا ان علم الوصي من ذبابة الورثة انهم يخرجون
الثلث جاز له ان يترك في ايديهم وان علم حالات ذلك لاسبغ ان يترك في ايديهم الخاين يقدر على استخراج المال منهم رجل
شتر لولد الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه لم يربح به عليه ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عند اداء الثمن انه ادى اليه لم يربح
به فانه لا يربح وقرئ بين الولد وبين الوصي الوصي وادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاثبات وقال لا يحتاج لان
من مال الوالد انهم يقصدون الصلة والتبصر فيحتاج الى الاثبات وكذا لا يثبت في امرأة ابنة ان لم يشهد لا يربح
وكذا الام اذا كانت وصية لولد الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم يشهد عند اداء الثمن لا يربح رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة
ومحمد ربح لا يتفرج وجه الوصي بالتبصر ولا ينفذ تصرف احد حال الاذن صا به الا في شيئا فان جهل ما يتفرج وجهها منها
تجيز لميت وكفيعه ونقصا ودين لميت اذا كانت اكره من جنس الدين ونقصا وصية لميت في بعض ان اذا كانت وصية
بالمعين واعاقا لثمة ورواها وادى الوصي ولا يتفرج وجهها بالتبصر ودينه للميت ولا يقبض الدين لان ذلك من باب
الامانة وتفرج وجهه الوصيين في باب الموصوت في حقون لميت على الناس ومنهم من يفرق بين الوصي وبين الوصي فيقسمه الى

او يوزن با جاذبه است هم مثل جسم و يتفرق اليه سبيح الخشن طيلة النوى و اختلف و ابدخر كما لو كان و نحو ما و نحو ما
 استبان بقصد في غيبه كذا و كذا من ماله و لم يبين الغرض لا يتفرق و بهد الوصيين عند الخليفة و محمد روح و عند سبيح
 روح يتفرق و ان عين الغيب يتفرق و بذلك احد ما عند الكل و على هذا الخلاف اذا وصى شيئا لبايكون لم يبين لبايكون من
 و يتفرق و بهد ما لا يتفرق و عند ابى يوسف روح يتفرق و ان عين المسكين يتفرق و بذلك احد ما عند الكل و لو قيل رجل
 بان يهاذله العين و لم يبين الموعوب و عند ما لا يتفرق و بهد ما لا يتفرق و عند ابى يوسف و بهد ما عند الكل و بهد
 ثلث مسائل جله ائمه و الثانية بعد ان و بها صغير ادعى كل وجه منها انما به من انما مستتر كذا فيها فانه ثبت
 منها فان كان له الولد مال حث من ان لا يراد و بهد لا غيره و ما تصرف في ذلك المال جله الاول
 عند الخليفة و محمد روح و عند ابى يوسف يتفرق و لم يسل انما ليعطى اده و بهد ان كل وجه منها ادعى انما فانه
 على ما كان و بهد هذا ليعطى سبيح عند الخليفة و محمد روح لا يتفرق و احد ما بالتصرف و عند ابى يوسف يتفرق و بهد
 ادعى اليها جله في كلام واحد فان ادعى الى احد ما و ادهم و ادعى الى الآخر مال شمس لانه المولى روح خلفت المولى و قال
 بعضهم منها يتفرق و كل واحد منها بالتصرف و سوى هذا الفاعل بين هذا و بين الوكيل اذا و كل الرجل جله سبيح شيئا لبايكون
 و كل آخر سبيح و لا يثبت في ان كل واحد من الوكيلين يتفرق و سبيح و لو وكلها معا لا يتفرق و احد ما بسبيح و قال بعضهم
 يتفرق و احد الوصيين بالتصرف في قول الخليفة و محمد روح على كل حال و بهد ثلث مسائل لانه سبيح روح و جعل جله و بهد
 شيئا لبايكون بالتصرف في الدين جعل آخر و بهد في نور آخر بان قال جليلك ميا في قصار ما على من الدين قال آخر
 جليلك ميا في القيام بامر الى و جعل جله ما و ميا لانه الولد في نصيبه جعل الآخر و ميا في نصيبه لانه الآخر لانه
 او يست الى فلان بتقاضى و بنى و لم ادعى اية غير ذلك او نصيبه لم يمس الى فلان آخر فكل واحد من الوصيين يكون
 في الانواع كلها عند الخليفة و سبيح روح كانه ادعى اليها و عند محمد روح يكون كل وجه منها و ميا فاما او بهد
 اليه و لو كان رجلا او حيا الى رجلين فمات احد الوصيين على قول الخليفة و محمد روح لا يتصرف المحي في مال غيره الا ان
 التقاضى ان راك القاضى ان يجعل و ميا و بهد و يطلق بالتصرف فعل و ان راك ان يعم اليه جله آخر المحي ان يمس
 و على قول سبيح روح يتفرق المحي منها بالتصرف كافي حال الجدة و عن الخليفة روح في رواية محمد بن ابي الجهم
 التقاضى ان يجعل المحي و ميا و بهد و لو جعل لا يتفرق تصرف المحي باطلاق التقاضى و بهد ثلث مسائل احد ما بهد

والثانية اذا وصى الى رجلين فمات الرجل ففعل حسبه بالوصية ولم يقبل الاخر ومات احد ما قبل موته الموصى قبل
الآخر عند الحقيقة ومخرج لا يتغير والقبول بالتصرف وعند ابي يوسف مخرج يتغير والثانية اذا وصى الى رجلين ففعل
احدهما كان القاضى بالجحار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء فمات اليه وصيا آخر فاستبدل القاضى ثم العدل لا
لا يتصرف وحده عند الحقيقة ومخرج لا يتغير لان تصرف رجل مات له ودين على الناس عليه للناس نون
وترك امواله ورثته فاقام رجل شاهدين ان لميت اوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضى يقبل بسببه هذا الرجل
لانه اقام بسببه على حقه وحده متقبل بحج الغائب فيقتضى الحاضر خصما عن الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر
ان يتصرف في قول الحقيقة ومخرج ما لم يحضر الغائب الا في الاشياء التي يتغير فيها احد الوصيين فان حضر الغائب
فذلك ان صدق الحاضر وادعى انه اوصى اليهما لا يكلف عادة لهيته وكما وصيين فبها وعند يوسف مخرج لا يكون الغائب
الذي حضر وصيا ما لم يبد لهيته وان حضر الغائب محج ان يكون وصيا كان القاضى بالجحار ان شاء جعل الاول وصيا
وحده وان شاء فمات الاول جعل الآخر رجلا اوصى الى رجلين لميس لاحدهما ان يشتر من صاحبه شيئا من مال يتيم
وكذا لو كان وصيين لليتيم لا يشتر احداهما من صاحبه شيئا من مال يتيم الا ان الوصى بامور بالتصرف على وجه
النظر فلو تصرف احداهما على وجه النظر تغير به الآخر ولا يقسمان مال يتيم ملائمتا لبيان كل واحد منهما وصى فمات الوصيان
فلا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع حسبه الوصيين المال من الوصى الآخر رجلا مات اوصى الى رجلين فجار رجل وادعى
وبنا على ابي حنيفة الوصيان في بيعه بغير حجة ثم شهد بالدين عند القاضى لا يقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعا الى المديع
لمرأته لميت ولو شهد الاول فانما القاضى يقضاهما بالدين فقطضا ويمنه لا يضمنان فكذا لو شهد الوارثان على ميت يد
جارت شهادتهما قبل الرق ولا يقبل بعد الرق وصى لميت اوصى دين لميت بشهر وجاز ولا ضمان عليه لاحد وان
دين لبعض بغير امر القاضى كان فاما نفرا لميت فان قضى بامر القاضى دين لبعض لا يضمن والمخرج الآخر شارك الاول
فيما قبض رجل اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين وادعى الى صاحبه جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف لان احدهما لم يصر
ياون صاحبه في حياته جاز فكذا لا بعد الموت وروى انه لا يجوز للصحيح هو الاول رجل اوصى الى رجلين فمات وصي
بده وادان الانسان فقبض حسبه الوصيين لو ادان من منزله لميت بغير امر صاحبه وقبض بعض الورثة بغير امر الوصيين
امر بقرينة الورثة فملك المال في يده فلا ضمان عليه ولو لم يكن على ميت دين ولد عند انسان ودية فقبض حسبه الوصيين

تركت وصفت في يده لا يضمن شيئا ولو قبض احد الورثة بغير حصته محاب من الميراث الا ان يكون في مخرج
 الهلاك على المال فلا يضمن شيئا ولو كان على الميت من تحيط ولو عند انسان وبقية قدره لم يستورع الوالد
 وارث الميت ففصل في بدو كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستورع وان شاء ضمن الوارث ونسب في
 هذا المال من ميراث الميت ولو كان على الميت في بدو فاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ من المورث وانما صاحب
 ان في انصيب النكاح في الوارثة ما من ثمة فاقاضي بأخذ المال من الناصب بدفعه الى الوارث وفي الوارثة
 ميراث الوالد عند المورث وصيان الميت سباج ذلك احد ما عاين محل الجائزة الى الميراث والاخر حاضر ساكن
 سباج ذلك بعض الورثة بخبرة الوصيين مما ساكنان جاز ذلك بكون ذلك من محاسب المال وهو ميراث مشاع
 الكس ولو كان الميت اوصى بالتصدق بالمخضة على الفقراء قبل رفع الجائزة ففصل ذلك احد الوصيين قال الفقيه
 ابو بكر لو كانت المحضة في التركة جاز دفعه لميراث الا تمناع عنه وان لم تكن المحضة في التركة فاشترى احد
 الوصيين حصة وتصدق ما كانت تصدق على المعطى قال الفقيه ابو بكر عرس خسه في هذا القول بخفية ومجروح وذكر
 انما عرس اذا كان في التركة كسرة وطعام قدره ذلك احد الوصيين الى السهم جاز وان لم يكن ذلك في التركة
 فاشترى احد الوصيين احد الوصيين والاخر حاضر فاشترى احد الوصيين باجره الاخر ولو ان بدا اوصى الى رجلين وسند
 كان باع بعد ان وجد اشترى البعديا فزاد على الوصيين كان احد ما ان يرد ضمن لميراث احد الوصيين فاشترى
 اشترى واحد الوصيين ان يورث ما صار في يده من تركه الميت ولو ان الميت اوصى بشيء لرجل وبالاخرى فاشترى
 الوصيين لا يضمن بشيء او بعد ما اشترى كان لاحد ما ان يورث من تركه الميت وورثة فبلغ الورثة ان الامام ابو جعفر
 يوصي بالملكون او اوصى بغيره فخرج ما اوصى به ذكر في المستحق انه لا يجوز وانما يجوز اذا اجازوا بعد السلام او بغيره
 المستحق اذا دفع الوصى الى السهم البعدي فاشترى السهم على العدة فخرق من جميع تركه والده ولم يورث من
 تركه والده عنده من قبل ولا كبير الا وقد استوفاهم اوصى في بدو ميراث شيئا وقال مومن تركه والدهى واهله فاشترى
 قبلت ميراثه وكذا الوارث ان قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم اوصى باليه وبنا على كل
 رجل وعوا به كل رجل ان يقبض من عذائهم ويرمى منها ففصل الوكيل من على انفا وتصدق بها على الوكيل
 ثم اوصى الوكيل بغير الميراث مكانها ذكر في المستحق انه لا يجوز ذلك قبل اشترى نفسه من باليه وصغيره فاشترى

ولده الصبي عن ثوب قتي وجب عليه الثمن ان كراختها فاشترى ان لو خر من ماله شيئا واشهد وقال تعفت من المال من
 نفسي لاني الصبي جاز وصيرت ابدا وعن محمد راج لا يصير فابضا بهذا القدر الا ان يشتري لابنه شيئا مال الصبي عليه وجمهور
 على ان الوصي لا يصير فابضا من نفسه لا فزاد ولا شهادة وجمهور على ان الاب لو وجب لابنه الصبي شيئا فقال تعفت
 به الابني فانه يصير فابضا لابنه وصي نفسه ان في التيمم من ارادة قال التيمم الامام ابو بكر محمد بن الفضل راج ان شرط البذر
 التيمم لا يجوز لان الوصي يصير مواجرا لنفسه من التيمم فلا يجوز في قياس قول اخي خيفة راج الا ان يكون خبر التيمم وان كان
 البذر من الوصي كانت من ارادة وعنه اخي خيفة من المزارعة فاسد وفي تهلك مال التيمم قال ابو القاسم راج ان
 من الوصاية ويحكم غيره وصايفد في الثمن اليه ثم يقبض منه الوصي وعن ابى نصر الله بن موسى راج اذا باع وصي الثمن
 ميسرا للتيمم وقبض الثمن ومنه الى حادثة نفسه ثم ان الوصي يبيع على التيمم ويطلبه مع سائر اعماله على قدر الدين المذكور
 للتيمم عليه قال انه بكرة لا يحل له لانه تهلك مال التيمم فلا يسقط عنه الدين بهذا الاطعام وعن محمد راج اذا خسر الو
 مال التيمم ونهقه في حادثة نفسه ثم وضع مثل ذلك المال للتيمم لا يبر الا ان يبيع التيمم فدرغ المال اليه بل الوصي
 رجلين فقال لها ضاقت الي حيث شتتا اول من شتتا ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل راج بطلت الوصية ولو
 اثلثت الي وورثة تليت ولو قال لها جعلت ثلث الي لتساكن فقال لها ذلك ثم مات احد الوصيين قال الجليلي
 وصبا آخر وان شاذ قال للباقي منها قسمته ومدة وفي قول بصيرت الآخر للباقي منها ان تصدق وحده جدا ومن
 واري صيرت لها عليه مولا تجاز عليه سقوط وكل صير وصي تطلب احد الوصيين مرة الجدار واني الآخر قال شيخ
 ابو بكر محمد بن الفضل راج ان الوصي يبيع ما في يده حتى يفي بقرضه فان علم ان في تركه ضررا عليها اجبر الا باني ان يبي مع صاحب
 قال لو ليس هذا كبا واحد لما كان لان ثم الا باني رضي بخرول يضر عليه فلا يجبر المهر اراد الوصي او حال يضر على صيرت
 على ان يوم مع صاحب رجل الوصي الى رجلين ان يشتري بالثمن ثلث مال عبد المكد او بها واحد الوصيين عبدا قيمته اكثر
 مما سمي لميت الوصي فاراد الوصي الاخر ان يشتري هذا العبد باسمي الوصي قال ابو القاسم راج ان كان الوصي يوفى الاموال
 كل واحد منها جاز شره من الوصي من صاحبه وان لم يغفل في ذلك فباع صاحب العبد بعده من اعني وسيله اليه ثم يشتري
 عبدا لميت هذا صاحب وصي باع قيمته للتيمم من مفلس لم انه لا يقدر على ادا الثمن قال ابو القاسم راج ان كان بيع
 بيع رغبة فاعا في يومه التيمم ثلثة ايام فان اوفى الثمن والا ففصل للتيمم قال راج في وصي بنى ان لا يجوز بيع الوصي

[illegible]

الكتاب من غير ما كان القول قول المرأة الى مهرها ما يقع في ذلك ايها وقال الفقهاء بالوليت روح النكاح في كل قبل تسليم
المرأة نفسها فكذلك النكاح بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجديده قبل تسليم نفسها الى الزوج
انها ان سلمت نفسها الا بعد استيفاء المهر لمحل نكاحه ونحوه فروع نظر لان المهر كان واجبا بالنكاح فلا يعنى استيفاءه جاز من
بحكم النكاح لان الظاهر لا يصلح جواز ابطال ما كان ثابتا لكن ينبغي للقاضي ان يحلف المرأة بانها قد قبضت منه شيئا فان
حلفت في ايها تجتمع المهر من انما قال المحارب ان الرجل اقاوى وبناعى لميت وثبته المهرية فان انفا في
يحلفه بانها قد قبضت منه شيئا ولا بد ان يحلفه على انه اوجب نظر الميت والوارث بصغير وكل من عجز عن النظر بنفسه
يرسل اوصى بان يحكم عبده والدي سنة بعد موته ثم يمين قال ابو نصر روح النكاح الوصية للميت الام فالوصية باطله لا
لوجازت يستمران في النكاح فيكون وصية الام بالزوجة على ما مر فيها فتقبل واما وصي بذلك لوانه ليس يستمران
في الميراث جاز ويكون سبيل الميراث وكون الوصية وقال الفقهاء بالوليت روح وان نقضالا في الميراث جاز اذ لم يوجبها
على تقدير استمراره لان الميراث عند الاطلاق يحل في ذلك الوصية بحسب ما امكن الا ان يقول في وصية يخدمها على السواء فحينئذ
ينقل الا ان يخير الوارث فخير ما هم يفتقرون والقضوي على ما ذكر في الكتاب واما وصي بان يخدم عبده جميعا ووصية ثم
هو حر قال جابر رجل اوصى الى ابنه والى اجنبى فاصحى بان يخدمه فامر الابن الوصى رجل بالبيع عن الميت واما الميراث
وخرج المامور الى الحج ثم بدله فخرج عن بعض الطريق فانه يخدم بالحق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المامور الابن والوصى
على بعض ما دفعه اليه فابرا عن نفسه ذلك المال قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح السبع باطل في قول محمد روح
وعليه واما خطأه واما في قياس قول الحقيقة فخوان لم يكن له وارث سوى الابن جاز يصلح بعد ان يكون الباقي للمال
بالبيع بعد من سبب النكاح مع الابن وارث آخر جاز يصلح في حصته الابن جاز يجوز في حصته سائر الورثة وقال شيخ الامام
اسعدى روح جواب الحقيقة روح مشكل واما ابا جاز لانه المال في الحقيقة مال الوارث لمرءى ملك الميت الاستقلال
الى الوارث واما الباقي على حكم ملك الميت لحاجة الميت فتقبل ان يصر الى حاجة الميت يكون المال الى الوارث فانه الم
يحصل غرض الميت بقى المال على ملك الوارث ثم هذا الوارث وارث الوصى اقلت فتستفيد وصايا الميت في ملك المال
في يد الوصى بهلك من جميع المال فاذا صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صالحا عن مال نفسه واما علم كتاب
فمنه شفقة من شرب نظر الميراث كان شره كما اوجار اخذ به بيع ثبت في اعتبار جميع وثائقه بالطلب و

[illegible]

يخرج في حق نفسه وان صاحبه وتوابع الرجل دارا ومجده المادون شفعها فان كان على السبب وبين فلا شفعة وان
لم يكن فلا شفعة. وتوابع العبد المادون دارا والمولى شفعها فان لم يكن على السبب وبين فلا شفعة للمولى وان
عليه بين فلا شفعة. وتوابع المولى دارا ومكاتبه شفعها لان له شفعة وان باع المكاتب مولاه شفعها كان
رشته نفسه الغنم ولوماته شفعها لان يكون لوزنه شفعة وان باع البائع وشفعه وشفعه حتى كان له شفعة **فصل**
في طلب الشفعة طلب الشفعة ثلاثة طلب الموائمة وطلب الاخذ وطلب الحكم اما طلب الموائمة فوتمه فو علم
الشفعة يسير ان اخبره يسير رجلان او رجل امرأتان او رجل عدل فمكثت بينهما ولم يطلب شفعة بطلت شفعة
وان اخبره يسير رجل واحد غير عدل او امرأة او عبدا او عبي لم يطلب شفعة لا يعطى الشفعة في قول المجتبية روح وتبي
قول صاحبه روح بطل لان بشرط طلب غير العلم يسير وعنه بالاعلام يحصل الخبر الواحد لا كان او لم يكن حراكا
بعد اصحابا كان وباننا وعند المجتبية روح بشرط العلم احد بشرط الشفعة وهو العدة او العدة وقد مرنا في البكر اذ
واجترت بالسكاح وسكنت وروى هشام عن محمد بن ابي بشرط الطلب في مجلس السلم نان طلب في مجلس مع واقام
عن مجلس قبل طلب طلب شفعة وبه اخذ الكوفي روح قال ومن اخبره في خيار الخيرة والامر باليد وقبول يسير وذلك
الى ان لوخذ الاغراض وفي ظاهر الرواية بشرط الطلب غير العلم واحلوا في لفظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلب شفعة
وانما طلبها او اطلبها وقال بعضهم طلب لفظ الماضي او مستقبل ولا يجزئ بينهما وقال بعضهم يقول طلب شفعة خت
ولا يقول طلب شفعة واخذتها فان قال لك طلب شفعة لانك كذب محض وقال بعضهم لا يقول طلب شفعة واخذها
لان ذلك عقد قال في قوله طلبت الشفعة واخذتها يدكر الحال عننا كقولنا ثبت واشترت وبيع اذ اطلب باي
لفظ طلب بالماضي او مستقبل يصح طلبه وهو اختيار الجعفي والفقهاء ابي ابيث وشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل احمد
وكل عن شيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل روح لو ان قرويا قال شفعة شفعة كان طالبا وكذا لو قال شفعة مرست
ايواستم وبانهم وقال بعضهم لو قال شفع شفعة لطلبها خت بالطلب شفعة لان قوله لي اني اطلبها اليه محذور
بعض المشايخ روح انما قال شفع لشتر حين يقيد ان شفعك خت منك الدار شفعة بطل شفعة كما لو قال لشتر
حين يقيد كيف صححت وكيف هيست وذكرنا طعن روح اذا علم شفع يسير فقال الحمد لله قد عرفت شفعها
قال صاحبان البطل شفعة وكذا لو قال لشتر حين يقيد اسلام عليك حمد الله وبركاته طلب شفعة او قال

[illegible]

وذكرنا طي من اذا علم باسبوع وهو في التطوع فجلها اربعا است لا تبطل شفعته ولا يحبس من اذا اجلها اربعا لا تبطل
 ولو اجلها استا تبطل من لو شفع الاب اسبوعا لا تبطل شفعته وان حصل اكثر من اربع طبقت شفعته وكذا لو شفع
 اكثر من اربع طبقت لا تبطل شفعته ولو شفع فطعن بعد طلب المواثبة قبل طلب الاشهاد تبطل شفعته وبعد ما طلب
 طلب المواثبة فور علمه يسحب يحتاج الى طلب الاشهاد واما ما في الثاني في طلب الاشهاد ولا ان الشهاده شرط بل يمكن اثباتها
 بطلب يد محرم وانضم فان كان يشفع حاضر في مجلس اسبوع فطلب شفعته بحضرة البائع او المشتري كفاه ذلك عن طلب
 الثاني وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاشهاد منها سلمه على وجوده ان كان البائع او المشتري
 ويشفع والدار في مصر واحد والدار في بلاد البائع فالي اسبوع ويشفع وطلب شفعته مع طلبه ولا يعتبر فيه الا قرب ولا البعد
 لان المصير متباعد الاطراف كمكان واحد لان يتجار على الاقرب لم يطلب شفعته فحينئذ تبطل شفعته وان كان البائع
 او المشتري والدار في مصر واحد يشفع في بلدة اخرى فالي اسبوع ويشفع الى البائع والدار في بلاد البائع او المشتري
 او الى الدار وطلب الشفعه مع طلبه وان كان يشفع في موضع الدار والبائع والمشتري في اسبوع او كان يشفع في موضع
 المتبايعين في مصر واحد والمتبايعين في الدار في غير مصر فقصده الشفع الا بعد طلب شفعته وترك الاقرب اليه بطلب شفعته
 وان كان البائع سلم الدار الى المشتري فان طلب شفعه من المشتري واشهد مع طلبه كذا لو لم يكن الدار في بلاد المشتري
 وطلب شفعه من المشتري مع طلبه وان طلب من البائع واشهد ان كان الدار في بلاد البائع مع طلبه والا فلا ويعبر عنه لم يطلب
 وصورة طلب الاشهاد وان يقول يشفع للمشتري حينئذ يطلب شفعته في داره شريتها من فلان التي اصدده واما
 كذا وانثاني كذا وانثالث كذا وانراب كذا واما يشفعه باسبوعا بدار واحد وهو با كذا وانثاني كذا وانثالث كذا
 والراب كذا فسلمها لي ولا بد ان يسبين ان يشفع بها كذا وباسبوعا او في الحق ويسبين السحد وتفسير الدار معلومة او
 ان يشفع باسبوع في جوف الليل فلم يقدر على ان يخرج للاشهاد فان اشهد حينئذ يسحب مع طلبه لانه اخر الاشهاد
 زواله هو واذا انشهر باسبوع يوم السبت فلم يطلب شفعته بطلب شفعته لانه غير معذور في التأخير وكذا لو كان يشفع في عسكر اهل الجوار
 او اهل البن فحات على نفسه ان يخل في عسكر اهل العدل فلم يطلب شفعته لانه غير معذور ولو كانت الشفعه بالجوار
 حات يشفعه انه لو طلب شفعته بالجوار عند قاص لا يرمى الشفعه بالجوار بطلب شفعته فلم يطلب كان على شفعته ولو علم ان يشفع
 باسبوع وهو في طريق كذا فطلب طلب المواثبة ولم يقدر على طلب الاشهاد فان لم يكن البائع او المشتري في الرقعة فانه يسحب

وكيف يطلب شفعة فان لم يوكل ومضى في الطريق فان لم يجد من يوكله يطلب لم يوكل تبطل شفعة وان لم يجد
وكيلا وجب نفق كيت كتابا على يده ويوكل الكتاب كيلا فان لم يفضل طلب شفعة وان لم يجد وكيلا ولا نفق لا تبطل
شفعة حتى يجد لانه منه ورد الخويث لها شعبان جسد لها ما فطر طلب المحاضر شفعة ونفى لانه نفق ثم حضر
الاخران شفعان الثاني يطلب شفعة من الشفع الذي قضى له القاضي لان الذي قضى له القاضي تام مقام الشفعة
بما اذا اطلب الاول عيب الدار الشفعة فلا بد ان يطلب نصف الدار خلا من ان لا يستحق الا نصف طلب شفعة وكذا لو
كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار يطلب شفعتهما لان سكوت من نصف الدار في طلب الشفعة
في نصف السكوت فبطل شفعة نصف السكوت وان اطلب في نصف تبطل في الكل كما ذكر في الكتاب وكذا لو كان
رجل اذا اشترى دارا في جنب شفعين فجار شفعين وقال سلم لي نصفها يا شفعة فاداشتترى فبطل شفعة وهو صحيح لان
طلب سلم نصف لا يكون شيئا لاني وكذا لو قال الشفع انما شفع هذه الدار سلم لي نصفها يا شفعة فاسلم له نصف
الباقي فاني اشترى فبطل شفعة او قيل بشراء الدار اذا اشترى فربعين فجار شفعين وطلب الشفعة من او قيل قبل ان
او قيل الدار الى الموكل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان بعد اسلم الموكل الدار الى
الموكل لا يصح طلبه ولو ان شفعين سلم شفعة للموكل صح تسليمه سواء كانت الدار في يده لم تكن او قبل الطلب
او اسلم شفعة لغيره جاز عند اجماعنا وبان يوسع في بيعه ولا تسليم الاب الجدة شفعة لغيره رجل لا شفعة عندنا
فانه يقدم القاضي الى سلطان الحكام شفعة عند سلطان ويستحق القاضي عن حضاره كان شفعين على شفعة وان
ترك الطلب لغير رجل اشترى فانه صغير وادار الاب شفعينها كان للاب ان يأخذ بابا شفعة لان الاب ولو اشترى مال
ولده صغير لغيره جاز وادار او ان يأخذ ويطلب لغيره اشترى واعدت شفعة فقصر الدار له ولا يحتاج الى ان يقصر ولو
كان مكان الاب مياها جارية كالجواب في شراء اومى مال يتيم نفسه على قول من يملك لك يكون الوصي
بشرط الاب على قول من يملك لك فلا شفعة الا ان كان يقبل الشفعة وطلب شفعة ثم يرفع الامر الى القاضي في
نصف القاضي ومباين العبي يباخذ اومى منه شفعة ويسلم اومى الثمن الى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم الى الوصي
الشفعين بالجواز اذا باع الدار التي استحق بها شفعة الا شفعها منها لا تبطل شفعة لان باقى كفى للشفعة حيث اوفى
بقائها الشفعين اذا باع شفعة بعد ما حجب الشفعة لانه لو اوجبه لا تبطل شفعة لان حق الشفعة لا يعمل في طلب

الهبة ليس بيع لانها لم تصادف محلها الشفعة او ادعى رتبة الدار المشفوعة انها لا تشفع بتطل شفعة وان طلبت
 ثم ادعى رتبة الدار المشفوعة انها لا تبيع وعدها لان طلبت شفعة او لا فز من بعد الملك فلا يسمع دعواه ولو تصرف
 في الارض المشفوعة قبل ان ياخذها الشفعة بان ويها من انسان وسلم او تصدق بها او اجرها او جعلها سجدا وسلم فيها او
 جعلها مقبرة ودفن فيها او وقفها وقفت مستحلا لا تبطل شفعة الشفعة وله ان يفتن تصرف المشتري وان باعها المشتري من
 غيره كان الشفعة بالخيار ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني ولو عرس المشتري فيها كرا او شجر او بئير
 فيها بار او عرس طلبة كان الشفعة ان يقطع ويأخذ الارض بشفعة وان عرس المشتري فيها زرع عرس في القياس ان يقطع و
 يأخذ الارض بشفعة كافي الشجر وفي الاستحسان يتوقف الى ان يستحصل الزرع ثم ياخذ الشفعة ولو اشتري الرجل دارا
 وزخر فيها بالنفوس يشترى كغيره كان الشفعة بالخيار ان شاء اخذ وعطاه ما زاد وان شاء ترك وان حطه البائع شيئا من الثمن
 كان الشفعة ان ياخذ ما وراء المحوط ولو زاد واشترى البائع في الثمن كان الشفعة ان جسد ما دون الزيادة ولو تعاقب البائع
 والمشتري لا تبطل شفعة وكذلك لو فسخ البيع بينهما بخيار شرط او روية او الرد بالعيب لا يفسد بقضائه القامى ولو
 كانت الشفعة باجور فباع الشفعة واره التي يستحق بها الشفعة تبطل شفته ولو اجر الرجل دارا مدة معلومة ثم باعها
 قبل مضي المدة ولم يستاجر شفعها قال ابو نصر سرح يجوز بيع من البائع والمشتري ولا يقدر البائع على تسليم الدار الا
 برضا المستاجر واجازته فان طلبت استاجر شفعة كان طلبه اجازة للبيع فبطلت الاجازة وله شفعة وهو تجلات اذا
 باع الدار ومن الشفعة الدرك للمشتري او ضمن الثمن للبائع فانه لا يكون له شفعة كان ثمه فقل جواز بيع بصفاته نصا
 الشفعة بشرط البائع فلا يكون له الشفعة الا بهنا بيع المستاجر جائز قبل اجازة المستاجر فلا تبطل شفته باجازه واذا
 اشترى طلب المداينة والاشهاد وادعى المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه التملك ولا عليها
 الا بقضاءه او رضاه حتى لو بيعت دار اخرى لحجب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفعة بالشفعة ثم دفعها اليه لا يكون
 لهذا الشفعة ان ياخذ الدار قبالي بشفعة لان الشفعة لم يكن جاز الدار الثانية قبل قضاء القاضي وكذا لو جعل الشفعة وادعى
 اني استحق بها الشفعة سجد او وقفها وقفا مستحلا او جعلها مقبرة ثم قضى له بشفعة فانه لا يكون شفعيا للدرا الثانية
 لان قيام الملك فيما يشترى بشفعة شرط وقت القضاء والمشهد او وقف مستحل بمنزلة الزائل عن ملكه ولو ان الشفعة بعد
 طلب المداينة والاشهاد لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يملك من الرافع مبرضا او سبيح او منيع مانع ولم يجز من كوكيل

بالبحر منة لا تطل شفعة وان لم يكن يرفع مع التمكن من المرفق ذكر في الكتاب على شفعة ابدوا على اطلاق الزمان فاداء اول
بحر ينفذ روح وجعلت الروايات عن محمد بن عبد الله في رواية اذ ائتمنى شهر حرم يرفع مع التمكن يطل شفعة وفي رواية اذ ائتمنى
شهر فلهذا ايام وفي رواية اذ ائتمنى ثلثة ايام ولم يرفع يطل شفعة واخلت الروايات فبحر من ينفذ روح ينفذ روح
على ان مقدار شهر واداء في القاضى فان القاضى لا يبيع وعواه الا بحسرة الخضم فالحجرات الدار في يد البائع
سواء المدعى حضره البائع ولا يشترط ان يشفع يطل القضاء بالملك اليد بمسألة الملك المشتري واليد للبائع فمشتري
حضرتها والحجرات الدار في يد المشتري كناه حضرة مشتري فاداء حضر الخضم وجاروا وان المدعى في القوان هذا اشتري
واراد ان ينفذ ما ينفذ في القاضى ابن الدار التي تريد شفعها بين في مومنها واحد وهذا لان القاضى لا يمكن ان ينفذ
الا بعلوم والاداء لم تكن بحضرتها لا بغير معلومة الا ببيان المحرر وما ذاب من المحرر ولا يقول في القاضى باي سبب يطل
شفعة لان سبب الشفعة محله بعضها مقدم على بعض فلا بد من بيان سبب فصل في ترتيب شفعها
قال في الكتاب ان يطل وهو الشريك في نفس المحرر حتى من الشريك اراد بالشريك هو الشريك في حق الدار
اخر من الجار والجار اخر من غيره ومعرفة هذا الترتيب منزل بين جليس في وادى شريك بين احد بين الرجلين من
رجل اخر سواهما هذه الدار في ملكه غير نافذة وعلى ظهر هذا المنزل اراد الرجل آخر ان يطل الدار في ملكه اخرى فباع
الشريك المنزل في الدار انفسه من المنزل كان الشريك في المنزل اولى بشفعة من غيره لانه شريك في نفس البعثة
فان سلم هو بشفعة كان الشريك في الدار اولى بشفعة من غيره لانه شريك في نفس البعثة
الدار فان سلم هو فاعلى سكة حتى بشفعة لانهم شريك في بطن فان سلم الى سكة كانت شفعة للجار الملاصق و
هو الذي على ظهر المنزل لا شفعة في الوقت لا يقيم ولا طوقوت عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهي التي تكون في الارض
على ظهر المولى لان الكردار نقل ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في الاراضى التي جازا الامام لميت المال وكذلك الاراضى
المسألة بوجهية وهي التي يزرعها الكردار لا يجوز سها ولا شفعة بما كسب المزارع منها التراب ويجوز بيع الكردار وان كان
ولا شفعة فيها لما قلنا رجل اوصى بعتبة داره لرجل وجزئها لآخر فبعت دار بعتبة الدار كانت شفعة للمولى لا الرقبة
رجل اخذ ارضه فزرع فيها فاداء المزارع بقلها اشتري المزارع الارض من نصيب الارض من الزرع ثم ما
يشفع بشفعة في الارض وفي نصف الزرع الا ان لا ياخذ بشفعة حتى يدرك الزرع لان نصف الارض مشترى من نصيب

المربع وارفها ثلث بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني بحجب البيت ثم البيت الثالث بحجب الثاني في كل بيت لجر
 واحد بل واحد منهم بيته النخاع طريق البيوت في الدار كانت مشقة للباقيين كالحكم لشكة في الطريق والمانع الواب
 البيوت في سكة واحدة نافذة لاني الدار فان بيع البيت الاوسط فاشقة لصاحب الاعلى والاسفل هما سواء لانها
 جاران متلازمان جدارا على العين والاخر على اليسار وان بيع البيت الاعلى كانت مشقة لصاحب الاوسط والاخر لا حاجة
 وان بيع البيت الاسفل كانت مشقة لصاحب الاوسط لاني جدارا في سكة فخر نافذة فيها سكة اخرى غير نافذة بيعت
 في سكة اسفل واره كانت مشقة لابل السكة اسفل لان لهم شكة في الطريق الخاص في سكة اسفل ولو بيعت في
 سكة العليا واره كانت مشقة للمحاسبين جميعا لاستراهم في الشكة في الطريق وكذلك نهز خاص شق منهم
 آخر فيبيع ارض على النهر الصغير كانت مشقة للمحاسب النهر الصغير وتجميع ارض على النهر الاول كانت مشقة للمحاسب
 النهرين جميعا واربعت ولها ايمان في سكتين فالحات هذه الدار في القديم وارين باب احديهما في سكة غير نافذة وباب
 الاخرى في سكة الاخرى مثلها فاشترى الجار ورف المحاط بين الدارين حتى صارنا دارا واحدة فلال كل سكة ان
 ياخذ الجانب الذي كان ياب في تلك السكة والحات هذه الدار البيوت في الاصل واحدة ولها ايمان كانت مشقة لابل السكة
 في جميع الدار بالسوية اما فيعبر في هذه القديم وون الحادث وكذلك سكة غير نافذة مرفع حائطها الى الطريق الاعظم حتى
 حارت نافذة بيع فيها واره كانت مشقة لابل السكة بالسوية لان هذه سكة حوان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولم
 ان يسدوا الطريق وكذلك عين مرفع الحائط لو قالوا اجلسنا بالطريق لقاله للعامة لان لهم ان يسدوا ويجعلوا كما كانت
 سكة في قضاها واهل طريق هذه الدار في سكة نافذة بيع هذه الدار فالحان طريق الدار طريق العامة وليس لابل السكة ان
 ينعوم فلا مشقة لابل السكة انما مشقة تكون الجار لدار والنخاع طريق هذه الدار فاشقة لابل السكة ان ينعوم العامة عن الدار
 في سكتهم كانت مشقة لابل السكة وكذلك سكة النخاع في الحطة ان نافذة لاشقة لهم فان جسدوا انفا وعلهم
 مشقة سكة غير نافذة قضاها بمحيط حوان من اطراف مسجد الى الطريق الاعظم في سكة نافذة والحات جوانب ليجعلها بيوت
 اناس كانت مشقة لابل السكة فلهذا اذا كان ليس بخطه فان لم يكن خطه وانما اخذ ابل السكة وجبت لهم مشقة وكذلك
 حكم السكك التي في قضاها الوادي بنجارا في سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوادي ينزل الطريق علوا ورجل اسفل
 لاخر وحوان في السكة العليا في اسفل بايع صاحب اسفل سفله كان لصاحب لوان ياخذ اسفل مشقة لابل السكة

متصل بالدار كما جازي من روادى السبعة فانهم الملوكل ان ياخذوا كان العلي بن راحين راجل كان راحيا
الدار ان ياخذ السبعة في قول محمد بن ابي لان حق تعالى على الملوكل ياخذوا كذا قال البريد بن راح ان اذ اهدم الملوكل
لصاحب قبل السبعة الدار حق من الحار في قول الجعفي راح اذ اهدم الملوكل الحار منكر في الزمان والسكر بالسكر
كمن لم يزل على حائط الدار حتى وضع الخشب ان يفسد يكون جارا ولا يكون جارا ولا يكون منسرا ولا يكون مستطيل غير نافذة
ينصب منها رائحة مستطيلة غير نافذة سميت بار من الدار كانت السبعة على الزاوية لشكرهم في طريقها من راح
دار من السكة العليا كانت السبعة لابل السكة والرائية جميعا لا يستويهم في المرو في السكة العليا وكذا السكة من راح
ساقية لغرم بلع رجل من اهل الساقية اصابته من الساقية كانت السبعة لابل الساقية وان يسه ارض على الزاوية
كانت السبعة لابل النهر والساقية جميعا فراح في وسط ساقية حارية منسرة النهر من ساقية من الجانبين
فجاء شغبان لهذا الفرح احد على عين الساقية والآخر على قنال ساقية كانت السبعة لهما جميعا لان الدار من راح
وكانت من اجزاء الفرح فكل واحد منهما يكون جارا للفرح رجل له دار فيها من امير خارج منها مقصورة سميت اولى
مقصورة وللدار جارا على جانب واحد منها كان لهذا الجار شجرة وان لم يكن جارا فلكل المقصورة واول تلك المقصورة
اي من جدار الدار كان جارا للدار جارا للبيوع والدار ان شجرة سلم شغفة ثم ان الشجرة راجع كانت المقصورة لم يكن الجار الدار
في المقصورة اذ لم يكن جارا فلكل المقصورة لان المقصورة بعد جميعا لم يكن من اجزاء الدار وكذا لك السكة لابل
يتامن دار والدار كلها الرجل واحد كان لجار الدار شغفة في البيت وان لم يكن جارا فلكل البيت فلان الشغفة
سلم الشغفة ثم من شجرة البيت فلكل البيت لم يكن لجار الدار شغفة في البيت ولان راحين دار في سكة غير نافذة ثم
شجرة دار اخرى في تلك السكة كان لابل السكة ان ياخذ الدار اولى الشغفة لان الشغفة لم يكن شغبها وقت الشجرة اولى
ثم جازي شغبان اهل السكة في الدار لان الشجرة وقت شجرة الدار الثانية هو من اهل السكة وكذا السكة من راحين
بعض السكة اهل الدار ان ياخذوا الثلث الاول اذ لم ياخذوا الشجرة كذا كانت السكة ثم لا شغفة له في الشغفة لآخرين ان الشغفة
شرك في الدار وقت شجرة الثلث الثاني وقالت يمكن هو مقعدا على الجار ولو كانت لاربعة نفر فاشترى رجل
الثانية وسد البعد واحد والشرك الرابع فانه ثم حضر عليه ان ياخذ نصيب الاول هو في نصيب الآخرين شغبان
ووقت شجرة اربعة نصيب الشجرة واحد البعد وسد ثم حضر الرابع كان شغبان في شجرة في نصيبين جميعا لان

انه بصورة كان المشتري شرا وكذا وقت شرا لم يصيب بين جميعا رجل لم ينس نازل في مسكنه غير نافذة فباع هذه نزل
 بطلب الشئ المشتري في منزل واحد منها اذ جلب المشتري حتى شرا في الطريق لم يكن له ان يأخذ بعض لما فيه من تغري
 من غير ضرورة وان طلب المشتري بالجوار وجواره في غيره المنزل لا غير كان له ذلك انه جاز هذا الواحدة خاصة وبغيره
 مسهل ياتي بغيره في فصل على حد رجل له خان فيه سبعة افرز صاحب الخان ماذن الناس بالباين وسواه بالخاصة
 فيه فطلبوا ان يصار سجا انهم لم يبيع صاحب الخان كل حجرة في الخان فمن رجل يبي صار وبيع غم يبيع منها حجرة قال فمكر
 المشتري بعضهم لا يشتريهم في طريق الخان قد كان الطريق ملكا وادار بيعت ولها مشتريان بالجوار فطلبوا المشتري من المشتري
 وبيع احد ما يشتري الى ما لم لا يري المشتري بالجوار فقال له الحاكم لا يشتري لك ثم غرل الحاكم عن يقضار وولى اخر يبيع
 المشتري بالجوار فجار المشتري الآخر ففنى هذا المشتري الثاني لا يشتري لم يكن الاول ان يشاركه في المشتري لان القاضي الاول
 اجل المشتري بجلان يشتري اذ ارا احد ما يشتريها فاشترى المشتري فصار له جانب لان شرا الاجنبى لا يتم الا بقبول المشتري
 ليس له نفس غير شرب لغرم وارضى الزهر غيرهم فباع رجل اربعة المار منقطع في الزهر فلم يشتري في قول محمد بن
 قيس قول جعفر بن روح لا يشتري لهم حق الشرب اذ كان المار منقطعا كما في العلو منهم رجل يبيع واراد ان يبيع مشتريها
 ليس له الدار يطلب المشتري لولده لانه يبيع ويشتري على المشتري اذ ابلغ اذ اتمت ان المشتري ثبت باب بعضها انهم من
 بعض فاذا طلب المشتري يقضار المشتري لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي انه باي سبب يقضي فان بين الدعي سبب
 يداري بلارق ليس ثم وعدا ويطلب الدعي عليه بالسحب فان قال الدعي عليه لا قبل المشتري جازا بانما ثم يقول الدعي
 قد انكر ما عييت فان قال الدعي حلفه لي حلفه القاضي ثم قال في الكتاب يخلط بادر هذا الدعي فبلك المشتري في
 نذر الدار التي اوها الدعي فان حلف ففقط الحصة بينهما الا ان يقم الدعي له بيته على ما ادعى وانحل الدعي
 عليه فله المشتري وان قال الدعي عليه في الجواب اني قد اشتريته من الدار التي بين الدعي حدودها الا ان الدار التي في
 يد الدعي يطلب بها المشتري ليست كمنعت الدعي انما هي له بيته على ان ملك الدار التي في يده فان قام المشتري على الملك
 يشتري بها المشتري وان لم يكن له بيته على الملك لكن قال ان يشتري يعلم ان مال حلف الدعي عليه ما يعلم ان الدار
 التي في يد الدعي كحجب الدار التي يشتريها فان حلف لا سبيل له عليه الا ان يقم الدعي له بيته على الملك ان يحل المشتري
 وان قال المشتري اني قد اشتريته من الدار التي يريها ان يأخذها يا المشتري منه سنة وقد علم هذا الدعي شرا ولم يطلب

اشعنه بقول القاضى المدعى متى اشترى مائة الدار فان قال المدعى ان اشعنه بين ملت كان يحيا كركناه ذلك
فان قال المشتري ما علمت بين ملت كان القول قول اشيع وان قال اشيع ملت منذ سنة وعطيت وقال
لم تطلب كان القول قول المشتري وهو كالبكر اذا رجت قبلها النجس فزوت فاختصا الى القضا فقال الزوج بين لهما
ان نجسك وقاتل ووت حين ملت كان القول قولها وان ملت ملت بوم كذا وودت لا يقبل قولها وروى قال
اشيع لم اعلم بشراء الا ساعة كان القول قوله ولى المشتري يسبته ان لم يقل ذلك لم يطلب ان قال المشتري
انه لم يطلب اشعنه حتى يقضى وقال اشيع طلبت كان القول قول المشتري ويكلف باسبته ان لم يطلب اشعنه
و لا يقبل اشيع متى ملت فقال لم يردنى بوى قبل هذا الساعة لا يقبل قوله الا يسبته وروى ان جلا ادمى اشعنه باحوار
رجل يابى اشعنه بالجو ار فذكر المدعى عليه وقال اشعنه له كان القول قوله ويكلف باسبته ان قال اشعنه على قول
اشعنه بالجو ار ولا يكلف باسبته ان قال اشعنه في نهر الدار انه لو حلف على انه اوجب بكلف باسبته ان لم يرد
حق المدعى ولو ان دارين مثلا قسما لم يبرح فتنصق صاحب احدى الدارين بالماط الذي على جابه على رجل بالجو
من الدارين وفعلى منصدق عليه ثم يبرح بداره من المنصدق عليه وكرنا طنى روح انه لا يلقى الجار شفعيا فان طلب الجار
بين المشتري باسبته اقل صاحب الدار ذلك فزار او فزار اشعنه على وجه القبوله كان له ذلك لانه ادمى عليه يسبته
او فزار او فزار و بكلف فان حلف اشعنه له وان كل كان اشعنه لانه اذا فزار جارا فزار على رجل اشعنه من رجل اشعنه او
دارين كغيره ثم يشتري تسعة اشعار او ثمن قليل كان للجار اشعنه في يسبته الاول دون الثاني لانه يسبته الاول
شعنه كجائ نفس العقبة فكون هو ادمى من الجار في يسبته الثاني فان راو اشيع ان يكلفه باسبته ووت لانه كان
اشعنه قال اشيع الامام ابو بكر محمد بن يعقوب روح لا يكلفه على انه اوجب لانه واقرب لاي ربه شعنه لكن لو اراد ان يكلفه
يكلفه باسبته ان يسبته الاول كان له ذلك لانه ادمى عليه معنى واقرب لاي ربه شعنه فان كان يكلفه على انه اوجب
قال و ما ذكر في الاصل ان اشيع اذا راو اشعنه ان لم يرد به يعطى اشعنه كان له ذلك اى اذا ادمى ان يسبته كان
لجرا ورجلان تبادل باسبته اشيع اشعنه بخبره ابلج و المشتري فقال كان يسبته متباين مسائله وصدقه
في ذلك قال اشيع الامام ابو بكر محمد بن يعقوب روح فهما لا يصدقان على اشيع ان يكون يسبته بعض الاشياء مثل ذلك
يسبته بذلك الثمن فلهذا يكون يسبته مع مسائله ولا يكون للشيع فيه اشعنه الا ترى انه بجرى هذا الحالت عن البائع

والمشتري فقال البائع بئنه ماله وقال المشتري لا بل كان لميسر بيع رغبة النكاح ليس ببيع ثمن لا يباع مثل ذلك لميسر
 قبل ذلك الثمن نقلته كان القول قول البائع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاحتمال
 بين ما يدعي المشتري وقال القاضي الامام على السندى راج وان باع بالايام مثله لا يعتد به فان على المشتري ان يثبت ان هذا قول القوم
 ان الثمن اذا كان بحيث لا يباع به مثله لا يجوز رجل يشتري دارا لا بد منه لمعينه فاداه المشتري ان يثبت ثمنه واختلفا في المشتري
 في الثمن كان القول قول الاب لانه يكره ان يملك ما ادعى من الثمن ولا يمين على الاب لان فائدة الاستحالة الاثر ولو اقر
 الاب بما ادعى المشتري لا يصح اقراره على معينه رجل له دار غصبها منه غاصب وانما صلب يحد ملك الغاصب منه فبقيت داره
 منه الدار والغاصب منه يشفع الدار للميتة والمشتري يحد شفعة ويحد ان الدار لغاصبه له قال ابن متاقل راج بطلب المشتري
 شفعة الدار للميتة ثم نجما لمشتري وانما صلب الغاصب الغاصب ويقول بذه الرجل يشتري بذه الدار فطلب منه شفعة
 دلي شفعتها بذه الدار التي غصب منه الدار فانما صلب ان اقام لميتة ان الدار لغاصبه له قضى القاضي له بالدار لغاصبه ويا
 البتة وان لم يكن له بيته حلف الغاصب والمشتري فان كل الغاصب عن الميراث حلف المشتري قضى القاضي له بالدار
 لغاصبه على الغاصب لا يقضي له شفعة لان كل الغاصب يكون حجة على الغاصب وان حلف الغاصب
 حلف المشتري قضى القاضي له شفعة ولا يقضي له بالدار لغاصبه لان كل واحد يكون حجة عليه دون الآخر واذا توجه القضاء بالدار
 فان القاضي لا يقضي له شفعة حتى يحضر شفيع الثمن فان قال يشفع اقصى في شفعة رده على حالها ولا تسلم حتى انيك بالثمن قال
 قال محمد بن عبد الله لا يجيب القاضي الى ذلك فان قال يشفع ان لم اجد بالثمن ان ثلثة ايام فانا نرى من شفعة فلم يجز بالثمن لم
 ذلك الوقت وذكر ابن رستم عن محمد بن عبد الله ان يطل شفعة لان تسليم شفعة بمطاعه محض فصح قيله بشروط وقال بعض
 راج لا يطل شفعة وهو محسوم لان شفعة متى تمت بطلب الموثقة والا فهاهنا وكادت لا يطل لم يسلم بانه وكذا لو قال
 المشتري للشفيع ائت الدارهم وخذ شفعتك فان امكنه حضار الدارهم في ثلثة ايام ولم يحضر بطلت شفعة عند عمر راج ولو ا
 ان يشفع حضرة الدار من الثمن وراهم خلفوا فيه ويحرم ان لا يطل الوكيل بشراء الدار اذا كان شفيعا فالواحد بطلب شفعة من
 الموكل ليس بموكل في نفسه هو شفيع فانه لا يحتاج الى اطلب فالوكيل بيان الوكيل يقوم مقام الموكل في ثلثة
 لا يحتاج الى اطلب لا بعد الاول اطلب الوكيل بشراء الدار يشتري فجاء شفيع بطلب شفعة من الوكيل قال بعضهم ان الوكيل
 يسلم الدار الى الموكل لا يصح بطلبه وكذا روي عن محمد بن عبد الله ان الوكيل لا يقضي خضاعة يسلم الى الموكل ان كان الوكيل لم يسلم

بالبیاء ورجل مشتری ارضا جائه در هم و قبضها مخفی شفع و طلب شفعه و سلمها الیه مشتری جائه در هم ثم ان شفعه نقد
 الثمن للبائع فوجب البیان منها خمسة بعد اخذ المائة فاعلم الشفع بالهیه لیس فیها ستر و شیان مشتری من الثمن حو
 ان البائع و سبب من مشتری خمسة من الثمن قبل قبض الثمن و سلمها لهما كان الشفع ان یستر من مشتری ما و سبب
 من البائع لان سببه شی من الثمن قبل قبض الثمن حو و الخط یتمحی ما قبل مقصد فكان الشفع ان یستر من مشتری قدر حو
 عند البائع اما بعد قبض الثمن سببه لیس یحیط بملک متداکاته و سبب له الاخر الیکل یسبح اذا باع الدار
 لیس ثم ان الیکل حو عن مشتری جائه عن الثمن مع و یض من حو و حو و لا یستر من مشتری عن المائة و یأخذ الشفع الدار
 بکسب الثمن لان حو الیکل لا یتمحی ما قبل العقد رجل مشتری نصفها بائنا و دار و اخر انشایا منها ثم ان مشتری فاسم
 البائع و حو شفعه فکانت لعمته بقصدار القاضی فان الشفع یأخذ من مشتری ما صار له بعد لعمته

و یس له ان یطل لعمته رواية واحدة و ان كانت لعمته لیس بقصدار بل ان یطل لعمته فیه روایان و یصح ان لا یطل و له
 ان یأخذ بالشفعة ما صار لعمته و لو ان جلیس مشتری دار و اموالها شفعان و اموال شفعان ثلث الشفع فاسم مشتری ثم حو
 الشفع الثالث کان ان یطل لعمته کانت لعمته بقصدار و لیس بقصدار رجل مشتری دار و اموالها شفعان و اموالها شفعان
 تطالب الحاضر شفعه فقصی لافاضی ثم جار الشفع الثالث فان الثاني یطلب الشفعه من شفع الحاضر الذی قصی له القاضی
 لا من مشتری لان الشفع الاول قام مقام مشتری هذا اذا طلب الشفع الحاضر بکسب الدار لعمته فان طلب الشفع علی
 قطن انه لا یتحی الا نصف بطلت الشفعه و کذا لو کان حاضری یطلب کل واحد منها شفعه فی نصفه بطلت شفعتهما
 کل واحد منهما لما لم یطلب شفعته فی نصف الذی لم یطلب اذا بطلت شفعته فی نصفه یطل فی کل کل باع و ا
 و هی فی اجاره رجل و استاجر شفعین جار بکسب فی حق البائع و مشتری و یوقوف فی حق مستاجر فان جار مستاجر
 بکسب نقد بکسب لروایا و یوجب التوقف و یكون المستاجر ان یأخذ الدار بشفعة و یترک لکسب و باع و دار علی ان یقبل
 فلان الثمن او بالذکر فلان شفع الدار کل شفع بطلت شفعته لان الکفاة اذا شرطت فی بکسب کان تمام بکسب با
 فیصیر الکفیل فیه البیان اما ههنا بکسب کان یا جار ابن البائع و مشتری فلا یصیر مستاجر بالاجاره فیه البائع فلا
 یطل شفعه و لو ان مستاجر لم یخر بکسب و کذا طلب شفعه کان طلب شفعه فحق الاجاره رجل مشتری دار و حو شفعه و
 اراد ان یأخذ الدار فقال مشتری احدث فیها ذل البارد و قال شفعه لابل مشتریها بکسب کما یکان القول قول مشتری

وان قام لهيئة كانت هيئة الشفعي اولي وكذا في شترى ارضا فخر شفعي فاراد ان يخذ الدار وفيها اشجار او مقلما على
هذا يوجد وانما يكون القول قول المشتري اذا لم يكن مكدنا غايه او كان مكدنا غايه ان قال احد شترت فيها اشجار او ان
قول المشتري وان قال شترت بمذوق شرين بواو احدت فيها اشجار قبل قول اذ اقبلت وقال لا يكدني الغايه وان قال
المشتري شترت البسا بمذوق شرين ثم شترت الارض بعد ذلك وقال شترت الارض بون البسا او لم شترت
البسا بعد ذلك فلا شفع لك في البسا ولا نقل صار مقصودا وقال شفع لابل شترتها معاني صنفه وسه في القاسر
يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفع لان المشتري ينكر الشفع في البسا ليتفرق الهيئة
بقام سبب الشفع غايه ان لا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وسهل البسا او لم شترت الارض كان القول قول
المشتري وبما خد شفع الارض بون البسا وكذا لو قال شترت نصف ثم نصف قال الجار او لم شفع شترت اكل نصف
واحد كان القول قول الشفع استحسانا وان قام لهيئة كانت هيئة شترى في قول بي بوسمك ولا يملح في
هيئة وعلى قول محمد بن الحسين شفع فان اوى المشتري اية شترى اكل ما بقده واحد اوى شفع اية شترت او لم
كان القول قول المشتري وان قال المشتري سبب هذا بيت من الدار بطل بقا الى باب الدار ثم باعني باقي من الدار بافت
درهم وقال شفع لي شترت كل الدار بالف درهم كان القول قول المشتري في البيت فباخذ الشفع كل الدار غير البيت
وحال بقا ان شارب الف فان وجد البياح سبب البيت كان القول قوله صح مية وان قل للبياح المشتري فيما قال كان البيت
للموعد ولا يبعد فان على الجبال شفع في الدار لان شترت المشتري قبل شتر الدار لا تغمر في حق الشفع لعلها ان
يقم لهيئة على الهيئة قبل شتر الدار فيعتبر شترى شتر كيان الدار فيقتسم على الجار رجل شترى دارا فادى شفع ان شتر
درهم طاعة من الدار وكذا في شترى كان القول قول المشتري ولهيئة شفع وان لم يوقت شتره وما حب الشفع بشفع
بيت سينها بنفس كاستر انما في الحجة ويعني معية الدار لاني اقام لهيئة على شتر كل الدار ولا شفع لاحد مما اقر
لم شفع بسبب شتر احمدا ولو خد في الدارين الملاقين فاقام سببا لهيئة انه شترى ثم الدار البت منه شتر اقام
هيئة انه شترى ثم الدار الاخرى منه شتر في بعض الناس شتر الدار الاخرى منه شترين كما شتره فهو بعض الدار
في الدار الاخرى لان جواره سبق على بيع الدار الثانية ولو لم يوقت شتره في بعض كل واحد منها جاره ولا شفع في
سببها على كل بيتين كان. ولو وقت احد ما ولم يوقت الاخر يعني صاحب الوقت بالشفع على الآخر فصل فيهما

الشيفع ان ياخذ بعض ولا ياخذ رجل شترى ارضا باجر ما من الجار يشترى او دفعها نزع او كان بها
 نخل نخل سائل او ساو به الجار بدار ما علم الجار يشترى بطلت شفعة الجار لان اقامه على نذر نفعات لم يعلم بها نفعاً
 من نفعه ارمك لشترى فمطل شفعة ولو شترى نخل لا يقبل ثم شترى الارض لم يملك قال لا شفعة للشيفع في النخل لا في بقية
 وكذا لو شترى النخل بجر ما والبناير لم يدر ثم شترى الارض لم يملك كان الشيفع شفعة في الارض خاصة ولو شترى فريه فيها
 بروت واشجار ومطل ثم انباع الاشجار والبناير فمطل شترى بعض الاشجار ويدرهم بعض البناير ثم فخر شفع كان له الارض بالو
 تقطع من الاشجار وما لم يدر من البناير وليس له ان ياخذ ما قطع ويوطح عن شفع حصه ما قطع من الشجر وما يدر من البناير لانه
 صار مقصودا فاخذ موطح من النخل بجل شترى نهر ما بجل ارض في اعلى النهر بحجبه ولا خراف في أسفل النهر ابله
 جنبه فلما اشفعه جميعا في اصل النهر من علاه الى سفله وكذا القاءه بالبئر وليس لانها من القنارات تستحق الشفعة وكذا القاءه
 سفوحا في ارض فظهر ما في ارض اخرى فخران القاءه من بعضها الى بعضها شترى في شفعة رجل له شفع نهر فخرى في شفعة
 ممن يجرى النهر في ارضه لان الذي يجرى النهر في ارضه جاز وما له شفع في النهر شترى في ارضه كان معه ما على الجبل
 رجل له ارض كثيرة المون الخراج لا يشترى ما احدها بدار من ارضه دار له فيها شفعة خمسة اثلث وخمسة اربعة وللدار شفع
 ان ياخذ الدار بالشفعة ولا ياخذ الارض ما لو ان كانت الارض بدار شترى بها احد من محايي سلطان قسم الثمن وموئيد بمحسنة
 على الدار وعلى قيمة الارض هي بقدر الذي يشترى بها احد من محايي السلطان فباخذ شفع الدار بذلك ان يفرق بدار شترى
 والخاصات الارض بدار شترى بها احد من محايي السلطان ولكنه يشفع بها بغير اى قيمة الارض في آخر الوقت الذي
 ذهبت رغبة الناس عنها ثم يقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم يكن لها قيمة في الحال لم يشترى فيها في آخر الوقت الذي كانت
 وذهبت رغبة الناس عنها رجل شترى دارين في موضعين فملكين خدما بالاشام والاخرى بالعراق في صفقة واحدة
 فاما كان يشفع شفع الدارين جميعا فانه ياخذ الدارين وليس له ان ياخذ حصه الدارين وان شترى الدارين في صفقة
 فارد ان يشفع ان ياخذ حصه الدارين كان له ذلك المكان هو شفع الدارين جميعا بجل شترى من منزل من جمل ثوبه
 في سكة فخر فافذه بصفقة واحدة فارد ان يشفع ان ياخذ منزلا واحدا فاولا ان طلب الشفع بحكم الشترى في الطريق لا ياخذ
 بعض لانه يفرق للصفقة من غير ضرورة وان اراد الشفع بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد اخذه لا غير كان له
 ذلك فالحاصل ان اذا شترى عقارا في موضعين او بستانين او دارين بمواضع منفردة فاما كانت بصفقة منفردة بان

كل دار بصفتها على قدر شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 في صنفه واحد فان كان شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 و بصفتها و بصفتها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 خاصه و هو كما هو شئها و لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 فان كان شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 بعض و ان كان البائع واحد و شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 عن الحقيقة روح ان البائع اذا كان اثنين و شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 بعضه بعد بعض و هذا قول الحقيقة روح الاول الثاني قوله الاخر غير جائز شئها على كل حال قبل بعض و بعد بعض
 شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 و بطلان و ان الرجل كان الشئ ان باخذ نصف و لو كان البائع اثنين و شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 بطل شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
في ابطالها و سقاطها رجل شئها و ادا باعته و بناه و قال الشئ شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 لي نسفها و اذ في نفسي اليك فقال شئها نعم ان قال قلت ذلك يكون سلبا الشئ و ذكرته له هل في كتابه
 و جعلها على ثلثه اذ جاء ان سلم شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 و سلم بطلت شئها في الكل و ان قال قلت لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 رعاية لا بطل و ذكر في الجواب ايدل على ان تسليم شئها في بعض لا بطل شئها في الكل و ان قال قلت لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 و سلم بطلت شئها و يجب المال ان قال قلت لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 للشئ و لو ان شئها قال للشئ و اذ شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 ذلك البائع و لداو في يد البائع كالتسليم الشئ و لو قال البائع لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 و لو قال سلمت شئها لبيك او لياحك مع تسليمه قياسا و سخا فان قال للرجل شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها
 سلمت لبيك شئها مع سخا و لو شئها و ادا باعته و بناه و قال الشئ شئها شئها لداو بعد حوسبه ما رواه باخذها شئها احد ما كان له ذلك ان شئها

سلبها لك او عرضت عنها لك مع تسليم قياسا او سخانا وتو قال المبيع الاجنبي ابتداء سلبت شفعة نده الدار لك وقال
عرضت عنها لك مع تسليم لا يبطل شفعة قياسا او سخانا وتو قال الاجنبي سلبت شفعة للموكل او قال حرمتهما للموكل او
قال عرضت عنها لك مع تسليم لا يحل شفعة لغيره وتو قال المبيع الاجنبي المبيع من شفعة على درهم
سالمه كانت سلبا ولا يجب المال لانه ربح المبيع من شفعة على مال بطلت شفعة ولا يجب المال وهو بمنزلة ما ربح المبيع
الكليل فغنيس الطالب على مال لا يجب المال وهو بمنزلة الكفالة في رواية الجعفيين وهو بمنزلة رواية ابي سليمان مع
وتوان اجنبيا قال المبيع اصلحك على كذا من الدرهم على ان تسلم شفعة ولم يقل لي فقبل شفعة لا يجب المال على الا
ولا يبطل شفعة وتو قال المبيع سلبت لك مبيعك او قال المشتري سلبت لك شرارك بطلت شفعة وان قال
لاجنبي سلبت لك شرارك نده الدار لم يكن ذلك سلبا ولا يبطل شفعة وان قال المبيع المشتري سلبت نده الدار لك
شفعة نده الدار لك ان كنت اشتريتها منك فذلك ان المشتري اشتريها لغيره لا يبطل شفعة لانه على تسليمه بشرط
وتسليم شفعة استحقاقا لميل التمسك والمعلن بشرط لا ينزل عند عدم بشرط وتوان المبيع قال المشتري سلم لي نصف الدار
بشفعة قال المشتري لا يبطل شفعة بموجع وكذا تو قال المبيع نده الدار سلم لي نصفها بشفعة فاسلم لك
النصف الباقي قال المشتري لا يبطل شفعة وتوان المبيع والمشتري قال المبيع ابرأنا عن كل خصومة لك فبينا ففعل
الا علم ثبوت شفعة بطلت شفعة فصار لا يبطل فيما بينه وبين المدين كما هو كونه بل قال بغيره اجنبيا في حل فعل لم يعلم
بالفعله في قضاءه بغيره عليه ولا يبرأ فيما بينه وبين المدين وتوان جلا او مولى جاره له رجل فلم يعلم بالموصى له وثبت
الموصى فسميت وارثا للموصى ثم قبل الموصى له الوصية فلا شفعة للموصى له في الدار الثانية لانه لم يملك الوصية قبل
القبول فلا يكون جارا للدار الثانية وتوان الموصى له مات قبل ان يعلم بالوصية ثم بيعت الدار الثانية فبجها فادعى
ورثة الموصى المشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك لان موت الموصى له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصارت الوصية
ميراثا ورثة فادعت الملك للورثة فحق لهم سلب شفعة وهو باجواز ولا يحل في البطلان شفعة وذكر الخصمات
فيها ما يكون تنزيها عن طلب شفعة ومنها ما يكون ابطلا لا يكون ابطلا لانها ان يبيع المبيع الدار المشتري وتو
المسبة والمشتري يبيع المبيع وينسب عليها ثبوت شفعة او لم يكن له بشرط العوض الا ان نده المبيع لا يملكها
انسان لانها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالات الموصى وغيره ما ومنهم ان ينسب الدار على انسان ثم يشتري

بقصد نقل الفتن على البائع في المبيعة سواء كان في المبيعة لا جنس ملك أو جرم وفي بعضه قد يكون مباح
 يبيع جزءا منها من الدار ثم يترفع ان لا يملك الذي يرى سببه الشارع فما يحل له يبيع في حكم يجوز له ثم لا يبيع
 بقيته الدار منه فيكون المرحوب مقدما على الجار ومنها ان يبيع الدار بشرط العوض الا ان هذا على الرواية التي لا يثبت
 استعانة في المبيعة بشرط العوض انما الروايات الظاهرة ثبتت في المبيعة بشرط العوض فان اراد ان لا يأخذ العوض
 في ظاهر الرواية فيستحق ان يأخذ المرحوب الدار لا جزء منها يأخذ الواسع كل العوض الا وانما فلا يثبت في المبيعة
 فان في المبيعة بشرط العوض قالوا ما ثبت للمالك المرحوب انما يقضى الكل اما اذا لم يقض الكل لا يثبت للمالك ولا
 ينفق على الواسع يكون للواسع ان يربح من غير تعاضد ولا رضاه بربك وذلك عن مجرد عدم الرضا فيكون هذا ما
 بشرط الجار للبائع ثم لا يثبت في المبيعة ما يفي حق البائع هذا اذا كان المرحوب يبيع المبيعة فاحكامه لا يحل له المبيعة
 اخصه والجار اذا وبيع منها جزءا ما جازعه الكل ولا يكون للجار ان يأخذ المبيعة ومنها ان يبيع المبيعة
 ابناءه او في صفة ثم يشتري العرضة فمن حال فلا يثبت في المبيعة في الباء لانه نقل ولا يربح في حصة العرضة
 فمن حال كان ترسيدها وكذا الواسع الباء ما لم يشتري العرضة فمن حال وكذلك في الكروم والاراضي
 وفي غيرها يفصل اذا اراد ان يبيع ان يخلط البائع او يشتري بالمدافعيل هذا اذا اراد ان يبيع ان اراد ان يخلط البائع
 له ذلك ان لم يخلط لا يكون محققا على المشتري وان اراد ان يخلط يشتري فكله ذلك لا يبيع عليه شيئا او يبيع بالمدافعيل
 ومن يخلط ان يشتري سهما ملو باجن حال في صفة ثم يشتري الباقي فمن يبيع في المبيعة في المبيعة او لاكثر
 الفتن وبردونه لا يملك احد الباقي ان يشتري بغير شرط كما يكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدار من حال ثم
 يأخذ البائع بمالك الفتن جلا آخر فلا يربح في المبيعة ان باع الدار بالفتن لكثرة وان يبيع بالمدافعيل الثاني لان الثاني
 حل عن الفتن لان الدار وذكرا الحضانة شرح جلا لم يرد على الجار من مجرد عدم الرضا ان يبيع ان الدار لا يربح في المبيعة
 الرحل ثم ان المدعي يصالح الذي في يديه الدار على ان يبيع اليه بائة وبناروا يقول انها من مال البائع على ان يبيع المدعي
 في يديه الدار بخمسة فيها ان لا يأخذ الدار ويطرق المعاونة فيقع للمالك للابن دون الاب لان في المبيعة
 فان اراد ابطال المبيعة على وجه يكون كما في المبيعة ملكا لان يشتري الدار من صاحبها لا يربح في المبيعة
 الذي تعاقب عليه في المبيعة ثم ان المولى يدعي الدار لانه يبيع المبيعة ولا يدعي المبيعة فيكون حادنا الا ان هذا

فانما لا يخرج عن نوع شئ لان الملك انما ثبت للابن بسبب فاداعى الاب ملكا مطلقا كان مدعا غير ذلك الملكات
الملك المطلق اقوى من الملك السبب على ما عرفت ان نقضه بالملك المطلق فنقضه بالزوائد وفي نقضه بالملك السبب لا يدخل
الزوائد فيه واداعى ان الملك السبب فاداعى بالملك المطلق كانت شهادتهم بالاصل الزائدة وجعلت
الشهادة يخرج ان الشاهد اذا تحمل الشهادة على الملك السبب ثم ان البائع عصب السبب من المشتري فجاويزه بشري بالمشهور
وامرهم ان يشهدوا بالملك المطلق قال بعضهم يجوز لهم ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز وكذا اذا تمكنا
على الدين بسبب بل يباح لهم ان يشهدوا على الدين مطلقا على هذا الخلق البتة والخصائص مع قبول الجواز ومن جاز محمل
ان يقع البائع بجوز معلوم من الدار المشتري ثم يسبق الباقي منه الا ان هذا يكون على الاختلاف البض فافهم خلقه ان الانسان
فاداعى من غير معين بل ثبت الملك المطلق بالادعاء قال بعضهم لا ثبت لان الادعاء ليس من سبب الملك بل هو ادعاء لا يثبت
المادون فيكون كان الادعاء من سبب الملك كان الادعاء عليك غير عرض البعد المادون لا يملك لك من محمل ان
لو كل المشتري رجلا يشهد ان المشتري لو كل ثبت لا يكون المولى فضلا للشفيع الا ان هذا على قول محمد رحمه الله لا قول
ابي يوسف لو كان المولى فضلا للشفيع لطلعت الشفعة فانه ذكر في المادون فاداعى المشتري الرجل ان ادعاه عن آخر وعاب
المشتري الاول ثم جاء بالشفيع واداعى ان اخذ بالسبب الاول على قول محمد لا يملك لك على قول يسبق شرح ملك
ذلك على هذا الخلق البتة المادون الذين ادعاه المولى فغير ان التمرار فتاب خسر التمرار فاداعى المشتري ثم يسبق
في قول محمد لا يملك على قول يسبقون التمرار ان يجاهروا المشتري ومن اجمعه بالشفقة ان ادعاه المشتري من البائع فاداعى
بالبعض من الباقي لليل يجوز من بائنه من الدار مضمون اليوم ثم يسبق بقية الدار من صاحب الثوب فلا يكون للشفيع
انما في الخبر الاول فلان صاحب الثوب ملك الخبز بالشفقة واما بقية الدار فان صاحب الثوب صار مشركا في الدار فكل
مقدار على صاحب الجار ومنه ان يساجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار المشتري الدار على ان يسبقه فاداعى في ذلك
الجلس او في غيره ملك عشر الدار فلا يكون للشفيع حق الشفعة ومنه ان يساجر رجل الاجرة فاداعى المشتري فاداعى المشتري فاداعى المشتري
جل الاجرة فغيره لم يثبت فانه قال لو كانت الاجرة عينا فباع قبل القبض لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو اجرة الدار
بطل العقد والخصائص مع محمل الاجرة فغيره لم يثبت فانه قال لو كانت الاجرة عينا فباع قبل القبض لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو اجرة الدار
انما يتم بقبض ثلثة الاثني عشر سنة ويقعن الباقي عشرة ذابا واقل او اكثر فاداعى المشتري ان يخذل المشتري انما

فان في غيب في الشبهة ودرست الدار على المشتري لا يربح المشتري البشري انما واما يربح بما حصله لانه اذا كانت
الدار بغيره لم يكن عليه من الدار مطلق الصرف كما لو اربح الدار بالدار اسم التي المشتري على البائع ثم تساوى ان لم
يكن له عليه من دار بطل صرف ومن جاز بطل الشبهة ان يقول المشتري في شريك الدار من فلان كذا
سك ما شترى ويقول زدي في الحق كذا خذ او يقول ما وصفا لي ما اذخرى ويقول لي اوكيه كما فان حيث ان
يكتسب بالحق الذي اشتريته او يكتسبها فقال الشفيع فوصفا فانه بطل الشبهة وكذا لو كنت المشتري الشفيع رجلا يقول الشفيع
تقال الرجل المصور للشفيع ان فلانا شترى هذه الدار بكذا ثم يقول لك ان حيث ان اوكيه كما ما شترى منها بغيره
فقال الشفيع نعم وشهدا فانه بطل الشبهة ولو كنت المشتري الى الشفيع رجلا فقال الشفيع فقلت شترى من فلان شيئا
وبائع هذه الدار قل شترى من الرجل فقال الشفيع نعم سطلت الشبهة لان الشفيع اقر ان شترى هذه الدار من فلان
شفيع وكذا لو قال لك الرجل الشفيع هذه الدار لك لم يكن فلان البائع فقال الشفيع نعم سطلت الشبهة لان فلان
الملك شفيع فقد قرأه لا شفيع له ووقال المشتري الشفيع الى شترى هذه الدار امانة ونيار فان حيث ان جعلك من فلان
عشرة ونيار فقال نعم سطلت الشبهة قالوا انما بطل الشبهة في هذه الصورة اذا قال احططك من ثمنها عشرة ونيار واما
شكك ببيع ونيار امانة من هذه الزيادة لا بطل شفيعه فلو شترى او امر وطلب الشفيع شفيعه فاصل المشتري من ذلك
على حيث يمين من الدار بغيره فوالله بيمين الحق ذكر انانه لا يجوز ان حصته من الحق ليست بمعلوم فان اراد ان يسمي حيث
الشفيع وسمى الباقى من الدار المشتري بسترى رجل اجبى اذ حيث الشفيع بامر ثم ان الشفيع يسمي شفيعه فالباقى من الدار
يحصل الحق لكل واحد منها يسمي حيث الشفيع وحيث الدار المشتري اذ اقامت الشفيع بعدا تضي القاعول بالشفيع قل ان
بعض الدار وقل ان بقية الحق كانت الدار لورثة الشفيع لان مقدار القاعول بالشفيع بغيره ليس بهيوس وروايت الشفيع ليد
ما شترى الدار كانت بغيره فلو تضي القاعول بالشفيع وطلب المشتري من الشفيع ان يرد الدار على المشتري فزيد
في الحق والزيادة من حيث الحق اومن غير حبيب بغير الدار المشتري بالحق الاول وسطل الزيادة لان رد الدار على المشتري
يكون بغيره الا ان كانا لهما يكون الحق الاول ولا يسمع فيها الزيادة وكذا لو طلب المشتري من الشفيع بعدا تضي القاعول بالشفيع ان
يرد الدار على البائع فزاد في الحق فضل كانت امانة ولا فائدة كما تكون من البائع والمشتري يتحقق من البائع بالشفيع لان
بعدا تضي القاعول فقام مقام المشتري وبغيره المشتري كما لو كان للشفيع فبيع امانة الشفيع مع البائع ويكون حق المحبس ابل

ان يسبق في العن ذكر محمد في الاصل الجدل في استحقاق الشفاعة ولم يذكر الا لهيئة فالوا على قول أبي يوسف في كبره ^{وعنه}
 قول محمد في كبره وهذا في بقره الجدل في وجوب الكفارة ومنع الاستبراء على قول أبي يوسف في كبره وقال بعض مشايخنا
 في كبره الاستبراء لا يستعمل في الشفاعة بعد الوجوب لانه احتيال لا بطلان حتى وجب قبل الوجوب المكان الجار فاستأننا
 منه لباس و قال شيخ الامام خمس الائمة في حرمه لباس لا احتيال لا بطلان حتى يشفع على كل حال لا ما قبل وجوب الشفاعة
 الا شك كما لو ترك اكتساب المال لمن وجب الزكوة فوجد وجوب الشفاعة في كبره لا احتيال الا لانه جسيم لا يرفع من رتبة
 عن نفسه لا لا ضرر اربا في غير هذا ما ذكرنا ويل على هذا **كتاب سير** ابواب الكتاب الاول في احوال القتال ومن يباح
 وقتل في الامان و انما في السير الكفاية بسلا والاربع في السير السلم كافر او حربي في الحكم اهل الردة
 وقاتل الحربي و اسأوس في الخروج والخزبة اما الاول فالبس بالقتال في شهر الحرام وهي ذوالقعدة وذو الحجة والحرم
 وجب ترك البعدية بالقتال في شهر الحرام ففضل فالحكم فوالا لم تبلغهم الدعوة يدعون الى الاسلام ولا فان ابرأ فالحكم
 والحكم انوا فبلغتهم الدعوة لباس قبا لهم قبل تجديده الدعوة وتجديده يصل ولا يخرج الرجل الى الجهاد والابا دون واليه
 جميعا فان جسد ما ولم يبا دون الاخر لا ينبغي لان يخرج ولها ان يمينا من الخروج الى الجهاد المكان في خروجه و جسد ما
 لم يشق وان لم يكن له ابوان و جسد ان وجد ان فاذن له الجحد من قبل الاب الجدة من قبل الام ولم يبا دون الاخر
 نحن لان يخرج لان الاب قائم مقام الابن عدم الاب ام الام فائمة مقام الام عدم الام فاعينها فغيره
 جسد الابوين سلا والآخر كافر فاذن له اسلم بالجهاد ومنه الحكم في الجهاد فيمنه شققة على الولد لا يخرج الابا دون
 والحكم الحكم فيمنه لانه يقابل اهل بيته لباس ان يخرج بغير اذن وان اراد ان يخرج للتجارة والبيع فله اذن
 لان له ان يخرج الا ان يكون سفر نحو فاكركوب البحر وخوف العدو فانه لا يخرج الابا دونها وان لم يكن سفر نحو فاكركوب
 ان يخرج ان يستقينا عن خدمته وان اخا جالي خدمته لا يخرج الابا دونها والمرة اذا استت بها عن الجهاد فالحكم
 لا يتحمل المصروف وتضرب بالاطلاق كان له ان يمتنع عن الجهاد ولا تخم عليها ولا يمتنع اذن المرأة في خروج الزوج الى
 الجهاد وغيره وكذلك يجب عليه فقها كالبسات والافرات العلمات والمخالات والذكور الصغار والرمي من الكبار
 الذين لا حرد لهم لان نجاة عليهم نصية والذكور الذين لا زانية بهم فلا لباس ان يخرج وان يدعهم وان خاف عليهم
 نصية وان اراد ان يخرج الى الجهاد وعليه دين لا ينبغي لان يخرج قبل قضاء الدين فان لم يكن عنده ما يقضي

[illegible]

لا ينبغي لهم ان يقتلوا دنان كان قتل غير حرام وعن ابي حنيفة ربح ان قتل المحارب الصوامع حسن لا يسيئ شجر البجور
 لا ينزيم شجرها قتال مسلم فقتل جوبوسر الاعلى ولفقه ولفقه ع اليد والرجل ما يس الشن ولا يترك في دار الحرب لئلا
 يقتل من يتركه ولا يترك من قتل كل ذي رحم حرم منه من يتركه في دار الحرب الا الايام والاجداد والجدات فانه لا
 يقتلهم الا بالمقتصد واقله فاذا قصد واقله كان لان يقتلهم والاما حلا ولا اخره والافراد والاعمام والافراد والنفقات
 والنفقات احوالهم فلا بأس للمسلم ان يذبح بالقتل وحينئذ ان يكون الوثبة اسيلين بجنباً والرايات سودا ولا بأس بالذبح
 المصحف ودار الحرب لغزاة القران اذا كان لمصر عظيمات فان لم يكن ينبغي ان لا يافيه قال ابو حنيفة ربح اقل شهيرة
 من اقل الجيش اربعة من اقل الحسن بن زباد ربح اقل شهيرة اربعة من اقل الجيش اربعة الاف والحرسة بالليل عند
 الحاجة اليها افضل من جسد اليل بكرة قتل وس الكفار الى دار الاسلام وقل الخان في الحاق المؤمن والكتب
 لهم لباس به ولا يتجرب في العتوت في الحرب لانه نوع من القتل والخان في ربح العتوت تحريض على القتال لا بأس به
 وبكرة حصاة الفرس لان في هبيل به سب العدة وبكرة ان ليس لم شئسان سلاح فيه صورة انسان وطير فاما
 الشجر ونحو ذلك لا بأس به ولا يجوز زرع سلاح الى دار الحرب لموض او غيره عوض في قولهم ولا يفاوى الحر في مسلم ولا
 مال في قول ابي حنيفة ربح وقال ابو يوسف محمد بن عبد الله لفاوى مسلم اذا كان خير المسلمين ولا يفاوى بالمال في
 قولهم ولا بأس بالبطول في ضرب في الحرب لا يباع الناس لانها ليست لهم ولا بأس بجبل الجراس على النخل مع النجف
 النى يقال ما يباع ربيعة بركستان فيدان باب العدة وبكرة الجرس في اعناق الابل وتلقى بكل عليها الا فقال اما الذين
 يقال له باع ربيعة وارمه فذلك لا يسيى جرسا فلا بأس به جربى جرسا في دار الاسلام فقال انصار رسول الملك لا يصدق
 ويكون فيا بجاعة المسلمين في قول ابي حنيفة ربح وقال ابو يوسف محمد بن عبد الله ربح من خذله وان اخرج الحر في كتابا شتبه
 كتاب الملك يصدق ولا بأس للرجل الواحد من المسلمين ان يحمل على عت من يتركه في النخل يطع سلطنة او ينجي
 بهم والنخل لا يطع حراما كره لان فيه ملك لغرس من غير فائدة مسلم مرقع في ايدي الكفرة وقرب لم يقتل فقتل
 له عتقك فعد عتقه للقتل النخل نجات انه لو لم يمد عتقه قتل ما جئت من العتقة الاولى لا بأس به والنخل لم يسل انه لو لم
 يمد عتقه لا يقتل كره لان يمد عتقه ولو اخرج المشركون سيفته في البحر فيها المسلمين ان ضرب في سيفته حتى احرق فان
 سنة وان النقي نفسه في البحر غرق كان في سنة في قول ابي حنيفة ربح يسيى ربح وقال محمد بن عبد الله ان مشرك احرق النخل

الى دار الاسلام ملكه ان لم يكن شيئا لان ما حاصل ان الحربي اذا باع اباه او ابنه في الحرب من المؤمنين لم يمسك يمين
باطلا ومير روايه الحسن بن عبيد بن حميد عن محمد بن محمد بن سنان بن ابي البالي جازند ابيس اولادى بنى
قول عامة المشايخ منهم شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بن سنان وقال ابو الحسن الكرخي وعمد النجاشي البالي الحربي يربى
جواز ابيس جاز والافلا وروى ابن سماعه عن ابي يوسف ان الحربي اذا باع ولده في دار الحرب من حربي آخر
من مسلم متمسك جاز ابيس عند يحيى بن حماد ولا يجوز بشرى على الرد اذا خوصم في الرد وعند ابي يوسف جاز اذا خوصم
في الرد يجوز على الرد عليهم وعن ابي نصر البوسري ان باع الحربي من مسلم متمسك لا يجوز وان باع في دار الحرب من
حربي آخر وسلك اليه ملكه لشترى وبخره من المشايخ قال لا يباح لشترى ان شترى وان شتره جاز ويكون فيضا
لشترى وقال بعضهم ان شتره مسلم في دار الاسلام لا يملكه وان شتره في دار الحرب اخرج الى دار الاسلام ملكه
ما قلنا انه لا يجوز بيع الحربي ولده في دار الحرب ونفقت الروايات على انه لا يجوز بيعه في دار الاسلام ومنى لم يجوز بيعه
دار الحرب على قول عامة فان اخرج به لشترى الى دار الاسلام خلفت المشايخ فيه قال بعضهم يملكه لان بيعه وان بطل
اخرج به يملكه بالتمسك بهند وقال بعضهم يكون حر لان البالي لا يملك النضر فيه لا سيما ولا يملكه ملكه لشترى
وقال بعضهم النجاشي البالي يربى جواز ابيس لا يملك لشترى بالخراج الى دار الاسلام اخرج به بطائفا او كراما والنجاشي
البالي لا يربى جواز ابيس ان اخرج به لشترى كرا يملكه وان اخرج به طولا يملكه ويصح انه ان اخرج به كرا يملكه وان جاء به
ومير طائفا لا يملكه سواء كان البالي سبى جازند ابيس اولادى بنى وان تزوج مسلم متمسك حربي في دار الحرب
وقع المهر الى ابيها وفي قلبه انه يبيعها اذا اخرجها الى دار الاسلام وذكر في السير الكبير ان حربي طائفة فهي حرة وان حربي
كريمة كما يخرج الاسير فهي مرفوقة وان خلفها فقالت المرأة خرجت طائفة وانما حرة وقال الرجل اخرجتها كريمة وبعته
رقيته الى بنجر ابيها ان جاء به مرفوقة كما يباع بالاسير كان القول قول الرجل النكاح بخلاف ذلك كان القول قول المرأة
فكان حرة بركة يدعى اليها الاسلام يصومون ويصلون ويقرءون القرآن ويمسكون الاوثان ومع ذلك فان عاذه عليهم
المسلمون وسبوا منهم ما شترى منهم مسلم من تلك ابيها فانها وان لم يكونوا منقرضين بالعبودية والرق ملكهم يجوز شراؤه
بضمار ولها عتقهم ولا يجوز شراؤه الكبار الذكور لانهم لما افرقوا بالاسلام ثم عبدوا والاوثان كانوا منقرضين فبحر استرقاق
نساءهم ومنعهم ولا يجوز بيعهم فراق كبارهم كما لا يجوز من اهل الردة وان كانوا منقرضين بالعبودية ملكهم كانوا ارقاعا ملكهم فبحر

سبيهم سبهم فاقم ما وكلهم اسالى جازيهم سلم دخل دار الحرب بان هتسرى مارية مسلمة او كنانية حل في طلبها
في قولهم وفي بعض الروايات كره وطبعا عند اخيصة رمة وان خرج من السلم امرأة كنانية حل في طلبها **فصل فيما**
يجوز لامير المسلمين ان يفعل في دار الحرب اذا اهدى اليه والى امير المسلمين شيئا من امواله
الامير ان يبرهن من الغنيمة النكاح العوض مثل يثمنه او زيادة على يثمنه ليعيل جاز العوض من الغنيمة وكون الهدية يبيعها
وان ثبت امير المسلمين رسول الله الى الله واما جاز امير المسلمين وواله رسول الله جازة الرسول كانت الجائزة للرسول
حاشا لان الله وملكه خبير بالاعوان واسباب دولته وان امير المسلمين ساجد امير المؤمنين من اجل الفضل تشدوا لاتباعه بالاسرار
فيه فعل الاجبر ففقت المدة كما كانت الزيادة على اجل الفضل باطل لان امير المؤمنين سبقت لغيره في النظر كالتعاضد وكما ساجد
يستعمل اجبر بالاتباع فيه الناس فعل الاجبر ففقت المدة كانت الزيادة باطلا وكون التعاضد او امير المسلمين كمال حجة
وانما اعلم لا ينبغي ان افضل كان جيب الاجبر في مال كالتعاضد او فخطا في قضاءه كان قضاءه على الغفران وان لم يجر
كان ذلك عليه وكون امير المسلمين ساجد فوما مشاهرة لسوق الغنم والروايات حيث لا يدور ولم يبين المكان جاز ولان
يزيد هم غنما واما كالجهد وراهم وضمنهم فدرما بخلة الاجبر وعهده وكون امير المسلمين ساجد في ان قلت ذلك فانهم
ملك شاة درهم فقلد الاشياء وكون ساجد لان يقطع رؤوس القتلى من الكفرة بمشقة درهم فقطع كان الاجبر عشرة دراهم
لان كفا فطاعة فطاعة بديع الاستيجار عليه وقطع رؤوس قتلى ليس عطا فطاعة الاستيجار عليه وكون امير المسلمين ساجد
سلما او ذميا يفضل سبهم كما في ايديهم لا يجب الاجبر لما قلنا سلطان سبيها فخرسان او واحد ما الهياية والى الآخر كجيب
ان في على الهياية في الركوب لقتال في قولهم وفي الركوب سبهم القتال لا يحرم على النهائي في قول اخيصة رمة ولا يستحق
وسبهم سبهم فارس **فصل في الامان** اذا غزى المسلمون دار الحرب جئهم بقتلهم بدمهم الى الاسلام
او بقتلهم من غير دعوة قال ابو حنيفة رمة الدعوة ففضل فان ترك الامير الدعوة وقاتلهم وقاتلهم سبهم سبهم
وسبهم واجر في حصونهم جاز وان غزاهم فقتلهم وسبهم واجر في حصونهم على اخراجها كان لان يعقل ورواهم ويحرق الخدم ويا
اسلخهم تحت الارض فان وقع في قلوبهم ان الكفرة يحرقون الاسلحة يخرق اسلحتهم وان طلبوا الامان منهم فاجابوا بالامان
يخرجهم الى الاسلام او الى قبول الحربة فان ابوارهم الى ناسهم ثم بقاتلهم فان ناسهم غير الامان ان ناسهم حر سلم رجل دار
مع امانه وكونه كالمريض ويشع الكبر العاني لانه من اهل القتال بالارواح مريض بالان الحاشا والبديهة

قاتل من المسلمين ولا يجوز ان يسلم الفاجر في دار الحرب ولا ان الكافر يسلم في دار الحرب ولا
ان العبد الذي يكون من المملوك يفر منه وقال محمد بن جعفر انه ولا يصح ان يصلي في قول الخليفة ربح حتى يبلغ وقال محمد بن
اذ كان من ماله ما كان ولا يجوز ان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا ان المجنون او السبي العبد وجارية للمسلم
او دخلها دار الحرب ثم دخل بسببها بايمان لا يحل ان يفتديها منهم وبكبره لان بيعها بالانه يكون نقضا للعهد ولو كان المولى
يسير في ايديهم كان له ان يسه قها ويأخذ ماله وان يفتديهم وتوان صفاء من يشتركون فاقولوا المسلمين من المشركين
اعطال ونساء او نسائهم من المسلمين او من اسلم منهم في دار الحرب عاز للميلان ان يرموا الى المشركين بنفوس بطعن
يقصدوا بذلك المشركين وكون هؤلاء فان اصاب سهمه مولا او قتل لا تحب الكفارة ولا الدية وكذا لو شتر من المشركين
باصبيات المسلمين لا بأس بالرى اليهم ويقصبة الكافر وكون اسلم وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حاصروا المسلمين
ما ذكرنا جازا لرى اليهم واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان شاء قتل الرجال ان لم يسلموا
وسبا النساء والذرية وان شاء ستر الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب الجزية عليهم وهو في ارضهم بالخيار ان شاء
الاراضي في ايديهم عند ما ينس الخراج على ارضهم والجزية على رؤسهم وليس للامام ان يقسم النساء في دار الحرب وقال ابو
رحمة الدري الى ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نفذت قصته في قولهم ولا يملك النساء قبل الاحرار عند ما عتق
اشافي رحمه الله يملك وقسمه النساء في دار الحرب بناء على هذا وكذا لو مات احد من الغنائم قبل احرار النساء بدار الاسلام
عند ما لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغنائم وعند يورث نصيبه واذا احتجهم المذوق قبل الاحرار عند ما يشاركونهم في
ملك النساء وعند لا يشاركونهم كما يشاركونهم بدار الاحرار ووقع الامام بلدة من بلاد الحرب قسم فيها النساء قبل الاحرار
بدار الاسلام جازت قصته لانه لما فتحا صارت ملك البقرة من دار الاسلام فان قسم الاراضي والذرية وشرق الرجال والنساء
والذرية وقسم الكل من الغنائم جاز في قولهم ولو تركهم احرارا واجر الدور وبقا منهم كل سنة باجر مسلم جاز في قولهم ولو
وضع الخراج على انفسهم جاز ايضا وقسمه التي انفسهم من الغنائم يجب فيها الخمس وانفسها الخمس من المسلمين واما ما سبها
اشان او ثلثة على وجهه فله واولا غير ان الامام يكون قيا عند الخليفة ربح ولا يجب فيها الخمس عند لا يجب
فيما خرج من الكفرة الا بشرطين احدهما ان يكون جماعة والثاني ان يكون دخول دار الحرب باذن الامام وعند سبها
ما اصحابها اشان او ثلثة او اكثر يكون غنيمته يجب فيها الخمس لكونهم الامام او لم ياذن قوم من الكفار ودخلوا دار الاسلام

فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 وكذا واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 الاسلام فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 اذا اسد الابل من اسكر ووقع القتال بين المسلمين واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 كان لهم في الغنيمة واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 فان كانوا اسد الابل من اسكر ووقع القتال بين المسلمين واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 حاذق كذا واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 حاذق كذا واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 عند الحاجة فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 مبرور والتمن الى الغنيمة وان خرج طعام الغنيمة الى دار الاسلام فليقيم المسلمون فاعلموا انهم
 قسمت الفاسم فليقيم المسلمون فاعلموا انهم واولادهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 به او بغيره واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 ليس ان يستغنى به في دار الحرب واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 من الغنيمة من سلاحه واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 في جاهد النكاح لياقمة في دار الحرب واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 موجب فيما انفسهم فان لم يكن قمية هي من غنمهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 الى دار الحرب لياقمة كالحطب واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 غنمهم غير على وان لم يكن لياقمة واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 دار الحرب من الغنيمة لياقمة لانهم عليه لانه باكر فيها من الغنم قبل الاحزاب واهل بيوتهم
 واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم
 يجوز لغيرهم الدين كانه من غنمهم واهل بيوتهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم واهل ايمانهم

باره ان ماكل شيئا من الغنمة فادفع الغنم الغنمة او بقرا ما لاكل عند الحاجة روجله الى الغنمة لان الجملد سر
 باكل ولان العلف فادفعه من غير تغيب الامام او خرجوا في طلب العلف فاما الصواب يكون غنمة في الحرس ولا يخرج
 اسيرة وكذا لو اقلدوا فافسلبه يكون غنمة ولا يخرج من القتال عندنا ويستحب التغيب للام واسبسكر فان نزل الامام
 واسبسكر ويحمل شيئا من الغنمة التي وقعت في ايدي الغائبين لا يجوز وانما يجوز التغيب لما كان قبل الاصابة واما
 نزل الامام وقال من اصاب شيئا فوله فاصاب حسبه منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يحب فيه الحرس ولا يشرك
 غيره في ذلك وان مات في دار الحرب فاما صاب يكون اسيرة غنمة وتوفا في من اصاب باريه في له فاصاب جمل منهم جارية
 واستبرأ بحقيقة في دار الحرب لا يحمل له وطبها في قول الحنفية وهو وقال محمد بن حنبل له وطبها وتوفا من من قبله
 فله سلبه فنقل سلم كافر كان له سلبه وسلب ابنة المقتول وسرجه وما عليها من الالات وثياب المقتول وسكنا وما
 من مال في حقيقة او على وسطه وادبه وما عدا ذلك فليس سلب كذلك ما كان من غلامه على ابنة اخرى فليس سلب يجوز
 التفتيل بكل مال من الذنب والعفة وغير ذلك ان قال المنفل من اصاب شيئا فله الربع او نصفه كان كمال
 ولا غنس فيما هي له وان بقي شيئا لم يسم نفية الخمس فاربعة اماره سائر انما يشترك فيها المنفل وتوفا في من
 اصاب شيئا فله الربع او نصفه بعد الخمس فيما هي له **فصل في قسمة الغنائم** يسمي للامام ان يرفع من الغنم
 خمس او يسمي هذا الخمس على ثلثة اقسام للامام والمساكين وانباء اسير وان صرف الخمس الى واحد من الامانة
 الثلثة جاز عندنا وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فخطه ذلك عندنا بعد وفاته وخمس الشافعي روح
 لم يقطع ويكره ذلك للامام وهم قومي القرقي ساقط عندنا وعند الشافعي روح لم يقطع وعندنا لو صرف هذا السهم الى
 زوى القرقي بعله الفقهاء ثم يعينهم الاربعة انما سايين الجند ولا ينبغي ان يتسم قبل الاحراز بالاسلام فادفعهم
 قسمة عند الكل فان كانت الغنمة من الثقيات فلم يجز للامام حوزة ثقتها فقسما بين الجند حاز السبي القسمة بينهم فكلهم
 في دار الاسلام فان سخطهم العدو في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والاحراز وشاركهم في الاحراز شاركهم في الغنمة ولا يشاركهم في
 الاحراز ولا يقطع مشاركة العدو الانبثا حسبهما احراز الغنائم بدار الاسلام وانما في قسمة الغنائم في دار الحرب والانبثا
 ان يبيع الامام الغنمة في دار الحرب فان العدو لا يشارك الجيش في الثمن او خسر من اسير غنمة فلم يجوز ما حتى ان عليهم العدو
 واخذوا الغنائم من اسيرهم ثم باعوا عسكر اخر خسردها من العدو وكانت الغنمة للآخرين دون الاولين ولو كان ذلك لكانت الغنمة

[illegible]

على اموالنا واخره وابدارهم ملكوا بخدا فان ظهر مسلمون بعد ذلك فوجد المالك القديم قبل القسمة خسنه فبشرى
 وان وجد لب القسمة في يد من مرق في سهمه كان من ذوات القسمة القسمة ان شاء وان كان مثليا باخذ
 بعد القسمة فان شتره سلم منهم في وارثهم واخر جد الى دار الاسلام خسنه المالك النثر ان شاء وان وهبه الله من سلم
 اخذ المالك القديم بالقيمة ان شاء وتوافق حلو سلم الى دار الحرب ثم ظهر مسلمون عليهم فان المالك القديم خسنه قبل
 القسمة وبعد بالبشرى في قول الحقيقة ربحه الله وفي قول ما جئ به خسنه بعد القسمة بالقيمة وتوافق المالك القديم او لم
 والمدير عليهم ثم ظهرنا عليهم او شتره وجعل منهم خسنه المالك القديم بالبشرى على كل حال وفي الحرب او شتره وجعل
 بامر وربع لشترى عليه باليمن فبشرى ما فوذاه ووجو شترى سلم العبد الماسور منهم ثم خرجوا خسنه المالك القديم بالقيمة
 ان شاء وان كان ملكا لم يثبت وان شترى سلم منهم واخر جد الى دار الاسلام وبعده من اخر كان المالك ان يخذ من المالك
 باليمن الثاني ليس ان يفيض مبيع وبعده من لشترى الاول باليمن الاول ولوان المالك علم باخراج ملكه من
 دار الحرب فلم يطلب شهر الامتصاص وعنه محمد رحمه الله ميتا وان مات المولى الماسور منه بعد اخرج لشترى
 كان للورثة ان ياخذوه الى قول محمد رحمه الله وعن بعضه يبيع بربح يس للورثة ان ياخذوه ولو شترى الجارية الماسورة
 من العدو وجعل فاخرها الا دار الاسلام ثم سهر بالعدو وخرزوا بدارهم ثم شتره باجل اخر منهم واخر جالي دار الاسلام
 كان لشترى الاول حق بالاخذ من المالك القديم حتى لو لم ياخذ لشترى الاول من لشترى الثاني لا يكون للمالك
 القديم ان ياخذ وان خسنه بالشترى الاول باليمن الثاني كان للمالك القديم ان ياخذ باليمن لشترى الاول باليمن
 كالمعروف اذا ورتبته من غير ولا يكون للورث الاول ان يربح في لهبة فان ربح المورث الاول كان ربحه
 في لهبة فان شتره الله على اموالنا فظهر مسلمون عليهم قبل الاخر ابدارهم وشتره ووالا اموالنا فانها تكون ملكا لهم ثم شتره
 ولو سهر الحربى بعد الاسلام واخره دار الحرب فاعقده او براءه او كاتب او كاتب براءة فاستولى اثم فظهر مسلمون عليهم
 عقروا جميعا باب يكون اسلاما من الكافرو ما لا يكون التوفى او الذي لا يفر وجبة الله تعالى
 اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما حتى لو ربح عن ذلك قبل ولو قال انما صمى فان قال ان ربي الله على الحق لم يكن
 مسلما واليهودى ونصرانى اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما ما لم يقل محمد رسول الله لان اليهود والنصرانى يقرون بحسنه
 الله تعالى الا انهم يكرهون رساله النبي صلى الله عليه وسلم فاما اليهود والنصارى اليوم من ظهر الى المسلمين اذا قال

[illegible]

[illegible]

حادۃ الغضب لا بصیر کا زواج بل قال ابو یوسف وی وفسر فی او بریحی الامرو من الاسلام ان قلت کذا کان یمنی فان بالشرط
 بل بصیر کا زواج خلقوا فیہ وکذا وحلف علی امرائہ بن قال ابو یوسف وی وفسر فی او بریحی من امتہا ودر اسلام ان
 قلت قلت واما سنہ نہ کان فعل فالحان ایسا لا یلم نہ کان فعل اولم یفعل بصیر کا زواج اکثر انشاخ اند بصیر کا زواج
 وقال ثمنس الامیر بن حبیج روح الامیر انہ کان الرجل یعرفہ امینا ولا یکنزہ لایکون کافر الا فی المافی حوالی مستقبل
 وکان کان جالما وکان عندہ انہ کفر ففی المافی یکفر فی الحال وفی مستقبل اذا بان شرہ بصیر کا زواج لا بان شرہ و
 غیرہ انہ یکفر فقد رضی بالکفر والرضا بالکفر کفر بل کفر لم یسا طاعتا وقلبه علی الایمان کون کافر ولا یکن عنہ امر من مینا
 رجل قال مستقبل امرأه وبت ان اکثر بصیر کا زواج بل قال غیرہ بانفا ربینہ کبر کی برابین کار کہ قومی کنی فاولوان
 ارا وبت قبیح ذلک الفعل لا یکر رجل قال للکون حین اذن کہ بت بصیر کا زواج بل قال فی حاج الی کثره المال
 الاحرام والحلال عند سماع الیکلم بکفر سکران منرب امرأه فقامت تو مسلمان بنی کی مر اجین بیمنی فی فعل لا غم
 حلقها فاما فاولی بق الثلث لانه ان لم یکن سکران یا الثلث مراع وان کان سکران فزده سکران لا یتج استحبابا
 الثلث علی کل حال امرأه قالت لزوجها ان لم تطلق فحبت بصیر مرند وند اذ اراوت الحال فقد بان شر الکفر و
 عن ابی نصر بن ابی سلام امرأه قالت لزوجها طلقی والا کفرت قال یحید وانشاخ نصرانی سلم فمات ابوہ
 ذلک فقال یمنی لم یسلم الی ہذا الوقت حتی ارث منہ فاند بصیر مرند الامیر منی الکفر و ذلک کفر رجل قال بصیر جمل
 لکثرہ فقال لا یصلہا الیوم خلکو فیہ ذکرنا طلقی عن محمد روح اند قال قول الرجل لا یصلی تحیل وجوبہ اربعہ اجدہا
 لا یصلی فقد صلہا وانا فی لا یصلی فلو کافقر امرنی من موخیر شک واثالث لا یصلی فمضا وجایہ فی
 ہذہ الوجوہ الثالث لا یکفر الرابع لا یصلی ویسحب علی الصلوۃ ولم ودر بیاسی حج ووا بصیر کا زواج قال الناطی
 روح فعلی ہذا اذا طلق وقال لا یصلی لایکفر لان ہذا اللفظ محفل رجل مات غلامہ فخرج وقال یارب اخذ منی کذا
 واما اخذ منی لہ عشرۃ وانا فی جمع المال اجتہد وکان لک ان خستہ قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن یحیی فی زواج
 ارجوان لا بصیر کا زواج لانه لم یصف امرئہ باظلم لان اظلم ان یخذہ لیس لہ والذیاء والاخرۃ کلہا امرأۃ
 ولدہا فیما لست ہی بلی وادو بازمین شہد قال شیخ الامام الزمخشری انہا لا کفر فان ہن منہ ما عطر ولسن ما ہن
 منہن امرأۃ مرصہ وشدہ علیہ فقال ان شئت فوفی مسلمان ان شئت فوفی کافر قال جسد من العلم بصیر

وكونه لا رجل اذا اقبل بعصيات فقال لفته شمال ورجعت كذا وكذا فاعاد اقبل اليه وما ذابني لم تغفل ولا شبر
 من انفاظا حابيه فاقطع قال انه يكفر قبل لو كان هذا المرفق قال ذلك من غير قصد فاجاب قال انما يحرم على من
 حره واعد ونحو ذلك انما سئل في الكلمات الخطوية لا يحرم على سائر من غير قصد فلا يصدق رجل قال ان حبيبك اراد
 برمي فراخ كن يا داركاني من وندكن يا من حوركن قال ابو نصر البوسيني كذا في الامسنة لان امرئ لا يفسد
 الجور فمن فعل ذلك فقد كفر قبل المرأة توحيد في معاتل قال لا يتبين ان ارادت ان لا تعرف النوحيد الله في
 بقوله البصيان في المكتبة لا يضر ما وان ارادت انها لا تعرف حسانه امرئ لم تكن مؤمنة فلا يلحق كذاها واداء
 الرجل النبي من الالباء ان يكون خيافا وان اراد ولم يثبت خيافا لا يكون خارجا عن الحكم لا يكون كفرا وان اراد
 الاستخفاف والعداوة كان كفرا ولو قال انفا رسيته اكره ان ينام برؤوسى مكره رؤوسى ذراوب لو كان رسول
 لم يؤمن به كان كفرا ولو قال امرئ في المسكنة وكذا لا فعل او قال وادى به او قال امرئ في امرئ في امرئ في امرئ
 فعل او قال لو كان القبله في غيره الفاجبة لم اصل كان كذا في جميع هذه الكلمات او اعاب الرجل النبي عليه السلام
 في شئ كان كذا قال بعض العلماء لو قال شتر النبي صلى الله عليه وسلم شتر افقد كفر وعن ابى حفص الكبير رجع من
 عاب النبي عليه السلام شتر من شتره فقد كفر وذكر في الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم كفر ولو قال من النبي عليه السلام
 وكفى بنوا ولسهولة انه كفر ويجوز ان يعاقب على النبي عليه السهولة وسلام وعن ابن مسعود رجع من انكره
 ان شتر عليه السلام وذى الكفل عليه السلام قال كل من يحجم الامنة على النبي لا يضره ان محبذ بنورة ومن علم ان
 المؤمنتين ليستا من الغوان وذكر في النوازل انه لا يكون كذا ومن قبح الله لا يكون حرم النحر قال ابو بكر بن
 رجع لا يكون كذا قال النحر كانت حلالا في الاصل وكذا الروايات والحاج والمكرم ولو قبح ان امرئ لم يفر من معصوم
 رمضان لما شئ عليه لا يكون كذا قال شيخ الامام ابو بكر البجلي وشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رجع انه لا يكون كفرا اذا
 دوى لا يمكنه ادا وجفوت ولو قبح ان الاكل فوق الشبع لا يكون حراما كان كفرا لان اباحة لا يمين بالجحك ولو قال
 هذه الطاعات جعلها امرضا باعلينا ان نؤمن طاعتها شقة علينا لا يكون كفرا فقال ان لم يفر من امرئ علينا
 هذه الطاعة كان غير الا يكون كفرا او قال ذلك تأويلنا ولو قبح ان لم يحرم الزنى او الظلم او القتل لغير حق او
 لا يوطئه قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع هو كفرا لان اطلاق هذه الافعال خرج عن الحكم وليس له اطلاق

انقطاع فی شئی فقال حسدا صاحب البین الزائنه و هر که خد را باین نام است و کان اسم نوم محمد قال شیخ الامام
 ابو القاسم ر ح لم یکن کفر الان و دام الناس لم تنصرف الی النبی صلی الله علیه وسلم فلم یکن کفرا ما لم یزوره و کفرا
 بینهما خصومه فقال حسدا صاحب سنه بران بنیه و باسما بر و وجهه ا جگ کن قال اگر اسم لا یكون کفرا و تو
 قال شود و باحد ا جگ کن قال مضمیم یكون کفرا و الیه مال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل ر ح و قال شیخ الامام ابو
 بن حامد ر ح لا یكون کفرا و الا حوطه یجذب الی الکفر و لو ان جلا طالبه جلا الحق و قال بقا ر سید اگردی حدیث
 جهان است از وی بستانم قال شیخ ابو القاسم ر ح یعبر من الذلانه او علی انه یقلب الصدق و قال لم یضمیم لا یكون کفرا
 لان المراد من هذا الکلام فی العرف التهویل و ان یختص و لو قال اکثر فلان ینیب است از وی بستانم لا یكون کفرا
 لان النبی صلی الله علیه وسلم یطالب با و اعوان الحق و یستوفی منه رجل قال غیره اعطی حقی و الا اخذتک بم یوم القیامه
 فقال الخاطب نوم الکجابابی در ان انبوی قال شیخ الامام ابو بکر الجلی لم یکن کفرا اگر اعلان تخافما فقال حسدا صاحب
 یحکم منی و نیک و قال الآخر بقا ر سید خد اثر انکی مر اشاید و قال حاکمی ترا شاید قال ابو القاسم ر ح بصیرت
 لان الصدق یحکم من عباده جمیع القوی و الضیف و الشرف الذی فی حکم و حسد رجل عرض نیاب فی موضع و قال
 سلمها الی الصدق فقال غیره سلمها الی من یستحق السارق او اسرق قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل ر ح
 لا یصیر کافرا رجل سینه و بن غیره خصومه فقال رجل حکم خدای چنین است فقال آخر من حکم خدای چه دانم قال
 ابو القاسم ر ح یوکفر لانه استخفاف بامر الصدق و رجلا بینهما خصومه فقال حسدا لا یخرج با ب سلم ر یوم فقال
 الآخر من علم چه دانم قال ابو بکر القاضی کیف یحب لانه استخف بالعلم رجلا بینهما خصومه فجا حسدا ما یخطو
 البقیع و انقصی فقال انضم بس کما افتره او قال لا یعلم هذا و ما من عرض الناس کان علیه التزیر رجل قال قصه
 نریه یسر من الصدق قال لا یكون کفرا لانه یزید و یزیدان بده لکنه من الصدق رجل قال عالم کبیر الخمار فی ملک ان
 را و بر علم الدین کان کافرا رجل قال اگر مادر و رخ میگوید خدای در رخ میگوید لا یفر لان المراد بهذا ان الصدق لا ینیب
 رجل قال فی غضب لانه ان رو بس که ترزد و آت فبا که تر کشت و ان حسدای که ترا فرید قال لم یضمیم یكون کفرا و سئل
 ابو نصر الدوسی رحمه الله عن هذا اقل فی ذلک یا و لم یحب قال فاعنه الظاهر انه یكون کفرا و رجل قال لامرأه با کافره فقال
 انا کافره فطلقنی قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل ر ح بده ر و و تجبر علی الاسلام و یجذب الی الکفر و العفو الی الرد و

[illegible]

يكون كفر استسنا واما كفر بغيره فكان نعت الخير من شدة الارض من السماء فكفر وكفر في الاحكام وانما
لا يوجب الارض من السماء والخير من بغيره يكون كفر اعدا علانا وكفر اخر من كفر عند الخيفة ومحمد ربح نحر امرته ولا تحل
ذبيحة ولا يصلي ان بات الا انه لا يقل البروة والاروة المعقود والخير من لم تذكر في الكتب المعروفة قال مشايخنا من سوية
حكم الرودة بمنزلة النبي واما الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يدركه كفر فحكموا فيه قال بعضهم لا يكون كفر لو سجد بالجهل وقال بعضهم
كافر او لا يذنب بالجهل واما الهزل ومنهني اذا تكلم بالكفر استخفافا ومزاحا وسهوا فلا يكون كفر اعدا لكل والشيخان عتقا
خلافت ذلك واما المخاط على اذاج من على سانه فذلك كفر خطا بالشيخان اراوان يكلم باليسر كفر فخرى على سانه فذلك كفر خطا
لم يكن ذلك كفر اعدا لكل بخلاف الهزل لان الهزل يقول قصد الانه لا يريد حكمه والمخاطي ومن يجرى على سانه ممن
غير قصد حكمه مكان كلمة قوم اتخذوا الجوزات لاجل النير وزودهم الحاج قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ذلك لهو ومحب فلا يكون كفر ارجل فخرج بوج انسان في وقت الخلعة والتماني في الجوزات وما شئت ذلك
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وقال شيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله اذ اوضح الابل والبق
الجوزات لقدم الحاج او الغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفر واما انا فاقول بكفر ذلك شهادة الكفرية ولا يكون
كفر ارجل بشرى يوم النير وبتين لم يشتره في غير ذلك اليوم ان اراد به تقطيع ذلك اليوم كما يعطى الكفرة
يكون كفر وان فعل ذلك لاجل الشرب لا يعطى يوم النير وزلا يكون كفر وان اهدى يوم النير وزلا انسان شربا
لم يرب به تقطيع اليوم واما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفر او يسبني في هذا اليوم الا يفعله قبل ذلك اليوم ولا
لا يشترع من يشبه بالكفرة وعن الامام ابي جعفر الكبير رحمه الله اذ عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النير فاشرب
الى بئس المشركين من يشبه بغير تقطيع النير وفقد كفر باسد ومطعمه واذا اتخذ مجوسي دعوة لحن رأسه ولده وخرق
فاجاب سلم وحضر دعوة لا يكون كفر والا ولى ان لا يفعل ولا يوقم على مثل ذلك سلم وضع على رأسه قلنسوة المجوس
قال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يكفر بذلك قال ينفذ الجواب اما يصح اذا فعل ذلك ضرورة جلا ليعتقد النير
كافرا فان فعل ذلك غن انه يصير كافرا ومقتد به الاستحفاف في الدين فانه يصير كافرا وعن عبد الله بن ابي جعفر
رح انه قال ان فعل ذلك يبدى بغير تقطيع فليكون كفر ومن الفاظ الكفر بالفارسية رجل قال لغيره
ويدار تو بر من خياست كه برون ويدار ملك الموت خلقوا فيه قال الشريف كيون كفر او قال بعضهم لا يكون كفر او قال

بمضمین آن قال وکذا بعد از آنکه الموت بسبب کفر او ان قال وکذا کلامه الموت یعبر بها فرادین قال فلا تزلوا
 سبب سبب قال بمضمین که کفر او قال بمضمین که کفر او و بعد از آنکه الموت بسبب کفر او ان قال وکذا کلامه الموت یعبر بها فرادین قال فلا تزلوا
 برون جود بمضمین که کفر او ان قال وکذا کلامه الموت یعبر بها فرادین قال فلا تزلوا
 کما و غیره خطا عظیم و که کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 ملان جان بخواجه و او یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 ان استه و من الکان جمل قال مر او تسان خدا است و بر زمین نو یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 و راز است یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 میسد قال بمضمین که کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 مدای بر تو ستم کما و خدا که تو بر من ستم کردی یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 من و داد از وی سبب نام ما و یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 سو که نجه ای بخواجه سو که نجه بطلاقی و عناق خوامم اخلو افیه قال بمضمین که کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 سو که من خطه خوامم که یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 قیل لم یصف مسلمان فی حقیقت تر سائی حقیقت فعال النفس فی الاوری یکون قتل او کذا
 را بپسته تر بود یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 رجل قال لمن علیه الزکوة و انکره فقال لا وری ما و یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 رجل قال سبب فلان سر است مرا کی نبود او قال این دو بازی من بجای است مرا چه کنم سبب ما و یکون کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 رجل قال خوار را در گران می خوار او قال خوار را در گران خردیم که گران خوار شد اخلو افیه قال بمضمین که کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 و از وی علم تیب قال بمضمین که کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان
 احد یوت رجل و قال رجل از هر کسی خبر میداد قال بمضمین که کفر او ان جمل استه و الجماعه لا یوت احد قبل اجله و لا یتاخر موته عن اجله و ان

وجه اتصال جل خرم الی سبغ فصلی المصنف فسرجه فوعلی انداختلاف ایضا رجل قال خوش کا دی است لی نماز
قابو ایکن کفر ارجل قال غیره مرالین باری وه قال یحیی هر کس ایری وید من عظم وناحق ایری ویم قال لعنیم کون
لنفر او قال لعنیم لایکن کفر ارجل قال غیره بخانه فلان رو و امر سر و کون فقال فلان در حق من چه بخاک کرده
که فورا امر سر و کون قابو ایکن کفر ارجل علی رجل عشره ورام فقال صاحب الدین لایکن این ده کا دی برین جهان
بره که بدان جهان آن جهان بانی فقال له الدین ویکریه نامهربت بقیاست از ویم قال شیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل
رج کفر لایکن لان هذا اخفا من ذل الیقینه و قال غیره من المشایخ لایکن رجل قال لامرأه خانه جهان یک کون چون
والسما و الطلاق قابو ایکن کفر او قال شیخ الامام ابو احنی رح النحان الرجل علی لایکن و النحان عالم کفر رجل قال
غیره جهود از تو و قال المنصرانی من باز تو لایکن کفر لانه بر او بهد شتم و قبیح الافعال رجل قال غیره ای سخاوت
ای نرسا و قال ای جهود لایکن کفر اعند اکثر العلماء وان قال الخاطب قوی او سکت الخاطب لایکن الخاطب و ان
قال الخاطب یحیی ام کفر الخاطب رجل قال غیره و اخذ ای آفریده است فوان پیش خویش رانده قال الرشید
ایکن کفر ارجل قال لامرأته با کافرة فالتت اگر چنین نمی مرا مدار کفر المرأة و تو قالت اگر چنین ام مرا مدار لایکن کفر
و تو قالت اگر چنین نمی قابو بنا نمی فعلی قول من یجمل رودة المرأة رودة و هو قول عامة العلماء کفر المرأة و قال بعض مشایخ
لی رودة المرأة لا تجبر رودة و لا تبین من زوجها و لی رودة الغامی و عند عامة العلماء رودة المرأة رودة تبین من زوجها الا ان
یجره علی الاسلام و تجبر علی الکفر و الوالی الزوج امرأة قالت لولد های من یحیی او ای کافر یحیی او جهود
قال اکثر العلماء لایکن هذا کفر او قال بعضهم لایکن کفر او قال الرجل هذه الغافله لولده مختلفه فیه الیق و الاصح
انه لایکن کفر ان لم یروها کفر نفسه رجل قال لامرأته ای کافره و اند قابو لایکن کفر لان الدواب طبا و اول
الای و لان مثل هذا یجر علی سان الجهال لایریدون به کفر نفهم رجل قال خد استانی بر آسان کوه است
ایکن کفر لان امرأته بری عن المكان رجل قال فولا کذا فیما سمع رجل فقال خد ای نه مراب و رومع ترا عمت کفر
ایگوید خد ای برین دروغ تو برکت کند قال بعضهم هذا قریب من الکفر رجل قال غیره نماز کن فقال ای سر و نماز کرد
سخت کار گزشت بر این قابو لایکن کفر ارجل قال غیره حرام مخور فقال کی حلال خور یا ربای ایمان آدم و جبر
وی سجده کنم لایکن کفر ارجل تسرب الخمر فقال شادی مرا ز که بشا و شادی ما شاد و شاد و کم و کاست آنرا که بشا و یس

لما ذهب يكون كذا وانه الكذا **باب الردة واحكام الملبا المرتد لابرث من سلم ودين كما في قوله**
 في الله وامن مرتدا آخر وبرت مسلم من الردة كسبه في حادثة الاسلام عندا وعندا نشأ في ربح بوضع ذلك في
 بيت المال المسلمين ما كتب في حادثة الردة عندا تخفيف ربح مؤثر في البقي بوضع ذلك في بيت المال وقال صاحبها بكون
 ذلك يسيرا لوزنة المسلمين ووجوه الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد بعد عرض عليه الاسلام في الحال فان سلم والا
 قل الا ان يطلب الساجل بموعد ثلثة ايام لينظر في امره ولا يؤجل اكثر من ذلك فيعرض عليه الاسلام كل مسلم من ايام
 انا جيل فان سلم بسقط عنه القتل وان ابى ان يسلم ليقول وان نصرت نصرته في بدوته فهو على اربعة اوجه منها ما
 في قوله لم يحرمول هبته ولا سبيله واذا طار حاربه لولده وادعت تحت نسب اوله منه برث ذلك اوله من غيره
 ونسب الجارية ام ولد له وبقيته من تسليم نفسه والحر على عبده المأذون ومنها ما هو باطل لان اتفاق نحو الكحل ولا يجوز
 ان تبرج امرأة مسلمة ولا مخرقة ولا مملوكة وتخرج من مبيد الكلب النابذ والرمي ومنها ما هو
 موقوف عند الكل وهو المفاوضة فاذا وافق مسلمان وقت في قديم ان سلم فقدت لها وفاته وان مات او قتل
 على ردة او ائتمن سارا الحرب قضى القاضي لمجاودة بطلت لها وفاته ونسبها غا من الاصل عند ابى يوسف ومحمد رحمهما
 وعندا تخفيف ربح تبطل املا ومنها اهل كوفية في توفقه كالبسج والشراء والجاراة والاعاق والدسبر والكتابة وارتد
 ونصارا الذين عندا تخفيف ربح ان يذبحوا بغير فوات موقوفة فان سلم فقدت وان مات او قتل او قضى لمجاودة بدارا
 تبطل عند صاحب نفسه في الحال الا ان عند ابى يوسف ربح عندا كما تنفذ من صحيحهم وليس بغير مائة من مئتين المال
 وعند محمد رحمهما عندا كما تنفذ من المرضي ونصرت المكاتبة الردة فانه في قوله فاما الحق المرتد عنه ثم ائتمن
 هو انه سلم وبسليم وارتد سواء لا يجوز عتق حرسه سبها لان الابن انما يرث بعد الموت قبله فاعاق الابن باق
 على ملكه فلا عتق وهو بخلاته فومات الرجل وزك عبدا تركته مستغرقة بالدين فمن الوارث عبدا من تركته
 ثم سقط وجن الغراء فانه يتنزه اعاق الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث ثم وانما يورث الملك لجن الغراء
 فاذا سقط جن الغراء سقط اعاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد سلم ارتد بوجه فمات
 الابن ولا يئتمن مسلم ثم مات الابن لم يئتمن مسلم كان ميراث الابن منقذ لا يئتمن ابنه لان الابن انما يرث من ابيه
 المرتد عن ميراث المرتد فاذا مات الابن قبل موت الاب لم يرث الابن وخلفت الروايات فمن يرث المرتد عن تخفيف

من ذلك القطع قال ابو حنيفة وابو يوسف عليه السلام بوجوب الفسخ في بيعه بغير فسخ
وإن قطع المسلم بغير علم ثم ارتد انقطع وقيل على رده ثم مات لم يقطر عنه من ذلك القطع الحان عندنا لا شيء على
احد والكان حنابل عاتلة انما في ثلث سنين من يوم قضى القاضي عليهم وروى في حال رده بغير علم
ارضاها بما يشيء لك في مال دون عاتلة الرجل اذا حج حجة الاسلام ثم ارتد والعاذ بالبعد ثم سلم كان عليه
اعادة حجة الاسلام ولا يترك المرد على رده باعطاء الهجرة ولا امان موت ولا امان مؤبد ولا يجوز استرجاعه
بعد ما حن بدار الحرب ثم ارتد ثم سلمون سبيل ويجوز استرجاع المردة بعد ما حن بدار الحرب وماذا لو كان
المرد بدار الحرب قضى القاضي لجأه عندنا يجوز قيمته مال وقال داود بن علي ربح لا يتبسم اليمن ورتد الا ان قضى
الاصحاب لجأه وقال الشافعي ربح لا يتبسم اليمن ورتد قضى القاضي لجأه او لم يقض وقطعوا على انه لا يتبسم اليمن
يمن ورتد قبل جرح المردة او لم يجر بدار الحرب قضى القاضي لجأه وعليه الناس ويرون مؤجلة حلت كانت فممن
اهلها اولاده ودرود من الثلث وحلت وبنه فان لم يجر المردة انما يملك ان يطل شيئا منها الا شيئا
احد ما اخرجت بطله ويسترد الا من الورثة الحان فانما والفا في اذا كان بـ رتد عبد من مال فان ربح المرد بـ
ما أدى بدل الكفا لا يملك ابطاها وان ربح قبل ان يودي تجب بدل الكفاية كان له ان يطل الكفاية بطل اذ
والينا ما صدر له وعليه قضاء وصلواتا ومبهمات تركها في حال الاسلام ثم سلم بعد ذلك قال ثعلبة بن علقمة
ربح يقضي ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام مسقية ولم يصبته بغير سبب الرواية ما ذكر من الصلوات
والمسلمات في اصالة ثم ارتد بطل طاعة لكن لا يجب عليه قضاء ابلد الاسلام سلم اصابه الا او شيئا يجب به
انها من او احد ثم ارتد او اصابه كات هو مرتد في دار الاسلام ثم حن بدار الحرب عاتلة المسلمين فانهم جاءوا
هو اخر ذبا تجبس ولو اصابه كات بعد الحن بدار الحرب ثم سلم فذلك كله موضوع عنه لانه اصابه كات
فهو كان حرياني بدار الحرب الحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بالكان اصابه كات كونه محارب المسلمين وما اصابه سلم
احد وادرك نحو الرني لم يسترد قطع الطريق ثم ارتد او اصابه كات بعد الرواية ثم حن بدار الحرب ثم جاءوا
فمن ذلك يكون موضوعا عاتلة الا انه يقضي المال في استردته وان اصابه ما في قطع الطريق كان عليه نقصان
لان كان من حقوق الباطل كان المرد اخر ذبا كات وما اصابه في قطع الطريق من قبل خطأ فقيه الدية على عاتلة

هذا اذا كانا قولا منه وادخل فيهما الحكم الشرعي ثم غلب عليها المسلمون من ساعد فان النساء والنفقة روي
 في نواحر احرار في قولهم ونحوه هل يدعى على مهر وانفسه المار وار الحرب على قول اخيقتي روح فتح فانفسه المار
 انه ما ان يكون متصلا بدار الحرب ليس سيما وبين دار الحرب موضع في دار الاسلام وانما في ان الحرب
 فيها اهل الحرب احكامهم والثالث ان لا يبقى فيها مسلم او ذمي آمن بالان الاول حتى لو كان من يندو الذمة بينه
 ارتد اليها وبين دار الحرب بلدة فيها مسلمون او كان في البلدة التي ارتد اليها مسلم او ذمي آمن بالان الاول
 لم يندو البلدة وار الحرب وقال صاحباه اذا جرى اهل الحرب في البلدة من بلاد اهل الاسلام احكام اهل
 نفير دار الحرب كيف كان والاسلطان قال علماؤنا رحمهم الله سلطان يصير سلطانا بامر من الملباتية منهم
 في الملباتية مباينة شرا فهم وعيائهم وانما في ان يفتد حكمه في رعية فخر من غير وعلته فان باينة المفسر
 ولم يندو حكمه لغيره عن قهرهم لا يصير سلطانا واذا صار سلطانا بالملباتية فحار الحان له فسر وعلته لا يندو لانه لو
 النزل لا يصير سلطانا بالقهر وعلته فلا يندو وان لم يكن قهر وعلته يندو والقاضي اذا قضى بقضايه وعوفا حق
 ومرش ولم يسل بملك الا بعد حين روي ابن رباح عن اخيقتي روح فتح انه قال عطيت قضايه روي الحسن
 ابى الملك عن ابى يوسف قال اذا حار الناس في يصير من ولا غزى ولم يندو قال الفقيه ابو الليث روح الحان
 الذي واهه بقضاه لم يسل انه فاسق او مرش فاذا ظهر انه فاسق او مرش فهو من ولا لانه واهه وقوله وسيله
 شرط العدة ظاهر فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن فاضيا والحان الذي واهه بسل انه فاسق او مرش لم يندو
 من ولا اذا فسق وهو من قبله لا يصير فواذا حار لا يندو لم يندو وكذا القاضي اذا اتى وعلم انه فاسق مسلم
 في دار الحرب خرج الى دار الاسلام وهو امرته فقاتل المرأة انك اذنت في دار الحرب فان لم يندو
 ذلك كان القول قوله وان قال طلقت الكفر كراه وقال المرأة لم تكن كراهي كان القول قول المرأة فان صدقت
 المرأة فيما قال فاقباني لا يصدقه وهو متبرئة له قال الرجل لامرته بنت طالق وقال عنيبت عن رمان وصدقت
 المرأة فاقضاي لا يصدقه اني ذلك ياخذ بالاحكام في امر الفروج امرته اذنت ولخصت بدار الحرب مسلم
 فانها نفير فيما رجع وامرته ارتد والعبادة منه ولحقها به اهل الملباتية امرته في دار الحرب ولدت ولدت فم
 مسلمون على ولدها فانما يحجر على الاسلام ولا يقبل ولا يكون فيساوان مات هذا الولد وله ولد والولد له ثم لم يندو

علی وولد ودر ما فانه يكون فیسما ولا یجبر علی الاسلام حربی و دخل دارنا غیر المسلمین فاحسنه ورجل مسلم فانه يكون
 ورفقا لمانه المسلمین فی قول المجتبیة روح یباع ویرفع ثمنه فی بیت المالین و قال صاحباه يكون رقیقا لمانه
 خاصه وعلیه الخمس وکوسم اندا حربی بعد ما دخل دارنا غیر المان قبل ان یخسده احد فهو حر لاسبیل علیه لاس
 فی قولهم عند حربی حربی و دخل النیبامان باذن الملك فم سلم عند فانه یباع وبعث ثمنه الی مولاه حربی اخذ
 وارانما فقال انما رسول ملک اهل الحرب النکان له علامات الرعد من الکتاب نحو که يكون انما حی وروی
 الرسالة ویرجع و ان لم یکن مکه کتاب يكون فیسما بجاعة مسلمین فی قول المجتبیة روح و فی قول صاحبیه من
 لاخذ خاصه و ان اخذ حربی فی وارانما فقال انما ساسن لا یصدق و يكون فیسما بجاعة مسلمین و فی قول المجتبیة
 روح فی قول صاحبیه من لاخذ خاصه فان اقام بیته من مسلمین کان آمنا و ان اقام شهو وامن اهل الدنیه
 فی القیاس لا تقبل شهاده و تقبل استحسانا من کتب لانی واد الحرب ثم ظهر مسلمون علیه وعلی ذلک المال
 يكون فیسما وکودخل المزد وادنا بعد الحرقه بداد الحرب اخذ مالا من ماله وحق بذلک المال بداد الحرب ثم ظهر مسلمون
 علیه وعلی ذلک المال يكون المال مرد و وعلی النورته و ما کتب فی الردة فی واد الاسلام قبل الحرقه بداد الحرب
 فان قتل المرتد اومات او طعن بداد الحرب کان ذلک المال فیسما عند المجتبیة روح و فی قول صاحبیه يكون المال
 للنورته و لا يكون فیسما حربی و دخل دارنا بامان و لانی واد الحرب باعوه حامله منه واولاد وعتاق وکبار و اموال
 وولیه عند حربی و سلم و ذمی فاسلم الحربی فی وارانما ثم ظهر مسلمون علی ملک الدار ففی علی ثلثه اوجبه ان
 خرج النیب و سلم فی واد الاسلام ثم ظهر مسلمون علی وادهم فجمع ذلک يكون فیسما للمسلمین و ان سلم اندا الحرب
 فی واد الحرب ثم خرج النیب و خلف منه الاشیاء فی واد الحرب فاولاده لهنار احرار مسلمون ما کان من ماله
 وولیه عند مسلم او ذمی فیه و اولاده الکبار یكون فیسما وکوسم اندا حربی فی واد الحرب لم یخرج النیب و ظهر
 مسلمون علی الدار فماله منقول الذمی فی یدیه يكون له واد و عتاقه يكون فیسما و عندنا فی رجمه
 واد و عتاقه لا يكون فیسما وکذا ما کان فی یدیه واد الحرب و اولاده الکبار و امرأته و ما فی بطنها من غافل بین
 مسلمین تكون فیسما و ذلک قول المجتبیة روح و قال صاحبیه شیخی من ماله لا يكون فیسما سوى اولاده الکبار و امرأته
 و من لا یقال من عیسیه فهو له و اولاده لهنار احرار مسلمون لاسبیل علیهم کفار فاما سمر و علی اموال المسلمین

و آخره و با بر ارم مكلو ماكان محللا بده او النكاح الا يكون محلا له بده او النكاح كالمهر و ام الولد و النكاح
 ما هم لا يملكونهم و كذا القصة ابن السهم لا يملكونه في قول يحيى بن قيس و قال صاحباه و رحمه الله يملكونه الا في قول
 قتادة يملكونه فمن سبعة لان عندنا بغيره المكاتب عند صاحبه مخرج مدون الملك الكفار بده
 الاخر انهم ارم اذا خرج النكاح اخر جبره باجر اشتراهم قوله الماسور منه يكون حتى يرضى من اشتراهم باخذ
 من اشتراهم بالثمن الذي اعطاه و ان اخر جبره الفراهة ان ربه و صاحبه قبل الفسخية باخذ و غير شري و ان
 القصة في يد النازي فيه و بالقيمة و ان لم يجسر مولا حتى مرق في سهم رجل من الفراهة فلم يجد مولا و ان
 باء النازي من رجل بمن مملوك ثم جسد مولا في ظاهر الرواية ليس للمربي ان يفتن ربه العار به
 بل فيه من اشتري بالثمن الذي اشتراه و من جسد مولا ان يفتن ربه النازي و باخذ من ان كان
 بالقيمة قال موفى له رجل شري و ارا و غفيعها قال فباها اشتري ثم حفر شري ان يفتن ربه ليس
 و باخذ ليس الاول الثمن الاول و لو لم يبع النازي و لكن ظلمت به و عندنا و اخذ النازي ارشته ثم حفر مولا
 و قد يم فانه باء البهمن من النازي بالقيمة التي وصل الى الفاكه و لا سبيل له على الارش و من مولا
 رواية بسقط حصنة الارش من الثمن و باخذ الباقي و وثقا رجل عينه السبد قبل ان يجسر مولا لعتيم
 و قد اخذ النازي الى الفاكه و عند قيمته محسوم حفر مولا في ظاهر الرواية كان له ان يخذ من الذي
 في يد ربه بقيمة التي في قول يحيى بن قيس و رحمه الله و في قول صاحباه بغيره بغيره و كذا
 ثم كانت الجارية و لقي الولد ثم حفر المولى فانه باء الولد بمسح الثمن الذي اشتراه باجر من الله و ادس
 او من النازي في قول يحيى بن قيس و رحمه الله و لو كان ثمنه في يد النازي كان للمولى القيمة ان يخذ الولد بحسب القيمة
 و قال ابو بصير اولاد و هو قول محمد راجح باخذ الولد بحسبته من الثمن او بحسبته من القيمة عند ابن من عاربه
 الى عمره فاخذوا الكفار و اشتراهم و رجل منهم جازم و جاء به الى الملك فاخذوا كاه و رو على ربه و قال
 من الكفار باخذ المال من واحد منهم **فصل في ابل الذممة و باي و خذ منهم من الخيرية**
 و ما قيل و نعم ثلث الساعات في كيفية الخيرية انها كيف تشرب قال ملا و رحمه الله ترفع على شدة عطاء الخيرية
 ان كان مغيره من اهل سبده و موضع عليه اني حفر مولا في كل سنة و ان كان فيها اكثر اجسه من فانية و ان

ودر بیان آن بجزیه نوزده من المعاقلة وبقصر تعاقل نفقه لا فیه ووسط الحال تعاقل نفقه بوشی من مال واکثر نفقه
 بنفسه و مال وعلما و احواله و مختلفوا فی معرفه التقیر و اکثر و الوسط قال بعضهم فقیر من الحرف و وسط الحال الذی
 فی صیغ و یصل بنفسه و النبی الذی لا یصل و اموال یصل باحواله و دون نفسه و قال اکثر فی رجوعه بقصر الذی
 بملک ثانی و درهم او اقل و اوسط الذی بملک فوق المائین الی عشرة آلاف و اکثر الذی بملک فوق عشرة
 آلاف و قال عیسی بن ابان روح الفقیر هو الذی بملک من کسبه لا یغنیه یؤخذ منه اثنی عشرة و درجا فاما بکمال
 علیه الا انها لا تنزید علی نفقته فهو وسط الحال یؤخذ منه اربعة و عشرين و درجا فاذا زادت غلته علی نفقته فهو
 یؤخذ منه ثمانية و اربعون و درجا و قال بعضهم الفقیر الذی لا اقل من ثانی و درهم فان زاد علی ثانی و درهم الی اربعة
 و درهم فهو وسط فاذا زاد علی اربعة فهو اکثر و عن نصر بن ابی سلام روح قال یسیر فی عرف الناس النکاح انما
 یعد و نه غیا فیه غنی و النکاح اید و نه فقیر فیه فقیر و عن ابی یوسف روح انه قال یسیر فیه آخر فالبیرونی و یسیر
 غنی و النکاحی و وسط و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر
 انها ما لا اربعة آلاف و درهم و ما و نه نفقه یعنی لا یكون غیا قال بعضه من الاعما و فی هذا علی قول اکثری
 روح و قریب بجزیه فی بیت مال الخراج و بیوت المال اربعة بیت الی الثمان و اکثر و اکثر و اکثر و اکثر
 ما قال الله تعالی فی کتابه و اعلموا انما غنم من شیئی فان لم یغنمه الا یة و بیته مال یصدقه بصرف ذلک الی قال الله
 تعالی فی کتابه انما یصدقات للفقراء الا یة و بیته مال الخراج و بجزیه و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر
 مال حصل بقدرتهم یسیر بهم و بیته الاموال الضایفة نحو التمرکات التي لا وارث لها یسیر ذلک الی عبارة
 اقتضاها و الرباطات النبی لا و نف لها و خلف العلماء فی یسیر و الا یة و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر و یسیر
 مال الخراج قال بعضهم لاحق بهم فیه و قال شیخ الامام محمد بن فضل روح و اصحابهم یسیر فی بیت المال الی سیر
 لانهم یملکون فی امر الدین فکانوا کافرا و قال شیخ الامام روح نه فی یومنا یجوز للفقراء و یسیر و الا یة و یسیر و یسیر
 منو اقصم من بیت المال و یسیر فی سهم ذوی القربی و هم امر باو النبی مسلم کان ثابت بهم فی زمین و یسیر
 سهامهم سقط بده و فاته غنه ما قال بعضهم سقط ذلک فی حق اغنیاء ذوی القربی و یسیر فی حق فقرائهم قال اکثر
 و عامة العامة سقط فی فقرائهم و الاغنیاء و قال الشافعی رجوعه سهم ذوی القربی باق لهم بمسبک الذکر مثل

فقطه ثبوتی آتوالی اذو و سب لرجل خراج ارضه قال الفاطمی روم و اندر لا یسند ان یقبل انه من جماعه مسلمین
فان یجزل ان یخمس به و شایع محاسن جز و اولک لم یسند الخراج و الخزیه ان یجمل خراج ارضه له و هر شایع الخراج
یقبله سلاطین لانه و من آبی بر یسند خراج اذو ترک سلطان لرجل خراج ارضه جاز ترک و بکون ذلک مستدل
بر سلطان المسلمان من فی الخراج فان و سب الاولی الخراج و هو الجابی لرجل خراج ارضه و سب
ان یقبل ان یكون الی الخراج متقبلاً فجزیة یسند و یسند ان یقبل و توضع الخزیه من کل کافر سوبی
منکر العرب و اما یسندون قال ابو حنیفه ریح توضع منهم الخزیه و قال صاحباه توضع فادانما قال ابو حنیفه
یع ذلک انه من فی ریه انهم من اهل الکتاب فی ریه انهم یسندون اهل الکتاب قال بعض مشایخنا هم قوم
بعض الدین من التوریه و بعض من الانجیل و قال بعضهم هم قوم یسند و بعض الدین من التوریه و بعض من الزناد
و بعضیة اهل توضع منهم الخزیه فادانما یسند فیما هم من دون لا توضع منهم الخزیه و یقبلون و الکما نوشته
توضع منهم الخزیه و اما الزناد و توضع الخزیه منهم باء علی قبول التوریه من الزناد و فادان جاب الزناد من اهل
توضع فادانما توضع من قاص عن ذلک یقبل توضع و ان یسند ثم آتای یقبل توضع و یقبل انهم باء علیة یسندون
الاسلام و یقبلون فی الباطن خلاص ذلک فیقبلون و لا یقبل توضع و لا توضع منهم الخزیه و لا توضع الخزیه من
یهبسان و یسندون و شیخ الفانی و الزمن و تصحیر و صدقه بنی قلع توضع من نسائهم کما توضع من جابهم لان
ذلک و حسب باء علیهم و توضع الخزیه من الراهبین و یسندون غلام الروایة و عن محمد ریح انها توضع
و عن ابی یوسف ریح انها توضع من الاعلی اذ کان یقاتل باء و لا توضع الخزیه من عبده ذمی و لا بدیه و لا من
و ادانما الخراج الفلانی من اهل الذمی فی اول یسند قبل ان توضع الخزیه و هر سوبه و فی علیه الخزیه و توضع الخزیه
ذلک یسند و ان اخلاص ابدان و سبت الخزیه علی الرجال لا توضع علیه شیئی من الخزیه حتی یقضى انده یسند و ان یسند
و ادانما یسند قبل ان توضع الخزیه فی انده یسند و ان یسند سبت الخزیه علی الرجال لا توضع علیه الخزیه
من فی قضی انده یسند و هر سوبه و ان یسند ریح انه لا یسند علیه الخزیه حتی یقضى انده یسند و هر سوبه و ان یسند
او یسند و الخزیه اذ اصداد و یا قبل ان توضع الخزیه علی الرجال ان صار ذمیاً لا توضع علیه لانه یسند و ان صار ذمیاً
یسند و سبت الخزیه علی الرجال لا توضع علیه الخزیه حتی یقضى انده یسند و حساب اذ امان لا توضع علیه الخزیه و ان یسند

هذه السنة افاق بعد الرضع او قبله ولم يقهر الذي لا يجبر شيئا اذا صار غنيا او وسط الحال اذا صار غنيا كما ذكره
 من خيرة الغنياء وسواء صار غنيا بعد الرضع او قبله وتوخد الخيرية في كل سنة مرة واحدة تقضاها وتامها وان
 لو لم يستمر على الذي لم توخذ منه حتى يسلم الطالب بالخيرية عند ما وعده انما في ربه السيد الطالب فان لم
 يسلم الذي يستمر على الكفر قال ابو حنيفة رح لا يطالب بخيرية اثنين لما فيه وبخيرية سنة التي فيها انتم حتى
 تقضى هذه السنة وقال صاحبها لا يطالب بخيرية اثنين لما فيه وبخيرية سنة التي هو فيها انتم وتوخد الخيرية من
 بني ثعلبة مضاعفة كالتخراج وتوخد من بني بجران الحلة وون الداريم وتوحدت بين الخجراتي وتقتسب
 ولده فذكر من جارية يسبها وادعيها جميعا مما فات الابوان وكبر الولد كم توخذ منه الخيرية فذكر في سيرة ابن مات
 يقتسب له او لا توخذ منه خيرية اهل بخران وان مات الخجراتي او لا توخذ منه خيرية بني ثعلبة فان مات معا توخذ نصف
 من نهر ونصف من ذلك واذا مات من عليه الخيرية او سلم وبقى عليه الخيرية لم توخذ ذلك الباقي وعنده انما في
 رح يوخذ لان هذا الخيرية تسقط بالاسلام والموت وعنده لا تسقط وكذا اذا اعمى او صار مفلجا او زنا او شيئا
 كبير لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شئ وبقى عليه من خيرية ربه مائة مائة تسقط الباقي وكيف توخذ الخيرية
 ممن عليه قال بعضهم ياخذ الطالب للاخوة وبهرومرا ويقولوا بالخيرية يا عبد الله وقال بعضهم يوخذ بقفاه
 ولو لم يمت الذي بالخيرية على يد نائبه لا تقبل منه مالم يات بنفسه ويقوم بين يدي الطالب والطالب فاعده لم يمس
 ان يضرب في منزله بانما توس في مصر المسلمين لان الجمع فيه بهم وانما لهم ان يسلم في ربه ولا يخرج الصليب و
 غير ذلك من ثنائهم وقال ابو يوسف رح لا يمتون من اخراج الصليب في يوم عيدهم ويمتون من ذلك في
 غيره من الايام لانه انما اعطى لهم الذمة بشروط ان لا يظهر وارسلهم ولا يؤخذ عبيد اهل الذمة بالكنسجات لان
 عبيدهم لم يمتروا بذلك كسنواتهم فصارى خلفه وسو من اللبد وزمار من الصوف بجعل ذلك كخيط غليظ
 في وسطه لا يمس الحمار والزمار من الابريس فذلك ذمته وفيه جناء لامل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك
 ويؤمرون بما كانوا يستحقوا لهم ويمتون من تشبه المسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين
 فان اخرجوا يسيرون ان يكون سرجهم على هيئة الاكاف في قروب مثل الرماة وليس يكون اطبالا والاربعه لا
 يطالس المسلمين واربعهم بل يكونون على خلاف ذلك ولو رفقوا اهلهم بقراءة الرور والانبيل كان فداها

[illegible]

ذاك في الجبر على المسيح ولا يترك الله ان يتخذ بيته في مصر من ميثاقه فيها اذ اراد الامام ان ينقل اهل الذمة
 عن ارضهم لا يجوز له ذلك بغير عذر ويجوز العذر والعذر في زماننا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب لجهنم
 وصنف شوكتهم وخاف الامام منهم على المسلمين بان يجهروا اهل الحرب لجوراته لمسلمين في سأل مسالمين طريق
 البيعة لا يسبى المسلم ان يذله على ذلك لانه على العصية مسلم له ام ذميمة او ابغى على المسلمين ان يقوده اى
 البيعة وله ان يقوده من البيعة الى منزله وغيره كما لا يحل لمسلم حل الخمر الى الخمر ولكن يحل الخمر الى الخمر ولا يحل الخمر
 الى الهرة وله ان يحل الهرة الى الخمر مسلم له امر او ذميمة ليس له ان يمنعها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال
 عند ما وله ان يمنعها من الخمر في المنزل وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها
 واذا اراد ان يسلم عمره في او قل خنزيره ليس له ذلك بكونه فاسقا الا ان يكون اماما يرى ذلك فلا يفسخ ولا
 ان سلاخ عمره في ريق فشن مسلم زنا وارق الخمر على سبيل الحسبة لا يفسخه بل يعاقب على ما يقوم في حق المسلم
 وبعض الرق لانه مال ممنوم الا ان يكون اماما يرى ذلك بما حاكم يكون فاسقا **فصل في خراج الارض**
 الاولى لا يخرج يد في الخراج على وطيفة عمره وان كان ارضهم تطين ذلك قال محمد رحمه الله لا بأس بان يزيد وروى
 الحسن من اجنيقية روح انه لا يراو ويقنع ان عجزا عن ذلك ان يجمعوا انه يجوز فنهضان عند الجح واخلطوا في الزيادة اذا
 اهل الخراج عن ابي يوسف روح ان الامام يهبه الارض فيسرها او يوجرها ويضع ذلك في بيت المال وان لم يوجرها
 ولكنهم سربوا جزا الامام وباخذ من الاجر من الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد الابل وعليهم الباقي ولا يوجرها
 ففنى السنة التي يوجها وروى الحسن عن اجنيقية روح انما سرب اهل الخراج ان يشار الامام عمره ببيت المال
 ويكون الغلة للمسلمين وان شاء وروى الى قوم متعاطة على شئ وما ياتخذ يكون للمسلمين قال محمد رحمه الله في الزيادة
 اذا عجز قوم من اهل الخراج من عماره ارضهم لم يكن للام ان يهبها او يدر ففما الى غيرهم ولكن يوجرها ويأخذ الخراج
 من الغلة وان لم يجد من يستاجرها باعها الامام من يقوى على اخراجها فالواضع الارض على قول شيخنا محمد رحمه الله
 الاعلى قول اجنيقية روح لا بأس لانه حرج وهو كما لا بأس بالدين ولفظة عند اجنيقية روح ولكن امير المؤمنين
 وعنده ما لا ان يسبى بالدين ولفظة ومنهم من قال يسبى لاجل الخراج عند الكل لان الخراج حق متعلق
 برقة الارض فيكون كما بعد المليون لتسكن الدين بذلك كما هو متعارف على شئ من ارض الخراج ان يقوى من السنة

مقدار باقیه پیشتری علی در آنها و دیگر که در خروج علی پیشتر و الا علی البلیغ دلیل غصب از حق خداست
و در همان کان استخراج علی رب الارض و ذکر فی سبب کسب آن بنفس الارض بفضل الناصب من غیر ذراعه بغيره
رب الارض لاخراج علی رب الارض و ان لم تغصبها الزراعه فاجزاع علی رب الارض لعل عشره آخره من غیره
کان العشر علی صاحب الارض فی قول الخیفة مع علی الاجزاع کثرت فی قول صاحب بكون عشره فی استخراج و کذا
کانت خراجیه و خراجها متعاضده فهو علی نه الخلفاء فایکمان خراجها و طبقه بكون استخراج علی رب الارض و ان
اعاد انفسه الکانت عشره و اوجر اجبه صلح معاينه فاعشر استخراج علی سبب و ایکنان خراجها و طبقه بكون
استخراج علی رب الارض و اوجر اجبه صلح معاينه فاعشر استخراج علی سبب و ایکنان خراجها و طبقه بكون
علی رب الارض عشره کانت و اوجر اجبه صلح معاينه فاعشر استخراج علی سبب و ایکنان خراجها و طبقه بكون
و سبب و ذکر ششام فی الموادران صلح و کذا بكون علی رب الارض و ان نستهها الزراعه کان صلح و کذا
رب الارض فلیغصبان او کثرت کما فی الاجاره عند الخیفة مع و اعلی الخلفاء المذكور فی الاجاره و کذا
صاحب الارض بعد انضمت له و اوجر اجبه صلح معاينه فاعشر استخراج علی سبب و ایکنان خراجها و طبقه بكون
الی یوسف و یوحنا استخراج من علی استخراج کما خرجت غله و لا یجوز و لا یجوز علی حراج الارض ان
السله حتی یجوزی استخراج و لا یجوز لا خذ استخراج ان یجلی سببهم و بین الفلوات حتی یستوفی استخراج فان جنهم
استخراج و لم یجوز سبب عند الخیفة مع و اوجر اجبه صلح معاينه فاعشر استخراج علی سبب و ایکنان خراجها و طبقه بكون
عنه کما قال فی الخیریه و سببهم من قال لا یسقط استخراج بالاجماع و خلاف الخیریه و هذا اذا عجز عن الزراعه فان لم یجز
یوحنا استخراج عند الكل **فصل فی استیلاء اهل الشرک علی اهل الحرب و استیلاء**
اهل الشک علی اهل الحرب من اهل الکتاب سواهم باضمار البیضاء هم فاکل الناطق و رحمه الله سبحانه من اهل الکتاب
من غیر عیسوی و یهودی و اذ سبب ما هم لا یجوزون الی الشک بکسی و کذا سبب اهل الاسلام میان اهل الحرب و هم کذا
و اهل الحرب مدخل انما هم فی دار الاسلام فاسلموا فانما هم سواهم و اهل الاسلام میان اهل الحرب و هم کذا
دار الاسلام لان البینه بالادب و ان لم یقطع الحربی او دخل دار الاسلام و میان سببی ابنه لا یعتبر انه سبب
بالدار لان بینه الاب باقیه فصار کالابن سببی مع الاله لعل مدخل دار الحرب بامان و سرق میا فخرج

[illegible]

با کون شتر و لا یكون لها مالان و انما قال قبح الزحف استغناء فلا يقصور الرمن بعد الاستغناء و لا
 يهترق رجل عليه لفت و هم على رجل فقال سكب هذه الالف و يبيع بجحك و اشهد لي بالقبض قال في
 قضاء و كذا قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهد لك فقال سكب هذه الالف انك
 خص و اشهد لي بالقبض و لو قال خذ هذه الالف و يبيع حتى أتاك بجحك و اشهد لي بالقبض فاحس
 فهو رهن و لا يكون قضاء و عن أبي يوسف رجل على رجل مائة درهم فاعطاه المديون ثوبا و قال خذ
 هذه الثياب بعض حقا بعضا و لك قال فخرج و ملك ليعتبه و قال أبو يوسف ربح يذهب باشاء المهرمن
 و يرجع على الراس بعقل و يذهب رجل رهن عند انسان فربما من غير ان يكون عليه دين فقال ارجع لك
 فانه منك شيئا ففعل التوب عند المهرمن و ذكر أبو يوسف ربح في الامالي انه عطية المهرمن ثاء في قول
 ربح و كذا لك قولنا رجل قال لرجل اقرضني و خذ الرمن و لم يسم القرض فاحذ الرمن و لم يقرض شيئا
 ففعل الرمن من يده قال أبو يوسف ربح فبقي قيمة الرمن رجل استقر من رجل مئتين درهم فقال
 المقرض انها كفضك و لكن ثبت الى رجلا حتى ثبت اليك بالفضك فخرج اليه رهنها ففعل في يده و عن أبي
 يوسف ربح انه قال على المهرمن اقل من قيمة الرمن و من جنس رهن و رهنها رجل اعتمر ما في بطن جارية ثم رهنها
 عن أبي يوسف ربح ان الرمن جائز فان ولدت ففقتها الولادة لانه سبب من الدين شيئا من فضان او
 رجل رهن عند رجل فوبين على عشرة و اربع و قال احمد ما رهنك بشرك او قال خدا بها
 رهنك بدينك قال أبو يوسف ربح هو باطل و ان ضاعا جميعا لم يكن عليه شي و يذهب على حاله و لو كان عليه
 و يذهب ربح اليه و يدين و قال احمد ما ضاعا مالك فضا عايد قبل ان يذهب حده ما يذهب منه
 على حاله و لا يشبه هذا الرمن و هو ان رهن عند انسان عند اكر حطة فوات العبد ثم ظهر ان الكرم لم يكن سبي
 اليه ان كان على المهرمن الكرم ان الكرم عليه في الظاهر و وجود الدين من حيث الظاهر يعني الرمن
 في ربح على المهرمن بالكره لقيمة الرمن الرمن المظنون مضمون في قول محمد ربح و كذا عند أبي يوسف
 في ظاهر الرواية عنه و في رواية لا يكون مضمونا عاودة الاطلا و ان تصاد فانه لا دين ثم ملك الرمن
 لا يكون مضمونا بشرى افاد من المهرمن شيئا فملك الرمن ثم استحق له بيع و ظهر انه لم يكن لا يكون

مضموناً وکذا ملک دوستها که نشاء مذبوره و درین بختان شبنام ظاهر آنها که است بسته و درین معنی مضمون
مبارک خدا که آن سماعی عالم و بطرح من الدین بالقبض و عند محمد رعد العبد لکر که بالدین و نشاء الرحمن اذا
الکست سبب جلد لمکون رهنما بحسنة و لو استحق الرحمن عند المهر من معن من استحق المهر من مطلق الرحمن
بنحالت ما ذ ضمن الراس فانه لا یطبل الرحمن لمسبه الرحمن اذا لم یطبل الدین فان ما لم یسبه من الایا
لم یور رهنما وان تفسی القاضی بعد الاباق فجل لمسبه بالدین ثم عاود من الاباق لم یور رهنما و جعل القاضی
بعد بالدین بعد الاباق باطل و یستط من الدین بقدر نقصان الاباق الخان ذلک اول مرة و لو رز
شین فاستحق احدی عند المهر من او ظهر حرامها ملک الاخر بحسنة من الدین او از من المدیون بالدین مناعا
و تبرع اجنی فر من به مناعا آخر فان ملک من المدیون به ملک یسبح الدین وان ملک من الایا
بهاک بنصف المال و لو کان علی الرجل دین و به کفیل فاخته الطالب من الاصل رهنما و من کفیل رهنما
و بكل واحد من الرهنین و فاء بالدین فهاک احدیها قال ابو یوسف روح ان علم انی فی رهن من الاول صین
رهن به ملک الثاني بنصف الدین وان لم یسلم ملک بالجمع و قال روح ایها ملک ملک یسبح الدین و
قال یحیی ابو الشیخ روح ان ملک الثاني به ملک بنصف الدین و لم یشرط العلم رجل علیه دین و کفیل ان
یاذن المدیون فاعطى المدیون لصاحب الدین رهنما بذلک المال ثم قضی الکفیل و بن الطالب ثم ملک
الرهن عند الطالب فان الکفیل یرجع علی الاصل و لا یرجع علی الطالب و یرجع المطلوب علی صاحب
الدین بدینه و کذا لو باع شبنما و اخذ باليمن کفیلاً باذن المشتري ثم ادى الکفیل ثم ملک لم یسبح قبل تقضی
فان الکفیل یرجع علی المشتري لعلی الایا ثم لم یسبح یرجع علی الایا و الله اعلم **فصل فیما یجوز**
رهنه و ما لا یجوز و ما یجوز به الرهن و ما لا یجوز الرهن باى دین کان جائز و اما الرهن بالایا
قال شمس الانة لیس فی روح علی وجوه ثلثة اما الاول لا یجوز الرهن بالایا عیان التي هی امانة کاو و هی و لو اراد
و مال المضاربة و مضاعفة او از من المودع لمن الودیة رهنما و لم یسبح بالایا یریه یكون باطلا حتى لو ملک الرهن
عنه لم یسبح به ملک بغير شین و کذا لو رهن مستاجر بالین الذی استجاره و اخر مستاجر من الاجر بالین الذی
اجر و قبل تسلیم کان باطلا و لا یجوز الرهن بالامانات لا یجوز بالایا عیان التي هی مضمونة بغير النحر ما اذا باع

بناو على ما يسبب رهنه شترى قبل تسليم كان بالله كذا ذكر الله وري والكرفي رهنه ان ملك المنة
فيل المنة بملك المنة شترى وان ملك المنة بملك المنة بملك المنة لان يسبب فبممنون على البائع قبل
التسليم حتى لو ملك في ميره يسبب ولا يجب على البائع شي وذكر الفقهاء ان لو كانت اذ شترى الرهن
واخذ من بايع رهنه بسبب فملك عنه وان كان عليه الاقل من قيمة الرهن ومن فدية سيف لا الرهن بايع
التي تكون مضمونة بالقيمة نحو المندوب حازر عند الكل وكذا الرهن بالمهر و بدل المخلع جائز ان كان او دينا و اذا
ارهن الرجل دابة بين له على الرهن وقبضها تم استاجر بالمهر من تحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون الرهن
ان لم يجر في الرهن ولو ارهن الرجل دابة وقبضها تم استاجر بالمرتين تحت الاجارة ويكون للرهن ان يكون
الرهن وبأخذ الدابة وان استاجر بالمهر من الرهن من الرهن يخرج من الرهن ويكون الاجارة للرهن وان
الاجارة للرهن ان يكون الاجر للرهن يتصدق به والرهن ان يسيد بالفي الرهن وان استاجر بالمهر من
الرهن يخرج من الرهن والاجارة للرهن وان استاجر بالرهن كان الاجارة معلقة والرهن ان يسيد
بالفي الرهن وان استاجر بالرهن يخرج من الرهن ثم اجار الرهن الاجارة كان الاجارة للرهن والرهن ان
يسيد بالفي الرهن فان اجار للرهن ودون الرهن كانت الاجارة باطلا ويكون الاجر للرهن وان يتصدق به
الرهن ان يسيد بالفي الرهن وان اجار للرهن كانت الاجارة للرهن ويخرج من الرهن رجل يزوج امرأة لهن
رهن عند المهر عينا تادى انما ملك الرهن عند ما يملك بسدقها وان طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد
الصدوق على الزوج كما هو مستوف صدقها ثم طلقها قبل الدخول بها ثم اذا طلقها بسدقها ملك الرهن فان
طلقها قبل الدخول بها ثم ملك الرهن عند ما يملك عليها لان الطلاق اول قبل الدخول سقطت من الزوج نصف
المهر لم يزوج من الرهن رهنه باقعي و نصف الصدوق فاذا ملك الرهن بعد ذلك يملك بالباقي على الزوج
ولا يجب على المرأة شي ولو تزوج امرأة ولم يسلمها مهر من عند المهر قبل تنافيه و فاء مهر قبل
الرهن يملك به المهر قبل ويسير شيوا به المهر قبل فان طلقها قبل الدخول بها بسدقها كان عليها رد ما اذا
على منه مهرها كما هو مستوف مهر قبلها ثم طلقها قبل الدخول بها وان طلقها اول قبل الدخول والرهن قائم
بها فنه في قياس يسلم لها ان تحبس الرهن بالتمتع وهو قول شيخنا في الاستحسان وهو قول

وبسبب الاول لانه ان تجلس الرمن بالمتعة فالحاصل ان الرمن بهر المثل يصير رهنًا بالمتعة في الاستحسان هو
 قول محمد وبسبب الاول وفي القياس هو قول الشعبي الاخر لا يصير رهنًا بالمتعة اذا اخذت بعد اقباضه
 وبنسبها هو صدقها ثم وسبب صدقها من الزوج او ابرأته كان عليها رهن الى زوجها فان ملك الرمن
 عندها يملك بغير شي ولو خلعت المرأة من زوجها بعد ما وجبت مهرها او ابرأته كان عليها رهن فان
 لم يزوجها حتى يملك بغير شي واذا قبض المهر من رهنه كان عليه رهن وان لم يمسح الرمن حتى يملك الرمن
 عنده يملك بالدين ويجب على المهرن رد ما قبض ولو اقترض الرجل كراه من طعام واخذ من يستقرض رهنًا بطعام
 ثم ان يستقرض شئ من الطعام الذي في رهنه بالدرهم ووقع اليه الدرهم وبرئ من الطعام ثم ملك الرمن
 عنده المهرن فانه يملك بالطعام الذي كان رهنًا لثلاث قيمه الرمن مثل قيمة الطعام ويجب على المهرن رد ما قبض
 من الدرهم وكذا الرجل اذا سلم الى رجل في طعام فاخذ المسلم فيه رهنًا بصدى الطعام ثم تصالحا على رأس
 المال ولم يقبض رهنًا من رأس المال من المسلم اليه حتى يملك الرمن عنده فانه يملك بطعام المسلم ويطلب الصلح و
 كذا لو وجب له رأس المال لعب الصلح ولم يمنع الرمن حتى يملك فانه يملك بطعام رجل له على رجل نصف درهم و
 رهن عنده صاحب المال نقض رجل رهنه او ابرأه من نكاحه وقبض الطالب سقط الدين وكان المطلوب ان ياخذ رهنه
 فان لم ياخذ حتى يملك الرمن كان على المهرن ان يرد على المظروع ما اخذ منه ويعود ما اخذ من المظروع الى ملك المظروع
 الا الى ملك المظروع عليه وكذا رجل اشتكر من رجل عبد بالصف درهم وقبض لعبه فبشرع انسان بقبضه المهرن
 ثم استحق البر او وجب عليه بقبض بعضاء او بغير قضاء كان على البائع رد المهرن على المتبرع لا على المشتري
 رجل له دين على رجل به رهن عنده ثم انهما تافعا فعقد الرمن ولم ياخذ المهرن رهنه وملك الرمن عنده فانه يملك
 بالدين ويمضي الرمن بالقبض المهرن المهرن او ابرأه الرمن من رهنه او وصيته ولم يمنع الرمن بسبب الا برأه
 فملك الرمن عنده يملك لانه استحاز رجل له على رجل نصف درهم وبارهن عنده فاحال الرمن المهرن بالمال
 رجل فقبل الحوائه او ابرأه منه ولم يرد الرمن ولم يمنع حتى يملك الرمن عنده فانه يملك بالدين ويطلب الحوائه ولا
 يطلب الرمن موت الرامن ولا يموت المهرن ولا يموتها ويحيى الرمن رهنًا عند الوثبة رهنًا بصلح او اخذ المسلم فيه
 رهنًا وملك يصير رهنًا بصلح فيه وكذا اذا اخذ المسلم اليه من رهنًا بصلح او اخذ المسلم فيه رهنًا بصلح او اخذ المسلم فيه

نوبا وقل للمؤمن ان لم يحط ملك الى كذا وكذا فغير صحيح كذا يملك على قال محمد بن علي لا يجوز ذلك المودع
اذا دعي ملك المودعة وصاحبها يدعي عليه الاثبات فحقا على مال وعطاءه رهنها فملك الرهن لا يضمن للمؤمن
في قول الجعفي وبسبب مخرج ولين في قول محمد بن علي صاحب المال المودعة وتجب المودعة الايداع
فحقا على شي جاز الصلح في قولهم وكذا لو ادعي صاحب المال الايداع والاستهاك من المودع والمودع يمس
المودعة ولم يدع الرد والهلاك وتصلحها على شي جاز الصلح في قولهم وتو قال المودع ملك المودعة او قال رد
وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطفا على شي لا يجوز صلح في قول الجعفي وابي يوسف مخرج ويجوز
قول محمد بن علي لو قال المودع لصاحب المودعة رد وتو قال صاحب المال انك استهلكتها فاصطفا على شي لا يجوز
الصلح في قول الجعفي وابي يوسف الاول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الآخر وفي كل موضع يجوز الصلح او لا
يبدل الصلح رهنها جاز الرهن وفيها لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو امر زاده بقضوي في الصلح
على قول الجعفي مخرج رجل قال لآخر فتمت لك ملك على فلان فاحل الاجل فاعطى مذ لك رهنها جاز وتو قال
اذا عمل فلان فانا من مالك عليه وعطاءه رهنها لا يجوز الرهن وتجوز الكفالة على هذا الوجه وتو قال لآخر ما بعت
فلانا فتمت على وعطاءه به رهنها قبل المناقعة لا يجوز رجل رهن من انسان بعد ما بعت درهم ثم جاء الراهن بشارية
وتو قال خذ منه مكان المبدع فانه يصح ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول من ماله ثم يديه يملك بالدين ان ملك
والثاني بالية يملك من غير شي واذا قبض الثاني في مخرج الاول من ان يكون رهنه والاول على الرهن او لم يرد
يكون الثاني رهنه وملك ملك بقرينة نفسه لا بقرينة الاول ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم لاسيما يملك ولا من غير
الشريك وتو رهن رجلان من رجل رهنه بدين لهما عليه وما شتر لكان فيه ولا شتر كنهت بها فهو جائز اذا قبلوا وتو
قبل حدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين حدهما وقد قبلوا ليكون له ان يسترد الرهن وتو رهن رهنها وجاز
رهن نصف من رهنه ونفقت من رهنه الآخر لا يجوز وان قبلوا وتو رهن رجلان بدين عليهما من رجل رهنه حدهما فهو جائز
يكون الرهن من اجل الدين وللمؤمن ان يجبره حتى يستوفي مبيع الدين شتر مخرج الطائفة بطل الرهن في ظاهر
الرواية وعن بسبب مخرج انه لا يبطل وصورة الراهن او اكل القوم مبيع الرهن مجتمعا ومتفرقا كفت شاء ببيع بعض الرهن
بطل في الباقي وعن بسبب مخرج انه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فان كان استحق شرا فلا يبطل الرهن فيما بقي

وان شئ من شئ مغزى الرن مجسما فاجابى ويكون الباقى مجسما ليس الرن فان تلك الباقى وفى قسمة
ليس الرن فانه تلك مجسمة من الرن لا غير محل من دار فيها متاع الرن شئى كمنزلة وتعليل يستفاد به
جوابها متاع الرن بدون المتاع وسلم الكل الى المترن لا يجوز ذلك لان فخر الدار والجوارى وسيد
وتورن فاني الدار من المتاع بدون الدار ومانى الجوارى من الجوارى دون الجوارى وسلم الكل الجوارى والجوارى
جواز الرن فى السنة الاولى ان يورع ماني الدار والجوارى او لا سلم اليه دارين فخرج سلم الرن دون الكل
رهنك هذه الدار وفيها ربح او خسر او غر على الاشجار جاز ويدخل الكل فى الرن ولا يدخل الزرع والخمر فى الرن
الذكر وفى الرن يدخل خبر الذكر لان الرن لا يبيع بدون ذلك فدخل الكل فخرج وتورن دارا ودارها ومانى
وجن يس ذلك وهو خارج من الدار من الرن وتورن شيئا وعلى سببه ومن الرن وتعال ختم جاز ولا يغير
النجاسة فى الروايات الناس من ابى يوسف او كان الرن مانع لا يغير فابقا لم يقبل وقن ابى يوسف
فى رواية افاد من دارا ودارها فقال سلت اليك بنم الرن الم يخرج من الدار ثم يقول سلت اليك وتورن
على ظهر غنم لا يغير فابقا حتى يخرج ويقبض وتورن دارا عليها على بنم الرن حتى يلقى اكل عنها ويخرج الدار وتورن
ومن سر على دارا ودارها فى دارها وقع الرن ذلك لم يكن رهن حتى ينزع لسرح من رهن الدار وتورن
وتورن بنامين دارا ودارها فمينة من دار وسلم جاز جازان عليها نصف درهم لكل فمينة ذلك
شتر كما يشترها نصفين ثم غاب احد الرنين وخسر الآخر وتعال الحاضر شيئا لمرن عليك اكل من الرن وان
مضى من البعد فالى اوجيفد لمرن ان يفسد من ذلك حتى ياخذ جميع الرن لم يكن متعلقا فى اداوى الرن
وكان ان يقبض على صيد فان قبض ولم ينس من شتر يك حصص من البعد فلك البعد فى براء فانه يا جميع
الرني لان يكون اكثر من قيمة البعد فخرج على صاحبه نصف الشغل اية ويكون نصف البعد فى هذا الموضع فمينة
الرني فى براء ودارا قول فخرج بغيره فال جازان رهنها عادين عليها فامضى المترن الرن عليها خمسة امانام
على صيد جاز على فمينة فانه لا يتخلف الاخر باصدا رهنه فان كل ثوب الرن عليها على صيد جاز فمينة وعلى الآخر
الكلول وان مات المترن الرن عليها لان الرن لم يثبت فى ثوب الحرافة فتعذر رهنها بالرن فى ثوب الآخر
لان مثل لم ولو كان الرن واحد والمترن اثنين فقال سب جازا فمينة فامضى رهنها العاين شتر جازا ودرهم

واما لمهينته والمزمن الآخر فبحسب ما يقول لم ار من والراهن بحسب الرهن فمن يستخرج فيه رويان سني
 ورواية روالهين على الراهن وفي رواية كل العين يكون رهنها للدي بحسبته من الدين ولا يسطل الرهن بحسب
 وهو قول الجنيبة روي وقال محمد بن محمد القتيبي بحسبته الذي رهنها واحمله في يدي الذي اقام لمهينته او في يد عدل فاذا
 قضي الراهن مال الذي اقام لمهينته اخذ الرهن وان ملك الراهن يذهب من الدين نصيب الذي اقام لمهينته بعين
 دين ويذهب من الكفيل كفضل باذن المديون فحق الكفيل ذين الطالب ثم ملك الراهن عند الطالب ذكر في النول
 ان الكفيل يرجع على الاصيل بافضل لان الرهن اذا ملك به وفاء بالدين نصيب الطالب قابضاً ودينه بقبض الرهن
 فاذا اخذ المال من الكفيل يصير قابضاً به الاستيفاء الا ان الكفيل انما وقع المال الى الطالب باذن الاصيل
 وهو مستحق في ذلك فلا يكون له ان يجامع الطالب ولكنه يجامع الاصيل ويرجع عليه لانه وقع المال بامره
 كما لو باع شيئاً واخذ الثمن كغلاماً بمرشترى فاذا روى الكفيل الثمن ثم ملك به من عند البائع فان الكفيل لا يجامع
 البائع ولا يرجع عليه وانما يجامع مرشترى ثم مرشترى يرجع على البائع باذن الكفيل اليه رجلاً عليه دين لرجل
 وبكفيل فاذا اخذ الطالب من الكفيل رهنها من الاصيل رهنها بعد الاخر وبكل واحد من الرهنين فانه بائنه
 فهلك الرهنين عند المزمن قال زفر جرح ايهما ملك به ملك بكل الدين وقال ابو يوسف روي ان ملك كل الرهن
 فان كان الراهن الاثنى في علم الراهن الاول فان الاثنى في ملك نصف الدين وان لم يسلم به ملك به جميع الدين
 وذكر في كتاب الرهن ان الاثنى في ملك نصف الدين ولم يذكر يسلم والجهل في جميع ما ذكر في كتاب الرهن لان كل
 وجه منهما يطالب بجميع الدين فيحصل الرهن الاثنى في زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن الاول والاثنى
 على مستد رهنهما فاذا استوت رهنهما فاجابا ملك به ملك نصف الدين ونفسه مستد من قبله ارجل اراء ان يدخل
 خاناً لم يدع صاحب الخان حتى دفع اليه ثوباً فملك عنده روي عن عصام بن يوسف انه قال ان رهنه باجرة البيت
 فالرهن جاعله وان جهده منه الرهن بخوت سيرة منه فان صاحب الخان يكون ضامناً وقال يهية ابو الهيثم
 روي عندي لا يضمن صاحب الخان اذا لم يكن له ان يكره في الدين **فصل في الاستيفاء بالرهن المزمن**
 او تركب الدابة المزمنة باذن الراهن فطعت في ركوبه لا يضمن ولا يسقط شي من الدين وان ركبها فغير باذن الراهن
 فطعت في ركوبه يضمن قيمتها وان طعت بعد انزل عنها سليمة ملك برهنها في السليتين ملك بالدين فان ركبها

[illegible]

لا يسقط شيء من الدين لان ليس المهرن باذن الراسن فكيف الراسن فلا يكون مضمونا على المهرن و ما يقتض
بالمهرن باذن الراسن وهو اربعة و ارم مضمونة على المهرن كما وجب على المهرن و هو اربعة و ارم فكيف الراسن فصار
بقدر ما من الدين فاذا ملك الثوب و قيمته بسبب نقصان من ثمنه يكون نقصها مضمونة و مضمونها امانة فقدر المهرن
بغير المهرن شتر فباينه و بقى و ارم و حصة عليه اربع على الراسن و ارم واحد رجل من جارية فارتفعت بها
المهرن لا يسقط شيء من دينه لان لم يكن الاوى غير متقدم و لو كانت ثمانية فشر المهرن فيها كان ذلك
محمورا عليه من الدين لان لم يكن انشاء متقوم الراسن اذا عتق عبد المهرن او بوجه او كانت جارية فاشترى
فقدر جميع ما من موصرا كان الراسن و موصرا قال انما في رجة المهرن مضمونة الا في مائة عندها
ليس عليه البعد في الاقل من قيمته و من الدين و هو حرج و ارم يسقط ثم لم يمسح اربع على مولاه لم يمسح الا المهر و
ام المولى فانها لا يرجع ان على المولى و المهرن بالخيار في التدبير ان شاء اربع على الراسن و ان شاء اربع على
العبد و السبابة في التدبير فخالفت السبابة في الثمن من وجوه ثلث احدها ان المهرن يسقط في جميع الدين لان
يؤدى الدين من كسبه كسب المولى و لهذا لا يرجع على المولى ما لم يمسح و ليس الخان مولاه موصرا رجل
من رجل عبدا و لم يقبضه و لم ينفذ الثمن فاعتق العبد و هو موصر فذا عتقه و لا يسقط البعد للبايع في الثمن في قول
الحنفية و محمد و ابى يوسف الاول و قال ابو يوسف ح آخر ايسى في جميع قيمته اذا كان قيمته اقل من الثمن ثم يرجع
بذلك على المشتري رجل من عبدا و غاب ثم ان المهرن وجد العبد حرا فانما كان العبد اقل من قيمته الراسن لا يرجع
المهرن بدنيه عليه رجل من عبدا و نقد الثمن و قبض العبد و غاب البايع فبطلت لاي حرج كان
ثم ظهر ان العبد كان حرا فان المشتري يرجع بالثمن على العبد ثم لم يمسح اربع على البايع او اخرج من
رجح في المهر و لا يرجع كالا يرجع في الراسن و محمد ح توقف في هذا رجل من جارية ذات زوج فاشترى
الزوج صح الراسن و ليس للمهرن ان يمنع الزوج من غشيانها فان مات من غشيانها مابا ركا فله مات
بأنه سماوية فيسقط دين المهرن استحسانا و في القياس ان لا يسقط لان الزوج انما عليها تسليط المهر
فله كان الراسن و عليها و هو من جارية ليس لها زوج ثم زوجها الراسن باذن المهرن فهذا الاول سواء و لو
زوجها بغير باذن المهرن حاز المهرن و لا للمهرن ان يمنع من غشيانها لانها ماتت الراسن لم يكن مضمونة لغير المهرن

عن المرتين مجيب اجزاها فكان لان ينح الروح من غشائها فان شيبها الروح يصير المهر خارج الجارية
لان المهر يدخل جرد من اجزاها فيقتلن حتى المرتين عشر ذواته وقيل الغشيان لا يكون المهر مثالا ان المهر
نقل الى اخرى فان كانت الجارية من غشائها في هذا الوجه كان المرتين بالجارية ان شاء الله تعالى وان لم
حصل بسيط ونشأ من الروح كالتوكلها الروح ثم يربح الروح على المولى فان لم يربح الروح بالروح بالروح
ثم فله المولى ان صار من ورا من جهته وان علم بذلك لا يربح على المولى لان لم يصير من ورا من جهته بل
ربح من شاة المباح للمرتين ان يشرب منها كان المرتين ان يشرب وياكل ولا يكون ضامنا فان كانت ان
بعد ذلك كسند المرتين بنسب الدين على قيمة شاة وعلى قيمة الامن فالصا الشاة يسقط ذلك القدر من
واما سباب اللبن يربح المرتين بذلك على الراهن لان شرب المرتين باذن الراهن كشرب الراهن لا يسقط
حصته من الدين كالتوكلت الراهن عضوا من عضائها كان المرتين ان يربح على الراهن بحصة ذلك من
الدين وعلى انه يحبس النما و الزيادة رجل من خاتما فليس المرتين في خسر واليمين في سبب فهاك الخاتم
كان ضامنا لانه يستمال فيما سوى الخسر من الاصلح لا يضمن لان ذلك حفظ وهو امر بالحفظ وان
بطلنا فاضد المرتين على عاقبة لا يضمن لانه حفظ وان لم يلبس الناس ضمن وتور من شيفين او ثلثا
بالمرتين ان قلت لا يضمن لانه حفظ وفي سيفين يضمن اذا كان المرتين ممن يتلذذ بسيفين لانه يستمال وان لم
الخاتم في خسر وسبب فوق خاتما لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن تحمل باليدين فيضمن لان ذلك يستمال
وتزمن والاول حفظ وياتر له من الرهن كاللبن والولد والصوف والخمر والارنس يكون منها من الاصل
عندنا والممرت ان يسكب اكل الى ان يستوفي دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة ينشئ من الدين اذا كان قبل
الحاك بالاصل حال قيام الرهن والممرت ان يسحب الخراف فساده باذن القاضي ويسكب عند رها وان لم
ينظر امر القاضي كان ضامنا **فصل فيمن يربح بال الخمر** رجل استعار من آخر عينا لم يربح به
فما عاره تحت العارة ولا يستعير ان يربح به بربطه بقليل او كثير اذا اخلقه المبر ولم يربح به وان لم يربح
مستدرا وحب لا يجوز الاستعير ان يخالفه وان خالفه استعير منه باقل مما يحى او اكثر او نصف آخر لا يجوز
ضامنا وكذا استعاره ليس من عند فلان لئنه فربحه عند غيره او استعاره لغيره بالكونه فربحه بالغير وهو

ان ياخذ من المهرين فان ملك في يد المستبر ان ملك في يده قبل ان يبرئ او ملك لغيره وانما لا يبرئ
ماله وان ملك الرهن فقال لا املك ملك عند المهرين قال المستبر ملك قبل ان ارثه او بعد ارثه وانما
كان القول قول الراهن مع مبيته وان يبرئ المستبر على الوجه الذي اتفق له المستبر كان على المستبر قدر ما
سقط من دين الراهن برئته وكذا لو دفعه عيب سقط بعض الدين فيمن الراهن للمستبر ذلك وان الراهن يخرج
عن حكاك الرهن يقتضي الميعر دين الراهن كان المستبر ان يبرئ على الراهن بقدر ما سقط من الدين منه
الهلاك ولا يرجع بالغير من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن النفا ورثته بالقيض باذن المير ورثته الهلاك بالقيض
لا يرجع على الراهن بالغير من نصيب المستبر ان يبرئ عن قبض الدين من المير على غير ذلك حتى يقتضي
وبسبب اية الرهن ودون المستبر وكل رجلا يقبض الرهن من المهرين والرد الى المير الحان الوكيل في مجال المستبر
ولا يضمن ان ملك المال في يد الوكيل فان لم يكن الوكيل في مجال الوكيل فهلك المال في يد الوكيل ضمن المير
هنا والودعية سواء وليس يستبرئ المستبر بالبرئ ولا ان يستلمه قبل الرد ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن المستبر
قبل الرهن ثم رثته بغير الرهن الفكاك وليس ان رجلا يستبرئ المستبر بغيره فحالف ثم عاد الى الوفاق
فانه لا يبرئ من الفكاك رجلا غصب من آخر عبدا فرثته بغيره عند رجل فهلك المال عند المهرين كان لا املك النجا
انشاء ضمن الناصب انشاء ضمن المهرين فان ضمن الناصب ثم الرهن لان الناصب اداء الفكاك عليه من وقت
النصيب فيعتبر انشاء مال نفسه وان ضمن المير الهالك المهرين كان المستبر ان يرجع على الراهن بائنا على رجل الرهن
لان سبب ضمان المهرين هو قبض وعقد الرهن كان قبله فلا يفسد الرهن بملك متاخر عن قبضه ولو كان الناصب
رفع العبد المقتصد الى رجل ودية ثم رثته بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن
الناصب المدفوع اليه فرجع المهرين على الراهن جازا الرهن في الوجهين اما اذا ضمن الناصب فلا يملكه بالنصيب
السابق على الرهن فيفسد الرهن واما اذا ضمن المهرين فلا يفسد الرهن لان سبب ضمان الناصب هو قبضه بحكم الودية
عقد الرهن كان يبرئ نفسه الرهن على كل حال ودون رجلا عقده ودية لان رثته المدفوع عند رجل
فهرثته وجاء المالك ضمن الراهن او المهرين لا يفسد الرهن لان الاول ضمن بالبرئ الى المهرين وعقد الرهن
كان قبل الدفع فلا يكون ما كان وقت الرهن فلا يجوز رجوع من عند رجل عبد الغير فمقتصد الرهن ولم يدفع

الى المتمردين ثم ان الرايين المستشرقين من هؤلاء وقد قدموا الى المتمردين فانه لا يكون هناك من المتمردين لان الرايين
 من المتمردين فلا يكون الحكم وقت الرمن وكذلك رجل فصيله ابناءه ثم جاءه صاحبهم فممنان ثم انه
 يوم السبت جاز ليس وان فممنان يومه الذي الى المستشرقين لا يجوز فيه لان انما صلب في الوجوه انما في انما ملك فممنان
 الذي فلا يجوز فيه اذا لم يكن الحكم وقت ليس رجل عار شينا رجل وموتة ليس منه المستشرقين فممنان فلا يكون
 رد العارية يكون على المستشرقين شيئا ومن غيرهم الرايين في غيرهم يكون الرد على المستشرقين فممنان فممنان
 فيها مفسدة لصاحبها فانها مفسدة فممنان في يد المتمردين والمستشرقين يربح على المستشرقين فممنان فممنان
 وفي الاجارة يكون الرد على الآخر الرمن اذا جاز المتمردين ان يردوا فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
 فممنان فممنان على حال ان ملك في يد المتمردين فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
 ان ليس له فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
 الرايين ان يرد فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
 يخرج من ان يكون فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
 على المستشرقين فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
فصل في العدل في باب الرمن رجل من عند انسان وشيطة الرمن والمتمردين
 عقد الرمن ان يكون الرمن في يد رجل من الرمن وقبض له رجل يكون فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
 فممنان من العدل الا برضا الرمن ولان رجلا بلع من انسان شيئا وتواضعا ان يكون ليس في يد رجل
 يقبض الرمن جاز ويكون يد رجل فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان فممنان
 شيطة الرايين والمتمردين في عقد الرمن ان يكون له رجل على ليس جاز انهم ولكن ان ليس جاز
 دين المتمردين وليس الرايين ان يرضعوا لولا انهم ان يرضعوا عن ليس ايضا وتوات الرايين والمتمردين
 العدل على ما كان ملك الرمن ليس وتوات العدل يطل لولا انهم ولا يقوم وارثه ولا وفيه مقامه وكذلك
 الرايين والمتمردين الرمن في يد رجل وسلطان رجلا آخر على يد جاز ولان ليس جاز ان ليس الى المتمردين
 وسلطان الرايين المتمردين على ليس جاز انهم ولولم يكن ليس مطلقا في عقد الرمن فممنان فممنان فممنان

على بيع صح التوكيل والراهن ان يفسخ منه الوكالة ويمتنع عن بيع وثبات الراهن بطل الوكالة وليس
للمرته ان يطالب بالعدل لبيع في هذا الوجه وعن أبي يوسف ان الوكالة لا تبطل كما في شرط في العدل
وهو البيع ولا يكون للمرتهن ولا للعدل ان يتصرف في الرهن سوى الامساك اذا لم يكن مسلطا على بيع فلا
ولا يواجر ولا يستخدم ولا يملك ان يملك الرهن الى من كان في عياله من امرته وخادمه وولده واهله الذين
يتصرفون في مال وتوابع العدل الرهن يخرج من ان يكون رهنه ويبيع الرهن رهنها مكان الاول مقبوضا كان
الرهن او لم يكن وكذلك قول العدل الرهن وغرم الفاضل قيمة او قل بعد اخر ورفع به فان لم يرد ان يكون رهنه
مكان الاول وتوابع العدل الرهن وسلم الرهن الى المرتهن ثم استحق العبد او ربيع يقضاه فاض فان لم يرد
يرجع بالمرتهن ثم يملك ان يجاز ان شاء يرجع على المرتهن بالمرتهن ويؤد دين المرتهن على حاله وان شاء يرجع
الراهن ودان العدل باع الرهن ولم يملك الرهن الى المرتهن فاستحق العبد او ربيع يقضاه فان العدل لا يرد
على المرتهن نه اذا كان تسلط على بيع شرط في عقد الرهن فان كان تسلط على بيع بعد عقد الرهن قالوا
العدل رهنها يكون وكذا للراهن بالقيمة من العبد يرجع به على الراهن ورفع الرهن الى المرتهن او لم يرفع ودان
العدل اخر في الوجه الاول انه باع وقضى الرهن وسلم الى المرتهن واكثر المرتهن ذلك كان القول قول العدل
ويطلب دين المرتهن القاضى بحجر العدل على بيع الرهن بقضاء الدين فان ابى سيده ان يرضى في قول الحقيقة
وابى يوسف محمد بنهم المدبر بل رهن شيئا ووضع على يدي عدل على بيع ثم غاب الراهن فالعدل يحجر
البيع قبل هذا اذا كان مشروطا في عقد الرهن وقيل بانه يحجر على كل حال وهو صحيح الاب اذا رهن مال
ولده لم يفسد دين نفسه صح الرهن وكذا الوصي ذكره في الاصل وذكره في تفسيره ابو الليث ان هذا استحسان الفقهاء
ان لا يجوز في الاب الوصي جميعا وعن أبي يوسف ان هذا قياسا ولو قضى الوصي دين نفسه من مال التميم
لا يجوز ولو قل الاب ذلك جاز وهو كما يبيع الاب ان يبيع مال ولده من نفسه قبل القيمة ولو قل الوصي ذلك
لا يجوز الا ان يكون جبرائيل وفي بعض الروايات لا يجوز الاب الفاضل دين نفسه على التميم ولا يجوز
الجبرائيل من الرهن اذا بنى من المرتهن وقضى القاضى مسبقا الدين ثم عاد من الاباق ليؤد رهنه على ما كان والقياس
اذا بنى وقضى القاضى على الفاضل بالقيمة ثم عاد من الاباق فانه يؤد وعلى ملك الفاضل العدل اذا كان مسلطا

على البيع كان له ان يبيع بالبدل فحينئذ فان نراه الرهن عن البيع فبطلت بطلت بطلت لم يبرهن به لان
ما يحدث من الرهن من ولادته وانما لا ينعى له ما ينعى لطلبه المزمع فيه فقال الرهن للعدل في الرهن ما
سقطه وقال المزمع لا يريد البيع وانما يريد معنى كان له ذلك بل ومن شياطين من جعل سلطة العدل في
ميدان العدل فلم يقبض العدل الرهن حتى جعل الدين فالرهن اجل من ذلك كالمبيع باقية ودور من شيا
بين من جعل سلطة العدل على البيع مطلقا ولم ينعى محل الدين للعدل ان يبيعه قبل ذلك ودور من شيا
ووضع على يدى العدل فبات للعدل لا يبتلى الرهن فبعض على يدى عدل آخر من نرائض شيا فان احلها
في ذلك ضد القاضى على يدى عدل وليس للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول ساهما على البيع
لان الرهن لم يتركه البيع فان مات الرهن كان للقاضى ان يبيعه بعد موت الرهن وله ان يوفى البيع
الى هذا المدة الثاني او عدل آخر وقوان العدل باع الرهن في حبيبه ونفسا وقوا على حبيبه الا ان الرهن يقول
باجه جاية والدين وقيمة الرهن مائة افتر ومصدق العدل في ذلك قال المزمع بل باعته بحسين واما كان القول
قول المزمع مع حبيبه لم يثبت بميتة الرهن ودور من لا وقيمة الرهن مائة والدين مائة وكل المزمع يبيد
ما قام المزمع بميتة باع حبيبه ما قام الرهن لم يثبت على ثبوت الرهن في يد المزمع قال محمد بن احمد بن الحسين
بميتة المزمع وقال ابو يوسف مع بعضى بميتة الرهن **فصل في اختلاف الرهن والمهر**
رجل من عند رجل جارية تساوى انما باعته من رجل جارية على جارية او رجل الاصل فاما رجل الاصل
جاء المزمع بجارية وطلب من العدل فيها فقال الرهن ليس به جارية ان تصادف الرهن المزمع ان الرهن
كانت قبضتها لعدله ودرهم فالحدين لعدله ودرهم فالحينات الجارية التي جارية المزمع تساوى لعدله ودرهم لان الرهن
انكر ان تكون هذه الجارية هي المزمعة كان القول قول المزمع في حق الرهن فبطل ذلك ان انكر العدل فان
به ذلك الجارية او قال لا ادري كان القول قوله مع اليمين على العلم فان علف لا يبرهن على البيع وان لم يبرهن
على جارية الجارية لو كبل او اشترى فانه لا يبرهن به العدل فبطلت بطلت بطلت بطلت بطلت بطلت بطلت بطلت
انضم او اشترى عن الجواب فانه لا يبرهن بالعدل كانت الهدية على العدل ويرجع العدل على الواجب وان
حلف العدل لا يبرهن على البيع باع القاضى الرهن بالبيع فان اشترى الرهن لا يبرهن الرهن ولكن بطلت

انفاضي كالموت العدل واذا ابلح النفاضي كانت البنية على الراس وتوجاه المترين بجارية قيمتها خمسة فقال
 الراس ليست هذه الجارية جاريةي وقال المترين هذه ملك الجارية وتقصس سرها فاقول قول الراس ويحلف
 حلفه بخل الجارية بالدين في رده ثم يربح على العدل ان اقر العدل بما قال المترين فقال له بها المترين فاذا
 ابلح وزن الثمن الى المترين فالحان فيه نقصان لا يربح المترين بيقينه وبه على الراس الا اذا قام المترين لمسته على
 ما قال في ربح بيقينه وبه على الراس هذا اذا تصادفان قبل المرحونة كانت انفا وان حلف فقال المترين انفا
 الجارية قيمتها خمسة فقال الراس كانت قيمتها نصف هذه فغير ملك الجارية كان القول قول المترين فان صدق
 العدل يجبر على بيعه فالحان الثمن النقص من الدين يربح بيقينه وبه على الراس وان استنعى العدل عن بيعها
 يجبر الراس على بيعها او يبيعها انفا ويكون المدة على الراس وبقية الدين كذا كذا يكون على الراس وتو
 رس عن انسان شيئا ثم اختلفا فقال الراس ملك المترين في يد المترين وقال المترين انت قبضته سيئة
 بعد الراس وملك في يدك فاقول قول الراس مع ميسره وسببته انفا ميسره وتو قال المترين ملك الراس
 عنه الراس قبل ان قبضه كان القول قول المترين وسببته سيئة الراس وتو قال المترين مستثنى من الدين الثمين
 وقبضتها وقال الراس رشت احد ما كان القول قول الراس وسببته سيئة المترين وتو رسن عبدا فاقول
 فقال الراس كانت قيمته يوم العقد انفا ووجب الاور خمسة نصف الدين وقال المترين كانت قيمته
 يوم الراس ثمانية ووجب الاور اربع الدين كان القول قول الراس مع ميسره لان الظاهر انه لا يبرح
 بالاى الا ما يادى انفا واكثر وسببته انفا ميسره رطل عليه فخر من عند الطالب لا ثم اختلفا فقال الراس
 كان الراس بخمسة وقال المترين باع فاقول قول الراس لانه يكرز اذ تعلق الدين بالرهن وتو كان
 الراس يبر الراس باع والمترين بخمسة والرأس فأم يساوى انفا فالحا فادان فان ملك الراس قبل
 ان حلف كان القول قول المترين لانه يكرز اذ تعلق الدين بالرهن **فصل في جناية الرهن والجناية عليه**
ونفقة الرهن وموتة العبد الرهن اذا قل عمدا ليس الراس ان يشبهه بقصاص الا ان يكون المترين
 مائة تأوا اجتماعا كان للرأس ان يستوفى بقصاص في قول المجتبه وفي قول محمد ومرواية عن ابي يوسف
 ربح لا يجب بقصاص وان ائتمها وان حلف الراس والمترين حسم ما يربد بقصاص والاخر باي يجب قيمته في قول

الجميعية روح وبكون القيمة منها مكان البعد وان دفع الامر الى انفاضي ما بطل تعافى انفسهم عن ان الرهن
ومن الرهن فاما فاصول والبعد الرهن او اقل رجلا او اقل الرهن والمرتين يتبع من مطلق الدين الرهن
او يتبع من الرهن من حيث هو لا يرب شي من الدين عند ما وان يتحقق نقصان منه او من حيث
كان قلبا فانه يتحقق قيمة من حيث هو نقصان من الدين عند الكل الرهن او استهلاك انسان كان
استهلاك قيمة يوم الاستهلاك ويكون منها عند ما وكانت قيمة يوم الرهن انفا و يوم الاستهلاك انفا
سقطت من الدين قيمته وبقى غمسة منها بقا القيمة ولو استهلاك الدين لم يزل غرم فيه ويكون رعايته
يحل الدين فان كانت قيمة يوم الرهن مثل الدين انفا و حصة الى خمسة غرم الاستهلاك خمس منه وسقط
الدين غمسة انفا المرحومة او اولدت له اربعة الرهن فاستهلكها الرهن او ولد له كان عليه قيمة استهلاك
يكون منها انفا وان لم يكن له ذلك يملك فبسطها من الدين وما وجب على الرهن باستهلاك الولد
يكون منها عند يفك الرهن بقسط من الدين وان كان الرهن من الذي استهلك الولد او الزاوية بعض اليه كما
يعين الرهن ويكون انفا من جهة الرهن فان ملك انفا من الرهن يملك به وان انفا من انفا
الولد يملك الولد من الرهن يملك به وان كان ذلك انفا من الرهن يملك به وان انفا من انفا
به او بصبر كان يملك بأدوية وورق من جسد كل واحد منها يملك به انفا انفا يقتل جسد ما الاخر
احد ما الاخر بما دون النفس على الارش او كثره في نية النجاة ويسقط دين الخمي عليه بسدد وكونا فجميعا
تقتل احد ما الاخر فلا دفع ولا سد او يبقى انفا في منها بمائة وخمسين وورق من جسد او دابة نجاة الدابة
البعد به وحقاية المعد على الدابة متبرقة جسم حياية البعد على جسد آخر وحقاية البعد الرهن على الرهن في نفسه حياية
فوجب المال وعلى اليد على قولهم جميعا وحقاية الرهن على الرهن بما دون انفسهم او في مالهم في قول الجميعية
قلت قيمة الخمي عليه اكثر من قيمة ما متبرقة فان اجمع الرهن والمرتين على الدفع ونفاه بالحقاية الى الرهن
يطلق الدين وسقط الرهن طعام الرهن واجرة الرهن يكون على الرهن واجرة الاوى والممكن يكون على
الرهن ويطلق برة الدابة وجرادة الرهن والد او على الرهن اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء وان كان الدين
اقل من القيمة فالما لوجه على الرهن لعبه الامانة واجرة طهر ولد الرهن وسقط اتيان وتلفيع والجرادة انفا

بمعاضة وتعمل الابن يكون على المترين هذا اذا كان كل الرمن مضمونا بالدين فالحكمت قيمة ادر من اكثر من الدين
فاجعل ودرادة الجراحات والفرح والامراض فقسيم على قدر الامانة والفضل والمترين ان يسبح الرمن اذا حلفت عليه
بالنفسا واذون القاضى ويكون الثمن رهننا في يده وان باع بغير اذن القاضى كان غشاشا واذ اجنى العبد الرمن فافضل
يكون على المترين ان كان كالمضمون بالدين وان كان بفضله مضمونا وبفضله امانة فافضل يكون على الرمن والمترين
المضمون يكون على المترين بفضله امانة يكون على الرمن واجب على المترين اذا فعل المترين بغير اذن الرمن
يكون مظلوما وكذا يجب على المترين يكون مظلوما ولو اتفق المترين على الرمن بامر القاضى او بامر الرمن برحمة
الرمن ومن اتخذه يرحم اذا كان الرمن غائبا فانفق المترين بامر القاضى او بامر الرمن وان كان حاضر لا يرحم ومن
ابور يصف يرحم في الوجود جميعا **فصل في خضار الرمن عند قضاء الدين** رجل من
جارية نسأوى القالب فاجاء المترين بطلب وبينة فانه يوم خضار الرمن فاذا حضر الرمن لادب متره تسليم ويقال
للايمن سلم الدين ولا كما في السبع ولم يشرى تسليم الثمن او لا فان كان الرمن في يده عدل امره بسبعة كان للعدل
ان يسبى بالنقد ونسيئة في ظاهر الرواية فان باء نسيئة ثم جاء المترين بطلب فيه لا يكون للرمن ان يمتنع عن
قضاء الدين قبل خضار الثمن رجل رجاء بورية ووضعا على يده عدل فخاب العدل وادوع الرمن بخذ وجبة او
عند من غوى في عياله والمودع يقول او دعى العدل ولا ادري لمن مر او عاب العدل مع الرمن ولا بدري
ان هو فطلب المترين وبينة فان الرمن يوم بقضاء الدين قبل خضار الرمن فان ادعى الرمن ان الرمن
المالك حلف المترين على عاقبة فان حلف بحجر الرمن على قضاء الدين وان كل لم يحجر وان كان المودع تجدد الوعد
وادعى انما لم يحجر الرمن على قضاء الدين حتى ثبت الوديعة ولو كان الرمن عبدا فقتله رجل خطأ وحبس
القيمة في ثلث سنين وطلب المترين وبينة منها لا يحجر الرمن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يحجر الرمن على
قضاء الدين حتى يسلم كل القيمة فان كان القيمة من حبس الدين فكلما حل شي من قضاء المترين بدنية وان كانت
القيمة من الابل والنعم وقضى القاضى بذلك كان رهننا بالدين ولو ان رجلا رهن عند انسان شيئا فلفى المترين
اكره من في مصر آخر وطالبه بقضاء الدين فان كان الرمن شيئا فحل ومونة بحجر الرمن على قضاء الدين
لا يوم المترين بالاختصار وان قال الرمن ان الرمن قد ملك حلفت المترين بعبدا المالك الرمن فان حلف بحجر الرمن

والموزون الحيوان في خلاصة البردانية لا يصلح ان يكون رأس المال لشركة ويجوز في رواية الاذكار ان
 بله يكون مبيعات الناس بالتبرع فيكون التبرع بغير الدراهم والدنانير ويطعون منها بغير العرض في الروايات
 كلها والافلاس المتفقة فهي بغير العرض في المشهور عن الجنيقية وابي يوسف في الجوز شركة بها ويجوز
 في قول محمد رحمه الله ومحمد بن الرواسين عن ابي يوسف في العرض لا يصلح ان يكون رأس المال لشركة
 اي شركة كانت فان شركة كامل او موزون من جنس واحد على نصف واحد او معدود وغلط المالكين في قول
 وماربها فيه فهو لها وعليها وضيقه ويكون له شركة ملك لشركة عقد وذكر خمس المائة لشركة من ان
 قول ابي حنيفة رحمه الله ما على قول محمد رحمه الله في شركة عقد وقررة الاختلاف فكلهم فيما اذا اشترط واحد ما يات
 يرجع على قول ابي حنيفة لا يستحق الزيادة وعلى قول محمد رحمه الله يستحق ولو اشتركا في العرض وباعا العرض
 بمن واحد قسم الثمن بينهما على قيمة من كل واحد منها يوم يسير لان الثمن مقابل بها فيقسم عليها على قيمة من كل
 كل واحد منها يوم يسير فيكون لكل واحد منها حصة وعرضه وان كان لاحد ما حفظه والآخر شفعه واحدهما من الآخر
 ريت وخالصا كانت الشركة فاسد عند جميع الشركات لثلاثة بنحلات خالصة المحطة بالمحطة وشيخنا بنشر فان
 على قول محمد بن يعقوب بينهما شركة عقد **فصل في شركة العنان** وصورة هذه الشركة ان
 يشترك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو البر والطعام او بشركة كان في عموم التجارة وموجب هذه الشركة
 بثوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما يسير ويشترى والتوقيت ليس بشيء ولا نصيب هذه الشركة ولا مضاربة
 وان وتلك كانت قبا بان قال اشترى اليوم فهو يملك التوقيت فيما يشترى اليوم يكون شريفا وما
 بعد اليوم يكون لشريه خاصة وكذا الوقت المضاربة مع التوقيت لان المضاربة والشركة توكل بالوكالة مما
 يترقت وتوكل احداهما صاحبه في المضاربة بالنقد والبيع بمسئله تخلف فيه المتأخر ونعنيهم خوز واذا كان
 هذه الشركة من الرجل النساء والبالغ والصبي الماذون والحر والبعد الماذون في التجارة ولمسلم والكافر لاها
 فتعد الوكالة ولا تخفى الكفالة بنحلات المتفاوتة ولا يشترط المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا
 ولا اتفاق الخمس في رأس المال ولا في المالكين ويجوز ان يكون رأس المال احدهما ورأى مال الآخر ذنا
 او كان الكل دراهم او ذنا في شركة كل واحد منهما با قبل الخاطف في جميع شري يكون مشتركا بينهما

فقد ناولي شيئا من السادة في الربح عند علمائنا الثلاثة لا يشترط ذلك فان شرب السادة في الربح او شرب
او مدها فضل الربح ان شربها على علمها كان الربح بينهما على ما شربا علمها مجبيا او على حدها دون
وان شربها على ما شربها فضل الربح جازا وفيه وان شربها على علمها على اقلها ربحا لا يجوز ولا يكون
شركة الانسان كل واحد منها كفيلا عن صاحبه اذا لم يذكر الكفاية بخلاف المعاونة ووفقا وفي المال في شركة
انسان وشربها الربح او مدها بغيره تخفيض قال في الكتاب بغيره فاسد فلو لم يردعه رده الله به
العقد وانما اودبه فسادا وشربها الوضعية لان الشركة لا تنطبق على بشرط العاقد فاسد وكذا ان شربها الوضعية
على المضارب كان فاسدا ولو شربها كاشركة مطلقه كان لكل واحد منها بيع بال شريك بال عقد له
وان با ما مجبيا كان لكل واحد منها ان يأخذ منها بمن يباع ويوبى حدها لا يكون الاخران يقيض شيئا
من الثمن ولا يخضع لبيعها من صاحبها والخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد فان يبيع الذي يبيع او وكل
بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل حدها جازا في بيع او شراء واخرجه الاخر عن الوكالة ما جازا
عن الوكالة وان وكل البائع بربطه بقا في ثمن البائع فليس الاخران يخرج حده عن الوكالة وذكر في البيع احد
انسان انا اخر وثمن الشركة وجعل له على وجوه ثلثة ان وجب الدين بعقد حدها بالبيع باخر
الاخر لا في حصته ولا في حصة صاحبه في قول المجتهد في قول صاحب ربح احد في قول صاحبه ربح صح باخره في حصته
والوجه الثاني اذا وجب الدين بعقد احد ما اخر احد ما مكد لك البيع باخره املا في قول المجتهد ربح ربح
ما يبيع باخره في حصته الذي اخر ولا يصير فاما الوجه الثالث اذا وجب الدين بعقد احد ما اخر احد ما
ولي العقد ربح باخره في الكل عند المجتهد ومحمد ومهما امد ربح المستور ربح في نصيب الذي اخر
وذكر في الكتاب بغيره احد على الدين اذا اخر عند المجتهد ربح ليعض باخره املا الا باذن الشريك عند
صاحبه ثم ربح باخره في حصته وفي شركة المعاونة اذا اخر حدها ربح باخره في الكل في بيع الوجه
وفي كل موطن ربح الباخر لا يكون فاما لو بيع احد شريكين ان يقرض شيئا من المال لشركة وذكر
احدهما ساعا من الشركة بدين عليها لا يجوز ويكون فاما للدين ولو اقرض حدها بدين وياه وقضى
لان صاحبه لم يسلط ان يقرض لمن في المباينة ان يقرض الثمن ولكل واحد من شريكه ان يبيع

وورد و غیر فی الخ غیره مغایرت و ان بولکل غیره بسیع و الشرا و لا یلک الاعارة و لم یستفیع لا یکسب شیئا
و لک لانه غیره المودع و هو قال خذ من شریکین بصاحبه اخرج الی میا بور و لا تجاوز فی وزنها کمال فی حق
الشریک و هو قال احد شریکی النان فی سبتر صفت نصف دریم من فلان للتجارة لمره خامنه و دون صاحب
لان قوله لا یكون تحت الاعلیه و ان و کل حصه منها صاحبه بالاستئذنه لا یصح الامر و لا بالک الاستئذانه
علی صاحبه و یرجع المفروض علیہ لعلی صاحبه لان التوکیل بالاستئذنه توکیل بالاستفراض و التوکیل
بالاستفراض باطل لانه توکیل لکلی الی الا ان یقول التوکیل للمفروض ان فلانا یستفرض منک نصف دریم خیر
یکون المال علی التوکیل لعلی التوکیل و شریک النان اذا سافر بال شریک مع ذلک فی صحیح فی قول المجتبی
و محمد روح و کذا استنبض و المضارب المودع و عن المجتبی روح فی روایه لشریک النان و مضارب
ان میا فر و هو قول یحیی روح و عن یحیی روح فی روایه فرق بین سفر القریب البعید فقال اذا کان لایسب
لبائع منشره کان غیره لمره و عنه فی روایه انه یجوز مسافره بالاحمل له و لا منشره و لا یجوز بالاحمل منشره و لو کان
منها شریک فی مال غلطه لیس لواحد منها ان یسافر بال لیسر اذن لشریک فان سافر به فلک انک
قد رآه حل منشره فمن ان لم یکن له حل منشره لایمن و علی قول من یجوز المسافره لشریک النان و اذن له
بالمسافره فضا و قال له اعمل فیہ برکات سفر کان له ان یفرض علی نفسه من کراهه و نفقته و طعامه و ادا منه من ملج
رأس المال فی روایه الحسن عن المجتبی روح قال محمد روح و هذا استحسان فان بریح بحسب نفقته من البریح
ان لم یبریح کانت نفقته من رأس المال رجل قال غیره ما شترت الیوم من انواع التجاره فهو یسخر و
یسک فقال الآخر نعم فهو جائز و کذا و قال کل حصه منها صاحبه ذلک جائز الا ان یندره شریک یندره
شرا و و یس لاحد ما ان یسب حصه صاحبه ما شترت الی الا باذن صاحبه و هو قال حصه صاحب صاحب شتر
من الرقب فهو یس و ینیک فکذا لیس له ان یسب حصه صاحبه ما شترت الی الا باذن صاحبه و هو قال
بالآخر ان شترت عبد فهو یس و ینیک کان فاسد الا ان الاول شریک و الثاني توکیل و التوکیل بشل
لا یصح الا ان یس فی نوعا فیقول عبد اخر اسامیا او باشبیه ذلک شریک ان یندره غنا شترت با شترت ثم قال
احد ما لصاحبه لا اعمل منک بالشرک و غاب فعل الحاضر بالاستئذنه فما یجتمع کان للامل و هو من ان یقیمه فی شتر

فان قوله ان ملكا من شرکة منصرف قوله فاستحقاق شرکة واحد شرکة کما ان شرکة من شرکة
 شرکة فاما لیس فخره فی المضاربة بعد ما اراد المال عروضا لیس فخره شرکة کی الغان اذا اتهم من دونه
 وکذا ان لا یخرج زمان ملک الرهن فی بدیهه وقیمه مثل الدین ویر حصته من الدین والشرکة بالخیار ان شاء
 یحصد علی المطلوب ثم یرجع المطلوب یحصد قبله الرهن علی الرهن ان شاء من شرکة من حصته الرهن فیکمل
 وانه من شرکة الغان ان یرجع القدر ونسبته ویشترى اذا کان فی بدیهه من شرکة واکان
 عند یکل او موزون فاشترى بالکلیه خمس شیئا جاز وان کم کم فی بدیهه او اتم ولا یندرنا شرکة الا ان
 او الذابیر لکن بشرطی العامة دون شرکة وکن تحقیق مع فی رواية اذا کان فی بدیهه واینها شرکة
 بالدرهم جاز و قال فخرج لا یخرج واحد شرکة کی الغان اذا اودعی شیئا من شرکتها علی رجل حلف المدعی علیه
 لکن للشرکة الاخر ان یحلف المدعی علیه بانها وکذا لک المضاربة المستبضع اذا حلف لیکون لرب المال ان
 یحلف بانها وکلیت شرکة الغان ان یرجع جدار من تجاردها ولا ان یرجع ان من شرکتها ولا یحق فی
 مال من ان یرجع ما یجاریه فی بدیهه من شرکة انما لرجل لا یخرج زفره فی نصیب شرکة واکان صاحبه قال لکل
 فیرا یک وشرکة واحد بالشیء من تجاردها جاز ویرجع احد ما مال الا یرجع جاز ویرجع الا فانه ویرجع
 ما شیئا وعلیه نصیب فضاء جاز علیها وکذا ویرجع من الثمن لکل نصیب ویرجع من جدار من غیره جاز فی حصته قال
 وکذا ویرجع بعض الثمن ویرجع نصیب من مال باع جاز علیه وعلی صاحبه ویرجع لکل احد منها صاحبه وعلی
 برایک ما یرجع واحد منها ان یحل فیرجع فی التجارات من الرهن والارتمان والذخ مضاربة وشرکة و
 مال وشارکة مع النیر ولا یخرج علی شرکة لکن انما ما وعلیه کما یرجع من الا ان یحصد علیه ویرجع صاحبها
 ویرجع شرکة غان فاشترى الشرکة الثالث لکن یحصد لشرکة ویرجع من شرکة من شرکة لکن لا یخرج
 شرکة الشرکة الذی لم ینارک بدیهه ویرجع من شرکة یحصد من شرکة لکن لا یخرج من شرکة لکن لا یخرج
 احد شرکة کی الغان الا لجماعة فیرجع لکل مال لکن انما یخرج من شرکة ویرجع من شرکة من شرکة
 من غان انما تجاردها لیرجع عامة وکذا ویرجع لکل احد منها صاحبها لکن لا یخرج من شرکة من شرکة
 ان باعده منه ویرجع ان یرجع علی شرکة لان التزکیل بالشرکة ارض بطل بشرطی فیرجع الاذن ویرجع الاذن

رجلان لهما دين مشترك على رجل فاخذ احدهما حصته من الدين مكان شركه ان يشركه فيما قبض من امواله
 بان ياخذ من الدين شيئا ولا يشركه صاحبه فيما اخذ فاحل في ذلك ان يهب الدين منه مقدار حصته من
 الدين ويسلم اليه ثم يبيع من الغريم عن حصته من الدين فلا يكون شركه في المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة
 مشتركة في النسيان اذا اقرن بينهما رجل الى شهر مع اقراره بالاجل في نصيبه ثم يبيعها وكذا لو اقر احد ما يبيع
 ابراه عن نصيبه ولا يجوز لاحد شركه في اللسان بقصر في الشتر ليسر اذن الشريك نصرا فليس شركه في الشتر
 رجلان بينهما دين مشترك على رجل واحد عليه شيئا من البقرة الى البقرة فقط البقرة في الطريق فخره فالواحد كان يربي جيرة
 يضمن حصته مشتركة والآخر لا يربي لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والنحر في هذه الحالة حفظ وان تحركه اجنبى كان
 على كل حال في صحيح من الجواب وكذا الداعي وبقراره اذ فيج الشاة او البقرة النحان لا يربي جيرة لا يضمن شيئا
 لانه مأمور بالحفظ والنحان يربي جيرة فمن وان ترحل الاجنبى كان ضمانا رجلان بينهما دار غير مقسومة فاب
 ما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في كل الدار وكذا في الدار اذا كان مشتركا واحدا ما غاب كان للآخر
 ان يتخذ المخدم بحصة وفي الدار مشتركة لا يربى كبا حصة ما لان الناس يتفاوتون في الكروب فلم يكن
 راضيا بركوب الشريك في المخدم والدار لا يتفاوت الناس في السكنى واخذت النائب النائب انما يقبل
 الشريك والكروم والارض اذا كان بين رجلين حصة ما غاب كان الارض بين ثلثه ويستمر يرفع الارض
 الى القاضي فان لم يرفع الحاضر ورفعت الارض بحصة طالب وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا ورك التمر يسكنها
 وياخذ حصته من الثمن فبوقت حصته النائب فاذا قدم النائب سيرا النائب ان شاء ضمن القيمة وانما حصة
 الثمن وان ادعى اخرج الارض فلو امكن منقطع عانى حتى يشركه لانه قضى ادين غيره بغير امره لانه اضطررنا
 ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي بامر القاضي بذلك ولو كان بين الحاضر والنائب دار مقسومة نصيب
 كل واحد منها منزول عن نصيب الآخر ليس للحاضر ان يسكن في نصيب النائب لكن القاضي يظفر في ذلك ان
 غاب الخراب كان للقاضي ان يواجر ويمسك الاجر للنائب وفي غير مقسومة للحاضر ان يسكن قدر حصته وعن
 محمد بن عبد الله للحاضر ان يسكن كل الدار واخيف عليها الخراب لم يسكن وما كان على الراى اذا اواه الثمن
 بغير اذن الراى فله ان يقطع ويكسر او اوى الراى ان يحب على الثمن فان اوى مسددا ما كان على صاحبه

بامر صاحب الامر انما يبرج عليه ومن يستشير من الحقيقة من اذا كان الامر غامضا فافق المشرق بامر الله
برج عليه وانما حاضرا لا يبرج وقال ابو يوسف يبرج في الوجهين من الفسوق على ان الامر لو كان
حاضرا او ابى ان ينفق فامر انما المشرق بالانفاق فانفق يبرج على الامر من حيث ان لا يكون
على هذا القياس بل امر جلالا ان يستشير بعد البينة فقال الامر نعم فاستشري ذلك البعد واشهد ان
مفسرنا انه لو كان الامر لا ينفق ولو امر ان يستشير بعد ان لا ينفق ويملك فقال الامر نعم فخرج من
بقية رجل آخر فقال استشروني في ذلك قال الامر نعم فاستشري الامر ذلك البعد كان الامر لا ينفق
البعد والامر الثاني نصف البعد ولا ينفق للمستشري هذا هو الاول والامر الثاني في خبر من الاول ان قال
انما في ذلك خبر من الاول ثم استشري البعد فان البعد يكون من الامر دين الامر الثاني في نصيبين
للاول وهو في الثانية ايضا وقال استشروني في ذلك نصيبين وذلك في خبر من الاول انما في فقال نعم فهو
في فقال ليس الثاني ولا استشري شي راجع اليه وقد غلبت على اخره شبهة في فاشترى كركان
الامر بينه نصيبين وكركان اشرك جليلين ليس بينهما امانا وواشرك رجلا بعد استشري الامر ثم اشرك رجلا اخر لم
يكره في الكتاب قد روي ابن سماعة عن محمد بن ابي قال الذي اشرك قد انصف البعد واما الثاني فان علم خبر
الاول كان له الرب وان لم يعلم فله نصف ولو كان العدين جليلين استشرا في فاشترى كركان رجلا في القياس يكون
للرجل نصف البعد وكل واحد منهما الرب وفي الاستحسان يكون العبد بينهما امانا وواشرك رجلا استشري ما غامضا
فيه رجلا قبل القبض كانت اشرك فابى امر جلالا ان يستشير بعد البينة فبينة فقال الامر نعم فابى
الامر ودر استشروا واشهد ان استشري في فاشترى ما ان البعد يكون بينهما على شبهة لانه لو كانت البينة بعد
بينة وادرك قبل البينة او بين البينة فاشترى في نفسه قبل الفسخ الذي امر به حال شبهة للموكل يكون مستشرا للموكل
ولا يملك في نفسه ما لم يخرج من الموكله وهو يملك اخراج نفسه عن الموكله عند حضور الموكل لا عند غيبته وذلك او
استشرك رجلا على ان يستشرك في واحد منها اليوم فهو بينهما لم يستطع احد ما ان يخرج نفسه عن شبهة كركان
الاخبر من صاحب كان كل واحد منهما يكون وكلا عن صاحب فيما هو من حبس نجا رجلا فلا يملك اخراج نفسه
استشرك الا بخبر صاحب واما استشرك كركان بامر الله فاشترى واحد ما غامضا فقال استشرك كركان

شتر كننا و قال اشترى هو لي غامبة اشترى به بالي الغنم فلي اشترى به كان القول قول اشترى لانه حر ليل
 فاشترى او فكون القول قوله مع العيين باليد ما هو من كتمان جلعان اشترى كاشترى عنان في تجارة على ان يشترى
 وسبعا بالنقد و سببه فاشترى احد ما شينا من غير تلك التجارة لكان له خاصة لان كل واحد منها العبير
 بحكم الشتر و لو كانه قبل تخصيص و اما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منها و شراؤه بالثمن
 انسيته نقد على صاحبه الا اذا اشترى احد ما انسيته بالكيل و الموزون او نقد و فالحان في يد من ذلك الشتر
 من مال شتره جاز شراؤه على شتره و ان لم يكن كان شتره بنفسه لانه لو نقد على شتره يكون مستدينا
 المال و يشترى بالان و لا المضارب لاية الاستدانة بطلت عقد شتره و الحان بالانسيته في يد من
 فاشترى بالدينار انسيته في القياس يكون شتره بنفسه في الاستحسان يكون شتره على الشتر و هو احرر
 شتره في الدينارين في تجارته انهم المقر جميع ذلك الحان هو الذي وليه و ان اخر انها وليا و لم انصفه و ان
 اقران صاحبه وليه بالبره شيئا تجلات شتره لمفا و منه فان منه كل واحد منها يكون مطالبا بالانسيته
في شتره لمفا و منه شتره للمفا و منه ان يكون في جميع التجارات لا يخفى حسمها بخار و
 صاحبه سوا الزم حسمها من حقوق تجار ان فيه لزم الآخر و ما يجب لكل واحد منها يجب للآخر و يكون لكل واحد
 منها فيما يجب عليه بغيره او كبل له و فيما يجب عليه بغيره الكيفيل عنه و يتساويان في رأس المال فان تفاوت ما في
 من ذلك تكون غنا و لا تكون مفا و منه و يشترط تساوي في الربح اليقل حسمها بالآخر و لا يخفى
 مال يجوز به شتره فالحان في يدا حسمها مال مما يجوز به شتره و لم يدخل في شتره فاحسنت لمفا و منه و كذا لو
 صار في يد حسمها لمفا و منه و الحان في يد حسمها مساوي الدرهم و الدينار و الفلوس فلكذلك لا ينفك
 لمفا و منه و كذا كل مال لا يبيع به شتره و اذا خرج الرجل الى رجل انفا على ان يشترى بها و بالتف من حسم
 و مال آخر غائب فاحضره قبل ان يشترى شيئا بال شتره جاز شتره فان اراد شتره لمفا و منه لا ينفك
 يذرك حكام للمفا و منه ان لم يذرك لمفا و منه و هو التسوية بينهما في رأس المال بالربح و ان شتره تسوية
 كل قبل كثر و اذا خفف حسمها بالمال تصح فيه شتره لا يكون شتره مفا و منه و ان خفف احد ما على
 او دين على انسان كانت الشتره تسوية مفا و منه لان العرض لا يبيع و رأس مال شتره و كذا لك الدين

روح لا ينفرد في محض واحد مما ان ينسب اليه جلا شره فان وان ينسب الى الله ولو زوج احد المتفاوتين لم يبد
من تجارتهما من تجارتهما جاز في القياس لا يجوز استحسانا وهو قول علاننا وعلى هذا الكتاب ان روح عبد الله
له من كسبه وعلى هذا الخلاف الابن هو من اذ انزبا بعد الاستيعام ان لا يجوز استحسانا عندنا ولا خلافنا في
ان يزوج من ليس له ان ليس استحسانا ولا ان يزوج على مال ولا من روح بعد امرأة ولا يقرض فان اقرض كان ضمانا
نصفه ولا خلافنا ان يبيع بفساغة ولا ان يزوج ولو بفساغة ثم تفرق المتفاوتان ثم يشتري البضاة
شيئا ان علم البضاة بغيرهما كان ما يشتري للامر خاصة وان لم يعلم بغيرهما كان الثمن مدفوعا الى البضاة
شراؤه على الامر وعلى شريكه وان لم يكن الثمن مدفوعا اليه كان شتر بالامر خاصة ولو امر احد المتفاوتين
ببيع شترين بعد الممازجى حبس البعد والتمن فاشترى به وقد افرق المتفاوتان عن شتره فقال الامر
اشترى به ليد التفرق فهو لخاصة وقال الآخر اشترى به قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الامر مع
وحيث بينت الاخر ان ما بينت لا يقبل فيه شهادة الكيلين كما بينت ان على نقل ففسحنا فان قال
اشترى بجان لا ندري متى اشترى به فهو للامر وان قال الامر اشترى به قبل التفرق وقال الآخر اشترى به
والفرق كان القول قول الذي لم يامر به وحيث بينت الامر ولو كان في شتره الفان فهو كذلك على
ادعى على رجل انه شاركه وحجبه المدعى عليه في المال في بدا الجاحد فادعى المدعى بينة فشهد شهودا
وان هذا المال الذي في يده من شترتهما او قالوا بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك لكنهم شهدوا انه مضاف
فانه يقضى للمدعى نصفه اما اذا شهدوا انه مضافه وان المال بينهما او شهدوا ان المال من شترهما فظاهر
لان المتفاوتة تقضى لها في المال واما اذا شهدوا انه مضافه ولم يبرهوا على ذلك قال الشيخ الامام
نفس الامم شتر روح هذا والاول سواء يقضى بالمال بينهما لانهم قالوا مضافه وقضية المتفاوتة لها
في مال شتره واذا قضى باني يده بينهما فلوان المدعى عليه قام بينة على ان المال له بمرث من موزع
هبة او هبة من غير قضى النكاح فهو المدعى الاول شهدوا انه مضافه وان المال الذي في يده من شترهما
او شهدوا انه مضافه وان المال الذي في يده بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعى عليه على الميراث لهبة
ولصدة وقد كان شهود المدعى شهدوا انه مضافه ولم يبرهوا على ذلك كشرش الامم شتر روح خلافا

فيه وقال على قول يستخرج لا يقبل سببه مقتضى عليه وعلى قول محمد مرجح في هذا الوجه يقبل سببه مقتضى عليه
 بالهبة وسببه ذلك فيما شهد وان المال الذي في يده من شركتها او من سببها لا يقبل سببه
 المدعى عليه وتوان المدعى عليه ادعى جواز ذلك بانه وجب له حصة واقام له سببه على الهبة فثبتت
 له الحصة لان ما انفرد به قضاء الاول برهانه المدعى الاول حين ادعى انه شرك في شركتها له حصة فافاد المدعى
 عليه له الحصة وحصة مقتضى عليه بقراره نعم ان مقتضى عليه ادعى ما كان في يد مباديه ميراث له او حصة من ميراث
 واقام له سببه على ذلك فثبتت مقتضى له بالعين وتوان جلا ادعى حصة في ميراثه ان شرك في ميراث
 ابيه في هذا الموضع واقام له سببه مقتضى له بنصف البعده فادعى تواليه لبعده فثبت ميراث له من ابيه واقضت
 لان يدعى التعلق من مقتضى له ولو كان المال في يد رجلين منها سفران بالمعاوضة فادعى احد ما يشاء من
 ذلك المال انه لم يرث عن ابيه واقام له سببه فثبتت واذا مات احد المتعاضدين والمال في يد ابايه
 منها فادعى ورثة الميت المعاوضة ومحمد المحي واقام الورثة له سببه ان اباهم كان شرك في شركتها فثبتت له
 لهم سببه ما في يد ابايهم لان مقتضى له سببه ان اباهم او بقية ابيه ان المال كان في يد الميت
 حصة تفضل سببه الوارث ولو كان المال في يد الوارث ثم لم يجد ونه لشركه فادعى له سببه على شركتها
 واقام ورثة الميت ان اباهم مات وشركه ميراثا من غير شركه سببها لا يقبل سببه الوارث ومقتضى
 بنصف المال المدعى في قول يستخرج وعلى قول محمد وعليه مقتضى سببه الوارث على الميراث متعارضان
 ادعى حصة جان صاحبه شركه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمعاوضة فثبتت
 من الفار وغيره ما يكون سببها نصفين كما بالمعاوضة الا ان كان من بنات الكسوة او متاع الميت او ذوق
 اعيال او جارية يطالبان فلك لمن كان في يد خاصة استحالة اذا كان لك البعده الفرقه ولو لم يفرقا
 ولكن مات احداهما خلفا في مقدار شركه فمذا وادعى من خلفا في مقدار شركه سببه او ولا يلزم للمعاوضة
 الميراث على شركه من مهر او جارية ولا ينشأ له ميراث من ميراث او جارية يجرى بالسلطان ولا الهبة ولا
 ولا نقد لها وحصة فذلك لان يكون ورثهم او ذواتهم وقد قضت لكل ودولة كذا عند احد ما في حصة
 جميعا فان مات استخرج قبل ان يسبين فزها فان فاك كيمان الاستهلاك لان فمان الاستهلاك

من جملة التجارة لانه يبيع الملك في الغنم و اعارة لها ومن واكل طعامه و يقول مرتبة في السطوح و اجاب
و غزوة بغير مشقة كيد جاز ولو كسى النفا و غزوة جاز و او سب ابه او سب لغيره و لغزوة و الا منه و او
لم يجر في حصة شركه و انما يجر في ذلك استئمانا في النفا كنه و الا و انجر و شبا و ذلك ما يجر في و اعارة احد
و ابه من شركتها و كذا المستعير فثبت الدابة ثم حلقا في الموضع الذي ركبها اليه فابها فثبت في الاعارة
و ذلك الموضع برى المستعير من ضمانها و لو استعار احد دابة لغيره الى مكان معلوم فركبها لشركته فثبت
فانها يغضمان تبعا لان ركوب صاحبها لم يرفع صاحب الدابة مكان هذا ضمان الاستئمان و انما ضمان
ركبها في حاجتها كان ضمانا في مالها و ان كان ركوب في حاجته نفسه فمما يغضمان لما قلنا لانها ان اوياد
من مال لشركه ترفع الشريك على الركب فثبت من ذلك فان استعار احد دابة ليحل عليها طعاما
خاصة لوزنه الى معلوم فحل عليها شركه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتها او خاصة فلا ضمان
عليه لان في الاعارة للحل لا يفي بقتيد بجملة الركوب و لو استعار احد دابة ليحل عليها حمل عدل شرطي
فحل عليها شركه مثل ذلك العدل لا يغنم و لو حمل عليها طلبة كان ضمانا لان الجنب مختلف و في الجنب
الذي يتناول فيه يضر على الدابة و لو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنب كان ضمانا كذا شركه
و لو استعار احد دابة ليحل عليها عشرة مخيمات فحل عليها شركه عشرة مخيمات فثبت من شركتها لا يغنم لان
انما اخف على الدابة و كذا لو كانا شركه كمين شركه عنان فاستعار احد دابة فاجابته كالجواب في الاول و لو
كان الاول استعارها ليحل عليها خمسة زرافة فالحل عليها شركه خمسة خاصة كان ضمانا و لو باع حصة
لثلاثة و اثنين جارية من نجاتها لثلاثة لم يكن لواحد منها ان يشترها باقل من ذلك قبل استيفاء الثمن و لو
باع احد ما شبا ثم و سب الثمن من شترى او ابر او جاز في قول الحنفية و محمد بن محمد المد و يغنم نصيب صاحب
كما لو كيل بسبع اذ قبل ذلك و لو باع احد ما ثم اقل صاحبته الا قاله و لو شترى احد دابة فابها
لان الثمن عليها بجملة احد شركه كمين الثمن فان هناك انما يملك كل واحد منها الشري بالثمن و اذا كان
في ثمة من مال لشركه فثبت ذلك الثمن اما اذا لم يكن فشره بثمانية يكون سدة على المال و ثمة
مطلن الشركه لا يستفيد و لانه الاستدانة في شركه الانسان و يستفيد في شركه لمفا و غزوة و لو قبل احد الثمن

سمانی طعام حاز ذاك على شركه لانه من مبيع التجار وبيع احدتها وبيع من ماله فربما
 ليقطعه فوالله نفسه حاز لان هذا العقد يقيد فان قبل هذا العقد لا يخس وبعثي من المشتري ملكا ثوبا
 لا يلبس هذا العقد وكذا لو اوعى حايه من الشركه لبطا او طنا ما يجباله فوالله حاز وبيع من نفسه الثمن له
 ونسفت لشركه بما اوعى من اجنبي وان اشترى احداهما من صاحب شيئا من ذاك التجاره كان باطلا
 لان هذا البيع لا يفيد ماله لم يكن قبل بيع وتوان احدتها وبيع من شيئا ثم اقرتها فاعلم
 منها ان يقضي كل الثمن من المشتري وان علم المشتري باقرتها لم يكن للمشتري ان يبرق مبيع الثمن الا
 الذي ولي البيع وتوجد المشتري رعيها لم يكن له ان يخاصم الا الذي ولي البيع ان علم باقرتها ولو كان
 المشتري روه على شركه الباع المبيع قبل الفتره وقضى له الثمن او يفتن المبيع فله رد المبيع فاقترعا
 كان له ان يخذل الثمن اياها شاء ولو اشترى المبيع بعد الفتره والمشتري كان لغير الثمن كان له ان يخذل
 الثمن اياها شاء فحالات الرد المبيع الفتره لان ثمة ما يجب الثمن على الباع وقت الرد فان كان الرد
 الفتره لا يكون للمشتري ان يطالب الاخر به **فصل في شركة الوجوه** وسمه رعاها ان يشتر
 الرجلان من غير مال على ان يسيرا ويشتريا بوجوهها على ان ياشترى بها ان ياشترى بها او يفتن فالا على ان
 يشترى به من المبرق مبيعها نصفين او شرطا احد جانبتين ولاخر الثلث فوكا شرا والربع يكون
 قدر المال ان قال على ان ياشترى بها احد جانبتين ولاخر ثلث على ان الربع بينهما نصفان
 يجوز وانما يكون الربع بينهما على قدر المال فاذا شرطا احد جانبتين من ربع ملكه لا يجوز وعما فيجب لهما
 وعندها بشرطه شركي الثمان وروشترا كوجوهها شرطه مضافه كان حازه وثبت لهما وبيع
 سبها فيا يجب لكل واحد منهما وعليه في ما يجب في شركتهما فاقترعا بالمال وتوان رجلا سلم فوالله خطا
 يخطه بنفسه والنجاة شررك في الخطا مضافه فاحسب الثوب ان يطالب على اياها شاء لان
 اذا كانت في النجاة مضافه فالبيعت المضافه ميسرها كانا كخضر حبه وتوانها فاقترعا اومات
 ان ي قبض الثوب لا يترخه الاخر بالمل لان يوجب الانها وكان لشركه فاذا ففتنت يفتن الكفاله
 فاذا كان لشركه على النجاة ان يخطه بنفسه لا يطالب الاخر بها الكفاله لان لشركه على النجاة اذا كان

نفسه لا يضيء به الكفاية رجلان شتر كما مضى و ليس بينهما مال على ان يشترى بوجوهها و يعلا ما بينهما
 جازت الشركة كالتنان الا ان في لها و ضة لا يجوز ان يشترط تفاوت في الربح و في التنازل يجوز و
 قبل الاعمال يصح منها اشتراط تفاوت في الربح **فصل في شركة الاعمال** صورتها
 ان يشترط فيها طان او قصاران او جباط و قصار على ان يتقبلا الاعمال جاز عندنا ولا يشترط لهذه
 الشركة بيان المدة و حكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما و كذا عن صاحبها يتقبل العمل و التوكيل يتقبل العمل
 جاز كان التوكيل بحسب مباشرة ذاك العمل و لا يحسن هذه النوع من الشركة فذلك يكون غنا و قد يكون معا
 عند اجتماع شرائطها و ضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفاية و حبيبه صاحب و متى كان غنا فاما
 يطالب من باشر بسبب من صاحب يقضيه الوكالة فان ملكته هذه الشركة كانت غنا وان شرط لها و
 كانت مفا و ضة فاذا عمل بها دون الآخر و شركة خات و مفا و ضة كان الاجر بينهما على ما شرط
 لاحد ما فضلا فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كانا شرطتا فضل في ضمان يتقبلان به و عن المجتبه روح ما حب
 بد احد ما كان لضمان عليهما باخذها شاء و عن مستيورح اذا مرض احد الشريكين او سافر او بطل فعل الآخر
 كان الاجر بينهما و لكل واحد منهما ان يخذ الاجر و الى ايها و من الاجر و ان لم يتفادضا و هو الاستحسان لان
 يتقبل احد ما العمل قبل الآخر فصار ضمن لها و ضة في باب ضمان العمل و لو ادعى حل على احد ما انه و من
 توابعه الى المحاطة و اقرب الاحرج اقراره بدق النوب باخذ الاجر لانها كالمطفا و ضتين باخذ احد ما يصح في حق الآخر و من
 محذرج انه لا يصدق المقر في حق الشريك و اخذوا بيقاس و لو اقر احد ما بدق من من ضمان و نحوه لا يلزم
 الآخر فصار له اداة تقصارين في لآخر ميت اشتركا على ان لعل اداة هذا في بيت هذا على ان يكون بينهما نصيب
 كان جائزا و كذا كل حرفة لان كل شئ على العمل و عمل و حب عليهما في هذه الشركة جائزة وان لم يكونا اخضا
 منفلا ان هذا التوكيل يجوز خاصا كان او عاما **فصل في شركة القاسمة** رجلان شتر كما مضى
 خطاب و الاحتشاش على ان ما ما يكون بينهما كان فاسدا و ما اخذوا يكون بينهما وان اخذوا منفردا و
 و باغاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكها و ان لم يورث ملك كل واحد منهما بصدق كل واحد منهما الى النصف و من
 الزاوة على النصف عليه بينه لان هذه الشركة تقصد الوكالة و لو وكل انسانا بان يحطيط بالصالح التوكيل فيكون

فخطب من المولى وكنه انور ساجد راجلا بعينه لادعائى بصفته الميرج كانت الاجارة فاسد وكون الميرج
 ابن انما لم يذكروا شجر كافي بصدد وجوه المداون في غار الجبال نحو الجوز والعنق وستهفوا الماء ونقل
 الحصى والكلى والمزيج والاعلى المرفق المباح كانت الشكره ماسقة فان فخلا وعللا واما نسف الثمن سينت
 على قدر اما باو في الكلى والمزودون بستر الكلى والاذن في غير الكلى والمزودون بستر الثمن على قدر قيمة اما
 على واحد منها فان عمل سدا واما الاخر في تحصيل باخذ كان العين اجر المثل لا يجاوز نصف ثمنه وستر ستر
 وعنه محمد رحمه الله اجر مثله بانما لمع ومعه على انه استحق اجر المثل من الميرج الميرج والقيمة وان شتر كافي
 الا صطبا واما كلب فارسلها فاجاب الكاتب بكون بينهما كما لو نسا شتره وان ارسلها كلبا لانه جازا
 الكتاب كونه صاحب لان ارسال غير الاك لا يقتصر ارسال الاك وان كان لكل واحد منها كلف فارسل كل
 واحد منهما كلف فاعدا بصدا واما صبا احد ما فلو لصاحبه خاصة وان اصاحبها الميرج
 فاشتره ثم ادركه الاخر فالصيد لمن اشترى كلبا لانه اخرجه من ان يكون صدا وان اتفاد معا كان بينهما نصفين
 الا شتر كافي بسبب وتوان جلين لانه ما قبل ولاخر ستر كافي ان يواجر اذ لك فاعزق الميرج لان
 يكون بينهما كانت الشكره فاسد فبقسم الاجر بينهما على اجر المثل الميرج والبير واهل واهل في بيع الميرج
 الميرج على قيمة العين من ثمنه لانه معلوم باجر معلوم ولم يواجر لاهل والبير وحلا على الميرج والبير للذين احصاها
 الشكره اليها كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر بينهما تقبل الحمل وقد استويا في ذلك من ثمنه
 وحلا على اغانها كان الاجر بينهما نصفين والكون مضمونا على سدا راجر اهل كذا كتابها لاجل الاول
 اجر سدا راجر بعينه واما الاخر على المحرمة ونقل كان لانه راعا ان الاجر مثله لا يجاوز نصف الاجر في قول
 مع وعلى قول محمد رحمه الله لاجر مثله انما لمع كافي لمسه الاول واهل شتره بلان لان سدا راجر
 لاجر كانت وجران شتر كافي ان يواجر الدابة على ان الاجر بينهما نصفان كانت فاسدة لانهما شتره
 البير ومنه وكل على ان يواجر دابة يكون نصف الاجر لا يجوز وكذا كاش شتره وكونه دابة الى رجل يواجر
 على ان يواجر اياه من شتره فاسد كانت الشكره فاسدة ان فخره لمسه لانه قال اجر واهل لكونه الاجر
 بينهما وجران بكانت فاسدة فاسدة الشكره ان اجر الدابة كان محصيل الاجر لصاحب الدابة لانه اجر

الدابة باسم صاحبها ولا يخرج مثل ذلك لانه لم يرض له الا بالاجر ويؤخره واية الى رجل يسير عليها الشرب وطعام على
ان الربح بينهما كانت تامة فبذلك الشركة بالعرض لان ربح كل واحد من عرض ودرهمين مال الآخر منفعة فاما
فدت الشركة كان الربح لصاحب الشرب وطعام لانه بدل ملكه وصاحب الدابة اخرج شملها لانه لم يرض بمنفعة الدابة
فبغير عرض وسميت بالمنفعة في هذا كالدابة لما قلنا **كتاب المأذون** المأذون لبنة في التجارة
نوع يصير مأذونا في الانواع كلها وكذا اذا مال اذنت لك بالتجارة في مكان كذا وفي وقت كذا يصير مأذونا
الاكن والازمان كلها بجملة التوكيل فان كان يقبل تخفيض القروية ويجعل اذن القاضي فانه بمنزلة
التوكيل واذا راي المولى عبد يسير عن الناس الايمان فسكت لم يكن ذلك فاما وكذا المهرين واذا راي الزمان يسير
المهرين فسكت لا يطل الرهن وروى الطحاوي عن اصحابنا ان المهرين اذا سكت كان راضيا باليسير فسطر
الرهن المولى اذا مال لبيده اخرج نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك اذنا في التجارة وتو مال ليسير في
بذامن فلان لم يكن ذلك اذنا لان بيع ثوب واحد من جل عينه واجازة نفسه من فلان لا يكره وتو قال جبر
نفسك لم يقبل من فلان وتو قال بيع ثوبين هذا ولم يقبل فلان يصير مأذونا في التجارة وتو مال عبد من استتر
له ثوبا او لهما يصير مأذونا استحواذ وكذا تو قال استتر ثوبا فاطلقة فمضي او ماشية ذلك تو مخرج الدابة حمار السقفة
الماء لبيد او بعض غيره ليسير في كل مكان او ما وراة يسير الماء كان اذنا وكذا تو امر عبد ببيع متاع غير يصير
ما وراة وراة في حانوية يسير متاع فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ونفذ على
المولى يسير العبد ذلك المتاع وتو ان جلا مخرج الى عبد رجل متاعا له يسير بقاءه بغير اذن المولى فراه المولى
ولم ينهه كان اذنا في التجارة ويخرج ذلك يسير على صاحب المتاع فتكلم في العهد فقال بعضهم العهد ترجع على
الامر وعنه لبعض ترجع الى العبد وتو راي المولى عبد استتر شيئا به راحم المولى او بغيره فانه لم ينهه يصير مأذونا
فان نفذ المهرين من مال المولى كان للمولى ان يسير ما وراة استتر ولا يطل في ذلك يسير وتو كان مال المولى كيلا
موزونا فاستر والمولى يطل يسير الخان يشتر بكيلا او بوزون بعينه وان لم يكن بعينه وسهم استر والمهرين
لا يطل يسير ثلثين اذن العبد بالشرط جائز كثلثين المطلق والعاق وتليق الحجر باطل كثلثين الرحبة وكذا
اذا اعتاد الحجر الى وقت في مستقبل باطل كافتاوة الرحبة وافتاوة الاذن جائز والكتاب اذنا

[illegible]

[illegible]

الحيا رطلية ايام ما ذن في التجارة او رابعه وسبعمائة تسعة فمكت كان ذلك اطاره مسيح يعلى نهاره مسيح
 ابيد ما ذن وادع عبد الله انما الحيا رطلية ايام ثم اذن البائع لم يبد في التجارة ولم يكن ذلك مسحا
 المسح الا ان بلخي لم يبد من ذلك اذ اطلب غراما للعبد الا ذن من القاضى ثلثه مسيح بلح جاز
 سبه ولا يصير للمولى محاراضا لا بلخره قضاء الدين من ماله وذهبا الخلف المولى اذا باع عبد الحيا في هذه العلم
 باجباية يصير محار الفداء وهو بخلاف المفسر اذا باع عينا من اعيان ماله بثلث القيمة لغير ذن المزارع
 يتفرد به المولى اذا عمن عبد المولى ان الفداء وخراده باجبارا لئلا يذبحوا فتمت العبد مرسلا
 او مرسلا وان شاء استسما العبد بحسب دينهم وهو بخلاف الراس اذا عمن العبد المرسلا فانه يضمن
 الختان مرسلا وان كان مسحا للمقرن المولى اذا عمن مسحا لا ذن عليه ضمان نصف ثلث
 المولى لغيره الاقل من قيمته ومن الفداء علم بذلك او لم يعلم وان عمن مسحا الختان عالما باجباية
 يصير محار الفداء وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمته لعبد من ارش باجباية عبد مستر على ثلث
 حال البائع لا سمسما مسحا لانك محجور وقيل العبد انا ذن ولا كان القول قبل البذل ان قام البائع
 ابيته على ان البعيا قرانه محجور قبل ان يقدم الى القاضى بعد استسما لم يقبل مسبه وذهبا الخلف ما ذكره
 الزايدات رجل يشتري عبد فاجاءه رجل من اهل بيته استسما المستر فيشكل او قرانه للمسح فانه
 بالمسح ولا يرجع المستر الى البائع بل وان المستر اقام ابيته على اقرار البائع ان العبد
 يقبل مسبه يرجع المثلن على البائع وقرق البضمين هذا ومن سله فذكر في الجاه رجل يشتري عبد انسانا
 سبه ثم اراد ان يرجع في ابيته فقال العبد انا محجور وليس ان ترجع في ابيته وقال البائع
 ان ما ذن فقام العبد سبه على اقراره سبه محجور قبل سبه حيد باع من رجل شيئا فقال ذن
 مسه لم يلاى وانما محجور وقال المستر على سبه ذن كان القول قول المستر ولا يقبل قول البائع
 الا ذن ان ذن اخر له لا بد من البائع اقراره كان عليه ذن او لم يكن ان اقر عينه في ذن له ولا وان لم يكن عليه
 ذن صح اقراره والختان عليه ذن البائع العبد الا ذن اذا اقر اجنبى من سبه فمضى او سبه لكان فويلنا
 عاربه عالت فيها او صار به سبه لكان ذن ان ذلك كان في حال المحجور ان صدره للمقران ذلك كان

في وقت الحج لا يفر منه شيء في الحال الا في وقت تنسب موقوفه الى مكان لا يكون في ماله الا في وقت
 القول قول المقرده من سبلات يبيع المادون اذا قرأ في وقت نفلان بالث ورم في حال الحج فان كان له ماله
 مسندة في الاستثناء وصدة المقرده او كذبه وكذلك المسندة المادون الكبير من سبلات يبيع المادون اذا قرأ في وقت
 تزوجتني وانا نحو سبته او مسندة الغير كونهما نحو سبته او مسندة الغير معروضة قال الزموج لاس تزوجتني
 سبته فانه كان القول قول الزوج وقرأت المرأة تزوجتني وانا صغيرة وقال الزوج لاس تزوجتني
 انت بالث كان القول قول المرأة لانها بهذه الاضافة تنكح النكاح اصلا بخلاف سبته الاولى اما يبيع في وقت
 ومثوره المادون اذا قرأ في وقت تنسب او بالاستيلاء او اضافته الى حاله الحج يراعي في الحال مسندة المادون في ذلك
 ام كذبه كافي البعد وان قرأ في وقت او وليه استهلكها في حاله الحج فذلك كسب الجواب عند يستشور ورحمة بان
 مسندة المقرده في الاضافة وفي كونه موقفا لا يراعي في الحال ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يراعي في ذلك
 البعد الحج او اشترى شيئا بغير ماله فبشره بوجوه موقوفه وكذلك كافي المانع شيئا من مال المولى او ماله
 ماله او قرأ في وقت او قرأ في وقت او اشترى في وقت موقوفه وكذلك كافي المانع شيئا من مال المولى او ماله
 اذا فعل شيئا من ذلك يوقف على اجازة وليه وفي البعد على اجازة موليه ان اجازة المولى نقد وان لم يجز
 اذن له المولى في التجارة فاجازة البعد بالباشرة قبل الاذن بحت اجازة استحسانا وان لم ياذن له المولى في التجارة
 لكن عتقه فاجازة البعد الممنوع لا يصح اجازة لغيره في اذبايع مال الغير ثم يشتره من المال فاجازة ذلك
 لا يجوز ولو ان الممنوع يبيع مال الغير وكله الا كسبه يبيع فاجازة وكيله يبيع ذلك جاز استحسانا والبعد الحج او اشترى
 شيئا بغير مال المولى حتى يوقف على اجازة المولى ثم ان المولى يبيع البعد من رجل فاجازة شترى البعد لاس
 ان شترى لم يجز وكذا لو اجاز يبيع البعد وكذا لو لم يبيع المولى البعد ولكنه عتقه فاجازة الممنوع لا يصح الا اجازة لا
 نقد فنفذت نقد على وجه يكون المال للمولى والعتق على البعد سبب الحج او اشترى امرأه فامتن نقد ذلك
 النكاح من غير اجازة وكذا لا يفر منه شيء من غير اجازة او قرأ في وقت موقوفه فمقت نقد نكاحها ويكون المهر لها البعد الحج او اشترى
 اشترى شيئا حتى يوقف على اجازة المولى فما دام المهر في يده كان البيل الى اولى الزوجين ملكا في يده او
 سبته ملكا النكاح البيل الى اولى الزوجين ما دام المهر في يده او سبته المادون او كانا البيل الى الممنوع شترى في الحال حتى يوقف

كان عليه قديم يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
البيان من الجحور او يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
من غير تسلط بجلالاته لو كان النابذ من كبره او يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
علايين وخرج البعد الاذن والديون في الموت المولى ويخون المولى حبوا مطعنا وان لم يكن مطعنا لا يخرج والموت
فمنه يطبق اوله بسنة اشهر ثم روح وقد رسته فباعا داوود وسفوح قدره بكثر رسته فالحاصل ان الب
الاذن يخرج ثبتي عشر فخلد منها اذا خرج عليه في السور والاني واذا اسر في شهر كرون واذا مات مولاه
او من مطعنا كان البعد سينم فاذن وحبه فوات المولى او يسبح الله بالعبادة والحق والعدل في الحال وله الله العرش والكرام
بالاكتفاء ان البعد البعد الاذن واذا كان عليه ديون لغوم فباعه مولاه بطلبهم ليس امر الفاسية
لا يخرج ربه وبقية الغرام ان يروا ربه ولو كان بعض الغرام عينا فرفع من كان حاضر منهم الى القاضية
وطلب منه ربه فباعه بغيره على عبيد الغرام فاذا طالب غرام البعد الاذن من القاضية ربه بالحق
للبعد والى جانب به حضوره او دين على اناس فان القاضى لا يحل عليه بل يكرم حتى يحضره او يحل عليه
على من يقبضه ابى بكر الخليفة محمد بن عبد الله قال الختان مال يحضر ثلثة ايام او اقل او يحل عليه فاقاضى كما ينبغي
الا يسجد وان باع المولى عبدا الاذن والديون وهو يعلم بدونه كان عليه الاقل من قيمته ومن وجوه وكذا
او لم يعلم بدونه البعد الاذن واذا خرج لا يقبل منها ربه البعد لو كان له حصة من الجحور ربه او فواته لا يضره كذا
فولى الخصم روح واذا ادى المولى عبده الاذن ليس من الغرام فوجد الغرام البعد فاذا ربه وحقه ليس له
الا يحضره البائع ولسه شري ولو كان من البعد زوجا فباعه مولاه قبل حلوله لا يضره لان الدين المولى
لا يحضر المولى عن ربه فاذا حل دين البعد ليس صاحب الدين ان يفتش له يسبح ولكن له ان يفتش المولى
قيمة البعد له الاذن والديون او يفتش المولى الاذن والديون او يفتش المولى الاذن والديون او يفتش المولى الاذن والديون
روح وليس للبصير الاذن ان يزوج منه في قول الخليفة ومحمد رحمه ولا يزوج منه من عبده عند الحل والرس
الاذن ان يزوج منه ولا يزوجه ويستاجر الارض ويدفع الارض من مزارعة وباعه مزارعة كان البعد منه ان
فروا ويسل ان يملك مال او يفتش ولا يقرض ولا يفتن على مال ولا يشارك مضافا منه ولا يزوج منه

ولا اشته نوبان ياخذ المال منسابة ويدفع المال منسابة ويشترى كذا منسابة كذا الدنان ويؤكل باليسير بغيره يسير
 بالذات والغريب وله ان يؤكل منه من شمس وغيره اجلة سنده واكثر اواقل وبس ل ان يحضر بعض الدين ودان
 يتبرع باليسير ويملك المصدق بما دون الدرهم ولا يملك بالدرهم وبملك انما ونبهانه والاداء والنصح في
 لا يملك ايده التجار سفا وبملك لا يملك سرفاني الاكولات ولا يملك الاداء في غير الاكولات وبملك الاداء
 بالاكولات بقدر ما تجتهد الدعوة من الاكولات وانما يملك انما ونبهانه ليسفرون الكيف فذلك كالفيد عقدا
 لما يكون في يد من مال التجارة وحكي عن ابي سلمة رحمه الله انه قال اذا كان مال التجارة عشرة الاف فالتفت ما تحزن
 بفسره درهم وعشرة كانت ليسفرون ولو كان مال التجارة عشرة دراهم فالتفت بدينار كانت كسيرة في العرت والمرتبة
 في العرت واما المصدق بالنبلس والرفيفة المصدق بما دون الدرهم فالتفت بالدينار في عرفنا ليسفرون والزوج والامانة اذا
 تصدقت بغير ربح الى العرت النحان بمقدار ما تبارك يكون ما دونه بذلك قال مولانا رحم وفي عرفنا المرأة والامانة
 لا يكون ما دونه بالمصدق بالمصدق وانما يكون ما دونه بالاكولة المولى اذا باع ماله من جهة المادون المديون صح
 ببيع له ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فلو سلم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل بنيه كذا قال في كتاب
 العتق وان اقر المولى على عبده المدين وليس على العبد دين فظاهر صح اقراره بصدقه العبد في ذلك ام كذب
 وكان للمقر استيفاء ذلك من العبد وانما كان ذلك كسرة من قيمة فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا
 الاقل من قيمته ومن الدين العبد المادون اقراره والعباؤا بامه فصر فانه بعد الردة موقوفه عند الحقيقة ربح
 وعند صاحبه نافذة فان اسلم تبين انه صح بنيه وان قل تبين انه بطل بنيه واكمل اقراره والعباؤا بامه
 ينفذ تصرفاته وكذا الكتاب المفقون جنونا مطبقا رجل ادعى على صبي ما دون شيئا فافكره فافكره في نجافته فذكرني
 كتاب الاقرار انه يختلف وعليه القدر من العبد المادون اذا ختم فيما كان من التجارة ليقبل الشهادة عليه ولا يجسر
 اولى ولو شهد الشهادة على عبده لم يقبل الاثلاث ولية ان شهد وامانة ذلك بالاقرار يقبل عليه ويقضيه
 بالمصعب اذا حضر المولى في ضمان المادون ولفدية ولمضاربة لا يقضي حتى يثبت في قول الحقيقة ومحمد ربح وان
 شهد المتهمة على اقرار العبد بذلك لا يقبل النحان مولاه حائره ولو شهد واعلى عبدا دون الزنا او الفسق عبد المتهمة
 فخر او قذف فهو كجبه ومولاه غائب لا يقبل في قول الحقيقة ومحمد رحمه الله تعالى في ربه مستخرج ان شهد على

[illegible]

[illegible]

نفسا ولان عبيد محمد بن عبد الله بن ابي طالب من فخره الجوزون وحبها وحبها الجوزون يكون محجورا ليس محجورا على قول من
 كره لا يسلط وبالنفسا ولا يفسر محجورا بل محجور عليه القاضى حتى لو من ذلك الى القاضى محجور عليه بمعنى ما قبل المحجور وهو
 بنسبة المحجور بسبب الدين قال محمد بن عبد الله بن ابي طالب في اربعة حكايات ان تصرف اوصى في مال الصبي جائز
 وفي مال المحجور باطل واثنان ان عتق المحجور وتديره وطلقة ونكاح جائز ومن الصبي باطل وانما الثالث المحجور اذا
 اوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز والاربع ان جازية المحجور اذا جاعت بولده فادعاه
 ثبت نسب له ومن الصبي لا يثبت نعم تصرفات المحجور بسبب نفسه على نوعين مالا يصح من الهائل كالبيع وشراء وغير
 ذلك لا يصح من المحجور ولا يصح من الهائل نحو النكاح والطلاق والعتاق يصح من المحجور وبسبب البعد في قيمة
 في ظاهر الرواية وعن محمد بن عبد الله بن ابي طالب في بيع تدبيره فاذا مات سفيها بقيت البعدي وبسبب في قيمة بدله
 فانما نسبت قيمته بدله عشرة بسبب في عشرة ولو تزوج امرأة نكحها وان زاد على مهر مثله لا يلزم الزيادة
 ولو طلق امرأته يقع طلاقه ولو حثت في عييه وحسب الكفارة ويخبره الكفارة بالصيام ولا يخبره بالا طعام لان
 انكفبر بالطعام لا يتم الا بتسليم الطعام الى فقير وموخر عن ذلك لانه لا بد له في ماله ولا يخبره الكفارة بالاعتاق
 لانه اذا عتق كان على البعدان بسبب في قيمة فليس اعنا فابعد وكذا ان طهر من امرأته صح طهره وكيف
 بالصوم فان اعنت عن طهره عتق لم يدر بسبب في قيمة ولا يخبره عن الطهر وكذا في كفارة بعتن وعليه كونه
 ماله فيلزمه ان يخرج من الرزقة عن ماله ويلزمه حجة الاسلام ان استطاع لكن لا يدفع اليه ماله لانه ليس
 ويدفع الى رجل ثقة ممن يرجح فيصنف عليه في الطرب وما يلزمه في الحج مما لا يهتم فيه كحفلة الاذى والاحصار
 لا يمنع منه وما وجب عليه بجنابة احدتها في احرامه مثل الحج وقيل يصيد فانه يمنع عنه ماله ولو اراد العمرة
 يمنع عنها وكذا اذا اراد القرآن وله ان يسوق بدنه ولو احرم بحجة تطوعا او بغيره تطوعا فان القاضى ينفق
 مقدارا يكفيه ولو اوصى بوصية النكاح موافقة لوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج ولو لمساكن او
 يشي من ارباب البر الذي يتقرب الى الله في محجور استحبابا ويغفر من ثلث ماله والنكاح فخالقة لوصايا
 اهل الخير والصلاح لا ينفق بغيره ما وجبت العلاء في وصية الصبي روى عن عمر بن الخطاب انه اجاز وصية العلاء وتصدق
 ربح اجاز وصية صبي لم يحسب فلما كان في صحته وصية العلاء خلاصت لوصية المحجور كمن لم يدر عن النكاح ولو

ان نيزا الحجر طلب من القاضي ان يرفع اليه لاصلاح فزاد من ذي الرحم الحرم فان القاضي يقدر به
والمرأة المحجورة غير الرجل فان تزوجت المحجورة نفسها من رجل كغيره يجوز لها ان تنكح فان قصرت عن مهر ثلثها
وان شاء فارقها عن بيعت بزوج وغيره بعد البيع يجوز النكاح بازواجت ولا يحل الزوج وتوان المحجورة بعد
زوجت نفسها جعلت من زوجها على مال يقع عطلاق ولا يلزمها المال لانها في ملك التمسام المال بدلها
عالم ثم قال في الكتاب يكون عطلاق رجلا لانه عطلاق لا يقابل له اصله فيكون رجلا وهي كالنفس فاذ
جعلت من زوجها على مال يكون حيا بخلاف الامة اذ كانت تحت زوج فاجعلت على مال فان عطلاق
يكون بانها من اهل التمسام بالمال فان جعلت ذلك باذن المولى يجب المال في الحال وان كان في غير
المولى كان عليه المال بعد التمسام وعطلاق سبيل يكون بانها لو كانت الامة مفقودة فاجعلت نفسها
على مال يكون عطلاق رجلا لانه لا يجب عليها المال لاني الحال ولا بعد التمسام وتوان نفسها محجورة يستقر
الاصل على صدق المرأة في استقرانها فان لم يعط المرأة ومرة المال في بعض حوائجها لا يؤخذ به لاني الحال
ولا بعد البلوغ ولبعد الحجر اذ استقر من يستهلك لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد التمسام لان العبد المحجور
ليس من اهل التمسام فالبائع التمسام اما العبد من اهل التمسام لانه لا يبيع التمسام في حق المولى فصاحبه
حق نفسه والحجر المحجور من ماله ليس له في التمسام ولا في حال فساد فساد المحجور باهتلاكه لا يصدق فلو
صار مصلحا بعد ذلك مال مما اقر فان قال اقرت به كان حيا واخذ به في الحال وان قال اقرت به كان
لاؤخذ به كالمحجور اذ اقر باستهلاكه مال انسان فانه لا يؤخذ به فان اذن له لعله في التجارة بعد ذلك
يسأل مما اقر فان قال اقرت به كان حيا واخذ به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤخذ به وتوان
رجلا او من محجور او غيره ثم صار مصلحا فعقل لصاحب المال كمن اقر متسما في حال فساد فسادها لو قال اقرت
في حال فسادها فاعتقها قال صاحب المال اهل اقر متسما في حال صلاحها كان القول قول صاحب
المال ولا يضمن المحجور ان قال صاحب المال اهل اقر متسما في حال فسادها كمن استهلكه في حال صلاحها وقال
المحجور اقر متسما في حال فسادها كمن استهلكه في حال فسادها كان القول قول المحجور فان اقام صاحب المال شبهة اقر
في حال فسادها ولكن استهلكه في صلاحها فليست بشبهة بغيره او كمن استهلكه في صلاحها فليست بشبهة بغيره
في حال فسادها

[illegible]